

٤١٤



٤١٤

SÖLEYMANIYE G. KÜTÜPHANESİ	
Kısmı .	Yeni Cami
Yeni Kitap No.	
Eski Kitap No.	413
Tasnif No.	297.4

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِزَّنِي يَا كَرِيمُ
 الحمد لله تفرد بالقدم والبقا وتوحد بالعظم والكبريا. فقد استله الصفات
 وتنزه عن تغير الحالات. تضعف تحت قدرته كل شيء واحاط علمه بكل
 شيء فكوا من القلوب لديه طاهرة. وخوابن العيون له واضحة. سمعت جلاله ملكوت
 السموات وسكاتها وخضع لعزته بسبط الارضين وقطانها. وعنت الوجوه للحق
 القيوم وقد خاب من حمل ظلمها سبحانه الذي سبقت الاوه شكر العباد واجابت
 مسله العقاد. لا امساك لاحسانه. والارامه. ولا انقطاع لمواد انعامه. حتى
 لم يدخره انه الى الطرق المثلى ولم يمنع عن دلالة الى المحل الاعلى والمنزل الاقصى
 وعد ترغيبا لا خلف في عداته. واوعد ترهيبا لا مبدل لكلماته. ثم احبران
 من احسن فلنفسه. ومن اسأ فعليةها. وما ربك بظلام للعبيد. نشهد ان لا اله
 الا الله وحده لا شريك له. ونشهد ان محمدا عبده ورسوله. ونبية وصفيه.
 ارسله الى الخلق كافة ليدعوهم الى الاسلام خاصة لتكونوا على منهج الحق قاطبة
 متهتم بمكارم الاخلاق. ومحومادة الشرك والنفاق. فو في النزاهه. وادى
 السفارده. فشكروا الله سعديه. ورفع ذكره في قوله عز اسمه ورفعا لك ذكره
 فصلوات الله عليه مادام في السما ملك. ودار في الاوج فكذلك وعلى جميع الانبيا
 والمرسلين **أما بعد** وفقك الله لما رايت كتب مشا خنا بعين الانصاف
 فهجمت على زياد احكام بحلى لها كتاب فالآخر عنها عاظم. وصاحبه عنها
 غافل. ورايت مساس الحاجة اليها لكل من تصدى للفتيا. ولهذا الاسعر
 دفعه بصنف واحد. وان كان طويل الباع عبل الذراع. فتمنيته قانفا
 يسحب ذيله على الحوادث. والوقايح جاويا نوادرها. ونوافرها. شامل اشوارها
 وفوائدها لتكون منبهه للغافل. مسفقه للعاقل. فرمته بكل فن. وطلبته في كل
 مظن. حتى تماكك تناسيه. اذ تلك الامنيه قد استحكمت. واعيها حتى لا تنفك
 ديلي حواذئها. بطالب حق لازم عمره متقاضيا لتدركه ما فانه متلا فينا
 فينا عيني في خلال الحلات. اعطى القوس يادها. وساجيني في الخلو اب
 افرع جهديك وخلاك دم فلما استحكمت الرجا. وغلب القضاء. استخرت الله
 جل وعز في شروعه اذ لا تاتي امر الدين الاستعاطى توفيقه. ومواطاه الطافه
 الخفيه فرعا اليه من تغفر الاحوال. وترزع الاجال اذ كما في زمان حدث

في كل وان ما لا يحظر بال لالسان حسينا الله ونعم الوكيل ثم ابتداءه على
 بركة الله سبحانه مستنزا لرضوانه. رجا ان تصدى درود مراحمي وادرك لها به
 معراى واجتلب دره مولفات اصحابنا وعوار مصنفات مشا خنا كل ذلك
 توصلوا القدم سبحانه نعم المولى ونعم النصير. وبعد توقي من كرم الخركرم
 العاقل اذ انظر في هذا الكتاب. فاطلع على عثره او الفى مسله عود اعلى بدوني
 خلاصه كتاب بعد كتاب لا تها رثر جامع ولا يوذى حفظه بل يتقى الله تعالى
 في نفسه والتمس لصاحبه مخلصا في تاويله. بان اعادها في الكتاب الثاني اما الزيادة
 بيان او اختلاف سهم لير ذكر في الاول او فيها روايات او هي اصل بنا عليه
 تفريعا كما في الجامع والزيادات. واما لتقصيرى ونسبا في فهذا اكثر شاهدا
 فقد ترك الخداع في كشف القناع. ومن الذي سمعت به معصوم الساحة بحيث لا يحل
 التسيان بواديه. ولا يترك السم هو بنا فيه. وان بلغ في العلم الطوريه وحار بنا با
 من انياب الفضل. وان ابا الا الجفا فعز من سلم في السلف الصالح عن رشفات
 لسان من لم يدرك شاوره. وجواده لم يحاجه. وقد نزلت على حكمة لا مكان فالعذر
 وان قل دواكل تقصيرى وان جل تغدنا الله برحمته. ثم اعلم بان هذا الكتاب محيط
 كل تصنيفات الاصحاب. والفقهاء لبداهه. بكما في الحاكم ثم بالجامع من عم بالزبا
 ثم مجرد ابن زياد والمنتقى والكروخي. وشرح الطحاوى. وعينون المسائل. ومختلف
 الى الليث. وادب القضا وحيل الخصاف. واجناس الناطقى. وروضته وفتاويه
 وفتاوى البقالى. وفتاوى الى الليث. وفتاوى القاضى صاعد. وسرى الزوايد
 فيها التقطت من شرحها خصوصا من شرح الجامع الصغير للبيرونى وشرح الاسما
 اما ما يعترى الى دقت المقدرات نحو مسائل دور الوصايا. والعين والدين وما
 ايضا هيها طوبت الكشح عنها لقلة وقوعها. وشده غموضها. وقل ما اراعى ترتيب
 الكتب بعد محاوره الزيادات. ولو اعضلت عليك مسلة لاحظ اصلها الذي استخرت
 منه. وتستمح على مسائل متبده في مواضع متفرقه اتقيتها من كتب شتى كاحكام
 القران لابن بكور الرازى. ونواد رهشام. ونواد ابن سماعه. ووقف هلال بن
 يحيى. وذلة القرا والخرز. والنتف والملاحن. ومن اصول الفقه وفتاوى المتأخرين
 وختمت كل اصل بخبر او اثر وسالت الله التوفيق على اتمام ما بينت واستغنت به على درك
 لها به ما نويت وتوكلت عليه ليعصمني عن الخطا والزلل وانبت اليه ليغفر تقصيرى

دات

وتقبل عترتي وتحققني بالصالحين امن اللهم امن وكان لبداية يوم الاحد
سنة اثنتي عشرة وعشرين وخمسين مائة **كتاب الصلاة**
قال سبحانه وتعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم
وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وارجلكم الى الكعبين قال النبي صلى الله
عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم قال
محمد بن الحسن رحمه الله اذا اراد الرجل الصلاة فليتوضأ بان يبدى فيغسل يده
ثلاثا ومضمض فاه ثلاثا ويستنشق ثلاثا ثم يغسل وجهه ثلاثا ثم يغسل ذراعيه
ثلاثا ثلاثا ثم لمسح براسه واذا به مرة واحدة ثم يغسل رجليه ثلاثا ثلاثا وان توضأ
مثنى مثنى او واحدة واحدة ساغفه اجزاه **وح** اذا توجه من قضاة الناحية الى الذن
ومن الاذن الى الاذن وما استرسل من اللحية من دابرة الوجه لا يجبر المرار الماء
عليه بخلاف الشعر الذي يستر به الوجه والمسرفقان داخلان في غسل اليدون
الكعبان يدخلان في غسل الرجلين **والمسنون** في مسح الراس مرة واحدة والادنا
من الراس فيمسحها مع الراس **والموضوء** مرة فوض ومرتان سنة وثلاث مرات
تمام السنه والاستنجاسه **قال** اذا اراد الرجل الدخول في الصلاة ورفع
يديه حذرا اذ يديه ثم يقرأ سبحانك اللهم الى اخره **وعن** ابي يوسف يقول جهنت
وجهي ثم يتعوذ **انما** كان او منفردا **وحنفي** التسمية ثم يقرأ ويجهر بالقراءة في موضعه
ويسر في موضعه وان صلى وحده جهرا نسا في صلاة الجهر واسمع نفسه وان نسا
استر والجهر افضل والقراءة في الاولتين فرض تقرا فيها ما تحب الكتاب وسورة وفي
الاخريتين بالفتح وهي سبحه وان دعا فيها او سكنت جازا ايضا ثم يكبر للركوع
ولا يرفع يديه في تكبيراته غير تكبير الافتتاح يضع يده على ركبتيه مفترجا اذا
كالتقاض عليها وفروق اصابعه على طرف ساقيه وبسط ظهره ولم ينكس راسه فاذا
اطمان ركع ورفع راسه **وقال** سمع الله لمن حمده **قال** من خلفه ريبا لك الحمد ولم
تقلها الامام عند ابي حنيفة خلافا لهما **ع** ينحط ويكبر ويسجد ثم يرفع راسه مكبرا
فاذا اطمان قاعدا سجدا اخرى ويكبر ويقول في روعه سبحان ربى العظيم ثلاثا
وفي سجوده سبحان ربى الاعلى ثلاثا وذلك ادناه ويضع يديه في سجوده حذرا اذ
موجها اما بعد نحو القبلة معتمدا على راحتيه ويبدى ضيعته ولا يفترش ذراعيه
ويكبر مع كل انحطاط وارتفاع وينهض على صدره وقدامه حتى يستتم قائما غير معتمدا

بيده

بيده على الارض ولا يقعد وحذف التكبير حذفا **ويوجه** اصابع رجليه
في سجوده قبل القبلة وفي التشهد من يفرش رجله اليسرى فيجعلها تحت اليمنى
وقعد عليها ونصب اليمنى نصبا **ووجه** اصابع رجله اليمنى نحو القبلة ويكون متناهي
بصره في صلاته الى موضع سجوده ولا يلتفت ولا يعث بشئ من جسده او ثيابه ولا يقلب
الحصا ولا يفرقع اصابعه ولا يضع يده على خصرته ويضع يده اليمنى على شماله تحت
سوته ولا يقعي ولا يتربع لغر عذر ولا باس يتسوية موضع سجوده مرة وتركه احب
الى ولا باس لمسح جبهته من التراب قبل السلام **والتشهد** ان يقول التحيات لله والصلوات
والطيبات والسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله
الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ولا يزيد عليه في
الاولى ويبدعوا في الثانية **وسال** حاجته فاذا فرغ يقول عن يمينه السلام عليكم
ورحمة الله وعن يساره مثله **ويؤى** من عن يمينه في الاولى من الحفظه والرجال
والنساء **وبالثانية** من عن يساره منهم **ويؤى** امامهم في الجانب الذي هو منه وتكره
تغطية الفم وهو معجرا او عاقص شعره ويضع ركبتيه على الارض قبل يديه اذا انحط
الى السجود **واذا** ارتفع رفع يديه قبل ركبتيه **وحنفي** التشهد والتعود وبسم الله
وامن ويحجر بالتكبير والقراءة فيما يجهر والتسليم **واذا** قال الامام ولا الضالين
قال من خلفه امن وما سمع من النخ فهو قطع للصلاة خلافا لابي يوسف وبالا يسمع
فلا يقطع ويجوز ان يصلي في ثوب واحد متوسحا به ويكفيه له ان يكف ثيابه او
يرفعها او يرفع شعره **ويسجد** على انفه وجبهته لو سجد على احد هما جاز وهو مستي
عنده وعند صاحبيه لم يجزه **وفي** رواية اسد بن عمرو عن ابي حنيفة لا يجوز السجود
على الانف وحده لو ادرك امامه في التشهد فيكبر للافتتاح ثم يكبر اخري
تقعد لها ويجوز افتتاحها بالتهليل والتسبيح عندنا **وقال** ابو يوسف لا يجوز
الا بالتكبير الا ان لا يحسنه ويجوز افتتاحها بالفارسية **وكذا** قراءة القراء عند ابي
حنيفة ولا يجوز عند ابي يوسف ومحمد الا ان يحسن العربية لو افتتح الصلاة ثم كبر
امامه لم يجزه حتى يحدده بعد تكبير امامه **واذا** سلم الامام من الظهر والمغرب
والعشا كرهت له المكتة قاعدا ولم اكرهه في الفجر والعصر ولا تطوع في مكان
المكتوبه يعني الامام ولكن يتقدم او يتاخر خطوه او اكثر ولا يستقبل القوم بوجهه
مواجهة اذا قال الموذن حي على الفلاح قاموا واذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام وان

اخرا التكبير حتى يفرغ المودن من الاقامة جاز. وقال ابو يوسف لا يكبر حتى يفرغ المودن. ويكره له في القيام في الصلوات اذا لم يكن الامام معهم. ويغطي فاه اذا ابتاد بها. واكره ان يكون الامام على الدكان وهم على الارض وهو على الارض والقوم على الدكان. ويجوز امامة العبد والاعرابي وولد الزنا والفاقر والاعمى وغيرهم اجابني. ويوم القوم اقراهم لكتاب الله تعالى واعلمهم بالسنة وافضلهم درعا واكبرهم سنا فان استوا فيها فاقدمهم هجرة. قال مناخنا كانوا يعتبرون اقراهم لكتاب الله اذ هو اعلمهم بالسنة اما في زماننا فالعالم بالسنة ادني اذ احسن من القرآن ما يجوز به الصلاة. ولا يوم في بيت رجل الا باذنه لو كان معه رجلان فيتقدم فيصلي بهما وان لم يتقدم جاز اما لو كان القوم كثيرا فيتقدم فيكرد ان يقوم وسطهم او يقوم في يمينه الصف او يسرته. ولو كان معه رجل واحد وقف عن يمين الامام وان صلى خلفه او عن يساره جاز.

وضوء غسل يبدأ بالمغسل عن الجنابة بيده ثم فرجه ثم يتوضا وضوء للصلاة غير رجليه ثم يفيض الماء على راسه وسائر جسده ثم يتنحى فيغسل قدميه وادني ما يكفي في الغسل صاع ماء وفي الوضوء مئة المرأة والرجل فيه سوا وان لم تنفض راسها الا ان الماء بلغ اصول الشعر اجزاها وما يقطر في الاثام لا يفسده الا ان يكثر فيسيل فيدلم بجز ولا يجوز التوضي بالماء المستعمل في وضوء غسل شي من بدنه وروي عن ابي حنيفة ان الماء المستعمل نجس به اخذ ابو يوسف وروي عنه انه طاهر غير ظهوره وبه اخذ محمد والمستعمل في غير البدن من الطواهر كالشباب والخشب طاهر ظهوره. سؤر الجنب والحايض طاهر. ولذا سور ما يوكل لحمه من الطيور والدواب ما خلا الدجاجة المخلاة. وان سورها مكرود وان توضا به جاز اما سورها لا يولحمه من الدواب والسباع نجس. وسور سكان البيوت كالحرة والفارة والجمه مكرود. وسور الحمار والبغل مشكوك فيه. ولعاب ما لا يوكل لحمه من الدواب والسباع نجس كالبغلة والحمار وعرقه لا يفسد الثوب. وعن ابي حنيفة اذا لم ينجس وروي عن ابي يوسف سور السنور طاهر لا يثر جانيه خاصة. مامات في الماء من الملامم لدكا لذباب والعقرب والزبور لم يفسده اما لو وقع فيه قطرة خمر او بول او دم افسد الا ناء وعند الشافعي لا يفسده اذا بلغ فكتن ما لم يتغير لونه او طعمه او ريحه لو بزرق فيه او امتخط لم يفسده. لو ادخل الجنب والحايض بيده فيه قبل ان يغسله لم

يك
قال

الفسده

يفسده اذا لم يكن عليها قدر. وقال ابو يوسف في الاملا اذا غس الجنب بده او رجله في البير لم يفسده وقد اساء اما لو ادخل بعض جسده افسده وان لم يكن عليه قدر. وان اغتمس فيه الجنب لطلب الدلو لم يفسده اذا لم يكن على بدنه نجاسة ولم يسه له منه وخرج الرجل طاهرا هذا مذهب محمد وقال ابو يوسف الما بحاله والرجل بحاله جنبا. وروي عن ابي حنيفة الرجل نجس والماء نجس فان عند محمد لا يصير الماء مستوعلا الا بالنية. لو وقع بول ما يوكل لحمه في الماء افسده عندنا وقال محمد لا يفسده. ولودا ابو حنيفة شرب بول ما يوكل لحمه وقال لا يكرد فعند ابي يوسف يجوز شربه للتداوي وقال محمد هو طاهر. وحدا الكثير الفاحش ربع الثوب. وعند ابي يوسف في الاملا شرب في شبر تستحب التسمية على الوضوء والترتيب في الوضوء ليس يفرض حتى لو بدأ برأيه قبل وجهه اجزاه المولادة في الوضوء ليست بشرط. خروا ما يوكل لحمه من الطيور لم يفسد الماء اذ امانت الفارة وكورها موت ما يعيش في الماء كالسمك والضفادع لم يفسد الماء اذ امانت الفارة وكورها في البير بعد اخراجها ينزح عشرون دلو الى ثلاثين. وفي الحمام والسنور وكورها اربعون الى ستين. وفي الشاة ينزح ما البير كله. وان اتفخ شئ مما ذلرناه ينزح كله. ولومات في جيب ما عصفورا وفارة اهر يوكله. وكو غلب ما البير قال ابو يوسف ينزح قدر ما فيها من الماء باجتهاده. وقال في النوادر عن محمد ان ينزح ثلثا يده لو ادمت في فلم ينزف فقد غلبهم. ولو وجد فارة ميتة في البير غير منتفخة يعيد الوضوء وصلاته يوم وليله اذا لم يعلم وقت الوقوع. وان كانت منتفخة ثلاثة ايام وليا اليها عند ابي حنيفة وعند صاحبيه لا يعيد شيئا ما لم يعلم انه توضا منها وهي فيها ارواث الدواب كلها وبول ما لا يوكل لحمه وخرو الدجاجة في الثوب اكثر من قدر الدرهم يفسد عند ابي حنيفة وعندهما لا يفسده ما لم يبلغ فاحشا. واد في ما ينبغي المساحه بين بير الماء والبالوعة خمسة اذرع. وفي روايه ابي حفص سبعة اذرع والصحيح قدر ما لا يخلص احد الماءين الى الاخر يعرف بتغيره. اما لو تغير طعمه اولونه او ريحه لا يفسده. وان كان بينهما ضعف ذلك وان لم يوجد شي من ذلك فلا بأس به. وان كان اقل من ذلك بينهما فلا بد من مقدار يمنع اتصالهما فان كانت الارض صلبة يكفي عمادون هذا التقدير. وفي الرخوة لا يكفي ولا بأس

ذكر
لو غلبت آفة البير

المساحه بين بير الماء
والبالوعة

بان يغسل الرجل والمرأة من انا واحدا لو نسي الجانب المضمضه او الاستنشاق
اولمعة من يده ثم يغسله ويجيد ما صلى قبله وهما فرضان في الجنابة وستان
في الوضوء القمقهة حدث في الصلاة لو مسح راسه عما اخذه من جنبه لم يجزئه اما
ببلا كفه جاز مسح ولا يجوز مسح راسه باقل من ثلاثة اصابع وفي نوادر ابن
وستم اذ امسح خفه باصبع واحده وامرها عليه لم يجز حتى يعيدها الى المالمات
مرات لو وضع ثلاث اصابع ثم رفعها من غير امر ارها جاز لو مسح تحت اذنه لم يجزه
وفوقها جاز واحدا الى مسح اذنيه باطنهما وظاهرهما وان مسح راسه دون اذنيه
جاز اما لو ترك مسح راسه ومسح اذنيه لم يجزه لو حلق راسه او قص شاربه او قلم
الظفاره او جز شعره لم يجب عليه مسح الما لومس ذكره او قبل امراته او لمسها لا ينتقض
وضوءه اما لو باشرها متجردين وانتشر لهما فعليه الوضوء عندنا خلافا للجمهور لو
التقى الختانان وتوارت الحشفة فعليهما الغسل وبالجماع في مادون الفرج لا يغسل
فيه ما لم ينزل لو احتلم ولم يربلا فلا يغسل عليه لو راي على فواشه بللا ولم يتدلى
احتلاما فعليه الغسل احتياطا عندنا وعندنا في يوسف لا يغسل عليه حتى يستيقن
انه قد احتلم والمراد كالرجل في حكم الاحتلام وفي المذبي الوضوء وهو قس
يضرب الى البياض عند الانتشار ولذا في الودي وهو رقيق يخرج عقب البول
وفي المنى الغسل وهو ببيض خاثر لو اجبت المرأة ثم حاضت لها ان توخر الاغتسال
الى الاطهار وعرق الجنب والحايض ظاهر الما الكثير الذي لا يتنجس بوقوع النجاسة
فيه الاموضع الوقوع هو الذي لا يخلص بعضه الى بعض وفي رواية ابو يوسف
عنه اذا حرك جانبالم يتحرك جانبا اخر فهو كالجارى وفي رواية الحسن بن زياد
عنه هو الحوض الذي لا يضطرب بالاعتسالة فيه يعني في ما عدا موضع النجاسة
وعن محمد هو عثر في عثر وردي انه رجع عن هذه الالقول الى حنيفة وفي رواية ابن
المبارك عن ابي حنيفة في الما الذي يصيبه الدم في جانب منه ولم يصب الجانب الاخر
يتوضا منه وذلك لو مشا حنا كل ما يقف بحصول النجاسة فيه او غلب ظنه لم يجزه
استعماله وما لم يقف ولم يغلب على ظنه ذلك جاز استعماله فهذه الامر مفوض الى
الاجتهاد لو صادف ما يخاف ان يكون فيه منه قدر ولا يستيقنه فلا بدع الوضوء
به وليس عليه ان يسال عنه وان كان قد اتى وتغير ولم يعلم ان ذلك النجاسة
لو وقع الجنب في ما فاحصا بجمع يده او وقف في مطر حتى يغسله جاز مع المضمضه

البيضة الله

واجبت الما

عرق الجنب والحايض

وقف البيضة المطر

والاستنشاق

والاستنشاق ولا باس بالتمسح بالمدبيل بعد الغسل والوضوء والتمسح بشرط ولا
باس للجنب ان ينام او يعاود اهله قبل ان يتوضا وان اراد ان ياكل فاجب ان يغسل
يديه ويمسح وان تركه لم يضره ولا يجب التيمم في الوضوء والغسل ويجب في التيمم
تمسح على الجبهة موضع الوضوء وان خاف ضررا لم يمسح ولو كانت جراحة في جانب
راسه فمسح من الجانب الاخر وان مسح على جبهه ودخل في الصلاة ثم سقطت الجبهة
عن يمينه وغسل موضع الجبهة واستقبل صلاته وان سقطت لايمن يمينه ومضاهي الصلاة
لو قلس ملا الفم لا وضوء عليه وان قلس ملا الفم مرة او طعاما او ما فعليه الوضوء وحده
ملا الفم ما لا يقدر على ضبطه وحداقله ما يقدر على بعضه وان قلس بلغا او براقا
لم يجب الوضوء ولو ملا الفم وقال ابو يوسف البلغم مثل المرة الخارج العين من غير
السبيلين وسال عن راس الجرح ينقض الوضوء لو خرج الدم عن جراحة فمسح بحيث
لو تركه لسال نقض الوضوء وان لم يسلم فلا ولو برق وعليه دم ينظر ان كان الدم غالبا
ينقض وان كان الزايق غالبا فلا ينقض النوم ليس يحدث الا مضطجعا او متوركا
او على احد اليديه ولو نام في قامه او روعه او سجوده او تشهد لا وضوء عليه قال
ابو يوسف في الاملاء ان نام في سجوده لا وضوء عليه الا اذا تعد ذلك من غير ان يغلبه
النوم فعليه الوضوء وبالكلام الفا حشر لا ينقض ولا ياكل طعام مسه النار ويحليل
الخبثه والاصابع سنة لوحت النجاسة عن الثوب لم يجزه الا المنى الباس خاصة فانه اذا
بمس صفر كذ جاز العين الجامة على الحف حته اذا يبس ظهر عندنا وعند محمد لا يظهر
كما في الثوب اما البول والخمر وما لا جرم له اصحاب الحنف لا يطهر الا بالغسل بالاجماع
ولذا ان كان له عن شعده وهو رطب فيطهر بالغسل وقال ابو يوسف يطهر بالمسح
بالارض رطبا كان او يابس العارده تغسل الخفاف وقال محمد لا يطهر
الا بالغسل رطبا كان او يابسا ولا يجب لغصص الميت وحمله وغسله وضوء والحجامة
نقض الوضوء وغسل موضع الحجامة وان لم يغسل لم تجز صلاته ان راد موضعها على
قدر الدرهم لو ظهر بوله على ذلوه او دبره ولم يسلم او دابه او ربح نقض الوضوء لو
دفع قليلا ولم يسلم لا وضوء عليه وعن محمد اذا انزل الدم الى قصبة الانف ينقض الوضوء
بخلاف البول اذا وقع في قصبة الذكر او قاعد ما نقض الوضوء عندنا وقال محمد لا
حتى عملا الفم ويتوضا صاحب الجرح السائل لوقت كل صلاة ويصلي به ما شاء من الاض
والفضا والنوائل مادام في الوقت وان سال الدم ونقد الرباط اما لو سال من موضع

تدفعه فله لا وحل الاض

جمع الرطل

اخرا عا د الوضوء ومن خاض ما المطر او الطين لا وضوء عليه ولكن يمسح على قدمه ببلح
 المسجد قال في الاملا عن ابي حنيفة اكره ان يمسح بحايط المسجد من داخل او باسطواناته
 ومن سال عليه من موضع شي لا يدري ما هو فغسله احسن وان غلب على ظنه انه نجس يجب
 غسله وان انتفع عليه من البول مثل روس الابر لم يلزمه غسله ومن شك في وضوءه وهو
 اول ماشك بغسله وان اعتراه كثيرا لا يلتفت اليه ومن شك في الحدث فهو على وضوءه
 وان كان محدثا شك في وضوءه فهو على حدته لو سال بلل من ذرود بعد وضوءه اعاده
 وان شك في انه بول او ما مضى على صلاته ان وقع كثيرا او اري ان ينضح فرجه بالما اذا
 توضع لم يقع له هذا كثيرا بقطع وسوسه الشيطان وليس دم السم والبعوض والبق
 شي ودم اللحم ان زاد على الدرهم اعاد ما صلى لو حادف ما فاحيره بعض اهله انه
 قد لم يتوضى به لو ادخل صبي نوره في كوز ما فاجب الي ان يتوضى بغيره احتياطا وان
 لم يكن على يده قد رولا باس بالوضوء من حجب بوضع لوزه في اي نواحي الدار ما لم
 يعلم فيه قدر اذا وقع بعد الايل والغتم في البيوت بغيره ما لم يكن فاحشا وان كان
 رطبا فقليله وكثره يفسد الما رطبا كان او يا بسا وقال ابو يوسف ان كان
 يا بسا لم يفسده التوضى بفسد التمر جاز من من ساير الاشياء عند عدم الما وبتيمم
 معه عند ابي حنيفة وبه اخذ محمد وفي رواية يتوضا به ولا يتيمم وفي رواية يتيمم ولا
 يتوضا به وبه اخذ ابو يوسف وروى يوح الجامع ان ابا حنيفة رجع الى هذا القول
 الاخير وذرنا ما كنا انما اختلف اجوبته لاختلاف اسولتهم فقد قيل مرة ان كان
 الما غالبا قال يتوضا به ولا يتيمم وسيل مرة ان كانت الحلاوة غالبية قال يتيمم ولا
 يتوضا به وسيل مرة اذا لم يدرا بهما الغالب قال يجمع بينهما الا انما يتنقض الوضوء
 وعن السنا وذا موت الامام والغسل سنة يوم عرفة ويوم الجمعة والعيد من وعنده
 الاحرام قال عليه السلام من توضا بيوم الجمعة فيها نعت ومن اغتسل فالغسل
 افضل **بير** ينزع الما بعد اخراج ما مات فيها وما يقطر من الدلو الى البيوت بغيره
 وان صب الدلو الاخير فيها او في طاهره فينزع دلو مثله الا ترى لو صب الدلو الاول
 الذي نزع من يرمات منها فاره ينزع منها عشرون ايضا وان صب الدلو الثاني نزع
 تسعة عشر دلو ولو صب الدلو العاشر ينزع منها عشرة دلا على هذا القياس هذه رواه
 ابي سليمان والصواب ينزع منها احد عشر دلو وهذه رواية ابي حنيفة ولو اخذت
 الفارة والقيت في بيوت طاهره من الثاني عشر دلو ايضا كما في الاولي لو نزع بدلو يسع

وان استغسل في روضه
 من البول كالماء
 من شبكة احده

منه عشرون دلووا كفيه دلو واحد وقد طهر البيوت لو انفصل الدلو الاخير عن وجه
 الما لا يجوز التوضى بما البيوت حتى يحي عن راس البيوت عندنا وقال محمد بن حنبل لو غسل
 ثوب نجس في اجانته بما نظيف وعصر ثم غسل في اخرى وعصر ثم في ثالثة وعصر فقد طهر
 الثوب والمياه كلها نجسه عند محمد وقال ابو يوسف الثوب والمياه كلها نجسه
 وهو قول ابي حنيفة وعلى هذا الخلاف ان اغتسل الجنب في ثلثة ابار او اكثر فقد
 افسدها كلها ولا يجوز غسله في قول ابي يوسف وقال محمد بن حنبل من الثالث
 طاهرا ولو توضى انسان في اواني اكثر من ثلاث لم يجز لاحد ان يتوضا بشي من ذلك
 بخلاف ما لو غسل الثوب في اربعة او افي فانه يخرج من الرابعة طاهرا من غير ان يصير
 الما مستعملا بيران ماتت في كل واحدة فارد فنزع من احد هما عشر دلو او صبت
 في الثانية الا نزع عشرون دلو وان ماتت في ثلثة فنزع من الاولتين اربعون
 وصب في الثالثة فلا يجب من الثالثة الا نزع اربعون وان صب فيه من احدى البيوت
 عشرون ومن الثانية عشرة ينزع ثلاثون من الثالثة فانه ينظر الى المصوب وما وجب
 فيها فان استويا نكتفي باحدها ولو اختلفا نكتفي بالاكثرا ماتت فاره في سمن جامد
 يرمى لها وما حولها و يوكل الباقي وان كان ذابا يفتقع سوى الاكل من اصطباح
 وتخرج وحمله السع والمثري الخمار وغسل الجمله ازاله النجاسة بالماء يبعث الطاهرة
 كما الورد والخلة وغيره عندنا خلافا لمحمد ولا باس بالصلوة في ثوبه لذمي ويكره
 في سوا ويلهم **مسح** المسح المقدم يوما وليله والمسح ثلثة ايام وليا له من مدة
 المسح من وقت الحدث بعد اللبس لا من وقت اللبس وان غسل رجله ثم احده لم يمسح
 الا ان يمسح الوضوء قبل الحدث ومسح مرة واحدة بيدا من قبل الاصابع حتى ينتهي
 الى اصل الساق حطوطا على ظهر خفيه ولا يمسح باقل من ثلثة اصابعه والخرق لا يمسح
 المسح حتى يبلغ مقدار ثلاثه اصابع فصاعدا من اصغر اصابع الرجل وسوا كان الخرق
 في باطن الخف وطاهره افي عقبه وجمع الخروق في كل قدم على حده من غير ان يجمع
 الخفن لا يمسح على باطنه لا يمسح على العمامه والقلنسوه والخمار اما الجوربين فعند
 ابي حنيفة لا يجوز الا اذا كانا منعفلين وعندنا يجوز اذا كانا نجسين ويجوز المسح
 على الجر موقن وان مسح على الخفن ثم لبس الجر موقن فلا يمسح على الجر موقن لو مسح على الجر موقن
 ثم نزع احدهما مسح على الخف الطاهر والجر موقن الاخر لو نزع احد الخفن لوجب نزع
 الاخر وغسلها جميعا اذا انقضت وقت مسحه ولم يحدث في ثلثة الساعه فعليه نزع خفيه

وغسل رجله وليس عليه عادة الوضوء لو خاض ما المطر فاحاب ظاهره خفيه بجزء
عن المسح اذا استكمل المقدم مسحا الاقامة ثم سافر نزع خفيه وغسل رجله اما لو سافر
قبل ذلك استكمل ثلاثه ايام وكذا القدر من سفره بعد مسح يومه وليله نزع خفيه
لو توضى ومسح على الجبيرة وليس خفيه ثم احدث وقد برا الجرح فتوضا فعليه ان ينزع
خفيه وان كان من غير بر فله مسحه وان لم يحدث حتى يران غسل موضع الجرح ثم احدث
فله مسحه لو اراد ان ينول فلبس الخف ثم باله فيمسح وللمسح ان يوم الغاسل لو ظهر
القدم انتفض المسح وان كان الخف في الساق بعد واذا لبس على طهارة التيمم والوضوء
بالنيب ثم وجد الماء نزع خفيه المستحاضه لبست خفيها والدم سائل تمسح ما دام في الوقت
ولم تمسح بعده وان كان الدم منقطعا في وقت الوضوء واللبس مسحت يوما وليله مع
سافر ما قدر ما يتوضا به وفي ثوبه دم فيصرف ما به الى غسل ثوبه وتيممه للحدث
وقال حماد بن ابى سلمان يتوضا بذلك الماء وقيل هذه اول مسحه خالف ابو حنيفة
رحمه الله فيها استاده حماد رحمه الله واخذ ابو يوسف بقول حماد

بدكن
اول مسحه فان ابرصه

تيمم ينتظر عادم الماء اخر وقت الصلاة هل اذا كان على طم من
وجوده ثم تيمم صعيدا طيبا فيضع يديه على الارض ثم يرفعها فينفضها بالمسح
بهما وجهه ثم وضعهما على الارض ثم مسح بهما كفيه وذراعيه الى المرفقين ودوى
كفيه تيمم رسول الله صلى الله عليه وسلم انه وضع يديه على الارض فاقبل بهما وادبر
ثم رفعهما وفضهما ومسح بهما وجهه ثم وضعهما على الارض فاقبل بهما وادبر
ونفضهما ووضع باطن كفه اليسرى على كفه اليمنى فاقبل بهما الى المرفقين ثم ردها الى
الكف ووضع باطن كفه اليمنى على ظاهرها ككف اليسرى فاقبل بهما الى المرفقين ثم ردها الى
الكف وقال هكذا افعل قال ابو حنيفة رحمه الله اذا لم يكن على طم من وجود الماء
تيمم وصل في اول الوقت وان كان مع رفيقه ما لم يعطه فله ان يتيمم ولو صلى
بالتيمم ولم يطلب منه ما لم يجره وطش من الارض احمرها واصفرها وايضا من تراب
ونوره وطين وجص وزنج وحجانه او حايط وغيرها جاز وقال في الاملاء اني
يوسف لا يجوز الا بالتراب وهو الصعيد ولو تيمم بحايط او حجرة لا غبار عليه لا يجوز
لو نفض ثوبه او لبده فتم بجوارده جاز مع قدرته على التراب خلا لابي يوسف وان تيمم
وصلى في اول الوقت ثم وجد الماء بعد فرائضه جاز ويؤم المتيمم المتوضين عندنا خلافا
لمحمد الجنب والحايض والنفساء والمحدث في التيمم سواه والمريض ان تيمم متى لم يستطع الوضوء

والغسل

والغسل لمرضه ويصلي به ماشا ما لم يحدث او لم تنزل العلة كالمسافر فانه يصلي به
ما لم يحدث ولم يجد الماء ماشا من الصلوات لو وجد التيمم الماء فلم يتوضا ثم حضرت
الصلوة ولم يجد الماء اعاد التيمم الجنب اذا لم يجد الماء الا قدر ما يتوضا به فانه يتيمم
ثم احدث بعده توضا به فان توضا به وليس خفيه ثم مر بالماء فلم يغتسل ثم حضر الصلاة
وعنده من الماء ما يتوضا به فانه يتيمم ولا يتوضا فان تيمم ثم حضرت الصلاة الاخرى وقد سبقه
الحدث فانه يتوضا وينزع خفيه ويغسل قدميه لو خاف العطش تيمم ولا يستعمل الماء
الذي معه لو تيمم والماء منه قريب لا يعلم اجزاه ولذا ان وجد يرا فيها ما وليس معه
اله الا ستفاله ان تيمم ولذا لو كان مع رفيقه ما لا يعطيه الا بمن غاب خلاف ما لو كان
بمن مثله لو كان على طم من وجود الماء فيطلبه عن عينه ويساره ولا يسجد بحيث يضر نفسه
او يغرد فيطلبه قد غلوة لا ميلا لو لم يجد الماء الا طينا فانه يبلغ ثوبه حتى يجف تيمم
به ولا يصلي بغير وضوء ولا تيمم وان ذهب الوقت ولو وجد سور حمار او بغل يتيمم
ويتوضا واهما قدم جاز لو اصاب بدن المتيمم نجاسة فانه مسح عنه تراب او خرقة ويصلي
وان صلى ولم مسح اجزاه غسل الكافر او توضا جاز اذا اسلم ان يصلي به ولا يجزيه
تيمم عندنا وقال ابن ابي عمير ابو يوسف يجزيه لو تيمم ثم ارتدى ثم اسلم فهو على تيممه للمسافر
ان يطا جازته وان علم بعد من الماء من تيمم يوبد به يعلم انسان لم يجز حللته به ولو لم
جد الجنب الماء الا في المسجد تيمم ثم يدخله لو صادف الجنب عناصغرا ولم يجد الماء
الاستنقا وقد ان يقع خفه فانه يتيمم لو تيمم لسجده واللاوه او لصلاة الجنائز
او النافله فله ان يصلي به الا بغير وضوء وتيمم لصلاة الجنائز في المضر وتيمم لصلاة
العدين في الجنائز لو احدث في صلاة العبد قال ابو حنيفة رحمه الله ان تيمم
وقال صاحباه انصرف وتوضا ونسا وان كان هو لا يجدون الماء من غير ان
تقوم الصلاة لم يجزهم التيمم اما الجمع فانه لا يتيمم لها ولا يجوز التيمم
من مكان فيه بول او نجاسة وان ذهب اثره لو صلى بالتيمم فسبقه الحدث تيمم
ونسا ولو وجد الماء استقبل الصلاة احدثا ولم يحدث بعد وضوءه لو كان الامام
متيمما فحدث ثم استخلف متوضيا فانصرف ووجد الماء فسدت حللته وحده
اما لو كان الامام الاول متوضيا والخليفة متيمما فوجد الخليفة الماء فسدت
صلاته وصلاته الاول والقوم جميعا اذا امر المتيمم المتوضين فابصر بعضهم الماء
فسدت حللته من ابصره دون الامام والباقي ومن استيقن بالتيمم وشك في

الحدث فهو على يمينه ولذا لو استيقن بالحدث وشد في التيمم ما خذ باليقين
كما في الوضوء لو تمكك في التراب وذلك جسده ينظر ان اصاب وجهه وذراعيه
جاز والترتيب والموا لاه غير واجب في التيمم كما في الوضوء لو تيمم جماعة من موضع
واحد اجزاهم والمقطوع يمسح موضع القطع لا يجوز تركه اما لو كان القطع فوق
المرفق لا يجب مسحه لو تيمم ونسي الماء في رحله اجزاه مملانه خلافا لابي يوسف
لو كان يبدنه جدري او قروح في راسه وعامه جسده يمسح اما لو كانت الجراحة
في راسه او في يده واحدة خاضه غسل جسده ومسح على الجراحة فيعتبر الاكثر
لو خاف الجنب في المصر من البرد ان اغتسل تيمم كما في السفر عند ابي حنيفة وعندهما
لا يجوز الا في السفر المحبوس في المصر في سجن قد رمل بماء ولا يرايا نظيفا لا يصلح
ولذا اذا لم يجد ثوبا طاهرا وقال ابو يوسف يصلي بالانما ثم يجهد وعين محمد
روايتان اما لو وجد ثوبا نظيفا تيمم وصلى في قولهم ثم يعيد اذا اخرج جنب
غسل اعضا الوضوء وجميع راسه ثم اهراق الما قديم ثم قهقهه في صلته بطل وضوءه
وصلاته وتيممه ولا ينقض غسل راسه ولكن يجب غسل ما بقي من جسده سوى راسه
اغتسل الجنب الاموضع واحد فاحد ثم وجد ما يكفي للوضوء او للمعة فانه يحرف
الى المعة المتيمم راي سورا الجمار في صلته او يبيد التيمم فانه مضي في صلته
فاذا افرغ يتوضا ويعيد احتياطا اما لو افتح بينه وبين التيمم ثم وجد سورا
الجمار لا يعيد عند ابي حنيفة وقال محمد يعيد لو تيمم المحدث في صلته ثم وجد
الماء بعد ما قام من مقامه ليصلي بغيره الصلاة فسدت صلته اما لو وجد قبل
ان يقوم يتوضا وبنا استحسانا معذوره لو صلى بالتيمم فزاي الماء بعد ما تعد
قد راى تشهد قبل ان يسلم تبطل صلته عند ابي حنيفة ولا تبطل عندهما واذا افرغ
المصلي من تشهد انقضى وقت مسحه او نزع خفه او المصلي الجمعة اذا اخرج وقتها
ومصلي الفجر اذا طلعت الشمس والجماري وجد الثوب والاي تعلم ايه والقاري
استخلف اميا والمومي قد رعى اللوع والسجود والقيام والمصلي يتذوق الفايده
وصاحب الجرح السائل والمستحاضه ذهب الوقت كل ذلك قبل ان يسلم فسدت
صلته وعند صاحبيه لا تقصد وعلى هذا الخلاف اذا وجد في سجدة في سهو بعد
تشهده قبل سلامه اما لو سلم عن يمينه ثم عرض له شيء لا يفسد صلته وكل ذلك
بنا على ان الخروج عن الصلاة يجب بفعل المصلي عنده وعندهما لا يجب ولو عرض شيء من

ذلك

ذلك بعدما سلم عن يمينه لم يسجد للسهو ان كان عليه وقد مضت صلته ولو احدث
متعمدا بعد ما قعد قد راى تشهد قبل ان يسلم لا اعاده عليه وكذا لو قهقهه اخرج
من المسجد **اذان** يستقبل القبلة المودن في اذانه واقامته حتى انتهى الى الصلاة
والفلاح حول وجهه يمينا وشمالا وقدماه مكا نهما ثم استقبل القبلة ويتمه ولا
ترجع منه واخرا لاذان لا اله الا الله الا قامه مثنى مثنى ان جعل اصبعه في اذنيه
في الاذان لحسن والا فلا يضره وان استدار في صومعته لم يضره ولا ثوب الا
في الفجر خاصة وكان التثويب الاول في الفجر بعد الاذان الصلاة خير من النوم
مرتين فاحدث الناس هذا التثويب وهو حسن ويروى ابو يوسف التثويب في الصلوات
للامرأ خاصة وترسل الاذان وحذفا لاقامه وان خالف فيهما لم يضره ويجوز
الاذان والاقامة على غير وضوء ويكره الاذان قاعدا ولا باس بان يوذن واحد
ويقيم اخره ويكره ترك الاستقبال الى القبلة في الاذان يوذن المسافر اكما
وينزل للاقامة فانه اولي وان اقتصر في سفره على الاقامة اجزاه وان تركها فقد
اسا وليس على النساء اذان ولا اقامة ان صلى اهل مصر جماعة بغير اذان واقامته جاز
مع الاساه لو صلى رجل في بيته وحده واكتفا باذان الناس واقامته اجزاه والايتا
بهما الحق لا يوذن الا في المكتوبات ولا يقيم في غيرهن ولا يسلم في اذانه واقامته
وان اذن قبل الوقت اعاد قال ابو يوسف لو اذن في الفجر قبل الفجر جاز
لو دخلوا مسجدا صلى فيه اهله كرهت لهم ان يصلوا فيه جماعة باذان واقامته ولكن
يصلون وحدانا بغير اذان واقامة الا ان يكون مسجدا على طريق فصلية فيه قوم
مسافرون باذان واقامة ثم جا اخرون فلا باس ان يفعلوا مثل ذلك من قاتنه
صلاه عن وقتها فقضاها في وقتها خواذن لها واقامه واحد اكان او جماعة اقتدا
المفتروض بالمنفل ومصلي الظهر بمصلي العصر ومصلي ظهر يومه بمصلي ظهر امسه لا يجوز
اذان العبد والاعراب وولد الزنا والاعمى جاز واجبة ان يكون المودن عالما
بالسنة وان اذن مرهون جاز والبصير اجبة الى من الاعمى ويكره اذ ان المراد وجود
حيث اسمع للجيران ويرفع صوته ولا يجهد نفسه ولا باس ان يتطوع في صومعته واجب
له ان يذن قوله الله اكبر لو اقام في اذانه على ظن انها اقامة فاحب الى ان يتم
الاذان ويقيم وان كان في الاقامة فظن انها الاذان فيصنع فيها ما يصنع في الاذان
ثم ابتد الاقامة من اولها فان غشي عليه مستقبل ولذا ان احدث في اقامته فذهب وتوضا

فانه يعتد بها من اولها لو قدم بعض كلمات اذانه واقامته على بعض فانه يعيد الكلمة
المتأخره لو مات في اقامته او اعني عليه فاجب الي ان يعتد به من اولها لو اذن ثم
ارتد فاجب الي ان يعتد به وان يعقد المودن بين الاذان والاقامة الا في المعرب خاصة
على بول الى حنيفه وعندهما مجلس فيها ايضا جلسه حنيفه وكره ترك الجلوس بينهما
في صلوات اخرى ووصل الاذان بالاقامة ويكره ان يؤذن في مسجد من ويصلي في احداهما
ويكره طلب الاجر من القوم على ذلك وان اعطوه شيئا بغير طلبه كان حسنا الذي
يوالط على الاذان الصلوات كلها احب الي من غيره ويعاد اذان السكران والمجنون
استحسانا لا يسم اهل المسجد مسجد ومنها وسطه اما لو فعلوا ينبغي ان يكون لكل
قسم مودن واما في المسجد من **مواقيت** وقت صلاة الفجر من حين
يطلع الفجر الصادق المعترض في الافق الى طلوع الشمس ووقت الظهر من حين تزول
الشمس الى ان يصير ظل كل شيء مثليه عند ابن حنيفة رضي الله عنه وعندهما مثله ووقت صلاة العصر
من حين صار ظل كل شيء مثليه ويكره تاخير الى تغير الشمس ووقت المغرب من حين
تغرب الشمس الى ان يغيب الشفق وهو البياض عند ابن حنيفة وعندهما الحمرة ووقت
العشاء من حين يغيب الشفق الى الفجر والمسبح الى نصف الليل قال النبي صلى الله عليه وسلم
لا يخرج وقت صلاة حتى يدخل وقت صلاة اخرى والمستحب ان ينور بالفجر وروى
الطحاوي عن اصحابنا ينبغي ان يدخل بالغسل ويخرج منها بالاسفاد ويرد بالظفر
في الصيف ويجعل في الشتاء ويؤخر العصر مادام الشمس بيضا نقيه والعشاء الى
ثلث الليل اما لو كان يوم غيم نور بالفجر واخر الظهر وعجل العصر واخر المغرب
وعجل العشاء مخافة ما نع من الجماعة ووقت الوتر حين يصلي العشاء الى طلوع الفجر
ولا يجمع بين صلاتين في سفر او حضر في وقت واحد ما خلا يوم عرفه وبالمزلفة
لو صلى المسافر الظهر في اخر وقتها والعصر في اولها والمغرب في اخرها والعشاء في اولها
اجزاه هكذا فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جد به السير ولو صلى
الوتر في اخر الليل فهو افضل ولو صلاها قبل العشاء لم يجزه والوتر واجب عند
ابن حنيفة وسنه عندهما لو صلى العشاء ثم ادبر على وضوء ثم ذكر انه صلى العشاء على
غير وضوء اعادها عند ابن حنيفة دون الوتر وعندهما اعاد الوتر معها وان ذكره
بعد ايام اعادها ولا يعيد وتر الدنيا عند ابن حنيفة لا يتطوع بعد طلوع الفجر
غير ركعتي الفجر الى ان تطلع الشمس وترتفع ولا عند انتصاف النهار ولا بعد العصر حتى

الى غروب الشمس

تغرب

تغرب الشمس ويصلي المغرب اما قضا الفواتح جزا الاحاله طلوع الشمس وحاله غروبها
ثلاث ساعات نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها عند طلوع الشمس وعند
تمام الظهر وعند غروبها ويجوز عصر يومه عند غروبها خاصة ويجوز صلاة الجنائز
وسجدة الملاوة بعد الفجر قبل طلوع الشمس وبعد العصر قبل غروبها كالفواتح
ويكون ركعتي الطواف في هذين الوقتين لو تذر فابتدأ بالفاتحة ثم بالوقية فالترتيب
في خمس صلوات واجب وانه يسقط بالنسيان وبضيق الوقت وبكثرة الفواتح وكذلك ان
ترك الوتر فانه بدأها ثم بركعتي الفجر ثم بالفجر لو طلعت الشمس بعد ما صلى ركعة من الفجر
فسدت صلاته اما لو صلى ركعة من العصر ثم غربت الشمس مضاهيا اليتم لو تذكر فاستد
في تطوع لم يقسمه تطوعه والتطوع قبل الظهر اربع ركعات لا فصل بينهما يتسلمه
در ركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر اما في
العصر لو تطوع قبلها بربع فحسن بكونه الكلام بعد انشاق الفجر الى ان يصلي الفجر الا
بحسن والتطوع بعد الجمعة اربع ركعاتها ولا صلاة قبل العيد من اما لو تطوع بعدها
باربع فحسن وطول القيام اجبت الى من كثره السجود والتطوع بالليل ركعتان او اربع او ست
او ثمان اي ذلك شئت يتسلمه واحده عند ابن حنيفة صلاة الليل اربع او ثمان
صلاة الليل مثنى مثنى اما بالنهار اربع اربع لو نوى اربعاً قطعها فعليه قضا ركعتين
ما لم يقدر الى الثالثة وعند ابن يوسف يلزمه قضا اربع وان صلى اربع ركعات بفجر
قراءة بعض ركعتين اما لو قرأ في الاولى والثانية او الرابعة فعله قضا اربع عند ابن
حنيفة وابن يوسف وقال محمد يلزمه قضا ركعتين وان قرأ في الاخرين ينوي لهما
قضا الاولين لم يكن قضا وان دخل رجل معه في الاخرين فصلاهما معه قضا الاولين
كما يقضي امامه وان دخل معه في الاولين ثم تكلم بعدها ومضى امامه في صلاته حتى
يتم اربعاً فعلى الداخل قضا ركعتين هذا اذا تكلم قبل قيام الامام الى الثالثة بخلاف
ما اذا كانت الصلاة صحيحة كلها بالقرأة لو فاتته ركعتي الفجر لا يقضيها بعد الفرض
وقال محمد يقضيها بعد ارتفاع الشمس **قار** يقرأ الامام في الفجر بغير
ابه مع الفاتحة في الركعتين قال ابو الفضل يريد به سوى الفاتحة وفي الجامع الصغير
ستن ايه وعن الكرخي في الركعة الاولى اربعين الى ستين وفي الثانية من عشرين الى ثلاثين
وفي الظهر نحو اودونه وفي العصر عشرين ايه مع الفاتحة وفي العشاء نحو وفي المغرب
بالفاتحة وسوره قصيره في كل ركعة ويقرأ في كل ركعة من الاخرين بالفاتحة ان شاء وسبح

اوسكت. وليس في الوتر قراءة مقدرة قراها النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى
بسبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية قل يا لها الكافرون. وفي الثالثة بقل هو الله احد
وقنت بعد ما قرا القراء قبل ان يركع في الثالثة ولا يسلم الا في اخرهن ولا قنوت الا
في الوتر خاصة. ودعا الوتر اللهم انا نستعينك الى اخرها وليس فيها دعاء موقت
ويرفع يديه حتى يفتح القنوت ثم يرسلها كما في كبر الاعدن. وعن ابي يوسف في
الاملا مستقبل بباطن كفيه القبلة كما في تكبيره الافتتاح وكبر الاعدن واستلام
الحجر. واما على الصفا والمروة وبعرفات وعند الجمرتين وعند المقام فيستقبل بباطن كفيه
الى السماء بسطا. لا بأس بان يوم الرجل النساء في مسجد جماعة ليس معهن رجل اما في غير
المسجد فهو مكره الا ان يكون ذا رحم محرم منها لو فاته صلاة الجماعة في مسجد
حيث يخرج الى مسجد اخر ليدرك الجماعة فحسن. ولا بأس بالتطوع قبل المكتوبة اذ لم يخف
قوات الوقت اما ان خاف بدأ بالركن اذا اخذ المودن في الاقامة كره للرجل ان
يفتح التطوع. ولذا اذا انتهى الى المسجد والقوم في الجماعة لم يتطوع. وان رجلا ادراك
ركعة في الجمر بعد التطوع ينبغي ان يصلي ركعتي الجمر ثم يشرع في الجماعة. وان خاف فوت
الجماعة دخل مع القوم. اذا سلم الامام فاقدم به رجل وكبر ثم ذكر الامام ان
عليه سجدة الملاوة او انه لم يقرأ الشاهد ثم يكلم تمت صلاة الامام. ووجه اقتدائه به
اما لو نذر سهوا عليه ان يسجد للسهو صح الاقتداء. وان لم يسجد لم يصرد اخلا عندنا
خلافا للمحدثين **حدث** من سبقة الحديث في الصلاة توضحنا ما لم يتكلم
والكلام في الصلاة ناسيا او عامدا فسد ها. وكذا ان قهقه بطل وضوءه واستقبل
صلاته ناسيا كان او عامدا. وان قهقه بعد ما تعدد ر الشاهد فخلد الوضوء لصلاته
اخرى. وقال زفر لا يلزمه. ولذا اذا قهقه في سجدة في السهو فصلاته تامة
وبطل وضوءه. لو قهقه القوم بعد الامام لا وضو عليهم. اما لو قهقهوا معه فغلهم
الوضوء. لو احدث الامام فقد رجلا فاتته ركعة يكره له ان يتقدم وان تقدم اجزاه
فاذا تشهد تاخر وقدم رجلا يسلم بغيره هو يقوم فيقضي ما بقي ثم يسلم. فان توضحنا
الاول وصلى في بيته ما بقي من صلاته ينظر ان فرغ الخليفة أو سلم فصلاته في بيته تامة
وان كان قبل فراغه لم يصح. لو قهقه هذا الخليفة بعد ما تعدد ر الشاهد في الاخير صلاة
الاول تمت صلاة القوم وفسدت صلواته ووضوءه اما صلاة الامام الاول ان فرغ منها
خلف الثاني فهي تامة. وان كان في بيته ولم يدخل مع الثاني فصلاته فاسده. لو سلم على ابي

الركعتين

الركعتين ناسيا فظن انه قطع فقام وكبر ناسيا او بالادخول ناسيا وكبر القوم معه لذلك
فهو على صلاته الاولى من الظهر وسجد سجدتي السهو. لو فرغ من صلاته فقهقه في اخر
تشهده او احدث متعمدا فصلاته تامة مع صلاة القوم وصلاة من خلفه من المسبوقين
فاسده عند ابي حنيفة وعندهما لم تفسد. اما لو تكلم او خرج من المسجد لم تبطل صلاة
المسبوقين بلا خلاف. لو صلى ركعة من المكتوبة ثم اقيم لها وهو ظهر فاضاف اليها
ركعة اخرى وسلم ودخل مع الامام. ولذا ان صلى ركعتين اما لو صلى ثلاثا ثم دخل
معهم في الظهر منطوعا وفي العصر لم يدخل وفي العشاء دخل. اما في المغرب صلى ركعة
قطعها ودخل مع امامه. وان صلى ركعتين ثم لم يدخل معه وان دخل محلها ارجعها
واما في الجمر لو صلى ركعة ثم اقيم فانه يقطع ويدخل معه. لو صلى الظهر في بيته يوم
الجمعة ثم صلى الجمعة فهدت فرضته. وما صلى في بيته تطوع. لو احدث الامام ولم يقدم
احدا حتى يخرج من المسجد فسدت صلاة القوم ولم تفسد صلاته. لو قدم القوم رجلا
قبل خروجه عن المسجد تمت صلاتهم. ولو قدم كل فريق اماما فسدت صلاتهم جميعا
اما لو قدم الاكثر واحدا ونفر قليل تفردوا باخر فصلاة الجماعة تامة دون الباقي
لو لم يكن خلف الامام الا واحد صار اماما وان لم يقدمه المحذور لم ينو هذا الواجب
الامامه. وان توضحنا الاول ورجع ودخل رجل مع هذا في صلاته فان احدث هذا
ايضا وخرج قبل ان يرجع الاول فسدت صلاة الاول. فان لم يخرج الثاني حتى
رجع الاول صار الاول اماما اذا خرج الثاني. لو احدث الامام فقدم رجلا جازا
ساعتين فتقدم وكبر ونوى ان يومهم في صلاة الامم جازا. اما لو نوى ان يصلي امام
صلاة مستقبله والقوم ينوون صلاة الاول فصلاته تامة وصلاة القوم فاسده
مساخر خلفه مقيمون ومساخرون فاحدث وقدم مقيما يتم لهم صلاة المسافر
ثم تقدم واحد من المسافر ليسلم بهم ثم يقوم المقيمون فيتمون وحدها حتى لو
اقتدوا فيما يقضون فسدت صلاتهم. وكذا ان مضى الخليفة في صلاته فاعلمها جماعة
بهم فسدت صلاة المقيمين خاصة دون صلاة الامام والمسافر ان لم يقعد والشاهد
في الاولى فسدت صلاة المسافر معهم ايضا دون صلاة الامام الثانية خاصة. لو اتم الصلاة
ولم يقرأ او ركع ولم يسجد ثم رفع راسه فقرأ او ركع فيعتبر هذا الركوع حتى لو ادركه
رجل فيه بجزيه. وان كان قد قرا قبله فالركوع هو الاول. ولو احدث فقدم رجلا
على غير وضوء وصليا او امرأة فصلاته وصلاة القوم فاسده. اتمى صلى بنا جميعا

وقار من فضلاته وصلاته فاسد عند أبي حنيفة وعندهما صلته وصلاته الاميين
جايزه اُمى تعلم سورة في خلال صلته نفسه صلته لو احدث بعد ما صلى لعين
بقراءة فاستخلف ايضا فسدت صلته ولذا ان استخلفه بعد ما سجد في الركعة الرابعة
انما اقتدى بقارى بعد ركعة فلما فرغ الامام قام لفضار ركعة فسدت صلته قياسا
وبجزءه استحسانا لو صلى في المسجد وحده تطوعا فاحدث فانقطل وتوضا وصلى في
بيته اى مكان شأ لو صلى اربع ركعات تطوعا ولم يقعد في المايه جزية استحسانا
وذكر ابو عصمة ان محمدا قال لا يجزيه محاذاة المرأة الرجل في صلاة مشرقة توجب
فساد صلاة الرجل فان قامت بهذا الامام فسدت الامام والقوم جميعا وان قامت
وسط الصف فسدت صلاة الذي يليها معسنا وشمالا والذي يجالها من وراءها وصلاته
الباقين تامه كما لو كان بينها وبينهم حايط لم تبطل ولو كان صف تام من النساء خلفهن
صفوف من الرجال فقد فسدت صلاة الصفوف استحسانا اما اذا لم ينو الامام اعادة
النساء لا تضر محاذاتها الامام وغيره لو سبق الرجل والمرأة ببعض صلاة فلما سلم
الامام قاما بقضيان فوقف بجنب الرجل لم يفسد صلته وان كانا لاحقين تفسد
ولو اقتدت بمصلي الظهر ونوته تطوعا فقامت بخدا فسدت صلته وصلاته القوم
اذا نوى امامتها وعليها فضا التطوع اما لو نوت لعصر لم يجز اقتداؤها ولا
تفسد صلته بحصلي العراة وحدها فان تعوكت ابايما فهو افضل فان صلوا جماعة
تقيام وركوع وسجود اجزتهم وان وجد العاوى ثوبا مملوا ما فله ان يصلي عزيا
او فيه عندها وقال محمد لا يجزيه الاثنة اما لو كان مقدار النجاسة ثلاثة ارباع
الثوب واقل لم يجزه عريا نانا بخلاف لو احدث في ركوعه وسجوده فتوضا لم
يعد بذلك الركوع لو احدث الامام في ركوعه تقدم رجلا مكث الخليفة ركعا
كل هو حتى يتم ركعته لو تذكر في ركوعه سجدة فابته من الركعة الاولى وسجدة
التلاوة فخر ساجدا فان عاد بعدها الى ركوعه احيى الى يخرج منه على التمام لو
ادرك ركعة من المغرب فلما سلم الامام قام بصلي ركعة ويقعد ثم يصلي ركعة اخرى
ويقرا فيها السورة لو ادرك الركعة الاخيرة من التروقت فيها لم تقنت فما يقضى
واحبا الى ان يكون بين يدي المصلي في الصلوة استرارة ادناه ذراعا لا تبطل صلته ان مر
بين يدي رجل او امرأة او حمار او كلب وغير ذلك ويدفع المار عن نفسه من غير علاج
وعن محمد الحوط بين يدي المصلي ليس بشئ اذا انفرد المصلي خلف امامه عن الصف جازت صلته

لو كان

لو كان من الامام والمقتدى حايطا جزته قيل اذا كان له منفذ لو كان بينهما طريق
يصرفه الناس ونهر عظيم لم يجز والفتح على الامام لا يفسد والامام مستى في الجبا
القوم اليه وينبغي ان يجاز الى اية او سورة اخرى اما الفتح لا على امامه يفسد
صلاته قتل الحية والعقرب لا يبطل صلته وان رمى طيرا بركوه ولو ادهن او سرح
لحيته او ارضعت ولدها او اكل او شرب ناسيا او عامدا او قاتل رجلا فسدت
صلاته وان كان بين اسنانه شئ يسير فابتلع لم يضره قلنس فسد ثم رجح الى جوفه
وهو لا عمل كدم تبطل صلته لو انتفض البول على ثوبه اكثر من قدر الدرهم فانقطل
وعسل لم يضره صلته اما لو سال دم من دبله توضا وغسله وبني لو احسبه
بندقه فسال منه دم لم يضره صلته خلافا لابي يوسف لو نام في صلته فاختر
بغسله وبني قياسا لا استحسانا لو سقط ثوبه في صلته فبنا ول من ساعته ولبسه
مضى في صلته لو صلت ورج ساها مكشوف اعادت صلاحها وان كان اقل لم
تعدها وقال ابو يوسف لا يعبدها حتى يبلغ النصف مكشورا انكشاف الفرج يفسد
صلاة الرجل والمرأة وتعد المراه في صلاتها كما ستر ما يكون لها لو سال الله تعالى
في صلته الرزق والعافية جاز وكذا اللهم اكرمى وانعم على واحصل لي امرى واغفر لي
ولو ادى وارزقني الحج اما لو قال اللهم ازرقني طعاما او سودا او زوجه او امرأه
وما اشبه ذلك يفسد صلته لو مر بآية في صلته فيها ذكر الموت والناز فوقف عندها
وتعوذ من النار واستغفر ربه وهو في التطوع فذاك حسن اما لو كان اماما كرهت له
ولذا ان كان خلف الامام استمع وانصت لو منع من مرتبة يديه بايديه او بقوله سبحان
لم يقطع صلته واحبا الى ان لا يفعل في صلته ما ليس منها لو استاذن انسان فصبح
اراد به اعلامه انه في الصلاة لم يقطع لو اخبر بما يسوه فاسترجع له واراد به اعلامه
او بما يسره فحمد الله واراد جوابه فسدت صلته ولو اراد تلاوته ولم يرد جوابه لم يفسد
عندها وقال ابو يوسف في التحد والتنا وما اشبه ذلك لم يقطع لو انشد شعرا فيه
تحميد وما اشبه ذلك فسدت صلته لو قرأ من المصحف فسدت صلته عند أبي حنيفة خلافا
لها لو صلى مع جلده مع جلده مدبوع ميتة او جلود سباع لا بأس به ولذا جلد الكلب
يظهر بالذباغ صوف الميته وشعرها وعظما وقولها وظلها ظاهر وغسل بالماء اما اذا
كان الجلد غير مدبوع لا يجوز معه الصلاة كما لا يجوز مع لحم الميته لو كان بين يدي المصلي قد
لم يفسد صلته ما لم يقر عليها وفي الاملا عن أبي حنيفة ان كان موضع القدم طاهرا فصلاته

لو استاذن ان ٤٥

مع انه سجد على موضع النجاسة وجعل موضع السجود بمنزلة موضع الكف والركبة وعند صاحبه ان كان موضع سجوده نجسا فصلاته فاسده اما في موضع الكف والركبة فلا يفسد ولو اعاد السجود الى موضع نظف تمت صلته خلافا لرفو اذا جف موضع النجاسة وذهب ترها من الارض جازت عليه الصلاة وان نزل الاثر لم يجز ويجوز الصلاة على الطنفسه والمسوح والحصير ولذا ان وضع يده او ثوبه فسجد عليه يتقي به حر الارض ويرد حاجز والصح على كور العمامة جازة ولا باس بالسجود على الثلج ان امرئ سجد ويجوز قبله المسجد حمام او قبر او طريق او مخرج ويجوز للمسافر ان يصلي على الطريق لو زاحم الناس حيث سجد على ظهر رجل اجزاه اذا لم يجد موضعا لو اقتدى بما لم يصلي الظهر بنوى صلته ولا يردى انها الظهر اجزاه اما لو لم ينو صلته فاذا هو صلى الجمعة او نوى هو الجمعة فاذا هو الظهر صلته فاسده وفي رواية ابى سلمان انه ان نوى الظهر فاذا هي الجمعة او نوى الجمعة فاذا هي الظهر فهذا اجازة فهذا هو الصحيح لو صلى المكتوبه كرهت له ان يعتمد على شئ من غير عذر ومن نسي تكبيره الا فتاح وقرالم يكن داخل في صلته وان ذكر ذلك في تكبيره لم يجز من الا فتاح لو افتتح قائما في التطوع ثم يقعد من غير عذر جاز عند ابى حنيفة استحسانا خلافا لهما لو افتتحها قاعدا ثم بداله فيقوم فيصلي بعضها قاعدا وبعضها قائما اجزاه لو افتتح التطوع على غير وضوء وفي نوى نجس لم يصح شروعه ولم يلزمه القضاء ويجوز افتتاح الصلاة بصف النهار وحين تشرق الشمس وحين تطلع ولا يلزمه شئ وان قطع فعليه القضاء ساعة تحل فيها الصلاة لو صلت المراد حامله صبيها اجزاها وهي مسيه ولذا الوصل وفيه شئ يكره تسلا اذا امكنه القراءة لو امسك بيده متاعا لم يضع يده في الركوع على ركبتيه وفي سجوده على الارض لا يفسد ها لو اتقى او تربع بغير عذر فقد اساء والمنطوع قاعدا يتربع او يقعد كيف شاء لو صلى فوق المسجد مقننا بالامام اجزاه اذا لم يكن بينه وبين الامام ما يمنعه من الاقتراب ولذا على سطح جنب المسجد ولا باس بالصلاة في بيت في قبلته تماثيل مقطوعة الداس يعني لراس لها الا ان فصل كالطوف فانه يكره كما اذا يقطع اما على البساط فهو ايسر وان فيه رخصه لو اقتدى بامى او صبي وامرأة تطوعا او غيره ليس عليه قضاءها كما اذا اقتدى بالجنب المراهقة التي لم تحض بعد قامت جنب رجل خلف الامام فسدت صلته استحسانا ولو صلت بغير قناع اجزى صلته استحسانا والامه تصلي بغير قناع ولذا المكاتبه وام الولد فان

لا بأس بالصلاة في بيت
قبلته وثلث

اعتقت

اعتقت في صلاتها اخذت قناعها ومضت في صلاتها **مرئ** اذا لم يستطع على الارض او ما وهو قاعد ولا يقوم وان قدر على القيام عند ابى حنيفة وعندهما يقوم ويقعد وان لم يستطع القعود صلى مضطجعا على قفاه متوجها الى القبلة ويوم المومي بمن هو في مثله خاصة وتقتدى المومي بالمصلي قائما الصلاة الى غير القبلة متعمدا لم يجز وحالة الخطا مجزبه لو صلى قبل الوقت عمدا او خطا او بغير قراءة لم يجزه قوم مرضي في بيت بالليل امهم احدهم فصلى بعضهم الى القبلة وبعضهم لا وهم يظنون انهم اصابوا بجزم وروى ان من خالف الامام لا يجوز اذا تبين للمسافر جهة القبلة تحول اليها ومضى في صلته والمومي سجد للسهو بايما اذا اعنى يوما وليلة قضاها وان كان اكثر من ذلك لم يقض اذا لم يستطع السجود لم يرضه او جواحة او خوف فكله سواء وكذا ان لم يستطع القراءة او ما بغير قراءة وان كان بجهته جراحة فعليه ان يسجد على انفه ولا يومي بركوعه رفع الوسادة او العود يسجد عليها المومي وان فعله يجوز ان خفض راسه للركوع شيئا ثم خفضه للسجود وقرب يديه العود اما لو رفع اليد من غير ايما لم يجز لو صلى قاعدا بركوع وسجود وخلفه قوم قيام مجزهم عندنا خلافا للمجهد لو افتتح مضطجعا ثم برا اعاد ولم يبين بخلاف ما اذا افتتحها قاعدا بركوع وسجود ثم برأ فانه يمضي فيها قائما ولم يعده عندنا وقال محمد يستقبل **سهو** لو صلى ولم يبد رتلا تا صلى الم اربعا وذلك اول ما سهى يستقبل الصلاة وان لقي ذلك غير موه تحرى الصواب وانما على ذلك اما اذا لم يكن له راي اخذ بالاقل وتشهد ثم يسلم ثم يسجد يسجد للسهو ثم يشهد ويسلم ولو سجد للسهو قبل السلام خطأ فلا يجز مرة اخري ولو قعد فيما يقام او قام فيما يقعد او قدم السورة على الفاتحة في الاوليين او ترها في الاوليين او في احدهما او ترك القنوت او قرأه التشهد او تكبيرات العيد او زاد سجدة او ركوعا او سلم ساها قبل التمام يسجد لسهوه اما لو سهى عن تكبيرات الركوع وسجد وتسبعاتهما وعن الشنا او التعود لم يسجد لو بدأ بالسجود ثم تذر الفاتحة رفض السورة وقرأ الفاتحة ثم السورة وسجد لسهوه وان ترك الفاتحة في الاوليين فقراها في الاخرين لم يكن قضا عن الاوليين ولهذا لا يجزها ان كان ذلك في العشاء وفي رواية مجزها اما لو ترك السورة فقضاها في الاخرين مجزها قرأ في كل ركعة اية وان كانت قصيرة جاز عند ابى حنيفة رضي الله عنه وعندهما لم يجز حتى يكون ثلاث ايات قصارا او اية طويلة لوجهر فيما خافت وخافت فيما عجز يسجد لسهوه وان

صلى وحده لم يسجد فانه خير من الجهر والاخفاء وسهو الامام بوجوب السجدة عليه
وعلى من خلفه وسهو المعتدي لا يوجب عليه ولا على امامه سجدة لو سلم قبل ان يشهد
او تذكر سجدة صليته عليه عادا الى قضايه وسجد لسهوه اما لو سلم عامدا قطعها
ولا يجزئ سجدة السهو حاله العمد في موضع ما ولو شك في شي من صلاته حتى طال تفكيره
ثم استيقن بنظر ان شغله التفكر عن شي من صلاته يسجد لسهوه والا فلا لو هضم من الركعتين
ثم تذكر قبل استوائه قائما يقعد وسجد لسهوه لو سها مرارا لم يجزئ الا سجدة واحدة لو
اراد قراءه سورة فاخطا فقرأ غيرها لا يسجد عليه لو شك في سجود السهو بجزي ولم
يسجد لهذا السهو لو سلم ولا يريد ان يسجد لسهوه فعليه ان يسجد ولا يصح هذا
السلام مانعا ولو سبقه الحدث بعد ما سلم او بعد سجدة واحدة لسهوه توجها وتا
وان كان اماما استخلف لمن يتم بالقوم لو سها ثم احدث واستخلف وسهي الخليفة
ايضا تكفيه سجدة واحدة كما لو سها دون الاول لو افسد الاول صلاته على نفسه
لم تفسد على خليفته يسجد المسبوق مع الامام يسجد في السهو قبل ان يقوه الى قضا ما سبق
وان لم يفعل يسجد في اخر صلاه نفسه استحيانا وان سهي فيما يقضي كقراءة سجدة تا السهو
لصحا اما لو كان قد سجد مع امامه سجد لسهوه نفسه في اخرها لو دخل في صلاته بعد
ما سلم قبل ان يسجد يسجد معه فان لم يسجد قضاها في اخرها وان دخل في صلاته بعد
ما سجد سجده في سجدة الثانية مع الامام ولا يقضى الاولى ولذا ان دخل معه
بعد ما سجد هالم يقضهما ولا يتابع امامه في تكبير التشريق وتلبية الاحرام
حتى يفرغ لو تذكر سجدة من ركعتين بدأ بالاول منهما ولذلك ان كانت احداهما
للتلاوة لو سلم وانصرف ثم ذكر ان علمه سجدة صليته او سجدة تلاوة وهو بعد في
المسجد عاد الى صلاته ما لم يتكلم اما لو كان قد خرج استقبال الصلاة في الصلبيه
خاصة ولو كان في الصحا فوقفه مجاوزة صفوف اصحابه لو صلى الظهر خمسا ولم يقعد
في الرابعة فهي فاسدة واجبا الى ان شفع بالسادسة ثم استقبل الظهر اما لو عاد
قد رالتشهد فقد تمت ظهره والخامسة تطوع وشفعها بركعة وان لم يفعل فلا
شي عليه لو اتمتها وقرا وركع ولم يسجد ثم قام فقرأ وسجد ولم يركع فهذا رجل صلى
ركعة ولذا ان قرع ثم قرأ وركع وسجد في واحدة والزيادة لم يضره لمكان سهوه
وكذا ان سجد او لا يسجد تنم قام وركع وسجد وسجد في ركنه واحدة لو تكلم ناسيا
في صلاته قطع صلاته بخلاف سلام الساجي لو ركع ركعتين وسجد ثلاث سجرات في ركعة واحدة

سأهيا

سأهيا لم تفسد صلاته لو احدث واستخلف مسبوقا فان الخليفة يسجد لسهوه الاول
ثم يقضى ما عليه وقد استخلف من يسلم لغيره ولذا في صلاة المقوم مع المسافر يسجد مع امامه
لسهوه ثم قام الى ما بقي من صلاته اما اللاحق لا يسجد مع الامام فانه يبدأ بما عليه
حتى لو سجد مع امامه فلا يعتبر وعليه ان يعيد بعد ما فرغ من قضا ما عليه المسبوق
يقرا فيما يقضى ولا يقرا اللاحق لو قام المسبوق الى قضا ما سبق بعد ما قعد الامام
قد رالتشهد قبل ان يسلم جازا اما قبل ذلك لم تجز صلاته وذكر في نوادر ابي سليمان
ان كان المسبوق بركعة قرأ بعد قعود الامام مقدار التشهد من القراء ما يجوز
به الركعة جازت صلاته وما قرأ قبل قعود امامه مقدار التشهد لم يعتد به لو
قام بعد ما تشهد الامام ثم قرأ وركع ثم ذكر الامام سهوا يسجد له فانه يرض
ويسجد مع امامه ثم يقضى تلك الركعة الا ان يقيد بها بسجدة فوجب ان يقضى فيها ولم
يعد فانه ان عاد فسدت صلاته لو احدث احد المسبوقين بالآخر فيما يقضيان فسد
صلاه الموم وكذا المقيمان قاما الى الركعتين بعد ما سلم امامهما وهو ما فرقا قدا
احدهما بالآخر لو قام المسبوق الى قضا ما سبق قبل ان يسلم امامه وتعد قد ر
التشهد ثم ذكر سجدة التلاوة فسجد لها فعليه ان يعود حتى اذا لم يعد فسد صلاه
الا ان يقيد ركعته بالسجدة جازت ولا يعود اما لو كانت السجدة صليته فعليه
ان يعود وان يقيد بها بالسجدة فسدت صلاته لو قرأ في صلاته شيئا من التوراه والابخل
والزبور لم يجز وقيل اذا قرأ ما يوافق القرآن من حيث المعنى ونوى قراءة القرآن بجوز
عند اوحيفه وان لم يرد ذلك لم يجز لو نسي القنوت ثم ذكر بعد ما رفع راسه
لم يقنوت ويسجد لسهوه امدى المتطوع بحصلي الظهر في اولها او اخرها ثم قطعها
يقضى اربعا لو اتمت الظهر سوى ستا ثم بداه ان يسلم على اربع ركعات تمت صلاته ولا
شي عليه ولذا المسافر ينوي ان يصليها اربعا ثم سلم على ركعتين تمت صلاته لو نوى
في صلاته ان يتكلم ويقطع فتلك النية باطلة ما لم يفعل ولو لم يقرأ في ركعة من التطوع
فسدت صلاته كما لو فرك القراءة في صلاة النحر لو سجد الامام لسهوه في صلاة الخوف
فسجد الطائفة الذين معه والطائفة الاولى يسجدون اذا فرغوا ولو شك في تكبير
الافتتاح بعد ما قرأ فاعاد التكبير ثم علم انه كان كبير فعليه السهو ولذا ان ركع
ثم شك بنا على ركوعه ولا يضره التكبير والمائنه لو صلى الظهر فتوهم انه في العصر
وصلى على ذلك ركعة او ركعتين ثم ذكر انه في الظهر فلا سهوه عليه او شك في صلاة قد صلا

ها

فتفكر فيها وهو في الصلاة لاسهوه عليه. اما لو تفكر في صلواته التي هو فيها وقد تعدد
درا للشهيد فتشغله تفكره عن التسليم او تفكر في امر اخر ثم تذكر انه في الصلاة
فسلم فعليه السهو. لو احدث فذهب وتوضا فعرض له هذا الشك لزمه السهو
لو سلم في التطوع على راس ركعتين ثم سجد لسهوه ثم اراد ان يبني عليها ركعتين لم
يكن له ذلك. صلى العشا فسهى فيها وترك سجدة منها وقراها سجدته الثلاثة ثم
سلم وهو ذاكرك للصليته او للتلاوة خاصة فسدت صلاته والله اعلم.

مسافر اقل ما تقصر فيه الصلاة في السفر مسيرة ثلاثة ايام لسير الابل
ومشي الاقدام وهي اقل السفر وعند بعضهم ثمانية واربعون ميلا تقصرها حتى
يخرج من مصره ويخلف دون المصر اقل الاقامة خمسة عشر يوما. كوفي نوى الاقامة
خمس عشرة يوما بمضى ومكة فهو مسافر. ولذا كل من نوى الاقامة بموضعين او قرنين
لو قدم مصره وبقي من وقت صلاته صلى اربعا. اما لو قدم بعد ذهاب الوقت صلاها
ركعتين ويكون قضا. لو قرب مصره محضرت صلاة الظهر صلاها صلاة السفر ما لم
يدخل مصره. لو خرج الى سفر ثم عاد الى مصره لحاجة قبل ان يسير ثلاثة ايام صلى
صلاة الاقامة. لو خرج من مصره مسافرا واقتتها ثم احدث فيها فانصرف ليا في
مصره للتوضو ثم علم ان معه ما فانه يتوضا ويصلي صلاة الاقامة لانصرافه على
غيره دخول مصره. ولذا نوى الاقامة في صلاته ثم بدد ان يمضي على سفره فهو
مقيم بمجرد النية لم يصير مسافرا. اما المسافر فيصير مقيما بمجرد النية. لو صلى المسافر
العشا اربعا في سفره وقعد في الركعتين قدر التشهد تمت صلاته والاخران تطوع
وان لم يقعد فيها فسدت الفريضة. مسافر صلى الظهر ركعتين وعليه سهو وسلم ثم نوى
الاقامة تمت صلاته ولا سهو عليه الا ترى لو فقهه في هذه الحالة لا وضوع عليه. قال
محمد وزفر يكمل اربعا واجمعوا النوى الاقامة بعد ما سجد للسهو فانه يكمل
اربعا ثم يسجد في اخرها للسهو مسافر خلفه مقيمون ومسافرون فاحدث بعد
ركعة وسجده فقدم رجلا دخل في صلاته ساعتيد وهو مسافر لا ينبغي ان يتقدم
اذا لم يدرك اول صلاته وان تقدم ينبغي ان يسجد تلك السجدة اولا. وان سهى عن
تلك السجدة وصلى ثم ركعة وسجده ثم احدث فقدم رجلا جاسا ساعتيد في صلاته
ينبغي ان يسجد هذا الثالث تلك السجدة الاولى والقوم ولا يسجدها الا امام
الثاني ثم يسجد السجدة الاخرى والقوم ويسجد معه الا امام الثاني ولا يسجدها

الامام

الامام الاول. فانه لاحق وشهد الامام الثالث ثم ساخر و تقدم من ادركه اول
الصلاة فيسلم لهم ويسجد للسهو والقوم معه. ثم يقوم الثاني فيقضي الركعة التي سبق
لها وقرا ويكمل المقيمون صلاتهم وحدا. مقدم صلى الظهر يقوم فصلى ركعة وسجده
ثم احدث فقدم مدركا فسهى عن هذه السجدة ثم صلى بهم ركعة وسجده ثم احدث
فقدم مدركا فسهى عن السجدة تين وصلى بهم ركعة وسجده ثم احدث فقدم مدركا
فسهى عن الثلاث سجدة فصلى بهم ركعة وسجدة ثم احدث فقدم مدركا وتوضا
الايمه الاربعه ورجعوا ينبغي للامام الخامس ان يسجد السجدة الاولى مع الائمة
الاربعة والقوم جميعا ثم السجدة الثانية ويسجد ونها معه غير الامام الاول ثم
السجدة الثالثة وسجده ونها معه غير الامام الاول والثاني ثم السجدة الرابعة
وسجده ونها معه الا الامام الاول والثاني والثالث ويقضي الاول الركعة السابعة
وسجدها ثم يقضي الثالث والرابع. ويقضي الامام الثاني الركعة السابعة والرابع
ويقضي الثالث الركعة الرابعة. ومن ادرك منهم الامام الاخر في سجده من الركعة التي
يقضي سجدها فيها ثم سلم وسجد للسهو مع القوم ومع من فرغ من الائمة من صلاته
اما لو كان تقدم كل امام خليفة جاسا ساعتيد ينبغي للامام الخامس ان يسجد بهم اربع
سجدة يبدأ بالاول فالاول على الترتيب لسجد معه الامام الاول السجدة الاولى
والقوم ولا يسجدها الا امام الثاني والثالث والرابع ثم يسجد السجدة الثانية
معه الثاني والقوم ولا يسجدها الا امام الثالث والرابع ثم يسجد السجدة الثالثة
فيسجد معه الثالث والقوم ومن ادرك من الائمة شيئا من هذه السجدة فما يقضي
سجدها معه. وان فرغ الامام الاول من القضا فقدم مع الخامس للتشهد فانه لاحق
اما الثاني والثالث والرابع فهم مسبوقون فيقضون بعد فراغ الامام. واذا قدم
الخامس اماما ليسلم ويسجد للسهو فيسجد هو معه والقوم غير الامام الاول الا
ان يكون فرغ مما عليه. وفي نواذر الصلاة اذا سجد الامام الخامس السجدة الاولى
سجد معه الائمة والقوم جميعا. واذا سجد الثانية سجدوا غير الامام الاول وعلى
هذا القياس في كل سجده. رجل دخل مع الائمة في الركعة الثالثة من المغرب ينوي
به التطوع فاذا سلم الامام قام وصلى ثلاث ركعات يقرأ فيها جميعا ويقعد في الاولى
فانها الثانية ولا يقعد في الثالثة وانما يقعد في اخرها. لو احدث فاستخاف مدركا
قد نام خلفه في ركعة ما ينبغي ان يتقدم فان تقدم ينبغي ان يومي اليهم ليقفوا حتى يقضي

ما عليه فان لم يفعل وحصلي هم ثلاث ركعات وتشهد ثم قد مر مدركا ليسلم بهم ثم
قام وقضى ما عليه اجزاء فان صلى بهم ركعة ثم تذكروا ان عليه ركعة فاذا لم يركع في
القوم ليقفوا حتى يقضى هو تلك الركعة ثم يصلي بهم بقية تلك الصلاة ولو لم يفعل ولكن
قدم رجلا حتى يذكروا عليه فهذا افضل فان لم يفعل ومضى في الصلاة حتى يتم لغيره اجزاء
فان الترتيب في الصلاة غير واجب عندنا ليس للمساقر ان يقتدي بالمقيم بعد خروج
الوقت اما للمقيم ان يقتدي بالمسافر اذ اقام الغلام بحسب الرجل اجزاء وخروج
من حكم الغد في الصنف تركه صلاة واحدة ثم صلى شهرا وهوذا اكرها فعليه ان يعيد
تلك الصلاة وحدها استجابا عند ابي حنيفة وعند حاشية يعيد المتركة خمس
صلوات بعدها وقال زفر بجيد صلوة جميع الشهر وقال بشر بجيد وان صلى
مدة عمره لو صلى الظهر على غير وضوء ثم صلى العصر على وضوء وهوذا اكرها وحسب انه
يجوز فعليه ان يعيدها جميعا وان اعاد الظهر وحدها ثم صلى المغرب وهو يظن ان
العصر يجزيه فانه يجزيه المغرب ويعيد العصر لو سبقه الامام بركعة فلما سلم
الامام فقام وقضى ركعته ثم تذكروا الامام سجدة تلاوة فعاد اليها فيسلم الامام
فقد فسدت صلاة المسبوق فان ركع ولم يسجد حتى يسجد الامام فسجد الرجل معه
فقد احسن فاذا فرغ الامام قام وقضا ركعته واعاد القراءة والركوع اما لو
سجد سجدة فسدت صلاته ولا يمكنه العود الى امامه لو اسلم في دار الحرب
فمكث شهرا ولم يعلم بوجوب الصلاة لم يلزمه قضاها وان كان في دار الاسلام
يلزمه استحسانا ترك الظهر والعصر من يومين مختلفين لا يدري ايها اوله فيجزي
في ذلك فان لم يكن له راي واراد الاخذ بالثقة صلى الظهر ثم العصر ثم الظهر
بعد احداهما مرتين عند ابي حنيفة وعندهما لا نامره الا بالتحري وجعل ام نساء
فاحدث فانصرف ليتوضا فسدت صلاته دون صلاة الامام اما لو استخلف
امرأة فسدت صلاته ايضا اكره للمرأة ان تام النساء فان فعلت قامت وسطان
مسا فر صلى الظهر ركعتين بغير قراءة ثم نوى الاقامة قبل التسليم فعليه ان يصلي
ركعتين بقراءة فالمسافر والمقيم فيه سواء وقال محمد صلاته فاسده مسافر دخل
في صلاة مقيم ثم ذهب الوقت لم تفسد صلاته وان فسد لها الامام على نفسه
فعلى المسافر ان يصلي صلاة السفر والعصر في السفر من صلاة الظهر والعصر والعشاء
وتخفف القراءة في جميع الصلوات واحب ان يقرأ في الفجر والظهر بسوره والسموات والطارق

وما اشبهها وفي العصر والمغرب والعشاء بقل هو الله احد وما اشبهها ودخول
المسافر في صلاة المقيم يلزمه الاكمال في اي حاله دخلها فيه الاقامة بعسكر المسلمين
في دار الحرب محاصر برحنا او مدينة ساقطة ولذا ان نزلوا مدينة وحاصروا حنا
فصار كالتاجر فيها نوى الاقامة ولذا في محاربه اهل البعي في دار الاسلام وقال
ابو يوسف ان كان العسكر في مدينة في البيوت واجمعوا على اقامة خمسة عشر يوما
اهلوا اصلاتهم بخلاف ما كانوا في الفساطيط والاجبية في سفر فان بينهم الاقامة
باطلة اذا امر الخليفة بمدينة في سفر فصلي بهم الجمعة اجزاء ولذا الامير يطوف
في بلاد عمله مسافرا يصلي المسافر على دابته بما حيث ما توجهت به في التطوع
والقدر في سرحه لم يفسد صلاته ولذا المقيم يخرج من مصره فوسخ من اوثان له ان
ستطوع على راحته ولا يصلي في المحصر وقالت ابو يوسف لا بأس به ولا يصلي المسافر
وغيره المكتوبه على الراحة الا من ضروره ولذا الوتر لو افتتح النافله على الارض
لم تمها راكبا قائما على الارض خازن في الاملا عن ابي حنيفة كان فيه روايات
ولو سمع سجدة التلاوة على الارض لا يجوز ان يودها راكبا اما لو قراها راكبا
فيجوز اذ اوجها على الارض رجلان في محل واحد اقتد بها با لاخر حوزة قل
اذا كانا في شق واحد اما لو كان كل واحد في شق اخر لم يجز اكره ان ياتم واحد
بامامه عن يساره او خلفه وانما يقوم عن يمين الامام لو كان كل واحد على اية اخرى
لم يجز اقتدا احدهما بالآخرية الملاحق الاقامة حاله قضا ما عليه وقد قرع الامام
من صلاته فتلك نية ساقطة ولذا دخول المحصر اما المسبوق اذا نوى الاقامة في قضا
ما سبق كان مقيما يلزمه الاتمام ولذا دخول المحصر نية المنفرد الاقامة في صلاة اقتضاها
في الوقت فتلك نية ساقطة ولذا دخول المحصر خراسا في قدم الكوفة ليعتم بها شهرا
ثم خرج منها الى الحيرة فوطن نفسه على اقامة خمسة عشر يوما ثم خرج منها الى خراسان
وموينا لئلا يصلي ركعتين اما اذا لم ينو اقامة خمسة عشر بالخيرة صلى بالكوفة اربعين
لوح في خروج الى القادسية لحاجته ثم خرج منها الى الحيرة لحاجته ثم خرج منها الى السامر
وله بالقادسية اهل يريدان حملها منها من غير ان يمر بالكوفة يصلي ركعتين
استفتين المستحب ان يخرج من السفينة للفرصة ان قد ر عليه وان صلى فيها
قاعد امخ قدرته على القيام او الخروج اجزاء عند ابي حنيفة رضي الله عنه خلافا
لعمامة ولا يصلي فيها التطوع بالارما ولم يصرفها مقيما بالنية وان كان صاحب

سفينه اذا لم يكن في قومه لا يقتدى في سفينه بمن في سفينه اخرى كما لا يقتدى
بمن على الجدة او من على الجد بمن في السفينه ومن خاف فوت ماله وسعه قطع صلاته
ولو دارت السفينه في صلاته توجه الى القبلة حيث دارت بخلاف الدابة لو اتم قوما
في سفينه مقرونة بسفينه اخرى جاز **سجدة** بيكره ترك اية السجدة من
سوره يقرأها لو قرا اية السجدة من بين سوره فاحب ان يقرأ معها ايات وان لم
يقرأ معها شيئا لم يضره لا يجوز التيمم لها اذا قدر على الماء لو سمعها من صبي او جنب
او حائض او كافرا يسجد لها لو قراها الحائض او سمعها لاشي عليها لو سمعها
فيسجد لها القاري يسجد وها معه ولم يرفعها وسهم قبله استحبابا لو قراها او
سمعها مرارا في مجلس واحد قايما او قاعدا او نائما يجب سجدة واحدة اما لو
تبدل المجلس بان ذهب ثم رجع وسمعها مرة اخرى او قراها ثانيا بلزومه اخرى لو
قرا اية السجدة ثم قرا اية اخرى ثم اخرى يجب لكل اية سجدة لذا سائر ابي السجود
في القرآن عدها اربعة عشر ولم يعد التي في اخر سورة الحج وسجدة الثلاثة واجبه
عندنا مواضعها المص الموه النحل سبحان من غير الفرقان الحج النمل الم تنزيل
من حم السجدة النجم اذا السما انشقت اقرا لتلاها راجعا يسجد بالايه لو قراها
في الصلاة في اخر سورة كما في النجم او ايات بغير سجدها كما في سبحان ان شارك بها
وان ثابا يسجد لها لو اراد ان يحتم ثم يبرح بها واحب ان يسجد لها ثم قام بقرا الباقي وصل
بسورة اخرى ولذلك لو كانت في اخر السورة يسجد لها وقام فبغير ان يقرأ ايات من سوره
اخرى ثم يبرح والقياس ان يركع بها كما قال تعالى وخر راكعا واناب وفي الاستحسان
يسجد لو سلم من صلاته وعليه سجدة الملاوه ساهيا فاقته يد به انسان صح اقتداوه
فيجب ان يعود الامام الى سجدة التلاوة ثم يعيد الشهد ثم يسجد للسجده وان تكلم
قبل ان يركعها سقطت عنه ولا تبطل صلاته وما وجب خارج الصلاة لم يسجد بها
في الصلاة وما وجب في الصلاة لا يسجد خارج الصلاة لو سمعها في صلاته من
خارج لم يسجد بها حتى يفرغ ثم يسجد ولو سجدها في صلاته لم تبطل صلاته ولكن لم يعد
لها فعليه ان يسجدها اذا فرغ لو سجدها لغير القبلة جهلا لا عدا اجازت وان ضحك فيها
اعادها ولم يعد وضوءه لا ينبغي للامام ان يقرأ اية السجدة في صلاته لا يجر فيها بالقران
وان قراها يسجدها ويكره لسجده التلاوه اذا سجد واذا رفع راسه ولا يسلم
لو قراها خلف الامام لاشي عليه ولا على القوم والامام ان سمعها عندنا وقال محمد

يسجدها

يسجدها اذا فرغ من صلاته ومن سمعها من القوم او سمعها من الامام من ليس في الصلاة
يسجدها وان دخل معه في صلاته يسجد ها معه لو سجدها الامام ثم دخل فيها السامع
سقطت عنه لو قراها في غير صلاته يسجد ها ثم افتتح الصلاة في مكانه فقرأها فعليه
اخرى وان لم يكن يسجدها اولا اجزته سجدة واحدة في صلاته لهما وفي النوادر عن
ابي حنيفة انه يسجد ها اخرى لو قراها فطال مجلسه ثم قراها ثانيا اجزته السجدة
الاولى اما لو اكل بعدها او نام مضطجعا واخذ في بيع او شري وعمل يعرف انه
قطع لما قبله ثم قراها فعليه اخرى فان اكل سيرا او شرب شربة او عمل قليلا فلا يكون
هذا قطعاً لمجلسه لو قراها في سوره طويله ثم اعادها لا يتكرر الوجوب لو قرا في
الركعة الاولى ثم اعادها في الثانية او الثالثة وقد كان يسجد لها لم يكن عليه سجدة اخرى
وذکر في الجامع الصغير يسجد ها اخرى في حول محمد وهو اخر قول ابي يوسف
لو قراها وسجد لها في ركعة ثم احدث في الركعة الثانية وقدم رجلا جاسا ساعته قد قراها
فعله ان يسجد ها لو قراها في صلاته وسجد لها فلما فرغ من صلاته قراها في مكانه
يسجد لها اخرى وفي الاستحسان تكفيه سجدة واحدة ولو قراها على الارض ثم ركب
ثم قراها قبل ان يسير او قراها راكبا ثم نزل ثم ركبها ثم قراها في مكانه فعليه سجدة
واحدة اما لو سار ثم قرأ مرة اخرى بلزومه اخرى ولو كان في الصلاة على دابة سار
قراها مرارا فيها لا يلزومه الا سجدة واحدة وكذا ان سمعها في صلاته من رجل خارج الصلاة
مرارا **استحاضة** ادركها الحيض في شئ من وقت الصلاة سقطت تلك الصلاة عنها
وان قضيها لو طهرت في اخر الوقت ينظر ان بقي من الوقت ما يغسل فعليه قضاءها
والا فلا قضاء عليها اذا كان حيضا ذوالعشرة اما لو كانت يامها عشرة وبقي من
الوقت ما يفتح الصلاة فعليه القضاء لو ادركها الحيض بعد ذهاب الوقت فعليه قضاءها
لو طهرت من الحيض لا يطاها زوجها حتى يغسل او يمضي وقت تلك الصلاة التي طهرت فيه
لو كان حيضا من كل شهر خمسة ايام فزاد فهو حيض الى العشرة ولو زاد على العشرة نزل
الى الخمسة وتغضي الصلاة في الباقي لو كان حيضا خمسة في اول كل شهر فتقدم حيضا
بيوم او اكثر في حايض لو اختلف حيضا مرة خمسة ومرة سبعة فاستقيضت خمضا
خمس ثم تغسل وتصلي ذاحدا ناه بالاقل وفي الرجعة بالاكتر متوخا المستحاضة لو وقت
كل صلاة وتصلي في الوقت ما شئت من الغرايض والنوازل اما لو احدث حدثا اخر
في الوقت متوخا لئلا ولذا لو توضى لحدث ثم سال لدم متوخا ثانيا لو حاضت خمسة

ها

ثم حاضرت سنة ثم سبحة ثم سنة فغيرها سنة ولا تنقل العادة مرة لو حاضرت
خمسة ثم انقطعت ثم عاودها الدم في العاشر ثم انقطع ثم عاودها في العاشر ثم انقطع
فالعشره كلها حيض والصفره والحجم والكدره حيض حتى يرى البياض الخالص
وقال ابو يوسف الكدره لا يكون حيضا الا بعد الدم ما زاد في النفاس
على اربعين يوما فهو استحاضه تغتسل وباتنها زوجهها ولو ظهرت قبل الاربعين
اغتسلت وصلت لو كانت عادت في النفاس ثلاثون وظهرت في عشرين وصلت
وصامت ثم عاودها الدم المسترح حتى تجاوز الاربعين فما زاد على اللباس استحاضه
ولا يجزيها صومها في العشرة قبل الثلاثين دم الحامل ليس بحيض لو ولدت وفي
بطنها اخر فالنفاس من الولد الاول عندنا وما لم يولد من الولد الاخر
وللمستحاضه ان تسمع على الحنف ما دامت في الوقت اما لو كان الدم منقطعاً في
الوضوء واللبس مسح يوماً وليلة اذا ذهب الوقت وهي في الصلاة استقبلتها لو وضعت
والدم منقطع ثم سالت بعد الوقت في صلاتها توضع وسنت لو توضع من دم سائل
من احد المنخرين فتوضا له ثم سالت من المنخر الاخر فهو حدث جديد **جمع**
لا جمع الا على اهل الامصار واهل السواد لا يجوز الجمعة بغير الخطبة لو صلى
بهم الامام في الظهر اجزاهم وقد اساءه بخطب قائما ثم جلس جلسة خفيفة ثم يقوم بخطبة
لو خطب جنباً ثم اغتسل وصلى بهم الجمعة اجزاهم وقد اساء في دخول المسجد والخطبة
جنباً يستحب فيها قراءة سور الجمعة لو احدث بعد خطبته فامر رجلاً يصلي بغير
جاز ان يشهد الرجل خطبته والا فلا يجوز لو امره الامام بالصلاة وقد شهد
المامور خطبته ولكنه جنب فامرهور رجلاً طاهراً فصلى بهم اجزاهم وان كان
المامور الاول لم يشهد الخطبة لم يجز اموره لغيره جنباً كان او طاهراً وكذا ان كان
صبياً او معتوقها او كافراً او امرأة لا امر لهم فيه لو احدث الامام بعد ما افتتح
الصلاة فاستخلف رجلاً لم يشهد الخطبة جاز ولذا ان احدث الخليفة فاستخلف
اخره لو احدث الامام قبل الافتتاح فلم يامر احداً فتقدم صاحب الشرط او القاضى
او امر رجلاً قد شهد الخطبة اجزاهم لا ينبغي للامام ان يتكلم في خطبته بكلام
الناس ولا ينبغي للقوم ان يتكلموا واحب الي ان لا يوردوا سلاماً ولا يشتموا
عاطساً ولا يصلوا على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقرأوا القرآن بل ينصتوا ولا
يباس بالكلام اذا انزل قبل افتتاح الصلاة وعند صاحبه لا يباس بالكلام قبل

ولا ينبغي للقوم

ان

ان ماخذ في الخطبة قال ابو حنيفة يكبره الكلام اذا اخرج الامام بخطب
ونزل عن المنبر ليبدخ في الصلاة يستقبل الرجل القبلة اذا خطب الامام لو خطب
بتسبيحه او بتحميده اجزاه عند ابي حنيفة وعندهما لا يجزيه حتى يكون كلاماً بسمي
خطبة اذا صعد الامام اذن الطودن واذا نزل اقام لو نذر رجل الفجر يصلها
وان خاف فوت الجمعة ولا تجزيه الجمعة وقال محمد يجزيه لو لم يستطع السجود
لازدحام الناس فوقف حتى تسلم الامام وهو لاحق وان لم يقم لاحق في الركعة الثانية
مقدار قراءه الامام اجزاه بعد ما استتم قائماً من لم يستطع الجمعة لم يرض او غيره
صلى في بيته باذان واقامة ومن صلى الظهر في بيته لعذر را ولغيره عذر ثم صلى
الجمعة فالجمعة هي الفريضة لو نواها فجاء وقد فرغ الامام منها اعاد الظهر في قول
ابي حنيفة وعندهما ما لم يدخل في الجمعة لم ينتقض لو دخل وقت العصر قبل فراغ
الامام من الجمعة فسدت حتى لو قهقهه الامام لم يلزمه الوضوء لو صلى في بيته بغير
مخدر جاز لو ذهب الناس بعد ما خطب الامام لم يصل الجمعة الا ان بقي معه ثلاث
رجال سواه احوا را وعبيد او مسافرون اما لو ذهبوا بعد ما صلى بهم ركعة
مضى على الجمعة ولو ركع ثم نقر واقبل ان يسجد استقبال الظهر في قول ابي حنيفة
وقال ابو يوسف لو اقتحمها معهم مضى على الجمعة لو صلى بغير اذن الخليفة او حيا
الشرط او القاضى لم يجز لو صلاها في دار الصيارفة اجزاه اذا كان الصفوف
متصلة لو ادرك مع الامام ركعة من الجمعة فقد ادركها ولذا الوادركها في التشهد
او سجد في السهو يصلي ركعتين وقال محمد يصلي اربعاً لو فرغ الامام من خطبته
فقدم امير اخر ينظر ان صلى القادم في خطبته الاول صلى اربعاً وان خطب خطبة
جدة صلى ركعتين ويجزاه ان يصلي الظهر في المصر يوم الجمعة جماعة في المسجد
وغيره والخطبة يوم الجمعة قبل الصلاة ويجزى بالقرأة فيها لو ادرك الامام بعد ما
رفع راسه من الركوع فحدث فقد منه سجد بهم المسجد نزل له تطوع تلك المسجد
لو امر الامام باقامة الجمعة مسافراً او عبداً جاز ويجزاه ان يوقت في القراءه لو قام
من الركعة الثانية في الجمعة فانه يعود ويقعد وان كان في الظهر مضى
عبد الخزوج الى العيد من على اهل الامصار دون اهل القرى والسواد
خطبة العيد بعد الصلاة خطبتين كما في الجمعة يجزى بالقرأة لا اذان ولا اقامة
في صلاة العدين لو خطب اولاً ثم صلى اجزاهم التكبير في صلاة العيد تسعة خمسة

في الركعة الاولى منها تكبيره الافتتاح والركوع وفي الثانية اربعة منها تكبيره
الركوع بوالى بين القرائن في الركعتين ويوقع يده في ساير هذه التكبيرات غير
تكبيره الركوع وعن ابى يوسف لا يرفع يده في شئ منها ولا شئ على من فاتته صلاة
العددين وان احب ان يصلي ركعتين او اربعاً فعل لو خرج الامام الى الجبانة لصلاة
العيد فاستخلف رجلاً يصلي بالناس في المسجد فحسن قوال رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيها بسبح اسم ربك الاعلى وهل اتاك حدث الغاشية لا تتخذ شيئاً من القرآن حتماً
في صلاة لو سبقه بركعة من العيد بقراءة ثم يكبر اربعاً يركع باخرهن يكره
للنساء حضور العيد والجمعة في زماننا ولذا في صلاة مكتوبة وانما يرخص للحجوز
ان تشهد العشاء والمغرب والعددين وقال ابو يوسف ومحمد يرخص لمن في حضور
الصلوات كلها وفي الاستسقاء والكسوف للمولى منع عبده من حضور الجمعة
والجماعة لا يخرج المنبر في العيد من اذ اكبر الامام اكثر من تسعة تبعه الموتى الا
ان يكبر ما لم يكبر احد من الفقهاء ولم يات به الاثر **التشريق** كان ابن
سعود يبتدئ التكبير في ايام التشريق من صلاة الغداة من يوم عرفه الى صلاة
العصر من يوم النحر وبعدها بوحيفة رضى الله عنه وكان على رضى الله عنه يكبر
من صلاة الغداة يوم عرفه الى صلاة العصر من احوال التشريق وبعدها اجاب
التكبير ان يقول بعد التسليم الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله البر
ولله الحمد فهذا على اهل الامصار في المكتوبات في الجماعة من دخل في الجماعة مسافر
او امراه يكبر ومضى نفراد صلواته لا يكبر هذا قول ابى حنيفة رحمه الله وقال
ابو يوسف ومحمد كل من صلى المكتوبة فعليه التكبير ما فرأه او مقيماً رجلاً كان
او امرأة في مصر او غيره لا تكبير على من اوتر او تطوع بيده الامام بعد السلام
بمسجده السهو ثم بالتكبير ثم بالتلبية وان نسي الامام التكبير حتى انصرف فان ذكر
قبل ان يخرج من المسجد عاد فكبره وان خرج سقط عنه وعلى القوم ان يكبروا لو
تكلم عامداً او ناسياً او احدث عامداً سقط وان سبقه الحدث كبر من غير طهر

وبعضون

وبعضون وما في الطائفة الثانية ويقضون ركعة بقراءة وحدها روى جماعة
من الصحابة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجهاد هكذا وعن ابى يوسف
صلاة الخوف منسوخة وان كان العدو في القبلة فاستطاع ان يصلي بهم جميعاً ويستقل
القبلة فعل وان صلى كما ذكرنا ولا يجوز اما صلاة المغرب فيصلي بالطائفة الاولى
ركعتين وبالساينم ركعة ثم يقضون على ما وصفنا وان كانت صلاة الظهر في الحضر
صلى بكل طائفة ركعتين ومن قاتل منهم في صلواته فسدت صلواته فلا يصلون وهم
يقاتلون ولذا لو ركع عند انصرافه الى وجه العدو ونفسه ولا يصلون جماعة كانا
عندنا وروى عن محمد انه اجاز ذلك في الخوف لو صلوا صلاة الخوف من غير ان يعانوا
العدو ولم يجد لهم وجوز للامام ولذا ان راوا سواداً فظنوه عدواً ولم يكن وان
كان عدواً واجاز الخوف لا يوجب قصر الصلاة بخلاف السفر **شهاد** المقتول
في المعركة لم يغسل وصلى عليه وكفن في ثيابه التي عليه غير انه يترج عنه السلاح والجلد
والفرو والحشو والخف والقلنسوة ويؤدون وينقشون ماشاوا ويحطون ان
شاوا لو حمل عن المعركة حياً ثم مات في بيته او على ايدي الرجال غسل وباي شئ قتل فيها
لم يغسل لو وجد في المعركة ميتاً ليس به اثر غسله ومن قتل دون حاله في طريق او مصر
بسلاح ظلماً لم يغسل اما لو قتل بغير سلاح في مصر غسله وان قتل قصا او ظلم
على قوم مكابرة فقتلوه او مات من جراح او جرح او قتل السبع او لا يدري
من قتله غسل هو لا ويصنع بالمحرم اذا مات ما يصنع بالخلاق من قتل من اهل العدل
في محاربة اهل البغي فهو شهيد لو اغار اهل الحرب على قرية من قري المسلمين وقتلوا
الرجال والنساء والصبيان فهم شهداء لا يغسلون غير الصبيان فانهم يغسلون
عند ابى حنيفة رضى الله عنه وعندهما لا يغسلون لو وجد اطراف ميت او شئ من يده
لم يغسل ولم يصل ولكن يدفن الا ان يوجد اكثر يده فيغسل ويصلى عليه وكذا
ان وجد نصف يده مع راسه صلى عليه اما لو وجد نصف يده مشقوقاً بنصف
طوله لم يغسل ولم يصل لو وجد ميتاً لا يدري مسلم هو ام كافر فان كان في قري
المسلمين وعليه سيما هم صلى عليه وان وجد في قري الكفار ولا سيما المسلمين لم
يصلوا عليه اذا اختلط موتى المسلمين بموتى الكفار لم يصل عليهم الا ان يكون موتى
المسلمين اكثر صلى عليهم ونوى بالرد على اهل الاسلام منهم ولا بأس بغسل المسلم اياه
الكافر ودفعه ولذا كل ذي محرم منه واكره ان يدخل الكافر قبر قرابته من

المسلمين ليدفننه **جناب** يحملها من حواشيها الاربع بيدها اليمنى المقدم ثم
بالايمان الموحى ثم باليسر المقدم ثم باليسر الموحى والعجلة لها احب من الابطال والمشي
خلفها احب الي من قدامها اذا وضعت الجنازة على الارض عند القبر فلا باس بالجلوس
وركبه الجلوس قبل ان توضع من منابا لرجال وحمل جنازة الصبي الى من حملها على
الدابة المولود ميتا لا يغسل ولا يصلى عليه وان ولد حيا ثم مات فصنع به ما يصنع
بالموتى اذا قتل الرجل شهيدا وهو جنب غسل في قول النبي حنيفه رضى الله عنه ولم
يغسل عندهما **غسل** بجر الميت وتوضع على تحت وي طرح على عورته خرقة ثم
توضا وضوه للصلاة غير المضمخة والاسند شاق بيدها عن يمينه لغسل راسه ولحيته
بالخطمي ولا يسرح ثم يصبغ على شقه الايسر فيغسل بما القراح ثم ينقى حتى يخلص الماء
ما يلي تحت منه وقد امرت قبل ذلك بالمالا فاعلى بالسدة فان لم يكن سد فخرض
وان لم يكن واحد منهما اجزاك الماء القراح ثم يصبغ على شقه الايمن فيصنع به مثل
الايمن ثم يعده وتسند اليه فتسبح بطنه مسحار فبقا فان سال منه شيئا بسجد
ثم اصبغ على شقه الايسر وغسله بالمالا القراح على ما بيناه ثم ينشفه في ثوب وقد امرت
قبل ذلك باكفانه وسريره فاحمروا ثم يبسط اللفافة وهي الردطولا ثم يبسط
الاذا ر عليه طولا فان كان له قبض الميسه اياه وان لم يكن لم يضره ثم يوضع الخنوط
في راسه ولحيته ويوضع الكافور على مساجده وان لم يكن كافورا لم يضره ثم
يعطف الاذا ر عليه من قبل شقه الايسر على راسه وسائر جسده ثم يعطف من قبل
شقه الايمن كذلك ثم يعطف للفاقة وان خفت ان ينشر عنه عقدته ثم تحمله على سريره
ولا يتبع بنا راى قبره فانه يكره فاذا انتهى به الى القبر فلا يضره وترادخل
قبره ام شفعا اذا وضع في اللحد قالوا باسم الله وعلى مله رسوله الله ويدخل قبره
من قبل القبلة ويلجده ولا يشق ويجعل على لحده اللبن والقصب ويكره الاجير
ويستحب قبر المرأة بثوب حتى يفرغ من اللحد ولا يستحب قبر الرجل يستحب القبر ولا يبرح
ولا يخصص امام الحق بالصلاة على الميت فان لم يكن فالاب احق من غيره ثم
ابن العم احق بالصلاة على المرأة من زوجها اذا لم يكن لها من ابن والصلاة على الجنازة
اربع تكبيرات ثنى على الله تعالى في الاولى ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم
في الثانية ويستغفر للميت ويشفع له في الثالثة ويسلم تسليمين في الرابعة ولا يقرب
فيها شي من القران ولا يرفع يده الا في التكبير الاولى ويفعل القوم مثل ما فعله

الامام

الامام فيها لو اجتمعت الجنائز ان شاءوا جعلوها صفا وان شاءوا وضعوها واحدا
خلف واحد وان كان رجالا ونساء وضع الرجال مما يلي الامام ثم النساء خلفهم
مما يلي القبلة والغلام كالرجال في ذلك ويقوم الامام حدا احد رالميت وان وقف
لغيره اجزاه تيمم للصلاة الجنازة اذا اخاف فوطها في المصرا وان لم يخف توحا واذا
احدث في صلاتها تيمم ونساء لو جأ وقد كبر الامام تكبيرة او تكبيرتين فانه ينتظر
حتى يكبر الامام ثم يبرمعه فاذا سلم الامام قضى ما قبل ان يرفع الجنازة عندنا وقال
ابو يوسف يكبر حين حضن لا يصلى على جنازة غير مرة لاجتماعه ولا وحدا لو كبر
على جنازة ثم وضعت اخرى معها يتم الصلاة على الاولى ثم تستأنف على الثانية يكره
الصلاة على الجنازة عند طلوع الشمس وعند غروبها ونصف النهار وان صلوا لا تغا
اما بعد الغروب يبدأ بالمغرب ثم صلوا على الجنازة لو كان الامام على غير طهاره
اعاد واصلاه الجنازة اما لو كان على الطهارة والقوم على غير الطهارة لا تعاد لو
جعلوا الراس موضع الرجل وصلوا عليها اجزاهم معلوا عمدا او خطأ اما لو صلوا
عليها واخطوا القبلة جازته وان تعمدوا لا يجوز ان يرضوا ان يصلى عليه صلى
على قبره بايامه وقال ابو يوسف لي ثلاثة امام وبعدها لم يصل ومحاذاة الرجل المراه
مها لم تفسد صلاة الرجل لو صلوا عليها فعودا او رجوعا اعادوا استحسانا مات
في سفر ليس معه رجل ومعه نساء غسلته امراته خاصة التي في نكاحه دون سائر محارمه
وامرات اولاده واما يده فان لم يكن معه امراته محارمه او مما ليك فان لم يكن
فبالاجنبات بممته امرأة من ذوات الثوب وصلن معه وقام الامام منهن وسطهن لا
يغسل الرجل امراته بعد موتها ولا احد من الرجال وان كانت معهم امرأة كافرة
علموها الغسل لتغسلها وتكفن المرأة في لفافة وازاد وخمار وخوقة تربطها فوق
الاكفان فوق الثديين حتى لا ينشر عنها الكفن ويسدل شعرها بين يديها من الجانبين
ثم يسدل الخمار عليها كهيئة المنقعة فوق الدرع تحت ازاره ويوضع الخنوط مواضعه
من الرجال وان كفت في ثوبين وخمار بلا درع جار والخلق والحد يد والبرود
والبياض منه سوا اذا غسل ولا ينقص الرجل من ثوبين وان كفتوه في ثوب واحد
فقد اساءه الصبي الذي لم يتكلم ان كفن في ازار ورد الخن وان كان في ازار واحد
اجزاه اما المرأة هو يكفن كما يكفن الرجال لو احتاجوا الى دفن رجلين في قبر واحد قدموا
افضلها في اللحد وجعل بينهما حاجزا من صعيد المرأة تغسل الصبي الذي لم يتكلم

ان لفر في ازار ورد الخنز. وان كان في ازار واحد اجزاه. اما المراهق بكنف كما كفن
الرجال. لو احتاجوا الى دفن رجلين في قبر واحد قد موافقهما في اللحد وجعل
بينهما حاجزا من صعيد. والرجل يحسد الصبية التي لم تتكلم. اذا وضى الطير غسل
رجليه. لو صلوا قبل ان يغسلوه تعاد الصلاة بعد ما غسلوه. اما لو دفنوه لم
يفش قبره اذا اهيل عليه التراب. اما اذا لم يهل برفع وغسل. لو وضع ميت في حفرة
لغير القبلة او على سعة الابر او راسه موضع رجليه. واهيل التراب لا ينبش
لو سقط شئ من متاع القوم في القبر فلا باس بان يحفر والتراب فيخرجوا متاعهم
من غير ان ينبشوا القبر. يكره ان يجعل على اللحد رفر من خشب **خسوف**
صلى رسول الله عليه وسلم ركعتين في الكسوف. وفي كل ركعة ربيع واحد كما في سائر
الصلوات ثم كان الدعاء حتى مجلت الشمس والصلاة في الكسوف جماعة. وفي خسوف
القمر وحدها هذا اولى ويصلي في كسوف الشمس امام الجمعة ولا اجاز صلوات
مساجد هم جماعة. وكل قوم با مامر ولا يجهر بالقراءة فيها عند ابي حنيفة خلافا لها
ولذا في الافراع من ظلمه ادرج او نزول **غيب** لاصلاه في الاستسقاء
انما فيه دعا واستغفار وتقلب الرداء. وقال محمد اري الصلاة فيه كما في الكسوف
والخطبة بعدها كما في صلاة العيد. ولا تكبر كما في صلاة العيد. وتقلب الرداء ان
يجعل الجانب الايمن على الايمن والاعز على اليسر ولا يفعل ذلك الا الامام. ومنعت
القوم لخطبة الامام ولا يخرج فيه المنبر. ولا اجاز يخرج اهل الذمة **كعبة**
صلى الامام بمكة. وصف الناس حول الكعبة فقامت امرأة تحذ الامام من جانب
الامام فصلاة الامام والقوم فاسدة. وان كانت قائم بالجانب الاخر وهي اقرب
الى الكعبة من الامام فصلاة الكل جائزة. ولو قامت تحذ الامام من الجانب الاخر
فصلاة تمام الامن كان جنبها او تحذها خلفها. لو كانت لكعبة تبنا قام الامام
يصلي بالناس وصف الناس من حول الكعبة. يكره للامام ان يتخذ ستره بينه وبين
الصف المقابل له. ولذا لو كانت صف النساء مستقبله. لو كانوا في البيت اقتدوا
بالامام واختلفت وجوههم جازت صلاتهم الامن كان قفاه الى وجه الامام فانه
لا يجوز. ولو كان الامام في الكعبة واقتدى به قوم خارج الكعبة جاز اذا كان
باب الكعبة مفتوحا. ولو تحلقوا في الكعبة متوجهين الى جهات مختلفة جاز وان
كان مواجهها امامه بخلاف ما اذا كان ظهره الى وجه امامه **سجدة** صلى الغداة

دترك

وترك سجدة سهوا فعليه ان يسجد لها ويسجد للسهو وان ترك سجدة تن سجدة
سجدة تن ويصلي ركعة. وان ترك ثلاث سجرات يسجد سجدة واحدة ويصلي ركعة
اما لو صلى الظهر وترك منها سجدة يسجد لها ويسجد للسهو. وان ترك سجدة من سجدة
سجدة تن ثم يصلي ركعة. وان ترك ثلاث سجرات يسجد ثلاث سجرات ثم يصلي ركعة.
وان ترك اربع سجرات وهو لا يعلم كيف تركها يسجد اربع سجرات ثم يصلي ركعتين.
وان ترك خمس سجرات يسجد ثلاث سجرات ثم يصلي ركعتين. وان ترك ستة سجرات
ثم يصلي ثلاث ركعات. وان ترك سبعا يسجد سجدة ثم يصلي ثلاث ركعات. وكذا في
العصر والعشاء. اما لو صلى المغرب وترك منها سجدة فانه يسجد لها وان ترك سجدة من
سجدة سجدة تن ويصلي ركعة. وان ترك ثلاثا يسجد ثلاث سجرات ثم يصلي ركعة. وان
ترك اربعا يسجد سجدة تن ويصلي ركعتين. وان ترك خمسا يسجد سجدة ويصلي ركعتين.
لو صلى الغداة ثلاث ركعات وترك منها سجدة فهي فاسدة ان لم يقعد في الثانية
ولو قام الى الثالثة ثم ذكر فانه يقعد ما لم يقعد بها بالسجدة ويقضي تلك السجدة
وان قيد الثالثة بالسجدة فهي فاسدة. وان ترك ثلاث سجرات في قول تفسد وفي قول
لا تفسد. ولذا ان ترك اربع سجرات او خمس سجرات لم يفسد غيره. اما لو صلى الظهر
خمس ركعات وترك منها سجدة فسدت ظهره. وان ترك سجدة تن ففهم بقولان. وان
ترك ثلاثا او اربعا او خمسا تفسد. وان ترك سبعا لم يفسد. وسجد ثلاث سجرات ويصلي
ركعتين. وان ترك ثمان سجرات يسجد سجدة تن ويصلي ثلاث ركعات. ولذا العصر
والعشاء. اما لو صلى المغرب اربع ركعات وترك منها سجدة تفسد وفي السجدة تن قولان
ولذا في الثلاث والاربع. وان ترك خمس سجرات لم يفسد. وسجد ثلاث سجرات ثم يصلي
ركعة. وان ترك ستا يسجد سجدة تن ثم يصلي ركعتين. لو نام خلف الامام فصلي الامام
اربع ركعات وترك من كل ركعة سجدة ثم احدث فقدم السائم لا ينبغي ان يتقدم فان
تقدم اشار اليهم ليقفوا حتى يصلي ركعة وسجدة ثم يسجد ظهر السجدة فيسجدونها معه
ثم دام وحده ويصلي ركعة اخري ويسجد وحده ثم يسجد بهم تلك السجدة فيسجد القوم
معه فكذلك في الثالثة والرابعة لاسا يعونه في الركعة والسجدة الاولى وسابعون في السجدة
الساوية في كل ركعة والله اعلم. **كاتب الحيفر**
قال رحمه الله اقل الحيفر ثلاثة ايام وليلتين واكثره عشرة ايام وعراي يوسف اقله
يومان واكثره ثلاث. واقل الظهر خمسة عشر يوما بين القريتين وليس اكثره ثمانية كلار

المراه في امام حيضها من حمره اولدره او صفرة فهو حيض ما لم تر البياض الخالص وعند
ابن يوسف لا تكون الكدره حيضا الا بعد الدم وقد اختلفنا في مقدار الطهر
وقال ابوهم وعطا اقلها خمسة عشر يوما وعند بعضهم اقله ستة اشهر ولو بساعه وهل
اقل مدة الحمل موثقال بعضهم اربعة اشهر وهو اقل مدة السقط وقيل على قياس قول
يوسف يجب ان يكون سبعة وعشرين يوما وعلى قول محمد سبعة وخمسين يوما وعن محمد
مد والابن بسنتين سنة ومن العلماء خمسة وخمسين اما المرأة التي لم تحض ابدا فاذا بلغت
مبلغا لا تاخر الحيض عنه في امثالها على الاغلب حكى بابا سها وفي الجامع الصغير
ان بلغت ثلاثين سنة توقفت المراه عاداتها ما تعتاده في كل شهر والنسك في ذلك النوع
مبتداه وهي التي اول ما ترى الدم وصاحبه عادة مسفرة وهي التي ثبتت عاداتها في الموضع
والعدد ويختلف عاداتها وهي التي لا تفرار لعاداتها تحيض مرة خمسة ومرة ستا واحكام
الحيض عشرة المنع من الصلاة والصيام والمنع عن الطواف بالبيت ودخول المسجد
ومس المصحف وقراءة القران وقربان الودج واستبراء الرحم وانقضاء العدة والحكم
بالبلوغ العادة لا تنتقل في الحيض والطهر الا مرتين عندنا وقال ابو يوسف عمره
واحدة ثم دم الحمض لا يوجب حكمة وان اصاب الخرقه من داحل ما لم يظهر على الفرج
وعند محمد اذا وصل الى باطن الفرج يكون حيضا قال ابو يوسف الطهر بين
الدمين اذا كان اقل من خمسة عشر يوما لا يفصل بين الدمين فصل كدم متصل فان
كان في احد الجانبين ما يمكن ان يكون حيضا فهو حيض والا فهو استحاضة وهو
روايه عن ابن حنيفة وقال محمد الطهر المتخلل بين الدمين في العشر اقل من ثلاثة ايام
لا يفصل فصا ردم متصل وان بلغ ثلاثا فصا عدا ينظر ان كان اكثر من الدمين
في العشره فيفصل وان كان مثل الدمين او اقل لا يفصل وهذا روايه عن ابن حنيفة
ايضا ثم اذا فصل ان كان يمكن ان يجعل حيضا في احد الجانبين جعلناه حيضا والا
استحاضه وان لم يمكن كلا الجانبين لم يجعلها حيضا اصلا وان امكن كل واحد منهما
جعلنا الاول حيضا والثاني استحاضة الا اذا كان بينهما طهر صحيح فيجعل كلاهما حيضا
قال محمد امراه رات في اول ما رات يوما دما وثم يند طهرا ويوما دما ثم انقطع فليس
بشي من ذلك حيض وقال ابو يوسف العشره كلها حيض وبه قال ابو حنيفة اخيرا
وعلى هذا الوراثة يوما دما وتسعة طهرا ويوما دما ثم انقطع ولذا لو كانت لها ايام
معروفه من اول كل شهر فترات قبل ايامها يوما دما وطهرت ايامها ثم رات بعد ذلك يوما

وانقطع

وانقطع فليس شي من ذلك حيض عند محمد وقال ابو يوسف جميع ذلك حيض اما لو
جاوز العشره فرد الى ايامها المعروفة فان رات في اول ما رات يوما دما ويومين
طهرا ويوما دما فالاربعة كلها حيض وان رات يوما دما وثلاثة ايام طهرا ويوما
دما لم يكن شي من ذلك حيض وان رات يوما دما وثلاثة ايام طهرا ويومين دما فالثلاثة
كلها حيض وان رات يوما دما وخمسة طهرا واربعه دما فالعشره كلها حيض وان
رات يوما دما وتسعة طهرا وثلاثة دما فالثلاثة الاخيرة هي الحيض عند محمد وعند
ابن يوسف عشرة من اول ذلك حيض وان رات ثلثة دما وتسعة طهرا ويوما دما
فالثلاثة الاولى هي الحيض عند محمد وعند ابن يوسف عشرة حيض واذا رات المرأة
في اول ما رات دما متصلا شهرا فثلاثة ايام من اول ذلك حيض وعشرين طهرا على هذا
استمراده وان رات يوما دما ويوما طهرا ثلثة اشهر فتسعه من اول ذلك حيض
واحد وعشرون طهرا في قول محمد في كل شهر وقال ابو يوسف عشرة من كل شهر
حيض والباقي طهر وان رات يوما دما ويومين طهرا ثلثة اشهر فكذلك عند ابن
يوسف وقال محمد عشرة من اول ذلك حيض والثاني والعشرون يوما طهرا وستة
حيض واثنان وعشرون يوما طهرا وعشرون من اول ذلك حيض والباقي طهر وان
رات ثلثة ايام دما وثلثة ايام طهر ثلثة اشهر فكذلك عند ابن يوسف وقال
محمد تسعة حيض واحد وعشرون طهرا في كل شهر وان رات اربعة ايام دما واربعه
طهرا اشهره فكذلك عنده وقال محمد عشرة من اول ذلك حيض واثنان وعشرون
طهرا واربعه حيض والباقي طهر وان رات خمسة دما وخمسة طهرا ثلثة اشهر بل ذلك
عنده وقال محمد خمسة من اول ذلك حيض وخمسة وعشرون طهرا في كل شهر وان
رات ستة دما وستة طهرا ثلثة اشهر لذلك عنده وقال محمد ستة من اول ذلك
حيض وثلثون يوما طهرا وان كانت لها ايام معروفة في الحيض عشرة ايام فترات منها
يوما دما ويومين طهرا الى اخر العشره فكذلك حيض وان رات يوما دما وثلاثة طهرا
ويوما دما الى العشره لم يكن شي من ذلك حيضا في قول محمد وان رات يوما دما وثلاثة
طهرا ويوما دما ثم انقطع كان سبعة ايام من اول ذلك حيض في قول محمد وان رات يومين
دما وخمسة طهرا وثلاثة دما كان جميع ذلك حيضا معروفتها في الحيض
خمسة ايام في اول كل شهر فترات بلثلاثا منها دما ثم انقطع سبعة ايام او ستة ثم رات يوما او اكثر
فخمسة المعروفة هي الحيض في قول ابن يوسف وقال محمد الثلثة الاولى حيض وان رات

في اولها يومين وما و رات يوم العاشر والحادي عشر والثاني عشر وما خمسة المعروفة
حيض عنده . وقال محمد الثلاثة الاخيرة هي الحيض . وان رات اولها يوم ما وما يطهر
حتى جاوز العشرة فحسبها المعروفة هي الحيض بخلافه . وان رات من الشهر يوم ما يطهر
ويوما ما وما يطهر او يوما ما حتى جاوز العشرة فاليوم الاول ليس بحيض والا ربعه
الباقية من ايامها حيض عنده . وقال محمد ثلاثة بعد حيض وان وقف على العشرة فما
بعد اليوم الا ول حيض كله . وان رات يوما ما قبل راس الشهر ومن اول يوم الشهر
طهرا ويوما ما الى تمام العشرة باليوم الاول فجميع ذلك حيض الا اليوم العاشر وان
جاوز العشرة فحسبها المعروفة هي الحيض عند ابي يوسف . وقال محمد حيضها ثلاثة ايام
من ايام معروفة وهي الثانية منها والثالثة والرابعة **تقديم** حيضها
خمسة ايام من اول كل شهر ثم رات قبلها خمسة دما وطهرت ايامها ثم رات بعد
ذلك يوما ما او يوما من اول ثلاثة فمعرفة الحيض في قول ابي يوسف وقال محمد
الخمسة الاولى هي الحيض . ولذلك ان رات يوما من اول ايامها مع ذلك واخر
ايامها . وان رات ثلاثة ايام دما في ايامها مع ذلك من اولها او من اخرها كانت الثلاثة
هي الحيض عند محمد **انتقال** حيضها ثلاثة ايام من اول كل شهر فتقدم حيضها
قبل ذلك احد عشر يوما ثم طهرت ايامها فلم يبق فيها ولا بعدهما فني قياس قوله اني
حينفه هو استحاضة الا ان يعاود الدم في مثل حالها احد عشر يوما اخر فان عاودها
فثلاثة ايام من الايام الاول من اولها حيض وثلاثة ايام من هذه الاحد عشر يوما الا
حيض من اولها . وفي قول محمد ثلاثة ايام من اول احد عشر يوما الاول حيض عاود اول
يعاود واجمعوا ان عاودتها لا ينتقل الى هذه الايام عمره واحده . امراد حيضها خمسة
ايام من اول كل شهر ثم مرت بها الدم الى تمام الشهر ثم انقطع في خمسها ثم مر بها الدم بعد
فالخمسة التي طهرت فيها هي الحيض في قياس قوله اني يوسف . ولولم ير لذلك ولكن والخمسة
قبل ايامها دما وطهرت ايامها فتلك الخمسة هي الحيض عند محمد فان رات في المرة الثانية
تلك الخمسة وايامها المعروفة وزيادته يوم دما فحيضها هي الخمسة المعروفة . فان لم تتر في
الثانية ولكن رات الخمسة التي قبل ايامها دما وطهرت ايامها ثم رات في المرة الثانية تلك
الخمسة وخمسها وزيادته يوم دما فحيضها هي الخمسة الاولى . ولذا ان طهرت ايامها مرتين
ولم تتر في غيرهما دما ثم رات الدم في خمسها قبل ايامها وفي ايامها وزيادته يوم فحيضها
خمس من اول ما رات الدم فانتقل العادة في الطهر مرتين . وان كان طهرت ايامها مرة فحيضها

هي

هي الخمسة المعروفة . ولولم تتر ما الا بعد معرفتها خمسة دما فهي حيضها عند ابي يوسف
ومحمد وعند ابي حنيفة موقوف ان عاود في تلك الخمسة في الشهر الثاني فهذا الحيض والخمس
الثانية حيضا . ولولم يعاود ولم يكن حيضا . فان طهرت في المرة الثانية خمسها وهذه الخمسة
ثم استمر بها الدم فايامها خمسة من حين استمر على قول ابي يوسف امرأة كانت حيضها
عشره ايام اول كل شهر فخاضتها ثم طهرت ثلاثة ايام ثم استمر بها الدم اسبوعا فغفره
من اول كل شهر حيض وخمس عشر بعد ما طهر . وبقي خمسة ايام من ايام حيضها في الشهر
الثاني فبقي حيض . ولذلك لو كان الباقي من ايامها ثلاثة ايام . وان كان الباقي من ايامها
في الشهر الثاني بعد تمام خمسة عشر يوما اقل من ثلاثة ايام كان حيضها عشرة ايام وصارت
منتقلة الى العشر الثانية **خلاص** امرأه لها عادة معلومة فاستحضت
بين القرين ونسيت عدد ايامها في موضعها فانها تضي على اكثر ايامها فان لم تكن لها راي
لم تمسك عن الصلاة والصوم . وانها تغسل لكل صلاة ولا يطها زوجهما وتعد الصيام
بعد شهر رمضان عشرون يوما احتياطا فان قضت منه في شوال عشرة ايام ثم ارادت
ان تقضي العشرة الباقية في شهر اخر قضته في غير العشرة التي قضت فيه من شوال
لو كانت تعلم ان ايامها ثلاثة قضت صوم ستة ايام بعد الفطر . وان كانت تعلم ان عاودها
ثلاثا في العشر الاخر من الشهر ولا تدري في اي موضع من العشرة كانت ولا راي لها في ذلك
توضاقت من العشرة الاخر ثلاثة ايام ثم اغتسلت لكل صلاة الى اخر العشرة . ولو كانت
ايامها اربعة توضاقت اربعة ايام من اول العشرة واغتسلت بعدها الى اخر العشرة . ولذلك
ان كانت ايامها خمسة وان كانت ايامها ستة توضاقت اربعة ايام من اول العشرة وامسكت
عن الصلاة يومين . ولو كانت ايامها سبعة توضاقت ثلاثة ايام وامسكت عن الصلاة اربعة ايام
واغتسلت ثلاثا . وقس على هذا . لو تدرت انها كانت تطهر في اخر الشهر ولا تدري
كم كانت ايامها توضاقت اربعة ايام من الشهر ثم امسكت عن الصلاة ثلاثة ايام
ثم اغتسلت غسل واحد . وان كانت تذكر انها كانت ترى الدم اذا جاوزت العشرين يوما
ولا تدري كم كانت ايامها فانها غسكت عن الصلاة ثلاثة ايام بعد العشرين ثم تغسل لكل
صلاة الى اخر العشرة . وبعد صوم هذه العشرة في عشرة اخرى من شهر اخر . وان كانت
لستيقن انها كانت ترى الدم بعد ما مضى سبعة عشر من الشهر ولا تدري كم كانت ترى الدم
ولا متى كانت حيض في العشر توضاقت ثلاثة ايام واغتسلت سبعة ايام . واذا كانت على
المستحاضة صلوات فايته ولا تذكر شيئا من امرها فانها تقضيها في يوم قدرت عليه او

في يومين ثم يعيدها بعد مضي عشرة ايام في اليوم الحادي عشر والثاني عشر فان كانت
تذو روية الدم بعد الحادي والعشرين من الشهر ولا تذو روية واخره فالتوضا
وتصلي الى ذل اليوم ثم تمسك عن الصلاة فيه ثم تغتسل سبعة ايام لكل صلاة الى تمام
الشهر. واما الصوم فاذا انسح شهر رمضان صامت عشرة ايام. وان تيفت بان العشرة
الاولى من الشهر ايام ظهرها فيجب ان تقضي فيها. لو كان عليها صوم شهرين متتايين
ولا يذكر شيئا صامت شهرين متتايين بعين شهر الاضام ذلك فصارت ثلاثة اشهر
وان علمت انها كانت تحيض في كل شهر مرة في اوله او في اخره ولا تدري ثم كان حيضها
ولا يدخل شهر في شهر فالتوضا من اول الشهر ثلاثة ايام ثم تغتسل سبعة ايام ثم
تتوضا الى اخر الشهر وتغتسل لتمام الشهر. وان كانت تعرف انها كانت تروي الدم
عشره ايام من الشهر ولا تدري اوله ولا اخره فالتوضا على ما لو وضو من اول العشرة الى تمام
العشرة ثم تغتسل مره ثم تتوضا وتصلي الى اخر الشهر ثم تغتسل مرة. لو كانت لها معرفة
من كل شهر فانقطع عنها الدم اشهر او ثم عاودها نسيت ايامها فالتوضا عن الصلاة بلاه
ايام ثم تغتسل سبعة ايام ثم تتوضا عشرين يوما. مستحاضة لم تذكر ايامها غير انها
تستيقظ بالظهر يوم العاشر ويوم العشرين ويوم الثلاثين فالتوضا من اول
الشهر ثلاثة ايام ثم تغتسل سبعة ايام وتصلي يوم العاشر ويوم العشرين ويوم الحادي عشر
والثاني عشر والثالث عشر ثم تغتسل الى تمام تسعة عشر يوما ثم تتوضا وتصلي يوم العشرين
ثم تغتسل الى تمام تسعة وعشرين يوما لكل صلاة ثم تصلي يوم الثلاثين ولا يجز لها
صيام تسعة ايام ولتصوم ثمانية عشر يوما. وما قضت من الفوات في يوم غير يوم العاشر
ويوم العشرين ويوم الثلاثين اعادتها في هذه الايام الثلاثة ولا يقرها زوجها الا في
هذه الايام. لو كانت تعلم ان ايامها كانت ثلاثة ايام في العشر الاخير من الشهر ولا تدري
كان اذ امضى عشرون من الشهر او اذ ابقى ثلاثة فالتوضا وتصلي الى تمام بلاه وعشرين
يوما ثم تغتسل غسل واحد ثم تتوضا الى اخر الشهر ثم تغتسل صلاة واحدا. وان كانت
ايامها ثلاثة في وسط العشر الاخير بين الثالث الاول وبين الثالث الاخير فالتوضا
وتصلي الى تمام اربع وعشرين من الشهر ثم تدع الصلاة يوم الخامس والسادس وتغتسل
يوم السابع لكل صلاة بمنزله امره صلت ايامها الثلاثة في اربعة ايام انقطع
الدم دون عادتها المعروفة في حيض نفاس اغتسلت حين تخاف فوت الصلاة وحصلت
وحجبتها وجها احتياطا حتى تاتي على عادتها. ولذا في الاستبراء وتمسكها عن الزوج

ايضا

ايضا اذا كان هذا اخر عادتها. اما لو استكملت عدتها في الدم ثم انقطع اغتسلت
في اخر الوقت وصلت وانماها زوجها. ولها ان تزوج ان كان هذا اخر عدتها ولم تنتظر
تمام العشرة في الحيض ولا تمام الاربعين في النفاس. ولذلك ان لم يكن لها عاده وكان هذا
اول ما رات الدم فانقطع على الحين او كان اول الولاد فانقطع دم النفاس على العشرين
فانغتسلت يسعها ان تمكن زوجها من نفسها وان تزوج ان لم يكن لها زوج **نفاس**
اذا ولدت ثم انقطع دمها بعد يوم او اكثر ثم انتظرت الى اخر الوقت ثم اغتسلت وحملت
وصامت وكانت طلقت حين ولدت صدقت بانقضاء عدتها في اربعة وثمانين يوما وزايدة
تاما قالت من شئ في قول محمد. وقال ابو حنيفة لا تصدق في اقل من خمسة وعمانن يوما
وقال ابو يوسف لا تصدق في اقل من خمس وستين يوما. وقال محمد كل دم بين في النفاك
بهما اقل من خمسة عشر يوما فذاك دم واحد فهو نفاس كله. وان كان اكثر فالاول
نفاس والاخر حيض. وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا عاودها دم في الاربعين يوما
فهو نفاس كله. وان كان بينهما خمسة عشر يوما طهر اروي عن عقبه بن عامر الجهني رضي الله
عنه قال كانت رعابة الابل غار وبتة فجات بوبتي ارعاهها فوجت بها بعثني فادرت
رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما يحدث الناس فادركت من قوله ما من مسلم يتوضا فيحسن
وضوه ثم يقوم ويصلي ركعتين يقبل علمهما بقلبه ووجهه الا وجبت له الجنة فقلت ما
اجود هذا فاذا قال بل بين يدي يقول التي قبلها اجود فنظرت فاذا هو عمر بن الخطاب
فقال لي اني اراك جيت انفا قلت ذم قال قد قال عليه السلام قبل هذا ما منكم
من احد يتوضا فيبلغ الوضوء او يسبح الوضوء ثم يقول اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
واشهد ان محمدا عبده ورسوله الا فتحت له ابواب الجنة الثمانية يدخل اليها شيئا من **الجامع**
الكبير قال رحمه الله اذا افتتح الصلاة رجل وامرأة مع الامام فاحدنا معا
فذهبا توضيان ثم جأ وقد فرغ الامام من صلاته فقاما بقضيان فقامت بحذاء
فصلاته فاسدة وصلاتها تامة. اما لو كانا مبسوطين بركعة فقاما بقضيان فقامت
بحذاء لم تفسد صلاته. افتد المسافر بالمقيم في الوقت يصح وفي خارج الوقت لا يصح
في اي سطر كان **استحاضة** المستحاضة توضات لوقت كل صلاة فان توضات
في اول وقتها ولبست الخف والدم سايل ثم احدثت حدثا اخر توضات له ونسج مادام في
الوقت فاذا مضى الوقت توضات ونزع الخف وغسلت رجلها. ولذا حكم صاحب المرح
السائل. لو توضا وحلى على الانقطاع او على السيلان او توضا على الانقطاع وحلى على

السيلان فانه يصح في هذه المواضع اما لو توحنا على السيلان وصلى على الانقطاع وداوم
الانقطاع حتى ذهب الوقت لزمه اعاده تلك الصلاة ومن شرطه ان يمضي وقت صلاة كمال
بحوان ينقطع دمه في صلاة الظهر او قبل شروعه بعد توشبه ودام حتى ذهب وقت العصر
ودخل المغرب يجب اعاده الظهر ولا يعيد العصر وجعل ذلك عذرا له لو توحنا المتحاضرا
للعصر والدم سايل ثم انقطع وحلت من العصر ركعتين ثم دخل وقت المغرب لزمها اعاده
الوضوء والصلاة لو انقطع الدم في وقت العصر فتوضات على الانقطاع وحلت ركعتان
فدخل وقت المغرب تمضي فيها ثم لو سال الدم في وقت المغرب وهي في العصر فتوضات وبنت
ولم تستأنفها اما لو سال الدم بعد ما حلت ركعتان ثم غربت الشمس لزمها اعاده الوضوء
والصلاة جميعا بخلاف ما اذا سال بعد الغروب لو دخل وقت الظهر والدم سايل
فتوضات وصلت على السيلان ثم انقطع فودخل وقت العصر فتوضات ثم سال الدم
وهي في وقت العصر لم يلزمها الوضوء ولو توضات للعصر وسال الدم ثم انقطع ثم احدث
حدثا اخر فتوضات له والدم منقطع ثم دخل وقت المغرب ليس عليها اعاده الوضوء
وقال عيسى بن ابان يلزمها فان اعادت الوضوء مع ذلك ثم سال الدم بعد ذلك لزمها
الاعادة ولا تستغني ذلك الوضوء وقال عيسى بن ابان لم يلزمها لو احدث حدثا
اخر في وقت العصر فتوضات له ثم سال الدم لزمها الاعادة كما لو سال الدم من احد
المخترين فتوضات ثم سال من المختر الاخر لزمته الاعادة **سورة** لو قرا اية السجدة
قاعدا ثم قام واعادها او مشى خطوة او خطوتين لم يبطل حكم المجلس بخلاف جوار
المجبرة وبخلاف ما لو قرا ثم قام ودخل في الصلاة فقرأها في مكانه يجب سجدة اخرى
حتى لو لم يسجدها فكيف سجدة واحدة في صلاته عنهما وفي النوادر لم تستبعضها
الصلاة ولكن اذا فرغ من الصلاة بسجد للتي وجبت قبل الصلاة لو قراها مرارا على ابيه
سائر ينظر ان كان في الصلاة فكيف سجدة واحدة والاجب بكل مرة سجدة بخلاف
السفينة فانها تكفي سجدة واحدة كمنها كات لو قراها في ركعة واحدة مرارا
فعلية سجدة واحدة بخلاف ما لو اعادها في الركعة الثانية لو سمع الامام في صلاته
اية السجدة ممن ليس في الصلاة يلزمه ادائها بعد ما فرغ من صلاته فان قراها في
صلاته فسجدها فكيف عنهما فان لم يسجدها في صلاته سقطت عنه **عيب**
عن ابن مسعود والي موسى وحذيفة بن اليمان يكبر تسع مرات تكبيره الافتتاح تكبير في
الركوع فتكون الزوايد ستا في كل ركعة ثلاثا ويوالي بين القرائتين وهو رواه عن عمر بن

الخطاب

الخطاب رضي الله عنه وبه اخذ اصحابنا وعن علي بن ابي طالب رضي الله عنه في عيده
الخطاب احد عشر تكبيره فتكون الزوايد ثمانية اربعا في الاولى واربع في الثانية
ويبدأ في كل ركعة بالقرأة ويكبر في الاضحية حسنا فالزوايد اثنتان في كل ركعة واحدة
وعن ابن عباس روايتان في رواية ثلاثة عشر فالزوايد عشرة في كل ركعة خمس وفي رواية
اثنتا عشر تسع زوايد خمس في الاولى واربع في الاخرى قال ابو حنيفة ومحمد اذا حضر
الرجل صلاة العيدين والامام في الركوع الاول فانه يكبر قائما تكبيره الافتتاح ثم
ينظر ان لم يكن الا تيان بتكبيرات العيدين قائما ياتي لها وان خاف فوت الركوع ركع
وياتي لها فيه وقال ابو يوسف ياتي بتسبيحات الركوع ويبدأ بتكبيرات العيدين
فان دفع الامام راسه قبل ان يتم تكبيراته فنه سقطت عند ولا تقضيها في الركعة الثانية
لو ادر ك اماه وقد كبر امامه تكبيرات ابن عباس والرجل يرى تكبيرات ابن
مسعود عمل براه في قضاها يكبر ثلاثا كما لو سبقه بركعة فانه تقضيها براه لا على
راي الامام فان المسبوق منفرد فيما يقض ويجوز ان يامر المسبوق باء اما سبقه
الامام او لا عند الضرورة بخلاف الفوت فانه ان لم يكبر المقتدي لها هنا ففانته اصلا
ولا يمكنه الا تيان لها في الثانية وانما يترك رايه ويتابع امامه فيما صلى معه الا ان يكبر
الامام تكبير الم يكبر احد من العلمان وان لم يسمع تكبيرات الامام وانما سمع من يقوم
يكبر وان كثر والاحتمال انهم سبقوا الامام في التكبيرات لو نام خلف الامام ثم تقضى
ما عليه تقضى على راي الامام فانه لا حق لو سبقه الامام بركعة وكبر الامام تكبيرات
ابن مسعود والرجل يرى ذلك ايضا فقام الى قضاها يصنع ما صنع الامام في الثانية
بيد ابا لقراه ثم يكبر وفي نوادر ابي سلمان انه يكبر ثم يقرأ فانه اول صلاته
حكاه لو كان الامام على راي ابن مسعود فنهي فهداها لقراده فندرك بعد الفاتحة
فيعود فيكبر ويعيد القرأة اما لو تذكر بعد ما قرا الفاتحة والسورة يكبر ولا يعيد
القرأة لو افتتح هو يري تكبيرات ابن عباس فصلى ركعة ثم راي تكبيرات ابن مسعود فيفعل
فيها ما يفعل ابن مسعود ولذا لو تبدل رايه فيه بعد ما كبر اربعا او اكثر فرأى ان يكبر
ابن مسعود هو الصواب فانه يترك ما بقى ولشغل بالقرأة ولو كبر وهو يري تكبير ابن
مسعود فلما كبر اربعا وشروع في القرأة فرأى تكبير ابن عباس فانه يكبر تكبيرتين
اخرتين ويعيد القرأة ان كان قرا الفاتحة وجدها اما لو قرا السورة فعلا يعيد
تسريع عن عمر وعلي وابن مسعود بيد ابا لتكبير بعد صلاة العجر من يوم عرفه

واختلفوا في القطع قطع ابن مسعود بعد صلاة العصر من يوم النحر وبداخذ ابو حنيفة وقطع على بعد صلاة العصر من ايام التشرية وهو مذاهب صاحبه وهو احدى الروايات عن عمرو بن دينار انه يقطع بعد صلاة الظهر من ايام التشرية وعن ابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت يبدون بعد صلاة الظهر من يوم النحر واختلفوا في القطع قطع ابن عمر بعد صلاة الفجر من ايام التشرية وقطع ابن عباس بعد الظهر من ايام التشرية وقطع زيد بعد العصر من ايام التشرية قوم لسوا صلاة في ايام اخر فقضوها بجماعه في ايام التشرية لم يكبروا ولو نسوا في ايام التشرية فقضوها في غير ايام التشرية لم يكبروا ايضا ولذا لو قضوها في ايام التشرية في السنة القابلة اما لو قضوها في ايام التشرية من سنتها كبر لو تكلم الامام بعد ما فرغ من الصلاة او خرج من المسجد سقط عنه التكبير في كبر القوم ولذا لو كانوا محرمين فلم يلب الامام بعد صلاته بلبي القوم ولذا لو سمعوا اية السجدة ممن ليس معهم في الصلاة ولم يسجد الامام بعد فراغه منها سجد القوم بخلاف سجد في السهو وعن ابن زبارة رضي الله عنه انه قال صنعت جدتي مليكة طعاما فدعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغ من الطعام قال قوموا الاصلى لكم قال انس فمقت الى حصيل لنا قد اسود من طول ما لبس فضحته بالما حتى لان فتقدم النبي صلى الله عليه وسلم فاقامني وتيممنا خلفه والعجز من ورائنا واستدلنا بهذا اصحابنا على ان الترتيب في المقام واجب والمحاذاة مفسده **من الجوامع الصغير** قال رحمه الله اللفظة اذا اشترت فسأل منها ما او غيره عن راس الجرح تنقض الوضوء وان لم يسلم فلا تنقض الوضوء الدابة الخارجة عن الجرح لا تنقض الوضوء واما اذا خرجت من الدرر تنقض وذل في شرح البزدوي احابه لفظ السلام واجبه عندنا فريضه عند الشافعي ولهذا قلنا من سهى بعد التشهد الاخير فلم يبد رانه صلى ثلاثا او اربعاً فشغل ذلك حتى اتم الصلاة ثم علم انها اربع يسجد للسهو تباخيره السلام لو قاد الى الخامسة في صلاة الظهر وقد تعدد التشهد وقيد الخامسة بالسجدة قال ابو يوسف بوضع راسه في السجدة الاولى تاكده انتقاله من الفرض الى النفل فيضم اليها ركعة اخرى ولا يمكنه العود الى التشهد بعد ذلك وقال محمد تالد ذلك برفع الراس من السجدة فن ذلك انتقاله الى النفل لو قطع الخامسة لا يلزمه القضاء خلافا للزفر ثم قال ابو يوسف يلزمه سجدة السهو اذا فرغ من السادسة لجبر نقصان في شروع

نقله في

النفل

النفل بان دخل فيه لا على وجه المسنون وقال محمد بن جعفر في الفرض وهو ترك اللام فانه خرج منه لا على وجه المسنون فهذا اقرب ولا خلاف في جواز بنا النفل على تحريمه الفرض ثم لو اقتدى به انسان في الخامسة صح مع انها صلاة مظنون ثم قال ابو يوسف يلزمه ركعتان وقد انقطع بحرمه الفرض وقال محمد بن زبارة ست ركعات لبنا تحريمه الفرض ثم ان قطع هذا الرجل هذا النفل قال ابو يوسف نقض ركعتين وقال محمد لا شيء عليه والفتوى على قولنا في يوسف بخلاف ما لو قطعها الامام قال مشاخي الا فتد ابنا لصبي في التراوح لا يصح اما في النفل المطلق لا يصح عند ابو يوسف ويصح عند محمد وقال اكثر مشاخي لا يجزئ تلك الركعتان عن سنة الظهر وذكر البرزدوي في شرح هذا الكتاب الصواب على من عليه السهو ان يسلم تسليمة واحدة من غير التفتات عن اليمن واليسار ثم يسجد للسهو واليه اشار في كتاب الصلاة ثم اختار الطحاوي الدعاء قبل السلام وبعده على من سجد للسهو واختار الكرخي بعد السلام لا قبله وعليه جماهير اصحابنا والرعة الواحدة لا تنفل بها لو قام في الظهر للخامسة ولم يقعد ومضى فيها صارت نفلا عندهما وقال محمد بطلت صلاته فان القعود على راس كل شئ فوضعه عنده لو كان في العصر او الفجر ولم يقعد في التشهد الاخير وقام وصلى رعة اخرى فيضيفها لها اخرى يصير شفعا ويكون الكل نفلا ولا يكون النفل مكررها في هذا الوقت اذ لم يكن فاعله عامدا هو كذا روى هشام بن محمد وحده الكثرة ما سقط الترتيب في الفوائت ما زاد على صلاة يوم وليلة وذلك ست صلوات وفي رواية النخعي عن اصحابنا خمس صلوات لو ترك صلاة ثم صلى بعدها واحدة وثانية وثالثة ورابعة وخامسة فعندها فاسده كلها وعند ابو حنيفة موقوفة ان صلى السادسة انقلبت هذه الصلوة صحيحة استصحابا لو ترك صلاة شهر ثم قضاها الا صلاة واحدة فادى الوقتيه قبل قضي هذه الواحدة صححت لوقتيه فان الترتيب متى سقط لا يعود وعن ابن سماعه عن محمد بن رجل ترك صلاة يوم وليلة ثم صلى من الغد مع كل صلاة صلاة فالفوائت كلها صحيحة قدمها واخرها فاما الوقتيه ينظر فان بداها ثم بالقضاء فهي فاسدة كلها وان بدا بالغايبه ثم بالوقتيه نكلها فاسده ايضا الا العشا الاخير فانه قد صلاها وقد صلى جميع ما عليه عند ظنه فصارك الناس الحجة العظمى اذ اقامت في الما وفي غير الما من الخل وغيره لم يفسد الما عند ابو حنيفة ومحمد كسماك وضئدع وسرطان وما فيها من الحرم لم يجعلها دما وعند

أكثر العظمى لفظا

ابى يوسف لعنده اذا كان له دم لو اصاب النوب دم السمك اكثر من قدر الدرهم
جازت الصلاة فيه الدم الذي ظهر على راس الجرح ولم يسئل فليس نجس لذاروى عن
ابى يوسف ولم يحك خلا فاحتمى لو كان على ثوبه او بدنه نجاسة قدر الدرهم لو ضم
هذا الدم او الصديد الذي على راس الجرح الى تلك النجاسة لزدت على الدرهم فانه
جازت صلاته لو قاق قليلا قليلا بحيث لو جمع للملافة قال ابو يوسف ان اخذ
المجلس جمع ذلذ والافلا وقال محمد ان اخذ السبب جمع كله بان هاج غثيا نه فخرج
قليلا قليلا قبل ان يسكن فانه جمع ذلذ حتى انه لو سكن ثم خرج فهذا حدث جديد
لو قاق ذما ينظر ان كان من الراس وسال فيكون حدثا وان لم يملأه خلا فالمحمد
ولو سعد من الجوف فان كان علقا لم يكن حدثا ما لم يملأه الفم لاحتمال انه سودا لو
صلى العجور وهوذا اكرانه لم يصل الوتر فصلاة العجور فاسده عند ابى حنيفة وعندهما
الوتر سنة فالعجور صححة الماء المستعمل طاهر غير ظهور وهو المختار من قول ابى حنيفة
وبه اخذ محمد وقال زفر هو طاهر مطهر ولذا قال الشافعي في غير المحدث
وفي المحدث مثل قول محمد وروى ابو يوسف عن ابى حنيفة انه نجس نجاسة خفيفة
وفي رواية الحسن عن ابى حنيفة نجاسة غليظة كالبول عرق الجنب والحايض والنفسا
والمشرك طاهر لو اغتسل المحدث او الطاهر ونوى القربة صاد الماء مستعلا اما اذا
اغتسل لتبرد لم يصير الماء مستعلا بالاجماع اما لو كان جنبا واغتسل لتبرد صار
مستعلا عند ابى يوسف خلا فالمحمد ذكر في الكتاب ان سور الحمار وعرقه والبن
طاهر وانما الكلام في التطهير لو شرع في صلاة العجور وحلى ركعه ثم اقيم في المسجد
فانه يقطع ويشرع مع الامام ولم يكره لو كان في سنة الظهر فاقبم لها وقد ركع
ركعه واحدة من السنة اضا فاما اخرى ولم يقطع ولذا في النقل لو اصاب جبهته
في سجوده شوكة ورفع راسه ثم وضع اخرى فلم يجعل سجدة في النوادر لو كان
في الثالث من الظهر ولم يسجد بعد وقعد على رعتين ان شاعا فعد ثم سلم ثم قام
وشرع مع الامام فيها وان شاكب بنوى الدخول في صلاة الامام فبنيقطة الاول
وهذا الصح وانما يسلم بتسلمه واحدة هاهنا فانه ضروري اما الوصل من الظهر
ثلاثا ثم اقم فانه لم يقطعها ولذا في المغرب ما لم يقيد الركعة الثانية بالسجدة قطع
ودخل في صلاة امامه لو جا الى صلاة العجور برحوا ان يدرك ركعة بعد ركعتي العجور فانه
يصلها عند باب المسجد ثم يدخل المسجد ويصلي مع الامام وان خاف فوت العجور لم يصلها

الدم الذي

عقود صائ

كالماء المشرك

عرق المشرك طاهر

ودخل

ودخل مع الامام ولا يقضيها وقال محمد احب الي ان يقضيها اذا ارتفعت الشمس
اما لو فاتت العجور فبقيت في الضحوة ثم يقضى السنة تبعاً للفرض اما بعد الزوال لو قضى
فرض العجور اختلف مشايخنا هاهنا قال بعضهم يقضى السنة تبعاً للفرض وقال بعضهم
لا يقضيها ولا تقاس على وقت الممهل اما في سنة الظهر اذا اقيمت الصلاة بدعيها وتشرع في
صلاة الامام ثم يقضيها بعد الفرض مادام في الوقت وقد جافه سنة وبعد الوقت لم
يقضيها بالاجماع والاولى ان يصلى الركنين بعد الفراغ من الفرض ثم يقضى الاربع التي
قبل الفرض ان كان في الوقت سعد اما لو فاتت مع الفرض فقد اختلف مشايخنا في انه يقضى
سنة الظهر تبعاً للفرض فالاشبه ان لا يقضيها كسائر السنن الشعر المسترسل من راس المراه
الى المنكب والمتن عورة في اصح القولين لما يحاذى الراس اما غسله في الجنابة فهو موقوف
عنها المخرج وانما يجبه عليها ايضا الماء الى اصول الشعر بخلاف شعر الرجال فانه يجبه غسله
وان طال لعدم الخرج الذكر والانتيان بعين كل واحد با نفارده في كونها عورة
كالدم برمقد ربه هم عند انكشاف ذلك كالجاسة الغليظة المتيم اصاب الماء في الوقت
وقد فرغ من الفرض لا يعيد الفرض لو قرأ القرآن بين قوم ومزبابة سجدة ينظر ان رأى
نشاطهم في السجدة بجزءها ليسجد وامعه وان راي منهم كسلا لم يجهر شفقه عليهم
اذا تنحى المريض لعجزه او لضعفه لا يملك دفعه وكون عفوا وكذا العطاس والجشا
الذي لا يحصل به كلام اما لو تنحى بغير عذر فسدت صلاته عند ابى حنيفة ومحمد
وعند ابى يوسف كل كلمة على حرفين احدهما من الزوايد لم يقطع صلاته بحال نحو قوله اد
وحروف الزوايد عشرة حمعها قولهم اليوم تفساد ولذا انفوا واجمعوا
انه لو كان من ذر الجنه والنار لم يقطع بكونه عدلاي والتسبيح في الصلاة عند ابى
حنيفة وعندهما لا بأس بذلك واجمعوا انه لا ينهي الضعفا عن عدل النوى للتسبيحات
خارج الصلاة فانه اسكن للقلوب لو قضى العشاء بعد ما طلعت الشمس ينظر ان قام قوما
بجهر بالقراءة والا فلا خلاف وقال بعض مشايخنا اد في الجهر ان يسمع غيره واد في
الخافتة ان يسمع نفسه الا لما منع وما دون اسماعه نفسه دندنه ومجبه وليس يقراه
وقال بشر الخافتة ان سمعوا لواتي صماخ اذنه الى نفسه يسمعه وما فوقه يكون جهر
وعن الكوفي الخافتة تحصيل الحروف واد في الجهر ما يسمع نفسه لا يجهر بالقراءة في الظاهر
والعصر يعرفه سوره الامام تجزى عن القوم وقد رطوها ذراع فصاعدا وينبغي ان
يدنو من السوره ويجعلها على احد حاجبيه فالاولى واد في غلظتها قدر سهم وان تركها

حرف الزوايد

لغة الجهر

لا بأس إذا من المرود ولم يواجه طريقا لو من بعيد من المصلي لم ياتر وحده ان يلقي
المصلي بصره الى موضع سجوده فلم يقع على المار وهذا حسن وقد قيل اقل من ذلك اما
في المسجد الجامع ان عوزها خزان لم يكن المسجد ملازم المصلين متقاربه الصفوف اما
الخط فليس بشئ وما لبعضهم ان خطه بخطه طولا وقال بعضهم بخطه هيبه المحراب
لا بأس ان يصلي الرجل الى ظهر رجل قاعد وقد قوم تحذون لواعيا المتطوع لا بأس بان
يتوكأ على عصا او حائط او يقعد فيمنع عن ابي حنيفة وعندهما يكره ذلك من غير
عذر حتى لو قعد من غير عذر فسدت صلاته لا يفسد بول الفرس الا ان يكون كثيرا
وبول الحمار مقد ربه درهم عند ابي حنيفة وقال محمد بول الفرس لا يفسد وان كان
ليرا فاحشا فانه بول ما يوكأ لحيمة البول اذا اصاب الخف لا يطهر الا بال غسل وقت
بعرتان من بعر الابل والغنم في البئر لم يفسد الماء استحسانا لو وقع بعره عند
في الملبس فرج من ساعته لم يفسد استحسانا لو رجع او سجد قبل امامه فيدركه الامام
فهو يجزيه استحسانا اذا مات الكافر تسوي غسله ابنة او قرابته فان لم يكن فاهل
دينه يغسل كما يغسل الثوب الجس لا يراعى الوضوء ولا سنة ولا عدد ان يلف في الثوب
من غير مراعاة سنة الاكفان من العدد وغيره من كافر وخنوط وما اشبه ذلك
ويحمله حفيه من غير احد ولا يوسع عليه كما يوسع على المسلم فيطرح في الحفرة ويسلم
الى عذاب الله تعالى اذا دخل المسجد وقد اذن يكره ان يخرج حتى يصلي وان كان
قد صلى الظهر فلا بأس بان يخرج ما لم ياخذ في الاقامة واذا اخذ في الاقامة فلا
يخرج حتى يصلي معهم سجدة وذلك لما اخنا ان لا بأس بالتقريب في سائر الصلوات
في زماننا لغفلة الناس وابو يوسف يرى التشويب للامرات في سائر الصلوات ولذا
لكل من اشتغل بامور المسلمين نحو القاضي المفتي لو ترك قراه السورة في الاوليين
تقاهما في الاخيرين فان كان في العشاء يجرب بالسورة دون الفاتحة فهذا اقرب مما
مال بعضهم لا يجوز في ركعة واحدة الجهر والاختفاء اذا توضأت المتخاضة ينتقض
الطهارة بخروج الوقت وقال ابو يوسف بدخول الوقت ايضا فان توضأت للصلوة
الضحى فدخل وقت الظهر جدد الوضوء ولا يحدده عندنا وقال زفر لا ينتقض الا بالحدوث
ان اذا توضأت للفجر ثم طلعت الشمس فتصلي الضحى تنك الطهارة عنده ولذا صلاة العبد
لو طلقها زوجها فينتقع الدم في العدة عند طلوع الشمس بمكث زوجها الرجوع الى ان
يذهب وقت الظهر كله يعني في الحيضة الثالثة لو سمع اية السجدة ثم تبدل مجلسه التالي

دون

التالي دون السامع فقراها التالي ما يجب على السامع سجدة من وان اتم محلسه
كما يجب على التالي مع تبدل مجلسه ولذا الواحد مجلس التالي وتبدل مجلس السامع فعلى
السامع سجدة تان وعلى التالي واحدة واختلفنا في الذي لسدى التوب اذا كرر
اية السجدة فالصحيح ان يتكرر عليه الوجوب لو قواها على دابة في صلاته كررها مرارا
في رعدة واحدة فكفيه سجدة واحدة وعلى الذي لسوق الدابة يتكرر الوجوب لو رآه
في المصحف في صلاته تفسد عند ابي حنيفة وعندهما لا تفسد ولكن يكره وينبغي ان لو
كان المصحف على الارض او كان المقروء مكتوبا على جدار المحراب من تلقا به لم يفسد عنده
ايضا فاذا لم يحج الى حمل المصحف وتقليب الاوراق ولذا لو كان مستظرا القرآن لا يحتاج
الى التلقين من المصحف فصا ركن حلي ونظر في كتاب من فقه وغيره ففهمه حيث عند محمد
لم تفسد صلاته بلا خلاف وهذا بخلاف ما لو حلف ان لا يقول اكا بالغلان ثم نظر فيه
ففهمه حيث عند محمد ولم يثبت عند ابي يوسف الفتح على الامام لم يفسد وعلى غيره يفسد
صلاته لو اجاب ناسانا في صلاته بلا اله الا الله فيكون كلاما خلا فالأبي يوسف
لو بكا في صلاته خوفا من النار او شوقا الى الجنة لم تفسد صلاته وان ارتفع صوته
فذاك ذكر من الكلام بخلاف ما اذا كان لوجع او مصيبه لو صلى جماعة بالتحرى في القبلة
كل نفر توجه الى جهة اخرى ولا يدرون جهة الامام صحت صلاتهم بان كانوا في سلكه
منظومة لو اقتدى لقارى بالامى ثم افسد لا قضا عليه لو شروع في الطوع ونوى اربعا
ولم يقوا في الاوليين وقوا في الاخيرين فعليه قضا الاوليين اما الاخيرين لم يكن صلاه
على طريق المختار عند ابي حنيفة وهو مذهب محمد وعند ابي يوسف يكون صلاه وانفقوا
انه لو قوا في الاوليين دون الاخيرين صح وعلمه قضا ركعتان ولو لم يقوا الا في احدي
الاخيرين فعليه قضا الاخيرين بلا خلاف ولو قوا الا في احدي الاوليين فيقضى
الاوليين واما الاخيرين فصلاه عندنا خلا فالمحمد ولو لم يقوا الا في احدي الاوليين
فيقضى عنده محمد ركعتان وعند ابي يوسف يقضى اربعا وهو المختار على طريقه الى
حنيفة ولو لم يقوا الا في احدي الاخيرين لجوابه ما ذكرناه في قراته في احدي الاوليين
خاصة غير ان عند ابي حنيفة يقضى ركعتين هاهنا على طريقه المختار ولو احتاج الى
التابوت ينبغي ان يفرش فيه التراب ويطن من الميت ويساره واعلاد من الواح
التابوت ولو اهيل التراب على الميت فلا بأس به وبه ادعى ابو بكر الصدوق في
عنه المستحب ان يسلم القبر قد راربع اصابع او شبر من غير تطيب ولا عمل كذا

لو طفاه لا يفتر من صلاة

المسجد في بيت القبر

قبر النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه رضي الله عنهما حكى ذلك ابراهيم الفخري وان
خاف انقشار التراب لا باس برش الماء عليه لو خاف ان لا يعرفه فلا باس بوضع حجر
او اجر عليه فانه يجوز وضع الاجر على ظاهرا القبر ولو احتاج الى كفايه اسمه ليرون
الناس ولا يمتنع فلا باس بذلك وقد اجاز ابو يوسف ان يكون الاسفل مسجدا واعلاه
ملكيا اما على ضد ذلك لم يجز اما محمد اجاز ذلك كله حين دخل الري لا يجوز للحايض
والنفساء الدخول والوقوف فوق المسجد ولا ان يجامع امراته او يبول فوقه بخلاف
بيت فيه مسجد يجوز ذلك على سطحه لا يجوز لاهل المسجد ان يغلقوا باب المسجد
قال مشايخنا كان ذلك في زمانهم اما الان يجوز اعلاقه في غير اوان الصلاة مخافة
سرقة متاع المسجد لوجه المريض الى القبلة حالة الوفاة كما يوجد في المحدث وقد
اعتاد الناس استلقاه حال نومه كما في صلاة المريض وهذا اليسر له من ان يكون على
جنبه وتكبيراته للتشريق في ثمان صلوات عند عمر وعلي وابن مسعود وفي ثلاث
وعشرين صلاة عند آخرين وهو مذهب صاحبه اذا اجتمع العبدان فشهدا معا
الجمعة والعيد السنة في لغة المرأة خمسة درع وخمار وازار ولفافه وخرقة تشبه
فوق الثديين وفي الرجل ثلاثة ازار وقيصر ولفافة مسكون وترافى الاكفان وهذا
عند الاختيار واما حال الضرور كما يوجد ويجعل شعرها صغيرا من على صدرها
فوق الدرع تحت الحمار في الصلاة لقرا في السفر في سورة شامع الفاتحة اما في
الحضر في المغرب في الركعتين جميعا اربعين خمسين ستين سوى الفاتحة ولذا في ركعتي
الظهر والعصر والعشاء المغرب دون ذلك ويطلق الركعة الاولى من المغرب وركعتي
الظهر وقال محمد بطال الركعة الاولى في الصلوات كلها على غيرها وفي الحديث
انه عليه السلام بقرا في الظهر في كل رعدة ثلاثين اية سوى الفاتحة ولتسبح عزم الى
موسى الاشعري امره ان يقرأ في المغرب بقصار المفصل قال مشايخنا اذا كانت الايات ثمان
بارساق المفصل وفي المغرب بقصار المفصل قال مشايخنا اذا كانت الايات ثمان
فمن سنن الى ما به واذا كانت اوساطا من خمس الى ستين واذا كانت طوالا من اربعين
الى خمسين وتكره اطاله الثانية على الرعدة الاولى ثلاثا ايات فناد وها غير مكره
فالنبي صلى الله عليه وسلم قرأ في الرعدة الاولى سبع وفي الثانية الفاشية مع انه صر
زياده في الثانية لو احدث الامام وليس خلفه الاصبى وامراه فخرج الامام ليتوضا
قال بعضهم فسدت صلاتها والاصح ان لا تفسد صلاة الامام اذا لم يستخلفه حين

النصف

انصرف وانما تفسد صلاة المقتدى واجمعوا انه لو استخلفه صلاهما لو قتل الجنب
شهيدا او الحاضر في النفس بعد ما طهرتا قبل اغتسالهما فيغسل هو لا عند ابي
حنيفة وعندهما لا يغسل وتقدر الغساسة في الثوب بقدر الدرهم اكبر ما يكون
من الدرهم اختلفوا في خور الحمام والعصفور هل هو نجس ام لا ولا يغسل الثوب
منه لضروره اول طهارته واجمع اصحابنا انه لو وقع في الاثام لم يفسد به الماخلاف
للساقي لو صلى وفي ثوبه خور ما لا يوكل لحمه من الطير اكثر من قدر الدرهم
ان ذلك يجوز عندنا وقال محمد لا يجزبه واختلف مشايخنا على اصلها ان ذلك
طاهر ام نجس ولكن سقط حكمه لضروره كما في الحمام لو نفر الناس يوم الجمعة لم يتجمع
الامام الا العبيد والمسافرون صلى بهم الجمعة بخلاف الصبيان والنسوان الامام
اذا قنت في الفجر بسكت المقتدى وقال ابو يوسف يتبعه فهذا دليل على متابعة
المقتدى امامه في الدعاء المسنونه في الصلاة وبهذا استدلال اصحابنا يجوز الاقتدا
بمن يتحل مذهب الساقى ولذا يجوز الاقتدا بمن يصلى على جنازه ولو جسد ولكن لا
يتابعه في الخامسة عندنا خلافا له من ذكر سجده في ركوعه او سجوده فرفع راسه
فمسجد المتروكة فيعود الى ركوعه وسجوده وان اعتد به اجزاه لو صلى تطوعا
فسهرى وسجد لسهوه ثم اراد ان يضم اليها ركعتين فانه لا يبنى عليها بخلاف ما نوى
المسافر الا قامه ما سجد للمسهو فانه ضروره لو قام الامام في المسجد ورأسه
في الطاق لا يكره اما لو قام في الطاق يكره لا باس بنقش المسجد بالحص والساج
وما الذهب وحرف ذلك الى المساكن اجب الى اذا لم يكن من الوقف تكره الصلاة
في بيت في قبلته او سقفه صورة والدي وونه من الكراهة ما على عينه او يساره
او ورايه على الجدار وكذا ما على الوسادة المنصوبة للتشبيه اما في موضع فيه
تحقرها لا باس كما على البساط تحت القدم اذا لم يسجد عليها او على وسادة ملقاه
للجلوس عليها اما من المصور ما حفر كالذي باب والجراد فليس بشئ وتوجه في صلاة
الى تنورا وكانون شوق فيه النار فمكروه اما الى قنديل او سراج فلا يكره
لا باس بان يصلى وبين يديه في القبلة مصحف او سيف لو افتتح الظهر ثم كبر بنوى
الاقتدا بالامام في الظهر انتقض الاول بخلاف ما لو كان منفردا اقتحمها ثم كبر
نوى اقتحامها ثانيا فهو في الاول لمن باع منه بالف ثم باع منه بالف فالبيع هو
الاول والثاني لغو اما لو باع بالف ثم باع بالفن تضمن فتح الاول يكره ان

كيفية استقبال النبي بزوج
كيفية تدريس الطلاب
التيه عدا
للأبس

لستقبل القبلة بالفرج في الخلا والفضاء واما في استند بارها روايتان الاحوط
تركها وعلى ذلك من اختصر للمسلمين وقد ذكره مشايخنا استقبال الشمس والقرب بالفرج
لحدث جافيه ولذا امره مدارجلين نحو القبلة في النوم عمدا ولذا نحو المصحف وكتب
الشرعية ومواقعه الاهد لا بأس بقتل العقرب في الصلاة اما قتل الحية فيها مكرهه
فانه يعالج فعلا كثيرا السفر مسيره ثلاثه ايام سير الا بل وشي الاقدام دون
الفيوج وفي الجبل ما يليق بحاله من عسرتة ولذا في الحوران يكون الرياح مستويه غير غالبة
ولا ساكنه لو جال الى الامام وهو راكع فكبر ولم يرفع معه وان قدر عليه فانه ليس
بمدر ك لتلك الركعة لو حضر الامام فلم يستطع المقرء فتأخر وقدم رجلا عنده جائز
عند ابي حنيفة خلا فالهما لوطن في صلاته انه احدث لم يخرج من المسجد ثم علم انه لم يحد
استقبل اما ان بلغ اخر المسجد ولم يخرج حتى علم عاد الى مكانه فصلى ما بقى وكذا
لو راوا سواد الهنوا انه عدو فانصرف طابفة نحوهم ان علموا انه ليس بعدو بعد
مخاره صفو فتم في الصحرا استقبالوا وان لم يجازوا بعد بنوا ولو استخلف حسن
لن ان المخاط رعاف وانصرف فسدت صلاتهم جمعها وان علم قبل ان يخرج من المسجد
لو انصرف على طن انه لم يسمع راسه او كان على ثوبه بجاسه لم يغسلها ثم علم خلافة فسدت
صلاته وان لم يخرج من المسجد وكذا المتيهم راي سرايا الخرف ثم طهروا ذلك ولذا ما صح
الحف طن مضي مدة مسحه فانصرف ثم علمه لو صلى التطوع ركعه راكبا ثم نزل بنا
مخلاف ما لو شرعها نازلا ثم ركب ويكره للجنب ان يمس المصحف ويباضه وجلده
وما يتصل به اما ما ينفصل عنه لا بأس بالخريطة والعلاف ولذا يكره للجنب
والحائض والنفساء مس كتب الفقه والحديث والسنن وما هو من كتب الشريعة وكذا
المحدث ولذا الدرهم والدنانير ما علمها من اسم الله تعالى وقد جوز مشايخنا دفع
المصحف الى الجبيان لتعلم القرآن للضرورة ولا يستحسن كما به القرآن على الجاهل
والجداد والبسط ويستحسن ثا رذهب عليه صنم في التراب تحت اقدام الحيوان وما
ينتفع من بول مثل روس الا بر فليس بشي **من الزيادات سفر**
قال رحمه الله خراساني رجع حاجا الى الكفاية فدخلها ناديا الا قامه خمسة عشر
يوما وخراسا في اقبل من خراسان فدخل بغداد ونوى الا قامه خمسة عشر ثم اراد
ان يلتقيا فخرجا الى قصر ابن هبيرة ليلقي كل واحد صاحبه ونويا الا قامه بالقصر
خمس عشر يوما فانه يصلي كل واحد اربعا فان القصر متخلف بينهما وخرج كل واحد

مرحلتين

مرحلتين ونصف ثم بد الهما ان يخرجوا من القصر الى الكوفة انما ايضا ثم ان خرجا
منها الى بغداد ونويا المرور بالقصر فيصليان اربعا ايضا ولونويا المرور بجانب
القصر صار امسا فزين ولولم ينويا الا قامه بالقصر خمسة عشر يوما الى القصر
الى الكوفة ايضا وبالكوفة ثم يقصران اذا خرجا الى بغداد فانه خمس مراحل اما
لو خرج هو من بغداد يريد الكوفة والاخر من الكوفة يريد بغداد يقصران
ثم التقيا بالقصر فوجعا الى الكوفة يقصران ايضا بالكوفة وان رجعا منها الى
بغداد يقصران رعتان ايضا وبغداد كذلك لو خرج كوفي الى قصر ابن هبيرة وبغداد
خرج اليه ايضا ونويا الا قامه به خمسة عشر يوما فلما التقيا خرجا الى الكوفة
صليا اربعا وبالكوفة اربعا فان رجعا الى بغداد فان الكوفي يصلي رعتين وفي
البغداد دي روايتان ولونوي كل واحد حين خرج من بلده ان يلتقي صاحبه في
وطنه لا القصر صليا رعتين فاذا انتهيا الى القصر وكذلك فان رجعا الى الكوفة
مضى ببغداد دي في سفره فيقصر ويتم الكوفي صلاته ثم اذا عاد الى بغداد قصر
رعتين والكوفي ببغداد يقصر والبغداد دي يتم كوفي اقبل راجعا من الحج فاستقبله
ابنه بالحيرة واخبره بما يسره فنويا الا قامه بالحيرة خمسة عشر ثم عزما ان يرجعا الى
مكة فلما انتهيا الى القادسية بد الهما ان يرجعا الى خراسان ويحران بالكوفة قصر
الاب حزن و دخل الكوفة ويتم الابن الا ان يعزما ان يراجعا الى الكوفة فيقصران جميعا
نوفي انتقل يعياله الى مكة واستوطنها فلما دخل مئقوله في وخرج يريد ان
توطن ببغداد وعمر بالكوفة صلى رعتين بالكوفة لو بلغ بستان بني عامر فتركه
اصله بها مع نقله ودخل مكة وحج ولم يكن من دخوله الى يوم الترويه خمسة عشر يوما
يقصر صلاته ولا يتم ثم رجع ومربا كوفه قاصدا الى بغداد يتم صلاته بالكوفة
سور نبينا ومسح مسافر لم يجد الا سور حمار يتوضا ويتيمم وتأخير التيمم افضل
ثم ان توضا وليس الحف ثم احدث قبل ان يتم فانه يتوضا ثانيا ومسح على الحف ثم
يتيمم وسور الحمار طاهر وانما الاشكال في كونه مطهرا اما نبينا التيمم يتوضا به
عند ابي حنيفة وان يتم معه احب الي وعند ابي يوسف يتيمم ولا يتوضا به وعند محمد
يجمع بينهما رجل ياحد رجله جراحه لمسح على الجروح وغسل قدمه الصحيحه وليس
الحف على الصحيحه ثم احدث وتوضا ونزع الحف عن الصحيحه فان المسح على الجيرة كغسل
ما تحته فلا بد من نزع الاخر وعلى قياس قول ابي حنيفة في ان ترك المسح على الجبار لا يضره

جاز ان مسح على الخف هاهنا لو لبس الخف على هذه البروحة ثم احدث مسح عليها لو كان
لا بعد ان مسح على المخرج ولا على الخوفة التي عليه ولبس الخف على الصحفة خاصة ثم
احدث فتوضا ومسح على الخف لو قطع قدمه الاشي سير فانه اذا لبس على الصحفة وتوضا
ثم احدث لزمه ان يغسل ما بقي من المقطوع ثم نزع الخف الاخر ويغسله وان لبس على
المقطوع خفه ثم ينظر ان بقي من المقطوع موضع الغسل مقدار ثلاث اصابع اصغر اصابع
الوجيل مسح عليها وان بقي اقل من ذلك لا يجوز مسحه اصلا بنزع الخفن وباقي مسابله
قد سبقت **امامه** صلى مسافر ومقيم ثم اشكلهما الامام بعد ما صلى ركعة فصلاتهما
فاسدة وان لم يشك حتى احدثا احدهما وخرج حتى احدثا اخر وخرج فصلاه الخاج
اولا فاسده وصلاه الساتى باية غير انه يحك عليه ان يصلي اربعا وتفرض عليه القعدة
على الثانية وتقرأ في الركعة الثانية فان خرجا معا فسدت صلاتهما وان خرج احدهما
ولا يدرى اهما خرج اولا فصلاهما فاسده ولو شكك وهما قاعدان في الثانية
فان المقدم منهما يقوم فيصلي ركعتين وتقبعة المسافر ولو سبق الحدث لاحدهما
فخرج ثم سبق الساتى حدث فخرج فتوضيا ثم عاد ثم شكك في اهما الامام فسدت
صلاه الاولة منهما وان خرجا معا فصلاه المقدم جائزه وفسدت صلاه المسافر
وان خرجا متفرقين ولم يعرف السابق فسدت صلاتهما وان اشكل الامر تجدد
ما صليا ثلاث ركعات قبل الحدث ففي القياس يفسد صلاه المقدم وتصح صلاه المسافر
وفي الاستحسان تصح صلاتهما ويحل على ان المقدم هو الامام **خوف**
صلى الامام المغرب محضره العدو وجعل الناس طائفتين فصلى بالاولى ركعتين
وبالثانية ركعة فان اخطا الامام فصلى بالطائفة الاولى ركعة وبالثانية ركعتين
فسدت صلاتهم جميعا لو صلى بالاولى ركعة فانصر فوجات الطائفة الثانية فيصل
لهم ركعة ثم انصر فوجا عادتا لاولى فصلى بهم الثالثة ثم انصر فوجا عادتا لثانية
فقتضوا ركعة بغير قراءة وركعة بقراءة ثم جات الطائفة الاولى فان صلاه الطائفة الثانية
جائزه وصلاه الاولى باطله وصلاه الامام في المثلين جائزه ولو جات الطائفة
الاولى فافتحت الصلاة وصلوا الثالثة ثم انصر فوجا عادوا فصلوا ركعتين بقراءة
تمت صلاتهم لو جعل الامام الناس ثلاث طوائف فصلى بكل طائفة ركعة فلما سلم
عادت الطائفة الاولى ثم الثانية ثم الثالثة فصلاه الطائفة الاولى فاسده والثانية
جائزه وبقضون ركعة الثالثة اولا بغير قراءة ثم الاولى بقراءة وصلاه الطائفة الثالثة

جائزه

جائزه وهم في حكم الطائفة الثانية ويصلون ركعتين بقراءة اما صلاه الظهر وهم مقيمون
جعلهم طائفتين فصلى بكل طائفة ركعتين فان اخطا فصلى بالاولى ركعة وبالثانية
ثلاثا فصلاه الفريقتين فاسده لو صلى بالاولى ركعة ثم بالثانية ركعة ثم عادت الاولى
فصلى بهم ركعة ثم عادت الثانية فصلى بهم ركعة فسدت صلاه الفريقتين ولو ان الطائفة
الاولى افتتحتوا من الركعة الثالثة فسدت صلاتهم وان افتتحت الطائفة الثانية من الركعة
الرابعة صحته صلاتهم فلما عادوا وصلوا ثلاث ركعات الاولى والثانية بقراءة ولو جعلهم
الامام اربع طوائف فصلى بكل طائفة ركعة فسدت صلاه الطائفة الاولى ولذا فسدت
صلاه الطائفة الثالثة وصلاه الطائفة السابعة جائزه فاذا عادوا وصلوا اولا الثالثة
والرابعة بغير قراءة ثم صلوا الاولى وصلاه الطائفة الرابعة صحيحة فاذا عادوا وصلوا
ثلاث ركعات بقراءة في الاولى والثانية فهن فيصلون ركعة فيقعدون ثم يصلون
اخرى ولا يقعدون ثم يصلون اخرى فيقعدون اما لو صلى بهم الامام صلاه العيد
محضره العدو وفي المصر ينبغي ان يصلي صلاه الخوف ولذا الجمعة وجعل الناس طائفتين
على ما ذكرنا فيكبر الامام للافتتاح ثم يسبح ثم يتعوذ ثم يكبر تكبيرات العيد ثم يقرأ
عند ابن يوسف وقال محمد بن يوسف التعود الى القراءة فالمقتدى يتعود عند ابن يوسف
وعند محمد لا يتعوذ بآخر حتى يتصل بالقراءة فالطائفة الاولى تتبع الامام في التكبيرات
على كل حال لكونهم لاحقن والطائفة الثانية مسبوقون فيقضون الركعة الاولى
على رايهم غير راي الامام امام صلى الظهر بالناس محضره العدو وهم مقيمون جميعا
فلما صلى بالطائفة الاولى ركعتين انصر فوجا الا واحد منهم لم يفسد صلاته وقد انا
ثم ان اخرج بعد الثالثة او بعد الرابعة قبل ان يعاد الامام قدر التشهد صح صلاته
ولو اخرج بعد ما قعد الامام قدر التشهد لم يفسد صلاته ثم لما اخرج بعد الثالثة
او قبل قعود الامام قدر التشهد رجع مع اصحابه وهم الطائفة الاولى فتشهد معهم
ولو نام خلفه بعد ما انصرف اصحابه ولم يودع الامام شيئا من الركعة الثالثة والرابعة
ثم انصرف من خلفه الى اصحابه بعد الثالثة او الرابعة قبل قعود الامام للتشهد
لم يفسد صلاته ثم يعود مع اصحابه ولو مكث الى ان قعد الامام قدر التشهد ثم اخرج
فسدت صلاته ولذا الجواب اذا كان مسبوقا بركعة لو صلى بالقوم الظهر ركعتين
ثم اقبل العدو فانصرف طائفة نحوهم جائزه ولو انصر فوجا بعد ركعة وهم مقيمون
فسدت صلاتهم وان كانوا مسافرين لم يفسد فانه موضع الانصراف لو اتم صلاه

الخوف فلما صلى رلعه بالطائفة الاولى فذهب العبد و وهم مقبوضون لعود الطائفة
الواقفة الى الامام ففي احوال ذهاب العبد وجب رجوعهم الى الامام في الاولي والثانية
او الثالثة ثم لو انصرفوا الطائفة الاولى بعد وقد ذهب العبد وفسدت صلواتهم علموا
بذلك ولم يعلموا صلوا صلوات الظهر اربعاً فلما صلوا لعنوا راوا اسواد انظروا ان
العبد و فاحرف طائفة فاذا هو ابل او بقصدت صلواتهم قياسا ولم يفسد استخفا
اذالم يجاوزوا صفة اصحابهم عادوا فبنوا ولو صلوا ركعة ثم راوا اسواد فاجتر
طائفة على ظن انه عدو فان صلواتهم فاسده عدوا وكانوا ابلا اذا جاوزوا الصفة
اولم يجاوزوا ويجوز الصلاة على الدابة بايما في الفرايض حالة العذر وكذا قايم اما
ما شيا فلا يجوز ولا سابحا ولا مقاضا **تيسر** اغتسل جنب بقية قديم
ثم وجد من الماء ما يكفي وقد احدث بعد التيمم وسمم ثانيا لهذا الحدث وهذا الماء
الموجود يكفي لاحدهما فيصرفه الى ايهما شاؤا ولا يكره صرفه الى اللعة فانه اولي التيمم
للجنازة باقى ومنتقض تيممه للحدث لذا في هذا الكتاب وفي رواية كتاب الصلاة
لا ينتقض حيث صرفه الى اللعة اما لو توجضا به صح ولو كثر عليه ان يعيد التيمم للجنازة
ولو لم تيمم للجنازة حتى احدث ثم تيمم لهما صح فان احسب ما كثر الانتقض التيمم لهما
وان كان قليلا لم ينتقض ولم يلزمه استعماله اذالم يكفي لواحد منهما ولو صرفه الى
اللعة ليقبل حكم الجنازة حتى لو وجد بعد مثله يكفي للجنازة وان كان يكفي
لاحد هاد وذاك اخر انتقض في حق ذلك خاتمة والتيمم الاخر كماله لو توجضا للجنازة
لقوله الماء ثم تيمم ثم احدث ثم وجد ما يتوضا به جنب بدأ يغسله ونسي مواضع الوضوء
وتوكل طهوره فانهرق الماء ثم وجد ما يكفي للظهر والمواضع الوضوء صرفه الى مواضع
الوضوء فان تقدمت بها سنة ولا ينتقض تيممه مسانرا بما به نجاسة كثره وقد احدث
ولا ما معه تيمم وصلّى ثم اذا وجد ما يكفي لاحدهما بعينه صرفه اليه وان كان
يكفي لكل واحد بافراده فصرفه الى تطهير النجاسة الحسنة على يده او ثوبه اولى
عند ابي حنيفة وبعيد التيمم وفي رواية كتاب الصلاة لا يعيد تيمم ما انتهيا الى
ما مباح يكفي لاحدهما توجضا به احدث ثم تيمم الاخر فان تيمم اولاً ثم يتوضا به الاخر
لم يصح تيممه متيممون في سفر فخارجا رجل معد ما قد رما يكفي لوضوء رجل فقال اخذوه
فليتوضا به ايكم شا انتقض تيممهم جميعا فصارت كمالا المباح المستنقع فان توجضا به
احدهم اعاد الباقيون التيمم اما لو قال هذا الماء كثر جميعا فقبضوه لم ينتقض تيممهم

عند

عند ابي يوسف ومحمد ملك كل واحد جزا منه فان باحوه لواحد من اصحابهم
انتقض تيممه خاصة وعند ابي حنيفة ملك كل واحد جزا من الماء ايضا بالقبض
لا بالهبة فان هبته المتاع لم يصح عنده فلم ينتقض تيممه عنده ايضا رجل يصلّى بالتيمم
فراى رجلا معه ما كثر فان علم انه يعطيه قطعها وان علم انه لم يعطه مضى وان
اشكل عليه مضى ايضا فاذا فرغ سألته فان اعطاه توجضا واعاد صلواته وان الى
مضى ما صلى فان اعطاه بعد ذلك توجضا وصلّى لما استقبل ولم يعد ما صلى فصار
كالمو سألته قبل الصلاة فلم يعطه تيمم وصلّى ثم اعطى لم يجب اعادته ما صلى
شهيد من قتل ظلما ولم يعاقبوا ما لا ولم يرتث فهو شهيد باي سلاح
كان وباي وجه قتله الكفار ومتى لم يعرف القتل عيانا ولا دلاله لا تثبت الشهادة
ولا دلاله القتل جراحه توجدا ودم يخرج من عينه او اذنه او يبعد من جوفه الى
نمته اما ما يخرج من انفه او دبره او ذكوره او ينزل من راسه الى نمته فليس بدليل
لورمي الكفار مسلما في ما اودا ومن سور المدينة او تقبوا احاطا حتى وقع
عليهم او رموه بنا رفا حترق هو ومناعه او رموه بنا رفهت الروح بها حتى
احترق بعض المسلمين ولذلك كلما قتلوا اباة اهل الك الممان ولذا الورموا
بالنيران في البحر الى سفان المسلمين فو قعت في الماء ثم ذهب بها الموج الى سفان
المسلمين فاحترق بها مسلم فهو شهيد ومن قتلوه وهو منزه بكون شهيد اما
لو انفلتت دابة مشوكه فاطقت مسلما فقتله اورات دراب المسلمين رايات المشركين
فنفرت فوق على مسلم فقات او قام بعض المسلمين على سور ليتزك عليهم فزلفت حبله
مسقط ومات او نقب المسلمون حابطا المسقط على الكفار فسقط على مسلم والتجا
المسلمون الى ما اونا فلم يجدوا ابا من الوقوع في ذلك لم يكونوا شهداء وكذا
المشركون الحسك حول خندق حصنهم او في الطريق فجا المسلمون ليلا فماتوا من ذلك
ولو عاش في المعركة يوما بطل الشهادته في وجوب الغسل ولذا لو نام المجرع في موضعه
او اكل او شرب اما لو تكلم بكلام لم تبطل شهادته ولذا لو اوهى بالبر والحر خلافا
لابي يوسف **رخصة** رجل حلقه جراح لا تقدر ان يسجد الا ويسبل جراحه وهو صحيح
فما سواه فانه يصلّى قاعرا بالايها ولو صلى قائما بر كوع وقعد فامى بالسجود اجزاه
والاول اولى مثاله قوم عراه يصلون قعودا وحدا بالايها ولو صلوا اجماعه قياما
قام الامام وسطهم ولذا من به جراحه لو قام سال جراحه ولو قعد لم يسبل او شح لو

وام سلس بوله وان قعد استمسك صلى قاعدا بالايما وحدا نانا ولو صلوا جماعة لم ينقد
امامهم المسجون على وضوء ولكن لم يجد مكانا نظيفا يصلي ويومي ثم يخرج فيعيد جلوسا
لا ييوسف من خاف سبعا في سفره صلى بالايما ولا يعيد. ولذا لو خاف لعنا وكذا
لو وجد ترابا نظيفا فقيمته وصلى ثم خرج واعاد خلا فانه لو كان على المالصون وسباع
في سفره ولم يجد ترابا نظيفا ولا غبارا فانه لا يصلي عندهنا وعند ابي يوسف يصلي بالايما
رجل به جراح لو صلى قائما او قاعدا ساه ولو صلى مستلقيا رقا فانه يصلي قائما يردوع
ويجود لو كان معه ثوب نجسا الاربع طاهر لا تجوز الصلاة الا فيه وان كان اقل من الربع
طاهرا هو بالخيار كما ان لكل نجس خلا للمجد لو كان معه ثوبان في احدهما نجاسة
مدد درهم وفي الاخر اكثر من درهم لا تجوز صلته الا في الاقل اما لو كان في كل واحد
زيادة على قدر درهم ولم يبلغ فيهما الى الربع غير ان في احدهما اكثر من الاخر يصلي في
ايهما شاء الا ان يبلغ في احدهما الى الربع وفي الاخر اقل فلا تجوز الصلاة في الذي يبلغ ربعه
نجسا وان زاد على الربع لم يختلف الجواب حتى يبلغ ثلاثة ارباع احدهما والاخر نجس كله
فيصلي في الذي ربعه طاهر ولو زاد على ثلاثة ارباع يصلي في ايهما شاء غير ان في اقلهما
افضل لو امكنه ان يتزر بطرف من الثوب النجس وهذا الطرف طاهر والاخر نجس ملقى
على الارض فعليه ان يتزر بالطرف الطاهر حتى لو صلى في الطرف الاخر لم يجز ولم يفصل
بينما يتحرك الطرف النجس او لم يتحرك حتى يتزر بجانبه لطاهر يجوز مطلقا امره بان
ليس لها ثوب غير ما تعطي به راسها فقط فانها تصلي قاعده لو كان لها ثوب قصير
يبعد ومن كل ساق واحدة ربع صلت قاعده اما لو بدت من كل ساق اقل من ربع صلت
قاعده ما لم يبلغ اربع ساق واحدة وان بلغت ذلك صلت قاعده بخلاف خرق الخفان
حتى لا يضم من واحد الى الاخر لو وجد ثوبا قد رمى بغير راسها لا تصلي الا وتغطي
به وان كان اقل من ربع راسها فله ان تصلي بدون سترها به ولكن الافضل سترها لهذا القدر
وهذا الفضل في زيادات الزبادات قال رجلان ظا فاسبغوا ثوبا للبيت ووجب
على كل واحد ركعتان قام احدهما صاحب لم يجز للماموم اما لو ام في قيام رمضان
فانسد الامام فعليه الاعادة ثم امر احدهما صاحب في قضا ذلك جاز لو قال على ان
اصلي ركعتين قد دخلت مع رجل فانيتم به ثم افسدها الامام قام الماموم امامه جاز ولذا
لو قال لله على ركعتان وقال الاخر فعلى هاتين الركعتين ثم يوم احدهما صاحب لو
ان رجلا صلى ركعتين تطوعا واتي به قوم فقتلهم ثم يوم الاخر يصلي يقوم فقطع ثم امر

سعد
امام

احد

احد الطائفتين لصاحبه لم يجز للماموم ولو صلى مقبم الظهر فاقتدى به رجل دنوي
تطوعا فافسد انتم سا فرامعا في وقت الصلاة فعلى الامام ركعتان وعلى الماموم اربع
فان امة الامام يريد الامام الفريضة ويريد الاخر فضا ما عليه فاذا سلم الامام
في الركعتين قام الماموم فاوتر ركعتين بعد ذلك يقرأ في كل ركعة الفاتحة والسورة
حتى ان ترك القراءة في احدي الركعتين فسدت صلته وعليه ان يستقبل اربع ركعات
في كل ركعة الفاتحة وسورة لا تفصل بينهما بالسلام حتى لو فصل بينهما استقبل
عن ابي حنيفة في المجرى مقدم اقتدى بمسافر في الظهر فاذا سلمه المسافر قام المقدم
فيصلي ركعتين بقرا فيهما الفاتحة وفي نوادر الصلاة لمجد لا يقرأ في الاخرتين
ذكره الكرخي في مختصره لو صلى رجلان الظهر في منزلهما ثم جا كل واحد الى
امام قد دخل معه فبى له تطوع ثم قطعها يجب عليه قضا اربع ثم ام احد المامومين
صاحبه اجرهما ولا يشبه نافلتين فانه لو دخل كل واحد منهما في صلاة امام يصلي
التطوع على حدة ثم قطعها صلاتهما ثم امر احدهما صاحب يريد قضا ما افسد لم يجز
صلاة الماموم واجزت صلاة الامام وذكر في جامع علي بن زبير اقتدى رجل
بامام يصلي الظهر سوى تطوعا ثم افسدها ثم دخل حلف رجل اخر يصلي ذلك الظهر
سوى قضا ما عليه لم يجز اما لو دخل خلف الامام الاول جاز وقال محمد جاز في
الوجهين جميعا وقال ذفر لا تجوز في الوجهين والله اعلم عن سعيد بن المسيب
سال عمر بن الخطاب رضي الله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في ثوب
واحد فقال عليه السلام او كلكم يجد ثوبين وفي رواية او لكلكم ثوبان اذا
ربغ الله عليكم فادعوا لجمع رجل ثوبا به صلى فيها وفي ازار وردا في ازار وقميص
في ازار وقما في سراويل وردا في سراويل وقميص في سراويل وقما في ثياب وقميص في
ثياب وردا في ثياب ذلك في الجمع بين المعصن **من المجرى** قال رحمه الله
ما تب في البيوت عصفورا وسودا منه او صغوة او ساما برهن اوجيه نزع منها عشرون
دلو اذا لم تنتفخ وقد اخرج منها قبل ذلك واعاد واما حلتوا بوضوها منذ وقعت
فان لم يدري متى وقعت وقد كانوا يتوضون منها اعاد واصلاة يوم وليه وغسلوا
بها بهم داوانهم ما اصاب منها عند ابي حنيفة وعندهما لا يعيد واما لو لم يعلم متى
وقعت محكم هذه حكم الفاردي لو وقع وجاحه او اوز او سنور او حبل صغور ومات
خرج منها ونزع ستون دلو اذا لم تنتفخ ولو اخرج حيا نزع عشرون دلو وان لم

لفعلوا اجزاهم وفي الورشان والجركم العظيم اربعون دلو اذا اخرج حيا احب
الى ان يخرج وينزع منها دلا فان لم يفعلوا اجزاهم وفي الشاه والحمار والبقره متى
اخرج حيا فخرود دلو اما في النعلب وجر والكلب او شي من السباع نزع جميع
الما يخرج حيا او ميتا مستغنا او غير مستغني ولو وقع فيها انسان صغيرا وكبير ذكر
او انثى وهو على غير وضوء قد استنجا فاربون دلو ولم يطهر الواقع فيها وان كان
غير مستغني نزع كله هذا اذا اخرج حيا اما لو مات فيها نزع كله لانه ما كان كالثاه
اذا ماتت فيها السنه ان يغسل يديه قبل ان يعتمها في الاثنا للتوضي لو توضي بطين
او اقل او اكثر اجزاه اذا كان قد استنجا وليس في الوضوء وقت الما لو توضا ونقي لعله
في اعضا الوضوء قد رطفا واقل لم تجز صلواته لو توضا ولم يحدث ولم يتم ثلاثه ايام
او اكثر بقي على وضوء لو غمس جنب يده في حوض الحمام ولا قد رعلها بجوز التوضي
منه اذا خرج من الحمام ينبغي ان يغسل قدميه وان خاض في ما الحمام ثم خرج فليغسلها
وان لم يغسل اجزاه اذا علم ان لا جنب فيه وان كان فيه جنب يغسلها اذا اخرج
لا يمسح على العمامه ولا على خمارها لو مسح على اكثر الجيرة اجزاه اما على اقلها لم تجز
لو تيمم اكثر الوجه والذراعين والكفين اجزاه وان كان الما على اقل من ميل
لم تجز التيمم وان كان قد رمى اجزاه لو كان الما قريبا منه ولم يعلم وصلى ثم علم بالمسا
اجزاه ولو كان مع رفيقه ما تيمم وصلى ولم يطلب منه لم تجز التيمم اذا وجد الما
فلم يتوضا ومضى حتى بعد منه بجد التيمم لو لم يجد الما الا ثمن خفيف ما يباع مثله
هناك جازان تيمم لو استيقظ فزاي بللا على طرف ذكره اغتسل احتياطا لو اغتسل
الجنب فنضح من ما يده الى ثوبه قليلا لا يستبين اثره لم يضره لو تقطر في الاثنا لم
فسد ما لم يكن كثيرا اما لو استبان اثره حتى بلغ في ثوبه اكثر من قدر الدرهم
الاسود الكبير يجب غسله وليس على المرأة ان تحلل شعرها في الغسل ولا ينقض بعد
ما بلغ الما اصول الشعر لا يحيض الجبلي ولورات دما حتى خزنها الطلق فليس ذلك
يحيض ولا نفاس حتى تله لو اصابه سفل خفه او نعله روث دابة او عذره او بول
فمسحه بالارض وصلى حان وان اصاب ذلك اكثر من بدر الدرهم وقال في الاصل لا يجوز
في البول الا الغسل **صلاه** لو بنا مسجدا واتخذ فوته منزلا واتخذ فوق منزله مسجدا
وصلى فيه زمانا ثم بدد الدان ببيعه له ذلك ولا باس بان يجلس في المسجد ويحدث فيه
لو قتل في صلواته قله او عقر با او حية اجزاه وذكر فيه في اخر وقت الظهر ان يصير ظل كل شي

مثله

مثله واول وقت العصر اذا صار ظل كل شي مثليه ويصلي بعد اذان الظهر اربع ركعات
تسليمه بقرا في كل ركعة نحو من عشرين ايات ويصلي بها اذان العصر والاقامه
ركعتين بقرا في كل ركعة نحو من عشرين ايات وقال في الاصل اربع ركعات وبعد
اذان العتمه كما بعد اذان الظهر وينبغي ان يتوب في الحجر بعد ما يفرغ قدر ما
يقرا عشر ايات ثم يقول حي على الصلاه حي على الفلاح فالاولى عن عيئه والثاني عن
ساره ثم يصلي ركعتين للحجر ثم عكث قليلا ثم يقم للفرس ويجعل الاذان اذا غابت
الشمس بالمغرب ثم لمسك هنيهه قدر ما بقرا ثلاث ايات في الشتا والصيف ثم يقسم
للفرض وينبغي ان يوحرا الاذان للعشا عن غيبوبه الشفق وهو البياض ثم يودن ثم
يركع اربع ركعات يجلس قدر ما يركع اربع ركعات ثم يقم ولا يتوب الا في الحجر ولو صلى في السفر
والحضر بغير اذان واقامه يجوز وقد اساء الا ان يصلي في مسجد قد صلى اهله جماعه
باذان واقامه ولو صلى في سراويل ليس عليه غيره اجزاه وقد اساء ولو فتح على امامه
فقد اساء ينبغي للامام اذا اتعتع ان يترك تلك الاية ويقرا غيرها او سورده اخري
وان عجز عن ذلك فليترك السنه ان يجعل التوب على عاتقه ويرسل جانبه من مقدمه
فهو مكرره الا ان ياترزا ويشتمل به واللبسه الصما ان يجعل التوب تحت ابطه الا ان
ثم يطرح جانبه على عاتقه الا يسر فهو مكرره لو انكشف عن خذقه قدر ثلاث
او اربع لم تجز صلواته لو صلى رجلان في توب واحد فغطى دل واحد بطرفه عورته
ولخذله اجزاه ولذو الوالقي احد طرفيه على ناظم لو حدث امره في درع واحد
ضيق ومقنعة او في قميص ومقنعة اجزاه لو انكشف شعره اسفل الاذن اجزاه
صلواتها ثلثا او ربحا لو استكملت سبعة عشر سنة ولم تحض بعد فتصلي بغير قنصاع
اجزاه تجوز الصلاه على ساطر مسج وبوري ولوح يتحرى المصلي القبلة ان كان
بالعراق جعل المغرب عن عيئه والمشرق عن ساره ثم كبر وجعل الهاميه حذ اشتمه اذنيه
ولبر القوم مع الامام لا يسبقونه ولا سبقهم ثم سبح وبسمل متخافتا وليس عليه اعاده
بسم الله بعد ذلك ينبغي ان يقرا في الركعة الاولى في الحجر بالفاتحه وقوال الذاريات
وما اشبههما وفي الثانية بالفاتحه وهل اتى على الانسان او المرسلات ومثلها وفي الركعة
الاولى في الظهر بعيس واذا الشمس تورت ونحوها وفي الثانية بلا تقسم لهذا البلده
والشمس وضحاها وغيرها وفي العصر بالضحى والعاديات وما اشبههما وفي الثانية
الهام الكاثر ودبل لكل هزم وغيرها وفي ركعتي المغرب يقرا مثل ما بقرا في ركعتي

العصر وفي رعتي العنا بقرا مثل ما بقرا في رعتي الظاهر وفيما الاقراة فيه ان شاسح بلاد
تسيجات وقراه الفاعحة فيها افضل وان سكت اجزاء وقد اساء لو قرأ في الفجر وغيره
من الصلوات لفاحة وحدها بلا سورة اجزاء فان تعهد فقد اساء وان كان ساهيا
مسجد للسهو ولذا ان قرأ فيها بالسورة وحدها ولم يقرأ بالفاحة اصلا لو قرأ في
الزحمت ثلاث آيات فقط في كل ركعة مثل اقصر سورة مثل انا اعطيناك الكوثر جاز
او اثنين او اية طويلة مثل اقصر سورة في القرآن اجزاء ولكن ان تعهد فقد اساء وان
سهى مسجد للسهو فان قرأ اية او اثنين اقصر من اقصر سورة في القرآن لم تجز صلته
لا يبرق الا امام وغيره في المسجد ولكن اخذ بطرف ثوبه او جعله تحت الجصا او
يد فنه تحت البواري او جعله اسفل نعله ولا يبرق على حائط المسجد من داخل
المسجد لا في قبلته او غيرها ولا على ارض المسجد ان لم يكن فيه حصي ولا بواري لو زاد
في التشهد او نقص فقد اساء لو جلس المقتدي قد ر الشهد ولم يقرأ الشهد وسلم
اجزاء وقد اساء لا ينبغى للامام اذا سلم ان يفتت مستقبل القبلة ولكن انخرق من الصف
او شرع في التطوع لو ادرك الامام في الركوع يكبر للافتتاح ثم يكبر للركوع وركع اجزاء
اما لو بر واحدة ونوى للركوع وركع لم تجز صلته ولذا لو ركع ثم كبر للافتتاح لم
يصرد اخلا في الصلاة ولو كبر والقوم في الركوع فلم يركع معهم حتى رفعوا رؤسهم
ثم ركع ثم سجد معهم فقد اساء ونقض تلك الركعة لو اخطا في القراءة فزاد في القرآن
ما ليس منه ما شبهه ما في القرآن ونقص لم يفسد صلته لو قام على رجاحه فسأل
منه الدم او سقط من سقط البيت حتى شجحه فسأل دم او هتسته حية او عقربا وجره انسا
فسأل منه شي توحشا واستقبل في كفه لو سبقه الحدث فانصرف ولم يستخلف فقدم
على الطائفة اما ما فالذي قدموه او لا فهو الامام وان كانا معا فالذي قدمه الاكبرون
فان استوا في الكثرة والتقدم فسدت صلاة القوم والامام من خرج امامهم من المسجد
او لم يخرج لو توحشا الامام في جانب من المسجد والقوم ينتظرونه ثم عاد الى المحراب وبتواضي
في الصلاة جاز فان كان خلفه واحد فانصرف فذاك الواحد صار اماما حتى لو توحشا
هو في ناحية المسجد فعاد يصلي خلفه ولو لم ينو المحرمان امامه حين انصرف وانما نوى
امامته حين رجع عن الوضوء في المسجد فسدت صلته ولو عرف الامام فانفصل ليخرج
ثم وعفا لابي خلفه فانفصل ايضا فالاول امام للثاني ما لم يخرج من المسجد فان سواهما
الاخر يخرج فالثاني اماما للخارج ينبغى للامام ان يجلس الخطبة في الجمعة اذا زالت الشمس

في المشقة ويورد في الصنف ويستحب ان يقرأ في الاولى يسبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية
الغاشية لو اجتمع العامة على رجل قدمود للجمعة لم يامر به الحنفية ولا القاضى ولا هو خليفة
الميت ولا صاحب الشرط لم يكن لهم جمعة اذا خرج الامام ليخطب وبعض الناس في الصلاة
ينبغي ان يخففوا الصلاة فان كان في ركعة فضم اليها اخرى وقطع وان نوى اربعاً او اثلا
المسجد بالثاني فصل بعضهم في رجة المسجد واخرج المسجد في الطرقت وغيره جاز
اذا كان الصنف متصله لو صلى على سطح المسجد او سطح داره وهو قريب من المسجد ليس
بينهما طريق ولسمع تكبير الامام في الركوع والسجود او يرى من برع ويسجد مع الامام
فركع برلوعهم وسجد يسجد هم اجزاء ذلك ويقرا في صلاة العبد من مثل ما يقرأ في الجمعة
لو سهى الامام عن تكبيره او تكبيره من يسجد للسهو وان تذكر في ركوعه كركي ركوعه
وكذا المقتدي ان سهى عن التكبير وكبر في ركوعه اما اذا رفع راسه من الركوع
لم يكبر لا قاعا ولا ساجدا لو صلى في السفينة مسير ثلاثة ايام وليا لها للمتنقل
والمدامى بمنزلة المدائن والكوفة وقد ر ثلاث منازل من منازل مكة يقصر لو سافر
مسيرا ليلتين في ثلاثة او اكثر اتمها في سفينة كان او على ظهره لو دخل مسافرا مع
فلما صلى ركعة تكلم فاذا اعاده المسافر اعاد صلاة المسافر لو اتمح المقدم صلاة الظاهر
وخلفه منها فزاد ثم خرج الوقت اتم هذه الصلاة واجزاء جميعا لو صلى الامام صلاة
الحرف وهو مسافر والصلاة ظهر وبعض من خلفه مقفون يصلي بطائفة رعة فرجع
هو لا طمهم حتى ما في الطائفة التي بار العبد وفصلي هم رعة اخرى فرجع هذه
الطائفة فجات تلك الطائفة الاولى فيصل المسافرون منهم ركعة وحصل المقفون ثلاث
ركعات بغير قراة وحدها انا وبشهادة ون ثم انصرفوا الى المسافر حتى جات الطائفة
الثانية فيقضي المسافرون ركعة بقراه والمقفون رعة بقراه ويجلسون ثم يقضون
الباقي بالفاحة وحدها فلما تم اربعاً تشهدون ويسلمون ولا يجوز صلواتهم في الحرف
راكبا ويجوز للامام خاصة دون القوم قيام رمضان سنة لا ينبغى تركها بصلون
في مسجد جهم كل ليلة خمس تروحات يقرأ الامام في كل رعة عشر آيات ويسلم في كل
رعتين ينتظر بين كل تروحة وتروحة ولذا بعد الخامسة ينتظر قدر تروحة
ثم يوترهم ويصلي التراويح بعد العشاء بساعة وان صلى بعد ثلث الليل حسن ولا يوتر
المريض في محل على اية وانما يوتر على الارض ويقرا في رعتي الفجر في الاولى الفاعحة
وقل ياها الكافرون وفي الثانية الفاعحة وقل هو الله احد وان قرأ غير ذلك فحسن

لو سمع انه السجده من كافر او صبي او حايض سجد ها السامع . ينبغي ان يدخل الميت
 قبره اقربا للناس اليه . ولا ينبغي ان يصلي النساء على الميت ولا تكب على القبر . ولا يوطأ
 عليه . ينبغي ان لا يرجع بعد ما صلى على الجنازة الا باذن اهل الجنازة . وبعد الدفن يرجع
 بغرا الاذن . ولا يصلي بين قبرين مكتوبين ولا تطوعا . وذو محمد بن شجاع الثلجي في كتاب
 الحج عن الامام عن ابي بصير عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها قالت لما نقل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم جاه بلال يؤذنه بالصلاة فقال صلى الله عليه وسلم مروا ابا بكر
 يصلي بالناس فقلت ان ابا بكر رجل سيف برسول الله تعني رفقوا القلب ومتى تقوم
 مقامك لا تستطيع من البكاء الصلاة فلما امرت عمر فقال مروا ابا بكر يصلي بالناس
 فقلت مثل ذلك . وفي رواية امرت حفصة ان تقول ذلك فقال مروا ابا بكر فانكن
 صواحب يوسف قالت فارسلنا الى ابي بكر ليصلي بهم فوجد النبي صلى الله عليه وسلم
 خفة فخرج الى الصلاة بيته ادى بين الرجلين ورجلاه مخطان الارض وقال لهما
 اجلسا في الحنبا ابي بكر وكان الناس يصفقون من حجاب فلما وجد ابي بكر حسن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فجعل ليتاخر فاومى اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم اى ان تجت
 مكانك . وفي رواية مسروق وضع كفه على كفا ابي بكر فانبثته فاجلساه الى جنبه
 عن عبيد . والابن عباس استفتح رسول الله صلى الله عليه وسلم من الاية التي انتهى اليها
 ابو بكر وكان النبي صلى الله عليه وسلم جالسا يصلي ويصلي ابو بكر قائما يصلاه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والناس يصلون يصلاه ابي بكر فكان يسمع الناس الكبر وال
 ابن شجاع تاويل قوله الناس يصلون يصلاه ابي بكر يعني يعلمهم تكبيرات رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا انهم يقتدون به وهو يقتدى برسول الله صلى الله عليه وسلم
 فان هذا لا يجوز وهذا يعرف بالتواتر رواه ابن عباس وعائشة والمخبر بن شعبه وسهل
 ابن سعد الساعدي وغيرهم **من المنتقا مياه** عز ابي حنيفة رحمه الله
 لما الكثر ما دخله جنب لم يصل الكدور الى الجانب الاخر فهو كالجاري لو
 مات كلب في ما الحوض الذي لم يضطرب جانيه لم يجسه . اذا وقع قدر في حوض الماء
 لم يغسل منه حتى يذهب قدر ما فيه . كلب وقع في ما فاخرج حيا ولم يصيب الماءه لا بأس
 ان يعجن منه . اما لو احباب فيه لا خير فيه خلافا لصاحبيه . طاهر اغتسل في بير نجس الماء
 لا بالتوضي بما في انا وقعت فيه بكرة يابسة . اما الرطبة ففسد الماء قليلا وسرها
 الى ها هنا راى عز ابي حنيفة . اما عز ابي يوسف ما الحمام بمنزلة الماء الجاري حتى لو دخل

يد منه وعليها قدر لم يفسده . حكم اربع فارات بمنزلة فارة واحدة فان كانت
 خمسا بمنزلة السنور . وان كانت عشرة بمنزلة سنورين او دجا جتن ينزح ما البير كل
 روثه رطبه . وقعت في البير ينزح عشرون دلوا . ولذا في البير اذا ابتل او تفرق وان
 اخرج يا بسا فلا شئ فيه جنب ادخل يده في الماء لم يفسده . لو ادخل رجله لم يفسد
 ولكن هذا الحثن هذا اذا لم يرد غسل ذلك العضو . اما لو اراد غسله افسده الا اصعبا
 او جزوا من عضوه يريد غسله لم يجسه . لو ضرب راسه في انا يريد مسح لم يجسه . ولذا
 في حفيه . طاهر اخذ الماء من انا بقية فغسل به يديه للتوضي لم يجزه . وان غسل به قدرا
 اجزاه . لو توضا بما فاصاب الماء المستعمل ثوبه الكثير الفا حثن لم يغسل فيه الا ان
 يكون المتوضي على وضوء فلا يجس ثوبه الى ها هنا من راى ابي يوسف . اما عن محمد
 اغتسل جنب في حوض لا يتحرك طرفاه لا يجس الموضع الذي اغتسل فيه . اما لو وقعت
 فيه حيفه لم يغتسل من تحتها . وفي الاملا مجوسي دخل البير لطلب الدلو ولم يكن جنبا
 لم يضرك . توضا في طست ثم صب ذلك الماء في بير ينزح عشرون دلوا وما صب فيها . وعن
 ابي يوسف ينزح كلها . لو وقعت ذب فارة او قطع منها في بير ينزح كلها . لعاب
 الحمار وعرقه وقع في بير ملل لف ينزح . فارة وقعت في بير فضبة الماخفت فصلي فيها
 انسان عند جفاف قعرها يجزيه . ولو عاد ما وها فيكون نجسا عنده . يجوز الغسل
 بما قد اعلى فيه الصابون او الاثان او غيرها مما يغسل به ما لم يتجز كالسوتو الخوص
 اما ما طبخ للاكل والشرب . والتداوى كما الباقلا . وما البابوخ والاسر وقد غلب على
 الماء لا يجوز . غسله العضو الكره شربها ولا احرم ولحم نجس به الثوب . وهو كذا في
 انا بن احدهما سور حمار والآخر طاهر ولا يدري . وعلى ذرائع جيرة فغسله في انا
 يريد المسح لم يجز وقد افسد . ولذا لو غمس فيه راسه لمسحه . اما لو كان الجيرة على اصبعه
 او كفه اجزاه عن المسح ولا يفسد الماء وان اراد به المسح بخلاف عضو اخر **نجس**
 عز ابي حنيفة في ثوبه دم لا يدري متى احابه وهو اكثر من قدر درهم لا يجب عليه اعادته شئ
 من صلاته حتى يعلم انه صلى وهو فيه وهذا بخلاف البير عندي . وفي رواية ابن المباركة عنه
 بعد صلاة يوم وليلة . الدم الملتزق بالهلم ليس بشئ . لعاب ما لا يوكل لحمه وعرقه كالبول
 وعند ابي يوسف حتى يكون كثيرا فاحشا طير الماء وكلبه وما له دم سايل يعيش في الماء
 اذا مات في الماء فيه روايتان عنه . من شئ في الطين والمطران مسح فحسن والا فلا شئ عليه
 اما عز ابي يوسف ان يتر بظرف ثوب وعلى طرفه الاخر دم القاد على الارض ينظر ان يتحرك

يجت الفضل باخذ الغليظ
الصابون

قطر الدهن في احليله ثم سال لا وضوء عليه . وعن ابى يوسف اذا دافقه المنى ثم راى
بلا لا يغسل ثانيا . لو احتشى المبطون لا يتنقض وضوءه حتى يطهر منه في روايه اخرى
عنه اذا اخرج القطن فوجد عليه شيئا فهو محدث الساعة ولا يعيد ما صلى قبله .
وذکر في المستحاضه بخلاف الدبر ووجب عليها الوضوء . لو نام راكعا على السجود
لا ينقض وضوءه . لو توضا من انا من ثم بين ان احدها غرطا هرا لا يعيد صلاته
وذکر في الاملا انه يتحرى في الا نايين كما يتحرى في الثوبين في روايه عن ابى حنيفة وفي
روايه لا يتحرى ولا يكون ان يتحرى وصلى اجزاه . والله عنه ايضا لو صلى في ثوب الظاهر
وفي ثوب العصر ثم بين احد الثوبين غرطا هرا ولا يدري فانه يعيد العصر . وكن
مجرد الجنب اذا شرب الماء بحيث وصل الما جميعه منه اجزاه من المضمضه . في اغلظ حركي
بوله الى غلظته فعليه الوضوء كما في المراء يخرج دمها الى راس الفرج ولم يسئل . لو
سال دم الى احليل ذكره ولم يظهر لا وضوء منه . اما لو خرج الى قصبه الانف
يتوضا . احتشى احليله لا ينقض وضوءه حتى يتبل ظاهرا القطن لا الداخل . لو ادخل
عودا في دبره او شيئا في احليله ان غيبه ثم خرج فعليه الوضوء . ولو كان بيده طرفه
لم ينقض لو استنجى ولم يدخل اصبعه في الشنج فليس ينظيف . خروج الدم ود والوج
من قبل المرأة كخروجها من الدبر فتكون حدها . لو ادخل الما في اذنه ثم خرج بعد
ايام لم ينقض وضوءه . مستيقن بالوضوء ولا يدري احد ان لا فقال له رجل
عدله قد بليت في موضع لذا فانه على طهارته ما لم يشهد عدلان ولا ينقض ما صلى
قبله . متوضي وقع في قلبه انه احدث في اكثر رايه ثم صلى يكون في سعه والا فضل
ان يعيد . اما لو اخبره عدله رجل او امره او عبده بحد ثم لم يسعه ان يصلح حتى
يتوضا . لو استيقن بالحدث وشك في طهاره وكان اكبر رايه انه توضا لم يصل
حتى يستيقن بالوضوء فان اخبره عدله انه توضا ولم يعرف انه عدله ولكن وقع
في قلبه صدقه وسعد ان صلى وان كان تلقى ذلك سرا ياخذ باكبر رايه . مسافر
معه انا ان احدها طاهر والاخر نجس وهو لا يعرف يتوضا اما ولا يسمي وقال
ابو يوسف يتحرى . وعند ابى حنيفة لا يصلح بهذا الوضوء حتى يتوضا بما طاهره
ما سقط عليه من ذلك الما **وضوء** عن ابى حنيفة رحمه الله على الاغلف لا قلف
ان يغسل راس الحشفه وجلدها ويجزئها صلاته . توضا من لا يحتاج الى غسل
السبيلين بنصف من الظهور ونصف من غسل به وجهه ويديه ومسح راسه ونصف

لو نام واكبا على الرج لا
سقط وضوءه

خروج الدم والدفع
شد المراء

من

من يغسل وجليه . وعن ابى يوسف مسح ما ظهر من لحيته وان كانت عر لضعه والالم يجزئ
اما لو امر النج على راسه يجوز عن مسحه . اما لو امره على ساعده لم يجزئ حتى يسيل منه
الماء اما لو امر الما على حاجبه ولحيته ثم حلق لم يجب غسل موضعها وهو مذموب محم لو
كان به جرحان لا يرقبان فتوضا ثم رقا احدهما او انقطع هذا وسال الاخر فانه يصلح
فتنه عن ابى يوسف لو ضحك الاحام بعد التشهد قبل السلام وضحك من خلفه
من بعده فعلمهم الوضوء فانهم ما مورون بالسلام . ولو تعدد الامام قد والتشهد
ولم يتشهد والقوم على مثل حاله فضحك الامام ثم ضحك القوم فعلمهم الوضوء على
الامام . وعند ابى حنيفة لا وضوء عليهم غير الامام . اما لو ضحك الامام بعد فراغه
من السلام ثم ضحك القوم قبل ان يسلموا فعلمهم الوضوء بخلاف . لو خرج الامام
من المسجد من غير ان يسلم ثم ضحك هو والقوم لا وضوء عليه ولا عليهم لو صلى ركعة
من التطوع بغير قراءة ثم ضحك قبل ان يسجد فلا وضوء . وكذا اكل ما يدخل في صلاته
ما يفسدها ثم ضحك . وكذا من صلى بالتحرى ثم بين لجهما القبلة في غير وجهه فكث
في صلاته بعد علمه ولم يتحول الى القبلة فسدت صلاته ولا ينقض وضوءه بالضحك
وفي روايه ينقض . ولذا لو انقضت وقت مسحه او برا الجبيرة في صلاته ثم ضحك لا وضوء
عليه . لو افتح مكتوبه مضطجعا او قاعا من غير عذر فضحك اعاد الوضوء خلافا
لمحمد . ولذا لو افتح صلاته خلفه اتمى او اخر من اوحلف بيمين ثم صلى الما والير امامه
المتيمم او ياتى بمن علم ان علمه صلاه قبلها ولم يعلمها الامام او علم ان امامه على غير
قبلة ولم يعلمه امامه . اتمى صلى ركعة بغير قراءة ثم تعلم سورة ينصرف على شفع فضحك
انقض وضوءه . ولذا عريان وجد ثوبا في صلاته فلبس فيها امة اعتقت بعد ما صلت
ركعة بلا قناع وصلته لثابته بغير قناع وهي تعلم بالعتق فضحك فيما له روايات
فيه . دخل بنية العصر في صلاه رجل يصلحها الظاهر فضحك خلفه انتقضت طهارته
لو وقفت جنب امامها فضحكت لا وضوء عليها . اما عند محمد ضحك الامام بعد التشهد
والسلام ثم ضحك القوم قبل سلامهم لا وضوء عليهم قاله الامامون بالسلام . لو نسي الامام
التشهد بعد ما قعد قد والتشهد والقوم وسلموا ثم ذكر الامام والتشهد
ثم ضحك هو وهم فعليه الوضوء لا عليهم . اما لو لم يتشهدوا وعلمهم الوضوء . لو احدث
وعليه ركعة فانصرف وتوضي وجا وقد فرغ امامه فصل تلك الركعة فتشهد ثم
ضحك قبل ان يسلم لا وضوء عليه الا انه لم يتشهد فعليه الوضوء مع انه قعد قد والتشهد

لو امر النج على ساعده

ظنوا ان الامام كبر فكبروا قبله ثم فتحوا الا وضو عليهم لوسلم الامام عن يمينه فاقترى به رجل وصحكه لا وضو عليه لو افتح المكتوبه عند طلوع الشمس وغروبها وعصر يومه لم يصرد اخلا فيها اما لو نوى التطوع يصرد اخلا وبطل وضوه بالصحكه لو صلى مسافر ولعة بغير قواد ثم صحكه فخلعه الوضوء عند ابي حنيفة وابي يوسف خلا فالجهد وكذا انهم صلبوا ركعة من الفجر بغير قراة **مسح** عن ابي حنيفة رحمه الله لو مسح على الجبيرة ثم نزعها ثم اعادها فعله المسح وعن ابي يوسف لو عصب الجراحه بعصا بنان ثم مسح على العليسا فان ذهبت العلليا بعينه المسح على الاخرى بمنزله الجمر مع الحنف لو نوى عن مسحها مخافة ضرر لم يمسح مقطوع الرجل من الكعب لغسل موضع القطع وان كان عليه خيف مسح عليه لو مسح على جبيرة احدى رجليه وغسل الاخرى ثم لبس خفيه ثم احدث نجاسة مسح على الجبيرة لا على خفيها ومسح على الحنف في الاخرى المستحاضة توجبات في وقت الطهر والدم منقطع ولبست الحنف ثم ساله الدم في الوقت فلها ان تمسح على خفيها الى مثل ساعة من الغد عن محمد اغتسل جنب وبقى على صدره لعة ثم تيمم ولبس خفيه ثم احدث واحاب ما يغسل المعدة ويتوضا وينزع خفيه **تيمم** عن ابي حنيفة رحمه الله بما كثر وجهه فروح لا يمكنه غسله تيمم وان كان اقل توضا ومسح على القروح وعن ابي يوسف اغتسل جنب وبقى لعة ثم احدث وتيمم ثم احاب ما يكفي اللعة نقض تيممه يجوز التيمم بارض لا تراب عليها كما قلنا في الصفا والحايط يجوز التيمم على ظهر الفرس وما يوكل لجمه اذا كان عليه تراب ولا يجوز على ظهر الحمار وما لا يوكل لجمه ولذا احكمت المسجده متيمم من ينهر او يبر ما وهو لا يعلم به او هو نام لم يرتفع تيممه **حيض** عن ابي حنيفة رحمه الله رات ساعة غد ودهما ثم رات ساعة عشية اليوم الثالث والعاشر يكون حيضا لو حاضت مرة خمسة ايام وفي الشهر الثاني ستة وفي الثالث سبعة ثم استمر الدم فهو على شبه ايامه لانفا من اقل من احد عشر يوما فان اقله اكثر من اكثر الحيض اذا اخرج بعض الولد اسكت عن الصلاة وعن ابي يوسف لو حاضت ثلاث ليلاه ويومين لم يكن حيضا فان نظر الى الايام دون الليالي لورات الدم يوما ثم انقطع فلم يوالا يوم حادى عشر واما المعروفة وسطا للدم فمعرفة وقتها حيض وهو قول ابي حنيفة وعن محمد لورات يجوز ما بعد شهرين من سنة حسب ما ترى الحايض في بمنزلة الحايض في الغتسا والصلاة والوطى وقال لا ارى بعد سنين سنة لها حيض انقطع دمها في مصر فتمت وصلت على جنازة لا يجوزها وان ذهب وقتها قبل ان تغتسل ثم تيمم وصلت عليها جازت وفي السفر تجزيها في الحال **النساء** اول ما تلد ان رات الطهر يوم الرابع لم يطاها زوجه حتى ياتي عليها

العشرة **في الصلاة قبله** عن ابي يوسف صلى بالبحري ركعة ورجل اخر يعلم انه بخطي قبلته ثم ابصر القبلة فتحول اليها ثم اقتدى به الذي يعرف القبلة في رواه بخونه وفي روايه لا يجزيه لو علم القبلة ولم يحول اليها حتى يقرأ شيئا او ثبت مكانه برى الصلاة فسدت لو وضع تحويه الى جهة فصلى الى غيرها واحاب القبلة بخزيه وقال محمد لا يجزيه وعن محمد صلى في المسجد الحرام ووجهه الى المجرى والكنبة لم يصح ان يعلم به اولم يعلم به لو طن ان وجهه الى اللجة جاز **وقت** عن ابي حنيفة رحمه الله وقت الظهر من حين نزول الشمس الى ان يصير ظل كل شئ مثله ووقت العصر اذا صار ظل كل شئ مثله سوى قن الزوال الى غروبها اسلم في دار الحرب ولم يعلم كونه الصلوات لم يكن عليه حتى يعلم بان بخبره ورجلان عدلان او رجل وامرأتان في دار الحرب المجنون يجيد صلاة يوم وليلة وان زاد فلا قضا وعن محمد حد الزوال ان يقوم الرجل مستقبل القبلة فاذا زال الشمس عن سارده فهو الزوال لو احتلم الغلام ليس عليه من الليل ما يغتسل فعليه العتاء لو حاضت الجارية من الليل ما وصفنا لا عتاء عليها لو حلى الغلام العتاء الاخرة ثم نام فاحتلم وانبت قبل الفجر عليه اعاده العتاء **قراه** عن ابي حنيفة لو قرا الامام اية التخوف لم يردد والمنفرد يردد ان شاء اذا رفع راسه من السجود مقدار ما تقربه الزبح بينه وبين الارض بخزيه وفي روايه ابي يوسف عند مقدار ما يسمى راقعا وعن ابي يوسف اذا لم يحسن القراءة الا هذه الاية الحمد لله رب العالمين فانه يقرأها مرة في الركعة ولا يكررها بخزيه وهو مذهب ابي حنيفة اذا عطس حمد الله ان شاء الله وان شاء اعلن ان كان منفردا اما المقتدى استرحوك لسانه ثم قال ابو يوسف بعد ذلك حمد الله في نفسه فمقد ياكل او منفردا او على غايط وعند ابي حنيفة يصمت من قال الركوع والسجود ليس بمفروض خطا عظيم ولكن لا يكفر لو قرا الامام بالفارسية بخزيه ولمن خلفه مثل حاله ولا يجزي من كان فصيحيا وان قرا بالفارسية وخلفه قوم كلهم لا يعرفون العربية ولغاتهم مختلفة جاز في قولهم لو قال يا عيسى بن مريم انت قلت للناس واراد به الملاوة او قال موسى بن مريم لو تفسد صلواته قراه الفشهد بغير لغة العربية والجنازة والدعاء في القنوت كالقراءة على الاختلاف **مفسد** عن ابي حنيفة رحمه الله التردج عن وجهه مرة او مرتين غير مفسد لولسعه هوام فقال بسم الله قطع صلواته خلا فالابى يوسف ويكره ان يتبسم وان تبدوا سنانهم او سبح لشيء راه او شارب او تجشا بصوت او عطاس بصوت او تخمض عينه او يرفع راسه الى السماء او يثقت او يومي او يروح بثوبه وعن ابي يوسف لو كتب محمد في الهوى او في بدنه على وجه غير ما استبان لا تفسد صلواته

وان استبان فسدت صلواته وعند مجده ان خط على الارض لم يفسد وان استبان الا ان طول
لو باشرها لا تفسد صلواته ان قلت اما لو كثرت او قبلها او لمسها الشهوة فسدت صلواته
لو مضى ولدها اللين ان خرج اللين فسدت صلواتها والا فلا لو ضربت نسا ناسوا او يده
فسدت صلواته ولذا ان فتح بابا او اغلق لوصاح انسانا يابريد به التسليم فسدت صلواته
وكذا ان اعجز او لبس سراويل او تحمرت هي او لبس خفيه لو انصرف عن صلواته بعد ثلاث
على ظن انه قد فرغ ثم تذكر وعاد بنا ما لم يخرج من المسجد ان قرأ وركع وسجد وهو نام
تفسد صلواته لو سجد سجدة وهو نام اعادها لو تعدد النوم في صلواته لم تفسد الا في سجدة
والسجدة الثلثية في الصلاة تفسد ها ويكره ان يصلي على سطح بدون سترة ومراياك
قدامه **سجدة** عن ابي حنيفة رحمه الله قوله سجدة بالالف اربعة سجدة على من سمعها وان لم
يفهم كما في العريفة وعن ابي يوسف على من فهمها قال ابو يوسف لو سجد بالالف بالالف لا يجب
مخلاف الاطلاق لو قراها في وقت طلوع الشمس وغروبها وزوالها وسجد بجزء اما لو
قراها في غير هذه الاوقات لا يسجد فيها نسي سجدة في صلواته ثم سجد للتلاوة لم يجزئه
عن الصلابة اما لو سجد للتلاوة على ظن المصلي لم تنب عن الصلابة المنسية نسي سجدة
من الربعة فذكرها وهو في السجود في الركعة الثانية ان شارفها وسجد ما عليه ثم عاد الى
هذه وان شاعدها ورفع راسه منها ثم سجد ما عليه ثم مضى في صلواته وكذا ان دخلها
في الربعة الثاني له ان يعتد به ورفع راسه منه ثم يسجد ما عليه ثم يسجد في الركعة
الثانية ثم يتشهد وان شارف ركعة هذه ثم سجد ما عليه ثم اعاد القراءة للثانية وركع
لها وهكذا في الركعة الثانية وعن محمد قراها راكبا وهو محدث فنزل وتوضى ثم
ركب لسجدها راكبا ولذا ان كان قراها على الدابة طاهرا فنزل ثم ركب ولو قراها
على الارض فاصابه خوف فركب سجدها راكبا لو قراها وسط سورة ثم انتم السورة وركع
ساها فلما رفع راسه تذكرها فسجد بنوي سجده التلاوة وسجده الركعة فن سجد الركعة
ترك سجدة من الظهر ناسيا ثم سمع سجدة التلاوة فسجد بريد التلاوة لم يجزئها ومن الصلاة
ولو ترك سجدة من الربعة ثم سجد في السهول يمكن للربعة ولذا لو سجد للتلاوة في هذه
المواضع لم تقع للصلاة ولو ظن ان علمه سجدة للتلاوة وسجدها وليس عليه اجزائه من الصلابة
اذا كانت في موضعها فان لم يكن بينها وبين هذه السجدة ركعة وسجدة يتشهد في الركعتين
من الظهر ثم ذكر ان علمه سجدة صلابة ينظر ان كان في الربعة الاولى لم يجد للشهادة وان
كانت المبروك من الثانية اعادها وان دخلها في اخر صلواته بعد ما تشهد فسجد واعاد

التشهد

التشهد من اي ركعة كانت تلك السجدة نسي سجدة التلاوة في الظهر وقد قام الى الخا
ناسيا بعد ما تعدد تشهد والتشهد فنزلها بعد ما حصل الخامسة سجد للتلاوة ويصلي السادة
وسجد للمسهو عن ابي حنيفة رحمه الله سهي عن تكبيرة واحدة في صلاة العبد
يسجد للمسهو وعن ابي يوسف ان جهر بحرف فيما يسره فعلمه المسهو وعن محمد ان جهر
فما خافت بجزء الصلاة فعلمه المسهو والا فلا وكذا الخافق فيما يجهر لو تشهد
في اي حاله كان لا سهو عليه لو لم ينتظر المسبوق امامه فقام وقرا وركع ثم سلم امامه
وسجد للمسهو فيرجع اليه فسجد ما معه واعاد القراءة والركوع ولا سهو عليه لو بداني
الربعة الاولى والثانية بقراءة غير الفاتحة فقرا احرفا وجب عليه المسهو لو اعاد
الفاتحة في احد الاولين قبل السورة او اعاد اكثرها فعليه السهو لو خافق الفاتحة
فما يجهر او على ضده او اكثر الفاتحة فعلمه المسهو وان كان قبل فلا سهو التسبيح
والتهليل لم يجز عن الاذان عن ابي يوسف عن ابي حنيفة جاز الى المسجد
وقد وجد الناس قد صلوا جماعة فسمع الاقامة في مسجد اخر فلا يخرج من هذا المسجد
حتى يصلي بهذه الصلاة التي صلوا عنها عن ابي يوسف قال سالت ابا حنيفة عن الامطار
والرود اعاد او يصلي في منزله قال ما احب ان تروا حضور المساجد قال قلت لابي يوسف
هذا احرم ما سمعنا منه وقال ابو يوسف عنه انه لم يراسا في مسجد قد صلى فيه
اهل ان يصلي مرة اخرى جماعة في ناحية اخرى سوى مقام الاول بل من يتحل من هذه الالهة
شيئا فهو صاحب بدعة فلا ينبغي ان يؤمهم صاحب بدعة لا يجوز الاقتداء بمن في اكثر
حالاته العتة لو نوى الامام امامه امره بعينها خاصة فهو امام من قاله سالت
ابا حنيفة اذا سمع الامام خلفه من خلفه وهو راكع قال لا ينتظره الامام واخشي
ان يكون عظيما فانه شك عزم فيها وعن محمد من به زمانه يحتاج الى معونة في القيام
والقعود فعليه الجماعة اذا وجد نكاح المعونة ومن لا يقدر ان يقود ويقعد ويتشى وان
اعتن حتى يحل في موضع عنه يسئل هل يصلي خلف شارب الخمر قال لا ولا لوجه ولو
شك القوم في اتمام صلواتهم بعد الفراغ لم يفتن اليه من استيقن بالتمسك ان اعادها لغيره
وان استيقن الامام بالتمسك بالتمسك بالتمسك بالتمسك بالتمسك بالتمسك بالتمسك بالتمسك
الامام فقال له عدلان ما اتممتها اعادها وان كنت اعادها نقولا لو احد العتول لو اتم
فوما شهرا ثم قال كان علي بن ابي طالب قد راها الا ان يكون ما جانا لا يصدق سأل رجل
سجدة ان لنا سجدة على ظهر الطريق قد انقضت فاقم فلا يجمع فيه الا انها وان لم يورما كنت

عدا يوسف

وحيد او يقربه مسجد فيه جماعة كثيره ان تركه هذا واجتنب في مسجد معهم فبالا
تعطله ما قد رت عليه **مؤتم** عن ابي يوسف رحمه الله بينه وبين امام حايظ مصمت
بجزءه صلواته رجلان لم يده ربا ايها الامام ينبغي ان يركعوا وسجدوا معا ولا يغيرا بينهما
التي دخلا في صلواتهما ويقران جميعا حتى لو غيرتا بينهما فسدت صلواتهما. امراد قد امر
الامام مد فوعه للزحام فلم تستطع العود الى مكانها فقامت حتى فرغ الامام ثم رجعت
وانتمت صلواتها جازية. وعن محمد انما تفسد صلاة الموم اذا كان في النهار الذي بينهما اعظم
يجري فيه السفر لو كان بينه وبين امامه مسافة جيفة اخر حصرها فانها تجزي الا قتدا
ما لم تكن ذلدا فاحشا. اما في المسجد يجوز ان تقدي به في اخر المسجد. رجلان اقتضا
ونوى كل واحد ان الامام تصح صلواتهما اما لو نوى كل واحد منهما الاقتدا بالآخر
فسد صلواتهما. رجل حلف لا امام يوم الجمعة فكبر فظن الناس انه الامام فاندوا به
فان من ظن ان هذا تكبير الامام فصلى عن هو الامام جازية صلواته ومن نظر الله ويؤله
هذا هو الامام فاقدي به لا تصح صلواته. لو صلى خلف امامه ثم نوى الماموم ان يصلي
لغيره صلواته لنفسه او نوى ان يامر امامه فما بقى من صلواته ونقرأ ويركع ويسجد
لنفسه او لامامه ولا ينوي اتباعه غير ان كان صلواته من الركوع والسجود بعد فعل
الامام تمت صلواته ما لم يفتح صلواته بتكبير مستقبله وهذا مخالف فما نوى
الاقتدا ببعض المامومين لو نام خلف الامام ثم انتبه سجد الامام للتلاوة
فظن انه ركع وسجد فركع هذا الرجل وسجد بركع اتباع الامام لا تفسد صلواته
وبكذلك السجود منه للتلاوة وان سجد اخرى فسدت صلواته. لو اطال الامام سجوده
فرفع المقتدي راسه فوجد امامه ساجدا اظن انه في الثانية فسجد سنوي اتباع امامه
وسنوي السجدة الثانية لم تكن من الثانية اما لو نوى ان يكون للثانية ولم يتوابع
امامه فكون للثانية. اما لو اطال المقتدي سجوده فرفع الامام راسه وسجد
للتثانية ثم رفع المقتدي راسه فراه امامه ساجدا اظن انه في الاولى فسجد سنوي الاولى
وسنوي اتباع امامه فزيد دليله عليه. لو سجد قبل امامه ورفع راسه ثم سجد امامه
فعلية ان يسجد سجدتين لو صلى بقوم الفجر فقرأ سورة السجدة في اول ركعته
فسجد فظن من خلفه انه ركع وسجد فركعوا وبعضهم سجد سجدتين وبعضهم سجد
سجدة وبعضهم ركع ثم علموا ما صنع الامام فعلى الذي ركع ولم يسجد ان يسجد
للتلاوة ولم يعتد بركوعه والذي سجد سجده فصلواته ثامه وبجزءه سجدة التلاوة

بعض

دان

وان اراد لها غيرها اذا كان تبعا للامام واما الذي يركع وسجد سجدة من صلواته
فاسدة لو راى عقوبا قد ام الامام فاخذ النعل ومشى اليها ففصر لها لا تفسد
صلواته وان صارت قد ام الامام **مخاذا** لو كان خلف النساء صنف قال ابو
يوسف تفسد صلاة رجل واحد خلفها الذي بينها وبين الصنف كانه ستر قال
الا ترى لو كان بين صنف الرجال والنساء ستره قد رمو خوة الرجل اجوا او عود منقصة
او قصبه او حايظ قد رذ راع او فوقه لادونه فسدون ستره ولا تفسد صلاة الرجال
قاله ولو كان النساء فوق الحايظ فليس بستره وان طال. وعن محمد قوم على ظهر ظلة
والمسجد تحتمهم والنساء في المسجد قد امهم لا تجزي صلواتهم اما لو كان النساء تحتمهم
محمد ايهوم عن ابن حايظ حايظ لا يكون اجزا لهم **نبي** عن ابي يوسف رحمه الله امام
صلى الظهر فسلم عن عينه وعليه السهيو فاقتدى به رجل سنوي التطوع ثم تكلم
بقال ان يسجد الامام للسهيو لاشي عليه وان تكلم بعد ما سجد الامام فعليه فضلا
الاربع. وعن محمد صلى مسافر رعتين للظهر فقام الى الثالثة سهوا ولو جلس فدخل
معه رجل يريد التطوع فاخبر الامام ما صنع فقطع فعلى الداخل ركعتان اما لو
تعد للتشهد ثم قام الى الثالثة سهوا او عد فعلى الداخل اربع **لاحق**
عن محمد رحمه الله مسوق برعة نام خلف الامام حتى صلى رعة فانتهى ثم اتبع الامام
في الركعتين الباقيتين فلما سلم الامام قاما فقبل انقضا الركعة الثالثة فبينه باطه
وقعت تلك الركعة عن الركعة التي نام عنها خلفه. قال ارايت لو جاء الامام راع
فكبر ولم يركع حتى رفع الامام راسه ثم راع ثم سجد الامام ورفع راسه فقرأ الرجل
سجد يتبع الامام فيها بعده ثم ادرك امامه في السجدة الثانية لا تفسد صلواته
فانه زاد رعة بغير سجود لانه متبع للامام في السجدة الاولى. ولذلك ان ادركه
بعد ما رفع الامام راسه عن السجدة الثانية فانه متبع في السجدة الثانية امامه. لو
نام عن تشهد الاخير فلم يقواد فانقته وقد سلم الامام فضحك تمت صلواته ولكن
انتقضت طهارته فانه لم يخرج عن صلواته بسلام امامه اذا لم يقرا التشهد. لو نسي
ان تشهد للاولى وقد تشهد امامه فعاد اليه تشهد. وان خاف فوت الركعة
الثالثة مع الامام **مستوف** عن ابي حنيفة رحمه الله اتي بسبق بركعه او ركعتان
فقام بعد فراغ الامام ليقتضي فسدت صلواته خلا فالاني يوسف. قال ابو يوسف
رجل دخل في صلاة الامام بعد ما سجد سجده فركع وسجد سجدة من فسدت صلواته

وعن محمد اذ دك امامه في التشهد فتشهد ولم يكوره ولكن دعا بما في القرآن لو
كان مسبوقا بركعة فلما سلم الامام فقام الى قضاها سابقه فتدلى الامام سجدة التلاوة
فسجد لها ولم يسجد المسبوق معه ان سجد للتلاوة بعد ما ركع وسجد المسبوق تمت
صلاة المسبوق وان سجد لها قبل ذلك ثم ركع وسجد المسبوق فسدت صلاته **ارايه**
لو تدلى الامام سجدة التلاوة بعد ما سلم وتفرق القوم فسجد لها من خروج من المسجد
او تكلم قبل سجود الامام لتلاوته تمت صلاته ومن تكلم او خرج بعد سجوده لنفسه
صلاته ولذا ما فوجئ ركعتان وتشهد فخرج بعض من خلفه او تكلم قبل ان يسلم
الامام فترى الامام الا قامه تمت صلاتهم دون الاخرين الذين فعلوا ذلك بعد بيته
فقد عن ابي يوسف رحمه الله صلى الله عليه وسلم في منزله الظهر ثم دخل مع الامام في الجمعة
فصلى بعضها ثم فسدها اجزئها الظهر في منزله عن محمد صلى الله عليه وسلم في منزله يوم
الجمعة ثم اتى الجمعة فصلاها انقلبت ظهره تطوعا وبقي للقوم فربضه وكذا اذا
صلى الظهر ثم ارتد ثم اسلم في الوقت جاز لمن خلفه وعليه اعادةها **خلفه** لو
احدته فاستحلها وذهب للوضوء فذكر فابتدع عليه فسدت صلاته دون صلاة
القوم وعن ابي يوسف قال لو صلى بهم في صحوا فاحدث فتقدم للوضوء ينظر ان كان
بين يديه جايضا او ستره فخا وزه فسدت صلاته وان كان بين يديه سوطا موقوفا
بالطول او العرض لم يفسد حتى تجاوز قدمه موضع اصحابه من خلفه لو استحل
محدثا وانصرف فنوى واحد من القوم ان يصلي صلاة لنفسه فسدت صلاته كما لو
اقتدى بخير الخليفة ولذا ان صنع ذلك مع الامام الاول لو نظر ان الخليفة زيدا
قام به وكان الخليفة عمرا فسدت صلاته الا اذا علم قبل روعه وسجوده فابتدع به
بجزئه لو تفكر الامام بعد ما احداث في مكانه من قدمه ولم ينو مقامه للصلاة
لم يفسد صلاته وعن محمد قدم رجلا على ظن انه احداث ثم علم انه لم يحدث ففسد
صلاتهم لو قدم الامام رجلا وقدم القوم رجلا اخر فالامام هو الذي قدمه الامام
المحدث ان نوى ان يوحهم ولو نوى القوم الاقتم بالذي قدمه قبل ان نوى
الاخر فالامامة فالامام من قدمه اما لو نوى الامامه قبل اقتداهم بامامهم
فصلاتهم مع امامهم فاسدة لو احداث وقدم رجلا في اخر الصفوف ينظر ان
نوى الامامه من ساعته ومشي الى المحراب وخرج الاول من المسجد قبل ان يقوم الثاني
مقامه في المحراب جاز اما لو نوى ان يكون اماما اذا وصل الى مقام الامام الاول

في المحراب

في المحراب فسدت صلاتهم اذا خرج الاول من المسجد قبل ان يصل هو الى مقامه اما
لو اقام في موضعه خلف الصفوف فانه فسدت صلاه من كان بين يديه وتصح صلاه
من كان خلفه لو احداث في روعه فرفع راسه ولو فسدت صلاته لو قدم رجلا
فكبر الخليفة بنوى الاستقبال فسدت صلاه من لم يكبر معه والامام الاول
وان كان في المسجد لا يبني على صلاه نفسه وان خرج فصلاته جائزه **حدث**
عن ابي يوسف رحمه الله من خاف مبادرته التي فانصرف من صلاته نقا بيني على صلاه
ولذا لو حك دملا فسدت منه دم من غير عمد توفى وبني احداث في سجوده فرفع
راسه يكبر ويريد الانصراف لا يحال السجود لا يفسد صلاته ولو لم ينوشيا
بتكبيره فسدت صلاته كما لو اراد ان يفسد سجوده وعن محمد احداث فانصرف
فيستقمي تحت ثيابه حتى لو كشف عورته فسدت صلاته لو نام في صلاته فاحداث
ثم انقبه بعد ساعته توفى وبنا اما لو احداث غير نام فسكن ساعته ثم انصرف ففسد
صلاته **عذر** عن ابي يوسف من خاف العدو وان صلى قايما او كان في جبالا بقم
صليبه ولم يستطع الخروج من مطر ووطن فيصلي جالسا وعن محمد ان صام يصلي
قاعدا وان لم يجم يصلي قايما فانه يصوم ويصلي قاعدا لو صلى في العجلة واقفه
وهو قائم بجزئه وعلى يعبر واقف لا يجزيه قايما المريض يجلس في الصلاة كيف شا
وهو مذهب زفر وهو احسن اقواله المومي في الرابعة طر لها الثالثة فنوى القيام
وقرأ مقدار التشهد ثم تكلم بجزئه صلاته ولم يصرف قايما بمجرد النبيه ما لم يركع او سجده
ولو رفع المومي راسه من الثالثة وقرأ الفاتحة والسورة على طرانه في الثانية ثم علم
انه في الثالثة بجزئه ونوته التشهد الاول وسجد للسهر ومن واقف العدو في الحرب
وعليه ديباج منه تماثيل او معه ترس فيه ثمال وقد حضرته الصلاة يصلي مع ثيابه
ولا يعجبني ان يصلي مع ترسه الا ان يخاف العدو ولو سبقه الحداث في صلاته فاصاب
ثوبه له ان توفى وتغسل ثوبه وبني اما لو اصابته النجاسة ثوبه على غير هذا الوجه
لا يجوز ان يغسله في صلاته لو مضى وقت مسحه على الخف حاله انصرفه للتوضي فانه يتوضا
ويغسل قدميه وبني محلول الجيب يصلي بلا ازار اذا ركع فانفتح جيبه حتى لو نظر
راي عورته فصلاته فاسدة وان لم ينظر اما لو لم يفتح بحيث لو نظر لم يرها بجزئه
وان كان محاله لو نظر انسان من تحت حن سجد يمكنه ان يرى عورته لم يفسده ذلك
رجلان معهما ثوب واحد وقد بلغ الفجر اخوه فقال صاحب الثوب للعارى امكث حتى

اصلي ثم اعطيت الثوب لتصلي فيه لم يجزه ان يجعل ويصلي عريانا وان خاف فوت الوقت
قائمت عن ابي حنيفة رحمه الله راي في ثوبه قد راو قد صلى فيه ولا يدري متى اصاب
 يعيد هاهنا من احوادث شاذة وفي المنى من اخر رقدته وعن محمد لو صلى العصر لعه
 فغابت الشمس فتذرت فوت الظهر معفى في عصره ولو افتتح العصر والشمس حمرا وهو
 ذا كرا ان ظهر عليه بجزية عصره ثم قضى الظهر بخلاف ما لو افتتح العصر بعد غروبها
 فتذكر فوته الظهر لجزية لو نسي صلاتين من يومين ولا يدري اي صلاتين يعيد
 صلاة يومين وفي رواية يبدى بالاخيرة ثم بالاولى وان نسي ثلاث صلوات في ثلاثة
 ايام فان كان يعرف ماهي ولكن لا يدري ايهن اوله يتحرى ويبدى بالاولى فالاولى
 وان لم يعرف يعيد صلاة ثلاثة ايام لو كبر نوى صلاتين مكتوبتين وهو في وقت
 احدهما ولم يدخل وقت الاخرى فهي للتي دخل وقتها وان كانتا فابتساق فهي
 للاولى منهما ولو كانتا احدهما فايته فهي للفايت **جمع** ابو يوسف لو خرج
 اهل مصر قد رثلثة ايام من المصر بحاربون العدو وفعليهم الجمعة في عسكرهم ان لم
 يريدوا سفرا الغسل يوم الجمعة لصلاة الجمعة وفي ميقات الحج للاحرام لليوم ليس
 على الاعمى حج ولا جمعة ولا جماعة وان وجد قايدها وعند محمد يجب قال محمد لو استعمل
 نصراني او صبي على مصر فقل اذا اسلمت اداد ركت فصل بهم واحكم حاز **خطبه**
 قال ابو يوسف رايته ابا حنيفة لا يتحول الى الامام مادام المرؤف في اذانه ورأه
 يوم الجمعة يجنب والامام يخطب رد السلام وتسميته العاطس حاله الخطبة الامام في نفسه
 لا جهرا لا يجوز الخطبة بغير اذن الامام وان كان الامام حاضرا لو صلى ركعتين
 حفتين بعد الخطبة ثم افتتح الجمعة بجزية وقد اساء وعن محمد لم يسجد لارد حام الناك
 وقام الامام للركعة الثانية وقرا ورلع فركع هذا الرجل معه اتباعا في الثانية وسجد
 معه فان هذا الثانية ولا يقعد مع الامام ويقوم ويقضي الاولى ويركع وان لم
 يركع معه في الثانية ولكن يسجد بنوى اتباعه في الثانية لا بجزية من الركعتين فان خس
 يسجد قبله بنوى اتباعه ثم ادركه الامام فيها فهي للاولى ولذا لو سجد بعد ما رفع
 الامام راسه في الثانية وان سجد مع الامام في الثانية بنوى الاول فهي للاولى لو ركع
 مع الخطيب فلم يقدر على السجود ثم رجع معه في الثانية وسجد سجدة في الثانية معه ابتعا له
 تمت له الركعة الثانية وقضى الركعة الاولى بركوعها اما لو سجد بسجدتين في الركعة
 الثانية والسجدة الاولى بسجد للركعة الاولى بعد ما رفع الامام راسه منها والسجدة الثانية

الصلوات يوم الجمعة لا يشرع
 بها الحج للاعلم لا يشرع

سجدها

سجدها اتباعا للامام فيها فضحت الاولى للركعة الاولى ولغت الثانية فيجب ان يسجد
 اخرى للاولى ولستنا نعرف الركعة الثانية مسافرا ذك الامام يوم الجمعة في الشهد
 صلى اربعا بذلك التكبير عن ابي يوسف كوفي يقدم عليه امراته من خراسان
 حاجة حجة الاسلام تقصر الا ان يحبسها الزوج ولذا في التطوع لو ذهب برجل
 لا يدري المذهب هوب به اين يذهب به يتعم الا ان يسر بلانته ايام ثم قصر وان علم ان
 الباقي من سفره يقصر ولو صلى ركعتين من يوم يذهب به اجزته حبس المسافر في الدين
 يتم معسرا كان او موسرا الا ان نوى الا ذلك قبل مدته لو سافر الامير من كورة الى كورة
 قصر وانما ان قام بركوره ولم يشعر به الجند فيقصر ون ثم علموا بقصونه وكذا
 المراد مع زوجها والمملوك مع مولاه وعن محمد حبس مسافر مسافرا يذهب ان نوى
 المحبوس الا اذا قبل خمسة عشر يوما قصر وان كان مفلسا ينظر ان نوى الحابس ان لا
 يطلقه الى خمسة عشر يوما ويقصر الحابس ام مسافرا فلما تشهد انصرف بعض
 المسافرين الى منزلهم وقام بعض المقيمين لاكمال حيلاته وقادر بعض المسافرين الى
 قضا ما سبقه الامام من الركعة الاولى ثم نوى الامام اقامته قبل سلامه تمت جلده من
 خروج وجب ان يرجع المقيم الى متابعه الامام فان لم يرجع تفسدت صلاته الا ان
 بقيت الثالثة بالسجدة قبل نية الاقامة محض على صلاته حتى لو رجع الى متابعه
 تفسد صلاته مسافر تشهد في الظهر على الركعتين ثم قام ليصلي ركعتين تطوعا قبل
 ان يسلم ثم نوى الاقامة بعدما قرأ وركع نبيغي ان يعود الى قعوده ثم يقود ان شاقوا
 وان شالم بقرا ثم رجع ولومضى ولم بعد اجزاء وقد اساء اما لو نوى الاقامة بعد
 سجوده للثانية نيته باطله ولو نوى بعد الركوع قبل السجود بجان بعد الركوع
 فان لم يعد تفسد صلاته ولو قام الى الثالثة ساهايا ثم نوى الاقامة محض فيها ولا
 يعود الى القعود احداث مسافر فيصرف ويأخذ بيد رجل لتقدمه فنوى الاقامة
 صارت صلاتهم اربعا رجل صلى يقوم في مدينة الظهر ركعتين وهم لا يدرون انه مسافر
 ام مقيم فصلا تم فاسدة وان كانوا مسافرين ولو سالوه فاخبرهم انه مسافر تمت
 صلاة قصر رجل خرج مسافرا فلما سار يوم نوى الاقامة في منزله ذلك خمسة عشر يوما
 ثم بداه ان مسافرا فخرج من رحله اخري ونوى فيها الاقامة ايضا ثم بداه ان يسافر من رحله
 اخرى هكذا ثم خرج من رحله ثم رجع بنوى ببلده ومن هذه المنازل قصر صلاته وقال
 ابو يوسف تمت صلاته فانها منازل سكنى **عيد** عن ابي حنيفة رحمه الله رجل اهل

بعمره فصلي مع الامام الظهر ثم اهل محجة وصلى معه العصر لا يجزيه الا ان يهل بالحجة
وصلاة العيد تجب على النساء في روايه عنه وفي روايه ابى يوسف عنه انه قال حسن
يعني لم يجز. وعن ابى يوسف لا يجمع بعرفة الاذ وسلطان اذا ظهرت المرأة في الجناب
من الحيض يوم العيد تقيم وتصل مع الامام. وعن محمد صلى بالناس على غير وضوء ينظر
ان كان يذوق قبل الزوال اعادها والا اعادها من الغد. امام ذبح بعد صلاته ولم
يعلم انه صلى بالناس على غير وضوء جاز ذبحه وان علم لم يجزه **استسقا** عن ابى حنيفة
رحم لا باس بالكلام في خطبته بخلاف خطبه الجمعة. قال ابو يوسف الاحزان بقصة
في سائر الخطب غير خطبه النكاح فان الكواهد فيها دون غيرها قال ابو يوسف
احسن ما سمعنا فيه ان يصلي الامام فيه ركعتين حمرا بالقران مستقبلا القبلة بوجهه
قايم على الارض لا على المنبر متكيا قوسا يخطب بعد الصلاة خطبتين وان خطب واحده
حسن. واذا مضى صدر من خطبته بحوله رداه وقال محمد اذا انكسفت الشمس بعد
الزوال او قبل العصر دعوا ولم يصلوا وقال محمد يدعوا الامام في قنوت التوسعة
ويوم من خلفه فانه دعى موسى واتم هرون علمهما السلام **نذر** عن ابى
حنيفة صلى عشر ركعات بتكبية فدخل معه رجل في تشهد يلزمه كلها وكذا ان
قطعها. وعن ابى يوسف افتح التطوع ثم افسدها فاقدرى فيها عتطوع لم يجزه لو
قال لله على ان اصلي الظهر ثمان ركعات يلزمه اربعا. وعن محمد لو قال لله على ان
اصلي ركعتين ثم اقتدى عتطوع بهما لم يجزه منهما. اما لو قال والله لا صلن ركعتين
اجزاه ذلك **في الجناب** عن ابى حنيفة رحمه الله لا باس بان يجعل المسك في الخنوط
تحمرا لامه كالخمره واحتيا ان يقطن جيب قميص الكفن ولسه ولا يحاط قال
ابو يوسف رايت ابا حنيفة راكبا تتقدم الجنازة ثم تقف حتى ياتته قال ابو حنيفة
امام الخبي احق بالصلاة عليها وقال ايضا صلاة الجناب الى الاولياء لو ادعى
لرجل بالصلاة عليه فهي باطلة لا يرفع الصوت بالتسليم في صلاة الجنازة كما يرفع
في الصلاة لو كبر الامام حنقا قطع هو ولم يتابعه لو جا وقد كبر اربعا ولم يسلم بعد
فلم يدخل فيها. وقال في كتابه لا تار لا ازي باسا ان يزداد في تراب القبر. وعن ابى
يوسف للمرأة المظاهرة ان يغسل زوجها وكذا المحرمه والصائمه من رمضان والمعد
من وطئ شبهه لا تغسل زوجها حتى تنقض عدتها لو اسلم الحربي ثم اسلمت امراته بعد
موتها ان تغسله الجرح في حومه المعركة مكث يوما واكثر حيا يتكلم ويعقل والقوم

في القتال ثم مات هو شهيدا اما لو تصر من القتال وهو يعقل فمكث حيا حتى مضى
وقت صلاة بمنزله من محل عن المعركة حيا. لو اصابه سهم من سهام المسلمين في المعركة
او كدمه من فرس اصحابه حالة القتال او لهشته حية في القتال فهو شهيد. يكره
غسل الحاضر والجنب الميت اذا كبر نوى النافلة والصلاة على الجنازة فهي نافلة
لو صلى على الجنازة عند طلوع الشمس وزوالها وغروبها اجزاه. وعن محمد لو قلت
ان زوجها بعد موت الزوج لا تغسله. وكذا اذا اسلمت امرأة المجوسي بعد موته. لو
بقي من الميت نحو اصبع غسل الا اذا كفن. اضطرب بالجنس في نظامه وهي ميتة لسوق
ويخرج لا يجوز الا ذاك. مكفن الميت بكل ما يجوز له ان يلبسه في حياته. لو مات
المعتق وله خاله موسرة فعليها كفته لا على المولى المعتق. لو سرق لكفن يرجع الى
التركة ان كانت عزما نقض لها الدين. ومن قتل طالما غسل ولم يصلي عليه
جنازة. رجل وامرأة بين يدي الامام فكبر بنوى جنازتها ثم ليرثا نيه بنوى جنازته
فقد خرج به عن الصلاة على المرأة الا الصلوة على الرجل. ثم كبر ثالثا يريد المرأة
لم يخرج من صلاته على الرجل ولا دخل في الصلاة عليها الا ان نوتها وحدها الا ان
احق بدخول قبرها من بنى العم وبنو العم احق من الزوج ومزاج الرضاع ومن ابن
الزوج عن الزهري عن السائب بن زيد قال كان لرسول الله مود واحد وهو بلال
مولى ابى بكر الصديق لم يوذ في غيره لصلاة الجمعة وكان النبي صلى الله عليه وسلم اذا جلس
على المنبر اذ مودنه الاول فاذا نزل اقام لصلاة الجمعة فاستحسنوا ذلك واخذ
بده على بعده واستقر امر الامم عليه **من الاجازة حديث** قال رحمه الله اذا ولدت
المرأة ولم تر دما ولا بلة قال محمد تصلى وتصوم وذكر ابو علي الدقاق الرازي
في كتابه الحيض عليها الغسل بنفس خروج الولد. اذا خرج ربح عن قبل المراد قال محمد
هي حدث ذكره مطلقا في نوادر هشام وفي اما في الحرة وضوعها منتنه او غير منتنه
الا ان يكون مفضاة ففي المنتنه الوضوء وفي غيرها لا وضوء. اما من ذكر الرجل فليس بحرف
اصلا لو خرج ربح من جراحه في بطنه لا وضوء عليه. الخنثى اذا تبين انه رجل فالفرج الاخر
عنزله الجرح. ولذا التبين انها امرأة فالفرج الاخر كالجرح لا يتنقض وضوءه بما ظهر منه
حتى يسيل. وكذا المجبوب بخلاف صحيح الالة به سلس البول. من ذكره جراحه يخرج منه
مثل ما يخرج من مجرى البول مالم يسلم من الجراحة لم تنقض وضوءه لو احقن بدهن ثم سال
بعده يعيد الوضوء اما لو قطن في اهل بيته لا يعيده خلافا لابي يوسف لو ادخل قطن في اهل بيته

اضطر
الجناب

مطل
الرجع كما هو المعتبر

فلم يعييه وكان طرفه بيد - فاخرجه ينظر ان لم يكن عليه بلة لا وضوء عليه وان كان عليه
بلد جبا لوضوء كما لو غيبه وقال ابو علي الدقاق في شافو حمل ثم خرج ولم يصل الى حرفة
وكان ندبا ان لم يكن عليه بلة لا وضوء وفي رواية علي بن الجعد صب دهننا في اذنه ثم سال
بعد ساعة من انقضاء من اذنه لا وضوء عليه وان خرج من الغم عليه الوضوء لو انزلت المرأة
علمها العسل وان لم يخرج من فرجها اما لو انزلت الرجل ولم يخرج من ارجله لا غسل عليه
غسل عن ابي يوسف اذا توارث الحنفية في قبل او دبر من الادمى وجب الغسل وان لم
ينزل فهذا هو المذهب لو جومعتا لبيكر فماد وزا لفرج فوصل المني الى فرجها عليها
الغسل فانها تنزل ليس للزوج ان ياتي امراته اذا كان الحجاب الذي بين القبل والذبر
منقطع مخافة ان يكون في دبرها وان امكنه اتيانها على وجه لا يتعدى الى دبرها جاز
وطي جاز به لا يوطا مثلها لا غسل عليه عن محمد ولو بال لم يخرج من ذكره المني والذكر
لا غسل عليه ذكره في نوادر بن رستم وعن ابي حنيفة في صلاة الاثر لو جامع ثم اغتسل
ثم خرج مني كان بقي فعليه الغسل لو خرج مني من غير انتشار لا غسل عليه لو افاق من غشيته
او سكره فوجد مذيلا لا غسل عليه في كتابه لدقاق بخلاف ما لو اتبعه من النور فوجد ذلا
مياه لا يتوضا بما سبيل اختلطه الطين وزال دفته بان كان الطين غالبا وعن محمد
تغير لون الماء لو اختلط به الزعفران والعصفر غلب الحمرة او السواد مع التخنه حتى لو
ضارب لواج اسود او بالعصفر احمر ولكن دققا ولم يزل عنه اسم الماء لا يمنع التوضي به
لو اقع البا قلا في الماء غير طعمه اولونه او رحة جاز الوضوء لو بال جاهل في الماء الجاركي
او القيت فيه حيفه جاز التوضي به ما لم يغير لونه او رحة او طعمه بخلاف الراكد وعن ابي
يوسف في صلاة الاثر ساقبه صغيره فيها كلب ميت قد سد عرضها فيجري الماء فوقه او
تحت جاز التوضي من اسفله عالم يتغير لونه او طعمه او رحة قال الشيخ اظن هذا قوله خاصة
اما عند ابي حنيفة ومحمد لا يتوضي به الحسن بن زياد في غدر اغتسل في جانب لا يتخطى
الماكله للجنب ان يغتسل في جوفه او غسل فيه ثوبه عن قدرا واستنجى جاز كله وان كان
اقل منه فانه ياخذ الما منه ليغتسل الا ان يكون على ظهر جاده في طريق البادية ونحوه لا
ياخذ منه الا للشرب وان اغتسل او توضي فيه جاز على ما ذكرنا وهذا قول ابي حنيفة
لو اغتسل جنبان في مكان واحد من حوض كبير جاز ولا يجوز التوضي في ناحية الجيفه
في الحوض والبحر ايضا وعن محمد اذا وقع ستر انسان في الماء افسده وان طحن في الحنطة
لا يوكل وفي رواية بشر عن ابي يوسف صلت امرأه ومعه اصبي ميت في حجره ولد ميتا

لما كان في غشيته او سكره ودان
بلا للغسل عليه كمن في النوم

عن ابو يوسف في صلاة الاثر

لم تقصد صلاته وان ولد حيا يفسدها وفي كيسا يتاحمدا ان استهل وقد غسل
تمت صلاتها وان لم يغسل فلا يصح وان زيات في سقط وقع في يديه يحسه وان غسل عشر
مرات وفي صلاة الاثر رجل صلى وهو حامل ميتا شهيدا عليه دم مجزبه اما لو اها
دمه في ثوب المصلي وان فصل عن المقتول فهو يحسن وفي نوادر ابي يوسف لو علق جلد
الميتة في الشمس حتى يبس فهو دباغ **در مسح** مسح النجاسة في الخفن اما الخنزق
يعتبر في كل خف على حدة لو لم يغسل ذكره وبلغ من ذكره فخره وسراويله اكثر
من عدد ردهم لا يجوز الاغسله لو طهر الخنصر والوسطى والاهاام ومن كل اصبعين
شي من الخنف لو طهر الاهاام وقد بلغ قد ريلات اصابع الصغرى من الرجل مسح وعن
ابي عبد الله الزعفراني في الصلاة لو لبس خفن ولبس فوقه مما جرموقن واسعين ثم
اجدث فتوضا واخذ يديه تحت الجرموقن مسح على ظهر الخفن لم يجز وعنه ايضا
رجل لبس له الا رجل واحد مجزبه ان يلبس الخنف ومسح وفي كتاب الحج الحمد لو اطلع
المتيم على يد يديه بخلب على ظنه اعطاهم الما اياه يبطل نيمة قبل سوا له وعن ابي
حنيفة لو صلى عربا بنا وعنده ثوب ولم يعلم به لم يجز به بخلاف الوضوء لو صلى باليتم
وبجنبه يرمما وهو لا يعلم به اجزاه في قولهم اما لو كان على شاطئ النهر فلم يعلم به عن
ابي يوسف فيه روايتان وعلى قياس قول ابي حنيفة جاز وفي الهارودي اكثر مواضع
وضوء جراحات خشية اساس الما او اكثر مواضع التيم بها جراحة لا يصلح في قول ابي
حنيفة ولذا في حوز الجنب وقال ابو يوسف يغسل ما قدر ويصلي ثم يعيد وفي
نوادر ابن رستم عن محمد المنصرف ليتوضا عن حدث سبقه في صلاته لا يكون مصليا
حتى يعود واما الثام فيها فهو في الصلاة وفي نوادر بن سماعة عن محمد ذهب وقت
مسحه في موضع صلاته بطلت صلاته اما لو احدث فانصرف ليتوضا فذهب وقت
لم يبطل ولكن ينزع الخنف ويغسل القدم ويصلي على صلاته وفي نوادر ابي يوسف صلى
ركعة فاحدث فذهب وتوضي ونسي مسح راسه في هذا الوضوء الثاني فلما اقبل الى
المسجد فهقه قبل ان يصل الى مقامه فعليه الوضوء ويستقبل الصلاة اما لو ضحك
بعد ما اقام في الصلاة في مقامه فعليه ان يمسح راسه من غير ان يستأنف الوضوء ويستقبل
الصلاة وعن محمد لو تيمم الجنب ويريد به الوضوء اجزاه من الخناب **كراه** في روايه
شكره شم راحة الطبيب في الصلاة لو فتح بابا كره ولم يتطعم كخلع الثوب اما لو اعلق
الباب فيه روايتان لو كان لامام على الارض والنوم على الدكان يحكره في الكتاب وذكر

لو
اكثر بوضوح اسم صاحب
لا يصح قول الخطيب

في مختصر الطحاوي انه لم يكره واحمقوا لو كان الامام على الدكان والقوم على الارض
يكره ويكره ان يصلي وهو حافن او حاقن فان سغله اهتمامه ينبغي ان يقطعها
قال ابو حنيفة رحمه الله لو صلى في سراويل ويجده فيه جفاد وحته ومع التوسيع
به الامور فاقرب من الجفا بعد وفي قبض ورد الاخلاق للناس وهو اجل وفي البراءة
اكره ان يميل اصابع يديه ورجليه عن القبلة يعني في السجود ويكره ان يطول راحه
من التطوع ويقصر اخري ويكره ان يغمض عينيه فيها يكره الصلاة خلف الصف وحده
الا ان لا يجد فرجه وتكسر تعطه الانف والعم قال محمد قتل العقه احب الي من
دفعها في الصلاة وعن ابى حنيفة تدفن تحت الحصر ولا تقبل لا ينبغي ان يتوك الصفوفه
خلد لومر في الطريق بين يدي مصلي على سطح قدر قامه الانسان فصاعد غير مكره
وفي روايه بشر لا يمر في طريقه لو كان التماك على باب البيت من موخر القبلة فهو اهل
من ان يدون في القبلة وروى عن ابى حنيفة كراهية قتل العقب والحية في الصلاة الا ان
يخاف ان يوذبه وعن محمد لبسته الصمات مكره اذا لم يكن عليه ازاره وعن محمد المقبر
المنتقب بعمامته فخطى انفه وقال ابو عبد الله الجرجاني هو من ستر حوا الى راسه عنق بل
وتبرك وسط راسه مكشوف والمخبر هو الذي قد لسط وسطه بعمامته فهو مكره
وقال ابو عبد الله الجرجاني الاقعا عند الفقهاء ان يجعل يديه على الارض ويقعد
على اطراف اصابع رجليه والتذبيح راسه في الركوع اخفض من البيت وعاقص الشعر
ان يجمع شعده على وسط راسه ويشد وفي نوادر مطر صبي ثدي امه في صلاتها
ان يخرج اللين ضدت صلاتها والافلا لومر شيئا في صلاته في فاسده لو قبل لشهود او
لغرها تفسد صلاته في نوادر بن رستم عن محمد لو قال يا موسى بن مريم وهو يريد عيسى
ابن مريم جازت اما يا عيسى بن موسى تفسد صلاته لو قال لعنص مكان العصف
تفسد صلاته في نوادر معلى عن ابى يوسف يا عيسى بن موسى انت قلت للناس واراد
به التلاوه لم تفسد لوجود اللفظ في القرآن اما العصف لم يوجد فعند ابى يوسف
يعتبر تغيير اللفظ وعند محمد يعتبر تغيير اللفظ والمعنى جميعا وعن ابى يوسف لو قرأ
وكل صخر وكسر في سقر لا تفسد صلاته ذكره في الكيسانيات وعن ابى سلمة الجرجاني
لو قرأ والنارعات نزعاً لا تفسد صلاته وعن الحسن بن زياد من قرأ انا مرسلوا الناقه
والجد والكلب والفيل غلطاً لم تفسد صلاته وفي نوادر محمد بن مقاتل قرأ المرسلين
مكان المنذر بن والمنذر بن مكان المرسلين او ختم ايه رحمة بآية عذاب او على ضده

غلطاً

غلطاً وخطالم تفسد صلاته وان ذكروا ذلك فليعد الى ذلك الموضع وليقرأه على
الصحة وفي نوادر ابن شجاع لو ان رجلاً قرأ في صلاته وهو النخ و اراد ان يقول
رب فقال ابى اوشبه ذلك بحزبه **مفسد** صلى مكتوبه عند طلوع الشمس وزوالها
او غروبها ثم ضحك فعليه الوضوء عندنا وفي نوادر ابن سماعه عن محمد لا وضوء عليه
لو افتتح التطوع في هذه الاوقات فالضحك فيها حدث والقهقهة في الصلاة تنقض
الوضوء والتيمم وز الغسل وهو ضحك له صوت وان لم يبدوا سنانة ناسيا كان
او عامداً لو افتتح التطوع خارج المصر راكبا ثم دخل المصر فضحك فلا وضوء عليه عند
ابى حنيفة خلا فالابى يوسف المنهزم يصلي المكتوبه على الدابة سا برة او عادية او
واقفه يجوز والضحك فيها حدث وفي روايه بشر اذا سلم الامام بعد فراغه ثم ضحك
قبل ان يسلموا لا وضوء عليهم وهذا خلاف روايه ابن سماعه وفي نوادر ابن شجاع
عن ابى حنيفة اذا تكلم الامام في اخر صلاته بعد فراغه على القوم ان يسلموا وفي الحديث
والقهقهة ليس عليهم ان يسلموا لو سلم بعد التشهد قبل ان يسلم امامه ثم ضحك لا وضوء
عليه لو صلى الخامسة في الظهر وسبقه الحدث في سجوده الاول فانه انصرف وتوضا
وعاد التشهد وصححت الظهر ولا قضاء عليه للخامسة لو مسح جبهته عن التراب قبل التسليم
غير مكره وفي روايه عن محمد يكره وعن ابى يوسف ان الامام لو احدث في الحراب
فانصرف وخرج من المسجد الى رحبته فقدم رجلا من الوجبة جازت صلاه الكل بخلاف
ما لو قدمه من خارج الرحبه والرحبه من ابعاض المسجد لكونها متصله به بحيث يجوز
الاعتكاف فيها والاعتكاف منها بامام في الحراب وان حلف لا يدخل المسجد فدخلها
خنت بخلاف ما اذا كانت منفصله **سهو** لو سجد امامه للسهر قبل السلام
والمقتدي يراه بعده فانه يتابعه بخلاف القنوت وتكبيرات الجنازة لا يسجد
لسهوه غير سبحانك اللهم وبحمدك والتعوذ وبسم الله وتكبيرات الصلاة غير تكبيره
الافتتاح وتسيحات الركوع والسجود فانها اتباع غير مقصوده بنفسها بل لغرضها
لو قرأ الفاتحه في احد الاول مرتين يلزمه السهو وفي روايه ابن سماعه عن محمد لو قرأها
قبل السوره مرتين فكذلك اما لو قرأها مرة قبلها ومرة بعدها لا سهو عليه
اما لو قرأها مرتين في احدى الاخيرين لا سهو عليه لو ترك بعض التشهد فعليه السهو
والتشهد الى قوله عبده ورسوله لو شك بعد سجدة السهو انه سجد واحده او اثنتين
لا سهو عليه لو جهر بحرف فيما لا يجر فعليه سجدة السهو عند ابى حنيفة من غير خلاف

رصد عن طلوع الشمس وزوالها
مكتوبه لا وضوء عليه
عن
السهو
عن
لا يوجب الوضوء

قال هشام صليت لعصر حلفا بن يوسف فقال الحمد لله رب العالمين جهر لهذا القدر
سجد لسهوه لوجهر بالنعوذ او بلسم الله الرحمن الرحيم او امين تاسيا لاسهوه عليه لو
قرا السورة في الاوليين ولم يقرأ الفاتحة له ان يقرأ في الاخرين ان شاء ولا يكون قضا
ذكره في الاصل وعن ابى يوسف بقضى قراتها في الاخرين لو ترك السورة في الاوليين
قضاها في الاخرين وجهر بالسورة وحدها ان كانت مما يجزئها وفي رواية تجسر
لها وفي رواية ابن ابى مالك عن ابى يوسف عن ابى حنيفة لو ترك السورة في الاوليين
من المغرب قراها في الرلعة الاخيرة ولا يجزئ بشئ وعن محمد بن جهم بالسورة قال هشام
صلى منا ابو يوسف ففسى ان يسلم فتم بالقيام ورفع ركبته من الارض فسجد لسهوه
لوشك حين رفع راسه عن الشهد الثانية لا يدري هي الرلعة الثالثة ام الرابعة فخلط
من خلفه على انه ان قاموا قام وان قعدوا قعد لا بأس به وفي رواية ابن جهم انه لو
زاد في الشهد الاول على قوله عبده ورسوله لزمه السهو **جمعة** في نوادر ابن
سماعة عن محمد بن خطيب يوم الجمعة وحده لم يجزه وفي تفسير المجد عن ابى حنيفة يجوز
قال ابو يوسف لو كان هناك رجاله وليكن لم يسمعوا خطبته جازة وعن ابى يوسف
من بعد منزله من مصر ولكن يمكنه ان يحضر الجمعة ويرجع الى منزله من يومه لا يبيت
الا في منزله يلزمه حضورها والا فلا وعن محمد بن علي ثلاثة اميال وفي نوادر ابن جهم
عن ابى يوسف في قربة فيها عشرة الاف عليهم الجمعة وقال ابو يوسف صفه مصر
تجمع فيها ما يكون فيها قاضي ينفذ احكامه ويقم الحدود وفيها منبر وقال محمد
مدينة فيها قاضي يقيم الحدود ينبغي ان يجمع ولم يذرع عدد المقامين فيها وهكذا
عن الحسن بن زياد وفي كتاب الخراج لان شجاع ان الغلوة ثلثا به لاراع الى اربعماية
والميل ثلاثة الاف ذراع الى اربعة الاف وعن الحسن بن زياد لو نزل الخليفة او امر
العراق في المنازل التي في طرم مكة كالغلبية جمع لها ولا ينبغي ان يشرب الماء او يطعم
شيا والامام يخطب وعن ابى حنيفة ليس للقاضي ان يصلي بالناس الجمعة اذ لم يجرها
وجوز لصاحب الشرط وان لم يجرها وقال في الاصل يجوز للقاضي كما يجوز لصاحب
الشرط وعن محمد بن لومات صاحبا فويقيه فاجتمع الناس على رجل يصلي بهم الجمعة الى
ان يجيهم عامل الخليفة جازت فان عثمان كان محصورا اجتمع الناس على ابن ابي طالب
فصلى الجمعة وفي نوادر ابن سماعة عن محمد بن لوط بن علي مصر متغلب فصلى يوم الجمعة
جازت ولذلك اذا اجتمع الناس على رجل يصلي بهم الجمعة جازت طرد الناس سعيد بن

الحاصر

الحاصر عامل عثمان على الكوفة فصلى بهم عمرو بن حريش الجمعة عن محمد اذ امان الخليفة
فنوا به على علمه اما لو مات امر الناحية او القاضى نغول خلفا وده وقضائه الفرض
هو الظاهر ولكن سقط بفعل الجمعة عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد بن فرض الوقت
الجمعة ذكر في بعض الشروح ان الصحابة رضوا الله عنهم اختلفوا في التقاط الختانين
قال بعضهم يجب الغسل وقال بعضهم لا يجب فاجتمع كبارهم عند عمر بن الخطاب رضي
الله عنه فلم يجدوا نصا فارسل عمر الى عائشة رضي الله عنها في ذلك فجاها الرسول
فسالها عنه واخبرها ان المهاجرين والانصار من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
اجتمعوا عند عمر ينتظرون الجواب فان الاختلاف بينهم قام فقالت اذا التقى الختانان
فقد وجب الغسل فعلته انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتسنا **من الكرخي**
قال رحمه الله ايضا لما الى داخل العينين غير واجب وايضا لما الى تحت شعر
الحية لا يجب ومسح ما يلا في بشرة الوجه من شعر الحية يجب وقال ابو يوسف لا يجب
وجب غسل البياض الذي بين العذار وشحمة الاذن خلا فالابى يوسف الواجب
في مسح الراس قد والناسيه وفي رواية مقدر ثلثه اصابع لو وضع ثلاثة اصابع
على راسه ورفعها جازة وفي رواية لا بد من امرائها البداية بالميا من في الوضوء
سنة كالسواك والتسمية والترتيب ادنى ما يكفي في الغسل صاع وفي الوضوء مد البرح
من ذكر الرجل وقبل المراد عن محمد انها حدث وقال الشيخ ابو الحسن لا وضوء فيهما
الا ان تكون المراد مفضاه فيستحب الوضوء المستحاضه هي التي لا تمضي وقت صلاة الا
والحدث الذي ابتلته به يوجد فيه ولذا العذر الدائم من جرح او بول او مشى اذا
نزل الدم من الراس الى موضع يلحقه حكم التطهر من الانف والاذن ينقض الوضوء
الاية وما دونها في تحريم قراتها على الجنب والحائض سوا اذ قصد اللأوه وان لم يقصد فلا
وقيد الطحاوي حرمها بالاية التامة وعن ابى يوسف لا يترك الكافر ان يمس المصحف
ولا بأس ان يكتب الجنب المصحف اذا كانت الصعيفة على الارض عند ابى يوسف وقال محمد
احب الى ان لا يكتب كلما ما يتقنا محصول النجاسة فيه او غلب ذلك على ظننا لا تنوضي
به قال ابو بكر الرازي انما يصير الماء مستعملا عند ابى يوسف باحد الثوابين اما باستعماله
على وجه القربة او برفع الحدث وعند محمد انما يصير مستعملا اذا استعمل على وجه
القربة كره ابو حنيفة وابو يوسف التوضي في المسجد وقال محمد لا بأس به ان لم
يكن عليه قدر قال الطحاوي من يتردد بالما صار مستعملا يعني اذا كان محدثا لم يقدر

رض الوضوء كعباد

العقبات

لا بأس ان يكتب المصحف

ابو حنيفة في غلبته ما البير جدا وانما فوضه الى راي نازحها قد رما فيها وابو
يوسف قال طرقت معرفته ما فيها بان يرسل قصبه واعلم مبلغ الماء ثم نزع منها دلا
ثم ينظر كم انتقص فينزع بقدر ذلك وربما يقول بجعل حفرة مقدار ما في البير من الماء
طولا وعرضا ثم ينزع منها ويصب في هذه الحفرة حتى تملأ اما محمد يقول ينزع ما تبين
او ما تبين وخمس دلووا المعتبر الدلو المعتاد وروى عن ابي حنيفة انه قد رده بما يسع
صاعا فلو نزع بدلو يسع عشرين دلووا بدلووا جازة لو نضب مادها ثم عاد طهر بالحقا
عند محمد وعند ابي يوسف ينزع لوماته فارة في جب فار يوم ماوه في البير وال محمد
ينزع الاكثر مما كان في الجب ومن عشرين دلووا وعند ابي يوسف ينزع المصبوب وعشرين
دلووا قال ابو حنيفة هرة اكلت فارة وشربت من انا فان كان في الفوز بخمس
وان مكنته فهو طاهر وعندهما الماء رخصا لو وصل وهو حامل هرة يكره ولذا
الدجاجه وسور الحمار والبغل مستوكه يعني موقوف وهذا التوقف في ظهور ربتها
عند بعضهم وفي طهارتها عند اخرين الارواث نجسة نجاسة غليظة عند ابي حنيفة
وعند زفر طاهرة وهو مذهب مالك خو والبط والاوز والدجاج نجس دمر
الحلم والاذراع نجس شعور الانسان وعظمه طاهر محترم عرق كل حيوان مثل سورة
اذا اصابته النجاسة الحف كالبول والخمر مما لا جرم له لا بد من الغسل ولو كان لها
جور فان كان رطبا فكذلك وان كان يابس بالحت يطهر عندنا وقال
محمد لا يطهر الا بالغسل الاستحجا مما خرج من السيل من مسنون غير الروح التميم
بالاجر يجوز وقال محمد من شوطه ان يكون مدفوقا اذا كان مع رفقته ما لا نجس
عليه الطلب عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف نجس قال محمد رجلان مع احدهما
انا ليس من البير ويعده صاحبه ان يعطيه الا نانا فاندجبا تنظاره وان خرج الوقت
الوضوء بالنبيد لا يجوز الا بالنية كالتميم على اصول اصحابنا وسوا كان النبيد معتقا
او وجد يد عند ابي حنيفة في رواية الحسن ولا يحتاج الى النية في المسح على الجبيرة والحف
كما في مسح الراس والصحيح عند ابي حنيفة لا يجبا المسح على الجبيرة وان لم تحف الضرر
وعندهما جبا لان خوف اذا اظهر القدم من الحف الى الساق بطل المسح وعن ابي حنيفة
اذا خرج اكثر العقب من موضعه ايضا **في الصلاة** قال ابو حنيفة لو صلوا
في مسجد في مصر جماعة بغرا اذان ولا اقامه فقد احتاطوا السنة وقال محمد لو
اجتمع اهل بلدة على تركه الا اذان لقاتلناهم ولو تركه واحد ضربته وجبسته وكذا

سائر

سائر السنن ولذا اصلا العبد والجمعة والجماعة قال ابو يوسف امره وواضحه
ولا اقاتلهم وانما اقاتلهم في الفريضة والسنن وعن ابي حنيفة الرد ان يؤذن من لونه
يحتلم اما لو اذنا لذي لا يعقل فانه اعبيده كما في المجنون من فاته الجمعة صلى الظهر
بغرا اذان ولا اقامه بخلاف قضا النوايت اذا اكبر المومم مع الامام جاز عندنا قال
ابو يوسف لا يجوز الا بعدد بناء عليه وقال ابو يوسف في من خرج من منزله يريد
الفرض في الجماعة فلما انتهى الى الامام كبر ولم يحضره اليه في سدد الساعه تجزيه ولا
اعلم احدا من العلماء خالفه وما ذكره الطحاوي ان يكون مخالفا نيتهم بكم فليس
بلازم المومم يحتاج الى نية الصلاة ونية الاقصد ابلا خلافا قال علي وابن عباس من
السنة وضع الكف على الكف تحت السورة اذا كبر افتح بقوله سبحانك اللهم وحده وما رك
اسمك وتعالى جده ولا اله غيرك اما ما كانا وموتما ولم يذكر احبا بنا وجلنا ورك
وفي قد رالفواه عن ابي حنيفة ثلاث روايات في روايه ايه تامة وفي رواية اخرى
ما يتناول الاسم وفي رواية ثلاث ايات قصار في روايه هذا قولهما اذا سبق
الاعادة بالركوع فان زاد ركعة الامام تجزيه وقد اساء وان لم يدركه الامام فلا يعقد به
بان دلح امامه بعد ان رفع راسه من الركوع لا باس بان يسمع جبهته من التراب بعد فراغه
تيل ان يسلم وقال ابو يوسف احب الى ان يدعه قال ابو الحسن قد والفراه في
الفجر للمقيم قد رتبتهن الى سنن ايه غير الفاتحة والمراد منه على تفاوت الاي صغيرا
او كبيرا وفي الظاهر على نحو ذلك وفي العصر قد رتبتهن ايه سوى الفاتحة وكذا
في العشاء اذا سافر في اول الوقت واخره قصر اذا بقي منه مقدار التجرعة الاوطان
ثلاثة ووطن اقامة وهو الذي يسقر منه مع اهله ووطن سفره وهو البلد الذي يدخله
المسافر فيسوي ان يقيم فيه خمسة عشر يوما ووطن سكنى وهو ان ينزل في مرحلة اقل من
خمس عشر يوما فهذا يبطل بمثله وبالوطن الاصلى ويوطن السفر ووطن السفر يبطل
بوطن الفراه وهو الوطن الاصلى والوطن الاصلى لا يبطل الا بمثله ووطن سفره يعتبر ان
يكون بينه وبين الوطن الاصلى ثلاثة ايام وللجمعة شرايط ان يكون بالفاة اقل احرا
ذرا اصحا مقما لا محبوسا ولا خائفا ويكون من شرايطها المصير والسلطان والجماعة
والخطبة ولا يبطل الخطبة وتسمى على الله تعالى فيها ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم
ويقرأ سورة وفي الثانية لذلك غير انه يدعو للمؤمنين والمؤمنات مكان
الوعظ واستحسن في مصر له جانيان بينهما مفر كدجلة بغداد تقطع الجسر يوم الجمعة

فحكم كل جانب حكم محصور مجمع في كل جانب فانه لا يطلو ان يجمع في محصر واحد في موضع
 هذا مذهب ابي يوسف اما محمد اطلق في موضعين وثلاثة وتغتسل للوقت حتى لو
 اغتسل قبل الفجر ولم يحدث حتى صلى الجمعة لم يكن مقما للسنه سجود السهو واجب
 في سائر انواع الصلوات على وجه واحد الذكر اذا فات عن موضعه لا يقضى سوى
 القراه وقد قيل ليس هذا بقضا ايضا لان القراءة واجبه في الصلاه من غير تعين محلها
 في الاوليين والاخيرين لو سلم المسبوق حين سلم امامه شاهيا بنا على صلواته وسجود
 لسهوه الامام المحدث على امامته ما لم يخرج عن المسجد او يقوم خلفه مقامه سوى
 ان يوم الناس واستخلف التوم حتى لو اقتدى به رجل وهو في المسجد بعد صبح مع
 بونه محدثا وان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن ام مكتوم على الصلاه وهو
 اعمى وفضل مكان المأموم ان يكون اقرب الى الامام ولا يسبح الا حاد اذا قام
 الى الاخيرين متى صار الى القيام اقرب وال بعض اصحابنا وجوب الصلاه يتعلق
 باخر الوقت بان بقي مقدار التحريم من اخر الوقت وقال زفر يتعلق بمقدار ما يجرى
 فيه الصلاه ونحو الخلاف في الحائض اذا ظهرت والصبى اذا بلغ والكافر اذا اسلم
 والمجنون اذا افاق في اخر الوقت وقد ذكرتها في اصول الفقه هذه المسئلة واختلف
 الفقهاء والاصوليين ومن صلى العصر وهو ذكرا الظاهر عليه ويرى ان ذلك يجزئه فعله
 الاعادة ولو كان الامام عربيا نا او صاحب له للاصحاب واللاسن لم يصح وعق ابن
 عمر اذا قرأ سورة اشقت سجدها للسلاوه واذا قرأها في الصلاه ختمها ثم يركعها
 ولم يسجد لها وعن ابي يوسف اذا قرأ بعد اية السجده مقدار ما يجوز به الصلاه
 ثلاث امانه فصاعدا لم يجزه الركوع **قال عليه السلام** لقنوا موثقاكم
 لا اله الا الله بحمد الميت وبوضع على تحت وطرح خرقة على عورته من سترته الى ركبته
 والغسل مقدار ثلاث ولو اكتفى بغسل واحد يجزيه ولا يكتفى بالشهد كفا جديدا
 غير شيا به بل يلف فيها وبطيل الصمت اذا تبع الجنازه ويكبره وضع الصوت بالذكر
قال عليه السلام صلوا على كل بر وفاجر قالت ابو حنيفة رحمه الله اذا صلى على
 صبي قال اللهم اجعله لنا فرطا واجعله لنا اجرا وذخرا لو صلى عليها عند طلوع
 الشمس وزوالها وغروبها يجزيه مع الكراهه ولا يجزى الاعادة ولا تكره الصلاه
 عليها بعد الفجر قبل طلوع الشمس وبعد العصر امام الحي صلى عليها وروى عن
 ابو حنيفة يصلى عليها الامام ان حضر او القاضي او الوالي او الولي فان لم يحضر واخذ منهم

دموا امام الحي ثم الاقرب فالاقرب وللاقرب ان يقدم من ثا والمرضى في المحصر
 بمنزله الصحيح يقدم من ثا ولا يتحول الولاية الى الابد من القرابة بخلاف ما لو غاب
 القرب لا اقرب ولو قدم الاخوان رجلين كل واحد رجلا فالذي قدمه الاكبر احولا
 حق للنساء والصبيا في التقدم وتقولن واضعه في قبره لسم الله وعلى مله رسول الله
 ولا ينبغي ان يصلى على جنازه بين القبور وهو مذهب علي وابن عباس وروى انهم صلوا على
 عائشه وام سلمة بين فقابر البقيع وامامهم ابو هريرة ومهم ابن عمر رضي الله عنهم عن الحسن
 البصرى وابو مالك اصابه صل المدنه جماعة فقدم دحيه بن حلفه الكلبي بتجارة نزلت
 من الشام وهو يومئذ لم يسلم فنزل عند اجبا والزيت وهو مكان في سوق المدنه
 ثم ضرب بالطبل ليؤذن للناس بقدمه فسابع الناس في كل قدمه اذ قدم بكل ما
 يحتاجون اليه وكان النبي صلى الله عليه وسلم قائما يخطب على المنبر يوم الجمعة فلما سمع الناس
 ذلك قاموا لسارعون اليه مخافة ان سبقوا اليه فلم يبق مع النبي صلى الله عليه وسلم الا
 مهم ابو بكر وعمر والجبائر بن عبد الله بن جابر وامرأة فنزلت هذه الاية واذا راها
 تجارة او هوا انفضوا اليها ويكوك قائما الابه فقال عليه السلام والدي نفس محمد
 بيده لو نتا بعم حتى لا يبقى منكم احد لسال بكم الوادي نارا وفي رواية اخرى لو لا
 هو لا لقد سومت لكم الحجارة من السماء والله اعلم واحلم **من الطحاوي قال**
 رحمه الله في شرحه فرائض عمل الصلاه سنة الطهارة من الحدث والطهارة من النجاسة
 وستر العورة واستقبال القبلة والنية ومراعاة الوقت وفرايض نفس الصلاه
 سنة تكبيره الافتتاح والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخرة مقدار
 الشهد الجنون والاعما والتمهته في الصلاه حدث حكيم كالتيتم طهارة حكيم لو قدر
 على ما مشكوك وعلى نبيد التمر والصعيد فعند ابي حنيفة يتوضا بالنبيد ويصلي وعند
 ابي يوسف يتوضا بالمشكوك ثم يتم وقال محمد يجمع بين الالاة من غير مراعاة التقدم
 والتاخير لو قدر على ما مشكوره وعلى نبيد التمر والصعيد يتوضا بالمشكوره بالاتفاق
 ولذا لو قدر على المشكوك والصعيد يجمع بينهما بالاتفاق وعند ابي حنيفة لو صلى تكا
 مشكوك ثم وجد نبيد التمر يقطع صلواته ويتوضا به ويستقبل وعند ابي يوسف
 يمضي ولا يعيد وعند محمد يمضي ثم اذا فرغ يتوضا ويعيد وهكذا يقول محمد اذا
 صلى بالنبيد ثم وجد المشكوك اما لو اشدد وغلا فكذا عند ابي حنيفة وعند محمد لا يتوضا
 به وهكذا الاختلاف في شربه وصوره النبيذ ان يلقى بميرات في الماحتى حلي وعذب

ع رسول
من صلوات على الميت

قد جوا

صحة النبيذ

توغل به للطعام

الما الطاهر اختلط بالتراب نجس فصارت طينا فالعبرة للغلبة في روايه ابي عصمه
عن ابي حنيفة وعن ابي يوسف صار نجسا كيف ما كان وعند محمد طاهر فان اصلها
ان العين النجس اذا صار شيئا اخولا يطهر عند ابي يوسف ويطهر عند محمد على ما سبق
في حمار وقع في مملحة وذو الفقير ابو الليث اختلاف المتأخرين واخذ بقول الصغار
اهما نجس فالطن نجس ولا يصير طاهرا بالخلط لو غسل يده للطعام او من الطعام
صار الما مستعملا اما لو غسلها من العجين او الوسخ لم يصير مستعملا ولذا للتبريد ولم
يكن محذورا ولذا غسله القصاص والقروح والقدر وسائر الجادات الطاهرة
النجس اذا اغتسل في بئر ثم في بئر الى العشرة تجس المياح كلها لوجود القرية وان
لم يكن على يد نجاسة وعن محمد يخرج من الماشه طاهرا والمياه مستعملة ان لم يكن
عليه قدر والافه نجسة وان كان الرجل لم ينو الغسل ولكن دخلها لطلب الدلو
المياه طاهرة عند محمد ان لم يكن عليه قدر ويطهر الرجل من الجنابة على ما سبق
في غسل الثوب في الاجانات وعند ابي يوسف الرجل بحاله والما بحاله لعدم القرية
مقدار الحوض الذي لا يتنجس بوقوع النجاسة في طرفه عشر في عشر وعليه الفتوى
وذو الكرخي ان كان في اكبر رايه ان لا يخلص النجاسة الى الجانب الاخر فهو طاهر والا
فهو نجس اما مقدار العود ذكر المتأخرون اقاويل مختلفة فاكثر ذراعا واقله
ما قالوا مقدار الدرهم الكبير عرضا اما ما له طول عمق ولا عرض له كالانهار قال
ابن سلام يجوز التوضي به ان لم يخلص بعضه الى بعض وقال ابو سليمان لا يجوز اذا
تنجس الحوض فدخل منه ما يخرج منه بحيث لم تستر النجاسة منه بصير طاهرا وان لم
يخرج مقدار ما كان في الحوض وعليه الفتوى المني اذا اصاب الثوب فحتمه ثم اصابه ما
او ارض اصابته نجاسة ثم ذهب ترها ثم جرى عليها الما او دبغ خلد ميتة حتى حكم
بطهارته ثم اصابه ما او نضب ما حوض نجس فخفا سفله وحكم بطهارته ثم دخل فيه ما
ففي هذا كله روايتان عن ابي حنيفة رحمه الله وعن محمد لو جرى ما المطر بجزرات
فاستنقع في موضع فخاض فيه انسان ثم دخل المسجد وصلى لا بأس به وعلى هذا اذا جرى
اكثر الما على الارض واقبله على الجيفة لم يتنجس وكذا العذرات على السطح في مواضع متفرقة
ولم يكن له في الميزاب لم يتنجس ما المطر اما لو كان عند الميزاب نجاسة بحيث يلاقى الماكلة
العذرة يتنجس وكل ذي روح وقع في البئر واستخرج حيا لم ينزح شي الا الكلب
والخنزير فانه يجب نزح كله هذا اذا لم يصب الما الفم فانه ان اصابه في الواقع ينظر

ان

ان كان سوره مكروها فالما ملووه وان كان مشكوكا فهو مشكوك وان كان نجسا
فهو نجس فينزح الما كله الا ما كان سوره طاهرا ولو وقعت لفاردها ربه من الهرة
ينزح كله ان خرجت منه حيا ولذلك الهرة هربت من الكلب وقال محمد ان كانت
الواقعة فارثان كهيبة الدجاجة ينزح اربعون دلو وهذا اقرب مما قال ابو يوسف
الى اربع فارات عشرون ومن الخمر الى التسع اربعون دلو وفي العشر ينزح كله اذا
غلب ما البير فاد في الروايات ما يهدد لو واكثرها مائتان وخمسون وفي النوادر
بثمانية وعن ابن سلام يوتي برجلين لها بصارة في الما فينزح مقدارا ما حكما فهذا
اقرب لو راي قدر اعلی ثوبه لا بعيد شيئا من صلاته في روايه ابي يوسف عن ابي حنيفة
وفي نوادر معلی ان كان رطبا بعيد صلاة يوم وليله وان كان يابس بعيد صلاة
بلا ثمانية ايام لو وقعت فارة في خمر فاخرجت غير متفجرة وصار حلاكل والاولى ان لا ياكل
قال ابو يوسف اذا وقعت النجاسة في البير تنجس كله ولا يابا الى تبينه او تبشير تلخا
بالسرقن البيل على السلحة ساعة ولدت او على البيضة ساعة انفصلت من الدجاجة
طاهره عند ابي حنيفة خلا فالحما واجمعوا لو بيس تلك الطوبه عليها حارت طاهره
يكروه شرب ما تفتت فيه الضفادع لو توضع مما مكروه مع قدرته على مطلق
الما فهو مكروه لو كان مكان المكروه مشكوكا لا يجوز التحرى في الانا بين
احدهما طاهرا والاخر نجس بجوز للشرب ولذا في اللبن والخل ولو تحرى في ثوبين
فصلي الظهر في ثوب ظن انه الطاهر منهما فدخل وقت العصر فتبدل اجتهاده فظن
الاخر هو الطاهر فصلي العصر منه ثم تبدل اجتهاده فظن ان الطاهر الذي صلى فيه
الظهر فصلي فيه المغرب ثم تبدل رايه الى الاخر فصلي العشاء في الثوب الذي صلى فيه العصر
صححت صلاة الظهر والمغرب ويعيد العصر والعشاء لو استوى موتي المسلمين وموتى
الكفار ولا يدرى حالهم فيغسلون ويدفنون في مقابر المسلمين وقيل في مقابر المشركين
وصل بخذلهم مقبره على حده ولا يصلى عليهم هكذا الاختلاف كما بيده ماتت وهي
حبي من مسلم يتطهر بالذكاه جميع اجزاء الحيوانات من الجلد واللحم والشحم ما كولا كان
او غير ما كولا غير الادمي والخنزير هكذا ذكروا الكرخي وقال الهندواني لا يجوز
الصلاة معه وهو مذهب بصير قال ابو يوسف لا يجوز الصلاة مع جلد الحية
اذا كان اكثر من قدر الدرهم فانه لا يحتمل الدباغ لو غسل كل عضو مره في الوضوء
لم يكره وانما السنه بلاننا وان قوات الحايض جميع القران كله كلفه بان كانت معلمة

ومن ابي سلمة

لو استوى موتى المسلمين وموتى الكفار

لا بأس به قال محمد لوه للخبان بقرا اللهم انا نستعينك من سائر الدعوات بخلاف
سائر التوسعات وان كانت فيها اية تامة ولذا يكره ان يقرأ التوراة والابجيل حتى
يطهر وتجلس للاستنجاء من فرجه بين رجلتيها وتغسل ما ظهر من الفرج وادخال الاصبع
في الفرج ليس بشئ وان لم يغسل بالما يجزيه وهي مسيه لو سقط ثم انقبه نقض وضو
الا ان ينقبه قبل ان يقع على الارض لو توحى ثم راي بلا يسيل من ذلر بعد الوضو
وان لم يعلم ولكن يتخايف في صدره ينبغي ان ينضح ازاره بالماء لو احتلم فخرج المنى فشد
على ذكره حتى سكن شهوته ثم خرج المنى فعليه الغسل خلافا لابي يوسف اذا اجنب
ثم اسلم او انقطع دم الحيض والنفس نهر اسلمت يستحب ان يغتسل ولم يفرض لو
اغتسل على حجر لم يجتمع الماء لا يجزئ غسل رجله لو اغتسل في يوم بارد لا بد ان يدلك
جسده لو تغمض واصاب الماء جميع فله فله يجزيه ان لم يدخل الماء خلال شعرها
في الغسل بعد ما وصل الى اصول شعرها خلافا لبعضهم فمن ما الاعتسال على الزوج
كما الشفة يكره الاسراف في ما الاعتسال ترتيب الوجه ليس بواجب وانما
الغرض احياء اليد في التيمم الى تمام الوجه وتمام الذراعين ومقطوع اليد يمسح
موضع القطع اذا بعد من المصرباى سبب كان للزرارعه او للزهره مقدار ميل
يجوز تيممه وفي قول مقدار ميلين وفي قول مقدار فرسخ وفي قول ما ينقطع
اصوات الناس وغيرهم لو تيمم ونسى الماء في رجله وصل في ثوبه لا يعيد ها خلافا
لابي يوسف واجمعوا الوصل عريانا ونسي ثوبه في رجله يجب لاعاده او كقرميسه
بالصوم ونسي الطعام في رجله ثم تذكر وجبا لا طعام لو وصل في ثوب نجس ناسيا
يعيد ها اذا ذكره وقبل ان كان الماء معلقا في مقدم الرجل لم يجز بالاجماع بخلاف
ما اذا كان من خلفه الواجب اما لو كان الماء وضعه غيره في رجله وهو لا يعلم لا يعيد
ولو طز ان ماء قد فني فصلي بالتيمم ثم سبب ان باقى يعيد بالاتفاق ولو كان الماء
معلقا قدام الرجل وهو سايق يجوز ولا يعيد ولو كان خلف الرجل يعيد اما لو كان
قائدا والماء خلف الرجل لا يعيد صلاته وان كان معلقا قدامه يعيد ولا يعذر
بالنسيان لو وجد المريض من يعينه على الوضو ولا يفرضه الماء لا يجوز تيممه وان
كان بالاجرة اما لو وجد من يعينه ليصلي قائما فصلي قاعدا يجزيه لو سلم عن يمنة
فراى الماتمة صلاته وفسد تيممه وسقط سهوه اما لو وجد بعد ما عاد الى سجود
السهو فسدت صلاته عند ابي حنيفة خلافا لهما لو راي الماء ولا يقدر ان ينزل

فترجى صدق
فخرج المي فشد على ذكره
اذا اجنب ثم اسلم
لو اغتسل على حجر لا يفسد
رجليه

من دانت لحوت عدو اد سبع لا ينقض تيممه لو تيمم لمس المصحف او لدخول المسجد لا يصلح
به لو كانت رجله مقطوعة فوق الكعب لا يجزئ غسل موضع القطع ويجوز مسحه على خدفه
المصحف بخلاف ما لو بقي من القدم شئ اقل من قدر ثلثه اصابع فانه يجزئ غسل موضع القطع
ولا يمسح على الاخرى لو لبس الخف بوضو يبيد القرم ثم وجد الماء المطلق بنزع الخف والمسح
على الجورب يجوز عندهما اذا كانا خنثين وقيل رجعا بوحيفه في اخر عمره الى قولهما
رسوا كانا من صوف او الشعر او القطن او اللبد لو انقطع دم حيضها في ليالي رمضان
ينظر ان ينقطع فيما دون العشرة وبقي من الليل مقدار ما تغتسل وتجد ساعة من الليل
فعلها قضا العشا ويجزها صوم الغد والا فلا قضا ولا صوم في غدها اما لو انقطع
على العشرة وبقي من الليل ما يغتسل فقط تقضى العشا وتصوم في غدها وقصرها زوجها
وتقضى بها العدة وان لم تغتسل لو حاضت في خلال صلاة التطوع فعليه قضاؤها
بخلاف فرض الوقت الصفره كلون القز فهو حيض وقيل لو ضربت الى البياض فليس
بحيض والخضرة حيض بخلاف والكدره مثل الماء الكدر حيف عندها وروى
عن محمد ما عدا البياض في ايام الحيض هو حيض اجمعوا اما رات ابنه خمس سنين ليس بحض وفي
تسع سنين حيض اما رات من الدم في ستاد سبع او ثمان اختلاف بين اصحابنا امرأة
عادتها في النفاس عشرة ايام ثم استمر لها الدم مره حتى جا وزا ربعين ترد الى العشره سوا
ختم بالظهر والدم والباقي استحاضة وهو مذهب ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد
لا يختم بالظهر وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة اقل مداه النفاس احد عشر يوما حتى لو ولد
ولم تر شيئا فاحد عشر للنفاس عنده **في الصلاة** اذا اردت معرفة الزوال فاغز
عودا متويا في ارض مستويه واحطط في مبلغ ظلها فمادام الظل ينقص عن الخط فالشمس
في ارتفاع لا في انها تقلصه واخذ في الزيادة وطول ظله حتى يجاوز الخط فاعلم انها قد
رالت وهو اول وقت الظهر وحين امتنع عن العصر ولم ياخذ في الزيادة هو لا فاعلم انه وقت
الزوال وذلك الذي هو الظل الاصل وفي رواية الحنابلة اذا صار ظل كل شئ مثله خرج وقت
الظهر ولم يدخل وقت العصر فيكون وقتا ملاما الى ان صار ظل كل شئ مثليه هذا بخلاف
مشهور الروايد وعند صاحبيه اذا صار ظل كل شئ مثله دخل وقت العصر لو تلا اية يجده
في ثلاثه اوقات المكرهه فاو الى ان بوخرها لو شرع في النفل بعد الفجر قبل طلوع الشمس
او بعد العصر او قبل المغرب فاو الى ان يقطع ثم يقضى ولذا الواجب صلاة على نفسه في
الاوقات بوخرها وان فعل فيها يجزيه مع الكراهة لو سمع الاذان امسك عن قراد القرآن ويتبع

لو تيمم لمن المصحف او لدخول
المسجد لا يصلح به

المسح على الجورب

الزوال

الاذان واحزما قيل في النبي انه حاله لو سئل عن صلواته اي صلاة تصلي فاجاب من غير تكلف لو لم يحظر به له معرفة الكعبة حال استقباله اليها لا يضره خلافا لبعضهم لو نوى معام ابرهيم لم يجز ما لم ينو الكعبة خصوصا من هو عالم بها انما غير ان وعن ابن حنيفة لا يستحب الا امامه بالتكبير ولا يسبهم اما لو فرغ المقتدي قبل امامه من التكبير يجزيه اما تسلمه ينبغي ان يكون بعد تسلم امامه وعند بعضهم تسلمه مع تسلم الامام لو اذن بالفارسية لم يجز الا في موضع بغداد وذلله والاولى ان يضع يمينه على شماله موضع المفصل من الزند وقال ابو يوسف يقبض بيمينه راسع اليسرى فهذا الصحح وقال محمد يضع من غير قبض وقال بعضهم يرسل يده الى ان فرغ من الشا والتسبيح ثم يضع وقال بعضهم مهما فرغ من التكبير يضع ثم يقرأ سبحانك اللهم ولا يقرأ وجهته وجهي قبل التكبير ولا بعده وقال ابو يوسف يقرأه بعد التكبير وقبل التسبيح او بعده ثم يتعوذ وعند بعضهم لو اثنى به قبل التكبير اخضا القلب لحسن وقال بعض اصحابنا لو قرأ المقتدي خلف الامام فما تخافت جاز وقال بعضهم ينبغي للامام ان يقول في روعه سبحان رب العظم اربعا لاني بد المقتدي بلانا اما المنفرد يزيد ما شاء مقدار القراءة حسب المواضع واهل المسجد ففي الرباطات والخانات ومساجد الطرقات لقرا ما يصح به الصلاة وزاد حسب الحاجة وان كان اهل المسجد زهاد وعباد و هو مسجد محله وهم اهله والحال مساعدة يقرأ ستم او اكثر حسب الحال في الفجر والاستئصال على القوم مكروه قال عليه السلام اثنان انت يا معاذ واند عليه السلام قرا الموعود نبي في الفجر في سفر الترحمة ليست من الصلاة خلافا لمحمد لو اعتاد قراه سورة معينة في اكثر احواله لانها اسهل عليه او تنسك لها لقواتها رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكره لم يرها حتما ويضع اليد في القنوت عند ابن حنيفة ومحمد ولذا بعد تكبيرة الافتتاح قبل تسبيحتها وبعد رفع راسه من الركوع الى ان يسجد ولذا ابن كل تكبيرتين في تكبيرات العبد وبعد ما كبر على الجنائز لم يكن فيها نص ولكن ذكر في المبسوط في قنوتها لو تروى برسلها ثم يكفها فابوبكر الاسكافي بقوله معناه الوضوح وعند الطحاوي والكرخي برسلها ولا يضعها وعند ابن يوسف رفع يديه في دعاء الوتر ويجهر بدعاء القنوت اذا كان اما لكن دون جهر القراءة وتابعه القوم في قراته عند ابن يوسف وعند محمد لا يتابعونه وبالكتاب ملحوظ بالكسر وقد رات بخلافه ملحقا واختلفوا في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت وذكر في الفتاوى يصلي عليه ليكون اقرب للاجابة ومن لم يحسن قراته فيتعلم اللهم اغفر لي ويكره ثلاث مرات مجزيه عن قراء القنوت الركبة من الفخذ فيعثر في الانكشاف ويعها مع

ذكر القنوت

الفخذ

الفخذ اذا دخل وقت صلاة السادسة لسقط ترتيب القنوت عندنا وعند محمد لسقط عن السادسة لو دخل في العصر فذكر ان الظاهر عليه فطوها حتى دخل وقت المكروه بحيث تخاف فوات الوقت فالعصر فاسدة متى كان في الوقت سعة اتفقت الروايات عن ابن حنيفة في بلوغ الجارية بسبع عشرين سنة اما في الغلام في رواية ابن سليمان في الوكالة متى كملت تسع عشرين سنة وفي رواية ابن حفص متى تلعن في التاسع عشر وفي رواية الحسن ابن زياد عنه اذا اكلت ثمانية عشرين سنة وهو قول زفر وعند صاحبيه فيها جميعا تسعة عشرين سنة لو احتم فلم ينتبه حتى طلع الفجر قال بعضهم لا يلزمه قضا العشاء وعند اخرين يلزمه فالنوم لا يؤهل الخطاب لو كانت اية السجدة في وسط السورة فالأفضل ان يسجد لها وعاد الى قراتها وختم السورة ثم يركع اما في اخر السورة الافضل ان يركع بها ولو كان في مثل اشقت واسرايل فهو مخير بين ان يركع في اخرها او يسجد لها وعاد الى القراءة ولو لم ينوح حاله الركوع عنها لم يستطع عنه بالركوع واختلفوا بين نواها في الركوع واتفقوا انه لو نواها بعد ما رفع راسه عن الركوع لم يجزيه وفي رواية الحسن عن ابن حنيفة لو نواها عند الركوع فالسجدة التي عقبها لركوع تنوب عن سجدة اللادة وعند الاخرين الركوع ينوب عنها لو قرأ ثم اضطلع فقرأها بجاء اخري لو سبح في بحر او نهر وكررت تلاوتها تكور الوجوب اما لو كان في حوض له حد محدود تكفيه سجدة واحدة ولذا في قراتها في زاوية البيت ثم في زاوية اخري ولذا في زاوية السفينة منزله زاوية المسجد واذا قرأ الخطيب على المنبر يجده عليه وعلى من سمع السجدة ولا يجب على من لم يسمعها خلاف ما لو كانوا في الصلاة لو تفكر في صلواته انه يصلي ظهره او عصره فطال مقدرا ما يمكن اذا روع او سجود تلزمه سجدة السهو المقدم في ما يقضي من الركنين بعد ما سلم امامه المسافر في حكم المسبوق بسجدة لما سهرى وعند الكرخي في حكمه الا حق لا يقرأ ولا سهو عليه لو سجد الامام على ظن ان عليه سجود السهو فعاد المسبوق من قيامه اليه وسجد معه ثم تبين انه لا سهو عليه فسدت صلاة المسبوق خلافا لبعضهم لو قام المسبوق الى قضا ما سبق قبل ان يشهد الامام بعد ما رفع راسه من السجود فقيامه وقراته لا يعتد بها الى ان يقعد امامه قد والتشهد ثانيا بعده يعتبر قراته ما يجوز به الصلاة الا ان يكون مسبوقا بثلاث ركعات فجعلنا هذه الركعة كأن لم يقرأ اذا لم يات بما يجوز من القراءة ويجوز ان يقرأ في الركعة بعد ذلك المعبر في النجاسة الخفيفة ربع الثوب قال بعضهم اراد به جميع الثوب وهو الاصح

ذكر سجدة السهو

وقال بعضهم رجع العضو الذي اصابته النجاسة وقيل قدر القدمين وقال ابو يونس
شبر في شبر وعنه ذراع في ذراع حر والخفاش وبوله ليس بنجس ومن الفاره نجس
ذلود الكرخي لو اصابته النجاسة لبسه او اجرة فقلها وصل على الوجه الذي هو طاهر
جاز لو صلى على ساط وجهه ما عليه قدمه طاهر وما يلى الارض نجس لا يجوز وان لم ينفذ
الى الجانب الاخر وغسل اللبود والبسط ان امكن عصره بحب غسله وعصره حتى يظهر
اما اذا لم يمكن عصره كالحصر والبوارى فيفضل ثلاث مرات ويغترف في كل مرة وما كان
صلبا من الاواني والاجار والخشب يغسل الى ان يغلب على ظنه انه قد طهر ولم يجد منه
راحة ولا لونا ولا طمحا حتى لو وجد واحدا من هذه الثلاثة لا يحكم بطهارته سواء
كان من الخبز والحديد وكذا حنطه اصابته نجاسة وروى عن محمد اذا اصاب
الخزانيه خرف جديد او ما يبع اصابته لم يطهر باليغسل ابدا ويجوز الصلاة في ثوب
المجوسى ويكوره في ازارهم قال محمد اذا ارى الاحتلام ولايته لم يمتى احتلم فانه
لغسله ويعيد ما صلى فيه الى اقرب النوم اليه لو كان عليه ثوبان فاجاب واحد
نجاسة في صلواته فلقه ومضى في صلواته حتى لو ادى معه ركا نفسه وقال ابو
يوسف البيت في حكم المسجد حتى لو سبقه الحدث وانصرف وقدم واحدا في اخر
صف في البيت يجوز ولو خرج عن البيت ولم يستخف احدا ولا القوم نفس صلواتهم
المسبوق فما يقضى هو اول صلواته حتى القراه واخر صلواته في حق التشهيد اذا قام
الامى جنبا للقارى صلى كل واحد صلاة نفسه لا يجوز صلاة الامى في قياس قول
ابى حنيفة وقال بعضهم يجوزها هنا عنده بخلاف ما اذا كان ما للقارى اما
الخنثى المشكل يجوز للنساء ولا تقوم وسطهن ليلانفسد صلواته بالمخاذه لاحتمال انه
ذكر ولا يجوز ان يكون اما للرجال لاحتمال انه انثى اما امامه الخنثى المشكل
للخنثى المشكل مثله لا يجوز لاحتمال ان المقدم ذكر السلطان اولى بالامامة من
رب الدار النهر الذي يمنع جواز الاقتدا اذا لم يكن العبور عنه الا بعلاج كالجسر
والطريقا المانع عنه ان يمر فيه العجلة والمجد والاقار لو كان الامام في محراب المسجد
واقدمى به واحد اخر من اقصى المسجد جاز لو صلى في الصمرا وحده فالى موضع سجوده
في حكم المسجد ولذا من سائر جوانبه هذا القدر اما لو صلى جماعة فالى اخر الصفوف
والزجه المانع من الاقتدا في الصمرا ما يمكن الا صطفا فيها قال ابو القاسم الصفار
مصلى العيد في حكم المسجد اذا قام المسبوق الى قضا ما سبق جاز لو تقدم قدامه حفا

ليلا

ليلا بمراحدين يدويه قدر بعض اصحابنا مسيره سفر بلائنا ايام محضه عشر فرسخا فصلا
ينبغي للمسا فورا اذا ام المقيم وسلم على راس راعين ان يقول اتوا صلواتكم فانما قوم سفر
ينبغي بعصر مسيره بلائنا ايام في البر لا اصحاب السفينه ذره في العيون لا تجب الجمعه
على من هو خارج المصر ثم اختلفوا فيه فادنى ما قيل موضع خارج العيران اذا خرج
الرجل بنيت السفر انتهى اليه بقصر وقال الحنابلة يصري ربيع فرائح وهو بعد ما
قيل فيه وقال ابو يوسف ثلاث فرائح وعند بعضهم فرسخين وعند اخرين
ان يخرج اليها ويرجع من يومه وبيت في منزله تحت حصرها المصر الذي هو شرط لصحة
الجمعه فيه اذا كان فيه سلطان او قاض يقيم الحدود وهو جامع وبعضهم اعترض وجوز
سائر الحرف فيه في جميع السنة قال المنطى احزم ما قيل فيه انهم كانوا يحالوا لواجتمعوا
في اكبر مساجدهم لم يتسع لهم فهو مصر جامع وهذا قريب من مذهبي حنيفه
وابى يوسف حيث جوزها معنى وهي قريبه فيها ثلاث سلك لومات للسلطان فاجتمع
الناس على واحد ليصلى بهم الجمعة جاز اما اذا مات والى المصر ولم يبلغ الخليفة حتى
مضت بهم جمع فان صلى بهم خلفه الميت او قاضى او صاحب شرطه جاز ولو قدم العام
واحد الم يجوز بيكوره لسامع الخطبه كالكلام وقد يجوز بعض المتأخرين قراءة القرآن
والتسبيح ودرر الكتب والاختيار هو السكوت الاذان هو الذي يؤذن بين
يدى الخطيب حين جلس على المنبر وذكر الحنوز زياد لا بل الاصل هو الذي يؤذن
على المنارة قبل صلاة السنه لو صلى اربعا بعد الجمعه او قبلها تقع عن سنه الجمعه وكذا
لو صلى رعتين تطوعا على ظن ان الفجر لم يطلع فاذا هو طالع يقع عن سنه فرض الفجر اذا
كانت لتكبيره بعد الفجر السنه ان يغتسل يوم العيد ويستاك ويلبس احن ثيابه
جديدا كانا وغسبلا وبمس طيبا وبذوق شيئا من الفطر وفي الاصحى مخير في الذوق
والادب ان لا يذوق ويحرم بالتكبير الى ان يبلغ المصلى في الاصحى اما في الفطر لذلك في
روايه الطحاوى قيل هذا مذهب صاحبيه اما عند ابى حنيفة يسر وسقط التكبير
اذا بلغ المصلى ويجوز ان يصلى صلاة العيد في موضعين في المصر كما في الجمعه يزل الناس
على مذهبي بن عباس من حين صارتا لخلافه فنهى وتركوا مذهب بن مسعود في التكبيرات
اذ اعجز المرض عن تحريك الراس في ايما الصلاة لا صلاة عليه وعن زفر والحنوز زياد
يومي بعينيه وهو مذهب لشافعي رحمه الله وان تجز عن الايما بالعين سقط عنه عند
الحنوز ولا سقط عند زفر ولكن يومي بقلبه فاذا اعجز عن الايما بقلبه سقط عنه فان

ذكر
صحة بعض
من الخطب

مات في مرضه هذا لا شيء عليه وان يرى ينظر ان لم يكن مغشى عليه وهو يعقل فعلية العضا
ذروه الكرخي ولذا ان كان الاغما اقل من يوم و ليلة ان فاتته صلاة في صحته ففرضاها
في مرضه بالتيمم جاز. يلقن المختصر كلمة الشهادة ولا يقال للمريض قل ولكن يذر
هذه الكلمة بحيث يسمع هو ويلقن منه يغسل رجلي الميت قبل بدنه بخلاف اغتساله
قول الام وحدها او القابلة مقبول في استهلاك الولد حتى يغسل ويصلي عليه وفي
استحقاق الارث غير مقبول ولو وجد اقل من نصف الميت يلف في خرقه ويدفن
ولذا الاعضا والعظام لرامد لا دمى المقبول خطا ليس بشهيد اما القتل المنقل
ليس شهيد عند النبي حنيفه خلا فالحم وكذا المجنون اما في احكام الاخره هم شهداء
اذا وجب لقصاص ثم انقلب ما لا لم يسقط شهادته يبدأ بصلاته المغرب ثم بصلاته
الجنائز لصيق وقت المغرب لا باس بالسوق في الارض اذا كانت الارض خواره لا تماسك
ويكره العلامة على القبر ذروه في الصحاح عن عروة عن عائشه رضي الله عنها قال
كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل كله وانما معترضة بينه وبين القبلة فاذا
اراد ان يوتر يقظني وقال قومي فاوترى يا عائشه وفي رواية الاسود بن يزيد
التخعي قال قالت عائشه رضي الله عنها ما يقطع الصلاة قلنا المراه والحمار والكلب
قالت ان المراه اذا الدابة سويس ما شبهتمونا بالحمر والكلاب والله لقد رايت
النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وانا بين القبلة وبينه مضطجعه وفي رواية معترضة كاعتز
الجنائز فيبدها الى حاجده فانه ان اجلس فاوذى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسئل
من قبل رجله يعني رجلي السرير اخرج من الحافي وفي رواية ابى سلمة بن ابل قال
كنت انا بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاي في قبلة فاذا سجد غزني
فقبضت رجلي فاذا اقام بسطتها قال والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح
من العيون قال رحمه الله عن المعلى بن ابي يوسف رحمه الله ما الحمام بمنزلة الماء
الجاري حتى لو ادخل رجل يده فيه وعلمها قدر لم تنجسه وقد روى انه رجع عن هذا
وهو الاصح عن ابي حنيفة ان كان الحمام ضيقا حركه في الوضوء احتياطا قال محمد
رحمه الله لو سقطت اسنانه فاعادها لم يجز صلاته اذا كان اكثر من قدر الدرهم ولذا
في اذن قطعت فاعادها وبه ناخذ قال ابو يوسف انه كانت سنة جاز وعنه محمد
الفيل نجس العين كالمخزوم وعنه ابن رستم عن محمد ثلاث نفر في سفر اتم احدهم في الظلم
والاخر في العصر والاخر في المغرب ثم وجد وانظر دم في موضع صلاة الامام وعلم انه

من

من احد هم ولكن حل واحد يعني عن نفسه فالظهور جاز به لحم وامام الظهر والعصر يعيد
المغرب وعصرها جاز به وامام المغرب يعيد العصر فقط وفي رواية خلف بن ايوب
عن محمد يعيد المغرب امام المغرب مع العصر ايضا عن خلف بن ايوب سالت محمد بن الحسن
في رجل يرى التيمم الى الكوسوع او الوتر واحدة ثم تبدل رايد فرأى التيمم الى المرفق
والوتر بلانا يعيد ما صلى قال لا فان ذلك مذهب علي وابن عباس ومذهبهما مذهب
عمرو وابن عمر اما لو فعل ذلك من غير ان يسال احدا ثم سالت عن ذلك فيومر ببلاد فانه
يعيد ما صلى والله اعلم **في الصلاة** لو كبر الامام فكبر المقتدي معه غير ان الامام
مده والمقتدي جزم ففرغ قبل امامه قال ابو يوسف يعيد وهذا مذهب خاصة
عن ابن رستم عن محمد اذا فرغ المسبوق من التشهد يدعوا بدعوات في القرآن وفي
رواية هشام عن محمد ويصلي ايضا على النبي صلى الله عليه وسلم قال هشام بكرر
التشهد الى ان يسلم الامام وهو قول الحلبي ومن العلماء من يقول يسكت قال نصير
سالت الحسن بن زياد رجل سجد على ظهر رجل قال ان سجد على ظهر رجل في الصلاة
جاز وان لم يكن في الصلاة لا يجوز وان سجد على خد نفسه جاز وهو قول ابي حنيفة
رضي الله عنه قال الحسن اما انا لا اجوز شيئا من ذلك وذكر في بعض الاصول لو صلى على
فراش وجهه طاهر وباطنه نجس جاز ولو كان على باطن اللب او باطن المصلي نجاسة فصلي
عليه لم يجز عند ابي حنيفة قال مشايخنا الفصح ان لا يجوز الصلاة اذا كان في موضع ركنه
نجاسة كما في قيامه اما في موضع سجوده لا يجوز في روايه وهو قول ابى يوسف وزفر
وفي رواية عن ابي حنيفة يجوز وفي رواية يعيد السجدة وكبريه لو صلى الجمعة وعلى نعله
قدر فرغها في صلاته فزاد علمها قدرا اكثر من قدر الدرهم ثم وضعه لم تفسد صلاته
اذا لم يؤد معها ركنها تاما لو صلى وفي حكمه فارة حية جاز بخلاف جرو الكلب والبيضة
المدره كالقارده لو قوائع العجدة انه اياها تفسد صلاته عند ابى يوسف ثم سئل محمد
عن ذلك فقال محمد الكساي فقال الكساي الا ياب والاواب لغتان قال محمد لم تفسد
صلاته وعن محمد لو قرا فترت من قوسه فسدت صلاته لانه لم يوجد في القرآن مثله وعن
ابى يوسف لو اخطا في الاعراب والنحو واتى بالمدة في غير موضعه او خفف في مكان
الشد يد او شدد في مكان التخفيف لا تفسد صلاته فانه علم الخواص وعند محمد
تبطل صلاته ولو قرا غير المخطوب عليهم ولا الظالمين تفسد صلاته عند ابى مطيع
ولا تفسد عند محمد بن سلمة فان العجم لا يمكنهم التمييز بين الضاد والظا الا نادرا من

سلم على راس الرافدين في الظهر على طن انه جمعة او على طن انه مسافر او في العشاء على طن
انه تروحة لتقبل صلواته فانه مستيقظ بصلواته ولعلنا بحلاف ما لو سلم على انه صل
اربعاً وعن محمد لو كتب خطا مبينا لا تفسد صلواته الا اذا طال فبصر عملا كثيرا
لو سجد سجدة وهو قائم اعادها صبي ونصرا في خرجا مسافرا فلما سارا يومين
اسلم النصرا في وبلغ الصبي تقصر صلواته واما الصبي يتم صلواته ثلاثا فخرجت امرأه
طهرت من الحيض وميت ووجدوا ما باحوا يكفي لو احد فالجند احق به ويحتم
المراه ويقيم الميت ويجلي عليه الرجل ابن رستم عن محمد قراءة السجدة ثم عد له
عن موضعه قليلا نحو عرض المسجد ثم اعادها بكفنه سجدة واحدة لو اراد ان يسافر
يوم الجمعة فلا بأس بخروج من العمران قبل خروج وقت الظهر والى خلف من ايووب
سالت محمد عن امرأه ماتت لامالها قال لا يجب كفنها على الزوج وقال ابو ثوبان
يجب عليه الظالم اذا قتل غنسل ولم يصل عليه للميت اخوان لاب وام فالأكبر
اولى بالصلوة عليه اما لو اراد ان يقدم غيره فلا يصغر منه ذكر في النوادر
صلى على جنازه بالتميم في المصر ثم اتى بجنازة اخرى ينظر ان كان يقدر ان يذهب
وتوضا ثم يحى ويصلى على الثانية فان كان الما غير بعيد فلم يفعل بعيد التيم وان لم
يقدر يصل بذلة التيم وقال محمد بعيد التيم بكل حال وذكر ابو احمد عن
الحسن بن عبد الله العسكري في كتابه لمواعظ والزواج باسناده عن عبد الله بن
كثير بن جعفر بن الحجاج بن يوسف دخل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة
وصلى مرة الى جنب سعيد بن المسيب فجعل يركع ويسجد قبل الامام ورفعه قبله
فلما سلم الامام هم الحجاج بان يقوم فاخذ سعيد بثوبه الحجاج فاجلسه وكان
سعيد في الذكر فلما فرغ اخذ النعل ورفعها على راس الحجاج وقال يا سارق يا خان
تصلي هذه الصلاة لقد هممت ان اضرب لها في وجهك وتركت فضي الحجاج فخلا وكان
حاجا فلما رجع من محته ومضى الى الشام من قريب رجع واليا على المدينة من قبل عبد
المطلب فدخل المسجد وانتهى الى سعيد وجلس جنبه فقال للناس ما جا الا لينتقم
منه وقال الحجاج انت صاحب الكلمات فقال سعيد انا صاحبها يا ابن يوسف فقال
له الحجاج جزاك الله من معلم ومؤدب خيرا اما والله ما صليت بعدك صلاة الا وانا
ذا الرقود ثم قام ومضى **من الروضة** قال رحمه الله اذا استقبل القبلة
بالبول فتذكر ثم انحرف لا اثم عليه وذكر ابن شجاع استد بارها ناسيا وعامدا بالبول

والغايظ

والغايظ مكرهه وفي نوادر ابن سماعه عن محمد مثله تغسل المرأة داخل الفرج كالتم
في نوادر ابن رستم لو امر الماعلى الحينه ثم حلقها بجبار الماعلى ما ظهر من وجهه اما لو
امر الماعلى شعور راسه ثم حلقها بجبار الماعلى لشوته لو توضع مما اجتمع من ما المطر
في الطريق لا يجوز وما يسيل من المطر يجوز لو وقع في البير جرد يعني فاره كبيره فيخرج
اربعون دلو ولا ينزع في القراءه شي لو اخرجت لفاره حن مانت في البير ولم ينزع الما
الا بعد ما انتقص قدر راع مثلا ثم نزع الما قدره الواجب لم تطهر المواضع التي اخذها
الما وبقي الذراع الناقص من البير نجس لا يطهر الا بغسله حتى لو راد الما بعده فاخذ
ذلك الذراع بقي نجسا شعرا لادمي وعظله لو وقع في الما لا نجس دم قلب السناد
ليس بنجس وكذا الطحال والكبد لو غسل دم عن الثوب مرة جاز الحوت الكبير
اذا مات في الما وتفتت بفسد الما عند ابي يوسف ذكره في الاملا اذا مات الضفدع
او حية الما في الخلل بفسده عند ابي يوسف وعند محمد يكره لو يتم على مقلوع
من الجبل لم يجز من الما جاز اما لو كان يجز من الما لم يجز لا يجوز رلعي
النجس في الفجر لاوله ويجوز السجود فيه وفي رواية اسد بن عمرو الشفوق هو الحرمه
عند ابي حنيفة لو افتتح صلاة التطوع ثم طلعت الشمس وزالت او غابت لم تبطل لو
صلى المنذوره بعد النجس او بعد العصر لا اعاده عليه في رواية ابن زياد عنه تطو
الصوت في الاذان للاذان مكرهه ذكره ابن شجاع في سننه عن ابي حنيفة رحمه الله
الامام اعظم اجرا من المودن قال محمد بن جابر بن نفع عن ابي امامه في مكانه في روايه
عنه بوذن ويقم للقضا قال محمد بوذن للاول ثم بعده يقم بلا اذان في الصلوات
ان راوح المصلي بن قدميه في قيامه هو افضل وهو ان تنكي على هذا القدم مره وعلي
الاخر مره نص عليه في كتابه لا شر عن ابي حنيفة ومحمد ولم يحك خلافاه اذا قام المسبوق
الى قضا ما سبق عنه ياتي بسبحانك اللهم وحمدك والتعود ذكره في الكيسانيات لو
ادرك امامه في رلعه فسمع واحده فرفع الامام راسه يتم المسبوق ثلاثا في ركوعه
اما لو ادركه في اوله ركوعه فانه يرفع راسه مع امامه من غير منه ليسبح التسبيح الملائك
ذكره في كتابه الاملا روايه بشر بن عياض لو ادرك امامه في سجوده كبر وياتي بسبحانك اللهم
ثم خر ساجدا من غير تعود ولذا الوادركه في التشهد الاخير لير وياتي بسبحانك اللهم
ثم سلم الامام قبل فراغ المسبوق فيتم هو تسبيحه ثم يقرأ ولا تسبيحه في اوله كل سورة سوى
الفاتحه عند ابي حنيفة خلافا لمحمد فيما لا يجز فيه اما ابو يوسف يقرأ بسم الله في كل سورة

ذكره
دم قلب السناد النجس

ومن كل سورة في رلعه واحد وان لم يكن من اوله كل سورة عنده لو يصلي
تفسر القرآن لم يجوز بخلاف ذكره على الرازي صاحب ابى يوسف بخلاف ما اذا قرا
الغائحه بالفارسيه وما وصل ابو يوسف تكبيره الروع باخر السوره ورماعا
فصل لا يقو بين ذراعيه وركبته في رلوعه بكره للامام ان يعده لله عاقب
الطهر والمغرب والعنا اما المقتدي انشا قعه وان ساقام وارساله اليد في دعا
القنوت ووضعها روايتان عن ابى حنيفه ولا بكره صلاة الجمعة خلف الفاسق
وهو روايه عن محمد ايضا بخلاف ما في صلاة الجماعة لو صلى شهرا ثم زعم ان في ثوبه
نجاسه يصد قوته ويعيد ون ما صلوا خلفه ولو قال بعد شهر ان نصراني جعلنا
مسلمنا في حقهم مرتدا في حق نفسه لو قال بعض القوم يتقن بالنقصان فيما صلاه
الامام وقال بعضهم يتقن بالتمام وشك امامهم لا اعاده الاعلى من زعم انه يتقن
بالنقصان اما لو قال له عدلانك ما اتت صلاةك فعليه الاعاده لا تراوح
الابعد فرض العناكا لوتر وذلراين زياد في كتابه لصلاه من ادرك امامه بعد
رلعه من التراوح فيضم اليها اخرى ولا قضاء عليه لما فاتحه من التراوحات لو شك
في وضوءه بعد فراغه من الصلاه لا اعاده عليه وان غلب على ظنه انه على غير وضوء
اذا كان هو ممن يلقى كسر لو قرا في الرلعه الثالثه بالسوره التي قراها في الرلعه
الاولى لزمه سجدة السهو عند ابى يوسف ذكره في صلاة الاثر لو هم بالقيام
حاله السلام ورفع ركبته قبل ان يسلم لزمه السهو ذلراين عندك عن اصحابنا
ان عمر في صلاته فقال بسم الله ناسيا فسد صلاته عند ابى حنيفه لو اراد انسا
بمربعين يد يد فرغ صوته سبحان الله لم تفسد صلاته لا يضرهم تباعد هم عن الامام
حيث لم يسمعوا الخطبة المصر الذي يجوز في الجمعة قاضي ومنبر ينقد منه الاحكام
ويقيم الحدود وقد رالسكان حنن ما به من المسلمين وذلور في الهار ونيات ان لم
يكبر القوم حتى اخذ الامام في القراء لا جمعه له ولا هم شرايط تكبيره لتشرق
عند ابى حنيفه الملوغ والاسلام والعقل والحريه والا قامه في المصر وصلاه مكتوبه
في وقتها جماعة تصلي في الاستسقا وحدا ناعند ابى حنيفه رحمه الله ذلور في البرامه
لو قتل اهل الحرب صبيا غسل عند ابى حنيفه خلافا لهما في تحنيط الشهيد روايتان اهل
المعصية يقتل بعضهم بعضا لا يغسل ولا يصلى عليه ذلور في البرامه ولذا اللص الذي
سأب يوما في دارهم قاطع طريق صلبه الامام الخليفه اولى بالصلاه على الجنازه من والى

البلد

البلد ثم والى البلد ثم القاضى ثم امام الحي ثم الاوليا وليس لاحد ان تقدم الابا ذل
الاوليا ذلور هذا الترتيب في الهار ونيات ولومات في سفينه يغسل ويكفن ويصلي
عليه ثم يرمى البحر لو كانت المراه عظمه لا باس ان تشد فخذها تحرقه والكفن على الورثه
بقدر المواويث ولو كان اخا وابنه فعدهما نصفان وان تركت زوجا غنيا فكفنها
في بيت المال ذلور ابن سماعه عن محمد وقال ابو يوسف في مال زوجها واجمعوا ان كفن
الزوج على بيت المال كفن الما وان كفته من برثه سرجح في تركه اما غيره من القربات
من لا سرجح لا يرجع بشي سوا اشهد للرجوع اذ لم تشهد في المسكن نصر في الهار ونيات
اجر سريرا الرجل ونعش المراه لا تصح الوصيه للميت في غسله والصلاه عليه ودفنه وحمله
في قبره ذلور في الهار ونيات وفي نوادر ابن رستم الوصيه بالصلاه جائزه عمق القبر
على نصف قامه الميت وارتفاع الحد قد رشير من الارض واكثر قليلا ولذا اتسبم
امرات يوماد ما ثم مرات لا بعد غروب الشمس من اليوم الثالث فكله حيض وحد
الطهر سبعة وخمسون يوما هذا اكثر ما هو عاده لها في الطهر بان حاضت ثلاثه ايام او
عشره ايام ثم طهرت سبعة وخمسين يوما ثم استقر لها الدم وعن ابن رستم عن محمد الا باس
في الروميات ستون سنه ولسا يوالنسا حمر وحمون لورات الدم في ايام الحيض اسكت
عن الصلاه ثم انقطع في اخر اليوم توحشات وقضت صلوات يومها لو احتم الغلام في اخر
الليل لا يسع الاغتسال فعليه صلاه العنا ولو انقطع دم حضها على العده في اخر الليل
بجزها صوم الغد سوا بقى الوقت للاغتسال اذ لم يتق بخلاف ما لو انقطع مادون العفره
لو اسقطت ينظر ان كان السقط ابيض فهو دليل انه ذكروا ذكره ان اشى اذ انقطع
دمها بعد الولاد في يوم انتظرت اخو وقت الصلاه التي انقطع فيه ثم تغسل وتصل ولا تراوح
الصلاه وهي طاهره المده التي لتحرك الجنين في نظر امه او بعد اشهر بالايام دون الاله
على هذا مسائل محمد ولا باس بان تشد الجنه الى ايض التمام والتعاو يد على العضلة اذا
كان مملوفا عن عطا بن يسار عن معاويه بن الحكمه السلمى بينا انا اهل مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذ عطس رجل من القوم فقلت برحمه الله فرماني القوم با بصار هم
نقلت وانك كل اتمام ما سائكم تنظرون الى جعلوا الصربون الخاذهم بايديهم فلما
رايتهم يصمتون سكوت فلما صلى النبي صلى الله عليه وسلم فبالي واتى هو ما رايت معلما
بيله ولا بعدد احسن تعلم منه فوالله ما كرهني ولا ضربني ولا شتمني قال ان هذه الصلاه
لا يصلح فيها شئ من كلام الناس انما هو التسييح والتكبير وقراه القرآن قلت رسول الله

علا السقطه ذكره لا

محمد

اني حدث عهد بالجاهلية وقد جاني الله بالاسلام ان من ارجا لا ياتون الكهان
قال لا تايم والقلت ومن ارجا يتطرون قال ذاك شي مجذوب في صدورهم
فلا يضرمهم قال قلت ومن ارجا يخطون قال كان في بني اسرائيل نبي من الانبياء يخط
لمن وافوخطه فذاك هذا كنه في الصحاح **من القتاوي للناظمي** قال رحمه الله
اذ اذاد موضع الاستنجاء على قدر الدرهم يجوز الاستنجاء عند ابي حنيفة واني يوسف
رحمه الله علمها وقال محمد ان زاد على المتقال ما اصاب المقعد وطرف الاحليل لا
يجزى فظاهره يقتضى ذلك قدر مع موضع المقعد وفي نوادر ابي يوسف
الذي استنجى ولم يغسل ولطم من ذره وجسده الدر من قدر الدرهم لم تجزى واستقبال
القبلة حاله غسل السبيلين من غايط وبول لا باس وعن ابي حنيفة روايتان في التوضي
في المسجد ولم يكن به قدر في روايه يكره وفي روايه لا باس والاولى ان توضي في الموضع
المتخذ فيه للوضوء لا باس لانه ان تغسل يديها وذا راعيها من العجين في العجين لانه محمد
وعن ابي علي الدقاق ان وصلت المرأة شعرها الى ذوايها ثم غسلت بالما ذلك الشعر لم يكن
الما مستعملا اما لو غسل راس انسان مقتول قد بان منه الراس صار الما مستعملا
الغسل من الجنابة فرض اما غسل الميت فرض ووز ذلك ولهذا لو كان جنب وميت
ومعهما من الما ما كفي لاحدهما يغتسل به الجنب ويضم الميت في نوادر المعلى عن
محمد يكره للجنب ان يقرأ كلمة الحمد لله بريد به القرآن وما ذكر في الاصل حمل على هذا
عن هشام عن محمد رفع الما مومن اصواتهم بالدعاء احب الى من الاخفاء يعني القنوت
لو اغتسل من الجنابة وفي اصول اطفاله ودمح يجزى من الجنابة وان لم يقلع الوسخ اما لو
كان بين اسنانه فرجه فبقى طعام مما اكله فمالم يجز غسله مالم يقلع ذلك الطعام ويجز
الما عليه كما لو كان على ظاهره ندى من جلد السمك او عجين بفس عليه فلم يصيب الما
بجته ذره الشيخ عن بعض مشايخه المتأخرين عن محمد بن مقاتل الرازي خرو فاره في حنطة
لحنت لم يوكله وقال ابو بكر الخصاص الرازي لا يحفظ قول اصحابنا فيه وعندى لا
يفسد الا ان يكون كثيرا فاحشا قال الكرخي خروها وبولها سوا يفسد ان الما وعن
محمد بن شعاع الخمر اذا وقع في الما ثم يصب الما في الخان نجسه وعن هشام عن محمد لا حاجة
باخت فوقت البيضة في البير وهي ندي لا يفسد الما وفي نوادر هشام عن محمد لو شرب جر
مخروقه فاصابه الدم اكثر من قدر الدرهم او اصاب ثوبه فتوضا وصلى ولم يغسل الدم جاز اذا
كان الجرح سايبلا وسيل الحن البصري عن زعفران في انا ما ليصنخوا التوب فقال فيه صبي قال

يصبح

يصبح به ثم يغسل ذلك التوب بالماء الطاهر وهو قول اصحابنا وعن ابي يوسف اذا سلم
رجل على مصل برده عليه اذا فرغ وكذا المودن قال هشام يعجبنا اذا دخل الرجل
المسجد وبعض القوم في الصلاة دون بعض جاز ان يسلم اما لو كانوا في صلاتهم لم يسلم
قال ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمة الله عليهما تكرر الصلاة خلف الجهمية والرافضة
والمبتدعة قال هشام سالت محمدا عن الصلاة خلف هؤلاء فقال جاز به ما خلا الرافضة
والقدرية واحب الي ان لا يصلي خلف هؤلاء قال محمد اذا بلغ الغلام خمس عشرة سنة يجوز
ان يوم القوم سوا احتم او بلغ هذا السن وعند ابي حنيفة لا حتى يبلغ تسع عشرة سنة واحتم
وقال محمد في رجلين هما في التقة والصلاح سوا واحدهما اقرا فقدم اهل المسجد الاخر
وتروا الاقرا فقد اساءوا ولا يا ثون ولذا القاضي والوالي هو مستحق لذرة ولكن غير افضل
اما الخليفة فليس لهم ان يولوا خليفة الا افضلهم هذا في الخلفا خاصة ولو تسمى على هذه
الرجل مود والآخرى مرة احب الي من ان ينصبه نصبا قال محمد لو صلى الاخرس بالاميين
صحت صلاته وهلا الاميين فاسدة اما لو صلى الامي بالآخرس فصلا تمامه وذكر في
الكيساني اذا اجاوسبقة الامام بركة فدخل معه فكبر وسبح ثم اذا قام ليقتضي ما سبقه
اعاد التسبيح لا خلاف فيه وانما اختلفوا في التعود عند الدخول قال ابو يوسف
تعود ساعة دخل واذا قام يقتضي بعيد التعود وعند محمد لا يتعود عند الدخول
وانما يتعود حين قام ليقتضي فقرا وفي كتاب لا شرع هشام امام صلى يقوم فلما ذهب قال
بعضهم هي الظاهر وقال بعضهم هي العصر ينظر ان كان في وقت العصر فهي العصر وان كان
في وقت الظاهر فهي الظاهر وان كان مشكلا اجزاهم ذلك في القياس بمنزلة قطرة دم وتعب
من خلف الامام لا يدرى عن هو لو حلف ان لا يور احد افضلي وحده ولم ينو الامامه نجبا
قوم اقتدوا به جاز ولم يحث هو في قول اصحابنا اما لو حلف على رجل بعينه ان لا يور
فصلى مع الناس خلفه وهو لا يعلم ثم علم حث سالا اهل البصرة محمدا عن امام شك في
صلاته فاختلف الامام والقوم قال بوخذ بقول الامام ومن معه وان كانوا اقل عن
هشام عن محمد لو قال الامام صليت ربعا وقال القوم صليت ثلاثا فان اجتمع القوم
على ذلك اعاد الامام الصلاة الا ان يكون الامام على يقين امام صلى العشاء على غير وضو
وهو لا يعلم ثم صلى بهم التراجع امام اخر بوضو ثم علموا فعلمهم ان يعيدوا العشاء والتراجع
عند اصحابنا وفي نوادر ابن رستم لو اصاب الامام وجع فقدم غيره يستقبلون الصلاة
عن محمد من شرب الخمر وصلى لا يجزى حتى يغسل فاه الا ان يصيب فاه اقل من قدر درهم رجل حمل

لا يجوز الصلوة خلف الرافضة
والقدرية

بولاً في قاروره فلما كسر علم فوضعه ينظر ان كان قد راد ردم فسدت صلواته بخلاف
ما لو وضع نعله وبها نجاسة فوضع من ساعته لو كان في الجبة فتقا فوجد فيها فاره
ميتة ولم يعلم متى دخل فيها فان لم يكن فيها ثقب يعيد الصلاة كلها منذ يوم ندف النظر
اما لو كان لها ثقب ولم يعلم قال ابو حنيفة يعيد صلاة ثلاثة ايام وعندهما لا يعيد
حتى يتيقن متى ماتت فصارت كالاختلاف في مزاري ثوبه نجاسة بابسه ولم يدر متى احابته
وعز اي يوسف امه اتزرت بازار فوق التدي ومر خلفها تمت صلاتها ذكره في الاملا
اذ اصلى على جنازه عند طلوع الشمس وزوالها وغروها يعيد وفي الاصل قال لا يعيد
الامام اذا سمع خفق نعل رجل وهو راكع فانتظره قال ابو حنيفة احسنى عليه امر
عظيما قال علي بن موسى القمي ان كان داخل رجلا جليلا فكثرت اجلاله فهو كما فر وقال
في وقت اخر يخاف عليه الكفر وعند اكثر الاصحاح لم يكفر ان شاء الله ولا ينبغي له ان يفعل
قال ابو يوسف ان جلس رجل يحدث ووجه المصلي اليه ان كان جاهلا علمته وان
عالمها ادبته وعز موسى بن النضر تلميذ ابي يوسف لو ترك اربع ركعات السنة قبل الظاهر
لا تقبل شهادته قال هشام كثيرا رايت محمد في السفر لا يتطوع قبل الظاهر وبعد
وربما يتطوع قبلها وبعدها ورعني الفجر وبعد المغرب فكان لا يدعها ولم اره تطوع
قبل العصر ولا قبل العشاء في السفر ويصلي العشاء يوتر في كتابنا بن عبدك في التراويح
يصل كل ركعة لعن سبحانك اللهم وبحمدك واعوذ بالله وبسبحانك الرحمن الرحيم قال
ابو عبد الله الزعفراني من فاته بعض التراويح فيصلي الباقي ويوتر مع الامام ثم يصلي
ما فاته من التراويح قال هشام قلت لابي يوسف مسجد يقنت امامه في الفجر ومسجد
لا يقنت منه وهو بعد مني قال عليك بالابعد قال ابو حنيفة يتخطى الى غيره في
تواد راين رستم من نام في الصلاة لا يكون هو في الصلاة ولا يكون هو مصليا والذي
سبقه الحدث يكون في الصلاة حتى يتوضا ولا يكون مصليا قبله ولهذا الواحد
فانصرف فتيمم ثم راى الما قبل ان يعود الى مقامه لم يفسد صلواته بلنا اما الوراه
في مقامه بعد ما احدث الحدث قبل انصرفه تفسد واستقبل وكذا الواثق في
مسحه على الخف بعد انصرفه لم يستقبل اذا غسل رجله بخلاف ما في صلواته ذهب
وقت مسحه لو زاد في التشهد الاول حرفا سهوا بحسب سجدة السهو عند ابي حنيفة
رضي الله عنه وعن الحسن بن مالك عن ابي حنيفة اذا بدأ بالقراءة في موضع التشهد ثم تشهد
لزمه السهو اما لو بدأ بالتشهد ثم بالقراءة لا سهو عليه وعن ابي يوسف عن ابي حنيفة

مدرك
مر فانه بعض التراويح لو شح
الامام لم يفسد التراويح

رحمة الله

رحم الله علمها لو صلى وحده فجهر فمما خافت وجب لسهوا اما لو خافت فيما يجهر
لاسهو عليه في نوادر هشام لو افتتح الصلاة في سفينة على شاطئ البحر وهو مقفم فنقلها
الريح وهو في السفينة في صلواته ان نوى السفر يلزمه ان يتم اربع صلوات الا فانه وقال
محمد يتمها صلاة السفر وقال ابو يوسف لا جمعة على اهل القرى وان كان قريبا الى
المصر وعند محمد فرسخ سهما يجب وعند ابي يوسف ان يعود الى منزله في يومه وفي قطاع
الطريق يفتي الشيخ ابو بكر الرازي واصحابه على قول ابي يوسف على ما ذكره في نوادر وعلى
ان صلب المحارب على خنجره وتوك ابداء ولا يصلي عليه ولا يعيد وابع استقبال القبلة و صلب
حياتم يطعن في حنيفة حتى يقتل وقال الشيخ ابو العباس صاحب الجاس قولي من المكابر
في المصر بالقتل مثل قول المحاربين وعليه الفتوى وبه يفتي ابو بكر الرازي قال هشام
اذا غسل الميت ثم خرج منه شيء غسل ذلك ولا يعاد غسله ولا وضوءه وبه ناخذ وهو
قول الحسن البصري وغسلت علي بن الحسن بن علي بن ابي طالب رضي الله عنهم سرية ام
زيد بن علي امرها بذلك محمد بن علي الباقر وهو مذهب زفر وعندنا لا تغسل ام الولد
مولاه ولو انتظر الغوم صلواته على الجنازة ولم تحس الفوت لا يجوز له اليتيم في املا
اي يوسف عن علقمه قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه سمرونا ليلة في بيت ابي بكر
الصدوق رضي الله عنه في بعض ما يكون من خاصه النبي صلى الله عليه وسلم ثم خرجنا
ورسول الله صلى الله عليه وسلم بحشي بيني وبين ابي بكر فلما انتهى الى المسجد اذا
رجل يقرأ القرآن في صلواته فقام النبي صلى الله عليه وسلم لستمع اليه فقلت يا رسول الله
اعتمت فغمرني بيده اسكت قال فروع وسجد وجلس يدعووا واستغفرو فقال النبي
صلى الله عليه وسلم سئل تعطه ثم قال من سواد ان يقرأ القرآن عقبا وفي رواية رطبها وفي
رواية نصا كما انزل فليقرأوا ابن ام عبد فعلت انا وصاحبي انه ابن مسعود رضي الله عنه
فلما اصبحت غدوت اليه لا بشوه فقال سبقك لها ابو بكر وما سابقته الى خير قط الا
سبقني اليه وكان سببا قال في الخيرات **من فتاوى البقال** قال رحمه الله جنب غسل
نرجه في حوض كبير نوضا من ناحية اخرى في سطح نجاسة على جانبين ما جوا عليه من ما
المطرطها هو بخلاف ما لو كان في بلاد جوانب او عند الميزاب وعند في نوز من احد هما
طاهروا الاخر نجس فصبتا من فوق واختلط الماءان في الهواء انه طاهر ذكر بعضنا نحنا
لا يجوز التوضي بالماء الذي يجمد بالصيف سور بازي الاهلي حكمه حكم سور درجابه
محبوسه المضمضه والاستنشاق في المسجد مكروه عند ابي يوسف وعند محمد غير مكروه

مدرك
للصحة على اهل التوراة وكان

مطل
عسل ام ولعل الكيس

7
من سق ان شراب الوان غشا

في روثه وطبه وقت في يراو يا بسه نقت فيها او اسبلت نزع عشرون دلوًا وعن
 الحزن من زياد الكسر من البعرات في الماء ان تاخذ ربع وجه الماء وقيل لا يخرج دلوًا فيها
 منها شيء. واللا يكون النزع في شيء اقل من عشرون دلوًا. فمما يخرج فاره او دجاجه مخلاه
 عن يراو هره حيا غير حيته اما في غير مخلاه لا يترج شيًا. وعن ابي يوسف اذا وجب نزعها
 في نزع كل يوم قليل حتى نزع قدر ما كان فيها جاز خلافا للمحن بن زياد. وحيه البيت
 تموت في المير حكيم الفاره عظم الانسان بحسن عند ابي حنيفة ومحمد رحم الله عليهما عرف
 الجلاله بحسن غسل الألفحة الجامة من الميتة عندها كالبيضة والسخلة قبل الجفا
 لا باس ببسط جلد الاسد والتمر. دم الحلم بحسن بخلاف القروا. رخص بعض المناخرين
 في طعام نفع منه خروا الفار وقيل عند محمد لا باس ببوله. وعنه ان البعوض اذا وقعت
 في الماء بعد ما حصت الدم لا تفسد الماء. وعن ابي يوسف تفسد وفي العلق تفسد
 ومحمد من يغسل الحنطة من بول الحمار وروثه في الدياسة. وعن ابي سلمة لا باس به
 اذا مات الفار في الحجر فصا دخلا لم يضر طاهرا وان لم يتفسخ. وعن ابي يوسف
 جواز مسح السرقن الرطب والعذرة من الخنف ومن الثوب اذا لم ينشف. ولذا عن
 محمد في السرقن وان كثرت في الحنف. وعن ابي عاصم قطره بول وقعت في الماء قبلوا
 به طينا للمسجد جاز. ولو اصاب قدم انسان جاز الصلاة معها. وان كانت النجاسة
 غالبه لا خير في ذلك الطين. وكذا الروث. وان كان الطين غالبا فلا باس بالتطيين
 والصلاة عند اصحابنا. وعند ابي يوسف يغسل الدهن لا يطهر التور بالاحما الا انه
 اذا خبز بعد زوال البلة فقد رخصه. واذا اجرت النار الدم على راس المشاه
 جاز. لو طبخ الحنطة بالحجر ثم قليت لم تطهرها النار. وعلق الطير. وعن الحز لو وقعت بعرة
 في قرحنطة فلم تحت لم يوكل. وقال محمد بن مقاتل يوكل ما لم يتغير طعمها. وكذا الدهن
 ولذا الوز اللين لو وقع الحمر مما عجن بخر في خل فذهب منه حتى لا يرى فانه لا باس بالخل
 ولا يوكل الرغيف نفسه وقيل بطهر الخبز بغسله ثلاثا وزالت رائحة الخبز وطعمه ولو
 وكذا في كل شيء من حنطة وشعر وغيرها. قال ابو يوسف ما لا يوكل لا يتداوى به اذا
 اشبهت موضع النجاسة على ثوبه. ذكروا الطهارة انه يغسل كله. وقيل اذا غسل
 شيئا منه فله ان يغسل فيه كما اصاب بول الحمار الحنطة في الدياس فان بعض اصحابنا قالوا
 يجمع فيغسل فتر ثم يخلط فيجفف لكل فيحكم بالخل. وقال ابو جعفر يغسل على موضع
 منه ونبوي انه الطاهر ولا يغسل النجاسة اليسيرة اذا خاف قوت الجماعة لو خرج دود

من

من العذرة فوق في الما بحسن. ولذا اذا الزق بالثوب ما زاد على الدرهم اذا ثاب الثوب
 فصل على الطاق الاعلى والاسفل بحسن جاز بمن له التوبين. وما يسيل من الكيف من الماء
 فالمعتبر منه غالب الظن وفي الاصل لا يجب الغسل حتى يستيقن. ولا هل البلاد ضرر راس
 اذا لم يحف على الجرح جدد لو فت كل صلاه عصابه ذكره في الجامع الكرخي. اذا احب الماء
 على الثوب ضبة سا بعد وعصر طهر. لو صلى في ثوب طلي بالطحال جاز. لو حب الماء في الاجنبا
 مره واستيقن جاز لو اخذ كفا من الماء غسل به ساعده وسال الماء على يده جاز. اما لو غسبه
 في الماء بحسن. وقيل اذا احب الماء على الازار وهو عليه طهر وان لم يعصه. وعند محمد يعصم
 لو اصاب المني طاق من الثوب يفر كذا الطاق الاعلى كالتاق الاك. ومن شك في بعض وضوء
 غسله ان كان او اصابه وان كثر له ذلك فلا شيء عليه. وكذا الشك هل توضع
 قال محمد لا يجب اصال الماء الى ما تحت شعر الحاجبين. وقيل في جلد الشارب ايضا
 الا ما وقع عليه شعوره اذا طال وهو ما يبدها من شعر الشفة اذا اخم الغم لو عض على
 شيء يدمى من اسنان لم يتوض. ولذا الخلال اذا ارتفع الدم على راس الجرح وان شق تقض
 الوضوء عند ابي يوسف ولا ينقض عند محمد. قالته ابو يوسف القليل لا ينقض الثوب
 ولذا قيل عن الكرخي وان وقع في الماء وعذره بخلافه اذا تغمض فحصل الما جوفه
 ثم خرج ينظر ان تغير فهو قبيح والافلا. والريح من الذكر والفرج لا ينقض خلافا
 لمحمد لو كان يرى بلة تخرج من ذكره نضح سواء بلة اذا كان السكوان لا يحيز ثوبا
 لا يوموا لصبي بالوضوء للمصحف ولا يكره حمل كتاب فيه اية اذا لم يقصدها
 وكذا كتب الفقه بعني الجنب بخلاف التفسر. يا موالزوج زوجته الكتابية بطرها
 واختلفوا في المحدث هل لمس المصحف بماء بعد الاغسل من الاعضاء قبل كالمها
 ولذا الجنب اذا تغمض هل يقرب والمنع اصح عن ابي حنيفة فمن احتمل ولم ينزل فتوضا وحلى
 ثم انزل اغتسل ولم يعد. ولذا ان احتمل في الصلاة اتمها في الجامع الكرخي نحوه لو كان
 برجله جرحه بخرها المسح فلبس الحنف مسح على الاخرى الجورب المود عند ابي حنيفة
 ان كان اسفله ادم جاز المسح. التيمم بالطين لا يجوز. وقيل يجوز عند ابي حنيفة خلافا
 لمحمد قال محمد نويد في التيمم الوضوء وقال الرازي فيه الحدث وعن الحديث اذا
 نواه التطهر اجزاء. وعبد الكرخي استيعاب التيمم شرط. وعند الحسن لا كثر يكفي وعن
 محمد على المولى ان ييمم عبده قال محمد لم يفر اذا كان يضربه التحرك للوضوء تيمم بخلاف
 الضعيف في المصير ييمم اذا كان الما يوذبه اذا شديدا ذكره في التهذيب لو استوى

لا يكتبه مولا بفسادهم

مواضع الصلوة والعذر بتيمم عند ابي حنيفة رحمه الله **في الصلوة** ولا باس باذان
 لوذن في السوق في الا في الطهر والعصر فانه في السوق ينبغي ان يوذ زخارج المسجد
 حيث يكون اسمع للجيران. يوذ ان يوذ واحد واقام اخر عند ابي حنيفة في الاصل
 قاله لا باس به وقيل في الانسان تسعة اقدام وقت العصر عندهما على ظل قامه .
 لو كبر متعبا لم يرد به التعظيم ونوى الافتتاح لم يجزه لو نسي النبي عنده التكبير جاز
 والصحيح انه يرفع يديه مع التكبير وقيل قبله وقيل مع قوله الله وضمهما مع
 قوله اكبر فضيله التكبيره الاولى ان يكبر مع الامام ويفرغ معه عند ابي حنيفة
 وعند ابي يوسف ان يفتح القراءة وعند محمد ما لم يرفع راسه من الركوع عن الحسن
 لراهه السجدة على كور العمامة يكوره بالاتفاق بحيث يلوى عنقه اما للخطه لا باس
 به وانما ذكره المراد موضع السجود لا باس بالصلوة على الكدر والطعام الا الارز
 فانه لا يستمسك الصلوة في ارض الغير اولى من الطريق اذا كانت لمسلم فانه يكوره
 على الطريق والقبور وقيل اذا دفر فيه وهو مطين لم يكوره وقيل اذا مضى شيئا
 تفسد صلواته لو قرأ العصر عنيا تفسد صلواته لانه تفسير وقيل كل حرف في القرآن
 لم يبطلها مطلقا لو ذر قبيصة في الصلوة او نزع علم تفسده ولذا الوضوء براسه
 ولحيته ومن افتح على موضع طاهر ثم قام على موضع نجس ان تحول قبل ان يوذ ي
 ركنا لا تفسده ولو تعد تفسد وان قل ولذا ان كان خطا ثم علم فلم يتحول في
 الحال وقيل قليلا عفو في الحمد ايضا وقد اطلق ابو حنيفة بالفساد وعلى هذا
 كشف العورده وسقوطه قدام الامام عند الزحام وعن ابي يوسف في الاخراف
 عن القبلة لعذر لم تفسد صلواته وعنه تفسده لو مشى ليدخل في الصف او يدنو
 من ستره او مال عن عيبيه او يساره او قدام ركعت على عقبيه ووجهه الى القبلة لم
 تفسده وقد اساء اذا لم يكن من عذر اما لو استبد بالقبلة فمضى متعبا او لم يمض
 فسدت صلواته لو انتزع النعل او لبسها او سوى العمامة لم تفسد بخلاف ما لو
 اعتم او تحمرت المرأة او لبس الخف اذا لم يجد المرء من منزله من المحمول لم تجز صلواته
 ولو صلى وفي يده عنان دابته او زمام ناقته وهو نجس نظرا ان كان ما في قبضته
 طاهرا جاز وان تحركه محل النجاسة اما لو كان مقبضه نجس تفسده وان جذبه الدابة
 حتى زال عن موضعه فجاءه موضع سجوده تفسده والا فلا لو ظن ان الامام قد لير
 فكبر قبله ثم ضحك فيه روايتان اما لو افتتح مضطجعا من غير عذر فضحك انتقض

وضوه لو ادرك امامه في السجدة الاولى فلم يسجد معه حتى سجد اخري اتبعه فيها
 ما لم يولع الامام في الثانية وفي الجامع الكرخي لو ادركه رالعا او ساجدا فرفع راسه
 قبل ان يخطم بفعله ولو اتبعه وقد سجد الامام للتلاوة فظن انها للصلوة فرجع وسجد
 يريد اتباعه لم تفسد وان سجد اخري فسدت ولو قال الامام بعد الفركت محذرا
 في العتمة اعاد المسبوق وهو اصح الروايتين اذا اخرج وقت صلاة العيد لفسده العيد
 كما اخرج وقت الفجر والجمعة لو تذر الامام فاتيته بعد ان ينصرف للحديث قبل ان يقدم
 احد فسدت صلواته وصلواتهم ولو نوى القوم كل نفس انه يوم حين احذت الامام
 لم يجز لو صلى ركعة بقوم ثم اذن قوم اخرين واقاموا في ناحية اخرى فادوا اليه
 ان يومهم فاحرف اللهم الى موضع جازله المشي الى مسلة فكبر بنوى الاستقبال لهم
 وقطع ما مضى وقدم الاولون غيره فاحتوا به لم ينقطع صلواته وفسدت صلاة
 الاولين ولو كان الخليفة مسبوقا بركعة فظن انه مسبوقا بثلاث فقدم من سلم بهم
 عند الرابعة في نفسه فسلم او ظن انه مسبوق بركعة فلم يقعد في الرابعة فسدت
 صلواتهم جميعا مسبوق بركعة استخلفه الامام في الركعة الرابعة فشك هل ادرك
 الثانية وقد نام في الثانية بدا بالثالثة ثم بالارابعة ثم قدم مدركا يسلم لهم ثم
 يقضي ما سبق منه ثم يتحرى في المشكوكه ويحناط كما يجب في التحري ولو نام في اول ركعة
 فاستخلفه الامام قبل السلام وانشأ اليه انه تركه اربع سجودات ولم يدرك كيف
 حالها قيل يسجد لها في الحال وسابغونه ثم يصلي تمام صلواته وسابغونه في الركعتين
 ايضا وسلم يصلي ركعتين وسابغونه في كل ركعة سجدة وسجدة وعن محمد من سبغ
 الحديث ينبغي ان يستنجي تحت ثيابه فانه ان كشف عورته تفسده وعن ابي سليمان
 انه يجوز ايضا اعتبار الطريق المانع من الاقتران ان يمشى فيه عند ابي يوسف
 وقيل ما يمكن ان يقف فيه ثلاثة عرضا واما في النهر لو لم يكن احد على القنطرة ان
 يصلي بمنع الاقتران في النهر ما اولم يكن اذا اقيمت الظهر وهو في السنة يقطع على
 الركعتين ثم يصلي اربعا وقيل يقضي ركعتين وقيل لا يقضي وهو الصحيح ويروى
 عن ابي يوسف المرور فوق الحايطة قد قامه الرجل بين يدي المصلي فيكون يستنزه
 وعن محمد ادرك الامام في التشهد فاقتدى به ثم احدث فذهب يتوضا ثم جاء وقد
 نزع الامام ولا يدري ان التشهد كان للمنفين او الاربع فانه يتحرى ثم يسأل
 بعد الصلوة فان احباب والا اعاد ولو افتتحا ثم شكوا بهما الامام وذلك بعد

رلعه واحدها مسافر تفسده وقيل لصلتان ما بقى سوا لا لسبب واحد هما الاخر
ولا يتاخر عنه ولا يقتدى به اما لو شكنا بعد ثلاث فالمقيم هو الامام وان شكنا
بعد رلعتين فكذلك وعن ابي يوسف في رجلين شكنا ايهما الامام رلعا وسجدا
ولم يغيرا نيتهما التي دخلا فان غيراها تفسده وتكروه الجماعة في المنذور كما في
التطوع وعن ابي يوسف في من قرا السور في الركعة الثانية ما قواها في الاولى
سهوا يسجد للسهو اما لو قرا في الثانية سورة ما قبل السورة التي تجب الاولى
قرا في الاولى قله هو الله احد وفي الثانية بت يد ابي لهب فانه لا يسجد للسهو
ولكن قد اسان تعد وقيل في من صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة
الاولى لا يسجد واطلق بعض اصحابنا خلافة لو ادر كة في التسمية وتبعه في
سجد في السهو ثم ظهر انه لا سهو عليه فالصحيح انها تفسده لو كان في سجوده او
ركوعه شك انه صلى الظهر او العصر ثم علم لا سهو عليه الا ان يطول بحيث يغير عن
حاله بان يستغله عن الايمان بركن اخر لو شك في صلاة هل صلاها اعاد في الوقت
لو شك في رلوع او سجود وهو فيها اعاد وان كان بعدها فلا لو قرا اكثر الفلكة
اقووا من اخوها حرقا ثم اعادها فانه يسجد وعن ابي يوسف اذا لم في النفل ليلا
فخافت سجد سهوا وقد اسان في العدة لو تذكر سجده بعد التشهد الاوله سجدها
واعاد التشهد ولا يعيد مع الفوات من السنن الاربعين الفجر وروى انه لا يعيدها
ايضا لو شك في فائده فادى الوقت ثم علمها اعاد كما لما يظنه سرا با ثم علم وعن
ابي جعفر في من ادر رك القوم في الصلاة ولا يدري انها المكتوبة او الترويح او بكر
وسوى المكتوبة على انه ان لم يكن مكتوبه بقضها بعني العشا فاذا هو في العشاخ
وان كان في الترويح يقع له نفلا عن ابي حنيفة رحمه الله في المجرى ان الترويح سنة
لا ينبغي تركها وهي في بيته افضل ولذا عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة رضي الله عنه
في المسجد احب الى وقد رات في بعض الكتب ان كان الرجل يقتدى بنبغي ان يصلي
بالجماعة في المسجد بخلاف ما اذا لم يكن مشهورا مقتدى وقد قال بعض العلماء من
اهل زمانه ان الترويح ثبتت بالاجماع جماعة فمن صلاها مفردا فلم يكن تراويا
وتجوز الترويح قاعدا تسائر السنن غير ركعتي الفجر التطوع قبل الفجر ركعتان وبعدهما
فان طول فلا باس ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد المكتوبة بمثلهما بعني
القران في الاخيرين وليس على المسافر ان يصلي السنن وقيل يصلي ركعتي الفجر خاصة

بدر
الاربع

وقيل

وقيل ركعتي المغرب ايضا اذا اقتضى القاري بالامم لا يقضى ومن نذر ان يصلي وتقرأ
سوردا البقرة ثم قرا سورة قصيره لم يجز بخلاف الصوم في الحر ثم يوذيه في الشتاء ومن
نذر ان يصلي وتقرأ سورة البقرة قائما فيودها قاعدا روايتان المسافر اذا اجاوز
المصر بقصر وان اتصل لها القرى وقيل لا حتى يجاوز ما يتصل بالمصر من قراها ولو
فراصح لذاروى عن ابن زياد وهو الصحيح والملاح مسافر الا عند الحنن ومن دخل
دار الحرب با ما ن صحت نية الاقامة ومن اسلم منهم فلم يعرضوا له او لم يعلموا باسلامه
فهو على اقامته اذا انقلبت الا سير منهم فنوى الاقامة في غار لم يعتبر وكذا الوهر
منهم ونوي سفرا لثلاثة ايام لم يعتبر بنية بعد ذلك مخفا اذا اسافر حتى يبلغ بعد
يوم اتفر بخلاف الكافر يسلم وفي وجوب لقراءه على المقيم في ما يقضى بعد امام امامه
المسافر في صلاته روايتان جمع المواضع المتفرقة متر في اعضا المراد حالة
الاكتشاف والعريان يومى وقيل المراد تحفر حفرة وتقعدها فيها الى الصدر وعند
مجد لا باس بلبس الجور للجندي وان لم يحضره العدو واذا تاهب للحرب بلبسه
ولا يصلي فيه الا ان يخاف فيها العدو ولو صلى بصاحبه الظهر فقطر من احد هما دم
ثم ام الاخر في العصر والآخر في المغرب اجزاء الظهر ويجزى العصر عن من ام في الظهر
والعصر واما المغرب فيجزي من ام فيها في روايه ابن رستم عن محمد وفي روايه خلف
يعيدها ولذا لو سمعوا من احد هم صوتا او وجده وارتحا فقد اطلق ابو يوسف
انه اذا صلى هم الظهر والآخر العصر والآخر المغرب اجزاء وان احدثت الامام
فقدم احدهما ثم احدثت الثاني فقدم الثالث فسدت صلاتهم الا خوف البسر
لا يضر اذا لم يصرف وجهه عن القبلة ومن صلى ولا يحضر نيته القبلة ولا انها مشكله
فظهر الخطا اعاد اما لو ظهر الصواب او لم يظهر شي في صلاته اجزاه ولو اشكل وجهه
الى القبلة فصلى بغير محرى اعاد فان ظهر الصواب محضى فيها ولذا ان ظهر صوابه
بعد فراغه صحت ومن لم يكن له راي في القبلة فقد قيل لا يصلي وقيل يصلي الى اربع
جهات وعن ابي يوسف في الاعمى اذا لم يكن وجهه الى القبلة فيسوي به رجل في صلاته يجز به
وعن ابن المبارك لا يجزى في الثياب ولكن يصلي في كل ثوب لو باع ثوبا فيه يولد ولا
سن لا باس وان ظن ان المشتري يصلي فيه فاجت الى ان يبين وكذا الفرائض والفرد
لو راي غيره يتوضا بما يحسن ان غلب على ظنه انه ياخذ بقوله ان اجره فيضره والجرير
افضل المنفرد فيما يجزى وقيام الليل بين الجهر والاحفاء فيمن شك هل صلى ام لا انه لا

يعيد في الوقت ومن طن ان امامه محدث او ان عليه فابته او طن ان الشمس لم تزل اعاد
كما لو طن انيه محدث او خالف تحريم في القبلة **الناسم** اذ اهدى جري على لسانه ايه السجدة
اولقن الطوطى بلاد الابه لا تجب على السامع قيل هذا قول محمد **وروى** ان عطا كان يطوف
بالبيت فقرا ايه السجدة فيومى لها ذكوه ابو حنيفة وابو يوسف رحمة الله عليهما
للماشي انما الابهام معتبر لها بجوارده في الصلاة لو تكلم في سجدة التلاوة او احداث
فسد صلاته ولا تفسد محاذاة المرأة في ذلك ولو نوى امامتها واختلفوا في مرقاها
على عمن فانتقل الى عمن من تلك الشجرة فكررها روى ان الركوع في غير الصلاة لا
يجزى عن سجدة التلاوة لو قراها في الصلاة فركع لها ولا يريد السجود فقد ذكرها
وهو راكع فان شا احتسب لها وان شا سجد للتلاوة واعاد الركعة وان ذكرها بعد
ما رفع راسه فان شا جعلها ركعة واجزته وان شا سجد للتلاوة واعاد الركعة وان
شا اعاد الركوع ولم يسجد للتلاوة وسجد الشكر بركه في روايه ابى يوسف ومحمد
عن ابى حنيفة رحمة الله عليهم وعن محمد لا يارسى عن ابى يوسف في المصر الجامع لا يسجد
مسجد واحد وعنه منه عشرة الاف وعنه فيه منبر وقاض بنفد الاحكام والحدود
وقيل ما تتعش فيه كل صانع لصناعته من سنة الى سنة من غير اشتغال بحرفة اخرى
وقيل ما يولد منه كل يوم وموت **وعن** سعد بن ابى وقاص كان على ثلاثة اميال من المدنة
ربما كان يحضرها للجمعة وربما يدع **وعن** غسل الجمعة للصلاة **عن** ابى حنيفة وابى يوسف
قال ابو يوسف وقيل بخطب بالسيف في كل بلد فتح بالسيف ومن استعمل على
الصلاة وحدها فله ان يستخلف فلو احدث الخطيب فانصرف واستخلف ثم سب
الحدث للمخلفه لا يجوز له ان يستخلف **وعن** ابى حفص الامام ان تكلم في الخطبة بخلاف
ما في الاصل القروى اذا دخل المصر لحاجه يجب عليه الجمعة **وقال** ابو يوسف احسن
ما سمعت في الخطبة انه من خصه عالم يخرج الامام من غير ان يوذى احدا فاذا خرج فلا
تخطى ولو فتح الامن باب القصر واذن للناس بالدخول فجمع بجزية ان صلوا قبل صلاة
اهل المسجد عند من لا يرى الجمعة في موضعين وقد اساءت ركعة المسجد **وعن** محمد لا ادري
ما فرض الوقت الظاهر او الجمعي انما الفرض ما استقر عليه بفعله **ومنع** المساكين عن السؤال
وقيل ان كان تخطا ومو بين يدي المصلي كره ان تخطى لو افسد صلاة العبد لم يقبها
وان شا صلى اربعا **عن** ابى حنيفة نادى بالناس ليجزوا الى مصلى العيد والتواش في
خطبة العيد افتتاحها بالكبير ويكبر قبل ان ينزل من المنبر اربع عشرة قيل لا بى حنيفة

ينبغي

ينبغي لاهل الكوفة وغيرها ان يكبروا في ايام العشر في الاسواق والمساجد قاله العم
قيل اذا مات ليلا يوضع على بطنه سفا ليلا يتورم الخنثى **بصر** وقيل يغسل في ثيابه
ان مكث في المعركة اقل من يوم جرحا لم يغسل **وان** كان اكثر غسل **وان** كان ظاهرا
مات بوقوعه غسل فان كان مظلوما لم يغسل **لو** قتل ابنه او قتلت ابنته او زوجها
منها لم يغسل **وان** سقط القصاص لو كفن ثم علم ان شيئا منه لم يغسل فانه لا يغسل ما
دون لعضو بعد التكفين خلافا لمحمد **وعن** بعض اصحابنا لو اخذ من شعر الميت وطفره
يد فن معه يسوع بالجنازة ولا يدبوا بها حتى لا يتحرك الميت **يصلى** على الباعى اذا
مات حتف انفه وتسل خلفه وبعد انقضا الحرب روايتان **ولو** شيعوها سبعة
سبعة فاموا حلفا لامام ثلاث صفوف يتقدم الواحد وخلفه ثلاث وخلفهم رجلان
وخلفهما رجل لحدث جانى الصفوف الثلاث لا يصل على الجنازة في المسجد الا مسجد
بنى لها وتجزى قراه الفاتحة عليها على وجه الدعاء **ولو** ترك منها تكبيره تفسد عن
التعنى ومحمد من الازهر كراهة وطى المستحاضه **وعن** مالك لو ترك صلاة جاهله
لم تقض المبتداه اذا راق الدم بلانه ايام ثم انقطع جاز الوطى المستحاضه التي
يجب عليها الغسل لوقت كل صلاة فانها تصلى تقرا ثلاثايات قصار ولا تقرا في
غير الصلاة ولا تمس المصحف ولا ياتنها زوجهها ولا تقعد في مصلاها ولا تدخل
المسجد وتطوف للزيارة والصد فقط **عن** بعض السلف استحباب الوضوء للمحاض عند
دخوله وقت الصلاة **وعن** بعض الصحابة مثله فانها تناب ثواب الصلاة اذا خرج
الدم من سوتها لم يكن نفسا الا ان يخرج من اسفل وقيل للقبلة تاخير الصلاة وقيل
وقت الحيض والحمل ثنتا عشرة سنة **وقيل** اول وقت الحمل للمرأة تسع سنين وهو اول وقت
الوطى فان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بعائشه وهي ابنة تسع وقالت عائشه
رضي الله عنها ما حاضت امرأة بعد خمس سنة **عن** كريب مولى ابن عباس قال مات ابن
عباس ابن بقر يد او بعصفان قال ابن عباس يا كريب انظر ما اجتمع له من الناس قال
تخرجت فاذا ناس قد اجتمعوا له فاخبرته فقال هل هم اربعون قلت نعم قال اخرجوه
فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من رجل مسلم يموت فيقوم على جنازه
اربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا الا شفعم الله فيه **من الفتاوى لا بى الليث**
سئل محمد بن الحسن عن الحوض الذي يغتسل فيه الجنب قال مثل مسجدى هذا وكان مسجد
ثمان في ثمان **وفي** رواية ابى سليمان عن ان يكون عشرين في عشر **وعن** ابى مطيع خمسة عشر

اداما لا يوضع على بطنه
سلكا يتورم

ما
الحوض

ولو كان عشر من الاجد في نفسي شيئا واختلفوا في عمق ما الغد سوف كان الفقته ابو
جعفر الهندواني يقول اذا كان الماحل لورفعه انسان بكفه الحسوما حتى من
الا وضرم متصل فلا يتوضا فيه وان كان لا يتوضا وبداخذ ابو اللب عن
ابي سلمان في ما طوله ما يه ذراع وعرضه ذراعين لا يتوضا فيه وان بال انسان
فيه يتجسس من كل جانب عشره عشره وعن ابي نصر فهو لا يجري ماوه وطوله الما فيه بحيث
لا يتخلص بعضه ببعض فانه يجوز التوضي به وبه ناخذ قال ما يجمع له عمق اقل من
في عشر يتجسس بوقوع النجاسة فيه وان انبسط بعد عشر في عشر حاله نجس
لو كان عشر في عشر فوقت النجاسة فيه فهو طاهر ثم اجتمع في موضع اقل من عشر في عشر حاله
طاهر قال حوض عشرون في عشر من فقل ماوه حتى عاد الى اربعة اذرع ووقعت فيه
نجاسة ثم دخل فيه الماحتم املا ولم يخرج منه حاله نجس قال حوض صغير نجس ماوه
ثم دخل فيه ما وخرج من الجانب الاخر فيصير جارا فيكون طاهرا وان لم يخرج كخرج
مثل ما فيه وبه ناخذ متى لم يستن افر النجاسة فيه قال ما يجري غير انه لا تستبين
حركته فتوضا به ينظر ان لم يذهب مما يقع في يده بل يدور فيه فانه لا خريفه قال ثقب
في الجمد وتوضا منه والماتصل بالجمد وهو راكدا لا حوط ان لا يتوضا الا ان يكون
مستعلا غير ملتزم بالجمد قال لو وقع الميت في الماء نجسه قبل غسله وقد اختلفوا
بعد غسله قال اصابت النجاسة الاجر الجديد يغسل ثلاث مرات ويحذف في كل
مرة اما اذا كان غير جديد يغسله ثلاثا من غير تحفيف يظهره قال لو مسح راسه
باطراف اصابعه جاز ان كان الما تقاطر الها قال لو مسح بعرض اصبع ثم بلها ثم
ثم بلها فعمل ثلاث مرات في كل مرة وضعها في موضع اخر جاز قال محمد بن الحسن لو مسح
بالهامه وسبابته متفتحا جاز حيث تسع مقدار ثلاث اصابع قال ولو وقع بعرق الفارة
في دهن او حنطة فطخت لم يتجسس ما لم تغرطعها وبه ناخذ قال ابو سليمان اذا وقعت
الفارة في برف فزوج منها عشر من دلوا حمارا لدلو والرشا وايد طاهرا لا يحتاج الى الغسل
اما لو اصاب ذلك الماشيا خارج البير غسل قال ابو يوسف يترج من بول الشاة والبيدر
من البير اربعون دلو قال محمد بن مقاتل الرازي البعرة تقع في اللبن فهو طاهر ما لم
تغتر لونه ولو وقعت فيه فالغها قبل ان تنفت لا بأس به ولا بأس بتطيين القر قال
ما صب في حجر ثم صب الحجر في الخل فصا دخلا لا بأس به قال برب الوعد حفروها حتى وصلت
الى الماء ولم يصل الى ذلك نجاسة فالما طاهر وجوانب البير نجس لان بوسعها في العرض

قال

قال اغتسل من الجنابة وبين سنانة شي من الطعام ليرصبه الماء باس منه كما في الوسخ بين
الظفارة وقيل في الوسخ ان كان يلد يافى ويحده دسومه لا بد من اصال الماء الى ما تحته ولا يمكن الابان
يقطع الوسخ منه وان كان قرويا في الظفارة تراب لا يمنع وصول الماء اليه قال لوزاب الثلج وال
ماوه في الطرق الذي فيه نجاسة ولكنها تغيب في الطين واخطت به لا يري اثرها يتوضا به قال
لوجامع امراته في ما دون الفرج فدخل ماوه فرجها لا غسل عليها قال الثلي رجل رمى بعدده
في ظهره فانتفخ من بوقوعها فاصاب ثوبه فعليه غسله وعن ابراهيم بن يوسف لا يضره ما لم يستن
به اثر النجاسة وبه ناخذ ولذا حمار مال في ما يصب منه من ثوبه لا يضره حتى يستيقن
انه بول وبه ناخذ قال ابو حنيفة ماخذ الظفارة وشعره ما طال والاحسن ان يذفن ما يقلم
من الظفارة ولا يلقى في الكنيف قال لا فرق بين غسله الحى وغسله الميت عند بعضهم قال طيال
من فر النابير فهو طاهر عند ابي حنيفة ومحمد وقيل ان كان له لون بمنزلة التي قال لو سفد
الحدث فانصرف ونزع الما من البير لم يفسد حللته قال ابو سلمان قيل له ان ابا يوسف
يقول تفسد قال لم يقل هو ولكن رواية بشر الولد وليس شي اما لو خرز الدلو وترج
الما تفسد حللته ولذا لو توضا ورجع الى موضع حللته فذره لانه نسي ثوبه في مبيضا
فذهب لطلبه ولو تذكر انه لم يمسح بواحد قبل ان يبلغ مصلاه فيمسح ويناء اما لو نذر بعد
ما قام في موضع حللته تفسد فيمسح ويستقبل قال لو توضا ولا نعل له فوضع رجله على الواح
المشرفة وقد كان يدخل فيها من برجله قد لا يجس غسل رجله لاجله لان فيه ضروره بلوى
وبه ناخذ قال مشى كلب على ثلج فوضع رجله من الثلج طاهرا لان يكون الثلج رطبا يتجسس
قال مشى كلب في رده وطين ثم وطى قدمه على شي اجبه المينا ان يغسل وما ياخذ الكلب
با سنانة ينظر ان اخذه حاله الغضب لا يجس غلته وان اخذه حاله المزاج غسله لانه اخذه با سنانة
وشفتين والتم ومن غس يده في سخن نجس ثم غسل يده بالماء الجاري ثلاث مرات غير حرض الا ان اثر
السخن بقى على يده فهو طاهر فانه من نجس بلا نجاسة قال ابو يوسف في دهن نصيبه نجاسة
فانه يغسل الدهن ثلاث مرات ومن رجع في وقت صلاه فاخذه الى اخر الوقت فتوضا وحلى والدم
سائل لم تقطع في وقت صلاه اخرى فيعده ما لم يداوم السيلان وقت صلاه كامل والفقته ابو
جعفر يكره الخياطة في المسجد وروي ان عثمان بن عفان اخرج وراقا يكتب في المسجد عنه قال
ابو يوسف عرف من حوض الحمام من بيده قد روى ان الما ينصب من الابواب في الحوض والناس يغرفون
من الحوض عرفا متدار كالم نجس لو بال صبي على الارض تغسل الارض بان تصب عليه الما ثم يذرك
ثم ينشف بصوف او غيره بلا ما اوصب عليها ما كثر او يغمر غمرا بينا لا يوجد فيها لون ولا رائحة

بقره ما يجمع ح الاقار

فينشفها لا يرضى خف بطانته درياس قد خل في خرقة ما يجس فغسل الخف ودلكه مراراً ثم ملاه
ملا ثلاث مرات فصار طاهراً من غير عصر ولذا بساط كبير يجس جعل في زجر جاري ليلته صار طاهراً
بالغسل ثوب بثلث مرات فما تقاطر منه في الثالثة بلوز ذلك نجسا ولذا الثوب واليد
الا ان يعصره جدا فاليد والثوب كله طاهر اما في المرة الرابعة فالكل طاهر قبل العصر
في الرابعة قال الترمذي وعنه ما يراهم من في وجوب التوضي للزوج قال ابو يوسف
يجب نزع ما يملكه فبزح كل يوم عشرة اذ اقل حتى تزح ما كان فيها من المقدار اجتهاد اجاب
وبه ناخذ قال لوجامع واعتسل ثم خرج ببقية المني لا يجس اغتساله ثانيا في قول خلف بن ابي
وبه ناخذ لو خرج منها ما الفحل بعد غسلها لا يجس ثانيا بالانفاق قال لوجري المايسر
ينبغي ان يتوضا منه ووجهه الى ورود الماء فانه ان كان وجهه الى مسيل الماء لم يجز الا ان
مكث بين كل غرقتين مقدارا ما ذهب غسالته عن بعض محرم فيصيب منه الثوب بحكمه حلم
روثه لو قاف في صلاته اقل من ملاه ولكن تلطخ قد اكثر من قدر الدرهم يجسسه فان اجاننا
اختلفوا اما لم يكن خد ناهل هو نجس ام لا قال الفقهاء وبطهارته ناخذ حتى لو اصاب
الثوب دم على راس الجرح غير سايل اكثر من قدر الدرهم وهو طاهر وبفسده ولا وضو
عليه ومعنى في صلاته قال يبر على طريقه يصيب يد الصبيان واهل الرستاق ولو هبنا
والمكاريون يجوز التوضي به كقصعه ثم يده تضع يدها مع ايدهم بلا كراهة لو بزح ما
بير انسان كله بغرامه لا ضمان عليه بخلاف ما الجب فانه يومر ان عملاه لو ذبح شاه ثم مسح
الشفرة بصوفها ثم قطع به لحمها يجوز ان لم يتوق عليه اثر الدم قال جماعة عند محمد بن الخطاب
فاحدث واحد منهم فقال عمر من فعل فليعد الوضوء فقال جوس بن عبد الله البجلي وهو
كان حاضرا ابلي كلنا جميعا نعبد الوضوء فقال عمر كنت سيدا في الجاهلية فقيها في الاسلام
قال الفقهاء هذا على وجه التدب اما من طريق العلم اذا كان علم كل واحد منهم انه ما احد
لا يجبه عليه الوضوء كغضه لكل واحد جاريه فاعتق واحد منهم جاريته ولا يدري من هو
فلكل واحد ان يمسه جاريته اذا علم انه لم يعتقها قال من يستنج بالماء مجرى الماء خفيه
رجوت ان تفسح الامر فيه اذ المكن في الخف خرق وان كان فيغسل لو صادف ما فقال رجل
لو توضات به قتلناك قسم وصلى قال الفقهاء ينبغي ان يعيد كالمجوس في المصر قال من ذن بلا
غسل بجلي على قبره قال لوراي نجاسة على ثوب انسان زياده على درهم ان غلب على ظنه
لو اخبره لغسله بجزء من خبزه والا فلا لو مات ولم يترك شيئا يجس على الناس ان كفونه من ما لهم اد
يسا لواله بخلاف الخي اذا كان عاريا لا يجس عليهم ذلك اما لو صلى عاريا وهناك رجل معه ثوب

ويعلم

ويعلم العاري لو سأل اعطاه فغسله ان يسأله كما في الوضوء في رواية بشر بن الوليد عن ابي
يوسف في الدم الجبيط والعذرة العبيطة اذا ايسس على الثوب فغسله لا بأس بان يصلي به كما
ملنا في المني وهذا خلاف رواية الاصل قال لو اصاب نجاسة بعض اعضاءه فغسله
بلسانه فذهب اثرها جاز من شرب الخمر متى تردد في فيه اثر البزاق ما لو كانت تلك الخمر على
ثوب طهرها ذلك البزاق وكذا الهرة اذا اكلت الفارة ثم شرب ما بعد وقت طويل ولذا
الصبي قائم على ثدي امه ثم مضه بعد ذلك مرارا يطهر قال لو صلى مع درهم اصابته
النجاسة في الوجهين لا يجوز عنزله ثوب ذات طاقين فاحصائه النجاسة مساحه درهم
ونفذ من الجائله لاخر بفسده بخلاف ما لو كان ثوب واحد قال الاقلف لم يغسل في
الجنانه جلده وان ذكر بحوره لو احتلم في المسجد ينبغي ان يخرج منه من ساعته فان
خاف في ليله من الخروج يسمي الضفدع البري اذا مات في البر في رواية الحسن بن ابي خيفة
تغيبه وعن ابي يوسف ان تقطع تغيبه وعن ابي مطيع والى معاذ لا تغيبه وبه
اخذ الفقهاء وهو مذموم من شجاع واين مقاتل لما الحية البرية لا يفسد عند ابي حنيفة
ولذا في الضفدع في الرواية المفهورة وقائل ابو يوسف ان كان لها دم ففسده وان لم
يكن له دم سايل لا يفسده وكذا في الضفدع وبه ناخذ قال شداد بن حكيم حكم حوض
فيه عصير عشرين في عشر وقع فيه نجاسة حكم حوض الماء كلب دخل الماء ثم انتفض فاحصا
ثوبا اكثر من قدر الدرهم بفسده ما الوضوء على الزوج كما الشرب عظام موتى اهل
الدمه وقبورهم لا تيبش ولا تكس فلها نوع حرمه بخلاف الخمرى بوضع الميت في غسله
كما يوضع في صلاته لو بل يده ومسح على موضع نجاسة في يده ثلاث مرات يطهر ان تقاطر
منها الماء جلده الانسان فشره وقع في الماء ان تلغ ظفر افسده والقليل عفو لو مسح السواد
بحرقه مبلوله نجسه وحرارته شديدة ينظر ان اكلت حوارته تلك البلة لا نجس ما يجز فيه
وان بقيت البلة نجس ما سأل في السمك من ما المطر يجوز التوضي به وان علم ان فيها قذرة
من صلي مضطجعا بالايام نام فيها بفسده صلاته وبه ناخذ قال ابن المبارك لا بأس بالتسمية
بسال الاستنجاء وبعده من صلي ومعه شعرا انسان قال بعضهم يعيد وعند اخرين لا يعيد وبه
ناخذ قال ابن المبارك جعل المرارة في اصبع مجروحه جاوزت موضع الجراحة لا بأس فانه ضرور
استنجا تغسل المرأة وجهها براحتها لا تدخل الا اصبع فيه وبه ناخذ ولذا الرجل يغسل
معدة ما ظهر منه قال لا يجس على المستحاضة الاستنجاء لكل صلاة اذا لم يكن بول ولا غائط اما
ما يصيب ثوبها من دم الاستحاضة يجسسه لكل صلاة وقال الثعلبي والطحاوي اذا تلوث موضع

الاقلف
ثم يغسله بجلده بخرقه

صلوة
المرارة اصبح بوجه

الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فاستنجوا بثلاثة اجار بكفنه وان لم يغسله ولهذا فاناخذ بخلاف
سائر المواضع وقيل اقل الاستنجاء بثلاثة اجار واكثره بسبع **مسبح** من انكر المسيح على
الحقين ذاك الكرخي اخاف عليه الكفر قال ابو حنيفة ما رأيت للمسيح على الحقين حتى صار عندي
اصوا من السمسم قال محمد بن سلمة الناس رجلان اهل الفقه واهل الحديث وسائرهم لا يمشي
بقولان بجواز المسح لولبس الملعب ولا يرى من الملعب الا مقدار اصبغين بحزبه المسح قال محمد
ابن سلمة يا سادة ان ابا حنيفة رحمه الله اجاز المسح على الجوز بين قبل موته بثلاثة ايام قال
الفقيه وبه ناخذ اذا ذهب وقت مسحه وبخاف فساد رجله لشده البرد فانه مسح **تيمم**
رجل بالباديه لا مامعه غير قمعه ما زمزم مرصوص الراس لا يجوز له التيمم الا ان يخاف على
نفسه العطش قال لو تيمم لدخول المسجد او لتلاوة القرآن لا يجوز ان يصلي به بخلاف ما
لوتيمم لصلواته الجنازه ولسجده الملاءه و ابو حنيفة رحمه الله انما يجوز التيمم اذا كان
الماء على قدر ميل وعن محمد بن علي بن ابي اسحاق عن ابن زياد بن ابي اسحاق عن ابي اسحاق بن
قدامة وعن الاوزاعي مقدار رمي سهم وهو اربع اجزاء ذراع وبشر خارج المصراع لا يسمع
اصوات الناس **حيض** رجل سأل ابا بكر الصديق رضي الله عنه عن ربه ان يراه انه سئل
دما قال آتيت امرأتك وهي حائض قال نعم فقال لا تعد وتب ولم يامر به بالكفاره قال
اذا كان المحض في غير غلاف لا يجوز له ان يمسسه بكنهه او ببعض ثيابه لان ما عليه من ثيابه
يمزله جسده الا ترى لو صلى وفي رجله نعلان وعليها قدر لا يجوز اما لو فرس النعال
وصلى عليها جوز فصارت كما لو قام على ارجلها الذي على الارض بحسن قال اذا خرج اكثر
الولد حكمها حكم النفس اما لو خرج اقله فعليه بالصلوة فتصوم تحتها او تضع قدرا تحتها
فتجلس عليه وتصلي بالايما ليل يتودى ولدها قال اذا خرج راس الولد وصاح ثم مات
وخرج الباقي لا يحكم له حكم الاحياء جعل كانه مات في البطن قال ابو جعفر الهندواني اننا
اقتى لقول ابي يوسف في انتقال العاده في الحيض مرة واحدة وفي غلبه الدم والظهور يبي
محمد وبه اخذ الفقيه ابو الليث **في الصلاة ادكار** لو قرأ يوم تبلى السراويل او عجز
ان يكون مثل هذا الغبار يفسد قال الهندواني لم يوجد في القرآن مثله فانه لو قرأ قال
حزب الله هم الكافرون او فاحشوهم ولا تخشوني لا تلزمه اعاده الصلاة ولذا فسأ
صباح المنذر بن مالكس او الخالق الباري المصور بالفتح لا يفسد وان تعد بكفر اما
ان الذين امنوا وعملوا الصالحات اولئك اصحاب النار عن ابن المبارك و ابي حنيفة البخاري
انه لا يقطع قال الفقيه هذا بعيد بعيد الصلاة ولو قرأ الحمد لله او كل هو الله احد جانه

اذا اوصى المسح على الكوريات
فدعوة بذلك

اذا لم يقدر على غيره لدا او بلسانه عملة قال الفقيه ان لم يكن بلسانه عملة ولكن جرى على
لسانه ذلك تفسد اذ قرا ولا الظالمين او افن جعل الجوز من كالمسلمين او ان الكافر من
في حنائه لتعمم الى غير ذلك مما في القرآن لا تفسد عند الا لرسن وتفسد عند الاخرن
لو قرا اعود بالله بالعدل ان كان بلسانه انكسار جازوا الا فلا او قرا ذاك الدار الاخره
تفسد قاله الفقيه لو قرا ذلك الدار الاخره لم تفسد لانه في القوان لو قرا الحمد او الرحمن
الرحيم او غيرا لعدوب او الله السمد او التهيات لله او سبحان ربى العدم بالذال
قال ابو هيم بن يوسف والحسن بن مطيع ان لم يمكنه تصحى بكل جهده وجد جاز صلواته
وان جهده في بعض عموره فلا يسعه ان يترك جهده في باقي عموره حتى صحت صلواته فان ترك جهده
تفسد قال الهندواني لو قرا التبع لشم الله لا يطاوع لسانه غير ذلك قال ابو القاسم
الهندي الذي لا يفتح لسانه بالقرآن فسكوتة احب الي من قراته في الصلاة كانه لم يحكم
بفسادها مطلقا اما لو قرا في غير صلواته ينظر ان يبدل الحروف على وجه يصير من كلام الناك
سوى ذلك الكلام لا ينبغي ان يقرأ او لا يوجوه على قراته وتفسد به صلواته وان امكنه
ان يتخذ من القرآن آيات ليس فيها حروف لا يطاوع بها لسانه فقواتها غير الفاتحة
فانه لا يبدعها في الصلاة وان كان يقرأ لشعاع ولكن يقتدى به احد لان صلواته ناقصة
ولو كان هنديا اكثر قراته متغيرا لا يقدر على اقامتها او اكثره بخلاف ما انزل فهذا
ممنزلة الامي فيصلي بغير القراءة قال الامي اذا اقتدى بالقاري فتعلم اسن بعد ركعة
فسدت صلواته وقال بعضهم لا تفسد وبه ناخذ قال تعلم القرآن كله افضل
من الصلاة النافلة لو طولك الا اذا اقامه كيدرك الناس الصلاة جازة بلا خلاف
وليس كمن يطول الكوع والسجود والقراءة والقيام للناس قال ابو نصر بن المقدي
تسمح الركوع ثلاثا وان رفع الامام راسه فانه لا يكون اقل من ثلاث قال ابو سلمان
لو طال سكوتة في الصلاة من غير قراءتها او ساهايا لا تفسد لو قرا في صلواته وهو نام صح
عن قراته بخلاف ما لو طلق امراته في نومته لو قرا في صلواته كلما بلغ بها الدين امنوا
رفع راسه ويقول بئسك سيدي لا تفسد صلواته والا لى ان لا يفعله قال الفقيه
لا ينبغي ان يترك قراء القرآن والدعا اذا لم يقدر على ذلك بالاخلاق وانما يفعله ربا
اوساهايا فان القراءه خير من الترك قاله اذا صار المصنوع بحال لا يمكن القراءه منه يجعل في
خرقه طاهره ويدفن في الارض فان الانبياء فيها من قرا القرآن كله والاخرى يقرأ اقل
هو الله احد حنة الافموة فان كان قاريا فقراءة كله افضل المنظر في كتاب العلم افضل

من النافله في الليل اذا لم يمكنه الجمع بينهما قالت ادركه امامه في الروج تركه الشاوي بالي
بتسيحات الروج وبه ناخذ وقيل ان هذا التسييح اكد من ذلك المتنا والله اعلم لو قرا
ويعلمون ما يومون لزمت السجدة قراه الفاتحة مع سورة تامة افضل في الصلاة من
اخر سورة مع الفاتحة الا ان ما قراه في اخرها اطول من السورة التي اراد قرا لها
والابن عباس لا يوصي على احد بعد النبي اما قولنا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
فهذه الصلاة على ابي عبد الله وفيه تعظيما للنبي صلى الله عليه وسلم ولهذا الاعتقاد على
الا نفراد لو ختم القرآن وقرا المعوذتين يرفع ثم يقوم في الركعة الثانية وقرا الفاتحة
وشيا من سورة البقرة لقوله عليه السلام خير الناس الحاله المرحل يعني الخاتم والمفتوح
والفاتحة للافتتاح فلا بد من اياته من البقرة والسنة من اراد ان يقرأ اية من القرآن او
اكثر ما مور بان يقرأ التعوذ ثم يتبعه التسمية ولذا في سورة التوبة فان ترك
التسمية فقد اخطا الا ان يوصل باخرا لانفاله القراء في المصحف احب الي لو قرا
سورة اقر او سجد للملاود ثم قام وقرا الفاتحة ويبدأ بقراه تنجيا في جنوهم سهوا
لا يجب عليه سجدة السهو لا باس بقراءة قل هو الله احد ثلاث مرات في الختم في غير
الصلاة وافضل ما قوى في سجدة الملاوة سبحان ربى الاعلى كما في سجدة الصلاة
لو ختم القرآن في مكانه وسجد لكل اية ثم استأنف لا يجب عليه بقراها نائبا
لو قرا الفاتحة في الركعة الثالثة في الوتر وقت ولم يقرأ السورة فعليه ان يرفع راسه
ويقرأ السورة ويقت ويصعد للسهو قال ابن المبارك لو قال في صلاته صلى الله
على محمد عليه السلام لا تفسد صلاته اذا لم يكن يجيبا قال ابن المبارك يجيب ان
ختم القرآن في الصيف في اول النهار وفي الشتاء في اول الليل فان الملايكة تصلي
عليه الى اخوه قال اذا لبر للركوع ثم بداه ان يزيد في القراءة لا باس ما لم يركع
افعال لو سجد على ارض نديه لم يغب فيها وجهه جازا اما لو كان ردة تلخ
وجهه وثيا به يومى قاعا لو صلى راجا متقبلا القبلة وهو مروي عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه صلى على راحلته جماعة في مطر شديد قال نشر الاحاب في
الروج خاصة اما في التكبير الاول هو البسط وقيل يفرج ما هي قال ابو بكر الاسكا
الاشاره بالمسجدة عند قوله اشهد ان لا اله الا الله حسن في هذا الموضع خاصة قال
امام صلى التراويح في مسجد من في كل مسجد على الكمال لا يجوز قال الفقيه هذا احب
الى من قول من قال انه يجوز اما لو كان المقدي صلى في مسجد من يجوز قال هشام سالت

لا يصح على الامراء على ذلك

مطد
كدا في سورة التوبة

لا شك الصلاة التراويح
عبد الله

باني بالثناء كل تكبيره
شا التراويح

محمد بن الحسن عن التراويح في المسجد احب ليكاد في بيته فالت ان كان ممن يقتدي به في المسجد
احب الى لا تكوه الصلاة من التراويح لو بسط كفه وسجد عليه لا باس عبد قد عمل
ناحيه وصلى بالناس جازا اما قضاؤه لم يجز لا يجوز ترك السنه فانه مسوول عنها واذا فاتت
لا يقضيها السواد الاعظم عند اصحابنا الجماعة اتفقوا على شي واحد لو علم انه لا يشغل
على القوم بزينة في التراويح على التشهد وان ثقل عليهم لا يزيد اما الثنا ياتي في كل تكبيره
لو كان من الضعوف في مصلي العيد مقبدا وما يمكن ان يصفه بانه جازت كما في المسجد لو
اذن مؤذن يوم الجمعة بعد مؤذن لحرمة الثنا في مثل ما للاول فان الاذن هو الاول
من نزل به خفيف وله ورد ينظر ان كان هو رجل كثير الضيافة لا يترك وردد وان
كان في الاحايين يتركه اجتمعوا في دار فيها مستاجرها ورب الدار فيامون الجماعة
باذن المستاجر لو وصلوا على جنازه والموا الى لم يرض ان يصلي معهم لبعيد وان لم
يصل له ان يعيدها قال زفر بعد المرض في الصلاة كما في التشهد وبه ناخذ لو
صلى بالقوم حسنه اشهر ثم قال يونا حليلت بغر وضو لا بعدا اما لو كان دون شهر
بعيدون حال الفقيه ابو الليث ان كان ثقه بجبان يعيدوا وان كانت اكثر من خمسة
اشهر لو توجه في الصلاة الى غير القبلة متعمدا غير متا ولا بقوله فان ما تولوا فثم وجه الله
فهو كافر قال ابو يوسف لو توخى انسان وحلى الظهر وقال لي اجزت فاقول نعم
اما لو قال تقبل مني قلت لا ادري فان ذلك امر بين الله تعالى وبين عبده واما تقبل
الله من المتقين لو ترك المضمضة والاستنشاق في الوضوء ركعتي الفجر يرد وبجس
ولا نقائل وفي قوله الوتوقائل لو قرا القرآن في حمام في خفيه يجوز قال ابو يوسف
التخامة فوق البواري خير من تحت البواري يعني في المسجد المبتداه اول مارات الدم
تترك الصلاة من ساعته وهو قول اصحابنا ولا تاخذ بقوله من قال تتركها الى ثلاثة ايام
كراهه المروزي بين يدي المصلي مقدار ما بين الصفتان يسلم في الحمام على من اتزره يصلي
الصحي في بيته قبل ان يخرج الى مصلي العيد او يصلي فيه بعد ما صلى العيد قال اذا
بلغ المؤذن الى قد قامت الصلاة ان شاء مضمي الى موضع صلاته وان شائتم في مكانه
اما ما كانا وغيره لو خط في الصبح الخط بخطه كالحراب وبه ناخذ لو اغلقت ابواب
المسجد فانصلت الضعوف كحيطان المسجد جاز عند ابى يوسف وبعض المتأخرين
اعتبروا بابا من ابوابه مفتوحا من اي جانب كان لو كبر سنوى ظهر يومه ثم لبر سنوى
فرضا اخوا وتطوعا بطل الاول قال محمد لا يستظهره الا بل يدعوه بما يحضره

فان المحفوظ يذهب بالرقعة لو كبر للافتتاح وهو الى الركوع اثنون لا يجوز **سهر**
قال اذا زاد ركوعا لا يفسد صلاته وان زاد سجودا افسدها هذا اذا كان
عمدا قال الفقيه هذا على مذهبي يوسف ومحمد رحمهما الله اما على مذهب ابي
حنيفة لا يفسد بالسجود ايضا فانه لا يرى سجود الشكر فحما رزيادة ركوع او زيادة
سجود وان كان سهوا لزمه سجدة السهو لو قام في التراويح الى الثالثة بعد الى
التشهد ليسلم ولو مضى وجعله اربعا ان قعد بعد المائنة قدر التشهد فيكون
عن سلمتهن اما اذا لم يقعد فلذلك عند ابي يوسف وبداخذ الفقيه وعن ابي بكر
الاسكاف عن يسلمة واحدة غلام احتم فاستيقظ بعد ما طلع الفجر فعليه قضا
العشا وبداخذ اذا قام الامام عن التشهد والمقدي لم يتم فانه يتم وكذا لو
سلم الامام فالمقدي يتم ثم يسلم وبداخذ الفقيه وعند الاخرين يقوم او يسلم قبل
ان يتم لو سجد الامام عن سهوه على ظن انه عليه فاتبعه المسبوق ثم بين انه ليس عليه قال
بعضهم لا يفسد صلاته ولا يفسد عند اخرين فالاحوط ان يعيد لو زاد الامام سجدة
ناسيا فلا يجوز ان يتابعه القوم بخلاف تكبيرات العيد لو شك في صلاته لا يرد
صلاها امر لا فان كان في الوقت يصليها وان شك بعد ذهاب الوقت لاشي عليه ولو
شك انه ترك ركعة من صلاته فان كان في صلاته فليأخذ بالاحتياط وليتمها
وليقعد في كل ركعة اما لو شك بعد ما فرغ من صلاته لاشي عليه وهو مذهب
الحسن البصري وبداخذ **مفسد** لو مشى في صلاته مقدا ما جاز موضع
سجوده ما يزيد على ما بين الصفين يفسد اما لو مشى خطوه او خطوتين فوقف
ثم مشى مثله ثم وقف هكذا حتى مشى كثيرا في دفعات يستقر بين كل خطوتين لم
تفسد قال الفقيه لو مشى من صف الى صف جاز والى صفين يفسد لو نتف
ثلاث شعرات تفسد لو حل ازاره لم تفسد وفي شدة اختلاف لو صلى صلوات
في مواقيتها ولم يعلم انها فرضه على العباد او لم يعلم منها الفريضة والسنة فعليه
قضاؤها ولو اعتقد ان كلها فرضه صحيح الفرض ولو اعتقد ان كلها سنة
لم تصح ولو علم صلاة الفريضة من السنة ولكن لم يعلم ان في صلاة الفريضة سنن
واداب صححت صلاته لو قتل القملة او القملتين ثم لف ساعة ثم قتلها ثم كف ساعة
هكذا لم تفسد اما لو تدارك القملات تفسد والا فضل الفع عنه اذا سجدوا
وجبهه المأموم قد ارجه الامام بجود ان كان قدمه تحت قدم الامام لا قبله لو

نام

دس
لناسم
في زياد

نام في صلاته ففقيه فيها لم تفسد عن محمد بلغت حدته الى الركوع كحضر راسه
حال الركوع ولا باس بان يوم الصبي الذي بلغ عشر سنين في التراويح وبداخذ الفقيه
صلى ابوبكر الصديق رضي الله عنه في ثوب واحد قالت له ابنته اسما اتصلي في ثوب
واحد وثيابك موضوعة قال يا بنتاه اخر جيلاد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
خلفي في ثوب واحد قال الفقيه وبداخذ لو وصلت المرأة وظهر قدمها مكشوف
بجزءها وبداخذ من صلى التطوع قاعدا اذا اراد الركوع قام ينبغي ان يقرأ اشيا حتى
قام ثم يركع لكونه موافقا للسنة لو استغاث به انسان في غرق او حرق او سقوط عن
سطح جبل ان يقطع صلاته ويجيبه قال الحنابلة يصري من دخل في الصلاة لله تعالى ثم
دخله ريا فالصلاة على ما استسته اولا لو نظر في مكتوب فقرأ في نفسه لا يفسد صلاته
وفهمه يفسد عند محمد وبداخذ قال ابو يوسف ان قرأ في نفسه لا يفسد صلاته
لو ابتلى بالصلاة في الطريق او في ارض انسان نظرا ان كانت الارض غير مزدوجة
صلى فيها الا ان يعلم ان صاحبها لا يرضى وقال الفقيه ان كانت الارض لم يصب
فيها الصلاة خلف المشبهى لا يجوز ودان الحنابلة يصري لا يصلي خلف من لم يختلف
الى العلماء وقال ابوهم النخعي من ارم قوما بغير علم فهو كالذي يكيل الماء في البحر
لا يدري ما زيارته وما نقصانده وكره ابو يوسف خلف الراضية والجهمية **المتند**
وسيل محمد من مقاتل عن الصلاة خلف اكل الربا قال لا ولا لرامة لو دخل المسجد
المسجد المودون يقيم فانه تقعد ولا يمكن قا بما لو قام في الصلاة فسرق منه شي
صمته درهم له ان يقطع في الصلاة وان كانت فرضه الرالمناخرين يرفعون اليدي في
صلاة الجنازة وهو مذهب بن المبارك لو ترك الصلاة لا يجوز او لا استخفا فافازك
دنيا عظيما ولم يكفر وكذا فرض الله تعالى لو سجد على مخلوج بجزبه ان وجد الحجر
بانفقه وجهته والا فلا ان من المرض في صلاته لوجعه لا يفسد وهو قول ابي يوسف
وبداخذ لو صب لدهن على راسه مكف واحدا لا يفسد اما لو اخذ دهنه وادهن
به تفسد ولذا الواصلة سمسه في اسنانه لا يفسد اما لو اخذها من خارج الصلاة
وابتلعها تفسد شعرا المرأة ككله عورة ولا يجوز صلاتها اذا كان مكشوقا وان كان
حت الاذن وبداخذ الفقيه لو تاذى بحر الشمس فتحول الى الظل شلت خطوات
لا باس اما لو كان في الشتاء فتحول من الظل الى الشمس بكره ولا يفسد ما لم تكن الخطوات
بكره التفرق في المسجد في غير الصلاة قال من سقه الحدث فلا تصرف ليتوضا فيسبح لا بأس

اما لو قرأ القرآن تفسد حللته قال الفقهاء ان كان نصرا فيه حاله القيام فلا باس
 بقراءه القرآن على التاليف فان مروى عن الصحابة لو راى على ثوب امامه نجاسة قد ر
 درهم ومزرايه انه لا يجوز وان قل ومن راى امامه يجوز قدر الدرهم بعد المقتدى
 صلته اما لو كان من راى الامام ضاها الصلاة ومن راى المقتدى حوازا ولم يعلم بذلك
 امامه لا يعيد المقتدى صلته انما انظر الى راى المقتدى لو اسند ظهره الى سارية المسجد
 لمرضه او لنوم بحيث لو لا السارية ما استمسك ذل الطحاوى عن اصحابنا انه يجب الوضوء
 ويعيد الصلاة وهو الاحتياط لحم سبع مذبح وقع في الماء الهندي وانى يتجسه
 ولا يجوز الصلاة معه وهو قوله نصير وبه ناخذ لو نظر الى زوج ام امراته في الصلاة
 بشهوه حرمت امراته وفسدت حللته مرارة الشاة كبولها حكم حية مذبحه حكم
 فارة مذبحه جواز الصلاة معها على ما ذكر الكرخي واختيار الهند وانى بخلافه
 لو لم تضع ركبته على الارض في سجوده لا يجزيه وبه ناخذ وعن ابى يوسف جوازها
 فتلك رواية شاذة لو صلى على الدابة وعلى سرجها او فسها نجاسة من لعابها او
 عرقها لا باس اما لو كانت عذرة او دم اكثر من قدر الدرهم لا يجزى به صلته وبه
 ناخذ لو قال لسلام فاقته به رجل قبل ان يقول الامام عليكم لم يصح دخلا
 في الصلاة لو صلى ومعه مسك فاره اكثر من قدر الدرهم يجزيه فبسه دباغ لو
 نوي في نفسه المولى او الزوج الاقامة عن سفرة ولم يظهر ينبغي ان لا يلزم العبد
 والمرأة اربع مالم يعلم بذلك ولذا الاجير والجندي لو اخذ شيئا ويشم بكرة ولا
 تفسد اصحابه بن مسعود يرون الصفا لاول ما يلى المقصورة وبه ناخذ
 لعنى للجمعة وهم ممنعون دخول العامة المقصورة اما في وقت لا منع فهو الصنف
 الذى على الامام لومات وعليه صلوات شهر ولم يتركه حاله لانه يستقرض الورث
 قفاز حنطة ودفعوها الى مسكن ثم ان ذلك المسكن تصدق على بعض الورثة ثم تصدق
 على المسكن فلم يزل يفعل ذلك حتى يتم لكل يوم عشرة امنا قفاز حنطة فيجزيه ولا باس
 بغرس شجرة في المسجد للظل او اتخاذ بيت للبواري لومات رجل في مسجد فجمعوا درهم
 في كفته ففضل شئ يرد الى الذى اخذ منه فزال يعرف يعرف الى كفته مثله او تصدق
 ولا يقرض مال المسجد المتولى لنفسه ولا لغيره وفي رواية الحسن عن ابى حنيفة يصلى على اهل
 البغى بعد ما وضعت الحرب اوزارها اما قبله فلا وفي روايات محمد لا يصلى اصلا وبروايه
 الحسن ناخذ ولذا في قطاع الطريق ان قتلوا الا في قطع الطريق او ما توصلى عليهم وكذا

اذا مات الباغي او قتل لا في محاربة اهل العدل رجل عريان مع ميتة ومعها ثوب
 واحد ان كان للميت فهو احق وان كان للميت فهو احق وان كان مباحا فالجى اولى فيصلى
 فيه ويوارى الميت في التراب لو كفن ميتا ثم وجد له الثوب مع انسان فياخذ منه
 بان الذى كفته احق به امره ماتت وليس لها محرم صلى دفنها الى اهل الصلاح من جيرانها
 لو اعتكف وعلمه دين لو بالدين ان يخرج من المسجد الصدقة افضل من العتق ومن الحج
 النافلة فالح اليد ملعون عاصى الصلاة في مسجد محلته افضل وان قل الجماعة من حضور
 المسجد الجامع لكثرة الجماعة لا يدفن الميت في الدار ولا باس بتشميت المراه العاطس
 اذا لم يكن شابه فديه كل صلاة نصف صاع من بر ولو تواضعا وكان محمد بن مقاتل
 وابو القاسم وعاصم بن حميلة ما يامرون بصلوات يوم وليلة نصف صاع بركا في الصوم
 ورجع عن هذا بعضهم والله اعلم سئل محمد بن الحسن عن غرس الاشجار في المسجد وال
 لولا انه تشبه بالبيع لوات ذلك حسنا لا يتخذ في المسجد بيرا لما عند ابى حنيفة والى
 يوسف وحافوها ضامن لو كان صبيا لا حشعه على طاهره وسحرج بالختان ينظر
 اهل البصارة من الحمامين فان قالوا هذا على خلاف ما يمكن الاختتان فانه لا تختن
 لا حرمة لترات المسجد عند اجتماعه ولكن اذا بسط له حرمة المسجد فينزه الاولى
 ان لا ياكل الطين عن ابى يوسف لا يقود المسلم اياه النصراني الى الكنيسة والبيعة
 ولا يحمل الخمر الى الخيل للتغليل ولكن الخيل تحمل اليها ولذا الكلب والهره تساق الى الجيفة
 ولا يحمل الجيفة اليها ولا يحمل سراج المسجد من المسجد الى البيت ويجوز ان يحمل من البيت
 الى المسجد رجل دخل دار الحرب بامان يسعه ان يسرق الاسرا او يكابرهم فان استخروا
 مكابره ينظر ان كان لاسير حرا لاشي فيه وان كان عبدا ينبغي ان يبعته لهم قمه ويكون
 العبد له الا ان يدفع المولى قمته اليه قال شداد الاسير في ايدى العبد ومنعه
 من الوضوء والصلاة يتم ويصلى وان راى الما قريبا ولا يعيد اذا انجاسهم قال الفقهاء
 يعيد على قوله علمنا الملائكة ذكره الحسن البصرى وخلف بن ابوبه وجماعة بكرة ان يعطى شيئا
 لسؤال المسجد يوم الجمعة شدا الكراهة قال الفقهاء ان كان السائل لا يتخطى رقاب الناس
 ولا يمر بين يدي المصلى فلا باس باعطائه وان كان بخلافه فالتمسك ومكروه واذا اعجز
 المريض عن الايمان لا كفارة عليه ان مات وان بر الا قضا اذا كان اكثر من يوم وليه كفى المعنى
 عليه وان كان اقل بقضى والده اعلم عن الزهري عن انس بن مالك ان المملوك في صلاة الفجر يوم
 وابو بكر يصلى بالناس فيبيناهم في الصلاة فاجاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كشف ستر حجره

يد
 ان كان السائل لا يتخطى رقاب
 الناس
 ما يحفظ
 المرصع عن الهاء الا ان
 اذ لم يمت واذا بر الاقضية

عاشه بيده فنظر الهم وهم في صفوف الصلاة فلما وضع لنا وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما نظرنا منظرا قط كان اعجب لينا من وجهه حين وضع ثم تبسم فضحك كأنه اخص المسجدين
فكص ابو بكر على عقبه ليصل الي الصف فظاننا انه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد
خروج الى الصلاة وهم المسلمون ان يقتنوا في صلاتهم فزحوا بقيام رسول الله صلى الله عليه وسلم
من مرضه فاوما بيده صلى الله عليه وسلم الى اني بكر الصديق ان تقدم واسار الى القوم
ان اتوا صلاتكم ثم دخل الحجج وادخى السر فتوفي من يومه فلم يقدر عليه حتى مات فكان
احرم منظر راياه صلى الله عليه وسلم **من فتاوى صاعد** قال رحمه الله خنزرك
اصابه ما ثم اصاب من بلته ثوب انسان يجوز الصلاة معه ان لم يصبه شيء من لعابه ولذا
الكلب ومن توأعقت ان يبول من غير مكث جاز من غير ان ينتظر مضي وقت لو اذنته
الصلاة في الحمايه بحاف فوق الصلاة ان ذهب الى طلب المائتيم ويصلي قال بكره مس
الصبيان المصاحف في الكتاب على غير طهاره من يقدمه جراحه وعله عصا به مشدود
حول القدم ينظر ان امكنه حلها وغسل حوالى الجراحة يجب ان يحل وغسل ومسح على دوا
جراحه ان امكنه وان خاف حله من سقوطه وايد او نزف دم او زيادة وجع لم تحله
ولكن مسح على جميع ذلك ولذا موضع الاقتصاد وذكر حد استرخا المفاصل امتداد
النوم بحيث لا ينقبه باد في شيء سمعه او علمه **صلاة** لو افتتح الصلاة بنية المرض
ثم غير نية في الصلاة وجعلها تطوعا صارت تطوعا لو صلى تطوعا ونوى ثوابها الاستاذ
لو جرحها لو نذر ان يصلي خلف صبي رلعان يصح لا يخرج المقتدي عن الصلاة به سلام
الامام ما لم يسلم لو كانت جازية في صلاة فذاعها المولى لا تقطعها وعند اني يومئذ
تدي المراه ليس بعورة وعن بعض اصحابنا انه عورة ولذا في ساعدها روايات الصلاة
بالجماعة في العتمة قبل غيبوبة البياض افضل ام وحده في بيته بعد البياض قال ينبغي
ان يصلي وحده بعد البياض قال ابو يوسف من شرع في التطوع بعد العصر يوم
بالقطع ثم يومه بالقسا اما لو دخل فيها على ظن ان العصر عليه ثم تبين انه ليس عليه
يومه بالتمام لومات وعليه صلوات وينصدق الورث عنها برجاله الخواص
من فاتته صلوات كثيرة لم يقضها من غير تحري في مقدارها غير انه ما يعقلها وفاتته
فان لا يجزيه ما لم ينو كل صلاة منها هل بكره شد الرجال الى مسجد طوس على بن موسى
الرضا وغير ذلك لا بكره من لم يتم الرجوع والسجود في النافلة يا ثم لو قرأ في صلاته قرأتا شاذة
ان كان اماما بكره وان كان منفردا لا بكره لو اسرف بعض الورثة في الكفن بغير رضى الباقر فانه

لو لم يكن الصلوة في الكعبة
في غير الصلاة او ذمها
طلب الماء ثم

بضم

بضم نصيبهم لومات عن صلوات كثيرة لا مال له سوى ثوب لم يبلغ قيمته فديه كلها فانه
ذبغى ان يبيعه من فقر ذل الثوب بشي يبلغ قيمته تمام الفديه وقبض ثمنه من الفقير ثم دفعه
اليه بنية تلك الفديه وعن ابن مسعود قال جاز رجل وقال برسول الله اني لا تاخر عن
الصلاة في الفجر مما يطيل بنا فلان فيها فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رايته غضبا
في موضع اشد غضبا منه يومئذ ثم قال يا لها الناس ان منكم منفر من اتم الناس فليجوز
فان خلفه الضعيف والكبير وذو الحاجة وان لا يقوم في الصلاة اربدا ان اطولها فاسمع
بكا صبي فاتجوز في صلاة لوراها ان اشق على امه **من مسائل شيخي** قال الشيخ
ابوبكر رحمه الله في احكام القرآن لسم الله الرحمن الرحيم في الوضوء نفل كما في الاكل والشرب
وقال النبي عليه السلام لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله لتفي الفضيلة اما في الذبيحة ففرض
والفان من القرآن في سورة النمل فقط وفي اوائل السور للتبرك غير ان الاختلاف في انها
من الفاتحة ام لا فعدها الكوفيون اية منها ولم يعدها قوا البصرة وليس على اصحابنا
رواية فيها غير ان شيخنا ابا الحسن الكرخي يقول ترك الجهر بها يدل على مذهبهم انها ليست
ياية منها وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اول ما تلقى من الوحي لسم الله
الرحمن الرحيم والمشهور انه اول ما نزل اقرابا سم ربك الذي خلق وعن ابى يوسف
عن ابى حنيفة انها بقرا في كل ركعة مرة عند ابتداء قرا الفاتحة ولا تعاد مع السورة
وفي رواية محمد بن زياد عنه انه اذا قراها في اول ركعة في ابتداءها لم يقرأها حتى يسلم
وان قراها مع كل سورة فحسن وهذا مذهب محمد ولم يجزها في الصلاة ابو بكر
وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود والنس وعبد الله بن مغفل واما ابن عمر بجهر وعن ابن
عباس روايتان قال سورة الفاتحة عوذ وشفا ووقية ولها اسماء فاتحة الكتاب
وام الكتاب وام القرآن والسبع المتاني وان قراتها واجبه في ركعتي الفرض غير مفروضة
ولا يجوز السجود لغير الله تعالى وما كان من الملائكة لادم كانت السجدة لله تعالى طاعة
وعبادته ولا دم تكريمة من الله تعالى وقيل انه مشروع الى زمن يوسف عليه السلام
ثم نسخ اصلا لا يجوز الا لله سبحانه وتعالى خاصة واصحابنا من محروون دخول
اهل الذمة المساجد وبعض العلماء قالوا كان النبي صلى الله عليه وسلم محضوا بالتوجه
الى اى جهة شا في صلاته فاخذوا التوجه الى بيت المقدس لاعتبار وجه الاجاب الى ان امره
بالتوجه الى اللجة قال لا يجوز الا تتفاح باليتمه بوجه لا ياكل الكلاب والجوارح غير
الجراد والسماك الا ان يكون طافا سال ابن المبارك ابا حنيفة عن قدر على النار فيها لحم

ادى ما انما هو
التي على

كان الجعفر وعلم

فوقع فيها طائر ماله ابو حنيفة ان وقع حاله الغليان تهراق المرقه ولا يוכל اللحم
وان وقع حاله هده وسكونه تهراق المرقه وغسل اللحم ثم يוכל وقال الميث بن
سعد فغسل اللحم مرارا وبغلي على النار حتى يذهب ما فيه قال ابو حنيفة رحمه الله
الذي في الميتة طاهر وكذا الانفة وعند صاحبه يكره واجمعوا ببيضة دجاجة
ميتة لا يابس بها وخنزير المأجورمة الاكل كخنزير البر وكذا انسان الماء وعند ابن ابي ليلى
ومالك والشافعي والاوزاعي خنزير الماء لا يابس باكله ويسمون حمار الماء المضطرب باكل
الميتة عندنا ما يمساك دمه وشرب من الخمر مثل ذلك الصلاة الوسطى عن زيد بن ثابت
الظاهر وعن ابن عمر وابن عباس لعصر وهو مذهب عائشة وحفصه وهو مروى عن علي
والبراء بن عازب وابي هريرة وابي نركب وقال قبيصة بن ذؤيب المغرب وفي رواية
عن ابن عباس صلاة الفجر توري بين الفجر والنيل الجنب لا يدخل المسجد لا يقعد ولا
احسار عندنا وقال الميث لا يعرفه الا ان يكون بابه الى المسجد وقال الشافعي
معرفة ولا يقعد والنبى صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف في حربه بن سليمان على نحو
مذهبتنا فانه استقبال القبلة والعدد وفي غير القبلة جعل بازا العدد وركع نصف
معه هذا رواية ابن مسعود وفي رواية يزيد بن رومان تلك الصلاة من النبي صلى الله
بذات المرقع فصلى بكل طائفة ركعتين فنكون اربعة قال عروة بن الزبير سالت
مروان ابا هريرة هل صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف قال بيوهرة
نعم قال متى قال بيوهرة عام غزوة بحد قام النبي صلى الله عليه وسلم الى صلاة العصر
فجعل الناس طائفتين على ما هو مذهبنا وظهورنا الى القبلة مواجهاين الى العدو
وحلى ابوبكرة صلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم كما هو مذهبهم فقد اختلفت
الروايات فيها لاجرم اختلف العلماء ثم حال القتال لم تصح صلاتهم عندنا وقال
الثوري ومالك يصلى بالانما وقال الحسن بن صالح كبر بدل كل ركعة تكبيرة هذا
اذ لم تقدر على الركوع والسجود يصلى بالانما وقال الشافعي لا يابس بان يضرب
فيها ضربا او طعن طعنة اما لو تابعت نفسه جلته وحلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة
الخوف بعسفان وعلى العدو وخالد بن الوليد في المسير الى المدينة اما في جلته
في غزوة الخندق كلامه وقال ابن عباس فسبحان الله حين تمسون المغرب والعشاء حين
تصبحون الفجر وعشيا العصر وحين تظرون الظلمة لا خلاف بين المسلمين في فردض
الصلوات الخمس وفي اخر وقت الظهر ثلاث روايات عن ابو حنيفة في رواية الحسن قال يصدر

ظل

ظل كل شيء مثله وفي رواية الاصل يصير الظل قائمتين وفي رواية اخري يصير الظل
اقل من قائمتين وباقي العلماء على رواية الحسن غير مالك بن انس فانه يقول وقت الظهر العصر
الى غروب الشمس لقوله تعالى اتم الصلاة ليدرك الشمس الى غسق الليل لوافقه الشافعي مرجح
فانه يقول من اسلم قبل غروب الشمس لزمه الظهر والعصر ولذا اذا طهرت الحايض وبلغ الصبح
وعنده مالك ايضا وقت المغرب والعشاء الى طلوع الفجر اما عند ابو حنيفة رحمه الله اخر
المغرب عند غيبوبة البياض وهو مذهب عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وعمر بن عبد العزيز
وعند الاخرى الحرم وهو مذهب ابن عباس وابن عمر وعبادة بن الصامت وشداد بن اوس
ماله بريدة صلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة خمس صلوات بوضوء واحد ومسح
على خفيه فقال له عمر لقد صنعت برسول الله شيئا لم تكن تصنعه قال عمدا فعلته وما
دوى عن ابى بكر وعمر وعثمان وعلى تودون لكل صلاة فعلى الاستحباب لا على الوجوب
ولا يجزى لذلك في الاغتسال عند جمهور الفقهاء والمالك يجب وكان عمار بن ياسر
يتيمم الى المنكب وعن اصحاب الاوزاعي انه الى الكفين وانه ضرب واحد للوجه والكفين
وعن مالك ضرب واحد للوجه واليد من الى المرفقين وعن ابى ليلى ضربتان كل ضرب
تمسح بها الوجه واليد من الى المرفقين قال الشيخ ابو بكر الرازي لم احفظ عن احد
يرى جواز مسح الرجلين في الوضوء الا رواية عن الحسن البصرى انه فعله وما روى عن علي
لم يصح ولا يجوز المسح على العمامة والخمار وغير الاوزاعي والثوري هوة اخذت فارة
فوقعت في البئر بنظر ان كانت الهرة حية والفاوة ميتة بنزح عشرون دلو وان كانت
الهرة ميتة ايضا بنزح اربعون دلو وان كانا حيين لم ينزح شي وان كانت الفارة
بمروحة ينزح كله قوروى دخل مصر ونوى الملك بلزمه الجمعة ان كان يوم الجمعة
والا فلا اما المسافر ما لم ينو الاقامة خمسة عشر يوما لم يلزمه رجل خرج الى بغداد
وله ابوان بنيسابور فوجع الى بنيسابور ولا يصير مقيما فيها ما لم ينو الاقامة خمسة عشر
يوما بخلاف ما لو كان له بها اهل لو اقتدى في اقصى المسجد الجامع بالامام في المقصود
ولم تكن الصفوف متصلة جاز عند بعض المتأخرين دون بعضهم الا ان يكون لو نظر اليه
ناظر ظن انه مقتدى بالامام المقصورة فيجوز بالاتفاق قال بشر بن الوليد لو خرج
رجل الى الخطب فادركته الصلاة والامامة يقيم سبقة الحدث في صلاته والمابعيد
منه ويقربه بغير نظر ان كانت مونة النزح اقل من الدها الى الماء او اكثر فاكثره الاقل
لو سلم المسبوق ركعة مع الامام ساهيا لاسهوا عليه وان سلم بعده لزمه لو اقتدى حنيفة

قال الرازي

المذهب بامام شفعوى مخرف عن القبلة ما هو جاز صلواته معه لو جرى على لسانه نعم
ينظر ان لم يكن ذلك عادة له لا تفسد صلواته ويجعل من القرآن ما لو اعتاد في غير صلواته
نعم نعم تفسد ولو قاله بالفارسية ارى على الاختلاف لو لم يجد الغازي غير جلد
ميتة غير مدبوغة لا يجوز ان يشتر به عورته ولم يجز فيه صلواته بخلاف الثوب النجس
بالدم والبول وغيره التوضي بما البرد الذي تجرد في الصيف لا يجوز كما لا يجوز بالنفث
ذلوله في اخر باب من ابواب فتاوى ابى الليث للمسجد فضيله على مسجد والذى اسس على
التقوى لمسجد قبا مزيه على غيره والذي يضر المومنين والمعاصي لا يجوز القيام
فيه ويجب هدمه وعن عثمان بن عفان قرأ القرآن في ليلة قال ان مسعود لا يقرأ
القرآن في اقل من ثلاث واقواوه في سبع قال ابرهيم النخعي كان عبدا للرحمن بن يزيد
يقول القوان في سبع والاسود في ستة وعلقمة في خمس قال عبد الله بن شداد سمعت
لسبيع عمر بن الخطاب في قرآته في صلاة الصبح سورة يوسف حتى اذا بلغ انما اشكوا
بني وحررتني الى الله ارتفع بكاره وكنيت في اخر الصفوف فيسمع حبه كلنا فلم
ينكر عليه احد من الصحابة وكلهم خلفه وعن عائشة والى هو يرد رضى الله عنها
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في صلاة الليل يرفع صوته طورا ويخفض طورا
وما يغير لوز الماء في الصحارى من الطين والحشيش او النبات والاوراق او لطول
الملكت لضرب الى السواد او الحرق والصفرة كل ذلك يجوز التوضي به وكذا ان يصبغ
من زعفران وغيره ما لم يغلب على الماء ولا يضره غلبة اللون ما لم تزل رفته واسمه
ولذا اذا التقى في الماء فورا وغبرا ومسك وما ورد لوجود راحته بينه متى كان
الغالب هو الماء وقد ذكر في احكام القرآن انه سبيل حذيفة عن عبد بن بطرح فيه
الميتة والحيش والى توحا فان الماء لا يجت وعز ابن عباس في الجنب يدخل الحمام
ان الماء لا نجس وعن ابى هريرة في الماء تورد السباع والكلاب فقال الماء لا نجس
وعن سعيد بن المسيب انزل الله الماء طهورا لا ينجسه شئ وقال الحسن والزهرى
في البول في الماء لا ينجسه ما لم يتغير بريح او لوز او طعم وعن عطاء وسعيد بن جبيرة وعبد
الرحمن بن ابي ليلى الماء لا ينجسه شئ ومثله عن القاسم وسالم وابى العالىة وهو قول
ربيعة قال ابو هريرة في رواية لا يجت اربع دلو اشي وهو قول سعيد بن
جبيرة وقال ابن عمر رضى الله عنهما اذا كان الماء اربعين قلة لم ينجسه شئ وقال ابن عباس
الموض لا يغسل فيه الا ان يكون فيه اربعون غزبا وهو قول محمد بن كعب القرظي

ما عتق لونه

وقال

وقال مسروق وابرهيم النخعي ومحمد بن سيرين اذا كان الماء كراما ينجسه شئ وقال محمد
اذا كان الماء قلتن لم ينجسه شئ وقال مالك والاوزاعي لا يفسد الماء بالنجاسة الا ان
يغير طعمه او ريحه وقال عبيد بن عمر لو ان قطر د من مسك وقعت في قربة من الماء
تحرمه على اهله وكر الماء عند علقمة وابن سيرين ثلاثة الاف رطل وما يتا رطل وعن
جابر بن عبد الله وابى سعيد الخدري قال لا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر
فا نهينا الى غد برفه جيفة فكفنا حتى اتانا النبي صلى الله عليه وسلم فقال الماء
طهور ولا ينجسه شئ فاستقيناها وارثونا وقال الشعبي اذ بار السجود ركعتان بعد
المغرب واذ بار النجوم ركعتان قبل الفجر وقبل الغروب الظهر والعصر ومن الليل
فسبحه الغيوب والعتمة قال مالك يصح في كل فريضة الجمعة اذا كان فيها بيوت
واسواق متصلة يقدمون رجلا يخطب ويصلي بهم الجمعة ان لم يكن لهم امام وقال
الاوزاعي لا يجمع الا في المسجد جماعة اذا قرأ في الاخر من الفاتحة والسورة لا سهوا عليه
مع الامام وقال الشافعي اذا كانت قربة مجتمعة البناء في المنازل لا يطعن اهلها عنها
الا طعن حاجه وهم اربعون رجلا حرا بالغا عاقلا وجبت عليهم الجمعة واحبا بنا تمسكوا
بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجمع ولا تشرب الا في مصر جامع وقد بلغ الحين
ان الحجاج وضع الجمعة بالاهواز فقال لعن الله الحجاج بترك الجمعة في الامصار وبقمه
في خلافتهم البلاد قال عمر بن الخطاب لا يجس الجمعة عن سفر يعني لاراهه في السفر
يوم الجمعة ولا يعرف احد من الصحابة خلافه والمستحب ان يخرج قبل طلوع الشمس
ان لا يخرج حتى يجمع ثم يخرج **اما اداب الوضوء** ان ياخذ الا بيمينه ويفرع
الماء على شماله ولا يدخل اليد في الا نا حتى تغسل ولا تستقبل القبلة في الاستنجا ولا
تستدبرها ولا تكلم على الاستنجا ومسح يده على الحايض او الارض اذا فرغ من الاستنجا
وان يجلس في موضع يتحد الماء المستعمل بحيث لا سقط من الارض اليه ويغطي عورته اسرع
ما يمكن حتى يفرغ ولا يكشف عورته حتى يدنو الى الارض ويستنشق بيمينه وينثر انفه
شماله ويفرع الماء بيمينه على رجله ويغسل رجله بشماله وقيل بل يغسل رجله اليمنى
بيمينه واليسرى بشماله ويخلل لحيته واصابعه وسعى بالمعارج في الغسل والوضوء
والعكنات والسرة في الغسل والابط وعورات الاذنين ولا يبرق في الماء ولا يخط
في الماء ولا يتنخم ولا يستنخي بروث ولا عظم ولا زجاج والغسل المندوب باليه يوم الجمعة
والعيد والاحرام ودخول مكة وزيارة بيت الله وللتايب وللقاد من سفره

اما اداب الوضوء

ولمن اسلم ولمن افاق عن جنون والا دراك ولمن براد قتله ولمن اجتمعت ومن غسل الميت
واذا انقطع دم الاستحاضة بعد زمان وحكم القنفذ حكم الهرة والحية والتميم وويل
ابن عباس الى الكرسوعين وبه اخذ احمد بن حنبل وابو عبد الله الكرام وعن الزهري
الى الكفتين ينبغي اذا دخل خلا ببدى برجله اليسرى وعند خروجه برجله اليمنى ولا
يبرز عورته للشمس والقمر ولا ينظر الى السماء ولكن ينظر الى الارض ويحفظ طرفه ولا
يطيل الجلوس ولا يبرز في بوله ويعتمد على رجله اليسرى اذا جلس في الخلا ولا يستنجي
بالوجيع والفم ولا يجلس لقضا حاجته تحت شجرة مثمرة او على طرفه ولا يستقبل الريح
بالبوله واذا دخل المسجد بدأ برجله اليمنى واذا اخرج فبرجله اليسرى ولا يرفع
رأسه عند الجشا ويخفض صوته في العطاس وينبغي ان يغتسل يوم الجمعة ويلبس احسن
ثيابه وتطيبان وجد وقلم الاظفار ويقتصر الشارب وسباد المسجد الجامع في
البحر والسعي ما شيا وعليه السكنة والوقار وقارب الخطي ويدنو من الامام ما
استطاع ويذكر الله تعالى كثيرا ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا ولا يتخطى
وقاب الناس ولا يراحم الناس ولا يضيئ عليهم وينبغي اذا بلغ باب المسجد ان ينظر في
نعليه فان كان فيه اذ اسبح خارج المسجد وعن الشيخ ابى العباس الناطقي باسناده عن اسد
ابن عمر عن ابى يوسف قال سالت ابا حنيفة عن التراويح في رمضان وما فعله عمر فقال
التراويح سنة مؤكدة ولم يتحرصه عمر من الخطاب من تلقا نفسه ولم يكن قد مبتدعها ولم
يامر به المدين الا من اصل الوعد وعهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقد سن عمر
هذا واصحاب النبي صلى الله عليه وسلم متوازين علماء وهم ومصايبهم منهم عبد الله بن
مسعود الخبر العالم الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى لا تمتي ما رضى لها
ابن ام عبد وعلى بن ابي طالب العالم بالله والواصي في العلم الذي قال فيه رسول الله صلى الله
عليه وسلم الا ان عليا جعل للعلم موليا وللمسلمين معقلا والشهيد المظلوم عثمان بن عفان
الذي استجيت منه الملائكة وقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد ملئ قلب عثمان فقهها
وعلمها ورايا اصلا واما ما كملها وطلحة والزبير حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعال فهما لقدامتجن الله قلوبها للتقوى وسعد بن وقاص وابو عبيدة بن الجراح امين
هذه الامة وفيها قال النبي صلى الله عليه وسلم هما متمسكان بالغررة الوثقى والزما
كلمة التقوى وعبد الرحمن بن عوف المختار الرضى البرىضى عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
والعباس بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم وصنوايه وسعيد بن زيد عاشور العشر

لطف
صلى الله عليه وسلم

الذين

الذين بشروا بالجنة وابن عباس مفسر القرآن العالم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وابو موسى الاشعري العالم الخطيب وضهيب بن سنان ليدى من المهاجرين الاولين
وعمار بن ياسر الذي خلط الله الايمان بلحمه ودمه وكان مع الحق وسلمان الفارسي الذي
قال فيه علي بن ابي طالب نوح من لدن بلقيان الحكيم علم علم الاولين وعلم الاخر
وهو منا والينا اهل البيت ومعاذ بن جبل الذي قال فيه عليه السلام اعلمكم بالخلال
والحوام معاذ بن جبل وابى بن كعب مقرئ الصحابة الذي قال فيه عليه السلام امرني الله
تعالى ان اقرا القرآن على ابى بن كعب فهو لا وغيرهم من المهاجرين والانصار نجوم تهدي
بهم وايهم يقتدى بهم فاعابوه بما سن لهم من قيام شهر رمضان بل ساعدوا على ذلك
وساروا اليه وامروا الناس بذلك وزجروا من تركه ولقد قال لهم عمر ذات يوم على المنبر
يا اصحابي محمد صلى الله عليه وسلم والله اني لمستبع وما انا بعبدة ولقد كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقوم العشر الاواخر من شهر رمضان ويترك الشوكه ليلا يخرج امته ولو قام
اجمع لوجب عليه كبر قيامه وانما تركه ذلك ليلا يخرج امته ولقد امرنا ان نصور
ثلاثة ايام من كل شهر ايام البيض ورجينا فيه ونوك ذلك ليلا يخرج امته ولقد امرنا
بصلاة الضحى وذكر فضلا واجرا عظيما ورجما فعلها ودعا تركها ليلا يخرج امته فقام الله
على بن ابي طالب رضى الله عنه وقال يا امير المؤمنين سنت لنا سنة اشقت من سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعته يقول لولا ان اشق على امتي لفرضت عليهم قيام شهر
رمضان ولقد قلت له ذات يوم يا نبي الله لو امرتنا به فقال يا امرئ به الفارق فاتبعوه
ولا تعتدوه وانما هلك من كان قبلكم بكمثرة اختلافهم على انبياءهم ولئن نزل امتي بخبر
وفي جوار الله تعالى وحفظه ما لم يرد واعلى اصحابي ولم يقولوا فيهم منكروا من القول
وزورا ثم قام اليه ابن مسعود وقال يا امير المؤمنين نحن انصار الله وانصار رسول
و نحن جنودك ووعيتك وما انت عندنا بصفتنا سنت لنا من قيام شهر رمضان
ولقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان في اصحابي من يتورع مساجد المسلمين
في شهر رمضان وانى اسال الله تعالى ان ينور له قبره وجسده ولسانه وشعره فقلنا
يا نبي الله من هو فنعرفه قال ذلكم الفاروق عمر الاده سيبين لكم قيام شهر رمضان
فا تبعوه ولا تحاجوه وان لكل نبى صفوه لسود عه سوا برة وابوبكر وعمر وعثمان
ابن عفان اعناني على ما استودعهم من السراير المكتوبة ثم قام عثمان بن عفان وقال يا
امير المؤمنين حم بنار رسول الله صلى الله عليه وسلم في العشر الاواخر من شهر رمضان فقلنا له

يا نبي الله لو امرنا بقيام الشهر اجمع فقال لعمر بن الخطاب فيكم سنة حسنة مهديتة
متبعه ثم قام اليه عمار بن ياسر وطلحة والزبير فقالوا يا امير المؤمنين لقد خرج
الينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في اول ليلة من شهر رمضان وقال لقد هممت
ان امر بلا لاني ادى في الناس ان يقوموا الشهر كله فنهايتني عن ذلك الروح الامين
جبريل عليه السلام وقال يا محمد اتريد ان يخرج منك وسياقي من بعدك قوم
يقومون شهر رمضان وتلون كتاب الله والذي سن لهم قيامه مثل اجورهم من غير
ان ينقص من اجورهم **كتاب الزكوة سائمة**
قال الله سبحانه وتعالى خذ من اموالهم صدقة تطهيرهم وتزكيتهم لها وفي
الحديث المشهور عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الامن كانت له ابل او بقرا او غنم
لم يورد زكاتها بطح له يوم القيمة نقاع قرقر تطاد باخفافها وتنطح بقرها كلها
فقدت اخواتها عليه عادت عليه اولاهها قال محمد بن الحسن رحمه الله ليس في اقل
من خمس من الابل السائمة صدقة فاذا كانت خمسا ففيها شاة وفي العشرة شاتان
وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين ابنة مخاض وفي
سنة ولاثين ابنة لبون وفي ستة واربعين حقة وفي احدى وستين حدة وفي سبت
وسبعين ابنة لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى ما به وعشرون فاذا زادت
عليها استوفت الفريضة فكان في ما به وخمسة وعشرون حقتان وشاة وفي ما به
واربعين حقتان واربع شياه وفي ما به وخمسة واربعين حقتان وابنتا مخاض
وفي ما به وخمسة ثلاث حقات فاذا زادت عليها واحدة استوفت الفريضة فيكون
في كل خمس شاة في الزيادة الى ان تبلغ خمسة وعشرين فيكون فيها ابنة مخاض وثلاث
حقات وفي ست ولاثين ابنة لبون وفي ست واربعين حقة مع الحقات الثلاث الى تمام
المائة ثم يستأنف الفريضة لذلك وتعتبر نصابا كاملا في حق كل واحد من الخليطين
كحال الانفراد وان لم يوجد فيها الفريضة ان شاء المصدق اخذ قيمتها او واحد منها
ثم تراجع بالفضل وقال ابو يوسف ان لم يجد ابنة مخاض ياخذ ابن لبون ليس
في الختلان والفضلان والجماجيل صدقة خلافا لابي يوسف لو كان على دين محيط
نمالي او لم يحل الحول او هذه ليست السائمة الى حلفه لو ادعى انه اخذها مصدق واخر
ينظر ان كان قبله مصدق واخر صدق والا فلا لو ادعى انه دفع الى المساكين لم يصدق
لا زكاة على الصبي والمجنون والمكاتب والعبد المأذون والمدن وان لم يكن عليه دين

فعل

فعل مولاد زكاته والمتفاد في اثنا الحول يضم الى النصاب لو استبدك السائمة بحبسها
او غير جنسها في خلال الحول استوفت الحول ثم الابل المزكاة لا يضم الى النصاب عند
ابي حنيفة خلافا لهما اما غن طعام ادى عشره وغن عبد الخدمه قد ادى صدقة الفطر
عنه يضم في العقد والمهر الواجبات في الذمة لا زكاه الا بعد القبض والحول
وبالنسبة لا سطل حكم الاسامة ما لم تستعملها او تستعملها لا زكاة في الضالة والمغضوب
والدين المحجود لا يئنه عليه تحسب العميا والعمفا والاكيهه والماخض والفحل ولا يخذ
منها شي فان الواجب الوسط باع سايمه محضرة المصدق ان شاء اخذ الفريضة من المشتري
وان شاء اخذ من المبيع القيمة ولو تفرد لم ياخذ من المشتري وتستط الزكاة لهلاك
المال وبالا شهلالات لا تسقط لو هلك البعض وبقي البعض بمقد ما بقي تعجيل
الزكاه بعد ذلك لنصاب لسنتين جاريز لو اشترى السائمة للتجارة تزني قيمتها ولا
يراعى العدد واذا جعلها سايمه فيعتبر الحول من وقت جعله في سايمه بنى يقب ضعف
ما على المسلمين ويؤخذ من نسايمه ما يؤخذ من رجالهم ولا يؤخذ من صبايمهم ويؤا لهم
والجزية تؤخذ من موالهم وما يؤخذ منهم بوضع موضع الخراج اذا اخذ اهل البغي
صدقا قهرا لا ياخذهم امام اهل العدل ما نيا وما بين الله تعالى وبينهم ان يودوا
ثانيا يعني المسلمين وتوضع صدقة كل بلد في فقراهم ومن كان في عسكر الخوارج
سنتين ثم مات ولم يود صدقة لا يؤخذ لها وفيما بينه وبين الله تعالى ان يود لها
ولذا كل مسلم اقام في دار الحرب سنتين ثم خرج اليها وياخذ العاشوا الصدقة من رسول
اهل البغي كما ياخذ من المسلم لو حلف انه ادى صدقة الى مصدق واخر فظهر لزيد يؤخذ
لها وان كان بعد سنتين **غنم** ليس في اقل من اربعين غنما صدقة وفي اربعين
شاة وفي احدى وعشرين وما يد شاتان وفي مائة وشاة ثلاث شياه وفي اربع مائة اربع
شياه ثم في كل مائة شاة له ما يتا درهم وعليه مثلها دين وله اربعون شاة فعليه زكاتها
ويصرف الدين الى الدرهم فان لم يحضر المصدق وقيمة الغنم مائة زكايها شاة لو كان
عنده خمس من الابل ساوي ما به واربعون شاة تساوي مائة وعليه مائة دين ان ادى
بنفسه يودي اياها شاة وان اخذ المصدق ياخذ زكاة الابل لومات وعليه زكاة
ان اوصى يودي من الثلث وان لم يوص لم يجب قوله لا يفرق بين مجتمع اى لا يفرق اربعين
فيجعلها عشرين عشرين ليلا ياخذ المصدق شيا ولا يجمع بين متفرق بين رجلين اربعين من
الغنم فلا تجعل نصابا في حق كل واحد وصدق الثعلبي بان حلف ان هذا المال ليس لي

او قاله على دين وفي الحوزي لا تصدق الا في قوله هو لا امهات ولا وادي وهو لا وادي
بقدر لاصدقه في اقل من ثلاثين نفرة سايمه فاذا بلغت ثلاثين يجب تبليغ او تبليغه وهي
التي تمت لها حول وطعن في الثانية وفي اربعين مستدة وهي التي طعنت في الثالثة وما زاد
عليه فبحساب ذلك عند ابي حنيفة وفي رواية المختار لاشي في الزيادة حتى تبلغ خمسين
ففيها مسنة وربع مسنة وفي رواية اسد بن عمرو وعنه لا يجب في الزيادة حتى تبلغ ستين
ففيها تبليغان او تبليغان وهذا مذهب صاحبيه الى سبعين ففنه مسنة وتبليغ وفي ثمانين
مستتان وفي تسعين ثلاثة تبليغات وفي مائة مسنة وتبليغان على هذا القياس والجواب ليس
بمئة البقر **خيل** في كل فرس دينار او يقوم بدرهم في كل ما ياتي درهم خمسة
دراهم ان كانت الخيل ذكورا واناثا او اناثا خالصا اما لو كانت ذكورا خالصا لا تصدق
فيها هذا مذهب ابي حنيفة رضي الله عنه وعندهما لاصدقة فيها اما المبعالة والحمار
لاشي فيها وان كانت سايمه بالاتفاق **عس** ليس في اقل من مائة درهم زكاة وفي المائتين
خمس دراهم اذا حال الحول ولا يجب في الزيادة حتى تبلغ اربعين ففيها مسنة دراهم
عند ابي حنيفة وعندهما في الزيادة بحساب ذلك ولا زكاة في الذهب حتى يبلغ عشرين
مثقالا ففيها نصف مثقال ولاشي في الزيادة حتى تبلغ اربع مثاقيل وعندهما بحساب
ذلك الحلي والتبر والمخروب والمكسور وسوانوي به التجارة او لم يبيع وتقوم اموال
التجارة بالدرهم او بالدينار ولا يعتبر النقصان في اثنائها الحول اذا اكل في طرفة الحول
اما لو ملك في اثنائها الحول بطل حكم الحول فما استفادته بعده لستأنف له الحول وبطل
احد النقدين بالآخر ونظم عند ابي حنيفة بالقمة بان ملك ما يدرهم وخمس
دينار قيمها ما يدرهم وعندهما يضم بالاجزا بان ملك ما يدرهم وعشره دينار لا يدرهم
اذا الزكاة عن دين التجارة حتى يقبض اربع درهما فيخرج درهما ولذا في كل اربعين
عند ابي حنيفة رحم الله ولذا في اجرة دار التجارة اما دين الاستهلاك لا زكاة
حتى يقبض منه ما تن بعد الحول وعندهما الدين كله سواء ما قبض من كونه نقدا
الا في بدل الكتاب فان قولهما فيه مثل قوله ابي حنيفة رحم الله وما يجب لا بد عن
مال كالمهر وبدل الخلع لا يجب حتى يحول الحول بعد القبض عنده له ما تاد درهم يجب
فيها الزكاة فاشترى لها عبد للتجارة فمات العبد سقطت عنه الزكاة وان اشترى له
لم تسقط له الف درهم وعليه الف درهم ولد دار وخادم لغير التجارة قيمه ذلك عشره
الا في زكاة عليه لو اشترى فلو سأل للنقد لا زكاة فيها ولذا اللؤلؤ والمتاع لغير

التجان

التجارة اما لو اشترى لها للتجارة ثم بداله فجعله للمهنة فنصر للمهنة لم يجب فيها الزكاة
اما لو اشترى لها للمهنة ثم جعل للتجارة لم تصير للتجارة حتى يبيعها **عشر** لو مر على
عاشرا باقل من مائة درهم مسلم او ذمي او حوزي لا يوجب له مال لو اخذ
من المسلم ربع عشره ومن الذمي نصف عشره ومن الحوزي عشره الا ان ياتخذها من تجارنا
اكثر او اقل فناخذ مثله ولا يوجب من مال المكاتب والتمم لو قال هذا قوهي
وفي فتحه ضرر بحلفه ولا ناخذ من المضارب زكاة اذا مر به الحوزي عشره ثم لم يطالبه
ما دام في دارنا فان رجع الى دار الحرب ثم عاد ناخذه وان عاد من يومه ولم ناخذ من
العبد المأذون الا ان يكون مولدا حاضرا وكذا ناخذ من المضارب ان كان رب المال
حاضرا والاجر كالمضارب لو اخذه عاشرا اهل البقي لا يحسبه عاشرا اهل العدل ولا
يجزي من الزكاة عتق او حج او قضاء من ميت او كفينة ولا بنا مسجد ولا بنا من بعض
بمحاجبا منقطع او غازيا او مكاتب او تقضى به دين مغرم ولا يعطى كافر لو اعطى
بقصد ما وجب عليه اى جنس كان جاز لو تصدق بدينه على الذي عليه من زكاة جاز عن
زكاة ذلك الدين ولم يجزه عن العين ولا عن دين على غيره وعلى المضارب زكاة حصه
ربحه والباقي على رب المال لا ياتخذ العاشر من مكاتب اهل الحرب ومن حبسها منهم الا اذا
اخذوا منا فناخذ منهم ولذا ان اخذوا فيما دون المائتين اخذوا منهم مثله لو مر
بما يتسارع اليه القساة من الثمار كالرمان والعنب والبطيخ لم بعشر خلافا لها بعشر
خمر الذمي والحوزي من قيمتها دون الخنزيرة لو وهب نصابه في خلال الحول ثم رجع استأنف
الحول ولو رجع بعد الحول لا زكاة على واحد منهما لو باع الطعام المتصور ياخذ العشر
من المشتري وان تفرقا لو باع ارض العشر وفها زرع قد ادرك على البايع عشر وان كان
نقلا فعلى المشتري ان يتركه حتى يفسد اما لو فصله فعلى البايع في الفس. لو اشترى
زرعا وتركه باذن البايع ليستحصده فعلى المشتري وكذا لو اشترى ثمرة الشجر لو
اشترى ارض او خراج للتجارة فعليه وطيفة الارض من عشر او خراج ولا يجب فيها الزكاة
فان العشر والزكاة لا يجتمعان في الارض ولذا الخراج والعشر اما لو اشترى دار للتجارة
ففي قيمتها زكاة يوجب العشر من التركة وفي رواية ابن المبارك عن ابي حنيفة لا عشر فيها
كالزكاة تسقط وطيفة في ارض العشر تقطع في كل اربعين يوما لو اخذ العشر كلما قطعت لو
باع العنب والزبيب والعصير يوجب عشر ثمنه اما لو باع بعد ما جعله ناطقا فوجب عشر
قيمته العنب لا زكاة في الدين على الجاحد ولذا الوديعة لو تزوجها على الفمعيه فلم

سلمها حتى حال الحول لا زكاة على واحد منهما عند ابي حنيفة. وعندهما عليه زكاة
اما لو قبضت ثم طلقها قبل الدخول زلتا لالف كلهما. اما لو كانت سايمه او متاعا زكته لخصها
لو ادى كل واحد من شريكي المفاوضة زكاة المال بغير اذن صاحبه ضمن كل واحد نصيب
صاحبه. اما لو امر كل واحد صاحبه بذلك فادياه معا فكذلك. ولو سبق احدهما
بالاد اجازة وضمن الاخر نصيب صاحبه ولم يضمن الاول عند ابي حنيفة وعندهما لا يضمن
لود فن ماله في ارضه ونسي موضعه لا زكاة عليه. اما لو كان مدفونا في بيته او داره او
بستانه فعليه زكاة **معدن** فيما ياحد من معدن الذهب والفضة والنحاس والحديد
والرصاص قليلا او كثيرا عبدا او حرا او ذمي او مسلم او حربي في ارض العترة والخراج
ففيه الخمس والباقي للواجد. ولو اخذه باذن الامام حربي فكذلك لاشي في اللؤلؤ
والعنبر والسهمك مما يستخرج من البحر عندنا. وقال ابو يوسف في اللؤلؤ والعنبر
الخمس وليس في الياقوت والزمرد والفيروز جشي ولذا اما هو من جواهر الارض
كالكحل والزرنج والنوردة والمغرة والخص وفي الزينق الخمس خلافا لابي يوسف وفي
الكنز الخمس والباقي لو اجده مسلما كان او ذميا او مكاتبا او حبيا. اما لو وجده
في دار الخمس والباقي للمحيط اولاد او المشتري. وقال ابو يوسف للذي وجده دخل
دار الحرب بامان فوجد الركا في دار احد م رده عليه. اما لو وجد في الصحرا فهو له
ولا خمس فيه عند ابي حنيفة رحمه الله. اما لو اصاب مسلم او ذمي معدنا في ارضه لا خمس فيه
وعندها فيه الخمس وجمعوا لو وجد في الصحرا بحت حربي في دارنا بامان اصاب معدنا
او ذمي يوحده منه كله. اما لو كان باذن الامام بخرس وله الاربعه الاخماس لاشي في العسل
اذا كان نخله في ارض الخراج وان كان في ارض العترة ففقه العترة في الجبال ولا شي في عين
القيرو والنفط والملح وان كان في ارض العترة. ولو استاجر احد العمل في المعدن فالمصاحب
للمستاجر ولا يسقط الخمس لعدم الواحد كلما اخرجته الارض العترة من الجيوب
والبقول والوطاب والروباحين والزعفران والورد والاس وقصب السكر وقصب الذريرة
والوسمة ففقه العترة اذا سقته السماء ونصف العترة سقي بغير ايد او ساقية عند ابي حنيفة
رحمه الله. وعندهما لا يجزى الا فيما له ثمره باقية كالزعفران والذريرة والحبوب. اما الخضراوات
والبقول والوطاب لاشي فيها ثم عند ابي حنيفة بجز في القليل والكثير وهما اعتبر النصاب
قالوا لا يجزى فمادون خمسة اوسق جعلوا ذلك نصابا والوسق ستون صاعا وكل صاع ثمانية ااطال
العترة لا يسقط بالدين كالحراج. وجز العترة في ارض الصبي والمكاتب والمجنون لو اجر ارضه

بجز

بجز العترة على رب الارض عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما على المستاجر وجمعوا في المستاجر
بجز عليه. اما الخراج على رب الارض في الموضعين. مسلم اشترى ارض خراج من كافر فهو خراجيه
ولو اشترى الذمي ارض عترة تحولت خراجيه عند ابي حنيفة كالمأخذ الذي داره لستانا وعند
ابي يوسف نصا عترة العترة ويوضع موضع الخراج وعند محمد عليه عشر واحد ويوضع موضع
الصدقة. ولو باع مسلم ارض عترة من ذمي على انه بالخيار او بالبيع فاسد فتفاسحا واخذها
منه شفيع بقت عشرية. لو اشترى بنو تغلب ارض عترة ففقه العترة ثم لو اسلم عليها او
باعها من مسلم بقتية مضاعفة كما كان عند ابي حنيفة. وعند ابي يوسف لزومه عشر واحد وعند
محمد وستان. ارض المجاز والعرب والبادية عشرية. وكذا اما احياء من ارض السواد بما لا
يبلغ ما الا انها والعظام وهي ارض عشرية. ولذا الدار التي اسلم عليها اهلها اما ارض الجبل
في السواد او جف المسلمون عليها فهي خراجيه. لو اسلم قوم من اهل الحرب فادخبتهم عشرية
ولذا كل ما فتح عنوة وقسم بين الغزاة فهي عشرية وما فتح عنوة ومن على اهلها ولم تقسم
فهي خراجيه. واما احياء بما افراخرجه العجم خراجيه. اما ما لا يخرج من الانهار والعظام
كدرجه والقرات فهي عشرية. لو ادى العترة جازينته وبين الله تعالى. ورضن للامام اخذه
ثانيا كالحراج ولا يصدق في عينه. لو عجل العترة قبل الزراعة لم يجز خلافا لابي يوسف فانه
اجاز ذلك وفي ثمر النخل جوز لستان اما بعد الزراعة وبدو التمريج وعندنا هـ
مصرف لا يعطى العترة ولده وولد ولده ولا ابويه واجداده ممن لا يقبل شهادته
لهم ويعطى من سواهم من القرابة. لو اعطت المرأة زوجها المخرج عند ابي حنيفة وعندهما يجوز
اما هو لو اعطى امراته او عبده ومدبره وام ولده ومكاتبه لا يجوز. لو اعطى واحدا من
هوا او غنيا او حربيا وهو لا يعلم به حين ساله جاز عندنا الا في مما ليك ومكاتبته. قال
ابو يوسف لا يجوز. ويكوه ان يعطيه نصا با اذ لم يكن عليه دين او عيال. وتحل الصدقة
لابن السبيل وان كان له مال في بلده ولا يجزى عليه الا اذا احتجى يرجع الى ماله. لو تصدق غير
بغير امره قبله فرضي به لم يجز. وان كان بامر جاز له طعام للتجارة قيمته ما ساد درهم
فحال عليه الحول فلم يورد زكاته حتى صارته قيمته مائة ان ادى منه فيودي خمسة اقفة وان
ادى قيمته فيودي خمسة دراهم اذا كان تغر سعره عند ابي حنيفة وعندهما درهمان ونصف
وفي دليل العسل وكثير عشر عند ابي حنيفة رحمه الله. اذا كان في ارض العترة. وعن ابي يوسف
اذا بلغ عشرة ااطال. وعن محمد اذا بلغ خمسة افراق وكل فوق ستة وثلاثين طابا العترة في
في ارض عترة تحل لا يعلم صاحبها تجار رجل واخذها فهي لصاحب الارض وعليه العترة ايضا. وقال

ابو يوسف لا عشر في زعفران حتى يبلغ قيمته خمسة اوسق او سواد في ما يكون قيمه اوسق وقال
محمد حتى يبلغ خمسة امانا وكذا اصب السكر **خمس** من اصاب ركازا وتصدق خمسة
بنفسه ليس للامام ان ياخذ ثانيا ويحوز نصف خمسة الى نفسه وابا به واولاده واقارب
لشروط الحاجد بخلاف العشر الخراج يصرف عطايا المقاتلة وسد الثغور وبنو الرباط
والقناطر ولا يوضع موضع الزكاة الا اذا كان للفقر احاجة الجزية وما ياخذ
العاشر يوضع موضع الخراج وموضع العشر موضع الزكاة ويعطى الزكاة اهل
بلدها ويكود اخراجها الى غيرها ولذا صدقات اهل البادية ردت عليهم ولذا
صدقة الفطرة وعن ابن المباركة عن ابي حنيفة لا يخرج الزكاة من بلد الى بلد الا لذي
قوايد وما اخذ من بني تغلب يوضع موضع الجزية والخراج ومن لم يبل امر من امور
المسلمين لا يعطى له من الخراج شي وينبغي ان يتقوا الله الامام فلا يدع فقرا الا اعطاه حقه
من الصدقات حتى يغنيه وعياله ويفرض الغنائم العاملان بقدر ما يرى ويستحق
الامام لنفسه من بيت المال قدر ما يغنيه ويجوز الصرف الى صنف واحد من الفقرا
والمسالن وابن السبيد وسهم المولفة قلوبهم ساقط ولا شيء لاهل الزمة في بيت المال
وان كانوا فقرا ولا يرد عليهم ما اخذ منهم وامير الجيش لم ينزله رجل من الجندي في الغنيمة
قال المبرد في الكامل جئ من اليمن يدع قسم ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ارباعا
اعطى ربع الاقرع بن حابس المجاشعي وربع ازيد الخليل الطائي وربع اعلمه بن غلانة
الكلائي وربع اعين بن حصن الفزاري فقام اليه رجل مضطرب الخلق غاب العيينان
تاقي الجهة فقال لقد رايت قسمة لا يراد لها وجه الله فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم
حتى يوم خذاه ثم قال ايا مني الله عز وجل على اهل الارض ولا تامنوني فقام اليه عمر
ابن الخطاب وقال لا اقتله برسول الله فقال عليه السلام دعه انه سيكون من خيرني
هذا قوم مرقون من الذين كما يمرق السهم من الرمية قوله من خيرني هذا اي من حنسه هذا
والله اعلم **من الجامع الكبير** طعام قال رحمه الله لم ياتي فقرا حنطه للتجارة قيمتها
ما يادهم فانقص سعرها بعد الحول الى ما ياد او زاد الى اربعين فعند ابي حنيفة
رحمه الله يعتبر حاله الوجوب بركي خمسة اقره او خمسة دراهم من قيمتها وعندهما يعتبر
حاله الا اذا لحاله النقصان درهمان ونصف ان زكاهما بالقيمة وكذا ياخذ العاشر
ولذا لو استهلكها بعد الحول ثم بغرت من قيمتها وعلى هذا كل ما يكال او يوزن او
يعد مما يحل في الذمة مثله اما لو انقصت ذاتها باصا به الما بعد الحول فعادت قيمتها

ما ياد

ما ياد او كانت نديه فيبست فازدادت اربعين فتعثر العمه وقت الوجوب في
الزيادة ووقت الادا في النقصان بالا اتفاق بمنزلة تجارية التجارة لتساوي ما تن
فاعورت بعد الحول فعادت الى ما ياد ان ادى منها فادى ربع عشرها وان ادى من
قيمتها قدرها من ونصف ولو كانت عورا من الاصل لتساوي ما تن فاجل البياض
بعد الحول فصارت اربعين فادى ربع عشر قيمتها يوم تمام الحول وهي خمسة دراهم
لو ادى اربعة اقره جيدة لتساوي خمسة منها لا يجوز فعله فقير اخر وكذا لو ادى
اربعة دراهم جيدة عن خمسة نهرجة فعليه درهم اخر اما لو ادى من صنف اخر مما يكال
او يوزن تبلغ قيمته قيمة ما وجب عليه جاز **الفصل** لو اشترى بالف درهم بعد
الحول جارية للتجارة لتساوي تسعماية وخمسة ثم هلكت سقطت الزكاة اما لو كانت
لتساوي خمسمائة فعليه زكاة خمسين ما ياد التي هي عن علم بالعرض ولم يعلم اما لو اشترى
لها عبدا للخدمة او شيئا لغير التجارة غرم زكاة الالف هل ما اشترى ولم يهلك
ولو وهب تلك الالف بعد الحول ثم رجع بقضا او غيره ثم هلك في يده لا زكاة عليه
لو اشترى لها عبدا للخدمة ثم رجع بغير واسترد الالف بقضا او غيره فملك الالف
في يده لا تسقط الزكاة ولو كان عرضا كان الالف منه سقطت الزكاة ان رده
بقضا وان كان رده بغير قضا غرم قدر الزكاة ولو اشترى بالعرض الذي هو للتجارة
جارية للخدمة ثم باع الجارية بغير عرض ونوى التجارة وحال الحول ووجبت الزكاة
ثم ردت الجارية بغير بيع واسترد العرض بقضا فلا زكاة على البائع في العرض ولا في الجارة
المستردة فانها عادت للخدمة حتى يجرى حقه قدر الفطر ولا على المشتري زكاة العرض
اما لو كان الرد بغير قضا فعلى بائع الجارية زكاة العرض للسنة الماضية وصارت
الجارية للتجارة حين قبيلها وان لم ينوها حتى لو هلك الجارية سقطت عنه زكاة
العرض ولو نوى الجارية للخدمة حين قبيلها فلا تسقط عنه الزكاة وان هلك
الجارية لو تزوج امرأة على الف ثم سلمها ثم طلقها بعد الحول قبل الذخول لها
فعليها زكاة الالف ولو كانت سايمه فعليها زكاة نصفها ولو زادت قيمة سايمه
في يدها فعليها زكاة كلها ولو كان مكان الطلاق تقبيلها ابن زوجها فودت كلها
ولا زكاة عليها لو كان له عبد يساوي ما تن للتجارة ولا خر عبد يساوي الف للتجارة
فبقي سنة اشهر فتابعا ويقا بقضا ثم مضت سنة اخرى ولا مال لها غير ذلك ثم وجد
بالعبد بيضا فانقصت قيمته من ما تن فرده بقضا او غيره فلا زكاة على واحد منهما

وكذا ان لم يورده اما لوجاه بعد الشرى فعلى المشتري العبد الذي قيمته الف زكاة ولا
يجب على الاخر ولورده صاحب لاقبل بعد الحول من البيع بعيب العود بقضا وعلى الاخر
زكاة مائة والباقي كالمالك ولورده بغير قضا فعليه زكاة تسع مائة وسبعة
زكاة مائة في العبد الا عوله ولو لم يكره قبل القيمة عيب فبإيعا بعد ستة اشهر ثم
مضت ستة اشهر اخرى ثم وجد بكثر القيمة عيبا بنقصه ما في درهم فردة زكاة قيمه
المردود ثم انما به بقضا ردها وبغير قضا والاخر يزكي العبد المراد وما تين وجلان
لكل واحد عبيد ساوي الغا للتجارة فبإيعا وتقاضا فاشترى كل واحد
لكون للتجارة اذا لم ينوي شيئا وان نوي للخدمة فهما للخدمة وان كان احدهما للخدمة
والاخر للتجارة فبإيعا ولم يحضرها نية فالذي عنده كان للتجارة فما اشترى للتجارة
ويكون الاخر للخدمة وان نوي للتجارة فهما للتجارة ولذا لو نوي للخدمة فكما
نوي **سوم** ضم من كان له نصابان بان كان احدهما عن ابل المزكاة ثم ذهب له
شيء واستفاد ما لا يجتم الى اقربهما حولا اما الارباح والاؤلاذ يضم الى الاصول بمنزلة
الزيادة المتصلة بخلاف الكسب والهبة من له نصيب من العين والسوايم وعروض التجارة
وعليه دين يستغرق وبعض الاحوال يبد بصرف الدين الى الدرهم والدنانير ثم
بالسائمة من ابل والغنم خالم يبلغ الابل خمسة وعشرين فاذا بلغت اليها تصرفه الى
الغنم فان فضل الدين نظر التبييع وابنة المخاض بها اقل قيمه بصرف الدين الى نصابه
ابدا بصرف الدين الى ما هو اقل زكاة ويهلكه الوقر لا يسقط شي من الزكاة عندها
وقال محمد بسقط بقدره بان كانت له مائة وعشرين شاة فهلك الاربعون تجب
شاة عندنا وعند محمد يجب ثلث شاة اما لو كان ثمانون شاة فخال عليها الحولان
ثم هلك الاربعون وجبت شاة واحدة بالاتفاق ولذا لو هلكت ستون وبقيت
عشرون فعليه نصف شاة واما لو هلكت عشرون وبقيت ستون تجب شاتان وعند
محمد شاة ونصف ولو كانت له مائة واحدى وعشرون شاة فهلك الاربعون تجب
شاة واحدة عند ابو حنيفة وعند محمد يجب اربعين جزا من مائة واحدى وعشرين جزا من
شاتين وذكر في الاملا قول ابى يوسف مع محمد لو اشترى المضارب رقابا وسلعة
واشترى لهم طعاما وكسود وحمولة فعلى رب المال زكاة اصل المال ودرهمه وعلى
المضارب زكاة حصته من جميع ربحه حسب ما تنفق على الرقاب اما لو اشترى رب المال
ما تنفق على عبده وكسوه لا زكاة فيه ما لم يسبق له دين على غني فهو عبده بعد الحول

ديني

ديني عن زكاته صح ولو نوي عن عن مال في يده او عن دين على انسان اخر لم يصح
اما اذا تصدق بخمسة من الدين على الذي له الدين عليه وهو معسر والدين مائتان وديني
عن زكاة كلها لم يجز الا عن خمسة من مائتين وهو ثمن درهم لان في العاقبة صار ما بقي عينا بالقبض
فكون مود ياد ساعن عن لو وجبت الزكاة في مائتي درهم فتصدق لها على المساكين لا ينيوي
زكاة ولا غيرها جزية عن زكاته لو ملك ما في درهم فجعل خمسة وعشرين درهما ثم استفا
تمام الفصح المعجل ولو كانت دون المائتين لم يصح له نصاب ذهب ونصاب فضة فجعل
زكاة الفضة فهلك الفضة في الحول تقع المودي عن الذهب ولو ادى بعد الحول ثم هلك
المودي عنه لم يتحول الى الباقي اما لو بقي المالا في رواية هذا الكتاب ينقسم على النصاب
وفي رواية نواذ الزكاة عن الذي عينه خاصة له خمس من ابل واربعون من الغنم
فجعل زكاة الغنم ثور هلك الغنم قبل الحول لم يقع عن ابل نصف ما كان لو تجل خمسة من
ما في درهم وتم الحول قبل ان يستفيد شيئا لم يقع ما ادى زكاة وان استفاد بعده اما لو
تم الحول ثم ادى عشرة دراهم خمسة عن الحول الاول وخمسة تجلها عن الحول الثاني صح له
اذا استفاد عشرة قبل تمام الحول الثاني وقال عيسى بن ابيان لم يصح الخمسة عن الحول الثاني
فصل له عشرون بلا سائمة ثم وجبت ربع شياه قادي بلانا سمانا تساوي اربعا
وسطا جاز بخلاف اموال الربا وبخلاف ما لو ادى ثوبا جدي امسكنا في الكفاة بعد
شبابا لم يجز الا عن ثوب ولذا لو ادى ثلثي بنت لبون عن بنت مخاض ونصف حقة عن ابنة
ذئب جاز ولو ادى خمسة دراهم بنهر جدي خمسة جياذ جاز خلا فالجهد واجمعوا الوادي
اربعة جياذ عن خمسة بنهر جدي لم يجز له ابريق فضة وزنه مائتان وقيمه ثمانمائة قادي
عنه خمسة جاز وعند محمد يجب سبعة ونصف درهم اما لو ادى الذهب عنه بقيمة خمسة دراهم
لم يجزه ولو كان وزنه مائة وخمسون وقيمه مائتان لا زكاة لو قال لله على ان لعن محمد بن
وسطن فاعتمق بعد استلخ قيمته وسطن لم يجزه ولذا اهدى شاتين وسطا فاهدى شاه عظيمة
لم يجزه اما لو قال لله على ان تصدق شاتين وسطن فتصدق بواحدة عظيمة جاز كما
لو ادى شاه عظيمة عن شاتين وسطن في الزكاة لله على ان تصدق بفقير قتل على المساكين
فتصدق بنصف فقير ثم فارسي يبلغ قيمته فقير قتل لم يجزه ولو ادى من صنف اخر جاز بالقيمة
له ما يتا درهم لامال له غيرها واستقر في الحول خمسة اقفره حنطة لغير التجارة ثم حال
الحول والاقره قايمة لا زكاة في دراهمه ولا في حنطته الا ترى لو تزوج امرأة على صيف
وله ما تاد درهم ووصيف اخر لغير التجارة لا يجز لوزكاة ولذا انصب السائمة عن زكاة المائتين

لم يقع عن زكاة وان كان
معسرا فهو عليه كذله وديني
عن زكاته هم

بين

له ما ساددهم فقال له على ان تصدق بمائة منها ثم حال الحول يلزمه زكاة خمسة منها
وعليه ان تصدق بسعة وبعين ونصف درهم اما لو لم يقل منها بزني خمسة وتصدق
بمائة واما الذي لا يطالب لها من قبل العباد في الدنيا كالنذر والكفارات
والجح لا يمنع وجوب الزكوة واما ما لم يطالب في الدنيا كالخراج والعشور يمنع وجوبها
ولذا ما فرض عليه القاضي من نفقة الزوجات وذوي الارحام فلم يرد ما حتى صار
دينا عليه لو انفق انصاب بعد وجوب زكاته ثم استفاد نصا باخر منع وجوبها
وقال ابو يوسف لا يمنع له خمسة من الابل واربعون شاه في حال الحول على الابل
فاتلفها كلها وبعد حال الحول على نصيب الغنم لا زكاة عليه له الف درهم فاستاجر
بها دارا عشر سنين ودفع الالف الى ربها لدار ولا مال لها غير ذلك ولم يسكن الدار
حتى مضت المدة ولم يسلم الدار اليه بزكي للسنة الاولى عن تسع مائة وفي الثانية عن مائة
وما يد الا قدر زكاة السنة الاولى ثم تسقط لكل سنة زكاة مائة وزكاة ما مضى من
السنين حتى يعود الى اقل من مائة اما المستاجر فقد وجب له مائة بتمام الحول الاول
ومائة اخرى بتمام الحول الثاني فانفق الحول الثالث وتم وله بمائة يلزمه زكاة
ثلثمائة ثم في الحول الرابع زكاة اربع مائة الا ما يلزمه ولا يزال يزداد ما يد في كل
حول حتى يصير لنا وهذا على اصلهما اما عند ابن حنيفة لا زكاة في الكسور فيجب
في السنة الاولى على الاجير زكاة ثمان مائة وثمانين وعلى المستاجر في السنة الثالثة
زكاة مائة وثمانين ولذلك في كل حول ولو كانت لاجرة جارية للتجارة تساركت
الفا والمساله بحالها لاجرة على الاحر وينسخ العقد في كل سنة عن غيرها واما
المستاجر بزني عن الجارية في تمام السنة الثالثة ثلثة اعشارها وفي الرابعة اربعة
اعشارها على ما سبق والعروض والمكيل والموزون والمعن بمنزلة الجارية وما ليس
بمعين ويجب في الذمة بمنزلة الدرهم ولو سلم الدار ولم يقبض الاجرة فنقل المسئلة
فيصير حكم المستاجر حكم المواجه وحكم المواجه حكم المستاجر على ما بينا والجارية
وذوات الامثال المعينة بمنزلة الدرهم ها هنا لو قبض المستاجر الدار وقبض المواجه
الاجرة دراهم او عروض بنوي لها التجارة فلا زكاة على المستاجر في شيء وعلى المستاجر
زكاة كل الاجرة للسنة الاولى وذكر البرزدي في شرحه يحكي عن محمد بن الفضل الصائغ
كان يقول في الاجارة الطويلة التي يعارفها هل يخارجه زكاة المعجل على الاخر فانه مله
ولا يفتقر بفتح الاجارة ملكه وانما الحق من بعده وقال البرزدي يجب الزكاة

على المتاجر ايضا لانه بعدد ما لاه عند الاخر ولذا يقول في البيع الذي يعتاد
اهل هذه البلدة وهو بيع الوفا فزكاة ذلك المال على البايع ان بقي في يده لانه ملكه بلا
اشكال ويجوز يلزم المشتري ايضا لانه بعدد ما لاه موضوعا عند بايعه وانما يوجد
العباد بما عندهم ولهذا قال مشايخنا في رجل عليه مهر موجه لامرأة لا يريد اداه فلا
يجعل ما نفع من الزكاة لعدم مطالبه في العادة والله اعلم عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة
عن عطاء بن الحز ان عمر بن الخطاب بعث سعد بن مالك مصدقا فاتي الى عمر لسأذنه في
الجهاد فقال له عمر اذنت في الجهاد فقال من اين والناس يزعمون اني لا ظلمهم وال درهم
ذلك قال يا امير المؤمنين يقولون تحسب علينا السخا في العدد قال عمر احسبها
وان جابها الزاعي على كفة ا ولست تدع لهم الماخض والربا والاكيله وتثنيه وتبين العم
من الجامع الصغير قال رحمه الله هل شي اخر جنة الارض مما سئمتي لها فنه العنر ولا
يحسب فيه اجرة العامل ونفقة البقر وحده ارض العري التي هي عشرية من ارضي عدن
الى عديب من قبل الغرب الى اقصى مرسه اليمن الى اول حدود الشام والى ربعة العراق
في الطول وفي العرض من حده وما والاها من الساحل الى اطراف الشام هذا قول
الاصمعي وعن ابن عبيده بعض الخلاف ومسافة ما يد ورجول ارض العرب مائة وثمانون
مرحله كلها عشرية لاجرة فيها كما لاجزبه على جماجم فحكم ارض العرب بمنزلة امصارنا
لا يترك فيها بيع حمز ولا خنزير ولا كافرا لا يجتازها لو جعل المسلم داره بستانا او احيا
ارضا سقمها بما السما او العيون والبير عشرية كما لو اسلم عليها اهلها اما الذي
جعل داره بستانا او احيا ارضا فهي خواجيه ولذا اكل ارض لسقي بما الخراج وهي الانهار
الصغار في ارض العجم وقال محمد السيمون والفرات ودجلة عشرية وقال ابو يوسف
خواجيه الوسط ستون صاعا فنكون كل وسق مائة واربعين مائة والخمسة الاوساق
الف وما ساددهم من هذا قول اهل الكوفة وعند اهل البصرة الوسط ثلثمائة مائة وهو
عبارة عن حمل بعير في كلام العرب وصاعنا صاع عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو صاع
العراق اتي به الحجاج من المدينة وهو ثمانية ارطال وهو اربعة امداد وعند اهل الحجاز
خمسة ارطال وثلث رطل كل ما سئمتي به الارض يجب فيه العشر عند ابن حنيفة نحو
قوام الخلاف والقصب تقطع في كل سنة او سنتين وبيع ولذا الحنثيش الذي يقص ويبيع
وما يستجلب من ثمار الجبال يجب فيها العشر في رواية اسد بن عمرو وهو مطلق جواب الكتاب
وعند ابن يوسف وابن زياد لاشي فيها ولا يعطى الزكاة ولدا لابنه ولدا لابنه ولو

اصطلم الزرع آفة سماويه لسقط الخراج بخلاف ما لو عطل الارض ولا جزية الاعلى
معتل ان كان معروفاً ثني عشر درهما وان كان وسطاً فاربعة وعشرون وان كان
موسراً فثمانية واربعون درهما والمعتل الذي بقدر على العمل وان لم يحسن عمله في حرفته
والغنا متفاوتة حدوده بتفاوت الامصار فتعد والتقدير من ملك مادون المائتين وهو
معتل فعليه اثني عشر ومن ملده ما بين فصاعداً الى عشرة الاف درهم فعليه اربعة وعشرون
ومن ملده عشرة الاف الى ما لا غاية له فعليه ثمانية واربعون بشرط ان يعتل ولا يجب على
النساء غير مال الصلح مع المسلمين كما في بني تغلب ويعطى عامل الصدقة الذي بعنه الإمام
بجمع الصدقات يعطى ما يسعه ويسع اعوانه وان كان غنياً ولا محل للهاشمي وان كان
عاملاً يوضع الخراج على ارض البستان على قدر ما يطيق حتى ان ارضاً لم يخرج من الغلة الا
قدر قفزين ودرهمان وهي جريب فخر اجها قفز ودرهم ذلود في السر الكبير والقفز
عشره امنا فوظيفة كل جريب من المحافل قفز ودرهم وعلى جريب الكرم عشرة وعلى جريب
الربط خمسة فالتى تصلح للزعفران ان يوضع عليها قدر ما يطبق فلو عدل عن الزعفران
الى زرع الحبوب فيها من غير عدد يوضع خراج الزعفران ولذا كره ما ينتقل الى احسن الامرين
بلا عذر وهذا مما يعرف ولا يفتى به حتى لا يتسلط الظلم على اموال الناس له الف على
رجل فحده سنين ثم اقام البينة لها عليه لا يزكها لما مضى اما لو كان معترفاً ولكن يغلس
فهو نصاب عندنا وقال محمد بن بن محمد الانصاري قيل لا يكر الصدقة
يا خليفه رسول الله الاستعمل اهل بيته وقال اني ارى مكانهم ولكن اكره ان ادنهم
بالدنيا فلم يستعمل من اهل بيته على عمل الصدقات كرامه لهم **من الزبادات تعجيل**
قال رحمه الله لو افوز زكاة ماله فضاعت عنده لم تجز ولو ضاعت في يد المصدق ويجز
لو متر على شرماني درهم فطلب منه العاشر ان يعجل خمسة دراهم ففعل بنظر ان ضاع في يد
العاشر ولم يستفد صاحب المال خمسة اخري هلك على ملك رب المال ولذا لو تصدق
على الفقرا قبل تمام الحول فلم يكن زكاة لو كانت الخمسة في يد المصدق بحالها فتم الحول
وقعت زكاة استحساناً فصارت كائنها في يدها لكنها بخلاف الضياع واما لو استفاد خمسة
اخري والمسئلة بحالها يقع المودى عن الزكاة ولا يجب شي في هذه الخمسة فان في الكسور
لا يجب شي عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يجب ويد الساعي يد الفقرا من وجه ويد
المال من وجه اذا ضاعت خمسة المعجلة فلم يوجد الا بعد الحول لم يجب الزكاة فعليه
ان يرد لها الى صاحب المال وان كان تصدق بها جاز ولم يضمن شيها اما لو اكلها المصدق

او

او اخذها لعمالته ولم ينفد صاحبه خمسة اخري فما اكله يكون قرضاً على المصدق وكانه
في يده فيكون زكاة استحساناً ولو كان صاحب المال انفق درهماً في يده فخال
الحول والخمسة باقية في يد المصدق استرد منه اما لو اداها الى الفقرا واكلها على
سبيل المسئلة لنفسه لم يضمن واما لو اكلها قرضاً وهو غني او اخذها لعمالته فاستهلكها
ضمن وان كانت قايمة ومع ما في يد صاحب المال نصيبك فهذه الخمسة يقع زكاة
فلو انتقص درهم فيما عنده فيسترد هذه الخمسة فان لم يسترد حتى يصدق لها الساكن
على الفقرا صح لو عجل خمسة ثم هلك الباقي الا درهماً في يده قبل الحول ليس له ان يسترد
المودى قبل تمام الحول كمن اشترى شيئاً على ان يبيع بالخيار بلانته ايام ثم عجل الثمن
فليس له ان يسترد في مدة الخيار ولذا لو انفق المال جميع ما في يده لم يسترد الخمسة
من يد الساعي قبل تمام الحول ولذلك لو اكلها المصدق قرضاً او من عائلته وانتهى
عليه فجعل كان بعض النصاب باقياً رجل له ما ساد درهم فذبح كلها الى المصدق
لم يسترد منه شيئا ما لم يتم الحول كانه في يده حكماً لاحتمال ان يستفد نصيباً فيه
ولذا لو دفعها الى المساكين كلها على نية تعجيل الزكاة لم يملك ان يسترد فان استفا
في الحول ما يصير المودى زكاة صح ولذلك لو استفاد الفاقم خمسة وعشرون
من المائتين التي دفعها اليهم زكاة فهذا القدر دخل عن الوجوب ولزمه زكاة ما بقي
وذلك ما به وخمسة وسبعون ياخذ من ذلك زكاة وردد الباقي ولو استفاد ثمانية
الاف صح الكل رجل له خمسة وعشرون من الابل فعجل بنت مخاض الى المصدق ثم حال
الحول فلم يستفد شيئاً فان انقضى ان يكون قد رابع شيئاً زكاة ويرد الباقي
وفي الاستحسان كلها زكاة اما لو استفاد بعيراً اخر في الحول فالمودى زكاة في
الوجهين جميعاً ولو هلك بعير في الحول امسك المصدق قدر رابع شيئاً ويرد الباقي
من بنت المخاض ولو انفق المصدق قرضاً ضمن قيمتها وان اكلها عماله له ضمن حصته
صاحب المال اما حصته الفقرا فلا رجل له اربعين شاة فعجل شاة منها وصدق
الساعي لها على الفقرا او باعها وصدق بثمنها وتم الحول ولم يستفد شيئاً لم يكن
زكاة وصح البيع ولو باعها في الحول واخذ ثمنها عماله له والمسئلة بحالها لم يكن زكاة
وعلى المصدق قيمتها له ما سادان واربعون درهماً فحجل منها ستة دراهم فتم الحول
وهي قايمة عند المصدق فان القياس عند ابي حنيفة بحالها الخمسة زكاة ويرد درهماً
وفي الاستحسان الكل زكاة وعندهما يجب الخمس زكاة من المائتين وان يجوز خمسة وثلاثون

صاحب

جزءاً من احد واربعين جزءاً من درهم قياساً ويرد الباقي وفي الاستحسان لا يرد
شيئاً ولو هلك من المال مما في يد صاحبه بعد التجيل درهم وثلاثون وثلاثون
وبلثون فالمصدق يرد درهما عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما يرد سبعة اجزاء
من احد واربعين جزءاً من ذلك الدرهم السادس لو عجل شاة من اربعين فاعطاها
الامام المصدق من عملته ثم تتر الحول وعند رب المال اربعون فهي زكاة اما ان تتر
الحول وعند تسعة وبلاثون شاة مسترد صاحب المال ما دفعه ولم يكن زكوة ولو
باعها للمساكين قبل الحول لا لعامله صح فان تصدق بثمنها ثم تتر الحول لم يكن زكاة
ولا ضمان على المصدق فانه ما مورباً لا الى المصدق لفقراً ولذا لو باعها بعد الحول
الى الفقراء وتصدق بثمنها علم بنقصان النصاب او لم يعلم فانه صح ولا ضمان عليه **رجل**
له اربعون بقره سائمة فجعل منها مسنة ثم هلكت واحدة في الحول حسن المصدق من المسنة
قد ربيع او تبعه ورد الفضل ولو اراد المصدق او صاحب المال ان يرد الكل ويدا
التببيع ليس له ما ذل الا بتراضيهما اما لو عدها المصدق واربعين واخذ المسنة ثم
اعاد العدة فاذا اظهر انه قد اخطا في الحساب فانها تسع وبلاثون بل صاحب البقر ان استرد
ما ادى ويودي للتببيع شاة الصدق او اى فان لم يرد حتى ضاع او تصدق لها ينظر ان
اذا صاحب البقره باختياره لا ضمان على المصدق في الفضل على التببيع وجاز قد ر
التببيع اما لو اكوهه على الاد اعلى انه واجب عليه زكاة اربعين فان ظفر بالمساكين
ضمنهم الفضل على التببيع وان لم يظفر بهم اعطى لصاحب المال قيمة الفضل من مال الزكاة
نصار كالحاكم اذا اخطا لا ضمان عليه وانما يجب في بينة للمالك الا ان عمد في اخذ المسنة
مع عمله المتاعر لازم ضمن الفضل من ماله **رجل** له اربعون بقره فلما حال الحول فاتاه
المصدق فقال صاحب مال اني قد امرت الغلام ببيع عشرة منها قبل ذلك ولعله باعها
فقد هذا التببيع فان كان قد باعها فهذا زكاتها والا تمها لك فاخذها المصدق وعلى
هذا ثم ظهر ان الغلام لم يبيع ليس للمصدق رد ما قبض ولا لصاحب المال استرداده الا
بتراضيهما **وذو** ان رجلاً عجل شاة عن اربعين فهلك المالك كله في الحول ثم ادى المصدق
الشاة الى الفقراء لا يضمن علم او لم يعلم ولذا في من ظاهراً ثم وكل انساناً بالتكفير بمالك
اعطاه ثم فعله بنفسه ثم فعله الوكيل لا يضمن وان اعتاقه او اطعمه جاز علم او لم يعلم
ولذلك في كفارة في القتل اذ اوكله باعقاق عبده فارتد العبد فعوذ بالله منه ثم اعتقه
الوكيل وهو علم او لم يعلم وان لم يقع عن الكفارة **ولذلك** ان كان العبد كافراً في الاصل

المولى

والمولى لم يعلم فاعتقه الوكيل فقد عتقه ولم يجز عن الكفارة علم به الوكيل او لم يعلم
هذا كله قوله الى حنيفة رحمه الله وفي الوكيل له لو وكله بقضاء يديه ثم قضاء الوكيل
بنفسه ثم قضاء الوكيل وقد هلك المال عند القايض ان لم يعلم به الوكيل لم يضمن وان
علم فلهي والله اعلم **حجج** له تسعة وبلاثون حملاً ومسنة بجا شاة وسط وحب
الصغار معها ولو هلكت المسنة بعد الحول بطل الواجب عندنا **وقال** ابو يوسف
يجب في الباقي تسعة وبلاثون جزءاً من اربعين جزءاً من حمل ولو هلك الكل الا المسنة
يجب منها بقدرها كما لو كان لكل مساناً **ولذلك** رجل له اربعة وعشرون فصلاً و بنت
مخاض سمينه وسط وتسعة وعشرون عجولاً ومعها مسنة **رجل** له تسع وثلاثون حملاً
وشاة عجفاً مسنة لا تساوي شاة وسط لم يجب فيها الا هذه العجفاً **رجل** له خمس ابل
مهازيل بنات مخاض و بنات لبون او فوق ذلك كلها عجاف لا تساوي واحدة منها
بنت مخاض وسط او جينا شاة بقدرها نظر ان لو كان فيها واحدة تعدل بنت
مخاض وسط فالواجب فيها شاة وسط وان لم يكن نظرنا الى افضلها ونظرنا الى
ابنة مخاض وسط فان كانت قيمة افضلها خمسين وقيمة بنت المخاض الوسط ما يده علمت انه
لو كان فيها بنت مخاض وسط وجبت وسط قيمتها عشرون **مجب** ها هنا شاة قيمتها
عشرة ولا يجوز ايجاباً لشاة الوسط **لو** كان له خمس وعشرون بنت مخاض او فوق ذلك
وفها بنت مخاض وسط فهي الواجب اما لو كان كلها دون بنت المخاض الوسط وجبت
واحدة منها **لو** كانت له عشرة بنت مخاض او خمسة عشر او عشرون وواحدة بنت مخاض
وسط والباقي عجاف كلها يجب في كل خمسة شاة وسط كما لو كانت كلها مساناً **لو** كانت له
خمس من ابل بنات لبون او حقاى او بوازل كلها عجاف نظرنا الى افضلها فان كانت
قيمتها مثل قيمة بنت المخاض الوسط او جينا شاة وسط وان كان نقص من قيمة الوسط
نقصنا بقدره من قيمة الشاة الوسط **ولو** كانت خمساً وعشرين والمسلة بحالها وفيها
واحدة بنت مخاض وسط فهي الواجب وان كانت دون بنت مخاض وجبت واحدة
منهن افضل وان كانت ستاً وبلايين **لذلك** فان كانت قيمة كل واحدة منهن مثل قيمة
بنت مخاض وسط وجبت فيها بنت لبون وسط بخلاف ما سبق وان كانت له ستة **بلايين**
حقه عجا فالساوي واحدة منهن بنت مخاض وسط وجب فيها بنت لبون بقدرها
له خمسون فصلاً الا واحدة هي حقها او بنت لبون او بنت مخاض وجبت هذه وان كانت
خمسون عجا فالواحدة هي بنت مخاض سمينه ففيها حق وسط **نوع** له اربعون شاة

حملانا عجبا فالواحدة ثنية سمينة فجب شاة وسط مسنه وان لم يوجد ذل ففها
افضلها الاكثر من وما به فان زادت واحدة ففيها واحدة سمينة تعدل ثنية وسطا
وجبت هذه واخرى افضلها من الباقه الى ما تن وشاة وان كانت لذلة ففيها هذه
الواحدة وعجفا وان اخرجها من افضل البواقي فان هلكت هذه السمينة جعلت
كان لم تكن فانه لا يجب في الحملان شي لو كانت له ما يتاشاة وشاة واحدة فهي سمينة ثم
هلكت الكل بعد الحول الا السمينة فان الزيادة على النصاب الاول كان لم يكن
عند ابي حنيفة رحمه الله وكان ما له اربعون ففيها شاة واحدة سمينة ويجب في
الباقه جز من اربعين جزا من سمينة فان هلكت هذه السمينة كان لم يكن عند ابي حنيفة
واي يوسف رحمه الله علمها لان في المال عفوي يجب في الباقي حقه بقدره ولو كان
نصاب البقر عجبا ففيها واحدة تعدل قيمه تباع وجب تباع وان لم يوجد فيها
ذل ففعلية افضلها على ما سبق وعن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
ما من رجل لا يودي زكاة ماله الا مثل له يوم القيمة شجاعة اقرع يقر منه وهو يتبعه
حتى يطوقه في عنقه ثم قرأ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم سيطوقون ما خلوا به
يوم القيمة **من المجرى** قال رحمه الله اذا قبض من دين تجارته وهو نصاب قد حال
عليها الحول اربعين درهما نركي درهما وان قبض مما نزل في درهمين هلم جوا الى اخره
الا اذا افاق المعتوه او المجنون ليستقبل ماله حولا لواعطى زكاته مملوكا جاز اذا
كان مولاه محتاجا اذا كان مولاه محتاجا لواعطى القاوا اكثر من زكاته محتاجا
دفعه واحدة اجزاه اما لواعطاه ما تن او لالم بجزان يعطيه بعده لو انفق على
قرابته ممن تجوز شهادته لهم وهم محتاجون ونووا زكاته جاز فرض عليه القاضى
نفقتهم اولم يفرض في عياله اولم تكن وفي نواد رهناسم اذا فرض القاضى نفقتهم بجزه
عن ابي يوسف لواعطاهما عبده وهو لا يعلم لم يبيع بخلاف ابن لومر عبد ادمكاتب
او مد بر على عاشر لا عشرة وفي الجامع الصغير بعشر العبد اما لو دخل دارنا
مملوك جزى او مكاتبه اربعة او غلام مرهق لم يبلغ ثم بلغ بعشر جزى اسلم في
دار الحرب اقام في دارهم سنين اولم تقم فخرج اليها بامواله لم يعشروه حتى يستأنف
حوالا من حين دخل في خمس من ابل الثعلبي شاتان وفي اربعين شاة شاتان لذلا ايضا
اما لو كان عليه دين لا يجب عليه زكاة كما على المسلم وليس في سايمه الذي غير الثعلبي زكاة
فاكتفى بالجزية ولا عشر في الحطب والشبن والخلاف واشباه ذلك والعشر يجب على الصبي

والجوز

والمحون والمكاتب عن محمد بن الحنفية قال لو كان على بن ابي طالب رضي الله عنه ذكرا
عثمان بسوذ كره يوم جاء ناس لشكون اليه من سعاة عثمان فقال علي بن ابي محمد اذهب
بهذا الكتاب الى عثمان واخبره ان فيه صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم فمرا
يعلمون بها فاتيته بذلك فقال عثمان اغنها عنا فاتيته بها عليا فقال لا عليك ضعها
حيث اخذتها قال سفين بن عيينه انما رده عثمان لان عنده علم من ذلك فاستغنى
من المنتقا عشر قال رحمه الله عن ابي حنيفة في اثمان مختلفة يؤخذ من كل نوع
عشره بحصته لومخا رضة كما في الزرع على المسلم لو ادى لصبي اربعة من الخراج
او العشر ضمن ولذلل الوصي وانما يجاز به فعد الى السلطان لو باع نخلا وقطع
لا عشر في ثمنه وعن ابي يوسف في الس والكنشز وكل بزر يدخر لا لزعة ففقه العشر
ان يبلغ خمسة اوسق ولا يحسبه ابو حنيفة ايضا ولا يرى ابو حنيفة الحرف شيئا وعن
محمد بن حنيفة ما اكل واوكل غيره من تسعة اعشاره وفي الزموا الحسن وما اصابه من ثمار
ارض الموات العشر ولا عشر في شجر لا ثمر له مثل الخلاف والدلب والنوت ولا في بزور
يدخل للزروع كبزر النجيل والجوز والكواث وان مات الزراع فعشره على ورثته وما
سلف في البيد من الزور وغيره سقط العشر بقدره ولا يبيع السلطان زكاة العامة
وعشر الخارج وزكاة العين من صاحبه قبل قبضه **خواجه** عن ابي حنيفة رحمه الله في
ارض فيها نخل متفرقة يمكن زراعتها لا يزيد على درهم وقفيز اما لو كانت مملوكة بوظف
ما سطبق ولا يزيد على عشرة دراهم ليس على اهل الخراج ارض او العمال وموتهم ولا ثمن
الصحف الا ان يامر السلطان الذي فوته وعن ابي يوسف ترك الخراج من والى خراسان
صله ومن والى الخوارج لا يجوز اما ترك العشر لا يجوز من السلطان ولا يسع لرب الارض
ان يعطيه الفقرا لوزرع الغاصب فالخراج على ربا الارض ولذا لو اعادها لوصاح
الامام اهل دار الحرب على شي لم يطبقوا فتمت صادوا ذمية لنا رد ذلك الى ما يطبقون
وهوان يترك لكل رجل من ربه ما تقوته وقوته عياله وبذره في ارضه الى ان يعود
الزروع من قابل ثم يؤخذ الوظيفة من الباقي هذا قول اصحابنا جميعا وعن محمد بن عجل
الخراج ثم عرفت الارض مسترده وبال موت سقط الخراج لو اشترى ارضا عشرية ثم باعها
بعد شهر ثم باع الثاني هكذا حتى يوات عليها عقود حتم في السنة بحيث لا يمكن زراعتها
لاخراج على احد **سؤم** عن ابي حنيفة رحمه الله حربي دخل دارنا بامان مع سايمه
ت عشر وما ليس بسايمه ولا تجاره ففيه روايتان ونظم الجواميس الى البقر والبخت الى

العرب والمعز الى الضان عن ابي يوسف له نصابان ابل ونصاب غنم فادى شاه
الى المصدق ولايته له فله ان تصرف الى اي النصابين شاء ولو ورث سايمه ولم ينو
شيا في سايمه والعمى عينه ومقطوع القوام ليست بسايمه له خمس من ابل عجاذ لساو
كل ابل شاه ان شاء اعطى شاه او ابلا عن محمد له شاه للمحب فعله صدقتها الا ان يعلمها
لصرف السنة او اكثر لو نوى في السايمه ان يكون للمحول او للمذبح كل يوم سايمه
بطلت الاسامة **سوع** عن محمد له الف درهم وخاتم فضه فهلك الالف ونفى الخاتم
ثم تم الحول على تمام النصاب بحب الزكاه اشترى عصير للتجارة فتجر ثم تخلل بئى
للتجارة ولذا الومات حيوان ودفع جلده ولذا اديه عبد التجارة وليس في دار الاسلام
موضع الامموم الى مصر من الامصار اذ في موضع اليه فيجوز عليه احكام ذلك المصر
لو تصدق ببعض نصابه سقط الزكاه بقدره وقال ابو يوسف لا يسقط ما لم
تصدق بالكل **ادا** عن ابي يوسف لو امر رجلا ان يودي زكاه ماله فاداهما
لم يرجع على الامر بشئ ولذا اخرا امر لشريكه المفاوض والغنان الا ان يقول ادها
على انها لك على لو اشترى اربعين شاه بثلاثين بقره سلمة فبذبح البقره ولم يزل الغنم
حتى حال الحول ثم رآها فردها بخيار الودييه واسترد البقره زكاه على واحد
منهما في شئ منهما وعن محمد لو قال ما تصدقت به الى اخر السنة فقد نويت من الزكاه
ثم جعل تصدق ولا تحضره النية ارجوا ان تجزى بقابل على الزكاه كما في الصوم والحج
والصلاة مريض له ما يه وعليه من الزكاه مثلها لم يسعد ان يعطيها المساكين عن زكاته
ولو اعطاها للورثة ان يرجعوا في ثلثها لو امر مودعه ان يودي زكاه الالف
التي هي وديعه عنه ثم ادى الامر بعد الحول من مال اخر ثم ادى المامور ضمن علم يادى
الامر ولم يعلم وهو مذهب ابي حنيفة وقال ابو يوسف ان علم ضمن والا فلا ويجوز
لو ادى خمسة دراهم الى رجل ليؤدها من زكاته ثم ادى الامر ثم ادى المامور لم يضمن
لو اعاد ثوبا من مال التجارة فتوى لا زكاه فيه لالف وتم حولها فخلط لها الف
اخري ثم ضاعت من الحلة الف لا تعرف بركي خمس ما به مما بقي اما لو كانت خمس وعشرون
ابلا فتم حولها فخلط بها عشرة من الابل ثم ضاعت عشرة لا تعرف فعليه ثلاث شياه وفي
القياس خمسة اشباع بنت محاض **دين** عن ابي يوسف له دين على انسان فابراه بعد
الحول ادا قرضه الفاقم ابراه بعد الحول اذ باع سلعة تجارته بعد الحول ثم ابراه من ثمنها
اواسه ملك عليه مال التجارة فابراه الطالب لا زكاه في شئ من ذلك الا ان يريد ابراه

من

من الزكاه يواخذ بالزكاه لو اشترى سايمه ونوى سايمتها فلم يقبض حتى حال الحول
لا زكاه فيها وعن محمد باع جارية للتجارة تساو القين بالفسح فاستد بها ايضا
ثم ردها بعد الحول بقضا تركى البايغ الفتن لو اودع الف الفين شي ثم تذكر بعد سنين
لا زكاه لما مضى له على انسان الف فحده وله بينه نقد وعلى انباتها فلم يفعل الا بعد سنين
فلما حضره مجلس القاضى فاقرب منه لم يحب عليه زكاه ما مضى لا زكاه في مال على مفسر
وعند ابي حنيفة رحمه الله بحب ولذا لا يجزى زكاه في دين على سلطان مقر ولا يعطيه وهو
عاجز عن قبضه فقبحه بعد سنين لا شئ عليه ولذا الوهوب المدين سنين وهو لا يقدر عليه
بوحد قاه لو باع عبده للتجارة بمائتين وقبض الفين ولم يقبض المشتري العبد حتى مات
في يدي البايغ بعد الحول تحب لزكاه علمها في المائتين تصدق بالالف اللقطة بشرط الضمان
وله الف بحب فيها الزكاه له نصاب فغصب لفا من انسان ثم غصبه منه غاصب اخر
هذه الالف بحال الحول على المائتين بحب على الغاصب الاول زكاه الف ولا زكاه على
الغاصب الثاني في ماله فان فرار الغصان عليه **ذمي** عن ابي يوسف من احلم منهم
في ذلك السنة او افاق عن جنونه او اعتق مملوك لهم ارضاء الحربى دميلا لا يواخذت ذلك
السنة شئ ومتى وضع الخراج فكلم ما مضى شهران او نحو ذلك يواخذ شئ فشى كالاجرة
ولا يواخذ كلها الا بعد تمام السنة لا ينبغي للامر ان يدرج خراج راس الذي
وعن محمد ذمي لا يفضل كسبه من عياله يواخذ خراج راسه لو جعل الجزية ثم اسلم ردت
اليه **مصرف** عن ابي حنيفة رحمه الله امره فقرة يجوز صرف الزكاه اليها
مع ان زوجها غني لو قال له على ان اطعم مساكين فاطعم فقرا اهل الذمة جاز ولذا
صرف الصدقة الفطر اليهم اما الكفارات فلا ولا تعطى الزكاه لمن له عرض ما يساوي
مائتين سنوى المسكن والخادم ومتاع البيت وثياب اللبس ولا ينبغي لاحد ان يسأل الناس
وعنده قوت يومه لا ينبغي للها شئ ان يقبل العمل من الخليفة وان عمل لا يواخذ رزقا من
الصدقة فان رزق من غيرها يجوز هذا قول ابي يوسف وعن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
تحل الصدقة لبنى هاشم وبقدرهم فيها كفتى غيرهم عن ابي يوسف رجل له ما به درهم
ولسعه وتسعون تصدق عليه الزكاه بدرهم فانها يواخذ درهما ودرهما وتحل
الصدقة والعشور وغيرها لابنه الكبيرة في عيال اب غني اذا كانت محتاجة لو اعطى
لعبد من ليس في عياله مولا ولا يجد شيا اجزاه ولذا ان كان مولا غنيا غايبا لو افرض
على ابي موسى نفقا بنته الكبيرة لا يحل لها الصدقة خلا للمجد وكذا امره غني فخرج

علمه نفقتها وهي معصية لو قال لله على ان اصبته ما به درهم ان تصدق بحمسه دراهم
زكاتها لا شيء عليه لله على ان تصدق بهذا المال على هذا المسكين بعينه فتصدق على
غيره جاز وهو قول ابن حنيفة ولذا على هذا من المسكين ان تصدق على احدهما
ولذا في قوله هذه العشرة ثم تصدق بعشره اخري جاز كله وعن محمد لا يعطى الزكاة
لصغير ابواه غنيان من له ارض او حوانيت غلة لا يدخل منها ما تكفيه وعياله حلت له
الصدقة فاما انظر الى الغلة الكافية لا الى قيمه ملكه ومن له تسعة عشر مثقال
ذهب ساوي بلما يد درهم حلت له الصدقة وليس عليه صدقة الراس لو اعطاه
ثم ظهر له انه غني لا يسترده ولم يبق عن زكاته الخراج ومال الموادعة وتركه الذي
الذي لا وارث له للمقاتلة وذراهم فان فضل منهم يصرف الى فقرا المسلمين وان
يفضل يصرف الى اغنيا المسلمين ولا يعطى الفقرا حيث التحقوا بالاغنيا وانما اعطاهم
الكفاية لو قال لله على ان تصدق بهذا الدرهم فضاخ فقاه لله على مكان
ذلك الدرهم ان تصدق بهذا الدينار وجد ذلك الدرهم بتصدق به ولا يجب
ان تصدق بالدينار وليست كالا هجيرة متى ضاعت عن موصي بلزمه مكانها اخري
عن قتبية في غريبه ان عمر بن الخطاب قال للمصدق لا تجس الناس ولا تصدق على اخرهم فان
الزجر للماشية عليهم ما شديدا ولها هلك **من الاجناس** قال رحمه الله في رواية شر
ابن الوليد عند ابن حنيفة رحمه الله الاجرة كالميراث والوصية والمهر وبدل دم العبد
وبدل الكتاب لا زكاة فيها حتى يقبض النصاب كله ويحول عليه الحول عنده اما
اذا كانت المداير والعبد للتجارة فاجرها فاخذ اربعين درهما تصدق بقدره لو
عجلت بنت مخاض عن خمسة وعشرين فتم الحول وهي في يد المصدق واربعه وعشرون في
يد صاحب المال فالمودى زكاة ويكفي النصاب وفي رواية بشر بن الوليد لا يكمل
النصاب عما في يد المصدق فيجب ردها الى المالك واخذ اربع شياه ولو باعها المصدق
وهي قايمة في يد المشتري عند عام الحول جاز عن زكاته كما في يد المصدق اما لو اتلفها لم يجز
ولم يفصل في الزيادات بين قيامها في يد المشتري وبين هلاكها فلم يكمل لها النصاب
مخلاف ما في يد المصدق اما لو اخذها العامل لعائلته واتلفها يرد اليه ما زاد على
اربع شياه لو ملك ما به خمسة وتسعين درهما وثوبا يساوي خمسة فعمل الثوب
فاخذ المصدق ومطعه قيصا ولبسه جزية من زكاته فان قيمته دراهم فيضم الى
النصاب وذكر في الاملا لو كان له ما تان فضاغت منها ما به ثم تجل خمسة زكاة ثم

استفاد

استفاد تمام النصاب فالمودى زكاة وفي الاملا له خمسة ابل حوامل فعمل ثمانين
عنها وعن نتائجها في الحول اجزاه لو كانت سايمه مرهونه لا يجب الزكاة كالمغصوب
عن محمد بن شجاع عن ابن زياد عن ابي يوسف قال سالت ابا حنيفة عن اربع حملات
قال فيها مسنة قلت ان كانت المسنة اكثر قيمة من الحملين يوجب اكثر من قيمة المال
المزكى قال يوجب حمل منها قلت يوجب الحمل في الزكاة فالطرق راسه ثم قال لا شيء فيها
فقوله الاول اخذ به زفر وبقوله الثاني اخذ به ابو يوسف وبقوله الثالث اخذ
محمد وعن عمر بن الخطاب ولي رجلا يلد في الشام فوفد عليه بعد زمان فجاه مدهنا
حسن البره والهيئة له روا في جسمه وجماله ثيابه فنظر اليه عمر وقال يا هذا اهكذا
وليناك اذهب فقد عز لنا كما ثم دفع اليه غنيمات فرعاها لبيت المال في البرية فجا
بعد مده بالثاة اشعث الراس وعليه طير من الطلسين فذكر لعمر بحاله فردده الى عمله
وقال كلوا واشربوا وادهنوا والله فانكم تعملون ما تنهون عنه **من الكرخي**
قال رحمه الله وجوب الزكاة على الفور حتى ان لم يولد بعد الوجوب لم يقبل شهادته
عند محمد واثم بالتاخير وعن ابي بكر الرازي يجب على التراخي وجميع العمرة اذا
وذكوا بن شجاع عن اصحابنا مثل ذلك وما سوى الامان لم يصرف بها بالزكاة مجرد
النية حتى يطلب النما بالبيع او الاسامة ويجب الزكاة في العصفور والبقم والزاج وغيره
مما يستعمله الصباغون ماله اثر في الثوب ويجب في عوخر ذلك من الاجرة اما ما لا اثر له
كالصابون والاشنان لاستعمله القصارون لا شيء فيه وكذا ما اشترى النحاس من
المقاود والجلال بحفظ الدواب التي اشترها للتجارة لا زكاة فيها عن زكاة الصباغين
وادعم اسلعتهم وظروف اموالهم الا ان يبيع مع الدواب او مع المتاع نولي ولا يتطل
الاسامة الا بتوكدها لو باع النصاب بعد وجوبه لزكاة بنقد **نوع** لا يعد
الحمل ما لم يفصل من الام ابنته المخاض التي طغت في الثانية وابنة لبون التي طغت في
الثالثة والحقة التي طغت في الرابعة والجذعة التي طغت في الخامسة اما لتبيع ما
طعن في السنة الثانية والمسنة ما طغت في السنة الثالثة اما الثني من المغز ما تم له
الحول وطعن في الثانية ولذا من المعز والجذعة من الضان ما الى عليه اكثر الحول
حور في الصدقة في روايه الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله واما في اللغة الجذع ما تم له الحول
والثني ما تم له حوله ان المتولد من الغنم والظبا المعتر جانب الام والسامة هي التي
الاغلب الرعي في الخيل الذكور والخلص والاناث الخالص روايان عن ابي حنيفة رحمه الله

عطله
جميع الورد والاذن

السنة

نوع عن ابي حنيفة رحمه الله الفقير هو الذي لا يساله والمسكين هو الذي يساله
وحاجته اشد وما هلك في يد المصدق سقط حقه ويجزى عن صاحبها التملك شرط
لصحة اداء الزكاة وذلك بالتسليم الى الامام والفقير ويجوز دفعها الى مكاتب
الغنى اذ ادفعها الى هاشمي باجتهاده ثم بين له بجزيه كما في الغنى خلافا لابي يوسف
ولذا دفعها الى الخوي باجتهاده بجزيه في رواية الاصل ولا يجوز دفعها الى جوالي بني
هاشم وبحرم على بني هاشم الزكاة والعشور والنذور والكفارات وعوضهم خمس
الجنس دفع القيمة في سايرها يجوز الزبوف والنهرجة متى بلغت ما في درهم من
اذا كان الغالب فيها الفضة اما المستوفى لا يجب فيها شي حتى تبلغ قيمتها نصابا لو تصدق
خمسه بنوى زكاة التطوع وقعت زكاة عند ابي يوسف وعند محمد وقعت تطوعا
لنتب العلم لا تعد في الغنا كالسلاح **دين** قال ابو حنيفة رحمه الله الديون
عندى على انواع منها ما يملك بغير فعله ولا هو بده عن شي كالهيرات ومنها ما يملك
بفعله ولكن ليس بده عن شي كالوصية والهبة ومنها ما يملك بدلا عما ليس بحاله
كالديه والمهر وبدل الخلع والصلح في دم العمد ومال الكتابه لا زكاة في هذه الديون
كلها حتى يقضى نصابا ويجوز عليه الحول ومنها ما هو بده عما ليس للتجارة كتمن
عبد الخدمة ومتاع البدل فيه روايتان ففي رواية الاصل اذا قبض ما يبي درهم
زكى لما مضى وفي رواية لا زكاة حتى يقبض ويجوز عليه حوله كالديه وبعده اخذنا
ومنها ما هو بده عن مال التجارة كتمن عبد التجارة فالزكاة واجبه ولا يجب الاخراج
حتى يقبض اربعين درهما وعند صاحبها الديون كلها سواء وهي سبب لوجوب الزكاة
ويجب الاخراج بقدر ما قبض قليلا كان وكثيرا الا الدية والكتابه فهو كما قال ابو
حنيفة هذا اذا لم يكن له مال غير الدين اما لو كان له مال غيره فاقبض من الدين بمنزله
الفايدة ختم الى ما عنده من النصاب لو طالبه الساعي بالاداء فلم يدفع حتى هلك النصاب
ضمن عند ابي الحسن الكوفي ولا يضمن عند بعضهم ولسقط الزكاة بالردة ومنقطع حكم
الحول بالموت ولا يعتبر المعجل في تمام النصاب لو استسلمت الامام الزكاة فهلك
في يده لم يضمن **عشر** اذا عاهد الخوي الى دار الحرب ولم يعلم به العاشر ثم خرج
ثانيا لم ياخذ مما مضى بخلاف المسلم او الذي اذ امر عليه وهو لا يعلم ثم علم في الثاني ياخذ
منها بشرط حضور المالك والمالك حتى يعثر لو سقى في بعض السنة سبعا وفي بعضها
بالة فالعشر هو الاغلب لو انتفعت الارض من راعة الغاصب وضمن النقصان فالعشر

على ريب الارض وان لم ينقص لا عشر عليه يجزى لغنى فيما انفق عليه من سقى ونحوه واجزى
حافظ وعند ابي حنيفة رحمه الله الوجوب عند ظهور الثمرة وعند محمد عند استحكامها
وحصولها في الخطاير وما اكل من الثمر من عشرها عند ابي حنيفة خلافا لابي يوسف
وارض العرب من عدس الى مكة وعدن الى مهران في أقصى اليمن وارض السواد كلها
خراجيه وهي من عذيب الى حلوان قال ابو يوسف ما كان من جيران ارض العرب نوى
عشره وما كان من جيران ارض الخراج فهو خراجيه وما يوجد في الجبال العشر من غسل
وفواكه يعشر في رواية محمد ولا يعشر في رواية ابي يوسف ما ينطبع جوهره كالذهب
والفضة والحديد والرماس فغنى الجنس اما ما هو ما يبع كالنفط والقطر وليس يبيع
ولا ينطبع كالنوره والجهر لا يبي فيها وقال ابو يوسف كان ابو حنيفة رحمه الله لا يرى
الجنس في الزبيب فلم ازل به حتى قال فيه الجنس عن بشر بن سعيد ان السعد بن المالك قال
استعملتني عمر بن الخطاب على الصدقة فلما فرغت منها وادتها اليه امر لي بعمله فقلت
يا امرئ المومنين انما عملت لله واجرى على الله فقال عمر خذ ما اعطيتك فاني قد عملت لرسول
الله صلى الله عليه وسلم فقلت له ما قلت لي فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا اعطيت شيئا من غير ان تسئل فكل وتصدق وقال ابن مسعود لو وضع علم اجبا
العرب في لغة ووضع علم عمر في كفة لرحم علم عمر رضي الله عنه **من الطحاوي** قال
رحم الله شرائط الزكاة ثمانية خمسة في المالك وهو لو نوى عاقلا با لغا حراما غير
مدن وثلاثة في المملوك وهو كونه نصابا حوليا سومييا او للتجارة له ثلاثون ذرة
كلها عجا ف ليس فيها ما يساوي مسنه يوحذ من فضلها وادنى السن في الاصل ما يوجب
انته المخاض وفي البقر يبيع وفي الغنم ثني اما في الجذع اختلاف له خمس من الابل فلم
يزك سنن بجبال السنة الاولى شاة ولا شئ للثانية وكذا الوكاته عشرة للسنة الاولى
شانان وللثانية شاة وفي خمس وعشرون انة مخاض للسنة الاولى واربع شياه للثانية لا
زكاة في مال المستسعي والمكاتب وفي مال المادون على سيده واختلف الروايات
في عشر الزرع بعد الزرع قبل النبات والاطهار ان لا يجزيه عندنا خلافا لابي يوسف
وبعد جازبا لا تفاق وتجيل ما التزم بالنذر في قوله لله على ان تصدق بدراهم
يوم الجمعة فتصدق يوم الخميس او في موضع كذا او قال لله على ان اصلي في موضع كذا
رعتن فصلي في موضع اخر بجزيه اما لو كان معلقا بالشرط في قوله لله على ان تصدق بدراهم
ان شفا الله من يرضى او اصوم يوما ان رد الله غاربي لا يجوز تجليله ولو اختلف في اسقط الزكاة

العص

بنوع من الفتوى لا يكره عند ابن يوسف وعند محمد بن بكره وعلى هذا الاختلاف في ابطال الشفعة
قبل الوجوب لا بعده وانفقوا الواثق ما له لئلا يجلب لم يكره لو باع مال العشر فللعامل
احدا العشر من اهما شافرا لعاقدان او لم يتفرقا اما في بيع الساعة لا ياخذ من المشتري بعد
التفوق وفي رواية الكرخي برأى انتقاله الساعة المبيعة عن موضع البيع ولم يعتبر تفوق
العاقد من وهو رواية عن محمد العشر يوخد من التركة ولا تؤخذ الزكاة المذكور الخالص
والاناث الخالص في السوايم سوا سوى الخيل ارض الحجاز مكة وتمامه واليمن والطائف
والبريد عشره كل قناة مستنبطة في ارض العشر عشره ولذا لو اخذ ارضه بستانا ولم
يستق بما الخراج عشره الجريب ستون ذراعا طولاً وستون ذراعا عرضاً بذراع كسرى
فعلى ذراع العاقد تسع قبضات لو اخرج الارض قد الخراج يوخد نصفه وان اخرج
مثلي الخراج يوخد جميع الخراج الموضوع عليها النقصان عن موضع البيع في الخراج يجوز
عند عدم الطاقه اما الزيادة عليه فلا يجوز عند ابن يوسف وقال محمد بن جوير وفي الشجر
الخلاص الذي يقطع في كل بلاد سنين او اربع سنين بجبل العشر ولا عشر في القصب الفارسي قبل
اذالم يستتم به الارض ويكون في اطراف البستان اما اذا اخذ الارض من قبضه وجب
الخراج على العاقد ان لم ينتفع بالارض بزراعتها وان نقصت فعلى ربا الارض ولما العشر
فعلى العاقد وروى عن ابن حنيفة فعلى ربا الارض وقال محمد بن نظر ان كان النقصان اكثر
من الخراج فعلى ربا الارض خراجها والا فعلى العاقد وسقط عنه ضمان النقصان لو باع
الزراع بدون الارض ان قصده المشتري فعشره على البائع وان تركه حتى ادرك فعلى المشتري
وقال ابو يوسف مقدار البقل على البائع وفي الزيادة على المشتري وهكذا الحكم في الثمار
الغظرية كالقنوس في جواب المتقدمين وعند المناخر من يجب فيها الزكاة فالها الثمان الموم
يجوز صرف الجنس الى نفسه وولده وولد ولده عند الحاجة بخلاف الزكاة والعشر وصدقة
الغطر والكفارة والندور وما دخل في ملكه بالهبة والصدقة او بمبادله ما ليس بمالكه
وبدل الخلع واخوانه تجردا لثمة بصير للتجارة في رواية الطحاوي وعند محمد لا بصير للتجارة
وفي رواية عند بصير وقيل عند ابن حنيفة واني يوسف لا بصير للتجارة كالعروض التي في ملكه
لا بصير الا بالبيع والشراء لو قضى دين حتى يامر به ونوى الزكاة جاز وبغير امره لم يجز لا يحل
السؤال لمن له قوت يومه وستر عورته ولو صدق عن رجل بغير امره لم يقع عن زكاته ولا
عن زكاة ذل الرجل وان اجازد مصرف الجنس والخراج والجزية المقابلة وسد الثغور وروى
الطريق في دار الاسلام عن اللصوص وقطاع الطريق والولاء والقضاء والفتوى والمعلم والمحاسب

وعامة

وعامة الرباطات والقناطر والحصون ولذا لانها والعظام كالدرج والفراس فكل ما فيه
عمارة دار الاسلام وصلاح الدين ولذا نفقة المرضي وكفن الموتى ونفقة اللقطة والعاجزين
عن الكسب ولا منفق لهم وعقل الجنان وكفينة الصنف مفوض الى اجتهاد الوالي في التقاضي
قلو قصر السلطان فيه بصارظا لما غاشما وكتب عمر بن الخطاب الى ابى موسى الاشعري وهو والي
البصرة اما بعد يا اخي ان اسعد الرعاة من سعدت به رعيتهم وان اشقى الرعاة من شقت به
رعيتهم واياك ان ترتع فتربح عما لك فتكون عند ذلك مثل البهيمة نظرت الى خفيصة الارض
فوثبت عليها سرتعي ببتغي السمن وانما خفيها في سمها والله المستعان **من العيون**
قال رحمه الله عافون شاه بين رجلين لكل واحد منهما من كل شاة نصفها شاة يبيع
حتى صار له اربعون شاة شابه لا زكاته عليه عندنا وقال ابو يوسف يجب وعن
محمد لو اشترى عبد الخديمة ولكن ينوي ان وجدر يحا باعه لا زكاة فيه لو اودع ماله
من يعرفه ثم نسيه ثم احابه بعد سنين بزي لما مضى اما لو اودع من لم يعرفه لا زكاة
عليه لو نوى الموهوب له عند قبض الهبة التجار لم يصير للتجارة ولذا المهر والخلع **بضم**
الغاصب وانما يصير للتجارة بالاجارة والبيع مال ابو حنيفة رحمه الله له عشرون شاة
في الجبل وعشرون في السواد ومصدهما مختلف ياخذ كل واحد منهما نصف شاة قال
محمد لو دفع الطعام الى يتم في عياله سنوي زكاته جزية كالكسوة ولو كان له الف درهم
فجعل زكاتها عشرون درهما حال الحولة ثم هلك الالف الا ما تبقى درهم فعليه ان يودي
منها درهم اخر فيجعل كانه قد ادى عن كل ما من خمسة اماله هكذا قبل الحولة فليس عليه في
الباقي فيصرف المودي الى الباقي عن هشام عن ابن يوسف اذا دفع السلطان خراج ارض انسان
يجوز بمنزله الجارية وعن محمد روايات وعن شرح جليل بن مسلم كان عثمان يطعم الطعام للناس
طعام الامارده يعني من بيت المال وكان يدخل البيت فياكل الخبز والزيت قال عبد الله بن شداد
راى عثمان على المنبر يوم الجمعة وعليه ازار غليظ يساوي اربعة دراهم او خمسة ودرع
كوفيه ممسقة قال رحمه الله ارض الجبل التي لا يصل اليها ما انها الاعاجم
عشره ولذا كل ارض استخرج لها ما من يرا وقناة ارض الصلحية عشره عند ابن يوسف
خواجه عند محمد الجريب ستون ذراعا في الطول والعرض بذراع الملك كسرى سبع مسابح
وذلل تسع قبضات يزيد على ذراع العامه بقضه الزيادة في الخراج على وصيفه عمر لا يجوز
عند ابن حنيفة واني يوسف لو باع ارضه واحتمل خراجها او نقص او زاد بغسد البيع لا عشر
في الصنوبر والذلب والطرفا والقت والتين كما في القصب والحطب بلا خلاف اذا مات يوخد

العشر من تركته وعز ابن المبارك سقط بالموت خراج الارض يجب عند بلوغ الغلة على اختلاف
البلدان والاهوية قال من له ضيعة ثمنه ولكن لا يخرج من غلتها ما مكفها السنة لا باس
بذبح الزكاة اليه وجازله اخذها قال ابو حنيفة يجوز للورثة ان يحج او يتصدق عن
الميت بغلة ارضه وان لم يوص المية بذبحه وكان على صدقات بنو سليم العمارة وعلى صدقات
بنو ربوع مال بن بوسه وعلى صدقات بنو خويلد وعلى صدقات بنو سعد
الزبيرقان وعلى صدقات طي عدي بن حاتم كل من قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما مات
رسول الله صلى الله عليه وسلم وارتدت العرب وعنده هولة اموال كثيرة رددوها على اهلها
الا عدي بن حاتم والزبيرقان بن بدير فانها بدفعوا اليها حتى اشياها الى ابني بكر رضي الله
فقوى لها المسلمون على المرتدين **من فتاوى الناطقي** قال رحمه الله لو عمل شاة عن اربعين
نحو الحول ولم يستفد شيئا والموردى في يد المصدق قال ابو يوسف لا يجوز من الزكاة
وقال محمد بن يزيد ولذا ان باعها المصدق وهي في يد المشتري وذكر في الزيادات خرجت
من ان تكون سائمة زكاة المال حيث المال وزكاة فطو الما ليد حيث الما ليك وفي نوادر
ابن سماعه عن محمد بن حنيفة المولى ارض خواجه مشترك بين رجلين بوخذ كل واحد حصته ويجوز
ان تعطى الصدقات الغازي الغني حقا له ينفقه على نفسه من الصدقات وفرسه وسلاحه
وشياهه قال ابو عبد الله الجرجاني يقع اتلاف ذلك على ملء الدافع لانه لا يعمل كها بالاحذ
ولو تولها في اهلها منع ولا يعطها على وجه التملك لانه لا يجوز اخذ البدل على الجهاد قال
ابو حنيفة لا يتصدق المسلم الا من مال حلال وان كان في يده مال بوجه لا يحل له رده عليه
فلا ياكل ولا يتصدق به قال ابو حنيفة بوجو الرجل بعد موته فيما اوصى به بغلة ارض
او عقود حج ولذا ان لم يوص به ولكن الورثة ولده وغيره يحج عنه اجر في ذلك وكذا ما علم
من القران شيئا لانسان او السنه او جرفه ما عمل به في حياته وبعد موته ان شا الله تعالى
وفي نوادر ابن سماعه عن محمد قال من مات وعليه ارض استقرض من الناس فمات قبل ان
يودي ما عليه رجوت ان لا يبوخذ به اذ كان من يمينه فصاده عن الحسن بن وافد دخل
الحسن والحسن رضي الله عنهما على معاوية فامر معاوية لهما بان يعاها الف دينار فقال
خذاها وانا ابن هند ما اعطى احد قبلي ولا يعطى احد بعدى مثلها قال اما الحسن فرجل
سكيت واما الحسين فوثب وقال اخذها وانا ابن فاطمة ما اعطى احد قبلك ولا احد بعدك
احد اشرف منا **من فتاوى الناطقي** قال رحمه الله يجب الزكاة في الات العباغ من العصفور
وشحم الباغض ولا يجب في الملح وحطب التنوير ولا في جوار الخلالين وقوارير الخلايين اذا

دفن

وقف لامام على اهل بلد لا يودون زكاة اموال الباطنة طالبتهم لها ويجوز لرب المال
دفع الزكاة الى المساكين فيما بينه وبين الله تعالى قال محمد بن بويرا بنه يد فيها اليهم ضمنته
لانه ليس لهم حق القبض ولو زكي الدين قبل القبض حسن قال ابو حنيفة لست انفق المجنون حولا من
حين فاق اذا بلغ مجنوننا اما لو طوا كفي ان يفسق في بعضه الا ان تم سنه فمكون كالاصلي
وعندهما انه يكفي ان يفسق في الحول ساعة وعز الى يوسف يعتبر اكثر الحول وعن محمد بن بوير
لو كان له عبد قيمته الف وبعد الحول الف فعادته القمه الى خمس ما به بدياض في العين شعر
قاله البياض فسلته يده فعادت الى خمس ما به زكي القمه بعد الشلل ولذا ان عاد البياض
مخلاف بياض محدث قبل تمام الحول ويؤجل بعده وما زاد في البدن بعد الحول يجب ربح
العثر قبل الزيادة بخلاف الطعام ما دونه في غير حرزه فنسيه فيكون ضمنا بخلاف ما
هو مدفون في الحوز لو تزوج امرأة واعطاها المهر فظهر بها بعد الحول انها امه ولم يجز
المولى لا زكاة في المهر ولذا اخلو عليه انسان وضمن ثم بنت لا زكاة على واحد لو اشترى
بالف على البايغ ثم استفاد البايغ الفالح الحول ثم رد العبد يجب فلا زكاة على البايغ فانه
مديون ولو تصدق بالنصاب لا ينوي زكاة او ينوي تطوعا اجزاه اسعسانا وعن محمد
لا يجزيه وان كان على التقارب في مجلس او مجلس فعز الى يوسف ان كان نوي في الابتداء
ان يتصدق بجمعته جاز ولا فلا ولذا عنه ان نوي ان يعطيه الفان زكاة وكان يرد ما
يعطى متفرقا اجزاه اذا كان في المجلس وكانت الف حاضرة حين نوي او قال اعطيك الفان
زكاتي والاجزاه وزنه واحدة ولو وضعها على كفة فانتهبها جاز ولو سقطت فرفعها
فقد فرضي جاز ان كان يعرفه وكانت قائمه وعن ابى يوسف ان نذر بعد الحول ان يتصدق
بالنصاب فتصدق به بنوي الزكاة والنذر اجزا عنهما هلاك الرجع بمنزله هلاك العين
من النصاب لو باع جارسه للتجارة بالف وقيمتها الفان بيعا فاسدا وسلمها في الحول
ثم استرها او هلكت زكي البايغ الفان المشتري الفان الما موربا الزكاة لا يرجع على الامر
الا بالشرط وتجزي الشاه عن الشاهين بالقمه وعن ابن شجاع عن اصحابنا لا ياتي بالفرا من الزكاة
فقد اطلعه ابو يوسف في رواية ابن سماعه خلا فالمحمد وسبيل الله فقرا الغزاة عندنا
وعن محمد الحاج ايضا ويجوز الزكاة لو احد وعند محمد لا شين للهاشمي دفع الزكاة للهاشمي
في احد الروايتين عز الى يوسف وهذار واياه الى عصمة وعن ابى حنيفة يجوز له مطلقا وانما
كان لا يجوز في ذلك الوقت ويجوز النقل بالاحماع ويكره للهاشمي ان يعمل لياخذ منها رزقا
عند ابى يوسف خلا فالمحمد ولا يكره للغني ويجزي الاطعام عند ابى يوسف خلا فالمحمد ولو

والصدق يد على من احببت او اعطته من احببت لم يعطه نفسه وقال ابو يوسف
يعطيه استحقاقا الصبي الذي له قبول الهبة وقبض الصدقة من يعقل ولا يرضى ولا يخذع
عنه كالبائع لو نذر ان تصدق لهذا المالك على مسكن بعينه جاز ان يعطى غيره خلافا
لنظره والاول ادلى اما لو كان المالك يغير عنه لم يجز الا الاول وروى انه اذا نذر ان
تصدق على الزمنى او على المساكين او على مسكنة جاز في غيرهم بخلاف الوصية ويخت
اذا اراد بمنا ولو نذر ان تصدق بالنصاب في مال الحول فزنى تصدق بما بقي ويقدر
الزكاة ولو نذر ان تصدق بهذا ان دخل الدار ثم نذر ان تصدق به ان كلفه ثم فعل
الامر بن جاز منهما وعن محمد لا عشر في البصل والثوم وعنه يجب في البصل ولا يجب في الخنا
والوسمة وعن ابى يوسف يجب في الخنا والبصل والثوم والاحد ان والكون والخردل
والكزبرة وبزر الكرات وقال لا يجب في بزر الا يصلح الا للزراعة ولا في بزر البطيخ
والخطمي والاشنان ويجب في بزر الصنوبر ولا يجب في خشبه وعن ابى يوسف اباغ الوالى
الصدقة وقال للمشترى خذها لم يجز وان باع المشترى ذك بعد القبض لم يرد وبكره
للاول والثاني ان يشترى الباعه للتجاره باخذها المصدق زكاتها ابو حنيفة لا يرى
الخرض ويرواه ابو يوسف وما جئني من راجل الجبل وفي ارض المباح فيها العشر عن ابى حنيفة
وعن ابى يوسف لا عشر واجمعوا انه لا شئ في سابل النقطه من الزروع وثمار الكروم
والنخل ولا ينبغي ان ياكل الغله حتى يودى حوال الارض البصرية عشره بلا خلاف
وعن ابى يوسف اذا احيى مواتا في جبال بالابار والفتاه او السيل اعتبر ذلك البلد الذي
هى في ناحيته ولذا جعل داره مزرعة او سنانا فان كان بحر بعين بعشر وعن اصحابنا
في مواتا في بلد خراج فان شا الامام وضع الخراج او العشر فابهما وضع ليرتقل الى
الآخر وان كان البلد عشر بفلس له الا العشر وما فتح عنوه وتسقى مزارعه بالفرات او
دجلة ففقد الخراج ومن جعل في داره نخلا لا شئ منه الا ان يجعلها كلها سنانا او مزرعه ولا
تحويل الخراج الى العشر عند ابى حنيفة وابى يوسف وعن محمد يعتبر الا بتدا فالخراجية الارض
التي فتحت عنوه وعن على اهلها او ينقل اليها غيرهم وما دها من انهار حوزها الاعاجم وعن
ابى يوسف لا يعتبر الما ولم يحكم خلافا وهو الصحيح ولو احيى مواتا بالرى وهى ارض خراج
فالعشر والقفيز هو صاع الخنطة او الشعر وفي الارض المجتمعة اشجارها المنية او الكرم
عشرة دراهم ومما تقطع كالطرفا واللب والصنوبر والغرغرى ارض العرد وهم وقفيزه
والجريب سنون ذراع في ذراع الملك وهو سبع قبضات وهو يزيد على ذراع العامة بقبضه

وهو

وهو الف وما يتا باع وهى ثلاثة الاف وسمايه ذراع وهو الصحيح وقيل ما به قبضه في
ما به قبضه حل قبضه ثمانية اذرع وصل يد رماى رطل وقيل القبض عشرة منصرفه
الاهام ولا شئ في الاشجار حوال الارض ولو كان في الارض قطعه سبعة لا يسلمها الما
سقط بقدرها وان امكن اصلاحها لم يسقط واذا كان الكرم لا يتمى الا بعد سنين فعليه
كل سنة درهم وقفيز حتى يثمر وان اخرج شيا قليلا قد رفيز من درهمين اخذ قفيز ودرهم
ولذا في الاقل الا ان يكون النصف قل من قفيز ودرهم ولا في اشجار غير مثمرة في ارض العشر
ولو دعى رجل في ارض الاعاجم ان التى في يد عشره ومالك اخذ من خراجيه ففى خراجيه
حتى يتم البينه او يكون ثابا في ديوان صحيح ولو جعل الامام الخراجية عشره لاسلام
اهلها لم يفسخه من بعده لو غلب اهل الحرب على ارض المسلمين ثم غلب المسلمون بنظر ان قسمها
الامام وخمسها ففى عشره وان تركها على اهلها منى خراجيه وان حضر اصحابها قبل القسمة
او تولى خراج اخذوها على اهلها من عشر او خراج اما لو حضر واحد من عدت
اخذوها بالقسمة لذلك لو عثر المستعير والمستاجر كوما او رطبا فالخراج عليه وقيل يجب
على ربا الارض عند ابى حنيفة قفيز ودرهم والزيادة على المستعير والمستاجر لو باع الارض
او وهبها قبل وضع الخراج فهى على المالك الاول وان كان بعده فعلى الاول وعند محمد
ان كانت في يده من وقت الزراعة الى وقت الحصاد فعليه والا على الثاني ويجعل الخراج
لستة واكثر جاز وبسبب امن الخراج بين بازا العد ومن المقاتلة في ارضهم وارزاقهم
ثم باهل الامصار منهم لسنة سنة ولو حصل الاستغناء في سنتهم فصرفوا الى اهل الصدقة
وان لم يحتاجوا واحتاجوا الى حيسه للسنة الباقية حسبوا ولو قبضوا الخراج عن المقاتلة
صرف الهم من الصدقة كما صرف الخراج الى الفقرا اما فضل من المقاتلة فصرف في خمس المعدن
مصرف خمس الغنيمه وعن محمد يجر ذلك الى جملة القران ودار المرضى وكتبه الامرا والبرد
والدواب عن القاسم بن محمد بن ابى بكر الصدوق قسم ابو بكر الصدوق رضى الله عنه مالا بين
الرجال والنساء لكل انسان دينارين فيحت بدنانين الى امرأة من الاقارب من بنى النجار
احدى خالات رسول الله صلى الله وسلم وكانت قد وصلت الى القبلتين فقالت ما هذا ان قيل
بعث بهما اليك خليفه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقسم بين الناس فبعث اليك بمثل ما اعطى
سائر الناس فقالت سالى على بن ابى والله ما اسلمت للدينار ولا حاجه لي به وردود عليه
فاخبر ابو بكر خبرها فقال برحمها الله ورحمها الله قاله رحمه الله من له مصاحف
القران وكتب الفقه والحديث والادب وهو يحتاج الى دراستها ولا مال له غيرها حلت له

النقطة

ذكر مصاحف وكلمات

الصدقة وان بلغت قيمتها ما يه الف . دفع الزكاة الى اخته ولها في ذمة زوجها ما يبي درهم
وهو محسرجان . اما لو قدر الزوج على الاداء ولكنها لم تطالبه به لا يجوز . دفع رجلان كل واحد
زكاة ماله الى رجل لتصدق بها فخلطها بمصدق ومن لهما والصدقة عن نفسه . وكذا
الذكييل في يده اموال الوقف مختلفة الوجوه فخلط اموال الغلات ضمن حال الحزن من زياد
رجل له ما ساد درهم فقال الحول الا يوما فجعل من زكاته درهما ثم حال الحول على ما بقي فلا
زكاة عليه فان مكث عنده بعد ذلك سنة اشهر ثم استفاد درهما قال ابو يوسف استقبل
لها حولا ما ياخذ سلطان زماننا من الصدقات والعشور ينبغي ان يعطى ثانيا فانهم لم يضعوها
موضعها اما الخراج لهما اخذه . قال ابو بكر الاكاف ولو تولى التصديق على السلطان
حين دفعها اليه جازفانه فقير وما في يده لو حوسب بما عليه لم يبلغه . وقال الهندي وان
اخذه جازفان لا اخذ حقه وسقط عن صاحب المال . وان لم يضع موضعها لم يبطل حقه اخذه
لو اشترى جوارق بعشرة الاف درهم ليواجهها الناس لا زكاة عليه لو اشترى ابلا سائمة
لم يقبضها حتى حال الحول لا زكاة عليه لو اعد ارض العشر بمالين زرعها فعليه عشران
من لا تحل له الصدقة لا يقبل جازفة السلطان متى علم انه مغصوب . اما لو غلط المغصوب
بمال نفسه لا باس باخذه على قياس قول ابي حنيفة فانه استهلكه خلافا لهما اذا جاز
الوالي ان عزل . وعند بعضهم ان قري بالحول ان عزله والافلا . وقال بعضهم ان عزل
الحاكم بالحول اما الامير فلا واختلف المساج في الاخذ من هولا الولاية ويفرق بين الفقرا
فهذا افضل ان تركه الاخذ . لو قال مالى صدقة على فقير مكة فتصدق بالكونه جاز
خلافا لوفيه لستان في داره يساوي ما تن وليس هو من مرفق والدار ولا هو محتاج اليه لم
يعط له الزكاة وانما يعطاها لاهله وولده . والوا صل اهل قرية بعد ما دنا العسكر مسيرة
يوم او اقل فاراضهم عشريه لا يجوز وضع الخواج عليها . قال محمد لو اخذ من ارض غيره
ما الملح لا شئ عليه اما لو اخذه بعد ما حارب لمحا لا يجوز . ولقد اذا كان في ارض رجل
جبل ملح او نورد او مغرة او زرنج او با قوت او زبرجد او معدن ذهب او فضة او نحاس
او زئبق فلصاحبها لارض ومن اخذها بغير اذنه ضمن لو اشتم ما نهر في ارض رجل وكان
في الماطن فوضع السيل في ارضه قدر ذراع طين فهو لصاحب الارض ومن اخذه ضمن ولذا
العسل اما البيض والصيد وما لا قرار له فهو لمن اخذه لا يجوز اخذ الحطب عن المروج
في ارض غيره قال ابو حنيفة رحمه الله لا باس بالاحتطاب في ارض منسب الى قريه وليس لها
مالد ولذا الزرنج والكبريت والقار ونما المروج والجمال والادوية وعن بشر بن الوليد

ينبغي ان

في الغني من اهل الذمة منهم من ملك عشرة الاف درهم والوسط من ملك ما تن والفقر
من لا ملك ما تن . وقال عيسى بن ابيان انظر الى ما يكفيه وعياله وفضل فهو غني وان لم
يفضل فهو متوسط ومن لم يملك الكفاية فهو فقير . وقال الهندي وان انا انظر الى عادة كل
بلد فالها مختلفة لان صاحب عشرة الاف درهم لا يعد من الكثير بل يد بلح ما لم يكن صاحب
حمس الف او نحوها وفي صغار البلاد يعد صاحب عشرة الاف مكررا غنيا . واما في البلاد
العظام نحو بغداد لا يعد صاحب خمس الف درهم من الكثير من رجل له ضيعة قيمتها بلاتة
الاف درهم وله عيال ولا يخرج من غلتها ما يكفيه لسنة لا ماخذ الزكاة عند ابي يوسف وبه
اخذ الثلثي وقال محمد بن جوز الاعطائه وله اخذها وبه اخذ محمد بن مقاتل ومحمد بن سلمه
واختلفوا في من اشترى طعاما لسنة لساوي ما يبي درهم جاز اعطا الزكاة اليه عند البعض
ولا يجوز عند البعض اما لو كان له سورة شتا لا يحتاج اليه في الصيف جاز الاعطائه
قال الهندي والى العشر متعلق بساق الزرع فلما ادركت الحنطة تحول الى الحب فلا شئ في الحبل
والتن ولا زكاة في الخيل دفه ما كانت كما قال صاحباه وبه ناخذ . لا عشر في ثمره شجرة
داره وان كانت لبلده عشريه . لو ادى زكاته الى فقير ليس له ان يسترد منه ليدفع الى
غيره وليس للفقير ان يمد يده وياخذ زكاة مال الغني بعد الوجوب بغير اذنه فان
اخذها فهو ضامن لو ارتد ولحقه بدار الحرب وخلف الفاء و زرعها وضيا عامم اسلم ورجع
لا زكاة لما مضى . واما العشر فمؤخذ كالحراج لو عجل زكاة خمس ما يه ثم تبين ان ماله اربعمائة
فله ان يحسب الزيادة للسنة القابلة ومن له ما ساد درهم وخمسة دراهم حال الحول فعليه
عشره دراهم للسنة عند ابي حنيفة وعندهما لا يجبه للسنة الثانية شئ . لو شك في انه هل
ادى الزكاة ام لم يود يجبان يود بخلاف الصلاة بعد ما ذهب وقتها لا يجبه بالشك شئ
من له اربع من الابل وخمس وثلاثون من الغنم وعشرون من البقر وما يه وحمون درهما اختلف
المساج في حل الصدقة له . لو استعمل المصدق عمالته قبل الوجوب فان راى الامام ان
يعطيه جاز والافضل ان لا ياخذ ولذا رزق القاضي والامير عن ميمون بن مهران كان
لعمرو بن عبد العزيز ابن مختلف الى الكتاب فقال يوما لابي ابي اذ هب الى الكتاب فان الصبيان
يعيرونني بخلقان ثيابي فبعث امير المؤمنين الى خازن بيت المال وهو ميمون رقة يستعمله
رزقه وقال ان رايت ان توجه الى من رزقني التي استجب لي راس الشهر مقدارا ما اشتر به ثوبا
للصبي فافعل فكتب اليه الخازن انا كنا نعمل لكم ما دمتم تامروننا بالطاعة فاما اذا
امرتمونا بالجور فانا لا نعمل لكم ثم انك ان ضمنتم لي نفسك بان تبقي لعمل المسلمين الى راس الشهر

نص

وجهت اليد ما سالت فلما نظر عمر بن عبد العزيز في الكتاب قال لا يسه يا بني اذهب الى
الكتاب مع خلفائك وان عيرك الصبيان فان اباك لا تقدر على جديد شياء
والله المستعان **كتاب الصوم** قال الله تعالى في كتابه
الصيام الاية **وقال النبي صلى الله عليه وسلم** صوموا الروية وافطروا الروية
وقال من افطروا يوما من رمضان لم يقضه الدهر كله **قال محمد بن الحسن رحمه الله** لا يشكر
على ظن ان الفجر لم يطلع فاذا هو طالع او افطر على ظن ان الشمس قد غربت وهي غير غاربه
عليه القضاة ووز الكفارة **لو اصبحت جنبا او احتلم في نهار رمضان لا يضره** وكذا لو
دوسه القوي اما لو تقيا متعمدا فعليه القضاة وان احتجم لم يضره ولذا التقييل اذا
امز على نفسه **لمهرت عن الحيض في بعض النهار او قدم المسافر او اذق الجنون او بلغ**
الصبي او اسلم الكافر او بر المريض بمسك بقية يومه **وان اكل لم يلزمه شي سوى**
المسافر لو نظر الى امرأة لشهوة فانزل لم يضره **اما لو لمسها او قبلها فانزله** لزمه
القضاة والافلاشي **لو اشتبه على المسافر شهر رمضان فصام نحو ما ينظر ان صام**
ايام العيدين واما التشرية بجوز وقبله لا يجوز **لو صام رمضان بنية التطوع وقع**
فرضه ما كان ولذا لو اطلق النية او اصبحت مفطرا ثم نوى قبل الزوال ولو لم يكن اكل
اما بعد الزوال لم يضره لا بخلاف الناس تقدم الصوم **وان كان يوافق لصومه لا يكره**
لو صام يوم المشك تكوعا لا يكره لو ابحر هلال رمضان وحده يصوم فان افطر لا
كفارة عليه **جامع او اكل ناسيا لم يفطر** فتمضمض سبوا الحلقه فعليه القضاة ان كان
ذال الصومه **ولذا لو افطر مكرها او انصب لما في حلقه** الكحل لا يفطره وان وجد طعمه
في حلقه **اما السعوط والحقنه والقطور يفطره** وعليه القضاة ووز الكفارة **وعزالي**
يوسف في السعوط الكفارة الاقطار في الاحليل لا يفطره وقال ابو يوسف يفطره
لو داوى جابغا او امة يد ويا بس لا يفطره **اما لو كان رطبا ففسده عند ابي حنيفة خلافا**
لصحابه سا فر بعد طلوع الفجر يكره الا فطار **لو شرع في صوم التطوع ثم افسده عليه**
القضاة لو نوى الصوم ليلته ثم اغتم عليه حتى غربت الشمس من الغد صح صوم اليوم الاول
دون الثاني جامع متعمدا فعليه القضاة ويكفر باعتنا رقبه فان لم يجد فصوم شهرين
متتابعين فان لم يستطع فاطعام سنين مسكينا **ولذا اذا اكل او شرب متعمدا** ويجب
الجماعة على المراد ان طارده في الجماع **وان كانت مكرهه عليها القضاة ووز اللعان**
ولو افطر مرارا بكتفه كفارة واحدة الا ان يكفر ثم افطر يجب اخرى كل صوم ذره الله تعالى

مطلقا

مطلقا مثل كفارة الصيد ان شاتابع وان شافوق وما ذلرمتنا بعلا بفرق وصوم
لعاره العمان متتابع **افطرت عمدا ثم حاضت في يومها او مرضت لا كفارة** اما لو افطرت
بمسا فوكيفر لو شك في طلوع الفجر لا يتسحر كما لو غلب على ظنه ان طلوع **لو جامع ولم ينزل**
عليه القضاة والكفارة والغسل افطر ناسيا فظن انه فطره فاكل بجهده عمدا لا كفارة
عليه قيل هذا اذا لم يبلغه الخمر والفتوى **لو اسلم الكافر في رمضان يصوم بقية يومه**
ولو افطر لا قضا عليه ولاما مضى من الشهر ولا يصوم الحائض ونقضه ولا تقضي الصلاة
والنفسا كالحايض **ولا يصوم في العيدين وايام التشريق عن واجب** لو افطر المكفر
يوما في كفارة شهرين مستقبل **اما المرء لو افطرت بعد رجوعه ونفاس لا يستقبل** ولكن
تصل حين تطرح حتى اذا لم تصل مستقبل **لو صام شهرين كفارة فطر او ظهار واحد الشهرين**
رمضان لم يقع عن الكفارة وانما هو عن رمضان **ولذا ان فرق قضا رمضان وصوم المنع**
وصوم جزا الصيد لو جامع المظاهر بالليل استقبل الصوم **ولذا ان جامعها بالنهاية**
ناسيا عندنا وقال ابو يوسف لا يستقبل وعلى هذا ان اكل او شرب **اصبح صايما**
بنوى بقضا رمضان ثم علم انه ليس عليه شي فافطروا شي عليه وان اتم فوجس **وكذا**
ان ليس في خلال الصوم كفارة لو اصبحت صايمة متطوعة ثم افطرت وحاضت فعليه
القضاة وكل صوم غير متعمد لا يجوز الا بنية من الليل اما بعد انقضاء النهار لا يصح
فيه صوم **لو اصبحت بنية الفطر ثم صام ثم ظن ان نيتة افسدت عليه صومه** واقبله بذلك
فاكل لا كفارة عليه **لو اغنى كل الشهر عليه قضاوه** وان جز كلفه لم يقضه الا اذا افاق
في شي منه فيقضى **لو جز في رمضان فاذا بقى سنين في رمضان تقضى الشهر الذي**
جز فيه والآخر الذي افاق فيه افطر لمرض ثم مات قبل زوال العذر لاشي عليه اما لو
عاش شهرا بعد رمضان فلم يقضه حتى مات لزمه **ولا يصوم احد عن احد ولو اوصى به**
اطعم منه مكان كل يوم نصف صاع بر وان صح عشرة ايام ثم مات لزمه بقدر ما صح **وكذا**
حكم المسافر مسافرا صح صايما فقدم المصروف فاقضى بان صومه لا يجوز وان عاص فافطر
لا كفارة عليه **الفطر في السفر رخصة** لو ذاق لسانه يكره وان لم يدخل حلقه **لو دخل**
الذباب جوفه او بين اسنانه شي دخل جوفه وهو كاره لم يضره **لو قال لله على صوم**
شهر فله ان يصومه متفرقا ما لم ينو متتابعا وان سمي شهرا بعينه فلم يصمه فعليه قضاوه
وان اراد محينا يكفر **ولذا ان يفرق قضاوه** وان افطر يوما من ذلك الشهر قضا ذلك
اليوم وحده **وكفقر ان نوى محينا** ولذا ان قال متتابعا وروى عن ابي يوسف لا يجتمع

القضا والكفارة وانما عليه القضاء وال كفارة مع انه لو نوى ممنا لو نذر صوم
 سنة بعينها فافطر العدين وايام التشريق قضا هذه الايام ولذا حكم المرأة غيراتها
 تقضي ايام حيضها مع هذه الايام لو نذر صوم حل خميس ثم افطر خميسا فعليه القضا
 والكفارة ان نوى ممنا بالنذر ثم ان افطر خميسا اخر قضاء ولا كفارة ثانيا لو نذر ان
 يصوم يوم بقدوم فلان فقدم ليلا او في يوم اكل فيه لاشي عليه او قدم بعد الزوال لو نذر
 صوم يوم الاضحى ان صام جاز وان لم يصم بقضى لو نذرت ان يصوم يوم حيضها لم يصح
 كالوفات لله على ان يصوم هذا اليوم وهي حايض او قد اكلت فيه لو دخل حلقه غبار
 او دخان لاشي عليه لو صب الماء في حلقه مكرها او نايما لزمه القضاء والكفارة
 للصائم ان يستاك بسواك وطب او يسه في الماء في اول النهار واخره لو خافت الحامل
 او المرضع على ولدها افطرت وقضت بالكفارة وبفطر الشيخ الكبير الذي لا يطق الصوم
 والحجم لكل يوم نصف صاع لو اكل طينا او جصا او حصىا متعمدا لزمه القضاء دون
 الكفارة يكره مضغ العلك ولا يفطره ولا يابس للمرأة ان تمضغ لصبيها طعاما
 اذا لم يجد منه بد **احدقة الفطر** يود الموسر زكاة الفطر عن نفسه وعن صفاد
 اولاده ومما ليك الخدم ما خلا المكاتبين كافر كان مملولا او مسلمانا لو ادى
 الاب من مال ولده الصغير جاز استحسانا ولذا الوصي ولا يودي الاب من ماله عن
 محرم وانما يودي من مال نفسه لاجب عليه زكاة ماله ابنه الصغير ولكن يودي
 من مال الابن ان كان له مال ولذا المعتود دخلا للمهر لا يودي عن كبار اولاده
 ونوافله الصغار وان كانوا في عياله ولا عن زوجته ولا عن ابويه وقربائه ليس
 على الفقير هذه الصدقة ويستحب ان يودي قبل ان يخرج الى مصلى العيد يود المولى
 والاب حيث هو بخلاف الزكاة مما للدين دخلن لاشي عليهما وفي رواية يجب عندهما
 على كل واحد منهما نصفه وعند ابى حنيفة لاجب وما كان للتجارة لاصدقه لو اسه
 لو اعطى مسكنا واحد صدقات ردوس جاز ومن مات في ليلة الفطر لاصدقه نسبه وان
 مات بعد الصبح يجب ولو اشتراه ومو يوم الفطر ولا حدهما خيار يجب الصدقة على من
 يصير الملك اليه ولذا زكوة التجارة اما ان لم يكن في البيع خيار ولكن لم يقبضه المشتري
 حتى مو يوم الفطر فعليه صدقته وان مات قبل ان يقبضه لاصدقة على واحد من
 العاقدين لو رده بعيب وخيار قبل القبض فعلى البايع وان رده بعد القبض بعيب
 او خيار رديه فعلى المشتري وان كان الشرا فاسدا فلم يقبضه يوم الفطر او قبضه ورجه

فعل

فعلى البايع اما لو قبضه واعتقه فعلى المشتري ولا يجب عن الابق والمغصوب والماسوق
 ولا يسقط هذه الصدقة وان طالت مدتها ويجوز دفعها الى اهل الذمة له دارو دم
 لا غير لاصدقه عليه وتتصدق عن الماذول الذي استغرق دينه والعبد المصون ان
 ان وجد وفا بالدين وما تادهم فضل وعن العبد الجاني قبل الدفع اما العبد الموصى
 بالخدمة فعلى مالده الرقة لو كاتب عبدا له للتجارة ثم عجز لم يعد الى التجاره وفيه زكاة
 الخدمة لو مات ولده الصغير او مملوكه يوم الفطر لا يسقط عنه صدقته لو ولده ولد
 او ملك عبدا او اسلم كافرا يوم العيد بعد الحج لاجب الصدقة لا اعتكاف
 الا في مسجد جماعة والمراد في مسجد بنتها وكل مسجد اكثر اهلا فهو اولي ونحن الى الجمعة
 حال الزوال عكث قد رما يصل قبلها اربعا وبعدها اربعا او ستا لو خرج ساعة لعياده
 مريض او صلاة جنازة استغفر عند اى حنيفة وعندهما لا ينتقض الا اذا خرج اكثر من
 نصف يوم لو افطر بطل اعتكافه ولذا لو جامع ليلا او نهارا او قبل فانزله ناسيا كان
 او عامدا ويجوز النوم والاكل في معتكفه لو اوجب اعتكاف شهر بعينه او بغير عينه
 او لاسي يوما لزمه متنا بعامة شيئا ان لم يعين وان فرق استقبل ولو ترك اعتكاف
 يوم في الشهر الذي عينه بقضى ذلك اليوم ويكفر ان نوى بعينه نذرت له المراه اعتكاف
 شهر فحاضت فنقضت ايام حيضها متصلا بالشهر والا استقبلت ولو نوى شهرا بالنها
 دون الليل فهو كما نوى ولو لم تلتفظ لا تعمل النية في تخصيص النهار بنيته اعتكف
 متطوعا ثم قطع لاشي عليه لو انهدم المسجد جاز ان يخرج عنه للعتكف ان يبيع وشترى
 وتحدث بما بدله في غير ما ثم لو اخرج سلطان مكرها في اعتكاف واجب فدخل
 مسجد اخر جاز استحسانا وكذا لو اخرج غوم ساعة وكخرج لبول او غايط او
 الجمعة ولو خرج لغير ذلك فسد اعتكافه عند ابى حنيفة وحمد الله اذا اعتكف يومين
 بالنذر ينبغي ان يدخل المسجد قبل غروب الشمس فاقام فيه ليلة ويوم وليله اخرى
 ويومها الى ان تغرب الشمس على هذا القياس لو باشر امراته في مادون الفرج ولم نزل
 لم يفسد اعتكافه وقد اساء لو اوجب اعتكاف ايام على نفسه ثم مات قبل فعله اطعم لكل
 يوم نصف صاع برا ولو كان مريضا حين اوجب ومات لاشي عليه ولو كان صحيحا وعاشر
 عشرة ايام ثم مات اطعم عن جميع الشهر الا عند محمد فانه قال يلزمه قدر ما قدر عليه كما
 في الصوم وان لم يوص فلم يجبر الورثة على الاطعام لو نذر اعتكاف ليلة او اعتكاف يوم
 قد اكل فيه لم يلزمه شي وان احرم في اعتكافه يلزمه الاحوام بحجة او عمره ولكن خرج بعد

فرغ منه ثم مضى في احواله الا ان يخاف فوت الحج فيدع اعتكافه ويحج ثم يستقبل الاعتكاف
والاعتكاف في المسجد الحرام افضل ثم مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسجد الجامع
افضل من مساجد بلده غير المسجد الحرام ومسجد الرسول عليه السلام ومسجد ^{المقدس}
لو اوجبه على نفسه ثم ارتد ثم اسلم سقط ما اوجب لو نذر الملوك اعتكافا للمولود منع
وقضى متى اعتق ولذا الزوجه اما المكاتب لا يمنع ولو اكل ناسيا لم يفسد صومه ولا
اعتكافه بخلاف جماع الناسي والخروج ناسيا لو اغنى المعتكف او احابه لغير مستقبل
اذا بر او ان تطاول به هذا الاخلاف لصلاة يكوه للزوج منع زوجته عن الاعتكاف
بعد ما اذن لها ولذا للمولى ابطال اعتكاف عبده بعد ما اذنه ولا يفسد الاعتكاف
بالسباب والحسد والسكر ليللا والادهان والتنظيف في اليوم ولذا يخرج الى الميمنة
وان كان بالمها خارج المسجد ولا باس بان يخرج راسه من المسجد الى بعض اهله ليغسله
وان غسله في المسجد في انا لا باس به لو نذر اعتكافا في ايام العيد قضاءه في وقت اخر ولفر
بعينه ان اراد به يمينا وان اعتكف فيها اجزاه وقد اساء عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة
رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يعتكف في كل رمضان فاذا صلى الغداة
جاء مكانه الذي اعتكف فيه قالت فاستاذنته ان يعتكف فاذا نفضت في المسجد فبته
فسمعت حفصه بذلك فضربت فيه فبته فسمعت زينب بذلك فضربت به فبته فسمعت
النبي صلى الله عليه وسلم من الغداة ابصر اربع قباب فقال ما هذه فاجبر خبر من عمال النبي
عليه السلام ما حملن على هذا البر انزعوا عنها فلا ارهاها فترعت فلم يعتكف في رمضان
حتى اخرا العشر من شوال اعتكف وهذا في الجمع بين الصالحين وذو في الموطن ايضا
ان عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم معتكفا في المسجد لا يدخل البيت الا
لحاجة الانسان وانا ارجل راس رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا حايض كان يركبني
الى راسه من المسجد وانا في حجرتي وهو في المسجد في معتكفه **من الجامع الكبير** قال رحمه الله
لله على ان اعتكف شهرا فله ان يعتكف اي شهرا كما لو قال لله على ان اصوم شهرا اخلاف
ما لو قال والله لا اكل فلانا شهرا او اجرت منك هذه الدار شهرا او ان ترد الصوم
شهرا ينصر في الشهر الذي يليه ولو قال نويتا بام هذا الشهر دون الليالي لغت
نيتته بخلاف ما لو قال لله على ان اصوم شهرا غير معين ولا متتابع فله تفريقه لو قال
لله على اعتكاف ثلاث ليال دخل فيه الايام ولذا لو ذكر الايام دخلت فيها الليالي
بمنزلة الشهر بخلاف ما لو نذر اعتكاف ليله لم يصح ولو قال نويت ثلاث ليال دون ليلها

٢

لم يلزمه شيء ولو قال نويت فيها الايام دون الليالي فهو كما نوى وله ان يفرق الاعتكاف
لو نذر اعتكاف رمضان صح ويلزمه بلياليه وان صام ولم يعتكف لزمه اعتكاف شهر
بلياليه متتابعا بالصوم قضا ولو قضا في رمضان القابل لم يصح ولو لم يصح رمضان
ثم قضا صومه في شهر اخر مع اعتكافه صح عن المنذور متى كان متتابعا لو نذر اعتكاف
رجب ثم اعتكف مكانه ربيع اجاز عند النبي يوسف خلافا لمحمد ولذا نذر صوم يوم
لخميس فصام قبله وفي الامالي يصح التقدم بلا خلاف اما اذا قال اذا اجاز الله علي
ان تصدق بدرهم او اذا قدم فلان فله على ان يصلي ركعتين او اصوم يوما او تصدق
بدرهم ثم فعل قبله لم يجز بالاتفاق هو كذا ساير التعليقات لو نذر صوم شهر متتابع
ولم ينو شهرا بعينه لزمه صوم اي شهر شا لصفه السابع حتى لو افطر يوما لزمه الاستقبال
بخلاف ما لو عين شهرا ثم افطر يوما لا يجز استقباله لو قال لله على صوم يوم ثم اصبح
من الغد لا نوى صوما ثم نوى صومه المنذور لا يصح كما في قضا رمضان بخلاف ما لو عين
يوما بتيه من النهار قبل الزوال كما في رمضان حتى لو نوى النقل يقع عن المنذور ولو
قال لله على ان اصوم رجب ثم صام عن كفاية ظهرا شهرا من متتابعين احدهما رجب اجزاه
بخلاف ما لو كان احدهما رمضان اما لو نذر صوم جميع عمره ثم جبه صيام شهر من
ظهرا فصام عنها صح ولذا الواجب صوم شهر بعينه ثم قضا فيه صوم رمضان جاز
من غير ان يلزمه شيء اخر عن سليمان بن سبيدة عن ابيه قال دخل بلال على رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو يتعدى فقال الغدا يا بلال فقال اني صام برسول الله فقال
عليه السلام تاكل رزقا وفضل رزق بلال في الجنة اما شرعت يا بلال ان الصيام يسبح
عظامه ويستغفر له الملايكه بما اكل عندد قال رحمه الله لا يصام
يوم المشك الا تطوعا ويوم المشك هو اخير يوم من شعبان يحتمل انه اول يوم من رمضان
او اخر شعبان والنهي ان يصوم على انه ان كان من رمضان فهذا الصوم لرمضان وان
كان من شعبان فهذا تطوعا فان افطر هذا اليوم لا قضا عليه وان صام فيه عن صوم
اخر واجب عليه فيكون مكروها ويكون دون الاول في الكراهه فان ظهر انه
رمضان وقع عن فرض رمضان والا فهو تطوع عند بعض مشايخنا من صام يوم العيد
عن واجب والصواب انه يجزيه عن الواجب الذي نواه ولو افطر لم يقضه والواجب
عليه بحاله وان نوى التطوع كره بعض الناس ايضا وهو اختيار صاحب الطعن وانفقنا
انه لو وافق صوما كان يصومه فالصوم افضل نحو ان يعاد صوم كل خميس فيوافق

٢

هذا اليوم او اعتاد صوم العشر الاواخر من شعبان اما لو خطر به انه صائم ان كان
عده او رمضان ويفطر ان كان شعبان لم يصوم صائما ولو خطر به ان وجد عدا كان
مفطرا عدا وان لم يجد كان صائما لم يجز صومه بحاله ولو نوى ان كان عدا من رمضان فاني
صائم فيه وان كان شعبان فعن واجب في ذمته فانظر ان من رمضان اجزاه والا فهو
متطوع ويكفره ولو افطر لم يقضه كما لو نوى تطوعا كان هذا الواجب في ذمته ولو
اصبح يوم المشك فزوى لا فطار ثم استبان انه من رمضان فنوى الصوم قبل الزوال
صح وبعد لا ولكن مسك بقیه يومه وذكر مشاخي انما تصح النهي الى الضحوة الكبرى
لكون في الاكثر صائما والمعتبر نصفه من حين طلوع الفجر لا طلوع الشمس فيكون نصف
الصوم وقت الضحوة الكبرى لا الزوال يكره العدة للصائم قبل هذا اذا علك
قبله مرة اما اذا لم يعلك اصلا فينبغي ان يقضى صومه لاحتمال دخول جوفه ما وده
وبعض فتاته ولستحب تركه العلك لغیر الصائم الا من عذر ولا يكره للنساء في غیر
الصوم لو بلغ الغلام في نهار رمضان قبل انتصاف النهار ونوى الصوم لا يصح لا
نفلا ولا فرضا بخلاف خارج رمضان والحائض والنفسا والذي اسلم ووافق عن
جنونه او اقا من سفره فانه لا يصح صومه مما حين طهرت من الحيض غیر النفسا في يومه
وكذا اذا اسلم على ما عليه اكثر مشاخي وجب على الكل اسماكه بقیه اليوم لو اجتم
ثم افطر على طين انه قد افطر بالحجامة ينظر ان اعتمد على الحدث لا كفارة عليه اما
لو عرف تاويله لزمته الكفارة اما في الاغتيا ب لزمته الكفارة بلفظ الحدث واعتمد
عليه ولم يبلغه ولم يعتمده اما لو كان ناسيا ثم افطر مستعدا لا كفارة كيف ما كان وفي
رواية الحسن عنه ان بلغه الحدث لزمته الكفارة لو اصبح يوم الفجر ناديا للصوم ثم
افطر لا قضاء عليه وفي النوادر عليه القضاء عند صاحبيه لو صب الماء في اذنه لم يفطره
هكذا عند بعض مشاخي اما الدهن اذا دخل في اذنه بفعله او بغير فعله لزمه القضاء
اما الفم ينظر ان تقيا الصائم اقل من ملا الفم فيعود بعضه وهو ذر لصومه لم يفطر
اما لو استفاد عدا ان ملا فيه يقضى وان لم يملأه عند محمد وقال ابو يوسف لا يفسد
صومه في القليل لو قاء مالا الفم او اقل لا يفسد صومه وان قاء مالا الفم ثم عاد بنفسه
فسد صومه عند ابى يوسف وقال محمد لا يفسد وهو الصحيح اما لو اعاده نفسه
بالاتفاق كما لو جمع ريقه في كفه ثم ابتلعه وان قاء اقل من ملا الفم ثم عاد لم يفسد صومه
بالاجماع اما لو اعاد لم يفسد ايضا عند ابى يوسف وقال محمد يفسد ولو تقيا مالا

الفم

الفم يفسد صومه عاد او لم يعدا اما ان تقيا اقل من ملا الفم فكذلك عند محمد
وعن ابى يوسف بخلافه اكل ما بين اسنان لم يفسد الا اذا كان اكبر من حصه لزمه
القضا اما لو اخرج من فمه بيده ثم اعاده فابتلعه يفسد صومه وان كان اصغر من
حصه وعن محمد لو ابتلع سمسمة في اسنانه لم يفسد صومه اما لو اخذ سمسمة ابتدا
فابتلعها يفسد ولا لفاره فيه لو مضغها لم يفسد صومه ومن لم يربو الصوم ولا
الفطر في رمضان فعليه القضاء ولو خاف المرض زيادة مرض او ذهاب عضو يفطر
لو دخل الصائم ما ليبرده وجعل الماء في فمه ومجده بكمه وعن انس كان رسول الله صلى
الله صلى الله عليه وسلم يفطر قبل ان يصلي برطبات فان لم تكن فتميرات فان لم يكن
حسي حسوات من ماء وفي رواية الشحي قال عليه السلام اذا افطرت فافطر على
تميرات واذا وجدت الماء فافطر فانه ظهور **من المجرى** قال رحمه الله لو شهد
على هلال رمضان بعد عدل او محذور في قذف قد تاب وامرأة عدله او امه قبلت
عند ابى حنيفة رحمه الله فان اتوا ثلاثين يوما فلم يروا هلال شوال صاموا يوما اخر
احتياطا ولا يقبل شهادة المراهقين وان كثروا ما لم يبلغوا على هلال رمضان وكذا
الرجال الفساق ولو شهد عدلان وامرأتان وعدل عليه صاموا ثلاثين يوما ثم
افطروا مع ان لم يروا هلال شوال من علة غم او غيره ولا يقبل على هلال شوال الا شهادة
رجلين عدلين او رجل وامرأتان عدول لو تفرد برؤية هلال رمضان بجبان بصوم
وان ردت شهادته ولذا لو تفرد برؤية هلال شوال لا يفطر الا مع الناس للمسا فر
ان يفطر يوم يخرج ولا ينظر يوم يدخل مصره لو صام في سفره في رمضان عن كفارة
ظهار او غيرهما جاز ويقضى لرمضان مع انه لا يجوز للمقيم ذلك لو داوى جرح جوفه
بد وارطب يصل الى جوفه ذر الصوم فعله قضاؤه ولو تقيا ناسيا مالا لفسد
صومه كما لو قاء بنفسه لو خرج الى حلقه بحيث يقدر ان يرميه وهوذا كره فيرده لزمه
قضاؤه الفجر المستطيل في وسط السماء لا حرم الطعام ويجعل الاطوار حرم غيب
الشمس ونهى صوم الوصال وصوم الصمت لو احتلم الغلام واسلم النصراني
في صدر النهار يصوم اذا لم ياكل وان افطر فلا قضاء عليه لو افاق المحنون في اخر
يوم من رمضان قبل غروب الشمس لو احتلم او احتجم فافتى له بقیه ليفطر لزمه القضاء
دون الكفارة لو اوجردوا وهو صحيح ذر الصوم فعله الكفارة اما الدهن في الاذن
يصل الى حلقه او راسه او يصل الى جوفه من جرح لزمه القضاء ولو اصابه فيما

دون الفرج ولم ينزل فافتى به فتعد فافطر متعمدا سقطت الكفارة والافلا لو اصبغ بنوى الإفطار
ثم نوى الصوم قبل الزوال ثم افطر على ظن ان صومه لم يصب لا كفارة عليه لو افطر المسافر بعد
ما نوى لا كفارة عليه لو لم يصم رمضان وقد اتفق انه تسع وعشرون يوما فيقضى في شهر
اتفق بلائنه يوما فيصوم تسع وعشرين ويفطر الصوم الاخر لو افطر اول يوم رمضان ثم
قضا في شوال نوى اليوم التالي من رمضان على انه كان افطر في الثاني ثم طهر له انه قد غلط لزمه
ان يقضى الصوم الاول اما لو نوى بالقضاء الصوم الذي علمه وفي ظنه انه الصوم الثاني جاز
ولذا لو افطر رمضان كله ثم ظن ان فطره سنة احدى وتسعين وما به فصام شهر ابي القضا
مما علمه من رمضان ثم علم بعده انما علمه صوم سنة تسعين وما به اجزاه اما لو نوى قضا
رمضان سنة احدى وتسعين وما به لم يجزه لو افطر المسافر فلم ينزل في سفره حتى مات لا شئ
عليه ولذا المريض اما لو اقام او صح اياها ولم يصم اطعم بعد ما صح لو افطر لمريض ثم سافر
يوم الفطر فلم ينزل مسافرا حتى مات لا شئ عليه لو قال والله لا صوم من رجب ثم افطر لزمه
الكفارة دون القضا بخلاف النذر ولو نذر ان يصوم رجب ثم جن حتى ذهب رجب عليه
القضا لو قال لله على ان اصوم يوما ويوما ولا يبيد له لزمه صوم يوم واحد اما لو
نوى شهرا او سنة فهو كما نوى يصوم يوما ولا يصوم يوما ولذا نذر صوم يوم الخميس
ولا يبيد له لزمه صوم اول خميس اذ ركع اما لو نوى عمره فهو كما نوى وان افطر خميسا قضاء
ولو نوى عينا لم يفرغ القضا ثم لو افطر خميسا اخر لزمه القضا دون الكفارة لا يصوم
الا جبر تطوعا غير رضى المستاجر الا ان لا يضر بخدمة المستاجر كما مراد وام الولد والقرن
لو افطر رمضان لزمه لكل رمضان كفارة واحدة لو اسلم الحر في هناك ولم يعلم
بوجوب الصوم لا يلزمه قضا ما مضى بخلاف ما في دار الاسلام والعلم يحصل له مخبر
رحلت او رجل وامراتين عدول اما مخبر رجل او نسأ او عبيد او فساق احرار لزمه
مخبرهم في قوله ابي حنيفة لو نوى الاعتكاف ثم افطر او خرج من المسجد لزمه قضا واد على
الجدد صدق فطر ولد وولده اذا ماتا بوجه بخلاف ما في الاصل ويستحب ان يعطى
صدق الفطر قبل ان يغدو الى المصلى عن عائشة رضي الله عنها قالت كان يوم عاشورا
يصومه قريش في الجاهلية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم قبل ان يفرض
رمضان وكان يوما تستر فيه الكعبة فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة صامه
وامر بصيامه فلما فرض رمضان قال عليه السلام من صامه ومن شاتركه هـ
من المنتقا وروى طاب رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله شهد عدل على هلال رمضان

قبيل

بعل شهادته بالسماح له ولم تكن يصومون بلائنه يوما فان لم يروا الهلال صاموا
يوما اخره وعن ابي يوسف صام اهل بلد بلائنه يوما للدرية وصام اهل بلد اخر تسعة
وعشرين للروية ثم علموا به قضوا يوما صوم المريض والمسافر بنيه من النهار جاز خلافا
لنفر عن الحسن بن زياد لو غاب الهلال بعد الشفق فهو لليلة الماضية وان غاب قبله فليلته
قضا وعن ابي حنيفة رحمه الله استنشق فوصل الماء الى دماغه او حبت في احليله
فوصل الى مثانته لزمه القضا تقيا موارا في موطن واحد كل مرة اقل من ملا الفم بحيث
لو اعتبر الكل بلغ ملا الفم لزمه القضا وان كان في موطن واحد تقيا غده ثم نصف
النهار ثم عثبه لا شئ عليه وعن ابي يوسف قل من ملا الفم ثم ابتلعه عمدا قدر حصه
قضا ووجبت الكفارة بالسعوط والوجور واللدة وعن محمد بن نوح الميما مع
مع الفجر ثم امتى بعد الفجر لا شئ عليه وجب الكفارة بكل الطين الا رمي خلافا لابي
يوسف واجمعوا ان لا كفارة بالطين المدري لو ادخل فطنه في دبره او احليله فغيبه
ثم خرج قضا وان كان طرفا خارجا منه لا قضا ولا وضوء وفي الاحليل يجب الوضوء
ولم ينظره كفارة عن ابي حنيفة من رغب اصبغ صا بما ثم صح ثم افطر لا كفارة عليه لو افطر
ثم اغشى عليه ساعه او سافر به سلطان كرها لا كفارة عليه لو اكل قسلا له انك صائم والنوم
يوم من رمضان فلم تذكر الكفارة عليه وعن ابي يوسف اوجب امراته مع طلوع الفجر
لفرو قضا لو خرج البصاق من الفم ثم رجع الى فيه ودخل حلقه بان منه او لم يبين
ينظر ان كان قد رما لواصبا لصائم افطره لزمه القضا اما لو كان في الفم فابتلعه
لم يفطره استنقا فخرج اقل من ملا الفم فعليه القضا ولا ينقض وضوءه لو قد في محضنة
فظن انه افطره ثم افطر متعمدا فحكم حكمه لا غتباب والاحتجام وعن محمد اكل ورق
سجدة مما يوكل كفتل ما كولة لو احتلم ظن انه افطر ثم اكل عمدا ينظر ان علم حكم
الاحلام لفرو والافلا كفارة وان اذ هن شاربه فظن انه افطره بمنزله الا كتحال والاحتجام
لو كان عليه قضا يوم الجمعة فصام قضا عن يوم الخميس طنا منه ان كان يوم الخميس
لم يجزه اما لو نوى ما عليه ولكن ظن انه يوم الخميس حاز بخلاف الصلاة فانه لو نوى
ما علمه لم يصب ما لم ينوها بعينها صام شهر من متنا بعن عن طهاره ورويه الهلال ولم
يبلغ ستين يوما جاز وان صام بعد الايام يعتبر ستين يوما وعن ابي يوسف يصوم
من وقت الوجوب الى ان هلك ثم يصوم ذلك الشهر بالهلال ثم يصوم عددا بقي عليه من
امام الشهر الذي صام بعضه ثم يكمل بلائنه يوما ولذا في التذوق ومده الا بلا هـ

اعتكاف عزى الى رحمه لو تحول من مسجد الى مسجد بطل اعتكافه لو اصبحت صا بما متطوعا
ثم قال لله على ان اعتكف في ذلك اليوم لا يفتح وعزى الى يوسف ان قال ذلك قبل الزوال يلزمه
تكسره الحياطة والخرز للعتكف قال ابو يوسف لو اصبحت مفطرا ثم قال قبل الزوال لله
على ان اعتكف هذا اليوم يلزمه لصومه ولو قال لله على ان اعتكف ليله ونوى يومها
لزمه لو قال لله على ان اعتكف شهرا لغفر صوم لزمه بصوم ولا يصح الا بحايات النبيه ما لم
تتكلم به **صدقة** عزى الى حنيفه رحمه الله اعطى نصف صاع بتر عفن معيب يعطى نقصانه
اما لو اعطى رديا وقد بلغ قيمته نصف صاع وسط جاز وان لم يبلغ تصدق قدر النقصان
ولذا الدقيق والسويق اما لو اعطى صاع شعرا وزبيب او تمر وسط وهي لم تبلغ
قيمه نصف صاع حنطه اجزاه لو اعطى عن امراته او ابنه الكبير في عياله بغرامره
اجزاه استحسننا وعزى الى يوسف نكبت المسافر الى اهله ليعطوا عنه صدقة فطره
حيث هم فهذا اولى من اعطائه حيث هو ومن اسرى يوم الفطر لا صدقة عليه لو اعطاهما
قبل الوقت اجزاه بسنتين ولا يودي عن المهرين الا بعد ان يفك ثم يودي لما مضى
ولذا الا بقر والمغضوب بعد الرجوع تصدق لهما لما مضى خلا فالله والحمد لله
اعطى اربعة امانا حنطة وزنا لا يجزيه الا كيله لو قال لعبده اذ اجاب يوم الفطرات
حرفا فعليه صدقة ولا يودي عن مروهون لا وفاقند الراهن ويجب على الذي
اجوه وعلى الوديعه ولا صدقة في رقيق الاحناس ورقيق القوام على موافق زمزم
وفي ولد جاريه مشتركه بين رجلين ادعياه على كل واحد صدقة تامة عند ابو يوسف
وقال محمد صدقة واحدة عليهما معا **وقت** عزى الى حنيفه رحمه الله ان شا
صام في عشر الاضحي وان شا افطر قال ايام البيض ثلاثة عشر واربعه عشر وخمسه عشر
عزى الى يوسف لو قال لله على ان اصوم شهرا فاق من يومه لزمه شهر اما لو عين شهرا ثم
مات من يومه قال محمد اشك في قول ابو يوسف انه لا يلزمه هاهنا وانا في مهله النظر
لو تلمظ نجح على لسانه من بين اسنانه قد رحمة فابتلعه لفسد صومه **نذر**
عزى الى حنيفه لو قال لله على ان اصوم هذه السنه ثم صام يوم العيد وايام التشريق
يجزيه وقد اساء وعزى الى يوسف قالت على صوم يوم الخميس فخاضت فيه عليها العضا
لو قال لله على ان اصوم بمكة فصام بالكوفه يجزيه لو قالت على ان اصوم عند الفخاضه
عند الزمها العضا ولو قال على حجة لله ثم مات من سنه يلزمه كالصوم لله على صوم يوم
يقدم فلان فقدم فلان في يوم هو صائم من رمضان او تطوعا او غيره لزمه قضاؤه بعد

لو قال ان شفا الله من بغي صمت لذا لا يلزمه حتى يقول فعلى ان افعل لو قال والله لا صوم
اليوم وقد اكل يلزمه الكفارة وعزى محمد لله على صوم سنه بصوم اثني عشر شهرا وله
ان يفرق ولو قال والله لا صوم من الابد وعزى يوما واحدا من الابد فهو كما نوى ولذا
في الاجاب رجل يريد ان يقول لله على صوم يوم تجزى على لسانه صوم سنه يلزمه صوم
سنه ولذا في الطلاق والعناق والنذر يعتبر ما يكلم به دون ما نوى سئل محمد
عن رجل قال لله على صوم سنه متتابعه قال عليه صوم احد عشر شهرا سوى رمضان
فانه فرض وسوى ايام العيد والفتريه لله على صوم هذا اليوم شهرا فعليه صوم
ذلك اليوم كلما دار في الشهر حتى يتم الشهر قال ابو بكر الرازي حتى يتم ثلاثين يوما
ولو قال لله على ان اصوم هذا الشهر يوما فعليه ان يصوم ذلك الشهر بعينه متى
شاما بينه وبين موته ولو قال عليه صوم هذا اليوم غدا فعليه صوم يومه لو كان
قبل الزوال ولم ياكل فيه والغد حشو ولو قال بعد الزوال او بعد الاكل لا نبي عليه
على صوم امر غدا لم يلزمه شيء وفي قوله صوم غدا اليوم لزمه صوم الغد والما يبرأ
اللفظ الاول لو قال على صوم الجمع هذا الشهر فعليه صوم كل جمعة ذلك الشهر
وان قال ايام الجمع لزمه سبعة ايام وفي قوله صوم جمعه لزمه صوم ايام جمعه وهي سبعة
ايام ان لم يكن له غيره ولو نوى يوم الجمعة فهو كما نوى لو قال عليه صوم لذي القعدة
فعلى احد عشر يوما وفي بضعة عشر لزمه ثلاثه عشر يوما لو قال على صوم عمر فعلى صوم
يوم واحد اما في قوله على صوم العمر فعلى الابد وكذا اصوم الدهر اما صوم الدهر كالحسن
عن المورق العجلي عن انس قال كتبا مع النبي صلى الله عليه وسلم في السفر فمنا الصائم ومنا
المفطر فلا يعيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم فنزلنا منزلا في يوم حار اكثرنا
ظلا صاحبا لكسا فمنا من يتوق حوال الشمس بيده قال فسقط الصوام وقام المفطرون
فخبروا الا بنبيه وسقوا الركاب فقال عليه السلام ذهب المفطرون اليوم بالاجر
من اجناس الناطق قال رحمه الله في نواذر محمد بن مقاتل لو قال لله على صوم عبدى ثم
اعتقه عن الكفارة جاز ولو تصدق بدرهم بنوى كفارة عين والزكاة فهو من
الزكاة اما لو نوى كفارة ظهار والزكاة جعله عنهما شاة وذلو في املا الصام
نوى بالصلاة الظهر والعصر وهما عليه فهو على الظهار ان كانت ولا وان كان العصر او لا
فهي منه اما في ظهر يومه وعصر يومه فعن الظهار ان كان في وقته وان كان في اخر وقت
العصر فخاف فوته يقع عن العصر وان بدا بالظهار وعزى محمد بن مقاتل في الاملا لو سأل

لغايه من فنه الى ذقنه من غير ان ينقطع من داخله ثم رده الى فيه وابته لا يفطره بخلاف
ما انقطع لودخل معه عينه او عرق جبينه او دم رعا فة افطره لو وقع قطره مطر في
حلقه حال نومه فطره لو ابتلع قدر حصه بين اسنانه افطره عن ابي حنيفة في نوادر
مشماس في طين الارمني الذي يشرب للده واجبا لقضا والكفارة عن محمد في طين الارمني الكفارة
لو ابتلع جوزة رطبة لا كفارة وفي اللوزة الرطبة الكفارة وان مضغ الجوزة الرطبة مع
قشرها واكل كفرة لو ابتلع نفاحة من معد القرا لو ابتلع قشر الرمان او شحمه او رمانه او
بعضه لا كفارة وفي كابر الصيام للحسن بن زياد في قشر رمانه رطبة وجوزة رطبة ولوزة
رطبة في كفة كفارة وفي اليا بسة لا كفارة لو ابتلع بلوطة او حفصة منزوع القشر
لغز في قشر الجوز واللوز اليا بسة لا كفارة وفي الما موم بينه للحن في ابتلاع ثمه يابس او
كسره خبز يابس لغز في ابتلاع بطيخة صغيم او رطبة او هليلجة او مسك او زعفران
او غالية كفارة ولذا كل ما يتد اوى به ما ية عبد بين رجلين لا صدقه الفطر عليها
في قول ابي حنيفة و ابي يوسف رحمه الله عليهما وقال محمد رحمه الله يجب ولو كان
بما بين شاة بين رجلين يجب زكاة السوم ولد جان به بين رجلين على كل واحد منهما
صدقة كاملة وعن محمد صدقة واحدة عليهما ولا حد الا بوزن ان يبيع ويشترى ماله
مع حضور الاخر في روايه بشر عن ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا يجوز الا ما لا بد منه
من طعام او كسوة ولا حد الا بوزن زوجه اياه في صغره مع حضور الاخر ولا خيار له ذلوه
في الزيات وفي روايه لا يجوز وهو مذهب ابي يوسف لو بلغ مجنوننا على ابيه صدقة
الفطر اما لو كان عاقلا ثم جن فلا عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان
الله تعالى يقوم الصوم لي وانا اجزي به فمن كان صامنا فلا يرفث ولا يجمل وان امر
شامه او اذاد فليقبل اني صائم اني صابرو الذي نفسي بيده مخلوف في الصابير اطيب
عند الله من ربح المسك من الكوخى قال رحمه الله العقل والبلوغ والاسلام
شروط لوجوب الصوم اما الصحة والاقامة شرط وجوب لاداه لو شك في ليلة مقمرة
او متعجبه في طلوع الفجر يبيع الاكل والشرب لو غلب على ظنه انه اكل بعد طلوع الفجر
لا قضا عليه في شهر الروايات ولو شك في غروب الشمس يفطر فان غلب على ظنه انه
اكل قبل غروبها فعله القضا وعن محمد نذر صوم معين فصام فنوى النذر ونقار
اليمين فهو عن النذر لو تقيا بلغا ملا الغم لحر سنقض صومه وطهارته خلافا لابي يوسف
ظن بريح ان يفي الزوج في جوفه فطره وان نزعها يفطره وما وجد في حلقه من طعام الادوية

لا يفطره

لا يفطره عن نزل الدخان وما استعط بالليل فخرج بالها رله يفطره قضا رمضان على
التراخي وهو الصحيح ولوند المرخص صوم شهر فاته قبل ان يصح لم يلزمه شي وان صح
يوما واحدا لزمه كله وان بوضي جمع الشهر عندنا خلافا لمحمد فان عنده بقدر ما صح
كما في قضا رمضان وفي الحوز الاصيل اذا افاق في الشهر لا يقضي عنده محمد ويقضي للماض
عند ابي يوسف كالجنون الطاري لو استاك بسواك مبلول بالماء لا يكره وقال
ابو يوسف يكره ولذا المضمضه والاستنشاق لغز الوضوء والاعتسال وحسب
على الواس والتلف بنوب مبلول يكره خلافا لابي يوسف ولا باس بالصوم قبل
رمضان بيومين وثلاثة قال ابو يوسف يكرهون ان يتبعوا رمضان صياها
مخافة الحاق ذلك بالفرضه ولا باس بصوم يوم الجمعة عندنا وعند ابي يوسف
يكره ويكره التعمد بالصوم يوم النيروز والمهرجان الا ان يوافق صومه
ويستحب صوم ايام البيض ولو تناول واكل ما لا يتعدى به لا كفارة وفي
اللواط عن ابي حنيفة روايتان في وجوب الكفارة ولا كفارة في تناول لدنق
والعجين لو شرب الما فقطعه مع طلوع الفجر والقي اللقمة او الناسي ينزع عن امراته
عند تذكره صح صومه خلافا للفره ولو تذر ولم ينزع او طلع الفجر ولم ينزع لزمه
القضادون الكفارة وعن ابي يوسف اذا ر على الدخول بعد طلوع الفجر كسر
اما لو داوم الناسي بعد تذكره لم يكره لو افطر في رمضان نيل لزمه لكل رمضان
كفارة وعن محمد عليه كفارة واحدة كما لو افطر في رمضان مرتين وكفاه الصوم
تسقط بالشبهة دون غيرها من الكفارات اذا عم على الناس هلال رمضان اكلوا
بلاثن يوما من شعبان ثم صاموا بشهادة واحدة على شهادة واحدة مقبولة كما في الاخبار
واذا لم يكن بالسما علة لم تقبل الا شهادة الذين يقع العلم بشهادتهم وقيل تقبل شهادة
اهل محله ولو كان واحدا خارج المصر في هذا لا تقبل شهادته ايضا وفي
روايه الطحاوي يقبل واما في هلال شوال ان كانت السما مصحبة لم تقبل الا شهادة جماعة
في هلال ذي الحجة كلال شوال ولا تعتبر روية الهلال قبل الزوال وبعده وهو الليل
المتقبله وعن ابي يوسف قبل الزوال لليلة الماضيه كلما اوجب على نفسه ينظر ان كان
له اصل في الواجبات يلزمه وما لا فلا يلزمه نحو عيادة المرضى لو نذر صوم حرم ثم استطيع
الا يفطر يفطره ويقضي كما في رمضان ولو ادره وهو مريضات قبل البز لا شئ عليه الناسي
والذاكر في الاعتكاف سوا لا بعد زعمها شرأت محظوراته وفي التطوع لا باس بعبادة المريض

لا باس بصوم يوم الجمعة

لا يعتكاف التطوع الا بعد

في رواه عن ابي حنيفة وفي روايه بفسد اعتكافه اذا لم يوجب الاعتكاف على نفسه جاز
ان يعتكف ساعة من النهار وان قل وهو روايه الاصل وهو قول محمد وفي روايه الحسن
عن ابي حنيفة لا يكون الاعتكاف اقل من يوم وعزاي فناداه الانصاري كان النبي صلى الله
عليه وسلم في سفر فأتاه رجل فقال كيف تصوم فغضب النبي صلى الله عليه وسلم فلما رأى
عمر غضبه قال رضي بنا يا الله ربا وبالاسلام ديننا ومحمد نبينا نفوذ بالله من غضب الله
وغضب رسوله فحججنا بردد هذا الكلام حتى سكن غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثم قال عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يصوم الدهر كله قال لا يصام ولا افطر قال كيف من
يصوم يوما من ويصوم يوما قال لا يطوق ذلك احد قال كيف من يصوم يوما ويصوم
يوما قال ذلك صوم داود قال كيف من يصوم يوما ويصوم يوما من قال وددت
اني طوقت ذلك ثم قال ثلاثة من كل شهر يعني ايام البيض ورمضان الى رمضان فهذا
صيام الدهر **من العيون** قال رحمه الله لوضع لقمه ناسيا ثم تذكر فاختلف
مشاخصا فيه فاحسن ما قيل فيه ان اسلمها بعد ما تذوق فعليه الكفارة اما لو اخرجها
عن لقمه ثم اعادها فابتلعها بقضيه ولا كفارة عليه له ما يه وتسع وتسعين درهما
ليس عليه صدقة الفطر وعزاي حنيفة الماذون لو اشترى عبدا للخدمة فعلى المولى
صدقتها فان كان عليه دين محيط يودي صدقة الماذون دون ما اشتراه للخدمة
وعندهما يودي عنهما وعزاي حنيفة لو نذر ذبح ابنه او ابنته او ابن ابنته
لزومه شاة اما في نفسه وابيد واهد وعلا لم يصح نذره وقال محمد صح الاب
لو كان عمكة فقال لله على المشي الى بيتك لله يلزمه المشي الى مناحي بفرع من الحج وان
شا اعتمر فخرج السنعم ماتي ماشيا لو قال لله على ان تصدق بما لي دخلته مال
الزكاة وارض العشر دون ارض الخراج هذا قول ابي يوسف اما عند ابي حنيفة
لا يدخل الارض فيه الا اذا كان فيها زرع او غرة لو قال لله على ان اطعم هذا المسكين
فاعطاه غيره اجزاه قال لله على ان اصوم يوما بقدوم فلان شكر الله واراد به كفيئا
فقدم في يوم من رمضان وهو صائم لزومه كفارة ولا قضاء عليه اما لو لم يوصم رمضان
فما صام في يومه بقر في عينه ولا شيء عليه مع انه يقع صومه لرمضان لو قال كلما ركبت
داية فعلى درهم فربها الى الليل يلزمه درهم واحد اما لو اشار الى دابة وقال هذه
الدابة فعليه ان تصدق بعد كل وقت بقدرا ينزل فلم ينزل درهما يعني اذا كان
راكبا وقت الامان والا فلا فرق بين الملتزم عز ابن عباس قال بينما رسول الله صلى الله

قال

عليه وسلم

عليه وسلم بخطب اذ رأى رجلا قائما في الشمس فسأله عن هذا ابو اسير ابل نذر
ان يقوم في الشمس فلا يستظل ولا تقعد ولا يتكلم ولا يفطر فقال عليه السلام مروه
ليقعد وليستظل وليتكلم وليصم ولا يفطر **من الطحاوي** قال رحمه الله اذ مضى
من شعبان تسعة وعشرون يوما يطلب الهلال فان لم يروا اكلوا شعبان ثلاثين يوما
ويوم شكه هو يوم الثلاثاء من شعبان وينبغي ان يصبح يوم الشك مفطرا مملوما غير
اكل ولا على الصوم عازما حتى اذا تبين انه من رمضان قبل الزوال نوى الصوم ولا افطر
وعليه الفتوى لو خرج من اسنانه دم ان غلب على البراق افسده والا فلا الرقبة الكافرة
عن كفارة الفطر جازية كما في الظهار وبعتبر حال المكفر وقت الاذابة الوقت الوجوب
ولو افطر في شك من غروب الشمس ولم تبين فلا شيء عليه وان تبين انما لم تغرب بفضي الفدية
عن صوم كفارة اليمين والقتل لا يجوز حاله العجز ولذا اكل ما هو بديل بخلاف ما اذا
عجز عن صوم كفارة الظهار وصوم رمضان المريض الذي يباح له الفطر من مخاف
وجعا او حتى شديدة زايده على ما كان لو اسلم الكافر قبل الفجر بساعة صح صوم
غده وبعده لم يصح لا فرضا ولا نفلا **والسنة** بعض مشاخصا يصح النقل بدلالة ما
ذكر في الجامع الصغير اذا اسلم في صدر النهار بمنزلة الغلام اذا بلغ فيه ثم التطوع
من الغلام يصح بغيره يصح من الكافر اذا اسلم والحايض والنفسا اذا طهرت في صدر
النهار والاول اصح اما اذا افاق المجنون في صدر النهار يصح التطوع كبلوغ الصبي
ولا يصح منهما الفرض بخلاف المبرأ والمسا فواذا افاه في صدر النهار ونوب
الفرض يصح ولذا عن جنون طاري يفتق عنده من فصل بين الاصل والمعارض اذا انفرد
برويه الهلال ثم افطر قبل ان يرد القاضى شهاده يكفر عند بعض المتأخرين
دون بعض واذا لم تكن بالسما علة لا يقبل الا شهاده جماعة حده ابو يوسف بحسن
ثبته في القسامه وعن بعضهم بما يه وفي روايه الحسن عن ابي حنيفة تقبل شهاده عدلين
وان كانت السما صحيحة هذا كله في هلال شوال وودي الحج عن عطاء بن ابي رباح سالت
عائشة رضي الله عنها كيف كان يصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل شهر رمضان
قالت عائشة رضي الله عنها كان عليه السلام ينام ويأكل ويشرب ويصلي حتى اذا
كان الغر البواقي شدة الميزر وشمر عن ساقه وايقظ اهله وليس له هم الا الصلاة والركا
وفي رواية انه لم يترك الاعتكاف في اواخر رمضان الا في شهر واحد لعذر ثم قضاه في
اواخر شوال **من الروضة** قال رحمه الله ذل في الهار وفي تقبل شهاده واحد في

لهلال رمضان والسما مصحبه خلا فالهما وذلو في الما مونيانه الا ان يحى جماعه كثر خمسون
او نحوهم وقال حلف من ابوب حسن ما به بيلد بلخ في مثل هذا قليل وعن محمد بن يحيى ان لعزم
ليله يوم شك على انه ان كان غدا من رمضان فهو صائم عن رمضان وان لم يكن من رمضان
فليس بصائم فهذا مذهب اصحابنا اجمع . نكوه المضمضه للصائم لغير الوضوء ولا يكره
الاغتساله وبلل الثوب . وكره القبله لامرأته للمعتكف . ولا نكوه للصائم اذا امن
لو نوى ان يتسحر في اخر الليل ثم يصح صائما بما لا يصح الصوم بهذه النية كما لو نوى بعد
العصر لصوم الغد اوجب صوم الابد لفطر العيد من ايام التشريق . ولا يطعم قبل
موته ولكن يوصى لطعم ورثته بعد موته . ولذا يوصى لصوم لفارده اليمن والقتل ولا
يجوز في حياته . وفي صوم المتعه يوصى بان يدع عنه . عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا جا
شهر رمضان فتحت ابواب الجنه فلم تغلق منها باب . وغلقت ابواب النيران فلم يفتح منها
باب . وصقده الشياطين . ونادى منادى يا باغي الخير اقبل ويا باغي الشر اقص . والله
في كل ليلة من رمضان عنقا من النار **من صاوي الناطفي** قال عمرو بن ابي عمرو سمعت
محمد بن الحسن يقول اذا ابصر والالهلال في اوله النهار او في اخره فان كان قد ام الشمس
فاليوم من الشهر وان كان حلف الشمس فالغد من الشهر الداخل . ولا يفطر واذا اراد
الهلال بالنهار حتى يرى بعد غيبوبه الشمس . وعن محمد بن لوفان لامرأته انت طالق ليله
القدر وقد مضى من رمضان امام لا يطلق حتى تمضي تلك الايام من شهر رمضان قابل
وسيل محمد هل يتحول ليله القدر قال لا عن ابي ذر الغفاري عما قال النبي صلى الله عليه وسلم
عن ليله القدر واقسم عليه لخيرته بها فغضب النبي صلى الله عليه وسلم وقال لو اذنك
تغلي لي ان اخبركم لا اخبركم ثم قال لا امن ان يكون احد السبعين يعني في العشر الاواخر
لسبع خلون منها او لسبع بقين منها وهي ليله ثلاث وعشرون اربع وعشرون وفي رواية
تحر واليله القدر في الوتر في العشر الاواخر من رمضان وان القرآن نزل لاربع وعشرين
من رمضان قال رحمه الله شهادة الواحد اذا اجاز من خارج المصر مقبوله
في روايه هلال شوال والسما مصحبه ذلك كذا للطحاوي . ولذا قيل في المكان المرتفع
وعن ابي يوسف اقبل شهادة الاثني عشر في شوال اذا قدموا وانما اعتبر الجماعة في البلد
وقال الكرخي لا اعلم خلافا عن ابي حنيفة العدالة شرط في هذه الشهادة . وفي قول
الطحاوي ليس بشرط يكفي بالعدالة الظاهر . وفي شهادة المحدود في القذف روايات
عن ابي حنيفة بالهلال وقبول شهادة عبد على سهاده عبد . ولذا المراد بخلاف المراهق

د

عن الكرخي لا اعلم خلافا

اهل

اهل الاسكندرية يفطرون اذا غربت الشمس ولا يفطرون من علامنا رتافانه يراها
بعد حتى تغرب له . ولا يخرج من الصوم بنيه الفطر . وعن عثمان بن عفان وعمر كانا نهلين
المغرب ثم يفطران والمخارق المعتاد وغير المعتاد سوا عند ابي حنيفة رحمه الله فيما
يصل الى الجوف والدماع في نساد الصوم قيل فمن امسك في نومه شيئا لا يוכל فوصل الى
جوفه انه لا يفسد صومه . ولذا قيل الدمع لا يفسد . اما البراق اذا خرج من الفجر
وجاوز حمرة الشفة بحيث لو ضم الفم وهو طاهر ثم اعاده فسد صومه . وعن ابي حنيفة
في من صب في حلقه او جمعت نائمة او مجنونه لا يفسد كقول زفر . ولو اكل ناسيا فذكر
فلم يتذكر فسد صومه عند ابي حنيفة رحمه الله ولا كفارة عليه . وعند زفر والحسن لا يفسد
سبل محمد عن الطائ الذي نقله ابو كل قال لا ادري يعني لا ادري يتداوى به ام لا
وعن ابي حفص في من خرج لقمه من فمه ثم اعادها فاسلعهما وجبت الكفارة ان كان قبل ان
كان قبل تبرد وقيل عكسه . ولا كفارة في الهيمه اذا دود . واختلف المشايخ في من افاق
عن جنونه ثم عاد من ساعته . ونكوه صوم السبت ولم سلغنا من السلف صومه . وتوقيت
الصوم مكرهه عند بعض دون بعض وكانوا يستحبون صوم يوم عاشورا ويوما
قبله ويوما بعده خلافا لاهل الكاب وصوم عرفة مندوب . ولذا يوم الترويه وعند
بعض منهي قال ابو يوسف الدقيق واجت الى في صدقة الفطر من الحنطة والدرهم
اجت الى من الدقيق . اما الاقط تعتبر قيمته وقيل هو اصل . ويعتبر ما زاد في الغنم على الدرهم
الواحد والثياب والفرو سين للغازي والزيادة على واحد من الدواب من فرس او
حمار لهقان وما زاد على ثياب البيت مما يات به وكتبه لفق ما زاد على نسخة من روايه
واحدة وفي التفسير والحديث ما زاد على اثنين ومن المصاحف ما زاد على واحد قيل هو
كله يعتبر وقيل في المصحف خاصه وكتبه لطلب والادب . والعجوم كلها معتبر والمزارع
ما زاد على ثورين والة الحراثن وتعتبر قيمة الكرم والضيعة عند ابي يوسف وقيل
تعتبر قيمه الغلة عند ابي حنيفة وعندهما يعتبر الفضل عن الكفاية مع عياله الى القابل
وعند محمد يعتبر في غلة الحوائت والدور الكفاية . عن ابن شجاع اذا كان له دار لا يسكنها
يعتبر قيمتها يواجرها او لا يواجرها . وعن ابي يوسف اذا قد راى السبيل على الفرس
فذاك افضل له من اخذ الصدقة . عن ابي سلمه عن ابي سعيد الخدري ان النبي صلى الله
عليه وسلم اعتكف العشر الاوله في رمضان رجا اصابه ليله القدر فاقاه جبريل عليه السلام
وقال ان الذي تطلبه امامك ثم اعتكف العشر الاوسط في قمه تركه على سر لها حصر فاخذ

عن ابي سلمه

الحصير بيده فغاده في ناحية القبه ثم اطلع راسه فكلم الناس فدنا منه فقال اني
اعتكفت العشر الا اول القس هذه الليله ثم اعتكفت الاوسط ثم ابدت فقل لي انها في
العشر الا واخر من اجبتكم ان تعتكف فليفعل فاعتكف الناس معه قال اني لرايهما وراي
اسجد في صبيحتها في طين وما فاصبح من ليله احدى وعشرين وقد قام الى الصبح فمطرت
السماء فوق المسجد فابصرت الطين والمالحين فرغ من صلاه الصبح في حينه وانفذه
من الفتاوى قال الفقيه ابو الليث رحمه الله عن مشايخه اذا دخل دموع الصائم فمد
قطرتان او نحوها لم تضره اما لو اجتمع كثيره ووجد ملوحتها تنقض صومه وصلاحه وان
اكل ميتة ممدودة لا كفارة عليه لو ابتلع خيطا وطرفه بيده لاشي عليه لو نزل الحائط
انفه ثم انعكس حتى دخل حلقة على تعد منه لاشي عليه لو ابتلع بزاق غيره لا كفارة عليه
لو عالج ذلره بيده فامتنى لزمه القضاء لو ادرك في رمضان وهو مجنون ثم افاق في صدر
النهار لا يجوز صومه في ذلك اليوم بخلاف ما اذا اجن بعد الادراك ثم افاق قبل الزوال
ونوى صومه جاز وان افطره قضا عليه لو ابتلع حبة خنطه كفر وان مضغها لا يكفر
لو خرج المسافر من مصر صائما رجعا الى منزله لشيئ نسبه فافطر في منزله ثم خرج الى سفره
كفر استعسنا لو راى هلال الفطر وحده لا ياكل ولا ينوي الصوم وقيل ان يقن
برويته له ان يفطر لو راى الامام هلاله شوال وحده لا ينبغي ان يامر الناس بالخروج
لو تفرد واحد بروية الهلال في قرية ليس فيها والى ولم يات مظهره ليشهد وهو ثقة يصوم
الناس بقوله ولذا في النظر اذا شهد عدلان رجلان لهم ان يفطروا لو صب المغتسل
الماء في اذنه عمدا لزمه القضاء والا فلا لو قال على صوم شهر مثل شهر رمضان ولا يهله
في التتابع له ان يفرق لو نذر ان يصوم ابد اضعف عن الصوم لا شتغاله بالمعيشه
له ان يفطر ويطعم لكل يوم نصف صاع بن لو راى صائما ياكل ناسيا يكره ان يخبره الا
اذا راى به ضعف لا تقوى على الصوم الى الليل لسعه ان لا يخبره لو اصابه سهم فنفذ
من الجانب الاخر والفقير في الجايفه فدخل جوفه لا تنتقص صومه لو كان بازا
العدو وعلم انه عواقع العدو وخاف الضعف له ان يفطر مقما كان او مسافرا
لو صام واحد وستين يوما عن كفارة الفطر ولم يعثر القضاء يوما قالوا لا يجوز به
وقال الفقيه ابو الليث بجزيه وجعل اليوم الاول للقضاء عن ابى سلمه وسعيد عن
عبد الله بن عمرو بن العاص قال اخبر النبي صلى الله عليه وسلم اني اقوله والله لا صوت
النهار ولا قوم من الليل ما عشت لجا النبي صلى الله عليه وسلم الى منزلي فالتقيته وسادة

لوعلى

ظاهر
الايكبره

جلس

فجلس على الارض قال اقلت كذا ولذا فعلت بلي فدراك ابى وايمى قال عليه السلام
انك لا تستطيع ذلك وانك لا تدري لعل يطول عمرك بك فلا تفعل صم وافطر ونم وضم
فان الجسد كعليك حقا وان لعينك عليك حقا ولحسبك ان تصوم من كل شهر ثلاثة
ايام فان لك بكل حسنه عشر امثالها فاذا اذاك صيام الدهر قلت اني اطيب افضل
من ذلك قال صم يوما وافطر يوما من قلت اني اطيب افضل من ذلك قال صم صيام
نبي الله داود فانه كان يعبد الناس كان يصوم يوما ويفطر يوما فلا تزدد عليه
وفي رواية الزهري قال قلت اني اطيب افضل من ذلك قال عليه السلام لا افضل من
ذلك وروى انه قد طال به عمره وضعف عن الصوم وكان يبكي ويقول شددت
فشدد دعوتى ليعتني اجرت نبي الله فيما اوصاني به **كتاب المناسك**
قال الله سبحانه وتعالى والله على الناس حج البيت من استطاع له سهيلا
قال النبي صلى الله عليه وسلم من خرج من بيته حاجا او معتمرا فمات اجرى له اجر
الحاج المعتمر الى يوم القيمة ومن مات في احد الحرمين لم يعرض ولم يحاسب وقيل له
ادخل الجنة قال محمد بن الحسن رحمه الله اذا اردت ان يحوم باي ان شاء الله عز وجل
فاغتسل او توفنا والغسل افضل ثم تلبس ازارا ورد اجدي بن وغسيله واذهن
باي دهن شيت وحصل رعن وقيل اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني ثم لبث في دور
صلاتك وبعد ما استوت واجلنتك والتبليه ان تقول اللهم ليبيك لبيك لبيك
لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لله والملاح لا شريك لك فاذا البيت فقل احرميت
واتقوا ما نهى الله تعالى من قتل الصيد والرث والفسوق والجداول ولا تشيرا الى صيد
ولا تدل عليه ولا تغطي وجهك ولا راسك ولا تلبس قبا ولا قميصا ولا سراويل ولا
قلنسوه ولا ثوبا مصبوغا بعصفرا وزعفران او ورس وان كان شي منه فاغسل
ثم تلبس ولا تمس طيبا ولا تدهن وارفق بحك راسك ولا تغسل راسك ولحييتك
ولا تنقص اطفارك واكثر من التبليه في دبر كل صلاه وجملا لقيت ركبا او علوت
شرفا او هبطت واديا وبالاسحار فاذا اقدمت مكة لا يضرك ليلاد خلتها او نهارا
فادخل المسجد وابدأ بالحجر الاسود واستلمه ان استطعت من غير ان تؤذي مسلما
والا فاستقبله ببر وهلل واحمد الله تعالى ثم صل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم خذ
عن عيذك على باب الكعبة فطف سبعة اشواط ترمل في الملائه الاولى في كل شوط من
الحجر الى الحجر فان زحمتك الناس في زمك فقم حتى تجد مسلكا وارمل وتطوف الاربع

الهدى

بعدها ماشا على هينتك فكلمت زوت بالجور في طوافك فاستطقت والى
فاستقبله مكبرا مهلا ولتطف من وراء الحطم ثم ايتا للمقام فصل ركعتين او حيث
تيسر عند من المسجد ثم عد الى الحجر مكبرا على ما ذكرنا ثم اخرج الى الصفا وابد بها وتم
عليها مستقبلا الكعبة بحمد الله ونثنى عليه وهلل وكبر وتصلى على النبي صلى الله عليه وسلم
وتدعو الحاجتك ثم اهبط الى الحوامرة فامش على هينتك حتى تاتي بطن الوادي فاسع
سعيها في بطنه فاذا اخرجت منه فامش على هينتك حتى تصعد عليها وتقوم مستقبلا
الكعبة بحمد الله ونثنى عليه على ما وصفنا في الصفا هكذا سبعة اشواط ثم تجتم بالمرق
وتقيم بمكة حراما وتطوف بالبيت كلما بدد وتصلى لكل اسبوع ركعتين ثم تروح
مع الناس يوم التروية الى مناة وتبيت لها ليلة عرفة ثم تغدو وبعد صلاة الغداة
الى عرفات فتزول بها مع الناس وتصلى الظهر والعصر مع الامام معا وان صليتها
في رحلك فكل صلاة لوقتها عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما صليتها في وقت
واحد ان شاء ثم راح بعد العصر الى الموقف فوقف به بحمد الله وهلل ولبر ولبي وتصلى
على محمد وددنا حاجته فاذا غربت الشمس دفع على هينته حتى ياتي المراد لقه فصلى
لها المغرب والعشا باذان واقامة ثم بيت لها فاذا انشأ له الحجر صلى الجهر ووقف
مع الناس بحمد الله كما دعا بعرفة واذا اسفر دفع قبل طلوع الشمس حتى ياتي مناة
فيرمي جمرة العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات مثل حصى الحدف ويكبر مع كل
حصاة ويقطع التلبية عند اول حصاه ولا يرمى يومئذ غيرها وللمرء بل ياتي رحله
فيحلق او يقصر والحلوا افضل ثم حل له كل شئ سوى النساء ثم يزور البيت من يومه ان
استطاع او من الغداة او من بعد الغد ولا يذخر بعده ويطوف سبعا ويصلي ركعتين
ثم حل له النساء ثم رجع الى مناة ثم يرمى الجمار من الغد وهو يوم الثاني الجمار الثلاثة حين
يزول الشمس فيبدأ بالتي على المسجد فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة
ثم ياتي المقام الذي فيه الناس فيقوم بحمد الله ونثنى عليه ويكبر وهلل ويصلي على
النبي عليه السلام ويدعو الله تعالى الحاجه ثم ياتي بطن الوادي بسبع
حصيات لذلك ثم يقوم حيث يقوم الناس بحمد الله كما وصفنا في الاولى ثم ياتي بطن
العقبه فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات ويكبر مع كل حصاة ولا يقوم عندها
ثم يرمى من الغد الجمار الثلاثة حين يزول الشمس ثم ينفران اجمن يومه وان شاء اقام الى
الغد ففعل بالامس ثم يرمى ويكبره اذا انفران يقدم ثقله ثم ياتي الابطح فينزول

لها

لها ساعة ويطوف طوافا لصدور ويجعل ركعتين ثم يرجع الى اهله والذي اتي
مكة لطواف الزياره بات بها عدا او في الطريق فقد اساء واما القارن فعلى مثل ما
ذكرنا غير انه يقول اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرها لي وقبلها مني ويلبي لها فيقول
لبيك اللهم بحج وعمرة معا واذا دخل مكة يبد الطواف العمرة وسعيها ويذبح
الهدى يوم النحر بعد رمي جمرة العقبة فالجزور افضل من البقرة والبقرة افضل
من الشاة وان شاساق هديه معه افضل من ذلك كله ثم يحلق او يقصر والافضل
ان يوخو طواف الصدر الى حين اراد الخروج اما العمرة المفردة تبقى في احرامها ما
بقي في احرام الحج والسعي والطواف على ما وصفنا ثم يحلق او يقصر فيحله كل شئ
ويقطع التلبية فيها حين يستلم الحجر عند اول شوط من الطواف ولذا اذا اراد
التمتع ولم يسق هديا ويقم بمكة بعد الفراغ من العمرة حلالا فاذا كان يوم
التروية اراد الراح الى منى لبس الازار والرداء ولبي بالحج ان شاء من المسجد او
من الابطح ومن اى الحرم شاء وان شاء احرم بالحج قبل يوم التروية فانه افضل فيروح
الى مناة وتبيت بها ليلة عرفة ثم يغدو الى عرفات فان كان طوافه للعمرة في اشهر الحج
فعلية هدى المتعة يذبح يوم النحر بعد رمي الجمرة ويحلق واسه ثم يزور البيت
على ما وصفنا في المفرد فان ساق الهدى للتمتع فعل في العمرة على ما وصفنا وقصد
هديه حين احرم فاذا فرغ من العمرة اقام محرما ولم يقصر فاذا كانت غيبة التروية
احرم بالحج ولذا من لم يسق الهدى والمرأة كالرجل في جميع ما وصفنا غيرها انها
تلبس الدرع المخيط والتخار والخف والقفازين وتغطي راسها دون وجهها ولا
تلبس المصبوغ الا مغسولا كالرجل وعليها التقصير لا الحلق ولا رحل عليها في الطواف
ولا تسعي من الصفا والمروة ولكن تمشي مشيا وتستر كل شئ الا الوجه فانها تسدل
عليه وتجا في عن وجهها **طواف** الواجب في الحج من الطواف طواف الزياره وطواف
الصدر لو وقف القارن بعرفة قبل ان يعتمر فيكون وافضا لعمرة ثم لزمه دم فضاها
وقضاها وسقط عنه دم القران اما لو طاف قبل الوقوف او بعد اشواط لم يكفر افضا
وتتها يوم النحر وهو قارن لو طاف للزيارة جنبا ولم يطف للصدر رحتي رجع الى الكوفة
فانه يعود الى مكة باحرام جديد ويطوف للزيارة ويرتد ما لتاخيرها ويطوف
للصدر فان لم يعد فعليه بدنه لطواف الزيارة وشاه لترك الصدر اما لو طاف
جنبا للزيارة ثم طاف في اخرها يام التشريق للصدر فيقع هذا عن الزيارة وعليه دم

لتأخيره وكانه لم يطف للصدر فعليه لاجله دم آخر وعند صاحبيه لادم لتأخير طواف
القارن بعد طواف القدر وم قبل الوقوف لو طاف للزيادة بعضه ثم طاف للصدر
في آخر ايام التشريق يكمل طواف الزيارة من الصدر وعليه دم للتأخير عند ابن حنيفة
ان كان المتردك اكثر اما لو كان اقل بان كان ثلثا فيكمل من الصدر وعليه صدقة لكل
شوط نصف صاع لمسكين وان طاف للصدر جنبا عليه دم وعلى غير وضو صدقة وفي
رواية ابن حفص سوا جنب والمحدث فيه ولو طاف للزيارة جنبا ما عاده فان لم يعد يجب
بدنه وان كان على غير وضو يجب شاة وفي طوافه منكوسا او محمولا او اكثره لذلك
بغير عذر واعداد ان كان هناك وان لم يكن هناك عليه شاة ولذا سعيه بين الصفا
والمروة محمولا او راكبا لو جامع المعتمر بعد ما طاف اكثره لم يفسد عمرته وعليه دم
ومضى على اتمامه وان طاف اقله يفسد ومضى فيها وعليه دم وعمرة مكافئا
لو في طواف عمرته ثلاثة اشواط في شهر الحج وحل ورجع الى اهله ثم ذكر ذلك لرجوعه فضا
ما بقي من طوافه وسعيه وحل ورجع من عامه فهو متمتع اما لو طاف اربعة اشواط لم
يصح متمتعا ولو ترك الرمل في طواف الحج والعمرة والسعي في بطن الوادي لا يجزي
غير انه مشى اذا كان بغير عذر ولذا تركه الاستلام لو طاف في جوف الحطم اعادة ما
دام بمكة وان رجع بوقت ما يكره الجمع بين اسبوعين من الطواف قبل ان يصل
عندنا وقال ابو يوسف لا بأس بعد ما انصرف عن وتر ثلاثة او خمسة لو طاف قبل
طلوع الشمس لم يصل حتى مطلع وبعد العصر حتى يصلي المغرب ويكره له انشاد
الشعر في طوافه ولا يرفع صوته بقراءة القرآن ولا بأس بما قرأ في نفسه لو طافت
المراة مع الرجل لم يفسد طواف الرجل لو خرج من اشواطه لحاجة ثم عاد بناه لو
اخر ركعتي الطواف حتى يخرج من مكة لم يضره صلاة التطوع لاهل مكة اجبت الى الغربا
الطواف يكره ان يطوف وعليه خفة او ثوبه اكثر من قدر الدرهم نجاسة ولا شيء عليه
اسلام الرنن الباني حسن وتره لا يضره لو رمل في طوافه لا شيء عليه لو مشى في الشوط
الاول ثم ذكر لم يرمل الا في الشوطين ولذا في الصلاة الاولى ان مشى ثم ذكر لم يرمل
فما بقي لو طاف بالبيت من وراء زمزم او قربها من ظله المسجد اجزاه اما لو طاف
من وراء المسجد فكانت حيطانه بينه وبين الكعبة لم يجزه سعي رمل في سعيه كله
او مشى في جميعه لا شيء عليه لو بدأ بالمروة وختم بالصفا اعادة شوطا واحدا لو
ترك السعي في حجة او عمرة لزمه دم ولذا في اكثره اما لو ترك ثلاثة اشواط لكل شوط

نصف

نصف صاع برماله يبلغ دما وان بلغ تصنع به ما شامنه ولذا ان فعله راكبا
وجوز سعي الجنب والمخاض بخلاف الطواف ولا يجوز قبل الطواف او قبل اكثره
وركوه ترك صعوده على الصفا والمروة في سعيه ولا يلزمه ترك شيء وان سعى بعد ما
حل من حجته وواقع النساء بجزيه وان اخره حتى مضت ايام النحر لزمه دم ان رجع الى
اهله وان كان بمكة سعى ولا شيء عليه والسعي واجب في الحج والعمرة لسحب
ان يصلي الظهر يوم الترويه معنا ويقم لها الى صبيحة عرفة وان بات ليله عرفة بمكة
ثم عاد الى عرفات ومنعنا فقد اساء وينزل من عرفات حيث احب ويصعد الامام
المنبر ثم يوذن الموذن ثم قام وخطب ثم يقم الموذن ويصلي الظهر فاقام الموذن
فيصلي العصر ولا تطوع بينهما ولو ترك الخطبة فقد اساء ولا جمعه بعرفة لو نذر
الناس عن الامام فصلى صلاتين وحده اجزاه وانما بعد الوقوف بعد الزوال الى
انشقاق الفجر لومر بها ما رني هذه المدة اجزاء عرفها اولم يعرفها ومن افاض
منها بعد زوال الشمس او قبل غروبها ولم يقف اجزاه وعليه دم ولا سقط عنه
الدم برجوعه اليها بعد الغروب وان وقف لها جنب او حاض او معني عليه ولم يصل
الصلاتين صح لو وقف لقارن بعرفة ولم يطف للعمرة ثم جامع لزمه جزور للجماع
ودم لرفض العمرة وقضاها بعد ايام التشريق ومن دخل مكة بغير احرام خفاف
الفوت ثم رجع الى الميقات فاحرم ووقف بعرفة اجزاه وعليه دم لو وقف الحاج
بعرفة ثم اهل فيها بالحجة اخري فانه يرفضها وعليه دم وهو معني فيها وعليه حجة
وعمرة مكافئا ولذا ان اهل بعرة فيها رفضها وعليه دم وعمرة مكافئا ومعني
في حجته ولذا لو اهل ليلة المزدلفة فهو رافض ساعة اهل ولذا لو اهل بعرة لها والرد
كلها موقوف محسور وعرفه كلها موقوف الا بطن عرنة واحب الى ان يقف بالمزدلفة
عند الجبل الذي يقال له قنوح والوقوف بعرفة من وراء الامام ولذا الوقوف
بالمزدلفة لومر بالمزدلفة بعد الفجر من غير ان يبني بيت لها لم يكن عليه شيء وكذا ان
كان نايما او معني عليه ولو افاض بعد الفجر قبل ان يصلي بالناس النحر فقد اساء **ر**
اذ او اقامنا برمي جمرة العقبة ثم يذبح ان كان قادرا او متمتعا ثم حلق فان لم يرم
يوم النحر الى الليل رمها ليلا ولا شيء عليه وقد اذن النبي عليه السلام للرجال الرمي
ليلا اما لو رمها من الغد لزمه دم للتأخير عند ابن حنيفة خاصة وعلى هذا ان
ترك اكثر الرمي اما لو ترك خصاة او حصاتين تصدق لكل خصاة نصف صاع بتر

لغة

الا ان يبلغ دما فيتصدق بما شاء ولو ترك الرمي في سائر الايام وماها على الترتيب
في اخرها وعليه دم عند ابي حنيفة للتأخير اما اذا لم يرم حتى غابت الشمس في اخر
ايام الرمي لزمه دم بالاتفاق ولو رمى جمرة العقبة من فوق العقبة او لم يكرمع كل
حصاه او سبح مكان التكبير او رمى بحجارة او طين يابس اجزاء فان رمى احدا الجماد
لسبع حصيات دفعة في واحدة يرميها سنة وان رمى اكثر من سبع حصيات لم يضره
وان نقص حصاة لا يدري من ايتهن نقصها اعاد على كل واحدة منهن حصاه لو اقام
عند الحجر ووضع الحصاه لم يجزه اما لو طرحها طرحا اجزاء وقد اسالوا رمى بحصاه اخذ
عند الحجر اجزاء وقد اسالوا رمى من بعيد ولكن تقع الحصاه قريبا من الحجر اجزاء والا
فلا ولو لم يقع عند الحجر من لاشي عليه ولو اقام بمكة ايام الرمي وباب من بابها لاشي
عليه وقد اسالوا رمى يوم النحر بعد النحر قبل طلوع الشمس اجزاء وقد اسالوا رمى
يوم الثاني والثالث قبل الزوال لم يجز وفي الرابع يجزيه عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا
لصها والرجل والمرأة في الرمي سوا ورفع يديه حذامكبيد لورمي راجبا اجزاء لو
رمى عن مخي عليه احد جاز لو حج الصبي مع ابيه وترك الرمي لاشي عليه ولذا المجنون وكان
ابوها محرم عنهما **حلق** الحلق افضل من التقصير اما المرأة تقصر مثل ائمة لو اخر
الحلق حتى يمضي ايام النحر لزمه دم عند ابي حنيفة خلافا لهما لو اخر الحلق حتى يخرج عن
الحرم ثم حلق بجزيه ولزمه في حجة او عمرة دم قال ابو يوسف لاشي لو اخر الحلق الى
شهر في العمرة وهو عكس مقم لاشي عليه وهو حرام حتى يحلق لو لم يكن على راسه شعر
اجرى موسى على راسه وهو احيى من النوره وليس على المحصر حلق وليس على الحاج
تقصير لحيته ولا قصر اظافره لو اخذ المحرم من شاربه او راسه او مسح لحيته فانتثر
منها شعور عليه صدقة وشاربه محرم حلق راسه حلال لصدقة بشي وان حلق راس
محرم باذنه او بغيره انه فعلى المحلوق دم وعلى الحالق صدقة ولذا قصر الاظافر
لو اخذ المحرم من شاربه او راسه او مسح لحيته فانتثر منها شعور عليه صدقة وفي
ثلث راسه او لحيته او احدا بطيه اوها او طلى نوره دم كما في حلق كلبه وفي حلق
موضع الحجامة دم عند ابي حنيفة وعندهما صدقة لو حلق محرم راسه من اذي فعله
قديم من صيام وهي ثلاثة ايام او صدقة وهي ثلاثة اصوع من يري يتصدق على سته
مسالين او نسك كما في الكتاب وهي شاة ولذا الو فعله مضطرا لزمه اي الكفارات شاة
يكفر في اي بلد شاة الا الفسك مقيد بكفة وغير المضطر لا يجزيه الا الدم وكل دم وجب

في سائر ايام الحج والعمرة لا بد من الاكل حث شام من الحرم وما وجب عليه من الدما
يجوز ذبحها قبل يوم النحر وبعد عند ابي حنيفة رحمه الله الا دم القران والمنع
فانه لا يجوز قبله خلافا لهما ولذا دم المحصر بالحج لا يجزيه فله وذبح يوم النحر
الفضل ولا ياكل شي من الهدى الا من هدى المتعة والقران والتطوع والا صعبه
فانه ياكلها ويتصدق بالثلث وله ان ينتفع بجلود هذه الاربعة وان اعطى
للجزر لزمه التصديق بيمينته واذا لم يبق على المحرم غير التقصير فبدا بقلم الاظافر
او قصر الشارب او اخذ اللحية لزمه كفارة لذلك **قصر** لو قصر المحرم اظفاره
يديه ورجليه لزمه دم اما لو قصر واحدة او اثنتان لزمه لكل ظفر صدقة الا ان
يبلغ دما فيصنع ما شاء اما لو قصر بلاتة اظفار لزمه دم استحسا ثم رجع عنه او
حنيفه وقال لا دم عليه حتى قصر اظفاره بكامله او رجل كاملة وهو قولها بال
محمد لو قصر خمسة اظفار من البدن لزمه دم وعند ابي حنيفة لكل ظفر صدقة لو قصر
احدي البدن فلم يكفر حتى قصر الاخرى او الرجل ينظر ان كان في مجلس واحد عليه دم
واحد وان كان في مجلسان عليه دمان وقال محمد دم واحد ما لم يكفر وكذا
حكم الجماع مرة بعد مرة مع امرء واحدة او نسوة لو اصابه اذ في اظفاره فقصرها
عليه اي الكفارات شاة لو انكسرت شظية من ظفره فتعلق منه شي لاشي عليه
صيد محرم دل محرما وحلالا على صيد فقتله فعلى الدال الجزا اما لو كان الدال
حلالا في الحرم لاشي عليه لو اشتراك المحرمون في قتل صيد على كل واحد جزا كامل
وعلى القارن جزا ان لو قتل الحلالا ن صيد الحرم على كل واحد نصف الجزا قتل
المحرم صيدا حكم عليه عدلان بقتله في الموضوع الذي اصابه ثم القاتل بالخيار ان شاة
كفر بالهدى او بالاطعام او الصوم عند ابي حنيفة وقال محمد الخيار الى الحكمين
فيما اوجبا عليه فان حكما عليه هديا ينظر الى نظرة من النعم ما شابه في المنظر لا القيمة
ففي الظبي شاة وفي الارنب عناق او جدي وما لا يوجد نظيره من النعم مثل الحمام
ففيه القملة لورمي الحلال صيدا من الحلق في الحرم او من الحرم في الحلق عليه جزا وه
ولذا ارسال الكلب ولا تحل ذبحه المحرم من الصيد حتى اذا ذبح جزاه ثم اكل منه
فعلية قمه ما اكل منه وقال صاحباه يستغفر الله ولا شي عليه وانفقوا الواكله
غيره لاشي عليه في اكله وما صاد الحلال في الحلق لا يابس للمحرم باكله محرم كسر
بيضه طير عليه قيمتها وان كان فيها ذخ لزمه قيمته حيا وان ضرب بطن صيد فالقت

حينئذ ميتا ثم ماتت فعليه جزاؤه وما عطف فيما يحرم للمأ أو تعقل بفسطاطه أو
أو فرغ منه فاستد حتى تكسر لاشي عليه فان أفرغته أو حركه ضمن محرر أرسل من يده
محرر صيد الاشي عليه لو قتله في يده فعلى كل واحد جزاؤه وعلى القاتل قيمته للذي
في يده لصاحب اليد ان اصطاده في احرامه اما لو كان اصطاده قبل احرامه قال ابو
حنيفة رحمه الله على المرسل ضمان وذلك صاحباه لاشي عليه وانفقوا على انه يجب
على ذي اليد ارساله ثم لو ارسله فلما جلت راءه في يده اخبره ان ياخذ منه الاما حيا
في احرامه فالذي في يده احق لو ابتدأ بقتل سبع لزمه قيمته لا يجاوز دعوى سبع كان
سوى الذيب والكلب فانه لاشي فيهما قال عليه السلام بقتل المحرم الفارة والغراب
والحداه والعقرب والحية والكلب العقور اما لو ابتدأ بالصيد فلا ضمان عليه وفي
اليربوع والارنب القيمة محرر جرح صيدا وكفر ثم قتل بعده تجب كفارة اخرى اما
اذ لم يكفر عن الجرح الاو كفاه الاخرة سوى ما نقصه الجراح الاولى لو جرحه
ثم كفر ثم مات الصيدا جزاؤه ولا يجب على المحرم ارسال ما في بيته من الصيد للمحرر
ذبح الحيوان الا اهلى الشاه والبط والدجاج وما ليس بصيد ولم يرخص في الحمام
فان اصله صيد ولا يرخص في صيد البحر سوى السمك صااد المحرم طيبه فولدت عنده
في الحرم او الحبل فذبحها لزمه جزاؤها ونهى المحرم عن قتل الصيد حتى لو اشتراه وعطب
في يده فعليه جزاؤه وعلى البايع ايضا ان كان محررا اخرج محرر او حلال صيدا من
الحرم يوم مر بالرد اليه حتى لو ارسله في الحبل فعليه جزاؤه لا ينبغي للحلال ان يعين المحرم
على ذبح الصيد فان فعل لزمه الاستغفار وما قتل الحلال من صيد الحرم لزمه قيمته
وله ان هدي ويطعم ولا يجزى بالصوم من ادخل الحرم بازيا او حقر عليه ارساله
وما صاده البازي بعد ارساله لاشي عليه لو رمى صيدا بعض قوائم الحرم لزمه جزاؤه
واكره اكله اما لو كان الرامي والصيد في الحبل ولكن السهم يمر بقطعه من الحرم لا باس
باكله ذبح الهدى بالكوفة يجزى به من الطعام اذا اصاب كل مسكين قيمه نصف
صاع يرب ولا يجزى به من الهدى لو اكل من الجز اعليه قيمة ما اكل ان شاء اعطى مسكينا او
مساكين بخلاف ما لو اطعم فانه لا يجوز اقل من نصف صاع لكل مسكين ولا اكثر
منه ولو فضل مد تصدق به على مسكين وان شاحصام به يوما في قتل جراده ثمرة
والاشي في قتل الذباب والبعوض والنملة والحلم والقراد ويكره قتل القمل وما
تصدق به خير منها لو شوى محرر بيض صيد علنه جزاؤه وللحلال ان ياكلها لو قتل

صبيودا

صبيودا على قصد الاحلال عليه لكلها دم اما لو كان على نية الاحرام فلكل واحد جزا
على حدة ولا تصدق جزاؤه لولده وان سفلوا ولا ابويده ولا اجداده وان اكل
ذمي جزاؤه ولا يقلند في دى لاحصار وجزا الصيد والكفارات ولا تعرض لصيد على
عفن تتدلى الى الجرد واصله في الحبل ولا يقطع وفي قطع شجر الحرم قيمة واحدة وان
كان قارنا وما ابنته الناس فلا باس بقطعه لا اجبان تنتفع بشجره ضمنها القاطع وكل
ما يغيره يقطعه وما يبس فلا باس بالارتفاع به ولا يختل حشيش الحرم الا الاذخر
وقال ابو يوسف لا باس برعي الحشيش ولكل لا يختل لو قتل المحرم البازي المعلم
لزمه قيمته غير معلم **محصر** بيعت المحصر بالبحر بمن هدي بشري له بمكة فيذبح عنه
يوم النحر وحل وعليه مكانها حجة وعمرة فاذا بعث به ان شاء اقام بمكانه او رجع
اما المحصر بالعمرة بواعدهم يوما يذبح الهدى عنه فانه ثم حل بعد ذبحهم وعليه عمر مكافئا
اما القارن بعث بهديين وعليه عمرتان وحجة بقضهما بقران او افراد كما شاء لو بعث
الهدى ثم قد وان يذبح قبل ذبحه لم يسعه ان يقيم ولو رحل بالهدى الا اذا لم يقدر
على اذراكه والاحصار بالعدو والمرض سواء المرأة اذا احرمت وليس لها محرر يخرج
معها فهي بمنزلة المحصر لو اهلته حجة تطوعا فمعهما زوجها وحللها بادني ما يحرم
عليها من قص اضفاره وغيرها ولا يقع بالنهي والقول بحليل والمملوك بمنزلة المرأة
وان حل قبل ان ينحر عنه بقي حراما كما كان حتى ينحر وعليه دم لاحلاله ولو رحل المحصر ابدا
الا بالدم وان كان مجسورا لوزال المنع وذهب فادرك هديه لصنيع به ما شاء
لو ذبح الهدى عنه في غير الحرم لم يجزه وما اكل منه الذي هو معه ضمن قيمته ما اكل
فيتصدق به المحصر ويغدا الوقوف بعرفة للاحصار ويبقى محرما حتى يطوف للزيان
وعليه دم لترك الوقوف بالمراد لفة ودم لرمي الحجار ودم لتاخير الحلق والطواف
عند ابي حنيفة خاصة ولا احصار بمكة اذا بعث القارن بهديين لا يجب لعنهما
للحجة ما هو وللعمرة ما هو لو اهل بعمرتين فاحصر فيجب ان يبعث بهديين ويقضيهما من
قابل اما لو بعث هدي واحد وحل من عمر واحدة ويصبر رافضا للاخري لو اهل
بواحد لا ينوي حجة ولا عمر فله ان يختار بينهما شيا فلوطا فاجامع قبل ان ينوي شيا
فعليه عمرة ولو احصر فيه بعث هدي وحل وعليه عمره اما لو اهل بواحدة وسماه
ولكن نسبه فاحصر بعث بهدي واحد وعليه حجة وعمرة ولذا ان لم يحصر ووصل الى
البيت لزمه حجة وعمرة واخذ بالبقعة وعليه ما على القارن ولو اهل بشيئين ثم نسبهما

ثم احصر بيعة همد بين وعلمه عمرتان وجهه واجعله كالقارن وكان القياس ان يكون
علمه عمرتان وحجتان ولذا ان لم يحصر ووصل الى البيت يعمل عمل القارن والقياس ان
يقضي حجه وعمرة مع الناس وعلمه دم القران وعلمه دم اخر وعمرة وجهه **جماع**
جامع قبل ان يقف بعرفة فعلى كل واحد شاه ومخضبان في حجتها وعلمها الحج من قابل
ولا يفترقان ولو كان قارنا فعلمه شاتان وقضى حجه وعمرة ان لم يكن طاف بالبيت وان
كان طاف سقط دم القران ولو جامع بعد الوقوف لزمه جزور وشاة وان لم يكن قارنا
فاهدى جزورا ولو جامع بعد ما طاف اربع اشواط للزيارة وحلق لاشي عليه ولو
جامع قبل الحلق فعليه دم ولا يفسد الاحرام بالمسح والتقبيل المشهور والجماع فيما
دون الفرج وان نزل ولكن بوجله دم ولا شي بالنظر والجماع في الحج والعمرة عامدا
او مكرها او ناسيا سبان في الحسكر وانما يفرق في الاثم لو اهل بعمره وجامع فيها
ثم اهل باخرى سوى فضاها فاله هي وعلمه دم عمرة وكذا في الحج لو جامع في العمرة
ثم اضاف اليها حجة لم يصح قارنا ونقضها ولا يلزمه دم القران محرمة بعمره وجامع واقام
حلالا صنع ما يصنع الحلال من الصيد والطيب والجماع عليه ان يعود حراما ونقض
في عمرته وعلمه دم واحد يجمع ذلك ثم يقضي عمرته **دهن** لو ادهن بيمينه او زينة او غير
من الادهان علمه دم اما لو كان دهن زيت غير مطبوخ يطيب عند ابي حنيفة رحمه الله
دم وعند هامة دهن شقاق رجله بزي او سحم او سمن لاشي عليه لو ادهن
قبل احرامه ثم وجد ربه بعد ما احرام لم يضره بكونه سمن الرماحين وان لم يمسها
ولا شي عليه بشمها ولا باس باكل طعام قد صبغ فيه الزعفران وان لم يمسها نار كحما
في الملح وان اكل الزعفران وحده علمه دم كما لو كل الزيت ولا يدهن وان مس طيبا لا
شي عليه الا اذا الزق بيده علمه دم لا باس باكتماله وان كان فيه طيب يتصدق بصدقة
الا ان يكتحل به مرارا لزمه دم ولذا لو تد اوى يد وافته طيب فالصوت على جراحه
او شرب منه وان خرجت قرحة اخري فد اوى يد مع الاول مكفيه كفارة واحدة ما لم
يبس الاول وللحجم ربط القرحة وجبر الكسر ونزع الفرس لوجع ودخول الحمام وغسل
راسه ولحيته والاحتجام اما لو غسل راسه ولحيته بالخطم عليه دم عند ابي حنيفة
وعند هامة صدقة وان خضب راسه ولحيته بالخنا عليه دم وان خضبها بالوسم لاشي فيه
مالم يعط راسه وان خاف ان يقتل الدواب اطعم شيئا لو خضبت المحرمه يدها بالخنا عليها دم
لبس لا باس بلبس ثياب يدخل فيه منكبته لا يديه لو اترد يوما ففيه دم وان كان

المراء

اقرا

احل من يوم فصدقه لا باس بلبس الخبز والبز والمردى والمروي وان لبس مصبوا غابصفر
او ورس او زعفران مشبعا يوما او اكثر عليه دم وان كان اقل صدقة ولذا ان لبس
سراويل او قميصا او قلنسوة يوما لزمه وان جمع كله في يوم عليه دم وان غطي وجهه
يوما لزمه دم لا باس بلبس الهميان والمنطقة والتوشح بثوب من غير عقد على عنقه ولا يخلل
وان فعل بلمه ولا شي فيه وان عصب راسه يوما او اكثر فعليه صدقة المحرمه تغطي كل
شي الا وجهها فان عطته يوما فدم لو لبس الشياب والخفاف يوما او اكثر لغير ورة علمه
اي الكفارات شاء وان غدى المساكن وعناهم منها جاز عند ابي يوسف خلا فالمحمد
ولا باس بلبس الطيلسان ولا بزرة فان زره يوما ففيه دم وان دخل تحت ستر الكعبة فطاد
لا شي عليه الا ان اصاب راسه ووجهه فيكروه لو غطي رجل محرما وجهه وراسه بثوب
يوما كاملا فعليه دم **نذر** من حلف بالمشي الى بيت الله عز وجل لزمه حجة او عمره فلم
يرب في الحج حتى يطوف للزيارة وان ركب لزمه دم وكل دم في المناسك جازله ان
لشارك سته نفر قد وجبت عليهم الدرما فيها وان اختلفت اجناسها من متعة واحصاد
وحيا صيد وغيره وان اتحد الجنس احب اليه لو قال لا خير علي حجه ان شئت انت فقال
نذ شئت لزمه حجه ولم يصح محرما ما اعتيد ما لم يحرمه لو قال على ان احج فلانا عليه ان حجة
لو قال على ان اهدى هذه الدار فعليه ان يهدى قيمتها ولذا اهل مال لا يستطيع ان يهدى
وما اوجب هديه يتصدق به على مساكين مكة وكل هدى جعله على نفسه من المتاع
والرقق فعليه ان يبيع ويتصدق به على اهل مكة وان تصدق بالذوقه بجزية
وكل هدى جعله على نفسه من الابل والبقر والغنم فعليه ان يذبح بمكة وان لم يكن
امام النحر يتصدق به على المساكين وان كان في امام النحر يذبحه بمكة لو قال ان
فعلت لدا فعلى هدى ثم فعل يلزمه ذبحها بمكة مما نوى من الا نعام والبدنة الجزور
او البقر يخرها حيث شا ان لم ينو وجوبه ذبحه بمكة وعند ابي يوسف مقيد بمكة
ولا تقلد الا هدى متعة او قوران او بطوع من البقر والابل والغنم والتجليل حسن
وترك لم يضره والتقليد اجلي فان جلد مع التقليد فهو حسن قال ابو حنيفة
اكره الاشعار للبدن خلا فالهما وان لم يشعر لم يضره ومن ساق الهدى وهو
يوم البيت ثم قلده فعليه الاحرام من حجة او عمرة مما نوى وان لم ينو فالخيار اليه اما
لو بعث هدى مقلدا ثم خرج لم يصح محرما حتى يدركه الا في بدنة المتعة يصح محرما
حن خرج وان اشرك قوم في هدى المتعة وهم يومون البيت فقلده بعضهم بامر صاحبه

فقد احرموا وان قلده بغير امر صاحبه صار هو محرما وحده دون صاحبه ويقلده
بما شا من نخل او غيره لو ساق بدنه الى مكة لانسوي هديا فهو هدي اشترى
هديا ثم ضل فاشترى مكانه اخر وقلده ثم وجد الاول فخرهما افضل وان خرد الاول
وباع الاخر اجزاه ولذا لو باع الاول ونحو الاخر الا ان يكون قومه الاول اكثر
فيتصدق بالفضل لو اشترى بدنه لمعتنه ثم اشترك فيه سنة نفر بعد ما اوجبهما
لنفسه خاصة لاسعه ذلك ولو اشركهم وقت الشراء وسعه ان ولدت البدنه
ذبح معها وان باعه بتصدق قيمته او اشترى بقيمته هديا فذبحه لو مات احد
الشركاء في البدنه والاصحيه فرضي وارثه بخبره عن الميت اجزاه ولو اراد احد
اللحم لخر بجزه ولذا لو كان احدهم كافرا ولا يركب البدنه ولا يخلب ولكن ينضم ضمها
بالماء البارد وان جلب بتصدق به او قيمته ان استهلكه ولو حمل عليها ادركيها
ضمن ما نقص منه ذاب الشركا نحرها يوم النحر اجزاه ولو عطب الهدى في الطريق
نحر فهو عن واجب فلصاحبه ان يصنع به ماشا وعلقه مكانه اخر وان كان تطوعا
نحوه وصنع نعله بدمه وضرب به صحنه ولم ياكل منه وبصدق فان اكل منه
او اطعم غنيا بتصدق قيمته ذلك وبصدق بجله وخطامه ولو اخطار جلال
فنحر كل واحد هدي صاحبه لنفسه اجزاه كما في الاضحية استحسانا وباحذ كل واحد
منها هديه من صاحبه ولا يجوز الذبح يوم النحر قبل طلوع الفجر ان كان لمتعه ويجوز
بعده لو نحر هديه قايما او مضطجعا سا قاطا فهو حسن بلغنا عن الصحابه نحر هديا يوم
قياما معقوله الا يدي اليسرى **احجاج** لو انفق المدفوع اليه من مال نفسه غير
ان الكرى وعامة النفقة من مال الميت جاز والا فهو ضامن لمال الميت ليح من حيث
يبلى وان كان في مال الميت وفارجع في ماله بما انفق من مال نفسه ان كان قد دفع
اليه المال لو نوى الا قامه بمكة بعد النفقة عشر يوما لا تنفق من مال الميت وان
بداله المقام رجع نفقته منه لو اوصى ان يح عنه بالف فبطلت لالف حججا ان شا الوصي
اجع عنه رجلا في سنة واحده وهو افضل وان شادفع كل سنة لحمه لو حج العبد باذن
المولى فاصاب صيدا فعليه الصيام وان جامع مضي فيه وعليه هدي اذا اعتق مكانه
سوى حجة الاسلام اما لو فات الحج حل بالطواف والسعي والخلق وعليه حجة الاسلام متى عتق
وكل شيء يجب فيه الدم لو اخذ به بعد اعتاقه واما الصوم فيجب قبله ولا يجوز اطعام
المولى عنه الا في الاحصار فان مولاه يبعث عنه ويهدي ليحل هو فاذا اعتق فعليه حجة ودم

واجب

واجب الى ان اخرج رجلا قد حج عن نفسه وان كانت الحج عن الذي يح لصروره فالصروره
احب الى ويجوز حجة الاسلام عن المريض اذا امان فيه وان صح فعله حجة الاسلام
ولو جامع في احرامه فعليه ان يودي النفقة وعليه ما على المجمع ولو قرن صار
مخالفا بالاتفاق وكل دم يجب على المجهز وهو عليه في ماله غير دم الاحصار فانه من
مال الميت ويرد ما بقي من مال الميت الى الوصي ليح به انسانا من حيث يبلغ وعلى المجهز
ما على المحصر لو امره رجلا بالبح فاهل بحه عنهما ضمن لهما جميعا ولا يستطيع ان يجعل
الحج لواحد منهما لو امره احدهما بالحج والاخر بالعمرة فجمعهما بامرها جاز وان لم
يامراه فهو مخالف وعليه هدي المتعه في ماله ونصوم ان كان معسرا ولا يجوز الاجارة
على الحج ويجوز حجة الاسلام عن المسجون اذا مات قبل ان يخرج والحاج عن غيره ان شا قال
ليبيك عن فلان وان شا الكفني بالنبيه لو امره رجلا ان يح عن كل واحد منهما فاهل
بحجه عن احدهما لانسوي واحد منهما فله ان يصرفها الى ايها شا استحسانا وقال ابو
يوسف اري ان الحج عنه وهو ضامن لنفقتهما ولذا لو اهل عن ابيه وامه جعلها عن ابهما
شا لو اهل عن نفسه وعن ابنه وهو صغير معه ثم اصاب صيد الزم دم واحد لا يلزمه
با هلاله عن ابنه شي لو اعني فاهل عنه اصحابه بالحج ودقوا في المواقف وقضوا به التسك
كله فانه يجزيه عن حجة الاسلام عند ابني خنيفه وقال لا يجزيه ولو اصاب صيد ا
لزمه الجزا الجرم نفسه ولا شيء عليه من جهه اهلاكه عن المغني عليه لو حج عن والده
من غير وصيه منهما يجزيه ان شا الله تعالى لو اوصى بحج فاجح الوصي رجلا فهلك
النفقة يح من ثلث ما بقي اوصى بحج من ثلثه يح عنه مرد بجميع الثلث لو قال احمي فلانا
حجة ولم يقل عني ولم يسعرم يعطى فانه يعطى قدر ما يح وله ان لا يح به اذا اخذه لو اذنت
المراة بحج الاسلام ومعها محرم ليس للزوج منعها وله منعها لغير حجة الاسلام لو اذن
لعنده ان يهل ثم باع للمشترى ان يحله **ميفاق** بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم
وقت لا هل المدينة ذا الحليفة ولا هل الشام المحفة ولا هل نجد قون المنازل ولا هل
العراق ذات عرق وماله من وقت له وقتا فهو له وقت ولمن تر به من غير اهله ممن اراد
الحج والعمرة ومن اراد دخول مكة على اي عزم كان والوقت بينه وبينها لا يحاوت
الوقت الا محرما ومن كان ذرا الوقت فله دخولها للحاجة بغير احرام ومن اراد الاحرام
واهله داخل الوقت فوقت من دو بره اهله وان تعداه حتى دنا من الحرم ثم احرم
اجزاه ولا شيء عليه فان دخل مكة فاحرم فيها فعليه ان يحرم من الحرم فيلبي وان لم

المحرم

يفعل حتى يطوف بالبيت فعله دم كوفي دخل سستان بنى عامر لحاجه ثم بداله ان يحج
فاحرم من البستان فلا شئ عليه وله ان يدخل مكة بلا احرام ولذا المكي خرج من مكة
ولم يجاوز الوقت اما ان جاوز لا يدخلها الا بالاحرام وليس لاهل المواقف ومن دولها
الى مكة القران والتمتع كالمكي ووقت اهل مكة الحرم للحج والتعمير للعمرة فان اهل
بالعمرة خارجا من الحرم من غير التعمير جاز وذاك وقت له كوفي دخل مكة ثم احرم بالحج
ووقف بعرفة فعليه دم لتركه الوقت فان رجع الى الميقات قبل ان ياتي عرفه فلم يلبث بمنزلة
من لم يرجع عند ابي حنيفة وعندهما اذ رجع الى الوقت سقط عنه الدم اما الولي حين
رجع سقط بالاتفاق وان قرن ولم يرجع لزمه دم واحد لتركه الوقت كوفي دخل مكة
لغير احرام لزمه حجة او عمره اهما شاء وان رجع الى وقتها واهل بحجة الاسلام اجزاه من حجة
ومن دخوله مكة لغير احرام استحسانا ولو اقام بمكة حتى ذهب عامه ذلك لم يحرم بحجة
الاسلام من الوقت لم يجزه عن دخوله الاول لغير احرام فعليه حجة او عمره لئلا يدخل
لوجاوز الوقت ثم احرم بالحج ففاته سقط عنه دم ترك الوقت ومن جاوز وقتها غير
محرم ثم اتا وقتا اخر فاحرم منه اجزاه عبده دخل مكة مع مولاة لغير احرام ثم اذن
له مولاة فاحرم بالحج لزمه دم اذا اعتق لترك الوقت بخلاف النصراني يدخل مكة ثم
يسلم ثم يخرج من مكة غلام دخل مكة ثم احتم بمكة ثم احرم بالحج لاشئ عليه لتركه
الوقت وان كان اهل به قبل احتلامه ثم احتلم قبل ان يطوف وقبل ان يقف بعرفة
لم يجزه من حجة الاسلام الا ان جدد احرامه قبل ان يقف بعرفة فيجزيه اما العبد لا يجزيه
وان جدد بعد العتق وانما يجزيه اذا اهل بعد عتقه **فون** رجل اهل بحجة
فقائه كل عمره وعليه الحج من قابل ان كان قارنا بطوف وسعى لعمرته ولذلك ليجته
وكل وعليه الحج من قابل وما اصاب في احرامه من صيد وغيره فعليه كفارة وبجاءه
دم فان اقام بحرمه حتى يحج من قابل بذلك الاحرام لا يجزيه من حجته فانه اذا فات الحج
صار احرامه للعمرة ولو اهل بحجته وقد فات الحج بحل بعرة وعليه عمره وحجته ودم
ولو ساق هديا للقران وقد فات يصنع هديه ماشا ولذا ان لم يقف ولكن جامع
محرم قدم مكة وطاف ثم احصر حتى فات حجه عليه ان حل بعرة بعد يوم النحر
ولا يكفنه الطواف الاول لو اهل بعرة في شهر الحج فقطى عمرته بعد يوم النحر جاز
ولو اهل الحاج يوم النحر بحجة اخرى لزمته ويقضى ما بقى عليه ولزمه دم يجمع بينهما
ولم يمت حراما الى الحول لو اهل بحجته او عمرته ان يكون وافضا لاحدهما حين يسر متوجها

مكة

مكة في قوله ابي حنيفة رحمه الله وان لم ينو وقال ابو يوسف راده وافضا حين اهل
قبل ان يسير وقال محمد لا يلزمه الا احدهما ولذا لو اهل باحدهما ثم بالآخرى
لو حاضرت مضت في حجة غيرهما لا تطوف حتى تطهر وعليه طواف الصدر ولا كفارة
عليها لتاخير طواف الزيارة لعذر الحيض اما لو طافت للزيارة يوم النحر لم حاضرت ليس
عليها طواف الصدر وليس على اهل مكة ومن دون الميقات طواف الصدر وكذا الاطراف
اذا اتخذ مكة دارا حتى لو بداله الخروج بعده لم يلزمه ايضا اما لو نوى الإقامة
بمكة اياما لم يسقط عنه طواف الصدر وان طالت ومن فاته الحج لم يسعه ان يقم
حواها في منزله من غير عذر ولا حل بالهدي الا ان بعث به **احراما** لا تضاف العمرة
الى الحج والحج يلبس في العمرة ومن اهل بحجته ثم اضاف ليهامرة لزمه وهو قارن وقد
اسا اما من اهل بالعمرة ثم اهل بالحج فهو قارن وقد احسن فان اهل بالحج وطاف له
اشواط ثم اهل بالعمرة ورضها وعليه قضاؤها ولزمه للرخص دم اما المكي لا يقرب
بحاله فان قرن برفض العمرة ومعنى في الحجة ولذا اهل المواقف لا تمتعه ولا قران
لهم فان جمع بينهما مكي لزمه دم وان طاف للعمرة بلانته اشواط ثم احرم بالحج ورض الحج
في قوله ابي حنيفة وعندهما برفض العمرة اما لو طاف ربعة اشواط ثم اهل بالحج فانه
يفرغ مما بقى من عمرته ثم من حجته وعليه دم وان كان كوفيا لادم عليه كوفي طواف
للحجة ثم احرم بعمرته برفض عمرته وكذا ان اهل في ايام النحر قبل ان يفرغ الاول فان
اهل بها بعد ما حل من الاول مضى عليها وليس عليه شئ محرم بعمرته جامع ثم اضاف
الهامة اخرى برفض هذه ومعنى في الاولى لو اهل بحجته ثم جامع لزمه دمان ومعنى
في احدهما برفض الاخرى وعليه قضا التي مضى فيها وعمرة وحجة ودم مكان الحجة
المرفوضة اما ان جامع بعد ما سار عليه دم واحد عند ابي حنيفة كوفي له اهل بمكة
واهل بكوفة لم يكن له تمتع وان لم يكن له اهل بمكة فاعتمر من الكوفة في شهر الحج فقطى عمرته
ثم خرج الى مصر ليس فيه اهله ثم حج من عامه فهو تمتع اما ان رجع الى مصر الذي فيه اهله
لم يصح تمتعا مكي اعتمر من الكوفة وحج من عامه لم يكن متمتعا اما لو قرن من الكوفة كان
قارنا كوفي قرن فطاف لعمرته في شهر الحج ثم رجع الى اهله ثم وافى الحج كان قارنا ولم يسقط
عنه دم القران بسببه رجوعه بخلاف التمتع لو في اعتمر في شهر الحج وساق هديا لعمرته وهو
يريد الحج فطاف لعمرته ولم يعلق ثم رجع الى اهله ثم حج من عامه كان متمتعا اذ لم يرجع الى اهله
حلالا وقال محمد متى رجع الكوفة الى اهله بعد ما طاف الاكثر فهو بمنزلة المكي لا تمتعه له اهل

بعرة في شهر الحج ثم افسدها بالجماع فلما فرغ منها اهل باخري بنوى قضاها ثم خرج من عامه لم يكن
ممنعا اما ان يخرج من مكة وجاوز وقتا من المواقف ثم اهل بعرة في شهر الحج ورجع من عامه
ينظر ان كان جاوز الوقت قبل شهر الحج بلون متمنا وان جاوز في شهر الحج ليس يمنع ويكون
ممنولا اهل مكة عن محمد بن الحسن في كتابنا روى حنيفة رواه ابو حنيفة عن محمد بن مالك
الهداني عن ابيه قال خرجنا في رهط نريد مكة حتى اذا كنا بالبريدة وفتنا لنا خيمة فاذا
فها ابو ذر الغفاري فابنناه وسلمنا عليه فرفع جانب الخيمة فرد السلام قال من اقبل
القوم فلنا من الحج العتيق قال ان تردون فلنا البيت لعنق قال الله الذي لا اله الا هو
ما اشخصكم عن الحج ذكر رد ذلك علينا مرارا اخلفنا له فقال انطلقوا فاقضوا نسككم
ثم استأنفوا العمل **من الجامع الكبير صيد** قال رحمه الله حلال جرح صيد في الحرم
وقيمة عشرة ثم صارت قيمته خمسة عشر ازيد في عين او سعر ثم مات من ذلك عليه ما
نقصه جرحه وقيمه يوم مات زايدها فان ذهب شيء من العين بغير جنايته رفع ذلك عنه
وان انتقص سعوره لم يحط عند شيء وان كان جرحه وقيمه عشرة فكفر عنه ثم زاد قيمته
فصارت قيمته خمسة عشر في يد ز او سعر ثم مات فعلى الجرح فضل القيمة وهذا الخلاف
دا به جرحها انسان فزادت قيمتها في يد ن ثم ماتت لا يضمن الزيادة وبخلاف ما لو اخذ
صيدا ثم انتقص من عينه شيء بغير فعله لم يرفع عنه حلال ومي سهما من الحرم الى الحلال جرح صيدا
ومات منه يضمن خلا فالزفير فان كانت قيمته عشرة ثم صارت خمسة عشر بزيادة سعر او عين
ثم مات من جراحته فعليه قيمته يوم مات فان كان كفر عنه ثم ازدادت قيمته ثم مات لم
يضمن الزيادة بخلاف ما اذا كان الصيد في الحرم رجل اخرج طيبه من الحرم فباعها صح البيع
ولو ذبحها كانت ذكبه غير انه يبكره هذا الفعل فان ولدت بعد البيع او ازدادت
قيمتها في يد ز او سعر ثم ماتت هي واولادها ضمن قيمتها يوم ماتت وقيمه اولادها يوم
موتهم لو ادى جزاها قبل البيع او بعده ثم ازدادت وولدت وولدت مع الاولاد فلا
شي عليه في زيادتها واولادها محرم جرح صيدا في الحلال ثم حل من احرامه ثم ازداد في يد ز او
سعر ثم مات عليه قيمته يوم مات فان كان ادى جزاها ثم ازداد ثم هلك من جراحته لم يضمن
شيئا واذا لم يكفر لم يصر ابتداء عفوا فان كان محرما على حاله فقد اده ثم زاد ثم هلك ضمن
الفضل ولذا لو كان اخذ الصيد ثم حل ثم ازداد ثم مات ضمن الفضل فان اخذه بعد ما حل
ثم ازداد ثم مات لم يضمن الزيادة والحلال اذا اخذ صيدا في الحرم فقد اده ثم امسكه ثم زاد ثم
مات ضمن قيمته اخرى يوم مات زايدها فان امسكه جنابا اخرى ثم ذكر مسله البيع رجل اوجب يده

وقلدها

وقلدها تطوعا او من فرضه عليه ثم باعها وسلمها جاز البيع كبيع النصاب بعد الحول **صيد**
حلال جرح صيدا في الحرم جرحا لا يستهلكه ثم جرحه اخر جرحا لا يستهلكه ثم ماتت منها
جميعا فان الاول يضمن ما نقصه جراحته من قيمته صحيحا والثاني يضمن ما نقصه جراحته وبه
الجرح الاول اما لو كان جرح الاول استهلكه بقطع يده والثاني في ذلك بقطع رجله فعلى
الاول قيمته صحيحا ولو لم يهلك بالجرح الاول وانما استهلكه الثاني بجرحه وماتت منها فعلى
الاول ما نقصه جرحه وعلى الثاني قيمته كاملا وبه الجرح الاول محرم جرح صيدا جرحا لا يستهلكه
وجرحه محرم اخر لذلك ثم ماتت منها ضمن الاول قيمته به الجرح الثاني وعلى الثاني قيمته وبه
الجرح الاول الا ترى محرم من لوقلا صيدا بضر به كان على كل واحد منهما قيمة كاملا ولو
قتله رجلان بضر به كان على كل واحد نصف قيمته صحيحا ولو كان الحلالان قتلا بضر
فعلى الاول ما نقصه جرحه من قيمته صحيحا وعلى الثاني ما نقصه من قيمته بجرحه بالجرح
الاول وما بقى فعليها نصفان المحرم في الحرم ممنزله المحرم في غير الحرم لو جرحه قارت
جرحا لم يستهلكه ثم جرحه محرم اخر جرحا لا يستهلكه ثم ماتت منها فعلى الاول قيمته
وبه الجرح الثاني وعلى الثاني قيمته وبه الجرح الاول اما لو كان الثاني فارنا ايضا فعليه
قيمتان به الجرح الاول حلال جرح صيدا جرحا لا يستهلكه ثم جرح حلالا اخر لذلك
والصيد في الحرم ثم ازداد ثم مات وقد مر غير ان ضمان الزيادة عليها نصفان ولو كانت
الزيادة بين الجرحين لكان على الاول ما نقصه جرحه من قيمته غير زايده وعلى الثاني
ما نقصه جرحه من قيمته زايدها ثم ما بقى من قيمته زايدها فعليهما نصفان لو كان الاول
قطع يده الصيد ثم زاد ثم قطع الثاني رجله فعلى الاول ما نقصه جرحه ثم قيمته زايدها ثم
الثاني ما نقصه من قيمته به الجرح الاول زايدها ولو كان الاول لم يستهلكه والمسلة
بحالها فعلى الاول ما نقصه بلا اشكال ثم عليه نصف قيمته زايدها الجرحان جميعا وعلى
الثاني قيمته زايدها به الجرح الاول ولذلك لو كانت الزيادة بعد الجنابتين **سوع** محرم
بعرة جرح صيدا لا يستهلكه ثم احرم بحجة ثم جرحه جرحا اخر فهلك من ذلك كله فعليه قيمته
صحيحا للعمرة وعليه قيمته به الجرح الاول للحج ولو حل من عمرته بعد الجرح الاول ثم احرم بالحج ثم
جرحه ثم ماتت منها فعليه قيمته للعمرة وبه الجرح الثاني وعليه قيمته للحج به الجرح الاول ولو
حل من عمرته ثم قوت حج وعمرته ثم جرحه جرحا اخر فعليه قيمته للعمرة من به الجرح الثاني وعليه
قيمتان للقران به الجرح الاول ولو كان الجرح الاول مستهلكا والمسلة بحالها فعليه قيمته
صحيحا للعمرة ولو كان الثاني قطع يده اخرى ورجله كازد للمحرم وحلال قتلا صيدا في الحرم

بين

لضربه واحده فعلى الحلال نصف قيمته صحيحا وعلى المحرم قيمته صحيحا ايضا ولو قتلاه بغيره
 وقتامعا فعلى كل واحد منهما ما نقصته ضربته ولو جرحه الحلال ثم جرحه المحرم فعلى الحلال
 ما نقصه جرحه من قيمته صحيحا وعلى المحرم ما نقصه جرحه من قيمته مجروحا ثم على الحلال نصف
 قيمته به الجرحان وعلى المحرم قيمته به الجرحان مفرد وقارن وحلال قتلوا صيدا بضره
 واحده فعلى الحلال ثلث قيمته صحيحا وعلى المفرد قيمته وعلى القارن قيمتان ولو به الحلال
 ثم ثنى المفرد ثم ثلث لقارن فمات من كفه فعلى الحلال ما نقصته جراحته من قيمته صحيحا عليه
 ثلث قيمته به الجرحان الباقيان وعلى المفرد ما نقصه جرحه من قيمته مجروحا با الجرح
 الاول وعليه قيمته به الجرح الاول وعلى القارن ما نقصه جرحه من قيمته به الجرحان
 الاولان وعليه قيمتان به الجرحان الاولان ولو كانت لجناية الاولى مستهلكه والباقي
 مستهلكه والمسئله كالمها فعلى الحلال قيمته صحيحا وعلى المفرد قيمته وبه الجرح الاول
 ويرفع عنه الجرح الثالث وجعل في هذا الجرح الاول قطع الرجل وفي الثانيه فقا العينان
 وهذا الخلف الاول لتغاير الجنائين وفي المسئله الاولى قطع يد وقطع رجل فيكون من
 جنس واحد اما القارن لغرم قيمته وبه الجنائين مفرد بعمره جرح صيدا ثم جرحه
 حلال ثم اضاف المفرد الي عمرته حجة ثم جرحه جرحا اخر ثم مات من كفه فعلى المفرد قيمته لعمرته
 به الجرح الاوسط وعليه قيمته للمجرحان الاولان اما الحلال فعليه ما نقصه جرحه
 به الجرح الاول ثم عليه نصف قيمته به الجرحان كلها ولو حله المفرد بعمره بعد ما جرحه
 ثم جرحه الحلال ثم قرن المفرد ثم جعله فعلى المفرد قيمته لعمرته به الجرحان وعليه قيمتان
 للقران به الجرحان الاولان وعلى الحلال ما نقصه جرحه وعليه نصف قيمته مجروحا بالجرحا
 كلها ولو كانت الجراحات كلها استهلاكا قطع يد ورجل وبقا عينين فعلى المفرد بالعمرة
 للعمرة قيمته صحيحا وعليه للقران قيمتان به الجرحان الاولان وعلى الحلال ما نقصه جرحه
 ونصف قيمته به الجراحات الثلاث وتاويل المسئله ان الاول قطع يده والحلال قطع رجله
 ثم القارن فقا عينيه حلال احد صيدا من الحرم فقتله محرم في يده فعلى الحلال جزاؤه
 وعلى المحرم جزاؤه ورجع عليه الحلال مما ضمن ولو اخذه المحرم فقتله الحلال في يده وهو
 في الحرم فعلى المحرم قيمته بالاحذ وعلى الحلال قيمته بالقتل ورجع عليه المحرم بما غرم فان
 قتله صيدا ونصراني لم يلزمه ثنى حلال دل محروما على صيد او حلالا او نصرانيا او صيدا
 فقتله المدلول فلا شئ على الحلال ولو كان محروما فدل عليه فقتله المدلول فلا شئ على الحلال
 ولو كان محروما فعلى الدال الجزا عن ابن عباس رضي الله عنهما ان جبريل عليه السلام وقف على

الجراحات

رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه عصا به حرقه علاها الغبار فقال له رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما هذا الغبار الذي اري على عصاتك ايها الروح الامن قال زرت البيت
 يعني الكعبة فاذا رجعت للملائكة على الركن فهذا الغبار يرى مما تنير الملائكة باجفئها
من الجامع الصغير قال رحمه الله لو طاف في جوف الحجر بعد الطواف مادام بمكة
 ولو اعد على الحجر اجزاء وذلك بان تسور الحائط فيطوف حول الحطم خاصة سبعة
 اشواط وان شا احد من الجانب لثرفي من الحطم فيبدا به حتى ينتهي الى الجانب الغري منه
 فهذه اشواط ثم يعود الى الجانب لثرفي ولا يعيد هذا العود شوطا لكونه منكوما ثم
 يعود من الجانب الثرفي الى الجانب الغري فهذا الشوط الثاني فلا يزال كذلك حتى يتم
 سبعة وتفضي حقه من الرمل ان كان فيه رمل ثم لا شئ عليه وانما الرمل في طواف العمرة
 وطواف القدوم مفردا كان او قارنا وان كان متمتعا ان شاطف للقدوم ينبغي ان
 يرمل في طواف الزيارة وليسعي بعده وانما الرمل في طواف بعدد سعي ولو طاف للزيارة
 جنبيا وطاف للصدر طاهرا انتقل هذا الى الزيارة ولزمه شاه للتاخير عند احنيفه
 خاصة واما لو طاف للزيارة محذرا لم ينقل اليه ولكن يلزمه شاه ان رجع الى اهله
 قبل اعادة ولو طاف للزيارة جنبيا لم يعد حتى رجع الى اهله لزمه جزور والمعتبر
 متى طاف جنبيا ثم رجع الى اهله لزمه شاه المحرمون اربعة مفرد بالبحج مفرد بالعمرة
 قارن متمتع والطواف في الحج ثلاثة طواف التحية بعالمه طواف القدوم وطواف اللقا
 وطواف احداث العهد بالبيت وهذا سنة والثاني طواف الزيارة وعالمه طواف
 الافاضة وطواف يوم النحر فهذا فرض والثالث طواف الصدر يقال له طواف
 الوداع وهذا واجب لو احرم عن احد الابوين له ان يصرف الى احدهما اما الواحرم
 عن الاجنبيين لا يصح الا ان يعين احدهما قبل ان يمضي الدمانه ما يجب جزا عن جنبيه
 بغير الصيد والخلو واللبس والتطيب والثاني القران والتمتع وجب شكرا فهو بمنزلة
 الاضحية والثالث دم الاحصار والاحرام على ثلاثة انواع لاهل مكة من جوف الحرم
 للمحج واما العمرة فزاد في الحل وهو التعمير ولاهله ما واد الميثاق محرمون من اوطانهم
 ولاهله الا فاق محرمون من المواقيت لاهل العراق عتق وهو ذات عرق ولاهله اليمن بلعم
 ولاهله المدنه ذال الخلفه ولاهله نجد قرن ولاهله الشام الجحفة محرم مخضب راسه
 او حخته بالخنا ملبدا لزمه دمان دم طيب ودم التغطية وان كان ما يعا قدم واحد
 للطيب ومن اوجب الحج على نفسه ما شيا يلزمه المشي من حرم الى ان يطوف للزيارة فلا يلزمه

مشى قبل ان يحرم وان ركب بعد ما احرم لزمه دم الا ان يركب في الاقل من افعال
الحج بتصدق بقدره من قمه شاه وسط ولا يلزمه المشى في طواف الصدر بال
الهند والى ان قربت المافه والنادر بعد المشى بلا مشقه زابده ما ينبغي ان يركب
مكي يخرج من الحرم ثم يحرم بالحج فعليه ان يعود الى الحرم فيبلى قبل ان يقف بعرفه شاه
يلزمه لو قتل قله اخذها من نفسه بتصدق بشئ يسيرا ما لو قتلها بعد ما سقطت
من يده لا شئ عليه لعدم ارتفاقه لو حلقوا القارن قبل الذبح لزمه دمان عند ابي
خفيفه رحمه الله وعندهما ليس عليه الا دم القران لو حلقوا القفا وحده لزمه دم
ولذلك الناصيه كما هو عادة العرب وعاده الديلم من حلق النواصي والقفا وكذا
ربع الخيمه كما هو عادة بعض اهل العراق ولذا في حلق عضو كامل كالساق والصدر
والابط والعانه لو شوى المحرم بيضه او جراد اخضه ثم ان اكله لاجزاعه ولا
يحرم ذلك بخلاف الصيد فانه اذا دبح المحرم فحكه حكم الميتة ومن اراد ان يتمتع
فيصوم في شوال ثلثة ايام ثم يعتزل لا يجزيه من التمتع وانما يجزيه اذا صام بعدها
بعد الاحرام وان لم يطف بدمج يوم التخرج بعد ما صلى احد المسجد من قبل ان يخطب
الامام جاز فهذا دليل على حواضله العيد في موضعين من مصر واحد نصف ما كان
الحمام المسرور صيد هذا قول ابي حنيفة عن محمد بن علي بن زين العابد بن عز جابر بن
علي قال كنت خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فلما انتهينا الى ذي
الحليفة فركب النبي صلى الله عليه وسلم القصبى فلما استوت به راحلته على البيدا
فركب النبي صلى الله عليه وسلم نظرت انا فزيت ملا بصري من يده من راكب
وماش وعن عبيد بن عمير قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من خلفه مثل ذلك والنبي صلى الله
عليه وسلم بين الظهري ناكبا ليدرب بين الكواكب وعليه ينزل القران وهو يلبى ورفع الصوت
فاهل الناس يا هلاله وكان معه ما يهدي فخر ثلثا ما وسن يده ثم رفع الحجر
الى علي بن ابي طالب وامره ان يخر الباقى ثم امر بطحنها فاكل من لحمها ومرقها ثم ركب
ومضى من مناحى ابي مكة وصلى الظهر بمكة **من المجرى** قال رحمه الله على الاعشى
والمقعد والزمن الحج اذا كان موسرا ولم يرفعه ووضعه ويركبه وتقوده الى مناسكه
وحواجه لو ابى تحرم المرأة الخروج معها الا بتجملها النفقه وكراه من مالها فعملها
ان سكت منه ذلك ان واقفا بذلك مالها لو اسلم النصراني وبلغ الصبي وحاضنت
الجارية قبل وقت الحج فحوا الموت وهم موسرون فعلمهم الا ايضا بالحج لو اسلم في دانه

الحرب وهو موسر فمكث فيها سنين ثم تحول الى دار الاسلام فلم يعلم بوجود الحج الا
بعد مضي سنين فيها ايضا لا يجب عليه حتى علم بخبر عدلين او رجل وامرأتين وله ان يحرم من
حنت ما تيسر عليه وكلما طال الاحرام فهو افضل ولا يحرم قبل شهر الحج والحج ركبا
افضل ولو ساق يده افضل ولا يقلدها حتى يحرم وان قلدها قبل ان يحرم صار
بالتقليد محرما واذا بلغ الحاج بيمعونه وهو قريب من الا بطن نزل واغتسل او توضا
ان احب ليتها لدخول مكة وللطواف بيلي في طواف العرفة وفي سعيها واذا اهل اهل
مكة بالحج ينبغي ان يروحوا الى مناب يوم الترويه بمقدار ما يصلح الظهر منما بخطب الامام
ملا ثلث خطبا احدهن قبل يوم الترويه بتقديم بعد الظهر خطبه واحده والاخرى يوم
عرفة بعد الزوال قبل الظهر فجعلها خطبتين بينهما جلسة كما في يوم الجمعة بعد ما يؤذن
للظهر والساعة يوم التخرج بعد الظهر خطبه واحده قائما كالاوله وخبرهم بما بقي من
مناسكهم وطواف الزيارة لو سقطت حيصاه من يده عند الحرم فياخذ حصاه من غير حصاه
الحرم فيرمى لها مكانها وان اخذها من حصاه الحرم فقد اساء والابو حنيفة دخول
البيت حن وتوكه لا يضره ومنى دخله يصلى ركعتين او اربعاً وذكر الله في الطواف
افضل من قراءه القران والصمت في الطواف افضل من الحديث ويكره ابو حنيفة الجوار
بمكة والمقام لها ويقولها جوار رسول الله صلى الله عليه وسلم منها وبالسبح والتحميد
صار محرما اذا نوى به التلبية **حظر** الواحرم في ازار فيه طيب ودهن يوجد راحه
قد رشر في شبر فمكث ساعة اطعم نصف صاع بزوان كان اقل قبضة الا اذا دام
يوما نصف صاع بزوان في الكبر الفا حردم اذا كان يوما ولذا في لبس قطن سودا
او خفن يوما قدم وفي ساعة نصف صاع وفي اقل من ساعة قبضه بزوان على القارن ضعف
ما على المفرد وتغيطه ربع وجهه او ربع راسه يجب ما يجب ب كله لو تنف من انفه او
شاربه شعرات لزمه لكل شعره قبضه وفي خصله نصف صاع بزوان التي قلة من راسه
اطعم لسره وفي الملائه قبضه وفي الكبر نصف صاع ولا باس بالسواك وباكل
الخبيص الا صفر فيها طيب ولا يقتل الثعلب والهند والاسد والضبع ولا باس
بقتل العصاة وسام ابرص والقارن والزبور والبرغوث والبعوض والغراب
الا بقتل لودله حلالا على صيد في الحرم فقتله فعلى القاتل قيمته وعلى الدال
نصف قيمته وقال ابو يوسف لا شئ على الدال ولا باس بقطع ما ابتته الناس من الزرع
والنخيل ولما ان تقطع من حشيش الحبل وشجرة مانسا وان طاف عربا ناولم بعد فعله دم

كالموطاف غير وضوء منكو سا ولوطاف امرأة مكشوفة الرأس اجزاها لو قال لله
على ان الحور ولدى ولد حسن بنين او اكثر لزمه مكان كل ابن شاه يذبحها لو قال ان
فعلت لذا فله على ثلاثون حجة ففعله لزمه ثلاثون حجة ان شأ من مكة او لمن اهله
عن ابن عباس رضي الله عنهما قبل موسى عليه السلام ليحج هذا البيت مع بني اسرائيل عليه
عبائتان بطوانيتان بلبى نجاب و به جبال الشام كان على جبل احمر قال ابن الزبير كان يحج هذا
البيت سبع مائة الف من بني اسرائيل فاذا بلغوا طوى خلعوا نعائمهم تعظما للمحرم ويدخلون
حفاة **من المنتقا** قال رحمه الله عند ابي حنيفة رحمه الله الحج افضل من الصدقة
والصدقة اعظم اجرا من العتق والوصية بالصدقة افضل ثم بالحج ثم بالعتق المبراه
يحمل نفقه المحرم و يراه ان احتاج وعن ابي يوسف لا يلزم الحج الامن له فضل مسكن وخادم
وثياب لغايه وطعام ومتاع لنفسه وعياله وقوت سنة من ذلك كله فاضلا ما
سلغه الى الحج اما اذا لم يكن له ذلك ولكن له درهم ما سلغه وبلغه عن هذه الاشياء
عليه الحج حتى لو كان في وقت خروج اهل بلده ليس له ان يصرف هذه الدرهم الى وجه
اخر وان كان قبل ذلك له صرفه وعن محمد لا حج على المقعد ويا بس الاعضاء لا يستطع
المشي والقيام وان وجد معين على ذلك اما الاصح لزمه اذا وجد قايما من شرطه في
اداء الحج حتى ينفق ماله فيستقرض ويح فان مات قبل ادا دينه رجوت ان لا ياتم من عليه
زكاة ماله الف و حج وفي يده الف يصرف الى الزكاة الا ان يكون تلك الف من عمر
مال الزكاة فصرف الى الحج ان اصابها في اوان الحج اما لو اصابها في غير اوانه بصرفه
الى الزكاة
عن ابي حنيفة رحمه الله لو احرم العبد بغير اذن المولى فاحصر
بعث المولى الهدي ثدينا لاحتمالها اما لو احرم باذن بغيره على بعته ولذا ان ضاعت
نفقته احب الى ان يبدأ مكة فيحج ثم يبر بالمدن فيزور قبر النبي عليه السلام و يقرب
الشهداء لو احرم من مصر افضل لو لقي حجة يريد العمرة او على الضد فهو كما نوى وعن
ابن يوسف محرمة تطوعا تزوجت زوج فلزوج تحليلها ومن نوى الدخول في المحرم كان
محرما لو احرم لم ينوشيا ثم احرم حجة فالاول لعمرته شأ او ابى وان احرم الثاني لعمرته
فالاول حجة ايضا وعن محمد احرمت باذن الزوج قبل اشهر الحج فله ان يحللها الا اذا احرمت
من بلد بعيد لو احرمت تطوعا باذنه فاحلها ثم اذنها فاحرمت ثم احلها هكذا امرارا
ثم حجت من عامها يحزها عن كلها ولا عمرة عليها اما اذا لم يحج من عامها فعلها لكل تحليل
عمره الا الذي حجت من عامها اي عام كان لو احرمت الحج التطوع فاحلها ثم احرمت حجة الاسلام

وجه معلها للادلى حج وعمره ودم لو احرمت امه منكوحة باذن مولاه بالحج ليس للزوج
تحليلها لو انتهى الى الميقات مع زوجته او امته وعزم دخول مكة معها فاحرمت
ليس له ان يحللها الا ان ينصرف قبل دخولها والاذن هو ان يقول لها اذا احرمت
بغير اذني اصبحت او احسنت او وفتت او رضيت فعلا او اجزت او اذنت لك المسير
الى مكة لو استكن هدي المتمتع يبطل تمتعه ولو احرم مجامعا او لا يسا جزية وهو
مكروه لو في دخل مكة مرارا ابلا احرام يلزمه لكل مرد حجة او عمرة لو احرم بعد ما جاز
الميقات فان استلم الحجر ليس له ان يرجع وقطع التلبية لو وقف يعرفه فبدل ان يرجع
الى مكة وطاف القديوم ثم عاد الى عرفه قبل فاضة الامام لا يحز به من قدمه
وقدمه لو توفاه الا ذلك لو سعى بين الصفا والمروة ولا يبلغ حده ولان يدهى الى
ما بينه وبين المروة بمقدار الثلث ثم يرجع الى الصفا هكذا فعل سبع مرات بحزبه
وعنه دم **عرفه** عن ابي حنيفة رحمه الله لو حصل بعرفه وهو حلال يريد ان يحرم
بالحج يحل ان يحرم قبل صلاة الظهر حتى يصح الجمع بينهما عن محمد لو راى الهلال وحده
لا يقف وحده وان علم ان امامه قد اخطا بتأخيره الى الغد لو شهد و ابان هذا
اليوم يوم عرفه فلم يقبل شهادتهم ثم يقف الامام يوم النحر لا يجوز للشهود ان
يقفوا الا مع الامام ولو اخرج الامام الوقوف بعرفه الى يوم النحر لا يخافه لم يحز الوقوف
مع العلم **طواف** عن ابي يوسف طواف المحرم بالحج يوم النحر عن نذر عليه يقع عن
طواف الزيادة عن محمد لو استأجر رجل قوما ليحملوا امرأه وطافوا بها ففعلوا او بنوه
عن طوافهم ايضا يجوز طوافها وطوافهم وبجبال اجرة ولذا لو حمل انسان امه وطاف
بها ونوى لنفسه ايضا ولذا لو طافوا بالمغشى عليه ونوى عن طوافه بحزبه واما اذا
لم ينو واعنه ولا المحموك نادى بالمحزبه وابتدأ السعي بالمرود لم يصح قال ابو حنيفة لو
صح المرخص بعد ما رمى عنه في ايام الرمي لا يلزمه ان يعيد **نذر** عن ابي حنيفة لو
قال انا محرم بحج مهل العزم ان فعلت لذا صح ولزمه ان فعله لو حلف بالمشي الى
بيت الله ثم حنث ثم حلف بالمشي ثم حنث فجعل احدهما حجة والاخر عمرة وعشى لكل
واحد من مكان الحلف لو خرج ما شيا ليمينه مهلا بالحج فافسده بالجماع او احصر
منقضية ما شيا من بلده لا من موضع احصاره اما لو مشى ليمينه الى بعض الطريق ثم بدا
له ان لا يحج من عامه فاقام هناك واشتغل بالتجارة ومضى الى مصر اخر ثم بداه ان يمضي
في حجته فله ان يمضي الى موضع الذي بلغ عن ابي يوسف لله على ان حج وذلك في غير اشهر

الحج فمات قبل اشهر الحج لزمته حجة خراساني قال في بلدته ان كلمت فلانا فعلى المشي الى
بيت الله فكلمه بالكوفة لزمه المشي من خراسان عن محمد بن عبد الله عن المشي الى بيت الله بلا يؤن
شهر اعليه عمرة واحدة اما في قوله بلا يؤن سنة لزمه بلا يؤن حجة وعمرة عن ابي
حنيفة رحمه الله محرم عالج ذلوه فانزل لزمه دم اكره اجارة بيوت مكة في ايام الموسم
لو ابتدا العقاب او البازي في ايدابه في طعامه او غيره ذلك فقتله لا شيء عليه وكذا
غراب الزرع وان ابتداه بالقتل لزمته كفارة اما الغراب الذي يخلط بالزرع الجيفة
لا تعاره فيه لو اضطر محرم في محضه لا يتناول الصيد ويتناول الميتة عن ابي
يوسف بانيان البهيمه لا يفسد الحج ويلزمه دم ان انزل محرم اصحاب صيدا في مدينة
السلم ثمينا في البلد لزمه قيمته بالغاما بلغ لصاحبه اما الجز في الكفارة بقدر قيمته
لها الحزم والحلال تعالى السفها في قيمتها لا يعوم على الحزم الاعلى اللحم او قيمة الفراه
التي توكل ولذا اصناف الطيور تتخذ للترفة من الصبياح وحسن المنظر بخلاف ما
في الغضب حيث ضمن على ما دشري في البلد ما خلا المحرم من اللحم وقيمة الذبك لبقائه
والكباش لسطاحه والتيس للعبة وما تعلق في قسظاطه ومات من غير عمله لزمه قداه
ولا شيء في قتل الماء والسكفاء كالسمك وعن محمد بن حماد عن ابيه ما هو من لباس الناس
فهو بمنزلة من يغطي راسه بخلاف الاجانة او جام زجاج او حصر او حديد او خشب او
حجر او حبل عد لا فانه لا شيء فيه وان غطي ثلث راسه او ربعه لا شيء فيه بخلاف الخبايق
للبس انواع ثياب او ثوبا فوق ثوب لضرورة فحكم الكل واحدا اما لو اضطر الى لبس
قميص فلبس قلنسوة من غير ضرورة لزمه كفارة غير كفارة الضرورة وما دام توجع
الصدر قائم فهو ضروري فاذا زال توهم الضرور فداه بعدد على لبسه بمنزلة ابتداء
لبسه من غير ضرورة لو حمي يوما يوما لا اياها فلبس الثياب كل يوم الحمي اما ما يكفه
كفارة واحدة اما لو حصره عد ولبس اللامه والمخفر فكل ما حصر لبس فاذا تاب
نزع مرارا لزم كفارة واحدة اما لو كان في الثانية عد وآخر سوى الاولة لزمه كفارة اخرى
كما لو ذهب حمي غبت واخذته حمي ربيع وكما لو بر من جرح دواه ثم احصاه جرح اخر فدواه
بطيب مرة اخرى لو احصاه بطيب فتراقله دما ولم يغسل الطيب عن ثوبه او بدنه فعليه
دم اخر لتركه فيجب ان يغسل الطيب ولا ثم يكفر وما سقط من شعرات راسه وحيته عند
الوضوء لزمه كف من طعام الا ان يزيد على ثلاث شعرات فان بلغ عشر لزمه دم ولذا اذا حرم
المحرم فاخرق بعض شعراته لو تعذر عليه اجراء الموسى على راسه لجراحات وقضى بسكه

فانه

فانه بكل في العمرة اما في الحج يوجزه الى اخو ايام النحر ثم حل لرجا البركة كما خيرا التيمم
الى اخر الوقت لوجا وجود الماء ولذا التقصير وعدم الموسى ليس بعدد وليس للحرم
اجار البنيان معنا فانه مباح ولا يجب بالدلالة على قطع الشجر شي بخلاف دلالة على الصيد
اضطر المحرم فوجد لحم انسان وصيد او لحم خنزير وصيد باكل لحم الصيد اما لو اصاب
لحم حلب وصيد باكل لحم الكلب ولو اضطر الى صيده والى اخذ مال انسان فانه يذبح
الصيد ويأكله ولا ماخذ مال الانسان **قران** عن ابي يوسف اذا قدم مكة فطاف
بنيه التطوع فلعمرة ولو طاف لعمرة اربع اشواط ولم يسع لها ثم طاف يوم النحر للزيارة
وسعى فان بلان اشواط حول لعمرة ولذا سعيه لعمرة عن محمد لو طاف في رمضان لعمرة
فهو قارن ولكن لادم عليه ان لم يطف لعمرة في اشهر الحج **تمتع** عن ابي يوسف اعتمر في اشهر
الحج ثم عزم على المقام شهرين ثم حج من عامه فهو تمتع اما لو عزم المقام على الا بد لم يكن
تمتعا ان لم يصم المتمتع بلان ايام حتى مضى يوم النحر فانه محل وعليه هديان وعن محمد
لو اتلف هدي انسان ضمن قيمته يوم النحر ما ينبغي ان يحل ويشترى منها اخر بخلاف ما اذا
عطبت من غير فعل احد الا ان تتوى تلك القيمة على المستهلك فمصرف كما نفق بنفسه لو
عزم المتمتع الرجوع الى بلد بعد عمرته حلق ولبس ولا شيء عليه وان بداه المقام فعليه
بخلقه دم ويجمع ما صنع من جماع ولبس وطيب دم اخر لو احرم بعد ما قضى حجه
في ايام التشريق عليه ان يقم حراما حتى يمضي ايام التشريق ثم يطوف ويسعى ولا شيء عليه
عن ابي حنيفة او حتى بالحج فيخرج من وطنه او من موضع يقرب الى وطنه بان يمضي اليه
ويرجع الى وطنه من ليلته لو قال اجموع اعني فلانا فيخرج غيره جاز اما لو قال اجموع اعني
فلانا ولا يحج اعني الا هو فمات ذلذ الرجل يدفع الى ورثته ولا يجوز ان يدفع الى غيره بعد
ولو قدم مكة قبل يوم التروية بلان ايام فنفقته من ماله ولو قال اعطوا مالي فلانا
ليحج ولم يقل اعني جاز فياخذ الماله وله ان لا يحج عنه وعن ابي يوسف وجب على انسان بلا يؤن
حج فمات قبل وقت الحج عنه بلا يؤن حجه رجلا لو حال لا يسه حج عنى بحمل على انه حج عنه
رجلا وعن محمد لا يحج العبد عن ميت وان حج صح لو اقام الوصي اليه على ان المجهز بالكوفة
يوم النحر ولم يحج وزعم المجهز انه حج فالقول قوله ولا تسمع بينه الوصي بعد ما فات الحج لا ينق
من مال الميت وما انفق قبله لا يضمن واذا مرض المجهز ليس له ان يدفع مال الميت الذي دفع الى
دفع اليه لنفقته الى غيره في الطريق الا ان يطلوه ذلذ ولو استرد الامر ماله بعد ما احرم
المجهز له ذلذ والمحرم يمضي في احرامه وبعد فراغه من الحج ليس له استرداده حتى يرجع الى اهله

فان فضل شئ من نفقته برده رجله الف لامله لغيرها فدفعها الى رجل ليجمع عنه ثم مات
للورثة استردادها وضمن ما انفق منها وازمات بعدها احرم المدفوع اليه حتى لو بقي
في يده وتم الحول بجب الزكاه على الورثة سوى ما انفق ولو حج الوارث عن الميت على ان لا يرجع
في التركة لم يقع عن الميت عن فرضه وازم امر به الميت ولذا الكفارة والزكاه على هذا الوضاعت
النفقة في الطر يوجب المأمور عن الميت من مال نفسه فانه تطوع للميت فحج عن الميت فرضه
الا ان وضاعت بعدما احرم يجوز عن فرضه الميت ولا يرجع بالنفقة على احد ولو استاجر
المأمور رجلا لخدمه وهو ممن خدم له جاز والاف من ماله ولو مرض المأمور بنفق من مال
الميت قد رعت القافله لو شرط المأمور ما فضل من مال الميت فهو له فالشرط باطل ولو
الرد الى الورثة لو مرض وانفق جميع ماله لا يجب على الوصي ان يبعث ماله ليرجع الى اهله ولو
قال الوصي لو نفذ الماله استقرض على قضاؤه صح هذا الصمان منه عن النبي صلى الله عليه وسلم
وقف على الحجون يوم فتح مكة فقال والله انك خير ارض الله واحب ارض الله الى الله ولولا
اني اخرجت منك لما خرجت **من الاجناس** عن الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله لو وقع ما خرب
العصر عن الظهر والعشاء المغرب من جهة الامام لا يكره للموترا ان يصلي ركعتين بينهما وقد
اختلفت الروايات عن ابي حنيفة اذا صلى مع الامام الظهر قبل احرامه بالبح هل له ان يصلي العصر
معه في وقت الظهر لو صلى في طريق المزدلفه بعد رموضا وغيره ثم بلغ المزدلفه قبل طلوع
البحر الجوه لو نذ بعيره من عرفات فبعه حتى خرج من عرفات قبل دفع الامام او اخرجه
البعير عليه دم وبالعود اليه لا سقط ذكره في املا المناسك وقال ابو يوسف لا يحفظ
عن ابي يوسف

كل

كل واحد منهما الجزا كما على القاتل الا ان لذبه لصا يد مجزبه الاول لو ان محرما ارسل محرما
الى محرم ان فلانا يقول بموضع لذاصيد لاذ ذهب وقتله على الرسول والمرسل والقاتل جزا
اما لو كان القاتل يراه ويعلم به لاشي على احد سوى القاتل وذفر في الهار وفي حلال اصطاد صيدا
في الحرم فدفعه الى حلال اخر ثم دفع الساني الى اخر فذره فعلى كل واحد قيمته تامة يتصدق بها
لو دخل حلال حلالا على صيد في الحرم ثم ان المدلول دخل حلالا اخر فقتله على القاتل ثلث قيمته وعلى
المدلين ثلثا القيمة لو امره بقتل صيد فلم يقتل المأمور وامر غيره فقتله كان على القاتل
القيمة وعلى الامر نصف القيمة ولا شي على الامر الاول ذكره في الهار وفي نوادر هشام
عن ابي يوسف قال اربعة نفر محرمين نزلوا مكة فامر بلانهم منهم رابعهم باغلاق الباب
وخرجوا الى منا فلما رجعوا وجدوا في البيت نوااض وحمامات قد من عطشا فعلى كل
واحد جزا لو اشار الى صيد فذهب فاحذره واخر هناك لم تقع الاشارة اليه فعلى الدال
جزا اما اشار وحده لو اشار الى جزاء لم يروه الا بدلالته فاحذره يجب على الدال بكل
جزاءه ثم لو ارسل صيدا من الحرم لاضمان عليه كما لو ذبح اصحبه انسان بعدما افججه
للذبح لو اضطاد محرم صيدا فقتله انسان في يده فعلى المحسك قيمته ويرجع على القاتل
قال ابو عبد الله الجرجاني ان كفره بالصوم لا يرجع وان كفره بالماله يرجع اما لو حلق
راس محرم مكرها لزمه دم ولا يرجع على الخالق وابن سباج ان وطئ امراته وهي محرمه مكرهه
فسد حجها ولزمها دم ولا يرجع بدند على زوجها وكان ابو خازم يقول يرجع عليه
ولا يجوز بيع المحرم صيده في يده او قفصه او منزله في الحل ولذا الهبة والصدقة له
ما كان اذا كان احد المتعاقدين محرما وفي كتاب الحسن لو ادخل صيدا الحرم ثم اخرج
الى الحل ثم باعه في الحل من حلال او محرم فالبيع باطل حلال دخل في الحرم فباع صيداه
في الحل من حلال جاز يبيعه في الحرم ولكن سلمه بعد ما خرج الى الحل وفي نوادر ابن سماعه
عن محمد لا يجوز بيعه في الحرم لو باع صيدا في الحل ثم احرم او احرم احدهما ثم وجد
المشترى به عيبا لم يملك رده ولكن يرجع بنقصان الثمن ويحل ذلك لو غصب صيدا ثم احرم
الغاصب دون المغضوب منه والصيد في يده فيرسله وضمن قيمته للمغضوب منه ولو رده
عليه فقد اساء وعليه قيمته في الكفارة ولو احرم المغضوب منه يوم الغاصب تخليه سبيله
وضمن قيمته للمغضوب منه ولو رده له بري من ضمان قيمته وان عطب في يد المغضوب منه
عليه الكفارة وعلى الغاصب كفارة ايضا وعن داود بن رشيد عن محمد في محرم اصطاد
صيدا فجاءه سبي فذبحه عليه الجزا ويرجع على الجوسى بضمته لو قطع شجرة في الحرم عليه قيمتها

ولا ينتفع لها شجره في الحل اصلها وتدل اغصانها في الحرم لا ضمان على القاطع لا في
اغصانها ولا في اصلها اما لو كانت الشجره في الحرم واغصانها في الحل واصل الشجره
بعضه في الحرم وبعضه في الحل فعلى القاطع ضمها وضمن اغصانها وان لم يكن الاغصان
في الحرم اما لو وقع على اغصانها طير بنظره وقع ان وقع على اغصان تدل على الحرم
واصله في الحل او على العكس يعتبر موضع الصيد لاصل الشجره ان كان في هوا الحرم بغير قتله
والا فلا ذره في الاصل وذكر ابن سماعه في نوادره عن محمد بن طاهر قائم في الحل وراسه في الحرم
فقتله انسان لاشي عليه وان كان راسه في الحل وراسه موضوع في الحرم عليه قيمه من الحسن
ابن زياد يقول عند كل حصاه يرميها بسم الله والله اكبر يرمي بيده واحده بيده اليمنى
ثم يرفع يديه كلما يرمي بحصاه ويقول اللهم اجعله حجما مبرورا وذنبه مغفورا وحصاه
الرمي مثل النواه واقصر منها ولا يستجاب ان تكبر عن حصاه الخذف لو لم يرم يوم النحر حتى
زال الشمس وقصر قبل ان يرمي لا يجزى للتقصير شي وعن ابن شجاع عن ابراهيم قال دخلت على
ابي يوسف في مرضه فوجدته مغيم عليه ففتح عينيه فراني فقال يا ابراهيم اياك افضل
للحجاج الرمي راكبا ام ماشيا قلت راكبا فخطاني فقلت راكبا فخطاني ثم قال ما كان
يوقف عندها يرميها راكبا وما لا يوقف عندها فالافضل ان يرميها راكبا قال
فخرجت من عنده فلما بلغت الباب سمعت صياح البكا عليه انه قد توفي رحمه الله فتعجبت
من حرصه على مذاكره العلم **من الكرخي** قال رحمه الله الزاد والراحله من شرايط
وجوب الحج لمن بعد من مكة داره اما اهل مكة ومن حولهم يجب عليهم متى قدروا وغر
زاد وراحله بمنزله السعي الى الجمعه ولا بد من نفقه عياله في المنزل على تقارب المسافة
ومن اصحابنا من جعل من الطريق شرط الوجوب كالزاد والراحله ومنهم من جعله شرط وجوب
الاداء وجوب الحج على التراخي عند محمد وعن ابن شجاع عن ابي حنيفة مثله وعند ابي يوسف
على الفور والحرم شرط الوجوب في حق المراد ام شرط الاداء على مثل اختلافهم في امر الطريق
وصفه المحرم تحريم المناكحة على التام بقرابه او صهره او رضاع لا يكون مجوسيا ولا
مجنونيا ولا صبيا ويلزمها الاتفاق على الحرم وعند ابي حنيفة الحلق بخص بزمان وهو
انام النحر ومكان وهو الحرم فان اخره عن زمانه او فعله في الحل لزمه دم وقال ابو
يوسف لا يختص بواحد منهما وقال محمد بختص بالمكان دون الزمان قال ابو يوسف
احب الى ان يطوف بالمكان الصدف وطواف الصدف سبعه ثم ياتي بالمقام فيصلي فيه
ثم ياتي بمزم فيشرب من مياهه ثم افرغ باقي الدلو في البئر ثم ياتي بالملزم وهو بين الحجر والباب

تفاوت

فيضع

فيضع صدره ووجهه عليه وتثبت بالاستار ساعه ثم يدعو ثم يخرج فيمضي الى اهله
لو طاف ها ويا او طاب لم يعتبر لو طاف جنباً ثم اعاد في وقت لا شيء عليه والساني خبر
للادول عند الكرخي وقال ابو بكر الرازي ينفخ الاول بالساني واجمعوا لو طاف
محمدا قالنا في خبر الادول لو افتتح الطواف من غير الركن جاز مع الكراهه عند سنا
وعن محمد لا يعتد بذلك القدر حتى يصير الى الحجر القارن اذا توجه الى عرفات يصير
رافضا للعمه اذا كان قبل الطواف في روايه ولا يصير رافضا في روايه وهو قولها ولا
يصير محصرا في الحرم اذا امكنه الطواف وان عجز فهو محصر وقال الرازي اذا قدر
على الوقوف بعرفة فليس محصر لو دخل بيتا قد اجمر فتعلق بثوبه شي لا شيء عليه
مخلاف ما لو استجر ثوبه والصبود مملوكها ومباحها سواء عن ابي حنيفة لا شيء في
سنور الاهليه والوحشيه ولذا الفارده الاهليه والوحشيه لو نشف ريش طائر او
قلع سن ظبي ولا بأس باخذ كفاة الحرم لو كان صيدا قاعا في الحل قوايمه وفي الحرم راسه
فهو صيد الحرم اما لو كان قاعا في الحل وراسه في الحرم فهو صيد الحل لو ارسل كلبه
على صيد في الحل فابته فاحذره في الحرم لاشي على المحرم ولا يوكل اما لو رمي سهمه الى
صيد فنفر حتى دخل الحرم فاحصاه به السهم في الحرم جزاه ولا بأس باخراج الحجارة
والتراب وما زرم الى الحل لو امره بالتحج ماشيا او راكبا جاز ولا يجوز عن ماشيا
ويكره في ربه الحمار فان في الحل النفقه اكثر ولا يظلل الواقف بعوفه استكسانا
فان عمر رضي الله عنه راي رجلا محرما مستظلا فقال عمراخ يا هذا المن احرمت له
من الطحاوي قال رحمه الله في الزوج لو امتنع محرما الا نفقه ياخذ منها فليس
يجب عليها لو استاجر على الحج فحج عن الميت صح عن الميت وله من الاجرم مقدار نفقه
الطريق في الذهب والحج ويرد الفصل الى الورثه والاجارة فاسدة ولا يجوز الحج عن
الفقر الصحيح بخلاف ما حج عن الغني وتفسر قوله دخل الحج في العمرة الى يوم القيمة بان
يكون الا فاني احرم للعمرة ثم احرم بالحج فيصير قارنا ويكون متمتعا وادخال العمرة
في الحج هو الا فاني اذا احرم بالحج ثم بالعمرة فهذا مكره ولو غسل راسه ولحيته بالصا
والخرق او دهن سابقه بزيت او شحم لا بأس به الجراد صيد لو عدا رجلا فقتله المصوب
عليه ذاما عن نفسه لاشي عليه والصيد الضاري بخلاف الجمل الصايل عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه قال لقد هممت ان اكتب الى الامصار بضرب الجزية على من لم يحج ممن استطاع
الله سبيلا وعن النخعي وسعيد بن جبير ومجاهد وطاوس انه لا يصلي على امرات ولم يحج مع جود

مخنا

بون

في الكرخي

الاستطاعة من العيون قال رحمه الله محرم اضطر الى اكل الميتة او لحم صيد ذبحه
محرم فانه ياكل الصيد عند محمد ويبيع الميتة وعند ابي يوسف يبيع الصيد وياكل
غيره اما لو وجد صيدا حيا وكلمه فانه ياكل لحم الكلب ويبيع الصيد اما لو اضطر
الى صيد والى مال مسلم فانه ياخذ مال المسلم ويبيع الصيد لو احاب لحم انسان وصيد
فالقياس ان ياكل لحم الانسان ولا يبيع الصيد لاكله وفي الاستحسان ياكل الصيد
ويبيع لحم الانسان وسبق في المنتقا هذه المسائل مع اختلاف الروايات قال ابو
يوسف وجل قدم مكة حاجا فمات واوصى ان يحج عنه فانه يحج من مكة اما لو قدم مكة
لغير الحج فانه يحج من منزله قال محمد لو قال حجوا من ثلثي فانه يحج واحده ولو اوصى
بثلثة للكعبة يجوز ويعطى لمساكن مكة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبل الحجر الاسود
ثم قال اني لا علم انك حجر لا تضر ولا تنفع ولو لا اني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
قبلتك لما قبلتك ثم بكى حتى علا نسجه فالتفت الى وراثة فزاد علماء رضي الله عنه فقال
يا بالحنزها هنا نسك العبرات **من الروضة** عن ابن شجاع عن ابي حنيفة اذا كانت
امراه موسرة لا محرم لها فعلمها ان تزوج ليح لها وفي نوادر هشام عن محمد رجل مؤثر
لم يحج ولم يود زكاة ماله لم يحج في سهادته اذا كان صالحا ولم يزوج عن ابي حنيفة فيه شيء
ددوا لها ووفى لو احرق ربع شعر راسه او تلف ربع شعر راسه او قاتل انسانا فنتف
ربعد جاز عن الخلق وحل به ومن تعذر اجرا للموسى على راسه صار حلالا بدون الخلق
عن زه من لم يقدر على مسح راسه صار حلالا لا بد من الخلق في الوضوء لانه ولا شيء عليه
في العصابة في سائر البدن سوى الراس ولا باس باس يغطي اذنيه وقفاه وحلته مما اسرسل
من دقته ولا يحسك على انفه بثوب اما يبيد فلا باس عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
كان يضرب الناس في الحج اذا حجوا يامرهم بالرجوع الى بلادهم ويقول يا اهل اليمن منكم
ويا اهل الشام شامكم يا اهل العراق عراقكم وكان رعيهم في المقام بالمدن قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من استطاع ان يموت بالمدينة فليمت فانه لن
يموت بها احدا الا كنت له شفعا يوم القيامة **من فتاوى الناطقي** قال رحمه الله عن
محمد بن شجاع البجلي في كتاب المناسك من تصنيفه في مرضه اوشح دفع الى رجل مالا ليحج عنه
حججه الاسلام واراد ان يحال بحله حتى ما يبقى في بده من النفقة والنياب يكون للمدفع
اليه بعد ذراعه من الحج فيقول دفع المالك قد وكلتكم بان تهبوا لذي المال من نفقة وبقية
لنفسك فقال المدفع اليه بعد ذراعه من الحج ورجوعه الى المنزل قد وهبت هذا من نفسي

وقبضته

من العيون

من الروضة

من فتاوى الناطقي

وقبضته لنفسه فانه جاز له لو قال المجر قد حججت عن الميت وانكرت الورثة فالقول
قوله مع عينه انه حج اللهم الا ان يكون للورثة مطالب بد الميت فانه لا يصدق في حق
غير الميت الا بالحجة لو اخذ مال الميت وخلطه بماله نفسه وحج عنه وانفق خمس ما به
قال محمد يجوز الحج عن الميت ولا ضمان عليه بالخلط لو اخذ المجر مال وانجروا فيه
وحج عن الميت قال ابو حنيفة تجزئه الحجة وهو قول ابي يوسف وقال محمد يضمن جميع
المال للميت والحج عن نفسه لو اوصى ان يحج عنه بعض الورثة واجازده سائر الورثة وهم
كبار جاز وان كانوا اصغارا او غيبا او صغارا وكبارا لم يحز لو سلك المجر طريقا
ابعد والافتقار فيه اكثر ينظر ان كان طريقا مسلوكا لاشي عليه لو بدا المجر
بالعرة لنفسه او لا ثم حج عن الميت ضمن جميع النفقة والحجة لنفسه لا للميت اما لو بدا
بالحج للميت جاز وبعده اذا اعتمر لنفسه ينبغي ان ينفق من مال نفسه حتى يفرغ منها
ثم يعود النفقة الى مال الميت عن سفیان بن عيينة ان علي بن الحسن بن العابد حج فلما
احرم واستوت به راحلته اصفر لونه وانتقن حسده واخذته الرعدة فلم يستطع
ان يلبتي فقل له في ذلك لم لا تلبتي قال اخشى ان اقول لبيك اللهم لبيك يقول لا لبيك
ولا سعديك ثم لما لبتي غشي عليه وسقط من راحلته فلم يزل يعتر به ذلك حتى قضى نسكه
رضي الله عنه **من فتاوى البقالي** قال رحمه الله المحرم شروط الوجوب للمراه مسلما كان
محرمها او كافرا كان او عبدا اجاز غير الجوسي ومن استباحها وللزوج ان يمنعها
من الاحرام الى اذني المواقفة من مكة عن محمد لبيك ان الحمد بالحفظ وعن الكسائي بالنسب
فانه افصح اذا توخا الاخرس ولبس ثوبين وصلبى رعين وهو يريد الاحرام فنوي
بقبله وحرك لسانه كان محوما ويخرج الى الصفا من اي باب شاء شكره ان يترأ الطلما
او يحلل الا زرار او يعقد الا زار على عنقه اذا توخى به للمحرم ان يفتصد ويحج ويحجر
الكسر ويؤسم بالوسمة لو دفع ثوبه الى رجل لنقل ما فيه من القمل او اشار الى
قمله ضمن ولذا ان وضع ثوبه في الشمس لموت القمل بالشمس وان لم يقصد ذلك لم
يضمن ولذا غسله روي لا باس بغسل الثوب للمحرم كما لو وضعه في موضع حتى مات القمل
الذي فيه لو احاب ثوبه بطيب كثير ينبغي ان يامر غيره بغسله القسط طيب المراد تعطيه
الغم لو غطي وجهه وهو نائم لم يدم العضم هو الساق والفخذ والراس ونحوه لو
طيب اقل من عضو تصدق ولا شيء في قتل الهوام والسلففاه ويجب في الصب والقارة
ولا شيء في ابن عرس خلا لابي يوسف لو شوي بفض صيد وادى جزاءه فالحلال اكله ويكره

بيعه قبل ذلده فان باعه جاز وجعل ثمنه في الفداء ان شاء ولذا اشجر الحرم واللحس وكان
ابو حنيفة لا يري في سزا لظبي شيئا عن ابن جريج قال لا يحنيفه رحمه الله ما يصح بالراي قال
قال لا يجز في الاثار كل ما يحتاج اليه قال هات اصعب ما عندك قال ما يجز على محرم كسر
سن قلب هات الجواب من الاثار فاعاد ابن جريج مرتين وسكت لوقال لمحرم خذ احد
هذه من الصيد من فاخذها المامور ينظر ان رايها الماموم فعلى الدال ضمان واحد وان
كان لم يرها قبل دلالة فعله الدال ضمانها لودل المدلول غيره ضمانا جميعا لو نهر صيدا
فقتل صيدا ضمنها لو قتله المحرم في فلاة لا قومه له يقوم في ارباب المواضع اليه لو ارسل
الحلال كلبه على صيد فزجره محرم ضمن لو جاز والميقات ثم قرن عليه دم واحد
استحسانا فخرج الى عرفات بعد طلوع الشمس والافضل ان تقف رابعا للدعاء واستقبال
القبلة افضل وعن محمد في مرات بعد وقوفه بعرفة ويوحى باتمام الحج يدع بدنه عنه
لو رمى حصا بين احد هما لنفسه والاخرى لاخر جاز لو طاف بعد العصر صلى ركعتي
الطواف قبل ركعتي المغرب مريض لا يستطيع الطواف الا بحمولا فطاف به اصحابه وهو
نايم من غير عشي لم يجز اما لو امرهم بذلك ثم نام جاز ولو امر انسانا ان يستاجر له قوما
فيطوفون به فتشغل المامور طويلا ثم فعل فحمله وهو نام والاجر له لانه قال
محمد فان كان في فوره يجوز استحسانا لو طاف القارن طوافا محمدا وسعى سبعين فعليه
دم لطواف العرف ويرمل في طواف يوم النحر وسعى استحسانا وان لم يفعل فلا شيء عليه وان
اعاد الطواف فهو افضل وعليه الدم في كل حال لو امكن المحصر ادراك الحج فلم يفعل فهو
ممنزله فايته الحج وان كان بعد الحج الا ان يكون الذبح بعد يوم النحر لو اعدم ذبح الهدى
يوما مذبحه قبله بيوم جاز استحسانا لو حل قبل بالذبح بيوم ثم ذبح حل بالذبح وعليه دم
الحج يقع عن الحاج وللحجوج اجر النفقة وان كان لفظ الكاب يوم خلاف هذا مكي او حدي
بالقران بالري في الزري وان ارضى بالحج فمن مكة عندا في يوسف لوقال الوصي للحج اذا
مرضت فادفع الي غيرك ليحج فلا بأس ويجوز للوارث ان ينفق ماله لنفسه ليرجع الى مال البيت
وان لم يبلغها اوصى به الاما شيئا يبيع عنه من حيث يبلغ رابعا وان قال رجل ان حج به ما شيئا
لم يلقته اليه ولو رجع المحرم ويقول منعت صدق وكان طاهرا لم يضمن نفقة الرجوع وله ان
ينفق يومين وملا ثوبه رجاء فتح الطريق من مال البيت لو نذر ان يحج العام تطوعا في حجة الاسلام
حج للنذر واما على ان حج حجة الاسلام تطوعا فلا يصح لوقال المرير ان برات فسد على ان
احج انه على حجة الاسلام ان لبست غزلك فاعا حج به لزمه ويح متى شاء عن محمد بعث بقية الهدى

الى

الى مكة ليستري لها صديا هناك فذبح عنه جاز اذا طاف المعتمر اربع اشواط ثم حلق
قبل ان يسعي فلا شيء عليه وان اضطر المحرم الى ميتة وصيد فالميتة اولى عند اصحابنا غير ابي
يوسف والحن فان ذبح الصيد اولى عندهما وان كان الصيد مذبوحا فهو اولى عند
اصحابنا جميعا ولو وجد صيدا او دبليا فالكلب اولى وان وجد صيدا او مالا انسان ذبح
الصيد ولم ياخذ الماله ولذا ذبح الصيد اولى من لحم الانسان وعن محمد الصيد من لحم اولى
من لحم خنزير وعن ابن سماعه الغضب اولى من الميتة وهو اختيار الطحاوي وعند الكرخي
مخير بين اخذ مال الغير وتوكه وروى لا تستوفي القتل الواجب في الحرم ولذا الحرمي
اذا دخل الحرم لم يتعرض له ومنعون الطعام ونحوه ولا يقطع السارق عنده خلافا
لهمما وعن ابي يوسف يخرج للخصاص والرحم عن الحرم وعن محمد لا يمنع عن مياه العائفة
وعن ابراهيم الرجل افضل من المحمل عن محمد عن ابي حنيفة عن حماد بن ابراهيم بينا عمر بن
الخطاب واقف يجمع اذ جاءه رجل فقال يا امر المؤمن قدمنا رضى مكة الساعه وانا
مهمل بالحج وقد مضى من الليل ما مضى فقال له عمر اتفدى الى عرفات فقال لا فارسل عمر
معه رجلا فقال انطلق به الى عرفات فليقف لها ثم ليحجل على فاني حاسب الناس عليك
فلما اصبح عمر وقف الناس منتظرون عمر ليذهب الى منابري الحرم ثم جعل عمر يقول هل جاء
الرجل فقالوا لا فلم يزل عمر واقفا بالناس حتى جاء الرجل فبينما رفع الناس اصواتهم قد جاء
الرجل يامير المؤمنين فافاض عمر والناس معه الى منى للرمي والذبح والحلق **من**
قناوى ابى الميثم قال رحمه الله يستحب للرجل ان يخرج الى الحج بقضى يومه ويرضى
خصومه وترك نفقه عياله ونحو الله تعالى في طريقه وكثر ذراعه عز وجل وعمل الغضب
وحتمل عن الناس وترك ما لا يعنيه واستعمل السكنة والوقار واستحب قصر شاربه
واظفاره وحلوه عانته حين اراد ان يحرم ويغتسل ويلبس ثوبين ويجعل ركعتين ثم
يلبى واذا ركب لبغير يقول بسم الله الحمد لله الذي هدانا لهذا لو كنا لنهت عن من علينا محمد
عليه السلام سبحان الذي سخرن لنا هذا وما كنا له مقرنين واذا دخل الحرم يقول اللهم
هذا البيت بيتك والحرم حرمك والعبد عبدك فوفقني لما تحب وترضى فاذا انظر الى
البيت نقول اللهم انت السلام ومنك السلام حينما رينا بالسلام وببدا بالحجر الاسود
ويقول عند استلام الحجر بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اغفر لي ذنوبي وطهر قلبي واشرح
لي صدري ويسر لي اموري وعافني في من عافني وان لم يقدر على استلامه لمكان الزحام
فليقم بحاله ويرفع يديه ويقول الله اكبر الله اكبر اللهم اعاننا بك وتصدقنا بكتابك

دوقاً بجهدك واتباعاً لسنتك وسنة رسوله عليه السلام اشهد ان لا اله الا الله وحده
لا شريك له وان محمد عبده ورسوله امنت بالله وكفرت بالجبوت والطغوت وفي الطواف
يقول اللهم ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ويقول تحت
الميزاب اللهم اظلني تحت عرشك يوم لا ظل الا ظلك ولا اله غيرك يا رحمن الرحيم ويكبر
على الصفا ويقول بين كل تكبيرتين لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد
حي وميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ولا نعبد الا الله مخلصين له
الدين ولو كره المشركون ثم يلبى الى اخوه ويسعى بين الميادين الاخضرين في بطن الوادي
سعيًا ويقول في سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الا اكرم واهدني
للتقى هي اقوم فانك تعلم ولا اعلم ثم يقول على المروة ما قلت على الصفا ولكن عامة دعائه
بعرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده
الخير وهو على كل شيء قدير كما ذكرت على الصفا ثم يقول اللهم انت قلت ادعوني استجب لكم
وانك لا تخلف الميعاد اللهم وهذا مقام المستجير العابدين النار فاجر في النار بعفوك
وادخلني الجنة برحمتك ثم يدعو بموقف المزدلفه بدعاء عرفه ويكبر مع كل حصاه ويقول
اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعيًا مشكوراً وذنباً مغفوراً واذا توجه هديه للذبح فيقول
وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفاً وما انا من المشركين ان صلواتي وسلامتي
ومحياتي ومحاماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين واذا رمى الحجر
الاولى فاتي بالمقام الذي هناك ويقف ويقول اللهم اني اعوذ بك من الشرك والشك
والسحاق والنفاق وسوء الاخلاق وسوء الصدر وعذاب القبر وفتنة الدجال وسوء
المنقلب وسوء المنظر في الاهل والمال ومثله في الحج الوسطي والثالثه واذا شرب من
ما زمزم يقول اللهم اجعله رزقاً واسعاً وعلماً نافعاً وسقياً من كل داء ايا رحمة الرحمان
واذا رجع يقول ايون تايون عابدون لربنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده
وهزم الاحزاب وحده الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
اللهم فكما هديتنا لذلك فتقبله منا ولا تجعله اخر العهد منا وارزقنا العود اليه حتى ترضى
عنا برحمتك يا ارحم الراحمين ويقول عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم اللهم رب البلد الحرام والكنز والمقام
والمسجد الحرام بلغ روح محمد منا في هذا اليوم القبيح والسلام اللهم اعظم محمد الدرجة
والوسيلة والرفعة والفضل والفضيلة اللهم اوردنا حوضه واسقنا بكاسه واجعلنا من
رفقائه يوم القيمة ويصلي على النبي عليه السلام ثم يسلم على النبي بكر وعمر ويترجم عليهما ويستحب

اذا

اذا اراد دخول المدينة ان يغتسل وتطيب ويلبس احسن ثيابه ثم يدخلها متواضعاً معظماً
ويقول بسم الله وعلى ملة رسول الله رب ادخلني مدخل صدق واخرجني مخرج صدق واجعل
لي مزلتك سلطاناً نصيراً ثم يقعد في المسجد ويجلي رجليه من جنب المنبر ويجعل عمود المنبر حداً
منكبه الايمن ولستقبل السارية التي الى جنبها الصندوق عن ابن عمر استقبل الحاج حاج
مكة فاذا انظر اليهم فرأى اكثرهم في المحامل مما احذر الحاج فقال ابن عمر الحاج دليل والركب
كثير في هذا العام ثم نظر الى رثاهيه اشعثاً غير مكتم تحت جوارق فقال هذا نعم الحاج
من مسابيل شتى رسول لوقلت لانس ان اصام انت فقال ان اصام عند ابني خبيعه
رحمه الله غير صام عند الشافعي وهذا رجل نوى الصوم بعد الفجر فعلى هذا جميع جواب
مسابيل مختلفه بينهما منها الاعتكاف بلا صوم والصيام في ايام العيد ورويه الدم ما
جاوز العشرة الى خمسة عشر لوقال لي علي صوم يومين في هذا اليوم يلزمه صوم يومه
ذلك فحسب اما لوقال له علي حجتان او قال عشر حجات هذه السنة لزمتها كلها في تلك
السنة بخلاف الصوم لوقال ان دخلت هذه الدار فغلي ان تصدق وهذه الدار اهر
فلما دخل الدار نوي ان تصدق لها عن زكوة لم يجزه عن زكوة لودفع رجلار الى رجل
مالاً من ذراهم ليتصدق لها عن زكوة مالهما فخلط ذراهمهما ثم تصدق فيضم الوكيل
مالهما وما تصدق بقع عن نفسه ولذا المتولى خلط مال الاوقات المختلفة ضمن شدة الحال
الى مزار مشهور بخوكربلا ومشهد طوس لا يكره عن بعض مشايخنا لو صام من رمضان بعد
الزوال لا يجوز بالاجماع غير حد يحد بن اليمان من الصحابة فانه اجاز اذا نواه قبل
غروب الشمس اذا لم يسبق في يومه تقيض وليس على هذا المذهب الا اصحاب ابى عبد الله بن
الكرام ورايت في بعض النسخ الشريكة لا يصوم نفلاً الا باذن شريكه متى اضر ذلك في العمل
وذلك في شوكه الا بدران كالاجير والعبيد وارى ان هذا ليس بمذهب اصحابنا الموضوعة
اذا اكدت اوله يومها ثم استرضعتا وامنت على ولدها فاتها امسكت ببقه اليوم كما افطرت
عن شهره في اوله اليوم ثم ارتفعت الشهره بمسك ببقه يومه لو سافر اقل من ثلاثة ايام وافطر
عن ظن انه مباح له ثم علم ان السفر ثلاثة ايام لا كفارة عليه وبمسك ببقه يومه والقبلة
غير مكروهه للشيوخ في رمضان نساهم عند بعض مشايخنا مطلقاً وفي الشبان مقيتد
بالامن على النفس الصائم اذا ارتد ثم اسلم في يومه قبل الافطار وقبل الزوال حكى حلم
الكافر الاصلى اذا اسلم في نهار رمضان دخول العباد في الخلق عند الغربة وفي الطاحونة من
عباد الله فتمسك حكمه الذي ابواب والبعض وعند بعض الناس لا يلزم المعتكف ما استثنى من اعتكافه

لطمه

مشهد
سطح
لوصام بعد الزوال

كوحضوره المجالس والمواظب والجنائز والعبادة فانه ان شرط ذلك صح فصار هذا كله
مستثنى ولا اري من مشايخنا هذا وقد نسب ذلك بعضهم الى علي بن ابي طالب رضي الله عنه
والله اعلم ولا يجب على المولى صدقة فطر عبده الا بق والمغصوب والمعوق بعضه وعند
الشافعي يجب صدقة الفطر على من يجد فضل قوته يومه لا زكاة في المال الحرام وان كان
ولكن يجب رده الى المالك ان علم والا يتصدق بالكل ولا يحل له التصرف فيه من غير هذا
الوجه وطرف شي استخرج من الارض بلا علاج فانه لا خمس فيه ودل في نفي الاسلام فحكمه
حكم اللقطة لا خمس فيه امن الطريق شرط الوجوب فان الطريق اذا كان نحو فالواجب
عليه الخروج الى الحج ولا يجب شي بترك طواف القدوم واما ترك طواف الصدر فشاه
وبترك طواف الزيادة بدنه لو طاف في جوف الكعبة فليس بمعتبر والسعي بين الصفا
والمروة واجب وليس بفرض فانه تبع للطواف والوقوف بعرفة ركن فبفواته فوات
الحج وطواف الزيادة فرض محكروم بعد ما انحلت الاحرام الا عن جماع ثم ما ورا ذلك
كله واجبات وسنن واداب والاحرام شرط لان عقاد النسك كالتكبير الاول عقد
على اداء الصلاة اذا لم يكن بالسما علة لا يقبل الا شهادة جماعة بوجبه العلم بها وحد
ذلك ابو يوسف محسن رجلا ولذا في هلال شوال وذى الحجة كما في هلال رمضان
على سوا وانما الفرق عندنا ان في هلال رمضان يقبل شهادة رجل عدل اذا كان بالسما
علة وفي هلال شوال وذى الحجة لا يقبل الا شهادة رجل عدل كما في سائر الحقوق
قال ابو حنيفة رحمه الله كل صدقة ليس اداها الى الامام تجز اعطاها اهل الذمة
وما كان اخذها الى الامام لا يعطا اهل الذمة فعلى هذا الذمور والكفارات
وصدقة الفطر تجوز اعطاها لاهل الذمة وقال ابو يوسف كل صدقة واجبة فغير
جائز فاعطاها للكفار وقال اصحابنا اذا فضل عن مسكنه وكسوته واثائه وخدمته
وفرسه ما تساوى ما يتي درهم لم تحل له الصدقة وان كان اقل من ما يتي درهم حلت
وقال مالك لا يعطى من له اربعون درهما وقال الثوري والحنبل لا يأخذ
الزكاة من له خمسون درهما وقال عبيد الله بن الحسن من لا يوز له ما يقيم او يكتفه لسنته
فانه يعطى من الصدقة وقال الشافعي يعطى الرجل على قدر حاجته حتى يخرج ذلك من
حد الفقرا الى الغني ولا اجده حد قال الزهري بكة المسجد الحرام ومكة الحرم كله
وعن علي بن ابي طالب والحن الكعبة اول بيت وضع للعبادة وقال مجاهد لم يوضع على
الارض بيت قبله ومقام ابراهيم خارج البيت والمراد بقوله ومن دخله كان امن جميع الحرم

الذي

الذي هو معلوم حدوده حول مكة بفضله لاعلام وذكر الشيخ ابو بكر الرازي ان الله
شرط الزاد والراحلة ليصدر مستطعا للحج وعند اهل الخبر قالوا اذا لم يحج مع وجود الزاد والراحلة
فلم يكن مستطعا فعلى مذهبه هم معذورون غير مملومين والحج غير لازم وهذا خرق لاجماع
الصحاب والتابعين وجمهور فقهاء الامصار لا يأخذ شيئا من اسرار الكعبة وما ساقط منها
فللقرا ثم لا بأس ان يشتري بعده من الفقرا ولا يجوز بيع شي من ارض الحرم اما بناودة وخشبة
يجوز لو ان امرأة تج عن رجل جازم الكراهة ولا يبد من الحرم راسه ولحيته على رجل
الف درهم من فلفل عنه عشرة رجال كل رجل منهم بكفل الف ولكل واحد من الكفلا
الف مملوكه في يده لا يجب عليه زكاة دفع الى رجل اربع مائة درهم فقال ما يتي درهم
من زكاة مالي وما يتي درهم هدية مني لك ينظر ان اعطى المائتين او لا للزكاة ثم اعطى المائتين
هدية يجوز ذلك عن زكوة اما لو اعطى الهدية او لا لا يجوز اما لو دفعها كلها دفعه
واحدة يجوز عن الزكاة خلا فالزفر مائة وعشرون شاة بين رجلين لاحدهما اربعون
والباقي للاخر يجب بعد الحول على كل واحد شاة اذا لم يكن مختلطة اما لو كانت مختلطة
واخذ المصدق شاتين وسطن فصاحب الثمانين يرجع على صاحب الاربعين ثلث شاة لان
الغنم كلها ستمائة على الثلث والثلثين فكل شاة بينهما المائتان فما اخذ المصدق اربعة اشتم
لصاحب الثمانين سمان ولصاحب الاربعين سهم فيرجع صاحب الاكثر ثلث شاة على شريكه
عنده ما يتي درهم ظن انها له ودبوع وحال عليها الحول ثم علم انها له يجب فيها الزكاة صام
الاسير في دار الحرب عشر سنين ثم ظهر انه صام كلها قبل شهر رمضان فانه يجب عليه قضاء شهر
واحد وصح الباقي فجعل صيام السنة قضا عن الاولى والثالثة عن الثانية الى اخرها لو
ابتلع الصائم فسقه ينظر ان كان مشقوقه الراس عليه الكفارة مع القضا والا فالقضا
وحده لو قال لله على صوم سنين عليه صوم ثلاث سنين اما لو قال صوم السنين لزمه
صوم الدهر عندهما وعند ابي حنيفة فعليه عشر سنين ان لم يكن له نية والا فهو على ما نوي
رجل دفع الى امراته نصف صاع من خنط لتودي عنه صدقة الفطر فخلطت المرء نصف
صاع من احوالها ودفعه عن نفسها وعن زوجها فخاز عن نفسها ولم يجوز عن زوجها اذا خلطت
بغير اذن زوجها امراته اريد الحج واداب الابان بيعت معها محرما ولا زوج لها ولا محرم
غير الاب فان الاب يزوجه من عبده بغير علمه ليصدر محرما لها واختلف مشايخنا
فقتد بعضهم علم المرء بتزوجها اياه شرط لصحة النكاح ولم يشترط الاخرين ثم اذا
رجعت من الحج واداب الاب ابطال النكاح لهب لعبدها او يبيعه منها ومن ذلك لو حلق

فقال

الصلاة رجل لم يصل العشاء شهرًا وصلى أربع صلوات الظهر والعصر والمغرب والعشاء
في كل يوم فانه من كل عشر صلوات ست صلوات فاسده واربع منها جائزة فانه سقط
الترتيب عند تركه الحج من اليوم الثاني فما صلى بعد ذلك من أربع صلوات في يومه تصح
ثم من الغد وهو اليوم الثالث لما ترك الفجر عاد الترتيب الى تركه الفجر الرابع ثم سقط
ويصح أربع بعد هكذا الى اخرها اما لو صلى الغد شهرًا ولم يجعل غيرهما من الصلوات
فان يجزيه خمسة عشر صلاة من الغد ولا يجزيه ما عداها لانه لم يصح الفجر في اليوم
الثاني حيث ترك أربع صلوات قبلها وصحت صلاة الفجر في الثالث لسقوط الترتيب
ثم عاد الترتيب فصلاة الفجر في الرابع لم يصح وفي الخامس يصح على هذا القياس رجل
دخل في صلاة امامه في رنوعه فركع ثم احده للامام واستخلف هذا الرجل ينظر ان
مكث المسبوق في رنوعه بعد استخلافه يصح اما لو رفع الامام راسه من الركوع ثم سد
السجود حين حدث يريد ان يتاخر ويستخلف هذا فظن هذا الدخلة انما رفع
راسه من الركوع ثم سد السجود فرفع راسه معه فان صلاته فاسده ولا يصح استخلافه
امامًا فخلفه مسافر ومسبوق فنام المسافر خلفه وسلم الامام فقاما بقضاء نفوسهما
الاقامة فاللاحق بقضى صلاة امامه ولم يعتد بركعتي المسبوق صلى صلاة المعصم
فان نيته صحيحة رجل صلى أربع ركعات فريضه وترك الركعة الاولى وترك
السجدة من الركعة الثانية وترك الركوع في الركعة الثالثة وترك السجدة من الركعة
الرابعة فعليه قضا ركعة وسجدة من فانه صلى ثلاث ركعات غير سجدة من سبيل سجدة
عن رجل لم يصل شهرًا او صلى في ثوب نجس ثم علم فقضاهن فصلى الغد بلا ثوب صلاة
وصلى الظهر بلا ثوب صلاة والعصر بلا ثوب صلاة والمغرب بلا ثوب صلاة والعشاء ثلاث
صلاة باحاطة هذه الصلوات فعلى صلاة الفجر الاولى جائزة والثاني فاسده وما
ورا ذلك كلها جائزة اما الظهر الاولى جائزة والثانية والثالثة فاسده وما
ورا ذلك كلها جائزة واما المغرب فالاولى جائزة والثانية والثالثة والرابعة فاسده
وما ورا ذلك كلها جائزة واما العشاء الاولى جائزة والثانية والثالثة والرابعة فاسده
وما ورا ذلك كلها جائزة واما العشاء الاولى جائزة والثانية والثالثة والرابعة فاسده
فما فواته مقام ولم يجلس الامام في الركعتين المختلف المتأخرون فكثرهم بالوا
بصحة صلاة المسافر وقال بعضهم لا يصح لان القعدة الاولى فرض عليه والباقي انما
يصلى متى بعد الامام ما يرضى خرجت الى سفر ثلاث مراحل وطهرت بعد المجلس فانها

نصلي

تصلي صلوات السفر اما لو كان صبيًا مكانها فادرك لم يصل صلاة السفر وكذا الجنون
اذا افاق في بعض سفره والكافر اسلم منه وقد بقي من سفره اقل من ثلاثة ايام وقال
بعض المتأخرين الكافر اذا اسلم صار مسافرًا ثلاثه نفر صلوا جماعة في مفازة بالبحر
فنام خلفه احدهما والاخر مسبوق بركعه وكانوا مسافرين ثم علوا بعد ما سلم الامام
انه صلى الى غير القبلة ففسد صلاة النائم وجازت صلاة المسبوق ويجوز الى جهة القبلة
ومضى في صلاته رجل صلى وفي يده حبل مشدود على عنق كلب ينظر ان يسقط وسط
الجبل على الارض جازت صلاته والا فلا يجوز كما لو صلى وعليه طرف عمامه طوبله والطرف
الثاني على الارض وهو نجس مسافر ام مسافر من نفوس احدهم خلفه الا قامه فسد صلاة
الامام واليوم جميعا فهذا عبده قدمه مولاه ليصلي بهم ثم نوى المولى خلفه الا قامه
صار العبد مقما وهو لا يعلم بذلك وسلم على راس الركعتين عضو ان غسله في طهارته لم
يجز وان مسح لم يجز وان يمسح لا يجز به هذا رجل نزع احد خفيه ليس له الا نزع الخف الاخر
ترك عشر سجدة من صلوات شهر فانه بقضى صلاة عشره ايام لو صلى مع درهم احد
وجهه نجس جازت صلاته وان نجس الوجهان لم يجز اما درهما وجهها نجس لا يصح ان
كان في سراويله نجاسة قدر درهم وفي قميصه مشد جازت صلاته لا يجمع كالا يجمع خرق
الخفين اما القباذ ابطا تن تقدر درهم نجاسة من الجانبين صح حكمه حكم ثوب
واحد سلم المسبوق مع امامه على ظن انه مدرك اول صلاته ثم تذكر من ساعته ثم قام
وصلى ما بقي ينظر ان سلم مع الامام لا يسجد للسهم وان سلم بعده سجد نام الزوجان
في فراش فوجدوا مللا لا يدري مناهما هو ينظر ان كان احضر فعلى المرأة الغسل وان
كان بيض فعلى الرجل صلى صلاة يوم وليله بوضوء واحد جازت صلاة الفجر دون
غيرها وذلك على ثوبه درهم نجس قدر درهم في اول اليوم ثم انتشر فزاد على درهم
وقت الظهر ولذا اغتسل الجنب ونسي المضمضة وصلى صلوات اليوم ثم افطر وشرب
وصلى المغرب صح المغرب دون غيرها مسح على الخفين ثم خاض ما دخل احدى خفيه
يجب غسل رجله الاخرى ان بلغ ذلك الماكعبه تركه ثلاث صلوات في ثلاثة ايام
الظهر من يوم والعصر من يوم والمغرب من يوم لا يدرى اي يهنز ولا يصلي سبع صلوات
الظهر او لاثم العصر ثم الظهر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر وعنده اني يوسف
ست صلوات شرع في الفجر ثم تذكر انه لم يصل ركعتي الفجر لا يقطع عن الحارث بن سويد
قال سمعت عليا يقول حجوا قبل ان لا تحجوا فكأنى انظر الى حبشي افرع بيده معول

بد كس
عراكارت لا سويدي

لهدم الكعبه حجرا حجرا قال قلت يا امير المؤمنين اقلت شيئا يرايك او شيئا سمعته
من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا والذي فلق الحبة وبر التسمه ولكن
سمعت من نبيكم صلى الله عليه وسلم **كتاب النكاح**
قال الله تعالى وانكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم وامايكم الاية وقال
النبي صلى الله عليه وسلم تناكحوا كثيرا فان في اباهيكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط
قال محمد بن الحسن رحمه الله ام امراته حرام عليه اما ابنته امراته انما حرمت بشرط
دخوله بامها وامراه الابن حرام على ابيه وجده من قبل الرجال والنساء بنفس العقد
وامراه الابن حرام على الابن ولو افلح من قبل الرجال والنساء وجمع الاختين تحت رجل
واحد معا حرام فان تزوجها معا في عقد واحد لا انعقد اما لو تزوج باحدهما
ثم باختها فالثاني فاسد دون الاول فان دخل بالثانية فلا يقرب الاولي حتى تنقضي
عدة الاخيرة وان لم يدخل بالثانية فلا عدة عليها ولا مهر لها وتفرقها ليس بطلاق
ولا يتزوج المراد في عدة اختمها منه في نكاح صحيح او فاسد من طلاق باين او رجعي
ولا واحدة من ذوات محارمها ولا اربعا سواها ولو تزوج اختن في عدة واحدة
فارق بينهما له ان يتزوج بعده بايتهما شانه ان لم يكن دخل لهما ولا عدة عليهما اما
لو دخل باحدهما له ان يتزوج بالمدخول في عدة دون التي لم يدخل بها لو وطئ
امراه مملوك او مجور ثبتت حرمة المصاهرة والتقبيل والمس والنظر الى الفرج لشهوة
ملحق بالوطئ لو وطئ ام امراته حرمت عليه امراته ولا حمل له من ولد الموطوءة ونوافلها
ولا امها ولا جداتها لو طلق واحدة من اربع نسايد ثم اخبرته بانقضاء عدتها في مده
تنقضي في مثلها له ان يتزوج باخرى والا فلا ولذا الوادعي الزوج لها اخبرته بانقضاء
عدتها في مده تنقضي في مثلها وهي تنكر فله ان يتزوج باخرى وباختها ولا يصدق في
قطع نفقتها وان مات لامراتها لو ماتت امراته او ارتدت ولحقته بداد الحرب في
العدة له ان يتزوج باخرى والتزوج بالكنانيات جائز له ان يتزوج بامراه وابنة
زوج كان لها قبل ذلك وكذا له ان يجمع بين امراتين كانتا تحت رجل قبله ولذا يتزوج امره
ويتزوج ابنة ابنتها او امها والله اعلم **صغير** زوج ابنته الصغيرة او ابنة الصغرة
لا خيار لهما اذا ادركا ولذا في تزوج الجد اما في تزوج القاضي بتيمة صغيرة لا خيار
لها عند ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة وعن محمد لها الخيار اما في ساير الاوليا لها
الخيار غير هولا واذا ادركت فلم يختر النكاح او الفرقه ساعته لا خيار لها بعد علمت

ان

ان لها الخيار ولم تعلم بخلاف خيار الطلاق وخيار العتاق فانه عند ابي ابي حنيفة
العلم ولا يفرق الا بحكم الحاكم ولا مهر لها متى اختارت الفرقه الا ان دخل بها فلها
المسمى وعن ابي يوسف لا خيار للصغير بن اذا ادركا تزوج الثيب الصغيرة كما
تزوج قبل الثيب به اي لاخوت زوجها جازا الا اذا اختلفا فالولاية الى الذي من قبل
الاب والام فان لم يكن فالى الذي للاب لو غاب لا قرب تنقلت الولاية الى الذي يليه
في القرب في الغيبة المنقطعة خاصة كما اذا ذهب عقله الوصي والذي يعولها ليس
بولى وابن العم وولى اذا لم يكن اقرب منه ولذا مولى العتاق والذي من عرض العشرة
ومولى الذي اسلم ابه الصغيرة على يده ووالده عند عدم الاقرب من هولا يجوز تزوج
ذات رحم محرما لها كالاخت والخال والخالة والعم والعمة والعمة عند عدم العصبة وهو
مذهب علي وابن مسعود وقال محمد لا يجوز ولا ولاية للاب الكافر والمملوك على الصغرة
الحرة المسلمة او الصغيرة زوج الاب بنته باقل من مهر مثلها او ابنة باكثر من مهر مثلها
جاز وان فخر عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما واجمعوا ان الغبن الفاحش لا يحتمل
في ما لهما اقرار الاب وغيره من الاوليا علمهما بالنكاح لم يصح الا بشهود او تصدق
منهما بعد الادراك عند ابي حنيفة رحمه الله ولذا اقرار المولى على عبده بذلك وعند
صاحبيه اقراره هولا في ذلك جائز وهكذا اقرار الوكيل على موكله واجمعوا
ان اقرار المولى بنكاح امته مقبول ولو زوجها وليا نكل واحد من رجل اخر جاز
الاول منها وان لم يعلم فارق بينهما كما اذا وقع معا فانه باطل لو تزوج الصغير
امراه او زوجت الصغيرة نفسها من رجل فجاز الولى جاز ولها الخيار اذا ادركا
لو زوج ابنته وضمن لها المهر عن زوجها جاز ولها ان تاخذه اذا ادرت ولا يرجع
الاب على الزوج ان لم يكن بامه وان شات تاخذه به الزوج ولو كان هذا الضمان
في مرض الاب ومات فيه بطل الضمان ولذا لو تزوج ابنه الصغير وضمن المهر واداه
لم يرجع على الابن استحسانا فصارت كالصلة منه وان مات قبل الادائه بطل للمراه
ان تطالب به الزوج او اتبعت مال الاب ورجع به بقيه الوتره على الابن في حصته
وان كان هذا الضمان في مرض موت الاب فهو باطل اما لو تزوج الوصي وهو وليه وضمن
المهر رجح في مال الصغير بخلاف الاب **بكر** سكوت البكر البالغة عند بلوغ نكاح
ولها رضا وان اسب بطل ابا كان لولى او غيره لو قال لها ان فلانا محط بك وانا
مزوجك اياه فسكتت ثم زوجها منه جاز لو ادعت البكر انها لم ترض وادعي الزوج رضاها

والقول قول البكر وان لم يكن لها بينه لا يمن عليها ولا نكاح سبها عند ابي حنيفة
رحم الله وعندهما علمها اليمن اما لو اختلفا بعد الدخول ينظر ان دخل بها برضا
لم تصدق وان كانت مكرهه فالقول قولها ولا يقبل قول ولها علمها بالرضا منها
اما سكوت الابن البالغ ليس برضا حتى يرضا بالكلام لو مات زوج البكر بعد ما
خلاها وقالت لم يدخل بي فان الاب بعد العدة تزوجها كما يزوج البكر لو جمعت
البكر بشبهة او يجوز ينظر ان وجب المهر والعدة فهي بمنزلة الثيب وان لم يجز فيمنزلة
البكر عند ابي حنيفة وعندهما هي ثيب كنف ما كان لزوجها ابوها ثم زوجها
اخوها من اخر بعد ثم اجازت النكاح الاخ دون نكاح الاب جاز النكاح الاخ وبطل
انكاح الاب لو زوجها ولها غير امرها فلم يبلغها حتى ماتت او مات زوجها لم
توارثا لو تزوج العبد والكافر ابنته فرضيت به جاز وسكوتها ليس برضا
لعدم ولايتهما لو زوجها وليها بامر ما وزوجت نفسها من اخر فالهما قالت هو
الاول فالقول قولها اما لو قالت لا ادري ايها اول فترق بينهما وكذا ان
زوجها وليان بامرهما ولذا حكم الثيب لو بلغ البكر النكاح وليها فقالت لا ادري
ثم قالت رضيت فلان نكاح لو استؤمريت في رجل خطبها فابت ثم زوجها الولي
اياه فسكنت فهو برضا اما الثيب بالكلام فقط لو زوجت نفسها من رجل
لساها من وهو كفوها جاز بكر اكانت هي ام ثيبا وتوارثا انما لو قصرت في مهرها
فللولي ان يخاصم الزوج حتى يكمله والافرق بينهما ولو طلقها قبل الدخول لها
نصف المسمى وقال ابو يوسف لا خصومه للولي فيه وانما له المخاصمة فيما اذا
زوجت نفسها من غير كفو وعن محمد مثله لو ولت المرأة امرها رجلا فزوجها كفوا
جاز خلا فالمحمد فان النكاح عنده بغير الولي لا يجوز ولو زوجت نفسها فهو موقوف
على اجازة الولي والقاضي عنده وفي روايه ابي حفص عنه ان لم يكن لها ولي جاز تزوجها
نفسها **وكاله** رجل زوج امرأة برضاها الغايب بغير رضاه فبلغه فاجاز النكاح
جاز ولذا لو كتب الغايب كتابا الى امرأه بخطبها فدعت شهودا فاقرأتهم كتابه
واشهدت بغيرها قد تزوجت جاز فلا بد باعلام الشهود بما في الكتاب حتى اذا لم
تخبرهم بكتابها وقالت شهدت وانى قد زوجت نفسي فلان لم يجز عندنا وقال ابو
يوسف جاز وان قالت قد كتبت الى فلان ثم اشهدتهم على النكاح جاز للواحد ان
يتولى طرفي العقد ان كان وليها او وكيلها اما ان كان وليا لاجدهما ولم يكن وليا ولا وكيلها

لاخر

لاخر لم يجز وان اجاز الا في قول ابي يوسف حوا وليس لعاقدا النكاح قبض مهرها وهي
بالغ غير الاب ياخذة لابنته البكر استحسانا لو ارسل اليها رسول حوا او عبدا صغيرا
او كبيرا فهو سوا اذا بلغت الرسالة فقال ان فلانا سلك ان تزوجه نفسك فاشهدت
لها قد تزوجت جاز اذا اقربا الرسالة او قامت عليه البيعة وان ذكر ولا بينه لها
فلا نكاح سبها وان ضمن الرسول مهرها لزمه اذا كان من اهل الضمان حتى لو جحد
الزوج ولا بينه للرسول يجب نصف المهر على الرسول اذا ادعى انه امره بالنكاح والضمنا
وعن محمد في كتابه لو كاله على الوكيل كل المهر ولم يجعل محمود الزوج فرقة وان كان
الرسول فضوليا فبلغ الزوج فاجاز جاز و لزم المهر على الرسول لغمانه وان ابى
الزوج اجازته لاشي على الرسول لو امره ان تزوجه امرأة بعينها على مهر قد سماه
فزوجها وزاد مهرها ان سا اجاز او رد فان لم يعلم حتى دخل بها ان سا اقام معها
بالمسمى وان سا فارقتها ولها الاقل من مهر مثلها ومن ما سمي في العقد ولو ضمن
الرسول مهرها فرد الزوج النكاح للزيادة في المهر قبل الدخول ضمن الرسول نصف
ما ضمن باقراره على نفسه انه امره به وليس للرسول ان يقول ان غرم المهر والزمك
النكاح ولو اشهدت امرأة لها قد زوجت نفسها من فلان الغايب وليس عنده
مخاطب ولا رسول فيبلغه فاجاز لم يجز ولذا لو فعله الرجل الا في قول ابي يوسف
الاخير لو ادخل عليه غير امراته فدخل لها لزمه مهرها ولا يرجع به على الذي ادخلها
عليه وعليها العدة وثبتت نسب اولدها منه غير انها لا متقي في عدتها ما سبها المعتد
كفاه قوليهم بعضهم الكفا بعض والعرب بعضهم الكفا بعض وليسوا بالكفا قوس والموا
من له ابوان او ثلث في الاسلام بعضهم الكفا لبعض ولكن ليسوا بالكفا للعرب ومن لم
يقدر على مهر امراته او نفقتها فليس يكفوها ويفرق بينهما ان زوجها غير الولي
العبد اذا اعتق والذمي اذا اسلم ليس يكفون له ابوان في الاسلام من المواي واذا
زوجت نفسها من غير كفو فللاوليا ان يرفعوا الى القاضي فانه لا تقع الفرقة الا حكم
الحاكم وسائر احكام النكاح من الطلاق والظهار والايلا والتوارث قام بينهما الا ان
يفرق القاضي ويكون فرقة بغير طلاق ولا مهر لها ان فرق قبل الدخول والخلو والالا
فلهما ما سمي وعليها العدة وليس للعبد والمكاتب والمدبر بكفو للحر ولو زوجت
نفسها من غير كفو فرضي به احدا لا وليا ليس للباقر حق الاعتراض الا اذا كان لها ولي
اقرب منه فله نقضه وفي نوادر هشام عن ابي يوسف لمن ساويه في القرب ان يطالبه

بالتفريق وسكوت الوالي ليس برضا فله ان يطالب بالفسخ بعد سكوته بزمان ومطالبه
الوالي مهرها ونفقها منه دليل رضا بتزوجها نفسها اياها مع انه ليس بكفولها لو تزوجت
المرأة بغير كفول ودخل لها فرفع الوالي الى القاضي ففرق بينهما القاضي انصافا والزم الزوج
المهر وعليها العدة ثم تزوجها في عدتها بغير الوالي ففرق بينهما القاضي انصافا قبل ان
يدخل لها فلها عليه مهر اخر كاملا لو دخل لها وعليها عدة مستقبله كما لو تزوج
امراه معتده منه عن طلاق باين ثم ارتدت عن الاسلام لها المهر كاملا ولذا لو تزوج
امه معتده منه عن طلاق باين ثم اعتقت فاخارت نفسها قبل الدخول لها كما للمهر
وعليها عدة مستقبله غير ان محمدا يقول ان تزوجها في عدتها منه ثم طلقها فلها نصف
المهر ونفقة العدة الاولى لما لو تزوجها بعد انقضاء العدة لزمه نصف المهر
في هذه الوجوه كلها بالا تفاق لو تزوجت المرآة رجلا غير امنها ليس للوالي ان
يفرق بينهما لو انتسب لرجل الى غير نسبه فعلمت المرآة فلها خيار المفارقة اذ العهر
لكن لها كفولها اما لو كان اشرف نسبا من النسب لذي انتسب اليه فلا خيار لها ولو
كانت هي عرفه الزوج بانتسائها الى غير نسبها فلا خيار للزوج حال **شهادته**
تزوجها لشهادته رجلين او رجل وامرأتين او شهادته اعميين او محمدين في قد
او فاسقين او شهادته ابنه او ابنته جازمه مسلم تزوج نصرانية بشهادته نصرانيين
جاز خلا للمحمد لو تزوجها بغير شهود لم يجر وان كان في دينهم حلالا ولا تقبل
شهادة الوالد للبنين ولا شهادة البنين للوالد عند التجاحد ان جر له نفعا وهو
يدعيه اما لو محمد الوالد تقبل له عند ابي يوسف وتقبل عليه ان كان الزوج يدعي
عليه التزوج للمدعي وعند محمد كل شيء للاب منه منفعة محمد او ادعى شهادته باطله
لو زوج ابنته فانكرت الرضا فشهد عليها ابوها واخوها بالرضا لم يجر ولا ينقذ
النكاح لشهادته العبد والصبيان والمجانين والكفار ونسب المنفردات لو شهد
واحد انه تزوجها امس وشهد اخر انه تزوجها اليوم لا يصح لو محمد الزوج النكاح
فاقامت لبنينه هي جازمه ولم يكن محمود فرقه وكذا ان اقامت البنينه على اقراره بالنكاح
جاز وكذا ان هي جازمه ولو تزوجها بغير شهود فطلقها لم يقع وان دخل لها بغير
مهرها وعليها العدة ونسب الولد وان تزوجها ماسه في عدتها بشهود ثم طلقها
قبل الدخول فلها كمال المهر عند ابي حنيفة وابي يوسف فان النكاح في عده منه من
نكاح صحيح او فاسد سواء لو قال تزوجتك بغير شهود وقالت بشهود يفوق بينهما

لو تزوجت المرآة رجلا غير امنها ليس للوالي ان يفرق بينهما لو انتسب لرجل الى غير نسبه فعلمت المرآة فلها خيار المفارقة اذ العهر لکن لها كفولها اما لو كان اشرف نسبا من النسب لذي انتسب اليه فلا خيار لها ولو كانت هي عرفه الزوج بانتسائها الى غير نسبها فلا خيار للزوج حال شهادته تزوجها لشهادته رجلين او رجل وامرأتين او شهادته اعميين او محمدين في قد او فاسقين او شهادته ابنه او ابنته جازمه مسلم تزوج نصرانية بشهادته نصرانيين جاز خلا للمحمد لو تزوجها بغير شهود لم يجر وان كان في دينهم حلالا ولا تقبل شهادة الوالد للبنين ولا شهادة البنين للوالد عند التجاحد ان جر له نفعا وهو يدعيه اما لو محمد الوالد تقبل له عند ابي يوسف وتقبل عليه ان كان الزوج يدعي عليه التزوج للمدعي وعند محمد كل شيء للاب منه منفعة محمد او ادعى شهادته باطله لو زوج ابنته فانكرت الرضا فشهد عليها ابوها واخوها بالرضا لم يجر ولا ينقذ النكاح لشهادته العبد والصبيان والمجانين والكفار ونسب المنفردات لو شهد واحد انه تزوجها امس وشهد اخر انه تزوجها اليوم لا يصح لو محمد الزوج النكاح فاقامت لبنينه هي جازمه ولم يكن محمود فرقه وكذا ان اقامت البنينه على اقراره بالنكاح جاز وكذا ان هي جازمه ولو تزوجها بغير شهود فطلقها لم يقع وان دخل لها بغير مهرها وعليها العدة ونسب الولد وان تزوجها ماسه في عدتها بشهود ثم طلقها قبل الدخول فلها كمال المهر عند ابي حنيفة وابي يوسف فان النكاح في عده منه من نكاح صحيح او فاسد سواء لو قال تزوجتك بغير شهود وقالت بشهود يفوق بينهما

ولها نصف المهر ان لم يدخل بها والاكله ولذا لو قال تزوجتها وهي تحت غيري او في عده
من غيري او اختها تحتي او هي مجوسيه او هي امه بغير اذن مولايها اما لو ادعت المرآة هذه
كلها لم يصدق وهي امراته لو ادعى احدهما ان النكاح كان في صغره فالقول قول امردي
ذلل لانكاح ولا مهر ان لم يدخل بها ولو دخل لها بعد الاذراك فهذا رضامنها بانكاح
حاله الصغر لو امره بالنكاح ثم قال لو كيله ما شهدت على النكاح وقال الوكيل بل
اشهدت بفرق بينهما وعلمه نصف المهر اما لو اختلفت المرآة ووكيلها في مثل ذلك فالقول
قوله ولو قال لم تزوجني لم يلزمها اقرار الوكيل بخلاف ما قبل فانها اقرب بالوكاله
والنكاح وانكرت الصحة وعلى هذا الوكيل رجل رجلا تزوجها امرأه بعينها قال الوكيل
فعلت وانكرت الزوج فالقول قوله الزوج عند ابي حنيفة وعندهما القول قول الوكيل
على المرآة بالنكاح **ذي** تزوج ذي ذميه من محارمه وذلك في دينهم نكاح ثم رفعت
المرآة الى القاضي وسالت حكم الاسلام وروى الزوج لا يحكم الا بعد تراخها بحكم
الاسلام فيفرق حنيفة على ما هو حكم الاسلام الا في نكاح بغير شهود ولو تزوجها وهي معتده
من كافر لا يفرق عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما امضي حكم الاسلام بعد ما رفعت
وان ذره زوجها في الجمل ما خلا بغير شهود لو تزوجها على خمر او خنزير بعينه او بغير عينه
فلها المسمى لا غير اما لو تزوجها على دم او ميتة او بغير شيء ولها مهر مثلها لو طلقها
لاثلاث وخالفها ثم رفعت لينا لفرق بينهما لو تزوج ذي ذميه كانت في عده من مسلم قد طلقها
او مات عنها بفرق بينهما لو تزوج على خمر بعينها ثم اسلمت ليس لها غير الخمر عند ابي حنيفة
ولذا الخنزير وقال ابو يوسف لها مهر مثلها في الوجوهين وقال محمد لها قيمتها يوم
العقد وان كان بغير عينها فرق بينهما ولها قيمه الخمر ان دخل لها والا فنصف القيمة
وفي الخنزير مهر مثلها ان دخل لها والا فالمنعة ولذا ان اسلم الزوج دولها ثم طلقها
لو تزوجها مسلم على خمر او خنزير بغير النكاح وجب مهر المثل بجواز المناكحة بين
اليهود والنصارى والمجوس واهل الشرك كلام الكفا ولا سلت في بعضهم على بعض في
اهل الذمة الا ان يكون شيئا مشهورا لو تزوج ذي ذميه بغير عينها ويوجع عقوبه
ان دخل بها ولم يبلغ حدا بل منقصر عن اربعين سوطا وكذا تزوج المرآة والمزوج لهما
وان اسلم بعد النكاح لم يترك على نكاحه ولو كانا ذميين فاسلم الزوج والمرآة كما يبد
في امراته وان لم يكن كما يبد في النكاح الا ان يعرض القاضي الاسلام عليها فان اسلمت
فهما على النكاح والا فرق بينهما وخيار البلوغ لهما عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما

مطلوب
لو تزوجت المرآة رجلا غير امنها ليس للوالي ان يفرق بينهما لو انتسب لرجل الى غير نسبه فعلمت المرآة فلها خيار المفارقة اذ العهر لکن لها كفولها اما لو كان اشرف نسبا من النسب لذي انتسب اليه فلا خيار لها ولو كانت هي عرفه الزوج بانتسائها الى غير نسبها فلا خيار للزوج حال شهادته تزوجها لشهادته رجلين او رجل وامرأتين او شهادته اعميين او محمدين في قد او فاسقين او شهادته ابنه او ابنته جازمه مسلم تزوج نصرانية بشهادته نصرانيين جاز خلا للمحمد لو تزوجها بغير شهود لم يجر وان كان في دينهم حلالا ولا تقبل شهادة الوالد للبنين ولا شهادة البنين للوالد عند التجاحد ان جر له نفعا وهو يدعيه اما لو محمد الوالد تقبل له عند ابي يوسف وتقبل عليه ان كان الزوج يدعي عليه التزوج للمدعي وعند محمد كل شيء للاب منه منفعة محمد او ادعى شهادته باطله لو زوج ابنته فانكرت الرضا فشهد عليها ابوها واخوها بالرضا لم يجر ولا ينقذ النكاح لشهادته العبد والصبيان والمجانين والكفار ونسب المنفردات لو شهد واحد انه تزوجها امس وشهد اخر انه تزوجها اليوم لا يصح لو محمد الزوج النكاح فاقامت لبنينه هي جازمه ولم يكن محمود فرقه وكذا ان اقامت البنينه على اقراره بالنكاح جاز وكذا ان هي جازمه ولو تزوجها بغير شهود فطلقها لم يقع وان دخل لها بغير مهرها وعليها العدة ونسب الولد وان تزوجها ماسه في عدتها بشهود ثم طلقها قبل الدخول فلها كمال المهر عند ابي حنيفة وابي يوسف فان النكاح في عده منه من نكاح صحيح او فاسد سواء لو قال تزوجتك بغير شهود وقالت بشهود يفوق بينهما

كما في الممنون ولذا حكم النفقة والعدة والطلاق ونصف المهر وتماحه بالدخول ولو كانا صغيرين فاسلم احدهما وهما عقلا فلا اسلام عرض الاسلام على الاخر كما في الباقين احد زوجي اصل الذمة انتقل من اليهودية الى النصرانية او الى المجوسية بقيا على النكاح لو اسلم الذي وامرته نصرانية فهما على النكاح ولو هودت فكذلك اما لو تجست بطل النكاح ولا مهر لها ان كانت غير مدخولة اما المسلم اذا ارتد بابت منه امراته مسلمة هي ام كتابية ولذا ان ارتد امعا فهما على النكاح ولو اسلما معا بعده بقيا على النكاح المرتد لا يتزوج مرتدة ولا عسمة ولا كافر اصلية وكذا المرتدة لا يجوز نكاحها مع احد **حزبي** لو تزوج المسلم بكتابية من اهل الحرب في دار الحرب جاز مع الكواحدة فان خرجا الى دار الاسلام فهما على النكاح اما لو خرجت حرة وقعت لفرقة بلا طلاق اما ان خرجت المراد قبل زوجها لم يقع الفرقة كما لو كانت مسلمة حزبي اسلم ويخته خمس نسوة فاسلمت معه وقد تزوجهن في عقده واحده بفرق سنة بينهما اما لو تزوجهن في عقد متفرقة فنكاح الاخره فاسد ولذا نكاح الاختين ان كان في عقد واحد بفرق بينه وبينها والا فالاخيرة فاسده وحدها وان كانت ام وابنة بعقد واحد فلا نكاح بينه وبينهما وان كانا في عقدتين فالاول جاز ان لم يدخل بهما والا فلا عندنا وقال محمد وحمد الله مختار من الجنين اربعاً من الاختين واحدة في الوجهين جميعاً ولو اسلم الحزبي مع امراته وقد نكحها بعد ثلاث تطلقات قبل زوج غيره بفرق بينهما ولذا لو جامع امها او ابنتها او قبيلها او لمسه لشهوه ولو اسلم احد الزوجين في دار الحرب ولم يكونا من اهل الكتاب فهي امراته ما لم تحض ثلاث حيض دخل بها او لم يدخل بعد الثلاث انقطعت العصمة بينهما اما لو اسلم الباقي منهما قبل ان تحض ثلاث حيض فهما على النكاح وانما خرج الى دار الاسلام مسلماً او ذمياً انقطعت العصمة بينهما وان كانت الخارجة المراد لاعدده عليها ولها ان تتزوج ان لم يكن حاملاً والا حتى تضع حملها وهو قول ابن حنيفة رحمه الله ان كان الزوج هو الخارج له ان يتزوج اربعاً سواها وفيهن اختها ولذا ان سبي احدهما حتى ان السبي يستبرأها بحيضه ثم يطاها ان كانت كتابية او ذات زوج فيها اما لو دخل احدهما دار الاسلام مستامناً فهما على النكاح **الفاطمة** النكاح بلفظ الهبة والصدقة صحيح اما بلفظ التحليل والتمتع والعارية فلا حتى لو دخلها على هذا اقل من مهر المثل ومن التسمية ولو قال لها تزوجك بكذا فقالت قد فعلت صح ولا يحتاج فيه

ولو قال تزوجك ام

الي

الى ان يقول الزوج قد قبلت ولذا قد خطبتك الى نفسك على لذا فقالت قد زوجت نفسي فهذا استحسان بخلاف البيع والخلع النكاح بغير تسمية المهر جاز ولها مهر مثلها ان دخل بها او مات عنها ويرجع في مهر مثلها الى نساء غيرها من اخواتها لاسيما وامها وعماتها وبنات عمتهاد وبناتها وخالتيها الا ان يكونا من عثرتها وبنات عمها ولا ينظر الى نساء غيرها اذ اكر في غير بلدتها فان فرض لها مهر ازوجها او الفاضل فذا كرهها وان مات قبل الدخول فلها المتعة ان لم تكن الفريضة في العقد الا في قول ابن يوسف لها ما فرض بعدة وان اختلفا في المهر فالقول قول المرأة الى مهر مثلها وقول الزوج في الفضل وان اقاما البينة فيبينه المراد الحق ولذا اختلفا في المهر مع ورثة الاخرية وقال ابو يوسف قول الزوج والورثة من بعده الا ان يحي بشئ مستكر فلا صدق اما لو ماتا ثم ادعت ورثة المرأة مهرها ومحمد ورثة الزوج فاني استحسنت ان يبطله ولا اقبى بشئ لهما دخل لها او لم يدخل الا ان يقول البينة على اصل المهر فيؤخذ به وقال صاحباه لها المهر لو تزوجها على خادم او بنت يجب منه الوسط وعز ابن حنيفة رحمه الله البتة اربعون ديناراً ولذا الخادم ولو تزوجها على وصف ابصر لها خمسون ديناراً وان اعطاها وصفاً يبصر لاساوي ذلك جاز ولاه اهل البادية ببيت شعر من بيوتهم وفي اهل الشام والحجاز لها بيت وسط مما يجز به هناك ومن الخادم ما يعرف هناك وسطاً وليس في المهر خيار روية ولا رد بعيب مما لم يكن فاحشاً لو استحق المهر او هلكت قبل التسليم لها عليه قيمته وكسب المهر والولد قبل التسليم للمرأة اما لو احر الزوج مهرها قبل التسليم فله الاجرة تصدق به وان طلقها قبل الدخول ولو قبض المهر بنصف الاصل والولد ولذا الحكم في السوايم والاولادها والاشجار وثمارها اما ان طلقها قبل القبض فالولد والثمر كله لها وللزوج عليها نصف قيمه الاصل الذي دفعه اليها وان هلكت الزيادة وانقص الاصل بالولادة فللزوج ان ياخذ نصف قيمه ما دفعه اليها يوم دفع او نصفها ولذا ان حدث بالمهر عيب في يده فحس فلها ان تاخذ نصفه ناقصاً من غير تضمين نقصان او ضمنته نصف قيمته يوم التزوج وان كان العيب بفعل الزوج واختارت نصف المهر ناقصاً لها ان تضمنه قدر النقصان وان كان بفعل الاجنبى اخذت من الاجنبى قدر النقصان مع نصف الناقص وان شاء اخذت من الزوج نصف قيمه الاصل يوم العقد على ما ذكرنا ولو كان العيب حدثت في يدها فله نصفه ناقصاً او ضمنها قيمته يوم قبضت سوا حدثت لعيب قبل الطلاق او بعده قبل الحكم بفعلها او سوا

اما لو كان يفعل اجنبى ليس له الاتصمينها نصف قيمة المهر يوم قبضت وان كان المهر
جاريه في يد الزوج وولدت وادعى الولد لم يصدق حتى لو طلقها قبل الدخول فالجارية
وعقرها منهنما نصفان ولم تكن الجارية ام ولد له ولم يثبت نسبه ولم يسع الولد ولكن
يسعى للمراه في نصف قيمته وذر في حجاب الدعوى يثبت نسبه وامومه الجارية وان ازداد
في بدنها خيرا في بد المراه فلها الجارية وعلها للزوج نصف قيمتها يوم قبضت وقال محمد
للزوج نصفها زايده الا ترى لو كانت زايده في يد الزوج اخذت نصفها زايده حتى لو
استهلكها الزوج ضم نصفها مع الزيادة اما لو هلكت لانضم الزيادة ولو اعتقت الجارية
في يد الزوج جاز وبالطلاق قبل الدخول رجعت عليها بنصف قيمه الجارية وكذا ان
اعتقتها بعد ما قبضت ولو اعتقها الزوج بعد الطلاق لا يصح وان قضى القاضى بنصفها
بعده وانما يصح اعتاقه بعد القبض ولو وطئها رجل قبل القبض فالامه وعقرها
بين الزوجين بالطلاق قبل الدخول وما وهب للمهر فهو المراه خاصة وقال ابو
يوسف نصف بينهما ولو تزوجها على ذم الابل او غيرها او الاثواب لم يربو به او
غيرها من الاجناس فلها الوسط ولو جاب بغيرها ذمنا نراودها ثم اجبرته على قولها وان
تزوجها على عروض او درهم اقل قيمه من عشرة دراهم يكمل عشرة فان طلقها قبل التزوج
لها نصف العروض وان لم يكن مسمى فلها المتعة وادى ما اجبره عليه درهم وخمار وملحفة
لهودى او زطى الا ان يكون مهر مثلها اقل من ذلك فلها نصف مهر مثلها ولو تزوجها
على ثوب ودابة او دار ولم يدر جنسها او لا ينسب الى دار معلومه فلها مهر المثل
ولذا لو تزوجها على ما في بطن جارية او على ما في بطن غنمه او على ما تحمله او على ما
يخرج من ارضه العام او على ما يكسب علامه ولو تزوجها على عبد بعينه فوجدته
حرا فلها مهر المثل ايضا وقال ابو يوسف لها قيمة عدله ولو تزوجها على دق من
خل فاذا هو خمر فلها مهر المثل عنده وقاله صاحباه لها مثل الدن خل وسط لو
تزوجها على جارية فولدت في يد الزوج ان مات الولد وبالام وقا فلا شئ على الزوج
وان لم يكن بالام وقا وظهر نقصان الولاد فاحشا فلها الخيار ان شاءت اخذتها وتركتها
واخذت قيمتها يوم التزوج ولذا ان قتل الزوج الولد الا انه لم يكن وفاض من ناقص
لو اخذت رهن بالمهر فهلك عندها هلك بالمهر وبالطلاق قبل الدخول ضمن نصف
صداقتها وان كان المهر غير مسمى ضمنها من صداقتها ما زاد على المتعة وان هلك
الرهن بعد الطلاق فلا ضمان عليها في الرهن ولا متعدها ولو سمي لها مهر ثم باعها

دار

داره ففيها الشفعة ولا يرجع عليها بشئ من الدار بالطلاق قبل الدخول وانما يرجع بنصف
ما سمي اما لو تزوجها على دار او على دار لشرتها وليس لها اليها فيرجع بنصف الدار ههنا
ولو زاد في مهرها جازت ان يدخلها او مات عنها اما ان طلقها قبل الدخول بطلت الزيادة
لو تزوجها في السر على مهر وسمع في العلانية اكثر منه اخذ بالعلانية الا ان شهده عليها او
على وليها ان المهر الذي هو في السر والعلانية سمعة جاز والمهر ما سمي في السر ولو تزوجها
على الف درهم على ان يردت عليه الجاز نصف ما كانت قيمة العبد اقل من الالف واكثر فان
طلقها قبل الدخول قسم الالف على قيمة العبد وعلى مهر مثلها فما اصاب قيمه العبد فهو
لها من العبد وما اصاب المهر ردت عليه نصفه ان قبضت اما لو تزوجها على الف على
ان ترد عليه الف فلها مهر المثل وان تزوجها على الف درهم على ان ترد عليه مائة دينار
فان تقاضا قبل ان يتفرقا جاز فان طلقها قبل الدخول قسمت الالف درهم على مائة دينار
وعلى مهر مثلها فما اصاب المائة فهو لها وما اصاب المهر ردت نصفه اما لو تفرقا قبل
ان يتقاضيا بطل حصه الصرف وحصه المهر ثابتة ولو تزوجها على الف درهم ان لم
يكن له امرأة وعلى الفين ان كانت او على الف درهم ان اخرجها من الكوفة وعلى الفين ان
لم يخرجها فالشرط الاول جاز ولها تلك التسمية ان وفا ومهر المثل ان خالف لا يجاوز
الالفين ولا ينقص من الالف فالقسمة الاولى صحيحة ان صح ووفاء الثانية لا وبالطلاق
قبل الدخول فلها نصف ما في التسمية الاولى هذا قول ابى حنيفة رحمه الله وعندهما الشرط
جايزان على ما اشترطا ولو تزوجها على الف درهم وعلى ان تهدي لها هدية فلها مهر
المثل لا ينقص من الف وبالطلاق قبل الدخول نصف الالف ولو تزوجها على
الف درهم او الفين فان كان مهر مثلها اقل من الالف فلها الالف وان كان
اكثر من الفين فلها الفان وان كان اكثر من الف واقل من الفين فلها مهر مثلها وان
طلقها قبل الدخول لها نصف الف المهر عند ابى حنيفة رحمه الله وعندهما مهرها
الف ولذا على هذا العبد الابيض او على هذا العبد الحبشى وبالطلاق قبل الدخول
لها نصف الحبشى عنده فانه الاقل وعندهما لها الحبشى في كل حال الا ان يعطيها
الزوج افضل منه الا ترى لو قال تزوجتك على ان اعطيتك الهما شئت كان له
ان يعطيها ما شاء منهما اما لو قال الهما شئت انت كان لها ان تاخذ الهما شئت لا يمكنه
منعها وان تزوجها على حكمها جاز ولها حكمها الا ان يحكم باكثر من مهر المثل فلها
مهر مثلها ولذا ان تزوجها على حكمه الا ان يحكم باقل من مهر المثل فلها حنيفة

المال عشر

شعاع
ماليه

مهر المثل الا ان ترضى باقل من مهر المثل وان تزوجها على حكم اجنبى ان حكم مهر المثل
وان حكم باقل او يكثر منه لا يجوز الا ان تراخيا بذلك ولا يجب المهر على الوكيل والاجوكى
والعبد ما لم يضمن وانما يجب على الزوج لو تزوج الحرة حريه على غير مهر او على مته
ثم اسلمها فلامهر لها اما لو تزوجها على ما له قيمه فلها ذلك حريه تزوج حريه مهر معلوم
ثم اسلمها ثم طلقها قبل الدخول فلها نصف المسمى اما اذا لم يسميا فلها المتعة ولذا الذميا
رجل تزوج امرأتين على الف درهم فمهر بينهما على قدر مهر مثلهما حتى لو طلقها قبل
الدخول فنصف الف بينهما على قدر مهر مثلهما اما لو كان نكاح احدهما فاسدا
بوجه ما فكل المسمى للتي صح نكاحها فان دخل بالتي لم يصح نكاحها فلها مهر مثلها وكل
الف للاخرى هذا عند ابي حنيفة وعندهما بقسم الف بينهما على مهر لهما فاما
التي صح نكاحها فهو مهرها ولو تزوجها على عيب وسلمه اليها ثم طلقها قبل الدخول
وقد جنى العبد عند جنايته فالزوج بالخيار ان شاؤ اخذ نصفه ثم دفعه او فداه
ثم لم يرجع عليها بشئ من قبل الجنابة وان شاتركه واخذ منها نصف قيمته وكذا
ان كانت الجنابة في بد الزوج فلها الخيار لذلك ولذا ان لم يطلها **الخيار**
ليس في النكاح خيار شرط ولا خيار الرد بالعيب وان فحش بان كانت
رقيقى هي او خنتى هو هذا مذهب على رضي الله عنه ولذا القرن والجذام والجنون فان
النكاح لازم مع هذه العيوب ولذا ان كان العيوب من جانب الا في قول محمد
في خصله واحده بان وجدته مجذوما او مجنونا مطبقا او غير ذلك بحال لا يطبق
المقام معه فلها الخيار كما في العنة ولذلك لو شرط احدهما السلامة من العمى والشلل
او اشترط الجمال والبيكاره فاذا الامر بخلافه فلا خيار فيه ولو اعنت المنكوحه امه
كانت او مكاتبه فلها الخيار ان شات اقامت معه وان شات فارقت وان اختارت
الفرقة قبل الدخول فلامهر لها وليست هذه الفرقة بطلاق **العنين بلغيا**
عن عمرو بن عبد الله عنهما ان زوجا من العنين سنة فان وصل اليها والا فرق بينهما ان شات
وهي تطلقه باينه ولها المهر والعدة لازمه وانما التاجيل عند القاضي ويوجد من
اليوم الذي رفع اليه فان ادعى الوصول بعد سنة وهي تنكر فان كانت بكر انظر اليها
النساء تجزى الواحدة العدل والثنتان والثلث افضل فان قلن هي بكر فان القاضي
يخبرها بين المقام وبين المفارقة وان كانت ثيبا فالقول قول الزوج مع يمينه ان
وصل ولذا ان وصل الي غيرها ولم يصل اليها اما لو غنمها مهره ثم انقطع فلا خيار لها ابدا

والاجور

المجبوب اذا اخلا بامراته فلها نصف مهرها عند ابي يوسف ومحمد وعليها العدة استحصانا
وعن ابي حنيفة لها المهر كاملا ومتى رفعت الى القاضي لم يجوب خيره ما ساعدت من غير
تاجيل وتلك الفرقة تطلقه باينه والخفي كالعنف ولو تزوج احد من هؤلاء علمها
بحاله فلا خيار لها ولو علمت بحاله بعد النكاح فاقامت معه ولم ترائفه فليس ذلك
دليل الرضا ما لم تغفل رضى المقام معه عند القاضي وكل فرقة من قبل الزوج فهي طلاق
الا الرده عند ابي حنيفة وقال محمد هي طلاق ايضا وقال ابو يوسف الفرقة برده
وايا يدا الاسلام لدى اسلامها ليس بطلاق ولو وصل اليها في نكاح ففارقها ثم تزوجها
فلم يصل اجل ايضا ولذا الخنثى ان وصل اليها والابو جمل كالعنين **شغار**
والشغار ان يقول الرجل ازوجك اختى على ان تزوجني اختك وتكون مهر كل
واحدة منهما نكاح الاخرى فهذا النكاح جائز ولكل واحد منهما مهر مثلها
ولذا في غيرهما من القربات والاما كما لو تزوجها وجعل مهرها طلاق من تحت جان
النكاح ويجب مهر المثل ولذا جعل القصاص مهر الم بصر مهرها ولذا العفو عن
الجنابة ولذا الوتر وجهها على عتق ابيها او على طلاق امرأة اخرى عتق بالتزويج وبيع
الطلاق بالتزويج اما الوتر وجهها على ان يعفوا او يعتق فلم يقع بالتزويج حتى يقع
مما ليك للرجل الحرة تزويج اربع من الامامات كتن او كبايات لو تزوج
امه بغرا دن مولاها ثم اعنتها ولم يعلم بالنكاح لزم النكاح بالعتق ولا خيار لها
والمهر لها ان لم يدخلها قبل العتق وان كان دخلها فله مهرها لها اما لو باعها
او وهبها وسلمها او مات فورها ابنته بطل النكاح وان اجاز هو لا فان دخل بها
فالعتق لها يوم الوطى والشهود تعتبر عند العقد لا عند اجازة المولى نكاحها
وللمولى اجبار العبد والامه على النكاح وقال ابو حنيفة لو عنت تحت زوج فلها
الخيار فان اختارت زوجها فالمر لسببها وليس للزوج ان يقطعها عن مولاها ولكن
متى وجد خلوة وفراغا قضا وطره ولو باعها المولى في مكان لا يقدد الزوج عليها
فلامهر له على الزوج ولذا ان قتلها عند ابي حنيفة وعند المولى مهرها اذا قتلها
كالخمر قتلت نفسها لا تسقط مهرها لو اراد ان يتزوج امرأة فاخبره انسان انها
حرة فتزوجها بنفسه على الهاجرة فاذا هي امه ضمن الزوج قيمة الولد ولا يرجع على
المخبر بشئ ولكن يرجع على الامه متى اعنتت بقمه الولد ويضمن الزوج العقر للمولى
والمستسحاه كالمكاتبه متى ادته وعنتت فلها الخيار ولا يجوز نكاح الامه والمدبره

الطلاق

المكاتب

الرضاع

وام الولد والمكاتب في عدة حرة من طلاق بائن او ثلاث عند ابي حنيفة وعندهما
يجوز اما ان تعقد الحرة من نكاح فاسد او شبهة جاز بلا خلاف ولو تزوج حرة او
داربع اما في عقده واحدة جاز نكاح الاما ولذا لو تزوج امه وحده من كونه الغير
في عقدة واحدة ولو بواها مع زوجها يتايم بداله ان يرد لها الى خدمته له ذلك
وان شرط الزوج ان لا يخدمه فالشرط باطل ولو تزوجها على انها حرة اخبرته به ثم
علم انها امه قد اذن لها مولاها في النكاح فان شامسكها او طلقها وما ولدته وما
في مطنها حرة ولكن ضمن قيمة الولد لمولاها يوم يختصمون ثم يرجع على الامة بما ضمن اذ اعتقه
ولا ضمان على الاب في من مات من الولد قبله اما من قتل منهم واخذ الاب له به ضمن
قيمته ولو مات الاب من غير مال لا شيء على الولد وان ترك ما لا اخذ المولى قيمة الولد
منه ولا يرجع بقيه الورثة في حصة الولد لذل الجواب متى كان مولى الجارية يوم الولد
وكذا ان تزوجت بغير اذن المولى غير انه اخذ العقر ايضا ولذا ان غرت ام ولد او مدبرة
او غرد منها رجلا حر اما لو غره منها عبدا ومكاتب ومدبر فالقول في ضمان الولد هكذا
ولكن لا يرجع بما ادى على هو لا بشي وان كان ما ذونا لا بعد العتق اما لو امرهم المولى
بذلك فبيلزمهم الا المكاتب حتى يعتق ولو كان الزوج عبدا او مدبرا او مكاتبا
لا يعتبر النحر واولاده ارضا وقال محمد احرار وعليه قيمتهم اذ اعتق ثم يرجع على الذي
غره ولو كان تزوج باذن سيده فعليه المهر وقيمة الولد الساعد ولو تزوجها وهو
يعلم انها امه او ظن انها حرة فولده رقيق ولم يكن مغرورا ولو زوجها احد شركتي
فللاخر ان يبطله وله نصف مهر مثلها على الواطي وللزوج الاقل من نصف التسمية ونصف
مهر المثل اما الخلوة في النكاح الفاسد لا توجب شيئا وللاب تزوج امه الصغار
ولذا الوصي والمكاتب واما العبد الماذون والصبي الحر الماذون لا يزوجان
امتهما ولذا المضارب وشريك العنان الا في قوله ابو يوسف فانه يجوز لو تزوج
الابن امه ابيه جاز والولد حر ولم يصير امه ولده اما لو غصبها ووطئها لم يثبت نسبه
منه ولكن لا حد عليه ان ادعى شبهه فان اقر الاب به عتق ولم يثبت نسبه ولا يتزوج
العبد اكثر من اثنين والحرة والامة منه سوا ولذا المكاتب والمدبر ولا يزوج
الاب عبدا ولده الصغار ولا الوصي ولا المكاتب عبده ولا العبد الماذون ولا
الصبي الماذون ولا يتزوج العبد والمدبر والمكاتب بغير اذن المولى ولو تزوج
ثم اجازته المولى جاز ولو طلقها قبل ان يجيز المولى فهو متاركة للنكاح ورد له ولا يقع

ولا يلحقه الاجازة بعد الطلاق وان اذن مولاه بتزوج التي طلقها ثلاثا قبل الاجازة
يكسره له ولم يفرق وقال ابو يوسف لا اكرهه ولو اعتقه قبل ان يجيز نكاحه جاز
وعتقه بمنزلة اذ نه ولو باعه فاجاز المشتري ذل النكاح جاز ولذا لو وهبه او مات
فورثه وارثه فاجاز له في النكاح فتزوج بامرأتين في عقدة لم تجز واحدة
منهما الا ان يقول المولى عنيت امرأتين فجاز نكاحهما ولو اذن له فتزوج نكاحا فاسدا
ودخل بها اخذ بالمهر حاله الرق عند ابي حنيفة وعندهما يواخذ بعد الرق وله ان
يتزوج نكاحا مستقبلا صحيحا ولو اجاز المولى نكاحه بعد ما تزوج ودخل بها فعليه
مهر واحد ولذا لو اعتقه مكان الاذن والقياس ان يجب عليه مهران ولكن الاستحسان
يجب ما سمي ولو لم يجزه المولى وفرق بينهما بعد ما دخل لها فلا مهر عليه حتى يعتق ولو
زوج امته من عبده لشهود بغير مهر جاز ولا مهر لها عليه له عبده نصرا ان اذن له في
التزوج فقامت عليه امرأه شاهد من النصارى انه تزوجها وهو متحد اجزت
ذلك كما شهد عليه ببيع او شري اما لو كان العبد مسلما والمولى كافرا لم يجز شهادتهما
ولا يتسرى العبد وان اذن مولاه ولذا المدبر والمكاتب والمستسقى عند ابي حنيفة
عبد بين شركتي ليس لاحدهما ان تزوجه بغير اذن شريكه ولا يتزوج العبد بمولاته
وان قل ملكها في رقبته ولذا المولى لا يتزوج بامه له فيها شي من الملك ولا يجوز ان
يتزوج بمكاتبته فان وطئها يجب عليه المهر وقيمة الولد الساعد ولو تزوج بمولاه
ثم دخل بها فعليه مهرها ولو تزوج من عبده ابنته جاز فان مات فورثته بفسد
النكاح الا ان يكون مكاتبا لا يفسد فان عجز ورد في الرق فيفسد بخلاف ما لو
اراد المكاتب ان يتزوج بها بعد موت المولى لم يجز ولو رد بالعجز في الرق بعد ما
دخل بها سقط مهرها قد رحمتها ولو اشترى منكوحته رجل بطل النكاح وعليه المهر
لها يعها ان دخل بها ان دخلها قبل الشرى لو تزوج حرة على انه حر ثم علمت انه عبده
ما ذون في التزوج لها المطالبة بالفرقة عند القاضي وعليه مهرها وان لم يدخل بها
اما لو تزوجها ولم يخبر انه حر لا يفرق بينهما متى علموا انه عبدا الا ان فعلته المرأة بنفسها
فللاوليا ان يفرقوا بينهما **الرضاع** الرجل لا يتزوج امرأة ابيه او ابنته من الرضاع ولذا
نوافله واحدا له لو طلقها ولها لبن فزوجت باخر فخلت من الثاني ونزل لها لبن فاللبن
من الاول حتى تلد عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله عليه ان عرف
ان هذا اللبن من الحبل الثاني فهو من الاخر وقال محمد رحمه الله استحسن ان يكون منهما

الرضاع

جميعا حتى تضع من الاخر وحرمه الرضاع يحصل قليلا كان اللبن او كثيرا امصة او مصتنا
او سعوطا او وجورا ولا تحل اخته من الرضاعة ان كانت ابنة التي ارضعته او ابنة زوجها
الذي منه اللبن ولا اولاد هذه المرضعة واولاد هذا الزوج ونوافله ولا عمته وخالته
من الرضاع ولا رضاع بعد الفصال وانما الرضاع في الحولين وبعدهما الى ستة اشهر
قطم في هذه المدة او لم يقطم عند ابي حنيفة وعندهما لو زاد على الحولين يوما فليس رضاع
ولا باس بتزوج ام ابنة التي ارضعته وابنتها ايضا ولذا اخ العلام ولا يجمع بين الاختين
من الرضاعة او بينهما وبين ابنة اختها وابنت اخيها وكل امرأة ذات محرم منها من الرضاعة
ولا تجوز شهادة امراه على الرضاع اجنبية كانت او ام احد الزوجين حتى تشهد عليه
رجل وامرأتان عدول فحينئذ يفرق بينهما ولذا لو خطب امرأة فشهد رجل وامراه
عدلة قبل عقد النكاح انها قد ارضعتها فهو في سعة من نكدها وان تزوه واخذ
بالتقعة فهو افضل ولو نزل للبكرتين فارضعته فهو رضاع ولبن امراه ميتة رضاع
بخلاف ما لو جامعها بعد موتها لا تثبت حرمة المصاهرة ولو طبع لبن امراه في طعام
فانضجت وتغير اللبن بالنار لا يحرم اما لو لم تفسد النار ينظر ان كان الطعام غالبا
لم يحرم وان كان اللبن غالبا فلا يكون رضاعا ايضا عند ابي حنيفة خلافا لهما ولو جعل
اللبن في دواق او حبر صبيا او اسعطا واللبن غالب فهو رضاع ولا يتزوج على المعده
ذات محرم منها ولو تزوج رجل صبية فارضعته امه من الرضاع او الولاد او اخته
نسبا وجع الزوج على التي ارضعتها ان تعدت الفساد اما ان لم تعد الفساد وادارت
الخبر لم يرجع والقول قد قولها ما لم ينظر منها تعد الفساد ولو ارضعتها ام عمه الصبية
لم يضر نكاح الصبية لو تزوج بصبيتهن فارضعتهما امراه على التعاقب حرمتا عليه
اما لو كن بلانا حرمتا الاوليين والثالث امراه واما لو ارضعتهم معا حرمتا جميعا
لو تزوج امراه وصبيتهن فارضعتهما امراه على التعاقب حرمتا للصبيتين الاولى ولا
مهر للمراه ان كانت غير مدخوله وللصبيته نصف المهر على الزوج وهو يرجع به على
الكبيرة ان تعدت الفساد والصبيته الاخيرة امراه والاولى لا تحل له حتى يفارق من
الاخيرة اما المراه الكبيرة لم تحل له ابدا اما لو كانت مدخوله حرمتا جميعا والكبيرة
مهرها ولكل واحدة من الصغيرتين نصف المهر ولا تحل له واحدة منهن ابدا ولو اقر
ان هذه اخته او امه او ابنته من الرضاعة ثم اراد التزوج بها وقال اوهمت واخطات
او نسيت وصدقته امراه فاما مصداق وله ان تزوجهما اما لو اصر على اقراره وزوجهما

فبذلك لا يجوز له ان يرضع

بفرق

يفرق بينهما اما ان اقرت امراه انه اخوه من الرضاعة ثم تزوجهما قبل ان تصدق
نفسها حيا بالنكاح ولا تصدق امراه على قولها ولو اقر الرجل بذلك واشهد عليه ثم
تزوجها ثم ادعى انه اخطا في اقراره لم يصدق فرق بينهما ولو اقر جميعا بذلك ثم الكذب
انفسهما وقالوا اخطانا ثم تزوجهما فالنكاح جائز ولو تزوج امراه ثم قال بعده
هي اختي او ابنتي من الرضاعة ثم قال اوهمت ليس كما قلت استحسنتم ان لا يفسد نكاحهما
ولو ثبت على هذا الاقرار فرق بينهما ولو محمد لم ينفعه ولو انه اقر وقال انه حووبا
اوهمت ثم بعده قال اوهمت لا قبل منه ولذا لو قال هذه امي واختي وليس لهما نسب
معروف ثم قال اوهمت صدق ولو قال لامراه هذه ابنتي من نسب وثبت عليه ولها
نسب معروف لم يفرق بينهما وكذا لو قال هذه امي وله ام معروفة ولم يكن لها نسب
معروف وقال هي هذه ابنتي ومثلها يولد لمثله وثبت عليه فوكت بينهما اما لو اقرت
بالمراه لم يفرق بينهما **احصان** قال لا يحصن الرجل المسلم الا المراه الحرة المسلمة
متى دخل بها ولا يحصنه الصبيبه وان كان مثلها بجامع ولا الامه ولا المجنونه ولا الذميه
ولذلك المراه المسلمة لا يحصنها الزوج العبد والمجنون وغير البالغ اما التحليل للزوج
الثاني وتحريم المصاهرة تقع بجامع هو ولا الخلوه الصحه التي ورأسها او باب مغلق بوجوب
العدة والمهر ولا يقع بهما الا حصان الا ان اقربا بالجامع لزمهما حكم الاحصان وان اقر
احدهما صدق في نفسه خاصة ولا يحصن الخصى والعنق المراه الا ان جامعها وكذا
الرتقا لا تحصن زوجها ولا يقع الاحصان بالجامع في النكاح الفاسد لو دخل الخنثى
بامراته او دخل بالخنثى فهما محصنان وبالايراد بطل الاحصان ولا يعود بالجامع
جديد بعد الاسلام ولذا الكافر اذا اسلم والمملوك اذا اعتق ولو جامعها بعد
العتق ولم يعلم بالعتق يقع الاحصان واذا اولدت منه وسكر الزوج الدخول فهما
محصنان والولد شاهد لذلك لو اقرت امراه بالدخول وانكر الزوج ثم فارقه احل
لزوجها الاول الذي طلقها بلانا ان صدقها ولذا ان اخبره عنها بذلك فقه ولو لم تقر
هي بالجامع ولكن اقر الزوج وطارقها لم تحل للاول ولو قالت قد طلقني زوجي او مات عني
وانقضت عدتي حل لها طهرها ولو قال لامراه تزوجتك شهرا بشهود ومهر لا يجوز عند
ابي حنيفة عزله المتعة **بينه** قال ادعى نكاح امراه واقام البينه عليها واقامت
اخيها البينه انها امراه فالقول قول الزوج والبينه بينه صدقته المراه او لم تصدق ولو
اقام الرجل البينه بتزوج احد يهما ولا يعرف بعينها غير ان الزوج يقول هي هذه فان صدقته

فهي امراته وان تجرد فلانكاح بينه وبين واحد منهما ولا يمس على المراد التي يدعى نكاحها
في قول ابن حنيفة وكذا لو اقامت المراد ان احده من الرجلين تزوجها غير معينين
وهما نكحان ذلك فهو باطل ولا مهر على واحد منهما اما لو ادعت على احدهما وادعت
انه طلقها قبل الدخول وادعت نصف المهر استعملته على نصف مهرها وان ادعت بعد
الدخول على كل المهر فان نكل عن المهر لزمه ذلك ولا يثبت النكاح لو ادعت اثنان
انه تزوجها وحل واحدة اقامت البينة انه تزوجها او لا فانها تصدقها الزوج في الاوليه
فهي امراته ويفرق بينه وبين الاخرى بغير مهر ان لم يدخل بها اما لو تجرد نكاحها او قال
تزوجتها ولا ادري بينهما او لا يفرق بينه وبينهما وعليه نصف المهر بينهما في الموضعين
ان لم يدخل بها فان كان دخل باحد منهما فلها المهر وهي امراته فان قال هي الاخير
وتكذب الاولي فرق بينهما وبينه ولزمه مهرها والاخيرة امراته ولو اقام رجلان كل
واحدة بينة على امراته فان كانت في بيت احدهما او دخل بها فهي امراته
الا ان تقم الاخر البينة انه تزوجها قبله وان لم يكن في بيت احدهما اقام البينة
انه اوله فهو احق لها وان لم يكن لهما بينة فلاهما اقرب فهي امراته فان لم يقر شي فرق
بينهما وبينها بلامهر ان لم يدخلها وان جات بولد لزمها جميعا بعقلان عنه وبورث عن
كل واحد ميراث ابن كامل ولو اقرت المرأة لاحدهما انه الزوج وبورث عنه كل واحد
نصف ميراث الاب فان مات احدهما يرث الاخر من الولد ميراث ابن كامل ولو اقرت
المرأة لاحدهما انه الزوج لزمه الولد خاصة ولو ماتت قبل ان تقر بشي فعلى كل واحد
منهما نصف ما سمي لها من المهر وكان ميراث زوج من تردها بينهما ولو ماتت احدهما فقالت
الميت هو الزوج الارل صدقت ولها المهر في ماله والميراث امراته تزوجها رجلان وعقد
واحدة لا انعقد ولا خيار لها ولذا في الذميه والخريجه ثم اسلم ولو كان لاحدهما اربع
نسوة فهي للذي لا نسوة له وعليه ما سميها جميعا فان تزوجها على الف وسمى كل
واحد خمسين لنفسه خاضعة لم يلزمه الا خمس ما يبد والنكاح الفاسد لا يقع به حرمة المعاهر
نفقة قاله اذا خاصت زوجها في النفقة فرض لها عليه كل شهر ما يكفيها بالمعروف
من النفقة ومن الكسوة ما يصلحها للشتا والصيف وللخادم واحد ان كان لها خادم
وذلك على الموسر قدره وعلى المقتر قدره على قدر غلا السعور وخصه بقوم ذلك
صمه بالمعروف فان كان محسرا فرض لها كل شهر اربعة دراهم او خمسة او ما يبرز ذلك وللخادمها
ثلاثة دراهم او اقل واكثر منه وانما يفرض عليه الفوت الذي ليس فيه فضل بقوم الدقيق قيمه

ما يكفيها وما لا بد منه من الادم والدهن وللخادمها ان كان والكسوة على المعسر درع
لهودي وملحفه وخمار سا بوري ولسا كارخص ما يكون وللخادم في الصيف قميص مثل ذلك
وازار وللمرأة درع مثل ذلك وملحفه وخمار وان كان موسرا فثمانية دراهم او تسعة بوسع
عليها في الطعام والادام وللخادمها ثلاثة دراهم واربعه وخوجه واللسوه لها في الشتا درع
لهودي وهوردي وملحفه ريبوري وخمار ابريسم ولسا انجاني ولحماها قميص زطي وازار
درايس ولسا رخيص وفي الصيف فلها درع سا بوري وخمار ابريسم وملحفه كمان ولحماها
قميص مثل ذلك وازار ولا يجد لها الكسوة ما لم يتخرق ما عندها او يبلغ الوقت
الذي يكسوها وان كان الرجل من اصل الغنا المشهور به فلا امراته خمسة عشر درهما
في كل شهر وللخادمها خمسة ولها من الكسوة في الشتا درع لهودي وملحفه هروبي
وجبه فرا او درع خز وخمار ابريسم ولحماها قميص هودي وازار وجبه وكسا وخفان
قال محمد تفرض للنفقة على الكفاية لا على الدرهم لقوله قران السعير اما الكسوة كما
سمى في الكتاب ولا يوجب خذ منه كليل بالنفقة وليس لها ان تخصصه في نفقة ما مضى من
الزمان قبل الفرض ولذا لو استدانته عليه اما لو صالحته على نفقة كل شهر او فرضها
القاضي فلم يصل اليها المفروض واستدانته او لم تستد ز اخذته بنفقة ما مضى وان
كان لها منه ولد فطلبت نفقته فرض عليه للصغار وللنساء والرجال الزموني بغرض خلا
الدرس لازمانه من الرجال فلا نفقة لهم عليه وتدفق نفقة الكبار الزموني المهر
ان كانوا عقلا ونفقة الصغار الى المراد فان كان الرجل معسرا فنفقة الصبيان في كل
سهر لكل اسنان درهمان الى بلانته دراهم قدر ما يكفيه للقوت طعامه وادامه ودهنه
والكسوة كاد في ما يلبس مثله في الشتا والصيف قميص زطي او هودي في الشتا وقبا حشو
او فرو وخفان وفي الصيف ازار ونفقة الابنه الكبره اربعة دراهم في الشهر ويؤخذ ذلك
وفي الشتا قميص هودي او درع وملحفه زطيه ولسا او لحاف وفي الصيف درع وملحفه
وخمار وللرجل الزم اربعة دراهم وقميص هودي وازار ولسا او لحاف في الشتا وفي الصيف
ازار وملحفه وللصبيان في الشتا من اللحف ما يصلحهم وان كان الاب موسرا يوسع في النفقة
واحسن في الكسوة على ما يرى الكافر بالمعروف ولو صالحته المرأة زوجها على نفقة لا تكفيها
فلها ان ترجع عنه وتطالب بالكفاية واذا ايسر المعسر بعدما فرض النفقة تحولت الى
نفقة الموسرين ولو اوتت المرأه ان يتحول الى ما يربد الزوج من المنازل او البلدان وقد
ارفاها مهرها فلا نفقة لها وان لم يوف مهرها فلها النفقة مع ابائها عليه حتى يوفى مهرها

ولا نفقة للصغيره التي لا تجامح اما لو بلغت ما يجامع مثلها فلها النفقة صغيرا كان زوجها
او مسرا ولا يوجبها للصغيره نفقة زوجها الا ان يكون ضمنها وان كان الزوج معسرا
لها ان تستد من عليه صغيرا كان الزوج او كسرا ثم يرجع عليه ولا يحتسب الزوج بنفقة الزوج
الا بعد موافقتها الى القاضي مرتين او ثلاثا ما حبسه ان لم يعلم عسره ومتى علم حاجته خلى سبيله
ولا يحول منه ومن مطالبتها ولو زوجه فان كان له مال دراهم او دراهم خيرا او امتنع عن
العضا اخذه القاضي وادى النفقة والدين منه ولم يبع العروس الا برضاها عند ابي حنيفة
وعندهما يبيعها في النفقة والدين وان كانت له نسوة فرضت النفقة لمن لكل واحد قدر
فمايتها مسلمة او حابيه او امه قد بواها المولى بيتا ولا تزداد الحرة المسلمة على الذممه ولا الامه
شيا ولم يفرق القاضي بينه وبينهن ولم يجبر على الطلاق لعجزه عن نفقتهن ولكن يامرهن بالانكاح
عليه وتبوي الامه ان خلى مولاها بينها وبين زوجها ولا يستجد مهرها متى استجد مهرها بعد
ولم يخلها له سقطت نفقتها اما لو لم يستجد مهرها ولكن هي تخدمه فلها النفقة وانما
سقط نفقتها باستجد امه اياها ونفقة الحرة واجبه عليه وان حمت واصابها بسلا
منعه ذلك من جماعها او لبرته بحيث لا يستطيع وطئها بخلاف الصغيره ولا نفقة في
النكاح الفاسد وفي عدته والقول قول الزوج انه فقير والبينه بينه المراه
انه عني اما الوسائت القاضي ان يسئل في السر عن ساره لا يجب ذلك على القاضي وان
فعل فاخبره واحد بساره لا يجبره على النفقة الا ان يخبره رجلان عدلان كما في الشهاده
وخبيران اهما علما ذلك وان اخبراهما رايان يالم ياخذ بقولها وان اقام البينه
على انه معسر واقامت البينه انه موسر اخذنا ببينه المراه ولو كان له على زوجته
دين واراد ان يحتسب من نفقتها جاز وان اعطاها شيئا بعد ما فرضت النفقة وقال
هو من المهر وقالت هي من النفقة فالقول قولهما هو في قضا ساير الديون المختلفه
ولو اختلفا في ما وقع عليه الصلح او الحكم من النفقة فالقول قول الزوج والبينه
بينه المراه فان كان الذي اقر به الزوج وحلف عليه لا يكفيها ببلغ به الكفايه في
الموسر ولو اخذت منه كفيلا بالنفقة كل شهر لم يلزم الكفيل الا شهر واحد فانه
لم يوقت وقتا اما لو ضمن نفقة سنه يلزمه ولذا الوفا انما ضامن لنفقتك ابدا
ما عشت فهو كما قال وان فرضت النفقة ثم مات احدهما بعد مضي شهر لم ياخذ النفقة
ولم يوجب شيئا منها بمنزله خراج الراس ولو اختلفا في ما مضى من المده من وقت القضا
فالقول قوله والبينه بينتها وان بعت ثوبا فقال الزوج من الكسوه فالقول قوله

الا

الا ان يقيم المراه بينه انه هديه منه وان اقاما البينه فالبينه بينه الزوج ولو عجلت
بحرق الكسوه لا يجب عليه اخرى حتى تاتي الوقت ولذا ان صاحبها وليست غيرها لا كسوه
لها حتى يمضي الوقت الذي يخرق فيه لو كان معها نفقة الشهر الاول فلها ان تطلب نفقة
الشهر الذي دخل ولو انفق ما لها بعد ما فرضت لها النفقة عليه لها ان ترجع على
الزوج بما مضى وفي الوحم المحرم ما نفق من ماله لم يكن له ان يرجع على الذي فرض عليه بشي
من ما مضى ولو كان زوجها غائبا وله مال حاضر فطلبت النفقة فرض لها فيه بعد
ان يحلف انه لم يعطها نفقه ويؤخذ منها كفيلا بالنفقة فان قدم الزوج كان على حجة
ان كان ارسل اليها بشي وكذا الدين له على رجل والود يعه بعد ان يقرأ بذلك وبهاها
امراته فان محمد الم يقبل من المراه بينه علمها واما اذا لم يكن له مال حاضر لم افرض لها
نفقه اذ لا خصم معها ولا اسع في ذلك عروضا وبنفق عليها من غله الدار والعبد
ويعطها الكسوه من ثياب ان كانت له ذلك ولذا يعطها من طعام ان كان له طعام
وياخذ منها كفيلا بجميع فان رجح الزوج واقام البينه على وصول نفقتها لهذا الوقت
فالكفيل ضامن لنفقتها فان لم يكن له بينه وحلفت المراه لاشي على الكفيل وان نكحت
لزمها والزمها الكفيل بلك النفقة على المملوك بنقض على العبد نفقة امراته
قد رما كفيها ويكون دنانير رقبته فان اجتمع ما يجبر عنه ببيع العبد ان لم يود عنه
مولاه حره كانت امراته او امه اما المدبر والمكاتب يسعيان فيه ولم يجبر على نفقة
ولده منها وان كانا مكاتبين واحده لمولى واحد فنفقة الولد على الام وارث
الجنايه عليها وميراثها اذا وطئ المكاتب امته فولدت منه فانه يجبر على نفقته
وارث الجنايه عليه وميراثه له اذا تزوج العبد او المكاتب والمدبر بغير اذن المولى
لا نفقة عليه ولا مهر فان عتق جاز النكاح حين عتق ووجب المهر والنفقة فيما استقبل
والامه او المدبوره او ام الولد تحت حرا وعبد لا نفقة لها وان دخل لها مال بيوها معه
بيتا وان كان لها منه وليد لا نفقة عليه للولد وانما يجب نفقته على مولى الام اقا
المكاتبه لا تحتاج الى التبويه اذ ليس لمولاها ان يستجد مهرها على الذي نفقه
امراته بالمعروف وان كانت ذات رحم محرم منه وذلك في دينهم نكاح في قياس
قول ابي حنيفة وعندهما لا يفرض في المحارم بل يفرق بينهما متى طلب احد هما ذلك
ولا يجوز لهما الا ما يجوز لامل الاسلام ما خلا النكاح بغير شهود فانما يجيزه و
بالنفقة اذا اسلم وابنت امراته الاسلام فيفرق بينهما ولا نفقة لها في العده اما ان اسلمت

هي و ابا زوجها الاسلام فيفرق بينهما وعليه نفقتها في العدة والسكنى ايضا واذا اخرج
احد الحربين مسلما ثم خرج الاخر بعده فلا نفقة لها **للمطلقة** لكل مطلقة
بلا ما اودونه السكنى والنفقة مادامت في العدة ولا يخرج من بيتها ليلا ولا نهارا هكذا
بلغنا عن عمر رضي الله عنه ولذا للباينة بالخلع والابلا والدعان والردة ومجموعها
وكل فرقة من جهة الزوج وان اشترط في الخلع ان لا سكنى ولا نفقة فعليه السكنى دون
النفقة كل من كانت لها نفقة يوم طلق ثم صار الى حال لا نفقة لها بان كانت امة فاستخرجها
مولاهما وابطل تبويتها ثم اعادها الى الزوج وتركه استخدا ائمتها فعدا حقها في النفقة
اما لو اخرجها المولى من بيت الزوج واستخداها حتى سقطت نفقتها فلما طلقت الزوج
اعادها المولى بعد الطلاق الى بيت الزوج فلا نفقة لها فالمعتبر حاله الطلاق والحالات
التي لها ربه من زوجها فانها ان ترجع وتأخذ النفقة ولو جات فرقة من قبلها
بمعصية كالردة ومطالبة ابن الزوج على الجماع فلا نفقة لها بحال وان رجعت اما
السكنى فواجب لها والامة قد بواها المولى بيتا فعقدت فاختارت نفسها وهي مدخولة
فلهما النفقة واذا لم تحاصم المراه في النفقة حتى تقضت عدتها فلا نفقة لها وان كان
الزوج غائبا فاستدانت عليه فاذا قدم لا يقضى عليه بشئ في اخر قوله اني حنيفه
وان تطاولت العدة فلها النفقة حتى تنقضي بالحيض او بالشهور وعند الناس والقول
قولها في انقضاء العدة مع بيبها فان اقام الزوج البينة على اقرارها بانقضاء العدة
برى من نفقتها ومطابقتها ابن زوجها في الجماع لم تبطل نفقتها اما ان اتت في عدتها
لا نفقة لها فان تابت ورجعت الى بيت زوجها فلها النفقة الا ان تابت ورجعت بعد
ما لحقت بدار الحرب او سببت فاعتقت او لم يعتق فلا نفقة لها حتى تزوج ذميه
عندنا ودخلها ثم طلقها فلها النفقة في قول من يوجب العدة على الذميه ولو اعتق
امر ولده لا نفقة لها في عدتها رجل اقران نكاح امراته عليه حرام وقد دخل بها
مفروق بينهما فلها ما سمي من المهور ونفقة العدة ولا يصدق الزوج على ابطال شئ منه
والفرقة بخيار البلوغ بعد الدخول اهما اختار فلها نفقة العدة ولذا في التفريق
لعدم الكفاة ولو سرفت نفقتها لم يكن على الزوج ثانيا ما لم يمض الوقت ولو ارسل
اليها فزعم الرسول انه اعطاها اياها وحدهت هي كان القول قولها مع بيبها ولذا
ان ادعى انه اعطاها وهي تنكره وان اعطاها نفقة شهر او سنة ثم مات احدهما وهي قامة
بغيرها فهي ميراث عنها ولذا الكسوة الا عند محمد فانه يقول برد على الزوج من النفقة

والكسوة

والكسوة بعد دما بقي من المدة قامة هي ام مستهلكة عندها **ولد** الولد بعد
الفرقة عندها حتى تستغنى عنها ان كان غلاما حتى ياكل ويشرب ويلبس وحده وان
كانت جارية حتى يحيض والرضاع والنفقة على الوالد وان وجد من ترضعه باقل مما ترضعه
الام فارضعه النطير في بيت امة وان اخذته امراته بذلد فهي احوبه اما قبل الفرقة
فلا اجر لها على الرضاع ولا نكده عليها في الارضاع وان لم يكن له اب وله ام وعم فالرضاع
عليهما اطلاقا على قدر ميراثهما ان كانا غنيين وان كان العم فقيرا والام غنية فالرضاع
كله على الام فان كان له ام واخ لاب وام وعم اغنيا كلهم فالرضاع على الام والاخ
اطلاقا ولا يضم مع الاب احدا في ذلد فاذا مات الاب فعلى الموارث في ذي الرحم
المحرم ان كانوا اغنيا ولم يجبر الفقير على نفقة فان كانت لام فقرة والعم والخالة
غنيتان فالنفقة على العم اللسان وعلى الخالة الثلث ومن لم يكن بذى رحم محرر فلا نفقة
عليه ويؤخذ الاب للموسر والوسط لولده اذا كانوا اكثر من واحد بخادم فان لم
يكفهم بخادم من قوم ان في خدمتهم فاذا استغنى الغلام عن الام بان اكل وحده وشرب
وحده ويلبس وحده وحاضه الجارية فالاب احوق بهم فان تزوجت امهم قبل ذلد فابوهم
احق بهم وام الام بمنزله الام مسلمة كانت وكاتبه او مجوسيه وكذا اكل كافر من نسائه
القرابة فهي بمنزله الام واذا تزوجت الام فامر الام احوق بالولد ان كان زوجها جاهد
الولد او لم يكن لها زوج اما لو كان زوجها اجنبيا فلا حوق لها فيه ثم امر الاب احوق به
بعد ها ان كان زوجها الجد وان كان اجنبيا فالاخت من الاب والام بعدها والخالة
من الاب اولى بالولد من العم والخالة من الام اولى من الخالة من الاب وكل من كان من
قبل الام فهو اولى ممن هو من قبل الاب فان كانت خاله وابنة اخته لام فابنته لا تخت احوق
واذا لم يكن من قبل الام ذو رحم محرر فالعم من الاب والام اولى العمات ثم العم من الام
ثم العم من الاب وابنة الاخ اولى من العمات والخالة اولى من ابنة الاخ من الاب وليس لمن
سوى الام والجد تنحق في الولد بعد ما اكل وشرب وحده جارية كانت او غلاما
وعن محمد اذا بلغت حد الشهوة عند الام والجد تنحق فالاب احوق بها ثم بعد الاب الاخ من
الاب والام ثم الاخ من الاب وان اجتمع الاخوة لاب وامر فافضلهم صلاحا ودرعا
احق به فان كانوا سوا فاكبرهم احوق ثم الاعمار بعدهم وللمثيب المامونه على نفسها
ان يكون حيث شاته وليس معها احد من هؤلاء اما لو لم يوثق بها فلا بد ان يضمها اليه
واما البكر فلا يخلها الاب او غيره من الاولياء من الاخ والعم من ذي الرحم المحرم وان لم

على الاب دون الام وان كانا موسرين اما ان كان الاب معسرا توام الام بالانفاق عليه
ويكون دينا على الاب عن ابي يوسف ومحمد والمعنوه والكسر الزمن والبنات الكبيره
كالصبي الصغير ولومات الاب فالنفقة على الام والجد على قدر ميراثهما لو كان لولد
خال موسر وابن عم معسر فالنفقة على الخاله والميراث لابن العم رجل من معسر ولد ابن
صغير او كبير من معسر وللرجل ثلاثة اخوه منفرده موسرين فنفقة الرجل على الاخ من الاب
والام والاخ من الام اسداسا ونفقة الولد على الاخ لاب وام خاصه وان كان الولد
ابنة فنفقة الاب والابنه على الاخ لاب وام خاصه اما لو كان مكان الاخوه اخوات
متفرقات وكان الولد ذكرا فنفقة الوالد على اخواته اثمانا على قدر مواريتهم منه
ونفقة الولد على الاخت لاب وام خاصه ولو كان الولد انثى فنفقة الاب والابنه على
الاخت لاب وام خاصه تنظر فيها الى وراث الاب فان كان يجوز الميراث كله وهو موسر
جعلته كانه ميت ثم نظرت الى من يرثه فعلمهم النفقة على قدر مواريتهم وان كان الذي
يرثه لا يجوز الميراث جعلت النفقة كلها على من يرثه معه ونفقة المرأة على ولدها دون
امها ولذا على الاب ولا يشارك الولد في نفقة الوالد من ام ولا اب ولا جد ويجبر اهل
الذمه على النفقة على حسب ما يجبر اهل الاسلام وان اختلفت ملتهم في الكفر ولا يجبر الموسر
على نفقة معسر صحيح من قرابته وان لم يقدر على الكسب الا في الوالد والجد ابلا خاصة
عند عدم الاب فانه يجبر مع الاب صحيح والمملوك لا يجبر على نفقة احد الاولاد المكاتب
من امته ولا يجبر المسلم ولا الذي على نفقة والديه من اهل الحرب مع انهم مستامنون في دارنا
ونفقة المعنوه على الابن دون الاب كما لو كان صحيحا معسرا **من الجامع الكبير خلع**
قال رحمه الله امر رجل عبده بان تزوج وقد كان قد تزوج قبله امرأه بغير اذنه
فاجاز صح استخسانا لو امره ان تزوج على رقبته لم يصح فما تزوج حرة او مكاتبه اما
لو تزوج بامة او مدبره او ام ولد صح ولو كان العبد مدبرا او مكاتب صح في المواضع
اجمع ولذا لو لم يقل له تزوج على رقبته صح تزوج العبد لهولا وعندهما اذا زاد
قيمه رقبه العبد على مهر مثلها مما يتخاضن لا يصح ولو تزوج العبد حرة او مكاتبه
على رقبته فاجاز للمولى فاجازته باطله وفما سواها صحته لو تزوج امته من حرة او عبده
باذن مولاه او مدبره او مكاتب ثم المولى خلعهما منه برقبته فان كان الزوج حرا فالخلع طلاق
باين بلا مال والجارية لمولاها كما كانت وان كان مكاتبها جاز الخلع والجارية للمكاتب وان
كان مدبرا او عبدا جاز والجارية لمولى العبد ولو كان الزوج حرا فطلقها على رقبته برضا

لا يجبر المولى على نفقة ابنته
وان كان مكاتبها جاز الخلع

مولاه

مولاهما وقع طلاقا رجعيما ولم يكن له من قيمتها شي وان كان بلفظ الخلع فهو بان تحت رجل
امتان لو رجل فدخل مما خلعهما سيدهما برقبته احدهما بعينه باصح على الاخرى دون التي وقع
الخلع على رقبتهما فيقسم رقبته المعينه على المهر من ما احصاه صاحب الرقبه فهو باطل وما احصاه
الاخرى فهو للزوج وبطل نكاح صاحبه الرقبه للون بعضها ملكا للزوج ولم يبيع عليها
طلاق ولو خلع المولى كل واحد على رقبته صاحبتها وقع علمها طلاقا بان لا يجعل امرأه
لها ابتاع لا وارث لها غيرهما تزوج بها احدهما ودخل بها ثم مرضت واختلفت بمهرها عن
زوجها لا مال لها غيره ثم ماتت في العدة فالمر بينهما نصفان ارضا عن ابنت عمهما ولو طلقها
على مهرها ثم ماتت في العدة وقع طلاقا رجعيما بلا جعل والمهر بينهما ارباع للزوج ثلاثة
الارباع والربع للاخر ما ذوز عليه الف درهم من ثم اذن له المولى ان تزوج على رقبته تزوج
امه العترة على رقبته جاز النكاح فيبيع العبد فضرر في ذلده غرما العبد بدنههم ويضرب
مولى الامه مهرها فنقسم قيمته بالخصص رجل اذن لامته في التزوج فتزوجت عبدا اجاز
فان خلعهما مولاهما على عبده في بده صح اذن مولى العبد او لم ياذن ثم ان استحق العبد الذي
هو بده الخلع فالخلع ماض ولا ضمان على المولى ولكن قيمة العبد المستحق في رقبه الامه تباع
لمولى الزوج في دينه وان كان على هذه الامه من قبل خلعهما تباع الامه فيبدا باصحاب الدين
فان فضل عن دينهم شي اخذه الزوج فان لم يبق ما فضل بتمه العبد المستحق تو اخذ الامه
بعد اعتاقها ولو كان مولى الامه ضمن ما ادرك لمولى الزوج من درك في بدل الخلع تباع الامه
لدين الغرما وياخذ مولى الزوج مولى الامه ولذا ان اعتقها لم يتبعها بالمهر ولكن يواخذ
مولاهما بعد ولو خالعهما مولى الامه على رقبتهما جاز وسلمت لمولى الزوج ان لم يكن علمها دين
والا بيعت بدنها وما بقي يصرف لبده الخلع على ما سبق انفا **خلع** لو قال لاخر
اخلع امراتك على هذا العبد او على هذه الالف فالقبول للمراه فان قبلت فعليها
تسلمه او قيمته وان كان من ذوات الامل فعليها المثل اما لو قال على عبدي هذا
او الفتي هذه فالخلع واقع ولا سماعي قول المراه عند الاضا فة الى نفسه ولو قالت اخلعني
على فلان او على عبده فلان صح من غير اعتبار قبول صاحب الدار ولذا لو بدأ الزوج
وقال خالعتك على عبدي فلان يحتر قبولها اما لو خاطب صاحب العبد وقال يا فلان قد
خلعت امراتي هذه بعبدك هذا وهي حاضرة اعتبر قوله وعليه التسليم ولو قال اجنبي اخلع
امراتك على عبدي فلان هذا الالف فلان هذه فنقل فالقبول لصاحب العبد الا ترى لو قال
اخلع امراتك على الف درهم على فلانها فاضا من فالقبول الى الضمان دون المراه اما لو قالت

مولى صح

اخضعني على الف درهم على ان فلانا لها ضامن صح فان ضمن فلان الماله اخذ الزوج ايها شاشا
ولو وكلت رجلا ليخلع جاز والماله عليها الاعلى ويكيلها الا ان نقول الوكيل الالف على او على اني ضامن
فعلية الماله وهو يرجع عليها ولو وكلت رجلا ليرزوجه فزوج الوكيل امراد على عبد الوكيل
جاز والعبد للمرأة فان هلك العبد في يد الوكيل فلا ضمان على الوكيل اما لو تزوجها منه بالف
من مال نفسه جاز والماله على الزوج ولم يجبر الوكيل على تسليم شئ ولذا لو قال الوكيل بالتمني هذا
واما لو ضمن الوكيل فللمراه ان تاخذ اهما شاشا والوكيل صار كغيبا وايهما ادى لم يرجع على
صاحبه بشئ وكذا الصلح في دم العمد على شئ اذا الاعن القاضى بينهما والزم
الولد امه فتزوجت باخر بعد العدة ثم ادعى الزوج الاول الولد الذي نفاه واكدب
نفسه ثبت نسبه وعليه الحد ثم جات بولد عند الزوج الثاني لاقل من ستة اشهر منذ
ادعى الزوج الاول فنفاه الثاني لا يصح نفيه فلزمه الولد ولا يجزى اللعان لقيام شبهه
الزنا اما لو جات به لاكثر من ستة اشهر بعد دعوى الزوج الاول ولده وجب للعان
ولزم الولد امه ولو تزوج الحر مكاتبه باذن سيدها على جاربه بعينها فلم يقبضها
المكاتبه حتى تزوجها الزوج باذن المكاتبه على ما به درهم صح كما لو باعها قبل قبضها
ثم طلقها الزوج بكلمة واحدة قبل ان يدخل بها او طلق الامه او الامم المكاتبه
فلم يكاتبه نصف الجاربه وربع مهر الجاربه والباقي رجع اليه فان بطلاق الامه سقط
نصف مهرها والنصف الباقي مع الجاربه نصف مطلق المكاتبه كما هو داب زيادة المهر
من عقرو ولد واما لو طلق المكاتبه او لا ثم طلق الجاربه فصارت الجاربه مشتركة
بينهما وفسد نكاحها قبل وقوع طلاقها فلا يجب عليه من مهرها شئ كما لو باعها المكاتبه
من زوجها قبل الدخول نصفها ولو قبضتها المكاتبه ثم تزوجها من زوجها ثم طلقها
جميعا في كلمة واحدة لا ينصف الجاربه بل سلمت لها وله عليها قيمة نصف الجاربه ولها
عليه نصف مهر الجاربه ولذا لو طلق احداهما قبل الاخرى ايتهما او لا فانه لا يعود
الى الزوج من الجاربه شئ كيف ما كان ولو تزوجت بالجاربه ودخلها قبل ان يدفعها
المكاتبه ثم طلقها فلا ما قبل ان يدخل بالمكاتبه بنصف مهر المكاتبه وهو الجاربه ومهرها
فالزوج بالخيار ان شا اخذ نصف الجاربه ونصف مهرها وان شا ترك الجاربه واخذ نصف
قيمتها مع نصف مهرها واعتبر قيمة الجاربه يوم الدخول لها وهو عيب دخل عليها باذن
المكاتبه وهي قابضة للمهر بوطى الزوج ولذا لو طلق احداهما قبل الاخرى ولو تزوجها
بعد ما دفعها الى المكاتبه ودخل بها ثم طلقها في كلمة واحدة فله عليها نصف قيمه

الجاربه

الجاربه يوم قبضت والجاربه ومهرها للمكاتبه اما لو تزوجها قبل الدفع ثم دفعها
اليها قبل ان يدخلها ثم طلقها معا فله نصف الجاربه وسطل ثلاث ارباع مهر الجاربه
وسلم للمكاتبه نصف الجاربه وربع مهرها ولذا لو طلق الجاربه قبلها وان طلق المكاتبه
قبلها لا يبطل نكاح الجاربه ولا يعود نصف الجاربه اليه بمجرد الطلاق حتى يوجد القضا
او الرضا لمكان القبض فان طلق الجاربه قبل القضا لها صح ويعود نصفها اليه ويبطل
عنه ثلاثه ارباع مهرها كما في المسله الاولى فان لم يطلو حتى قضى له بنصفها يبطل نكاح
الجاربه وهي بينه وبين المكاتبه نصفين ولو تزوج الجاربه قبل دفعها فولدت له سر
طلق المكاتبه قبل الدخول فله نصف قيمه الجاربه ونصف مهرها وسلمت الجاربه واو اذ
للمكاتبه مع نصف مهر الجاربه واعتبر قيمه الجاربه يوم الدخول فان قبضتها المكاتبه
قبل الوطى معتبر قيمتها يوم قبضت ولو تزوجها على جاربه ثم طلقها قبل الدفع وقبل
الدخول بالمكاتبه ثم تزوج الجاربه قبل القضا له نصفها لا يصح ولو اشترى جاربه
بغلام فزوجها المشتري من بايعها وقبضها المشتري ولم يدفع الغلام حتى هلك الغلام لم
يبطل النكاح بخلاف ما لو اراد ان تزوجها الان ابتداء لم يجز ولو زوجها من الغائب
صح ولو مات الاب وورثه الابن لا يبطل نكاحه بخلاف ما لو اراد الابن تزوجها بعد
الموت الاب لم يجز ولذا المكاتبه لو تزوجها ابن المولى صح وعمت الاب لم يبطل ولو
اراد الزوج نكاحها بعد الموت لا يصح ولذا المكاتبه شري امرأ مؤكاه لا يبطل النكاح
ولو طلقها واحده باينه ثم اراد تزوجها لم يجز فراقبين لا ابتداء والبقا **صداق**
لو تزوجها على ثوب لساوى عشره فلم يقبضه حتى انتقص سعره حتى ساوى ثمانيه
درهم فلها الثوب لا غير اما لو كان ساوى ثمانيه وقت العقد ثم صار ساوى عشره فلها
درهمين معه فلو كان ساوى عشره قبضته بعد ما ساوى ما به درهم ثم هلك في يدها
فعلها او بغير فعلها ثم طلقها قبل الدخول فعليها ان ترد نصف قيمته يوم قبضت لا
يوم العقد ولو تزوجها على عبد فهلك في يد الزوج ثم اختلفا في قيمته فالقول قول
الزوج كما في الغصب والبينه بينهما اما لو اختلفا في اصل العقد فقال تزوجت على
الهندي وقدمات وقيمتها الف وقالت بل الرومي وقيمتها الفان فالقول قولها
الى مهر المثل وفي الفضل قوله وعند اني يوسف القول قوله الى مادون العشره وكذا
لو اختلفا في درعان الثوب او في وزن ثوبه او في ثوبه وهي المهر فالقول قوله وكذا الاختلاف
في الصفات اما لو تزوجها على نقره فضة بعينها فضاغت في يده فالقول قول المراه

ها
قيمه

١٣١

في وزنها الى مهر المثل اما لو اختلفا في وجودتها فالقول قوله ولو كان مكفلا فاختلفنا
في كيله بعد ما ضاع الطعام فالقول قولها الى مهر المثل وفي الجوده قوله ولو اختلفنا
ضهما فالقول قولها في القدر الى مهر المثل والقول قوله في الوصف اما لو وقع الاختلاف
في الطلاق قبل الدخول حكمه بالمتعة وعندنا في يوسف القول قول الزوج في الجميع
فرد الاب زوج للصبي امرأه كبيرة فاذا هو محبوب فراجعته الى القاضي لابطال النكاح
لم ينتظر بلوغه ولو لم يكن له اب او جد او وصي يخاصم نصبه لقاضي من يخاصم عنه ولو كانت
المرأة صبية لم يفرق بل تاتي الى البلوغ المرأة ولو زوج الوالي صبياً صبية زوجها ولها
غير الاب ثم ادركت قبل زوجها واختارت له فرقة لم ينتظر بلوغه ولذا لو تزوجت المرأة صبياً
ليس بكفولها وطلبه لاوليا الفرقة لا ينتظر بلوغه ولو اسلمت النصرانية زوجها صبياً
نصراني ورفعت لامرالي القاضي للفرقة ينتظر حتى يعقل الاسلام ولم يجعل الوالد خصماً
معتود لا يبرح صحته زوجة وليه امرأة فلم يصل اليها فرقت ذلك الى القاضي فيجعل القاض
عند خصما يخاصم ان لم يكن له ولي ثم يوجهه سنة ولو كان نصرانيا ابواه فاسلمت المرأة
وطلبته الفرقة فالقاضي يعرض الاسلام على الاب فان اسلم حكمه بالاسلام للمعتود تبعاً والا
فرق بينهما اذ المبرج للمعتون زوال اختلاف الصبا وان كان الوالدان قد ماتا فنصب
القاضي خصماً يخاصم عنه لو صار احد الزوجين معتوها بعد اللعان قبل يفرق القاض
بينهما عنها لا يبرح زواله يفرق بينهما اما لو تزمت لم يفرق وبطل اللعان كما لو اكدت
نفسها ولذا لو قذف احد الزوجين رجلاً وضرب له الحد لم يفرق ايضاً ولو التعن
الرجل ثم صار معتوها لم تومر المرأة باللعان ولم يفرق بينهما ولو التعن ثم وكلا وكلا
بالفرقة وغاها يفرق بينهما ولو صار معتوها بعد اللعان يفرق بينهما رجل تزوج
صبية ثم ارتد ابوها عن الاسلام لم تبين من زوجها وهي مسلمة تبعاً للدار اما لو التحقا
لها دار الحرب بانت حين وصولها الى تلك الدار ولو ماتت مسلمة في دار الاسلام
لم تبين لمخوف الاب بها الى دار الحرب ولذا لو ماتت مرتدة في دار الاسلام لم تبين بوصف
الاب بها الى تلك الدار ولو ان مسلماً تزوج صبية نصرانية فتجس ابوها وامها نصرانية
حية او ميتة على دينها لم تبين واجمعا ولو تجس ابوها بانت الصبيد من زوجها فان دار
الاسلام ليست بدار النصرانية ولا تبعيد لها ولا مهر لها ولو تزوجها مسلم بعد ما تجس
ابوها لم يجز ولو عقلت الذم لم تحل ذبحتها وبلحوق الذم من دار الحرب لم ينقض
عقد الذم حتى لو دخلت من دارنا ثم رجعا وخلفا الصبيد حكمه بالاسلامها

والمعتود

والمعتود بالباخذ بمنزلة الصغيره فما وصفتها اما لو صارت معتوها بعد البلوغ او كانت
تعقل الاسلام نوصارت معتوها لا يحكم بقبيحه الا بومن في الاديان بل اعتبرنا اصلاً مسلم
تزوج صبية نصرانية لها ابوان نصرانيان ولبرت وادركت وهي تعقل دينها من الاديان
ولم تصفه وهي غير معتوها بانت من زوجها فانه لا دين لها ولذا الصبية المسلمة بالاسلام
الا بومن ثم ادركت ولم تصف ديناً ما تبين من زوجها ولا تحل ذبحتها ولا مهر لها الا ان
دخل بها قبلها مهر مثلها او المسمى ولو وصفت المجوسية وهي تعقل ذلك بانت من زوجها وان
لم تبلغ عندنا خلافاً لابي يوسف اما اذا لم تصف ديناً ولم تبين ما لم يبلغ **بينه** رجل
ادعى نكاح امرأه وانكرت فاقام عليها البينة واقامت المرأة البينة انه تزوج اختها قبل
الدعوى وانها امرأته على حالها والزوج ينكر بقضي نكاح الحاضرة عند ابي حنيفة وقال
صاحبه ان توقف فيه حتى تخفى الاخت الغايبه فان حضرت وادعت النكاح واعادت
البينة قضى نكاح الغايبه دون الحاضرة وان لم يدع قضى نكاح الحاضرة وكذا لو
اقامت الحاضرة البينة على اقرار الزوج بنكاح اختها الغايبه وهو ينكر اما لو اقر الزود
في المسلمتين بنكاح اختها لسل هل بينه وبينها فرقة فان قال لا فرقة بينه وبين الشاهدة
وان قال قد طلقتها وانقضت عدتها والحاضر تنكر فاقام البينة على نكاح هذه الحاضرة
بقضي نكاح الحاضرة بالاتفاق حتى لو حضرت الغايبه وادعت لنكاح لم تسمع بينتها
بخلاف ما لو انكر الغايبه فانه سمع هذا دعوى الغايبه والعدة واجه على التي اقر
بطلانها من يوم اقراره ولم يبطل نكاح الحاضرة اما لو جات بولدها بينها وبين شتى
منذ اقر لزمه وفرق بينه وبين اختها ولذلك لو ادعى على امرأه نكاحها واقام البينة
واقامت هي البينة انها تزوج امها او ابنتها قبل الوقت الذي ادعى ولم تقم البينة على
الدخول اما لو اقامت البينة على نكاح الابنه فرقنا بينه وبينها وكذا لو اقامت البينة
على الدخول بالامر لا يفرق وكذا التبديل والممسك لدخوله لو تزوج امرأه واقران
فلانا كان تزوجها قبله وقالت صدقت وهو زوجي على حاله وقال له الزوج بل طلقتك
وانقضت عدتك ثم تزوجتك لم يفرق بينهما فان حضر الغايب وادعى النكاح وانكر الطلاق
قضيت بهاله وعليها العدة ان دخل بها الثاني واما لو اقر بالطلاق وانقضت العدة
وهي تنكر الطلاق وقع الطلاق من الاول وعليها العدة من يوم اقر وبطل النكاح الاخر
ولو صدقتهما في جميع ما قال لا كانت امرأة الاخر على حالها ولو اقر انه تزوجها بعد ما
طلقتها الاول وانقضت عدتها وقالت المرأة ما تزوجني هو قوط وادعى المقر له انها زوجتي

لم يفرق بينها والاخر ولد الموافر الزوج انه كان لها زوج قبله وقد طلقها وقضت
عدها وطالت صدقت وانا زوجة لم يفرق بينهما ولو جاز رجل وادعى انه زوجها وصدقت
المراه وقال الزوج هكذا الرجل الذي اقررت بنكاحه قبلك وانكر الزوج فالقول قوله ولا
عن علي في قوله اني حنيفه لو تزوج امراد على عتق ابها عتق حين وقع العقد فان استحقه
رجل ثم اشتراه الزوج من الذي استحقه فيجوز الزوج على دفعه اليها وليس لها الا باعن قوله
ولا يعد ولد الى قتمه ولا عتق الاب حتى يسلم اليها الزوج او يقضي القاضي ولو باعد
الزوج او اعنته او كاتبه قبل القضا فيصح وعليه القمه لها واما لو قضى القاضي على
الزوج بقمه الاب لها حين استحقه ثم اشتراد الزوج ليس لها في الوجهين الا القمه
موقوف اذا زوج الرجل رجلا امراه بغير مهر او هو ما مور من جهة احد هما دون
الاخر بحضور من الشهود فبلغها فاجاز او اجاز الذي لم يامر به لم يجز عندنا ثم رجح ابو
يوسف وقال يجوز لها لو كان الخطاب من جاز بالافتقار وعند الاجازه ولذا لو كان
هو وكيل من جهتها وفي البيع لا يجوز ان يكون وجلا من الجانبين بخلاف الاب والجد
والوصي اشترى مال الصغير لنفسه صح وفي الخلع والصلح عن دم العه والكتابه لا
تولى الوكيل الواحد شرطى العقد الا روايه عن محمد انه يجوز لعدم تعلق العهده
بالوكيل ولذا لو زوج رجل امراد من نفسه بحضور الشهود فبلغها فاجازت النكاح
فهو باطل ولذا لو زوجت نفسها من رجل ولو وكلت رجلا لزوجها فاشهد الوكيل
تزوجها له فبلغها فرضيت فهو باطل اما لو وكلته بان تزوجها من نفسه فزوجها الوكيل
واشهد جاز وليس لها رد ذلك ولذا لو زوجت نفسها ابنه عم له وهو وليها جاز ولها الخيا
اذا ادركت ولذا لو كانت بالغه فاستامرها فسكت فزوجها نفسه صح اما لو تزوجها
من غير استئمان فبلغها فسكت لم يجز ولم يجعل السكوت رضا بعد العقد في حق وليها
خلافا لابي يوسف ولو زوج رجل امه الغير رجلا بغير رضى المولى والزوجه برضاها
فاعتق مولاها فالنكاح موقوف لها ان تنقص ما لم يرض الزوج ولو اجاز الزوج جاز
ولا خيار لها للعتق والمهر لها اما لو تزوجها مولاها بغير رضاها والمسئله بحالها
ثم بلغ الزوج فاجاز فهو موقوف حتى تحضر الامه المعتمه ولذا لو زوج ابنته الصغيره
من رجل خطب عنه رجل ثم ادركت لصبيبه قبل اجازة الزوج لم يصح حتى يبلغها فيجز فان
سكت متى ادركت فهو رضا لو زوج امته ثم اعتمها وهي بنت عشر سنين تعقل النكاح
فاجازت لم يصح حتى ادركت ثم اجازت وهو خيار العتق وليس لها خيار البلوغ زوج عبده

الصغيره

الصغيره امراه حرة جاز فاعتمه المولى فبلغ قبل ان يدخلها فليس لها خيار البلوغ ولا
خيار العتق لو زوج ابنته الصغيره من رجل وهي بنت عشر سنين فاذا الرجل محبوب فلم
يفرق القاضي فوقف حتى بلغت فان بلغت معتوه لا يبرحى زواله محاصم عنها الاب فيفرق
القاضي ولو تزوجت بجوسيه تعقل الاسلام فاسلم الزوج عرض عليها الاسلام فان اسلمت
والا فرق بينهما ولو لغروا بواه مسلمان وهو يعقل الاسلام فهو بمنزله المرتد خلافا لابي
يوسف ولو كانت جارية صغيره جاز وهي تعقل فان زوجها بغير اذنها لم يجز بمنزله البائنه
فان لم ترد النكاح حتى ادت فصقت فالنكاح موقوف وان اجازة المولى بعد العتق وهي
ولها جاز وان لم يرض به فلها الخيار اذا بلغت فمذا خيار البلوغ لها ولذا لو تزوجها
بعد ما عتقت ولو زوجها في الكابه فلم يجزه حتى عجزت بطل وان زوج مكاتبته الصغيره
فرضيت ثم عتقت فلها خيار العتق حين بلغت لا خيار البلوغ فان لم ترض بالنكاح حتى
ادت وعتقت ثم رضيت بالنكاح لم يجز لانه صارت من اصل الرضا بعقد الكابه وقد
انعدمت فلم يبق من اصل الرضا حتى بلغت فلها خيار البلوغ **وكاله** وكل رجلا بالنكاح
فزوج امراه بغير رضاها ثم نقضه قبل ان يبلغها جاز ولو تزوج الموكل اختها قبل
اخذها قبل اجازة الاولى بطل نكاح الاولى ولو تزوج الموكل اختها من الموكل بغير اذن
الاخت ايضا انفسح الاول ولا يلحقه اجازتها كما لو تزوجها الموكل الا ان يجد وقبل
ان يجيزه الاخره ولو زوجها الوكيل امراتين في عقده واحده بعد الاولى احدهما
اخا لاولى لم يرد نكاح الاولى فانه فضولى في الثانية ولذا لو تزوجها رعا في عقده
ولا قرابه بينهما وبين الاولى بطل نكاح الاولى على حاله ولو زوجها برضاها من رجل بغير
رضاه ثم نقضه قبل ان يبلغ الزوج فنقضه باطل ولذا لو تزوجها لم ينقض نكاح
الاولى فان شا الزوج اجازة الاولى والاخرى ولو زوجها منه بغير اذنه ثم وكاله
الزوج ان يزوجه فاجاز الوكيل ذل النكاح جاز ولا نقدر الفضولى على فسخه قبل الاجازة
ولا بعد ها بخلاف الوكيل ابتداء اذا نقض ولو زوجها من ابها بغير رضاها بعد
ما وكاله الزوج قبل ان يجيز نكاح الاولى بطل نكاح الاولى ولو تزوج امراد بغير اذنها
زوجها اخوها ثم وكل رجلا ان يزوجه امراه فليس للوكيل ان ينقضه قبل ان يجيزه المرأة
اما لو زوجها اختها بغير رضاها بطل الاول ولو وكله تزوج امراه معينه زوجها
ابوها بغير رضاها بطل الاول ولو وكله تزوج امراه فقيل الوكيل له ثم زوجته
اختها برضي الاخت لم يبطل الاول ولا يصح الثاني اما لو قال الوكيل فسخ نكاح الاولى قبل

اجازة الاولى انفسح ولو انكح الاول نكاحا ثانيا صل ان ينفسخ الاول انفسخ الاول
والثاني حكما لا تصرفا. فصولي زوج رجلا امرأة بغير اذنها زوجها ابوها ثم جدانكا
اخر ثم بلغ ذلك الزوجين فيما بالخيار انشا اجازة النكاح الاول والثاني اما لو خاطبته
المراد بنفسها في النكاحين جميعا ليس للزوج ان يجيز الا النكاح الثاني فانه فسحا للاول
ولو امره ان يزوجه امرأه على الف درهم فزوجها اباهما على خمسين دينار ابا ذلها او بغير
اذنها ثم زوجها ثانيا على الف درهم بغير اذنها زوجها ابوها فهذا افسح للاول ولو زوجها
بالف درهم بغير امرها ثم زوجها بخمسين دينار بغير امرها زوجها ابوها فالاول على
حالها ان يجزه اما لو كان الثاني بامرها بلون فسحا للاول. ولو دخل رجلا ان يزوجه
امراه وودل اخر مثله فزوج كل واحد منهما امرأه على حدة زوجها ابوها بغير اذنها
ووقع النكاحان معا وهما احسان من الرضا عة فنكاحهما باطل لا للمخ لا اجازة لو احده
قط. ولذا لو وكل خمسة نفر كل رجل منهم وكله ان يزوجه امرأة فزوج كل واحد امرأه
بغير اذنها او باذن واحد منهم وقعت لانكحها معا باطله. لو قال لرجل اخان
كل واحد على حدة قد زوجتك نفسي بالف فخرج كلامهما معا فقال الزوج وصيت
نكاحك لاحدهما جاز اما لو بذر الزوج وقال قد تزوجتكما كل واحد منك بالف
درهم معات احد هما وصيت وابنه لا خري لا يصح اصلا ولذا لو كان لرجل ابنه كبره وامه
معاه لرجل زوجتكما حمعا معا كل واحد بالف درهم وكان بغير رضی الابن فقبل
الزوج نكاح الامة فهو باطل. ولو وكل رجلين كل واحد منهما ان يزوجه امرأه على حدة
فزوج احداهما امرأه بغير اذنها وزوجه الاخر اذنها كان رد النكاح الاول ولو
رد هذا الوكيل نكاح صاحبه صرحا لا بترده. ولو ات فصوليين زوجا لرجل امرأه
بالف درهم ثم انكحها نكاحا مستقبلا بمسنة درهم فبلغ المرأة فاجازت النكاح
الاول وبلغ الرجل فاجاز الاخر ثم اراد ان يجمع على الاول جاز ولو اجمعا على الثاني
لم يجز ولذا لو بدت امرأه باجازه الثاني بطل الاول فابها بدأ ابو احد من العقدين
فسخ الاخر حتى لا تجوز الاجازة بعده. ولو اجاز الزوج احد النكاحين واجازت المرأة
النكاح الاخر وخرج كلامهما معا فقد انفسخ النكاحان جميعا فلا يمكنهما ان يجمعا على
واحد بعده. ولو علم ان اجازة احداهما قبل الاخر ولا يدري ايهما اول فان تصاد قاعلي
احدهما انه الاول جاز وان لم يتصاد قاعلي واحد ولا يدري اولهما لم يجز النكاحان
ابدا. ولو اجازت المرأة النكاحين معا ثم بلغ الزوج فاجاز الاول جاز وعليه ما سمي فيه

من

من المهر وان اجاز الثاني دون الاول جاز وعليه مهر ما سمي فيه. اما لو اجاز الزوج
نكاحهما معا ايضا كما اجازت هي جاز فالعقد في محله متحد وفي حق تسمية المهر متعدد
م عند ابن حنيفة حكم فيه بمهر المثل فان كان مهر المثل اكثر من المهرين فلها اكثر المهرين
وان كان الاقل من الاقل فلها الاقل وان كان اقل من الاكثر واكثر من الاقل فلها مهر المثل
وعند صاحبيه يجب لها الاقل. ولو وكل رجل رجلا ليزوجه امرأه بعينها ووكل اخر ان يزوجه
تلك المرأة ووكلت المرأة بمثل ذلك فالتقا وبيلا الزوج ووكلا المرأة فزوج احد وكيلي
المرأة المراه على الف درهم وقبل احد وكيلي الزوج وانكر الاخر على ما به دينار وقبله
الوكيل الاخر من الزوج وذلك منهم معا جاز النكاحان وحكم بمهر المثل عند ابن حنيفة
وعندهما جاز الاقل. ويجب بالطلاق قبل الدخول نصف الاقل. وان علم ان احد النكاحين
في المسئلة الاولى والا ولا يدري ما هو جاز وعليه نصف المهرين بخلاف ما اذا تزوج على
الف او الفين ولو ادعت ان النكاح بالدينار او بالدرهم او بالدينار او بالدينار
قولها الى مهر المثل وقوله في الفضل خلافا لابي يوسف فان طلقها قبل الدخول فلها نصف
الف التي يدعيها الزوج. ولو انكحها الفضوليان بالف درهم ثم جردا بما به دينار
فبلغ الزوج فقال اجزته احدها او قال اجزته هذا او هذا وقالت المرأة مثل ذلك فخرج
ظلامهما معا فلم يجز انكاحا بعد ولهما الخيار بعد. ولذا لو قال الزوج اجزته النكاحين
جميعا وقالت المرأة اجزته احدهما او قالت اجزته هذا او هذا فمكون مثل الاول
او اجازت مثل اجازته واجازت مثل اجازتها. ولذا لو قال اجزته احدهما وقالت هي
اجزته احدهما صح ويصح فالي ما اجازة الزوج والاخر مردود بخلاف ما اذا خرج
الكلامان معا لا يصح الاجازة. رجل زوج عبدا لرجل امرأتين في عقدة بغير اذن العبد
والمولى ثم تزوجه ذلك الرجل امرأتين في عقده بغير اذنه واذن مولاه وذلك باذن
النسوة فاعتق العبد ثم بلغه النكاح فان اجاز نكاح الاوليين او نكاح الاخيرين او اجاز
نكاح احدي الاوليين واحدي الاخيرين جاز اما لو اجاز الاوليين واحدي الاخيرين او
على الضد لم يجز الا ان يجرد نكاح الثالث فان لموقوف على الاجازة نكاح الاثنى عشر
الثلث فان اجاز الرابع بعد ما بطل نكاح الثالث جاز. ولذا لو اجاز نكاح الرابع
بطل الكل. ولو ان حرة تحت امرأة فزوج رجل بغير امره اربع نسوة في عقده فبلغه
فاجاز نكاح بعضهم لم يجز كما لو تزوجه فصولي خمس نسوة في عقدة ليس له ان يجيز بعضهم
علا فها لو تزوجهن اياه في عقد متفرقة **مملوك** خيار المحيرة وخيار العتق سياتي غير

ان خيار والمخير طلاق وخيار العتق لا يكون طلاقا اما خيار البلوغ فتوقف على مجلس
البلوغ من غير اشتراط العلم بالخيار وخيار العتق فتوقف على مجلس العلم به وان خيار
العتق يصح بدون القضا وخيار البلوغ لا يوجب الفرقة الا بالقضا ولو اعتقت المراه فلها
الخيار متى علمت بالخيار فان قامت من مجلس علمها بطل خيارها وان ارتدت ولحققت بداء
الحرب فعلت فيها بالخيار فلها الخيار فيها وان علمت بعد ما رجعت الى دار الاسلام مع زوجها
ملمن فلها الخيار ولذا هذا الخيار ثبت للامه الحره في دارهم متى علمت به فان لم تعلم
حتى دخلت دار الاسلام مع زوجها ملمن فلها الخيار متى علمت بالخيار لمكان العتق
ولو ان حريمها تزوج حرة حريمه حريمها ثم اعتقت في دارنا فلها الخيار ولذا مسلم تزوج
مسلمه حرة فارتد ولحقا بداء الحرب ثم سبعا معا واسلما فلها على النكاح ثم اعتقت
فلها خيار العتق والزوج حولا لسرق **زيادة** تزوج امه بغير اذن مولاهما بما به
درهم وعال للمولى اجز النكاح فقال اجزته على ان يزيد في الصداق خمسين درهما
او قال لا اجيز الا بزيادة خمسين درهما او قال لا اجيز حتى تزيد لي خمسين درهما فقال
الزوج لا ارضى بذلك ولا ازيد شيئا فليس هذا باجازة من المولى ان شأنا بعده اجاز وان
شأ رده اما لو قال المولى لا اجيز النكاح ولكن زدي في الصداق خمسين او قال لا اجيزه
واجيزه ان ردني خمسين فقد ابطت النكاح فلا يجوز ابداء ولو قال قد اجزت على ان
تزيد لي خمسين درهما فرضي الزوج جاز والصداق ما به وخمسين فان ظلمها قبل الدخول
فالصداق الاول ينصف ويلزمه خمسون ولا ينصف هذه الزيادة وكذلك ان
كانت الزيادة خمسين دينار ولا يعتبر حضور الشهود عند هذه الاجازة غير انه اذا
طلق قبل الدخول فلها المتعة لا المأبود درهم ولا الخمسين دينار او قال ابو يوسف
هذا الاول سواء فنصف المأبود ولذا الزوج المولى امراد قد ادركت بغير امرها فلغها
فجيز النكاح على بعض ما سمينا بمنزلة اجازة المولى اما الامه متى علمت فلها الخيار فقال
الزوج لله على خمسين درهما على ان يختار بيني ففعلت لزم النكاح وبطل الخيار ولا شيء لها من
الخمسين بمنزلة اشتراط العوض على ترك الشفعة وفي خيار الروبه اما لو قال الزوج زدني
خمسين درهما في صداقك على ان يختار بيني ففعلت صح فنثبت الزيادة ولو تزوج امه بغير
اذن المولى وبغير شهود فقال المولى اجزته النكاح خمسين دينار فرضي به الزوج بحضور
الشهود فيكون باطلا لعدم الشهادة عند العقد اما لو قال قد جعلت ذل النكاح
نكاحا بما به درهم او قال خمسين دينار وقبل الزوج صح ويكون بمنزلة نكاح مستأنف

اذا

اذا كان بحضوره الشهود هذه المقالة **امراتان** فضولي زوج رجلا رضيعتين في عقد
واحدة من المولى فارضت لهما امرأة ثم اجاز الزوج نكاح احداهما بعينها لا يصح ابداء اما لو
ارضت احداهما فماتت الرضيع ثم ارضت الاخرى فاجاز الزوج نكاح هذه جاز ولو كانت
احدهما كبيره والاخرى صغيره فارضت الكبيره الصغيرة ثم اجاز الزوج نكاح احداهما معينه لم
يجز ابداء ولو كانتا امتن في عقدة واحدة برضى المولى ورضاها ثم اعتق المولى احداهما ثم اجاز
الزوج الامه منهما لم يجز ابداء فان اجاز نكاح الحرة بعد اجازة نكاح الامه جاز اما لو اعتقها
المولى جميعا معا واجاز الزوج نكاح احداهما بعينها او نكاحهما معا او اجاز واحد بعد الاخرى
جاز كله ولو اعتقها المولى جميعا قال فلانه حرة وفلان حرة وحصل في العلام او مكنة ثم اجاز
الزوج نكاحهما جميعا جاز نكاح التي اعتقت قبل بلوغها والثاني باطل ولذا لو اجاز نكاح
الاولى صح ولو اجاز الثاني لم يصح ولو اجاز الاول بعد الثاني صح الاول فانه موقوف لهما
لو كان النكاح في عقدين مختلفتين كل امرأة في عقدة من مولى اخر فصارتا اختين احررة
وامه ثم اجاز احداهما بعينها في هذه المسائل جاز وتضمن رد نكاح الاخرى ولكن لو صح
بالرد لم يرد ولو زوج الفضولي امتن في عقدتين متفرقتين فاعتق المولى احداهما قبل
الاخرى فاجاز الزوج نكاح المعتقة الاخير لم يجز وان اجاز نكاح الاول جاز وان اجاز
نكاحها جاز نكاح الاول ولو كان الموليان مختلفان ولكل واحد مولى فابتهما اجاز
نكاحها جاز وان اجاز نكاحهما جاز للمعتقة الاولى ولذا لو كانت جارتين صغيرتين
ابنتا عم لبيستا باختين وليهما عم فزوجهما من رجلين في عقدتين متفرقتين بغير اذن الزوج
فجاز امره فارضت لهما جميعا ثم اجاز الزوج نكاح احداهما لم يجز نكاح واحدة منهما
الا ترى لو زوج احداهما اجنبي بغير اذن الزوج ثم بعده زوج العم الاخرى من هذا الزوج
بغير رضاه وذلك بعد ما صارتا اختين فهذا نكاح الاجنبي اما لو كان لكل واحد
منهما عم على حدة فزوج لكل واحد عمها من رجل واحد خاطب عنه اجنبي بغير امره ثم صارتا
اختين بعده فللزواج ان يجيز نكاح ابتهما شاة رجل تزوج امتن زوجنا انفسهما بغير
اذن المولى فيبلغ المولى فاعتقها واحدة بعد واحدة في كلام متصل او منفصل جاز
نكاح الاول ويطل الثانية ولو ان فضوليا زوج رجلا اختين في عقدتين بغيره فاذا بلغه
فقال اجزت نكاح هذه وهذه فوصلت لهما لم يجز واحدة منهما كما لو قال اجزت نكاحهما
نفقة قال لا نفقة لم تدة وان اسلمت ولها سكنى ولا التي قبلت ما الزوج لو اسلم الجوزيان
لها النفقة في الفرقة بخيار البلوغ احد الزوجين لها ان كانت بعد الدخول كما في التفريق لعدم

الكفاه بعد الدخول وعلى المسلم نفقه ابنه الذي لو كفل رجل نفقتها في كل شهر لا يلزمه
الا لشهر واحد الا ان يوقت فقال انا صامز لنفقتك ما عشت فني عليه كما قال ولا يجب
الكسوة الا بعد تخريق الاول وان مضى زمان لو قضى لذي رحم محرم نفقه فانفق من
ماله لم يرجع مما مضى رجل تحته مكاتبه فلها النفقه بواها ام لو تزوجها ان ولد نفقه
الولد على المولى لو ابى ان ينفق على امته بجره القاضى فان استحكمت رجوع المولى عما انفق
عليها او اكل من ماله والله اعلم **مرض** فان خرج زوج امه فاعتقت وهي مرضه
فوهب لها مال ثم اختارت نفسها في مرضها ثم ماتت في عدتها فهو يبرئها استحسانا
ولذا صغيرة زوجها عمها فادركت وهي مرضه وقد دخل بها زوجها في صغرها
فاختارت نفسها وقرق القاضى بينهما ثم ماتت في مرضها في العدة فان زوجها
برئها ايضا وامراه العتق انقضت السنة الموجله وهي مرضه وزعم الرجل انه يصلها
فنظر اليها النساء وقلن هي بكر فخيرها القاضى فاختارت نفسها ثم ماتت في مرضها
في العدة لا يبرئها زوجها ولذا رجل طلق امراته تطليقه باينه بعد ما دخل بها
ثم صار محبوبا فزوجها في العدة فعلمت انه محبوب فخيرها القاضى وهي مرضه فاختار
نفسها فلا ميراث له ولذا اتلعنا وهي مرضه ففرق القاضى بينهما ثم ماتت في
العدة فلا ميراث له ولو جعل امرها بيدها في مرضه فاختارت نفسها ثم ماتت
هو وهي في العدة لا ترثه ولو بانته بالايلا ينظر ان كان في اول الايلا مرضا ترثه
وان كان صحها لم ترثه ولو ارتدت وقبلت ابن زوجها في مرضها فبانت ثم ماتت
في عدتها يبرئها من **الجامع الصغير** رحمه الله لو قال للشهود اشهدوا اني تزوجت
فلانه وهي غايبه فبلغها فاجازت لا يجوز اما لو كان وليا زوج ابنة عمه من نفسه
وهي كبره بغرا ذنبا او وكيلها من جانب وفضوليا من جانب او وليا من جانب وفضوليا
من جانب لم يجز خلافا لابي يوسف فان عنده اذا اجازت جاز ولو كانت ابنة عمه وهي
صغره وهو ولها فزوجها من نفسه محض الشهود صح ولو تزوج امراته فجات
بولد فقال تزوجتك منذ اربعة اشهر وقالت منذ سنة فالقول قولها حينئذ
صححة النكاح ولو مات الزوجان ولا يسمعه المهر في النكاح لاشي لو رثتها عند
ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يجب المهر غير ان ابى يوسف يقول لقله قوله ورثة
الزوج في المهر وماله محمد القول قوله ورثة المرأة الى مهر مثلها وقوله ورثة الزوج
في الفضل اما لو شهدوا المهر مسمى بحكم لو رثتها بالمهر بالاتفاق وسكوت البكر

رضا

رضا في حق المولى صل عقده اما اذا عقد فيتمو قف على اذ لها فان بعثا لولي المهر رسول
عدلا او غير عدل جاز وان اخبرها فمضوا فلا بد من عدل الله عند ابي حنيفة خلافا لهما
ولا بد من تسمية الزوج عندها بحيث يقع لها المعرفة به حتى لو ابرم منع رضاها لو تزوجها
على الف درهم فوهبت له بعد القبض ثم طلقها قبل الدخول رجوع عليها بمس ما به وان وهبت
قبل القبض لا يرجع بشي وان قبضت خمس ما به ثم وهبت ما قبضت وما لم يقبض لم يرجع
بشي عندها في حنيفة وعندهما ترجع بصدق ما قبضت اما لو كان المهر عرضا فوهبت لم يرجع
بعد القبض وقبله وان كان ميكلا او موزونا يبرج بعد قبضها ولم يرجع قبله خلافا لغير
الخيار ثلاثة خيار العتق وخيار البلوغ وخيار الخيرة وخيار العتق بثبت للانثى دون
الذكر وخيار البلوغ بثبت للانثى والذكر وانه يمتد الى خسر المجلس فلا يبطل بالقيام
عنه وانه يلوون في خيار العتق بخلاف خيار الخيرة وانه يبطل بالسكوت بخلاف خيار
العتق وخيار الخيرة ولذا لا يثبت هذا من غير حكم حاكم بخلاف خيار العتق وخيار الخيرة
والجهل بالنكاح عذر اما بالخيار ليس بعذر وفي خيار العتق عذر وخيار البلوغ للالزام
وخيار العتق لرفع ضرر يتوقع بثبوته محرم خلافا لمراته عن فرض او تطوع او احدهما
صائم او مريض هو او هي بحيث لا يجماع معه او في صلاة الفرض لا يصح الخلو كما في الحائض اما
صوم التطوع او صلاة التطوع من احدهما لا يفسد الخلوه وخلوة المصحب صحيح ومع
الرتقار وابتان وعند صاحبيه لا يصح مع الحب ولو امره واحد من امراتين ان
يزوجه امرأة فزوجها امه لغيره صح عند ابي حنيفة ولا يجوز عندها لو امر رجلا ان
يزوجه ابنته وهي صغيرة رجلا فزوجها حفصة الاب جاز شهادة المزوج على النكاح
وان كان الاب غايبا لم يجز لو خلاها فاعلق بابا او ارحى سترها ثم طلقها وقال لم اجمعا
لذنبه او صدقته ليس له ان يتزوج باختها حتى ينقض عدتها لو قالت لامة انقضت عدتي
فكدها الزوج والمولى فالقول قولها ولذا الوادعي الزوج مراجعتها في عدتها وصد
المولى ولذنبه فالقول قولها عند ابي حنيفة وعندهما القول قول المولى في الرجعة ولو
تزوج عبدا بغير اذن المولى فقال له مولاه طلقها او فارقتها ليس هذا باجازه للنكاح
اما لو قال له طلقها تطلقه ورجعه يكون اجازة **من الزيادات شرط** قال
رحم الله رجل قال لامرأته انت حره على ان تزوجني نفسك مني فان قبلت عتقت ولا يجبر على
النكاح ولكن ان زوجت نفسها منه صح ولها ما سمي من المهر او مهر المثل وان ابى فعلها
ان تسعي في قيمتها ولذا حره قالت لعبدها انت حره على ان تزوجني فان قبلت عتقت ولا يجبر

على التزوج ولكن ان تزوجها فعليه المهر وان ابى فعليه السعيه في قيمته والعبد مادام
يسعى بمنزله الحر وعليه دين ولذا الامه ها هنا اما لو قال لها تزوجك على ان اعتقك
فمذا باطل ولذا لو قالت تزوجك على اعتقك فقبلت لم يصح النكاح ايضا ولو تزوج امرأه
على عتق اخيها جاز النكاح وعتق العبد في الحال ولو تزوج على رقبه اخيها جاز ونص
رقبته مهرا ثم عتق عليها حكما للقرابة ولو تزوجها على ما به درهم وعلى ان يعتق اخاها
وقبلت ذلك جاز النكاح ولا يعتق الا في الحال ثم الزوج بالخيار فان وفي بالشرط الا للزوجه
سوى المايه شي وان لم يف بالشرط فعليه تلك المايه مع تمام مهر المثل بمنزله ما لو
تزوجها على الف درهم وعلى ان يكرمها او يهدبها فان لم يف ببلغ مهر مثلها وكذا لو
تزوجها على عتق اخيها فقبلت جاز وعتق ولا يجب عليه شي اخر حتى لو طلقها قبل الدخول
يرجع عليها بنصف قيمه رقبه الاخ ولو تزوج امرأه على الف درهم وعلى ان يعتق عبدا
من عبده او على ان يعتق هذا العبد لعبد لا قرابه بينهما لم يعتق العبد حتى يعتقه ولا
يجبر على عتقه ولا شي لها سوى المسقى سوا وفا بالشرط اولم يف بخلاف ما لو كان العبد من قرابته
اما لو تزوجها على الف درهم وعلى ان يعتق هذا العبد عنها فقبلت صح ولا يعتق العبد
في الحال ونص مهرها مع الالف ثم هي بالخيار ان شاءت بقيت على الوكاله حتى يعتقه وان
نشأت عزله بخلاف ما لو تزوجها على الف درهم وعلى ان يعتق اخوها عنها فقبلت عتق
اخيها حتى وقع النكاح وان لم يعتقه ولو تزوجها على طلاق امرأه اخرى وقع الطلاق
حتى وقع النكاح ويكون رجعا وعليه مهر مثلها اما لو تزوجها على ان يطلق فلانه لم
يقع به طلاق ما لم يقع بعد النكاح وعليه مهر المثل وان سمي الا فلها ذلك وبالشرط
والا فمهر المثل لو كان له على امرأه دم عمد عليها القصاص فتزوجها على العفو يقع العفو مع
النكاح ولها مهر المثل اما لو تزوجها على ان يعفو عنها لا يقع العفو معه فانه عدو
ان شاعفي وان شالم يعفو وعليه مهر المثل على كل حال فان سمي فيه ما الا فلها ذلك ان وفا
وان لم يف فمهر المثل ولو قاله عفوته عنك على ان تزوجيني فمالم تقبل لا يقع العفو فان
قبلت سقط القود ولا يلزم النكاح فان وفيت بالشرط فلها مهر المثل عليه وان ابى
يجبر عليه ولكن عليها الدية ولو كان تحت امه فقال له مولاهما طلقها واحده على ان تزوج
امتي هذه وكانت هي مدخوله ففعل ذلك الزوج وقع رجعا ولا يجبر المولى على تزوج
اخرى فان لم يف بالشرط فلا شي له على المولى فرق بين هذا وبين الصلح عن الدم واشترط
العتق لو قالت لعبد ها انت حر على ان تزوجيني على الف درهم فقبل عتق ولا يلزم النكاح

فان

فان وفا بالشرط تقسم الالف على رقبته وعلى منافع بضعها فما احاب المنافع فهو مهر
لها وما احاب رقبه العبد يكون سعا حتى انه بالطلاق قبل الدخول سقطت نصف ما احاب
المنافع **امه** رجل تزوج امه باذن مولاهما ثم تزوج على رقبه الامه حره بغير اذن
مولاهما جاز النكاح الحره ثم بلغ ذلك مولاهما فاجاز صح ما صنع ولا يبطل نكاح الامه وصار
عوضا من الصداق الذي وجب للحره عليه فان نقل ولد الامه من مولاهما الى الحره لا يقع
للزوج ثم من الزوج الى الحره وهذا مشكل جدا وشبه بعض الاصحاب بمن اشترى زوجه
من مولاهما لا يجنبه بفسد النكاح ويرجع المولى على الزوج بتمه الامه التي هي صداق
الحره فان طلق الحره قبل الدخول بها حتى يصف مهرها وهو الامه فعاد نصفها الى
الزوج ولكن لا يبطل نكاحها حتى قبضها او قضى له بذلك قاضي فحينئذ يفسد مولاهما
ان استرد من الزوج هذا النصف ويعين قيمه النصف الباقي ان لم يقض له قاضي بقيمتها
على الزوج قبل ذلك ولذا لو دبرها او استولدها الزوج او باعها بطل حق استرداد
المولى وله قيمتها عليه ولذا لو وهبها او اعتقها اما المولى لو اعتمها في يد الزوج لم
يصح ولو لم يطلق الحره ولكنها باعت هذه الامه من زوجها او وهبها منه او تصدق
عليه صح وفسد نكاح الامه وليس لمولاهما ان تستردها سوا قضى القاضي بالقيمة على
الزوج للمولى ولم يقض فان ملكه جديد للزوج بخلاف ما سبق فانه نسخ ولذلك
لو اشترى الزوج برقبه الامه غلاما باذن مولاهما او بغير اذنه ثم اجاز هذا الاول
سوا رجل تحت امه فقال له مولاهما ذ وجني امرأه حره فزوجه على رقبه الامه لا يفسد
نكاح الامه وهي صارت صداقا للحره والمولى متبرع فيه لا يرجع الى الزوج فان وقعت
الفرقة بينهما بسبب من جهتها قبل الدخول فترد الامه على المولى دون الزوج بخلاف
ما لو امره ان يزوجه على رقبته حره تحت عبده فقالت لمولاه اعتمه عنى على الف ففعل
المولى قبل الدخول وجب عليها الالف وفسد النكاح **مكاتب** رجل تزوج ابنته
مكاتبه بوضاها جميعا جاز اما لو كانت صغيرة جاز عنده ان يحنيفه خلا فالصما
ثم مات المولى ولم يدع ما لا غير المكاتب وهي وارثه لم يفسد نكاحه وان طلقها رجعا
له ان يراجعها وان كان باينا لا يمكنه ان يتزوجها وان وجد الرضا الا ترى لو اراد
ان يتزوج بغيرها لا يجوز الا بوضاها وان مات المكاتب وترك ثلاثة الاف درهم
ومهرها الف وبذل الكاتبه الف بيدها بالصداق حتى حاز الكفاله بد من صداقها ولا
يجوز بدل الكتابه ثم بدل الكتابه وغيره بين ورثة المولى فللابنه النصف والباقي

وهذا مشكل جدا

لعصبة المولى الا ان يكون لها اخ فبذلك الكتابه بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وهو
الف اما الالف الثالثه للزوجه الربع والباقي لولد المكاتب وورثته فان لم يكن له
وارث غير امراته فلعصبة مولاه بالولا وليس لابنه منها شي ولو عجز المكاتب وملكته
فسد النكاح ولا مهر لها ان كان قبل الدخول ولذا لو كان في بدو اقل من بدل الكابه
فسد النكاح وهو وما في بدو ميراث للميت بين الابنه ومولى الميت ولا صدق لها اذا
لم يدخلها والفسخ جائز من ثلثها اياها اما لو مات وترك الكابه وهو الف يحكم
باعتقده وما ترك ميراث عن الميت بينها وبين ورثته الميت وبقر النكاح والمهر على المكاتب
وعلمها عدة الوفاة ولم تصرف هذه الالف الى الصداق صونا للنكاح عن الفاحشة
فيفضي الى بطلان الصداق حيث حكما بموته فتأذاك ميراث وسوادخلها اولم يدخل
في هذه المسلة ولو دخل لها ثم عجز ورد في الرق بقضا قاضي فسد النكاح حيث ملكت
جزا من رقبته وسقط المهر عنه بقدر ما ملكت ومبياع الباقي الذي للعصبة في بقيه
مهرها الا ان يفدي من له اما لو مات للمكاتب وتركه وفا وهو الف فيصرف الى الكابه
ولا يبدا بالصدق وان كان هو اقوى صونا للنكاح عن الفساد ان لم يدخلها او دخل
لها ولكن لا وارث للميت غير هذه الابنه اما لو كان معها وارثا اخر يبدا بالمهر فاخذ
الالف والمكاتب مات عاجزا فرقبته بينها وبين مولى الميت نصفان ولذا كسبه
بينهما ميراثا نصفان فتأخذ نصف ما هو نصيب مولى الميت بالمهر وعليها العده
ثلاث حيض اذ فسد النكاح بعد الدخول في اخر حياتها بخلاف المسلة الاولى حيث
علمها عدة الوفاة ولو ترك المكاتب قبل الف مات عاجزا دخلها اولم يدخلها
لميت وارث غيرها اولم يكن فلا يبدا بالكابه فان كان قبل الدخول لسقط الدر كله
وما ترك فهو ميراث عن الميت ولذا ان دخلها وليس للميت وارث غيرها وان كان له
وارث اخر فنصيبه صرف اليها صدقها لها ولو كان ترك الف وزياده ما بينه وبين
الف درهم بدي بالكتابا ان لم يدخلها اولم يكن للميت وارث غيرها والزيادة
صدق لها وان كان دخلها معها وارثا اخر بدي بالصدق او لا وتبين انه ما عاجزا
وفسد النكاح وما زاد فهو بينهما وبين مولى ابها نصف ميراثا وقال بعض المتأخرين
من اصحابنا احدث نصف صداقها كما ذكرنا قبل هذا ولو ترك الف درهم يبدا بالمهر
ثم بالكتابا وعليمها عدة الوفاة **مهر** رجل له ثلاثه نسوة فدخلوا واحدة ثم
طلق واحدة غير معينه ثم مات قبل ان يبين ففقد الحكم في حكم الميراث

فللمدخول

فللمدخول لها مهر كامل وغير المدخول لها لكل واحدة خمسة اسداس صدق عند محمد
وعند ابي يوسف لها مهر وثلاثة ارباع مهر بينهما لكل واحدة منهما سبعة اثمان مهر
اما حكم الميراث فللمدخول لها خمسة اسهم من اثني عشر سهما والباقي وهو سبعة اسهم لغير
المدخول لها نصفين ولو مال في صحته احد يكن طالق ثلاثا والاخوي طالق واحدة ثم
مات قبل البيان روى ابو يوسف عن ابي حنيفة قال لا انظر في هذه التظليقات الثلاث
فانها على ايتهن وقعت حرمتها عن الميراث فكانه طلق واحدة فتصرف هذه المسلة والاول
في الميراث سواء فللمدخول خمسة اسهم من اثني عشر سهما والباقي للاخرين وقال محمد
للمدخول لها ثلاثه ارباع الميراث والباقي لغير المدخول لها وهو الربع وهذا يخرج محمد
على قول ابي حنيفة اما ما قال من قول نفسه للمدخول لها خمسة من ثمانية اسهم والباقي
وهو ثلاثه اسهم لغير المدخول لها اما حكم الصداق فللمدخول لها صدق كامل ولغير
المدخول لها صدق وربع صدق بينهما عند محمد وقال في كتاب النكاح لها صدق
ثلث وهو قول ابي يوسف قال ولو دخل بنتين منهن ثم قال احدي نساي طالق
ثلاثا والاخوي طالق واحدة وذلك في صحته ايضا ثم مات قبل البيان فتخرج قول ابي
يوسف على قول ابي حنيفة الغا الثلث على ما سبق فتصرف التظليقة الواحدة
فلها خمسة اسداس ميراث النساء والباقي وهو السدس لغير المدخول لها وعند محمد
لها سبعة اثمان ميراث النساء والتمن لغير المدخول لها اما حكم الصداق فللمدخول
هما مهران كاملان ولغير المدخول بهما ثلاثه ارباع صدق وقال في كتاب النكاح
ولغير المدخول بهما ثلثا المهر فصار في ذلك روايتان قال لو تزوجت رجلين بواحدة
ثم قال احدي نساي طالق ثلاثا والاخوي طالق واحدة وذلك في صحته ثم مات قبل
البيان فللمدخول بهما ثلث ميراث النساء عند محمد والباقي لهن وهو المثلثان وذلك
ثمانية اسهم من اثني عشر سهما وعند ابي يوسف للمدخول لها ثلاثه اسهم ونصف من اثني عشر
سهما وهو ربيع ميراث النساء ونصف سهم ولهن بمائيه اسهم من اثني عشر سهما ونصف سهم اما
حكم الصداق فللمدخول بها صدق كامل ولغير المدخول بهما ربيع بينهما ثلاثا لكل
واحدة ثلاثه ارباع مهر وهذا قول ابي يوسف وقال محمد لهن صدق اقل وسدس
صدق بينهما قال ولو كان دخل بامراتين من الاربع والمساله بحالها فعلى خروج قول
ابي يوسف من قول ابي حنيفة تلغي الطلقات الثلاث فتبقى واحدة فللمدخول بهما
سبعة اسهم من اثني عشر سهما ولغير المدخول بهما الخمسة الباقية وخروج محمد ميراث

النساء بينهما على ستة وتسعين سهما فلم يدخل بهما اربع وسبعون وخمسة اسداس
ونصف سدس ولغير المدخول بهما احد وثلثون ونصف سدس اما حكم الصداق
المدخول بهما مهران ولغير المدخول بهما مهر ونصف بينهما لكل واحد ثلاثة ارباع
المهر عند ابي يوسف وقال محمد لكل واحد منها سبعة اثمان المهر فالواجب ثلاثة
مهور ونصف مهر بينهما قال لو كان دخل ثلاث نسوة والمسئلة بحالها فلهن خمسة
اسداس ميراث النساء ونصف السدس ولغير المدخول بها نصف سدس ميراث
النساء هذا قول محمد وعلي قول ابي يوسف فلهن سبعة اثمان ميراث النساء والباقي للاخر
اما حكم الصداق فلهن ثلاثة مهور ولغير المدخول بها ثلاثة ارباع الصداق عند ابي
يوسف وعند محمد لها خمسة اسداس صدق ورايت في شرح لهذا الكتاب لها ثلاثة ارباع
مهر بلا خلاف بينهما قال رجل له اربع نسوة فدخل ثلث منهن ثم قال احد يكن طالق
ثلاثا والاخرى طالق واحدة وذلك في صحة ثم مات قبل البيان فلغير المدخول لها نصف
سدس الميراث والباقي للمدخولات بالانفاق واما حكم الصداق فلهن ثلاثة مهور
ولغير المدخول لها ثلاثة ارباع مهر بلا خلاف قال له ثلاث نسوة فدخل بواحدة
ثم قال احدى نساي طالق بلا ما او واحدة ثم مات قبل البيان فلم يدخلها ثلاثة اثمان
الميراث ولهما خمسة اثمان الميراث في قوله محمد وفي خروج ابي يوسف للمدخول بها خمسة
اسهم من اثني عشر سهما وسبعة اسهم لهما اما حكم الصداق فلم يدخل مهر كامل ولهما
مهر وثلاثة ارباع مهر في قوله ابي يوسف وقال محمد لهما مهر وثلاثا مهر فكل
واحدة خمسة اسداس المهر قال له اربع نسوة فدخل بواحدة منهن ثم قال احد يكن
طالق ثلاثا او واحدة ثم مات قبل البيان فلم يدخلها ثلاثة اسهم وربع سهم من اثني
عشر سهما من ميراث النساء ولهن ما بقي هذا جواب محمد وخروج ابي يوسف على قوله ابي
حنيفة للمدخول من اثني عشر ثلث ونصف والباقي لهن اما حكم الصداق لهما مهر كامل
ولهن عند ابي يوسف مهران وثلاثة ارباع مهر بينهما ثلاثا وقال محمد فلهن مهران
وخمسة اثمان المهر قال ولو دخل بامواتهن منهن والمسئلة بحالها فلم يدخلن ستة
اسهم ونصف من اثني عشر سهما والباقي لغير المدخولتين وهو خمسة اسهم ونصف على
قوله محمد وعلي قوله ابي يوسف للمدخولتين سبعة اسهم من اثني عشر والباقي لغير المدخولتين
اما حكم الصداق فلم يدخلن مهران وعلي قوله ابي يوسف ومحمد لغير المدخولتين
صداق وثلاثة ارباع صداق قال ولو دخل ثلاث منهن والمسئلة بحالها للمدخولات

من

من الميراث لسبعة عشر سهما ونصف سهم من اربع وعشرون عند محمد ولغير المدخول بها
اربعة اسهم ونصف وخروج ابي يوسف لغير المدخول بها الثلث وهو سهم ونصف
من اثني عشر وللمدخولات سبعة اثمان وهو عشرة ونصف من اثني عشر اما حكم الصداق
فلهن ثلاثة مهور ولها ثلاثة ارباع مهر عند ابي يوسف وقال محمد لها سبعة اثمان مهر
والله اعلم **من الميراث** قال رحمه الله مسلم تزوج كتابية بشهادة ذميين او مسلمين
في موطن واحد شهد ابيه على النكاح جاز النكاح اما لو شهد احدهما في موطن والاخر
في موطن لم يجز النكاح ولو زوجتها امها او خالتها او اختها او ذوقا به من النساء يكن
ولها الا ان يدركه فيرضاء بذلك جاز والجمع في النكاح بين الاختين رضاعة محمد كما
في النسب ساير المحارم على سواء لو تزوج العبد ثلاث نسوة في عقدة واحدة لا يقع
وان اذنه مولاه اما ان تزوجهن في عقدة متفرقة ان كان باذن المولى جاز نكاح الاوليين
ان لم يدخلهن اما ان دخلهن بطل نكاحهن جميعا اجاز مولاه او لم يجز ولذا المقتنع بعهده
يسعى كالمكاتب في ان لا يجوز تزوجه الا باذن المولى ولذا المكاتبه ويجوز نكاح
الصايبه كالنصرانية للمسلم وقال ابو يوسف لا يتزوج المسلم بالصايبه ولا توكل
ذبيحة وللدعي ان يتزوج ماشا في دينهم وبغير شهود وبغير مهر او تزوج النصرانية
محو سيرة جاز له اما لو طلقها ثلاثا ثم تزوجها ثم اسلم ففرق بينهما ولذا في تزوجه باخته
من الرضاع بفرق متى اسلم كما في ذوى الا نسب حرمي تزوج حريمه ثم اسلم واقام في دار
الحرب فان كانت زوجته نصرانية او يهودية او صايبه بقباع على النكاح فان خرج الزوج
الى دار الاسلام بعد ذلك بانته منه لا خلافا لدارين حاضته ثلاثه حيض او لم تحض وان
خرجت هي قبله اليها كانا على النكاح خروج هو بعده او لم يخرج بعد ان يكون مسلما اسلم
فصل خروجها حرمي تحت كتابية فاسلمت فيها كانا على النكاح الى ان حاضته ثلاث
حيض قبل ان يسلم هو فبانته منه اما لو اسلم قبل ثلاثه حيض كانا على النكاح ومن ارتد
بانته امراته منه رجوع الى الاسلام بعده او لم يرجع مسلم دخل دار الحرب بامان تزوج
هناك كتابية جاز ثم ان خرج اليها وخلف عنه فيها بانته منه وان خرجت معه اليها بقباع على
النكاح كما في ذمي في دارنا تزوج كتابية ذميمة ثم نقض العهد ودخل دار الحرب وتخلت
عنه زوجته في دارنا بانته منه رجوع الى دارنا بعده او لم يرجع ولذا الميراث في دار
الاسلام ليصدر ذميا مقما في دارنا بانته امراته في دار الحرب ولو قال تزوجك متعة
بعثه وداهم صح النكاح اذ المذكر وقتنا ولو قال تزوجك على ان لا تترني او قال على ان لا

تربيتي ولا اوتك صح وبطل الشرط اذ قال اتزوجك متعة على ان امرك بيدك شهر اتمه
يوم اتزوجك بنوي بد الطلاق صح وامرها بيدها رجل تزوج امرأة بعد مضي شهرين
من طلاق زوجها واكثر ولا يدري انقضت العدة ام لا صح النكاح وذلك اقرارها بانقضاء
عدتها اما لو تزوجها قبل مضي شهرين فالنكاح باطل عندنا ابي حنيفة رحمه الله وعند محمد بن
بعد مضي تسعة ولا اثني يوما وعند ابي يوسف تصدق بعد مضي تسعة وخمسين يوما
ولو قالت بعد ما تزوجت انقضت عدتي بالخيار لم تصدق اما لو قالت انقضت عدتي
لسقط اسقطه بعد ما تبين خلقه كان القول قولها ولو تزوجها قبل مضي شهرين وقال
قد انقضت عدتي لسقط اسقطته وانكرته المرأة قوله فالنكاح باطل فان كان قد دخل
فعلية مهرها وعليها العدة فان كان قد بقي من الاول حبيسه لم يحل لواحد من الزوجين
فيها ان تزوجها فاذا مضت وبقيت حيفتان للزوج الاخر ان تزوجها فيهما وليس
للاول ان تزوجها فيهما ولا لاحد من الاجانب وهذا الدخول لا يفيد الحل للزوج
الاول ان كان الطلاق بلا ثا ولو زعم الاب بالنكاح ولده الطفل ابنا وابنة ولا يعلم
ذلك العقد الا بقوله ثم ادرك الولد وانكر النكاح فزعمه باطل والقول قول الولد وكذا
لو قال زوجت عبدي فلانه امس فانكوه العبد لم يقبل قوله المولى عند ابي حنيفة
رحمه الله وقال صاحب جاز واقاربه في الامة جاز به بلا خلاف ولو قال المكاتب
جعلت ابي مولاي ان تزوجني من شاف قال المولى قد زوجته امس فلانه ولم يعلمه الا بقوله
ان لم تصدق المكاتب وكذا العبد لم يحل النكاح ولذا لو اذن مولاه ان تزوج فقال
المكاتب قد تزوجت امس فلانه ولا يعلم الا بقوله ان لم تصدق المكاتب ولذا العبد
ولذا احرو وكل رجلا بالتزوج فقال لو وكل قد زوجتك هذه امس فالنكاح باطل
واذا صدق المكاتب والعبد والموكل والمولى عليها جاز ولو زوج ابنته ثم مات
فادركت بعده لا خيار لها ولذا الابن اما لو تزوج ابن اخته فادركت وسكت شهر او
شهرين ثم قال انا افسخ النكاح له ذلك ولا مهر عليه ولا يكون سكونه رضا الا ان دخل
لها فيكون رضا ولو افضل الزوج بالاصبع محكم باحكم البكر حتى اذا ادركت فلها الخيار
وبطل سكونها الجارية اذا اعتقت فقامت من مجلسها او اخذت في كلام اخر وهي تعلم ان
لها الخيار ثم اختارت لفرقة لم يكن لها ذلك اما لو ماتت ابي لم يعلم ان لي خيار العتق
فالقول قولها متى علمت به فلها الخيار حرة تزوجت وجلا على ان حوا على انه قرضي
او عربي فاذا هو عبدا او غير قرضي من العرب او عجمي فلها الخيار ولذا على انه من بني تميم

فلان

فاذا هو من غير تميم او على انه مولى فاذا هو عربي او قرضي وليس من الموالى او على انه فلان
ابن فلان فاذا هو اخوه او عمه فلها خيار والفرقة في كسبه ولا تقع الفرقة الا بقاضي يقضي لها
وان علمت فقامت معه بعد ذلك وهي تعلم حتى يجامعها بطل خيارها وان سكتت وهي تيب او
او بغير فعل خيارها ولا تزوج امرأه المفقود حتى يموت زوجها او يمضي زمان لا يعين
مثله في ذلك الزمان وان ماتت زوجتي فتزوجت جاز النكاح فان قال الزوج لذبت
فزوجك حتى بانته منه باقاره وعليه صداقتها وان لم يدخلها ولو قالت زوجتي حتى يعنى
المفقود وقال الذي تزوجها بل هو ميت ينظر فان كان الزوج غير معروف فالقول قوله
والنكاح جائز وان كان معروفا فالقول قولها والنكاح باطل فان ولدته من الثاني اولاد
ثم قدم المفقود رد الاولاد الى الاول والنسب من الاول وهي امراته وفرق من الثاني وعليها
العدة وقال صاحباه الاولاد للزوج الاخير وقيل رجح ابو حنيفة الى هذا القول ومن
اسره اهل الحرب عنزله المفقود رجل له اربع نسوة فقصدت واحدة منهن او اسرها اهل
الحرب لم يكن لزوجها ان تزوج مكانها اخرى حتى ماتت سنقضي زمان عدتها وذلك انما
يعرف بمضي زمان يعلم انها بلغت سن الاخص مثلها فتمت ثلثه اشهر بعده ثم تزوج
باخرى ازنا ولو زوج ابنه وهو صغير امرأة وضمن لها المهر فلها ان تاخذ بالمهر ابها
شأت من غير ان يرجع باحدها اذا ادى الى الاخر ثم ان مرض الاب فاخذته بالمهر مات
الاب للورثة ان يرجعوا به على الابن خلاف ما لو ادى في صحته ولو تزوج امرأة بالقبض
الفحالة والفقير موجه ولم يسم الاجل فكلها حاله وليس له ان يدخل بها حتى يوفى فيها
الالف الحالة فاذا اوفاهما فله ان يدخل بها قبل اداء الف الاخرى ولو احوالها بالمهر
فله ان يدخلها وان لم يستوفها خلاف ما لو ضمنه انسان تزوج امرأة ولها امهات اولاد
وسراي يجب عليه ان يكون عند امراته في كل اربع يوما وليله وفي الثلث عند البقيات
ولذا لو كانت له امراتان فعليه ان يكون عندهما يوما وليلتان وعند البواقي يوما وليلتان
الا اذا رضيت امراته بدون ذلك وان كانت له اربع نسوة ومعهن له سراي لم يكن عندهن
مع الاربع الا وقفة شبه المادني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ثوبى النساء في الحجاز
ولو علمت المراد يكون الزوج عينا او مجبوا وسكتت معه ويضا جمعها وبلغ مهرها وهي تعلم
فلما ان ترفع الى القاضي ليخبرها ولو كان لها من الزوج اولاد ثم طلقها بائنا ثم تزوجها
فلم يقدر الوصول اليها فلها الخيار ولو قال انت على كذا امر الف مرة يلزمه ما سمي بكل
مرة كفارة ولو قال ان دخلت دار فلان فانت طالق بلا ثا ثم سكتت سكتة ثم قال ان دخلت

دار ملان فانت على كظها حتى فدخلت وقع الطلاق وحومت بالطهار حتى لو عادت اليه
بعد زوج اخر ليس له ان يقر بها حتى يكفر ولو كانت امراته امه فظا هرهما ثم استراها لا يقر بها
حتى يكفر ولو اعتنق عن ظهار مرتد الم يجوز اما المرتد جازيه ولذا من بجن ونفق جازيه
ولو صام سهرا عنه ثم اصاب رقبه ليلا فانت من ليلتها سطل حومه وعلمه ان يستأنف شهرين
وان غدا مسكنا ما به وعشرين يوما اجزاه او عشاء ما به وعشرين ليله اجزاه ايضا ولو
غدا رجلا ستن يوما وعشاء امراه ستن ليله اجزاه ولو غدا ابلا ستن مكينا يوما واحدا وعشاء
بلا ستن مسكينا اخرين في ذلك اليوم لم يجز الا ان يعبد الله من غداهم ولذا انفد امن
الرجال ستن وعشاء من النساء ستن امراه لم يجز ولو كان له خادم او عن خادم وعبيد
ديون كثره لا يجزيه الصوام الا ان يعنق او يبيع خادم فينقض به دينه ثم صام
اجزاه **من المنتقا** قال ابو يوسف لا تزوج الصغيرة امها او خالها وان لم يكن
لها ولي وقال اب يزوج امه الولد الصغير من عبد الولد ولذا الوصي وقال
تزوج الابن المختل وسعه الى الاب وقال محمد ما الى الاب ولذا في الابنة وقال
محمد الجحد والاخ في تزوج الصغيره على سواء قال ولا يده للقاضي في تزوج الصغير
مع الاب والجد ان لم يكونا فاسد من قال زوج اخته رضاه لا يملك الاب
ان يبطله حتى يبطله القاضي قال من لا ولي لها استحسنان تزويجها لزوجها
قال زوج الام صغيرة بطلها الزوج قبل الدخول لها فلها ان تزوج بامها
مخلاف لكبيره زوجت نفسها او زوجها امها ثم طلقها قبل الدخول والخلو لا
يتزوج بامها **صدق** قال رحمه الله لو ادعت ان زوجها طلقها وغاب
انقضت العدة فان عرف القاضى زوجها منع ركاحها حتى يرجع الغائب وان اقامت
بينه لم يبرح لها القاضى قال ابو يوسف لو ادعت انقضت عدها الزوج ليس له
ان يتزوج باختها ان نكحت اما لو قال اخبرني بذلك فله ذلك **كفو** قال
ابو يوسف رحمه الله الكفاه في الدين والحسب والمال بقدر النفقة والمهر وفي
روايد النفقة ولا تعتبر المهر قال ابو حنيفة رحمه الله الناس اختلفوا الاحايك
او حجام وقال محمد او كناس او دباغ وقال محمد لو زوج ابنة اخيه وهي مؤتمرة
والابن فقير فلامها ان تفرق بينهما ان لم يقدر هو على مهرها ونفقةها ايضا ان كانت
كبيره وانما سواي القدره على المهر والنفقة يوم التزوج لا يوم المطالبة قال ابو
يوسف موالي قريش اختلفوا الى همدان وقريش بعضهم القائل بعض الامن كان في اهل

بين

بشرف كالحلافه ولذا العرب بعضهم لبعض الا اهل بيت معروفه قال تزوج
وجل امراه بشهاده ابنيه منها لا يجوز وفي رواية ان تصاد فاجاز حواضها لو كانا
من احد هما دون الاخر قال المعتز نفقه سنه مع المهر والقباس نفقه شهر وقاع
قال ابو يوسف رحمه الله من تزوج باخت امراته ودخلها او الخامسة ثم فرق بينهما
لم يكن له ان يطا اختها التي تحته ولا ينظر الى فرجها او بطنها او ظهرها الشهوة حتى تنقضي
عدة الاخت التي فارقتها او الخامسة قال محمد اخوان تزوجا اختين فوطي كل واحد
امراه اجنه لشبهه لهما امراته فانه مرد كل واحد الى زوجها وعلى الواطي عقرها
ولا يطاها زوجها حتى تحض ثلاث حيض فان حاضت احدهما بلانا ولم تحض الاخرى
فليس لواحد منهما ان يطا حتى يحض الاخرى فان ولدت يلزم الولد الواطي اذا جات
بيد لسته اشهر الى سنتين بما لم تقر با نقضا العدة ولذا الووطي احدهما ولم يطا الاخر
ليس لواحد ان يطا امراته حتى تعتمد المطووه والاحسنان يطلو كل واحد امراه
ويتزوج بالتي وطئها ولذا اذا كان الزوجان اجنبيان اما لو كانت اجنبيتان للزوج
ان يطا التي انقضت عدتها من غير سرقه نقضا عدة الاخرى قال مرتد لحقت
بدا الحرب لزوجها ان يتزوج اختها وان كانت لم ترده حاملا ولكن لا يقرنها حتى
تضع المرتد جملها **رضاء** قال استأمر الولي بكرا بالغه ولم يخبرها بالخاطب
نسكتت ثم زوجها من نفسه جاز قال لو زوج اخته بما فكت لا يجوز النكاح
قال استأمر الولي بكرا في خاطب فقال فلان اجبالي من هذا الخاطب فهذا ليس
باذن وان اخبرها بعد النكاح فهذا الجواب رضاء ولو بلغها النكاح الولي باها
معالت انا كارهه ولكن اجزى او قالت لا ارضى ولكن رضيت جاز النكاح استحسانا
اما لو قالت انا كارهة فكون ردا قال ولو صرخت وبكت فهو رضاء في حق البكر
قال لو قالت لا اجيز معاليها الولي افعلت اجزى لم يجز اما اذا لم يتخلله
خطا بالولي بين الكلامين واتصل القول بالرد جاز النكاح استحسانا قال
محمد بلغها تزوج الولي فقالت لا اريد الا زواج او قالت رضيت بيته ابي فالنكاح
على حاله قال قبول الهدية من السيد ليس باجازه اما قبول المهر اجازة منها قال
لو قال الاب مخاطبك فلان وفلان فسكتت فله ان يتزوج باهما ماشا ولذا الوفاك
بنو فلان مخاطبونك وهم مخصوصون او قال جبراني اما لو قال بنو تميم وهم غير مخصوصون
فالسكوت لا يكون رضاء قال لو قالت البكر بعد سنه بلغ النكاح الى فقالت لا ارضى

وما كنت سألهم فالتقول قولها بخلاف الصغيره متى بلغت وادعت لها لم ترض حتى ادركت
 وقال زوجها وكبير الاب وزوجها الاب فلها ان تختار ايها شات قال ولو قال
 رجل لاخر زوجتك فلانة وقد كان زوجها يعرضها فقال هو طالق فهذا رد للنكاح
 اما لو قال في طالق فكذا عند محمد وعند ابى حنيفة قبول والطلاق واقع **وكاله**
 لو امر رجلا ان تزوجه امراه فزوجها عميا او مجذوما وجاز خلافا لهما ولو وكد ان
 تزوجه امراه بعينها فزوجها بطلت الوكالة قال ابو يوسف زوجني هذه
 او هذه فزوجها اياه في عقد واحد وها اجنبيان فلزوج ان يختار ايها شار بطل
 نكاح الاخرى وان مات قبل الاختيار فالمرات بينهما وعليهما عدة الوفاة
 قال محمد امراه ان تزوجه امراه ليس للوحي ان تزوجه ابنته الصغيره او ابنته اخيه
 الصغيره وكذا كل من هو يلى امرها بغير اذنها ولذا اوجله امراه بتزوجه امراه
 لا يجوز تزوج نفسها اياه وعند ابى يوسف لو زوج الوحي ابنته الكبيره بامرها
 اياه لم يجز ايضا اما لو تزوجه اخيه جاز قال محمد لو وكله ان تزوجه اخته
 معا فزوج احدهما جاز اما لو وكله بتزوج امراه نكاحا فاسدا فزوجها بنكاح
 صحيح لم يجز قال فضولي تزوجه امراه على امه نفسه واجاز الزوج فالامه للمراه
 والمزوج منتوع فان طلقها قبل الدخول رجع نصف الامه الى الزوج قال لو
 زوج الغاصب لمخصو به ثم ادى قيمتها لم يجز النكاح قال ابو حنيفة رحمه الله
 زوجة الفضولي فقال الزوج اذا اجاغد فانت طالق ثم اجاز النكاح ثم جاعد لم
 يقع شيء قال ولو تزوجه امراتين في عقده واحده اما ان يجيزها او يردهما
 وقال ابو يوسف زنا اجازها واجاز احدهما **دعوى** قال ابو حنيفة
 رحمه الله لو تزوج بالتي كانت طلقها ثلاثا بعد سنين ثم قالتها تزوجت زوج اخر
 فالتقول قولها بخلاف ما لو تزوج امراه بعد طلاق زوجها شهرين ثم قالت لم
 تنقض عدتي وقال الزوج هي منقضه صحيح النكاح ولم يسمع قولها قال تزوج بامر
 فشهد رجلا ان تزوج لها غايب لم تعرض لهما حتى حضر الغايب وان صدقتهما المراد
 وعند صاحبيه اذا صدقتهما منع عنهما زوجها ولم يفرق حتى حضر الغايب قال
 ابو يوسف بعد تزوج حرة ثم قال لم ياذن لي مولاي وقالت المرآة بل اذنا وقال
 لا ادري فرقت بينهما الا ان ياذنه مولاه وعليه مهرها ونفقة عدتها قال لو
 اختلف الزوج والمولى في المهر الف فاصطالحا على ما به مع الالف ثم ظهر ان المهر

لو امر ان تزوجه فزوجها
 جاز خلافا لهما

كان

الخامس عشر

كان العالم يرجع في الزيادة ولذا في من البيع خلاف العتق على مال والصلح عن قصاص
 وجعل الطلاق اما في اجرة الدار اخلاف قال لو اقترت امراه بانها تزوجت من هذا الرجل
 امسح قالت تزوجت من هذا الاخر منذ سنة فهي امراه الذي بدأت به وهو الامس وكذا لو
 شهد واعلى اقرارها لهما فان في سالك الشهود بانها بدأت قال صغيرة زوجها اخوها
 فادعت انه بناها ووطئها وهي صغيره وانا اليوم مدركه ابنت خمس عشرة سنة كارهة
 للنكاح وادعى الزوج انها كانت مدركه يومئذ فالتقول قول الزوج وقال تزوجها
 بعد الطلقات الثلاث وبعد الزوج الثاني ثم قال ما دخل الماني بها بانته منه
 ولو قالت ما دخل لي الثاني وقال الزوج قد دخل بك فالتقول قولها بفرق بينهما
 قال محمد لو اقام الزوج سنة انه تزوجها وهي ابنة ثمان واقامت المرآة انها يومئذ
 ابنته عشرين فالتقول قولها والبيته بينتها ايضا لو اقام بيته على امراه انها امراته
 واقامت هي انها لاخر عينه وذلك الاخر بخلاف البيته بينة الرجل اما لو صدقها ولم
 يحد فالبيته بينة المرآة رجلا واقاما البيته على امراه فهي امراه من صدقته قال
 امراه قالت لرجل انا امراتك فقال لها انت طالق فهذا اقرار به ووقع الطلاق
 قال ولو قال ايها القاضي فرق بيني وبين هذه فهذا ليس باقرار قال ولو قال
 ان كان بها جمل فهو مني فهذا اقرار وان لم يكن بها جمل قال لو اقامت البكر بينه
 الفارقت حين بلغها النكاح واقام هو انها سكنت فبينتها اولي اما لو شهد والده انها
 رضيت فبينته اولي قال تزوج امراه قد طلقها زوجها بالامس وقال تزوجك ولم
 تنقض عدتك فقالت بلى سقطت بعد الطلاق ينظر الى البادي بالكلام فان بدأ
 به الزوج فالتقول قوله ولا مهر لها وان بدأت هي فالتقول قولها اما لو قال الزوج
 حين تزوجتك فانت في العدة في النكاح ولها المهر ولو قال تزوجتك ولك زوج فقالت
 قد طلقني وتزوجني بعد عدتي فان كان هذا في مدة تنقض فيها العدة فالتقول
 قولها ولو قال لها رددت تزوج وليك ثم اجزت فقالت كنت اجزت وما رددت فالتقول
 قولها فان بدأت المرآة قالت بلغني ذلك فاجزته معا فقال الزوج بل رددته ثم
 اجزته فالتقول قولها ولها المهر وفسخ النكاح بمنزله ما لو تزوج بالتي طلقها ثلاثا
 فعالت تزوجتك قبل ان تزوجت بالثاني فقالت امراه تزوجني بعد نكاحه
 ودخوله فالتقول قولها ولها المهر وفرق بينهما اقراره قال ابو يوسف خاضم
 رجلا في امره فقالت تزوجت زيدا بعد عمره فهي امراه زيدا واما لو سألها القاضي

ت

من زوجها فقالت تزوجت زيدا بعد عمر وفي امره عمر ومتى كان جوا باع سواد
قال رجل قال لامرأته اني اريد ان اشهد اني قد تزوجتك ففما مضى لامر خفيده فاقرا
بذلك فعالت نعم فاشهد به وصدقته ثم تصاد قاعلي مواضعهما فلا نكاح بينهما
اما في الطلاق والعناق لا يصح ان على ابطال ذلك في القضا وبقا بينه وبين الله تعالى
هي امرأته وذلك مملوكه قال في اختنا احد هما فاطمة والاخرى خديجة فقالت
رجل تزوجت فاطمة بعد خديجة ففاطمة امرأته حيث تكلم لها اولاد والى محمد هو
كما قال الزوج فخديجة امرأته حيث وصل بكلامه قال محمد لوطي امرأته
التي لا يوطا مثلها بلانا فتزوجها تاني ووطيها وافضاها لا تحل لهذا الوطي الاول
عد قاله ملكا تب في التزوج فقال الملكا تب قد تزوجت بالامس لا تصدق
على المولى وان صدقته المرأه ولذا العبد ولو بلغ المولى ان عده تزوجه فعلى
المولى ان اكاره فنكون رد النكاح اما لو وصل قال انا كاره ولكن اجزتا وقال لا
ارضى ولكن رضيت جازا استحسانا قال ابو يوسف تزوج امه بغرا ذن مولاها
ثم قال لا حاجه لي في نكاحها فهذا رد ان لم يدخلها زوج امه بغرا ذن مولاها
واعتقها اخر بغرا ذن ايضا فاجاز ككله جاز النكاح والعنق فان دخلها بعد العنق
فالمهر لها ولا خيار لها فيه ولذا لو جعل المولى الاجازة اليها فيها فاجازت لا خيار لها
قال رجل باع امه الغرم من رجل فزوجها من رجل بغرا ذن مولاها ثم اجازها المولى
صح والمشترى بالخيار قال محمد لا يزوج المولى مكاتب صغيرا له الا باذنه ولو عجز
ثم اجاز المولى جازا **امه** قال ابو حنيفة رحم الله امه تزوجت بغرا ذن المولى
فطلقها الزوج فلانا فاني اكره ان يتزوجها الا بعد زوج قال ابو يوسف تزوجت امه
بغرا ذن مولاها ثم ارضىها وقتلها الموصي له او باعها انتقض النكاح اما ان لم يقبل
الموصيه لم ينتقض ولو مات المولى فكذلك بغرا ذن استحسن فيه اما لو رهنها المولى لم ينتقض
قال اعترقت امه في مرض موته ولها زوج فلها الخيار الساعده ومنع الزوج عنها فان مات
المولى وهي تخرج من الثلث جاز الخيار وان لم تخرج فعليه السعابه فلها الخيار عند ادائها
وقال محمد فلها الخيار كما لو اعتقها في صحته **صغاره** قال ابو يوسف زوج القاضي
تيمه فبلغت لا خيار لها فكذلك ارضى عن ابني حنيفة ومحمد ايضا قال لو زوج ابنة
الصغره وقال شهد وانني زوجت ابنتي فلانه باللف من مالي فانه لا يجب عليه شيء فان
دفعها يكون صلة قال ولو قال الزوج دفعته مكره الى ابيك وكنته صغيره صدقة الاب

ابو حنيفة اذن

دعي

وهي تنكرو دفعه اليه فلها ان ترجع على الزوج بذلك ولا يرجع الزوج على الاب فانه امينه
عنزله تصدق الوكيل بقبض الدين وانكره الطالب فان المطلوب لا يرجع على الوكيل بما
اخذ منه الطالب قال محمد في خيار البلوغ يجب ان يختار نفسها مع روية الدم حتى لو
ادركت في جوف الليل يجب ان يقول بلسانها قد فسخ النكاح وتشهد اذا اصبحت وتقول
رايت الدم الآن وسعها ذلك الكذب لانها لو قالت رايت الدم بالليل ففسخ النكاح
لم تصدق قال لو رأت الدم فاختارت نفسها ولم تقدر على الشهود فكذلك اياها الى ان
قدرت على الاشهاد لزومها النكاح ولم تعذر كما اذا بلغت ولم تعلم بالخيار قال الرضا
بالقلب لا يبطل خيارها قال زوج القاضي رجلا امرأة زعمت انها حرة ثم استحققت
اخذها المولى وعقرها وقيمه الولد ثم يرجع الزوج بقمه الولد عليها لا على القاضي
قال ابو حنيفة لو تزوجت بزوج اخر فولدت فهو للاول حاضرا كان
الزوج الاول او غايبا قال ابو يوسف ان كان غايبا عن غيبه منقطعة فهو للزوج الثاني
وقال تزوج بامه ثم اشتراها ثم جات بولد لا قبل من سنتين لزمه ولذا لو طلقها
ثم اشتراها ثم جات بولد قال ابو حنيفة وابو يوسف المراد لا تحل بعد سنتين شيئا
حتى لو خرج راسه في سنتين ثم خرج ساير جسده بعد سنتين لم يلزم الزوج الذي
طلقها الاموات عنها الا اذا خرج اكثره قبل تمام سنتين قال ابو يوسف لم ولد تزوجت
بزوج ثم تزوجت باخر بعد يوم ككله بغرا ذن المولى ثم جات بولد فادعاه المولى
والزوجان سنطرا ان كان له ولد اقل من سنة اشهر من تزوجها الاول فهو للمولى وان كان
لتمام سنة اشهر من الاول دون الثاني فهو للاول وان كان تله لتمام سنة اشهر
من الثاني فالولد للزوجين جميعا وان كانت عند الاول ولم يدخلها الثاني فهو للاول
وان كانت عند الثاني فهو للثاني قال لو ادعى الاب ولدا من ابنته لم يثبت نسبه
وان نفاه الابن وعليه المهر ولذا لو ادعى مكاتبه امه قال اذا ماتت ام ولده لا يستطيع
نفى ولدها ولذا لو اعتقها قال ام ولده جات بولد وهو غايب فخير بعد ما فطم فنفاه
لم يصح نفية فلزمه البتة اما لو لم يطم حين حضوره ولم يشهره انتسابه اليه امكته نفية ولو
اشهره لم يمكنه نفية قال له ان ينفى ولدا من ولده في الغيبه في الحولين وفي الخطوه
الى انقطاع النفاس قال رجل تزوج امرأتين فادعاهما رجل انهما ابنتاه وصدقاه
ولدهم الزوج لم تصدقوا فيه ولم يثبت النسب فان مات الزوج وصدقاه ثبتت نسبها
منه وذلك في الاما الى انه ثبت النسب ويفرق بين الزوج وبينهما ولو قالت المراد في عدة

الوفاء لست بحامل يم قالت من الغدا نأحامل صدقتا ما لو قالت بعد اربعة اشهر
وعشر السته بحامل يم قالت نأحامل لم تصدق الا ان تلد لا قل من سنة اشهر من موته
قال تزوج اخته فخلها ثم ولد يلزمه الولد وان انكر الوطى ولذا في نكاح فاسد
وان لم يخل لها لا يلزمه قال محمد لو جات امراته بولد بعد الطلاق الرجعي لا قل من سنتين
بيوم فنفاه فعليه الحد وبانت منه ثم جات بولد بعد سنتين فما ابناه وهو مراجع
ويبطل عنه الحد الذي كان لزمه وهي امراته ولا عن بينهما ولا تبطل عدالته قال لو
ولد لامراته معك الزوج هذه المرأة اختي وهذا الولد ليس مني فان كان لها ابوان
معروفان لم يفسد النكاح بقوله هذا وان كان مجهول النسب ثبتت نسبها منه وبطل
النكاح قال جات امراته بولد من سنة اشهر منذ تزوجها فنفاه وجب اللعان وعليه
المهر تام وان زعم انه لم يدخلها قال ابو يوسف خلط رطل ببلن امرأة
بارطال بن اخرى فارضع صبيا لم يوجه للحرمة لصاحبه الرطل خلافا لمحمد قال لو
جعل في لبنها دواء غير اللوز او الطعور فادجر صبيا حرم اما لو غيرهما لم يحرم قال
محمد رجل له امراتان كبيره وصغيره ولا ينفق امراتان مثلها فارضعت كبيرة الاب صغيره
الابن ولذا لو ارضعت كبيرة الابن صغيره الاب بانه الصغرتان مهملتان ولا يخلان
لهما ونكاح الكبيرتين باقى ولذا في نسوة الاخوين قال رجل له امراتان
صغيرتان فجات امراتان لرجل اجنبي ذواتا لبن منه فارضعت كل واحدة احدي
الرضيعتين معا وتعدتا الفساد باننا ولا ضمان للزوج عليهما فما ادرك من مهر
الصغيرتين اذا الفسد ما كان يصنع واخذ وطاحه **مهر** قال ابو يوسف
لو كان الزوج مقرا بالنكاح البكر لامها ان تخاصمه في النفقة والمهر اما لو كان
جاحدا لا تخاصم الابوكا لهما قال محمد لو دفع مهر البكر الى ابها برى واقترار
الاب فقبضه صح وليس للاب قبض مهرها الابوكا له منها وقبضه الهدية والهبة
من الزوج لم يكن قبضه قبضا لها حتى للزوج ان سترده من الاب قال لا قبل في لمية
مهر المثل الا شهادة عدلين وان لم يكن فالقول قول الزوج مع عينة فما اقر بشئ وحلف
عليه فذاك وان لم يقر بشئ وحلف على ما ادعت هي فلها الاقل مما ادعت ومهر المثل
كما في اختلاف البيوعين في ثمن سلعتيها قال ما بعث الرجل اليها من سمن وعسل ودقيق
وحنطة ولو زودها هو من المهر صدق بخلاف الخبيص واللحم مما لا يقاله في نفسه فالقول
في ذلك قول المرأة **شرط** قال ابو يوسف رحمه الله لو تزوجها على ان يعطيها اربعا

من

من الخدم كل خادم مما يه دينار لا يعجب فلها مهر المثل اما لو تزوجها على اربعا به
دينار وعلى ان يعطيها بكل ما يه خادما صح عليه اربع خدام وسط ولو عن جاز ايضا
وكذا الابل قال لو تزوجها الولى على اربعة الاف قال فمنا الله وللرحم قبل الزوج
فعليه ثلاثة الاف ولذا الف منها لفلان فعليه الفان ولم يقل منها فان الكل مهر لها
ان كان مهر مثلها ولذا الوالى الف منها بخلاف ما لو وال الف لها والف لفلان
ولم يقل منها فان لكل مهر لها ولذا الوالى الولى زوجتك على الف على ان ما به
لى قال لكل للمرأة ولو قالت زوجت نفسي منك على الف درهم فقال الزوج قبلت
على الفين يلزم الفان لها مهرها ولو قال لامرأة تزوجتك على الف قد تزوجتك
على الفين فقالت قبلت يلزم النكاح بالمهر الاخير قال محمد رحمه الله رجل
قال تزوجتك على احد هذين العدين فوضيت به ومهر مثلها قيمة افضلهما
فلها الافضل عند ابن حنيفة **بينة** قال محمد اقامت امرأة بينه انه تزوجها
على الف واقام انه تزوجها على ما به واقام ابوها بينه انه تزوجها على رقبه ولده
عبده للزوج فاجعل العتق جايزا وهو المهر قال لو اقام الزوج البينة انه
تزوجها على رقبته واقامت امرها على رقبته واقامت الزوج على رقبته وانها
اعتقتها والزوج والمرأة يتكران عتقوا جميعا وعلى المرأة ثلثا قيمة كل واحد منهم
للزوج ولو اقام الزوج البينة انه تزوجها على ابها وهو عبده وصدقه الاب
وادعت المرأة انه تزوجها على ما به دينار ولا بينة لها فعتق ابوها من مالها وولاوه
لها ثم ان اقامت البينة على ما به دينار فلها عليه لما به والاب حرم من مال الزوج
وبطل ولاؤه عنها **جهاد** ابو حنيفة رحمه الله لو تزوجها على حجة او على ان احكم
فلها قيمة حجة وبالطلاق قبل الدخول نصف قيمة حجة اما لو قال على ان احكم بك فلها
مهر مثلها قال تزوجها على بيت وخادم فلها ثمانون دينارا قيمه كل واحد اربعون
ولو تزوجها على ناقة من ابله فلها مهر مثلها وقال ابو يوسف يعطيها منها ما شئت
قال لو تزوجها على ملاء هذا الجو القحظ فلها مهر المثل ولذا البينة قال محمد
تزوجها على ما به رطل خل يعقب الغالب في بلده خل غرا وخل غيب وعلى ما به رطل
لبن يعقب الغالب فيها لبن يقر او غنم فيصرف الى الغالب كما في نقد البيع والتحويل
به اما لو استويا في البلد فلها مهر المثل قال لو كان مهر المثل الف فصالح الزوجان
على الفين صح وكانه زاد فيه اما لو كان الصلح بعد الطلاق قبل الدخول او بعد

الموت مع الوتد فانه لا يصح الا الالف فان ولد من لا يزداد **تسلم** قال ابو جهم
رحمه الله لو تزوجها على براءه ايها من ذن الزوج صحت البراءه ولها مهر المثل قال
لو تزوجها على دار ابنه الصغير صح وعلى الاب قيمة الدار لابنه وقال ابو يوسف لو
هرب الزوج من المرأة اقضى عليه بالمهر وان كانت المراده هاربة لا اقضى بالمهر وان
هوت بعد الدخول ووكلت به اقضى بالمهر دون النفقة قال لو كان بعض المهر
معجلا وبعضه موجلا فاذا ادى الحال فله ان يمنعها من الخروج وبني لها قال لو
كان المهر حالا فاحالت عليه بالمهر غير مما لها فلها ان يمنع منه حتى ياخذ الغرم حقه
كالوكيل وكذا الواحها الزوج بالمهر الى انسان فلها ان تمنع من الزوج حتى ياخذ
مهرها من المحال عليه استحصانا والقياس للزوج ان يدخل لها قبله قال محمد رحمه
الله لو تزوجها على ما معلوم موصوف موجلا فلها ان تمنع قبول قيمته اما ان لم يكن
موجلا ليس لها ان تبا قبول قيمته ولذا اكل ما يجوز فيه السلم ولو تزوجها على عبد
فليس لها الامتناع على قبول القيمة ولو تزوجها على اشجار صغار او على زرع ثم طالب
الاشجار حينئذ ثمرت او ادرك الزرع حينئذ نعتد الحب فلا ينصف بالطلاق وقبل الدخول
قال ابو يوسف رجلا ز ادعى نكاح امرأة واقاما البينة ولم يوفت ولا يعرف
ايهما او لا فلا نكاح ولا مهر على احد تقول المراد ابو محمد قال ابو يوسف
لما التقى الختانان فقال انت طالق ثم اقلع ساعة طلقها لم يصريه مراجعا الا ان
يعاود وكذا اللس قال غصبا امرأة فوطيها فيما دون الفرج فجاءت بولد فعليه
المهر ان كانت بكر او لا مهر ان كانت ثيبا قال تزوج رجل امرأة وابنه تزوج
بابنتها فادخلت حل واحدة على زوج صاحبها فوطيها فعلى الواطى الاول نصف
مهر امراته وجميع مهر الموطوءة ولا شيء على الواطى الاخر من مهر امراته وان وطئها معا
فلا شيء على واحد منهما لامراته قال اذا قال متى خلوت بك فانت طالق فخلت بها
وطيها فعليه نصف مهر الطلاق قبل الدخول ومهر البجاع وقال محمد لو فجر بامرأة
فلما خالطها فترز وجها على نكاح الحال وداوم على الجماع لاحد عليه وعليه مهران
مهر بابتد الغشيان ومهر بالتزويج ولم يصير محصنا به قال ابو يوسف رجل
وابنه تزوجا اجنبتين فادخل كل واحد منهما على زوج صاحبتهما فوطيها فعلى
كل واحد مهر موطوءة ولا شيء عليه لمنكوحته لمطوءة عنها الواطى قال محمد لو وطئ
مرارا في نكاح فاسد يفرق بينهما وعليه مهر واحد ولذا وطئ جاربه اشتراها مرارا

م استحققت عليه مهر واحدة لو استحق نصفها لزمه نصف مهرها ولذا ان وطئ جاربه
ابنه مرارا فعليه مهر واحد وكذا كل وطئ على ظن الهاله اما لو وطئ جاربه مشتركة مرارا
يجب عليه بكل مرة نصف مهر لشريكه ولذا الابن وطئ جاربه ايها مرارا وادعى شبهه
او وطئ جاربه امراته يجب عليه بكل وطئ مهر ولو كانت مكرامة مشتركة بينهما يجب
لكل وطئيه نصف مهر لشريكه ويجب لها نصف مهر واحد با لو طيات كلها لنفسه
والكل يدفع الى المكاتبة لسعتهن لها على الكتابة وليس لشريكه شيء منها قال
صبي ابن اربع عشر سنة جامع ثيبا وهي ثايمة لامهر عليه فان كانت بكر فعليه مهر
مثلها ولذا المجنون **خلوه** قال ابو يوسف خلوة الجيوب لا تجوز للمهر ما لم تسلم
قال محمد خروج بامرته ليللا فرسخا او اكثر على الجادة لا يكون خلوة فان عدل عنها في
موضع خال يكون خلوة وفي البستان خلوة ان كان الباب مغلقا قال لو كانت في البيت
معها عشرة من الخدم اللاتي وطئهن له حلال لا يضر بالخلوة اما لو كانت واحدة منهن
حرام عليه لا تصح الخلوة ولذا ان الضرر معها في البيت لا يضر بالخلوة قال لو خلا
النصراني بامرته بعد ما اسلم صح ولو تزوجها على الف فابواته عنها على ان لا يزوج
عليها وقبل ذلك فالبراة جازية والشروط باطل والهبة والصدقة مثل البراة
نفقة قال ابو يوسف لو اراد الزوج سفرا نفرض لها نفقة شهر ولا يؤخذ
بكفيل او وكيل قال رجل تزوج منكوحه رجل ودخل لها فطلقها الاول وهي حامل من
الثاني فلا نفقة على الاول في عدتها مادامت حاملا قال مردضة لا تجامع لمريضها
نفرض لها النفقة ان كانت مدخوله والا فلا نفقة لها ولذا ان رضيت له وهي مريضة لا
تجامع لا نفقة لها ويردها الى بيت ايها ان شاء ولذا الصغير اما لو كانتا ناسي لهما
وعسكهما نفرض قال لا ترد الرثا الى بيت ايها بعد ما بنى لها ولها نفقة قال ولو قال
لها زوجي استقرضني كل شهر عشرة لا يلزمه حتى قال عشرة على قال محمد لو فرض النفقة
الصغيرة في بيت ايها فلم يقبض حتى بلغته سقطت وستان نفق لفرض يوم طلبها بخلاف
الكبيرة قال لو قال لرجل استند ز علي وانفق على امراتي كل شهر عشرة ثم قال انفقت
وصدقت المرأة لا تصد والمرأة ما لم يفرزها العاض كل شهر عشرة الا اذا اتى الرجل
بالبينة ولذا في نفقة الاولاد وقال اذا اراد سفر اي فرض لها نفقة شهر في يوم
نصب كفيل في ما بقي في كل شهر الى ان يحضر ولا يجز عليه **سويد** قال ابو حنيفة
رحمه الله في مهر كل واحد في دار اخرى غير المصر الذي وقع النكاح فيها فالاباح

بالولد من الام الى ان يرجع الى المصر الذي فيه عقد النكاح الا اذا كانا مقيمين اقامة و
عها فالام احق فانهما في قرية فطلقها فلها ان تتحول الى قرية اخرى بحيث يمكن الاب
ان يزور ولده ويرجع الى قريته من يومه **متاع** قال ابو يوسف اذا كان الاب
في عيال لابن وفي بيته فالمتاع كله للابن كما لو كان الابن في بيته الاب وعياله فمتاع البيت
للاب قال لو ماتت المرأة في سلتها التي زفت اليه في بيته لا يستحسن ان يجعل متاع العسر
وحلى النساء وما يلبقهن للزوج والطناض والقائم والاباريق والصدانق والفرس
والخدم واللحف للنساء ولذا ما يجزئ منها الا ان يكون الرجل معروف بتجاره جنس منها فهو
له اما الدار للزوج وهو محمد هبة بن حنيفة الا ان يكون لها بينه قال محمد رجل زوج
بنته وهم خمسة في داره وعياله كلهم ثم اختلفوا في متاع البيت فهو للاب لانه في بيته
وفي يده ولهم ما عليهم من الثياب قال متى وقع الخلاف في متاع البيت بينهما في حياتهما
او بعد موت احدهما فيه سبعة اقاويل قال ابن ابي ليلى البيت بيت الرجل لمتاع البيت
كله له الا ما على المرأة من لباسها وقال ابو القاسم بن معن وشريك متاع البيت كله
بينهما ما للرجل وما للنساء وقال الحنظلي كحل للنساء وللرجل ما عليه من ثياب
جسده وقال شرح البيه للمراة وقاله برهم النخعي ما يصلح للرجل فهو له وما يصلح
للمرأة فهو لها وما يشكك فهو للرجل في حياته والباقي بينهما بعد الوفاة وهذا مدعي
ابن حنيفة وقال ابو يوسف لها ما يجزئ ثيابها والباقي للزوج في الحياة والوفاء وقال
محمد ما يصلح له فهو له وما يصلح لها فهو لها وما يشكك للزوج في الطلاق الموت وقال
زفر ما شكك فهو بينهما وقال مالك بينهما كما قال ابو القاسم وهو احد
قولي الشافعي **رحم** قال ابو الابل له نفقة مع صحته اما بالام لا يجب له مع صحته
قال من لا شيء له ونكسب ما بقوت نفسه وزوجته وولده لا فضل فيه لا يجبر على نفقة
ابيه واخيه اذا لم يكن بالاب زمانه قال فقير لا يقدر على حرفه لا يجبر على نفقة الام
والبنت الكبيرة واجبرته على نفقة زوجته وولده الصغير والاب الزم بالابو
يوسف من الام له في مثله زكاة لا اجبره على نفقة ذي رحم محرم حتى لو كان له ما يتادهم
الادهم وليس له عيال وله اخت محتاجة لا اجبره على نفقتها وقال محمد اذا كان له
فضل مال عن نفقة شهره ولعياله اجبرته على نفقة الاخت قال لواقى الاب بالبينة
على انه فقير والا فالقول قول الابن قال ابو يوسف لا افرض نفقة الام على الابن وهي تحت
زوج وهما معسران والابن موسر وقال محمد افرض عليه ويكون دينا على الزوج يرجع عليه حاله

حنيفة اب

اليسار

اليسار قال محمد ابكم له اخوه وانفقوا على واحد منهم انه ينفق عليه فاذا مات فميراثه
والطعوا على ذلك فانفق فهو مستطوع وميراثه بينهم اما لو قاطع مع هذا الزم من المبتلى يرجع
في ماله والله اعلم **من شرح الكرخي** قال رحمه الله ولو ارسل الزوج اليها رسولا او كتابا
بذلك فقبلت كحضرة شاهد من سمعوا كلام رسول الله او قوله كما به جاز قال ابو يوسف جاز
اذا قال زوجت نفسي منه وان لم يسمعوا كلام الرسول وعنده لو قالت المرأة تزوجت فلانا
وان لم نقل اشهدوا ولا ينعقد النكاح بلفظ المتعة والاحلال والاجارة والابانة والوصية
وانما ثبت ولاية السلطان عند عدم الاوليا ومن اصحابنا من قال الخاتم الفاسق اذا زوجها
قبل ان يعزل جاز كالوصي الفاسق اذا تصرف وعنده عيبه الوالي انتقلت الولاية الى اللطفا
اذا لم يكن ولما اخرجنا تنتقل الى الابعاد والعيب المنقطع في رواية ابن سماعه عن ابي يوسف
من بعد ادا الوري وفي رواية هشام عن محمد بن الكوفة الى الوالي وفي رواية ابن رستم عن محمد
من الرقة الى البصرة والصحيح هو ما لا تصل اليه القوافل والرسول في السنة الامره الجدة
والابن كالاب والابن عند ابي حنيفة وعند محمد سوا ولذا الاخ مع الجدة عندهما
مولى النعمة عصبة ومولى المولات بمنزلة ذوي الارحام وان سمع اليهود كلام احد المتعا
قدن دون الاخر لا يصح النكاح والسكوت في تزوج ابعد العصبة مع قيام الاقرب لا يكون
رضا كما في حق الاجنبي البكا والضحك رضا في قول ابي يوسف وقال محمد البكا ليس
برضا وهو احد قولي ابي يوسف ولو استامرها الوالي فسكت ثم عقدها الوالي جاز
ولذا ابو عقدها ثم اخبرها فسكت جاز ولو ادعى الزوج رضاها بعقد الوالي وهي
شكر فالقول قولها وقال زفر القول قول الزوج ولا يمن عليها عند ابي حنيفة
خلافا لهما وعند ابي حنيفة الكفاه معتبرة في خمس شرائط الحرية والنسب والدين
والماله واسلام الاباء وعند محمد لا يعتبر الدين في الكفاه الا ان يكون امر استخفا
كن يسكر ويمشي في الاسواق فيسخر منه وقال ابو يوسف ان كان الفسق مستترا
لم يوثق فيها وزاد ابو يوسف فيها الصناعة حتى لم يجعل الحايك كقول الجوهري ولو
رضي احد الاوليا بعدم الكفاه سقط حق الباقين خلافا لابي يوسف قال محمد العقد في حق
الفسق على اربعة اوجه منها ما لا يملك فسحة بالقول والفعل كالمسبرع الذي لم يور بال عقد
فانه لو فسق لم يفسخ ولو زوجه اختها لم يفسخ الا ببل يتي موقوفا وقال ابو يوسف يفسخ
في الوجهين ومنها يملك فسحة بالقول دون الفعل كما لو وكله ان يزوجه امرأه بعينها
تزوجها اياه وخاطب عن جانب امرأة فضولي يملك فسحة بالقول اما لو تزوجه اختها لم يفسخ

الاول ومنها ملك الفسخ بالفعل ولا يملك بالقول بحوان تزوج امرأه بغير اذنه ثم ان
 الزوج امره ان تزوج امرأة فزوجها اختها الفسخ الاول اما لو قال فسخه لم يفسخ والبراع
 ملك الفسخ بالقول والفعل بحوان وكله بتزوج امرأة بغير عينها فزوجها فخطبها ففسخ
 ملك فسخه بالقول ولذا بالفعل بان تزوجها اختها الفسخ الاول ولو جعل المهر ما ليس من ذوات
 الامثال كالثوب والشاة يعتبر القيمة يوم العقد وفي رواية الحنابلة يوم التسليم
 اليها وفي المكيل والموزون يعتبر القيمة يوم العقد في رواية ايضا لو تزوجها على كره
 ان شاء عطاف اياها وان شاء عطافا القيمة وفي رواية الحنابلة على تسليم الكره كما لو سمي
 لراوس طابجر بخلاف العبد وما ليس من ذوات الامثال فانه لا يجبر وعند زفر في الثوب
 الموصوف تجبر ايضا ولو سمي في المهر حراما و اشار الى حلال فلها المثار اليه في ظاهر قول
 ابي حنيفة والزيادة المتولدة من نفس المهر كالولد والثمرة او بدلا عن الحرك لا ارش ان كان
 المهر في يد الزوج كله ينصف بالطلاق قبل الدخول وان كان المهر في يد المرأة فخصت
 هذه الزيادة في يدها بمنع التنصيف وعليها رد نصف قيمه الاصل ولذا الزيادة
 المتصلة كالجمل والسمن تمنع التنصيف في يدها عندنا وقال محمد المتصل لا يمنع اما
 لسبب المهر والهبة لكاملها للمرأة سالمه في يدها او في يدها اما اذا اجرد الزوج فالاجرة
 له فيتصدق ولا يطيب له واما نقصانه في يد الزوج لها ان تضمنه نصف قيمته يوم
 العقد في كل حال ولو اجازته فاخذه فاسعت الجاني في قدر النقصان لها ذلك الا
 ان حصل النقصان سماويا او بفعل الزوج ان اختارت اخذه لا يجب بسبب النقصان
 شي وان كان بفعل المهر منه روايات في رواية كالمسماوي وفي رواية كالاجنبي وان
 كان بفعل المرأة فصارت به قاضيه وان كان النقصان في يدها فاختار الى الزوج
 في نصفه عند الطلاق قبل الدخول في تضمن نصف قيمته اياها واخذ نصفه على ما
 سبق وجنا يد الزوج في يدها كجنا يده الاجنبي ولو تزوجها في السر تزوجها فاطعام الظاهر
 غير ذلك فلا يلزمها الظاهر البتة تزوج الامه من الاب والجد والوصي والمكاتب والفقير
 والقاضي وامينه صح اما شريك العنان والمضارب والمأذون لا يملكون خلافا لابي يوسف
من الاجناس تحرم قال رحمه الله في نوادر ابي يوسف النظر في الفرج الى المدخل
 او الى الركب سواء يقع به تحريم امها اذا كان لشهوة وفي الزيارات النظر الى حبرها
 لشهوة لم تحرم عليه امها وابنتها ولا بصبره مراجعها في الطلاق وعن ابي يوسف نظر الى
 فرج ابنته فامني تحرم عليه امها الا ان يمتنع عنه ذلك جازيه له مثل ابنته وامني على شهوتها

لا على بنته لا تحرم عليه امها وعن ابي يوسف لو وطئ حاربه خمس سنين فمأذون الفرج وماتت
 الجارية لا يدرى هي تشتهى في حنيفة ام لا فلا تحل له امها في نوادر ابن رستم عن ابي حنيفة
 لو جامع ابنة امراته وهي صغيره لا يجمع مثلها فافضاها لا تحرم امها عليه وقال ابو يوسف
 انه امها وابنتها وقال محمد التنزه احب الي ولكن لا افترق بينه وبين امها وعن ابي يوسف
 من امرأة ابية وعليها ثيابها فوجد من الجملد حرمت على ابنته ان كان من شهوة وعن محمد
 لو من شعور امرأة حرمت عليه امها وتقع به الرجعة في الطلاق وعن محمد محرم خلافا لمراته او
 في صوم رمضان ثم طلقها له ان تزوج بابنتها وقال ابو يوسف لا تحل **سوم** عن ابي
 حنيفة رحمه الله رجل قال لا خرجتكم خطابا او جيتكم لتزوجني ابنتكم فقال الاب
 زوجتك لزم النكاح وليس للمخطبة ان لا يقبل بخلاف البيع وعن محمد اخطبك على الف
 درهم فقالت فعلت لم يصح حتى يقول الزوجت فعلت بخلاف الخلع لو قاله اخلعتني على
 الف فقالت قد فعلت فهو باطل حتى يقول الزوج قد فعلت وفي الكفالة لو قال اكلت
 لفلان بنفس هذا اوقاله بما عليه فقال قد فعلت صح من غير ان يقول الاخر قبلت وعن
 ابي يوسف هب لي هذا العبد فقال لاخر قد وهبت تمت الهبة اما لو قال الواهب
 ابتدا وهبت منك لا يصح حتى يقبل الاخر والا قاله كالباع ولو قال تصدقت عليك
 بهذه السلعة صح وان لم يقبل قبلت ولذا لو قال ابر بنى فقال ابرات جاز ولو قال
 صاحب الدين ابراتك من الدين الذي لي عليك صح لا يحتاج الى القبول لكن يبطل بالرد
 ولذا الاقرار كالاقرار في صحته ورده ولذا الوكالة واختلف الرواية في الوقف على رجل
 ونسبه فله هلال يبطل وقال الانصاري من اصحاب زفر لا يبطل بالرد **لفظ** عن
 ابي حنيفة راجعتك على الف درهم محضه الشهود ورضاها تكون نكاحا متى اراد
 النكاح وفي رواية الحسن عنه لو اضاف النكاح الى مده لا يعيش الى مثلها صح ولا يكون
 متعة نحو قوله تزوجتك الى ما في سنة وفي رواية بشر بن عماد لو طلقها بائنا فقالت
 رددت نفسي عليك بكذا فعاد الزوج قبلت محضه شاهد من كان نكاحا وعن ابي الحسن
 الكرخي انه ينعقد بلفظ العاربه وقال ابو بكر الرازي لا ينعقد هذا هو الصحيح ولذا
 لا ينعقد النكاح بلفظ الاقاله والمخلع والابوا والشركة والاعتاق والولاية والكابسة
 ولفظ الرهن والايديع ولم يذكر القرض والسلم وقد ذكرنا الاحلال والاجاره والاباحه
سكوت سكوت لبيكر عند تزوج الوالي رضا لازم وسكوتها عند قبض الاب المهر او الجهد
 عند عدم الاب رضا ولو وجد عبده المأذون في غنيمته المملوك قسم وبيع وهو ساكت عن

حاشية
 في شرح مختصر الكرخي
 انما ذكر الخلاص من السكوت
 في الاعتقاد بلفظ الاجارة
 دون الاعارة

طلبه بطل حقه ولا سبيل له اليه ذلوا ان كاس في حصال الكبير ولو راى البايع ففضل الميزر
المبيع الذي للبايع امساكه لا سبيل له الا سبيل الممنوعه وهو ساكت فهذا اذا ذلوه في المادون
الكبير لو راى عبده يبيع ويشترى والمشتري ساكت بطل خياره ولو كان الخبار للبايع
فراه البايع لم يبطل خياره وسكوت الشفع لسقط حقه ورجل باع غلاما وهو ساكت
ثم قال بعد البيع اما حر لا يسمع قوله وهو عبده ذلوه في اقرار الاصل ولو حلف لا ترك
فلا ناسر له ذلوه في اقراره وهو ساكت ولم يقبل اخرج حث ولو قال اخرج فاني ان
يخرج فسكت الخالف لم يحنث ذكره في كتاب الكفارات والعاشرة من مسائل السكوت
رجل ولدت امراته فهناه الناس يا لولد فسكت لزمه كالمواقر به روى هذا ابو يوسف
عن ابي حنيفة **اذن** في نوادر ان سمعه لو قال العبد طولا ايدن لي في الزوج
فقال ذاك اكد فهذا اذن اما لو قال انت اعلم لربك اذنا وعن ابي حنيفة لو جامعها
برضاها او طلبت مهرها او نفقتها فذاك اجازة منها عن محمد لو تزوج العبد حرة
وامه في عقد بغير اذن المولى ثم تزوج حرة وامه في عقده اخرى بغير اذن المولى
فاجاز المولى نكاح الحرتين ان لم يكن دخل مهر اما لو دخل بهن بطل نكاحهن ولو تزوج
حرتين فدخل باحدهما ثم تزوج امه ثم اجاز المولى كله جاز نكاح الحرتين عند
ابي حنيفة وعند صاحبه جاز نكاح الامه الاخره وحدها ولو تزوج حرة ثم حرة
ودخل بها بغير اذن مولاه ثم تزوج بالثانية باذن مولاه لا يجوز نكاح الثالثة ولذا تزوج
امه بغير اذن مولاه ودخلها ثم تزوج امها او ذى رحم محرور منها لا ينقض نكاح الامه
في رواية بشور بن الوليد زوجت امه نفسها بغير اذن مولاه فمات المولى وورثها ابنه
ولم يدخلها فاجاز الابن لرحمته وان كانت مدخوله فاجاز ابنه جاز استحسانا وان كان
للبيت بنين فاجاز البعض لم يحز الكل **تحليل** لو اقرت المرأة ان زوجها الثاني
قد دخلها وانكر الثاني وصدقها الزوج الاول حل له تزوجها وكذا ان اخبره بذلك
عنها ثقة اما لو اقر الثاني بجماعها وهي منكرد لم يحل للاول وان كان قد دخلها ولو قالت
للزوج لم يطلقني زوجي الاول معالي الزوج الثاني قد طلقك وانقضت عدتك او قال
تزوجتني بغير شهود او في عدده او في حال محوسبها او رقيها وانكر الزوج ذلوه وقال
تزوجتك بعد اسلامك وبشهود وبعد انقضاء العدة فالقول قول الزوج اما لو ادعى
هذه المعاني الزوج وهي منكردة فرق بينهما وعليه المهر وذكر في الهاروني حو تزوج بامه
ودخلها ثم اشترىها فعليه حيض من لفساد النكاح اما النكاح فلا يجوز ان تزوجها

حتى

حتى حيض حيضتين وهي تحل له بالملد **دعوى** رجل اقام بيته على امراته انها امراته
واقامت اختها عليه البيته انها امراته فالبيته بينه وبينه الزوج صدقته المرأة او كذبته
وفي نوادر ان سمعه عن محمد اقامت البيته على اقرار مدعي النكاح عليها انه اقر ان اختها
امراته قبلت بيته وبطلت بيته الرجل ولذا لو اقامت بيته انه من امها وابنتها
من شهوة قبلت ولو اقامت انه تزوج ابنتها وهي غايبه لم يقبل وذلك في الجامع مثله
وذو عيسى بن ابيان لو اقامت المراد بيته ان اختها زوجته وهي حاضرة تنكر لا يقبل بيته
وبحكم بيته الرجل وفي نوادر معلى اقام على امراته انه تزوجها واقامت هي على رجل
انه تزوجها وهو جاحد يوخذ بيته الرجل عليها وفي نوادر ابن شجاع اقام رجل بيته
على ان هذه الدار داره والمراد التي فيها امته واقامت المرأة بيتهما ان الدار دارها
والرجل عبدها فالدار بينهما نصان اذ لم يكن في ايديهما فان كانت في يد احدهما تركت
في يده وعارضت البيتان فيها وبحكم محرمتهما ولا يقبل بيتهما على ريق صاحبه وفي
اما لي محمد اقام بيته على امراته انه تزوجها على الف درهم واقام ابوها البيته انه تزوجها
على رقبته واقامت امها بيته انه تزوجها على رقبته وهي امه للزوج فالبيته بينه والاب الام
وجاز النكاح على نصف الاب ونصف الام وان قضى القاضي للمراه بان تزوجها على ما يده
دينار وذلك قبل دعوى الاب ثم جاب الاب والمنكحة حالها قضى بان الاب هو الصداق
وابطل قضاء الاول وقضى بعقود الاب في مال الزوج اما لو ادعى انه تزوجها على ايها
وصدقته الاب واقامت البيته على ذلك فقضى القاضي بان صدقها هو الاله واعتقه من
مالها واولاده لها ثم ان المراد اقامت البيته انه كان تزوجها على ما يده من رقبته لها بما يده
وصار ابوا الثروة حوام من مال الزوج والولاية اما لو ادعى ابوها انه تزوجها على رقبته
والمرأة تدعى مهر المثل ما يده من الزوج يدعى الف درهم واقام الاب البيته حكم بعقده
من مال ابنته ثم جات ام المرأة وهي امه الزوج واقامت البيته انه تزوجها على رقبته لا يقبل
بيتهما في امراته في دار رجل تدعيها لها امراته والخارج يدعيها وهي تصدق فالف قول
قوله من هي في داره فقد صرح بان اليد تثبت على الحرة غلام اقام البيته على رجل وامراه انها
ابواه وهما محذوران ذلك واقام رجل امراته ان هذا الغلام ابنتها فالبيته بينه والغلام **اجازة**
لو تزوج ابنة اخيه من ابنته وهما صغيران ثم مات قبل الاجازة فاجاز العقب قبل بلوغهما جاز
ولذا لو تزوج ابنة البالغ امراته بغير اذن فم يبلغه حتى صار معتوها فاجاز الاب فهذا
دليل على ان العقد الموقوف على اجازة انسان ثم ينتقل الى اجازة الاخره قبول الهدية من الزوج

حتى

ليس باجازه للنكاح من الميت اما قول المهر اجازة منها **جهالة** لو قال تزوجتك على قيمه
هذا الثوب بجبر المثل ولذا لو قال تزوجتك على ثوب قيمته تساو خمس درهما لها
مثلها ولو قال تزوجتك على احد من عدل من اهل بيت انا فدعه الله فانه يعطيها
ايمانا ولو كان هذا في الخلع فكذلك عند ^{يوسف} حبيبه يعطيها ايمانا وعند ابن حنيفة
رحم الله الخلع لا يشبه النكاح فيه قال اصحابنا الاشارة الى التسمية الا ترى لو قال
بعتك هذا الحمار واشار الى العبد وقع البيع على العبد وذكر ابن رستم في نوادره لفتنة
التسمية لو قال تزوجك على هذا الدخرا واشار الى الخزلها مهر مثلها في قول ابن حنيفة
وعند ابن يوسف لها الخزل **خلوة** في نوادر ابن يوسف لو خلى لها في بيت ومعه محزون
مطبق او مغمى عليه او اعمى او اصم لا يكون خلوة وكذا لو كان بين الحيوان اما لو كان في
بيت غير مستغف يكون خلوة قال محمد بنت بالرقه قلت من له اربع نسوة خلى لهن في بيت
يكون خلوة فانه لا بأس ان يطا الرجل امراته وفي البيت له امرأة اخرى ثم قلت لا يكون
ذات خلوة ويكوره ذلك الوطى وفي الجوارى لا يكوره ويكون خلوة تزوج
بامرأة ولم تلم منه قط ونزل لها لبن فهذا اللبن لها دون زوجها حتى لو ارضعت صبيها
لا يحرم على ولد هذا الرجل من امرأة اخرى حرمه الرضاع كحرمه النسب الا في مسلتين
احدهما يجوز ان تزوج باختها من الرضاع ولا يجوز في النسب والشا في يجوز ان تزوج
بام اخيه من الرضاع ولا يجوز في النسب ويجوز ان تزوج باخت اخيه من النسب والرضاع
جميعا لرجل له اخت من الاب ولها اخت من الام واجره الرضاع لا يلزم والد الصبي في
قولهم جميعا بعد سنتين مع ان با حبيبه اعتبر في الحريم سنتين ونصف **سريه**
ذات الخصاص في مجموع الام احق بالصبي حتى يبلغ سبع سنين او ثمان سنين وعن ابن شجاع
سبع سنين اما الصبيه الى ان بلغت حد الشهوة او يبلغ النساء الجدة ام الام وام
الاب بمنزلة الام في الخصاص الى ان تحض عندهما ومن سواهما والام الصبي والصبيه على
سواء وان كان كل من ذوات الازواج اجانب فلا حق لهن في الخصاص فينتقل الوالا الى العصبا
ولو كان في الاعمام من لا يومن على الصبي والصبيه لفسقه ومخافته ليس له حق الامساك
وان كان هو الا النسوة ازاوجهن اجانب ولا عصبه للصبي فالقاضي يضع عند احت
من الصالحين ولو تزوجت ام الصبي باخ زوجها وهو عم الصبي والصبيه او بذي رحم
محرم منه تركه الصبي عندها ولذا في جميع هؤلاء النسوة ولو اراد الاب سفر اليس له
ان ياخذ الولد منهن قبل او انه وكذا المبتوتة لو ارادت سفر لم يكن لها ان تذهب بالولد

الى

الى بلد اخر ولكن يدفع الى الاب الا الام فان لها ان تخرج بولدها الى سفرها هذا في
نوادر هشام واما في الروايات المشهورة ليس لها ان تذهب به الى مصر اخر سوى المصر
الذي وقع عقد النكاح فيه وذکر في باب الطلاق والى البلد الذي تزوجها فيه ايضا
كفرها من النسوة فالخاصه روايتان وقال محمد لو كان الموقد والطلاق في مصر
فليس لها ان تنقل الى قرية من قري ذلك المصر بالولد وان كان قريه منه حيث يرد
الاب ولده ويروح الى المصر في يومه بخلاف ما لو انتقلت من قريه الى قريه قريه
بالولد لها ذلك **نفقة** ذكر الخصاص انه يجبر على نفقة الجد اب لام وان لم يكن
به زمانه كما في الاب وعند ابن يوسف يجبر على نفقة امرأة ابيه وقال الخصاص لا يجبر
ولذا انفقه ام ولد ابيه ولا يجبر على نفقة امراد الابن وفي نوادر ابن يوسف ابن محتاج
ولد ام معسر وللابن خاله موسر اجبر خاله ان ينفق عليه ويكون ذمنا على الاب هذا اذا
لم يكن في قرابته لاب موسر من له خاله موسر وعم معسر فنفته على خاله وميراثه لعمه
امراه لها بنت موسرة واخت موسرة فنفتهما على الابنة دون الاخت لا على سبيل الميراث
ولو كان له ابان احدهما مكتر كثيرا والماله والاخر متوسط في ساره فعليهما نفقة
فيجعل على المكتر اكثر رجل من فقير وله اولاد صغار وراخ موسر يجبر الاخ على نفقة
ونفقة اولاده ثم يرجع على اخيه بعد ما يسرقه ونفقة الاولاد ذل هذه المسائل
الخصاص وقال محمد له عمه وخاله ومولى عتاقه فنفته على العمه والخاله ابلا ثلثاها
على العمه وثلثها على الخاله وان كان معهم عمر معسر اجعل كانه ميت ولو كان للصغار
مال وله ذر ومخارم معاسير لو اعطاهم الوصي نفقتهم بغير امر القاضى من مال الصغار
ضمن قال ابن شجاع لو كان هذا اب الصغر يعطيه الولي والاخوه والاخوات لهم
اخذ النفقات بغير امر القاضى وذو ان اختلافه لا يمنع وجوب النفقة في قرابة
الاولاد ومنع في غير الاولاد ويجبر الاب المسلم على نفقة ابنه الكبير الذي لا يجبر
اذا لم يكن **زمننا من العيون** قال رحمه الله عن محمد مسلم تزوج نصرانيه ثم هودا معا
دفعت الفرقة من قبل الزوج اما لو تجسالم تنق الفرقة قال ابو يوسف دفعت في التوبة
جميعا ولو ان بكرها مات بلغنى النكاح وقلت لا ارضى بالقول قولها اما لو كان عندها
ثوما حين بلغها النكاح فقالت رددت النكاح حين بلغنى ولكنهم لم يسمعوها فانه لا يقبل
قولها والنكاح جائز اما في خيارد البلوغ لو ادعت بعد ما ادركت اني قد اخترت نفسي
حين ادركت لم يقبل قولها عن محمد لو زوج امته من وضع نجات بولده فادعاه المولى ثبت

نسبه منه ولا ثبت من الرضيع اما لو كان الزوج مجنوناً ثبت النسب منه ولا يثبت
 من المولى وعليه المهر كما لا يخفى عن ابى يوسف تزوجها على امه بعينها فدفعها اليها فماتت
 عندها ثم علمت انها كانت عيماً فعلمها قيمتها عيماً وعلى الزوج قيمه خادم وسط وستر ادا
 الفضل وقال ايضا زوجاته نفسها بغير اذن ثم وطئها او لمسها او قبّلها لشهوه
 بطل النكاح كما لو وطئها او باعها علم المولى بتزوجها او لم يعلم وقال لو حلف ان لا
 يزوجه ابنته الصغير فزوجها غير فاجاز الحالف في المجلس لا يحنث اما لو حلف لا تزوجه
 فزوج غيره بغير امره فاجازه يحنث يعني بالقول عن ابى حنيفة رحمه الله عن ابن
 تزوجه برفقاً فلا خیار لها وان ادعت انه محبوب وادعاهما رتقا فنظر النساء اليها
 فان كانت رتقا فلا خیار لها وان انكر الرجل انه محبوب ينظر اليه الرجال اذا كان زوج
 الامه عن ابن خنيزه قال المولى **نفقة** عن محمد في رجل ضمن لامرأة نفقة كل شهر
 وهي لدا عن زوجها ليس له ان يرجع عنده تمام الشهر اما لو اجرد اده كل شهر يكفها
 وضمن له انسان اجرة كل شهر ثم اراد ان يفسخ عنده راس الشهر فله ذلك عن محمد معسر
 يكتسب كل يوم درهما وكفيتها اربع دنانير يرفع لنفسه ولعياله وما يسعه وينفق
 فضله على ذي رحم محرم منه وقال ابو يوسف لا اجبر على نفقة ذي رحم محرم اذا لم
 يكن له مال يجب فيه الزكاة قال ابو حنيفة طلقها ثلاثاً فماتت بزوج اخر ساعية
 ودخل بها ثم فرق بينهما وعلها ثلث حيض منها وعلى الاول النفقة والسكنى اما لو تزوجت
 قبل الطلاق والمساله بحالها لان نفقة لها مادامت في العدة على احد قال محمد امره
 معسره لها خادم ومسكن ومتاع لا فضل في شيء من ذلك ولها اخ موسر او عم وطلبت
 النفقة فانه يفرض ويجبر عليه وقال الخصاص لا يجبر ولكن قيل لها بيعي دارك وخادمك
 والله اعلم **من الروضة** قال رحمه الله لو اضاف الوصية الى حال حياته انعقد لها النكاح
 هكذا قال ابو عبد الله الجرجاني وان اضاف الى ما بعد الموت لا انعقد والغيب المنقطع
 عشرون مرحلة ذكر الطحاوي عن ابى حنيفة وان امتنع الاب عن تزويجها لا تنقل الولاية
 الى الجد ولكن تزويجها القاضى اما لو لم تمتنع الاب فزوجها الى القاضى لا يصح في
 نوادر ابن رستم وذكر في نوادر ابى يوسف تزويجها القاضى ولا ينفذ الى الاب
 وقيل اذا تزوجها القاضى في خيار بلوغها واثبات عن ابى حنيفة ولا انعقد النكاح
 حتى يسمع الشاهدان كل واحد منهما الايجاب والقبول حتى لو سمع احدهما الايجاب
 ولم يسمع القبول وسمع الاخر القبول ولم يسمع الايجاب لا يصح ولا يثبت الرجوع وحرمة المصاهرة

لو اصاب الوصية الحال
 سمعته ان قال ابو عبد الله
 الجرجاني

الا بالنظر الى داخل فرجها حتى لو كانت قاعة متجردة فنظر الى عورتها لا يثبت منها
 شيء ولو كان المهر حالاً فاجلته فلها ان تمنع نفسها حتى يقبضه في رواية بشر بن عياض في
 الجهاد قول الاب اندعاريه عندها ونفقت به ابو العباس السمان وقال ابو عبد الله
 الجرجاني القول قول الابنة وان فطم الصبي عن اللبن بعد سنتين واستغز اولم تستغز
 بالطعام فارتضع لبن امرأه لم يحرم وان اكل ضعيفاً من الطعام محرم اما في الحولين
 بوجوب الحرمة كيف ما كان وان غاب الزوج بقضي بنفقة امرأته في قول ابراهيم النخعي
 وعند شرح لا يفرض واليه رجوع ابو حنيفة ذكره في نوادر هشام ولا يباع عور ورض
 الغائب وعقاره في نفقة زوجته وذوي الارحام الا في نفقة الاب يباع العور ورض
 عنده وعند صاحبه لا يباع شيء **من فتاوى البقالي** قال رحمه الله النظر الى بنت
 ثمان وتسع لشهوه توجب حرمة المصاهرة اذا كانت ضحية سمينة والا فالى ثنتي عشرة
 وكذا قيل في وطئ الصبي الذي يطامثه ونشئته ويستحي من مثله النساء وعن ابى يوسف
 ان كانت بنت خمس ونشئته مثلها ولا توقيت فيه وعن ابى يوسف اذا وطئ ابنت سبع
 فيما دون الفرج شهوه وماتت ولا يدري هل كانت مثلها نشئته في جنسها لم تحل له
 امها لو تزوج الحرس عشر اجازت التاسعة والعاشره رجل زوج رجلاً امرأه
 بغير اذنه ثم وكله ذلك الرجل بالتزوج فاجازه الوكيل ذلك جاز استحصاناً
 الوكيل اذا تزوج موقوفاً ثم نقض او تزوج اختها جاز او موقوفاً بطل الاول
 اما الفضولي اذا تزوج غيره لم يكن له ابطاله اطلقه محمد لو وكله بالنكاح بالف
 درهم فزوجه بدنانير ثم اعاده بالف جاز ولو كان الاول بالف والثاني بدنانير
 وهما موقوفان فالاول بحاله فان كان الثاني بامرهما بطل الاول لو تزوج عبد غيره
 امرأتين ثم امرأتين ثم عتق واجاز ابى العقد من شاء ولا يحرم ثلاثاً لو اعتق امه غيره
 بالبن وزوجها باذنها بالف فاجاز المولى حاز النكاح بالعتق ولها المهر ولو زوجها
 المولى فردته ثم استامرها فقالت رضيت عما تفعل او قالت خطبني فلان فكرهت فزوجني
 ممن تختار فهو على الاول ولو زوجها منه بعبد الرد فقالت كنت قلت لا اريد فهو
 رد لا يمنع العدة من نكاح فاسد نكاح الامه وقيل هذا عندها اما عند عدة امر
 الولد لا يمنع نكاح الاربع خلافاً لرفر وعنه محمد لو تزوجها الاخ برضاها فابطله الاب
 لم يبطل حتى يبطله القاضى ويجوز اجازته قاله اذا كان الاب فاسقاً فالحاكم بزوج
 الصغيره من كفو وعنه محمد اذا تزوج الصغيره امها فطلقها زوجها فله ان تزوج امها

والله ربح ابو صفير

لان هذا ليس بنكاح بخلاف النكاح بغير الولي فانه بكرة لا خلافا للناس فيه وعن ابى
يوسف اذا تزوجت نفسها من غير كفوف فطلقها بلا ما حرمت للشبهة وعند محمد بكرة ويجوز
وان لم يذكر الكفاه لو اخرجها بتزوج فقالت غيره اولى فهذا رضا ولو عدلها حراً
فصكت زوجها من احدثهم لو قال لها لم تعلمي او انكرت فقالت علمت ورضيت صدقت
ولم يكن فرقاً وروى خلافه ولذا بعد موته يجوز تزوج القاضى اذا اراد رغبه وان
كره الاب ولا يزوجها ابنه لانه فضا الاب والابن الا ان عند محمد خاصة اذا تزوجت
غير كفوف فخاصم ولي والولي الاقرب في غيبه منقطع ويدعى الزوج ان الغائب زوجها منه
سمع منه بنته عند محمد لو خطبها لابنه الصغير فقال ابوها وهبتها لك فقال قبلتها
لابنى جاز ولو قال قبلت النكاح ولا قبل المهر لم يجز لو قال تزوجك ان رضى فلان
اليوم فكاح حاضر افرضى جاز استخسانا وفي تزوج الامم روايات في الخيارات عن ابي حنيفة
وعن محمد في معتوهه زوجها اسمها فعقلت فلها الخيار ذكره في جامع الكرخى والاب
مستع عن تزوج الصغيرة في زوجها الخاله لا اعتبار تعلمها بالنكاح في صغرها لو دخل
لها وهي مكروه فقالت لم ارض صدقت لو قالت وطئني وانا صغيرة وقد بلغت
الآن وقال الزوج كانت كبيرة صدق لو زوجها الا لم يقبل شهادة انها اخذت
لو تزوج امرأة وابنه ابنتها فغلط في الوقاع فلا شئ على الثاني لامرأة وان وطئها
فيها كالثاني لو تزوجها ثم تزوجها باكثر لم يجز الا عند محمد فانه يكون زياده ولذا
قبل في قوله راجعتك بكذا اشار الكرخى انه لا يصح اما الوصاح باكثر من مهر المثل حال
قام النكاح جاز كما لزيادة وعن ابى حنيفة بعد الموت ايضاً لو زوجها الوكيل
باكثر مما سمى له الام واجاز بعد الدخول جاز وان لم يجز فلها الاقل من مهر المثل ومما
سمى الوكيل اما وكيلها لو زوجها باقل مما سمى فانه يجب بالغاً وتكرار الوطئ في النكاح
الفاسد والاستحسان والمكاتبه واما الابن كالأول في العقر بخلاف المتركه واما
الاب فيك كل واحد عقر على حدة وفي رواية هشام عن محمد هذا اذا كان بعد القضاء
بالمهر الاول والامهر واحد ذكره في المنتقى عن ابى حنيفة لو قالت للقاضي انا حرة فزوي
فزوجها فالرجوع عليها بالضمان بعد العتق اغتصب امرأة فوطئها فيما دون الفرج
فولدت ضمن المهر في البكر ولا شئ في الثيب في رواية المعلى عن ابى يوسف لو هرب الزوج
فضى عليه بالمهر والنفقة عند ابى يوسف اما لو هربت هي فوكلت بذل لم يقض لها حتى
يحضر فيقضى وليستوثق منها حتى يبنى لها وعنه ان كان موضع معلوماً قضى بالمهر وان

كانت

كانت مدخوله فما لنفقة ايضاً اذا تزوج الصغير بغير اذن الولي ووطئ فلامهر الا في
البكر ولذا عن محمد فيمن زنا بنايمة وعن محمد في هند بين لم بينهما كلام العاقدين ولا يمكنها
ان تغير ما سمعها لم يجز واذا سمعه احد الشاهدين ثم اعيد فسمعه الاخر لم يجز وعن ابى يوسف
بخلاف ذلك في كلامهما لو اقام رجل بنته انه تزوج احدى هاتين الاختين واقامتها
المراه على نكاح احد هذين الرجلين لم يقبل ولا عن فيها الا في المهر وعن محمد اذا
تزوج امرأة وبنيتها في عقدتين وادعت كل واحدة انها الاولى وقال الزوج لا ادرك
حلف لكل واحدة ما تزوجتها اولاً ولا يحلفه القاضى لها مع الاله جنيده لو نكل
لزمه نكاحهما فلا يجوز ويبدأ القاضى بايهما شاء ويقوع فان حلف لواحدة ثبت نكاح
الاخرى وان نكل ثبت هذا وبطل الاخر لو وطئ احدتهما وقبلها فهو بيان
ولذا ان كان حلف بطلاق اول امرأة بتزوجها حمل على ان الام هي الاولى ولو طلبا للجواز
لو رقت امرأة العتق امرها الى القاضى اخذ سنة قربة وان كان محرماً وقت
المرافعة اجله سنة بعد الاحلال وان كان مظاهراً يمكنه العتق اجله سنة والا
فاربعة عشر شهراً اما لو طاهر بعد التاجيل لم يعتد فاذا مضت المدة خبرت لو انكر
انه محبوب ينظر اليه الرجال كما اذا ادعاهما ارتقا ينظر اليها النساء وروى في غلام
ابن اربع عشر سنة لا يقدر على الجماع ومثله بجامع انه يوجب كالعنق وان كان
محبوباً يفرق بينهما وينصب خصماً ان لم يكن له ولي وكان امرأته صغيرة لا حولاً بيها
لو سلمت امرأة المعتوه بعرض الاسلام على اب المعتوه اما الصبي يوخ حتى يعقل الاسلام
فيعرض عليه الاسلام ولا يعرض على ابيه بسببه لو حملها الحرة من دار الاسلام وادعى
انه قهرها وادعت انها خرجت معه طايعة صدقت في الحريم وانفسخ النكاح باقراره
حيث ادعى السبي عليها لو تجتسأ لم يفسد اما لو تهود المسلم والنصرانية عن ابى حنيفة
ومحمد روايتان رجل اخذ لبن كبيره واوجره رضيعه وهما تحت رجل غريم مهر نصف
كل واحدة منهما ان تعد فساد النكاح لو تزوج صبيته ثم تزوج عنتها ودخلها لم
يحرم الصغيرة فان ارضعها امها او كانت امرأته صبيته فقال الزوج هذه امي
او ارضعتني لم يحرم ولذلك لو قاله هذه ابنتي ولها نسب معروف وثبت عليه ولذلك
لو قال الكبيره هذه امي ولد ام معروفه او هذه اختي لاني ولها اب غير ابيه لم يحرم
اما لو قال انا ابنة ابيه فصدقها الاب ولا نسب لها حرم ولو تزوج امته ثم ادعى
انها ابنته ثبت النسب والنكاح بحاله الا ان يكون الزوج ليس بكنفوق بينهما استحصاناً

لو تزوج صغير سن فادعها رجل وصدقته الا بنتان صح وفسد النكاح ولا مهر
استحسانا وان كان ذلك بعد ما طلقتا فنصف المهر لكل واحد منهما بحاله وفي نفقتها
للسنن ربح خزيمة فزوجها ابراهيم ولخاف وذكر الخفين لخادمها ولا تصدق المرأة
ان الثوب قد بلى او تحرق الا ان احتمله الوقت لو اراد سفرها فطلبت النفقة بفرض النفقة
ويعطى لشهر وينصب كقبلا مما في كل شهر استحسانا وهو مذهب ابي يوسف لو فرض
النفقة ثم ايسر الزوج زيدا وعنه ابي يوسف خذي ثمانيه وانفقها لو كانت صبيبه
لا تصلح للوطى لا يجزى النفقة حتى لو فرضها القاضي وهي تخدمه لا يجزى عليه وعن ابي يوسف
لو امسكها فلها النفقة وله ردها اذا لم يصلح للوطى لو قالت صاعته للنفقة رجعت
بنفقة صغار الاولاد دون حصتها لو فصل انسان بنفقة الابن او ما عاشت حيا للمرأة
حبس نفسها بالمهر ومطالبته بالنفقة اما ليس لها ان تحبس نفسها بالنفقة لو كان
في يد هامله فانفقت في غيبه الزوج لم يضمن شيئا يفرض على الذي نفقه لزوجته من
المحارم خلا فالحمام لا يمنع الزوج محرمها من المدخول عليها في الجمعة لانفقة بالقرابة
على المعسر وان كان كاسبا الا نفقه الولد الصغير وقال محمد لا احبس بخير الابعد
في القرابة على النفقة اذا غاب الاقرب ثم يرجع وعن محمد اذا كان للمراة منزل وخادم
ومتاع والا فضل من ذلك ينفق عليها الا خوالها الميسرة وقال يحيى بن ادم لا يجبر ومن
كان من المحارم له خادم فرض لخادمه ولا يباع على غيبه شي في النفقة الا الابوين
والزوج والصغار سباع العروس عند ابي حنيفة رحمه الله غير العقار استحسانا ابو
حنيفة ان الاب اذا باع ذك في غيبه الابن بغير اذن الحاكم لم يضمن شيئا صح وذكروا في جامع
الكوفي لا يباع شي الا ما يخاف عليه الضيعة لو اعتق صبيبا فنفقته على بيت المال وعن
ابي يوسف يجبر على نفقة البهايم عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حجة بعرفات
فقال اتقوا الله في النساء فانكم اخذتموهن بامانه الله واستحلتم فروجهن بحكمه الله
وان لكم عليهن ان لا يوطئن فرشكم احدا نكروهن فان فعلن فاضر بوهن ضربا
غير مبرح ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ثم قاله ابو الله لا تجدون اوليك
خياركم يعني الذين يضربون ازاوجهم **من قباوي الناطقي** قال رحمه الله عن سجادة
صاحب ابي حنيفة رضي الله عنه الغيبة المنقطعة مسيره شهر وفي شروط الطحاوي
مسيره عشر ونزول مرحله وعن ابي يوسف سمي الولي جلا فقالت غيره احب الي قبيل
النكاح ليس باذن وبعد ها اذن تزوجها على من هذا الزبيل حنظله او على باق من هذه

الابل فلها مهر المثل عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف المسمى يعطى ناقه منها وان ضاع الزبيل
صدق في قدره لو تزوجها على هذا العبد او هذا العبد فلها ارفعها ان كان مهر مثلها
وان كان ذك ونه فاللا وكس لو قال ايها شيت ده فغته اليك جاز وعند هاهما الا وكس
لو تزوجها على الفحاله او الفتن موجه اختارت ما شئت ان كان مهر مثلها الا لفتن
او اكثر لو تزوجها على الف ومهر مثلها اقل على ان لا ينفق عليها فلها الالف وتنصف
فان دفع الى القاضي فيقضي مهر المثل والنفقة وتجب المتعة في الطلاق لو قال اعتقر
امتك عني وزوجنيها بالالف فابت النكاح قسم الالف على القيمة والمهر اذا قال تزوجتك
بالف تزوجتك بالفتن فقبلت فهو على الثاني لو تزوجها على الفتن على ان افانها
للمساكن اوله او للجمل او للرحم فلها الف والباقي حط عن ابي يوسف ولو تزوجها على
الدين الذي على ايها فان رضيت فهو لها والاف على الزوج اما لو تزوجها على البراد
من ذك او على ان يعتق اباهما فلها مهر المثل لو تزوجها على دينار وشي لها دينار
ونصف الاشئ لو ادعى الاب موتا بنته وانما الوارث مع الزوج وانكر الزوج فلم
يصدق على الموت ولا شي له من المهر وان كان له قبضه في حياتها ولو ادعى الزوج الموت
لم يصدق ويودي المهر كله ويوثق له ولو شرط ان ينفق من المهر ما ييسر يصدق الباقي
الى سنة فكله الى سنة الا ان يقيم البينة على ان تيسر شي او يجمعه فياخذه بصدق اب
البكران الزوج لم يدخلها ولا يمين لو كان عادة البلد قبض المهر قبل الدخول فهو
عزله الشرط لو تزوجها على قراح على انه لدا جريبا ثم لم يكن ان شئت اخذت قيمتها لم
سوى الا ان يزوج هذا او يتراد حصته لو شرط في البستان له اخذ فلان اقل رده
واخذت مهر مثلها وان زال ملكها ثم علمت رده القيمة وفي الطلاق ياخذ نصفه
والمتعة والمخلوه في المسجد لا تصح وقيل تصح بالليل كالحمام ولو لم يعرفها لم يصح
ويصدق وقيل تصح وتصح خلوه الكافر بامراته قد اسلمت بخلاف اسلامه اقام بينه
زوجها ابوها في صغرها واقامت بينه زوجها الاب بعد بلوغها بغير رضاها فبنتها
اولى عن بعض المتأخرين لو زوج ابن اخيه ابنته اخيه وهما صغيران فبلغا وسكت حين بلغت
هو رضي منها دون الفلام لو وطئ جاربه امراته يجب بكل وطئ مهر في نوادر ابي يوسف
اعتق المرير منها ونزولها ينظر ان خرجت من النكاح ولها المراه وانا لم يخرج
دفع مهر مثلها ولها ما بقي اني عام الثلث ثم سعت فيما بقي من قيمتها والنكاح فانه هذا
تول ابي حنيفة وعند هاهما جاز النكاح في كل حال ولها المراه وسعت في قبده قيمتها

الابل

للوثة تزوجها فجات بولد خمسة اشهر ومالك هو وولدى ومالك المراد هو من زنا والقول
قوله في رواية ابو سلمان والقول قولها في رواية الاصل قال الحصاص من جبر على
لفقته حال حياته جبر على نفسه في دوى الارحام دون الزوج عند محمد وقال ابو
يوسف جبر لكتفينها ايضا لو مال الزوج لادع والدتك ولا احد من اقاربك يدخل
عليك له ان منعهم من دخولهم داره فلما ان خرج الى الباب فينظرون اليها ويسلون
حالتها وليس له منعهم من رؤيتها عن ابي هريرة رضي الله عنه جازل الى رسول الله
وقال يرسول الله الى من ابتر قال امك قال ثم من قال امك قال ثم من قال امك
قال ثم من قال امك ثم الاذنون فالاذنون **من مختلف ابي الليث** قال رحمه الله
لو اعدت المعتدة ولحقت بدار الحرب له ان تزوج اختها ولو رجعت الى دار الاسلام
ثم اراد الزوج ان تزوج باختها له ذلك عند ابي حنيفة ولا يجوز عندهما واوجبا
عليها العدة التي كانت واجبه حين لحقت ويجوز ان تزوج بامرأة وامرأة ابها يجمع
بينهما في العقد ويصح نكاح الاجنبيه خاصة والغيبه المنقطعة عن ابي يوسف من الكوفة
الى بغداد وروى عنه ايضا من جازا بلسا الى جابلقا وهما مدنتان احدهما بالمشرف
والاخرى بالمغرب يعني اذا كان محال لا يعرف ابن هو وهذا قول زفر وعن محمد من الكوفة
الى الري وعن اسد بن عمرو من مسيره بلانه ايام وفي قول محمد بن سلمة ما لا يختلف اليه
التوافل وقال محمد بن مقاتل بينهما مسيره شهر ولو كتبت الى امرأه ليخطبها واشهد
على الكتاب ولم يقرأ عليهم لا يجوز عند ابي حنيفة الا ان يسهدهم على ما في الكتاب وعندهما
يجوز وعلى هذا الخلاف كتاب القاضي الى القاضي قرئش بعضهم انما لبعض يعني وان
كان كناسا او حجاما ولو طلقتها باينا ثم تزوجها في عدتها ثم طلقتها قبل الدخول عليه
المهر كاملا بالنكاح الثاني وعلى المراد استيناف العدة عند ابي حنيفة وعندهما
لها نصف المهر وليس عليها الا تكمل العدة الاولى وقال بشر ليس عليها تمام العدة
ولو اتمت حريمه في دار الحرب ولها زوج حرمي فالحال لا يبين من زوجها حتى يحض ثلاث
حيض ثم تبين من زوجها وعليها ثلاث حيض بعد ذلك ذلوه في سير الكبير وهو
قياس قول ابي يوسف وعند ابي حنيفة لا عدة عليها حسب المهر والهبة تنصف بالطلاق
قبل الدخول مع اصل المهر عندهما وعند ابي حنيفة للمرأة ولا تنصف ولودع اليها
رهنها بالمهر ثم هلك الرهن ثم طلقتها قبل الدخول والمهر غير مسمى فعليها ضمان مهر المثل
الا مقدار المتعة اما لو هلك بعد الطلاق فعند محمد هلك بالمتعة لاشي على واحد منهما

باب ما يملك

لصاحبه

لصاحبه وهو قوله ابي يوسف الاول وعلى قوله الاخر هلك الرهن امانه وعليه منعتهما
وعند زفر يعنى الامتداد والمتعة وان كان لها المهر مسمى وهلك الرهن قبل الطلاق فعلها
رد نصف المهر وان هلك بعده لاشي على المراد استحسانا مسلم تزوج دمية في دار الاسلام
على ان لامرولها فلا شئ لها ما لم يدخل بها في قوله ابي حنيفة وعند ابي يوسف لها مهر مثلها
وقتا لفظام عند بعض الناس ايدها وعند بعضهم لا يكون بعد اربع سنه وعند بعضهم بعد
خمسه عشر سنه وعند بعضهم بعد ثلث سنين وعند ابي حنيفة لا يكون بعد سنين وهو
قول الشافعي رجل تزوج امرأة وابنتيها في عقد متفرقة ولا يدري ابنتي او الام ثم مات
الزوج ففي مال مهر واحد نصف مهر الام ونصفه لابنتي بينهما نصفان وكذا
الميراث هذا قول ابي حنيفة وعندهما الميراث الواحد والميراث بينهن ايلانا جاز لا
يبع عروض الولد لمنقمة نفسه اذا كان الابن كبيرا ولا يبيع العقار عند ابي حنيفة وعندهما
لا يبيع العروض ولا العقار وهذا بخلاف ما اختلفوا في القاضي فانه لا يبيع مال الزوج
للمنفقة اصلا وعندهما يبيع العروض في الدين والمنفقة وانفقوا ان الام لا يجوز ان يبيع
مال الولد الكبير والصغير وانفقوا انه يجوز للاب ان يبيع مال الصغير للمنفقة
شرح الطحاوي قال رحمه الله المراد ك الرجل في مولى العتاقه لها ولا يده الزوج ثم الولد
الى ذوى الارحام الا قوب فالاقرب وان لم يكونوا فالى مولى الموالات ثم الى القاضي وهو
اخرا لا وليا خيرا للمعتقه لا يبطل بالسكوت وعند ابي حنيفة خلاف خيار البلوغ
والفاسق لا يكون كفوا لامرأة من اهل بيت صالح هكذا روى عن ابي يوسف وان ائره
السلطان على تزوجها باقل من مهر المثل صح العقد وثبت حق الفسخ لو وكلت رجلا
ليزوجها فزوجها من غير كفوا جاز عند ابي حنيفة كالوديل بالبيع خلا فالهما ولو زود
الوكيل ممن لا يجوز شهادته له كالبنته وايده لا يجوز عند ابي حنيفة خلا فالهما وعلى هذا
ديل الزوج لو زوجه ممن لا يجوز شهادته لها كالابنة والام لا يجوز واقرب ما قالوا ان
الغيبه المنقطعة قوله ابي بكر محمد بن الفضل البخاري اذا كان الولي في موضع نفوت للصغير
خاطب كفوت قبل استطلاع رايه فبي منقطعه وان لا نفوتها لا يكون منقطعه وجميع ما تضمن
في النكاح والرضاع من الصوم على احد وعشرين نوعا سبعة من النسب وسبعة من السبب
وهو الرضاع واربعه من جهة المصاهرة واثان من جهة الجمع وواحد من جهة الشركة
ومن لم يصل الى المرأة الصغيرة فاذا بلغ بوجلسه كما في العنان وتاجيل المهر الى الحصاد
جاز والى صوب الروح لا يصح **من ادب القاضي** قال رحمه الله لو بلغت البكر واختارت

الفوقه بحلف بالله لقد اخترت الفرقه حسن بلغت وان لم سأل الزوج بينهما عند ابي يوسف
وعند ابي حنيفة ومحمد لا يحلفها الا اذا ادعى الزوج وطلب عيبتها الا باذ زوج ابنة امرأه
وختم المهر فتكون متبرعا بالابوبكر الرازي ان اشهد انه يريد الرجوع به في ماله ان
يرجع وان اذاد في مرضه حسب من نصيب الابن وقال زفر لا يحسب من نصيب الابن بحاله واذا
علمت الحجاره ان لها زوجا فسكت قليلا ولم تختار الفسخ لزوم النكاح ولا توقف على اخذ المجلس
منزله خيا والشفعة وخيار اجازة العقد الموقوف بخلاف خيار العتق والطلاق فانه عند
الي اخذ المجلس ولو اختارت لفرقة لما تاح احد الزوجين قبل ان يرفع الى القاضي ويفرق بينهما
يتوارثان واما خيار الغلام لم يجعل على الفور في الكتاب ولو قالت كنت اخترت حسن
ادركت وقال الزوج ما اخترت فالقول قول الزوج لقوات وقته كما لو قال بعد انقضاء
العدة قد راجعتك فكذبته فالقول قولها ولو ارادنا استخلاص الزوج على ما ادعت
من لا خيا فلها ذلك كما لو ادعت الطلاق ولو ادركت فقالت لا ارضى بالنكاح ثم قال
رضيت قبل ان يفرق القاضي بينهما جاز ويبيح النكاح اما البكر اذا بلغها النكاح فودت
ثم اجازت بطل النكاح فانه لا يحتاج الى تفريق القاضي ها هنا فهذا دليل على انه ان لم
يكن الكلام موصولا جاز ما لم يفرق القاضي ولو وطئها الزوج في صغرها ثم بلغت لم يكن
سكوتها رضا فلا بد ان يرضا بكلام وبإقرار القاضي الزوج بتسليم المهر الى الاب ثم يترك
الاب بتسليم الابنة اليه اما ان لم يكن الابنه حاضره ويقول الاب هي بالبصره وقال انا
اسلمها اليك بالبصره قيل للزوج ادفع المهر الى الاب بالكوفه وتوثق منه بكتف واخرج
مع ابنتها ليسلمها اليك هناك ولا يجب على الاب احضارها بالبصره بخلاف المبيع وروى
عن ابي يوسف لا يوم يتسلم المهر حتى يحضر الابنة كما في البيع اما لو قال الاب لا ادري
ابن هي ولا اقدر عليها فليس له مطالبه مهرها وحكم وكيل البكر حكم وكيل الاب ولو
قال الزوج قد دخلت بها وهي ليست ببكر والاب يقول هي بكر في منزلي بعد
فالقول قول الاب ولا يمن على الاب بخبر انه سقط حق طلب المهر كما لو قال البائع لو جيل
المشترى بالرد بالعيب انه رضى به المشترى بطلت الخصومه ولا يمن عليه ولو قال
الزوج ايها القاضي احضر المراد نسائها عن الدخول فان كانت برزها احضرها والا بعث
اليها امينان عدل من سألها عن الدخول فان اعترفت شهدا به عند القاضي وان انكرت
فالقول ولها مع عيبتها ولذا لو قالت استكرهني على الدخول فالقول قولها مع عيبتها استحلها
لا امينان ولو حبسه القاضي بالمهر لها ان تطالبه بالنفقة ولم يجعلها القاضي مع الزوج

في

في الحبس وان وجد موضوعا خاليا فيه ولو قال اوليا وها الفها لا تطوق الجماع والزوج
يدعى الاطاقة بيعت القاضى من ثقلها من النساء لينظر الى جسمها وقامتها ان فلن تطبق
قيل للاب قبض مهرها وسلمها اليه وان فلن لا يطوق امر الزوج بتسليم المهر الى الاب قبض
كما قبض ساير ديونها فان كانت ممن خرج فمخرج الى القاضي لينظر اليها ان احتملت
الوطى سلمها الى الزوج والا فلا ولذا اذا ادعى الزوج انها بلغت مبلغ النساء ينظر النساء
على ما سبق وان قام الزوج البين من ان لها خمسة عشر سنة دفعت اليه ولو قال الاب
لا اسلمها حتى اذا بلغت مبلغا يحمل الوطى له ذلك ان دخل بالصغير فلا قبض مهرها
قال بعض اصحابنا ان مضى فصل من السنة للعنن وهو مرض لم يحسب عليه ويكمل
من القابل بدلا لفصل يعينه ان كان ربعا يكمل بالربيع مثلا ولو اصاب الحامل على تأجيل
سنة للعنن ثم تراعى الى القاضي فانه تستأنف للساجيل سنة ولا يبدلت الى ما تراعى
صلحا ولو كفل رجل بنفقة امرأة على زوجها ابدا جاز ما عاشت في زوجيته اما لو كفل
بنفقة ولدها ابدا لم يجز لو كان الرجل مفرط اليسار وصاحب الموابد والاضيان وله امرأه
معسر ففرض لها نفقة مثلها من اوساط الناس ولو كانت موسره انفق عليها نفقه واسعه
دور السرف اما لو كانت مفرطه اليسار والرجل من الاوساط فرضت على طاقته قال ابن
كاس ان اصابها لسرقا سئعت عن اجرة المعالجة والجبر فعلى الزوج ذلك معالجتها ولو
استعت عن الخبز والطح بعد ما فرض على الزوج النفقة على الزوج يهيى طعامها من الطحن
والطح وغيره وان خرجت الى الحج مع زوجها فعليه نفقتها وسولها وليس عليه الكراوية
الحج ولو سالت من القاضي ان يامر زوجها باتخاذ منزل بين قوم صالحين لينظر وافي امرها
ليعرف فواعن المتعدى منها واشتكت من ضربه وايدايه في امر القاضي جيرا انما لينظر وافي
في امرها ان كانوا صالحين والا امره باتخاذ منزل بين الصالحين يعرفوا احوالها لو مرضت
المراد بعد التسليم مرضا مد نفقائها النفقة بخلاف ما اذا زفت وهي مرضه التي ظاهر منها
لستحق النفقة ولذا التوقا ولو صاح على نفقتها يجب كما فرض القاضي ولو ابرأت عن النفقة
في المستقبل لا يصح كما لو ابرأت عن الوطى ولذا الصلح عنها لا يصح ما لم يجب ولو ابرأت بعد ما
فرض عليه زيد على قدر حاله ولو غاب الزوج ولا مله يعطيهما القاضي النفقة من ماله اذا عرف
حالهما معنى من الدرهم والذنان والاعدام والكموه للزوج اما المبياع ماله فيها عند ابي حنيفة
لا يفرض النفقة على الغائب سوى الوالد والولد والزوج فان نفقه هو لا يجز من غير قضا
قاضي وللأب بيع اموال الابن الغائب لنفقته استثنانا سوا العقد عند ابي حنيفة وعندهما

بحوز بيع العقار ايضا لنفقة نفسه اما الام لا يبيع شيئا منه البته ولو كان مال
الان في يدى الوالد بحوز انفا قها على انفسهما اما لو كان في يد اجنبى لا يبيع
الهما الا باذن القاضى وبدونه ضمن وان لم تر المعتده دما فلها النفقة الى ان
دخلت في الايام فتعتد سلاثة اشهر فلها النفقة ولا نفقة في فرق جات من قبلها
وان استغنى اولاد الغايب بكسبهم فيفقن عليهم من سهمهم وما فضل يحفظ لهم ولو
كان الاب مبدرا امر القاضى من جمع ذلك لهم وان خرجت الام من العده وهي محتاجة
نفق مما فضل من سبب الاولاد ولو كان له ولدان واحد هما مكثرا والاخر متوسط
في السار قال الخصاص فعلى المكثرا اكثر وقال ابو بكر الرازى فعليه ما على سوا
وهو الروايد عن اصحابنا وان كان احدهما مسلما والاخر ذمى او ذروا نثى او معسر وورث
فلا تجزى النفقة على الاولاد بحسب الميراث ولهذا لو كانت له ابنة واخ فالنفقة على
الابنة ولذلك له ابنة وابن فعلى البنت كلها ويجبر على نفقة اولاد اخيه دون
اولاد اعمامه وعماته واولاد احواله وخالاته ولو طلبت لاب النفقة لا يجبر القاضى
الان عليها الا اذا ادعى ساره او سببا ينظر القاضى فان كان موسرا او فضل من سبه
عن قوته اجبره قال ابو بكر الرازى لا يجبر الابن على السبب بنفقة ابيه فان اكتسب
وفضل منه يومر بالانفاق عليه وقال بعضهم يدخل الاب في قوت الابن وكسبه
وقال له لا تشبع وايك جايح وقال ابو علي اذا لم يفضل كسبه لا يفرض عليه نفقة
ابيه ولئن باطل الاب معه ما بقيا حيا وقيل انه لا يجبر الابن ان يدخل اباة في قوته
ويجبر ان يدخله في قوت عياله لقوله عليه السلام ابدا بنفسك ثم عن تعوله ولو ترك
الان سبه فورا عن وجوب نفقة ابيه وهو قادر على الكسب يفرض عليه ونفقة اولاد
المفقود وزوجته على ما ذكرنا في الغايب ولو طلبت امرأة المفقود من القاضى ان ينفق
وكيلا ليواجر مستغلاته ويبيع ما يخاف عليه الفساد اذ اجالها ولم يكن الوكيل خصما
فما مولى المفقود عقده وبنفق عن ما باع الوكيل على اولاد المفقود وزوجته وما
حصل من الغلات لو ادعت انه طلقها بلا انا واقامت شاهدين جعل القاضى بينهما
امراة امينه ونفقتها على بيت المال وفرض نفقة المرأة عليه للعده لينظر في الشهود
فان لم ترك ردت ما قبضت فانها في هذه المدة بمنزلة الناشئة لادعائها الطلاق
اما لو كانت غير مدخولة فلا نفقة لهذه في هذه المدة لو قامت بينه على امد في يدى
رجل على الخا حره نضعها القاضى على يدى عدله وجعل عليه نفقتها ان طلبت فان حكم

محرمتها

محرمتها رجوع عليها بالنفقة والافلا ولو شهد اعلى زوج رجل انفا اخته من الرضاع
وقضى به القاضى رجوع الزوج مما انفق عليها كما في نكاح الفاسد ان فوضها عليه القاضى
والافلا يرجع رجل ادعى امه في يدى رجل واقام البينة وضعها القاضى على يدى عدل
فنفتها على من كانت في يده لا يرجع بالنفقة زويت للشهود او لم ترك عند اى حسنة
محمد انه زكيت فالنفقة في رقبتهما تباع فيدان لم ينفدها المولى الاخت للاب اولى
من ابنة الاخت من الاب والام قال الخصاص اذا بلغ الغلام عشرين سنين خير بين ابيه
وامه سوا كانت الام ذات زوج او لم يكن اما الجارية فالاب اولى لها اذا احتشيت عليها
لو دالت الام لاحاجه لى في ولدى فانه يوضع في الحده على تردهن لا يدفع الى الاب
بمنزلة لو تزوجت الام وليس له ولا النسوة ان يخرجن بالولد الى المصير الذى وقع
فيه النكاح غير الام وان زعم الاب ان البنت من سببه غير ما مونه وهي تنكر فامر
القاضى من ينظر في حالها ان صح ما قاله فيضمها الى نفسه والافلا وكذا العم وغيرهم
وذو الخصاص في حاب النفقات لو كانت البنت غير ما مونه ليس للاخ او العم ضمها الى
نفسه ولئن القاضى سكنها بين قوم صالحين لعرف حالها لعدم ولا يتهم عليها الا
ترى انه ليس لهم ضم البكر الكبيرة الى انفسهم اذ اكانت ما مونه خلافا لاب لو
ادعى رجلا نكاح امرأة او رق جارية فان اقرت لاحدهما هو له ثم ان اقام الاخر
البينة قضى له وان اقاما البينة فهى لصاحب الوقت السابق وان لم يوقتا لم يحكم
لواحد منهما وان اقام احدهما بينه وقضى بها له ثم اقام الاخر لا ينقض القضا
الاول بالنكاح الا اذا وقت وقتا سابقا على ذلك فحينئذ ينقض القضا
الاول **من الفتاوى** قال رحمه رجل زوج امرأه رجلا بعتر امره فقال الزوج نعم ما
صنعت اوباركة الله لنا فيها يكون اجازة دلاله بكر مدركه زوجها ابوها قبلها
الخبر فسكتت ثم دالت في اليوم الثاني ما رضيت به ان لم تعلم بالزوج حين بلغها الخبر
فهذا رد للنكاح وان علمت زوجها وقت السكوت لزمها نكاح الاب ولا يوضع من
المهر شى الا في بلدة جرت العادة بذلك فحفظ بقدر ما اعتادوا لو تزوجها باللف
ثم دفع الى ابها صبيحة بالمهر صح ان كانت بكر او ليس لها فصح هذا الشرى بمهرها اذا
جرت التعارف بذلك في بلدتها رجل قال لاجنبية اريد ان ازوجك من فلان فقال
بونه دالى فزوجها ثم قالت لا ارضا قال ابو جعفر الهندوانى هذا ليس باذن وعن
اسد بن عمرو رجل اشترى جارية شرا فاسدا ثم تزوجها صح النكاح فالبايع ياخذ الجارية

ونقصان العيب لو زوج الاب صغير بالف محضرة اليهود ثم جدد وانكاحا بثلاثة الاف
نظرا ان كافي الزوج سر المزمع ثلاثة الاف وان كان صغيرا ومهر من ثلثها الف بلزوم الف من
غير زيادة امره وكلت رجلا لزوجها بالف فزوجها بخمسة مائة فعالت لم تعجنى فهذا ليس برد
النكاح ولو رضيت بعده جاز زوج ابنته الصغير من رجل فقال انه لا شر بالمسكر
ثم وجد ابو هاشم ما بلغ بنته وادركت وقالت لا ارضى وهي من اهل بيت الصلاح
فالنكاح باطل لو غزلت المراد فطن الزوج باذنه وكان يدعان منه الدرهم ونشر بان
بالتمن امتعه لمحايتها فالكل للرجل الا ما علب عليه استعمال النساء وهولها رجل له ابن
صغير ولا خرا بنة صغيرة فقال بالابن شهده والى زوجته ابنة فلان يعني اب الجارية
من ابني هذا المهر الف درهم وقال ليس هكذا فقال اب الجارية هكذا قال الفقيه لو
جدد النكاح العجلى وفي الاستحسان ان سبق الى القلب الموافق فذاك رجل زوج
امرأة بغير امرها فبلغها فقال باك نبست فهذا اجازة لو قال العبد لمولاه زوجتي
امتك على ان امرها بيدك فزوجها لم يصح الا امر بيد المولى فقال زوجها امتك على ان امرها
بيدي جاز بمنزله رجل تزوج امرأته على انها طالق لا يقع اما لو بدت امرأه فعالت زوجت
نفسى منك على اني طالق قبله وقع الطلاق لو زوج ابنته مهر مسمى ثم اخذ صبيعه باضعاف
قيمها جاز ان كانت لابنه صغيرة اما لو كانت كبيرة لا يجوز الا برضاها ليس للزوج منعها
من زيارة الابوين في الشهر مرة او مرتين وزيارة ذى رحم محرمة زوج ابنته وهي مذكورة
فلم يعلم رضاها حتى مات الزوج وادعى ورثة الزوج انها لم تعلم بالنكاح وما رضيت
ينظر ان قالت زوجتي اني با مري فالقول قولها وان قالت زوجتي بغير امرى فلفني فضيت
فلامر لها ولا مراث وفي المسجد والحمام لا تعج الخلوة وعز سداد لو كانا في طرفة يكون
خلوة ولو دخلت امرأته عليه في بيته وهو لم يعرفها لم تكن خلوة ولذلك ان دخل عليها وهي
ناجمة وهو لا يعرفها فان تزوج امرأة ثم انكرت النكاح وقد مات اليهود فتزوجت زوج
اخر ليس للزوج الاول ان يخاصمها وانما يخاصم زوجها الثاني فان حلفت الماني على علمه
بري وان نكل عن الماني فله ان يخاصم المرأة الا ان وحلفها على قياس قول ابني يوسف
اما عند ابني حنيفه لا يمان في النكاح والفتوى على قولهما لو زوج الصغيرة من رجل ليس يكفر
لها فالنكاح باطل حتى لو ادركت واجازت لم يحز بخلاف ما لو زوجت الصغيرة نفسها من كفو
ثم ادركت فاجازت جاز الما غير معتبر في الكفاه وبه ناخذ النكاح بلفظ الرجوع والبيع
بلفظ الاقالة لا يجوز وبه ناخذ رجل طلب من امرأه الزنا فقالت وهبت نفسي منه تخضر

اما ان بدأ المولى ص

والفتوى على قولها

الشهود

الشهود وقبل الزوج لا تكون نكاحا بمنزله ما لو قالت وهبت ابنتي مند ما طلبها منه
الموهوب له للخدمة فلا نكاح بينهما وانما يكون نكاحا اذا وهبت نفسها على وجه النكاح
لو تزوج امرأة على ان باباها بالخيار جاز النكاح ويطل الخيار ولو قال تزوجتك ان رضى
ابني فالنكاح باطل تزوج امرأة نكاحا فاسدا فجاءت بولد من وقت التزوج الى ستة
اشهر فذال معتبر وعند محمد من وقت الدخول الى ستة اشهر وبه ناخذ وقال بعضهم
لم يثبت النسب ما لم يخل بها وقال ذلك القول العجيب الى خلاف النكاح الصحيح ولا يجوز ان
يضرب امرأته الا على ترك الزينة وترك الاجابة للزوج عند دعاية الى فراشه ومن
ترك الصلاة ومخروجها عن منزل الزوج رجل زنا بامرأة فلما استبان حملها تزوجها
الزاني ولم يطاها حتى ولدت من ستة اشهر من وقت النكاح ثبت النسب وان ولدت لاقبل
من ستة اشهر لا يثبت النسب الا ان يقول الرجل هذا الولد مني ولم يقل من زنا حتى لو
قال مني من زنا لا يثبت النسب الا ان يقول الرجل هذا الولد مني ولم يرض منه تزوج امرأه
ثم مرض فادخلت عليه امرأته بالليل وهو لا يشعر بها ثم طلقها لها نصف المهر والقول قوله
انه لم يشعر بها ولم يعلمها ولذلك ان كان علمها ولكن دنف لا يستطيع جماعها من شدة
مرضه عن ابني يوسف ادعت على رجل انها تزوجها وهو نكح حلف الرجل على النكاح
ما هي امرأته وان كانت امرأته طالق لانه يرى فرقة القاضى فرقة عن ابنت زوجها ابوها
ووجه معها جهازا اجزها فماتت لابنة فرعم الاب ان مادفعها من الجها زما الى ولم اصبها
بل اعرفها فعليه البينة والقول قول الزوج فان شهد والاب مال معلوم قضى له بما شهدوا
له فالقول قول الختن مع بينة على علمه عن صبي تزوج امرأه ثم غاب سنة فتزوجت هذه المرأة
فجاء الصبي وقد ادرك فاجاز النكاح فجاز نكاحها الثاني ان لم تسمع من الصبي اجازته ولا
بينة على اجازته قبل ان ينكح اخر والا ففسد الثاني الا ان الصبي تزوجها على مهر كثير لا يتغنى
في مثله فلا يجوز هذا النكاح وان اجاز عن شعره جهته العبد لا بأس به ان كان للتجارة وذكره
اذا كان للخدمة عن صغيرة زوجها الولي غير الاب من غير كفو فادركت فاجازت لم يحز النكاح
عن المطلقة الثلاث فطلقها الزوج الماني فاعتدت وعادت الى الاول بنكاح جديد ثم
زعمت ان الزوج لم يدخل بها ينظر ان كانت عالة بشرائط التحليل فقالت قد حلفت لك
فتزوجها فله ان يسكها ولم يصدق وان كانت جاهله فالقول قولها اذا لم سبق اقرارها
بالدخول عن درهم دفعها اليها يشتري امسعة بعد ما بناها ثم اختلفا فقالت المراد هي
هبة ينظر فيها فما كان من متاع سوى ما وجب لها عليه كالدرع والخمار فللزوجة ان تجعل

حساب المهر ويكون القول قوله والحرف والملاة وما هو من هوى الخروج لا يجب على الزوج ولا
تقبل قوله في الماكولات عن امراه لا مثلها في قبيلها ما لا وجما لا ينظر في مهر مثلها الى قبيله
اخرى مثل قبيله ابيها فمضى لها مهر مثل نسائك لقبيله عن امراه طلقها زوجها فاردت
ان تزوجها فقال لا تزوجك حتى تهبيني ما على مهرك على ان تزوجها فوهبت على هذا الشرط
ثم اتى الزوج لا يجبله عليها ما اشترط تزوجها اولم يتزوجها عن حنين اعترض في بطنها لا يجوز
قله وقطعه في البطن لسلامه الام عن صبيبه عشرين سنين خلاها زوجها ونقول لم ادخل لها
م فارقها فعلمها العدة ثلاثة اشهر استحسنانا عن شهود شهدوا انها اقرت بقبض المهر
وبقي لها شيء عليه فانه بعضي يقبض الجميع اما لو شهدوا انها قالت بقي لها بعض مهرها عليه
فالقول قولها او قول ورثتها بما اقرت مع الحلف عن امراه وكلت رجلا لزوجها من نفسه
فقال اشهدوا اني تزوجت فلانه من نفسي ولم يعرفها الشهود لا يجوز ما لم يذرا اسمها
واسم ابيها كما لو قال تزوجت امراه قد وكلتني لم يجز اما لو كانت حاضره متفحفة لم يعرفها
الشهود جاز ولذا لو خاصمها الى القاضي فشهدا عليها جاز وهو رواية الحسن وعند
بعضهم لا يجوز ما لم تكشف عن وجهها للشهود وتسمى تسمية مستدركة لها اما لو عرفها
الشهود وهي حاضره يشار اليها وان لم يذكر اسمها اذ ابرون شخصها عن رجل بعث الى
امراته متاعا وبعثت هي اليه متاعا ثم ادعى الزوج ما بعثت بها فالقول قوله مع يمينه
وما بعثت اليه استردت ان كان قايما ولا ترجع بشي مما ملك عن جارية سبع سنين لم يمسها
لشهود وهي ممن يجامع مثلها جسمها بوجوب الحرمة وهذا مذهب ابن المبارك وعن الحسن
البصري بوجوب الحرمة وان كانت صغيرة وعند الشعبي لا بوجوبه ما لم يكن بالغة عن محمد
قال لو تزوج بشهادة هند بين لم يفهما ما قالوا ينظران امكنهما ان يعبراهما قالوا
جاز النكاح عن امراه قالت زوجت نفسي منك بالف فقال الزوج قبلت بالفتن صح
النكاح عند محمد ثم ان قالت المراد قبلت الفتن قبل افتراقهما فلها الفان والافها الف
وعند زفر لا يصح النكاح وعلى هذا لو قال تزوجتك على الف فقالت قبلت على خمس ما يدعي لها
خمس ما يدعي خلا فالزفر لو قال تزوجتك ابنتي على الف فقال الزوج قبلت النكاح ولا قبل
المهر يبطل النكاح ولو قبل النكاح وسكت عن المهر صح ولزمه ما سمي عن رجل قال لامراته
ابريني من مهرك حتى اهب لك كذا فوهبه ثم اتى الزوج ما شرط فلها ان ترجع فيما وهبت وارات
عن اسمعيل بن حماد امراه جات الى القاضي وقالت اني اريد ان تزوج وليس لي ولي ولا يعرفني
احد فيقول لها القاضي ان لم تكوني قريشية ولا عريبيه ولا مملوكة ولا ذات زوج ولا في عدة

فقد

فقد اذنت لك لو طلب العبد اذ ز مولاد في التزوج فقال انت اعلم ليس هذا باذن اما
لو قال ذاك اليك يكون اذنا قال الفقهاء من الناس من يقول لا تقع الحرمة الا بالجماع
دون المس والتقبيل والنظر والله اعلم عن رجل تزوج امراه ثم اراد ان يطلقها بغير رضاها
من غير ذنب منها له ذلك من غير اثم اذا سرحها بالاحسان عن تزوج امراه بغير شهود ثم
قال لرجلين قد فعلنا هكذا وصدقت المرأة بذلك ينظران اخبارها على وجه الخبر فالتكاح
بغير شهود اما لو قال لهما على وجه العقد صح النكاح بشهادتهما قال ابو القاسم
لا يخرج المراد من بلدها الى اخرى من البلاد لفساد الزمان قال الفقهاء به ناخذ كيف لو
ادرك ابو القاسم زمانا علفا فلو اخرجها من قومه الى قريه فانه تبويه وليس لسفر
عن امراه زوجت الابنه وقبضت مهرها وهي صغيرة ثم ادركت ينظران كانت لام وصيه ابيها
قلها القبض والابنه تطلب منها وان لم يكن وصيه تطلب من زوجها والزواج يرجع الى ابيها
عن رجل بعث جهازا الى زوج ابنته ولم يقل حين وجهها اليه انه هديه او غيرها فانه يكون
هدية على ما عليه العادة لو سمعت الشهود كلام الزوج والمراه غير انه لم يروا شخص
المراه فانه في يد ينظران كانت فنه وحدها صح النكاح وان كان معها فيه غيرهما لم يصح
عن الزوج ما سئق على ممالك المراه له ان يحسبه من المراه انفق بالمعروف عن رجل له امر صغير
ولاخر ابنة صغيرة فقال اب الابنة زوجت ابنتي من ابنتك بكذا فقال اب الصبي قبلته
ولم يقل من ابنتي جاز لابنه عن وكيلها زوجها وذكر اسمها وغلط في اسم ابيها وهي
غايبه لم ينعقد وان كانت حاضره يشار اليها صح النكاح عن امراه وكلت رجلا لزوجها
فزوجها بحضرة ثلث نسوة والمراه حاضرة صح هذا النكاح وان لم يكن الوكيل وليها
عن عجز راتك لدم يكون لدم حيفا عن بكر بلغها خبر نكاح وليها فضحكت فهو رضا
اما لو بكت قال بعضهم رضا وقال الآخرون ان كان الدمع باردا يكون رضا فانه
من سرورها وان سخن من الغم لا يكون رضا قال الفقهاء ان كان مع النكاح ضرب
وصياح فليس برضا والا فهو رضا لو بلغها الخبر فاخذها العطاء سر او السعال او اخذ
انسان بغيرها فلا يبطل هذا خيارها عن رجل اراد ان تزوج بامراه اخرى فقالت
سكوتها ان فعلت قتلت نفسي لسعة ان تزوج ولو لم يعمها بذلك فهو ما جوزه عن
رجل قال لاخر تزوجني ابنتك فقال زوجتك فقال الرجل لا اريد جاز النكاح ولو قال
لابنته الكبيره ان فلا ناخطبك فقالت لا تزوجني من فلان فاني لا اريد فزوجها ابوها
فبلغها فسكت جاز النكاح ثم لو قالت له اني قبلت لا اريد ولم ترد على هذا لم يجز النكاح

لا يخرج المراه من بلدها الى اخرى

وكيلها زوجها

رضا اراد ان يزوجها قال يخطب
ان فعلت قتلت نفسي

عن محمد بن الحسن حر تزوج امرأة ثم امرأة الى عشر نسوة بغرادهن فاجزن جميعا
جاز نكاح التاسع والعاشر فان بنكاح الخامس رد نكاح الرابع ونكاح التاسع
رد نكاح الرابع الاخر عن امرأة زوجت من رجل غير كفولها ان تمنع نفسها منه حتى يرضى
بذلك وليها **نفقة** عن رجل له امرأتان فلضرهما ان تطلب بيتا تسكن وحدها فيه
ان امكن للزوج ان يجعل لكل واحدة بيتا في داره على حده ليس لهما غير ذلك تجبر الوالد
على امساك ولدها والا نفاق عليه من مال الصبي والحفظ له قال الفقيه نفقة الاب على
الابن والابن نصنان في قوله الخفاف وبه ناخذ عن معنده خافت في البيت من فكره
الميت لا يجوز استئصالها منه الا ان يكون الخوف شديدا تنضرب به فلها ان تنقل بجرا لاي
على نفقة الاب وامرأة الواحدة لا الرابع كلها وعن محمد بن عيسى بن ابوبن ففرض
القاضي نفقة الابن على الاب فانفقت الام عليه حتى اجتمعت على الاب فلما ان ترجع على الاب
بذلك اما نفقة ذي رحم محرم مضت مدة لا يبطل به ما مضى عن امرأة اخلعت من زوجها
على مهرها ونفقة عدتها وعلى ان تمسك لولد من سبع سنين بنفقها فانها تجبر على ما شرطت
وليس لها ان ترد الولد حتى لو هربت وبركت الولد يرجع عليها بقيمة نفقة سبع سنين
عن رجل زوج امته من عبده لا تجب له النفقة ولا المهر عن ابن معسر لسب كل يوم درهم
لا يجبه عليه نفقة ابه الا ان يكون الاب زنا فيختم الى نفقة عماله عن مولى فقدر على عبده
النفقة ليس للعبد ان ياكل مال مولاه ولكن يكسب وينفق على نفسه ان قدر على الكسب
فان كان عاجزا ياكل من ماله ولذا الامه تاكل من ماله لانها ليست من اهل الكسب
ولو لم ياكل للعبد في الكسب فله ان ياكل من ماله عن رجل طلق امرأته ثلاثا فلما مضت
حيضتان وطيقها وحبلت فلها النفقة الى ان تضع حملها للمراه ان تطلب من الزوج بيتا
تسكن فيه وحدها ولا تسكن مع والدته ولو اسكنها في بيت وامه في بيت اخر في تلك الدار
جاز وليست لها غير ذلك اما اذا لم يكن فيها غير بيت فيه والدته لها ان لا تسكن معها فيه
الا يارس بعد الخمسين فتعند بالاشهر لو اخلعت مهرها ونفقة عدتها ليس لها ان تخرج
بالنهار بخلاف المتوفى عنها زوجها لو تواضعا على ان يعطى لها نفقة كل شهر عشرة فاعطاها
الزوج كل شهر ونسوى انه من المهر فالقول قوله ولها ان ترجع بنفقة ما مضى كما لو فرضها
القاضي عن رجل سكن دارا معصوبه فامتنعت امرأته ان تسكن معه فيها فلها مطالبه
النفقة عن الشعبي اخذ خالد بن الوليد يوم اليمامة مجاعه بن مرارة اسير فلما قتل
الله تعالى مسيله الكذاب فتزوجت بابنه مجاعه فكتب ابو بكر الصديق رضي الله عنه الى

خالد

خالد يا ابن ام خالد انك لعارح تنكح النساء وتعا سب دم الفد وما في رجل من المسلمين
لم يجف بعد فقال خالد هذا عمل الاحمسي عليه عن عمرو **فتاوى صاعده** قال رحمه الله من
تزوج امرأة نكاحا صحيحا ثم جدد النكاح اخر مهر اخر صح العقد الثاني ولا يلزمه به مهر
اخر وكذا ان يزوج ابنته يوم الجمعة فزوج يوم الخميس فلم يرض به الاب لم يصح عن حبيبه
بنتا ثني عشر سنة زوجت نفسها وقالت انا راضيه وكنت بالغة ثم قالت بعده بزمان لان
ادركت وانا لا ارضي بهذا العقد لا تسمع منها هذا الدعوى بعدما اقرت من قبل بالبلوغ
عن امرأة بالغة غمزت رجل ابها الشهيرة حرمته اهلها عليه للزوج ان يحسب له ست سمان من
المهر ان كان مذنوبا في العقد وان لم يكن مذكورا فيه فليس له ان يحسب فيه عن رجل انفق على امرأته
قبل الدخول مدة ثم طلقها له ان يحسب ككله من مهرها وكذا ما اشترى لها من الثياب ويحسب
قيمة ما تلفت ويسر دما بقي منها لو فضل ما استحققت عن زوج غاب غيبه منقطة قبل الدخول
فتزوجت باخر فولدت منه فالولد للثاني عند بعض اصحابنا ولها الاقل من مهر المثل ومن المسمى
في النكاح الثاني ولها ان تطلب الزوج الاول بالمهر عن امرأة قالت لزوجها ان مت في سفر
هذا فانت في حل من مهرى فمات فلما ان تطلب المهر عن امرأة استوفت مهرها ثم التزم الزوج
لها مهر اخر ولا يلزمه شي ومهر مثل الامه تعتبر مثلها من الاما والمعقات عن رجل عجز
عن اقتضا امرأته البكر فاقترضها بالاصبع بجوارش الجراح مع المهر عن صغيره وكلفت
رجلا بالخلع صح به الوقوع ولا سقط مهرها عن امرأة ماتت وترب ابن صغيرا فرباه الاب
فلما كبر طلب اباه بمهر امه فقال الاب نفقت عليك حصتك من مهر امك صد في نفقة مثله
عن رجل اتخذ لابنته جهازا وبعثه الى بيت زوجها ثم بعد عدة زعم انه عاربه واراد ان
يرجع فنه ينظر ان سماه جهازا ليس له ان يرجع عن ثيب زعمت ان زوجها عنان فالقول
قول الزوج مع يمينه عن امرأة اتخذت ثيابا من قطن زوجها ثم ماتت فنظر ان اذن الزوج لها
ان تغزل لنفسها فهو ميراث عنها والا فليس للزوج ان يحسب من الصدق ما اهدى اليها
للمرأة ان تاخذ كقبالا بنفس الزوج عند خروجه الى سفر بحاف مقامه فيه لو اعتدت في
غريم زوجها لا نفقه لها عن زوجين اكسبا مالا واشترى بدمته ينظر ان اشترى لنفسه
ثوبه وعليه رد نصيبها من الكسب والا فهو بينهما ولو كان قال كلما تزوجت امرأة فهي
طالق ثم اراد التزوج فبينما ان يقبل العقد عنه رجل بغر امره ثم هو اجازة بالفعل دون
القول عن رجل غاب وله ولد صغير فلما امرته ان ترد ولده الحامه واخذت ان لم يكن لها مال
تنفق على ولدها عن رجل غاب وله اب موسر فلما اراد ان تطلب نفقتها ونفقة ولدها من الزوج

وعدة ام الولد والمدبره والمكاتبه والامه حيضتان بلغنا عن عمر وعلى ومن لم يحض
سهر ونصف اما عدة الوفاة اربعة اشهر وعشر اسبله كانت او كتابيه تحت مسلم
صغيره كانت او كبيره مدخوله او غير مدخوله وفي المالك شهران وخمسة ايام عدة
الحامل وضع حملها في الوفاة والطلاق وفي سائر الوجوه الفرق في الحرة والامه بلغنا
عن عمر وابن مسعود ولواتاها خبر وفاة زوجها وطلاقها فعد لها من يوم الوفاة
او الطلاق وكل معتد لا ينبغي لها ان يخرج من منزلها ليلا ولا نهارا ولا تسافر لحجة
ولا عمرة وغير المتوفا زوجها فاحلها مخرج بالنهار لحاجتها ولا يبيت في غير منزلها
اما ام الولد والمكاتبه والامه والكنايبه لها ان يخرج في الطلاق والوفاء بايضا
كان الطلاق او رجعا ولو منع الزوج الكتابيه عن الخروج ليمضي ما دونه ذلك
ولذلك الصبيبه تخرج الا في الطلاق الرجعي فانها لا تخرج الا باذن الزوج ولذا المنزله
على الزوج ولو انقضت مده الاجاره فهي في سعة من تحولها الى منزل اخر ولذا ان لم يكف
بصبيبه المتوفى عنها زوجها من منزل الزوج وان كانت في منزل يحاف على نفسها وماله
وهي في سعة من نقله ولذا في خوف سلطان ليلتخذ تحول الى بلد من سواده ولو طلقها
وهي في غير منزل زوجها فلها ان تعود الى منزل زوجها ولو طلقها في سفر ثلاثة ايام
ان شئت مضت على سفرها او رجعت الى منزلها مع زوجها الا ان يكون الطلاق بايضا فدهاها
ورجوعها مع زوجها ووحدها سوا وان كان بينها وبين مقصد مسيره يوم تخلى اليه
واعتدت فيه ولم يرجع ولذا ان طلقها او مات عنها على مسيره يوم من منزلها فلترجع
وان حدث ذلك في مصر بينها وبين منزلها مسيره ثلاث ولذا الى مقصدها ايضا لم
تخرج من ذلك المصر حتى تنقضي عدتها وتجدها في قول ابن حنبله وعندهما ان تخرج
الى اي جهة شئت مع محرم ولو كانت في دار ذات منازل وبيوت لها ان تحول من بيت
الى بيت فيها الا ان يكون المنزل لغيرهم فلا تخرج اليها ولو كانت مع الزوج في بيت واحد
يسعى ان يتخذ حجابا بينها في عدة الطلاق ولذا في عدة الوفاة اذا كان له اولاد رجال من
غيرها يجعلوا بينها وبينهم حجابا ان قامت فيه لو انهدم المنزل لها الانتقال منه الى حيث
شئت غير ان في الرجعي والباين نقلها الزوج الى حيث احب اذا احتاجت الى النقل وان اعتدت
الامه في الرجعي حصاره عدتها عدة حرة وفي الباين لم تنتقل من عدة الامه ولذا في سائر وجوه
الفرق والوفاء لومات زوج ام الولد وميولها في يوم ولا يعلم ايها الا معتد اربعة اشهر
وعشره ايام من اخرها موتا ولذا ان كان بين موتيهما شهران واربعه ايام اما ان كان

شهران

شهران وخمسة ايام او اكثر معتد اربعة اشهر وعشر اسبله في ذلك ثلاث حيض
ولذلك ان كان بين موتيهما وقت مجهول عندهما وقال ابو حنبله رحمه الله عليها اربعة
اشهر وعشر الا حيض فيها ولذا لو طلقها رجعا في هذه الوجوه قبل الموت لامر ان لها
لو طلقها رجعا ثم مات بطلت تلك العده وعليها عدة الوفاة اما لو كانت باينه منه
بوجه ما لا تنتقل الى عدة الوفاة لو بلغ خبر وفاته زوجها بعد مضي مدة العده فقد
انقضت عدتها وان شئت في وقت وفاته اعتدت من حين يستيقن فيه بموته وطلاق الامه
تطلقتان ويعدتاهما حيضتان تحت حر كاتتا وعبد وعدة الحرة ثلاث حيض تحت حر كاتتا او
عبد بلغنا ذلك عن علي وابن مسعود ولو طلقها في الحيض لم يعتد بتلك الحيضه لو كان
في بطن المعتده ولدان تنقضي عدتها باخرهما ولادة لو تزوج المعتده من طلاق ودخل بها
الثاني فوق سهما وعدتها من الاول والاخر ثلاث حيض كما لو كانت حاملا فوضع حملها
انقضت عدتها منهما جمعا وان كانت حاضه من الاول ثم تزوجت ودخل بها فعملها
حيضتان للاول لبعث ثلثا وحضه اخرى لتصدر عن الثاني لثلاثا وللثاني ان يحط بها
بعد تمام عدة الاول في هذه الحيضه الاخيرة ولا يحط بها غيره فيها ولو كان طلاق
الاول رجعا له ان يراجعها في عدته ولكن لا يقربها حتى تنقضي عدتها من الاخيرة وان كان
بايضا لم يحط بها حتى تنقضي عدتها من الاخير ولذا العدة ثمان بالشهور ولو تزوجت في
عدة الوفاة ودخل بها ثم فرق بينها فعملها بقية عدتها من الميت تمام اربعة اشهر وعشرا
وعلمها ثلاث حيض من لاخر وبحسب ما حاضت في الاربعه الا شهر وعشرا من عدة الاخر
ولومات عن امر ابن قده خلق احد هما بايضا بغير عينها فعلى كل واحد منهما من العده
اربعة اشهر وعشرا فيها ثلاث حيض احتياطا ولذا المرير طلقها بلانا او واحدة باينه ثم
مات في عدتها فعملها اربعة اشهر وعشرا فيها ثلاث حيض عندنا وعند ابن يوسف فاعلمها
الامه ثلاث حيض وانما ثوبه بالفرار ولو جات بولد لاكثر من سنتين في طلاق باين لم يكن
الولد للزوج اذا انكره ويورده عليه نفقه سنة اشهر ان اخذتها عندنا وقال ابو يوسف
لا ترد شيئا من النفقه اما لو كان الطلاق رجعا فالولد للزوج وهي امراته وعلوقها بعد
الطلاق رجعه ان لم يكن اقرب بانقضاء العده ولو قال كلما ولدت ولدا فانت طالق
فولدت ولد في بطن واحد طلقت بالولد الاول واحده وتنقضي العده بالولد الاخر
ولا يقع به شي اما لو ولدت ثلاثا في بطن واحد وقعت تطلقتان وانقضت العده بالثالث
ولو كان من كل ولد سنة اشهر ولم تقرب فيما بين ذلك بانقضاء العده فم اولاده وطلقت ثلاثا

وعليها بلاد حيز بعد الولد الثالث لو جات امراه المتوفى بولد ما بينه وبين سنتين
لزم المتوفى ادعت الحمل ولم تدع اما لو اقرت بانقضاء العدة بعد اربعة اشهر وعشرا من
الموت ثم جات بولد بعده لسته اشهر لم يلزم الميت وان جات لاقل من سنة اشهر لزمه
وان محمد الورثة انها ولدته لم يقبل على الولادة شهادة امرأه اذا لم يكن الحمل ظاهرا ولا
الزوج اقر بالحبل في بولك بن حنيفه وعندهما قبلت شهادة المرأة اذا كانت حرة مسلمة
وثبت النسب ولد الميراث اما لو اقر الزوج بحبلها ثم جات به لسنتين بعد موته وشهدت
على ولادة امرأه مسلمة حرة قبلت ولذا لو كان الحمل ظاهرا وقال ابو الفضل جات به
لسنتين بعد اقراره ولو كان الطلاق بلانا او باينا فجات بعد الطلاق لسنتين او اقل
وانكر الزوج الحمل والولد لم يلزمه حتى تشهد رجلان او رجل وامرأتان عند ابي حنيفه
وعنده يلزم لشهادة امرأة والمسلمة والكتابية والحرة والامة فيه سواء ولو ولدت
امرأته وهو ينكر الحمل قبلت شهادة امرأة واحدة حرة مسلمة على الولادة وثبت النسب
ولو اقرت بانقضاء العدة بالحيف في مدة تخفى في مسلمها بلائنا ثم جات بولد لاقل من سنة اشهر
لزم الزوج وان جات ماكثر منها لم يلزمه ولو طلقها قبل ان يحلوا ثم جات بولد لاقل من
سنة اشهر منذ طلقها لزمه وان جات لاكثر لم يلزمه وبعد الخلو لزمه الولد الى سنتين
وان كان الطلاق رجعيا الى اكثر من سنتين ولذا لو اعدت بالشهور الى سنتين ان لم يفر
بانقضائها اما لو اقرت ثم جات بولد لزم الزوج ما بين الطلاق وبين سنتين هذا في حق
الايسة اما في حق الصغيرة ان اقرت بانقضائها بالشهور ثم ولدت لاقل من سنة اشهر لزم
الزوج وان جات لاكثر منه لم يلزمه لو تزوجت في عدتها من طلاق باين ودخل لها الثاني
ثم جات بولد لاقل من سنتين منذ طلقها الاول ولسته اشهر او اكثر منذ تزوجها الاخر
فالولد للاول اما لو جات بولد لاكثر من سنتين منذ الطلاق ولاقل من سنة اشهر منذ تزوجها
الاخر لم يلزم الاول والا الثاني اما لو جات به لسته اشهر منذ تزوجها لزم الثاني ها هنا
رضيع مات عن امرأته وقد ظهر لها حمل بعد بالشهور اما لو ظهر لها الحمل قبل موته فعدها
بوضع الحمل استحصانا والمحبوب والخصي كالصحيح في الولد والعدة ان كان ينزل اما اذا
لم ينزل في روايات ابي حنيفة بمنزلة الصبي في الولد والعدة ولا يجوز طلاق الصبي حتى يحتلم
بلوغ او يبلغ اذ في ما يكون من وقت الاحتلام ذلك تسعة عشر سنة ثم بعدها بمنزلة الرجل
وان لم يحتلم والمشهور في رواية ابي سليمان ان يطعن الغلام في التاسع عشر ويطعن الجارية في السابع عشر
هذا هو مذهب ابي حنيفة رحمه الله بخلاف اماميها خمس عشرة سنة فيها وطلاق الجنون لا يقع

كطلاق

لطلاق النائم وموته عنها بمنزلة الصحيح وعدة ام الولد وضع الحمل او بلاد تبين اعتقها او مات
عنها سيدها وبالشهور بلائنا اشهر ولذا في سائر وجود الحرمة الا ان يكون تحت زوج اذ في
عدة زوج فلم يلزمها من المولى عدة وكذا ان جات بولد بعد موت المولى الى سنتين لزمه وان كان
اكثر لم يلزمه وان مات عن مدبرة او امة موطوءة بان لا عدة عليها ولذا لو اعتقها وبجبة العدة
بوطن شهده اذ في نكاح فاسد على ما سبق في الخراير والامام لو اشترى المكاتب امرأته فولدت منه ما
وترك وفا فعدتها ثلاث حيز بمنزلة ام الولد وان لم يترك وفا فشران وخمسة ايام بمنزلة
الامة اما ان لم يكن ولد منه وقد ترك وفا فعدتها حيزتان وان لم يدخلها فلا عدة عليها ولو لم
يدخلها او دخلها ولكن لم تلد فشران وخمسة ايام ان لم يترك وفا **ما يجنب** لا يبيع للمعدة
من وفاة او طلاق باين او اي فو قد كانت ان تطيب وتلبس الحلي او الثوب المصبوع بعصفر او زعفران
او دروس ولا خزل وعصب لتزين به ولا تتكحل او تدهن لزينه اما لو اشكت عينها او راسها لها ان
تكتحل بكحل اسود وغيره او حبت على راسها الدهن وان لم تجد غير ثوب مصبوع فلبسها ولا تزين
به الزينة اما في الرجعية لها ان تزين بما شاء والنصرانية بانته من مسلم او متوفى عنها زوجها
لا سقى في عدتها من طيب وزينة بخلاف مسلمة واما المملوكة المسلمة كالحرة سوى الخروج وليس
على الصبية ان تنقن ثيابا من خلد ولا على ام الولد في عدتها من سيدها ولا على المعتدة من نكاح
فاسد ولو اشترى امرأته وقد ولدت له فسد النكاح وهي حلال له بالملك ولا يجنب
طيبا او زينة وان اراد ان يزوجه رجلا فعليها ان تعتد بحيفتان وان اعتقها فعلها
ثلاث حيز وتبقى الطيب والزينة في الحيفتين الاوليين كالتا عليها من قبل النكاح والقباض
لا تنقن لكونها حلالا قبل العتق **مهر** لا يجتمع وجوب شي من المهر مع المتعة في حالة تا
ولكن لا فضل ان يعتقها بعدها اذ في مهرها لكون من المحسنين بلغنا عن ابن عباس وشريح
وانما يجز المتعة اذا افادتها قبل ان يدخلها والمهر غير مسمى الا ان يكون الفرقه من قبلها فلا
ستعها ولا مهر فيها اما المتوفى عنها زوجها فلها كمال المهر ان كان مسمى او مهر المثل ان
كان غير مسمى يدخل لها او لم يدخل وفي النكاح الفاسد اذا فرق بينهما قبل الدخول لا مهر
ولا متعة ولذا بعد الخلو لو انكر الزوج الدخول لاشي عليه والعبد بمنزلة الحر في المهر
والمتعة فيما اذن له مولاه ولو طلق احدهما ثم مات وقد فرغ من احداهما مرادون الاخرى
ولا يعرف بعينها ومهر مثلها سواء فلها مهر ورابع بينهما سواء لا متعة وقد كرنا في النكاح
اذا وهبت له مهرها ثم طلقها قبل الدخول لف الحكم ولذا ما تعجب لمهر في بد احداهما واذا ام
زوج رجل ثلاث لسوة في عقدة واثنان في عقده واربع في عقده ثم طلق احدهن قبل ان يدخل

ط

هن فماب فلهن مهران ونصف مهر بين السلاب والاربع نصفين ومهر ونصف بين الفرق
 اثلاثا ولكل فرق ثلث المهرات وهذا قول ابن يوسف وذو من جنسه ما سئلوا برقوق
 الحساب هاهنا **نبيه** انت على حرام ان نوى طلاقا واحده او اثنتي فني واحده باينه
 ولذا ان لم ينو العدد اما لو نوى ثلاثا فهو ثلث اما ان لم ينو الطلاق فهو بمن حتى لو جامعها
 كفر بمينه وان لم يعرفها فهو ابله ولذا لو نوى به يمينا وان نوى الكذب فهو لذب كالمين
 ولا طلاق بلغنا ذلك عن ابن مسعود لو قال كل حل على حرام ان نوى يمينا او لم يكن له نيه
 فهو بمن على ما يطعم ولم يدخل فيها امراته وان نوى بدخل حتى لو اكل او شربا وقرنها حنت
 وسقط عنه الايلاء اما لو نوى طلاقا او لذب بها فهو كما نوى وقوله حرمتمك او قد حرمتم
 علي او انت على حرام او انا عليك حرام او حرمت نفسي عليك او انا عليك محرم او انت محرمه
 علي بمنزله قوله في الحرام ولو قال لهما انت على كتمان فلان فليس بشي وان نوى به ولو
 قال انت على كالم والميته والحز والحز بران نوى الطلاق او اليمين او الكذب فهو كما
 نوى بمنزله قوله في الحرام لو قال انت مني باين او خلية او برية ان نوى واحده او اثنتي
 فني واحده باينه وان نوى ثلاثا فثلاث وان لم ينو شيئا لم يقع شي ولذا اكل لفظ لشبه
 الفرقه يريد به الطلاق كقوله حبلك على غاربك وقد خليت سبيك ولاملك لي عليك
 الحق باهلك استبري رحمتك تقني اعتدي استركي قد وهبتك لاهلك ان قبلوها
 او لم قبلوها انت حرة قد ابنت نفسي منك قد ابنت نفسك مني اما قوله قد طلقك
 او انت طالق فني واحده رجعيه نوي ثلاثا او لم ينو فان كانت غير مدخوله فني باين
 ولو قال انت طالق الطلاق او طلاقا او انت طالق او الطلاق ان نوى واحده او اثنتي
 او لم ينو قضي واحده رجعيه ولذا اكل موضع سمي الطلاق بعينه للمدخوله وان نوى ثلاثا
 فثلاثه اما لو قال لانا طالق او انا منك طالق لا يقع شي لو قال انت طالق البتة ان نوى
 بها تطلقه اخري وقعت ثقتان وان نوى لها الاولي فني واحده باينه وان نوى ثلاثا فثلاث
 وان لم ينو فني واحده باينه وقوله اعتدي ان نوى واحده او ثلاثا فني واحده رجعيه وان
 قال لم انو الطلاق فني امراته بعد ان حلف ولذا في الكتابات التي ذكرنا ان انكر به الطلاق
 فعليه اليمين اما لو قال اعتدي اعتدي ونوى من واحده فني كما نوي فيما بينه وبين
 الله تعالى وفي القضا فني ثلاثه ولا يسعها ان تقم معد ان سمعتها منه ولو قال نويت
 بالاولي الطلاق وبالباقي العده فهو مصدق في القضا لو قال انت طالق فاعتدي لو
 اراد باعتدي العده فهو مصدق في القضا وان اراد تطلقه اخري فني اخري وان اراد

اثنتي فني واحده رجعيه ولذا انت طالق واعتدي ولو سالت هذه الطلاق فعال اعتدي
 ثم قال لم ينو الطلاق لم تصدق في القضا ولذا انت على حرام او انت بنته او خلية او برية
 او باين ولو قال الاعتدي ثلاثا ثم قال عنيت تطلقه بعد لها ثلاثه حضرا لقوله ولو
 قال لست لي بامرأه بمنزله الخلية عند ابي حنيفة وعندنا لا يطلق به شيئا بمنزله قوله والله
 ما انت لي بامرأه وكما لو قيل له الكرامه فقال لا ونوى به الطلاق لم يكن طلاقا وكما لو قال لمر
 اتزوجك يعني الطلاق لم يقع ويكره لذبنا ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه واما لو قال
 لا نكح بيني وبينها او لا سبيل لي عليك بمنزله قوله لاملك لي عليك ولو قال انت طالق نكر
 قال عنيت طلاقا من وثاق او طلاق الاو لم تصدق في القضا وصدق فيما بينه وبين الله
 تعالى وفي كل موضع لا يدسه القاضي فيها لا يسع المراه ان يدسه اذا كانت سمعت منه ذلك
 او شهد عندها شاهد عدل ولو طلقها باسما ثم قال انت على حرام يريد به الطلاق لم
 يقع به الطلاق اما لو قال ان دخلت لدار فانت طالق باين نوى به الطلاق ثم طلقها
 واحده باينه ثم دخلت لدار في عدتها وقعت اخري لا توي لو الا منها ثم طلقها واحده
 باينه ثم مضت مدة الايلاء وهي في العده وقعت اخري ولو قال انا باين بمنزله قوله انا
 طالق ولو قال للمخلعة في عدتها باين لم يقع شي وان نوى اما لو قال انت طالق وقع ولذا
 لو قال اعتدي وقع وهي بعهده الخلع وعزالي بوضه لا يقع لها اعتدي ولو قال لامرأه وهي
 امتان باين ونوي اثنتي صح كما نوي به للمحره ثلاثا **حريمه** اذا سبي احد الزوجين
 وادخل دار الاسلام انقطع العصمة بينهما بغير طلاق حتى لو سبي الاخر بعده وادخل
 دار الاسلام لم يعد نكاحا ولا مهر على الزوج وان دخل بها اما لو اسلم احدهما ودخل
 دار الاسلام ثم اسلم الاخر ودخلها ايضا فلها مهر وصا ان كانت مدخولاها ولو
 لم يدخلها وكانت هي التي خرجت او لامسها فلها نصف المهر ولو خرج الزوج او اسلمها
 فلها مهرها عليه ولو خرجا مستامنين ثم اسلم احدهما فني امراته حتى يحضر ثلاثه حيض
 ثم وقعت الفرقه بغير طلاق ولذا التساوي في محرمه المصاهرة المسلم والذي من غير فصل
طلاق اذا اطلقها ثلاثا وقع وقد خالف السنه فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ويبدل
 لها مدخوله كانتا وغير مدخوله ولو قال لها وهي غير مدخوله انت طالق او انت طالق
 انت طالق بانته بالاولي ولغى الباقي بلغنا عن عمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم ولو
 قال واسك لها لو ابدتك او جسده او فرجك او بعضك او نصفك او عسكر او جزء
 من الفجزه وقع الطلاق اما لو قال بيدك او رجلك وما اشبه ذلك لم تطلق ولو جمع بين اخبية

اثنتي

وامراته فقال احدكما طالق فالقول قوله مع عيبه انه لم يرد امراته ولو قال لا ربع نسوة
له او قعت بينكم بطلقة وقع على كل واحد واحد ولذا لو قال بينكم تطليقتان
او ثلاثا او اربع الا ان يكون نوى اكل واحد بينهما جميعا فيقع على كل واحد ثلاث
الا في المطلقتان فانه يقع على كل واحد تطلقتان اما لو قال بينكم خمس تطلققات
ولا يبيد له على كل واحد تطلقتان ولذا ما زاد الى ثمان فاذا زاد على ثمان يقع على كل
واحدة ثلاثا لو قال انت طالق ثلاثا او واحدة وقعت ثمان انت طالق ثلاثا الا
اشتمن فهي واحدة انت طالق ثلاثا الا ثلاثا فهي ثلاث ولو قال للمدخوله انت
طالق انت طالق انت طالق الا واحدة فهي ثلاث ولو استثنى نصف تطلققة وقع كاملا
ويصح الطلاق والطهارة والابلا في عدتها من طلاق رجعي ولو قد فيها الا عن وكبرى
التوارث فيها ولاظهار ولا ابلا في عدتها من طلاق بائن ولو قد فيها احد ولو قال
ان دخلت الدار فهي طالق ثلاثا ثم طلقها ثلاثا ثم رجعت اليه بعد زوج فدخلت الدار
لم يقع شيء ولذا لو قال انت طالق كل يوم ثلاثا وكل سنة او قال كلما حضت حيضة
فبانت ثلاثا ثم عادت اليه بعد زوج لم يقع بذلك التعلوق شيء ولذا لو وقع بالابلا
ثلاث مرات اما لو بان بواحدة او ثنتين ثم عادت بعد زوج ودخلت الدار وقع ثلاثا
وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد يعود اليها بما بقي من طلاقها ولو قال
لما تزوجتك فانت طالق فيقع كلما تزوج ابدا ولو قال متى ما تزوجك او اذا اكد اذا
او ان تزوجك لم يقع الا في الزوج الاول ولو قال كلما دخلت الدار فانت طالق وقع
بكل دخل حتى تبين ثلاثا لو قال لا جنبه انت طالق يوم اكلم فلانا فهو باطل
في نفسه لو قال انت طالق عدا ثم تزوجها اليوم لم يقع شيء لمجي العدة لو قال للمدخوله
انت طالق انت طالق او قد طلقتك قد طلقتك او انت طالق قد طلقتك او انت طالق
طالق ثم حال عينته الاول صدق فيما بينه وبين الله واما في القضا يقع تطليقتان
لو قال انت طالق ثم حال له انسان ما قلت حال قد طلقته او قال قلت هي طالق
فهي واحدة لو قال ان طلقتك فانت طالق وطلقها واحدة يقع ثمان في القضا
لو قال كلما وقع عليك طلاق فانت طالق ثم طلقها واحدة وقعت اخرى ثم صار اخرى
فيقع ثلاثا بخلاف قوله كلما طلقتك فانت طالق ثم طلقها واحدة وقعت اخرى باليمن
ثم لا يقع بالثانية شيء ولو كانت له زينب وعمرة فبدا بزيبب فقال انت طالق اذا اطلقت
عمرة او كلما اطلقت عمرة ثم قال لعمرة انت طالق اذا اطلقت زيبب او كلما اطلقت زيبب ثم قال

لزينب

لزينب انت طالق وقعت على عمرة واحدة ولا يعود على زينب ولو لم يطلقها ولكن طلق
عمرة وقعت على زينب تطلقك ثم وقعت على اخرى باليمن ولو قال انت طالق ثلاثا
للسنة ولا يبيد له فكما حاضت وطهرت طلقت واحدة والحيضة الاولى غير محسوبة من العدة
ولو نوى به ثلاثا مكانه فهو كما نوى ولو لم ينو ثلاثا فهي واحدة وان كانت ممن تخيض
من صغرا وكبر وقعت واحدة ساعة تكلم ثم اخرى بعد شهر ثم بعد شهر ولو قال
لمدخوله انت طالق كلما حضت حيضتين فوقع بعد الحيضتين واحدة ثم بعد اخرى ومن
طلقت اخرى فاذا حاضت حيضة انقطعت العدة لو قال اذا حضت حيضة فانت طالق
ثم قال كلما حضت حيضة فانت طالق فاذا حاضت وقعت واحدة حين رات الدم واذا
طهرت وقعت اخرى ولا يحسب لها من العدة واذا رات الدم في الحيضة الثانية وقعت اخرى
فكملت ثلاث تطلققات ولو قال اذا حضت حيضة فانت طالق وقال ايضا اذا
حضت حيضتين فانت طالق فتي حاضت طلقت واحدة ثم اذا حاضت اخرى وقعت اخرى
ولو قال اذا حضت حيضة فانت طالق ثم اذا حضت حيضتين فانت طالق طلقت بلا ايراد واحدة
ثم اذا حاضت حيضتين سوها طلقت اخرى ولو قال اذا دخلت الدار فانت طالق واذا
دخلت الدار فانت طالق فدخلت مرة وقعت تطلقتان ولو قال كلما حضت حيضة فانت
طالق فخاضت اربع حيض طلقت بكل حيضة وانقضت العدة بالاربعه ولو قال اذا
حضت حيضة فانت طالق فانما تطلق بعد ما ينقطع دم الحيض وتغتسل واخر الغسل
حتى مضى وقت صلاه وتغسل قولها متى قال حضت استحسننا لو قال اذا اولدت غلاما
فانت طالق واحدة واذا اولدت جارية فانت طالق اشتمن فولدت غلاما وجارية ولا
يدري اهما اولا وقعت واحدة في القضا ويصح ان ياخذ بالاكثر فيما بينه وبين الله
تعالى وهو بطلقتين وينقض العدة بالخير اما لو ولدت غلاما وجاريتين في بطن
لا يدري الاول وقعت ثمان في القضا وفي التره ثلاثا ولو علم ان الغلام او اطلقت
ثلاثا ولدت جارية ثم الغلام اما لو ولدت الغلام اخر او قعت تطلقتان بالجارية
الاولى وانقضت العدة بالغلام ولو قال كلما ولدت ولدا فانت طالق وقال ايضا اذا
ولدت غلاما فانت طالق فولدت جارية فهي طالق واحدة وان ولدت بعدها غلاما في
ذلك البطن انقضت عدتها به اما لو ولدت الغلام اولا وقع به تطليقتان ولذا ان ولدت
غلاما فانت طالق ثم قال ان ولدت غلاما اولدا فانت طالق فولدت غلاما وقعت ثمان
ولذا كلما اكلت فلانا فانت طالق ثم قال ان اكلت انسانا فانت طالق فكلم فلانا وكذا اذا

تزوجت فلانة فهو طالق عمه الى حل امرأة تزوجها فهي طالق ثم تزوج فلانة لو قاله لهما
ولدت غلاما فانت طالق فولدت غلاما وجارية في بطن واحد لا يعلم لهما اولا وقعت
تظلمته ويعتد من الولد الاخر ملاءة حتى لا رجعه ولا توارث لو اسقطت سقطا لم
يستين خلقه لم تنقض العدة ولم يقع به طلاق ولم تصرام ولد به لو قاله اذ اولدت ولد
فانت طالق فولدت سلاية اولاد في بطن واحد ثم ولدت بعد سنة ولدا اخر وقع الطلاق
بالوليد الاولين وانقضت العدة بالثالث ولا يقبض نسبا لولد الرابع لو قاله اول
ولد تله بينه غلاما فانت طالق فولدت غلاما وجارية في بطن واحد لا يعلم لهما اول
لم يقع شيء في الحكم وفي التزوي طلقته وانقضت عدتها ولا تحل للزوج حتى يوقع عليها
طلاقا اخر وتعتد عدته مستقبله لو قاله كلما ولدت ولد من فانت طالق فولدت لهما في
بطن او بطنين فهو سوا طلقته بالولد الاخر اما لو ولدت الثاني في غير ملكه لم تطلق
لو قاله اذ وضعت ما في بطنك فانت طالق فولدت ولد في بطن واحد طلقته باخرها
وعليها العدة لو قاله ان كان حملها هذا جارية فانت طالق واحدة وان كان غلاما
فانت طالق بنتين فولدت غلاما وجارية لم تطلق كما لو قاله انه كان في هذا الجوارح
حنطة فامرأته طالق وان كان ما فيه دق فعدته حرة فاذا فيه دق وحنطة لم
يلزمه طلاق ولا عتاق لو قاله كلما جعلت فانت طالق فجلت بعده فولدت غلاما
طلقته وانقضت عدتها بالولاد فان جامعها بعد الحمل تكون رجيمه فان جعلت
مرة اخرى طلقته اخرى وكذا في الثالثه انت طالق ما لم تلدى طلقته حين سكته وكذا
ما لم تحبلي وما لم تحيض الا ان يكون ذلك منها مع سكوتها فلا يقع ولذا لو قاله انت
طالق ما لم تحبلي وهي حبلي وما لم تحيض وهي حايض طلقته حين سكته الا ان يعنى ما فيه
من الحمل والحض من فيها بينه وبين الله تعالى لا في القضا لو قاله قد طلقتك قبل ان
اتزوجك او انت طالق قبل ان تزوجك او قبل ان تولدي قبل ان تخلقي قبل ان اولد
قبل ان اخلق او طلقتك امس وقد تزوجها اليوم لم يطلو شي ولو قاله قد طلقتك
وانا صغيرا وانا نائم لم يطلو اما لو قاله انا مجنون طلقته ولو عرف منه الجنون
صدق لو ادعى الزوج تعلوق طلاقها وهي تدعى الارساله فالقول قوله الزوج انت
طالق بلا تا ان لم اطلقك لم يطلو حتى يموت احدهما فان ماتت هي طلقته قبيل الموت
تقليل غير محدد ولا ميراث له منها وان مات الزوج دونها طلقته قبيل موته لتقليل
ولها منه الميراث ان كان قد دخلها والا فلا لو قاله انت طالق ما لم اطلقك او متى ما لم

اطلقك

اطلقك طلقته حين سكته اما اذا قال اذ لم اطلقك او اذا ما لم اطلقك ان عني بدعتي اطلقك
وقع حين سكته وان عني ان لم اطلقك لم يطلو حتى يموت احدهما ولذا ان لم تكن نية فالى الموت
عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف اذا مثل متي ولو قال كلما لم اطلقك فانت طالق وهي
مدخوله مسكت طلقته بلا ما سمع بعضها بعضا لا معا ولو قال متى لم اطلقك واحده فانت
طالق بلا تا ثم قال حين سكته انت طالق واحده موصولا بكلامه فقد بر في عيبه استحسانا
والعسائر يقع ثلاثا فيما بين فراغه من عيبه الى قوله انت طالق لو قاله انت طالق حين لم
اطلقك او زمان لم اطلقك او حينه او يوم ولا يسه له طلقته ساعة سكت اما لو قال زمان
لا اطلقك او حين لا اطلقك لم يطلو حتى يموت احدهما ولو قال اطلقك اذا مضى
يوم لا يطلو فانه طلقته لو قال يوم ادخل دار فلان في طالق فدخلها ليلا او نهارا
وقع وان نوى النهار وحده ون في القضا اما لو قال ليلة ادخلها ثم دخل نهارا لم يقع
لو قال انت طالق الى حين او زمان او قريب فهو على ما نوى من الاجل وان لم يكن له نية
فالى سنة اشهر في الحين والزمان اما القريب من يومه الى شهر الا يوما فاذا مضى هذا
طلقته ولو قال الى شهر او مضى شهر وقع وان نوى الطلاق وقع ساعة تكلم به ولو
قال في غدا ولا يسه له طلقته حين مطلع الفجر وان نوى اخر النهار دين في القضا وذكر
في الجامع الصغير هذا مذهب ابي حنيفة رحمه الله اما عند مالك في القضا ولذا
انت طالق في رمضان ولا يسه له طلقته في اول ليلة حين تغيب الشمس من اخر يوم من شعبان
وان نوى اخره فكما نوى لو قال انت طالق غدا انت طالق الساعة غدا طلقته اليوم وفي
الساعة ولو نوى تلك الساعة من الغد يدين الا في القضا لو قال انت طالق اليوم اذا
جاعد فطلو حين مطلع الفجر اما لو قال عدا اليوم وقع في الغد فعلى اول الوقتين يحكم
ولو قال انت طالق رمضان سوا طلقته اول ليلة من رمضان وان عني الثاني لم يصد
في القضا وفي قوله انت طالق اليوم السبت فهو على اول سبته لو قاله انت طالق في مكة
او مكة ونوى اذا اتيت مكة لم يصد في القضا وطلقته ساعة تكلم به ولذا في دار
لذا او في يد لدا او في ثوب كذا وعليها غير اما لو قال في دخولك دار فلان او في بسك
ثوب لدا لم يقع حتى يفعل ذلك انت طالق وانت تصلين او انت مصليه تطوعا ونوى
اذا صليت لم يصد في القضا طلقته ساعة تكلم وسكت ولذا انت طالق وانت مرضه
او وجعة اما في مرضك او في وجعك او في صلاتك لم يقع حتى تصلي وتعرض لو قاله انت
طالق قبل قدوم فلان بشهر فقدم قبل مضى الشهر لم يطلو وان مكته شهر ثم قدم طلقته

عند قدم ومد لوقال انت طالق قبل موتك بشهر فانت قبل شهر لم تطلق وان مات بعد شهر طلقت قبل موتها بشهر ولا ميراث منها وان كان جامعها في ذلك الشهر فلها عليه مهر متو مهر النكاح هذا مدجه في حنيفه اما عندها الموت والقدم وسوا لا مطلق قبل الشهر والقفل والغرق بمنزله الموت ها هنا بالاتفاق انت طالق قبل موت فلان وفلان شهر ثم مات احدهما بعد شهر ثم مات الاخر بعد شهر طلقت قبل موت الاول بشهر عند ابي حنيفة وعندهما طلقت بعد شهر مقتصر احين مات الاول وان مات قبل شهر لم يقع شيء لوقال انت طالق الساعة ان كان في علم الله ان فلا يقدم الى شهر فقدم الى تمام الشهر طلقت حين قدم لا قبله لوقال لامرأته الطول كما حياة طالق ثلاثا الساعة لم تطلق حتى ماتت احدهما اذا قال يا زينة فاجابته عمرة فقال انت طالق وقع على التي اجابته فان قال نويت زينة طلقتا جميعا ولو اشار الى امرأة من نسائه يا زينة انت طالق فاذا هي عمرة وقع على عمرة وان لم تكن عمرة امراته لم يقع على زينة ولو راى شخصا من الهما زينة فقال يا زينة انت طالق فاذا هي غيرها وقع على زينة في القضا وفيما بينه وبين الله لم يطلق واحدة منهما لوقال انت طالق هكذا وأشار باصبع وقع واحدة وان اشار باصبعين وقعت ثنتان ولذا الثلاث لوقال عنيت الاشارة بالكف او اصبعين التي عقدت لا بد من في القضا اما لو اشار بالاصابع ولكن لم يقل هكذا وقعت واحدة انت طالق يريد ان يقول ثلاثا فانت قبل ان يقول ثلاثا او امسك رجل على فم وقعت واحدة انت طالق انت طالق قبل ان يقول الثانية فانت لم اذ في واحدة انت طالق انت طالق فانت المرأة بعدما تكلم بالطلاق وقال الرجل ثلاثا موصولا بكلامه بعد موتها لم يقع شيء لوقال احدي نساء طالق فله ان يوقع على اثنين شاء فلو ماتت احدهن قبل البيان فالطلاق فيمن بقيت ولا يقدر البيان في الميتة حتى لوقال عنيت الميتة لم يصدق وبطل ميراثه عنها له اربع نسوة فاطلعت احدهن فقال التي اطلعت طالق ثلاثا ولم تعلم ايتهن هي وانكونه وعلم انها كانت احداهن ينبغي في ما بينه وبين الله ان يطلق كل واحدة منهن واحدة ويترك حتى تنين ولا يتزوج شيئا منهن حتى علم المطلقة ثلاثا اما لو تزوج بواحدة منهن قبل ان يعلم فخاصته في الطلاق حلف لها ان حلف امسكها ولا لو تزوج اثنتين وثلاثا ولو اذعت كل واحدة الهما المطلقة ثلاثا ومحمد الزوج حلف لكل واحد منهن ما هي فان اذعت حلف فرق بينه وبينهن ثلاثا بطلت لوقال لهن ان يكن

اكلت من هذا الطعام شيئا فهي طالق فاكلت منه جميعا او ابتكرت دخلت هذه الدار فهي طالق او ابتكرت شات فهي طالق فشن جميعا طلقت جميعا وكذا في البشارة اذا بشراه معا اما ان بشرت واحد قبل الاخرى طلقت الاولى وها انت طالق وملي الدار ملي الحب فهي واحدة الا ان يوي ثلاثا فهي ثلاثة اما لو كان على الدار فهي واحدة باينة انت طالق واحدة عظيمة او كبيرة او شديدة او طويلة فهي باينة انت طالق الى الصين فهي واحدة ورجية لوقال انت طالق واحدة لا يبل اثنتين فهي ثلاثا ولا غير المدخولة واحدة لو نوى باثنتين تلك الواحدة ومعها اخرى لم يدين في القضا اما لو قال كنت طلقك امس واحدة لا يبل اثنتين فهي طالق فلانه طالق لا يبل فلانة طلقتا ولذا لا يبل فلانة لوقال فلانة طالق او فلانة او قال فلانة طالق واحدة او اثنتين فالحيارا ليه ولوقال لها يوم اتزوجك فانت طالق وانت طالق ثم تزوجها واحدة طلقت في مولا في حنيفه اما لو ذكرها بالغ فانت طالق ثلاثا وعلى هذا اذا تزوجتك او متى او كلما او ان لوقال انت طالق وطالق وطالق يوم اتزوجك ثم تزوجها وقعت ثلاثا اما لو اخرج الطلاق عن الزوج بانته بالاولى عند ابي حنيفة كما لوقال ان تزوجك فانت طالق طالق طالق ثم تزوجها وقعت واحدة لوقال اذا تزوجك فانت طالق وانت على كظراي ووالله لا افر بك ثم تزوجها طلقت وبطل الظهار والابلا عند ابي حنيفة وعندهما هو مطلق ومظاهر ومولى اما لو اخرج الطلاق عنهما الزمة الكل بلا خلاف ولوقال لامرأته ولم يدخل بها انت طالق وطالق وطالق اذا اكلت فلانا ثم كلمه طلقت ثلاثا اما لو قدم الشرط وقعت واحدة عند ابي حنيفة وفي رواية ابي سليمان عندهما وقعت ثلاثا ايضا ولو قال لغير المدخولة انت طالق ان دخلت لدار وقعت واحدة ساعة تكلم ولو كانت مدخولة وقعت اخري عند الدخول اذا كانت في عدها واذا قال ان دخلت الدار فانت طالق طالق طلقت ثنتين ان كانت مدخولة ثم اذا دخلت وقعت اخري ان كانت في العدة اما ان كانت غير مدخولة طلقت واحدة ساعة تكلم ولذا لو قدم الطلاق ولذا قوله انت طالق انت طالق لوقال كل امرأة اتزوجها ابدا فهي طالق فكل امرأة تزوجها طلقت واحدة فان تزوجها ثانيا لم تطلق بلغنا عن ابي حنيفة لوقال كل امرأة اتزوجها من بني فلان ومن قريبه فلان وقبيله فلان او سمى امرأته فهو سوا تطلق متى تزوجها لوقال اوله امرأة اتزوجها وهي طالق فتزوج امرأتين في عدة واحدة ثم تزوج واحدة لم تطلق واحدة منهن اما لوقال مع هذا واخر امرأة اتزوجها فهي طالق

اكلت

لم تطلق الثالث الا ان يموت قبل ان تزوج بعدها اخرى طلق الثالث ولو قال اخر
امرأة تزوجها فهي طالق فتزوج امرأة لم تطلق ولو قال اول امرأة تزوجها فهي طالق
فتزوج امرأتين في عقده واحدة احدهما معتده الغير وقعت على التي صح نكاحها ولذا
لو تزوج امرأة نكاحا فاسدا ثم تزوج امرأة اخرى بنكاح صحيح وقعت على هذه الاخرى
ظلمها الاولى والفاقد لا يدخل تحت المهر ولو قال اخرا امرأتين تزوج امرأتين
طلقت الاخير عند موته ولها الميراث وعليها عدة الوفاة والطلاق جميعا عند محمد
وقال ابو يوسف ليس عليها عدة الوفاة وقال ابو حنيفة طلقت ساعة تزوجها
فلها نصف مهر ومهر كامل ان دخل لها وعد لها بالحيز والاميرت لها هذا اذا تزوجت
في عقد متفرقة لو قال ان تزوجت امرأة فهي طالق فتزوج امرأتين في عقده واحدة
طلقت احدهما والخيار اليه وان كان نوي امرأة واحدة لم يدين في القضا بخلاف ما لو
قال وحدها فلا يقع فان تزوج بعدها اخرى وقعت عليها لو قال يوم تزوج
فلانه فهي طالق فامر رجلا فزوجها اياه طلقت ولو عيني ما ولي بنفسه لم يدين في القضا
ولذا لو حلف لا يطلقها فامر غيره حنث ولا يدين في القضا ما عناه ولو قال لغير
المدخوله انت طالق واحده بعدها اخرى وقبل اخرى وقعت واحدة اما لو قال انت
طالق واحده قبلها اخرى او بعدها اخرى او معها اخرى او مع اخرى او بعد اخرى
وقعت تطلقتان ولو قال انت طالق اثنتين مع واحدة او قبلها واحدة وقعت ثلاثا
انت طالق واحدة ونصف وقعت ثلثان انت طالق احدي وعشرين وقعت بلا ما انت
طالق اخبث الطلاق واخسر الطلاق واسوأ الطلاق واشهره او اسدده او اكبره او اعظمه
فواحدة باينه الا ان نوي ثلاثا في ثلاثا اما اكثره فهو ثلاث لا يدين فيها واما اكمله
واقعه واحده رجعيه ولذا افضله واحسنه واعدله وخير لو قال انت طالق تطلقه
لحولها لذا وعرضها لذا ولذا فهي واحدة باينه ولا يكون ثلاثا وان نوي لو قال انت
طالق ان تعدت وهي قاعد او ان تمت وهي قائمه فان مكنت لاد لساعة حنث وكذا
المشي والانتكاح قال ابو حنيفة لو قال انت طالق ما بين تطلقتن الى بلات وقعت
ثنتان استحسانا وان قال اردت واحده لم يدين في القضا لو قال ما بين واحده الى
اخرى فهي واحدة ولو قال من واحدة الى ثلاث فهي اثنتين وعندهما يقع في هذا اكثر
الذي نكح به من الطلاق لو قال انت طالق واحده او لا شيء طلقت واحده عند محمد ولا
يقع شيء عند ابو يوسف ولذا انت طالق ثلاثا او لا شيء وقعت واحدة رجعيه عند محمد وهو

قول

قوله ابو يوسف الاول او قال انت طالق او لا شيء لم تطلق ولو قال المدخوله انت طالق
واحدة في ثنتين فان نوي واحدة واثنتين فهي ثلاث وان نوي واحدة في اثنتين على وجه
الحساب فهي واحدة بمنزلة قوله لفلان على عشرة في عشرة فان نوي ضرب الحساب فهو عشرة
ولذا على درهم في دينار لزمد درهم لو قال على كره حنطه في كره شعير لزمد كره حنطه لا غير
الا ان نوي الجنس جميعا فلزم ما ومخلصه القاضي ما اراد به كله ولو قال لغير المدخوله
انت طالق اثنتان في اثنتين ونوي اثنتان واثنتين بابت منه بالاوليين انت طالق ثلاثا وقلانه
او فلانه طلقت الاولى والخيار اليه في الاخرين اما لو قال فلانه طالق او فلانه وقلانه
طلقت الاخير والخيار اليه في الاوليين لو قال فلانه لفلان فلانا وقلانه معها طلقت كل
واحدة ثلاثا فان قال عني فلانه شاهد لم يصدق في القضا لو قال فلانه طالق
ثلاثا ثم قال اشرك فلانه معها في الطلاق طلقت الاخرى ثلاثا ايضا بخلاف قوله بينكما
لو قال لامراتيه انما طالقان ثلاثا بنوي الثلاث بينهما لم يدين في القضا انت طالق نصف
تطلقه او ربعها او سدسها وقعت تطيقه كاملة اما لو قال نصف تطلقه وثلث
تطلقه وربع تطلقه وقد دخل لها وقع ثلاثا ولو قال نصف تطلقه وثلثها وسدسها
فهي واحدة لو قال ان لم تسمى السمان يدك فانت طالق وان لم تجعل المجردها ذكرا صفتا
لم تنصو ومنها طلقت ساعة تكلم به اما لو وقت وقتا نحو ان يقول ان لم تحولي هذا
المجردها اليوم لم يقع حتى مضى اليوم ثم وقعت لو قال لها مطلقة طلقت واحده
فان عني طلاق زوج كان قبله دين في القضا لو قال طلقك اسر وهو كاذب كانت طالقا
في القضا اما في ما بينه وبين الله تعالى فهي امراته لو قال لها يا حنثي وهي مسلمة لم يحرم عليه
ولذا هذه احنى اما لو قال هذه اتي او ابنتي من نسبي ورضاع او عمتي او خالتي فان
اصر عليه فرق بينهما وان قال لذبت او مزحت فهي امراته اما لو قال يا امي او يا ابنتي
او يا عمتي يا خالتي كقوله يا حنثي لم يقع به شيء من الحرمه ولا الفرقة لو قال وهبت لك طلاقك
ولا ينيه له طلقت في القضا لو قال لا خرا خيرا امراتي بطلاقها او بسرها بطلاقها او حمل
الها بطلاقها طلقت ساعة تكلم بلبسها الرجل او لم يبلغها ولذا قل لها انها طالق اخبر
الها طالق واراد ان يطلق امراته فقالت لا تطلقني هب لي طلاقا او اعرض عنه فقال
مد وهبت لك طلاقك يريد ان لا يطلقك فهي امراته لو قال لها اعرضت عن طلاقك اد
صغرت عنه يريد به الطلاق لم يقع اما لو قال تركت طلاقك او قد خليت طلاقك يريد به
طلاقها طلقت وان لم ينو لم يقع لو قال انت طالق ما لا عجز زعليك من الطلاق او بما لا يقع

عند من الطلاق وطلقت واحدة ولذا انت طالق ثلاثا لا يقع عليك او ثلاثا لا يجوز عليك
 طلقت ثلاثا ولذا انت طالق ثلاثا باوانا بالخيار ثلاثه ايام طلقت والشرط باطلاق وكذا
 العاق في هذه الوجوه اما قوله اذ هي فتزوجي من قبيل الكنايات **اخروس** الاخرس
 اذا طلق امراته في كتاب وهو يكتب جازما يجوز على الصحيح ولذا عتقه ونكاحه فان كتب
 الصحيح ذل على الارض لم يجز الا ان ينوي ويستبين ما كتب ولذا الاخرس وطلاق الاخرس
 ونكاحه وبعد وشراوه وعتقه باشارة مفهومه منه جازما ان لم يعرفه واشك فيه فهو
 باطل هذا كله استحسان **شهاده** لو شهد شاهدان انه طلق احدى امراتيه بعينها
 وقد نسبها فشهدا تمام باطله اما لو شهدا انه طلق احداهما بغير عينها لذل في القياس
 ولكننا نجيزه استحسانا على ان يوقعه على احداهما بغير عينها لذل في القياس وكذا لو اقر
 عند القاضي بطلاق احداهما لم يدعه حتى يبين لوفال فلانه ثبت فلان طالق بلا ما وسمي
 امراته ونسبها ثم قال عنت بذلك امراه اجنبية على ذل الاسم والنسب لم يصدق في القضا
 ولو قال هذه المراه التي عنتها امراتي وصدقته في ذل وقع عليها ولم يصدق على ابطال
 الطلاق للمعروفه الا ان شهد شهود على نكاحها قبل نكحه بالطلاق او على اقرارها
 به قبل ذلك وصدق المراه المعروفه بذلك لو قال فلانه طالق وذلك اسم امراته طلقت
 امراته ولم يصدق على صرف الطلاق عنها ولذا العتاق بخلاف ما لو قال فلان على درهم
 تجار رجل على ذل الاسم فادعا لم يلزمه المال بغير شهود او اقراره بان عتاه ولو شهدا
 على انه طلقها ثلاثا فخذ الزوجان فوق بينهما له امراتان اسمهما واحد ونكاح احداهما
 فاسد فعال فلانه طالق واحد امراتي طالق ثم قال عنت التي نكاحها فاسد لم يصدق
 في القضا اما لو قال احدكما طالق لم تطلق امراته الا ان يعنى ولو سمي امراته ونسبها الى
 غير ابها او قال فلانه الهديا وامرته عنيه او فلانه العميا وامرته بصيره لم يقع
 الطلاق ما لم ينو امراته لهذا كله ولو لم يسم امراته فقال فلانه طالق ان لم يعنى لم يطلق
 لو شهد شاهد على تطلقتهن وشاهد على بلاب والزوج يحكم بقبول الشهاده عند النبي
 وحمد الله وعندهما قبلت على التلقين ولو شهد احداهما انه طلقها ان دخلت الدار
 وانها قد دخلت وشهد الاخر انه طلقها ان كلمت فلانا وانها قد كلمته لم يقبل وكذا
 ان شهد احداهما انه طلقها ثلاثا وشهد الاخر انه قال لها انت على حرام سنوي الطلاق وكذا
 ان اختلفا في الفاظ الدايات ومقادير الشروط في العلق والارسال او مقادير الجعل
 وصفاتها ولو شهد احداهما انه قال ان دخلت فلان الدار فطالق وفلان معها وشهد

انه

انه قال ان دخلت فلان الدار فطالق وحدها وقد دخلت طلقت وحدها ولو
 زوج اخته من رجل ثم شهد مع اخر على الزوج لطلاقها جازم وتجز شهادته الا ب مع اخر على
 طلاق الابن امراته ولذا شهادته والابن على الاب مع اخر على طلاق امراته اذ لم يكن لامه ولا لغيرها
 لو رجع شهود الطلاق قبل الدخول لضمون المهر فان رجع احداهما ضمن ربه وان رجعا
 ضمنا ما غرم الزوج ولو كان الشهود رجل وامرأتان فرجعت امراده غرمته بمن المهر فان
 رجعا جميعا غرم الرجل ربه وعلما الربع ولو رجع شاهد الطلاق ولم يرجع شاهدا
 الدخول لاضمانه اما لو رجع شاهد الدخول دون شاهد الطلاق فعليه ان يصف المهر
 وان رجع شاهدا من هولا وشاهدا من هولا ضمن شاهد الدخول ربع المهر ولا يضمن شاهد الطلاق
 وان رجعا جميعا فعلى شاهد الدخول ثلاثة ارباع المهر وعلى شهود الطلاق ربعه ولو
 شهد واحد على الطلاق لم يضعها القاضي على عدله حتى ياتي شاهد اخر يرد دفعها اليها
 ولو كان الطلاق باسنا وشاهده عدله فحاله سها بلان ايام فحسن فان لم يات بالشاهد
 الثاني يرد دفعها الي زوجها ولو شهد احداهما على تطلقه باسنا والاخر على رجعه جازم
 في تطلقه رجعه ولذا لو شهد احداهما على تطلقه والاخر على واحد واحد قبلت
 في واحدة ولذا لو شهد احداهما بواحد ونصف والاخر بواحدة وعشرين قبلت في
 واحد بخلاف ما لو شهد احداهما بواحد والاخر باثنتان فانه لم يتكلم بالواحدة عند
 النبي حنيفه وحمد الله ولو شهد احداهما بواحدة والاخر بنصف واحدة لم يجز عند النبي
 حنيفه خلافا لهما ولو شهد احداهما على انه والانت طالق الطلاق كله وشهد اخر
 انه قال انت طالق بعضه لم يجز عنده وعند صاحبه قبلت في واحدة ولو شهد احداهما
 بالطلاق والاخر باقراره بالطلاق جازم ولذا لو اختلفا في الوقت او في المكان اما
 لو شهد احداهما انه طلق يوم النحر بمكة والاخر ان شهدا انه طلقها يوم النحر بالكوفة
 فهي باطله ولذا المستحلات حتى لو شهد بذل على يومين متفرقين بينهما ايام قد رمايسار
 الراكب من الكوفة الى مكة قبلت ولو شهد انه طلق عمره يوم النحر بمكة وشهد الاخر انه
 طلق يومئذ وينب بالكوفة فهي باطله اما لو قضى القاضي لشهادة الاولين ثم شهد
 الاخر ان لم يلبثت ليهما ولو قال لامرأته ايكا اكلت هذا الطعام فهي طالق فاقامت
 دل واحد البينه انها اكلت لم تقبل اما لو جات بالبينه احداهما فقضى لها ثم جات
 الاخرى بالبينه لم يلبثت اليها ولو اكلتا لم تطلقا **مريض** لو طلقها باسنا او ثلاثا
 ثم مات وهي في العدة لها الميراث بلغنا عن عثمان بن عفان رضي الله عنه ولو مات

ط

بعد عدتها لا ترثه ولو طلقها بامرها لم ترثه وان كانت في العدة ولو كانت امرأته
فاعتقت في العدة او نصرانيه فاسلمت فيها لاميراث لهما ولو ماتت امرأته في عده
من طلاق رجعي برثها ولو ألقى في مرضه او علق طلاقها بشرط ثم ماتت وهي في العدة ترثه
وان كان لا يلا والتعلق في الصحة ودقوعه في مرضه لم ترثه اما لو علقها بفعل نفسه
ترثه سوا وجد التعلق في الصحة او في المرض ولو علقها بفعلها لا ترثه وان كان التعلق
في صحته صحيح اما لو كان لا بد من ذلك لفعل نحو العلاء المكتوبه او مكالمه الاب والام
والاخ والعم وذوي الرحم المحرم او مكالمه رجل بينه وبينها خصومه لا بد لها ان تكلم
او مطالبه غرم او قيام او قعود فلها الميراث وان كان اليمن في الصحة عندنا وقال
محمد لم يصرفا اذا كانت اليمن في الصحة ولو قال الصحيح اذا مرضت فانت طالق
ثم مرضت وماتت وهي في عدتها ترثه ولو قال في مرضه قد كنت طلقك ثلاثا في صحتي
وقع ساعة اقر ولها الميراث ولو ادعى فساد نكاحها من رضاع بينهما او جماع بامها
او نكاحا بغير شهود او في عدة الغريم بصدق على ابطال ميراثها انت طالق قبل ان
اقتل بشهر او قبل ان يموت من مرض كذا ثم مات بما قال او غيره قبل مضي الشهر
او بعده لم يطلق اما لو لم يسم مرضا ثم مات بعد شهر من نكاح او مرض طلق قبل موته
كما قال ولها الميراث ولو قال قبل موتي شهرين او اكثر من ذلك ثم مات قبل ما سمي له
نطلق ولو عاش شهرين او اكثر من ذلك ثم مات طلق قبل موته كما سمي من الوقت
ولاميراث لها فان العدة منقضية بشهرين ولو كانت عدتها بالاشهر من صغرا وكبر
فلها الميراث الا ان يسمى ثلاثه الاشهر او اكثر في قول ابي حنيفة وعندنا لم يطلق في
شي من ذلك ولو دقت سنة فلها الميراث ولو طلقها في مرضه او صحته واحده باسنة
ثم تزوجها في عدتها ثم طلقها قبل الدخول فعليها العدة مستقبلة ولها المهر كاملا
وله عليها الرجعة ما دامت في العدة وقال محمد لا رجعة وعليه نصف المهر وبم يقيه
عدتها من الطلاق الا ذلك لو اخلعت نفسها منه او طلقته نفسها منه بامر لاميراث
لها لو قال المريض لامرأته وهي امه انت طالق غدا ثلاثا وقال مولاها انت حره
غدا فجا الغد وقع الطلاق والعناق معا ولا ميراث لها ان ماتت ولذا لو تكلم
المولى بالعتق قبله اما لو قال اذا اعتقت فانت طالق ثلاثا كان فارا ولو قال
المولى انت حره غدا وقال الزوج انت طالق ثلاثا بعد غدا ان علم بمقاله المولى يصرف
فارا والا فلا اما لو اعتقها المولى ثم طلقها الزوج ثلاثا يصرف فارا وان لم يعلم بالعتق

لو

لو قال المريض لامرأته الكا بيه انت طالق ثلاثا غدا فاسلمت قبل الغد او بعد لاميراث
لها اما لو قال لها اذا اسلمت فانت طالق كان فارا وان اسلمت ثم طلقها بلا ما وهو
لا يعلم باسلامها فلها الميراث اما لو اسلمت بعد الطلاق لاميراث ولذا العبد
طلقها في مرضه ثم اعتق لو قال اذا اعتقت انا فانت طالق بلا ما ثم اعتقها جميعا طلقته
ولها الميراث انت طالق غدا ثلاثا ثم اعتقها اليوم لم يرثا ولذا لو قال المولى انتما
حران غدا وقال انت طالق ثلاثا غدا لو قال المريض لامرأته وهي ام ولد او مدبره
انت طالق اذا مضى شهر ثم مات المولى قبل ذلك لم يقع الطلاق لاميراث لها ولو طلق
المكاتب في مرضه امرأته الحره بلا ما ثم ماتت عن وفا وهي في العدة لم ترثه ولذا لو كانا
مكاتبين كما به واحده او منفرد ولو ارتدت ثم قتل او لحق بهاد الحرب وهي في العدة
ترثه من يوم ارتداده وان انقضت عدتها قبله لم ترثه اما لو كانت هي ارتدت لا شيء
منها الا ان يكون مرضه يوم ارتدت ثم ماتت ولحققت بهاد الحرب وهي في العدة فله الميراث
استحسانا ولو جات الفرقة من قبل المراه في مرض الزوج بان طاعت ابن زوجها او غيرها
على الجراح فماتت فلا ميراث لها الا ان يامر ابنه بذلك فيصير فارا ولو لعن في مرضه
ثم فرق بينهما ترثه وان كان القذف في الصحة عندنا وقال محمد ان قد في الصحة
لا ترثه وفي فرق العنين وخيار المعقده لا ترثه ولو طلقها في مرضه بلا ما وهما مردان
ثم اسلمت ثم ماتت لم ترثه ولو ماتت فقالت قد كان طلقني بلا ما في مرضه وماتت وانا في
عدته ووالك لورثه بل طلقك في صحته فالقول قولها الا ترى لو قالت طلقني وهو
نايم صدقت ولم تطلق اما لو كانت لامة وقال اعتقت في حيوته لم تصدق ولغير
يقبل قوله مولاها فانه ولذا لو كانت كافره فادعت الاسلام اما الولي يعرف منها كفر
ولا رق فادعت لورثه انها كانت كذلك ووالك هي ما زالت على حال هذه حرمة مسلمه
ما لقول قولها لو طلقها ثلاثا في مرضه ثم ماتت بعد ما تطاول ذلك وهي تقول لم
تنقض عدتي فعليها الميراث اذا اطلقها الورثه ولو طلقها في مرضه ثم مكث اكثر من
سنتين ثم مات فولدت المراد بعد موته باسهر لا ميراث لها عندنا وقال ابو يوسف
لها الميراث ولو طلقها في مرضه ثم قبل منه ترثه ولو اخرج ليقفل بمنزله المريض
ولذا ان بارز في صفة القتال اما لو كان مجبوسا ليقفل او موافقا للعد وادى سفينة
نخاف الفرق في خوف مزعد او سبع عليه الصحيح ولو قلته امرأته في مرضه
طلقها لاميراث لها المفلوج والمقعده وصاحبه جرح او فرج او وجع لم تصبه على الفرث

عنزله الصحيح ولذا المسلول عن انهم وان قوب لقتل فطلق امراته بلانام خلى عنده او
 حبس ثم قتل بعد ذلك او مات فلما مات عنزله من طلقها في مرضه ثم برأ ثم مات وجد
 المرض الذي صار فيه فاذا ان يكون صاحب فراش قد اضناه المرض اما الذي يحوي به
 لم يكن فاراد وان استكى لو اخلت على ان تترك الولد عند الزوج جاز الخلع
 وبطل الشرط والمراد ان تذهب بالولد بعد عدتها الى مصرها ما وقع النكاح هناك
 ولو وقع النكاح في غير مصرها ليس لها ان تخرج به الى مصرها ولا الى حيث وقع النكاح
 ولو وقع النكاح في رستاق لها ان تخرج من قري الى قري قريه لم تقطعه عن ايده ان ينظر
 اليه في يومه وليس لها ان تخرج الى مصر جامع الى قري قريه ان لم يقع النكاح هناك
 ولو سلب عنها لا رتدادها فاسلمت فلها ان تستردده واذا احتلم الغلام لا سبيل
 لاهله عليه اذا كان فيه عقل واجتماع راي واستغنا عن الاب اما لو كان غير هامون له
 ان يضمنه اليه ويؤديه ولا يفعله عليه **خلع** الخلع طلاق بائن وكذا كل
 طلاق يجعل ولو نوى بلانام فكما نوى والمباراة كالخلع لو قال طلقتك او بارائك على
 الف درهم عنزله قوله اخلتتك على الف درهم والقبول اليها في المجلس حتى لو قامت
 من مجلسها قبل قبولها بطل الخلع ولو بدات وقالت اخلتني على لذ اقبول اليه في
 المجلس لو قال طلقني على الف بلانام فطلقها بلانام حفرته في مجلس واحد لزم للمالك
 اما لو طلقها واحده لا شئ له وهي رجعيه ولذا قال طلقني بلانام على ان لا الف
 اما لو قالت طلقني بلانام بالف درهم مطلقها واحده فله عليها بلانام الف كما لو قال
 طلقني وطلانه على ان لك على الف درهم فطلق احداهما ومهورها سوا فله نصف
 الالف وكلمه على والباقي سوا ولذا في الاولى عندهما وفي قول ابي حنبله هناك
 بينهما ولو طلقها بجعل في عده الخلع وقعت بغير جعل ولو قال خلتك بنوى
 الطلاق لم يقع شئ ولو خالعهما في عده طلاق رجعي صحيح ولزم المالك وخلع السكران
 وطلانه جائز بلغنا عن علي وابن مسعود ولذا خلع المكروه وطلانه خلاف الصبي
 والمعتوه والمعنى عليه ولو اخلت الصبيه من زوجها الكبير طلق ولا يجعل له
 ولذا الامه اخلت بغير اذن مولاه غير انه يؤخذ بالجعل بعد عدتها وان فعلته
 باذن المولى سقطت ولو فعلت ذلك مكاتبه او مدبرة او ام ولد باذن المولى اخذت به
 عاجلا الا المكاتبه يؤخذ بعد العتق والاسفد عليها امر المولى ولو وكل احد الزوجين
 صبيا او معتوها او مملوكا في الخلع جاز وخلع الاب عن الصغيره صحيح اذا ضمن الخلع ولا يستقل

حيث

شي

شي من مهرها كل طلاق يجعل اذا بطل الخلع بالطلاق وصار رجعي وطل خلع بطل جعله
 فالطلاق بائن ولو خلع الاب بنته الكسره بعد اقبائها وهي مدخوله صح الخلع جاز والهداق
 مردود ان لم يكن ذلك باذن الابنه ويرجع الزوج على الاب بما ضمن من ذلك ولذا في النفقه
 وان فعل ذلك اقرارها او اجابنها فذلك له ولو اخلت بماله ودفعته ثم اقامت البيئه على
 انه طلقها قبل ذلك ثلثا او اقامت على نسبه ورضاع محرم فلها ان ترجع بالمالك لو قال
 اخلتني ولله الف او طلقني ذلك الف درهم ففعلت بغير شئ عند ابي حنبله وعندهما
 المال لازم بلغنا عن عمرو كما لو قال لا خرا حمل هذا الطعام الى موضع كذا او لك درهم او
 خط هذا الثوب ولله درهم جاز والدرهم لازم لو قالت يعني طلاق كده بالف درهم
 بطلقها بلانام فله الالف لو قالت طلقني ولله الف درهم فقال لها انت طالق على هذه
 الالف التي سميت فان قبلت لزمها المالك والاف هي امراته وكذا الخلع عند ابي حنبله
 وعندهما الطلاق واقع والمالك لازم قبله ولم يقبل خرجت جواب كلامها لو كانت
 مطلقه ثنتين فقالت طلقني بلانام على ان لا الف فاعلى مطلقها واحده لزمها الالف لو
 قال طلقتك امس بالف درهم فلم تقبل او على الف فعالت كنت قبلت فالقول قول
 الزوج مع يمينه لو قال طلقتك واحده بالف وقبلت وقالت انما سالتك بلانام بالف
 فالقول قولها مع يمينها ولذا ادعت انها اخلت بغير شئ فالبيئه بينه الزوج ولو
 انفقها سالت بلانام بالف وزعمت انها طلقها واحده فقال الزوج طلقتك بلانام
 فالقول قول الزوج ان كانا في ذلك المجلس وان اقر فالزمهما الطلاق وان كانت في العده
 ولا يكون للزوج الا بلانام والقول قولها ولو اخلت فقال الزوج سالتني واحده
 بالف وقالت سالتك بلانام بالف فالقول قولها عند ابي حنبله ولذا لو قال سالتك
 طلاق وطلاق صاحبتني فلانه على الف مطلقتي وحدي وقال الزوج طلقها معك وطله
 اقر قائم ذلك المجلس فالقول قولها وعلمها حصتها من الالف والاخرى طالق باؤاره
 ويكره ان يخلعها بقليل او كسر حتى ياتي الشوز من قبلها فله ان يخلعها بما تزوج عليها
 من المهر ويكره الزيادة على المهر ولو قالت ان طلقني بلانام ذلك الف درهم فان طلقها
 في ذلك المجلس فله الالف وان فعله بعد ذلك لشي له لو قال انت طالق بلانام اذا اعطيتني الف
 درهم فتى اعطيه وقعت وليس للزوج ان يمنع منه اذا اتت به لو قال ان جيتني بالف
 فانت طالق ان اتت به في المجلس وقعت والاف لا لو قال ان اعطيتني الف فانت طالق ففعلت
 وقالت احسبه بمالي علمه لم يقع ما لم تعطه الا ان رضيت زوجها ان يقع عليها مستقلا

حيث

واحدة عند ابي حنيفة وعندهما طلقت واحدة في الاول ايضا لو قال انت طالق
ثلاثا ان شئت فقالت شئت واحدة وواحدة طلقت ثلاثا دخل لها او لم يدخل لو قال
شئت واحدة ثم سكنته ثم قالت شئت واحدة وواحدة لم يقع عليها شيء ولو قال
انت طالق واحدة ان شئت فقالت قد شئت ثلاثا فهو باطل عند ابي حنيفة رحمه الله
وعندهما طلقت واحدة لو قال انت طالق ان شئت فقالت قد شئت ان شاء الله في ايام
حتى لا يبر لها بعد ذلك مشيه وان كانت في مجلسها ولو قال متى شئت او متى ما شئت
او اذا ما شئت فلها المشيه ابدا مرة واحدة في مجلسها وبعد قيامها منه اما لو قال
كلما شئت لها ذلك ابا كلما شئت حتى يقع ثلاثا فاذا وقعت واحدة وانقضت
العدة ثم تزوجها فلها المشيه ولذا ان عادت الى الزوج الاول بعد زوج ثاني
فلها المشيه في ثلاث تطلقه مستقبله عند ابي حنيفة واني يوسف ولوردة المشيه
فذاك الرد باطل ولها المشيه حتى وقعت ثلاثا ثم لو عادت اليه بعد زوج ليس لها
المشيه ولو قالت قد شئت بالامس تطلقه وانكرها الزوج فالقول قوله ولو
قالت قد شئت ان الون عند اطلاقها كان باطلا ولو قال لامرأته اذا شئتما
فانما المقتان فثبات احدتهما او ماتت احدتهما واثبات الاخرى كان ذلك
باطلا ولذا لو شاتا لم يقع على احدتهما ولذا في الاجنبيين ولو قال شئتني
الطلاق فقالت قد شئت فان نوى به الطلاق وقع والا فلا يقع اما لو قال احب
الطلاق او اريد اياه او هي فقالت قد فعلت كان باطلا وان نوى به الطلاق
لو قال انت طالق ان احببت فقالت قد شئت الطلاق طلقت اما لو قال انت
طالق ان شئت فقالت قد احببت الطلاق او هو بيت لم يقع شيء اما لو قال طلقني
نفسك واحدة ان شئت فقالت قد طلقت نفسي واحدة فهي طالق لو قال انت
طالق ان شئت فقالت قد شئت ان كان كذا وكذا الشيء ما هي طالق اما لو قالت
قد شئت ان شاء الزوج فقال الزوج قد شئت فهذا باطل الا ان يقول الزوج قد شئت
الطلاق طلقت اذا اراد به الطلاق ولو قال لرجل طلق امرأتي فهذا رسول حتى جاز
له ان يطلقها بعد المجلس اما لو قاله طلقها ان شئت فعلى المجلس ولذا لو جعل ذلك
الى صبي ومعتوه لو قال طلقها ان شئت فقال قد شئت فهو باطل بخلاف ما لو قال
طالق ان شئت فقال قد شئت طلقت لو قال طلقها ثلاثا فقال فعلت طلقت ثلاثا
لو قال لرجل طلق امرأتي ثلاثا فطلق احدتهما واحدة والاخر طلقها اثنتي عشرة طلقت ثلاثا

انما

اما لو قال طلقها جميعا ثم فرد احداهما لم يجز لو قال طلقها ثم فاد ثم طلقها المأمور لم
يجز وان لم يعلم بالثمنى جاز طلاقه اما لو قال لها طلقني نفسك ثم فادها لم يصح نهيه مادامت
في مجلسها فلها ان تطلق نفسها بعد نهيه ولو قال انت طالق ان شئت فقالت نعم وقالت
او ماتت قد قبلت كان باطلا لو قال لرجلين اذا شئتما ففلا نه طالق ثلاثا فثبات احدتهما
واحدة والاخر اثنتي لم يقع عليها شيء لو قال اذا شئت فانت طالق ثم قال لامرأته
اخرى انت طالق انت طالق اذا طلقت فلان ثم شات فلان الطلاق طلقت هي ولم تطلق
الاخرى اما لو اخبرت تعلق المشيه وقع عليها جميعا ان تزوجت فلان هي طالق ان شئت
فترجها فلها المشيه في مجلس علمها فثبتها قبل الزوج باطله ولذا لو قال لامرأته انت
طالق غدا ان شئت فقالت لساعة قد شئت كان باطلا غير انه لو قالت قد شئت ان الون
غدا طالق طلقت في غدا لو قال انت طالق ثم شئت فلها ان شئت ثلاثا في مجلسها فان ماتت
قبل ان تسلم لم يقع شيء لو قال انت طالق حيث شئت او ان شئت فهو على المجلس فلا يقع عالم
ثبات اما لو قال زمان شئت او حين شئت بمنزله متى شئت فلا ينفيد بالمجلس ولو
قال انت طالق امس ان شئت فلها المشيه في ذلك المجلس لو قال انت طالق على الف
درهم اذا شئت او متى شئت او كلما شئت فذاك الهامتي شات اما لو قال ان شئت
فهو على المجلس لو قال اذا شاف فلان فانت طالق وفلان ميت او حي مات ساعتيه
والزوج يعلم ذلك او لم يعلم لا يقع شيء انت طالق ان شئت الموت والعذاب
او شيء محبه مثل الحيوة والحبه فقالت انا احب العذاب واغفر الحياة فالقول قولها
مادامت في مجلسها ولا يحكم بما في قلبها ولذا لو قالت ان كنت احب طلاقك فانت
طالق ثم قالت لست احب ذلك او لم يقبل شيئا فهي امرأته وان كان محبة كدوسعها
المقام معها مع انه اخبرته بخلاف ما في قلبها وكذا الحكم في حق الزوج ولو علق
بما في قلبها وقال ان كنت تحب الطلاق فقلبك او هون او ترديد او تشهينه فقلبك
دوس لسانك فانت طالق ثلاثا فقالت لا اشأ ولا احبده هي امرأته ولا يصدق بعده
على خلاف هذا القول وان كانت في مجلسها ذلك او سكنت حتى تقوم ويسعها المقام
معها فيما بينه وبين الله تعالى وان كان في قلبها بخلافه عندها وحاله محمدا يسعها
المقام اذا كان في قلبها بخلاف ما اظهرت لو قالت اسكنا شات الطلاق فهي طالق ثلاثا
فثباتا طلقتا ولم يصدق في قوله عنيت احدتهما في القضا ولو شات احدتهما طلقت
هي وحدها **حباب** اذا اخبر امرأته فلها الخيار مادامت في المجلس وان تطاول

بوما او اكثر فان قامت او اخذت في عمل اخر يعرف انه قطع لما فيه بطل خيارها وان كانت قائمة فعدت في حق خيارها ما لم يقم وان مال لم ارد به طلاقا فالقول قوله مع ميمه وان نوى بدلائنا فقالت طلقت نفسي ثلاثا او قالت قد اخترت نفسي واحدة بآينه اما لو اختارت زوجها في امراته سلغنا ذلك عن عائشه وعمر وعبد الله والتخيير في السفينه كالخيار في البيت وان خيرها وهي راكبه فان سارت بعد الخيار شيئا بطل خيارها الا ان مختار نفسها حين خروج الكلام فيكون جوابا فتيين ذلك ولذلك ان كانت معه على تلك الدايه او كانا في محمد واحد ولو خيرها وهي في صلاه مكتوبه فانتمتها لم يبطل خيارها ولذا في الوتر وان كانت في التطوع فسدت على ركعتين فهي على خيارها وان زادت علمها بطل خيارها وان كانت قاعده فدعت بطعام فطعمت وانامت او امتشطت او اغسلت او اختضبت او جامعها زوجها او قامت من مجلسها ففعله قطع للخيار ولذا في الامر باليه وفي المشيه اما لو شربتا ولبست ثيابا من غير ان يقوم من مجلسها لم يبطل ولو امرت ان يدعها لها شهود لم يبطل خيارها لو خيرها وجعل امرها بيدها فقالت طلقتك فهو باطل ولو قال لها اختاري ثم اخذت من خيارك بنوى به الطلاق فاخترت نفسها وفي ثلاث تطبيقات اما لو اختارت نفسها بالاولي قبل ان تكلم بالثانيه فبانت بالاولي بواحد ولم يقع الثاني والثالث ولو قال اختاري اختاري فاخترت نفسها فقال الزوج نوبت الخلاق بالاولي وبالاخرى لم يصدق في القضا وبانت بثلاث ولو قال اختاري فقالت اخترت فلما قامت من مجلسها زعمت اني عنيت نفسي لم تصدق وبطل خيارها اما لو قال اختاري نفسك فقالت اخترت بهذا جواب وطلقت ولو خيرها بعد ذلك لطلقاتها ثم قال اني بدل الطلاق لم يصدق في القضا ولذلك في غضب وفي الامر باليه ولو قال اختاري ثم طلقها بانها بطل خيارها اما لو طلقها رجعا فخيارها على حاله ولو قال اختاري الا زواج او اهلك فقالت اخترت به الا زواج او اخترت اهلي بآنت استحسنانا ان عنيت هلاقتها اما لو قال اختاري اختك او اخاك او قومك او امك او اباك لم يقع شي الا في الام والاب يقع استحسنانا لو قال اختاري فقالت انا اختار نفسي او قضا الطلاق استحسنانا لو قال اختاري ان شئت فاخترت نفسيها وقع لو قال اختاري بالف فاخترت زوجها لم يلزمها الماله لو قال اختاري فقالت فعلت لم يقع شي اما لو قال اختاري نفسك فقالت فعلت طلقت لو قال اختاري فقالت قد اخترت نفسي ان كنت زوجي وان كان

لذا والشئ ما ضي طلقت اما لو اشترطت شيئا مستقلا لم يكن بعد بطل خيارها لو مال اختاري فقالت طلقت نفسي طلقت واحده بآينه اما لو قال طلقت نفسي فقالت اخترت نفسي لم يقع شي لو قال الزوج لرجل قل لها ان الخيا ببيدها او ان امرها بيدها او انها طالق ان شئت فذاك بيدها اخيرها او لم يخبرها واذا اخبرها فعلت بعد امام فلها الخيار في مجلس علمها ولو جعل الخيار للمها يوما معلوما فلها الخيار في ذلك كله ولا يضرها الاستغفال بعمل اخرى في يومها اما اذا مضى اليوم بطل الخيار علمت او لم تعلم لو قال يوم تزوجت فانت بالخيار فيقال قال وتوقت بالمجلس وكذا متى تزوجك لو قال اذا اهل الهلال او كملت السنه او قدم فلان فلها الخيار في مجلسها ساعة اهل الهلال او قدم هو او كتماهي ولو قال راس الشهر فلها الخيار يوم راس الشهر وليلته ولذا لو قال يوم يقدم فلان او صلاه الاولي فلها الخيار ذلك اليوم الى وقت صلاتها لو قال اختاري تطلقين فقالت اخترت واحده وقعت واحده رجعيه لو قال اختاري اختاري فقالت قد اخترت نفسي مره واحده او اختيارة واحده طلقت ثلاثا وكذا لو قال اختارت الاولي او الوسطى او الاخرى طلقت ثلاثا في قول الخبيفة وعندهما وقع واحده بآينه لو قال اذا قدم فلان فاخترت فقالت بعد ايام لم اعلم الا الساعة فالقول قولها مع عينها ولو خيرها فقامت من مجلسها ثم قالت قد اخترت نفسي في المجلس لم تصدق ولو قال اختاري اليوم واخترت غد فرد دن الخيار في اليوم فلها الخيار في الغد اما لو اختارت نفسها اليوم بآنت ولا خيار لها في الغد لو قال اختاري الطلاق غدا فقالت قد اخترت اليوم الطلاق او قالت اخترت الزوج اليوم فهو باطل فلها الخيار في الغد ولو قالت في الغد اخترت زوجي لا بل اخترت نفسي في امراته وبطل خيارها ولذا لو قالت اخترت نفسي لا بل زوجي بآنت لو قال ان شئت فانت طالق واخترت فقالت قد اخترت نفسي وشئت لطلاق طلقت ثنتان لو قال اختاري من ثلاث تطلقين ما شئت فقالت قد طلقت نفسي ثلاثا طلقت ثلاثا في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله علمها وقال ابو حنيفة رحمه الله ليس له الا الواحدة او الثنتين لو قال اختاري فقالت اخترت نفسي او زوجي لم يقع شي اما لو قالت اخترت نفسي وزوجي بآنت بواحدة ولو قالت اخترت نفسي وزوجي لم يقع شي **بيدها** اد جعل امر امرائه بيدها فالحكم فيه كالحكم في الخيار قوله امرك بيدك عليك وجوابه تنص على المجلس وان نوى به التحريم المغلظ وهي الملائه وقع ولذا لو نوى به في الامه

بطلقتين ولو قال امرك ببيدك ثم قال امرك ببيدك على الف درهم فقالت اخترت ثمنين
 فني يا بنى تطليقتين والالف عليها لازمه لو قال امرك ببيدك سنوي بلا ثم قال امرك
 ببيدك على الف سنوي بلا فالتا فقلت اخترت نفسي بالخيار الاول لزمها المال عنداني
 حنيفه وعندهما طلقت ثلاثا والمال غير لازم ولو جعل امرها ببيد رجلين فطلقها
 احدها لم يقع امرك ببيدك اليوم وغدا وبعد غد فهو امر واحد فلو ردت
 اليوم بطلت كله كما لو قال امرك ببيدك ابدا فردت اما لو قال ليوم وبعد غد فردت
 الامور ليوم فلا يكون رد المال بعد الغد **ظهار** اذا ظاهر الرجل من امراته لزمه من
 الكفارة ما قال الله تعالى فتحرر رقبته من قبل ان يمتسا من ليرجى فصياد شهرين
 متتابعين قبل المسيس من ليرجى فاطعام ستين مسكينا وانما يجزئ لكفارة بالظهار بالبر
 وهو العزم على الوطى فان جامع قبل ان يكفر استغفر ربه ولم يعد حتى يكفر ولا يلزمه
 الكفارة فيما صنع وصورة الظهار قوله انت على كظري امي او راسك او ظهرك
 على كظري امي لو جامع المظاهر امراته ليلا او نهارا وهو يصوم ناسيا بطلت صومه وتقبله
 عند ابن حنيفه وقال ابو يوسف ومحمد يتم ما بقى وعلى هذا الخلاف لو جامع بعد
 ما اعتق عنها بعض لوقبه لو ظاهر امراته في مجالس مختلفة يلزمه لكل واحدة كفارة
 ولذا في مجلس واحد الا ان سوي الاول فنكون على ما نوي لو ظاهر من اربع نسوة فعليه
 اربع كفارات وتشبهها بذوات محارمه من نسب او رضاع بمنزلة الام اما لو شبهها
 باجنبيه او اجنبي ليرى مظاهرا ولا يصير الرجل مظاهرا من امته ولا من اولده ولا من
 امراته اجنبيه ولو قال انت على كظري امي او ذر عضوا من الام ما لا يحل النظر اليه بحال
 فهو مظاهرا اما لو ليدها او رجلها ما لا يحرم النظر اليه لم يصير مظاهرا لو قال ببيدك
 على كظري امي فهو مظاهره لو قال انت على كظري نوي الظهار فهو ظهار وان نوي الكراهه
 هو ليس بظهار وان لم ينوشيا فليس عليه شيء وقال محمد هو مظاهره لو قال انت على حرام
 كامي فان اراد به الطلاق فهو طلاق وان نوي الظهار فهو ظهار ولذا ان لم يرد واحدا منها
 اما لو قال انت على حرام كظري امي فهو ظهار في جميع الاحوال عند ابن حنيفه وعندهما
 ان نوي بالحرام الطلاق فهو طلاق لو قال انا منك مظاهرا وقد ظاهرت منك اد
 انت عندى كظري امي وانت معي كظري امي كله صريح الظهار ولا ينبغي للمرأة ان تدعه بغيرها
 او يباشرها او يتبناها حتى يكفر لو قال يوم اتزوجك فانت على كظري امي او كل امراته تزوجها
 فني على كظري امي فهو ظهار كما قاله ولو قال اذا تزوجك فانت طالق واذا تزوجك فانت

علي

على كظري امي ثم تزوجها لزمه الطلاق والظهار معا لو قال اذا دخلت الدار فانت على
 كظري امي ثم طلقها فبانت منه ثم دخلت الدار وهي في العدة لم يقع طهاره والمسلم الحر او
 العبد من اهل الظهار سوا كانت زوجته حرة او امه او مسلمة او ذابيه او صبيبه وظهار الذي
 لا يصح ولو ظاهر ثم ارتد ثم اسلم فهو على طهاره عند ابن حنيفه رحمه الله وعندهما سقط
 لو قال انت على كظري امي ان شئت فقات في مجلسها لزمه الظهار لو قال انت على مظاهر
 اليوم فاذا مضى اليوم سقط طهاره ولو ظاهرها ثم طلقها بلا ثم تزوجها بعد رجع فالظهار
 على حاله ولو ظاهر من امراته وهي امه ثم اشترى لها ليس له ان يفرها حتى يكفر ولذا با لعنوا لمر
 سقط وظهار الاخرى بكتاب واشارة مفهومة لازم اما طهارا لصبي والمعتوه باطل فعن
 اربعة اشهر لم ينقلب لظهارا ابلا اما لو قال ان قوتك فانت على كظري امي كان مولى فعن
 اربعة اشهر ترك فيها الجماع بانت منه كما لو قال ان قوتك فانت طالق ولو ظاهر من امراته
 ثم قال لا امراد له اخرى انت على مثل هذه نوي الظهار فهو مظاهرا منها ولذا لو قال
 لامرأة انت على مثل امراد فلان نوي به الظهار وكانت امراد فلان مظاهره صار هو
 مظاهرا لو ظاهر هو من احدهما ثم اشرك الاخرى في ذلك صار مظاهرا منهما لو قال
 انت على كظري امي ان شاء الله لم يلزمه شيء وكفر العبد بالصوم فان اعتق صار ككفاره
 الحر حتى لو كفر مولاه بالمال والاعتناق لم يجز ويعتق اليسار والاعسار حاله الكفر لا حاله
 الوجوب **اعتاق** يجوز بحرقه عورا ولذلك العتق والرمد لا يمنع جوازه وكذا
 المومنة والكافرة ولا يجوز الا عني ولا المقعد ولا مقطوع اليد والرجلين والاخرى
 ولا المعتوه ويجوز لاصم والخصي ومقطوع المذكري والاذن واليدى بجزن والذي قطع احدى
 يديه او احدى رجليه وان كان لقطع من جانب واحد لم يجز او قطع من كل يد ثلاثة اصابع
 لم يجز ولا يجوز المفلوج اليابس الشق ولا ام الولد والمدير ولا المكاتب الذي ادى شيئا اما اذا
 لم يرد شيئا جاز وان اعتق نصيبه من عبد يئنه وبين الاخر فضمنه شريكه حصته فاعتقها عن ظهار
 لم يجز في قوله ابن حنيفه رحمه الله وعندهما يجوز والجنس لا يجوز وان اشترى اباه بنوي به العتق
 عتقها جاز استحسانا ولذا ان ذهب له او وصي به اما لو ورثه بنوي به ذلك لم يجز ولو قال
 فلان حر يوم اشترى به ثم اشتراه بنوي به عن ظهار لم يجز عتقه عن طهاره اما لو نوي انه حر يوم
 اشتراه عن كفارته اجزاه ولا يجوز ان يعتق نصف رقبته ويصوم شهر او اطم ثلثين
 مسكينا ولو اعتق عن ظهارين فله ان يجعل عن احدهما ولذا الصوم ولو اعتق عن رجل
 بغير امره اما لو كان باهه فله ان يعتق ابن حنيفه ومحمد رحمه الله عليهما وقال ابو يوسف رحمه الله

كجزية اما لو اعتق عنه بامر على جعل سمياه ميازه ولو اعتق المظاهرة بعدة على المال
لم يجزه عنه وان وهب له لجعل بعده لم يجزه ايضا **صيام** اذ لم يجز المظاهرة
ما يعتق عليه صوم شهر من متتابعين من قبل ان يتماسا فان افطر فيهما لم يفرد غيره
استقبل ولذا الواسر في خلاص الصوم فعلية الاعتاق ولو صام شهر من احد شهر رمضان
لم يجزه فعلية ان يستقبل شهر من بعد يوم الفطر ولذا لو دخلها ايام الفطر وايام
التشريق استقبل ولا يصوم من له خادم او دراهم او دنار يجدها رقبه ولا يعتار
المسكين لو ظاهروا عن اربع نسوة فاعتق رقبه ليس له غيرها ثم صام اربعة اشهر متتابعة
ثم افطر فاطعم ستين مسكينا ولم ينوشيا من ذلك لعينها اجزته عنهن استحسانا ولو كفر
عنها بعد ما بانت وهي تحت زوج اخر او مرتدة لاحقه بداء الحرب جاز ولو ارتد الزوج
ولفر ثم اعلم جاز تكفيره ولو اكله ناسيا لم يضره لصومه ولذا الجماع ناسيا غير التي
ظاهرونها ولو صام شهر رمضان في السفر مع شعبان عن طهاره اجزاه عند ابي حنيفة
رحم الله وعندهما لا يجزيه وان صام سهرا بالليل تسع وعشرين يوما وصام قبله ثمان
يوما وبعده خمسة عشر يوما اجزاه وقيل هذا قولهما اما عند ابي حنيفة يلزمه انما صام
بالعدد وذلك في كتاب الاجارة ما يدل على الاختلاف **اطعام** تعدى وتعشى ستين
مسكينا ولو اعطى كل مسكين نصف صاع من بر او دقيق او سونق او صاعا من تمر او شعير
اجزاه ولو اعطى قيمه الطعام اجزاه وان اعطى من جنس اخر اقل مما سمي به وهو يساوي كالم
الواجب عن جنس اخر كالتمر بدل الشعير لا عن التمر لانه يجزه فعلية ان يتمه ولا وليد المسكين
دون غيره اما لو اعطى كل مسكين نصف صاع من تمر ومد من حنطة اجزه ولو اطعم
كله مسكينا واحدا دفعة واحدة لم يجزه كما ذكر في رمي الجماره ولو اعطاه ستين
يوما اجزاه ولو اطعم ستين مسكينا كل مسكين صاعا من بر من ظهارين من امراء او امراتين
لم يجزه الا عن واحد عند ابي حنيفة وعندهما يجزيه واقفوا انه لو كان احدهما عن
كفاره اخرى عن الظهار جاز ومن لا يجوز دفع الزكاة اليه لا يجوز اطعامه عنها الا في
فقرا اهل الذمة وفقرا الاسلام احب لنا ولا يجوز لفقرا اهل الحرب ولو كانوا استناب
في دارنا ولو اعتق حرييا في دار الحرب لم يجزه وان اعتقه في دار الاسلام جاز ولو تصد
عنه رجل بامر جاز وبغير امره لم يجز اما صوم الغر عنه لم يجزه **ايلا** اذ اختلفت
بجامع امراته فهو مولى لو تركها اربعة اشهر بانت منه بتطبيقه باينه والفقهاء اختلف
ان لا يقربها فهو مولى فان قال لم يعتق به الجماع لم يصدق في القضا وان حلف لا يدخل عليها

وقال

وقال لم يعتق به الجماع يصدق في القضا لو حلف لسخطها او لسوؤها او لاجمع راسه
وراسها شي او لاسمها او لابلها لم يصير مولى الا بالينه وفي رواية حفص لا ياتيهما
وعنا الجماع فهو مولى ولا يعتقها فهو مولى في القضا ولذا لا يباضعها ولا يغتسل عنها من
جنابيه ولو حلف لا يقربها في اقل من اربعة اشهر لم يلزم مولى لو قال لا يقرب فواشها الا صر
مولى الا بالينه ولو جعل صوما على نفسه ان قولها او حيا او هدا يكون مولى اما
لو حلف عمالا يلزمه شي لم يصير مولى نحو القرآن لا اقربك او الكعبة او الصلاة او
الحج ولو قال وايم الله لا اقربك او والله او بالله ولذا اصفنا الله على ما نذر في الاعان
ان شاء الله تعالى يصير مولى وان حلف لا يقربها في مكان لدا او مصر كذا او حتى يعدم
فلان او حتى يفعل شيا يقدر على فعله قبل مضي اربعة اشهر او حلف لا يقربها وهي حاض
لم يصير مولى ولو حلف على فعل لا يقدر عليه في اربعة اشهر صار مولى ولو حلف لا يقربها
سنة الا يوما لم يصير مولى خلافا لالزوق اما لو قال والله لا اقربك سنة الا مرة لم يكن
مولى بالاتفاق فان قرب يوما وبقي من السنة بعد اليوم اربعة اشهر صار مولى وفي
المسئلة الاولى بعد الوطى مرة تبقى له اربعة اشهر صار مولى من حين فرغ من الوطى ولو
قال انا منك مولى وعنى الاجاب فهو مولى وان قال عني الكذب لم يصدق في
القضا وان حلف على اربع نسوة لا يقربهن فهو مولى منهن حتى لو تركهن اربعة اشهر من جميعا
ولو جامع بعضهن في الاربعة الا شهر سقط الايلا عن من جامعها ولا كفارة عليه ما لم
جامع سائرهن واذا مضت المدة بانت التي لم يجامعها ولو طلق واحدة منهن بقي الايلا
بحاله اما لو ماتت احدهن بطل الايلا عنهن ولا يلزمه بقربان البواقي شي وان حلف لا
يقرب واحدة منهن فهو مولى منهن جميعا حتى لو مضت المدة من جميعا فان قرب احداهن
حلت وتقط الايلا عنهن ولو نوى واحدة بعينها فهو مولى منها خاصة ولو الا من
واحدة لم ينوها بعينها ولم يسر فهو بالخيار بوقوعه على ايمن ثاب بعد مضي مدة الايلا
فتبين وحدها ولو الا بينه وبينها مسيرة اربعة اشهر او اكثر جازية بقلبه ولسانه
واما لو كان اقل من مسيرة ذلك لم يجز في الا بالجماع ولو كان مرضيا ففقه بقلبه ولسانه
فلو صح قبل مضي المدة وهي اربعة اشهر بطل فيه باللسان كالمستيمر وجد الما ولذا ان
كانت مرضية او صغيرة لا يجامع مثلها ففقه بالرضا بالقلب ولو وطئها لزمته الكفارة
لبنا اليمين وايلا الصبي والمجنون والنائم والمرضى الذي يهدى باطله والا يلا يبطل بالطلاق
الثلاث خلافا لالزوق ولو تزوجها بعد زوج اخر لم يصير مولى ولكن ان قولها كقولها

اما لو بانت بواحدة او بثنتين ثم تزوجها بعد انقضاء العدة فانه يكون موليا
لستأنف منه الايلا ولو تزوجها في العدة احتسب مما مضى في المدة ونتم ولولم يلد
ولو الا من امته او امر ولده لم يصير موليا ولكن ان اقربها لغيره ولذا لو الا من اجنبيه
لو حلف لا يقربها في ارض لده او بيده تلك الارض مسيرة او بعد اشهر فهو مولى وان الا
في سجنه لم يكن فيه باللسان ولو اصاب امراته فمادون الفرج لا يكون فيها ولو ادعى
الفق في اربعة اشهر فالقول قوله غير ان المراه لو علمت بكذب لا تقم معه بل للهرب منه
اما لو ادعى ذلك بعد مضي المدة لم يصدق الا ان تصدق المرأة او تقم البينة على الفق
في المدة ولو الا ثلاث مرات في مجلس واحد يريد التعليل بانته بواحدة عند مضي
المدة عندنا وقال محمد وز فويقع بالثلاث اما لو جتمعها قبل مضي المدة لمزمت
ثلاث كفارات بلا خلاف ولو كان في مجالس مختلفة تقع ثلاث فانه مولى ثلاث مرات
الا ان يكون غير مدخوله بانته بواحدة حتى يتم من اليمن الا في اربعة اشهر ولا
ولا يقع بالثانية والثالثة شي لو قال ان قربتك فعلى بمن فهو مولى ولذا فعلى كفارة
يمين وايلا الحرة اربعة اشهر تحت حر او عبده وايلا الامة شهران وايلا الاخرى حيازة
لو قال ان قربتك فانت على حرام بنوى الطلاق فهو مولى وان نوى به اليمن ايضا
عند ابي حنيفة وعندنا لا يكون موليا ولو قال انت على كراه فلان وقد الا فلان
من امراته صار موليا ان نوى الايلا وان الا منها ثم قال للاخرى قد اشركت في
ايلا هذه كان باطلا لو اعتقت الامة في مدة الايلا استكملت مدة ايلا الحرار
كما لو اعتقت في عدد الرجعي انقلب عدها عدة الحرار ولو حلف لا يقرب امراته
واجنبيه معها حرة او امته لم يصير موليا من امراته فان جامع تلك الاجنبيه صار
موليا من امراته من ساعة جماعه وبالارتداد واللعن بدو الحرب لم يبطل الايلا
ولو ملك منكوحته سقط ايلاوه فان باعها او اعنتها ثم تزوجها فهو مولى منها بتلك
اليمن السابقة ولذا الحرة اشترت زوجها على ما بيننا ولو حلف العبد بالعتق والعتق
بان لا يقرب امراته لم يصير موليا وذكر القاضي ابو الهيثم اذا حلف بعتق عبده بغير عينه
لا بعبد نفسه فهو مولى الا ترى لو نذر العبد بالعتق صح وعتق اذا عتق وايلا الذي
لازم عند ابي حنيفة وعندنا غير صحيح اذا حلف بالله اما لو الا بعتق وطلاق فهو
مولى بالاتفاق ولو الا الرجل بعتق عبده ثم باعه سقط ايلاوه فان اشتراه لزمه
الايلا من يوم اشتراه اما لو جتمعها بعد ما باعه ثم اشتراه لم يعد ايلاوه ولو مات

العبد

العبد سقط الايلا ولو طلقها فلا تسقط الايلا ايضا واذا تزوجها بعد زوج لم يعد
الايلا لو حلف لا يقربها حتى تموت هي او تموت هو فهو مولى اما لو قال حتى تموت فلان لم
يكن موليا لو حلف لا يقربها حتى يخرج الدجال وتطلع الشمس من مغربها لا يكون موليا
استحسانا ولذا ابدوا وحتى المقامه وان قال حتى العظام ينظر ان كان بينه وبين فظام
الصبي اربعة اشهر فهو مولى في روايه والا فلا وان حلف لا يقربها حتى ياذن له فلان
مات فلان في الاربعه اشهر بطل الايلا خلا لابي يوسف لو قال ان قربتك فكل مملوك
املكه في ما استقبل حر فهو مولى خلا لابي يوسف ان قربتك فعلى حجة بعد ما افر باب
لسنه فهو مولى ولذا ان اقر بدينوم اما لو قال فعلى صوم هذا الشهر لم يكن موليا
لو قال فعلى اطعام مسكين او صوم يوم او صلاه ادح فهو مولى في قول محمد وهو قول
ابي يوسف لا اول لو قال ان قربتك فعلى فلان حر عن ظهاري فهو مولى ظاهر اولم
يظا هر اما لو قال ان قربتك فعلى ان اعنت فلانا عن ظهاري فهو مظاهر وليس
مولى ولو قال لله على عتق هذا العبد فله ان يعدل الى غيره **لعان** بلغنا عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا لعان بين اهل الكفر واهل الاسلام ولا بين العبد
وامراته ولا بين المحرود في قذف وامراته ولا لعان بين الصغير والصغير ولا بين العبد
والحرة لو كانت تحت مسلم كتابيه فقد فيها لحد ولا لعان بينهما وكذا لو كانت امراته
محروده في قذف او امته او مدبرة او مكاتبه ولكن حر او اسواطه ولو قذف العبد
امراته وهي امته او مكاتبه لحد ولا لعان اما لو كانت حرة مسلمه فعليه الحد ولو كانا
حرين والزوج محرود في قذف فعليه الحد اما لو كانت هي محروده في قذف لحد عليه ولا
لعان كما لو صدقته المراه وان كانا محرودين في قذف فعليه الحد ولو قذف الاعمى
امراته وهي عميا او قذف الفاسق امراته فعليه اللعان ولو كانت مجنونه او خرسا او
صغره لا يلزمه حد ولا لعان ولذا المعتوه ولو قذف الحر المسلم امراته الحرة المسلمة بالزنا
فان كفت عن موافقة فهي امراته ويكفر الزوج واقامه البينه فان قامت البينه حدث المراه
فان رافعه الى الامام بدأ بالزوج ولا تقع الفرقة بينهما باللعان وانما تقع بقضا القاضي
وعند زفوا اذا فرغ من اللعان وقعت الفرقة واذا فرق بينهما فالزوج خاطب من الخطاب
وقال ابو يوسف المتلاعنان لا يجتمعان ابدا واهما نكل عن اليمن حبسوا ويجرح حتى
يلتعن وان انكر الزوج القذف واقامت المراه بينه عليه بواخذ باللعان ولو نفى الزوج
حملها وقال انه من زنا لا لعان ولا حد عند ابي حنيفة وعندنا ان جاءت به لاق من ستة اشهر

وجب اللعان واذا لاعنها بولد ثم جات بعد ذلك بولد لسته اشهر او اكثر ما بينهما وبين
سنته لرمه الولد ولوجات المراد بولد من فنفى الزوج احدهما واقرب بالاول لزمه الولدان
اذا كانا في بطن واحد وتلاعنا اما لو نفى الاول واقرب بالثاني لزمه وان ففها ثم مات
احدهما قبل اللعان لا عن عن الحي ولذا ان ولدت احدهما ميتا ففها لولد ولدت ولدا
منفاه ولا عن ثم ولدت في العدة اخر لزمه الولدان جميعا ولو قالها ابناي كان صادقا
لاحد ولو نفى ولد زوجته مملوكه او كتابيه او محمودة في قذف فنفية باطل ولاحد
ولا لعان سوا كان الزوج حرا او عبدا ولو فرق القاضي بينهما بعدما التعانان مرات
فقد اخطا السنة والفرقة واقعه لان التوقيع الفرقة مجتهد فيه فعندها بالقبض وعند
الشافعي باللعان اما لو فرق بينهما بعدما التعانان مرتين فتك فرقة باطله ولو
مات احدهما بعد اللعان اربع مرات قبل تقرب القاضي توارثا ولو اخطا القاضي
فامر المرأة باللعان اولا فامرها بالاعادة ولم يعتد بالاول اما لو لم يامر بالاعادة وفرق
بينهما وقعت الفرقة لو قذف امرأه ثم تزوجها ثم قذفها فرافعة الى القاضي ففها جميعا
جلد الحد ودعى اللعان اما لو ترك الاول وطلبته بالثاني تلاعنا وان طلبته بالاول
دون الثاني حد ثم بعد الحد لو طلبته بالثاني لا يلزم حد ولا لعان ولو قذف امرأته
مرات فعليه لعان واحد ولو قذف اربع نسوة في كلمة واحدة او متفرقة بلا عن عن
كل واحد منهن اما لو قذف مثله اجنبيات يلزمه حد واحد ولو كان محمودة فعليه
حد واحد ولا يلعن لو قذف رجل فضر به بعض الحد ثم قذف امرأه نفسه فعليه
تمام الحد لذلك الرجل ولا لعان عليه ولو قذف امرأته ثم مات منه فلاحد ولا لعان
بينهما ولو اكذب نفسه لم يجز الحد ايضا لو قال انت طالق بلا ما يازاينه فعليه الحد
اما لو قال ما زانيد انت طالق بلا تا لم يلزمه الحد ولا اللعان ولو علق القذف بشرط
لاحد ولا لعان ودل امرأه وطبعت حراما لاحد ولا لعان على قاذفها لو قال قد زينت
قبل ان تزوجك فعليه اللعان اما لو قال قد فتك قبل ان تزوجك فهو قاذف
اليوم وعليه الحد ولو قال زينت وانت حبيبه لاحد ولا لعان فيه لو قال فرجك
او جسدك او بدنك زاني فهو عبر عن جميع البدن لم يكن قاذفا وبأي لغة رماها بالزنا
فهو قاذف لو قال وجدت معها رجلا بما معها لم يكن قاذفا لاحد ولا لعان فيه ولو
قال لها يازاينه فقالت بل انت فافها محمودة وليس على الزوج حد ولا لعان اما لو
قالت زينت بك لم يكن بينهما لعان ولاحد استعسانا لو قال يازاينه فقالت انت زاني

منى

منى لزمه اللعان ولاحد على المرأة ولذا لو قال لها انت زاني منى ولا لانه او انت زاني
الناس لاحد ولا لعان بينهما والولد ولده رجل قذف امرأه رجل فقال الزوج صدق
لم يكن قاذفا اما لو قال صدقت هي كما قلت صار قاذفا لو قال يازاينه بنت الزاينه
حد للام ودعى اللعان ولذا لو كانت لام مبيته فطالبت ابنته بوه لو قذفها ثم وطئت
حواما سقط اللعان ولو ولدت امرأته ثم نفاه عنه بعد سنه لا عنها ولم يتلف الولد وانما
ينفى اذا نفاه بعد الولاد بيوم او بيومين او نحو ذلك ينفى باللعان فلم يوقت بوجيفه
لذد وقتا وعند صاحبيه بوقت باقوام النفاس وهي اربعين يوما واذا لعن بولد لزمه
ثم لو مات عن مال فالمال للام ثم لو ادعاه الاب لم يصدق بعد الموت ويضرب الحد
اما لو ترك الولد ولدا ذكرا او انثى ثبت نسبه من المدعي ويورث الاب ولو ارادت بعد
فرقة اباهما ثم اسلمت لاحد ولا لعان لو لعن امرأته ثم قذفها هو او غيره فعليه الحد
اما لو لاعنها بولد ثم قذفها هو او غيره لاحد عليه ولو ادعى الولد فجلد الحد والزوج الولد
ثم قذفها قاذف لزمه الحد الاخر على قاذفها قبل ذلك ولو ادعى الولد ثم مات ثبت
النسب منه ويضرب الحد ومن قذفها بعده ضرب بالحد ولو اقامته اليه انه الذب
نفسه حد واذا فرق بينهما باللعان ثم وطبت حراما او قالت صدق هو انا زانينه حل
له ان يتزوج بها واذا رجع المتلاعنان الى حال لا يتلاعنان ففها جازان تزوجها
ولو اسلمت امرأة الذي قذفها ثم اسلم لزمه الحد ولذا لو اعتق العبد بعد ما قذف
امرأته ولو قذفها بعد ما عتقت وهو حر لزمه اللعان اما لو اختارت نفسها بطل
عنه اللعان **سهاد** اذا شهد الزوج مع ثلاثة نفر على المرأة بالزنا قبلت وحدت
وهي امرأته على حالها اما لو قذفها الزوج وجا بثلاثة نفر فشهد واحد من الثلاثة
ويلعن الزوج ولو قذفها فجا باربعه شهود مستفرقين كان على الزوج اللعان وعلى
الشهود الحد ولو شهد ابناها على ابها انه قذفها لم يحد ولذا شهد رجل وامرأتين
ولذا الشهادة على الشهادة غير مقبولة ولو شهد احدهما انه قال زنا بك فلان وشهد
اخر انه قال زنا بك فلان اخرجوا زنا الشهادة على القذف ولو كان قذفها برجل واحد
فجا ذلك الرجل وطلب حده جلد الحد ودعى اللعان لو قال لا شهد انه قذف امرأته وابتنا
في كلمة واحدة لم يحد ولو شهد ابناه من غيرهما على قذفها اباهما وامها عنده لم يقبل
الا ان الاب محمودة في قذفها ويحوز ويضرب بالحد ولو مات الشهود بعد ما عدل او
غابا قبل القضا جاز وحكم به ويقبل توكل المراد على اثبات القذف عند ابي حنيفة رحمه الله

وعندها لا يقبل ولو شهد اعلى امرار المراد بالزنا سقط اللعان ولم يجب عليها الحد
ولو شهد علمها رجل وامرأتان بذلدا ايضا درى اللعان استحسانا ولو شهد ابناه
منها الها اخرت بالزنا لم يجز ولو ان المراد قالت عند الامام حديق زوجي ولم تقبل
ذبيته واعادتها لتصدق بواحد مرات في مجالس مختلفة لم يلزمها الحد وسقط اللعان
ولا حد فاذا بعد ذلك ولو شهد اعلى الزوج بالقذف فقال الزوج كانت يومئذ
او كاخوه فالقول قوله فان اقاما البينة فالبينة بينه وبينه المرأة في ثبوت الحريم والاسلام
اما لو كانت معروفة بالنسب في الاسلام والحريم وعرف القاضى لم يلتفت الى قول الزوج
وان ادعى الزوج بينة على انها كما قال اجل الى قيام القاضى فان لم يحضر لا عين وان ادعت
على الزوج القذف وطلبت عن الزوج فلا عين عليها ولذا لو ادعى الزوج القذف
واراد يمينها فلا عين عليها ولو اقامت البينة على قذف متفاد م جاز ولو اقام الزوج
البينة على فرقه وقعت بينهما بعد ذلك وتزوجها بنكاح جديد بطل اللعان ولو
اقامت البينة على افراره بالولد وهو ينكر وقد نفاه لزم الولد بلفظ ذلك عن
عمر وعلى والشعبي اهم قالوا اذا اقرا الرجل بالولد فليس له ان ينفيه وما لم يقرب
فله ان ينفيه **من الجامع الكبير** امر قال رحمه الله رجل قال لا خير امراتي
بيد الله ويدك يريد الطلاق او قال جعلت امرها بيد الله ويدك او جعلت امر عبدى
هذ بيد الله ويدك في البيع فطلق او باع جاز ومثله العتق على مال او غير مال ولذا
الخلع والاجارة كل ذلك تنقيد بالمجلس الا البيع والاجارة فانها على المجلس وغيره
ولو قال اطلق امراتي بما شاء الله وشيئت من المال وبع عبدى او اعنته بما شاء الله وشيئت
مطلق او باع او اعنت على مال جاز ولذا لو قال بع عبدى او كاتبه او اعنته او جوزه
او طلق امراتي بما شاء الله او عاقبى الله او عاقبى الله جاز كله مما راي من المال ولو قال
امر امراتي بيدى ويدك او قد جعلته بيدى ويدك فطلقها لم يجز فان اجاز الزوج
جاز ولذا العتق والبيع والشرى والاجارة ولو قال انت طالق ان شاء الله وشيئت
فلان لم يقع شئ لو قال لرجل طلق امراتي ان شاء الله وشيئت او طلقها من المالك عاقبت
وشيئت فطلقها الرجل لم يجز طلاقه فان اجاز الزوج جاز ولذا العتق والمكاتبه
والبيع والشرى والاجارة **ود** لو قال لامرأته انت طالق تطليقتك مع كل
تطليقتك او انت مع كل تطليقتك طالق تطليقتك او انت طالق تطليقتك او طالق تطليقتك
بعد كل تطليقتك او طالق تطليقتك قبلها كل تطليقتك او طالق تطليقتك معها كل تطليقتك

في هذه الوجوه بلا ما دخل بها او لم يدخل اما لو قال انت طالق تطليقتك بعدها
كل تطليقتك او طالق قتل كل تطليقتك واحدة ان لم يدخلها وان دخل لها فلا
ولو قال انت طالق كل التطليقتك وقعت واحدة لو قال انت طالق مع كل امرأة الى
او قال لعبدك انت حر مع كل عبد الى او انت مع كل عبد الى حر طلق لسأده وعن عبيده وان
كان له نيه فهو على ما نوى ولو قال انت طالق بعد يوم الاضحى لم يطلاق حتى يمضي الاضحى
اما لو قال قبلها يوم الاضحى طلقت ساعة تكلم ولو قال مع يوم الاضحى طلقت حين
يطلع الفجر من يوم الاضحى ولو قال معها يوم الاضحى طلقت ساعة تكلم ولو قال انت
طالق واحدة في دخولك لدار التي لم يطلق حتى يدخلها اما لو قال فيها دخولك لدار
طلقت حين تكلم ولو قال تطليقتك يقع عليك غدا طلقت حين يطلع الفجر الغد اما لو
قال تطليقتك يقع عليك في دخولك لدار طلقت حين يدخل اما لو قال لا يقع عليك
الا في دخولك لدار طلقت ساعة تكلم **قيل** ولو قال انت طالق اذا تزوجتك
قبل ان تزوجك ثم تزوجها طلقت ولذا طالق قبل ان تزوجك اذا تزوجتك او طالق
الساعة اذا تزوجتك او طالق اذا تزوجتك قبل ان تخلقى او طالق قبل ان تخلقى اذا تزوجت
ولو قال اذا تزوجتك فانت طالق قبل ان تزوجك او اذا تزوجتك فانت طالق قبل
ان تخلقى ثم تزوجها لم يقع عند ابي حنيفة وقال صاحباه هذا والاول سوا وقع حين
تزوجها ولو قال اذا دخلت لدار فانت طالق قبل ان تدخل لم يقع حتى يدخل ثم يقع **يوم**
لو قال انت طالق كل يوم او طالق اليوم وغدا وبعد غد او طالق ابدا او طالق اليوم
وراس الشهر او طالق يوما بيوم او يوما لا طلقت في هذه الوجوه تطليقتك واحدة
ان لم يكن له نيه وان نوى شيئا فهو على ما نوى اما لو قال انت طالق كل يوم تطليقتك او في
كل يوم او مع كل يوم او عند كل يوم او في اليوم وفي غد وفي بعد غد او كلما مضى يوم
او كلما جاء يوم طلقت في هذه الوجوه ثلاثا في كل يوم واحدة ولو قال انت طالق ابدا يوما
ويوما لا طلقت ثلاثا اخر اليوم السابق ولو قال انت على كظهر امي كل يوم لم يقربها
حتى يكفر لا ليلا ولا نهارا اما لو قال في كل يوم كان مظاهرا با لها ردون الليل وان
لغير عن الظلم في يوم بطل ظاهرا ذلك اليوم وعاد من الغد ولو قال انت على كظهر امي اليوم
وكلما جاء يوم كان مظاهرا هذا اليوم فاذا الليل بطل ثم اذا جاء الغد كان مظاهرا
لا يقربها ليلا ولا نهارا حتى يكفر ولذا في كل يوم هو مظاهرها راسم تقبلا لا يبطله الا
الكفارة **اجازة** لو قالت امرأة لرجل قد جعلت امرى بيدى واخرت نفسي او قال لها رجل

قد جعلت امرك بيدك واختارت نفسها فبلغ الزوج فاجاز لم يقع شيء والا مر به في المجلس الذي علمت فيه باجازه ولو قالت لزوجها قد اخترت نفسي منك فقال قد اجزت لم يقع ولو قال رجل اذا دخلت لدار فانت طالق فاجاز الزوج ثم دخلت طلق اما لو دخلت قبل الاجازة لم تطلق فان عادت ودخلت بعد الاجازة طلق ولو تزوج امرأه على انها طالق فالنكاح جائز والطلاق باطل رجل قال لا خير اكتب لي امرأتي ان خرجت من منزلك فانت طالق ففعل وخرجت المرأة بعد ما كتب الكتاب قبل قرأتها على الزوج ثم قرأ عليه واجازه وبعث به الى المرأه لم يطلق بالدخول الاول فان دخلت بعد اجازة الكتاب طلق وان قال الزوج وقد دخلت قبل الاجازة قد اجزت الكتاب ودخولها لم يطلق

خيار لو قال اختاري اختاري يا لفت درهم فقالت قد اخترت نفسي بواحدة او واحدة او بالوسطى او بالاولى او بالاخيرة طلق ثلاثا في سائر قولها في خيانه واما عند صاحبه فكذلك في قولها واحدة او بواحدة واما في قولها اخترت لاولى او الوسطى فواحدة بانت بغير شيء وقولها قد اخترت الاخيرة واحدة بانه باللف ولو قالت اخترت نفسي بتطبيقه او طلق نفسي واحدة فهي واحدة بانه بغير شيء بالانفاد وان قالت عنيت الاخيرة فعلمها الف ولو قال لها اختاري واختاري باللف فاجازت نفسها واحدة او بواحدة فكذلك وقال ابو يوسف لا يقع عليها شيء اما لو قالت قد اخترت نفسي بتطبيقه او طلق نفسي واحدة لم يقع شيء في القولين ولو قال لغير مدخولها انت طالق ثلاثا للسنه باللف او على الف فقبلت فهي طالق واحدة بثلاث الالف حين قبلت وان تزوجها طلق اخرى بثلاث الالف وان كانت طاهرا من غير جماع فاذا احاضت وطهرت فاخرى بغير شيء ثم في الطهر الثالث اخرى بغير شيء اما لو قبلت وهي مجامعة لم يقع حتى تخمض وتطهر ثم تقع واحدة بثلاث الالف وتقع الاخرى بغير شيء ولو قال لها طلق نفسك ثلاثا للسنه فعالت قد طلق نفسي ثلاثا للسنه وهي مجامعة لم يقع شيء ولو كانت طاهرا في غير جماع وقعت واحدة ولا يقع عليها شيء في الطهر الثاني حتى يجدد في المجلس الذي طهرت فيه وقعت اخرى ولذا في الطهر الثالث ولو قال طلق نفسك ثلاثا للسنه باللف فقبلت فطلق نفسها ثلاثا للسنه باللف وقعت واحدة بثلاث الالف فان وقعت على نفسها في الطهر الثاني في مجلسها اخرى وقعت بغير شيء ولذلك في الطهر الثالث لو ابان امرأته بتطبيقه ثم قال لها طلق نفسك واحدة باللف فطلقت وقعت بغير شيء لو قال لا خير طلق امرأتي باللف رطل خمر او بخنزير ففعل فقبلت وقعت بغير شيء ولو قال انت طالق

بعد
فاختارت

ثلاثا

ثلاثا عند كل طهر واحدة باللف فقبلت وقعت ثلاثا عند كل طهر واحدة ووجب ثلاث الالف بالتطبيقه الاولى **مريض** قال لامرأته له وقد دخلت لدار فانت طالق فانك ثلاثا فطلقته واحدة نفسها وصاحبها ثلاثا ثم طلقته الاخرى نفسها وصاحبها ثلاثا وقد في مجلسها طلقته ثلاثا وورثته التي طلقته اخرا ولم ترث الاولي اما لو خرج الكلام منهما معا طلقته ثلاثا ولم يرثها ولو طلقته معا واحدة طلقته ثلاثا ولم ترث وان طلقته احداهما نفسها ثلاثا ثم طلقته صاحبها ثلاثا طلقته ثلاثا ولم ترث ولو طلقته احداهما صاحبها ثلاثا طلقته نفسها ثلاثا وورثتها واما لو قامت من مجلسها ثم طلقته كل واحدة نفسها وصاحبها ثلاثا معا او احدها قبل صاحبها ثلاثا وورثتها وكذا لو طلقته كل واحدة صاحبها ثلاثا ولو طلقته كل واحدة نفسها ثلاثا بعد ما قامت من المجلس لم يطلق وورثتها ولو قال لطلقا نفسيك ثلاثا ان شئتما فطلقته كل واحدة نفسها وصاحبها ثلاثا ثلاثا وورثتها التي بدت منها ولو خرج الكلام معا طلقته ثلاثا وورثتها فان طلقته احدها معا او واحدة قبل الاخرى لم يطلق وورثتها وان قامت من المجلس فطلقته كل واحدة نفسها وصاحبها لم يقع طلاق ولو قال امرأتي يا لفت بريد الطلاق فطلقته كل واحدة نفسها وصاحبها بانثا وورثتها التي بدت وان خرج الكلام منهما معا وورثتها وان طلقته احدهما وقع عليهما فان كانت المطلقة بدت بطلاق نفسها ورثت وان كانت صاحبها بدت بطلاقها لم ترث المطلقة ولو قامت من مجلسها لم يقع شيء على حال ولو قال لها وقد دخلت لدار فانت طالق نفسيك باللف درهم فطلقته كل واحدة نفسها وصاحبها باللف باللف وقسم على مهرهما فاخذت من كل واحدة ما اصاب مهرها ولم يرثها على حال ولذا لو تكلمتا بذلك معا وان طلقتهما اجازت ولو تمتها حصتها من الالف ولم ترث فان تكلمتا بذلك معا او احدهما قبل الاخرى فهو سوا وان قامت من المجلس لم يقع شيء امرأه قالت لزوجها قد طلقته نفسي باللف فقال الزوج قد اجزت جاز ولم ترثه ولو قال طلق نفسيك باللف او قد طلقتك باللف فلم يقبل شيئا حتى رجع عن قوله فزوج عد باطل حتى لو قبلت وقعت باللف ولذا لو قال قد بعثك طلاقك باللف وهذا العتيق اما في البيع والاجارة والكتابة فزوج كل واحد مقبول قبل قبول صاحبه **تعليق** تعلقت رجل له ثلاث نسوة لم يدخلهن فقال لزوجته ان طلقتك فعمه طالق ثم قال لعمه ان طلقتك فعمه طالق ثم قال لعمه ان طلقتك فزوجته طالق ثم قال لعمه ان طلقتك فزوجته طلقته هي وعمرة وان طلق

عموه طلقت هي وحجاده فان طلق وحجاده طلقن جميعا ولو قال احد يكن طالق ثم مات قبل
البيان فلعمره نصف الصداق ولا ميراث لها ولزنيب وحجاده صداق دربع صداق بينهما
ولهما ميراث السبا بينهما وان كن اربع فقال لزنيب ان طلقتك فعمرة طالق ثم قال
لعمره ان طلقتك فحجاده طالق ثم قال بحجاده ان طلقتك فبشره طالق ثم قال لبشره ان
طلقتك فزنيب طالق ثم طلق زنيب طلقت هي وعمرة وان طلق عمرة طلقت هي وحجاده وان
طلق حجاده طلقت هي وبشره وان طلق بشره طلقت هي وزنيب وعمرة ولو قال احد ان
طالق ثم مات قبل البيان كان لعمره خمسة اثمان الصداق والحجاده وبشره وزنيب صداق
دربع بينهما ولعمره ثمن الميراث والحجاده ثلاثة اثمانه ولزنيب وبشره اربعة اثمانه سهما
والله اعلم ثم هذه الابواب بعدها من ايمان هذا الجامع فانبتت ها هنا فانه موضعها
رجل قال لامرأته ان كلمتك فانت طالق وهي غير مدخولة ولرر هذا القول
ثلاثا طلقت واحدة وحنث في المايد وليست هي في ملكه فان تزوجها بعد ذلك ثم
كلمها لم يحنث ولو قال ان حلفت بطلاقك فانت طالق وكرر ثلاثا طلقت واحدة فان
تزوجها فقال لها ان دخلت لدار فانت طالق وقع اخري ساعة قالها فان لم يتزوجها
حتى قال لها ان تزوجك فانت طالق ثم تزوجها فقال ان طلقت فلانا فانت طالق
لم يقع شيء حتى تكلم فلانا رجل له امرأتان فدخل باحدتهما وقال ان حلفت بطلاقكما
فانتما طالقان فكرر قوله ثلاثا طلقتا تطيقة فان تزوج التي لم يدخلها لم قال لها ان دخلت
الدار فانت طالق طلقتا اخري ساعة قاله فان عاد تزوجها ثم قال ان دخلت الدار
فانت طالق لم يقع شيء ولو قال ذلك للمدخولة طلقت المدخولة اخري ولم يقع الا اخري
شي فيقع بالمدخولة بها ثلاثا ولو كانا مدخولا لهما فقال كلما حلفت بطلاقكما فانتما
طالقان ثم اعاد قوله طلقتا واحدة واحدة ولو قال كلما حلفت بطلاق واحدة منكما
فانتما طالقان ثم اعاد قوله طلقتا اثنان ولذلك لو قال كلما حلفت بطلاق واحدة
منكما فكل واحدة منكما طالق فهي بمنزلة قوله كلما حلفت بطلاقكما فانتما طالقان ولو
قال كلما حلفت بطلاق واحدة منكما فهي طالق ثم اعاد قوله في مثل فكذا اقوله فحسبها
طالق او قال فالاخري طالق ولو قال لهما كلما حلفت بطلاق واحدة منكما فاحدكما
طالق واعاد قوله وقعت واحدة بوقعها على ابنتها ولذا فواحدة منكما طالق ولو
قال كلما حلفت بطلاق واحدة منكما فواحدة منكما طالق ثلاثا ثم اعاد قوله طلقت
احدهما ثلاثا بوقعها على ابنتها ولذا اقوله اذا جاء غدا فاحدكما طالق ثلاثا ثم اعاد

القول

القول فجا غدا فله ان يوقع كاه على واحدة منهما ولو كانتا احداهما مدخول لهما
فقال كلما حلفت بطلاق واحدة منكما فانتما طالقان ولرر قوله ثلاثا طلقت المدخولة
ثلاثا والاخري ثنتين فان تزوج التي لم يدخلها وقال لها ان دخلت لدار فانت
طالق طلقتا لساعة اخري ولو قال لهما وقد دخلت لدار فانت
حلفت بطلاقكما فواحدة منكما طالق ثم اعاد القول لم يقع شيء ولو قال كلما حلفت
بطلاق واحدة منكما فهي طالق فلما حلفت بطلاق واحدة منكما فواحدة منكما طالق
وقعت تطلقه بوقعها على ابنتها ولو قال كلما حلفت بطلاق واحدة منكما
فواحدة منكما طالق كلما حلفت بطلاق واحدة منكما فهي طالق وقعت تطلقه
ان شاء بوقعها على واحدة وان شاء فوق ولو قال لهما وقد دخلت بواحدة كلما
حلفت بطلاقكما فانتما طالقان وكرر قوله ثلاثا طلقتا واحدة واحدة فان تزوج
التي لم يدخلها وقال لها ان دخلت لدار فانت طالق طلقت كل واحدة تطلقتان
سوى التطلقه الاولى **تعريف** لو قال امرأته طالق فان تزوج النساء فالمرأه
على واحدة ولذا ان شترت العبيد اما لو قال ان تزوجت نسا فعلى سله
ولو قال في المسله الاولى نوى نبي ادم كلهن لم يحنث ولو قال المراه التي ان تزوج
طالق ثلاثا فترزوج امراه طلقت ثلاثا اما لو قال هذه المراه التي تزوج طالق ثلاثا
فتروجها لم تطلق وكذا لو قال فلانه بنت فلانه التي تزوجها طالق ولو قال
لسا به المراه التي تدخل منكن لدار طالق ثلاثا فدخلت احدا هي طلقت ثلاثا اما لو
قال فلانه التي تدخل لدار طالق طلقت حين تكلم **توقيت** لو قال كل امراه
ان تزوجها فهي طالق ان كلمت فلانا او اذا كلمت ومتى كلمت فهو على تزوجها قبل
الكلام اما لو قال ان كلمت فلانا فكل امراه ان تزوجها فهي طالق فالمرأه التي
تزوجها بعد الكلام ولذا لو قال كل امراه ان تزوجها ان دخلت لدار او اذا دخلت
او متى دخلت فهي طالق ولو قال كل امراه ان تزوجها فهي طالق كلما كلمت فلانا فترزوج
امراه ودخل بها ثم كلم فلانا مرارا طلقت لكل مرة تطليقة اما لو كلم فلانا ثم تزوجها
ثم كبر فلانا لم تطلق ولو قال كلما كلمت فلانا وكل امراه ان تزوجها فهي طالق او قال
كل امراه ان تزوجها فلما دخلت لدار فهي طالق وكلم فلانا ثلاث مرات ودخلت لدار ثلاثا
ثم تزوجها طلقت ثلاثا ولذا كل امراه يتزوجها بعد ذلك وان كلم فلانا ثم تزوج امراه
طلقت فان اعاد فكلم فلانا ثم تزوج المطلقة واخري لم تطلق المطلقة غير الاولى وطلقت

الاخرى تطليقتان معا. ولو قال كلما دخلت الدار فانت طالق غدا فدخلها اليوم بلا ما
ثم جاعدا طلقت بلانا. ولذند قوله كلما ضربت فلانا فامراني طالق اذا دخلت الدار
مضرب فلانا بلا ما ثم دخلت الدار طلقت ثلاثا. ولو قال كل امرأة اتزوجها ابدا فهي طالق
ان كلمت فلانا فتزوج واحدة قبل الكلام وواحدة بعده طلقتا. ولذا كل امرأة اتزوجها
الى سنة فهي طالق ان كلمت فلانا فتزوج واحدة قبل واخرى بعد في السنة. ولو قال ان
كلمت فلانا فكل امرأة اتزوجها ابدا فهي طالق او قال الى سنة فاليمين على التي تزوجها
بعد الكلام. ولو قال كل امرأة املكها فهي طالق ان دخلت الدار فتزوج امرأته ثم دخل
الدار ثم تزوج اخرى ولا يبيد له فاليمين على من كان في ملكه يوم حلف لا ما يتزوج الا
ان سوي ما بعد فان عني قد طلق ما كان في ملكه ولم يدين في القضا ولزمه الطلاق
عما تزوج قبل الكلام ولا يطلق ما تزوج بعد الكلام الا ان سوي. ولو قال اذا دخلت
الدار فكل امرأة املكها فهي طالق فاليمين على من كان في ملكه في القضا وعلى ما توي
فيما بينه وبين الله عز وجل **تعلق** لو قال لها اذا دخلت هذه الدار وهذه
الدار فانت طالق بلانا وهي غير مدخوله فطلقتها واحدة فدخلت احدهما بعينها
ثم تزوجها ودخلت الاخرى طلقت ثلاثا. ولو قال اذا دخلت هذه الدار فانت طالق
اذا دخلت هذه الدار فجملة ما وصفنا لم تطلق. ولو قال ان قريبتى امي هذه فوالله
لا اقربك ثم قر لها لم يكن موليا. ولو قال انت طالق غدا او بعد غد طلقت بعد غد. ولو
قال اذا جاعدا او بعد غد طلقت غدا. ولذا اذا قدم فلان او فلان طلقت باولها فدمها
ولو قال ان دخلت هذه الدار فعبدى حوا وكلمت فلانا فامراني طالق فان دخلت الدار
عقوبه ولم ينتظر طام فلان. وكذا ان كلم فلانا قبله طلقت امرأته ولم ينتظر دخول الدار
وان قال انت طالق غدا او بعد غد لم يقع شيء حتى بعد غد لم يقع شيء حتى
بعد فيختر في الطلاق والعقوبة. ولو قال انت طالق ان دخلت هذه الدار او هذه الدار
فانتهما دخل طلقت. ولذا ان دخلت هذه الدار فانت طالق او هذه الدار. ولو قال ان
دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الدار فانت طالق لم تطلق حتى يدخلها. اما لو قال انت طالق
ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الدار فانت طالقت. ولو قال انت طالق
ان دخلت هذه ودخلت هذه الدار او قدم للشرط وقال ان دخلت هذه الدار ودخلت
هذه الدار فانت طالق لم تطلق حتى يدخلها **نوع احمر** لو قال لامرأته ان دخلت هذه
الدار فانت طالق لم يطلق حتى يدخلها. ولو قال ان دخلت هذه الدار بن اوليسما ثيابا كما

او ان دخلت هذه الدار وهذه الدار او ركبتهما هذه الدابة وعذ الدابة فانما طالقان
فدخلت كل واحدة دارا او لبسته كل واحدة ثوبا او ركبته كل واحدة دابة طلقتا اما لو قال
ان دخلت هذه الدار ودخلت هذه الدار او ركبتهما هذه الدابة فانما طالقان لم يطلقا حتى
يدخل كل واحدة الدارين وتربط لدايتهن. ولو قال انت طالق ان دخلت الدار وعبدى حوا
كلمت فلانا فجمعا يمينا ان دخلت طلقت وان حلف عتق اما لو استننا بعد قوله فلا استننا عليهما
جمعا. ولذا لو قال بعد المهر ان شا فلان فالمشيبة عليهما فان لم يشا بطلتا سمعا وان شاها
وقعا وان شا احدهما بطلتا. ولو قال ان دخلت الدار فعبدى حوا وامراني طالق فان دخلها
وقعا ولا فلا يقع شيء. ولو قال ان دخلت الدار فامراني طالق وعلى المشي الى بيت الله
وعبدى حوا كلمت فلانا فالمشي والطلاق غير المدخوله والعقوبة على الكلام. ولو لم يقل في
اخره ان كلمت فلانا كان ككلمه على الدخول. ولذا ان دخلت الدار فامراني طالق وطالق
وطالق وطالق ان كلمت فلانا فان دخل وقع بطلتان وان كلمته فطلقت. ولو قال امراني
طالق وعبدى حوا غدا لم يقع شيء حتى غدا. وان قال امراني طالق ان دخلت الدار وعبدى حوا
وعلى المشي الى بيت الله ان كلمت فلانا فالطلاق على الدخول والمشي والعقوبة على الكلام. ولو
قال امراني طالق اليوم وعبدى حوا فهو كما قال. ولو قال امراني طالق ان دخلت الدار
وعبدى حوا ان شاء الله فلا استننا عليهما. ولذا ان شا فلان. ولو قال امراني طالق غدا
وعبدى حوا لم يقع شيء حتى غدا بحسب فهمها. ولو قال امراني طالق اليوم وعبدى حوا
وعلى المشي الى بيت الله غدا وقع الطلاق اليوم والعقوبة والمشى غدا. ولو قال
انت طالق الا ان يقدم فلان او الا ان ادخل الدار لم يطلق حتى ينظر ان يكون الدخول
او القدوم او لا فان مات قبل القدوم طلقت. وان مات الزوج قبل الدخول طلقت مع
الموت. ولو قال انت طالق ان كلمت فلانا الا ان يقدم فلان او الا ان يدخل الدار
فكلمه قبل الدخول او القدوم طلقت ساعة كلمه وان دخلها او قدم فلان قبل الكلام
لم تطلق وسقط اليمين. ولو قال انت طالق بلانا الا ان يشا فلان غير ذلك او يرى فلان غير
ذلك او يبد له غيره فقام من مجلسه قبل المشية والروية وغير ذلك طلقت وان لم يعلم
فلان به فهو على المجلس الذي علم فيه وذلك بلسانه دون قلبه. اما لو قال لا ازارى غير
ذلك او يبدولى فهو على الا بد فان مات قبل ان يرى غير طلقت. ولو طلقتها واحدة بعد
هذا القول ولم يكن دخلها فمات لم يقع من المشى. ولذا لو ماتت وبقي الزوج ولو تزوجها
بعد ما بانته ثم مات هو وقع الطلاق مع موته فان لم يدخلها في النكاح السابق لم يرب وان

دخل بها ودرت ولو قال انت طالق فلان او احب او هوى او رضى فهو على المجلس
 ولو كان لنفسه فهو على الابد ولذا ان لم يشا فلان او لم يحب وان لم يرض فهو على مجلسه
 حتى لو قام ولم يقل شيئا طلقت ولو كان قال ذلك لنفسه فهو على الابد فان مات قبل ان
 يقول شيئا طلقت مع موته ولو قال الزوج قبل موته لا اشالم بكن قوله شيئا وله ان
 يشا بعد ذلك ولو قال انت طالق ان اشد طلاقك او كوهتمه فقال في مجلسه او بعد
 ذلك قد ابيته او كرهته اولست اشا الطلاق طلقت ولو قال انت طالق ان لم يشا فلان طلاقك
 اليوم فقال فلان لا اشالم تطلق وله ان يشا في بقية يوم اما لو قال ان لم يشا فلان ذلك
 فقال لا اشا طلقت بخروج المشبه من بده **بل** لو قال لاحد امرائه انت طالق ان دخلت
 هذه الدار لا بل هذه يعني امراته الاخرى ولذا ان شئت لا بل هذه فالمرء على دخول
 امراته الاولى ومثية الاولى فان دخلت الاولى وطلقتا وان دخلت الثانية لم يقع سي ولذا
 لو شئت الاولى وطلقتا او طلاق نفسها او حاجتها وقع ولم يقع لمثية صاحبها شي لو قال
 انت طالق ان شئت الله لا بل هذه فالاستثناء عليهما ولم يكن للاخره من المشبه شي ان دخل
 فلان الدار فانت طالق لا بل فلان فاهما دخلت وان دخلت الاولى حتى يدخل انت طالق الا
 ولذا ان دخلت هذه الدار لا بل فلان ولو قال انت طالق ان دخلت هذه الدار
 لا بل فلان طالق طلقت الاخرى ساعة قال ولا يطلق الا حتى يدخل انت طالق الا
 لا بل هذه طلقتا ثلاثا انت طالق ثلاثا لا بل هذه طالق طلقت الاولى ثلاثا والاخرى
 واحدة ولو قال ان دخلت الدار لا بل هذه الدار فانت طالق فالمرء على الدار
 الاخرى ولو قال انت طالق واحدة لا بل هذه الدار فانت طالق فالمرء على الدار
 والدار طلقت **الدار** وطلقت الاخرى اذا دخلت انت طالق واحدة لا بل ثلاثا اذا دخلت واحدة الساعة
 والباقي اذا دخلت ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق واحدة لا بل ثلاثا لم يقع حتى
 يدخل ولذلك لا بل اثنتين **ايلا** لو قال كلما دخلت هذه الدار فوالله لا اقربك
 فدخلها فهو مولى فان جاء معها حنث وبطلت المهر فان لم يجامعها حتى دخلها فصار مولى
 ماينا فاذا مضى به اشهر من الدخلة الاولى بانته فاذا مضى به اشهر اخر من الدخلة
 الثانية وهي في العدة بانته بواحدة ايضا اما لو قال فعلى من ان اقربك فلزمه بكل دخله
 بعين ولو جاء معها بعد دخلات لزمته بعددها لعارات ولو قال كلما دخلت واحدة
 من هاتين الدارين فوالله لا اقربك فدخل احدتهما فهو مولى وان مضى يوم ثم دخل الاخرى
 فهو مولى ايضا اما لو قال كلما كملت احد هذين الرجلين فوالله لا اقربك فكلهما معا كان

ايلا

ايلا واحدا ولما كلمها في مجلسه كانا يلاين وان قرهما حنث في بمن واحده لو قال كلما
 دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ان اقربك او قال ان اقربك كلما دخلت هذه الدار فانت
 طالق ثلاثا فدخلها مرتين فهو مولى بكل دخلة وان قرها طلقت ثلاثا ولذا كلما دخلت
 هذه الدار ملته على عتق هذا العبد ان اقربك او قال فهذا العبد حر ان اقربك او قال
 فهذا العبد فدخلها دخلتين فليس عليه الاعتق واحد اما لو قال كلما دخلت هذه الدار
 فان اقربك فعلى من او فعلى حبه فدخلها دخلتين وقرها بعد كل دخلة فعليه ميعنان
 او حجتان ولو قال كلما دخلت هذه الدار فقرت بك فعلى من ولو قال كلما دخلت
 الدار لم اقربك او قال والله لا اقربك كلما دخلت هذه الدار فدخلها مرتين وقرها بعد
 كل دخله حنث في بمن واحده لو قال ان اقربك انت طالق ثلاثا كلما دخلت هذه الدار
 فليس مولى وان قرها لم يحنث حتى يدخل الدار فكلما دخلت طلقت **في** لو قال انت
 طالق في دخولك الدار فالدخول شرط ولو قال في الدار وقع ساعة قاله ولو قال في
 ثلاث حيض فهي طالق اذا حضت ثلاث حيض ولا يعتد بالتي هي فيها ان كانت حياضا اما
 في حيضتك وقع حين ترى الدم او في حيضتك لم تطلق حتى يحضر ونظير ولو قال في حيضة
 طلقت مع روية الدم ولو قال في ثلاثة ايام طلقت ساعة قاله اما في ثلاثة اكلات او شربا
 فهذا شرط ولو قال في محي ثلاثة ايام فهو شرط ايضا لا يقع حتى يدخل اليوم الثالث ولو
 قال ذلك عند طلوع الشمس طلقت عند طلوع الفجر من اليوم الرابع ولو قال في مضي
 ثلاثة ايام وذلك عند طلوع الشمس طلعت اذا استحكمت ثلاثة ايام بلباس لهن الى مثل
 تلك الساعة التي حلف فيها ولذا لو كانت بعينه ليداء ولذا في مضي يوم فانها تطلق
 من الغد في مثل تلك الساعة ولو قال انت طالق في محي يوم طلقت حين مطلع الفجر **هـ**
لوقت لو قال لامرأة له اذا ولد لنا ولدا او حضنتا حيضة فانما طالقان فالمرء
 على ولادة احدهما وحضنة احدهما اما لو قال اذا ولد لنا او اذا حضنتا فهو على ولادتهما
 وحضنتهما جميعا ولو قال اذا حضنتا حيضتين اذا ولد لنا ولدتين فهو على ان يحضرن
 واحدة منهما حيضه وتلك واحدة ولدا ولذا ان اكلت هذا الرغيف لم يطلقا
 حتى ياكلوا جميعا وان اكلت احدهما اكثر جاز لو قال لا ربع نسوة اذا حضنت حيضته
 فانن طوالت فقالت احدتهن قد حضنت وصدقها الزوج طلقن جميعا وان كدها طلقت
 وحدها وان قلن حضنت جميعا طلقن جميعا صدقهن او كدهن اما لو قال اذا حضنت فانت
 طوالت فقلن قد حضنتا وصدقهن طلقت كل واحدة واحدة وان كدهن او كذب تغيبن لم

يقع شي وان صدق بلا تطلقت المكذبه وحدها ولو قال لهن كلما حصن حبيضة فانين
لوالق فقالت كل واحد قد حضرت حمضه وكذبته فطلقت كل واحد واحد وان صدق
طلعت بلا تلاما وان صدق واحدة طلعت المكذبات ثنتين ثنتين وطلعت المصدقه
واحدة وان صدق ثنتين طلعت المكذبات ثلثا ثلثا والمصدقات ثنتين ثنتين وان
صدق تلاما وكذب واحدة طلعت بلا تلاما ولو قال لكما ولدتما ولدان فالتا طالق
فولدت احدهما ولدت ثم ولدت صاحبها ثم ولدت الاولى ولدت الاخرى ولدت
اخر وبين كل ولد من يوم طلعت الاولى تطلقتن وانقضت عدتها بولدها الثاني وطلعت
الاخرى تلاما وانقضت عدتها بولدها الثاني اما لو كان بين ولدي دل واحد سنة شهر
او اكثر الى سنتين طلعت الاولى تطلقتن وانقضت عدتها بولدها الثاني وطلعت الاخرى
بطلقة وانقضت عدتها بولدها الاول ولا تثبت نسب ولدها الثاني ولو كان حاملا
فقال لها اذا ولدت ولدا فانتهى طاعتك لو ثنتين ثم قال لها ان كان الولد الذي تلده تلاما
فانت طالق واحدة فولدت غلاما طلعت بلا ما بعد الولاده وعدتها بلا حيفن اما لو
قال اذا ولدت ولدا فانتهى طاعتك ثنتين ثم قال ان كان الولد الذي في بطنك غلاما
فانت طالق فولدت غلاما طلعت واحدة يوم قال وانقضت لعدة بالولاده كما
لو قال ان كان الذي يدخل هذه الدار رجل اليوم فبعدي حرف دخلها رجل في اخر
النهار عنتي بعد الدخول اما لو قال ان كان الذي في هذه الدار رجل فبعدي حرف فعلم
في اخر النهار ان فيها رجل عنتي ساعة حلف لو طلقها رجوعيا ثم قال ان راجعتك فانت
طالق فالمن على الرجعة لا على الزوج اما لو كان الطلاق باينا وقد انقضت عدتها
ان راجعتك فانت طالق فهو على الزوج لو قال انت طالق قبل قدوم فلان وموت فلان
بشهر فقدم فلان بعد شهر طلقت ولو مات فلان بعد الشهر لم تطلق حتى يقدم الاخر
ولو قال اذا حضرت نصف حيضة فهي لم تطلق حتى تطهر لو قال في بعض النهار والله
لا اكلم فلانا يوما لم يكلمه الى مثل تلك الساعة من الغد اما لو كان ليلا لم يكلمه حتى
تغيب الشمس ولو قال يومين لم يكلمه يومين الى مثل تلك الساعة التي حلف فيها
ايلا لو قال لامرأته والله لا اقربك الى يوم اقربك لم يصير موليا ابدا فان جامعها
متفرقت في يوم من حنث حين تغرب الشمس من اليوم الذي جامع فيه الاخير والله لا اقربك
الا يوما واحدا او الا في يوم واحد او الا يوما واحدا اقربك فيه لم يكن موليا حتى
تقربها في يوم واذا مضى ذلك اليوم صار موليا منها ولو قربها في يومين متفرقت

دسقط

دسقط الايلا ولذا ان قربها في يوم ثم قربها في يوم اخر لو قربها في يوم ثم قرب
احدهما في يوم اخر فهو مولى من التي لم يقربها في اليوم الاخر وسقط الايلا عن الاخرى
ولو قرب احدهما في يوم ثم قربها في يوم فهو مولى من التي لم يقربها في المرة الاولى اذا
غابت الشمس من اليوم التي قربها فيه وان قرب التي قربها في اليوم الاول بعد ذلك لم
حنث وان قرب الاخرى حنث وسقط الايلا عنهما ولو قال لا اقربك الا يوم الخميس
فليس بمول حتى عصى يوم الخميس ثم هو مولى اما لو قال الا يوم الخميس لم يصير موليا ابدا
ولو قال عبده حرة ولو قال عبده حرة كان فلان يدخل هذه الدار ثم قال امراته
طالوا لم يكن دخلت طلعت امراته وعنتي عبده لو كان له امران فقال والله لا اقرب
احديكما فهو مولى من احدهما ولا خيار له في احدهما فان مات احدهما او طلقها
ولم يدخلها فالايلا على الباقيه فان مضت ربعة اشهر وبعثت بانها احدهما
والخيار واليه فان لم يختار بقاعه على احدهما حتى مضت ربعة اشهر اخرى بانها جميعا
وان تزوجهما معا فهو مولى من احدهما حتى بانتهى بعض ربعة اخرى واحدة منها وخبر
فيهما فان تزوج احدهما قبل الاخرى فاذا مضت ربعة اشهر من ابنته الاولى بانتهى
الاخرى وان لم تبين واحدة منهما حتى ماتت التي تزوجها او لا طلقت الاخرى اذا مضت
اربعة اشهر من ابنته تزوجها **نوع** رجل تحت حرة وامه فقال والله لا اقرب احديكما
فهو مولى من احدهما فيمضي شهرين بانتهى لامه اما لو عنت قبل هذه المدة قضت
اربعة اشهر بانتهى احدهما واليه التعيين ولو قال لامرأته وامته لا اقربك كما لم يصير
موليا اما لو قال اقرب واحدة منك فهو مولى من امرأته فان اعنت لامه ثم تزوجها
لم يصير موليا منها بخلاف ما لو كانت منكوحته فاشترها واعتقها وتزوجها فهو مولى احدهما
ولو قال ان قوت احديكما فالاخري على كظراي بانتهى لامه بعد شهرين وسقط الايلا
عن الحرة ولذا لو قال لحررتين بانتهى احدهما بعد مدة الايلا فان لم يختار يقع الطلاق
على احدهما حتى مضى ربعة اشهر اخرى لم يقع شي ولو قال ان قوت احديكما هي على
كظراي عنزله قوله والله لا اقرب احدهما ولو قال ان قوت احديكما فالاخري طالق
فهو مولى من احدهما فاذا مضى شهران بانتهى لامه واستقبل الايلا على الحرة حتى اذا مضت
سنة ربعة اشهر من ابنته لامه ولم يمضى عدتها طلقت الحرة اما لو انقضت عدته لامه قبل
ذلك سقط الايلا عن الحرة وان كانتا حرتين فوقع واحدة عند ربعة اشهر فهو مختار
فان لم يختار حتى مضت ربعة اخرى بانتهى ولو قال ان قوت احديكما فاحدا كما طالق بانتهى لامه

جعله على

بانتهى

د

بعد شهرين ثم بعد اربعة اشهر بانته الحرة وان انقضت عدته الامة ولذالك ان قال
ان قرنت احدكما فاحدكما على كظراي ولو قال ان قرنت واحده منكما فالاخري طالق
طلقت الامة بعد شهرين ثم اذ امضى شهران اخران والامة في العدة طلقت الحرة وان لم
يكن في العدة لم يقع على الحرة شي اما لو كانتا حرتين باننا بعد اربعة اشهر ولو قال ان
قرنت واحده منكما فواحدة منكما طالق بانته لامة بعد شهرين فاذا امضى شهران اخران
والامة في العدة طلقت الحرة وان لم يكن في العدة لم يقع على الحرة شي اما لو كانتا حرتين
باننا بعد اربعة اشهر ولو قال ان قرنت واحده منكما فواحدة منكما طالق بانته الامة
بعد شهرين فاذا امضى شهران اخران بانته الحرة وان لم يكن الامة في العدة ولو قال
ان قرنت واحده منكما فواحدة منكما على كظراي بانته الامة بعد شهرين وبانته الحرة
بعد شهرين اخرين انقضت عدة الامة اولاً واثبتها قرب قبل ان يبل الايلا **استثنا**
لو قال يا زانية انت طالق ان دخلت لدار فواذك ولذالك يا زانية انت طالق
ان شا الله ولو قال يا طالق انت طالق بلا ان شا الله طلقت تلك الواحدة اما لو
قال انت طالق بلا يا طالق ان شا الله لم يطلق ولو قال انت طالق سنين او عدله
او بانه في دخول الدار لم يطلق حتى يدخل الدار ولذالك انت طالق مطلقه حسنة
في دخول الدار اما لو قال انت طالق حسنة في دخول الدار طلقت ساعة فالولو
قال لها وهي حايض انت طالق تطليقه للسنة او اعدك الطلاق واحسنه او اجمله لم يقع
حتى يظهر اما لو قال تطليقه سنين او عدله او حسنه او اجمله طلقت ساعة قال ولو قال
اذ حضرت حيضه فانت طالق فقالت بعد عشر قد حضرت وظهرت فالقوله قولها اما لو قالت
بعد عشر قد حضرت وظهرت وانا الساعة حايض لم تصدق ولو قال اذ حضرت فانت طالق
فقات بعد خمسة ايام قد حضرت مند خمسة ايام وانا حايض صدقت اما لو قالت قد حضرت
وظهرت لم تصدق **كل** لو قال كل امرأة لي وكل امراه تزوجها الى بلن سنه فهي طالق
ان دخلت الدار وكانت له امرأة لم يدخلها ثم تزوج امراه ثم طلقها وطلق التي كانت عنده ثم
تزوجها في بلا سنه ثم دخلت الدار طلقت التي كانت عنده تطلقتهن بالدخول في الدار
فبانته بلك وطلقت الاخرى بدخول الدار واحده ولو لم يتزوجها حتى دخل الدار ثم تزوجها
طلقت التي كانت عنده واحده بدخول الدار ولم يطلق الاخرى ولو قال كل امراه لي وكلما
تزوجت امراه الى بلن سنه فهي طالق ان دخلت الدار فتزوج امراه فطلقها قبل ان يدخلها وطلق
التي عنده قبل ان يدخلها ثم تزوجها في الوقت في بلا سنه ثم دخل الدار طلقت كل واحدة

تطلقتهن

تطلقتهن بدخول الدار ولو دخل الدار ثم تزوجها طلقت كل واحدة تطليقه بدخول
الدار ولو قال كلما تزوجت امراه فهي طالق ان دخلت لدار فتزوج امراه مرتين وبانته بكل
تزوج بغير طلاق ثم تزوجها فدخل الدار وقع ثلاث تطلقات معا اما لو قال كلما تزوجت
امراه فدخلت لدار فهي طالق فتزوج امراه مرتين على ما ذكرنا ثم تزوجها فدخلت الدار
طلقت واحده ولو قال كل امراه تزوجها فهي طالق ان دخلت الدار فتزوج امراه مرتين
وبانته بغير طلاق في كل مرة ثم تزوجها فدخلت لدار طلقت واحده ولذالك امراه تزوجها
فتدخل الدار فهي طالق **اول** ولو قال اول امراه تزوجها فهي طالق فاقر بعد اليمان
بتزوج امراه فادعت انها اول وانكر الحالف وزعم انه قد تزوج فلانه صدق فصدقه
فلانه او كذبته لم يصدق الزوج في الفضا على التي اقر بنكاحها وطلقا جميعا اما لو قال
تزوجتها وملا في عقده واحدة فالقول قوله ولا يطلق واحدة منهما ولو قال ان كانت طاهرة
اول امراه تزوجها فهي طالق فتزوجها ثم قال تزوجتها بعد اخرى فالقول قوله ولو قال
لامرأتين اول امراه منكما تزوجها فهي طالق او قال تزوجت احديكما قبل صاحبتها
فهي طالق ثم تزوج احدهما ثم قال قد تزوجت الاخرى قبلك لم يصدق ولا يبينه اما لو
قال تزوجتها في عقده صدق ولم يطلق واحدة منهما ولو قال ان تزوجت عمره قبل
زينب فهي طالق فتزوج عمره وقال تزوجت زينب قبلها صدق رجل له امراه تسمى زينب
فقال اول امراه تزوجها فهي طالق او قال قد طلقت اول امراه تزوجتها او كانت لي امراه
فاشهدوا انها طالق او قال قد كنت طلقت امراة او كنت طلقت احدى نساي او كنت
طلقت امراه لي فقال لها زينب او قد طلقت زينب ثم قال في هذا كله لي امراه معروفة
وهي التي طلقت لم يصدق وطلقت المعروفة معها اما لو قال قد كنت طلقت اول امراه تزوجتها
او كانت لي امراه فطلقتها او قد كنت طلقت امراه كانت لي او كنت طلقت امراه كانت لي
فقال لها زينب صدق في كله ولا يطلق المعروفة ولذا الحكم في العتق **ايلا** لو قال
لا فريك حتى اعتق عبدي او حتى اطلق امراة فهو مولى خلافا لابي يوسف لو قال حتى اقتل
عبدي واخرى لم يهر موليا ولذالك لو كانت امراه امة فقال حتى اشترىك اما لو قال حتى
اشرك او حتى يقتليني او حتى اقتل او حتى ملكك فهو مولى في قياس قول الصحاح
ولو قال حتى اكون فلان فلان قبل الاذن او حتى اقتل فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان
وعند ابي يوسف فهو مولى من حين مات فلان ولو قال حتى اقتلك او اقتل فلان لم يصر
موليا بلا خلاف فان مات فلان فهو مولى منذ مات ولو قال حتى يموت فلان فلان

طامه بيوت
ارزسم واناف

فلان سقطت اليمن ولو قال في اوله يوم من رجب لا اقربك حتى اصوم المحرم فهو
مولى بالانفاق ولو قال انت طالق بلا تا قبل ان اقربك بشهر فليس بمولى حتى يمضي
شهر فهو مولى ولذا لو قال ذلذ لامرأتين فهو مولى منهما بعد شهرين فان قرب احداهما
سقط الايلا عنهما ولم يحث وان قرب لباينه طلقا بلا تا ولو قربها او قرب احداهما
قبل شهر سقطت اليمن اما لو قال انت طالق بلا ما قبل ان اقربك طلقت حين قال اما
لو قال قبل ان اقربك فهو مولى فان قربها طلقت بلا ما بعد ما قربها **او** لو قال امرأتين
انما طالقان وقد دخل بهما ثم قال احدكما طالق بلا ما او قال فلان طالق بلا ما او فلان
فلم يقع الملائ حتى انقضت عدة احداهما من المطلقة الاولى وقع الثلث بالاحسري
اما لو انقضت عدتها لم يبق له الخيار لا يقع الثلث على واحدة فان تزوجها معا لم يحز
نكاح واحدة منهما فان تزوج احداهما جاز ثم لبس له ان تزوج الاخرى الا بعد زوج
اما اذا لم يتزوج واحدة منهما حتى تزوجت احدهما زوجا ودخل لها ثم طلقها ثم تزوجها
معا جاز ولذا لو تزوج احداهما ولو انقضت عدتها معا ثم مات احداهما جاز له ان
يتزوج بالباقية **اخر** لو قال اخرا امرأة تزوجها طالق فتزوج امرأتين احداهما بعد
الاخرى ثم طلق الاولى ثم تزوجها ثم ماتت طلقت التي تزوجها مرة وكذا لو نظر الى
عشر نسوة وقال اخرا امرأة تزوجها منكن طالق فتزوج امرأتين ثم طلق الاولى ثم
تزوجها ثم ماتت طلقت التي تزوجها مرة اما لو نظر الى امرأتين فقال اخرا امرأة تزوجها
منكن طالق فتزوج اثنتين ثم طلق الاولى ثم تزوجها ثم ماتت طلقت التي تزوجها مرة اما
لو نظر الى امرأتين فقال اخرا امرأة تزوجها منكما طالق فتزوج احداهما ثم تزوجت
الاخرى طلقت التي تزوجها اخرا حين تزوجها فان طلق الاولى ثم تزوجها لم تطلق ولو
قال في جميع ذلك اخرا تزوج اخرا فالتى تزوجها طالق ثم عمل ما وصفنا طلقت التي
تزوجها مرتين ولو قال اخرا امرأة تزوجها طالق فتزوج امرأتين ثم ماتت لم تطلق
اما لو قال اخرا تزوج فالتى تزوج طالق فتزوج امرأة مرتين ثم ماتت طلقت ولو
تزوج امرأة فطلقها ثم تزوج باخرى ثم تزوج الاولى ثم قال اخرا امرأة تزوجها ففى طالق
طلقت التي تزوجها مرة اما لو قال اخرا تزوج تزوجت فالتى تزوجها طالق طلقت التي تزوجها
مرتين **اجازة** لو قالت له قد طلقت نفسي فقال الزوج اجزرت وقع رجعا ولو قال ابنتها
او حومتها فقال الزوج اجزرت وقع باينا وان نوى الزوج بلا تا فهو بلا تا وان لم ينو الزوج
في قوله حومتها طلقها فهو مولى اما لو قالت اجزرت نفسي فقال الزوج اجزرت ينوي الطلاق

لم يقع شئ ولو قالت جعلت امرى بيدى وقد اجرت نفسي فاجاز الزوج فالامر بيدها
في مجلسها اما لو قالت قد جعلت امرى بيدى امس فاخترت نفسي فقال الزوج صدقت
وقد اخترت ذلذ الساعة سوى الطلاق لم يقع والامر بيدها في مجلسها ولو قالت كنت
بالامس قلت امرى بيدى ليوم كله فاخترت نفسي فقال الزوج اجزرت الساعة لم يقع شئ
لم يصير الامر بيدها ايضا ولو قال ان لم اضربك فانت طالق ساعة خلف لها فهو كما نوي
وان نوى غدا او ما بينه وبين الليل فاليمين على الابد وينته باطله ولو قال امرأتين بيد
فلان شهر او الشهر الذى على كلامه حتى لو مضى شهر بطل الامر وان لم يعلم فلان اما لو قال
اذا مضى هذا الشهر فامر بها بيد فلان بعد الشهر في مجلس علمه وان علم بعد شهر جاز ولو
قال امرأتين بيد فلان و فلان اذا مضى شهر مضى شهر ثم علم احداهما فقام من مجلسه
قبل ان يطلقها بطل الامر ولو طلقها في مجلس حتى يعلم الاخر وطلقها في مجلس علمه ايضا
فهو موقوف حتى يعلم الاخر وطلقها في مجلس علمه ايضا وقع حتى لو قال قبل ان يطلقها بطل
الامر والله اعلم قيل لداود الطائي لسفيرة عن النساء قال قاسيت شهوى عن ادراكى
حتى ذهبت عن قلبى **من الجامع الصغير** قال رحمه الله اذا طلق امرأته طلاقا رجعا ليس له
ان يسافر بها حتى تشهد على رجعتها ولو طلقها وانكحها فله ان يراجعها
اذا كانت حاملا والا فلا رجعه له ولو قال والله لا اقربك شهرين وشهرون بعد هذين
الشهرين فهو مولى اما لو قال لا اقربك شهرين فكلت يوما ثم قال وشهرون لم يصير مولى
ولو قال اعدي ثلاث موات ثم قال عنيت بالاولى الطلاق ولم اعن بالباقيتين شيئا ففى طالق
بلا تا ولو قال طلقى نفسك فقالت بنت نفسي ففى طالق اما لو قالت اخترت نفسي لم تطلق
ولو قال انت طالق في مولى او مع مولى او مع مواتك لا يقع شئ لو قال ان كلمت باعمر و ابا
يوسف فانت طالق وان وجد الشرطين في الملك او احدهما في غير الملك او احدهما في الملك
والثاني في غير الملك وهو اخوها لا يحث انت طالق بلا تا انصاف تطليقتين وقعت بلا تا
والذى مقدم لسقط خصاصا او جمعا او مبارزا في حيفا لقتاله او انكسرت السفينة فبقى
على لوح طلق امرأته توفه واذا اختلع الاب وضمن للزوج بدله صح ولزمه الماله ولا
يحتاج الى قبول الصغير ولم يستطع عن الزوج شئ من مهرها القياس ان يلزم الاب كل المهر
وان كان قبل المدخول وان كان المهر مالا معنارا رقتة وفي الاستحسان يجب نصفه اما
بعد المدخول يلزمه رد كل المهر وعلى هذا اذا اختلعت الكبيرة قبل المدخول اما لو خلع
الصغيرة وقبل الاب عنها لم يصح الخلع وفي رواية يحتمل انه لم يصح الخلع اصلا ويحتمل انه اراد به

لم يسقط من المهر شيء مع صحة الخلع وفي رواية صح^ه اما لو ضمن الاب^ه صح^ه الا ترى لو ضمن اجنبي
صح الخلع لو خالع امراته على عبد لها ابق على الها بريد من ضمانه لم يبر من ضمانه وعليها
ان ياتي به ولو امر رجلا ان تزوجه امرأة فزوجها امرأتين لا يلزمه واحده منهما ولو
قال انت طالق بلا ما بالف درهم على انك بالخيار ثلاثة ايام فقالت قبلت ينظر ان
ردت الطلاق في ثلاثة ايام بطل وان اختارت الطلاق في الثلاثة وقع الا للزوج عند
ابى حنيفة وعندهما وقع في الوجهين والخيار باطل والماله لازم ولو قال انت طالق
اذ اشيت لا يبطل بالقيام عن مجلسها مثل متى اشيت اما لو قال حين لم اطلقك وقع في
الحال ولو قال حين لا اطلقك لا يقع حتى سته اشهر ولو قال طلقني نفسك ليس له ان يرجع
عنه وان قامت من مجلسها بطل الامر اما لو امر به اجنبيا له ان يرجع وبنهاه وبالقيام
عن مجلسه لم يبطل الا موقفا ما لو قال له طلق امراتي ان شيت ليس للزوج ان يرضع
عنه ويبطل بالقيام عن المجلس ولذا لو قال لامرأته طلقني نفسك ان شيت موقفا بالمجلس
وانه لازم لو قال انت طالق فكيف سبت فهو رجعي لو قال انت طالق كالف ان توى
واحدة فواحدة باينه وان توى ثلاثا وان لم يكن له فيه فهي واحدة باينه
لو قال انت حره بمنزله قوله انت بريد ولو قال اذ هي وقوي ونحرم بمنزله قوله
استبري ولو طلقها وقد است عليها ثلاثون سنة لم يحض قط فحدتها بالشهور ولو
قال ان تزوجت عدسك فالتي تزوج طالق ثم طلق امرأته باسائة تزوج امرأته في
عدتها لا يطلق ولو قال اختاري فتقول اخترت فهو باطل وانما صح اذا كانت
النفس مذكوره في احد الكلامين ولو قال انت طالق واحدة فانت قبل قوله
واحدة لم يقع شيء ولذا في الثنتين والثلاث وفي ان شاء الله ولو قال انت طالق واحد
اولا فليس بشيء اما لو قال انت طالق واحدة او لا شيء يقع واحده في قول محمد ولا
يوقع في قول ابى يوسف الاول ولو قال انت طالق او لا شيء فعن محمد فيه روايتان
والاصح ان لا يقع شيء ولذا لو قال انت طالق او غير طالق لم يقع ولو قال اذا حضت
فانت طالق طلقت حين رأت الدم اما لو قال اذا حضت حيضة فعلى الطهر بعد الحيض
ولو قال انت طالق من واحدة الى واحدة او من ثنتين واحدة الى واحدة او من واحد
الى ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين طلقت واحدة ولو قال من واحدة الى ثلاث
ما بين واحدة الى ثلاث طلقت ثنتين في قول ابى حنيفة وعند ابى يوسف ومحمد ماخذ
في كمله باخر الوقتين وعند زفر لا يدخل فيه الاول ولا الغايه فينظر ان يقع شيء

دفع والا فلا وهذا هو القياس المحض ومحتاج الاصمعي زفر في هذه المسئلة عند باب الرشد
قال لفرما فولد في رجل قيل له كم سنك فقال ما بين سنين الى سبعين يكون ابن سبع سنين
فتحرر زفر وقال استحسن في مثل هذا **من الربادات** قال رحم الله اذ اقال انت
طالق لمشييه الله او لمحبه الله او لفضا الله او لعلم الله وقع من ساعته ولذا المشيه ثلاث
او لمحبه ولذا بعلم الله او بامر الله او بحكمه او قال بعلم فلان او بحكمه اما لو قال
بمشيه الله او لمحبه الله او بارادته او برضاه لا يقع بمنزله ان شاء الله ولو قال بمشييه فلان
او لمحبه فيتوقف على وجود المشيه من فلان في مجلس علمه ولو قال في اراده الله او في محبه
لا يقع الا اذا ذكر شيئا لا يصح تعلقه بقوله انت طالق في علم الله وقع اما في قدره الله
ذكر في الكتاب انه لا يقع اذا اراد بالقدره العضا لا محل على القدره التي هي ضد العجز
لان هذه بمنزله العلم **امه** رجل تحت حرة وامة فدخل بها فقال احدكما طالق ثنتين
ثم عتقت الامة قبل البيان له ان يعرف المطلقتين الى انهما شا فان صرف الى المعنقه
بانت حرمه غليظه وجب لعدة من وقت البيان ولو صرف اليها في حاله المرض فلها
ربع مهرات النسا والحره ثلاثة ارباعه ولذا لو ماتت قبل البيان ولو كانت اثنتين
والمسئلة محالها ثم عتقتا قبل البيان فصرف المطلقتين في المرض الى احداهما بانت
ولا محل له الا بعد زوج اخو والمهرات بينهما نصفين وتعد التي صرف اليها اربعة اشهر
وعشرافها ثلاث حيض وقال ابو يوسف علمها العده لا غير رجل تحت امان لرجل
فقال المولى احدكما حرة وقال الزوج التي اعنتها المولى طالق ثنتين فواخذ المولى
بالبيان او لا فصرف العتق الى احداهما طلقت هي ولا خيار للزوج في وقوع الطلاق
بعد العتاق حتى للزوج حوا الرجعة اما لو بدا الزوج فقال احدكما طالق ثنتين ثم قال
المولى التي طلقها الزوج حرة فواخذ الزوج بالبيان او لا فاذا بين طلقت ثم عتقت
وعدها حيضتان بخلاف ما اذا علق الزوج طلاقها المحي الغد وعلق المولى عتقها المحي الغد
فوقعتا معا وبعدها بلا حيض رجل له امان تحت رجل فقال المولى احدكما حرة ثم
قال الزوج التي اعنت المولى طالق ثم مات المولى قبل البيان فخير الزوج في الطلاق وعتق
من كل واحدة نضها اما لو غاب المولى لا يحزر الزوج لكن يتوقف على بيان المولى ثم سح الطلاق
اما لو بدا الزوج ولم يقل المولى شيئا ثم اشترى الزوج احداهما انصرف الطلاق الى الاخرى
ولو اشترىها جميعا معا بطل بكاهما واحدهما حرمه عليه اذا كان الطلاق ثنتين ولا يمكن
البيان بالقول اما لو وطى احداهما فاذا كان منه للطلاق في الاخرى بمنزله رجل اعنت العده

اما به عينها ثم نسيها فانه عند البيان بالفعل لا غير حتى لو باع من متفرقات جاز البيع الا
في الاخير **ولو باع من جميعا مع الاحوز** - لو قال للمدخول لها انت طالق الساعة واحد
لو قال للمدخول بها انت طالق الساعة واحده على انك طالق اخرى غدا على
الف درهم فان قبلت وقعت تطلقه بنصف الف واذا اجاعده وقعت اخرى بغرضي اما لو
تزوجها قبل محي الغد ثم جاز الف درهم ملكه طلقت اخرى بنصف الف بمنزله رجل قال
لامراته انت طالق ثلاثا للسنة على الف درهم فاذا اظهر من حبسها وقع تطلقه بنصف الف
ووقعت اخرى بعد الظهر الثاني بغرضي ولذا الثالث اما تزوجها قبل ان يظهر فوقع
السنة بالمائة ولذا الثالث ولو قال لها انت طالق الساعة واحده املا الرجعة
على انك طالق اخرى غدا بالف درهم او قال انت طالق الساعة واحده بغرضي
على انك طالق غدا اخرى بالف درهم او قال انت طالق بطلاقك باسنة على انك طالق غدا
اخرى بالف فان الملام ينصرف الى الساندة وزال اولي ولو قال انت طالق واحده
وانت طالق اخرى غدا بالف درهم او قال على الف او قال انت طالق الساعة واحده
املك الرجعة وغدا اخرى املك الرجعة او قال انت طالق الساعة باسنة وغدا اخرى
باينة بالف درهم او قال انت طالق الساعة واحده بغرضي وغدا اخرى بغرضي بالف
درهم انقسم الف علمها بصفتان **حلع** لو قال لها بعث طلاقك بالف درهم او خلعتك
بالف فيعتبر مجلس المرأة في قبولها لا مجلس الرجل حتى لو قام الزوج وذهب قبل قبولها
فلمها القبول في مجلسها اما لو بدت المرأة فقالت اشترت منك طلاقك بالف درهم
او خلعت نفسي بالف درهم ثم ماتت وذهبت ثم قبل الزوج فهو باطل فقيامها كزوجها
عن العقد ولو قال الزوج قد بعثها طلاقها او خلعتها بالف درهم وهي غايبة فبلغها
بعد مده فلها القبول في مجلسها اما لو بدت المرأة فقالت اشترت طلاقك من زوجي
بكذا او طلقت نفسي او قد خلعت نفسي بالف درهم فبلغ الزوج ذلك فقال قد قبلت
فهو باطل بخلاف ما اذا ارسلت اليه رسولا فاتي اليه رسولا وقال ان فلانة تقول
قد خلعت نفسي منك بالف درهم فقبل الزوج جاز حتى انه لو اخبره بخبر كفايتها التي
قالت لا على وجه الرسالة فلا يصح قبوله وهكذا الكلام في العتق بالبدل ولو قال
لها اذا اجاعده فقد خلعتك على الف درهم فالقبول لهما في مجلس علمها بعد محي الغد
اما لو قال ان شئت فانت طالق غدا فلها المشيه في مجلسها في الحال ولو قال للمرأة
اذا اجاعده فقد خلعت نفسي منك بالف درهم فلها ان ترجع ويبطل بتمامها عن المجلس

سوا

سوا كان الزوج حاضرا او ارسلت اليه رسولا اما لو قال لها اذا غدت فطلقني نفسك
بالف درهم او قال ذلك في العتق لم يصح رجوعه قبل محي الغد ولو كانت المراد او العبد
فالا ذلك للزوج والمولى ثم لم يحيا الزوج والمولى عن ذلك قبل محي الغد جاز نهيها ولو لم
نهيها مما عجز ذلك حتى قال الزوج خلعتك بالف او المولى قال اعققتك بالف جاز ذلك في
مجلسه او بعد ما يقوم من المجلس ولو قالت المراه خلعت نفسي من زوجي بالف درهم فاذهب
يا فلان وقل له ذلك فلما ذهب فلان اشهرت المراه خلعت نفسي من زوجي بالف درهم فاذهب
فقبل فقبوله باطل بخلاف ما لو وكلت لرجل بالخلع ثم رجعت والوكيل لا يعلم برجوعها
فخلعها كما امرت جاز حيض اذا قال للمدخول بها وهي ممن يحض انت طالق للسنة
في طالق اذا حاضت وطهرت ولو جامعها او طلقها في تلك الحضة ثم طهرت لم تطلق
ولذا اكل حضة جامعها فيها ولو حاضت وطهرت فعاد الزوج قد جامعتك في حيضتك
وانكرت جماعة ينظر ان كانت هذه المنازعة قبل طهرها فالقول قوله وان كانت
بعد طهرها فالقول قولها والطلاق واقع اما لو قال ذلك بعد ما طهرت وصدقته
المراه لم يقع شيء ولذا لو ادعى الطلاق في حضنها ولو قال لها اذا حضت فبعدي حر
فعلت حضت ولذها الزوج لم يعتق بخلاف ما لو قال اذا حضت فانت طالق فانها
مصدقته هناك ولو قالت راي الدم الساعة وصدقها الزوج فيصنع الفاضل مستخدما
فان دام الدم ثلاثة ايام فهو حيض والا فلا ولو ادعى الزوج انقطاع الدم في ثلاثة ايام
فكذبته المراه فالقول قولها ولو صدقت المراه زوجها بانقطاع الدم قبل مضي
ثلاثة ايام والعبد لذها وكان ذلك في ثلاثة ايام هذه المنازعة فالقول قول المراه
ودرجها ولو كانت بعد مضي ثلاثة ايام فالقول قول العبد وعتق وكذا الحكم
لو كان مكان العتق طلاق خيرا ولو قال لها وهي حاضرا اذا طهرت فبعدي حر
فقال طهرت بعد خمسة ايام وكذبها الزوج فالقول قوله ولا يعتق العبد الا بتصدق
الزوج اياها او مضي عشرة ايام من ابتداء الزوج ولو قال لها اذا اطلقتك طلاق
السنة فبعدي حر ثم قال لها انت طالق للسنة فلما حاضت وطهرت فقال الزوج
قد جامعتك في حيضتك وصدقته بذلك لم يقع طلاق ولا عتق وان كذبته وقامعا
او لو قال انت طالق او اقدم فلان او فلان فاهما قدم طلقت ولذا اذا اجار اس
السهر او اذا قدم فلان فعلى هذا كل ما تعلق ببطلان وقوعها بالوكيل اما لو علق
بالوقتين نحو قوله انت طالق غدا او بعد غد فيقع باخرا الوقتين وكذا انت طالق

راس الشهر او غد اما لو عني في كل وقت وفي كل فعل طلاقا فهو على ما نوى كما لو قال
انت طالق في غد او في راس الشهر ولو قال انت طالق لوراس الشهر او اذا قدم فلان
فان قدم هو راس الشهر وقع ولو جاز راس الشهر او لا لم يقع حتى يقدم فلان فهذا جمع
بين الفعل والوقت ولو قال انت طالق غدا وان شئت فشات الساعة طلقت
ولو قال غدا وبعد غد طلقت غدا ولو قال اذا جاء فلان وجا فلان فانت طالق
تعلق بغيرها ولو قال ان جاء فلان فانت طالق فان جاء فلان فاما جاز طلقت ولو
قال انت طالق غدا واذا قدم فلان فانت طالق فانتان تطلقتان في غد واحد ومعنى قدم
وقع اخري **سكان** لو طلقوا احدي نسائه في صحته وقد دخل بها فقال احدهما
طالق بلا ثم عن ذلك في مرضه ثم مات قبل عدتها وورثها كما لو مات قبل البيان
ولو كانت له امرأة اخرى غيرها فلها نصف الميراث والنصف للاخرى بين هاتين حصتان
ولو ماتت احدي هاتين طلقت لباقيته بلا ثا ولا لم يرث شيئا ولو ماتت المعينه قبل
موته فالمراتة للباقيته كده ولو ماتت التي لم يوقع عليها فنصف الميراث للتي
عينها للطلاق ولو كانت له امرأه اخرى فماتت المعينه للطلاق في مرضه الذي مات
فيه الزوج فالمراتة بين الباقيتين بنفس ولو ماتت التي لم يعينها للطلاق ثم مات
الزوج فله المعينه ربع الميراث وللثالثة ثلثه اربع الميراث واما لو تعين للطلاق
في واحد منهنما حتى جات احدهما بولده لا قبل من سنتين من وقت الطلاق فله ان
يوقعه على انها ما فان عيّن التي ولدت للطلاق ينظر لوقاله اما ما عدت فعليه
حد القذف ونسب لولده ثابت منه اما لو قال انما اوقعته عليها لان بانته منه
ونسب لولده ثابت ولم يكن بينهما احد ولا لعان ولو كانت جات بالولد لاكثر من
سنتين بيوم واحد وقع الطلاق المبهم على التي لم تلده والولد لا زم له فان نفاه بلا عن
ولو جات احدهما بعد القول بولد لا قبل من سنتين بيوم وجات الاخرى بولده
بعد هذا القول لاكثر من سنتين بيوم وقع الطلاق المبهم على التي جات به لا قبل من
سنتين ولو كان بين الولدين اكثر من ستة اشهر والمسلة محالها او فعنا الطلاق
على التي ولدت لا قبل من سنتين ولو جات كل واحد منهما بالولد بعد السنتين
وبينهما يوم واحد طلقت التي ولدت اخيرا **أقوى** لو قال امرؤك بيدك فطلق نفسك
او قال اختاري فطلق نفسك ثم قال لم ارد به طلاقا فاخترت نفسها فهي طالق
بايند في الوجهين بخلاف ما لو قال امرؤك بيدك او اختاري ثم قال لم ارد به طلاقا

صدق

صدق في القضا اذا لم يوجد دليلا لذل الطلاق والغضب ولو قال امرؤك بيدك فطلق
نفسك ثلاثا للسنة او قال فطلق نفسك ثلاثا اذا جاء غد فاخترت نفسها بطلاق ثلاثا
الساعة ولو قامت من مجلسها بطل اختارها ولم يصدق الزوج انه لم ينو الطلاق ولو
قال امرؤك بيدك ثم قال في فوره موصولا او بعد سكوت ملحسك ان تطلق نفسك ثلاثا او
قال لم لا تطلق نفسك ثلاثا فقالت اخترت نفسي طلقت ثلاثا ولا يصدق ان لم يرد به طلاقا
اما اذا قال ابتدا من غير غضب ولا ذكر الطلاق امرؤك بيدك وطلق نفسك او قال اختاري
وطلق نفسك فقالت قد اخترت نفسي فقال لم ارد به طلاقا فالقول قوله محلا ما ذكر حرف
الفا **واما لو قالت في الوجهين قد طلقت نفسي طلقت بطلاقه رجعية** ولذد لو قال
امرؤك بيدك فطلق نفسك ثلاثا للسنة او قال امرؤك بيدك فطلق نفسك ثلاثا للسنة اذا
جاء غد فاخترت نفسها في مجلسها فقال لم ارد به طلاقا فصدق بعد ما حلف لو قال
امرؤك بيدك اختاري فطلق نفسك فاخترت نفسها ثم قال لم ارد به طلاقا فطلقت
واحدة لو قال امرؤك بيدك واخترت نفسي فطلق نفسك فاخترت نفسها وفتت ثنتان
لو قال امرؤك بيدك واخترت نفسي فطلق نفسك فاخترت نفسي فقال الزوج لم ارد به
طلاقا لم يقع شي اما لو قال بطلاق نفسي وفتت بطلاقه ولو زوجا بالقول فطلق نفسك
لو قال امرؤك بيدك فاخترت نفسي فطلق نفسك فاخترت نفسها بانته بتطبيقه اما لو قال
اختاري فاخترت نفسي فطلق نفسك فاخترت نفسها او قالت طلقت نفسي بانته بتطبيقه
ولذا في قوله اختاري وامرؤك بيدك فطلق نفسك ولو قال امرؤك بيدك واخترت نفسي
فطلق نفسك فاخترت نفسي لم يقع شي اما لو قالت طلقت نفسي فطلق نفسك ففتت ثنتان لو قال
اختاري فامرؤك بيدك فطلق نفسك فقالت اخترت نفسي طلقت واحدة بعد ما حلف انه
لم يرد به بلا ما لو قال امرؤك واخترت نفسي فطلق نفسك فاخترت نفسها او قالت طلقت
نفسى يقع واحدة لو قال امرؤك بيدك فاخترت نفسي فطلق نفسك فاخترت نفسها فقال لم انو
به طلاقا فالقول قوله ولذا في قوله اختاري فامرؤك بيدك فامرؤك بيدك لو قال امرؤك
بيدك فاخترت نفسي فطلق نفسك فقالت اخترت نفسي او قالت قد طلقت نفسي تقع
بطلاقه بانته ولم يصدق في قوله لم انو به طلاقا ولو قال اختاري فامرؤك بيدك وطلق نفسك
فاخترت نفسي لم يقع شي اما لو قالت طلقت نفسي بطلاقه رجعية ولو قال فطلق
نفسك فاخترت نفسي فطلق نفسك بانته بواحدة بقوله اختاري ولا يصدق ان لم يرد به
طلاقا ولذا في قوله اختاري وطلق نفسك او قالت طلقت نفسي وفتت ثنتان لو قال جعلت

الخيار بيدك فطلقى نفسك او قاله طلقى نفسك فقد جعلت الخيار بيدك وقعت تطلقه لو قال
 في غير غضب ولا ذر طلاق اختارى فقد جعلت امرك بيدك وطلقى نفسك فقالت قد اخترت
 نفسي لم يقع شئ اما لو قالت طلقت نفسي طلقه رجعيه ولو قال جعلت امرك بيدك فاخترت
 مطلقى نفسك فعالت اخترت نفسي او قالت طلقت نفسي بانته بواحدة لو قال اختارى فطلقى
 نفسك فامر بك بيدك لو قال امرك بيدك فاخترت مطلقى نفسك فاخترت نفسها او طلقت
 نفسها فهي واحدة باينه ولو قال ابتدا اختارى ثم قال بعد سكوت طلقى نفسك ما حبسك
 فاخترت نفسها فعاد لم ارد به طلاقا فالقوله قوله ولو قال قد طلقت نفسي لان يقع رجعيه
 لو قال امرك بيدك طلقى نفسك ما حبسك فاخترت نفسها فقال لم اعن به طلاقا فالقوله
 قوله لو قال في غضب او ذر طلاق قد جعلت امرك بيدك فامر بك بيدك فكون امر او احدا
 اما لو قال قد جعلت امرك بيدك فامر بك بيدك فهذا امران مختلفان وقعت تطلقنا
 لو قال قد جعلت طالق فانته طالق فهي واحدة ولذا اطلقك فانته طالق اما لو قال
 قد طلقك انت طالق فهي تطبيقان **استدنا** ولو قال انت طالق بلانا الا واحدة للسنة
 طلقت ثنتين عند كل طهر واحدة لو قال انت طالق ثلانا البتة الا واحدة طلقت ثنتين
 مملك الرجعة ولذا اقوله انت طالق بلانا الا واحدة البتة بانته ثنتين مملك الرجعة ولو قال
 انت طالق اثنتين البتة الا واحدة وقعت واحدة باينه لو قال انت طالق بلانا باينه الا واحدة
 وقعت ثنتان مملك الرجعة لو قال انت طالق اثنتان الا واحدة باينه وقعت واحدة في رجعيه
في لو قال انت طالق في ليك ونهارك فان قال هذا الكلام لبلال طلقت امراتك حتى تكلم
 به لا يطلونها الا ان تعنى تطلقن واحدة بالليل والاخرى بالنهار فهو كما نوي فوقه اخرى
 حتى يطلع الفجر صبيحة تلك الليلة كما انه قال انت طالق في ليك وفي نهارك اما لو قال انت
 طالق في نهارك وليك فقال ذلك ليلا طلقت مطلقتان في القضا احداهما حتى قال هذا
 القول والاخرى حتى يطلع الفجر من صبيحة تلك الليلة وان عني واحدة دين فما بينه وبين الله
 ولا يدين في القضا ولو قال انت طالق في ليك وفي نهارك وقعت مطلقتان لبلال تكلم به
 او نهارا ولو عني واحدة لا يدين في القضا ولو قال لها وهي مصطحجة انت طالق في قيامك
 وقعودك فقعدت لم يطلو حتى تقوم ولذا ان قامت لم يقع حتى تقعد ولو قال لها وهي
 مصطحجة انت طالق في قيامك وفي قعودك فان قعدت طلقت وان قامت لم تقعد ايضا
 اما لو قامت وقعدت لم تطلق متى فعلها جميعا الا واحدة الا ان نوي بكل واحدة فكما
 نوي ولو قال لها وهي قاعدة انت طالق في قيامك وقعودك او قال في قيامك وقعودك او قال

في قعودك وقيامك فوجودها شرط لوقوعه لو ملك في قعودها ساعة ثم قامت طلقت
 ثنتين ولو قامت مع فراغ من ذلك الكلام لم يطلو حتى تقعد بعده ولو قال انت طالق
 اذا جا غدا واذا جا بعد غد الم يطلق بحج الغد عنزله قوله اذا جا فلان وفلان **من المجرى**
 قال رحمه الله لو قال لامرأته انت طالق بلا ما للسنة وعي طاهر من غير جماع وقعت ساعة
 فانه واحدة فان راجعها بلسانه وقعت اخرى ثم راجعها بلسانه وقعت لانه اما ان لم
 يراجعها وقعت كلما حاضت وطهرت الى ثلاث ولو قال لها وهي حبل انت طالق بلا ما للسنة
 وقعت ساعة فانه واحدة ثم بعد كل شهر واحدة ما لم تلد ولذا الصغيرة المدخول بها
 لانه يطلقها عقيب الجماع في كل شهر الى ثلاث ولو راجعها عقيب لطلاق له ان يطلقها
 اخرى في ساعته ولذلك لانه وكذا حكم الابسة فان طلقها بلا ما للسنة او حكما
 بالوع عند راس كل شهر واحدة ثم رات لدم فتلك الطلقات باطله فاستانفا عند كل
 طهر واحدة ومتى طلقت عند طهرها الاول ثم ايسر عاد حكمها الى الشهر وفي التطبيقين
 ولو قالت المخبره هاتوا نياكي البسه لم تبطل مجلسها به ولو قال اختارى ونوى الثلاث
 فهي واحدة باينه ولو قال اخترت امي او ابي او اهلي او الازواج عنزله قولها اخترت نفسي
 ولو قال لها اختارى فقالت قد اخترت امي او امي او الى فلان لم يقع شئ وخرج عن يدها
 حتى لو اختارت بعده نفسها لم يقع شئ لو قال اختارى من ثلاث تطليقات فاخترت
 ثلاثا واخترت نفسها او تطليقه فهي ثلاث لو قال لها اختارى فقالت اخترت
 نفسي وقعت واحدة ولذا لو طلقها باسما قبل اختيارها بطل خيارها ولو قال
 انت طالق باين واحدة او برب او بته وقال نويت بلانا فهي واحدة باينه بخلاف
 قوله انت طالق باين لو قال اعتدى فهي واحدة رجعيه في اي حالة قال ذلك فان
 قال لم انوبه طلاقا لم يصدق في القضا ولو قال انت طالق من هذا القيد لم
 تطلق اما لو قال انت طالق ثلانا من هذا القيد وقع بلانا ولم يصدق في القضا
 انه لم ينو الطلاق ولو كتب حوايج سره في صدر الكتاب وكتب في اخره اما بعد
 اذا جاك كما بي هذا فانته طالق ثم بدله فحما اذا جاك كما بي هذا فانته طالق ثم
 ادرج الكتاب وختمه وبعثه ثم جاها لها طالق اما لو محام قبله من الحوايج وترك
 اذا جاك كما بي هذا فانته طالق ثم بعث اليها لم تطلق ولو بد افكتب بسم الله الرحمن الرحيم
 اما بعد فاذا جاك كما بي هذا فانته طالق فانظري ان فعلتي لذا وتصنعي لذا فلا
 الكتاب ثم بدله فحما اول الكتاب فاذا جاك كما بي هذا فانته طالق ثم ترك ما بقى ودرجه

وبعته اليها لم تطلق. اما لو محي بعد من حواجه وتركه اما بعد فاذا اجاك كما في هذا
فانت طالو وبعته اليها فاذا اصل اليها طلقت. ولو كتب في وسط الكتاب اذا جاله
فبالي هذا فانت طالق وقد كتب في صدره حواجه له وكتب بعد ذلك حواجه له
حتى ملا القربان ثم بدله في هذا اذا جاك كما في هذا فانت طالق فادرجه وبعته اليها
طلقت. ولو محاشيا مما قبله وترك اذا جاك كما في فانت طالق والذي محاشيا لم تطلق
وان كان ذلك اقل طلقت وان محاشيا بعده طلقت. ولو كتبت بطلاقها ثم قال لم انوبه الطلاق
لم يصدق في العضا. ولذا لو كتبت صدر الكتاب من فلان الى فلانة اما بعد فانت طالق
ثم قال لم انوبه الطلاق لم يصدق في العضا. ولذا لو كتبت صدر الكتاب من فلان الى فلانة
اما بعد فانت طالق ثم قال لم انوبه طلاقا ومزق كتابه لم يدين في العضا وهي طالق
اما لو كتب في صحفه او قرطاس او ثوب او حايط يستبين فيه فلانه طالق ثم قال لم
انوبه الطلاق لم يطلق وهو مصدق. ولذا لو كتبه في لوح او بزعران او بزريح وان
قال نوبت فلانا فهو كما نوبى. ولو كتبه في ساعد او حايط لم يستبين ولم يتحرك
به لسانه لم يطلق وان نوبى الطلاق فهو بمنزلة الوسوسة. ولو كتب اما بعد فانت
طالق فلانا ثم فتر فترة ثم كتب ان شاء الله فالاستثنا باطل. ولو مس جسدا امراته فوق
التياب بحيث يجد مس شي من جسدها لشهوه او مس راسها فوق الحمار او المقنعة او
مس رجلها من فوق الخف حتى يجد مس ساقيها او مس اسفل الخف حتى يجد مس اسفل القدم
حرمت امراته اما لو كان الخف منعلا او عليها ثياب كثيرة افتر حتى يجد مس
شي من جسدها لم يحرم امراته. ولو قبلها فوق ثيابها حيث يجد شفقت مس جسدها
من وراء الثوب حرمت امراته. ولو قال في هذه الوجوه لم يكن ذلك لشهوه فالقول
قوله اما لو قام اليها منتشرا فعاثها وقبلها لم يصدق في قوله ان ذلك ليس من شهوة
ولو قبلت ابن زوجها او اباه او جده وزعمت ان ذلك لشهوة منها ولذا لها الزوج
لم تبين منه امراته وان صدقها بانته. ولو قبل امراه ابنة او ابنه او جده او ابن ابنة
لشهوه وصدق الزوج بانته امراته. وان كذب الزوج لم تبين وما في حاله الانتشاد
يحمل على الشهوة كيف ما كان. ولا باس ان تحرم امراته وهي حائض ولها ان تحتار نفسها
مع انها حائض. ولذا لا باس بالخلع وهي حائض او في طهر وقد جامها فيه وكذا الامر
باليد وخيار المعتقة نفسها وخيار البلوغ في حاله الحيض والظهر الذي وجد فيه
الجماع ولذا خيار بلوغ الغلام. وكذا تفريق القاضي بعد انقضاء اجل العتق في تلك الحالة

طلاق

لها والمعتوه والصبي لم يحتلم او لم يبلغ ثمان عشرة سنة باطل. لو قال قسمت بينكما
تطلقتن او جعلت بينكما او اشركت بينكما في تطلقتن بطلاق واحدة واحدة
لو قال او قعت عليك تطلقتن او قد طلقتك ثنتين او انما طالقان ثنتان مطلق
كل واحدة ثنتان له اربع نسوة فقال قسمت بينكن بطلاق او قال ثلثانا او قال
اربعا طلقت كل واحدة واحدة اما لو قال خمسنا الى ثمان وقع على كل واحدة ثنتان ولو
قال تسعا وما زاد عليه وقع على كل واحدة ثلاث. ولو قال قد طلقتك ثلثانا او
قال او قعت عليك ثلثانا او قال انن طالق واحدة ثلاث. ولو قال قد طلقتك ثلثانا او
قال انت طالق ما شاء الله لم يقع اما لو قال كيف شاء الله وقعت واحدة رجعية. لو قال
انت طالق ونصف الا واحدة كانت طالق ثنتين. اما لو قال انت طالق ثنتين ونصف الا
نصفا طلقت ثلثانا لو قال انت طالق ثلثانا الا نصف طلقت ثلثانا. لو قال ان تزوجت
فلانة فهي طالق وهي كظها امي ثم تزوجها فهي طالق ولم يكن منها مظاهرا اما لو قال
فلانة طالق ان تزوجتها فهي على كظها امي يصير مظاهرا. لو قال هي طالق ان تزوجتها
وطالو وطالو فتر زوجها وقعت ثنتان. لو قال اذا تزوجتك فانت طالق قبل ذلك
بيوم فتر زوجها طلقت اما لو قال انت طالق قبل ان تزوجك بيوم لم تطلق. المعتقة
اذا اختارت نفسها وهي مرضية فماتت في عدتها لم يبرها. ولذا الحكم في خيا البلوغ
ولذا المرض طلقتها وهي امه فاعتقت وماتت لم توث. ولذا الملم طلق امراته النصرانية
في مرضه فاسلمت لماتت هو لم توث. لو انقطع دم المطلقة الرجعية اقل من عشرة ايام لم يملكه
رجعتها ما لم يغتسل ام لم يعرض وقت صلا حتى لو انقطع الدم حين طلعت الشمس فلم يغتسل
حتى دخل وقت الظهور فله رجعتها ما لم يعرض وقت الظهور وقت الظهور اذا اصاب الظل فامة
سوى في الزوال اما لو كانت امراته نصرانية والزواج مسلم مضت العدة بانقطاع الدم
ويطرح الرجعة فيما دون العشرة كما في العشرة اغتسلت ام لا مضى وقت صلا ام لا. لو
قال الزوج راجعتك فقالت بعد سكتة قد انقضت عدي في لو يصدق. ولو مضى اربعة
اشهر وعشر في عده الوفاة ولم تقل شيا فقد انقضت عدتها فان قالت بعد ذلك اني حملت
فجات بولد لا قل من ستة اشهر من دم مضت الا اربعة اشهر وعشر الزمة. وان جات لتام ذلك
لم يلزمه. ولو دخلها في نكاح فاسد فترق بينهما وعليها العدة ثلاث حيض لا نفقة لها ولا
سكنى ولا جبة ان سعى من الزينة والخروج وعليه الاقل من صدق ومما فرضها لو اعتنق
ام ولده فعليها العدة ثلاث حيض لا نفقة ولا سكنى لها ولا سعى من الزينة ولا من الخرج فان

تزوجها سيدها وهي في العدة جاز فان طلقها قبل الدخول بها فله الرجعة وعليها
ملافة حيض مستقبله ولا يخرج ما دامت في العدة ولا تلبس المعصفر ولا تنزى ولها
النفقة والسكنى وتنقي الدهن والكحل ولذا الراجح المطلقة في عدتها فطلقها قبل الدخول
بعد الرجعة لو غاب زوجها فطلبت من القاضي ان يفرض عليه نفقتها لم يفرض على الغائب
لو قال والله لا اقربك صار موليا فان ما نويت الايلا لم يصدق في القضاء وكذا
المباضعة والمجامعة اما لو قال في المضاجعة ما نويت ذلك لم يصير موليا ولذا في
الايمان والمس لو قال ان قربتك فله على ان اقرا سورة من القرآن او اسبح الف تسبيحة
لم يصير موليا اما في الصلوة يصير موليا عند محمد ولم يصير موليا عند ابي يوسف ان قربتك
فتزوجت امرأة فهي طالق او قال ففلان حوران اشترى بيته لم يصير موليا اما لو قال ان
قربتك فكل امرأة تزوجها فهي طالق صار موليا ولذا في قوله حتى اطلق ولانه او حتى
اعتق عبدي او حتى اتصدق ب درهم او حتى اصوم يوما ويبيد القاضي في اللعان بالرجل
فعال اشهد بالله اني لمز الصادق بن فجار ميتك به من الزنا وهو مستقبلها او شاهر
اليها بذلك فاعاد ذلك اربع مرات ثم بقوله ولعنة الله على انك من الكاذبين فيما
رمتك من الزنا ثم بقوله للمراه استقبليه وقولي اشهد بالله انك من الكاذبين فيما رمتني
به من الزنا فاعادته اربع مرات ثم في الخامسة وغضب الله انك من الصادقين فيما رمتني
به من الزنا ثم بقوله القاضي فوقه بينكما فباتت منه تطيقه فان صدقته المراد قبل ففرض
القاضي لاحد ولا لعان وهي امراته على حالها وان لذب هو نفسه قبل تفرقة فعليه الحد
وهي امراته ولذا ان لذب نفسه بعد التفرقة يوجب الحد ولو قال لها زانية فقالت
بل انت فعلها الحد ولا احد على الزوج ولا لعان ولو كانت محمودة في زنا وهو محمودة
في قذف لاحد ولا لعان بينهما ولذا لو كانا محمودة في زنا اما لو كانا محمودة في
في حرم بلاعنا ولذا ان كانت محمودة في حرم وهو في زنا فان جات امراته بولد فقال
ليس مني ثم قال لم تلده هي لاحد ولا لعان فيه الا ان تجي القابلة تشهد انها ولدت فلا عى
القاضي بينهما ولو جات بولد من في بطن فنفا الاول وقبل الثاني جلد الحد اما لو اقر
بالاول ثم نفى الثاني لزمه كما في المسئلة الاولى ولا عن بلا ولد ولو قال هو ابني ثم قال
ليس بابني ثم قال هو ابني لزمه ولا عن اما لو قال اولا ليس بابني ثم قال هو ابني ثم قال
ليس بابني لزمه وحده ولو جات بثلاثة اولاد في بطن اقر بالاول والاخر ونفى الاوسط
لا عن ولزمه البنون اما لو نفى الاول ثم اقر بالاوسط ثم نفى الاخر وحده وهم بنوه لو شهد

احدهما

احدهما انه طلقها واحده وشهد الاخر انه طلقها فثنتين او شهد بثلاث لم يسمع عند ابي
حنيفة رحمه الله وعندهما يوجب بالاقول وعلى هذا لو شهد احدهما بثنتين وشهد الاخر
بثلاث ولو شهد احدهما انه طلق واحد وعشرين بطلقة وشهد الاخر انه طلق واحد وخمس
تطلقه طلقت واحدة ولو شهد احدهما انه طلقها بالفارسية وشهد الاخر انه طلقها
بالعربية يسمع ولو شهد احدهما بتطلقه باينه والاخر برجعه في رجعه ولو شهد
احدهما انه قال لها انت طالق وطالق وطالق وشهد الاخر انه طلقها بان قال انت
طالق طلقت واحده قال ابو حنيفة لو قال هشتم ثم قال لم اعن به طلاقا لم يصد
وهي واحدة رجعه ولذا لو نوى ثنتين اما لو نوى ثلثا او ثلثا فبها نوى ولو تزوجها
على الف ودخل بها فلم يبدفعه اليها حتى اختلعا على خمس ما به منها جاز وهو بري من الالف
كلها اما بعد القبض فله ما سمي والباقي لها فلم تسترد منها ولذلك اذا اختلعا على ثوب
فحك الالف قبل القبض وبعد على ما ذكرنا وكذا قبل الدخول بها ولو قال اخلعتك
على ما به كانتا لما به له ويرى هي من الالف ولذا لو قال اخلعتك على ما به منها التي تزوجك
عليها من الالف لم يدخل بها ولم يدفع اليها الالف كان برياً من الالف كلها ما به بالخلع وسما
بالبراة وان كان بعد القبض اخذ منها الما به ويرى بما بقي من الالف ولو خالها بجميع
ما تمك ولم تسمه جاز وله المهر الذي تزوجها عليه فان كان دفعه اليها اخذ منها وان
لم يعطها اياه بري منه ورجع عليها مثل ذلك المهر دخل لها او لم يدخل وعن ابي حنيفة عن
حماد عن ابرهيم النخعي ان امراته اتت عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقالت يا امير المؤمنين ان
زوجي طلقني بطلقة ثم تركني حتى اذا انقطع دمي من الحيضة المائنة ودخلت مغتسلة واراحت
ماي والقيت ثوبي وادبنت باناي ذهبت لا فيض الما على جاني فقال قد راجعتك قد راجعتك
فقال ان افرض الما على راسي فقال عمر لعبد الله بن مسعود وهو عنده قل فيها يا باعبد الرحمن
فقال عبد الله يا امير المؤمنين اراها امراته وادله امك رجعتها الا انها حايض ما لم تغتسل
فقال عمر نعم رايته مثل ما رايته قال فردها على زوجها فلما قام عبد الله من عند عمر فقال عمر
كثير مملوعا **من المنتهات سنة** قال رحمه الله انت طالق كل شهر للسنة وهي ايسر
طلقت ثلاثا عند كل شهر واحدة وان كانت ثلثا الاقرا في واحدة الا ان نوي ثلاثا
متركة قوله انت طالق كل يوم لو قال انت طالق للسنة وهي ظاهرة من غير جماع وقعت واحدة
الساعة ثم وطها من يومها فطلقت طلقت اخرى حين علقته ولذا لو قال لها في حيضها
طلقت حين طهرت واحدة فان مكنت لا يحيض فان ايسر طلقت ساعد ايسر من غير انتظار

شهر لو قال انت للسنة عنى به طلاقها لم يقع شئ انت طالق للسنة ونوى باينا فهو رجعي
لو قال اموك بيدك في الطلاق فان نوى ثلاثا فهو ثلاث وان نوى ما سلم يكن باينا وعنه
لو طلقها للسنة وهي طاهر غير ان رجلا نالها في هذا الظهر وقع اما لو طلقها بشبه لجر
يقع وقال ابو يوسف وقع عن ابي حنيفة انت طالق للسنة وهي طاهر وقعت واحدة ثم
راجعها من ساعته بغير جماع وقعت اخرى وعند ابي يوسف لا يقع وعنه لو طلقها فولدت
واعتسلت من نفاسها فله ان يطلقها للسنة وان لم يمض شهر بين المطلقتين وقال ابو
يوسف لا يقع حتى يمضي شهر وعنه انت طالق للسنة فقالت انا طاهر طلقت اما لو
قالت انا حامل وانكر الزوج لم تصدق المراه قال وله ان يطلقها في الظهار وقبل الكفر
للسنة ولذا الحامل من مجور قال انت طالق بطلقة في السنة او بالسنة او مع السنة او
عند السنة او على السنة او سنة او للسنة كلها سواء وعن ابي يوسف انت طالق عند السنة
وهي ممن لا يقع عليها السنى فانه لا يقع الا وقت السنة كمن قال انت طالق غدا اذا دخلت
الدار لا يقع ما لم يدخل الدار انت طالق احوق الطلاق او تطلقه حقا او مستقيما او حنا
او سنة او سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم او تطليقه في القران او في الحق او طلاق الغنمها
والقضا والعلم طلقت الساعة وقال محمد انت طالق على قول الفقهاء والتضا ان نوي
السنة فكما نوى ولا يقع الساعة وقال انت طالق طلاق عدة او طلاق عدة القران والكتاب
او الحق والعدل او ولد من والا سلام او للعدة او في العدة او بالعدة او مع العدة او
عند العدة او مع كتاب الله او بكتاب الله او في كتاب الله او للظهار او في الظهار او على الظهار
او عند الظهار في تطليقه سنه نوى السنة او لم ينو غيرها قال انت طالق للشهور ونوى
ثلاثا يقع عند كل راس شهر واحد وان كانت ممن تخير قال انت طالق اجمل الطلاق فهي واحدة
سنه وان نوى ثلاثا فهي ثلاث للسنة اما لو قال احسن الطلاق لم تخير فيه الثلاث فيه لو قال
اجل الطلاق طلقت الساعة واحدة وان نوى ثلاثا فهو ثلاث **بدعي** عن ابي يوسف انت
طالق قبل السنة طلقت الساعة ولو قال بعد السنة طلقت بعد الحيض متى طهرت قال انت
طالق ثنتان اولهما للسنة ان كانت طاهر من غير جماع وقعت واحدة ثم تبعها اخرى والا
تاخرتا حتى يطهر ثم يقعان ولذا في قوله واحدة للسنة والاخرى للبدعي اما لو قال انت
طالق ثنتان احدهما للسنة والاخرى للبدعي وقعت البدعية وتاخرت السنه وان كانت
غير مدخوله لم يقع الاخره فان تزوجها وقعت اخرى قال محمد انت طالق غير سنه او غير
بدعيه يقع ثنتان وروي عنه في قوله انت طالق لثلاث الشيطان او انت طالق بدعيه وقعت

واحدة

واحدة وجبه قال لو اشار الى امراه وقال هذه طالوبلانا محضه جماعة ثم راوا معه
من الغد وزعم انها امراته تزوجها اليوم ولم يكن امراته بالامر حتى طلق وقال الشهور لا بدرك
انها كانت امراته املا ولكن سمعناه وروناه طلقها بالامر لم يحكم بالطلاق حتى تشهدوا
عليه انها امراته حتى طلقها قال ابو يوسف لو قال المطلقة ثلاثا تزوجت بعد شهرين ولم
يكن تنقضي عدتي وقت النكاح لم تصدق انها معتدة وقت النكاح اما لو تزوجت بعد الطلاق
يوم تصدق وعنه لو طلقها ثم قال كنت نائما او استنيت لزمه الطلاق **شهاده** لو قال امراته
طالق ان دخل الدار اليوم فشهد شاهدان انه دخل وقع طلاقه فان مال عبده حوران كانا
راياي لم يعتق عبده بقولهما واناه دخل حتى تشهد شاهدان غيرها ان الاولين راياه دخل
قال لو شهد انه طلقها قبل ان يدخلها وشهد اخر ان طلقها ثلاثا لا بدرك ايها اولاد يكون
ثلاثا قال شهد واحد انه طلقها واحده وشهد اخر انه طلقها ثنتين وشهد اخر انه طلقها
ثلاثا وقد دخل بها في ثلاثا فان لم يكن دخل بها طلقت ثنتين قاله حنبل لو طلق امراتي اليك
فليس له عليه فهو على المجلس قال ابو يوسف لو قال طلق امراتي ان شاء الله ليس له ان يطلقها
كتاب قال ابو يوسف لو طلقها لفظ الطلاق بغير خلاف التهجى بالسجده حيث لا
يلزمه سجده قال محمد لو قال اذا قوت كما في هذا فان طالق لا تطلق حتى يقرأ اكثر
من نصف الكتاب قال لو كتبت الى امراته كل امره لي غيرك وغير فلانه في طالق ثم محاسن
الاخره ثم بعث الكتاب لا تطلق وهذه حيله عجيبه قال رجل قال لرجل اطلقت امراتك
فقال نعم بالهجي او بلي تهجي به ولم تكلم في طالق قال لو كتبت كتابا اذا اتاك كتابي
هذا فان طالق ثم نسخته في كتاب اخر هو غيره فبلغها اليها علم بتطليقتك ولا يدري في القضا
قال لو كتبت رساله اليها وفيها انت طالق وليس فيه اذا جاءك كتابي هذا طلقت الساعة
حسن الكتاب او الحيا ولو قال لم انوبه الطلاق لم يدين في القضا **احرار** عن ابي حنيفة لو
اقرانه طلق امراته في علمي او فيما اعلم فهو باحل وقال ابو يوسف لو قال فيما اعلم فكذلك
اما في علمي لزمه الطلاق والمال عن ابي حنيفة لو قال كنت طلقتك وهو كاذب وسعد
اساكنها فيما بينه وبين الله تعالى اما لو قال طلقتك ولم يقل كنت واراد به الخبر عن
مضى بالكذب وسعد اساكنه فيما بينه وبين الله تعالى ولو اراد الكذب في الحال وقع
الطلاق قال ابو يوسف لو قال لا خير لا تخبر امراتي اني طلقتها ولا تشهد علي اني طلقت
امراتي لا يقع شئ وعنه لو قال لها قد طلقتك ولم ينو شيئا خبيا وقع وان نوى شيئا خبيا
ادالكذب لم تطلق فيما بينه وبين الله قال له ثلاث نسوة وهن مصطفات بين يديه فقال

قال محمد

ايتكن الى جنب التي يقع عليها هلاقي فهي طالق لا يقع شيء حتى تطلق فان طلق الوسطي
طلقت جميعا وان طلق الاولى طلقت التي يجنبها ثم رجعت عنها وقال ان طلق الوسطي
وقع عليها ثنتان وعن الثنتين الى جنبها واحدة واحدة ولو قال ايتكن يجوز عليها
طلاقا فهي طالق طلقت ولذا لو قال جاز عليها قال محمد له امرتان فقال لا احد لهما
امر كبيدك او هذه طالق فقامت من مجلسها صاحبه الامر طلقت الاخرى قال لو
طلق احد لهما بعينها ثم نسيها وادعت كل واحدة انها المطلقة الى احلفه لكل واحد
منهما فان حلف للاولى طلقت الاخرى وان لم يحلف لها طلقت هي وان شاحا على اليمن
حلفته لهما جميعا بالله ما طلقت واحدة منهما فان حلف مجبته عنهما حتى يبين
عن ابي يوسف لو قال لامرأة كل امرأه اتزوجها من اقرانك في طالق وهي
من ولدت معها في سنة فادونها فهي من اسنانها قال ان تزوجت امرأة او ثنتين في
طالق فتزوج واحدة ثم تزوج ثنتين طلقت جميعا وعنه لو قال ان تزوجت فلانة فهي
طالق ان امرت فلانا فمزوجها فهي طالق فامرته حتى زوجة طلقت ثنتين عند كل
امرأة اتزوجها في طالق وامراني عمرة فتزوج امرأه طلقت هي وعمرة التي كانت بحم
فان تزوج باخري طلقت ولم يطلو عمرة مرة اخرى عنه لو قال لامرأة اذا تزوجت
فانت طالق ثلاثا ثم طلقها ثلاثا معا دنا ليه بعد زوج فتزوجها طلقت ثلاثا عنه
لو قال لامرأة كل امرأه اتزوجها فهي طالق فانت طالق طلقت هي من ساعته بخلاف ما
لو قال وانت طالق فانه لا يقع شيء حتى تزوج الا ان سوي وقوعها في الحال وعنه انت
طالق وما تزوج غدا او قال ابد الطالق طلقت هي ساعته عنه ان تزوجت فانت
طالق ان تزوجك انعقدت اليمن بالخير ولغي الشرط الاول وان قدم الجزاء عليها
لغي الاخر وان قدمها عليه لغي الاول اما لو كان في الكلام واو او فأنحو قوله ان
تزوجتك وان تزوجتك او قال فان تزوجتك فانت طالق لم يقع حتى تزوجها مرتين
ولو قدم الجزاء عليها ما هنا فعلى تزوج واحد ولو قال ان تزوجتك ثم تزوجتك
فانت طالق لغي الاول على قياس قول ابي حنيفة ولذا لو قدم الجزاء فيه لغي الثاني وعنه
ابي يوسف على التزوج مجين قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق فتزوج امرأة طلقت
ثم تزوجها لم تطلو ثانيا كما سوي في كل امرأة اتزوجها هذا خلاف رواية الاصل قال
ابو يوسف اذا لم تتعز وتلون في العامة فهي على مرة واحدة كما لو قال كلما ركبت هذه
الدابة او قال دابة فاندلم حنث في العاقبة الامرة واحدة ولذا لو قال كلما كلمت

رجلا

رجلا فعلى صدقة عنه لو قال كلما تزوجتك فانت طالق فتزوجها في يوم ثلاث مرات
مدخلها في كل مرة فهي امرأه على تطلقه وعليه مهران ونصف فان النكاح الثاني وقع
في العدة القاسدة فوقع الطلاق وعكس رجعتها لانه بنا على عدة قاسدة كانت العدة
او صححه فهو سوا فال دخول بعد الثاني رجعه والسنة ليس بنكاح حتى لا يلزم به
ويحاط به منه شيء لهما امرأه اما لو ذكر البيوت بحسب مهر مور ونصف مهر الاخر
فنه وقد طلقت ثلاثا وهذا مذهب ابي حنيفة وعند محمد طلقت ثلاثا سوا كانت المهر بطلاق
رجعي او بائن ولها ثلاثه مهرور بكل عقد مهر واذا كان الطلاق بائنا فكل دخله مهر
اخر قال محمد ان تزوجت فلانة او امرت من تزوجها فهي طالق فامر رجلا فزوجها
ايام لم يطلق فانه حنث بالامر اما لو قال ان تزوجت فلانة وان امرت من تزوجها
فامرته طلقت فانه حنث بالامر جميعا ولو زوجها فمضوا لم يطلق فان امر بعده رجلا
قاله زوجي فلانة وهي امرأته على حالها طلقت لوجود الزوج والامر وعنه لو قال
لامرأة ان تزوجت من اهل بيتك فهي طالق ولا يبيد له فتزوج بائنها لم يطلق فانها من
اهل بيت زوجها واهل بيتها اخواتها وعماتها وبنات اخيها **فوق** منه عن ابي حنيفة
لو قال متى ما لم ابنك هذا الحايض او متى لم اشتر دارا او قال ان دخلت البصرة فلم اشتر
دارا فهذا على الفور اما لو لم يقل لم ولكن قال فان لم فهذا الى ان يموت قال له امرأته
فقال ايتكما تكلمت فمعه طالق فكلم احد لهما طلقت عمرة فان كلم الاخرى لم تقع
ثانيه عن ابي يوسف كلما دخلت هذه الدار فامراني طالق ولد اربع نسوة فدخلها اربع
مرات ولم يعن واحدة منهن بعينها فوقع بكل دخله واحدة ان شافوها عليهم وان
شاجعها على واحدة قال محمد له اربع نسوة فقال لو واحدة منهن انت عندك الليله
فاللوات طالق يعني بقية نسائه ثم قال للثانية والثالثة والرابعة مثل ذلك ثم باتت ثلاث
الليله عند الاول وي يقع عليها ثلاث طلاقات بترك المبيت عند البواقي وعلى كل واحدة
من الثلاث تطليقتان اما لو جمع الاولى والثانية والثالثة طلقت كل واحدة واحدة
لترك المبيت عند الرابعه لا يقع على الرابعه شيء وعنه ان وطنتك فانت طالق وكل امرأه
لو طالق فوطها تقع عليها تطليقتان عن ابي حنيفة كل امرأة لي يدخل هذه الدار فهي طالق
وانت او فانت لم تطلق هي حتى تدخل امرأة من نسايد الدار عنه ان لم يكلمني فانت طالق ولم
يوقت فمتي تكلمت بر اما لو قال متى لم او ما لم فهو على الفور اذا تبنتي فلم اعط فهذا على ان
يعطيها حين تاتيته ولو قال اذا حضت فانت طالق طلقت حين رأت الدم اما لو قال اذا

حضت حوضه فعلى الطهر بعد الحيض ولو قال انت طالوم من واحدة الى واحدة او من ثنتين
واحدة الى واحدة او من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين طلقت واحدة ولو
قال من واحدة الى ثلاث او ما بين واحدة الى ثلاث طلقت ثنتين في قوله الى حنيفه وعند
ابى يوسف ومحمد ياخذ في كله باحوال الوقتين وعند رفر لا يدخل فيه الاولة ولا الغايه
فينظرون بقى سنى ولذا فتى ما لم اعطك اما فان لم اعطك او اذا لم اعطك فهو على الابد
ان دخلت لشام فان لم افارقك فامراتى طالق فهذا على الابد ولو قال فلم افارقك فعلى
الفور حين دخل وعنه ان تكلمى فانت طالق وان لم يوقت فتنى كملت براه اما لو قال متى
لم او ما لم فهو على الفور قال لو وضع في بيته سبعة وعشرون درهما ثم جاف وجد خمسة
وعشرون فقال لامرأته ابن هذه الدرهم فقد كانت سبعا وعشرين فقالت ليس غير هذا فقال
انت طالق ان لم يكن هذا سبعا وعشرين لا يحسن ويحل على جواب قوله كان سبعا وعشرين اما لو
بد ابا اليمن ولم يكن قبلها طلاق حنث ولم يرد من اصلا قال ابو يوسف ان حرمت نفسك
على فانت طالق فقالت حرمت نفسي عليك لم تطلق وعنه انت طالق بلانا او والله الاخر
هذا الخادم ان ضربه في يومه بر في يمينه وبطل الطلاق وان مضى اليوم قبل ضربه حنث
وبخر ان شا او وقع الطلاق او الزم نفسه الممن اما لو اختار في يومه وقع الطلاق وقع
وبطلت الممن ولذا ان اختار اليمن بطل الطلاق حتى لو مضى اليوم قبل ان يضرب حنث
في يمينه وبطل الطلاق ولو لم يوقت للضرب وقتا وقات الخادم قبل ضرب حنث في يمينه
وبخر بين التزام الكفاره او الطلاق اما لو لم يمت هو وانما مات الخائف فقد وقع الحنث
او الطلاق ولها الميراث لا نه مات قبل ان يختار الطلاق فلا يقع ولو كان حيا ويقول لا احنث
سهما شيئا خليناه وامرأته ولذا لو قال انت طالق بلانا او على حنث على التعيين ولكن
يقضى في الودع ولو قال انت طالق بلانا او فلانة على حرام بين ولا يجبر الى ان مضى
اشهر قبل قربانها فيواخذ بايقاع الطلاق بالكلام على التي تكلمت بطلاقها او
ايقاع طلاق الا بلا على فلانة ولو قال انت طالق بلانا انت على كنه امرى بحر الحاكم لو قال
انت طالق والله لا ادخل هذه الدار اليوم فان لم يدخلها بتر وسقط الطلاق وان دخل
في يومه حنث وخير ان يلزمه الطلاق والكفاره بخير ووعنه ان يخرجها لا يباذ في فاذن لها
فقامت للخروج فلم يخرج حتى باله الاذ ن لك فلا يخرج ثم خرج لا يحسن اما لو خرجت ثابته
بغير اذنه حنث وقال محمد حنث بالاولى وعنه متى دخل الدار فدخلت بلا امرأته يقع واحدة
وان لم يجرها كلما عنده انت طالق لو حنث خلفك سوف اراجعك ووعنه في الحال قال محمد لو قالت

المراه

المراه اني دخلت دار فلان فقال الزوج ان دخلت داره فانت طالق وهو يريد ان
كنت دخلت او قالت كان لدا ولذا افعال ان كذبت فانت طالق واراد ان كنت كذبت
لم يردن في الغضا وعنه انت طالق للحيض وهي تحيض فتطلق عند كل طهر حتى تمر ثلاثا ان
توى والا فتى واحدة وجعيه وان كانت طاهرا من غير جماعه وقعت في الساعه وعنه
ان تجي الليله حتى اغشماك فانت طالق فانت فلم يغشها لم يحنث عنده كلما اكلت عندهما
فامراته طالق فتغدى عند احدهما اليوم ثم تغدى عند الاخر من الغد طلقت ثلاثا هذا
اذا اكل عند كل واحد ثلاث لقات او اكثر فجعل حل لقمه اكله باطن عن ابى يوسف
استك طالق بمنزله فرجك طالق عنه قال لامرأته طالق بلانا ان لم يكن امها تهوى فانه
فقالت الام لا اهوى فان صدقها الزوج طلقت والا فلا ولذا لو قال ان كان
مومنا فيعتبر تصدق الزوج الا ان يقوله الرجل انا مومن مسلم وصلي وحام وحج طلقت
امرأته الا ان عنده لو قالت امرأته قد ابغضتك فقال الزوج ان كنت تبغضيني فانت
طالق فسكت المراد لم تطلق وعنه ان كنت حايضا فانت طالق فقالت لست بحايض وهي
كاذبه طلقت له امرأه ابنت اربعه عشر سنه وله غلام ابن اربعه عشر سنه فقال له احضت
فانت طالق وقال له اذا احلمت فانت حرقا لقت قد حضرت صدقت وقال الغلام احلمت
لم تصدق وعنه ان كنت حضرت في الشهر الماضي فانت طالق فقالت حضرت لم تصدق اما لو لم
يوقت وقال ان حضرت فيما مضى وفيما ستقبل فالقول قولها وعنه ان ابصرت او
سمعت او مرضت فهذا على ما يستقبل بعد الكلام وعنه لو قال ان كنت سفله فانت طالق
فهو البطل في عقله ودينه اما الساقط قد يكون على حسب عنه اذا حضرت نصف حيضه
فانت طالق فاذا احضت حيضه طلقت ثنتين وعند زفر واحدة قال محمد انت طالق
ان احببتني او ابغضتني فهذا على احدهما في المجلس عنه له اربع نسوة فعود صفا فقال
الوسطى منكن طالق لم تطلق واحدة منهن عنه جاريد اقل من خمسة عشر سنه يحيض مثلها
في حلقه ولذا اعلام اقل من خمسة عشر سنه في خلق تام قد نبت عانته واخضر شاربه فقال
احلمت لا يقبل قولهما عنه ادعت امرأة انها زوجته فحلف بطلاق امرأته ما هي له بامراه
فقامت لبينه انها امرأته فقال قد كانت امرأتي فطلقتها لا يحسن في طلاق التي كانت تحت
اما لو ادعى غلامه انه ابنه او ادعى انه اعتقه فحلف بالطلاق ما هذا ابنه ولا هو اعنه
فان قام البينه على انه ابنه او اعتقه حنث في طلاقه ولذا قال ابو يوسف حلف ما له عليه شي
فشهد للمدعى شاهدان عليه بالف والزمه القاضى وهو منكر حنث وقال محمد لا يحسن وكذا

لوقال كاس على ولكن قبضها **فعلن** عن ابى يوسف ان دخلت هذه الدار وخرجت
 منها فانت طالق فادخلت مكرهه محموله ثم خرجت بنفسها ثم دخلتها فلم يخرج طلقت
 ولذا القيام والتعود والوضوء والصلاة قال ان لم تكلمى هذا ولا هذا اليوم فكلت
 احدهما ومضى الوقت طلقت اما لوقال ان تركت طام فلان وفلان اليوم فكلت
 لا يجزى بها ثم مضى اليوم لم تطلق ولو قال ان لم يكلمنى اليوم فلانا وفلانا فان لم
 يكلمها يوم حدثت **وعنه** انت طالق اذا جاهد هذا اليوم فان نوى يومه الذى
 فيه فهو باطل وان نوى يوما مثله او نوى في يوم مستقبل فهو كما نوى ولا يدنى في
 القضاء لانه لا ينة له ولذا اذا جاهد الشهر فهو على شهر مثله في السنة المستقبلة
توقيت عن ابى حنيفة انت طالق الى سنة طلقت الساعة وعند ابى يوسف حتى تمضى
 السنة قال ابو يوسف انت طالق اذا امسيت طلقت حين غربت الشمس ولو قال
 اذا جازوا القعدة وقد مضى بعضه طلقت الساعة قال محمد انت طالق لو اس كل
 شهر وقع حين غربت الشمس من اخر هذا الشهر ولذا الشهر الثاني والثالث اما لو قال
 انت طالق كل شهر وقعت واحدة كقوله اليوم وغدا ولذا كل جمعة ولو قال يكون
 غدا طالق ليس هذا بشي خلاف قوله لو نطق القاعده ولو قال انت طالق ابراما خلا
 اليوم طلقت من ساعته اما لو قال انت طالق هذا الشهر خلا هذا اليوم طلقت اذا
 غابت الشمس من يومه انت طالق صلاة العصر وقعت وقت العصر عن
 ابى حنيفة لا يجوز الغلط في الطلاق نحو ان يقول لها اسقنى فيسبى لسانه الى الطلاق
 فقال انت طالق طلقت اما العتق لا يقع فيما بينه وبين الله تعالى وفي رواية الاملا
 هدا سوا لا يجوز الغلط فيها قال ابو يوسف انت طالق ان لبست برجل وقع **وعنه**
 اذا لم يدردانه حلف بواحدة امر بثلاث فيصرى الصواب ولو استوى ظنه فيهما
 ياخذ باشده انت طالق او على من لم يكن طلاقا لوقال انت طالق واحدة او ثلاثا
 وهي غير مدخوله لها بانت بواحدة وان كانت مدخولا لها فهو بالخيار مادامت في
 العدة واذا انقضت بانت بواحدة وبطل خيارها قال لو طلق احد هما بعينها
 ثلاثا ولا يعلم ايتها هي ام راه القاضى بايقاعه على اتهما شيا وحلف الاخرى ان ادعت
 ذلك فان لم يحلف ولم توقع وقال لا احدى ايتها وفي التزويد يقال له طلق كل واحد
 منهما وبتركهما الا زواج قال محمد حلف بطلاق امراته ابنت واحدة وشك في الملاء
 ثم حالف عزمت على انها لانه فتركها ثم جاهد قوم حضر واخذ للمجلس وقالوا كانت واحدة

احد بقولهم وصدقتم ان كانوا عدولا **وعنه** له اربع سنوه فقال انت طالق او هذه
 وهذه او هذه فله الخيار في احدى الاولين واحدى الاخرين اما لوقال انت
 طالق او هذه وهذه وهذه طلقت الثالثة والرابعة والخيار في الاولين ولو
 قال انت طالق وهذه او هذه وهذه طلقت الاولى والاخيرة والخيار بين المايند
 والثالثة لوقال انت طالق او هذا الحايض او مال هذا السنو طلقت عند ابى حنيفة
 خلا فالجهد ولذا انت طالق او ما انا برجل طلقت ولو قال لا جنبه ولا امراته احدا كما
 طالق لا يران ان شاء الله يرمى الى كل واحدة طلقت الاولى دون الاخرى قال
 هشام لوقال انت طالق وانت لا يران انت طلقت جميعا **استثنا** عن ابى حنيفة رحمه الله
 انت طالق يا عمر بنت عبد الله ان شاء الله لا يقع اما لو نسبها الى ابوها نحو يا عمر بنت
 عبد الله بن عبد الرحمن ان شاء الله وقع عن ابى يوسف انت طالق ثلاثا الواحدة الواحدة
 فهي واحدة **وعنه** محمد ثنتان وفي رواية عن ابى حنيفة ثلاث قال ابو يوسف له
 ثلاث انت طالق الا غير عمرة لم يطلق غير عمرة اما لو قال لا غير عمرة فالباقي طالق
 ولم يطلق عمرة **وعنه** انت طالق ان دخلت الدار ان شاء الله وعلامي حرفا لاستئنا عليها
وعنه انت طالق ان دخلت الدار عشر افراسه على الدخول عشر مرات **وعنه** قالت له امراته
 بلغنى انك قد تزوجت فقال مجيبا لها كل امرادى طالق ثلاثا ومن يئمه سواك ولكن
 لم يقل لم تطلق هذه **وعنه** قال امراته الحبشية طالق ولا يئمه له في طلاق امراته وامرته
 ليست بحبشية لم تطلق ولذا في قوله امراتى الاسديه وهي من قبيله سواها وكذا في
 العتاق لوقال امراتى بنت جبيع ام ابنت هذا الرجل التي في وجهها خال طالق طلقت
 وان لم يكن بها حال ولا يئمه له وكذا التي هي عيما او الزمنه وهي بصيرة وصحيفة وقع الطلاق
 وذكر العمى باطل **وعنه** امراتى عمه او امر ولدي هذه الجلوسة طالق ولا يئمه والجلوسة
 غيرها وليست بزوجة له لم تطلق امراته التي سماها **واما** لو كانت زوجته طلقت
 انت طالق يا زانية ان شاء الله او قال انت طالق يا طالق ان شاء الله فالاستئنا على الاخر
 اما في قوله انت طالق يا حبشية ان شاء الله فعلى الاول لوقال انت طالق ثلاثا الاشى
 يقع ثنتان في القضاء **وعنه** انت طالق ان كلمت فلانا لا بل هذه لامرأة له اخري
 فلا بل على الكلام لا على الطلاق ما لم ينو اما لو قدر الشرط ان كلمت فلانا فان طالق
 لا بل هذه فعلى الطلاق قال محمد انت طالق ان كنت تغدبت اليوم ان شاء الله وقد تغدرك
 فالاستئنا على الطلاق لوقال طلقك امر ان شاء الله فالاستئنا على الطلاق **وعنه** انت

احد

طالق يا زانية بلانا لا يقع ثلاث **وعنه** انت طالق بلا ما الاغرة واحدة وقع واحدة
عند انت طالق بلانا الا ان تشاي واحدة فعالت شيت واحدة لم يقع شي اما لو قام
من مجلسها ولم يقل شي او قالت لا اشأ واحدة طلقت **وعنه** عمره طالق ان شات وزيد
طالق ان شات الله فالاستثنا عليها بخلاف ما لو قال عمره طالق ان شات وزيد
طالق ان شات فعمر كل مشيه في حق صاحبها قال انت طالق بلانا الا انما فهم
يقع بلانا اما لو قال الا نصفين يعنى ثنتين **وعنه** انت طالق ان لم يشأ الله طلاقك
ان شأ الله اطلقك اليوم فانها تطلق حين تغيب الشمس ولو لم يقل اليوم لم يقع ابدا
لو قال انت طالق بلانا الا طالق طلقت بلانا **وعنه** نساء طالق فلانه وفلان
الا فلانه صح الاستثنا ولذا في العتاق اما لو قال هذه طالق وهذه وهذه الا هذه
فالاستثنا باطل **وعنه** ان شأ الله انت طالق وقع في القضا وقال ابو يوسف لا يقع
وكذا ان شأ الله وانت طالق فهو مستثنى عنده اما لو قدم الطلاق انت طالق
وان شأ الله لم يكن استثنا ولو قال انت طالق بلانا الا ما شأ الله وقع واحدة
وفي رواية لا يقع شي اما في قوله الا ان شأ الله لا يقع شي لو قال انت طالق بلانا ان
شأ الله واحدة لم يقع شي ولذا في قوله ان شأ الله بطلقة ولو قال ان شأ الله طالق
وقعت واحدة **عنه** عن ابن حنيفة انت طالق ثم انت طالق ثم انت طالق ان
دخلت الدار وقعت الاوليان وتعلق الثالث بالدخول ولو قدم الدخول
تعلقت الاولى وقعت الباقيتان وعند صاحبيد فالواو والفاو ثم سوا يتعلق
الكل بالشرط قدمه او اخره لو قال انت طالق وانت لم يقع بانت ما لم ينو انت
طالق وهذه وهذه ثلاثا طلقت كل واحدة منهن بلانا انت طالق بعد بطلقة
يلزمك لم يقع ما لم يطلق فاذا وقع ثنتان قال ابو يوسف انت طالق اشد وا
بلانا وقع واحدة ولو قال بالواو وبالفا فاشهد وايقع ثلاث قال ولو سمع
الشهود طلاقه ولم يسمعوا ان دخلت الدار فشهدوا بالطلاق فرق القاضي بينهما
وعنه رجل له امرتان فقال امراتي طالق امراتي طالق ففرق القاضي بينهما ولا يسمع
قوله اردت واحدة ولذا في العتاق ولذا اذا عرف الواو ولو قال انت طالق
وبين ولا يبيد له في واحدة رجعيه اما لو قال فباين طلقت باينه لم يصدق في قوله
ما نويت شيئا **وعنه** انت طالق بل شي ولم يكن له فيه طلقت ثنتان ولو نوى شي بلانا
فهو ثلاث قال محمد انت طالق واحدة واخرى وهي غير مدخولة وقعت ثنتان

دهو

وهو مذهب ابن حنيفة رحمه الله **وعنه** له اربع نسوة قال كلما حلفت بطلاقك
فساير نسائي طواقم قال للمانية والسالمه مثله بانت منه المائنة والرابعة
بثلاث ثلاث وعلى المانية ثنتان وعلى الاولى تطبيقه اما لو قال اذ احلقت المسئلة
بحالها طلقت الاولى والمانية واحدة واحدة وطلقت الثالثة والرابعة بمان بمان
ولو كانت نساود غير مدخولة بهن لم يقع شي على الاولى وعلى البواقي واحدة واحدة
في المثلث جميعا **عنه** عن ابن حنيفة رحمه الله انت طالق هكذا واثار بثلاث
اصابع ان نوى ثلاثا فثلث وان لم ينو في واحدة باينه **وعنه** عن ابن يوسف انت طالق
الوقام من الطلاق في ثلاث ولذا انواعا وضروبا ووجوها واشباها **وعنه** انت
طالق ما بين واحدة وثلاث في واحدة **حيفة** عن ابن حنيفة رحمه الله لك الطلاق
ان نوى وقع والا فلا شي وقال ابو يوسف ولذا فعليك الطلاق او معك الطلاق
ان لم ينو لا يقع شي عند ابن حنيفة قال ابو يوسف لو قال رجل له امرأة بالرى نسا
اهل البري طواقم لم تطلق امراته بالرى ما لم ينوها وان في قوله نسا اهل الدنيا طواقم
وعنه لو قال شيت طلاقك وقع ان نوى ولذا العتق بخلاف قوله رضيت طلاقك
او هو بيته او اجبته **وعنه** لو قالت طلقني فقال فعلت في واحدة وان نوى بلانا
اما لو قالت طلقني بلانا فقال فعلت ونوى واحدة في ثلاث في القضا **وعنه** لو طلقتها
ثنتين فقبل له بيس ما فعلت حيث طلقتها ثنتين فقال في ثلاث او هذه فالثان لم يقع
اذ لم ينو **وعنه** لو طلقتها رجعيه ثم قال في عدتها جعلتها ثلاثا لم تصير ثلاثا اما لو
قال جعلتها باينا فهي باين قال قال محمد انت طالق من البيت في واحدة رجعيه
اما لو قال ملا البيت في باين ولو قال عظم حرب الا سودة او مثل الخرد له في باين
انت طالق الطلاق لا يقع الا اذا نوى في رجعيه وان نوى بلانا فثلث لو قال انت
طالق ثم سكت او امسك انسان فاه لم يقع اما لو قال انت طالق **وعنه** انت فلان
طالق او اخته او عمته فلان نسبها الى من عرف ولم يذكر اسمها طلقت انت طالق كظاهر
امى وقعت رجعيه وهو مظاهر لو قال انت طالق عامه الطلاق او اجل الطلاق او اكثر
الثلاث وقعت ثنتان **كبابه** عن ابن حنيفة لو قيل له طلق امرتك فقال طلقت ثلاثا
ثم قال نويت غيرهما لم يدن في القضا **وعنه** كل حل على حرام نوى الطلاق في نسايد
والمان في امراسه فهو طلاق **عنه** قال ابو يوسف انت على حرام ثم قال بعد اربعة
اشهر نويتا لطلاق طلقت ثنتين **وعنه** عن ابن حنيفة نوى الطلاق وقعت ثنتان وكذا

كان الامر بالعتق من زوجها فبدات بالعتق لم يبطل خبارها في الطلاق وعنه انت طالق
ان شئت للسنة واحدة لها المشيه الساعة وليس لها المشيه اذا ظهرت فان شئت الساعة
وقعت متى طهرت وعلى قياس قول ابي حنيفة ان كانت حايضا فمشيها حين طهرت بمنزله
قوله ان شئت فانت طالق اذا جاعد فالمشيه على المجلس ولذا انت طالق غدا ان شئت
فعلى الساعة عن ابي يوسف هذه طالق هذه لامرأة اخرى ان نوى الثانية
رقت والا فلا ولذا هذه طالق لم يطلق الاولى ما لم ينوها لو قال ان طلقتك
هذه مثلك ولا يسه له في الطلاق ثم طلق الاولى ثلاثا وطلقت الاخرى واحدة وعنه
انت طالق وانتي وانتي بطلق الاولى والثانية ولا يطلق المراه الثالثة وعنه متى ما
طلقتك فبذلك تنوي الطلاق فان طلق الاولى واحدة رقت على الاخرى مثلها
وان طلقها ثلاثا طلقت الاخرى واحدة الا ان نوى ثلاثا وعنه انت طالق غدا
وهذا حرف العتق على الغد بمنزله قوله انت طالق غدا وهذه اما انت طالق غدا وهذه
طلقت الساعة وعنه انت طالق يا عمره طالق ويا زينب و قال يا عمره انت طالق
غدا وهذه يا زينب و قال انت طالق يا عمره يا زينب او قال يا زينب يا عمره انت طالق
لا يقع على زينب ما لم ينوها وعنه طلق امراته عن نكاح فاسد ثلاثا ثم اشركه
امرأة اخرى لم يقع الا ان يقول اشركتك في الطلاق الذي تكلم به لها وعنه صح
الاشراك في فرقة العنين والخلع والايلا غير اللعان والاشراك في فرقة خيار المعتقة
لا يصح **اجازة** عن ابي حنيفة تزوج امرأه بغير امرها ثم قال اذا جاعد فانت طالق
ثم اجاز النكاح ثم جاعد لم يقع عن ابي يوسف رجل قال لامرأة رجل ان دخلت الدار
فانت طالق فقال الزوج اجزت او الزمتها او نعم بعد دخولها الدار او قبله وقعه ولذا
قال ان دخلت الدار فانت طالق او اخرجت نفسي عن ملكك فاجاز ذلك طلقت عن
محمد نام طلق امراته فلما استيقظ اخبر بذلك فقال اجزت ذلك الطلاق لم يقع اما لو
قال او قعت ذلك وقع وعنه رجل قال لرجل ان قلت لدا فامرأتك طالق قال
نعم امرأتك طالق هذا رد عليه فلم يقع شي عنه عن ابي يوسف محتسب في تاجيل العنين
ايا مريضها وزمان خروجها الى الحج وسهر رمضان اما خروجها الى الحج بدونه فغير
محبوب قال لا تختر امرأة العنين الا ان يكون طاهرا في وقت السنة ويختارها
مقيده مجلسها كخيار المخيره من الطلاق قال لو جات امرأة المحبوب بولد فانت القاضي
نسبه ثم طلبت المفرقة حين علمت انه محبوب فلها ذلك **ايلا** عن ابي حنيفة ان قربتك

فعلى

فعلى ان تصدق بهذه الدراهم على هذا المسكين لم يصير موليا لو قال والله لا اقرب
عمره لم يصير موليا وعن ابي يوسف لا اقربك حتى اقرب فلانه ثم قال فلانه والله لا اقربك
صار موليا منها دون الاولى وعنه ان غشيتك فكل مملوك ام لك فيما استقبل
فهو حر لم يصير موليا قال له امرأة مرصعة حلفان لا يقربها صار موليا والى باللسان
فيه لو قال ان قربتك فكل حل على حرام ولا يسه له لم يصير موليا وهو مذهب ابي حنيفة
فيصرفه الى الطاهر لو قال لا اقربك ما دام هذا النهر يجري سنظرا ان كان مما لا ينقطع
فهو مولى والا فلا ولو قال والله لا اقربك يوما ابدا فهو على الابد لو قال للصغيرة اد
ايسه لا اقربك يوما ابدا حتى تحضى فهو مولى ان علم انها لا تحضى الى اربعة اشهر ولو
قال لله على حجة الاسلام ان قربتك لم يصير موليا وعن محمد لا اقربك حتى ادخل هذه الدار
ثم حلفان لا يدخل هذه الدار لم يصير موليا لو قال ان وطيتك فكل امرأة ان تزوجها
من لصل الاسلام فهي طالق لم يصير موليا لانه سمي حاصا لو قال لا اقربك ما دمت امرأتي
فبانت ثم تزوجها لم يصير موليا ويقربها بلا حنث بخلاف قوله لا اقربك وانتم امرأتى لو
قال انت مثل امي ان قربتك يريد به التحريم لم يصير موليا من ساعتها اما انت مثل الخمر
لم يصير موليا حتى قربتها **ظهار** عن ابي يوسف انت على فرج امي ونوى الكوامة المنزلة
فهو مظاهرة انت على كامي او مثلي في حاله الغضب بمن فصار موليا في القضا وليس
بظهار قال لو اخرا التكفير فللمصراه المطالبة بالتكفير فبغيره القاضي عليها وان قال قد
لفرت صدق ما لم يعرف بالكذب لو قال انت على كالميتة والدم ان نوى يمينا او
طلاقا فكي نوى وان نوى الكذب صدق في الرضا ولم يصدق في الغضب فانه ممان
وليس بظهار لو استثنى يوم الجمعة من ظهاره لم يحز بكفاره يوم طبعه في روايه ابن زياد
انت على كظها امي امس فليس بشي لو ظاهرا في شهر لم يصير مظاهرا حتى مضى شهر قال
محمد انت امي فليس بشي وعنه للمظاهرة ان يقبل امراته اذا قدم عن سفره للشفقه
كما قبل امه قال اجبر المظاهرة على التكفير ليقربها فان ابي محبس وان ابي يضرب اما في
الدين لا يضرب انت طالق ثلاثا كظها امي لم يكن مظاهرا عن ابي حنيفة بازالته
فقال زنا فزوجك فهذا ليس بقذف منها له ويلا عن قال ابو يوسف لو ادعت انه عبد
او محدود في قذف لا يسقط اللعان اما لو ادعت ثلاث بطلقات قبل قذفه وهو
ينكر سقط قال لا يجوز وطئها بعد اللعان قبل فترق القاضي وجاز تفرقه
بينها في غير طهر قال محمد اذا انت المبتوتة بالولد فنفاه حده لو نفي الزوج الولد ونفاه

اجنبى وقال ليس باين الزوج وادعت امرأه الفذف عليها احد الاجنبى ولا عن الزوج ولزمه
الولد قال لو نفي ولد كبير الا عن امه ولزمه الولد ولو اقرب به بعده لم يجز
عن ابى يوسف اذا اسلمت فلانة فالتق فاسلمت تلك المرأة في مرضه الذي مات فيه
لم توثه بخلاف ما لو علقه باسلامها فقال ان اسلمت فاسلمت في مرضه توثه عن عبد الرحمن بن
مالك بن مغول قال جار رجل الى ابى حنيفة يساله انه شرب لبنه بالبارحة وقال لا ادري
طلقت امرأتى ام لا قال له المرأه امراتك حتى سمعت طلاقها ثم جاء السائل الثوري فساله عنها
فقال راجعها فانه لا يضره وان كان لم يطلقها ثم راجعها ثم جاء الى شريكه فساله فقال
طلقتها طلقة واحدة ثم راجعها ثم جاء الى زفر فساله فقال زفر هل سالت احدا قال نعم
سالت ابا حنيفة عنها فقال لي هي امراتك فقال زفر الصواب ما قال له قال وسالت
سفيان فامرني بالمراجعة قال زفر ما احسن ما قال له قال سالت شريكا فقال لي
طلقتها ثم راجعها فضحك منه زفر ثم قال مثلك مثل رجل مر سجع به ثم سأل فقال له ابو حنيفة
ثوبل طاهر حتى يتقن ما فطر عليك نجس وقال لك سفيان اغسله احتياطا وقال له
شريك بل على ثوبل ثم اغسله وهذا بعيد من الفقه قال محمد لو وكل الزوج رجلا
في صحته بطلاق امراته ثلاثا فمرض فلم يستطع عزله حتى طلقها في مرضه لم توثه واما لو قدر
على عزله ورثته قال بكره طلاق المدخوله في مرضه ولم بكره لغير المدخوله **رجعه**
عن ابى يوسف لو قبلها او لمسها في صلواته لشهوه فهو رجعة وفسدت صلواته اما النظر
الى فرجها رجعة من غير ان يفسد صلواته قال لو تولاها فقبلته او باشرته فهي رجعة
وبعض صلواته وصار اجازة في البيع اما لو فعلت اختلاسا وهو كاره لم يوجب شيئا
من ذلك قال ان لمسك فالتق فلمسها وقتت واذا رفع يده عنها ثم اعادها
فلمسها ثانية فهي رجعة ولذا الوعلق بالجماع فجا معها ثم نزع ذكره ثم ادخله فهو
رجعة وعند محمد لو مكث ساعدا لم يخرج ذكره او لم يرفع يده فهو مراجع قال محمد
لا تقبل الشهادة على التقييل والتمس والنظر انه للشهوه وعند لو انقطع دمها فما
دون العرش تطلع الشمس فلزوج رجعتها الى اول وقت العصر وعند لو طلقها رجعا
فماه ثم راجعها ثم قال جعلته تلك المطلقة ثانيا لم يضر ثانيا ولا ثالثا ولا ايلان لم
سفر بعد الرجعة وعن محمد لو شرب النبيذ مختارا او مكرها وذهب عقله وقع طلاقه
اما لو لم يذهب به عقله ولكن لم يوافق فصد عنه حتى ذهب عقله لم يقع ولو شرب ما فيه
نخ وعلم بالنجس وقع وان لم يعلم لم يقع **نفقة عدة** عن ابى حنيفة طلقها ثلاثا فترت

زوج

زوج من ساعته ودخل لها ثم فرق فالنفقة والسكنى على الزوج الاولة عن ابى يوسف
لو ماتت زوجها بمكة وهو مسافر فلها ان يقضى حتمها محرمة كانتا وغير محرمة اما لو كانت
مكيدة ليس لها ذلك في العدة قال لها في عدة الوفاه لبس المرأة للزينة ما لم تتشور الرجال
قال العدة في وطى لشهوه او في زكاح فاسد من اخر الوطيات وعنه لو تزوجت المطلقة
ثلاثا بعد حضاها ودخل لها الثاني ففرق القاضى بينهما فعليه العدة منه ودخل
فيها ما بقي من عدة الاولة ولا نفقة لها على واحد منها من حين دخل لها الثاني وعلى
الاولة السكنى وعنه لو تزوجت منكوحة ودخل لها الثاني ففرق بينهما فانقضت
حيضه من عدتها ثم طلقها الاولة فلا نفقة لها حتى يمضي تمام ما بقي من عدة الثاني
وعليه السكنى بعد تمامه فعليه النفقة قال محمد خروج الولد من قبل الرجلين النصف
من الحنث سوى الرجلين او خروج من الراس النصف من البدن سوى الراس انقضت به
عدة الحامل والبدن من المنكح الى منتهى الالبدن قال لو بقى المضمضة والاستنشاق
من غسلها لا رجعة **وقالت** ابو يوسف ان راجعها صح عن عبد الرحمن بن مالك بن
مغول قال جار رجل الى ابى حنيفة ساله انه شرب لبنه بالبارحة وقال لا ادري
طلقت امرأتى ام لا قال له المرأه امراتك حتى سمعت طلاقها ثم جاء السائل الثوري فساله عنها
فقال راجعها فانه لا يضره وان كان لم يطلقها ثم راجعها ثم جاء الى شريكه فساله
فقال طلقها ثم راجعها ثم جاء الى زفر فساله فقال زفر هل سالت احدا فقال نعم سالت
ابا حنيفة عنها فقال لي هي امراتك فقال زفر الصواب ما قال له قال وسالت ثوري
امرني بالمراجعة قال زفر ما احسن ما قال له قال سالت شريكا فقال لي طلقها ثم راجعها
فضحك منه زفر ثم قال مثلك مثل رجل مر سجع به ثم سأل فقال ابو حنيفة رحمه الله ثوبل
طاهر حتى سبي ما فطر عليك نجس وقال له سفيان اغسله احتياطا وقال لك شريك
بل على ثوبل ثم اغسله وهذا بعيد من الفقه في الحديث انه عليه السلام طلق عمره قبل
الدخول حيث بلغه ان بها برص **من الاجناس عم** قال محمد رحمه الله انت طالوجل
الطلاق فهو ثنتان اما كل الطلاق او اكثر الطلاق فهو ثلث وفي نوادر بن شجاع
انت طالوق قليل ولاكثر يقع ثلاثا لانه نفي القليل فيقع الكثير اما لو قدم لاكثر
ولاكثر يقع واحدة لانه نفي الكثير فيعتبر وقوع القليل عن محذات طالق عدد اربع
ثنتان وقد ذكرنا في الجامع الكبير ان طالوق كل المطلقة فهي واحدة ولو قال انت
طالوق نصف الطلاق فهي واحدة **او** في نوادر ابى يوسف انت طالوق بلانا الا واحدة او لاشي

فهي ثلاث ولو نظر الى امراته والى رجل فقال انت طالق او هذا الرجل لم يقع شيء عنده
ابن حنيفة كما لو جمع من امراته واجنبيه بخلاف ما لو جمع بينها وبين ذابره ولو جمع بين
امراته وامراه ميتة لا يقع لوجود النجاس من وجه عن محمد ان شاء الله ثم انت
طالق طلقت ولو قال فما بيننا الله لم يقع في نوادر راي يوسف واذا قال انت طالق يعود
الله او يقضاه او بقدرته اما بارادته وقع في القضا وان نوى الاستئذان في رواية بشر
ان غياث بخلافه ان قدر الله او قضى الله ان احب الله فانه يصدق في القضا انت طالق
بلا ما الا واحد او ثنتين ومات قبل البيان تقع واحدة في نوادر ابن سماعه عزالي
يوسف في الاملا يقع ثنتان انت طالق بلا ما وبلا ما ان شاء الله تعالى يقع ثلاثا عند ابن
حنيفة اما انت طالق وطالق وطالق ان شاء الله فهكذا في القياس عنده وذكر في كتاب
الطلاق لا يقع شيء في نوادر هشام عن محمد في قوله انت طالق ثلاثا غير ثنتين
طلقت ثنتان ولذا في روايته ثنتان ثنتان الا ثلاث تقع ثلاثا لو قال ثنتان ثنتان
الا ثنتان يقع ثنتان ومطلان الاستئذان من وجود اربعة ان يزيد على قدر ما ذكر نحو انت
طالق ثلاثا الا اربعة او حصل سكتة نحو انت طالق ثلاثا ثم قال الا واحد بعد سكتة
او استثنى الكفر من الكفر نحو انت طالق ثلاثا الا ثلاثا فانه يقع ثلاثا في هذه الوجوه اد
استثنى نصف تطلقه نحو انت طالق الا نصفه وفي ما قيل ان تجامع كلما تكلمت بكلام
حزف فانت طالق ثم قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر طلقت واحدة
وان لم يقل كلاما حسنا وقع ثلاثا وذكر غير الواو سبحان الله الحمد لله لا اله الا الله الله
اكبر وقع ثلاثا في الوجهين **نقد** لو قال لامرأته اشهدك بالطلاق طالق فادعت
كل واحدة انهما اشدهما ذلك ولذبحها الزوج لم يطلق واحدة منهما بخلاف قوله ان
كنته تحبين ان يعذبك الله بنا رجهم فانت طالق مقبول انا احب ذلك طلقت وان
كذبها الزوج في نوادر ابن رستم عن محمد انت طالق ان كان فلان مومنا لم يطلق ولا تصدق
علي مثل هذا في طلاق امرأة الغير مع انه ابن مسعود يصلي ويحج رجل قال لا خير لي اليك حاجة
فقال للرجل كل عبدي حر وكل امرأة لي طالق ان لم افض حاجتك فقال حاجتي ان تطلق زوجك
فله ان لا تصدقه ان هذه حاجته ولم يقع طلاقه ولا عتقه ذلوه في الكيسانيات ولو
قال انت طالق في علم الله طلقت في الحال **بيان** في نوادر هشام عن محمد له امراتان
فقال احدكما طالق وهما مدخولتان ثم تزوجها معا ثم وقع الطلاق الاول على احدتهما
لا يجوز ولا يكون نكاحها رجعة ولو قال احدكما طالق ثلاثا ثم وطى احدتهما انصرف

الطلاق

الطلاق الى الاخرى اما لو قال للطلاق واحد الا انصرف الى الاخرى ذلوه في نوادر
ابن رستم عن محمد ولو كانت له امراتان رضيحان فقال احدكما طالق ثلاثا ثم ارضعتهما
امرأة بانثا فليس له ان يتزوج باحدتهما ولا ان احدهما لذلك الطلاق **اشاره**
لو قال فلانة بنت فلان طالق سمي امراته ونسبها الى غيرها بيها لم يطلق ذلوه في الاصل
لو كانت له امراتان احدهما عمرة فقال يا عمره انت طالق واشار بيده الى الاخرى واباها
عنا لم يطلق عمرة ولو قال يا زنب فاجابته عمرة فقال انت طالق ثلاثا وقع على عمره وان
قال نوبت زنب طلقتا ولو قال لعمرة انت زنب فقال انت طالق فاذا هي
عمره لم يطلق لو ادعت امرأة ان اسمها اسم القرشية فترزحها رجل على هذا الاسم
ثم قال كل امرأه لي طالق غير اسمها القرشية وكان اسمها زنب لنسبها اليه طالق في
القضا الا فيما بينه وبين الله عز وجل اما لو نوى امراته وقع في هذه الوجوه كلها
وذلوه في باب الطلاق عزالي يوسف امراته عمرته بنت صبيح طالق وكانت امراته عمر بنت
حفص وصبيح زوج امها وعمرة كانت ربيبة في حجره وكان نسبها اليه مشهوره والزواج
يعلم او لا يعلم ولا ينه له فانه وقع الطلاق ولا يدس فيما بينه وبين الله عز وجل ولا في
القضا اما لو لم يرد امراته وانما اراد الاسم الذي سمي على النسب لذى افاضه اليه وهو يعرف
نسبها لا يقع لو اشار الى امراته وقال هذه السوداء طالق وهي بيضا وقع وعزالي
شجاع لو سمي امراته مطلقه وهو يعرف نسبها لا يقع مثقله اللام ولعبده سماه حوا وشهد
علي ذلوه ثم نادى يا حراويا مطلقه لا يقع شيء اما لو قال انت مطلقه او انت حر وفعلا
وذلوه في الاصل لو قال لامرأته يا مطلقه مثقله اللام ولعبده يا حرد بربر اسمها لا
الطلاق لم يقع فيما بينه وبين الله تعالى ولم يصدق في القضا لو قال طلقت امرأتي هذه
امس م قال غلطت ليس هذه انما طلقت الاخرى فان صدقته انه قد غلط كانت امراته
وطلقت الاخرى ولو لذبحه وقال طلقتني طلقت قال في اما لي الحسن يا مطلقه
مخففه اللام ادعني طلقت ولو قال انت طالق من فلانة وعني بدلاتها وقع سواء كانت
فلانة طالق ام لم تكن طالقا وان لم ينو لا يقع شيء وهذا قول ابن حنيفة رحمه الله اما
في نوادر ابن رستم عن محمد لم تطلق وان كانت فلانة مطلقه ما لم يكن كلام بدل بدعني
الطلاق ولذا في الديون انت ابرام من فلانة وعزالي يوسف انت تشبه المطلقه
ومثلها ليس بشي **توقيت** لو قال انت طالق في محي يوم او محي يوم فهو على استقبال
يوم مطلع فيه الفجر لو قال انت طالق في محي اليوم فهو باطل الا اذا نوى يوما مثله

طلع الجفر فيه لو قال انت طالق بحج الامس فهو باطل ولذا يحج اليوم اما لو قال اذا
جاء هذا اليوم ونوى يومه الذي فيه فهو باطل وان لم يكن له فيه او نوى يوما مثله فهو
على الموم المستقبل وعن معلى عن ابى يوسف يحج ثلاثة ايام فهي طالق اذا مضى يومان
من ساعة تكلم وهكذا يحج ثلاثة اشهر او ثلاث سنين ولو قال يحج يوم او يحج شهر او
سنة فهي طالق الساعة اما لو قال يحضى يوم او شهر او سنة لم يطلق حتى مضى الوقت
وفي نوادر ابن شجاع انت طالق اليوم اخر الشهر فانها تطلق يوم السادس عشر من هذا
الشهر لان يوم خامس عشر اخر يوم من اول الشهر وعن ابن سماعه عن محمد انت طالق اخر
تطلقات ثلاث فهي طالق واحدة اما لو قال طلقتك اخر ثلاث مطلقات كان ثلاثا
ولذا اخذت منك اخر ثلاث دراهم لزمه ثلاث دراهم لو قال انت طالق هذا اليوم
يقع ثنتان ولذا اليوم وامس اما لو قال اليوم وامس فهي واحدة وذکر في اختلاف
زفرانت طالق بعد غد او اليوم وقع ثنتان عند ابى حنيفة وابى يوسف رحمه الله
عليهما **فارسي** في نوادر ابن رستم بهنتم ترا لا يكون طلاقا ما لم ينزل خلتك
وذكر في نوادر ابى سليمان في قولها طلقني فقال في جوابها بهنتم هو باطل ما لم ينزل
وذكر حاله الغضب وفي رواية ابن زياد يكون طلاقا عند ابى حنيفة وان لم ينزل لو قال
بهنتم فهو طلاق وان لم يصف في جواب كلام ادخاله الغضب ولو نواها حاله الرضا
ومعد الرجعة فان قال نويت الخروج لم يدين في القضا اما عند محمد بهنتم او هنتي دين
في القضا حاله الرضا والسخط اذا لم يكن جواب طلاق اما ان زني بهنتم فهو طلاق قال محمد
لا ادسه فيه وان نوى بانا فباين ان نوى بلانا فثلاث وقال ابو يوسف اما حاله
السخط والغضب لا اصدقه انا **حرام** عن محمد ما احل الله لي من اهل او مال فهو
على حرام ليركض في الاكل والشرب لو قال هذه على حرام وهذا على حرام فقال
نويت بالاولى طلاقا وبالطعام عينا لم يكن عينا فيه له اربع نسوة فقال انتم على
حرام وقال نويت في هذه الطعام وفي هذه العمان وفي هذه الكذب وفي هذه
ثلاث تطليقات وقعت على كل واحدة منها بلان لو قال ما احل لي من اهل ومالي فهو
على حرام ثم قال انوى الطلاق فانه على الطعام والشراب والجماع فان فعل واحدا من
ذلك حث وسقطت العمان وعليه الكفارة وفي الهادون الحرام على حرام او الحنجر على
حرام فهو بمن يلزمه الكفارة اذا حث ولذا مال فلان على حرام الا ان يعني ان الله حرم هذا
على ولذلك خول دار فلان او روي هذه الدابة على حرام فهو بمن ان ركبه ودخل ارضه

الكفارة

العقار • ولذا نوى على حرام ان لبسه فعله الكفارة اما لو باعه حل له عند قال
ابو حنيفة والله ما انت لي بامراه نوى الطلاق لا يقع ولذا احالى امراه وذکر في الهادون
ما انت لي بامراه او ما انا لك بزواج او ما انت امراتي او صدحت غير امراتي ونوى به
طلاقا فهو طلاق بان وان نوى بلانا فهو بلا هذا كله قول ابى حنيفة انت على كالميتة
ان نوى كذبا دين وفي حاله الغضب بمن في نوادر هشام عن محمد وفي نوادر ابن
رستم هو طلاق ان نواهن وان لم ينزل هو ابلا وفي كتاب طلاق ابن شجاع هو طهار في قوله
اي حنيفة • ولو قال انت مثل امي ولا ينه له لاشي عليه **كاتب** لو قال تخي عنى او
الحق بربك او بالرب يقع ان نوى ولو قال المرات انا طالق فقال الزوج نعم
وقع ان نوى طلاقها مستقبلا حتى لو نوى خيرا عمما مضى لم يقع والله اعلم في الحديث
في سبايا بنى قريظة وكان بنت شمعون فاسلمت عرض النبي صلى الله عليه وسلم
عليها التزوج وضرب عليها الحجاب فقالت تتر لني في ملكك فتر لها حتى قبض عليه
السلام **من الكرخي** قال النبي صلى الله عليه وسلم ابغض المباحات الى الله تعالى الطلاق
ولو قال انت طالق بلانا لسنه ونوى الوقوع للحال وقعت انت طالق استغفر الله
ان دخلت الدار وسبحان الله وقع في القضا للحال ولذا ان تخنخ او تشاغل من غير
سعال غشيه بمنزلة السكوت ولو قال لغرا المدخوله انت طالق واحد عشر وقع بلا
ولذا احد وعشرون هو بلاك وقال زفر يقع واحدة وفي رواية الحز عن ابى
حنيفة في واحدة وما به او واحدة والله وقعت واحدة لو قال انت طالق نصفا
واحدة يقع واحدة عند محمد اما في واحدة ونصف ثنتان قال محمد اطلق امرأه
منزله كوني طالقا ولم يقع اكثر من واحدة وان نوى والسواح والفراق من الكفارات
عندنا وله داه محتمل الشتم دين فمباحا له الغضب ولا يدين حاله مذاره الطلاق
انت خلية بمرتبة بنته باين حرام وما لا يصلح للشتم لا يصدق امره بيه كاختار
اعتدى فانه لا يدين في القضا لا حاله الغضب ولا عند مذاكوة الطلاق قال محمد
افلحى ونوى الطلاق وقع ولو اغتسلت بسود الحمار سقط حق الرجعة وليس في الرجعة
مهر ولا عوض ولا رضاها ولا وليها اما الاشهاد من الاستحباب فان الرجعة لا حرم
الوطى انت طالق كعدد الشمس فهو واحدة باينه عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف
رجعيه وعلى هذا كل ما لا عدد له ولو قال انت طالق مثل عظم خرد له او اضاف الى اصغر
منها فهي باينه وان نوى بلانا فثلاث قال معتبر في الاشارة بالاصابع المنشور دون

يقع به

المضموم ولو قال انت طالق مثل هذا واشار بثلاثة اصابع ان نوى باثلاث بلائنا
فكما نوى لو قال لمنكوحته وهي امه انت طالق للسنة ثم اشتراها فاذا اوفت السنة
لم يقع شيء ولذا ارتدت ولو ادعت المراه انه نوى الطلاق في لفظه كناية بده لره وهي
تنكوه فالتقول قوله مع العمان فان العمان مشروعة في الطلاق قال ابو يوسف امرك
بيدك اليوم فهذا على اليوم كله اما لو قال في هذا اليوم فهو على مجلسها بمنزله
قوله لله على ان اصوم عمري لزمه صوم عمره اما لو قال في عمري لزمه ان يصوم يوم ما
من عمره ولا فرق بين استئنا الاكثر والاقل اما المنقطع فليس باستئنا وانت طالق
ثلاثا وواحدة ان شاء الله او قال انت طالق بلائنا ان شاء الله لغير الاستئنا عند
الحنيفة وقع ثلاث ثلاث وعند صاحب الاستئنا اما في قوله انت طالق واحدة وبلائنا
ان شاء الله صح الاستئنا بالاتفاق وقال محمد انت طالق اثنتين واربع الاحتماء هي
ثلاث انت طالق بلائنا الاثلاث الواحدة واحدة ولذا ابلائنا الاثنتين لا واحدة
وقعت واحدة واختار الشيخ ابو الحزبان طلاق السكران غير واقع وهو مذموم
المخاوي واحد قول السافعي وروي عن عثمان بن عفان في الله عنه مثل ذلك ولو
ضم الى امراته ما لا يقع عليه الطلاق كالمجر والبهمة فقال احد كما طالق طلقته منكوحته
خلا فالحجة اما لو ضم اليها رجلا لا يقع عند الحنيفة خلا فالابن يوسف لو تزوج امراتين
وخلاهما فهذا دخلوه فاسده والخلوة الفاسدة توجب لعهده اما لو خلا برتقا
لاعدة عليها ولها نصف المهر ولذا في خلوه المبرقع اما المجبوب اذا خلا بها فعملها
العهده وكما للمهر وقال ابو يوسف ومحمد لها نصف المهر اما الخصى والعنق كالصحیح
في وجوب كمال المهر والعهده لو قبضت نصف المهر ثم ذهبت الباقي للزوج ثم طلقها الزوج
قبل الدخول لا يرجع عليها بشيء عند الحنيفة وقال يرجع ولا يكون الايلا الا بالخلف
على الجماع في الفرج قال محمد في قوله بس جلدى جلدك لا يكون ايلا وفي ايلا الذي بالجماع
والعرق والصوم روايتان عن ابى حنيفة واجمعوا انه يصح ايلا به بالعناق والطلاق
واختلفوا في ايلا به باسم الله وصفاته قال ابو حنيفة رحمه الله يحتاج في لفظ اللعان
الى لفظ المواجه فيقول فيما رميتك به وعن الكرخي تكفيه الاشارة اليها ان لم يواجه
بالخطاب متى ارتفع الاحتمال ولو طلقها باثلاث بلائنا بعد القذف لا لعان ولا احد
ثم لو تزوجها بعده ليس لها ان تاخذ به ذلك القذف ولو نفي ولد زوجته وهما حال
لا لعان بينهما لم ينف نسبه ولذا لو كان العلوق في حال اللعان بهما ثم صار حال

بحري

بحري الملا عنه بان كانت له او كتابيه حالة العلوق فاعتقت او اسلمت لا يلعن ولا
ينفي النسب لو نفي الولد ولا عن القاخي بينهما وخرق ثم جات بولد بعد يوم لزمه
جميعا وبطل حكم النفي لو ادعت ان الزوج قد فها وجات بالشهود فلا يقبل فها من الشهر
الا ما يقبل في اثبات قذف لا جنبي وكيفية نفي الولد في اللعان ان يقول الرجل اشهد
بالله اني لمن الصادقين فيما رميتك به من نفي الولد ولذا في حانها الصبي اليهودي له
اخوان احدهما مسلم والاخر يهودي فاي يهودي اولي بالصبي فانه عصيته قال
الاجار والاسعاط بالدين ارضاع اما الاقطار في الاذن والاحليل والحقنة لا تجوز
تحريما ولو طلق امراته مسلم ان يدخل لها ليس له ان تزوج بايها من الرضاع كما
لاجوز من النسب لو تزوج ابنه وهو رضيع امرأة لها لبن فارتدت وبانت من
الصبي ثم اسلمت فتزوجها رجل فقبلت منه فارضعت بلبنها ذن الصبي الذي كان
زوجها حرمت على زوجها الثاني فانه صار الرضيع ابنا لهذا الزوج ولو تزوج امر
ولده مملوكا له وهو صغير فارضعت بلبن السيد حرمت على زوجها وعلى مولاها
ولو طلق صغيره وتزوج بكبيره لها لبن فارضعتا حرمتا عليه **نفقة** لو طلبت
النفقة قبل النقلة الى منزل الزوج لها ذلك له ما لم يكن ناشره قال محمد للرتقا نفقه
اذا بناها ولو دخل بامراه ثم صارت معتومة او مريضة فلها النفقة وللمعتوم
عن فرقة بغير طلاق النفقة والسكنى عن نكاح صحيح وانما تصير النفقة دنا على الزوج
بحكم القاضي او بالتراضي منهما وكان ابو حنيفة اولا يرى القضاء على الغائب في زوجها
بالنفقة وهو مولا ابرهيم ثم رجع الى قوله شرح لا يقضى قال ابو يوسف لو حضر
وطلبت من القاضي ان يسمع بينتها على النكاح ويفرض نفقتها على الغائب لا يجيبها
الى ذلك عند ابى يوسف وقال زفر يسمع ولكن اذا حضر الزوج اعادت البيعة
ولا يقضى للمرأة مهرها اود بينهما من ودعه الزوج الغائب عند انسان بخلاف النفقة
ولا يبيع في نفقتها ولا عقارا ولو اطلقه القاخي من حبسه فلا يملكه الا بحضور
الخصم او عن دليل الغريم ولو امرها القاخي بالاستئنا فيلزم الزوج ولكن المطالبة
عليها له عم وخال فالنفقة على العم اما لو كان له ابن عم وخال فالنفقة على الخال
لو كان الاب محتاجا زمتا وله خال موسر تفرض نفقه الولد على الاب ويومر الخال بالانفاق
دنا على الاب قال بحبس الاب في نفقه ولده دون دينه وكان الحسن عتوبه له
على بقا عدد عن دفع الهلاك عن الولد قال ابو يوسف متى انتقص نصاب ماله لا يجبر

1

على نفقه اقراره ان كان يعجز ويكتسب وعند محمد تعتبر نفقه شهر له ولغيره
 فان زاد عليه جبر على نفقه اقراره ولا يبيع شيئا من مال الغايب لنفقه القراه الا في
 نفقه الوالد من سباع العروضة وذل لعقار عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا تباع
 العروضة ايضا **عده** مات الزوج عن امراه في نكاح فاسد يجب بالحيفض عدتها لا
 بالاشهر عن الطلاق والموت ولا عده على ذميه تحت مسلم الا في الطلاق ولا في الوفاة
 عند ابي حنيفة اذا كان ذلك في دينهم خلا فالحما كل عدة مات فيها زوجها وورثت
 هي منه فعدتها اربعة اشهر وعشرا فيها ثلاث حض عندنا وقال ابو يوسف عليها
 ثلاث حيض كل من حبلت في عدتها فتفخض عدتها بوضع الحمل الا المتوفى عنها زوجها
 اذا حبلت بعد الموت فعدتها بالشهور وذل لا ترى تحت بالاشهر مع الها من
 ذوات الاقراء لو مات الحي على ام ولد وزوجها وبين موتيهما اكثر من شهر وخمسة
 ايام ولا تعلم اهما مات او لا فعليها اربعة اشهر وعشرا فيها ثلاث حيض حتى اذا لم تر
 ثلاث حيض في هذه الاربعة والعشرا استكمل عدة ذلك احتياطا اما ان لم يكن
 بين موتيهما الا شهرين او اقل فعليها اربعة اشهر وعشرا العنى لا تعتبر ثلاث حيض فيها
 اما اذا لم يعلم كبر بين موتيهما ولا اهما مات او لا فعليها اربعة اشهر وعشرا الا حيض فيها
 عند ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه فيها ثلاث حيض ولو اشترى منكوحته وله
 منها ولد فاعتقها فعليها ثلاث حيض حيفضتان من النكاح يجتنب فيها ما يجتنب
 المنكوحه وحضه من العتق لا يجتنب فيها ولذا المكاتب اشترى زوجته وله منها
 ولد ومات عن وفا اما ان لم يترك وفا ولم تلده منه فعليها شهران وخمسة ايام وفي
 ساير وجوه الفرق لسكن في بيت زوجها حتى انقضت العده بخلاف الاما وقد تبس
 المعتده القصب والحز الاحمر ما لم تقصد الزينة وان لم يكن لها الا ثوب مصبوغ
 فلها لبسه ولا تقصد به الزينة اقل مدة الحمل ستة اشهر واكثره سنتان وادل ما
 تصدق المرأة الحرة بانقضاء العده شهران عند ابي حنيفة وعندهما تسعة اشهر
 يوما اما في النفاس في رواية محمد لا تصدق في اقل من خمسة وعمانن يوما اما في النفاس
 وفي رواية الحسن يعتبر ما يد يوم فهذا النفاس خمسة وعشرين ومدة الطهر خمسة عشر
 ويكون اربعون يوما فيضم الى سنتن فصار ما يد يوم وعند يوسف لا تصدق في اقل
 من خمس وستين يوما فجعل مدة النفاس احد عشر يوما ومدة الطهر خمسة عشر فيكون ستة
 وعشرون يوما فيضم الى تسع وبلاثن فصارت حملته خمس وستين وعند محمد في اربع

يوما وساعده وهي ساعده النفاس قال ابن سيرين ما بست وجه امراه في الدنيا الا ثلاث
 امي واحتي وامراتي وما احتلت قط الا على امراتي **من شيوخ الطحاوي** قال رحمه الله
 لو اضطر الى شوب الخمر فشوب لضرة سوى الا لراه فسكرو فطلاقه غير واقع ذكره
 محمد بن حمزة ما لم يوافق حتى اذهب عقله وصدعه فصاركشاد البنج من غير قصد لو
 طلقها في طهر لم تجامعها ثم راجعها بالقول واللسان ان يطلقها في هذا الطهر للسنه عند
 ابي حنيفة وعند ابي يوسف ليس له ذلك وقول محمد مضطرب فيه اما لو راجعها بالجماع
 لا يمكنه ذلك الا اذا علمها بهذا الجماع فله ان يطلقها اخرى عندنا وقال ابو يوسف
 لا يحض شهر من التطلقه الاولى ولذا الاياس مكان العلوق ولو طلقها حاله الحيض
 وهي مدخوله ثم راجعها ثم اراد ان يطلقها في الطهر الذي يليه من هذا الحيض له ذلك عند
 ابي حنيفة وزفر وقال ابو يوسف ليس له ذلك وقول محمد مضطرب لو اخذ بيد امراته
 للشهوه وقال انت طالق لانا للسنه يقع ثلاثا متنا بعه اذا كان في وقت السنه
 عند ابي حنيفة وجعله مراجعا باللمس وقال ابو يوسف يقع واحده ويقع الثاني في
 الطهر الثاني والثالث في الثالث وقول محمد مضطرب ولو قال اذهبي وكلتي او اذهبي
 والبسي الثوب ونوى الطلاق لا يقع عند ابي يوسف خلا فالزفره لو حبلت امراه المحبوب
 وولدت حلت للزوج الاول فصارت محصنه عند ابي يوسف خلا فالزفره وان زير باد وفي
 خيار المحرمه اشتغالها بعمل اخر في مجلسها مفوض الى راي المجتهد فان اليسر من العمل
 غير معتبر والكثير بطله كالوضوء للصلاه اما سجده التلاوه لا يبطل المجلس مادام فيه
 لا بالقيام ولا بالعود الا بالعمل الكثير وانما سطل تبدل الكلام وتعلق اثبات الخیار
 لها بالشرط جائز نحو اذا قدم فلان فامر بك بيدك والتوكيل المقرون بالمشيه مقيد بالمجلس
 لازم لا يمكنه عزله نحو طلق امراتي ان ثبت كما في حواله المراه اما في التوكيل المطلق غير مقيد
 ويمكنه عزله وهيبة لو قال انت طالق ان شاهد الخياط لم يقع ومن شك في طلاق امراته
 في امراته حتى يتيقن انت طالق مثل الحديد فهو رجعي وقال زفره بان واجمعوا انه لو
 قال مثل راس الابره يكون رجعي ولو نوى ثلاثا فثلاث لو طلق امراته وهي غير مدخوله فجات
 بولد لا قبل من ستة اشهر لزمه ولو جات لسته اشهر فصاعد الم يلزمه ولو كانت مدخوله
 ثبت نسبه الى سنتين ولا يثبت لاكثر من ذلك اذا كان الطلاق باينا اما لو كان رجعا
 ثبت نسبه لاكثر من سنتين ولو مات عنها قبل الدخول بها جات بولد يثبت نسبه الى سنتين
 من الوفاة دون ما يراه وهذا كله مالم تقربا بنقضاء العده اما لو اقرت به في وقت تنقضي

قال الامام النابهندي في قنية المنتبه شئى لو قال لها انا باين ولم يقل منك اوان حرام ولم يقل عليك فليس هذا بشئى بلك فالق
 انت باين اوانت حرام فالسرى ما نفى عنه وفي خزانه الاكله لو قال انت حرام او باين ولم يقل عنى فهو باطل وهذا سهو من حيث
 نظم من العمود وفي العيون ذكره ذلك من جانب المرأة فقال ولو جعل امر امرانه بعد ما فعلت الاوج انت على حرام اوانت عنى
 باين او انا عليك حرام او باين وقع ولو قال انت باين او حرام ولم يقل عنى فهو باطل ووقع في بعض نسخ العيون ولو قال بغيره
 التاثير فظن صك الاكده انها منه فظن انه لو قال ذلك التجهك لامرانه بربطه فاستمع به اسم عيسى
 في مثله ثم جات بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ثبتت نسبته لو كانت صغيره غير مدخوله
 نجات بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق ثبتت نسبه ولو ادعت الجبل في الطلاق الرجعي
 ثبتت النسب الى سبعة وعشرين شهرا وفي الطلاق البائن الى سنين يوما اما لو سكنت عن الدعوى
 فسكوتها عزلها اقرارها عند ما تم لو اقرت ثم جات بعد اقل من تسعة اشهر من وقت الطلاق
 ثبتت النسب وفي الاكثر من ذلك لا ثبتت وعند ابو يوسف عزله ما ادعت الجبل في الرجعي
 لزمه الى سبعة وعشرين شهرا وفي البائن الى سنين يوما والى يكون الا بالجماع في الفرج دون
 النظر والتقبيل ومن التمس انت طالق قبل ان اقربك يصير موليا فان قرنها منع قبل الوفاة
 بلا فصل بخلاف ما لو قال قبل ان اقربك فانه وقع الطلاق الساعة ولم يصير موليا لو قال
 نصفك على او رجلك على كظير ابي كان مظاهرا ولا سقط اللعان بتقادم العهد ولو
 وقعت القذف في القاضى فيما مرها القاضى بالترك والاعراض والعفو ثم لو تركت مدته
 ثم عادت الى الدعوى بعد العفو لها ذلك ولو اقام الزوج رجلا وامر ان يهاضمته
 في قذفها سقط اللعان والحد ولو اقام الزوج البيعة على صدق مقالته رحمت المراه
 ان كانت محصنه والاجلدت ولو كان له اربع نسوة فقد هن بلفظ واحد يلتن مع كل
 واحدة على حده فان لم يكن واحدة منهن من اهل اللعان فالواحد يكفي عن الكل
 ولا يجب الغسل على الكتابيه التي تحت المسلم لاعن الجنابه ولا عن الحيض ولا عن النفاس وكذا
 الصبيبه والمجنونه ولكن امرابه استحسانا فيقطع حق الرجعة بمجرد انقطاع الدم
 عنهن لو اغتسلت بسور احمار بطلت الرجعة بمجرد انقطاع الدم عنهن ولكن لا تزوج
 بزوجه اخرى ولا تصلى حتى يتيم ولذا لا يحل وطبها كما لو اغتسلت باللمعة ولو طلقها في طريق
 الحج لا يجوز لها ان تتخلف عن القافلة الا اذا كان في مصر غير مصرها فالها لا يخرج
 وان كانت محرمة تخاف فوات الحج سواء كان الطلاق رجعيا او باينا او ثلانا اما في عده
 الوفاه لها ان تخرج لها رالا ليلاه ولو قاله لاجنبيه هذه ابنتى من الرضاع اراختى منه
 ثم قال غلظت او ادهمت او اخطت او نسيت او لذبت له ان تزوج لها اما لو قالت هو كما
 قلت ليس له ان تزوج بها وان تزوج بها فارق بينهما ولذا لو قال لامرانه هي اختى من الرضاع
 او ابنتى منه ثم قال ادهمت او لذبت فهما على النكاح الا ان يقول هو كما قلت فارق بينهما ولو
 قال هذه ابنتى من النسب واختى وليس لها نسب معروف ويصح ان يكون هي ابنته فان
 لسالة اخرى فان قال ادهمت او غلظت او اخطت فهما على النكاح والافرق بينهما
 ولو شهدت امرأة بارضاها او امران او امراد مع رجل او رجلين غير عدل فالاولى

قال الامام النابهندي في قنية المنتبه شئى لو قال لها انا باين ولم يقل منك اوان حرام ولم يقل عليك فليس هذا بشئى بلك فالق انت باين اوانت حرام فالسرى ما نفى عنه وفي خزانه الاكله لو قال انت حرام او باين ولم يقل عنى فهو باطل وهذا سهو من حيث نظم من العمود وفي العيون ذكره ذلك من جانب المرأة فقال ولو جعل امر امرانه بعد ما فعلت الاوج انت على حرام اوانت عنى باين او انا عليك حرام او باين وقع ولو قال انت باين او حرام ولم يقل عنى فهو باطل ووقع في بعض نسخ العيون ولو قال بغيره التاثير فظن صك الاكده انها منه فظن انه لو قال ذلك التجهك لامرانه بربطه فاستمع به اسم عيسى في مثله ثم جات بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ثبتت نسبته لو كانت صغيره غير مدخوله نجات بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق ثبتت نسبه ولو ادعت الجبل في الطلاق الرجعي ثبتت النسب الى سبعة وعشرين شهرا وفي الطلاق البائن الى سنين يوما اما لو سكنت عن الدعوى فسكوتها عزلها اقرارها عند ما تم لو اقرت ثم جات بعد اقل من تسعة اشهر من وقت الطلاق ثبتت النسب وفي الاكثر من ذلك لا ثبتت وعند ابو يوسف عزله ما ادعت الجبل في الرجعي لزمه الى سبعة وعشرين شهرا وفي البائن الى سنين يوما والى يكون الا بالجماع في الفرج دون النظر والتقبيل ومن التمس انت طالق قبل ان اقربك يصير موليا فان قرنها منع قبل الوفاة بلا فصل بخلاف ما لو قال قبل ان اقربك فانه وقع الطلاق الساعة ولم يصير موليا لو قال نصفك على او رجلك على كظير ابي كان مظاهرا ولا سقط اللعان بتقادم العهد ولو وقعت القذف في القاضى فيما مرها القاضى بالترك والاعراض والعفو ثم لو تركت مدته ثم عادت الى الدعوى بعد العفو لها ذلك ولو اقام الزوج رجلا وامر ان يهاضمته في قذفها سقط اللعان والحد ولو اقام الزوج البيعة على صدق مقالته رحمت المراه ان كانت محصنه والاجلدت ولو كان له اربع نسوة فقد هن بلفظ واحد يلتن مع كل واحدة على حده فان لم يكن واحدة منهن من اهل اللعان فالواحد يكفي عن الكل ولا يجب الغسل على الكتابيه التي تحت المسلم لاعن الجنابه ولا عن الحيض ولا عن النفاس وكذا الصبيبه والمجنونه ولكن امرابه استحسانا فيقطع حق الرجعة بمجرد انقطاع الدم عنهن لو اغتسلت بسور احمار بطلت الرجعة بمجرد انقطاع الدم عنهن ولكن لا تزوج بزوجه اخرى ولا تصلى حتى يتيم ولذا لا يحل وطبها كما لو اغتسلت باللمعة ولو طلقها في طريق الحج لا يجوز لها ان تتخلف عن القافلة الا اذا كان في مصر غير مصرها فالها لا يخرج وان كانت محرمة تخاف فوات الحج سواء كان الطلاق رجعيا او باينا او ثلانا اما في عده الوفاه لها ان تخرج لها رالا ليلاه ولو قاله لاجنبيه هذه ابنتى من الرضاع اراختى منه ثم قال غلظت او ادهمت او اخطت او نسيت او لذبت له ان تزوج لها اما لو قالت هو كما قلت ليس له ان تزوج بها وان تزوج بها فارق بينهما ولذا لو قال لامرانه هي اختى من الرضاع او ابنتى منه ثم قال ادهمت او لذبت فهما على النكاح الا ان يقول هو كما قلت فارق بينهما ولو قال هذه ابنتى من النسب واختى وليس لها نسب معروف ويصح ان يكون هي ابنته فان لسالة اخرى فان قال ادهمت او غلظت او اخطت فهما على النكاح والافرق بينهما ولو شهدت امرأة بارضاها او امران او امراد مع رجل او رجلين غير عدل فالاولى

ان

قال الامام النابهندي في قنية المنتبه شئى لو قال لها انا باين ولم يقل منك اوان حرام ولم يقل عليك فليس هذا بشئى بلك فالق انت باين اوانت حرام فالسرى ما نفى عنه وفي خزانه الاكله لو قال انت حرام او باين ولم يقل عنى فهو باطل وهذا سهو من حيث نظم من العمود وفي العيون ذكره ذلك من جانب المرأة فقال ولو جعل امر امرانه بعد ما فعلت الاوج انت على حرام اوانت عنى باين او انا عليك حرام او باين وقع ولو قال انت باين او حرام ولم يقل عنى فهو باطل ووقع في بعض نسخ العيون ولو قال بغيره التاثير فظن صك الاكده انها منه فظن انه لو قال ذلك التجهك لامرانه بربطه فاستمع به اسم عيسى في مثله ثم جات بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ثبتت نسبته لو كانت صغيره غير مدخوله نجات بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق ثبتت نسبه ولو ادعت الجبل في الطلاق الرجعي ثبتت النسب الى سبعة وعشرين شهرا وفي الطلاق البائن الى سنين يوما اما لو سكنت عن الدعوى فسكوتها عزلها اقرارها عند ما تم لو اقرت ثم جات بعد اقل من تسعة اشهر من وقت الطلاق ثبتت النسب وفي الاكثر من ذلك لا ثبتت وعند ابو يوسف عزله ما ادعت الجبل في الرجعي لزمه الى سبعة وعشرين شهرا وفي البائن الى سنين يوما والى يكون الا بالجماع في الفرج دون النظر والتقبيل ومن التمس انت طالق قبل ان اقربك يصير موليا فان قرنها منع قبل الوفاة بلا فصل بخلاف ما لو قال قبل ان اقربك فانه وقع الطلاق الساعة ولم يصير موليا لو قال نصفك على او رجلك على كظير ابي كان مظاهرا ولا سقط اللعان بتقادم العهد ولو وقعت القذف في القاضى فيما مرها القاضى بالترك والاعراض والعفو ثم لو تركت مدته ثم عادت الى الدعوى بعد العفو لها ذلك ولو اقام الزوج رجلا وامر ان يهاضمته في قذفها سقط اللعان والحد ولو اقام الزوج البيعة على صدق مقالته رحمت المراه ان كانت محصنه والاجلدت ولو كان له اربع نسوة فقد هن بلفظ واحد يلتن مع كل واحدة على حده فان لم يكن واحدة منهن من اهل اللعان فالواحد يكفي عن الكل ولا يجب الغسل على الكتابيه التي تحت المسلم لاعن الجنابه ولا عن الحيض ولا عن النفاس وكذا الصبيبه والمجنونه ولكن امرابه استحسانا فيقطع حق الرجعة بمجرد انقطاع الدم عنهن لو اغتسلت بسور احمار بطلت الرجعة بمجرد انقطاع الدم عنهن ولكن لا تزوج بزوجه اخرى ولا تصلى حتى يتيم ولذا لا يحل وطبها كما لو اغتسلت باللمعة ولو طلقها في طريق الحج لا يجوز لها ان تتخلف عن القافلة الا اذا كان في مصر غير مصرها فالها لا يخرج وان كانت محرمة تخاف فوات الحج سواء كان الطلاق رجعيا او باينا او ثلانا اما في عده الوفاه لها ان تخرج لها رالا ليلاه ولو قاله لاجنبيه هذه ابنتى من الرضاع اراختى منه ثم قال غلظت او ادهمت او اخطت او نسيت او لذبت له ان تزوج لها اما لو قالت هو كما قلت ليس له ان تزوج بها وان تزوج بها فارق بينهما ولذا لو قال لامرانه هي اختى من الرضاع او ابنتى منه ثم قال ادهمت او لذبت فهما على النكاح الا ان يقول هو كما قلت فارق بينهما ولو قال هذه ابنتى من النسب واختى وليس لها نسب معروف ويصح ان يكون هي ابنته فان لسالة اخرى فان قال ادهمت او غلظت او اخطت فهما على النكاح والافرق بينهما ولو شهدت امرأة بارضاها او امران او امراد مع رجل او رجلين غير عدل فالاولى

ان يفارقها اما لو اسسها فهي امراته وهو في سعة من المقام معها اما لو شهد على ان يفارق
 بينهما ولا شئى لها قبل الدخول اما بعده فلها الاقل من المسمى ومن مهر مثلها ولا تفقد ولا
 سكنى لها عليه ولو ارضعت صبيا بلبن زائده فهو ابنا دون الفحل كما لو رضع بلبن بلر
 مدة الرضاع عند ابي حنيفة ثلاثون شهرا وبعده لا يدون معتبر سوا فطره اولا وعند
 زفر الى ثلاث سنين وعند بعضهم الى خمس سنين وعند اخرين الى خمسة عشر سنة وعند
 قوم الى اربعين سنة وقال بعضهم جميع العمر مدة الرضاع والله اعلم ولا يجوز استجداد
 ام الصبي لارضاعه في العدة كما في النكاح واذا اجتمعت بنات اخوة وبنات اعمام فاو لا
 بالصبي اسهى صلاحا وورعا وان استوت في ذلك فاكبرهن سنا والله اعلم في
 الحديث تزوج عليه السلام اخته الاشعث بن قيس وهي باليمن وقبض النبي صلى الله عليه وسلم
 قبل خروجه من اليمن فخلف عليها عكرمة بن ابي جهل **من العيون** قال رحمه الله
 بجد لعدة في نكاح فاسد دخل لها من يوم عزما للفرقة عند ابي حنيفة وعند زفر من اخر
 الوقت لو دفع امراته حتى ذهبت عذرتها ثم طلقها قبل الخلوة فلها نصف المهر عند
 ابي حنيفة وعندهما جميع الصداق اما لو ذهبت بدفع اجنبي فنصف المهر على الزوج
 ونصفه على الاجنبي لو قال احدكما طالق ثم سن بعد زمان ففي رواية الريادات
 العدد من وقت البيان وفي بعض الروايات من وقت الطلاق قال محمدات طالق غير
 اشئى فهو نكح وعنده لو قال طلقني ثلاثا فقال انت طالق او قال فانت طالق فنع واحد
 وليس بجواب لها اما لو قال قد طلقتك فهو ثلاث ولو نوى في الاوليين ثلاثا فهو ثلاث
 استحسانا لو قال انت طالق ثم سكنت فقبل له كم فقال ثلاثا فهو ثلاث في رواية ابو يوسف
 وعن ابي حنيفة لو وال الغلام والجارية في حال اشكال امرها قد احدثت وحضت قريبا
 فمما لصها وعليها وعن محمد خلاف هذا لو حلف ان لا يزوج امراه لها زوج ثم طلق امراته
 فتر وجهها لم تحن قال ابو يوسف امراته حائض فقال اذا حضت فانت طالق فعلى حيضة
 مستقبله سوى هذه اما ان قال حضت غدا وهو يعلم انها حائض فهو على هذه الحيضة
 يقع عند الفجر من الغد ولذا اذا مرضت وان مرضت غدا ولو قال لعبد ان يملكك
 فانت حر عتق حين سكت ولذا ان صححت وهو صحيح ولو قال لعبدى حر و امرأتى طالق
 مات قبل البيان عتق نصفه وبطل الطلاق ولها الميراث والمهر كما عند ابي حنيفة
 وعند محمد وزفر للمرأة نصف الميراث وثلاثة ارباع الميراث لم يدخل لها وسعى العبد في
 نصف قيمته وعتق نصفه ولا ميراث لها في المعايير وقال ابو يوسف لها نصف الميراث من

هن

السعاية وعز ابو حنيفة في من والامراته طلقا انفسكما ثم قال بعدة لا تطلقا انفسكما
فلكل واحدة منهما ان تطلق نفسها مادامت في ذللة المجلس ولم يكن لها ان تطلق صاحبها
بعد النهي وقال لوقال انت حرام او باين ولم يقل مني فهو باطل قال محمد انت طالق
ان شئت او ابين او قال ان شئت واذي بيت او ان شئت وبيت فان شئت وقع وان
وقع اما لو سكت حتى قامت من مجلسها لم يقع شيء الا ان شئت لا يقع قال ابو يوسف انت
طالق ان شئت وشئت لا يقع حتى تسأل ثلاث مرات وعز ابو حنيفة لو اعتق مرتد عن
ظهاره صح اما لو اعتق مرتد لم يصح وقال لوقال من امراته سنة فمضى اربعة اشهر من غير
جماع بانت بواحدة ثم تزوجها فمضى اربعة اشهر من غير جماع بانت باخرى ثم تزوجها لم يقع
مضى المدة شي لان ما بقي من السنة اقل من اربعة اشهر قال ابو يوسف رجل قال لامرأته
ان فرتك فعبدى هذا حر فمضى اربعة اشهر وخاصته فرفعت الامر الى القاضي حتى
يفرق بينهما ثم اقام العبد البيه انه حر الا حصل اعتقه القاضي وبطل الا بلا ووردها
اليه وعز ابو حنيفة لا يقبل في الاستبراء ولا ينظر الى فرجها المشهورة قال محمد لو فرق
القاضي بينهما في اللعان ثم ملكها الزوج لسبب ما لم يحل وطبها والله اعلم قال ابو
يوسف كلما تزوجتك فانت طالق فترزوها في يوم ثلاث مرات ودخلها في كل مرة
وقع تطليقتان وعليه مهران ونصف وعند محمد اربعة اصدقة ونصف وبانت ثلاث
اما لو تزوجها اربع مرات ودخلها في كل مرة بانت ثلاث بلا خلاف وحكم المهر كما في
الاول وعند محمد وعند ابو يوسف يجب خمسة اصدقة ونصف وفي الحديث تزوج النبي
صلى الله عليه وسلم امرأة من كندة يقال لها حريية فتعوذت عند مديده اليها فقال
عدت بعناذ فسرحتها ومنتها فانت هي كمداء واسفاد وحسرة **من الوضد** قال
رحمه الله لوقال لها انت طالق لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي حايض تطلق في
الحال لغیر السنة بخلاف قوله للسنة او بالسنة وذلك بمنزله قوله انت طالق سنين وقعت
في الحال ولو قال انت طالق بعد السنة طلقت بعد الحيض والظهر اما لو قال قبل السنة
وقعت ساعتيد لو نظرت الى فرجه لشهود لم تكن رجعه اما لو قبلته تكون رجعه وقال
ابو يوسف ان فعلت ذلك لاختلاسا وهو كما رد لم تكن رجعة لو اغتسلت فيما دون العشره
من الحيضه الثالثه وبقي قدر درهم انقطع حق الرجعه بالاجماع اما لو بقي المضمضة
والاستنشاق بقي حق الرجعه عند ابو يوسف لوقال انت طالق لوني ووقع ثنتان وفي
قوله الوانا وقعت ثلاثا لوقال كعدد التراب او لعدد الرمل فهو ثلث اما لوقال كالمثل

دكا الخجوم

دكا الخجوم فهي واحدة باينه لوقال دمك طالق او مرتك او بلغك لم يقع لوقال انت طالق
يويده ان يقول ثلاثا فامسك رجل فاه فاشا وثلاثه اصابع تقع واحدة رجيه قال
ابو حنيفة انت طالق ثلاثا وثلاثا ان شاء الله وقع ثلاثا وعندهما لم يقع شيء ولو طلقها
ونسبها وسمها الى غير نسبتا بهما لم يقع ما لم يعنها لوقال طلقت واستنبتت وعلقت
بالشرط فاقول قوله في القضا ايضا لوقال انت على كربة امي بصير مظاهروا في القضا
ذله في نوادر ابن رستم وفي بطلان الابلا والظهار بالارتداد روايتان في الهاروي
لوقال خالعت ابنتك بكذا فقال لا بلاقبل وقال لابنه قبلت لم يقع وكذا
على الضد لا يصح ايضا ولا حق في الحضانه للاخ من الام ولا للعم من الام ولا لابن العم ولا
لابنة العم في نوادر داود بن رشيد ولو اختلفا في الدار فهي للزوج ولو كان الزوجان
في عيال انسان ولا يعرف لهما متاع بعينه فجميع المتاع للذي يعولهما **فتاوى البقالي**
قال رحمه الله عن ابو حنيفة رحمه الله اذا شرب البسج وعلم به فارتفع الى راسه فصدقه
وقع طلاقه خلافا لخاله النبيذ وقال الحسن السكران من حاله انت محنون
قال نعم يقال انت عاقل قال نعم يقال له انت لذا قال نعم يقال له امراتك طالق
قال نعم لم يقع فانه بمنزله المهديان انت طالق دانق او قال درهم فواحدة
فاما دانق ونصف او قال ثلاثه درهم فثنتان او ثلاث انت طالق اخر ثلثه طلقاته
فواحدة فاما طلقك اخر ثلاث فثلاث انت طالق لوني ووقع ثنتان وفي ثلثه الوان
ثلاثه طلقات لوقال طلقني طلقني فقال طلقك فواحدة ان لم ينو ثلاثا ولو
قال بالواو فثلاث قال محمد لوقال انت طالق شهر الا هذا اليوم وقع في الحال
وكذا اليوم ابد اما خلا اليوم او اليوم الا ما بيني وبين الظهور اما لوقال شهر اسوي هذا
اليوم او غير فكقوله بعده لو قيل له طلقها ثلاثا قال نعم فهي واحدة استحصانا
والله ما انت لي بامراه او على حجة ان كنت لي بامراه لا يقع كقوله لا نكاح بيني وبينك
عند ابو حنيفة خلافا لابي يوسف انت طالق للسنة واخرى للبدعة لآخرى انت
طالق واحدة او ثلاثا فمضى واحدة وان نوى ثلاثا كل امراد لي طالق الا هذه وليس له
غيرها لم تطلق لذا ناسي طوالت غير هو لا لوقال لا يسه انت ثلاث للسنة مات لشهر
نولت خمسة اشهر ويوم من الموت بانت ثلاث واحدة في الحال والاخرى بالحمل
واخرى بشهر ولو كان قبل يوم ثنتان وموت وعندهم هاهنا واحدة وهناك
ثنتان ولو مات ثلاث اشهر فثنتان هناك لانه بقي بعد الحمل تسعة وعشرون يوما لو شك

دكسر

انه طلق واحد او ملاقا في واحد حتى يستيقظ او يكون اكثر ظنة على خلافه وعند ابى
يوسف اخذ بالاكثر عند شكه له نسوه فانه لكل واحد من الملاث ان طلقك
فالاخريان طالقان ثم طلق الاولى طلقت الاخريان ولو طلقت الوسطى طلقت الاولى
واحدة والاخريان ننتان ننتان ولو طلقوا الاخرة طلقت ثلاثا والوسطى ننتان
والاولى واحدة لو قال لا يتكن لم ابت عندها فالبواقي طالق فبات عند واحدة طلقت
ثلاثا والبواقي ننتان ولو قال استكن يجوز علمها طلاق في طالق طلق في الحال لو قال
ان طلقك فانت طالق واذا لم اطلقك فانت طالق طلقت ننتان ولو عكس فواحدة
انت طالق ان لم اطلقك وان طلقك فانت طالق فبات احدهما وقعت واحدة انت
طالق في محي اليوم وقد طلعت الشمس او مال في قد ودر فلان فباتا وقدم قبله لم يقع
ممنزلة قوله في محي امس ولو قال عنيت في محي اليوم محي يوم مثله يقع بمنزلة قوله محي
امس لو قال انت طالق اذا كان رجب وهو فيه وقع ولذا الجمعة ولو قال ان
دخلت لدار فبعدي حرا وكلمت فلانا فامراتي طالق فاهما جدا ولا وقع جزاءه
لو علق الطلاق بالولادة وبولادة الغلام فولدت ننتان ولو علق بولادة العلام
واحدة وبولادة الجارية ننتان فولدت ننتان طلقت واحدة ان لم يعرف الاول وفي
التنزيه ننتان ولو ولدت غلاما وجارية ننتان طلقت ننتان في التنزيه ثلاثا وكذا
ان كان اكبر رايه الحنفية فارها في التنزيه لو قال ان كان جملك غلاما او ان كان
ما في بطنك غلاما او الذي في بطنك ثم ولدت وقع من وقت العمان بخلاف قوله ان كان
في بطنك غلاما فان ولدت غلاما وجارية لم يحنث فيما ذكرناه لو قال ان ولدت غلاما
فانت طالق فولدت غلاما وجارية فلا رجعة ولست انف العده لو قال انت طالق من
واحدة الى واحدة فواحدة وعند زفر لا يقع شيء لو قال انت طالق ما بين واحدة
الى ثلاث او من واحدة الى ثلاث يقع ننتان ولا يدس في القضاء عند الحنفية وعندهما
يقع ثلاثا وعند زفر واحدة واما من واحدة الى ننتان فهي واحدة وعند ننتان
وعند زفر لا شيء وقال ابو يوسف انت طالق ما بين واحدة وثلاث فهي واحدة لو قال
ان كلمته فانت طالق ثم قال ان دخلت لدار فانت طالق فنوي تكلمت بتطلقه فهي اخرى
الا ان بقوله ذلك بعد الكلام لانه نوي ما هو واقع لو قال انت طالق ليلية القدر
فهو الى تمام السنة في اي وقت حلف وقيل اذا كان عاميا فلسبع وعشرين من رمضان
وعا سورا اليوم العاشر من المحرم ان تزوجت امرأتين فاحدهما طالق فتزوج واحدة

ووطيها

دوطيها ثم اخرى فوطيها بطلقت الاولى ويجوز الخلع الى المصدا اما الى المسرة فيكون خلا
لو قالت طلقني على ان اذخر مالي عليك الى العطاء لم يصح هذا التاجيل لو قال اخلعي
نفسك ففعلت لم يجز بغير مال الا ان ينوي وان فعلت بمال مسمى يعتبر اجازته لو قالت
انا طالق يا لى فقال نعم صح لو قال انت طالق على الفان شيت فقالت شيت لم يقع حتى
يقبل بخلاف قولها قبلت ذكوه هشام لو قال انت طالق واحدة ان شيت وان شيت
اننتين فثلاث اننتين فهي واحدة انت طالق ان شيت وشيت وشيت لم يقع حتى تشا
ملاث مرات ان شيت واحدة وان شيت ننتين فقالت شيت وقع الملاث لو قال اخرجني
ان شيت نوي الطلاق فثلاث ولم تخرج وقع لو قال انت طالق بائن ان شيت ثم ابانها
فالمشيه محالها لو قال لا اختارى الا زواج او قال لا اختارى اهلك فقالت اخترت نفسي
وقع استحسانا المرض الذي يصرفه فارا ان يكون مضمي لا تقوم الا لشده ويجوز صلته
قاعدان وان كان يقوم في حاجه الانسان في داره الا ان لا يخرج منها السئل والفايج
في اوله مرض ولكن اذا تطاول ولم يصنه في الفراش كالصحيح وما عدا ذلك من المرض الذي
لا يطول في العادة مرض وان طال سنين له امراتان فقال لاحد هان كنت اباك
نانت طالق وهذه ثلاثا وهو صحيح ثم مرض ثم كلمته في مرضه ورثت دون الاخرى
الخلوة الفاسده توجب لعدد اذا امكنه الوطي او كان المانع عجزه ابداء ولا يثبت
الرجعه وان صحت الا ان يدعى الدخول ومنع نكاح الاخته وذكره المراجع بالنظر الى
فرجها المشهوه في صلته ويكره كتمان المراجعة لو تزوجت المتوفى عنها زوجها
لاربعة اشهر وعشرا ودلت للسنة اشهر فالنكاح جائز لو قالت في عدة الوفاة لست
كامل ثم طالت انا حامل صح اذا خرج اكثر الولد من قبل الرجلين او النصف من قبل الراس
في الستين ثبت النسب والام ثبت ولو خرج رجلاه قطعتا ثم مكث شهر ابعدهن
وكذا عند الحنفية والى يوسف رحمه الله عليها لا يثبت لو طلق امراته قبل الدخول
وتزوج بابنتها فولدت لام لاقل من ستة اشهر من الطلاق فنفاه لزومه وحده وحرمت البنت
ولان تزوج امها اذا لم يدخل بالبنت لو سقطت سقطت استبان بعض خلقه فظفرو شعره لاقل
من اربعة اشهر بيوم حال النكاح باطل للبنت ولا يكون ذلدا الا في اربعة اشهر وان
كان من تمامها فهو من الثاني مال ولا احفظ عن ابن حنيفة فيه شيئا لو قال انت طالق
على كظرا في كل يوم فهو مظاهر كل يوم ويظاها بالليل ولذا لو قال اليوم وكلما جا
يوم فاذا مضى اليوم وطها ليلام لا يطاها ليلالا بهار فلا يبطر الا في يوم ولا يقبل

كذلك يضجر
كما في
رقيق

شهادة الواحد بالتدفع والاخر بالاقرار بالتدفع وان شهد احدهما انه قد فذ
بفلان والاخر انه قد فذ باخر جاز ولا يبطل اللعان بالتقدم ويجوز تحمل الشهادة في
الصغر وموت الشهود قبل القضا باللعان لا يؤثر قال ابو يوسف ليس لعن الملا عن ان
مدعى الولد عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه كان يعجز من كثرة تطلق الحن وكان يعتذر
منه على المنبر ويقول ان حنا رجلا مطلقا فلا تنكوه فقار رجل من همدان فقال والله
يا امير المؤمنين لننكته ماشا فان احببنا مسك وان احببت سترح فسر بذلك على رضي الله عنه
وقال هذا البيت ولونت بوابا على باب جنه لقلت لهدان اخلوا بسلام

فتاوى الناطقي قال رحمه الله عن محمد بن مقاتل الرازي هر كاد هر بار هر زمان
تشبيه بكل مرد و بكلمه حتى بحث في طر مرد وعنده هذه الحروف وقوله اكر وان مثل
قوله ان فعلت لو فعلت يعني كل شرط فيجوز فيها امره وعن ابي يوسف اذا قال
انت معي في الحرام فهو بمنزلة انت على حرام وان نوى بمينا فهو بمنزلة ان لم يكن فيه فهو
مولى وان نوى طلاقا فهو طلاق ولو وكل رجلا ليطلق امراته فطلقها الوكيل بلا ما
والموكل لم ينو الملائم لا يقع شيء عند ابي حنيفة وعندهما يقع واحده لو قال الزوج
قلت ليراك طالق ان كلمت فلانه وقالت هي قد طلقتنى ولم يذره هذا القول
قوله الزوج ذل في الاصل ولذا لو قال طلقتك امس وقلت ان شاء الله لم يقع ولذا
طلقها واستثنيت فالقوله قوله في القضا وفيما بينه وبين الله لو حلف بالطلاق
والعتاق ان يقضي حاجته فقال هو حاجتي ان تطلق امراتك ان شالم يصدقه لو قال
لاخر ائتني امراتي ان خرجت من منزله فانت طالق ففعل الكتاب فخرجت بعد ما
كتب قبل قراته على الزوج ثم قواد وبعث اليها لم يطلق بذلك الكتاب ولذلك
لماس الكتاب على هذا فلما قراد على الزوج فقال للكتاب قبه بشرط ان خرجت
الى شهر او بعد شهر فصح هذا الاحاق اذا اطلق امراته على جعل في العدة بعد الخلع
وقع ولا جعل باستحقاق بدل الخلع ولكن يرجع بقمه ذلك **ومن كتاب الامتحان**
زوج من عبده امته فجاته بولد فاد عاد ينظر ان جات لاقل من سنة اشهر فالولد
للمولى وامه ام ولده وان كان لتمام سنة اشهر فالولد للجد وصح النكاح ويعتق
الولد والعبد لا يملك الولد لو زوج امته من عبده ودخل بها ثم اعتنقها فاخترت نفسها
فلا صداق على العبد وبطل النكاح اموات استخفت ثلاثة مهور في يوم واحد من بلانه
ازواج من احدهم تمام المهر ومن الثاني نصف المهر ومن الثالث كما للمهر هذه امراه

طلقها

طلقها زوجها وهي حامل فوضعت من ساعتها واخذت كما للمهر ثم تزوجت بزوج اخر
وطلقها قبل الدخول بها اخذت نصف المهر ثم تزوجت بزوج اخر في ذلك اليوم ومات عنها
من يومه ذلك فاخذت كما للمهر لو رات زوجها في الخلوه وهو لا يعلم انها امراته لا يكون
خلوة اما لو راتها في الخلوه وهو عالم بها وهي لم تعلم انه زوجها صح الخلوه رجل زوج
الام عذرا قال هذه امراه ماتت وتركته رضيعا وابنه مدركه عذرا يخرج من ثديها
لبن فارضت به اخاها فصارت له امه ثم ادرك الغلام فزوجها بحكم ولاية الاخوة وانها
امه من الرضا عذرا رجل قال اول نكاح تزوج ابي باقي وانا احمل السراج هذا
رجل ولدته ام المولود ثم اعتنقها سيدها وتزوج بها وهذا الولد حاصر حامل السراج
امراه امرته زوجها ان يحل المحرم من السوق فذهب وحمل ودخل المنزل بعد ساعة فوجد
رجلا مع امراته فقالت هذا زوجي وانت عبدي فمذم امراته زوجها ابوها من عبده
فلما خرج الزوج مات ابوها فورثته فبطل النكاح وكانت حاملا فولدت بعد موت
الاب قبل ان يرجع الزوج فانقضت لعدة بالولادة وتزوجت من اخر من ساعتها
او كانت غير مدخوله لها من **زيادات الزيادات** منها هنا لو امر رجلا ان يطلق
امراه للسنة وهو مدخوله فقال لها الوكيل انت طالق للسنة او قال اذا حضت
وطهرت فانت طالق فحاضت وطهرت لم يقع شيء كما لو قال طلق امراتي غدا فقال انت طالق
غدا لا يقع اذا غدا اما لو حاضت وطهرت ثم قال الوكيل انت طالق او انت طالق للسنة
طلقت في الحال لو قال له طلق امراتي ثلاثا للسنة فطلقها ثلاثا للسنة وقعت واحده
ولم يقع بهذا القول شيء بعده ولكن اذا حضت وطهرت بطلها الاخرى ثم يطلقها
في الطهر الثالث بخلاف الزوج فانه اذا قال لامراته انت طالق ثلاثا للسنة يقع ثلاثا في
ثلاثة اطهار فانه مذكور التعلوق والتنجيز لو قال لامراته انت طالق ثلاثا للسنة يقع ثلاثا
في ثلاثة اطهار بالف درهم فقال له المراه قد قبلت وقعت واحده حين طهرت بثلاث الالف
ثم وقعت لانيه في الطهر الثاني والثالث في الطهر الثالث ولا يجز غير ذلك الثلث بالاول
لو قال له طلقها تطلقه بالالف ثم الموكل طلقها بجعل او طلاقا باينا ثم طلقها الوكيل بالالف
في عدتها لم يقع شيء اما لو طلقها الزوج باينا ثم امر وكيله بطلقه بالالف ففعل الوكيل
وقبلت المرأة في العدة وقعت واحده بغير شيء اما لو اوز الزوج راجعها في العدة ثم
طلقها الوكيل بالالف لا يقع لو قال لرجل طلق امراتي تطلقه للسنة وقال لآخر مثله فلما
طهرت قال لها الوكيلان كل واحد منهما انت طالق تطلقه او انت طالق تطلقه للسنة وقع

مسئله
لهم

أخرى لأن أحدهما و قيل غير معين لو وكل رجلا سطيقة للسنة فلما ظهرت فطلقها
الوكيل للسنة الأولى ولم يقع الذي طلبها أخرا. أما لو طلقا معا وقت واحد
فإن لهما له لا يمنع وقوع الطلاق. وليس للزوج تعين طلاق واحد الوكيل في هذا
ولو قال أحد الوكيلين في الطهر الثاني أنت طالق للسنة لم يقع شيء. أما لو قال معا في الطهر
الثاني أنت طالق للسنة وقع أخرى لأن أحدهما وكل غير معين لو وكل رجلا سطيقة
للسنة فلما ظهرت فطلقها الوكيل للسنة ثم الزوج بطلقة للسنة وقع بطلقة الوكيل
فإنه بدأ ثم وقع بطلقة الزوج في الطهر الثاني. أما لو طلقا معا طلق أحد الوكيلين
وبعض الأصحاب قالوا يقع طلاق الزوج فإنه أكد ثم إذا حاضت وطهرت لم يقع بعده
شيء ولو طلق الوكيل في الطهر الثاني لم يقع. أما لو طلق الزوج يقع لو أمر لأحدهما
أن يطلقها واحدة للسنة بالف والآخر أن يطلقها واحدة للسنة بما به دينار
فلما ظهرت قالت الذي هو وكيل بالف دينار أنت طالق واحدة بالف درهم وقال لها
الآخر أنت طالق واحدة بما به دينار فقالت المراد قبلت جميع ما قلتما وقع أحدهما
كأنهما ارتعا معامتي كان القبول معا ولها خيار التعيين لأحدهما لأن ثم إذا اختارت
أحدهما لن تم طلقها الوكيل بالمال الثاني في الطهر الثاني أو طلقا معا لم يقع شيء
ولذا الوفا بعد ما تزوجها الزوج ثانيا. ولذا لو كان أحد الوكيلين الزوج وطلقها
الوكيل بالف درهم ثم طلقها الزوج في ذلك الطهر بما به دينار فقالت المالكين معا
فلما ان تعطي أي المال لن إلى الزوج ولا خيار للزوج في تعيين وقوع أحدهما لطلاق وذر
بعده ما يدل على أن طلاق الزوج وقع فإنه أكد. ولو قال لأحدهما طلقها بدينار
للسنة وقال للآخر طلقها رجعا للسنة فطلقا معا بعد ما طهرت معا وقت واحد
وخيار التعيين للزوج فله أن يختار الرجعي وإن لم يختار الزوج حتى طهرت من الحيض
الثاني فقال لها الذي أمر بالتطليقة الثانية أنت طالق بطلقة ثانية أو رجعية نصف
ما قال وبانت المرأة أما لو كان الزوج اختار البائن في الأول بطل الوكالة في الطهر
الثاني لو قال لامرأة أنت طالق واحدة بدينار أو رجعية فله الخيار ثم قال أنت
طالق واحدة رجعية وقال أردت لهذا الاختار الأول صدق. أما لو قال باسأفتان
إن الأول كان رجعية في الحديث إن النبي صلى الله عليه وسلم لما تزوج الربيع بنت
معوذ فقالت جبا النبي صلى الله عليه وسلم ودخل على غداة بنتي فجلس على فراشي
وحويبريات لنا يضرين بالدفوف ويبدن من قتل إلى أن قالت أحدها في الغزل

مكانه

وفينا

وفينا بنى يعلم ما في غند فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اسكني عن هذا وقولي التي
دنت تقولين قبل ذلك والله أعلم **من الفتاوى** فارسي قال رحمه الله لو قيل للزوجها
طلقها فقال جنك باز داشتم هي باين وبه ناخذ. قال الكوتوزي من يك طلاق لا يقع
شيء ما لم ينو. قال قوم من اجيزى نباشي ونوي به الطلاق لم يقع شيء ولذلك تراهم إذا
طلاق إذا استندت قالت سي ما راز زني هشتم فقال زوجها رستي ونوي به الإجازة
طلقت ثلاثا قال هو از طلاق بدامنت اندر کردم اراد به الطلاق أوها في مذاكرة
الطلاق وقع بلا ما وأما لم يكن نية ولم يرد شيئا فالقول قوله مع ميمه قال الرمن تايد
سال حرام كنم فان شهد أربعة عدول على تدخل الزوجين بمن ليست بزوجه ولا
مملوكة وقعت ولا ينبغي لمنكوحته أن تلتفت إلى الأراجيف والتهمة ما لم ترمعارة
ولو وقعت لها دية حلفت عند الحاكم بحسبها على الله عز وجل قال الراسال زن
كنتم في طالق وذلك بعد المضي من المحرم خمسة أيام لم يقع إلى انسلاخ ذي الحجة لو قال
رجل من بين الجماعة سيرخوم درم زنا ما هشتم از زني وقال الآخر همجيين فقال
الآخر همجيين ينظران علم انه اراد بذلك نسا همه جميعا طلق امرأته الاخر ايضا وان
لم يعلم لم يقع. لو قال الرجل أنا نه ما در شوي فانت طالق فذهب إلى باج ار الوالد
ولم يدخل قال بوالديت ما لم يدخل دارها لم يقع. لو قال اكوتو باكسي حرام كني اي
زن فانت طالق ثلاثا ثم طلقها واحدة بدينار ثم جاء معها في عدتها. قال الفقيه على ما س
قول ابى حنيفة ومحمد يقع ثلاثا وعند ابى يوسف لا يقع شيء وبه ناخذ. لو قال هيت
منك حتى جنك از من باز دارم قال الزوج جنك باز داشتم جنك باز داشتم
قال الفقيه يقع واحدة بانه بمنزله خلية سبيك. لو قالت له جنك از من باز دار
فقال الزوج باز داشتم لير قال الفقيه ان نوي وقع والافلا. لو قال لها خريدي زمن
خويشتن فقالت خريدم فقال الزوج خريدم فمى واحدة بدينار. قال الفقيه ان اعطاها
المهر وقعت بغرشي وان لم يقبض صداقها برى الزوج. لو قال زني من سي طلاق هشتم
كوتومها في من ساي فهذا تعلوق ان لم يرد به الا نفاع. قال الزوج انت رفعت شيئا من
البيت وهي انكرت فقال تو از من سي طلاق هشتم الرتو نوبو داشتكي ثم طهرتها لم يرفع طلق
ثلاثا. لو قال كل شيء سألني الله عز وجل من اجبك بسبب المهر وغيره خرف و ختم بدان
طلاقي كتر اير من است فقال اشترت لا يقع. لو قالت لزوجها على وجه المزاح وكيل
نوهشتم قال نعم هستي وكيل فقال له طلق نفسي ثلاثا فقال الزوج تو بر من حرام كشتي

فتنفر كما ينظر ان نوى الزوج الموصل بالطلاق ولم ينو العدة فهي واحدة رجعية وان
نوى المفارقة دون العدة فهي واحدة بائنه لو قال ادر من شئت كنتم في هذه القرية
فيمضي ان لا يتخذ فاليزا ولا مغظه اما الموصفي زرع او حصده او تربا لا رضى لم يحنث
مالم يبذر ولو امر غيره او استأجر اجير اليزرعه او غلامه لم يحنث ان كان هو مما يلي
ذئد بنفسه الا ان نوى ان لا يامر غيره لو كان عمله جعل غلامه او اجيره يحنث الا ان
لو قال اللعوب بالشرط لتهدر في الغم والخاطر غير محرم ثم قال ادر ان جنينك كفتيم
حرامست ادر كتاب يا از خير او قياس درست زمن هشتمه سي با حرمت عليه امراته
فان اللعوب بالشرط محرم بالقاس الصحيح لو قال لها ان شئتني فقالت لولدها الصغار
منه ما بلايه ويحنه ينظر ان كان ذلك القول لراهه من الصبي لا يحنث اما لو كان لكرامه
من ايده طلقت لو قالت يا فعك الزوج ان انا فقال فانت طالوتنا ينظر ان اراد
مكافاتها بما قالت طلقت والا فهو يعلق الا ان يكون الرجل لذلك يعني راضي بغيرها
وعالم بذلك لو قال هزار بار هشتمه اي سكت طلاق طلقت ثلاثا لو قال لها كادون
وهرسه عده ترا فر و حتم فعالت المراه اشترت لم تطلق لو قال لها خوشتر از من بخور
فعالت بخردم لم تطلق لو قال لامراته وهي ساكت الطلاق ادر ان زن منست سي با
هشتمه سرائم قال لم ارده بالطلاق فالقول قوله مع عينه فانه اضا في الفعل اليها
دون نفسه لو قالت له طلقني فقال لها فوضت الامر كله في يدك فقالت يك بار هشتمه
و دهم بار هشتمه ان نوى الزوج بلا ما وقعت بلانا ان لم تكرر نفست بين الكلام والا فهي
واحدة ولا تعتبر اضا في فعلها الى نفسها هاهنا لو قال لها بعثت منك تطليقه
بمهرك ونفقة عدتك فقالت بحجاب خردم وقعت لو خلع امراته بتطليقه واحده
فقال له رجل ديكر بده فقال دا ذم قال الفقه وقعت واحده دون الثالثه قال
لوبياع من امراته تطليقه مهرها ونفقة عدتها واشترت ثم قال الزوج هرسي هرسي
اخاف ان يقع بلا ما ولا يجتمعان مالم تنكح زوجها غير لو قال لها هزار طلاق ترا اي دون
اي دون وقال لم ارده بالطلاق فالقول قوله مع عينه لو قال عند تشاجرهما طلقني
بلانا فقال لا افعل بالتمراه وادي اذى فقاند اذم نكحتي اتصل بكلامه ينظر
ان اراد نكح حن الا نكار لم يقع والا وقع لو قال هرزي خواهرم مادمتما حيين في طالق
يعني والديه يقع على كل امراه تزوجها في حياتها ولو مات احدهما سقطت المهر عند مجده
وبه ناخذ وذر عن ابى بكر لا يطلق الا من تزوجها اول مرة حتى لو تزوج بعدها اخرى في

نقد
نقال

حياتها

حياتها لم تطلق سوا قال بالعريه ان تزوجت مادمتما حيين اوبالفارسيه لو قال
هرزي كاهرا بود تا سي سال همد از زني من هشتمه فهذا اعلى ما استفده و يتزوج في
المستأنف لا على من عنده و به اخذ الفقه ابو الليث لو قالت له عند تشاجرهما
دست از من باز دار قال لها اشترت مني ثلاثه تطلقات بماله على من المهر ونفقة العده
فعالت نعم ثم نظرو في المهر فاذا لم يبق لها عليه شئ منه قال ابو نصر اخاف ان يقع
ثلاثا على مهرها وعليها مرد ما اخذت لو قال لامراته حالة المزاج زانتر شو هنر
اد بار هشتمه ولم ينو بذل طلاقا وما كانا في ذل الطلاق ولا الغضب ولا خطاب لها
فالقول قول ولم يقع شئ لو قال ادر لسمان توبكار بوم ثمر لبس الكوباس من لم يحنث
اما لو قال دريكار اذ اخاف ان يدخل فيه اللبس ولو قال اكر از رسته توبير من اذ لا
يحنث بحينه او خاط به ثوبا وانما يحنث بلبسه لو قال اكر كسي نمده هده فهذا اعلى ان
سقي غير او يده فعه اليه وان نوى الهدى غيره فكما نوى لو قال ترا سي طلاق وقعت
بلا تا اما لو قال توسي او توكي لا يقع بخلاف احكام العريه لو قال لامراته اكر كسي
را آرد ذهبي ونوى انها خاصه بيد من فباينه وبين الله اما لو قال اكر لسي را دمي
لم يصدق لو قال تومرا بكار نيست لم يقع وان نوى ولذا لو قالت له طلقني
فقال لها سي طلاق با دلم يقع فانه دعا الا ان يكون هو من قوم في لغتهم هذا ايقاع
لو قال لها اكر از درم من برد ادي ثم اخذت المراه مند بلاه فيه ذراهم ودفعت
الى المراه وامر لها ان ترفع منه بعض ذراهم ودفعته المأمورة الى الامر اخذت
الرجل في عينه لو قال لها ان فعلت مع الناس شي بيمان وكان للناس علمها دبو
من الذين فقت ذلك بعد التمان ينظر ان اعلمت القوم بعد ما فضت الذين لها قطعت
منهم لم يحنث الزوج وان لم يكن اعلمت فالحنث اقرب لو قال الربا تو حشم فهذا
على الحجاج اذ لم يكن له نيه وبصر موليا اما لو نوى به النوم مع ما حنت بمضا جعتها
ولم يصر موليا قال هشتمه صريح في الفارسيه اما جنك بازدا شتم و دست بازدا شتم
فكذلك عند بعضهم والذي اخذ به الفقه ان يجرد عنده النكاح فيه لو هربت
المراه من زوجها وهو سكران فتبعها فلم يظفر فقال سي بار هزار هزار هشتمه
ولم يقل امراتي وال ابو القاسم فيه اشكال لا افي بالطلاق مالم يخبر الزوج انه نواها
لو قال عند التشاجر لها اكر زن من سي طلاق ان لم ينو لم يقع وان نوى قال ابو
القاسم فيه كلام وانا استوثق لنفسني قال لراين جامه برتن من ايند و كان قيصبا

فحصله على عاقبة لم يحث ما لم يلبسه الناس قال لها وهي قد خرجت الى قرية ببشر اسد
روزي باشي فانصرفت يوم الثالث الى قرية اخرى على طريق تلك القرية على ان لا تنصرف
اليها ثم انصرفت الى تلك القرية واقامت لها اياما لم يحث لو قال اكر ترا بيرو رود بر
من حنانك تا اكون رقت فانت طالق تجبال رجوع فهد الى نيتته وان لم يكن له نية
ينبغي ان لا يخص بعد ذلك شيئا ينكره عليها ما ينكره منها لو قالت له مهر ترا خشيد
مراجك با زدار لم يبر الزوج من مهرها ما لم يطلقها لو قال هذا اطلاق ترا وقعت
ثلاثا لو قال ادر رسته تو ابا كار كرد تو بسوزن يا من اندرا بيد فانت طالق فغزلت
المراه دست نفسها وصبياتها او طمخت وخبرت او قضت دينها كان على الزوج لم يحث
وانما يدخل في عينة ما يدخل في ملكه من قبلها لو قال اكر جزا از تو زن كتم او قال
اكر جزا از تو زن باشد مرا فنت طالق بلانا فتزوج امرأة ثم تزوج اخرى وقعت على التي
تزوجها او لا خاصة اما لو قال هر زني بمنزله قوله حل امرأه لو قالت المراه لولدها
منه اي بلاه زاده فقال الزوج ان هو بلاه زاده فانت طالق بلانا ان اراد المجازاة
وقع في الحال وان اراد به التعلق لم يطلق في الحكم وان علمت المراه انه من زنا طلقت ولم
سعهما المقام معه لو قال انت طالق واحدة فقالت له خواهي هزار فقال الزوج هزار
ولم يزد عليه ولم يكن له نية فهذا الى الموقوف اقرب لو قال لزوجته في ليل اكر تو فر داز
من باشي هزار طلاق هشتي فلما اصبحا فخلعها في صبيحة هذا اليوم وقبل غروب الشمس
من الغد بر في عينة فله ان تزوجها بعد الغد ان لم يكن له نية اما لو نوى ان لا يتكوز امرأه
في شئ من العدة فاذا اطلع فجر العدة قبل الخلع طلقت ثلاثا لو قال لها انت عجبني
فقلت ان لم احبك فانت طالق بلانا فقال خوني فهذا اراجع الى تعليق الطلاق
منزله قوله انت طالق ان لم تحبيني فان فارقتك قبل ان يقول شيئا لم يقع لو قالت له
دست مطلقني فقال تو خود سرتا باي هشتي فهذا اخبار منه بالطلاق بسال عما
اراد لو قال لها يك طلاق داذمت دود اذمت وقعت ثلاثا لا تحل له الا بعد زوج
لو قال سكوان لامرأة بيزار مرسى يار تو مرا جي نه باشي فقالت له امرأته الى متى تقول
فاني اخاف انه لم يبق بيني وبينك شئ فقال الزوج من خود جينن خواهم فلما اصبحا قال
لا اذكر شيئا من ذلك ارجوا انهما لم يطلق **خلع** لو قال لها اشتريني مني بلاه تطليقا
بمهرك فعالت اشتريت لم يقع ما لم يقبل الزوج بوعده وبعده فلو خلعها بما لها عليه
من المهر ظن ان لها عليه شئ من المهر ثم تبين ليس لها عليه شئ اخاف وقوعه مثل مهرها فعليها

ان

ان ترد ما قبضت وان لم يقبض برى الزوج لو قال بعثت منك طلاقك بمهرك الذي
على فعالت المراه طلقت نفسي وقعت مهرها اما لو قال بعثت نفسك منك ولم يذكر
مالا فقالت اشتريت وقعت باينا بغير شئ عند ابي القاسم واني بكر واما عند ابي نصر
ترد المهر ولو قالت بعثت منك مهرى اشتريت فعالت الزوج اشتريت ثم قالت ضم
واذهب ارجوا ان لا يقع والاحوط ان ستانفا النكاح لو قال بعثت منك تطليقة
بمهرك ونفقة عدتك مثل ما جابر بن ابي النبي عليه السلام ان كانت هي طاهرة من غير جماع
طلقت لو قال لجارتها تريد من ان اخلعك من زوجك فعالت نعم فذهب وخلعها من زوجها
بمهرها ونفقة عدتها فلما بلغتها لم ترض فعالت لم ارد به ذلك التخليص فالقول قولها
مع عيبتها ولو وهبت مهرها من زوجها ثم ان الزوج باع منها بطلقة مهرها واشترت
منه وقعت تطليقة بجائنا ويكون رجعا ولا سرد الزوج شيئا بمنزله ما لو خالعا على ما
في هذا البيت من المتاع والزوج يعلم ان لا متاع في البيت ولو وهبت مهرها للزوج ثم
اقر الزوج ان لها عليه لذ اولد من مهرها قال الفقيه لزمه ما اقر كما نه زاد في مهرها
لو قال بعثت منك امرى بالف درهم فاخترت نفسها في المجلس طلقت ولزم المال لو
قال لها بعثت منك ثلاث تطليقات بمهرك فقالت مجيبة له بعثت قال الفقيه عند لا يقع
ما لم يقع اشترت لو قال لا خوطبوا امرأتى فخلعها الوكيل بانا طلقت رجعا لو قال
لها ان لم تعبني صدقك مني فانت طالق فرعت بعد ايامها قد وهبت منه الا انه لم يسمع
طلقت ولم يصدق هي قال خلع امرأته ثم قال لها وهي في عدتها ان امرأتى فانت
طالق بلانا قال الفقيه لم تطلق كما لو قال كل امرأه لي فنت طالق لم يدخل هذه في كلامه لو
قال بعثت منك تطليقة ولم يذكر المال فقالت المراه اشتريت طلقت رجعة بخلاف ما
ذكرنا من قبل بعثت نفسك فلنا يقع باينا بلا مال وهذا مذهب ابي القاسم واني بكر لو قال
بعثت منك هذا الثوب بمهرك ونفقة عدتك فعالت اشتريت ثم طلقتها وقعت والثوب للزوج
لو قالت له تركت مهرى عليك على ان تجعل امرى سدي ففعل ذلك وهي لم تطلق نفسها
بالمهر عليه على حاله ما لم تطلق نفسها ولو جابو ووزعموا انه امرأته وكلتهم بالخلع منه
بباع منهم تطليقة بالف درهم ثم انكرت المراه الوكالة بنظر ان ضمنوا المال للزوج طلقت
هي وعليهم المال وان لم يضمنوا لم يقع شئ الا ان يدعى الزوج انها وكلتهم طلقت باقراره
ولا يجب له المال قال لو زاد في ذلك الخلع فهو باطل **حلف** لو حلف للزوج ثلاث
تطليقات انه لم يكن معه درهم غير الذي اخذ وامنه فحلف ثم ظهر ان معه اثنان او نحو ذلك

اخلصك

لا حنث وقال الفقيه ان حلف بالعربية لم يحنث ما لم يبلغ مائة درهم وان ذكر
بالفارسية باثودرهم است لم يحنث ما لم يبلغ درهما اما لو كان معه درهم او اكثر حنث
علم به او لم يعلم اما لو كان اليمين بالله لم يحنث ان لم يعلم اما لو قال للصوم اكره بالتوسيم
هست ينظر ان كان معه ما لو علموا به لاحد وامنه حنث في طلاقه وان كان بحاله لو علموا
لم ياخذ وامنه لم يحنث لو قال لها انت علي حرام ثم حلف في بيته لامرأته انه لم يبيده طلاقها
كفاه وان لم يحلف فعلها ان رفع الي الحاكم لعقله لو قال ان اعطيتك درهم نشأت شيئا
ثم دفع الدرهم اليها وامرها ان تدفع الي فلانة لتشتري لها شيئا ثم بذل مئنته فاسترد منها
ينظر ان كانت امرأته سولى شراها بنفسها لم يحنث وان كانت لا تشتري شيئا بنفسها
اخاف انه حانث لو قال لها ان فعلت لذا فطلاقك على لازم يقع عند محمد وقال
ابوجعفر الهندواني لم يقع لو حلف رجل رجلا ان لا يخرج من البلد ثم قال الخالف للحلف
ان مت قبلي فانه ليس على شي ينظر ان شرط هذا في اليمين لم يحنث بخروج وجه بعد موته ولا
حنث ولا ينفع هذا القول بعد اليمين لو قال حلال الله علي حرام من المرأة الى المال
يقع الطلاق وان لم ينو وقال الفقيه وبه ناخذ لجر بيان العادة فيه بين الناس في زماننا
اما لو قال حلال الله علي حرام ان فعلت لذا ولم يكن له امر او يومه ففعل ذلك ثم
تزوج امرأته الكفارة دون الطلاق وبه ناخذ لو قال ثلاث طلاقا على لا يقع
شي ما لم يزد عليه لو حلفه السلطان بالطلاق ان يضع ما تقي درهم في كف فان فاسد
الرجل فلم يقدر ان يضعها في كف فامرءه ان يضع عند غيره ارجوا ان لا حنث لو حلف
ان تصدق بماله فلا بأس في ان تصدق بماله على فقير وليس له اليد ثم برده الفقير عليه
بعد ما قبض لو حلفته امرأته ان لا ياتي حراما وكان يمينه بالعلمان فان قبل غلاما او
لمسه لشهوة لا حنث اما لو جامع فمادونا الفرج حنث انزل اولم ينزل قال لو
حلف ان لا يطلق امرأته ثم الامنها حنث عند ابو يوسف وعند زفر لا حنث قال الفقيه
لان الطلاق يقع بمضي اربعة اشهر فلو لم يكن تطلقا منه قال القهنت امرأه بالسرقه
فقال لزوجها احلف بالطلاق اني ما سرتك لحلف زوجها انها ما سرتك ثم تشاجرت
مع زوجها فقالت كنت سرتك ذلك الشيء وحلفت انه كاذب لم يصدق علي حنث زوجها
لاختلاط قولها قال تزوج امرأه ودخل بها ثم قال هذه ثيب وقد نثت حلفت علي
انني تزوجت ثيبا قط فهي طالق ثلاثا ولم اعلم بان هذه ثيب فان صدقته المرأة فلها
مهر ونصف لا سكنى ولا نفقة لعدتها وان كذبت المرأة فلها مهر واحد مع السكنى والنفقة

وحنث

وحنث في العده من الزينه والخروج لو حلف بالطلاق ان سرت امرأته من دراهمه
الى سنه عمر ان الزوج دفع اليها دراهم لتتظر فيها فرغت فيها قطع بغير علم الزوج
فقال لها الزوج ارفعت منها شيئا قالت نعم لا على وجه السرقة وردت على الزوج فاخاف
وقوع الطلاق وقال الفقيه ان لم تفارق ولم تنكح لا تطلق قال لو ادعى ارضا
في يد غيره ثم حلف بالطلاق لانا ان تركه هذا حتى ياخذة ينبغي ان يطلب ذلك ويخاصم
في كل شهر حنث يكون بين الطالب والطلب اقل من شهر برجا ان لا حنث قال الحلف
ان بت الليلة في هذه الدار وقد انجز الصبح وهو لا يعلم فانه لا حنث ولذا في قوله ان
لم ابت الليله وهو قول ابي حنيفة ومحمد واصله مسله شرب لما من الكوز ولا ما فيه قال
حلف ان لم يجامعها الف مرة فهذا محمول على الكثرة لا على كمال الالف لو قال لها
ما فعلت بالد درهم فقالت المرأة اشترت به اللحم فقال ان لم تودي علي ذلك الدرهم
فانت طالق فالت المرأة القصاب فقال غاب عني فانه لا حنث ما لم يعلم ان ذلك الدرهم
قد ادسا وسقط في بحر لو قال لها الطلاق عليك لم يقع الا ان يريد القاعه لعدم
جريان العادة بذلك الاستعمال قال لو امرءه انسان ان يوتي علي وجع امرأته اعتد
انت طالق ففعل الزوج ولم يعلم الزوج والمرأة ذلك قال الفقيه فيما بينه وبين الله
تعالى لا يكون طلاقا اما في القضا هو طلاق لو حلف بالطلاق ان لا يدخل هذه السكة
الى شهر فحمله انسان على كره منه فادخلها ثم انه دخل الدار في تلك السكة فيها امرأته
ولا جل حصونها حلف لا حنث اما لو دخل تلك الدار لا من طريق تلك السكة قال
ارجوا ان لا حنث باعتبار اضافة يمينه الى السكة وقال الفقيه عندي اني الحنث اقرب
لان الغرض من عبث دخول الدار بمنزله من حلف ان لا يدخل الكرم فادخل مكرها ثم
بصرف منه في موضع العرايش لم يحنث لو قال كل امرأه لي الى عشر سنين فهي طالق ثم تزوج
امرأة طلقت **تعلق** لو قال ان كنت جابحة يوما في بيتي فانت طالق لم يدخل فيه الصيام
سئل ابو حنيفة رحمه الله عن رجل حلف ان يبلغ ولدي الختان فلم اختنه قال بين يديه
اسود قايم قال ما انا اعلم به من هذا الاسود قال الفقيه ينبغي ان يحتن ما بين سبع
سنين الى عشرة فان اخرج حتى مضت عشر سنين حنث لو قال ان اغضبنيك ثم ضرب صبيبا
لها فغضبت ينظر ان ضربه تا ديا لم يقع وان ضربه بغير حق حنث لو قال ان لعنتني
فانت طالق وان شتمتني فانت طالق فلعتنته قال الفقيه وقعت واحده لو قال اذا
جاءك كذاي هذا فانت طالق فوصل اليها فزقه ينظر ان كان الاب هو المتصرف في عموم امرها

مردم

طلقت والا فلا . لو قال ان خلوت بك ثم خلاها وقعت وعليه نصف المهر وبه نأخذ
لو قال ان كنت سفله فانت طالق قال ابو جعفر الكاظم هو السفله . وعن ابي يوسف
الذي لا يبا لي ما قال وما قيل له . وعن محمد الذي يقامر ويلعب بالطير . وقال
السلبي الذي يشتم والديه . ويقر القرآن في الطريقة وقال خلف بن ايوب الذي
يدعي الى الطعام فيجمل منه شيا . قال محمد بن سلمه الذي باق الى فعال الدين . لو
قال انت طالق فجزى على لسانه ان شاء الله من غير قصد . قال خلف وقعت
وقال شدا لا تقع . لو قال ان لم تصلي وان لم تصومي فحاضت وقعت حيث مضى
اليوم او وقت الصلاة . لو قال انت طالق بلا تا او الا او الا او ان لم يكن او ان
كان او وان او والا فهذا كله استنفا لا يقع . اما لو قال انت طالق ثلاثا وان
لم يقع طلقت . لو قال اعرب طلاقك او امرك بيدي ان دخلت دار فلان فدخلت
بعد ما مات فلان لم يحث . لو قال ان طلقتك فعلى الفحجة ثم اراد ان يسرحها
من غير حث منبغى ان تزوج برضية . وبامر اخيه امراته وامها او جدها لترضعها
فبانت . لو قال ان خرجت من الدار فدخلت كرم في الدار بنظر ان كان الكرم
بحال يدخل في ذلك الدار لا يحث والاحث ان لم يعد منها . لو قال ان كنت
كوسجا ينظر ان كانت اسنانه ثمانية وعشرين حث . لو قال ان دخلت دار فلان وبلاد
بدخل دارك ثم دخلت دار فلان وقعت وان لم يدخل فلان دارها . لو قال لها
اربع طرقك عليك مفتوحة لم يقع ما لم يلق خذي في ايها شئت . لو قال لها امرى
بيدك قال محمد بن سلمه هذا يبلغ من امرك بيدك . لو قال لها لا تغسلي هذه القصة
فقال قد غسلتها فقال ان لم تكوني غسلتها فانت طالق بلا تا وكانت المراد قد امرت
خادمها بغسلها فغسلتها ينظر ان كان من عاداتها ان تامر الخادم بذلك لم يحث
وان كانت تفعل بنفسها حث . لو قال ان لم اشبعك من الجماع ان جامعها ولم يفارقها
حتى انزلت فقد اشبعها . لو قال ان غمت على ثوبك فان وضع اكثر بدنه على ثوب من
ثيابها حث . واما بالجلوس والالتكا عليه لا يحث . ولو قال كل امرأة تزوجها في
قربة لذي الو تزوجها في غير تلك القربة لم يحث والاولى ان يخرجها منها ثم تزوجها .
اما لو قال كل امرأة تزوجها من قربة لذي الو وقعت حيث ما تزوجها . لو قالت لزوجها
ان خبزت حتى تاكل فعلى صوم سنة ثم خبزت لجا ردها فاكل الزوج لم يحث حيث لم يخبره
لو قال ان زينت بد اخشبه شاهد ان على اقراره لم يحث ولكن حث . ولو شهدا على

المعانية

المعانية وهو محدد وقد لم يحث . قال الفقهاء الحنابلة التي تشتهر ايند تسع سنين
الى العشرة وبه اخذ في حرمة المصاهرة لمسا وتقبلا . لو اقرانه طلقها هتد خمس سنين
فعلها الحداد من وقت لا قرار فان صدقته فلها مهران بالدخول لا نفقه ولا سكني فان
لذبت لها مهر واحد والنفقة والسكني . قال سكران اعطى امراته درهما فقالت تسترد
اذا صحوت فقال ان استردت فانت طالق ثم استرد من ساعتها لم تطلق . لو حلف ان لا
تغسل من الحرام فعمارة حتى امري ان حوا ان لا يحث . قال لو حلف بطلاق امراته
ثلاثا ان لم يفل اخاها بكل قبيح في الدنيا غدا فهذا على الكثرة حتى لو نسبته سلاية
انواع القبائح من اللصوصية والخيانة او الفاحشه فقد اثم و بر . قال الفقهاء ينبغي
اذا احبر الاخ بدله بقول له من ساعتها غدا قلت لاجر حلف الطلاق وانت بري من
هذه الاشيا فهذا ثوبه منه . لو قال فلان طالق او اكر من لم يقع . لو قال ان ارتقت
هذا السطح فارتقت ثلاثة مرقات قال الفقهاء لم يحث ما لم تصعد بخلاف ما لو
حلف ان ذهبت الى بلد لداخرت حث سوا اتت الى البلد ام لا . لو قال ان عذب الله
بعالي الموحد من فانت طالق لم تطلق ما لم تبين . لو قال ان لم ادخل البيه المدنيه
ولم اقول فلانا فدخل ولم يصادفه في منزله ولم يلقه حتى اصبح ينظر ان علم بغيبته
حث وان لم يعلم لم يحث عند ابي حنيفة ومحمد . لو قال ان دخلت فلانا بيتي فهذا
على ان يدخل بامرء واما قوله ان تزلت فلانا يدخل بيتي فهذا على ان يدخله بعلمه
ولا يمنعها اما قوله ان دخل فلانا بيتي فهذا على ان يدخل باذن او بغير اذن يعلم او
بغير علم . لو قال لها ان غسلت ثوبي فغسلت كنه او ديله قال الفقهاء لا يحث
لهذا القدر . ولذا لو قال غسلت ثيابي فغسلت لفافه لم يحث بخلاف ما لو
اوصا بثياب به دخل فيه لفافه . لو قال لامراته ان فارقتك فكل امرأة اضع راسي
مع راسها فهي طالق او قال كل جايده اطاهها في حرة ثم طلقها فتزوج باخرى او
اشترى جارية لا يقع عليها شيء لعدم الاضافة الى الملك . لو قال ان كنت اخاف من
السلطان فاعتبر حاله اليمن ان لم يكن له سبب خوف من جنابه و جنانه مخاف من
مثلها لا يقع . لو قال ان تزوجت الى خمس سنين يدخل في عينه السنة الخامسة . لو
اتمه بتلميذ له فخاف الا ساد انه لم يكن فيما اتمه بشي ثم اخبر اب التلميذ انه يسر
مع ابنه بعد ما حلفه فقال الاستاد ان را في اسر معه فامر اني طالق وقد كان را
يسار في شئ يسر اليه ببعثه الى منزله في طبع او غيره في امر عياله قال ارجوا ان تقع

عنه على نوع من السرا الذي اتهم به. لوقال لها ان قرات القرآن قرات بسم الله
الرحمن الرحيم لم يحث ما لم ينو لها ما في سورة النمل. لوقال ان شربته من المسكر
الى سنة فراود سكران فحده وشهد واعليه فلم يحكم به الحاكم ان صح عندها انه
شرب يجب عليها ان يحتمل لغارتها بالقد. لوقال لها انت طالق على دخولك للدار
ينظر ان قبلت طلقت من ساعته وان لم يقبل لم يقع شيء منزلة ما لو طلقها على مال. لوقال
لها ان اشترت الجارية فدخل عليك الغيرة فانت طالق فاشترها فدخلت عليها
الغيرة ينظر ان دخلت الغيرة وقت الشرا طلقت وان غارت بعد ذلك لم تطلق. لو
قال حالة الغضب لها ان فعلت كذا الى خمس سنين فتصير مطلقه ففعلت في هذه
المدة ثم زعم الزوج انه اراد به تخويفها ولم يكن حلف بطلاقها فالقول قوله مع يمينه
لوقال ان خرجت الاباذني ثم اذن لها في خروج سالت منه وكانت تكسر الدار فخرجت
الى باب لدار لتكسر الباب فذرت اليمين فدخلت الدار ينظر ان خرجت لغيرها اطلق
لها منه حنث. اما لو ترك الخروج ثم خرجت في وقت اخر اخاف الحنث. لوقال ان
دخلت دار امراتي قط فباعته لدار من رجل فاستاجرها باجرة ودخلها الا حنث
ان كانت اليمين لكراهة دخوله ملاكها اما لو كانت لاجل الدار نفسها حنث. لو
قال ان كان في بيتي نار فاذا فيه سراج لم يحث ان لم يكن له نية او اراد الا اصطلا
اما لو اراد الاستيقاد بنسبتي ان حنث. لوقال امراته طالق ان فعلت لذا فالقول
قوله انها لم تفعل وان ادعت امره فعل ذلك والزوج ينكر فالقول قوله الزوج
مع يمينه على العلم لوقال ان اردت ان تزوجها فهي طالق ثم تزوجها لم يطلو قال
ابو يوسف ان سررتك ثم ضربتها فقالت سررتني فهذا لم يقع على الضرب فان اعطا
الف درهم فقالت لم تسرني فالقوله قولها. لوقال ان اكلت والدتك من مالي ثم
لمحنت امراته قد راجرتها وجعلت فيها شيئا من الاضغاث من مال الزوج فاكلت
امها من القدر لم يحث. لوقال لها ان لم تكوني على اهون من التراب فان استهان
بها مستنكر مثلها بمنزلتك المرأة لم يحث. قال لو حلف ان لا يتزوج امره كان
لها زوج قبله ثم طلق امراته باي ناله ان يتزوج بها **مسائل شتى** العدة في نكاح
فاسد من حين الفرقة لا من وقت الدخول وبه ناخذ. قال طلق امراته ثلاثا ثم
تزوجها قبل ان ينكح زوجها غير فجات بولد ثبت نسبه عندنا بحقيقة رحمه الله
وعند صاحبيه ان علما بفساد النكاح لم يثبت وان لم يعلم ثبت. قال ادعى دابة في

يد غيره وانكر صاحبه ليد محلف المدعي بالطلاق الثلاث انما له ولا يبينه له وقوله اعلم
بقينا انما ادبتي وسعت لامراته المقام معه والاولى ان يحلفه فان الى الحلف رفعت الى
الحاكم فان الى اليمين فرق الحاكم بينهما. قال جعل امر امراته بيدها فطلقت نفسها ولم
تعلم ان الامر بيدها لا يقع شيء وانما يصح في مجلس عليها. قال للمعتده ان تحتشط بجانب
المتعز رد من المشط دون الجانب الاخر فان للزينة. قال امره اخذت درهما من كيس
زوجها فقال الزوج ان لم ترد نرد لك الدرهم فانت طالق ثلاثا وقد اشترت المراد به الحما
وقد خلط اللعاب درهمها بدرهمه فعلى المرأة ان ياخذ كيس اللعاب بما فيه وتسلمه الى
زوجها. قال لو اخذت امرأة من درهم زوجها ثم انكرت فقال الزوج ان رفعت هذه
الدرهم سه طلاق هشتي على وجه الاستفهام قال هشتة ثم تبين لها قدر رفعته وزعم
الزوج انه اراد تخويفها دون طلاقها فالقول قوله مع يمينه. لوقال لها بعثت منك
تطلقه ثلاثه الا ففكرها ثلاث مرات ثم قال اردت بطلاقه واحدة لم يصدق في
القضا. قال امره سمعت من زوجها طلقها ثلاثا ولا يقدر منعها نفسها ان يقرها قال
ان لم يقدر من منعها الا بالقتل لها ذلك. لوقال لها ان خرجت من هذه الدار بغير اذني
فاذن لها بالعريه وهي لا تعرف العريه او اذنها وهي نائمة فهذا ليس باذن. لوقال
طلاقك على فرض لا يقع شيء بخلاف قوله على واجب. لوقال لها انت امراتي فهدد رجعت
في الطلاق الرجعي ولذا قوله انت عندى كما كنت. قال طلقها ثلاثا فلما مضت حيثما
جاءها على كره منها ينظر ان انكر طلاقها فعليه استيناف العدة. اما ان لم ينكر
وجامع على وجه الزنا فعليه بقية العدة. لوقال انت طالق بعد كل شعرة على جسدي
ابليس يقع واحدة. ولذا بعد دحيثان هذه البركة ولا حينان فيها. ولذا بعد شعرا
باطن الكفة. اما لو قال بعد شعرات ظاهر الكف في لومه حين لبس عليه شعرة لم يقع
شي قال المريض الذي تركت للخروج فطلقها فهو في حكم الصحيح. لوقال اذ امرضت فانت
طالق فهذا فارد. لوقال ان يكون امراتي فانت طالق بلا ما ينبغي ان يطلقها عند راعه
بطلقه بانسه لدا يقع الثلاث. لوقال ان كنت سكران والسكران ما يختلط كلامه
وليسمونه سكرانا وقالت لزوجها قرتبان فقال الزوج ان انا كما رمتني به او قال
ان انا كما قلت فانت طالق بلا نا قال ابو نصر في مثل هذه المسائل وقع في الحال بطريق
المجازاه ذل هذا الكلام يعني ان قلت في هذا فانا هكذا انا قلت فانت طالق وليس هذا
بشرط. قال ابو الفهم هذا كله على وجه الشرط قال الفقيه بقوله اني انقاسم ناخذ. لوقال

رجل لو حبل ان خرجت من البلد ولم ارجع الى تمام بلاد سنن فانت وكيلي في طلاق امراتي ثم
دجع الزوج بعد اربع سنن ولم يطلقها الوكيل قال ابو بكر للوديل ان يطلقها
بعد قدمه ومده لو قال لها ان لم اطلقك اليوم بلانا فانت طالق بلانا قال ابو بكر ينبغي
ان يقول لها انت طالق بلانا على الف درهم وقد خرج عن يمينه والتفر بطمنها حيث
لم تقبل قال الفقيه هذا رواه عن ابي حنيفة قال فصولي طلق امرأة الغير او
اعتق عبده فبلغ الزوج فقال نعم ما صنعت وقع ولو قال بيس ما صنعت لم يقع
قال الفقيه وبه ناخذ قال محمد بن الحسن لو شهد عند امرأة شاهدان بطلاق زوجها
وهو غائب لم يسعها ان تتزوج باخر ولدان كان حاضرا ولا يمكنه من نفسها قال
ابو زكريا الطويل وقعت مسلمة في الطلاق بلسان فادار الرجل على جميع من صاها هنا فاقتره
كلهم بالوقوع فجاء الى باب ابي مطيع وهو في النزاع فاحبهم بالقصة فاذا نوه حتى دخل
عليه وساله فاروى براسه ان لا يقع طلاقه فزجوا كلهم الى قوله ابي مطيع قال الفقيه
هذا دليل على ان تحريك المجيب راسه بلا او بنعم جاز قبوله بخلاف الشهادة والله اعلم
مرقاوي صاعده قال رحمه الله قالت لزوجها دشت واذا زمر حال الزوج وادا
شبهه كرمي قالت له سد ياد فقال واداشته كبر وقعت بلانا لو قالت لزوجها دست
ازمن بازداروهي متعلقه به فقال الزوج من دست از تو بان واشتم تو نيز دست
ازمن بازدارو وقعت ان لم يكن متعلقا بها في الحكم وان لم ينو لو قالت له من سود ريخم
فقال ان كان لذل فانت طالق ينظر ان كانا متقاربين في انفسهما واحوالهما لم يقع
مالم يرد الايقاع بكل حال قال دست وادشتم رجعي بمنزله هشتم مالم ينو البيسونه
قال متعلق بدبل رجل يتقاضا دينه فقالت دست ازمن بازداري زه هشتم
فعلت جناست في تومي نوي لزومه الطلاق لو قال توارزني من شدهي وقعت قال
لو خالها في العده من طلاق بان لا يقع الا ان يدلفظ الطلاق قال حلف بالطلاق ان
دخل الحجام ثم يطلقها ثم زوجها بنكاح جديد ثم دخل الحجام لا يقع شيء قال لو حلف بالله
او بالحلال والحرام ان ليس له في داره فضة غير خاتم فضة ثم تذكر ان فيها سكين مضرز
عليها الفضة لزومه الطلاق ولا يلزمه اليمين بالله لو قال لعزم له حلال الله على حرام
ان لم ارفعك غذا الى القاضي واقيم الشهادة ثم رافعه من الغد فاعترف والخضم بين يدي
القاضي ووقعت الغنيمه عن الشهود وقع الطلاق عند القاضي صاعده وقال القاضي ابو
الهيثم لا يقع لو قال لو لم يكن الحجام احب الي من فلان فامراتي طالق فانه لا يقع مالم يقل

فلان

فلان احب الي لو قال اكره من نان بر نمك ز نمر نمر اكل الخبز عنث الا ان نوي حقيقه
لفظه لو قال حلال المسلمين فهو حرام علي بان اللاعب بالحمام واسع الاست لزمه الطلاق
لو قال حلال الله على حرام ان دخل الدن الذي لي علي فلان في كد خذ ابني ثم قال لعزمه
اصرف ديني الذي لي عليك الى فلان ينظر ان نوي قبضه وتصرفه فيه لم يحنث وان نوي
الاتفاق به حنث لو قال لامرأته ان تصرفت في ذراهمي فانت طالق وله دراهم يومه
ثم استفاد دراهم فتصرف في المستفاد خاصه وقع الطلاق ولو قال الزوج اردت
الدراهم التي في ملكي يومه لم يصدق في القضاء لو قال لها برسك حلال ترى انك
بر من طلقت امرأته ان نوي لو قال انا بري من زوجتك وقع تطلقه باينه لو قيل
له هل لك امرأه فقال لا لم يقع شيء وان نوي الطلاق ولذا في قوله لست لي امرأه او قال
هي اختي اما لو سأل السلطان عن امرأته فقال او امرأست بنا شد خلفه السلطان
على ذلك لم يقع شيء الا ان بنوي قال لو جعل طلاق امرأته بيدها ثم قال لها بكواي
ببنا يدكفت قالت كفته كبر طلقت ان اراد الزوج لهذا القول ان يطلق نفسها والا فلا
لو قال رجل لسكران اجعل امرأته بيدي فقال فعلت له ان يطلق امرأته في
مجلسه قال لو تبت لي اخيد وامره بطلاق امرأته له ان يطلقها متى شا اما لو كتبت اليه
اني جعلت امرأته بيدي فلا بد من اعتبار المجلس لو قال لرجل اجعل امرأتي بيدي كطلقتها
يوم الجمعة ثم قال يوم الخميس امرأتي با زستدم فلا ينعزل لهذا لو قال لها ان لم
تخبريني بما فعلت جاريتي ففعلت الجارية شيئا فلم تخبره لا يقع الطلاق مادام يمكن ان
تخبره قال اذا التبس الامر على الزوج انه حلف بكل ما دخلت الدار او كل الدار وان
دخلت الدار فالقوله قوله مع يمينه ويستحب له ان ياخذ بالثلث فيما يمينه وبين الله
تعالى لو قال طلقت امرأتي فلحن نحو ذلك مما هو خارج الصحة وقعت اذا نواه عندي
لو قالت له اللهم خلتصني من غم زوجي فقال ان كنت مغتمه مني فانت طالق ان لم يقل في
مجلسه اني مغتمه منك لم تطلق قالت لزوجها اسم احمد طاعتت بر ايا فقال لها ان
قلت بعد هذا طاعتت بر ايا فانت طالق فقالت طراد بعد ساعة طاعتت بر ايا
لم تطلق قال لو شاجر ا فقال للمرأة من ياخذاي نوام فقال الزوج ان كان لذل فانت
طالق ينظر فان لم يكن افضل منه لم يقع الطلاق لو قال رجلان لرجل كان سكران خاسي انك
طلقت امرأته بلانا وهو لم يذكر ينظر ان كانا عدلين لا يسعه ان يحلف ويقم معها لو قال كل
امرأة ان زوجها طالق فزوجته منه امرأه بغير علمه ثم اجاز العقد وقع الطلاق في قوله ابي نوي

مجلسها

ولا يقع في قول محمد لو قال لامرأته جعلتك بطلاق لم يقع ما لم ينو ولم يقبل المرأة لو
قال لها اخلعي نفسك مني فقالت اخلعت ولم يقبل الزوج جعلت لم يقع في المشهور من
الروايات لو قالت واخر يوم فقال الزوج واخر وختم لم يقع الخلع بدون ذكر النفس قال
لوهدها حتى اخلعت نفسها وقع الطلاق ولم يسقط المهر لو قال لها اخلعي نفسك مني فقالت
اخلعت فقال الزوج خلعتك بانته وسقط المهر من غير ان يذكر في الخلع مهرها ولو قال خلعت
فقالت المرأة اخلعت ولم يذرا احد من نفسه ولا نفس صاحبه وقع الطلاق لان كلامها يدل على
ذلك لو قال لزوجها ابرائك عن مهرى بطلاق فقال الزوج يجوز واراد به ايقاع الطلاق
بمهرها وقع الطلاق وسقط المهر لو طلقها رجعيه ثم اعطاها صك براهة بذلك فصار هذا
باين ليس له رجعتها لو كتب صك براهة بذلك فصار هذا باين ليس له رجعتها لو كتب صك
براهة لامرأته بثلاث تطلقات وكل رسالة عنها لا نبات لها في الصك حركة راسه
مجيبا له فانه لا يقع طلاقه ما لم ينو قال حنبل في رجل قال انت وكل في طلاق امرأتى وانفد
الكتاب ثم عزله وكتب له بعزله فوصل الى الوكيل كتابا بالوكا له فطلقها قبل وصول
كتاب العزل قال ينظر ان فيه انه عزله قبل ان يبلغه خبر التوكيل جميع العزل فهذا خلا
رواية الاصل قال ابو جعفر الطحاوي سمعت احمد بن ابي عمر ان يقول سألني رجل اعزاني بالرة
فقال قلت لزوجك لي سألتي الطلاق انت طالو خمس تطلقه فقالت ثلاث تكفي فقلت ثلاث
لله والباقي لصواحيباتك ولي ثلاث نسوة سواها قال احمد مجتهد ادفعه عن الجواب
قلت في نفسي مسله لا يوجد جوابها في كتاب الله عز وجل ولا في السنة ولا في الاجماع فكيف
احرم ثلاث نسوة واحل من جعلت ادفعه فلم ينصرف عني فجعل مجادلني فتدبرت فقلت له
ما ورا الثلث لم يعمل في محلها يعني المرأة التي خاطبها بها فكيف يعمل في غيره فاستقرت الله
تعالى ثم قلت له لا ولي حرمت عليك اما البواقي فهن حلالك ولم يحرم عليك فجزاني خيرا
وقام فلما خرج اخذني المقيم والمقعد وقد احللت له فزوج ثلاث نسوة بلا كتاب ولا
سنة ولا اجماع فكتبت الى محمد بن شجاع ببغداد والى علي الرازي بالعسكر في ذلك وقت
الحال لهما وما كان مني فلما كان بعد ايام ورد كتابهما الى تبصوبني قال الطحاوي

كتاب العتاق

وبه نقول ذكر محمد بن الحزرجه الله باسناده عن ابي الدرداء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
من لعب بطلاق او عتاق فهو جائز واذا قال الرجل لعبدك انت حر او قد احررتك وانت
عتيق او قال هذا مولاي عتق فان قال نويت به الخبر بالباطل لم يدين في القضا ولو قال له

بصيا
عق

يا بني

يا بني ولا منه يا بنيه لم يعتق اما في قوله هذا ابني ومثله يولد لمثله عتق وثبت نسبه
منه ان لم يعرف له نسب ولو كان لا يولد لمثله هو اكبر منه عتق عندا في حنيفه خلا فالهما
ولو قال هذا ابني ولا منه هذه ابني ومثلهما تملك مثله عتق فان لم يكن له ابوان معروفان
وصدقاه في ذلك ثبت نسبه ولم يشترط تصدق في البنوة اما لو قال هذا اخي لم يعتق
لو قال لا سبيل لي عليك ولا ملك لي عليك وقد خرجت من ملكي ان نوي به العتق عتق
لو قال لها بنت مني وحرمت علي او انت خلية او سريدا وشته او اخر حنبل او اخر حنبل او
استتري او تقنعي او اذهبي او اختاري فاخترت نفسها او اسلطان لي عليك لم
يعتق في كنه وان نوي ولو اضاف العتق الى راسه او بدنه او رقبته او جسده او نفسه
او وجهه او روحه او فوجها عتق في كنه كما في الطلاق اما لو اضاف الى اليد او الى العضو
او الى الدم لم يعتق لو قال ما انت الا حر عتق لو قال انت حر اليوم من هذا العمل
عتق وان زعم انه لم يرد به العتق ذين الا في القضا **رحم** لو ملك اباه او امه
او اخاه او عمه وغيرهم من ذوى الرحم المحرم عتق على المالك صغيرا كان المالك او كبيرا
وان ملكه مع غيره عتق نصيبه من غيرهما ان عليه عندا في حنيفه رحمه الله وعندهما
ضمن نصيب شريكه ان كان موسرا ومن ملك ذارحم ليس محرم او محرم ليس برحم لم يعتق
لو اشترى امه حبلى من ابيه عتق المولد وله ان يبيع الامه لو قال لامته امرك
بيدك يعني في العتق فان اعتقت نفسها في مجلسها جاز والافلا. ولذا ان جعل امرها
في يد غيرها لو قال اعتقني نفسك فقالت اخترت نفسي فهو باطل لو قال انت حرة
ان شيت او هويت او اردت فان شيت في المجلس عتقت والافلا. ولذا ان كتبت بحبيني
او بغضيني فيقتضي الجواب قولا في المجلس ولا يعتبر ما في القلب فان قال احببك ثم قال
لا احببك فالحكم معلق بالاول. ولذا اذا احضرت فقالت قد حضت صدقت لو قال
انت حرة وفلان ان شيت فقالت قد شيت نفسي لم يعتق. ولذا ان شيتا فانتما حرتان
فشاة احديهما ولو قال اتيك شاة العتق فهي حرة فشا تا عتقتا فان قال اردت
احد يكلم بصدق في القضا لما اذا لم يكن له فيه فله ان يختار عتق احدهما لو قال كل
مملوك لي حر عتق عبده وامهات وولاده ومدبره الا المكاتبون فانه لا يدخل فيه
المكاتب لا بالنسبه ولو قال نويت لذكور خاصه لم يصدق في القضا لو قال لعيبيده
انتم احرار الا سالم صح استثناءه كل مملوك املكه الى سنة او قال ابد فهو حر فهو كما
قال ولو قال كل مملوك اشتريته فهو حر ثم امر غيره فاشترى له لم يعتق وان نواه عتق

عليه لو قال طر مملوك لي حر يوم اكلم فلانا لا يدخل فيه ما استفاد الا ان يقول
فكل مملوك لي يومئذ حر عتق فان كان له يوم حلف وما استفاد لو قال يوم اكلم
فكل مملوك املكه ابد فهو حر ثم اشترى مملوكا ثم كلمه لم يعتق لو قال كل مملوك املكه
فهو حر يوم اكلم فلانا وهو يريد فيما ملكه فيما يستقبل عتق ما استفاد وما كان في
ملكه يوم حلف في القضا ويد بين يديه وبين الله لو قال كل مملوك لي حر وله عبده
بينه وبين غيره لم يعتق فان نواه عتق نصيبه ويدخل فيه عبده التاجر وان كان
على العبد دين اما مما لي بكم لم يعتق عندنا وان نواهم عتقوا وعندهم عتقوا وانواهم
ام لا في القضا ولو دعاسا لما فاجابه مرزوق فقال انت حر ولا يملكه عتق فان قال
عنيت سالما عتقا في القضا اما لو قال يا سالم انت حر فاذا هو عبده له اخر عتق
سالم خاصة لو اعنتق عبده ثم محمد عتقه حتى احب من غلته وخدمته والوطى للامه
ثم اقربها واقام البينه عليه رد الغلة ومهر مثل الجارية ولا يجز رد شئ للخدمه
اما لو جنى عليه اجنبي ثم اقرب مولاه بعنقه قبله لم يصدق في حق الاجنبي ولو اقام
البيهن على الحر به لزمه حكم الجنايه على الحر اعناق الصبي والمجنون باطلا اما حال
اناقته صح لو قال اعنتق عبدي وانا صبي او انا نايم او اعنتقه قبل ان يخلو بالقول
قوله لو قال انت حر متى ما شئت او كلما شئت او اذا ما شئت فقال العبد لا اشأ
ثم باعه ثم اشراه ثم شا العبد عتقه عتق بمنزله قوله انت حر وان دخلت الدار ثم باعه
ثم اشراه ثم دخل الدار عتق لو قال انت حر حيث شئت فقام من مجلسه بطل
لو قال انت حر لفلان شئت فلم يشأ عتق عندنا بن حنيفه وعندهما لم يعتق ما لم يشأ
لو قال عبدي حر او عبدي حر وليس له الا عبده واحده عتق ولذا لو قال احد
عبدي حر يعتق هو لو قال احد كما حر ثم ماتت احدها او باعه او وهب او دبره
عتق الباقي او كانتا امتان فعتقت احدهما عتقت الاخرى اما مجرد الوطى بلا عتق
وكذا عندنا وما قال ابو حنيفه فهو على خياره فان اعنتق احدهما ثم قال ايها
كنت عنيت بالقول الاول صدق في القضا ولو فقا اجنبي عن احدهما فالمولي
على خياره وله الارش ولو قال كنتا وعتقت عليهما لم يصدق على الجاني في زياده
الارش ولكن الارش لها ولو قتلها فعلى القاتل دية وقيمه اما لو قتل احدهما قبل
الاخرى فعليه قيمه الاولى ودية حرة للثانية ولو قتلها رجلان معا ل واحد واحد
فعلى كل قاتل قيمه ما قتلها ولو قتل احدهما امه ومثل صاحبه الاخرى فعلى القاتل

الثاني

الثاني دية حرة ولو مات المولى قبل البيان عتق نصف كل واحد وسعت في الباقي
ولو بين العتق في احد هما عند الموت عتقت من جميع الماله ولو جنت في مرضه قبل
البيان فهو مختار للمجنايه تعين العتق في الجارية ولو مات قبل البيان وجب جنايتها
في مال الميت وهو القيمه لو باع احدهما بشرط الخيار لنفسه او للمشترى او باع
بيعا فاسدا وقبضها المشتري عتقت الباقيه او كاتب احدهما او رهنها او اجرها
لو قال لصبي كل مملوك املكه اذا اخلت فهو حر وهو باطل ولذا المعنوه ولو
قال في صحته كل مملوك لي حر يوم افعل لذا فعله وهو معنوه عتق مملوكه لو اعنتق
الحر بي عبده في دار الحرب ثم اسلم او صار دميما عتق ما في يده وعتقه في دار الحرب
باطل ولذا التدبير **شهادة** الشهادة على عتق الامه وهي منكرة جائزه وفي
العبد المنكر لا يجوز عندنا بن حنيفه الا في حاله جنايه او قذف او معنى يلزمه حق الخصم
وعندهما جائزة فيها على سواه ولو شهدوا انه اعنتق عبده سالما وهم لا يعرفون
سالما وله عبدا اسمه سالم قبلت شهادتهم ولذا لو شهدوا على اقراره بعنتق سالم
ولو شهدوا عليه بعنتق عبده بعينه واختلفا في الوقت والمكان او اللفظ او اللغة
وشهد احدهما انه اعنتقه وشهد الاخر انه اعنتقه جاز اما لو اختلفا في الشرط
الذي عتق به عتقه او شهد احدهما انه كان يجعله والاخر بغير جعل لم يجز ولو ادعى
المولى العتق بالف وحنس ما به وشهد احدهما بذلك وشهد الاخر بالف والغلام
منكر قضى عليه بالالف اما لو ادعى المولى الف باطلت الشهادة وعتق العبد بغير
شئ لو ادعى الغلام انه اعنتقه بالف وادعى المولى الفين واقاما البينه فالبيهن بينه
الغلام ولو اقام الغلام بينه على انه قال اذا ادبنا الف فانك حر وانك قد اداها
واقام المولى بينه انما قال اذا ادبنا لى الفين فالعبد حر ولا شئ عليه غير الف
التي اداها ولو شهدا بعنتقه فلم يحكوا لثمة في شهادتهما ثم ملك احد الشاهدين
عتق عليه ولو شهدا بالعتق وحكم به الحاكم ثم رجعا فضمننا ثم قامت بينه غيرهم
ان المولى كان اعنتقه بعد شهادة هؤلاء لم يسقط عنهم ضمانه في حق الشهود انه اعنتقه
قبل شهادتهما لم يرجعا بما ضمننا عندنا بن حنيفه وعندنا يرجعان به لو قيد عبده
فحلف بعنتقه ان في قيده عشره ارطاله وحلف بعنتقه ان حله احد من الناس هو او غيره
ثم شهد شاهدا في خمسة ارطاله فاعتقه القاضي بشهادتهما ثم حله القاضي
فاذا فيه عشرة ارطاله واستبان بطلان شهادتهما ضمننا لقيمته عندنا بن حنيفه ولا يضمنان

عندهما لو شهد عليه بعقوبت عبد بعينه وسماه ففسياه لم يقبل ولو شهد انه اعتق احد
عبد به بغير عينه لم يقبل وقال صاحباه جابره اما لو قال كان هذا عند الموت
استحسنه وان اعتق كل واحد نصفه ولو شهد ان هذين الرجلين اعتق عبده
لم يجز لو ادعى العبد او الامه العتق من غير بينه حاضر او قادر شاهدا واحدا
لم يحل بينه وبين المولى اما لو افاد شاهد من حيل بينهما حتى ينظر في الشهود ولو شهد
احدهما انه اعتق عبده هذا وشهد اخر انه وهبه لنفسه لم يجز اما لو شهد انه
وهب عبده لنفسه عتق فان قال لم انو العتق لم يصدق في القضاء لو شهد انه قال
له انت مثل الحر او بدتك بدن حر او اسك راس حر او اسمك اسم حر او كانك حر
لم يعتق اما لو قال بدتك بدن حر او اسك راس حر عتق لو قال اسم عبدي هذا حر
ثم ناداه يا حر لم يعتق لو قال ان فعلت كذا فانت حر فقال فعلت لم يجز والابنه
اذ كان ذلك من الامور الظاهره لو قال اعتق ابي عبد شيت فاعتقهم لم يعتق الا
واحد والبيان الى المولى ولو قال لهر ابيكم شافهو حر فشا واعتقوا كما لو قال
ايكم دخل الدار ولذا في قوله ايكم بشرني بكذا فهو حر فبشره مع اعتقوا انا
لو بشره واحد بعد واحد عتق الاول منهم خاصة ولو قال لاخر اجر عبدي بعينه
او انه حر او بشره بعينه فهو حر ساعدت كلهم بمولاه اجر به العبد او لم يجز ولو
قال له يا سالم انت حر وهو بيوتى انسانا بين يدى غير سالم عتق سالم لو قال
اول عبدي من عبدي يدخل على الدار فهو حر فادخل عليه عبدي ثم ادخل عليه
عبدي وهذا قول الحنفية لو قال اول عبدي املكه فهو حر ثم لم يملك عبيره
فلك عبدي من معالي يعتق شي ثم ان ملك عبدا اخر لم يعتق الا ترى في قوله اخر عبدي املكه
فهو حر ثم لم يملك غيره حتى مات المولى جعلته حرا من جميع المال عند ابي حنيفة وعندهما
من الثلث اما لو قال اخر عبدي املكه فهو حر فاشترى عبدا لم يملك غيره حتى
مات لم يعتق ولو قال لامه لا مملكها انت حرة من مالي او قال ان قرنتك فانت حرة
ثم اشترى اهلها لم يعتق وان اشترى اهلها لو قال كل امه اشترى اهلها فاشترى امه
فتسراها لم يعتق بخلاف ما في ملكه وقت الممان والنسري عند ابي حنيفة ومحمد
ان يوبها بيتا ويحصنها وطلب ولدها او ليرطلب وقال ابو يوسف لا يكون
تسريا الا بطلب الولد مع ذلك ولو وطئ امته بغير ما ذكرنا فعلق لم يعتق لو
قال لهما ايكما اكل هذا الرغيف فهو حر فاكل جميعا لم يعتق واحدهما ولو افاد

احدهما

احدهما البينه انه اكله فاعتقه القاضى ثم افاد الاخر انه اكله لم يعتقه القاضى
حيث جعل الاول اكله اما لو جات البيتان معا لم يعتق واحدهما ولو شهد انه
اعتق سالما يوم النحر بمكة فاعتقه القاضى ثم اشهد اخر انه اعتق برع يوم النحر
بالكوفة لم يقبل اما لو جات البيتان معا لم يعتق واحدهما ولو شهد انه اعتق سالما
يوم النحر بمكة فاعتقه القاضى تقبل واحده منهما اذا ثم ان جاز احد الغلامين لشاهد
اخرين لشهد ان له بمثل ما شهد له الاولان قبلت **شركة** لو اعتق نصف عبده جاز
ثم ان شا اعتق الباقي او استسعاد واحكامه احكام المكاتب مادام يستسعى غير انه
لا يرد في الرق هذا عند ابي حنيفة وعندهما عتق كله بلا سعيه لو اعتق احد شركين
نصيبه منه جاز فللشريك الخيار ان شا اعتق حصته او استسعاد لنصيبه او ضمن معتقه
نصف قيمته ان كان المعتق موسرا مملكه قدر نصف المملوك ثم يرجع به المعتق على العبد
والولا كله له اما لو اعتقه باذن شريكه لم يضمن وعند صاحبيه اذا اعتق نصيبه عتق
كله وصار بمنزلة الحر والولا له وضمن لشريكه ان كان موسرا ولم يرجع على الغلام بما
ضمن والاسعى الغلام في نصف قيمته ولا خيار للشريك منه ولو شهد كل واحد على شريكه
انه اعتقه وصاحبه ينكر سعى العبد في قيمته بينهما والولا لهما وعند صاحبيه لا سعيه
على الغلام ان كان موسرا وان كان احدهما غني سعى للفقير وان كانا فقيرين سعى لهما في
قيمه والولا موقوف ولو اعتق احد الشركين نصيبه واختار الاخر نصيبه واختلفا
في قيمته يوم اعتق اخذ بقيمه يوم ظهر العتق ولذا في السعيه وان كانت قيمته يوم
العتق معلومه فلا يعتبر الزيادة والنقصان بعده لو مات الذي لم يعتق قبل ان يختار
شيا او ماتا جميعا قلورثة الخيار ما كان له حتى لو اختار بعضهم الضمان وبعضهم السعيه
لهم ذلك وفي رواية الحزبه ليس لهم ذلك ولو مات الغلام قبل اختيار الشريك
فله ان يضمن المعتق ان كان موسرا ثم يرجع الضمان بما ضمنه في تركه الغلام وان كان
موسرا فرجع الشريك بقيمه نصيبه في تركه الغلام وان لم يكن له تركه فهو من عليه
ولو اختلفا في كسبه انه اكتسبه قبل العتق او بعده فهو بمنزله ما اكتسبه بعده وان
لم يتورله فهو من عليه وان اختلفا في قيمته والمعتق موسرا فالقول قوله ولو كان
العبد حيا فصالحه الذي لم يعتق على اهل من نصف قيمته جاز اما لو صالحه على اكثر ذهب
ادورق فالفضل بالحل الا قدر ما يتعاقب في مثله ولذا ان صالح المعتود ولو صالحه
على عروض باكثر من نصف قيمته جاز وان صالح العبد على حيوان جاز موجلا وغيره وجز

ولو اعتقه وهو معسر ثم ايسر لا ضمان عليه وان اختلفا في ساره واعسار وعمل على حاله
يوم ظهر العتق ولو اختار ضمانه وهو موسر ثم بدا له ان يستعي الغلام ليس له غير ضمانه
ولكن لو احواله على العبد ما لدن يرجع المعتق به عليه من السعاه وكله بقبضها منه فضاكن
حقه جاز. ولذا لو اختار السعاه ليس له تبريه ويضمن شريكه ولو جرحه قبل اخناره فعله
الارش للعبد يستعين به في سعائه بمنزله الجنايه على المكاتب ولم يجز مختار السعاه
العبد. ولذا لو غضب منه ما لا فيه وفا فنصف قيمته او اقرضه العبد او باعه فهو على
خياره ولو اعتق جزا من عبدا وسهما منه بعضي فيه ما شا وفي السهم يعتق السدس
في قياس قولنا بحنيفه وعندهما كالحرق والخيار اليه. عبيد بين يديه احدى هجر
ثم اعتقه الثاني وهما موسران فللثالثان نصف المد بر ثلث قيمته ثم يرجع به على
العبد ثم يضمن المعتق ثلث قيمته مدبر المدبر وثلثا الوالا للمدبر وثلثه للمعتق
والمالك صاحب اده هو مدبر كله ويضمن المدبر لشريكه ثلثي قيمته موسرا كان اد
معسرا ولو اعتق احدهما ودبر الاخر وكاتب الاخر ولا يعرف ايها اولا فالعتق
والتدبير جازان ويسعى العبد للمدبر في سدس قيمته ويضمن له المعتق سدس قيمته
مدبر ان كان موسرا ويرجع به على العبد ويسعى في الكتاب باليالك فان عجز عنها فهو
بالخيار ان شا اعتق وان شا استسعى العبد في ثلث قيمته والولا سهم اثنان وان شا
ضمن المدبر والمعتق ثلث قيمته نصفان اذا كانا موسرين ثم يرجعان به على العبد والولا
بينهما نصفان. ولو كان بين خمسة فباع الرابع نصيبه وقبض الثلث وتزوج الخامس على نصيبه
ولم يعلم العبد اولا فالعتق والتدبير جازان ثم المدبر بالخيار بين سعائه في خمس قيمته
مدبر او بين ضمان المعتق ان كان موسرا ان كان للتدبير اولا وان لم يعلم ضمنه نصيب
ويرجع به المعتق على الغلام ويرد البع اذا لم يعلم متى كان. واذا تصادق المعتق والبائع انه
كان قبل العتق فالمشترى بالخيار في قبوله البيع واعتاقه واستسعااه والولا له وان شا
ضمن المعتق والمدبر ان كانا في رجوع به على العبد وحاله المراه حال المشرك والكتاب
للمكاتب فان عجزه ان استسعى ويعتقه في خمس قيمته. وله خمس الوالا وان شا ضمن
المدبر ان كانا موسرين فان كان لم شريك سادس ذهب نصيبه لان له صغير لا يعلم انه
قبل العتق او بعده فالقول قول الاب. ولو اعتق احد شركين نصيبه ليس للاخر ان يبيع
نصيبه ولا ان يهد ولا ان يهره. وان كاتب على اكثر من نصف قيمته طرحا فله اما لو كاتبه
على عوض باكثر من نصف قيمته جاز. فان عجز عن الكتاب اجبر على ان لا ضمان على شريكه. ولو لم

السعاه لا ضمان

يعجز

يعجز ولكن اختار سعائه فصا رك الكتابه والخيار عند القاضي وغيره سوا. ولو باع
نصيبه من المعتق او وهبه على عوض بمنزله اختياره الضمان غير انه يكره اسائه بلفظ البيع
ولو دبره صاد ومختار السعاه. ولو اعتق بعد التدبير ضمن المعتق نصف قيمته مدبر ان كان
موسرا فان لم يعلم ايها اولا يضمن في القياس. وفي الاستحسان يجعل عليه ربع قيمته مدبر
وعلى العبد مثله بالسعاه ويرجع المعتق على العبد والولا بينهما. ولو كان العبد بين كبير
وصغير فاعتق الكبير نصيبه وهو غني فابوده او وصيه بالخيار بين الضمان والسعاه غير العتق
ولو لم يكن له اب ولا وصي استوفى بلوغه والمقاضي ان نصب من استوفيه. ولذا المكاتب والعبد
المدبر وكان الصبي مختار بين الضمان والسعاه وان لم يكن على العبد من الخيار الى الوالا كما في
الحرين. ولو اعتق عبدا بعد الموت لاملاله غير فامرته موقوف في جنائنه وشهادته فان برا
من مرضه فامور الحرة وان مات فهو بمنزله المكاتب ما دام يسعي. ولو اعتق احدهما
نصيبه في مرضه ثم مات وهو موسر لم يضمن لشريكه شيئا عندنا بحنيفه وعندهما ضمن. ولو اعتق
نصيبه ثم اختلفا بعد زمان في ساد المعتق واعساره وعتق العتق فالقول قول المعتق بينه
بينه شريكه. ولو قال احد الشركين ان لم اضربه اليوم فهو حر. وقال الاخر ان ضربته سوطا
فهو حر فضر به سوطين ثم مات منهما فقد عتق على الذي قال ان ضربته سوطا وضمن نصف قيمته
مضر وباسوطان كان موسرا وضمن الضارب نصف ما نقصه الصوط الاول لشريكه في ماله
ويضمن ما نقصه الصوط الاخر كله لانه صاد فخر به وهو مكاتب له ولشريكه ثم ضمن
نصف قيمته بعد السوطين فيجمع نصف القيمة وما نقصه الصوط الاخر فيكون على عاقلة
ويرجع فيه الشريك حتى يستوفى ما ضمن العبد من قبل العتق وما بقي فهو مرات المعتق بالولا
وان كان المعتق موسرا فالذي لم يعتق نصف قيمته مضر وباسوطين وثلاثي من بعد ذلك فهو بين
المعتق وبين اقرب الناس من الضاربين العصبه. لو قال كل مملوك املاكه فهو حر فملك مملوكا
مع غيره لم يعتق اما لو اشترى نصيبه شريكه عتق. ولو باع نصيبه ثم اشترى من شريكه نصيبه لم
عتق. لو قال المملوك لو ملكتك فانت حر فاشترى نصفه ثم باعه ثم اشترى نصيبه شريكه
عتق. لو قال ان اشريته فهو حر فاشتراه شرا فاسد لم يعتق. اما لو كان في يده حين اشتراه
عتق. ولو اشترى باعدا شرا فاسد او قبضه ثم اعتقه احد هما ضمننا القيمة للبائع غير شريكه
بالخيار بمنزله عبيد بين رجلين اعتقه احدهما وجنابته المستسعى بمنزله جنابته المكاتب
عندنا بحسبه محكم باقل من قيمته ومن ارش جنابته فان جنابته اخرى بعد الحكم بحكم في الثابته
مثل ذلك وان لم يحكم بالاولى تحاص في القيمة. ولو حفر بيرا في ملك غيره فوقع فيها انسان فعليه

ان سعي في قيمته كما لو وجد قبلا في داره ثم لو وقع فيها اخر اشترى في تلك القصة اما ما
اعتقد من الاموال فعليه بالغا ما بلغ اذا اعتق احد الشركين جارية حامله ثم اعتق الاخر
ما في بطنها فهذا اختار للسعيه اما لو اعتقا جميعا ما في بطنها ثم اعتق احدهما الام وهو مور
فلشريكه ان يضمه **شهاده** لو شهد على احد الشركين بالعتق ولا يدرون ايها هو ومحمد
الموليان فهي باطله ولو شهد احد الشركين مع اخر على شريكه باستيفاء السعيه فهي باطله
ولذا با برام كتابه او بغيره او جراحة او بشي يستحق لنفسه عليه عبد بين يديه شاهد اثنا
على صاحبهما انه اعتقه يسعي لهم في قيمته وهو منهم اثنا فان شهد اثنان على الاخر باستيفاء
حصته لم يقبل ولذا لو شهد باستيفاء كفه منه بوكاله منهما برى العبد من حصته ما لو شهد
على احد الشركين ان شريكه الغائب اعتق حصته من هذا العبد حيل بينه وبين الحاضر ان
سرقه حتى يقدم الغائب بمقام عليه البيئه وقال صاحبنا بجواز والمخاض خصم فيه
واعتق العبد كله اما كانا عابدين لم يقبل الاخصومه قد فراد جانيه لو شهد شاهد
على احد شركين بالعتق وشهد شاهد اخر على الشريك الاخر لم يقبل عبد مسلم ونصراني
فشهد نصرانيان عليهما بالعتق قبلت على النصراني عبد بين يديه نادى احداهما انه اعتق
نصيبه على الف وشهد به شريكه جازت لو شهد اثنان على الشريك ان اباهما قد اعتق
نصيبه بغير جوازت ولو اتاها بوهما شاهد من انما اعتقه على الف اخذت بالالا
امة بين رجلين شهد اثنان على الشريك انه اعتقها لم يقبل اما لو شهد ابيه على
ابيهما قبلت لو كان عبدا وامراته رفقان لرجل اعتق نصف كل واحد منهما فعليا
السعيه ثم ولدت ولد اقتل الولد وتركه مالا فماله وقيمه لامه ولم يعتق بعد
عنزله ولد المكاتب اما لو ماتت الام على مال ورثها الابن دون الزوج وان مات
الزوج عن مال لم يرثه الابن ولا المرأة ولو ماتت بواو يسعي فيما على امدد ون ابيه
لو شهد على احد شركين انه اقر بعتق العبد وهو مورس جاز وبضمن نصيب شريكه
ويرجع به على الغلام والاولاد مع انه جاحد للعتق ولذا لو كان العبد كله له اما لو
شهد انه اقر انه حر الا صل عتق ولا ولا له عليه ولو شهد على اقراره ان الذي باعه
قد كان اعتقه عتق وولاده موقوف اما لو شهد على اقراره ان اباهم يرد بقره قبل البيع
مخرج عن ملكه ولا يعتق حتى يموت الباع ويوقف جانيته وقال صاحبنا يسعي في
الاقل من قيمته وجانيته ولذا امد بينهما اقر احدهما انها ولدت من الاخر وانكره
لاخر في موقوفه لخدم المنكر بوما ويرفع عنها الخدمه بوما ولا سبيل للمقر عليها

وجانيته

وجانيته موقوفة وردي عن ابى يوسف ومحمد يسعي للمنكر في نصف قيمتها وتسعي في
جانيته عنزله المكاتب **ولد** لو قال حل ولد تلده فهو حر فماد ولدته فهو حر ولو لم يعتق
ما ولدت في غير ملكه فان مات المولى وهي حبل ثم ولدت لم يعتق ولذا ما باعها وهي حبل
ولا يعتق ما لم تلد حتى لو ضرب ضارب بطنها فالقت جنيها ميتا فقيه ما في جنين الامه
اما لو قال كل ولد يجلد به فهو حر كان يجب فيه ما في جنين الحر ولو ولدت بعد البيع
لاقل من ستة اشهر فهو حر وبطل البيع لو قال لها ان كان اول ولد تلده يملكه غلاما فهو
حر وان كانت جارية فانت حره فولدت غلاما وجارية لم يعلم انها وكنت اول فان
كان الغلام اول ما ولدت فهو حر والباقيون مع الام ارقا وان كانت الجارية اول ما ولدت
فهي مملوكه والباقيون مع الام احرا رعتق نصف الام وسعي في نصف قيمتها وعتق يديه
ارباع حل واحد من الغلامان وربح كل جاريه وتسعون فيما بقي وان تضاد المولى والام
على ان هذا الغلام اول عتق بقولها ورواها قول وان اختلفوا فالقول قول المولى مع
مبيته لو قال لها ان كان حمد غلام فانت حرة وان كانت جارية فهي حرة فكان
حملها اعلام وجاريه لم يعتق واحد منهم ولذا في قوله ان كان ما في بطنك اما لو قال
ان كان ما في بطنك عتق الغلام والجارية لو قال اول ولد تلده غلاما فانت حرة
وان كانت جارية فهي حرة فولدتها فان علم ابهما اول عمل به وان لم يعلم ولكن اتفق
المولى والام على شي فكذلك وان قال لا لاندري فالاعلام رفق والابنة حرة وعتق
نصف الام لو قال ما في بطنك حر فولدت لاقل من ستة اشهر عتق والا فلا يعتق اما لو
ولدت واحد لاقل من ستة اشهر بيوا والا حرة لاكثر منها بيوم عتقا عندنا وقال محمد
لا يعتق شي ولو اعتق امته ولها زوج حر فولدت بعده لسته اشهر واكثر فنفاه
الزوج لاعنها ولزم الولد امد وولاده للمولى ولذا لو وضعه لاقل من ستة اشهر لاعنها
لاجل القذف ولزمه الولد غير انه مولى للمولى الام لو قال ان كنت حبل فانت حرة
مولدت لاقل من ستة اشهر فهي حرة وولدها وان ولدت لاكثر منها لم يعتق لو قال
ما في بطنك حر فضرب رجل بطنها فالقت جنيها ميتا لاقل من ستة اشهر بعد القول فقيه
ما في جنين الحر لو قال اول ولد تلده فانت حرة فولدت ولد اميتا عتقت فان
قال فهو حر فولدت بعد الميتة حيا عتق الحى عند ابى حنيفه خلا فالهما لو قال
اول ولد تلده فهو حر فولدت ولدا وشهد امراد على الولاده ولذها المولى وقال
هو عبدي من غيرهما لم يعتق لشهادتها عند ابى حنيفه وعندهما يعتق اما لو قال انت

حبلي واذا اولدت فانت حرة فشهدت على الولادة امراد عنتت لو قال اذا حبلت
فانت حرة ينبغي في الشرع ان يعتزلها حتى يعلم احامل هي ام لا فاذا احضت وطهرت
وطبها وان ولدت بعد هذا القول لعنتت بعنق وان وطبها قبل الولادة لا قبل من سنة
اشهر فعليه العقر وان وطبها قبلها لاكثر من سنة اشهر لم يلزمه العقر وان ولد لا قبل
من سنتين لم يعتق لو مال لامتيه ما في بطن احد بكما حرة فله ان يوقع ذل على اهما نسا
ولو ضرب انسان بطن احد بهما فالقت جنبنا ميتا وقع على ما في بطن الاخرى ولو ضرب
بطن رجل واحد منهما رجل معا فالقتا جنبنا ميتين لا قبل من سنة اشهر منذ تكلم بالعنق
فعلى كل واحد ما في جنين الامة لو مال ما في بطن هذه حرة وما في بطن هذه او سالم
عنت حمل الاولي والخيار بين الثاني وسالم ولو مال اعنتت ما في بطنك على الف درهم
فقبلت ثم وضعت غلاما لا قبل من سنة اشهر فهو حرة ولا يجبالا ل لو قال ما في بطنك
حرمتي ما ادى الى الف ثم وضعت لا قبل من سنة اشهر فتى ما ادى الالف فهو حرة لو قال
ان كان في بطن جاريتي هذه غلام فاعتقوه وان كانت جارية فاعتقوها وادوية وصيه
بذلت ثم مات فكان في بطنها غلام وجارية اعتقا من ثلثه امة بين رجلين فاعتق احد هما
ما في بطنها وهو عنتي ثم ولدت بعد بيوم غلاما ميتا فلا ضمان عليه ولو ضرب بطنها
ضارب فالقت جنبنا ميتا فعلى الضارب ما في جنين الامة نصف عشر قيمته امة ان كان
غلاما وعشر قيمتها ان كانت جارية فعلى المعتق نصف ذلك لشركته ثم يرجع فيما
ادى الضارب والباقي ميراث عنه للذي اعتقه او لمن هو اقرب منه ولو اعتقها الاخر
قبل ان تلده وهو موسر ثم ولدت فاخا لشركته ان يضمنه نصف قيمة الام فله ذل
ويرجع بذل الضمان على الامة وولا الامة للذي اعتقها اما وولا الولد بينهما
ولو دبر احد هما ما في البطن ثم اعتق الاخر الام ثم ولدت فعلى معتق الام نصف قيمتها
ولا يغرم نصف الولد ويرجع به عليها وولا الام له وولا الولد بينهما **على مال**
لو اعتقد على مال او باعد من نفسه او وهب منه نفسه على ان يعوضه لذا جاز وهو
حرة والماله دين عليه والولا للمولى لو اختلفا في الماله فالقول قول العبد لو قال
اعتقتك امس على الف درهم فلم يقبل وقال العبد قبلت فالقول قول المولى مع
سببه بمنزلة قوله قلت لدا مس انت حرة ان شئت فلم تشا ولو اعطى كفيلا بالماله
الذي اعتقه عليه جاز لو مال اذا ادبت الى الفا فانت حرة لم يعتق ولم يصير مكاتبنا
فتى جاز به بغير المولى على قبوله وعنت فللمولى ان يبيعه قبل الالاد ابكماله اما في قوله

مطلب

ان

ان ادبت الى معتق على المجلس ولو اختلفا في مبلغ الماله فالقول قول المولى والبينة
بينه العبد ولو كانت امة فولدت بعد هذا الشرط قبل الالاد لم يعتق ولدها معها
بالاداء ولو ادى من مال المولى او مما اكتسبه قبل هذا القول يعتق ويرجع عليه غنله وكذا
لو استحق ما اداه لم يبطل العنق ولو قال اذا ادبت الى الفا كل شهر ما به فانت حرة
وقبل فهو مكاتب وليس له ان يبيعه لو مال ان ادبت الى الفا في هذا الشهر فانت حرة
فاداه في غيره لم يعتق في رواية ابى سلمان ولذا في كتاب ابى يوسف اما في رواية هشام
وابى حفص عنتق لو مال متى ادبت الى الفا فانت حرة ما لم يطل لقوله لو قال
اذا ادبت لفا بعد موتي فانت حرة هذه وصيه لو قال لعبد يد اذا ادبت الى الفا
فانت حرة ان فادى واحد منها حصته لم يعتق فان ادى احدهما كلها من عند نفسه
لم يعتق الا ان يقول خمس ما به منها من عندي وخمس ما به بعث بها فلان لا ودبها اليك
فعتقا ولو ادى كله عنهما رجلا لم يعتقا فان قال ادبها اليك على انهما حرة ان
فقبلها على ذل عنتقا ويرجع الماله الى المولى ولو اداها وقالها امراني ان ادبها
عنهما فقبلها عنتقا ويقوله متى ادبت الى الفا فانت حرة وان ادبت حرة العبد ما ذونا
فان اكتسب الفين فادى اليه الفان يعتق فللمولى ان ياخذ منه الالف لباقيه ولو حط
المولى ما يد منها او احدى منها ما به دينار مكان الف درهم لم يعتق بمنزلة قوله ان خدي
سنة فانت حرة فخدمه اقل من سنة واعطاه ما لا بد لخدمته لم يعتق او قال ان
خدمتني ولو ادى سنة فمات بعض اولاده فيها لم يعتق **لم ولده** لو اقر بحبل
امته صارت ام ولد له بخدمه ويطلقها ولا ينقلها الى غيره ملكا لو قال ان كانت
من حبلي فهي مني فاستطت سقطت قد استبان بعض خلقه فهي ام ولده وان ولد لا قبل من
سنة اشهر ثبت نسبه منه بشهادة امرأة واحدة على الولادة واذا ولدت المدبرة من
سيدها صارت ام ولده وبطل التدبير ولو اقر في صحته ان هذه ام ولده او اقر في
مرضه بذلده ومعها ولد فهي ام ولده اما ان لم يكن معها ولد عنتت من ولد لو زوج
ام ولده من رجل فما ولدت فالولد لعنقه الام ولم يجز على المولى بحناية ام الولد اكثر
من قيمتها اما في الدين يسعي بالغاما بلغ وولد ام الولد لزم السيد ما لم ينفقه وله نفية
ما لم تتناول المدرة او لم يقض لها قاض ولم يوقت بوجيفه المدرة وعندهما مدرة النفاس
بعد ما علم بالولده ولا ينبغي ان تزوجها حتى تسبرها بحيضه فان زوجها ثم ولدت لا قبل
من سنة اشهر فهو من المولى والنكاح فاسد اما لو ولدت لاكثر فادعاه المولى عنتق فهو

للزوج وان حرمت على مولاها بوطن ابيه اياها ثم جات بولد لاكثر من سنة لم يلزمه
الا بالدعوة وان مات عنها فعليه ماله حيز مع اهلها حرام عليه ولو اعتقها ثم جات
بولد الى سنتان من يوم عتقها فنفاه فنيه باطل ولو تزوج بامه ثم اشراها بعد ما
ولدت منه فهي ام ولده ولذا لو اقرب المولى منكم ملكها ولو ولد له هو ابني من زنا
او فجور او من غير رشفه وصدقه مولاها ثم ملكها المقر لم تصرام ولده اما لو ولد
ابنها عتق ولم يثبت نسبه لو اشترى امه لها ثلاثة اولاد فادعى احدهم بنظر ان كانوا في
بطن واحد ثبت نسبه جميعا والا لم يثبت الا الذي ادعاه ولو اشترى ابن ام ولده
من غير له لم يعتق امة بين رجلين فادعى احدهما ولدها في صحته او مرضه فهو ابنه وهي
ام ولده وضمن نصف قيمتها يوم الوطى ونصف عقرها وان اعتق الاخر الولد وخرج
القول منهما معا فعتق باطل ودعوة صاحبه اولى مسلما كان او كافرا جاريا بين مسلم
حرو ذمي ومكاتب وعبدجات بولد فادعوا الولد جميعا فدعوة المسلم الحر اولى وان
كان نصيبه اقل وضمن نصيبه شركا به من قيمه الام والعقر وعلى كل واحد من الاخرين
حصه شركا به من العقر يواخذ العبد به بعد العتق ولو كان مكان الحر المسلم
مدرا فالولد للذمي الحر وان لم يكن فهم حرة فهو ابن للمكاتب وان لم يكن فيهم مكاتب
لم يجز دعوة العبيد ولم يلزمهم النسب وان صدقهم المولى بالولد قالوا وطبناها
بغير النكاح مسل هذا في المجبور وغير المدنون اذا ولدت منه امة ثم اشراها مع
شريك فهي ام ولده وضمن لصاحبه نصف قيمتها مورا كان او معسرا ولذا اذ درنا
ولو ورتا معا الولد والشريك ذر رحم محرر من الولد عتق عليهما وان كان اجنبيا
عتقت حصه الاب وسعى للشريك في حصته ولذا الشرى والهبة عرف الشريك ان
صاحبه ابوه او لم يعرف هذا عند ابى حنيفه رحمه الله وعندهما ضمن نصيب شريكه
ان كان مورا فمساوى المرات لو غرت رجلا زعمت انها حرة فزوجهام ولدت
ثم استحقها مولاها فيقضى على الواطى بقيمة الولد والعقر فاذا عتقت رجع عليها
الزوج بقيمة الولد لو ادعى ولد جاريا بينهما معا فهو ابنيهما برثانه وهي
ام ولدهما مخدم لكل واحد يوما فان اعتق احدهما نصيبه منها عتق نصيب الآخر
بلا سعيه عند ابى حنيفه يسعي في نصف قيمتها ان كان المعتق معسرا والا ضمنه اتما
في الموت لم يضمن بالاتفاق لو اعتق نصف ام ولده عتق كلها بلا سعيه ولو ادعى
احد المولى الولد الا لبر والاخر الاصغر معادهما في بطن واحد فهما ابناهما جميعا

وان

وان كان في بطن فالاكبر ولد الذي ادعاه وهي ام ولده ضمن نصف قيمتها ونصف عقرها
والاصغر بمنزلة الام عند مدعى الاب ولا يثبت نسبه من مدعيه في القياس وضمن جميع
العقر ولكننا نجعله ابنه استحسانا ويضمن قيمته لشريكه كامله ونصف العقر وكذا
ان كان مدعى الاب ومديا ومدعى الاصغر مسلما ولو كان احدهما حي والاخر ميت في بطن
واحد فادعى احد الشريكين الميت ونفى الحي لزمه الحي ولو ادعىها ثبت نسبهما منهما
لو قال احدهما ان كان في بطنها غلام فهو مني وان كانت جاريا فليس مني وادعى الآخر
عكس هذا والقول منهما معا فادعت في ذل البطن فهو لهما اما لو كان احدهما سا بقا
فالولد ولده غلاما كان او جاريا امة بينهما ولدت من رجل فقال الوالد زوجته ابنيها
فصدقه احدهما وقال الآخر بعنا كما فصار نصفها بمنزلة ام ولد ونصفها رقيق للذي
قال زوجته وعتق نصف الولد حصه مدعى البيع ويسعى في نصف قيمته للذي انكر
البيع وعلى الواطى العقر لهما نصف للمقر بالنكاح من المهر ونصف مدعى البيع فاذا مات
اب الوالد سعت الحاربه في نصف قيمتها للمقر بالنكاح ولو ادعى الاب شواها صادت ام
ولده وضمن نصف الثمن للمقر بالبيع وضمن نصف المهر ونصف القيمة للذي لذبه ولو
كانت الحاربه لا تعرف لمن كانت فقال ابو الولد زوجته في قال بعنا كما فهي ام ولده
والولد حر وعلى الواطى القيمة لهما ولو كانت معروفة انها لهما فعليه العقر لهما في روايه
سنام اما ان ادعى الواطى الهبة وادعى البيع والحاربه مجهوله لا يدري لمن كانت فهي
ام ولده وعليه قيمتها وان قال اغصبتا وقال صدقما نى وهي مجهوله لم يصدق عليهما
وعليه قيمتها اما لو صدقتهم بذلك صدقت وفي رواية سنام لا تصدق بعد العتق
ولو كانت لهما بينه فهي لهما وولدها رقيق وعلى الواطى الحد ان لم يدعى الشبهة اما لو
ادعى نكاحا او هبة او بيعا ذرى عنه الحد ولم يثبت النسب منه ولكن ان ملكها ابوما من
الدم صارت ام ولده والولد ولده **كتابها** لو كانتها على خدمتها او رقيتها جاز
ولو كانتها على وصيف او شئ من الحيوانات او على مكمل او موزون جاز فان مات المولى
قبل ان يوديها عتقت مجانا باموميه الولد اذا كانت ام ولد وان اعتقها على مال عتقت
وعليه الماله دين ولو كانت ام ولده ثم جات بولد بعد الكتابه لاكثر من سنة اشهر ثم مات المولى
لم يثبت النسب فان ادعى في حياته فهو ابنه وان جات به باكثر من سنتين وان جنت في كتابتها
سعت فيها وان جنت عليها فالاشرها وان ماتت عن ولد في الكفايه من غير المولى لم يسع فيما
على الام ولو اشترت ولدها لم يكن لها بيعه وعتق المولى فيه جاز وان ماتت عن هذا الابن

المشترقا لقياس ان يباع في الكتابه ولكن استحسن ابو حنيفة رحمه الله انه ان عجل المكاتبه
قبلت منه وان لم يبيع فيها واما ما سواد فلها بيعهم في جنابها وبيعها وبعدها وعند حاجيه
خذى رحم محرم منها بمنزله الولد اذا اسلمت امر ولد النصراني سعت في قيمتها وتكون
بمنزله المكاتبه في جميع احكامها مسلم تزوج امر ولد لذي فولدت له سعي الولد في ثمنه
مكاتب ذى اشترى امه مسلمة فاولدها بقيت على حالها فان عتق سعت في قيمتها وان
عجزت فرد في الوق لم تصرا امر ولد له فاجبر على بيعها حربي دخل دارنا با مال مع ام ولد
لم تكن له يبعها فان اسلمت سعت في قيمتها **دعوى** صغير في يدى رجل لا يعبر عن نفسه
فقال هو عبدى فالقول قوله بمنزله البهيمة والثوب فان زاد رك الغلام وقال انا حر
الاصل فعله البينه اما لو كان كبيرا يعبر عن نفسه وقال انا حر او انا لقيط فالقول
قوله وان اقام صاحب ليد انه عبده واقام الغلام بينه انه حر اخذنا بينه الغلام
ولو ادعى الغلام انه عبد فلان فهو لصاحب ليد ولذا لو كان هو في يدى رجلين يدعى
كل واحد انه عبده وقال الغلام انا عبد احدهم فهو عبدهما ولو ادعى احدهما انه عبده
وادعى الاخر انه ابنه وهو لا يعبر عن نفسه فهو ابن للذى يدعيه ولو اقام كل واحد
البينه انه عبده ووقتا فهو لا وقتا ان كان مثل ميلاده اما لو عرف انه على غرة
قضى للاخر وان شك فيه قضى بينهما ولولم يوقتا وقتا غير ان احدهما شهدت ان
هذا المولى اعترق امه قبل ان تلده او يدورها او اعترق الغلام في بطنها قضى به لصاحب
العتق صبي في يدى رجلين ادعى احدهما انه ابنه والاخر انه عبده فهو حرا بن الذى ادعاه
فان مات من عملها في يداهما بعد هذا القول فالديه على اقلتهما يكون لا قرب الناس اليه
هذا اذا ماتت جنابتهما عليه فصا را كالتلذذ له لو ادعى كل واحد انه عبده ولد عبده
من هذه الامه من امه واحده والامه في يدى احدهما وهي مقرة بالملك فهو لمن في يده والولد
بينهما وكذا ان كان الصبي في يد احدهما والام في يد الاخر فلكل واحد ما في يده لو اعترق
عبدا في يد يه او يد يه ثم اقام الاخر البينه انه عبده واقام صاحب ليد انه كان عبده اعتقه فهو
اول بمنزله مدعى البنيه لو باع صبي ثم ادعى انه اعتقه او يد يه قبل يبعه لم يصدق على المشترى
ولذا ان ادعى انه ابنه الا ان ولده عند صدق في ثبوت النسب وفتح البيع فيه ولو ادرك الصبي
واقام البينه انه حر عتق ولا شى عليه ولو كان كسرا مقرا بالملك قد امره بشرايه ثم اقام البينه
انه حر عتق ويأخذ بالثمن فيسعى فيه ويرجع هو به على البايع وتسل انه لا يقبل بينته فانه
مكذب نفسه في هذه الدعوى **نسب** لو زوج امه من عبده فولدت فادعاه المولى لم

يثبت

يثبت نسبه ولكن عتق وتصير الجارية ام ولد له لو استولد جارية غيره وادعى شهده
شوى وغيره وكذب المولى لم يثبت نسبه منه وان ملكه يوما ثبت نسبه منه وان اعتقه
مالكه فهو مولاه ولا يثبت نسبه من المدعى الا ان يصدقه الغلام لو استولد جارية وولد غصبا
علم انها عليه حرام وادعاه بعد الولاده ثبت نسبه منه مسلما كان الولد او ذميا او مستامنا
او مرتدا وان كان الولد منكر فكذب وهو ضامن لقيمة الجارية ولا عقر عليه والجارية ام
ولد له ولو تزوجها باذنه او غير اذنه بنكاح صحيح او فاسد والاب حرا وعبد لم تصرا امر
ولد له ولو ولدت جاريته فادعاه وابوه معا فالمولى الحق به لو وطئ امه مكاتبه فولدت
فادعاه وصدقه المكاتب فهو ولده بالقيمة وعليه لعقر فان ملك الجارية به صارت ام ولد له
اما لو كذب المكاتب لم يكن ولده وان ملكه يوما ثبت نسبه منه لو وطئ مكاتبه وادعى ما
ولدت وصدقه الاخير فهو ابنه وعليه العقر والعلام بمنزله الام فان عجزت اخذت بالقيمة
وان لذبت لم يثبت نسبه منه وكذا ان عجزت الا ان يملكه لو استولد جارية احد ابويه
او امراته وقال ظننت انها تحلى لم يثبت نسبه ويذكر عند الحد وان ملكه يوما عتق ولح
يثبت النسب وان ملك امه لم تصرا ام ولد له لو اشترى جارية رجل وقال احلها لى والولد
ولدى وصدقه المولى بانه احلها له ولذبه في الولد لم يثبت النسب فان ملكه يوما ثبت
نسبه وان ملك امه كانت ام ولد له اما لو صدقه المولى بان الولد منه فهو ابنه حين صدقه وهو
عبد للمولاه رجل في يده جارية مع ولدها ادعاه رجلان واقام كل واحد البينه ان اشترى
منه ونقده الثمن وقبضها فولدت له هذا الولد ينظر ان علم الاول منها فالجارية وولدها
له وان لم يعلم فالجارية ام ولد لهما والولد ولدهما اما لو كانت في يد احدهما فهو الحق بهما
جميعا والله اعلم **تدبير** لو قال للمملوك انت حر بعد موتى واذا احدثت بي حدث
صار مدبرا ولذا انت حر يوم اموت فان نوى النهار دون الليل لم يكن مدبرا وولد المدبره
بمنزلة امه لو قال ان حدثت بي حدثت في مرضى هذا او سفري هذا فانت حوله ان يبيعه وان مات
عتق ولذا تعليقه بما لا يدري كونه لو قال انت حر بعد موت فلان او بعد موتى وموت فلان
لم يصير مدبرا وان مات فلان قبله صار مدبرا لو قال انت حر بعد موتى ان شئت لم يصير
مدبرا ولو نوى المشيه الساعة فشا العبد ساعتها فهو حر بعد موت من الثلث وان نوى
مشيته بعد الموت ثم شا العبد بعد موته فهو حر من ثلاث وقال ابو الفضل يعنى بعتقه
الوصى او الوارث انت حر بعد موتى بيوم لم يصير مدبرا ولم يعترق بموت حتى اعتقه
الوارث كل مملوك لى حر بعد موتى فما في ملكه لو ميده فهو مدبر وما دخل في ملكه بعد

لم يصور مدبرا ولكنه ان مات وهو في ملكه عتق من ثلثه مع المدبر وجناب المدبر وجنا
المدبر على مولاده فيما بينه وبين قيمته لا يجبا لاقمة واحدة والمباشرة والسبب سوا اما
غير المتلفات دين في رقبته لسعي فيه وتدبير السكران والمكره جائز كالعتق لو قال
انت مدبر او دبرتك سوا وتدبير المكاتب باطل كالعتق لو قاله لجاره اذا امرتك
فانت حرة فولدت ثم اشتراها عتقت دون الولد وكذا التديبير لو قال لصبي دبر عبدي
ان شئت فدبره جاز وهو على المجلس ولو امر رجلين به لاحدهما ان ينزله بالتدبير
اما لو جعل امر عبده في التدبير لهما فدبره احدهما لم يحز لو اختلف المولى والمدبرة
في ولدها انه ولدته قبله او بعده فالقول قول المولى انما ولدته قبل التدبير مع عيته
على علمه والبيعه بين المدبره وعتق المدبر محسوب من ثلث المال يوم موت المولى **مفترك**
دبره احد شركين فالآخر يخرج بين الاعناق والسعاية وتضمن شريكه ان كان موسرا وتركه
على حاله فان اعتقه وهو موسر ضمن شريكه نصف الخدمة ان شا صاحبه وهو نصف قيمته **مدبر**
ثم يرجع على الغلام وان شا عتق نصيبه وان شا استسعاها في نصيبه والولا بينهما
اما لو ضمن المدبر نصف قيمة الغلام صار كله للمدبر نصفه ونصفه رقيق فان لم
تضمنه ولكن اختار السعاية فالمدبر يخرج بين اعناق نصيبه او السعاية في نصيبه مدبر
وليس له تضمين شريكه هذا قوله الى حنيفه اما عند صاحبه اذا دبر احدهما صار مدبرا
كله وتضمن نصف قيمته لشريكه موسرا كان او معسرا قال ابو حنيفة رحمه الله لو دبر
احدهما ليس لشريكه ان يبيع منه نصيبه لو قال لهما انت حرة بعد موتي لم يصور مدبرا
ولكن اذا مات احدهما صار نصيبه لساى مدبر او ورثة الميت بالخيار بين الاعناق
والتدبير والسعاية والتضمن ان كان المدبر موسرا مدبر بين رجلين مات احدهما
عتق نصيبه وسعى للآخر وان مات الاخر قبل ان يسعي له عتق نصيبه ايضا ان خرج من
مدبرة بينهما جات بولد فشهد كل واحد على صاحبه ان ادعاه وانكره بالغلام حر
والجار به بينهما تخدمها على حالها فان مات احدهما عتق نصيبه من ثلثه وسعت في نصيب
الاخر امة بينهما شهد احدهما على صاحبه انه دبرها وانكر الاخر فاورث شيئا يمنع
من البيع والهبة والامهار فان مات الذي شهد فهي بين ورثته وبين المشهود عليه
كما كان فان مات المشهود عليه عتقت وسعت في جميع قيمتها اما لو شهد كل واحد على صاحبه
بالتدبير فهو منهما بمنزلة المدبره وايهما مات سعت في جميع قيمتها لورثته وللمولى لو اعتقه
احدهما ثم دبره الاخر بمنزلة السعاية في قوله الى حنيفه ويسعى الغلام في نصف

قيمتهما

صهما مدبره عبد بين يلاه دبر احدهم نصيبه ثم عتق الساى نصف نصيبه وهو غنى فقد
ابرا المدبر عن الضمان ويسعى له العبد في نصف نصيبه ونصيبه المدبر ان شئت قيمته
مدبر او ان شا استسعاها فيه واما الساى له تضمين المدبر ان كان موسرا دون المعتق
ثم يرجع للمدبر على العبد بذلك وان ضمن الساى للمدبر نصيبه ثم عتق الساى للمدبر ان
تضمنه ثلثي قيمته ثلث مدبر وثلث غير مدبر ويرجع المعتق بد على العبد وثلثا للولا للمدبر
وثلث للمعتق لو قال ان ملكك شيئا من هذا العبد فهو حر بعد موتي فملكه مع اخر
صار نصيبه مدبرا وليس لشريكه تضمينه عندا الى حنيفه وعندهما لذل **جنين**
امة بينهما دبر احدهم ما في بطنها فان ولدت لاق من ستة اشهر من هذا القول فهو مدبر
ولشريكه خيا والتدبير والتضمن والسعاية اما لو ولدت لاكثر من هذه المدة لم يكن
مدبرا لو قال احدهما ما في بطنك حر بعد موتي وقال الاخر انت حرة بعد موتي فولدت
لاقل من ستة اشهر من الكلام الاول فالولد مدبر بينهما ونصيب شريكه من الات صاد
مدبرا بتدبيرها ولشريكه الخيارات اما لو ولدت لاكثر من هذه المدة فالولد مدبر
للذي دبر الام ولشريكه خيار التضمن لنصف الام او سعايتها وصاد الولد مدبرا بغار
ضمان ولو دبرها في بطن جارتها لم يكن له بيعها ولا هبتها وذكر في كتاب الاقراء لو عتق
ما في بطن جارتها ثم وهب الام جاز والامها بمنزلة البيع ولو ولدت ولد من في بطن
واحد احدهما لاقل من ستة والاخر لاكثر منها بيوم فهما مدبران عندنا للون النفاق
من الاول وعند محمد لم يكونا مدبرين للون النفاق من الولد الاخر لو قال ما في بطنك
ولد مدبرا وولد حر ولم ير دعتقه لم يعتق **كتاب** لو كاتب مدبره ثم مات وهو يخرج
من الثلث عتق وسقطت عنه السعاية وبوي من بدل الكا به فان لم يخرج من الثلث ارشاه
سعى لمكاتبه او ثلثي قيمته عندا الى حنيفه وقال ابو يوسف سعى لقلها لاغير وقال محمد
سعى في الاقل من ثلثي مال الكتابه وثلثي القيمة ولو ولدت ثم ماتت سعى الولد فيما عليها
وان كانا ولد من فادى احدهما كل المال ليرجع على صاحبه بشي **بيند** لو شهد
شاهدانه دبره وشهد اخر انه اعتقه لم يقبل ولذا لو شهد ابا لتدبير واختلفا في
الشرط ولو شهد انه دبر احدهما بغير عيتم لم يقبل عندا الى حنيفه وعندهما قبلت
اما لو مات المولى قبل البيان ثم شهد بذلك استحسن ان اجيزه فان رد القاضى شهادتها
في حياة المولى لم يقبل بعد موته لو شهد انه قال هذا حر بعد موتي لا بل هذا عتق من
ثله لو شهد انه قال هذا حر لسته لا بل هذا مدبر قبلت وعتق الاول والثاني مدبرا

اما لو شهد انه قال حرا وهذا مدبر لم يجز عند ابي حنيفة ولو شهد انه قال هذا
مدبر وهذا او هذا اجازت الشهادة للاول وحده وعند ابي حنيفة لو قال احد مدبر
مدبر لا بل هذا الاحدهما بعينه صار المعز مدبر او خلف الاخر معا لو شهد انه مدبر
احدهما ثم شهد انه اعتق احدهما البتة في حياته وصحته لم يقبل ولو شهد انه مدبر هذا
بعينه واعتق احدهما البتة في صحته قبلت في التدين ولم يقبل في العتق عند ابي حنيفة ولو
اقر به الورثة ولاه الاخرهما اعتق نصف كل واحد ثم اعتق من المدبر ثلث ما بقى وسعى في سد
قيمته لو اقر وابان العتق البات في مرضه عتق من المدبر اربعة اشباع ومن الاخر تسعاه
اذا استويا في قيمتهما **دبر مكاتبه** اذا دبر مكاتبه للمكاتب نفس الكفار يعنى
بالتدبير او امضا المكاتبه ليعتق بالاداء فان مات ولا مال له غيره سعى في الاقل من
ثلثي قيمته ومن ثلثي المكاتبه وهو مذهب صاحبيه لو قال لامتن ان ملكتكما فانما
حرتان بعد موتى فاشتري احدهما فولدت عنده ثم اشتري الاخرى صارتا مدبرتين
والولد رقيق لو اسلم مدبر الذي سعى في قيمته ثم عتق ولذا الوضاح عليها مولاة من غير
محاكمة وان عجز عن الاداء يبطل الفاخي صلحه عن فضل قيمته ويجزه على السعاب في قتل
القيمة وتدبير الحر في دار الحرب باطل اما لو دبره بعد ما دخل بامان صح فان اسلم
يجزه على السعاب ثم لو لحق مولاة دار الحرب وهو سعى او قتل او مات او اسر عتق المدبر
وتدبير المدبر موقوف ان اسلم صح والابطال اما استيلاده صحيح لو ارتد المدبر وخلق
دار الحرب او اسره اهل الحرب فاحصاه المسلمون فاسلم رد على مولاة مدبر اعل حاله
جلى لو باع امه سلمها او لم يسلمها حتى ولدت لاقل من ستة اشهر منه وقع البيع
فادعيا الولد معا فهو للبايع اذا صل الجبل عنده والجارية ام ولد له والام تجرد عوته
فيه اما لو ولدته لاكثر فهو للمشتري ولو ولدت ولد من احد هما لاقل من ستة اشهر
والاخر لاكثر من ستة اشهر فله مدعى دعوة البايع وان كان المشتري اعتق الام قبل الدعوى
لم يرد رقبا ورد على المشتري حصه الولد من الثمن وعن القاضى ابي الهيثم هذا على مدعيها
اما عند ابي حنيفة رحمه الله ينبغى ان يرد جميع الثمن وان كان المشتري اعتق الولد قبل الدعوى
وهو واحد وقد ولدته لاقل من ستة اشهر لم تصح دعوه البايع ولذا الوما للولد قبل
دعوته ولذا لو كان للولد ولد حتى لم يجز دعوه البايع ايضا لو ولدت بعد البيع لاكثر
من ستة اشهر فادعاه البايع وصدق المشتري ثبت نسبته منه وفسخ البيع والجارية ام ولده
وان لم تصدق لم تثبت ولو باعها المشتري ثم ولدت لاقل من ستة اشهر ثم ادعاه البايع معا

فالدعوى

فهو

فهو الاول الذي عنده اصل الجبل ولذا الوبايع ولد ولد عبده ثم ادعاه في بيده صبي لا
ينطق ولد عنده او لم يولد ثم ادعى عبده ثم ادعى اجرت دعونه استحسانا وان كان الولد
كثيرا ينكر دعوته لم يجز دعوته امه ولدت ولد من في بطن فبايع احدهما مع الام وادعى
المشتري لبت نسبهما منه جميعا والذي في يرى البايع عنده اما لو اعتق المشتري الولد مع
الام ثم ادعى البايع نسب الذي في يده ثبت نسبهما منه وترد حصه الابن على المشتري دون
حصه الام وعند محمد يرد جميع الثمن لو باعها حاملا فخاف المشتري دعوه البايع فاشهد عليه
ان هذا الجبل من عبده كان زوجها منه فاذا اقر به لم يستطع ان يدعيه عند ابي حنيفة خلافا
لصاحبها لو باعها احد الشركين من صاحبه فولدت لاقل من ستة اشهر فادعياه معا فهو ولد
وسطل البيع ولو ادعاه البايع واعتقه المشتري معا فالدعوه احق **كاتب** لو اشترط
على مكاتبه ان لا يخرج من الكوفة فالشرط باطل ولو جيز اخذ الكفيل بالمكاتبه لو كانها
كاتبه واحده دخل واحد منها كفلا عن صاحبه جاز استحسانا لو كاتبه على الف
درهم وعلى وصيف جاز ولذا على الف درهم وخدمته وقتامعا اما لو اشترط خدمته
ابدان فتد المكاتبه وان اختصما بعد الاداء علمه فضل القيمة وشوى المكاتب من
مولاة ويبيعه جاز وما ائلف احدهما مال اخر فهو دين على المتلف وكذا احكم الجنا
لو مات المكاتب عن وفا وترك اباه وامه او ولده اشترام في الكاتبه فانهم سارعون
في الكتابة عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما حكم حكم المكاتب لو اشترى المكاتب
امراته او المكاتبه تشتري زوجها فيما على النكاح لو عجز المكاتب بحوز فسخرها بدون
القاضي لو سرق المكاتب من المكاتب بقطع ولدا المطالبة وفي السفعة كالحرق وليس له
ان يبيع ما اشترى من مولاة مراحمه الا ان يدين ولذا ما اشترى منه مولاة لا يجوز ان يشتري
من مكاتبه درهما بدرهم لو اخذ رهنا بمالك لكتابته فملك عتق ان كان فيه وفا
لو كاتبه على وصيف فجا بارعين دنار اجبر على قبوله لو كاتبه على حرا وخبر بطلان الكاتبه
فان اداد قبل الفسخ عتق وعليه قيمته لو جابا مال قبل الاجل جبر الموالي على قبوله
لو كاتبه على عبد خياط او صايح جاز كما لو كاتبه على عبد هندي والكتابته الى الحصاص
والدياسن جازة كالخلع والصلح عن دم العمد لو كاتبه على وصيف ابيض فصالحه من ذلك
على وصيف ابيض او حبشيين جاز يدايد اما النفس لم يجز **موت** لو مات المكاتب
على مال وعلمه دين وجنابه وله اولاد احرا من امراه حرة واولاد ولدوا في الكتابه من
امته واولاد اشترام بندي الذين تم بالجنابه ثم بالكتابته وان كان عليه مهر امرأه حرة

تزوجها بعد اذ نال المولى فدتها بعد قضا الكتابه اما ان لم يتركه شي اسعى ولده
الذين ولدوا في الكتابه حتى يعقوا سايرهم عند الوحيه وعندها اولاده الذين
اشتراهم والده بن ولد وادوا في الكتابه سوا في السعاده على النجوم ولو حل بخر لم
يولد الا اولاده ولم يكن له مال حاضر رددوا في الرق اما لو كان بعضهم غايب بعجز الشاهد
لم يرد في الرق حتى يحضر الغايب وهو مولى المولى الام الى ان وصل المولى مال الكتابه
ثم صاروا الى مولى الاب فلما انقلبوا الى مولى الاب رجح مولى الام اليه بما عقولوا
عنه بعد وفاة الاب ولو ماتت المكاتبه عن ولد حرجا رجل يود يعه فقال هذه
للمكاتبه فانه يودي منها الكتابه ولا يصدق على جرح الوال من مولى الام الى الاب
ولو ترك المكاتبه ام ولد ليس معها ولد سعت في الكتابه وان كان معها ولد سعى على
الاجل الذي كان على الاب صغيرا كان ولدها او كبيرا ولو تركه ما الا صار حالا
عند الوحيه ولم يوجر الى الاجل وعند حاله ام الولد بغير الولد كالحال مع
الولد ولو ترك المكاتبه ولد بن ولد في الكتابه وعليه دين مكاتبه سعي في جمع
ذلك واهما ادي لم يرجع على صاحبه بشي وللغما ان ياخذوا ايهما شاوا وجميع الدين
جنايه لو قتل عبد المكاتبه رجلا خطا للمكاتبه ان يده فعه او يفديه وفي العهد
له ان يصالحه كالحجوب ويؤخذ به وان عجزه ولو جنته امته خطا فباعها او استولدها
وهو يعلم فهذا منه اختيار لو قتل رجل مكاتبه عمد ان ينظر ان لم يتركه وفا او ترك
وفا ولكن له ولله سوى المولى لا قصاص اما لو تركه وفا ولم يخلف ورثه غير المولى
وجب القصاص عندنا وقال محمد لا يجب لو جنى عبد المكاتبه ثم عتق المكاتبه فهو
على خياره اما لو عجز فالحيار الى المولى لو كان الزوجان مكاتبين لرجل مكاتبه وا
فقتل المولى ولدها فتمته اكثر من المكاتبه فعلى المولى قيمه في ثلاث سنين فان حلت
قاصتها بها ثم ادى بالفضل الى امه لانه مما من عين الام بمنزله كسبها وان لم يحل ادى
المولى الى الام كله فاستعانت به في مكاتبته اما لو كان الابن مكاتبه معها ثم حلت
القيمه اقتضا بقدره وهي فاعز كتابته ونقسم الفضل بين ورثته ولم يعتبر حلول
الكتابته فان الاجل سقط بالموت ويودي الابوان تمام كتابتهما فيبقد رعتقهما
مقدما عليه ضروره الوارثه منه والكتابته واحده ولو اعنتق المولى ولد المكاتبه
الذي ولد في الكتابه جاز استعسانا ولم يسقط من الكتابه شي ولذا لو اشترى ام المولى
اعتقوا م ولده لم يجز بمنزله امته لو اشترى المكاتبه مولا او اباه لم يعق ولو جنى المكاتبه

خطا

خطا يسعي في الاقل من قيمته ومن ارش الجنايه بمنزله المدبر في الجنائيات لو خسر المكاتب
بيرا في طريق فمات فيها انسان فعليه قيمته فان وقع فيها اخر بعد ما قضى عليه بالقيمه
لشركه في تلك القيمه لا يلزمه في البيه اكثر من قيمه واحده ولذا لو سقط حايط ما يبل
على انسان بعد الاشهاد عليه وان وجد قتيلا في داره فعليه قيمته يوم وجد القتيلا
فيها ولو عجز بعد جنائيه قبل ان يقضى لها دفعه المولى او فداه اما لو عجز بعد القضا
عليه بالسعاده فهو دين عليه يباع فيه لو اقر المكاتبه بجنايه خطا او عمدا لا قصاص
واقتراد جانيه مادام مكاتبها وان عجز بطل قضاها عليه او لم يقض ولذا ابنه وابوه
وذو في كتاب الجنائيات عن ابى يوسف ومحمد يواخذ به بما قضى عليه خاصة ولا يتزوج
بغير اذن المولى ولا يتزوج ابنه ولا ابنته اما له ان يتزوج امته ومكاتبته اما لو تزوج
المكاتبه بغير اذنه ولم يفرق حتى يعقوا جاز ولو تزوج المكاتبه فعليه الحد وان
ادعى شبهه فعليه المهر وكذا المولى اشترى بها اخذ بالمهر في الكتابه اما لو قال جزوا
وصدقته يواخذ به امرها بعد العتق ولا يجوز زهره المكاتبه ولا صدقته ولا كفالته
ويجوز بيعه بالمحاباه او حط شي بعد البيع ويجوز اعارة وهدية وضيقته اما ليس له
ان يكسونه بالو يعطى درهما **كاتبه مكاتبه** للمكاتبه ان يكاتبه استعسانا فان ادي
الى ابى اولاد اولاد المولى الاول فان عتق الاول بعده لم يرجع اليه الوالاه مكاتب
كاتب عبد امته ما تاوله عن ولد حرج ولم يترك غير ما على الاخرى مات الاخر عن ابن ولده
في كتابته فعليه ان يسعي فيما على ابنته يود به الى المولى من كتابه الاول فان فضل فهو
ميراث لابن الاول وله ولاده مكاتبه شري امراته لم تكن ولدت منه ثم كاتبها جاز
ثم ما ولدت بعد الكتابه فهو معها في الكتابه فان المكاتبه عن فاعتقت هو اولادها
وما فضل فميراث اولادها اما ان لم يترك وفا فالمرأه واولادها بالخيار ان شاوا وسعوا
فيما بقى على الاول حتى عتقوا وان شاوا وسعوا فيما بقى على الام ولا يجوز للمكاتبه ان
يكاتب والديه واولاده ولا حل من لا يجوز له بيعه الام ولده لو كاتبه امته
ولم تلد منه ثم ولدت ابنا ثم ماتت المرأه من غير وفا فالابن بالخيار ان شاو سعى فيما على امه
رعتق وان شاو رجع رقتا فيكون بمنزله ابنته ولذا لو كاتبه المكاتبه عبد له ولد له
في كتابته ثم ادعاه فبنته والابن بالخيار بين المضي على كتابته وبين عجزه لو كاتبه المكاتبه
عبد له على نفسه وماله جاز اما لو مات المولى عن ولد بن ثم اعنتق احداهما مكاتبه الاب
لم يجز وله ان ياخذ حصته من الماله اما لو اعنتقا جميعا جاز استعسانا بمنزله ابراهيم عن

مال الكاتب ولو وهب احدهما حصته له من المال يجوز دني نصيب الاخر فيصاح حتى لو
عجز عن نصيبه اما لو وهباه جاز وعقوكما لو ابراه لو دفع بدل الكتاب الى الورثة
دون الوصي لم يعقوا اذا كان على الميت دين وان لم يحط به اما لو اراه الى الوصي عتق
لو ادى الى بعض الورثة وليس على الميت دين لم يعقوا الا ان يوصل الوارث القابض
الى الساق من انصباهم والى الوصي بصيب الصغير وللباقين ان يبيعوا الوارث بما يقهر
او المكاتب لو كان على الميت دين محيط بالكتابة والمكاتب اعطاه الغرما جاز بمنزله
ما اوصل الى ساير الورثة ولو اوصله الى موصي له مال الكاتب جاز كما لو اوصل الى الورثي
اما لو اوصل الى الورثة لم يعقوا ما لم يصل الى الموصي له **مريض مريد** لو كاتب في مرضه
مكاتبه مثله ثم اقر باستيفائها لم يصدق والا من الثلث اما لو كان عليه دين محيط
لم يصدق في شئ وعتق العبد ويواخذ بماله الكتابه ولذا لو اقر انه كاتبه في صحته
واستوفاه اما لو كاتبه في صحته ثم اقر في مرضه بالاستيفاء صدق ولو اوصى ان
يكتبوا عبده الى اجل كتابه مثله جاز ان يخرج من الثلث اما لو لم يكن له مال
غيره عرضت عليه ان يجعل في الدين ويوجل الثلث الى ما اوصى له ولذا لو حط
عنه اكثر من الثلث واوصى مكاتب لهذا المجرى وان تركه وفاه ولو كاتبه في مرضه
واجاز له الورثة في حياته ولا مال له غيره لهم ان يمنحوا بعد موته اما المرتد اذا
كاتب عبده موقوف ان اسلم جاز والا فلا عند ابي حنيفة وعندهما جائزه ولو
قسم القاضي مال المرتد فكاتبه لو ارث عبدا من تركته ثم تاب المرتد ورجع لا
تنقض الكتابه ويودي الماله اليه والولاله اما المرتد عتقها وكاتبها نافذة
غير موقوفة لو ارتد العبد فكاتبه سيده جاز فان قتل وترك مالا اخذت
الكتابة والساق ميراث لو ارتد المكاتب ولحق بدار الحرب وجمع مالا فاخذ اسير
مع ماله فابى ان يسلم يقتل ويستوفى ماله الكتابه والباقي ميراث استحسنانا ولو
لحق بدار الحرب وحلف بنا في دار الاسلام لاسبيل على اسد نظران مات وقتل عن
وفادى كتابته وان لم يتركه وفاسعي الابن فما على ابيه اما لو تركه مالا ودار
الاسلام لا ولد له لم يقسم ماله حتى ينظر ما صنع لو اسراهل الحرب مكاتبنا فباعوه
ثم اعتقد المشتري فذاك باطل وبقي مكاتبنا بمنزلة ام الولد والمدبر ولو كاتب
الحربي المستامن عبدا في دار الاسلام جاز كاعتاقه فان مات عن ماله ادت كتابته
والباقي ميراث للحربي اذا كان لهذا العبد جاز من دار الحرب اما لو كان اشترا في دار

الاسلام

الاسلام او هو مسلم فالباقي لميت المالك ولورجع الحربي الى دار الحرب لم تبطل الكتابة
حتى لو بعث المكاتب حال الكاتبه اليه عتق ولذا لو اسر الحربي عتق مكاتبه اما لو
سل الحربي لم تبطل الكتابة لو كاتبه في دار الحرب ثم اسلم لم تبطل اما لو خرجا مستا
فخاصمه العبد ابطلتها هذا اذا كان العبد صغيرا في يده ولو خرج مكاتبه اليها مستا
عتق وبطلت الكتابة مسلم تاجر في دار الحرب كاتب عبده او اعنته او دبر جاز استعسا
وان كاف العبد كافرا فاشتراه في دار الحرب وكاتبه فادى عتق ثم اسلموا جميعا اجزته
استعسا فانما لو اعتقد جاز استعسا نالا قياسا **وكلا** اذا ولدت المكاتبه من
مولاها ان شات ابطلت الكتابه وهي امر دله وان شات مضت عليها واخذت العقر
لو ادى على جمل مكاتبته فضر به لسان بطنها بعد يوم فالقت جنبنا ميتا في الولد
عرة لايه وانه ثابت للنسب وعلى المولى العقر لو ولدت منه مكاتبته ومضت على
دمايتها ثم ولدت مائه منه لم يلزم المولى الا بالدمعوه ولو ولدت المكاتبه من مولاها
ثم اقر المولى انها امه لفلان لم يصدق **تعليق** لو قال لعبد ان بعتك فانت حر
فباعه لم يعتق اما لو كان البيع فاسدا عتق لو قال ان دخلت الدار فانت حرة فباعه
فباعه فدخل الدار ثم اشتراه فدخل الدار لم يعتق ان دخلت هاتين الدارين
فانت حرة فباعه فدخل احداهما ثم اشتراه فدخل الاخرى عتق اما لو دخل احداهما
قبل البيع ثم دخل الاخرى بعد لم يعتق لو قال اذا دخلت هذه الدار فانت
حرة اذا كلمت فلانا فباعه فدخلها ثم اشتراه فكله لم يعتق ان دخلت دار
فلان فانت حرة فشهد فلان واخرانه فدخلها فهو حرة اما لو قال ان كلمت فلانا
فانت حرة فشهد فلان واخرانه فكله لم يعتق ولو شهد ابنا فلان انه كلمه
بشرا ان ادعى فلان ذلك لم يقبل وان محمد قبلت عند ابي يوسف وقال محمد جائزه
في الوجهين لو حلف بعقوب عبد بينه وبين اخر لا يدخل دار فلان ثم اشترى نصيب
الاخر ثم دخل الدار عتق نصفه الاول وسعي في نصفه الاخر عند ابي حنيفة وعندهما
عتق كله اما لو باع النصف الاول ثم اشترى النصف الاخر ثم دخل الدار لم يعتق
موالاة لو والا من غيره فاولده ولد له وهو مولى للذي والا به اما لو اسلم ابن له كبير
على يد رجل اخر فولاد فولد له فان اسلم ولم يوالى احدا فولاد موقوف وله ان
يحول ماله لعقل عنه او عن ابيه وبعد ما عقل عنه فلا بمنزله لزوم الهبة بالعيوض لو اسلم
الحربي ولم يوالى احدا ثم اعتق ابوه حرة ولاه ولو لم يعتق ولكن اسلم ووالاد جلا لم يحر ولاه واذا

مات بلا وارث فترانه للذي والاه اما لو كان له قرابه من جهة الرجال والنساء فهي اولى
من الموالاد تزوج العبد حره فولدت فاولاد موالى لموالى الام معتقه كانت مواليه
وليس للنساء من الموالى الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتب من كاتبين وولا العتق
اكد من الموالاد والله اعلم **فصل المكاتب** قال رحمه الله كتاب الخالد جازيه فان
عجز عن تحم منها او كانت حاله فلم يودها حتى طال به بهارده في الرق وان لم يشترط ذلك في
الكتاب عندهنا وقال ابو يوسف لا يرد ما لم يتوال عليه بخان لو كاتبه على ان يخدمه
شهر اجاز ولذا على ان يخدم فلانا شهر اجاز ولذا على ان يحفر له قبراً قد سمي له طولها
وعرضها ومكاتها او كاتبه على الف درهم يودها الى غربره او على الف بضمها الرجل
عن سيده جاز ولو كاتبه على مال منجم ثم صالحه على ان يجعل له بعض الكتابه وتحط
ما بقي جاز هذا استحسانا وروى عن ابى يوسف انه لا يجوز ولو زاد المكاتبه ما اعلى ان
يزيد المولى في الاجل جاز ولذا الوصالحه من الكتابه على شى بعينه جاز وان فارقه قبل
القبض لم يفسد صلحه اما لو صالحه على عوض موجه لم يجز ولو كاتبه على الف درهم منجم
على ان يودى اليه مع كل نجم ثوباً قد سمي جنسه جاز ولذا على ان يودى مع كل نجم عشره
درهم او على ان يودى مع مكاتبه الف درهم جاز **فاسد** لو كاتبه على قيمه مجز
ولو اداه اعتق اما لو كاتبه على ثوب لم يجز فان اداه لم يعتق ولذا لو كاتبه على دار ولو
كاتبته على الف درهم على ان يطاها مادامت مكاتبه لم يجز او على ان يخدمه ولم يبين
وقتا ولو كاتبه على الخمر او خنزير لم يجز فان اداه عتق وعليه قيمه ولو كاتبه كتابه
فاسده ثم مات فاداه الى الورثه عتق استحسانا لو كاتبها كتابه فاسده ثم مات
المولى قبل الاداء ثم ولدت له مكاتبه ثم ادت المال عتقت وعتق ولدها معها وان مات
قبل الاداء لم يكن على ولدها السعيه اما لو سعى وادى ما على امه عتق استحسانا لو كاتبه
على الف على ان يكل واحد بلده فهو مولى او على ان يخدم بعد العتق لم يجز لو كاتبها
على الف وهي قيمتها على الها ان ادت فعتقت فجليها الف اخرى جاز كما قاله ابو داود انت
حر على ان تودى الفين بعد عتقك جاز لو كاتبها على حكمه او حكمها لم يجز وان كاتبها
على عبد بعينه لرجل اخر لم يجز في روايه الحز عن ابى حنيفة يجوز وان ملكه لزمه لسليمه
اليه وعن محمد انه موقوف على اجازة مالكه ان اجاز جاز ولم يذكر انه يعتق له وعن
ابى يوسف عن ابى حنيفة في قوله ان ادت الى الف فانته حر عتق وان لم يقبل لم يعتق وفي
روايه اخرى عنه عتق وان لم يدر وفي روايه عن ابى يوسف ان كاتبه على شى فان قال ان ادت

الى الف فانته حر عتق وان لم يقبل لم يعتق ولو مال كاتبه على الف درهم فلان جاز ولو
شروط الخيار لنفسه او لم كاتبه يوم اجاز كما في البيع فان ولدت ثم امضاها صاحب الخيار فالولد
مكاتب معها فان عتق نصفها او ولدها فالحياره بطلت الكتابه وان كاتبها على الف
درهم يودها اليه نحو ما واشترط عليها بلها ان عجزت عن تحم فعلتها ما يدرهم سوى النجم
فهى باله **عبدان** لو كاتبها كتابه واحده على الف درهم وذل واحد منها كليل لصاحبه
جاز استحسانا ثم ادى احدها الف عتقا ثم يرجع على صاحبه حصته فان كانت قيمتها مساوية
فاوى احدها شيئا رج بصرفه على صاحبه ولا يعتق احدها باء انصيه وان مات احدها
لم يسقط عن الاخر شى فان اعتق احدها سقط حصته لو كاتبه عبده على نفسه وعلى عبده
له غايه بالف درهم جاز استحسانا فان اداه الحاضر عتق ولا يرجع على الغايه شى ان مات
الغايه لم يرجع عن الحاضر شى وان مات الحاضر فقالة الغايه او ادى شيئا فهو مملوك اما لو
جالها فلم يقبلها المولى منه فهو مملوك ايضا قاسا وفي الاستحسان عتق لو اراد سيدها
ان يبيع احدها لم يجز لو مال لعبده قد كاتبته عبدي فلانا الغايه يكذ اعلى ان
توديه عنه فرضى به الحاضر لم يجز فان ادى اليه عتق الغايه استحسانا رجلان لكل واحد
عبد فكاتبها معا بالف فكل واحد مكاتب حصته لصاحبه فان قسم البدل على قيمتها
لو كاتبه حر على عبده لرجل وادى اليه الكتابه عتق ولا يرجع على العبد ولا على سيده لو كاتب
عبد من له كتابه واحده ثم عجز احدها فزده المولى الى الرق بقضاء ادى الاخر جميع للمالك عتقا
جميعا ولذا لو كاتب رجلان عبدا من مكاتبه واحده ثم غاب احدهما فمجر لم يرد القاضى
الى الرق بدعوى الحاضر حتى يجمع المولى ان اما لو كاتبه مولاة ثم مات المولى فلبعض الورثه
ان يرد الى الرق عند عجزه بقضاء القاضى وبدونه لا يجوز ولو مات المكاتب عن ولد من لم
يكن للمولى ان يرد احدا المولى من الرق حتى يجمعها ولو كاتبه عبد من معا فارتد احدهما فقتل
لا يعتق الحى الا باء اجمع مال الكتابه ولذا لو لحق المته بدار الحرب بوخذ الساقى جميع المال
ولو عجز الحاضر لم يرد القاضى الى الرق لاحتمال الاداء المرتد الا ان يرى القاضى باجتهاده
رده في الرق فان رجع المرتد واسلم وادى عتقا لو كاتبه عبده وامنه مكاتبه واحده وهما
زوجان كفل كل واحد عن صاحبه فولدت ولدا فقتل الولد فقيمه للامم وزالاب ولذا
نسبه لامم ولذا ان كان الولد بنتا فولدت ولدا فقتل انسان الولد الساقى فقيمه للجدده
وان مات الجدده وثق الولد فعملها السعيه ما على الجدده وان ادى احد الولد من لم يرجع على
صاحبه ولكن يرجع على الجدده فعمله فسلم له دون الاخر **كاتبه مكاتبه** اذا قال المكاتب لعبده

اذ اعطيتنوا لفا فانت حرة فاعطاهم بعق مكاتب كاتب جارته ثم وطى المولى جارته فولدت فعده عقرها والولد بمنزلة الام لا ينقل الى المولى فان عجزت اخذ المولى ولدها بالقسمه استحصانا والام مملوكة للمكاتب قال القاضي ابو الهيثم ينبغي ان تصير ام ولد للمولى اما لو وطىها المكاتب ثم ماتت من غير وفاء فمضت على الكتابه فان ولدت منه بغير ان شاءت سعت هي وولدها في مكاتبه ولده وبطلت كتابتهما فان عجزت وادعى المولى الولد والمكاتب ميت فالولد حر وعلى المولى قيمه الولد فان كان فيها وفاقا بالكتابه عتق المكاتب ويكون الجارية لورثته الاحرار ميراثا لو كاتب رجل امه فولد ابنة ثم ولدت لابنة ابنة فاعتق المكاتب عتق جميعا فان السفلى ملحقه بالوسطى والوسطى ملحقه بالاولى هذان مذهبا بن حنيفة وعندهما لم يعتق السفلى المولى اذا استولد مكاتبته مع والولد حر ولم تصير الجارية ام ولد له ولا قيمه لها عليه **ولده** لو كاتب عبده على نفسه وولده الصغير فعتق الولد بعقده عند الاداء وان عجز قبل ادراك الولد او بعد رد في الرق فيكون رد الولد ايضا اما لو ماتت الاب ولم يترك مالا سعى الولد وان كان صغيرا لم يقدر على السعيه رد في الرق والمولى ان ياخذ كل واحد جميع السعيه فمن ادى منهم لم يرجع على اخيه لو كاتب عبده وامرته معا على نفسها واولادها وهم صغار فعمل رجله الولد فقيمه للايون تستسعيها لها في الكتابه وليس للمولى ان تستسعي الولد وليس للايون على لسبب الولد سبيل وان ماتت الولد وترت ما للايون وان اعنته سيده رفعت حصته عن الايون ولو اراد ان ياخذ الولد بشي من الكتابه لم يكن له ذلك ولو ماتت على الولد ان يودي الكتابه حاله ان وقعت الكتابه وهو كبير والارد في الرق اما لو كان صغيرا سعى فيها على النجوم **وصى** للمولى ان يكتب عبدا ليتم بمنزلة الاب والجد ووصيهما ولو حال كاتبك على الفدرم من مالي لم يجز وان وهب لكاتبه او ابراه لم يجز اما لو اقربا لقبض صدق ولو حال كنت كاتبه وادى كتابته لم يصدق ولو كاتبه ثم ادرك اليتم فلم يرض فالكاتبه ما ضيه وليس لاحد الوصيين ان يكتب بغير امر صاحبه عند فاختلافه لابي يوسف ولا يجوز للمولى ان يعتق على مال ولا على ان يبيعه من نفسه ولا يجوز ان يكتب اذا كانت لورثه جارا اغنيا ولذالك اذا كان بعضهم جارا عند حيا ولو كان على الميت دين لا يجوز للمولى ان يكتب عبدا من تركته الا ان يستوفى الغرم حقه من غيره ولذا لو كان مكان الدين وصية بالثلث لو اوصى بثلثه وله عبده ولا مال غيرهم

دعوى

وتركه يتامى صغارا وكاتب الوصي بعض الرقيق فاذا ايد جميع المكاتبه عتق حصه الورثه منه وياخذ الموصي له حصته من المكاتبه وله ان يضمن الورثه حصته ان كانوا اغنياء ووصي **حمل** كاتبه منه واستثنى ما في بطنها لم يجز ولذا لو كاتب ما في البطن دون الام فان ماتت بعد ما ولدت يسعي الولد على النجوم في الكتابه وفي دين عليها سعى للغرما وان عجز رد في الرق وسلم للمولى ما اخذ منه لا سبيل للغرما عليه ولو ادى الى المولى عتق مع الام بلخذه الغرما من المولى ثم يرجع هو على الابن لو كاتبها وهي حبلية ثم اعتق نصفها ثم ولدت عتق نصف الولد مع نصف الام عند ابني حنيفة رحمه الله ويسعى في الباقي وعندهما العتق لا يتبعض فان ماتت يسعي الولد في نصف الكتابه ولم يبيع في نصف قيمته اما لو كان عليها دين يسعى في جميع الدين ويجوز لولد المكاتب ان يبيع ويشترى ودين الولد مقدم على دين الام المبنيه لو اردت الولد بحسن فان ماتت امها لا غن وفاقا وعجزها القاضي من الجبس لتسعى في ما على امها ثم ترد الى الجبس وان قتل المولد امه بمنزله موتها وان ماتت لام عن دين الكتابه ودين جنايه يسعي الولد فيهما فان عجز برد في الرق وبطلت الجنايه **مشرك** لو كاتب عبده معا ثم اخذ احدهما منه نصيبه ثم عجز فالما خوذ بينهما نصفان ولو كاتبها عدلين بينهما فكل واحد مكاتب منها على حده بقدر قيمته من الكتابه فان ادى احدهما حصته اليهما عتق بخلاف ما لو كان واحدا فاذا نصفه الى احدهما لم يعتق حتى ادى حصته شريكه لو كاتب احد الشريكين نصيبه فلا اخوان يرد كتابته اذ لم يكن باذنه فان ادى عتق وضمن نصيب شريكه واولاده اما لو كان باذنه لم يرد له وان يكتب حصته ايضا او اعنته وليس له ان يبيعه وعند صاحبه لا يتبعض الكتابه كالعق والتدبير وليس للشريك تضمين المكاتب لمكان اذنه وليس للشريك ان ياخذ شيئا من شركته مما اخذ من المكاتب اما لو كاتبه بغير اذنه له ان ياخذ منه نصيبه لو كاتب شريكه فلم يعلم به حتى كاتب نصيبه باذنه ثم علم ليس له ان يرد كتابته شريكه لو كاتب نصيبه باذنه وعجز لم يكن لشريكه شركة فيما قبض صاحبه استحصانا مكاتبه بينهما فولدت فاعتق احدهما الولد عتق نصيبه منه وهو على حاله حتى تجز الام فان عتقت الام عتق معها كله وان عجزت فالشريك بالخيار في الولد بين التضمن والسعيه لو كاتبها احدهما بغير اذن شريكه ثم وطىها فولدت قبل ان يعلم شريكه صارت ام ولده والكتاب جارية وضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها ثم ان اختارت الجارية الكتابه فلها نصف العقر على الواطى وان اختارت ان تكون ام ولده كاشي لها من العقر وبالاستيلاء نقل نصيب شريكه اليه وكذا ان استولدها الذي لم يكتبها في

فهو ام ولد له وتلك الكتابه محالهما ثم اذا انتقل الماله الى الواطي كان له نسخة حتى لو ادت
الماله قبل فسخه عنقه ولا سعيه عليها اذا اعتقت في قوله الى حنيفه رحمه الله وعند هالام الولد
قيمه لو كانتا احدهما غير اذ شريكه فاكسبت وادت الماله وعقت ثم اكتسبت مالا
ثم حضر الذي لم يكتب فيه نصه ما اكتسبه قبل الادم او نصف ما ادى الى شريكه ثم
ماخذ الذي كانت من النصف الباقي الكتابه ثم ياخذ الذي لم يكتب فيه نصه مما باقى
ان كان شريكه معسرا والباقي ميراث لو رثتها الاحرار والاولاهما ولو ماتت بعد ما ادت
الكتابه وترتت مالا لا يدري متى اكتسبت قبل الادم او بعده فالماله لها ولشريكه
منه قدر السعاهيه لو كانتا احدهما غير اذ شريكه فادت الماله ثم استولدها الاخر
لم تصرام ولولد له وعليها السعاهيه في النصف من قيمتها لو كانتا احدهما غير اذ
فادت الماله ليهما ثم قتل المرتد لا يعتق عنده ابي حنيفه رحمه الله فان تصرف المرتد موقوف
عنده وعند هالاعتقت لو كانتا احدهما لشريكه كلهما باذنه شريكه وقبض الكتابه لا يعتق
الا ان يوكله قبضه **شخص** لو كانتا نصف عبده جاز عنده ابي حنيفه فان ادى عتق
نصفه وسعي في نصف قيمته على قدر ما يطبق بمنزله ما لو اعتق نصف عبده ولا شئ للميراث
في كسبه بعد ادا كتابته ولا ان يعجود وله ان يخرج من المصر ولا يستخدم ولا يعرضه
استحسانا وانما حقه في سعاهيته للنصف وان كاتب جاز به فلذلك فلو ولد من حكم الولد
حكمها وما اكتسبها لولد بعد ما ادبت الام كما كتبها فهو له خاصة دون امه ومولاه وانما
عليه السعاهيه في نصف قيمته كالام ونصفه قد عتق بعتق الام وان ماتت قبل الادم سعي في
مكاتبه الام فاذا اذها عتق نصفه ونصف الام ثم سعي في نصف قيمته دون قيمه الام
لو كانتا نصف امه فاستدانته في سعيه في جميع الدين في الحاله فان عجزت بجمع الدين
في رقبتهما وتباع منه ولو كانتا مشتركه وكاتبها شريكه غير اذ صاحبه فاستدانته
ففي نصيبه الذي كاتبها لو كانتا نصف عبده لا يجوز بيع الباقي فان باعه من العبد جاز
ويكون اعتنا قابله وله ان يضي على الكتابه او يعجز ويسعي في نصف قيمته ولو كانتا
نصف عبده ثم اشترى السيد من المكاتب شيئا جاز في نصفه ونصفه لسبيده وان اشترى
المكاتب من مولاه عبدا لم يجز الا نصفه ان لم يكن على العبد دين وان كان عليه دين جاز
في كله **مادون** كاتب عبده وعليه دين محيط برقبته او لا يحيط فللغرماء ردها فان اخذ
المولى كتابته ثم علم الغرماء فلم ان ياخذ وامنه وضمنوه تمام قيمته ثم سعي العبد بتقنية
د بينهم ما زاد على قيمته ان بقي ولا يرجع المولى على العبد بالكتاب ولو قضى المولى دينهم جازت

الكتاب

الكتاب لو كاتبها وعلمها دين ولم يسترد من العبد ما قضى عنه ولذا لو ادى الغلام دينهم
جازت الكتابه لو كاتبها وعلمها دين فولدت وادت الكتابه لخضر الغرماء واخذوا
من السيد ذلده وضمنوه قيمتها ويرجعون بالفضل ان شاوا وعلى الجارية وان شاوا على
الولد غير انهم لا ياخذون الولد بعد العتق باكثر من قيمه امه ما ذونه في التجاره
وعليها دين وولدت ثم كاتب لسيدا الولد فللغرماء ان يردها الا ان يكون في الاثر
وقا بالدين فان كان المولى معسرا فلم يسعاهيه الا من بقى من ادين لو كانتا احدهما
تاجرين له وعلمها ما من مكاتبه واحده فغابا احدهما ليس للغرماء رد الحاضر الى
الرق ولكن لهم استسعااه وما ادى من الكتابه فالغرماء احق به وليس لهم ان يضمنوا
المولى قيمتها وانما لهم تضمين المولى قيمه العبد الحاضر **ميراث** ما قلنا مكاتب عن
وقا وولد خرد وولد في كتابته من امته وعليه دين وله وصايا من تدبير وغيره يدي
بدن الا جانب ثم بد من المولى ان كان عم بالكتاب والباقي ميراث لا واده وبطل وصاياه
اما لو لم يكن عليه غير دين المولى وماله الكتابه يدي بالكتاب رجلا للعتق فان لم يرف
بالكتابه رد في الرق لو ماتت المولى عن مكاتبه وله ورثه ذلور وان ماتت المكاتبه
عن وقال وارث له غيره ورثه مولاه فالمكاتبه بين ساير ورثه المولى وما فضل عن
بدل الكتابه فلذلك كور خاصه وان ادى كتابته اليهم او اعتقوه او وهبوه له مثر
مات فميراثه للذكور **صغير** لو كاتب عبدا له صغيرا لا يعقل لم يجز فان ادى
عنه رجل لم يعتق بمنزله ما في البطن ويرد الماله الى صاحبه اما لو عقل الغلام جازت
الكتاب به بمنزله الكبير لو كاتب عبدا من صغيرين معا يعقلان جاز وجعل العتق بالادم
استحسانا بمنزله قوله ان ادبت الى ذافانت حر **غايب** لو كاتب عبده على نفسه
وعلى عبده غايب غير امره على الفدرم مكاتبه واحده وضمنها الحاضر جاز على نفسه
ولا يجوز على الغايب ولكن اذى كله عتقا ولم يرجع على الغايب بما ادى وان عجز
رد في الرق اما لو ادى الحاضر حصته لم يعتق استحسانا فان مات الحاضر وعجل الاخر مال
الكتاب به بلزمه استحسانا لا قاياما وللمولى ان لا يقبل منه ولذا لو وقع العقد مع هذا
والاخر حاضر وولد الوكاتبه على نفسه وولد له غير ان الولد يسعي في النجوم لو كاتب عبده
على نفسه وعلى عبده له اخر برضا ذلك العبد ليس للمولى بيع ذلك العبد لو كاتبه امتين له معا
ثم استولد احدهما فاخترت العجز فلها ذلك وعلى الاخرى السعاهيه في حصتها فان كاتب
احدهما غايبه فاستولد للمولى الحاضر فلم تصرام ولولد له في الاستحسان حتى لو ادت الغايبه

ماله الكتاب بعد عتقا جميعا ولذا الود برهالم برفع عن الكتابه **شئ حيوان** لو كانته على
وصفه او على عبد رجل جازا سحسانا فان جازا وصف وسط او نقصته وهي اربعون
دسار اعني ابي حنيفة اجبر المولى على القبول وعندهما على قدر الغلا والوخس اما على ثوب
او دابة لا يجوز ما لم بين الجنس لو كانته عبد على جارية فدفعها اليه فوطيها المولى فولدت
ثم استحققت وضمن قيمه الولد والعقر فان المولى يرجع على المكاتب بالكاتبه وقيمة الولد
دون العقر ولا يبطل عتقه لو كانته على او معينه او غير معينه وذو لوصفها لم يحز
ولذا لو كانته على ارض لو لولوه او باهوتة وما اشبه ذلك من العروق اما المكاتب والمؤن
حاز وعليه الوسط من جنسه ولو وجد المولى بالوصف عينا فزده لم يبطل عتقه
وعليه مثله **كفر** ذمى اشاع عبدا مسلما فكاتبته جازا وان كانته على حرم لم يحز
وان ادى عتق وعلته قيمته ولذا لو كان المولى مسلما والعبد كافرا لا يجوز كاتبه على الحمر
اما لو كانا كافرين ثم اسلم العبد فعليه قيمة الحمر ولم يبطل كاتبه ولو كانته على ميتة او
دم لم يحز وان ادى لم يعتق فان قال في عقد الكاتبه اذا اديت الى ذلك فاننت حر
عتقها هنا عند ادا الميتة بساير التعلقات لو استولد الذي مكاتبته فلها الحيات
في العجز والمضى ولذا ان اسلمت عبد كافرا بين مسلم وذمى فكاتب ذمى نصيبه على حزم
جاز عند ابي حنيفة رحمه الله اذ كان باذن شركه وعندهما لا يجوز ولا شركة للمسلم
فيما اخذه الذي من الحمر اما لو كانته مع عالم يحز فان اداها عتق نصيب الذي يعزم
نصف قيمته للمسلم لو كانته الذميان عبد اعلى حرم ثم اسلم احدهما لهما قيمه الحمر
يوم اسلم ولا يعتق باء الحمر حرمي مستامن في دارنا اشترى عبدا مسلما فكاتبته
ثم ذهب الى دار الحرب فهو حر ساعة ادخله في قياس قوله ابي حنيفة ولذا الود برة قضى
عليه بالسعاية في قيمته وعندهما لم يعتق حرمي اشترى عبدا من فكاتبته ما معانم رجع
الى دار الحرب باحدهما صار حرا على الاختلاف وعلى الاخران يسعي في حصته فان رجع
الحرمي الى دار الاسلام دفعه اليه وان لم يرجع اداه الى القاضي فعتق بمنزله لو وكل
وكيلا لا سنيغا به فدفعه اليه فاعتق العبد المسلم باء خاله الحرمي دار الحرب عند ابي
حنيفة لم يكن ولا وده الحرمي من اسلم في دار الحرب من عبده الحرمي وهو باء الى دار الاسلام
عتق ولا ولا وده الحرمي وله ان يوالى مرشا في دار الاسلام **ضمان** لا يجوز كفالة المكاتب
بالمال ولا بالبدن باذن المولى او غير اذنه في الحوالة حتى لو كفل باذن سيده ثم عجز
لم يلزمه شيء من المال فاذا اعتق لزمه لعبد كفل بماله ثم عتق لزمه الكفالة اما لو كفل وهو

صعد

صغير لم يلزمه بعد عتقه ولو كفل سيده له ماله عن انسان جاز ولو كانته ما في بطن جارية
لم يحز فان قبل ذلك حر وضمنه وقال له المولى اذا اديت الى الفاء فهو حرم يحز اما الواه
ثم ولدت لا قبل مرسة اشهر عتق وان ولدته لسته اشهر او اكثر لم يعتق ويرجع صاحب المال
لما ادى وحبه المكاتب وصدقه لم يصح وردت اليه بعد عتقه المكاتب اشترى عبدا
ثم باعه مرسيده ثم عجز فوجد السيد به عيبا لم يردده على عبده ولا على بايع عبده ولذا الوما
العبد بعد العجز ثم وجد السيد به عيبا لم يردده على بايعه مكاتب عليه من مولاه ولغيره
ثم عجز بطل دين المولى عليه وباع العبد في دين الاجنبي اذا عجز المكاتب وفي دينه من
فجار حله بعبد اشتراه منه يردده بعينه ذلك ثم سح العبد المردود وقسم ثمنه بين الراد
وبين ساير الفرما بالحصص فان وال لا يرد حتى اخذ ثمنه له ذلك لو احرز الحرمي مكاتب
بدار الحرب ثم يملكه فان استدان المكاتب فمها بمنزلة ما استدان في دار الاسلام لو ادى
المكاتب وعليه دين فاستدان في رده ايضا علم ذلك باقراره ثم قتله على رده يبيد انما
استدان في اسلامه ثم بما في رده بمنزلة استدانه المريض في قوله محمد وقال ابو يوسف
كله مورا لو سعي المكاتب لذي ولد في كتابته وادى الكتابه فعتق ثم حضر غرما اليه
لم ياخذ وامر المولانثيا ولكنهم اتبعوا الولد احسانا وفي القاسر اخذ وامر المولى
فان د بينهم اكد وصية المكاتب لا يجوز وان مات بعد ها الا ان يجدها بعد
عتقه في قياس قوله ابي حنيفة وعندهما يجوز اذا عتق اما اذا قال اذا عتقت فقد اوصيت
بكذا فهو جاز ان عتق قبل موته اما الوما عن وفالم تجز وصيته لو صدق على مكاتب
فقتضى منها الكتابه او لم يكن فيها وفا عجز والصدق في يد المولى فهي طيبه له وان كان
غنيا كما لو ورث صدقة من فقير له قريب **اختلاف** لو قال كاتبك على الفان وقال
وقال المكاتب على الف فان قوله قول المكاتب في قول ابي حنيفة الاخر وعندهما
بمخالفة وان يتراد ان الكتابه لو جعل القاضي قول المكاتب بالالف ثم اقام المولى
بينه على الفان لزمه الفان حتى لا يعتق الا باء الفين اما لو قضى القاضي بالف عليه وامضى
عتقه ثم اقام البينه على الفان لا تنقض الحره وعليه الف اخرى استحسانا ولو اقام
المولى بينه على اني كاتبك على الفان و اقام العبد بينه كما تبينني على الفان اديتها فان
حر بقضى عليه بالفان وبقضى بالفان ادى الفاء وعليه الف اخرى ولو قال المولى
كاتبك على نفسك دون ماله وقال العبد كاتبك على الفان فاقوله قول المولى والبيه
بينه العبد لو قال المولى هذا الماله في يدك حين كاتبك فقال العبد بل اكتسبته بعد

العقد
فالعقد قول المولى والبينه بينه العبد. لو ادعى العبد فسادا في العقد وانكره المولى
فالعقد قول المولى وعلى العبد المبينه. ولذا لو ادعى المولى فسادا في العقد وانكره العبد
فالعقد قول من ادعى الصحة. ولو اختلفا في الاجل فالقول قول المولى. ولذا لو ادعى انه
كاتبه على الف بجوما كل شهر مائة وماله المولى بجوما كل شهر مائتان لو قال ولدت من
الكتاب وادعى العبد انه ولد في الكتاب فالقول قول من كان في يده الولد. وان اقاما
البينه فيبينه المكاتب حتى في ايدهما كان **مور بص** كاتب عبده على درهم بجوما وذلك
قيمه وهو لا يخرج من الثلث فيخير العبد ان شاء عجل ما زاد من قيمته على الثلث والارث
في الرق فان عجله حسب ذلك من كل نجم بحصته. اما لو كاتبه على الفين وقيمه الف لا
مال له غيره قيل له عجل ثلثي الالف عنده نا وعند محمد يعجل ثلثي قيمته. واما لو كاتبه
على الف وقيمه الفان قيل له عجل ثلثي قيمتك وانت حر. لو كاتبه في صحته على الف درهم
وقيمه خمس مائة فلما حضرته الوفاة اعتقه سعي في ثلثي قيمته. وبطل الكتاب كالموهبه
وابراء من كاتبه. ولو ولدت المكاتبه ولدا في كتابتها واشترت ولدا ثم ماتت الام سعيها
على نجوم كتابتها والذي على الاداء هو الذي ولد في الكتابه وما ادعى لم يرجع على اخيه
بشي ولو اكتسب الابن الذي اشرفها فلاحه ان ياخذها ولستعني به في كتابته وله ان
يواجبه بامر القاضى فيودى الكتابه من اجارته. فان ما اكتسب اخوه حسب من تركه
الام فنقض منه الكتابه وما بقى فهو ميراث بينهما هذا عنده. اما عند صاحبيه لم ياخذ
منه شيئا من نسبه. عبد مشترك بينهما فخرض احدهما وكاتبه الصحيح باذنه وقضى
الكتابه صح وليس للوارث نقضه بعد ما مات الميرض وليس للمكاتب ان تزوج امته
عبده. اما لو زوجها من غير عبده جاز. وله ان ياخذ لعبده في التجاره فان لحقه دين
بيعه فيه ان لم يودا للمكاتب عنده. ويجوز ان يودى دينه وان كان اكثر من قيمته فان عجز
المكاتب وعلى حل واحد منهما من بيع كل واحد في دين نفسه ان لم يفد لهما المولى فان
قضى المولى دين بعض غرما العبد ثم جا الاخرون لم يشاركوه ولكن ياخذون العبد
بدينهم وان عجز المكاتب حجج على عبده **خياد** يجوز اشتراط الخياد في الكفانه كما
في البيع الى ثلاثه ايام عند ابي حنيفه فان كان الخياد للمولى فالكاتب العبد او ولدت
الامه ثم اختار المولى فذلك كله للمكاتبه. ولذا ان قتل الولد قبل ان يحرق فالقمه
لها فان باع المولى ولدها او اعتقه جاز وهو رد للمكاتبه. لو كاتبها على نفسها
واولادها ثم مات بعض الاولاد او كاتبه عبد من معاتم مات احدهما ثم اجاز المولى العقد

جاز

جاز ولم يسقط شي من الماله. ولو كان الخيار لها فاعتق السيد ولدها ثم اجازت الكتابه
لم يحط شي منها. ولو كان الخيار للمولى ماتت الام ثم اجاز المولى جاز ويكون الولد بمنزله
الام استعسانا. وعند محمد بن باطله وهو القياس. ولو باعته واشترت ثم رد المولى
الكتابه في الثلاثه الايام لم يحجز هذه التصرفات الا ان سراها المولى يبيع وتشتري فلم يعار
ولم يبنها فصارته ما ذونه **دعوه** جاريد بين مكاتب وحر فولدت فادعاه المكاتب
فهو ولده والخيار بهام ولده ويضمن قيمتها ونصف عقرها ولا يضمن مرقمته الولد شيئا
ثم ان عجز بعد الضمان فلجاربه والولد ملك للمولى اما لو عجزت قبل الضمان فنصف الجاربه
ونصف لولد لشرى له الحرد لا يصح الاستيلاء. ولو ادعيا ولدها فهو ولد الحرد دون المكاتب
ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها للمكاتب. ولو كاتبه مكاتبه لهما فولدت فادعاه
المكاتب فهو ولده فان مضت على الكتابه فلها العقر وان عجزت ضمن لشرى نصف
قيمتها ونصف عقرها واملو وطى المكاتب ولا فولدت ثم وطىها الحرد فولدت فادعيا
الولد معا فولد كل واحد منهما له بغير قيمه وبغرم كل واحد منهما له الصداق
وهي بالخيار بين المضي على الكتابه وبين العجز هذا اذا لم يعلم استيلا دهما الا بقولها
وان اختارت العجز فهي ام ولده للحر خاصه وعليه نصف قيمتها وعلى المكاتب نصف قيمه
ولده الذي ثبته نسبه منه بدعوتها اياه. ولو عجز المكاتبه معها فولد المكاتبه فهو
لمولاد وللحر نصفين. اما لو كان وطى الحرد لا ثم عجزا معا صار تام ولده للحر وعليه نصف
قيمتها ولا يثبت نسبه ولد المكاتب واستحسن محمد في اثبات النسبه من المكاتب لو
كاتب عبده ثم ارتد ثم اقر لقتصر ماله الكتابه ثم قتل لم يحجز اقراره عند ابي حنيفه رحمه الله
شركة شر له المفاوضه لا تصح من المكاتب اما شركة عنان جازيه فاذا عجزت بطلت
الشركة. وللمكاتبه لشفعه كما اشتراه مولاد. وللمولى الشفعه فيما اشتراه المكاتب
لو اشترى شيئا على انه بالخيار ثم عجز في مدة الخيار بفسد البيع. اما لو كان الخيار للبايع
لم يطل. لو سرق المكاتبه من اجنبي ثم رد في الرق لعجزه ثم اشتراه الاجنبي سقط القطع
وان سرق المكاتبه من مكاتبه اخر مولاه ان يقطع كما لو سرق من ابن مولاه او سرق من عبده
مشرك بين المولى والاجنبي. ولذا لو سرق مال رجل لمولاه عليه دين مثل ذلك لم يقطع
فصل الولاع عن عمر وعلى وابن مسعود وزيد بن ثابت واي سرقه واسامة بن زيد واي
سعود الانصاري رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الولاع الحمة كالحية النسبه
لا يباع ولا يوهب ولا يشتري وقال النبي صلى الله عليه وسلم الولاع الذكر يعني مكان

اقرب الى الميت كالابن مع ابن الابن قال رجل عتق عبدا ثم مات وترك ابنين ثم
مات احد الابنين وترك ابنا ثم مات المعتق فميراثه لابن المعتق لصبيه ولو كانت للمعتق
ابنه فلها النصف بالفرض والباقي لابن المعتق فان مات هذا الابن عن ابن ثم ماتت
ابنته المعتق فميراثها لابن المعتق ولو كان له ابنا فمات احداهما عن ابنتين ومات
الاخر عن ابن ثم مات المعتق فميراثهم على عدد سهامهم بالسوية كما في التخصيب كذا
ولا المدبر والعبد الموصى بعقده وغير ذلك وليس للنساء من الوال الا ما اعتقن او عتق
من اعتقن او كانت من كاتبتن لو اعتقت امرأه عبدا ثم ماتت عن زوج وابن وابنة
فميراثه المعتق لابن خاصه والنسب والى بالاستحقاق من الوال فانها اذا اشترى اباه
فعتق عليه ثم مات الاب عن اولاد فميراثه بينهم بالنسب لا بالوفاة امرأه اعتقت عبدا
ثم ماتت عن ابن وابنة ثم ماتت العبد فميراثه لابن خاصة عندنا وقال ابو يوسف
للأب السدس والباقي للابن ومولى العتاق مقدم على ذوى الارحام لو اعتق امه ثم
عزقها جميعا لم يدراهما مات اولاد لم يرث المولى منها وانما ميراثها لعصبة المولى اذا لم
يكن لها وارث لا ذكرا ولا انثى الفرائض نحو اولاد الام والزوجة **حرة** اذا تزوج
العبد حرة فولدت له اولاد اهتم مولى المولى الام معتقه كانت او مولا له فعتق ابوه ثم
جرو ولا هم الى مواله لو كانت الام معتقه والاب حرم لم يعتق فالوفاة للمولى الام عندنا
خفيفه ومحمد وقال ابو يوسف مولى المولى الاب لو اعتق امه جلي فولدت بعد العتق
لاقل من ستة اشهر كانت معتقه من طلاق او موت فولدت لتمام سنتين فالولد لمولى الذي
اعتق امه كما لو اعتقه مع الام بعد الولادة لو ولدت امه معتقه من عبده فالولد مولى
لمولى الام ثم اعتق الاب جرو ولا **موالاة** اذا اسلم رجل على يد رجل ثم والارجل الاخر
فهو مولا للذي والاه فان مات عن عمه او خاله او غيرهما من ذوى الارحام فميراثه
لقربته دون المولى بخلاف مولى العتاقه لو مات رجل فميراثه من رجل ووالته
امه من رجل اخر فالولد مولى للذي والاه الاب دون الام ولذا لو والته المرأه انسا
ثم ولدت اولادا ثم والى الاب انسا فميراثه الى مواله ولو اراد الولد التحول بعد
ما عقل مولى الاب عن الاب لم يصح التحول بخلاف ما قبل العقل ولو والى الاب انسا نادى بالولد
ليبر لم ينفذ عليه فله ان يوالى اخر ولو والى ابوه انسا ثم اسلم الولد على يد رجل
وهو كبير فله ان يوالى مرثا ولم يصح مولى لمولى الاب والذوى اسلم على يديه ان لم يوالد
فبقي ولا وه موقوف بخلاف ما اذا كان الولد صغيرا ينفذ عقده ولا الاب عليه لو اسلم الحر

23
زيد والحرب ووالى المصاحح وموالاه الصبي باطنه ولذا موالاة العبد الا ان يكون مالا
الاب والسيد لو والى الرجل مكانا جاز له لو والى الاذى مالا او ميا جاز له لو والى الرجل
رجلا فله ان يتحول منه ما لم يعقل عنه وله ان ينقص حضرته ويغير حضرته لم يصح الا ان يوالى انسا
اخر فينقص الاولى بالمابنه قاله ولا يجوز بيع ولا العتاقه ولا صدقة ولا الوصيه ولذا
ولا الموالاة من باع ولا العتاقه بعد قبضه ثم اعتقه لم يعتق **عن غيره** لو اعتق عبده
عن حى او ميتة قريبه او بعيد باذنه او بغير اذنه عتق والوفاة للمعتق لو قال له اعتق عبدك على
الف درهم ضمنها لله ففعل لم يبيع عن الامر ولذا لو تزوج امرأه على ان يعتق اباه ففعل
فالوفاة للزوج ولها مهر المثل اما لو قال له اعتق عبدك عني على الف درهم ففعل لم ينع عن الامر
والمال لازم بخلاف ما قبل ولو قال له اعتق عبدك عني ولم يقل بالف ففعل وقع عن المأمور عند
الحنيفة وعندهما عن الامر والوفاة في المسئلة الاولى **بينه** لو مات انسان وترك
مالا بلا وارث فادعى رجل انه وارثه بالوفاة شهد له شاهدان الميت مولا له لم يجز حتى
شهد اما حدى الوال بن عتاق او موالاه ولذا لو شهد بان الميت مولى عتاقه لم يجز حتى
شهد انه مولى لا على ام مولى لا سفلى فان شهد ان هذا المولى اعتق هذا الميت وهو ملكه
وارثه لا يعلمون له وارثا غيره جازت ولو اقام رجلان البينة على ولايه بالعتق فهو بينهما
ولو سبق تاريخ احدهما فهو للسابق منهما اما لو كان في ولا موالاه فالخير احق ما لم يثبت
ان الاول عقل عنه لو اقام رجل البينة على ولا عتاقه وقضى به القاضي له ثم اقام رجل اخر
البينة لم يقبل وشهادته ابن اخيه له باعتاق حده لم يقبل ولذا اشهاد بنات المعتق على عتاق
الاب له لو اقام رجل البينة انه اعتقه وهو ملكه واقام اخر البينة انه اسلم على يديه
وانحوا الاصل ووالاه والغلام يدعى حرة الاصل قضى للذى والاه دون الذى اعتقه لو
ادعى ولا رجل واقام شاهدا ان اباه اعتقه وشاهد اعلى انه دبره لم يقبل لو مات رجل
واحد رجل ماله وادعى انه وارثه لم اخذ منه الا ان يخاصه انسان واقام البينة عليه فينزح
عن يده لو ادعى انه اعتق الميت وهو ملكه وان لا وارث له غيره واقام البينة واقام الذى في
يديه المال على مثل ذلك قضيت بالوفاة والمراث بينهما نصفين ذمى في يده بعد اعتقه
فا قام مسلم شاهدا من مسلمين انه عبده واقام الذمى شاهدا من مسلمين انه اعتقه وهو ملكه قضيت
العتق والوفاة للذمى وان كان شهود الذمى كغيره من قضيت للمسلم امه في يديه ذمى ولدت له
فادعى رجل انها امه غصبها هو منه واقام البينة الذى في يديه انها امه ولدت منه هذا ملكه
قضيت بها للمدعى ولذا الاجارة والعارية ولو لم يقم بينه على الغصب ولكن اقام البينة

انها امته ولدته في ملكه قضيت بها للذي في يديه ولذا العناق ولو شهد شهود كل
واحد بعنق وعلى الاخر الغصب كان شهود العنق اولى **مكاتيب** صبي مسلم كاتب عبدا
كافرا ثم كاتب للمكاتبه مسلم ثم ادى الاول بعنق فولاد لمواليه فان ادته لاهه فعتقت
فولادها للمكاتب الكافر وعقلها عنها غير انه لا يستحق الارث لمانع ولو باع مكاتبها
لم يجز فان اعتقه المشتري لم ينفذ عتقه وهو مكاتب بحاله لو كاتب عبده على الف حاله فكانت
المكاتب امته على الفين ثم ودل العبد مولاد لقبض الا لغير منها على ان الفانها قضاه ففعل
فعتقا وولا الامه للمولى دون العبد فقدم عتقها على عتقه او جعلها معاه لو كاتب العبد
لما دون لا يصح وان اذن مولاد وليس عليه دين صح وان كان عليه دين لم يصح لو كاتبه باذن
المولى ولا من علمه صح ثم ادى المكاتب المطالب بعد ما اعتق للمولى عبده فالولا للمولى بخلاف
مكاتب المكاتب وللصبي ان يكاتب باذن ابيه او وصيه وليس له ان يعتقه على مال وللصبي
ان ينقل الولا من مواله باذن الاب اما لو اسلم صبي على يدي رجل ووالاه لم يجز لو اعطى
رجل رجلا الفاعلى ان يعنق عبده عن ان المعطى وهو صغير ففعل فالعتق على الذي اعتق دون
الصبي لو كان عبدا الصبي فقال له رجل لا يسهل لو وصيه اعتق عنى على الف درهم ففعله جاز عنزله
البيع ولذا لو كان هذا العبد لمكاتبه وعبدا دون اما لو قال هذا المكاتب لمكاتبه لم
يجز ولو فعله لم يعنق **موقوف** لو اقر المشتري ان البايع اعتقه عتق على المشتري وولاه
موقوف فان صدقه البايع فله ولاده وبودئنه ويظل حقه بالرد والانكار بخلاف ما في
الاموال ولذا لو صدقه ورثه البايع بعد موته ولذا لو اقر بان البايع دبره وهو ينكر
ما البايع فعتق عند المشتري وولا وه موقوف ان صدقه الورثه لزم لهم الا استخسنا
امه بين شركن شهيد كل واحد على صاحبه انها ولدته منه وصاحبه منكر فالجاربه موقوفه
فاذا مات احداهما عتقت وولا وهما موقوف رجل اقر ان اباه اعتق عبده في صحته او مرضه
ولا وارث له غيره فولاده موقوف في القياس وفي الاستحسان لزم ولاد للاب عبدا بين
رجلين وال احداهما ان لم يكن دخل المجهه هو امس فهو حره وقال الاخر ان كان دخل فهو حر
سعى في نصف قيمته بينهما عند ابي حنيفة وعندهما في جمع القيمة بينهما والولا لها عند
وعند صاحبه موقفا لولا موضوع ماله في بين المالك وعقله على نفسه وكذا اجابته
موالاة تركه اللقيط والكافر الذي اسلم له يوا الى احد البيوت طال اذ لم يكن له نسب
ذمي اعتق عبدا مسلما او كافرا فاسلم فميراثه لبيته المالك وعقله على نفسه لا على بيت المالك
لمكان ولايه وان كان مواله ابي مسلم فهو وارثه بالولا وجعلنا المعتق الكافر كالمسلم الا ترى

ان

ان الذي اذا كان له ابن مسلم فماتت لانه ولد عمه او اخ مسلم فميراثه له دون ابيه الكافر
رجل اعتق عبده ثم والا انسانا فهذا العبد مولد لمولى مولاه فهم عصبه حرى اعتق عبده
في دار الحرب ثم خرجا اليها مسلما فللعبدان يوا من شاة وبطل ولا معتقه بخلاف ما اذا
دخل دارنا واعتق عبده ها هنا فان ولاه لا يتحول منه بوجوه ما لو خرجت اليها ام ولد
الحرى مسلمة في حريرة ولها ان يوا من شاة مسلم تاجر في دار الحرب اشترى عبدا هناك
واعتقه ثم اسلم العبد لم يكن لمولاه عندنا وله ان يوا الى مريضا قال ابو يوسف اجعله لمولاه
استخسنا حرى اشترى عبدا في دار الاسلام فاعتقه ثم رجع الى دار الحرب فسبى الحرى
ناشرا عبده فاعتقه فولاد الاول للاخر والاخر للاول ثبت ولا حل واحد من صاحبه
لو اسلم عبد الحرى في دار الحرب قال متى باع من مسلم او غنمه عتق ولذلك ان باع من حرى
في قياس قوله ابي حنيفة ولا ولا عليه فله ان يوا الى مريضا لو خرج عبد حرى متامنا تاجرا
لمولاه فاسلم فان الاهام ببيعه ومسك منه على مولاه بخلاف ما لو خرج موراغا لمولاه ولو
ان امرأة من نبي اسدا عتقت في ردها او قبل ردها ثم لحقت بدار الحرب فسببت واشتراها
رجل من همدان فاعتقها بعقل عنه بنوه همدان يتحول ولا وه بولاها ذمي اعتق عبدا فاسلم
العبد ثم نقض الذي عبده ولحق بدار الحرب لم يبطل ولا وه منه ولم يعقل بيت المال خبايته
امرأه من العجم اسلمت ثم اعتقت عبدا ثم سبى ابوها فاشتراه رجل واعتقه فان ولا الموالاه و
مولاهما يكون للذي اعتق الاب صار مولاهما وصار مولى مولاهما **اقرار** لو اقر انه مولى
عتاقه فلان من فوق وحت وصدق الاخر فهو مولاه ولو انكر اولاده الكبار وقالوا
ابونا مولى عتاقه فلان اخر فهم مصدقون على انفسهم ولا يبصدق على نفسه وكذا
في الموالاه بخلاف ما اذا كانوا اصغارا في بيدهم والاقرار لمولى العناق والموالاه في الصح
والمرض سواء كما في النسب لو قال لاخر انا اعتقتك وقال لاخر بل انا اعتقتك لم يصدق
احدهما على صاحبه لو قال اعتقني فلان او فلان فادعيها لم يصح اقراره بالولا فله ان يقر
لاهما شاة لو قال لامرأة انت اعتقتني فقالت ما اعتقتك ولكنك اسلمت على يدي والبتنى
فهو مولاه وليس له ان يتحول عنها عند ابي حنيفة خلا فالحما ولو اقر انه اسلم على يدها
دولاها وقالت بل اعتقتك فهو مولاه وله ان يتحول عنها ما لم يعقل عنه ولو اقر ان فلانا
اعتقه فقال فلان ما اعتقتك ولا اعرفك ولا انت مولى لي ثم اقر انه مولى اخر لم يجز ذلك
في قول ابي حنيفة بمنزلة مالوا اقرانه ابن فلان ثم اراد ان ينسب الى اخر وعندهما ذلك
رجل مات فادعى رجلان كل واحد منهما بزرعم انه اعتقه فصدق بعض الاولاد احدهما وصدق

الباقون الاخر فضل واحد منها مولى للذي صدقه كما في النسب **جنين** لو قال لامته
ما في بطنك حور ثم قال لها ان جعلت فسالم اخر فولدت بعد هذا القول بسنة فالقوله فيه
قوله في البيان اما لو جازت به لاكثر من سنتين فلا يعتق ما في البطن لو اوصى بما في بطن امته لرجل
فاعتقه الموصى له بعد موته جاز وهو مولود فان ضربت نساء بطنها فالقوله مينا فوجب
الجناب له وهو ميراث ان لم يكن له قرابة اولى منه لو اعتق ما في بطنها فولدت لسته اشهر
فادعى المولى ان هذا جمل حادث فالقول قوله لو اوصى بما في بطنها لرجل ثم اعتق الوارث
الامه جاز وله ولاوها ولا ما في بطنها ولا يمن في الولاء عند ابي حنيفة خلافا لهما لو ادعى
عربي على سبطي انه والاد فحده فلا يمن عليه عنده فان اقر بعد انكاره صح لو اعتق ابن الملاء
عبد ففعل جنابته على عاقله الام ولو مات العبد ولا وارث له ورثه اقرب الناس من الام
اذا مات المعتق وامه اما لو كان لها ابن اخراخ المعتق لام لا وارث له غيره فيورث لكونه
عصبه الام ولو كان معه اخن لاشي لها ولو لم يكن له غير امه لاشي للام من ولا العبد فهو اقرب
الناس منها من الذكور فان اذ عاد الاب ثبتت نسبه لغير الولاء ورجع عاقله الا انما عقلا
عنه وادعاه الاب بعد موته لان لم يصح عن معاوية بن الحكم السلمي قال كانت في جارية برعي
عظمي فذهب الذي بشاة يوما وانا من بني ادم اسفت فضحكها صكة ثم اخبرته به النبي
صلى الله عليه وسلم فعظم ذلك على فقلت برسول الله الا اعتقها فقال ايئني لها فانبتت لها
فقال صلى الله عليه وسلم لها ابن الله يا امه الله حالت في السماء قال من انا قالت انت رسول
قال عليه السلام اعتقها فاتها موسى **من الجامع الصغير** قال رحمه الله رجل كاتب امه له واستثنى
ما في بطنها فهي فاسده فان ادت عتقت مع ولدها وسعت في تمام قيمتها ان كان فيها فضل
ولذا الو اوصى بالجارية لا نساء وما في بطنها الاخر ثم كاتبها صاحب رقبته واستثنى الولد
فان لم يشترط ما في بطنها جازت الكتابه ان اجازها صاحب الولد ولو اوصى بها الرجل وما في
بطنها الاخر ثم كاتبها صاحب الجارية فولدت ثم ماتت وتركها وقا بكتابتها فادت الكتابه
مما تركت او لم تود حتى هلك المال واجاز صاحب الولد الكتابه لم يجز في الوجهين والولد
عبد ولو لم تمت حتى ولدا اخر في بطن اخر ثم ماتت ولم تترك وقا يبعي ولدها الثاني فيما
عليها فان اجاز صاحب الولد الاول الكتابه لم يجز الكتابه في الولد الاول لو كاتبه رجل
وصى حامل فولدت ثم ماتت ثم اجاز المولى لم يجز له اوصى لرجل بجاربه وزوجها والاخر بما
في بطنها فكانت الموصى له الزوجين مكاتبه واحدة وكفل كل واحد عن صاحبه ثم مات الزوج
وتوك دينام ولدت الجارية واجاز صاحب الولد الكتابه فهي جارية فان خرج دين الزوج ادعى

منه الكتابه وما بقي فهو ميراث لو رثته وامراته وارثته منه وبخاصة بما ادى عنها
الزوج ولا يرث الابن فانه عبد حين مات الاب ولو اجاز صاحب الولد الكتابه قبل موت
الزوج ورث الابن ايضا من ابيه **اجازة** لو كاتب عبدا على نفسه وعلى عبده غيب لمولاه
جازت ولا يلزم الغايب من الماله شي وما خذها الحاضر بجميع الماله وان لم يجز الغايب او
قاله فقضت الكتابه ورضي به المولى لم يفتت الى قوله فان وهب المولى الكتابه للحاضر
عتقا ولا يرجع الحاضر على الغايب بشي اما لو وهبها للغايب لم يجز الهبه والكتابه على الها
ولو اعتق المولى الغايب عتق واخذ الحاضر حصته من الكتابه حاله فان لم يوجد هاردر قيقا
في مولى الى يوسف ولو مات الغايب وله اولاد احرار من حره فادي الحى الماله لو كاتب
عبد رجلا غيب فهي موقوفه على اجازة الغايب فان ادى هذا الفصول الى الحركه كاتبه قبل
ان يبلغ العبد عتق ولم يرجع على العبد بماله الا اذا اذاه على ضمان ليرجع فرجع اما
المولى لم يرجع على عبده بشي ولو ادى الحاضر بعض الكتابه فله ان يرجع بما ادى فان لم يرجع
حتى يبلغ العبد واجاز الكتابه فان اذاه على غير ضمان لم يرجع به وان كان على ضمان
رجع لو كاتب حر عن ابن له صغير فالكتابه موقوفه حتى يعقل الغلام الكتابه فان
عقلها واجازها جاز وان لم يكن بالغه رجل ادى عن مكاتب كتابته بضمن عنه عتق
العبد ورجع الكفيل ان كان بامرده على العبد وان شارح على المولى فان رجع على
المولى رجع بها على العبد وان كفل بغير امرده لم يرجع على واحد منهما ولو ادى بعض
الكتابه ثم عجز المكاتب لم يكن له ان يرجع بما ادى كالمكاتب ادى بعض الماله ثم عجز لم يرجع
بشي ولو اوصى عبدا بشي لم يكن كاتبه احد هما بصفه خاصة باذن شريكه على الف
فاكتسب خمس ما به من الشريك نصفين ولو ادى المكاتب كل الماله الى الذي كاتبه
لم يرجع الذي لم يكتبه على الاخر بشي ولذا ان عجز العبد والماله في يد الذي كاتبه
وقد استهلكه لم يرجع شريكه عليه بشي اما لو قبض الذي كاتبه بعض الماله ثم لهاه شريكه
فقبض بعد ذلك خمس ما به رجع عليه الذي كاتبه بنصف الخمس ما به الاخره واذا مرض
احد الشريكين فاذا لصاحبه ان يكتب عبدهما في مرضه وان يقبض الكتابه فكانت
الصحيح نصيبه على الفين فاذاها العبد عتق وسعى لورثه المرض في نصف قيمته ولا يرجع
الورثه على الذي كاتبه بشي مما قبض العبد ولو كسب العبد الفاقبل اذ شريكه بالكتابه
فان نصف ما قبض الذي كاتبه للمكاتب ويكون ذلك النصف الذي صار للمرض
لشريكه الذي كاتبه من ثلث ماله فان زاد النصف على الثلث رد الفضل على الورثه ورجع

على المكاتب مثل ما ادي من ذلك المال وان اذن المريض لشر يكة في الكتابه والقبض
فكاتبه ولم يقبض حتى مات المريض فليس للورثه رد الكتابه فاذا اخذ شي من الكتابه بعد موت
المريض فلو ورثه نصف ذلك فهذا كله على قول ابي حنيفه اما عندها بكتابته البعض
صار الكل مكاتبه لو مال المريض لعبده اذا ادبت الى الف فانته حرو قمته الف ولا
مال له غيره فاذا اها من اكتسبه بعد هذا القول عتق ولا شي عليه ان مات مولاه وقد استهلكه
المال وهو قائم اما اذا اداها اليه من الالف الذي اكتسبها قبل هذا القول عتق وعليه
الف والله اعلم **هذه ابواب ايمان الجامع بليق بهذا الموضوع غسل**
ان اغتسل في هذه الليله فعبدى حر ثم قاله نوبت من الجنه بدم بصدوق وكذا ان
اغتسل في هذه الدار الليله فعبدى حر ثم قاله نوبت اغتساله فلان قال لمن على كل
غسل منه واغتساله ولذا ان تزوجت فعبدى حر ثم قاله نوبت فلان اذ من اهل
الكوفه لم يبد من احلا فان قيل له انك تغتسل الليله في هذه الدار من جنابه فقال
ان اغتسله الليله في هذه الدار فعبدى حر فالمن على كل اغتساله في القضا وعلى
ما نوى فيما بينه وبين الله تعالى اما لو اجابه بان قاله ان اغتسلت فعبدى حر فهذا
على الغسل من الجنه خاصة لو قال ان اغتسلت الليله في هذه الدار غسلت فعبدى
حر ثم قال نوبت من الجنه لم يبد من في القضا ويدين فيما بينه وبين الله بخلاف ما اذا لم
يذكر الاسم فان لم يبد من احلا اما لو قال ان خرجت فعبدى حر وعنى به السفر يدين
فيما بينه وبين الله بخلاف الاغتسال لو قامت المراه لتخرج فقال زوجها ان خرجت
فانت طالوت فخرجت وقعدت ثم خرجت لم تحن **حالف** ان دخل دارى هذه احد
فعبدى حرا وضرب عبدي هذا احد او قال ان قطع هذه اليد احد او من هذا
الراس احد و اشار الى يده ورأسه او قال ان ليس قبضى هذا احد او ان البست هذا
القميص احد فاليمين على غير الحالف في كله اما لو قال ان دخل هذه الدار اليوم احد
وضرب هذا العبد والدار والعبد له او غيره او قال ان كلم غلام عبد الله احد
وعبد الله هو الحالف يدخل فيه الحالف وغيره ولو قال ان دخل دارك احد او ليس
قبضك احد فكذلك اليمين على الحالف وغيره الا المنسوب اليه اما لو قال ان ليس
قبض عبد الله احد فالمنسوب اليه داخل في اليمين ايضا لو قال ان مس هذا الراس احد
يشتر الى راس رجل اخر يدخل في اليمين الحالف وغيره الا المحلوف عليه **محل** ان شتمت
في المسجد فعبدى حرا فاليمين على كون الحالف في المسجد اما في القتل والضرب والرمي

ماله

فاليمين

فاليمين على ليل المحلوف عليه في المسجد لو قال ان قتلتك يوم الجمعة فاليمين على كون
الموت في يوم الجمعة من ضرب بعد اليمين **اي** لو قال اي عبدي ضربته يا فلان فهو حر
فاليمين على عبدي واحد حتى لو ضربهم متفرقا عتقوا الا اوله وان ضربهم معا حرا لمولى دون
الضارب وعلى هذا اي نساي كلمت فهو طالق او اي نساي شيتت طلاقتها فطلقها اما لو قال
اي عبدي ضربت بك فهو حر فعبدى بود معا او متفرقا عتقوا ولذا اي نساي كلمتك او اي
نساي شات الطلاق فطلقها لو قال من شيتت عتقه من عبدي فاعتقه فاعتقهم جميعا
عتقوا الا واحدا في قول ابي حنيفه والخيار الى المولى وعندها عتقوا جميعا اما لو قال
اي عبدي شات العتق فاعتقه فشا واجمعها فاعتقهم عتقوا جميعا بالاتفاق ولو قال
لعبد ه اعتق اي عبدي شيت او اي عبدي شيتت او اي عبدي زوجته فهو حر لم يدخل
المامور في المشية والتزوج فعلى غيره **استثنا** لو قال ان كان في هذا البيت الا
رجل فعبدى حرا ولا يبد له فاليمين على بني ادم خاصة فان قال نوبت لرجل خاصة لم
يصدق في القضا خاصة وان لم يكن في البيت احد ولا المستثنى لم تحن ولو قال ان كان
فيه الاشاره فهو على بني ادم والحيطان وان قال ان كان فيه الاثوب فهو على كل شي غير
سوان البيوت كالفاره والحيه ولذا لو قال ان كان فيه شي لم يدخل سوان البيت لو
قال ان كنت امك الا حسن ودها فعبدى حر فلم يملك الا عشره لم تحن اما لو ملك حمان
درهما وعشرون نائرا وشيا للتجارة او سائمة حنث فان ملك عمر وضال غير التجاره
او رفق او دار لم تحن **قبض** له على اخر ما يده درهم قال عبدي حرا ان اخذت ما منك
درهما ووزن درهم ولم يخذ في ذلك اليوم الا حسن درهم لم تحن اما لو اخذ في اول
النهار خمسين وفي اخر النهار خمسين حنث فان وجد فيها زانفا او بهرجا واستحق
منها درهم او بعضها ستوقه او رصا حنثا سبده له في ذلك اليوم فالحنث على حاله فان لم
يسبده له الستوقه والرصاص في ذلك اليوم لم تحن **دالمكاتب ادي** كتابته فعتق
استحقت او وجدها زبونا او بهرجه لم يضره اما لو وجد ستوقا او رصا لم يعنى حتى
يسبده له رجل له ما يده على اخر فقال ان قبضت منها اليوم درهم فعبدى حر فقبض منها
في ذلك اليوم خمسين درهما حنث وان لم يقبض منها شيئا في ذلك اليوم لم تحن ولو قال
عبد ه حرا ان قبضت منها درهم او درهم لم يوقت فقبضت حنث حيث قبضها فان وزن
له خمسين فدفعها اليه ثم وزن له خمسين اخرى فدفعها اليه لم تحن استحسانا لا قياسا
مادام في عمل الوزن حتى لو تركه بينهما حنث **شرطان** ان دخلت هذه الدار ان كلمت فلانا

او اذا اكلت فلانا فعبدى حر فالمن على دخول الدار بعد كلام فلان. ولذا لو
قال ان اكلت فلانا اذا قدم علينا فلان فالكلام بعد القدم. ولذا لو قدم العتق
في هذا لوجود واحد المن. لو قال متى اكلت فلانا متى دخلت هذه الدار فالكلام
بعد الدخول. ولو قال في دار واحدة ان دخلت هذه الدار فعبدى حر فالمن على
دخولها مرتين قياسا وعلى مرد استحسانا. وان نوى مرتين وهو جاني. وان كان على دارين
لا بحث حتى يدخل الاول بعد دخوله الثاني فان دخل الاول ثم الثاني لم يحنث حتى يعود
الى الاول وهو بمنزلة قوله ان اكلت وشربت فشرب ثم اكل لم يحنث حتى يعود فيشرب
ان دخلت له فعبدى حر ان اكلت بلانا فالمن على ان يفعل الفعل الاول ثم يكون الفعل
وهو الكلام الا كل مملوك املاكه فهو حر الا او سطم فاشترى منه اعبده عتق الاول حتى
اشتراه. والثاني حتى اشترى السادس. اما لو اشترى عبدا ثم عبدا ثم عبدا حتى اشترى
اشتراه والثاني حتى اشترى العبدين ولو قال كل عبدا اشترته فهو حر الا او لهما
فاشترى عبدا من معا عتقا. ولو قال الا اخرم فاشترى عبدا ثم عبدا من معا عتقا. لو قال
ان كان لدي يدخل هذه الدار اليوم رجل فعبدى حر فدخلها رجل اخر الهنا رعتق بعد
الدخول. اما لو قال ان كان الذي في هذه الدار رجل فعبدى حر فعلم في اخر النهار انه
قد كان فيها رجل عتق العبد ساعة حلف **سوم** لو ساءم رجلا بشوب فاني البايح
ان ينقصه من اثني عشر فعالم المشرى عبدا حتى اشترته باثني عشر فاشتراه بثلاثة عشر
باثني عشر ودينار حنث. اما لو اشترى باحد عشر ودينار لم يحنث. لو قال لا اشتريه بعشرة حتى
ينقصه فاشترى بتسعة ودينار لم يحنث. اما لو قال الا باقل ثم اشتراه بتسعة ودينار
لم يحنث في الاستحسان. ووزن القياس لو حلف البايح لا يبيعه بعشرة او لا يبيعه بعشرة حتى
يزيد فباعه بعشرة ودينار او بتسعة ودينار لم يحنث. اما لو حلف لا يبيعه بعشرة الا بزيادة
او الا باكثر فان باعه بتسعة ودينار لم يحنث استحسانا وحنث قياسا. لو قال البايح هو حر
ان حطت عنك من الالف شيئا ثم قال هو له بخمس مائة فلم ياخذ المشرى او اخذ عتق
العبد. اما لو قال قبل المسامحة هذا العبد حر ان حطت عنك من ثمن شيئا فباعه بقليل
او كليل او حطت عنه بعد البيع من الثمن شيئا لم يحنث. وان حلف على الله يعتر عبدا له اخر خط من
المن بعد البيع شيئا او ذهب له بعض الثمن عتق العبد المحلوف بعثقه **تعليق** لو قال الامراه
حره ان ملكتك فانت حرة فارتدت فسببت فاشترها لم يحنث عند ابي حنيفة خلافا لها
اما لو قال ان ارتدت فسببت فاشترتك فانت حرة او ملكتك ثم عمل ما وصفتنا عتقت بالانفاق

اردخل هذه الدار

لمح

لو

لو قال لامته ان اشترتك فانت حرة فاشترها فهي مدبره فان اعتقها فارتدت
فسببت واشترها لم تكن مدبره حتى ان مات لم تعتق. ولذا لو قال لامته اذا جاء يوم الاضحى
فانت حرة فحجل عتقها فارتدت فسببت فملكها قبل الاضحى لم يعتق. ولذا في الطلاق ولنا
لو اشترى امه مدبره ولدته منه مع ابنته لها من غره فلا يبيع الام ويبيع الابنة فان ولدت في
ملكه ابنة اخرى لم يبعها. وان اعتقها فارتدت فسببت فاشترها من فهن على ما ذكر عليه
في قوله في يوسف وعند محمد له ان يبيع الابنتين ولا يبيع الام **ابدا** لو قال ان صمت
ابدا فعبدى حر فصام بوجاهنث وان قال لا ابدا لم يحنث. وكذا الدهر فان صام
الدهر حتى مات عتق من الثلث. ولذا ان كلمتك او ضربتكم او ساكنتك او اشترت
منك او بعثتكم او شاركتكم الا بدم او ابدا او الدهر او قال ان ضربتكم ابدا او ابدا
فعبدى حر ففعل ذلك ساعة حنث. ولو قال ان لم اسكنك او اكلك او اجالسك
او اضربك شهر فعبدى حر فالمن على ترك ذلك شهر او من ذلك شهر ولو حلفه ساعة
لم يحنث. ولو قال ان لم اصم شهرا او ان لم اترك الصوم شهر فعبدى حر فانه قبل ان
يصوم شهرا متفرقا او متصفا بواجب. لو قال ان ترك الصوم شهرا فصام يوما قبل
مضى شهر لم يحنث. لو قال ان صمت دهر او زمانا او الزمانا او الحيف فهو على سنة
اشهر متتابع او متفرق فان لم يصم حتى مات لم يحنث. ان كلمتك دهر او الزمان فكله
ساعة قبل مضي سنة اشهر حنث. ان كلمتك الا زمنه او الدهر او الجمع او الايام او
الشهور او السنن على عشرة من كل صنف عند ابي حنيفة وعندهما في الايام والدهر
والجمع والسنن على الابد وفي الايام على سبعة وفي الشهور على اثني عشر. ولو قال اياما
او شهرا او سنن او دهورا او جمعا فهو على ثلاثة من كل هذا في قوله جميعا. لو حلف
لا يكلمه الجمع فله ان يكلمه في غير الجمع. ولذا لو قال لله على صوم الجمع لم يكن عليه صوم
ما بينهما. واما المساكين ومسائلن فعلى عشرة منهم. لو قال لله على صيام فغلبه بلانته
ايام. لو قال لله على صوم فهو على يوم لله على عتق فهو على رقبه. ان بعث لله
ثوبا فعبدى حر فذبح المحلوف عليه ثوبا الى رجل وامره بدفعه الى الخالف لبيعه
فدفعه للمامور اليه وقال بعد للمحلوف عليه فباعه حنث. اما لو قال بعد لي لم يحنث
ولو قال ان بعث لله ثوبا حنث في الوجهين جميعا. ولذا ان خطرتك قبضا او صفت
للحليا او اشترت لك جاريا فهو كما وصفت في الثوب في الوجهين جميعا. اما لو قال
ان ضربت لك عبدا او ضربت عبدا لك فامرته المحلوف عليه ان يضرب عبدا حنث. وكذا

ان مسست كد ثوبا او دخلت لد دار او اكلت لك طعاما بمنزله ضرب به ولو امر المحلوف
عليه الخالف بضر به عبدا لا يملكه فضر به لم يحث ولو امره في قوله ان بعد لك قبضا
بمع قبض لغيره فباعه بحت **عدد** لو قال لعبيده ايكم حمل هذه الخشبه فهو
حر والخشبه مما بقدره لو احد على حملها فحملوها معا لم يعتق واحد منهم وان حملها
واحد بعد واحد عتق من حمل اما لو كانت مما بقدر حملها الا انسان فحملوها عتقوا
لو قال ان لبست قميص او تغدت برغيف او نمت على فراشك فالمن على ان يلبس
احدهما فوق الاخر معا وبسط احدهما فوق الاخر وسام على الفراش فاللبس
على ان يلبس احدهما فوق الاخر معا وبسط معا وسعدى برغيف في يوم فان فرق
لم يحث اما لو حلف على قميص او فراش او رغيف باعيانها ففرق او جمع حث
ولذا ان اكلت رغيف او كملت رجلين او اشترت عبدا من فرق او جمع حث ولو
قال لرجلين ان ملكتما او اشترتما عبدا فلكا بينهما او ملك احدهما فباعه من الاخر
حث **اكل** ان اكلت اليوم الا رغيفا او غير رغيف او تغدت بالبرغف فعبدي حر
فاكل رغيفا ثم اكل فاكه او تمر او خبيضا او اذ احث وان اكل رغيفا حبر او
سمن او بشي من الادم لم يحث عند ابي يوسف وداله محمد ما بقدره على اكله حث وقال
ان اكل شيئا من الادم وحده حث وان نوى الخبز خاصة في كمله لم يصدق في القضا
خاصة اما لو قال ان اكلت اكثر من رغيف او ان اكلت اليوم الا رغيفا واحدا فهو على
الخبز خاصة **او** له ثلاثه اعبد فعال سالم حر او سالم و بزرع حران او سالم و بزرع و بزرع
احرار فان وقع العتق بسالم عتق وحده وان وقع بزرع عتق سالم معه وان وقع
بمبارك عتقوا جميعا وان لم يبين حتى مات عتق سالم كله ونصف بزرع وثالث مبارك
وان لم يكن له مال غيره وكان القول في المرض عتقوا من الثلث على ما وصفنا اما لو قال
سالم حر او بزرع وسالم حران او مبارك وسالم حران فان عين سالم عتق وحده وان عين
احد الاخرين عتق سالم معه وان مات قبل البيان عتق سالم كله وثالث كل واحد
من الاخرين ولو قال سالم حر او سالم و بزرع او سالم ومبارك عتقوا ولو كان له عبدا
فعال سالم حر او سالم و بزرع حران ثم مات قبل البيان عتق سالم ونصف بزرع اما لو قال
سالم حر او سالم و بزرع عتقا جميعا ولو قال لثلاثة سالم حر او سالم و بزرع او سالم و بزرع
ومبارك عتقوا والموت والحياه في هذين الوجهين سواء ففي الصحه عن جميع المال وفي المرض
عن الثلث ولو قال لعبيده احد كما حر او سالم ثم مات قبل البيان عتق ثلاثة ارباع سالم

و بزرع الاخر اما لو قال سالم حر او بزرع او سالم عتق نصف كل واحد **بموجب** عبد بين
رجلين فعال احدهما ان كنت دخلت هذه الدار فانت حر وقال الاخر ان لم يكن دخلتها
فانت حر عتق وسعي في نصف قيمته لهما موسر بن كانا او معمر بن عند ابي حنيفة قال ابو يوسف
اذ اكانا معمر بن وكذا لك اما لو كانا موسر بن لم يسع في شي وقال محمد اذ اكانا موسر بن
لم يسع في شي وان كانا معمر بن سعي في قيمته بينهما ولو قال احدهما للاخر اس الهاس
وقد اخترت صما تك لم تغفر الحكم عند ابي حنيفة عبد بينهما قال احدهما ان كنت دخلت
هذه الدار فعبدي سالم حر وقال الاخر ان لم يكن دخلتها فعبدي بزرع حر لم عتق واحد
منهما وان اشترى رجل نصفه او صفت من اجبر على عتق احدهما ولو نفاض الخالقان بينهما
عتقا وضمن كل واحد منهما قيمه عبده اما لو اشترى احدهما عبدا صاحبه ولم يسر الاخر
عتق الذي اشترى عبدا وانه بينهما قال احدهما ان كان فلان دخل هذه الدار فالعبد
حر وقال الاخر ان لم يكن دخلها فالامة حره عتق العبد وسعي لهما في قيمتهما موسر بن
كانا او معمر بن او احدهما موسر والاخر معمر عند ابي حنيفة وعندهما وكذا لك
ان كانا معمر بن اما لو كانا موسر بن سعي العبد للخالف بعتقه في نصف قيمته وسعدى الامه
للخالف بعتقها في نصف قيمتها عبد بينهما فقال لريكه ان كنت اشترت منك نصف اس
فهو حر وقال الاخر ان لم يكن اشترته فهو حر عتق عند ابي حنيفة وسعي في قيمته بينهما
موسر بن كانا او معمر بن ولذا عندهما اذ اكانا معمر بن اما لو كانا موسر بن سعي لمدرك
البيع خاصة في نصف قيمته وهذا بعد ما سأل القاضى البايح بسبه فان صح البيع عتق
العبد على المشتري ولذا ان لم يكن له بيده ولكن نكل المشتري فان حلف على ما وصفنا
ولو قال البايح ان كنت بعتك نصيبى من هذا العبد فهو حر وقال المشتري ان لم اكن
اشترته فهو حر فالعبد في عتقه وسعايته على الاختلاف الذي وصفنا الا في حمله وهي
ان كانا موسر بن سعي عند صاحبه لم يدعي الشرا خاصة في نصف قيمته ولو ادعى كل واحد
الشرا فقال كل واحد هو حران لم اكن اشترت نصيبك وقال الاخر هو حران كنت بعتك
نصيبى عتق وسعي لهما في القيمة بلا خلاف لو قال لعبد بن اذا جاء غدا فاحد كما حر
ثم اختار قبل الغدا ايقاع العتق على احدهما بعينه لم يصح فان اخرج احدهما عن ملكه
بوجه ما عتق الاخر في الغد ولو باع احدهما ثم اشتراه ثم باع الاخر ثم اشتراه او باعهما
معا ثم اشترى اهما ثم جاء غدا في احدهما رجله اربعة اعبدا بيضان واسودان فقال
الا بيضان حران او الاسودان ثم ما احد الا بيضان او باعه عتق الاسودان **ضمان**

لو شهد اعلی رجل انه قال لعبد ان دخلت الدار فانت حر وشهد اخر ان انه دخل فعرضي
بالعتق ثم رجعوا فالضمان على شاهدي العمن . ولو شهد اثنان انه امر فلان ان يجعل عبدا
حوان دخل الدار وشهد اخر ان المامور فخر ذلله وشهد اخر ان العبد قد دخل
فقضى بعتقه ثم رجعوا فالضمان على اللد من شهد اعلی المامور **كلمة** له اربعة من الاما
قاله في صحته كلما جامعته واحدة منكن فواحدة منكن حره فجامع ثنتين ثم مات ولم
يبين عتقك التي جامعها اخيرا وخمس الساع الباقي . ولو جامع ثلاثا عتق من التي جامعها
اولا والتي لم يجمع سبعة اثمان كل واحدة ومن التي جامعها في المره السالفة نصفها
وثلاثة ارباع الثانية . ولو جامع من عتق من جميعا . ولو قال كلما جامعته واحدة منكن
فواحدة منكن حره سواها فجامع اثنتين عتق من اللتين لم يجمعها بلان ارباع كل
واحدة وعتق من التي جومت اول مره نصفها والاخرى امة . ولو جامع ثلاثا ثم مات
عتق من جميعا الا التي جومت اخيرا فانها امة . ولو جامع من جميعا عتق وعليه مهر
الاخيرة **اخر** له عبده فقال اخر كم تزوجها فزوج عبدا ثم عبدا ثم تزوج الاول
وذلكه بامر المولى لم يعتق واحدهن . ولو قال اخر لم تزوجها اليوم والمستله
على حالها عتق الثاني الذي تزوج . ولو كان له عبدان فقال اخر كما تزوجها فزوج
احدهما بعد الاخر عتق الثاني في ساعة تزوج . ولو قال اخر تزوج يكون من احد لم اليوم
فضاحبه حر فزوج عبدا ثم عبدا ثم تزوج الاول اخر عتق الذي تزوج مرتين اذا غابت
الشمس من ذل اليوم **تدبير** رجل قال في صحته لعبده ولمد يره فيم كل واحد
بلمما به لا مال له غيرهما احد كما مد يره والاخر حر ثم مات قبل البيان عتق المدبر
من الثلث والعبد من جميع المال . اما لو قال احد كما حر والاخر مدبر عتق نصفهما
من جميع المال ونصفهما من الثلث وسعي كل واحد في ثلث قيمته . وقال صاحباه لهذا
والاول سوا عتق العبد من جميع المال والمدبر من الثلث . اما لو قال احد كما حر والاخر
مدبر عتق العبد من جميع المال والمدبر من الثلث . اما لو قال احد كما حر في القولين
لو قال للمدبر من احد كما حر فخرج احدهما فدخل عبدا فقال احد كما مدبر فالعبد على
حاله والمدبر الذي خرج والذي بقي مدبر على حاله . لو قال لعبد من له احد كما حر فخرج
احدهما ودخل اخر فقال احد كما حر عتق نصف الاول وثلاثة ارباع من الاوسط ونصف
الاخر عندنا . وقال محمد الا العبد الاخر فانه يعتق ربه . لو قال المدبر من له والعبد احد
مدبر واحد الباقي حر ثم مات ولم يبين وقيمته سوا عتق من العبد نصفه من جميع المال

ديس

وسعي في نصفه ومن كل واحد من المدبرين ربه من جميع المال وثلاثة ارباعه من الثلث . لو قال
احد لحر واحد الباقي من مدبر عتق من كل واحد منهم ثلثه من جميع المال ويبقى العبد في
ثلثي قيمته وعتق ثلثا كل واحد من المدبرين من جميع الثلث وسعي كل واحد منهما في ثلث
قيمته . لو قال احد لحر وانتي يا فلان مدبر لاجد المدبرين عتق من المدبر الاخر ومن العبد
من كل واحد النصف من جميع المال وسعي العبد في نصف قيمته وعتق ما بقي من المدبر الذي
عتق نصفه والمدبر الاخر من الثلث بقسا ان الثلث منها على ثلثه للذي لم يعتق منه شي سمان
• لو قال لعبد بن سود بن عبد اسفل احد كمر حر فقال احد لاسود بن عبد ولرسان عتق من
كل واحد منهم الثلث ولو قال لاجد لاسود بن عبد عتق من الاسفل والاسود الباقي النصف
من كل واحد • لو قال للمدبرين عبد احد كمر مدبر والباقيان حران ثم مات ولرسان
عتق العبد ونصف كل واحد من المدبرين من جميع المال وعتق ما بقي من الثلث • لو قال احد لحر
حر والاخران مدبران عتق العبد من جميع المال والمدبران من الثلث ولو قال احد لحر والاخران
مدبران عتق من كل واحد من جميع المال وما بقي منهم من الثلث • لو قال لعبد بن ومدبر
احد كمر مدبر والباقيان حران عتق العبدان من جميع المال والمدبر من الثلث • لو قال احد لحر
حر والباقيان مدبران عتق كل واحد من جميع المال وما بقي منهم من الثلث وكذا لو كانوا
عبد اكلم ولو كانوا عبدا لهم فقال احد لحر مدبر والباقيان حران عتق لثالثا كل واحد من جميع
المال وما بقي منهم من الثلث لو قال لعبد له ومدبرين اثنان مسكر حران ومدبران ثم مات ولرسان
ولا مال له غير هير عتق من كل واحد ثلثه من جميع المال ولقسم الثلث منهم على سبعة المدبر اربعة ارباع
الثلث وللعد من ثلثه ارباع منها فسعي المدبر في سعي قيمته وكل واحد من العبدين في ثلثه
ارباع منه وثلثي سبع قيمته فان مات المدبر ولو سعي في سعي كل واحد من العبدين في نفسه وعشرين
من احد وحسين من نفسه ولومان احد العبد من احد موت المدبر على الباقي في ثمانه وعشرين
من ستة واربعين ونصف ولومات العبدان والمدبر سعي في ثمانه وعشرين من اربعة وحسين
ولومات عبد ونفي الاخر والمدبر سعي في ثمانه وعشرين من ثمانه وعشرين ونصف والله اعلم .
من الجامع الصغير رحمه الله امه بن اسبن ربح (حرها) انها امر ولد صاحبها وانكره
صاحبه فعرض له سعي ان يخدم يوما للمتكبر ويوما موقوفه ليس لها غيره ذلك وعند صاحبه
استسعاها المتكبر ان ساقا لمتاعها لا تخدم المتكبر ايضا عندها لو قال اذا دخلت الدار وكل
ملول لي يومين فهو حر وليس له ملول لوم حلف فاسترى ملوكا ثم دخل عتق ولو لم يقل لي يومين لم يعتق
عبد بن رجلين قال احدهما ان دخل فلان عدا هذه الدار فهو حر وقال الاخر ان لم يدخل

فهو حر مضمي عدو لا يدري فانه يعق ويسعى في نصف همته منها عند انى حنفه واني يوسف وعند محمد سعي
في جمع همته . عنده لكل واحد منهم حارته فاعقبوا احد هو حارته ثم صار لاندري الفراعنة ولا
الجماعه ثم اجمعن في ملك واحد ثم مات فانه مخلو من بعينهم جميعا وسعي كل واحد في تسعة اعشار
قيمتها عنزله رجل اعقب جارية بعينها من بن جواريه ثم مات ولم يبين فانه شمع العناق
بينهن لو قال لجارته اول ولد تلده غلاما فانت حرة فولدت غلاما وجارية ولا يدري ايها
اول عتق نصف الام ونصف الابنة والغلام فان قال المولى ولدته الجارية اوله فالقوله قوله مع
عينه على علمه وان زعمت لام ان الغلام اوله حلف المولى فان نكل عن المهر عتق الام والبنت
ورق الابن لو شهد شاهدان انه اعقب احد عبديه هديس لم يقبل ان لم يكن في وصية
او موت عند انى حنيفه . ولذا ان شهدا با لفتن وايها نسبا ذلوا وعندهما قبل ويجبر
المولى على ايقاع العتق على احدهما بعينه واجمعوا على انها لو قالوا اننا سمعناه يقول احدي
هاتين طالق يقتل ويجبر على التعيين وان محمد الزوج لو قال كل مملوك لي ذر فهر حر
وله جارية حامل فولدت ولدا ذكر الا يعقب لو قال انت حر بعد موتي على الفنا لعتق
بعد الموت لو قال انت حر على ان تحمى اربع سنين فقبل العبد ثم مات ساعته
فعله قيمه نفسه وقال محمد عليه قيمه خدمته اربع سنين لو قال كل مملوك املكه ٢٠
حر بعد موتي وله مملوك واشترى بعهده مملوكا اخر فالمملوك الذي كان عنده يوم المقات
فهو مدبر وهذا الذي اشتراه ليس مدبر ولكن يعقان من الثلث ويكونان شركين في الثلث
وهذه مسله طعن فيها عيسى بن ايمان فقال قوله املكه متناول الحال وجب ان لا يعقب الذي
اشتراه كما قلتم في قوله كل مملوك املكه فهو حر لا يدخل فيه ما استقبل ملكه اما ان
كان متناولا لا استقبال ينتفي بقوله بعد موتي ان يصير ما اشتراه مدبرا وذكر بعض شيوخنا
منه الجواب ولم يحضرن في وفي قول كل مملوك املكه فهو حر بعد عد او قال كل مملوك لي حر
بعد عد وله مملوك واشترى مملوكا اخر ثم جاء بعد عد عتق الذي كان في ملكه يوم حلف
ولا يعقب الذي اشتراه وعن محمد بن سلمان بن عثمان بن علفان رضي الله عنه اخبر عن قوم كانوا
في امر قبيل فدعا عثمان اليهم فوجدهم قد تفرقوا وراى اثر ابي محمد الله تعالى اذ لم يصاد بهم
واعقب رقبه مدبر وجل **من الزيادات تصدق** قال رحمه الله كل مملوك لي حر الا امهات
اولادي ثم قال لجارية منهن حرة فبذره ام ولدي لا اسمع الا ببينه فان كان لها ولد
ثبتت نسبه منه باقراره من غير ان تصير الجارية ام ولده ولو ان الجارية والمولى تصادا
على انه ادعى الولد قبل ذلك ولا يدري اي الامر من سابقا فالقوله قوله في بيان الاول ولذلك

في

في قوله كل جارية لي حرة الاجارية هي ثيب ثم قال هذه ثيب فلا يصد وتليه ولكن يرى النساء
ان طلق انها ثيب قبلت شهادهن وان اشكل عليهن عتقت ولذا عتقت مرات منهن قبل النظر
ولو كانت واحدة ثيبا وزعمت انها ثيب بعد المهر وزعم المولى انها ثيب وقت المهر لا يعقب
والقول قوله لو قال كل جارية لي حرة الاجارية هي حرة سايبه ثم قال هذه حرة سايبه فالقوله
قوله ولذلك كل جارية لي حرة الاجارية بكر ثم قال هذه بكر فالقوله قوله ولا حاجة فيه
الى ان ينظر النساء ولو كانت واحدة ثيبا وزعمت انها ما يسهل المهر وزعم المولى ان ثيبا
بعد المهر ينظران اختصما وقت المهر فالقوله قولها وان اختصما بعد المهر فالقوله قوله
لو قال كل جارية لي لم تلده مني فهي حرة ثم قال هؤلاء ولذن مني فالقوله قوله ولذلك اجارته لم
اطاها الباردة ثم قال وطهرت جميعا فالقوله قوله قال الفقه الهندي انى يهدق
اذا كانت الجوارى بحال يمكن وطهرت جميعا في ليلة واحدة اما اذا كانت له ما به جوارى
لا تصدق لو قال كل جارية لي حرة الاجارية جازة ثم قال هذه جازة لا يهدق الا
بينه اما لو قال كل جارية لي غير جازة ثم قال هذه غير جازة فالقوله قوله لو قال
كل جارية لي حرة الاجارية اشترتها من فلان ثم قال هذه اشترتها منه فالقوله قوله اما لو
قال كل جارية لي لم اشترها من فلان فهي حرة ثم قال اشترتها هو لا الجوارى من فلان لم يعقب
والقوله قوله **دعوى** جارية بينهما جات بولد من في بطنين مختلفين فقال احدهما الاصغر
ابني والاكبر ابن شريك او بديا به قال الاكبر ابن شريك والاصغر ابني اما ان يدا بنفسه ثبت
نسبه للاصغر منه وصارت الجارية ام ولده وهو خا من نصف قيمتها الشريك ونصف
عقرها ولا يتوقف ذلك على تصديق شريكه وتكذيبه ثم ان صدقه شريكه ثبتت نسبة الاكبر
منه وعتق عليه فصار كعبد من بين شريكين اعتمقه احدهما وعلنه نصف العقر لشريكه
ونصف قيمه الاكبر ان كان موسرا وسقا صان ويتوارد ان الفضل ولا يجب على مدعي الاصغر
من قيمة الاصغر شي اما لو بديا بشريكه فانه يتوقف كلامه ان صدقه شريكه ثبتت نسبة الاكبر
منه وهي ام ولده وضم نصف قيمتها ونصف عقرها ثم مدعي الاصغر عزم جميع العقر وقيمة
الاصغر لشريكه وثبتت نسبة منه استحصانا لاقيا سا وان كذبه شريكه في الوجهن في امر
ولد مدعي الاصغر وعزم نصف قيمتها ونصف عقرها لشريكه وحكم ولد الابن عنزله عبد بين
رجلين شهد كل واحد على صاحبه بالعتق في قول ابي حنيفة سعي لصها موسى بن كنانة ومعرن
وعندهما سعي للمشهد وعليه في نصف القيمة ولا سعي للشاهد الا ان يكون شريكه معسرا
مدعي الاصغر عنزله الشاهد **مكاتب** مات المكاتب وتوكل وقاوله ابن صغير من امراه حرة

ماتت وتوكت لابن ميراثا من عقار او متاع واوصى المكاتب الى رجل فلولي بيع عروضة
وعقار له لادالكاتبه وما فضل فهو ميراث لبنيه ليس للوصي ان يتصرف فيه ان لم يخف عليه
الفساد ولا ان يشتري شيئا الا مالا يبدل للصغير منه كالطعام والكسوة وليس للوصي ان يتصرف
في مال ورثه عن امته وما وهب له او تصدق عليه لا ولا يهد له عليه لاحفظا ولا غيره وانما يتصرف
فما ورثه عن امته خاصة اما لو اعنت المكاتب ثم مات ثبت لوصيه ولا يهد التصرف في كل ما يرث
منه او من غيره في المنقول وغيره لوصي الاب والجد ولذا نصرت في اوصى الى رجل وله ابن مسلم
ثم اسلم النصراني ثم مات كانه اوصى بعد اسلامه ولذا عبيد اوصى الى رجل وله ابن حرم ثم عنت
ثم مات فلو صيد الولايه على ابنه في جميع ماله ولو زوج المكاتب عبده امرأه ثم ادى فعنت
ثم اجاز ذلك النكاح لم يجز ولو اوصى بزوج ثم عنت المكاتب واجاز لم يجز اما الوكيل
لو زوج بعد عنت المكاتب ثم اجاز المكاتب جاز نكاح العبد ولو اعنت المكاتب عبدا
او وهب هبه ثم عنت واجاز لم يجز ولو زوج نفسه او وكل غيره فزوج ثم عنت فاجاز جاز
ولو وكل المكاتب رجلا يعق عبده بعينه ثم ادى فعنت واجاز تلك الموكاله ثم اعنت الوكيل اجاز
لو قال المكاتب اعنتوا عن هذا العبد ثم عنت فمات لا يعق عنه اما لو قال بعد العنت اجرت
ملك الوصيه ثم مات يعق عنه ولذا لو قال المكاتب لرجل اعنت عبدي فمات عنت المكاتب اليوم
لا يصح امره فان اجاز ذلك الامر بعد ما عنت ثم اعنت المأمور جاز وصي زوج عبده او اعنته
على مال او على غير مال او وهب ثم ادرك او فعل ذلك وكيله ثم ادرك فاجاز ذلك لم يجز اما
لو زوج امته او نفسه ثم ادرك فاجاز جاز وللمكاتب اذا زوج نفسه ثم عنت جاز بنفس العقد
مكاتبه وعبد او وصي شلث ماله ثم مات عن وفالم بجز وصيته عبد مجبور او ما ذكروه ابن
مرحوة فماتت الام وتوكت مالا فقال مولاد ان لم اضربك فانت حر فماتت العبد فوصى الى رجل
ثم مات صار حرا قبل موته بلا فضل ولم يكن الوصي وصيا في حق الابن الصغير وان عنت قبل الموت
ممنزله المكاتب اوصى الى رجل ثم مات عن وفا **مجهول** رجل له بلانة اعبد دخل عليه اثنان فقال
في صحته احد كما حر ثم خرج احدهما ودخل الثالث فقال احد كما حر ثم مات قبل البيان عنت من
الخارج نصفه ومن الباب ثلاثة ارباعه ومن الداخل نصفه عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال
محمد عنت من الداخل ربعه ويسعى فيما بقي ولو لم يمت السيد ولكن ماتت الماتت عنت الباقيان جميعا
فان لم يمت الماتت ولكن مات الداخل فانه يقال للمولى اوقع العنت ولا على امهائت فان اوقع على
الخارج عنت الماتت ايضا اما لو عنت العنت الاول في الثابت لم يعق الخارج وان مات الخارج
عنت الماتت ولم يعق الداخل ولو لم يمت احدا ولكن قال المولى اوقع العنت الثاني على الداخل

عنت

عنت وبقي خياره في العنت الاول بوقعه على اي الاولين **شاه** لو قال اوقع العنت الثاني على
الثابت عنت الخارج وان قال اوقع العنت الاول على الخارج فقال له اوقع العنت الاخر على
اي الباقيين ثبت ولو قال اوقع العنت الاول على الباب والباقيان عبيدان ورجل حلف بعنت
عبدان ان لا يخرج امرأته من هذه الدار ثم طلقها وانقضت عدتها فخرجت بعد ذلك عنت عبده بمنزله
ان قبلت امرأته فلانها فعبدى حر فكان هذا على القبله وهي زوجته وبعد ما تبين ان مالها
حلف ان لا يخرج امرأته من هذه الدار الا باذني فخرجت بعد ما طلقها وانقضت عدتها فغير
اذ نه لم يحن **على مال** لو قال لعبد يه احد كما حر على الف درهم فقالا قبلنا ثم قال احد كما
حر على خمس مائة فقبلا ايضا ثم مات قبل ان يبين عنت من كل واحد منهما نصفه بنصف لالف
وبطلت الخمس مائة لو قال احد كما حر على الف احد كما حر على مائة دينار فقالا قبلنا فاجاز
الى المولى ان شا اوقع العنتين على احدهما بالمالين جميعا وان شا اوقع ذلك بالالف الثاني
على الاخر بمائة دينار اما لو قال احد كما حر بالف درهم احد كما حر بمائة دينار فقبلا ثم مات
قبل البيان عنت من كل واحد ثلاثة ارباعه وعلمها المالا لان جميعا على كل واحد منهما نصف
كل واحد من المالاين وسعى كل واحد منهما في ربع نصيبه ولو قال لعين منهما انته حر على
الف درهم احد كما حر على مائة دينار فقبلا ذلك ثم مات قبل البيان عنت المعروف منهما بالف
وخمسين دينار او عنت نصفه لآخر خمسين دينار وان اشكل عليهم المعروف بعينه عنت رقبه
ونصف بينهما على سوا وعلى كل واحد منهما نصف كل واحد من المالاين لو قال احد كما
حربا لفظ والاخر خمس مائة فقبلا عنتا جميعا ولا خيار للمولى وعلى كل واحد خمس مائة فقط
رجلين قالوا لرجل لك على احدنا الف درهم وعلى الاخر خمس مائة لا يجز على كل واحد غير خمس مائة
لو قال احد كما حر على الف والاخر بعشر شي فقبلا او قال احد كما حر بعشر شي والاخر بالف
فقبلا عنتا ولا شئ على واحد منهما ولا خيار للمولى بمنزله ورجلين قالوا لرجل لك على احدنا
الف درهم لا يجز له على احدهما شي لو قال احد كما حر على الف درهم والاخر بالف فقال
احدهما قبلت عنت اما لو قال قبلت بالف درهم لم يعنت لو قال احد كما حر بالف درهم
فقال احدهما قبلت بالف او قال قبلت بمائة دينار لم يعنت ولذا لو قال احد كما حر بمائة
دينار والاخر بالف درهم فقال احدهما قبلت بمائة دينار لم يعنت اما لو قال قبلت بالمالاين
عنت ولو قال احد كما حر بالف والاخر بعشر شي فقال احدهما قبلت بالف عنت ولو مات المولى
قبل البيان عنت من الذي لم يقبل نصفه وسعى في نصفه لو قال احد كما حر بالف والاخر بمائة
دينار فقبلا عنتا جميعا ولا شئ علمها من المالا ولا خيار للمولى في التعيين بمنزله قوله لامرأته احد كما

طالق على كسوة حنطة والاخرى على كل شعر فقيل اطلقا ولا شيء عليها بخلاف ما اذا كانت
واحدة فقال لها انت طالق على الف درهم او على ما يه دينار فقبلت طلقت ولها ان يعطى اى
المال بنشأت ولذا في العبد لو قال احد كما حرم بشي احد كما حرم بالث فبقلا جميعا احدهما
بالاول قبل الكلام الثاني فان الكلام الثاني لغو والمولى ان يعين بالكلام الثاني ايها نشأ
لو قال احد كما حرم بالف درهم فلم يقبل حتى قال احد كما حرم بشي ثم قبل احار اخرين ولا شيء
عليهما ولا خيار للمولى وجبل له اربعة اعبد فقال في صحته سالم ويزع حوزان او بزع
وفوق حوزان او فرقد ومبارك حوزان وقيمتهم سواء فقال له اوقع العتق على ايهم شئت فان
اوقع العتق على سالم عتق معه بزع وان اوقع بالكلام الثاني عتق بزع وفرقد وفي الكلام
الثالث عتق فرقد ومبارك وان مات قبل البيان عتق من سالم ثلثه ومن مبارك ثلثه وعتق
من بزيغ وفرقد من كل واحد ثلثاه وان قال ذلك في المخرج والمخرج من الثلث بقسم الثلث
بينهم بضرب الاول والرابع لكل واحد منهم بسهم وللثاني والثالث بسهمين سواء
ولو كانوا اربعة وقيمتهم سواء فقال سالم حرا او بزع حرا او مبارك ويزع حوزان او اخذ
بالبيان فان اوقع العتق بالتمام الاول عتق سالم وحده وان عني بالثاني عتق بزع وحده
وبالثالث عتق بزع ومبارك وان مات قبل البيان عتق من سالم ثلثه وسعي في ثلثاه
وكذا من مبارك وعتق من بزع ثلثاه وسعي في ثلث قيمته ولو قال ذلك في المخرج ولم يخرج من
الثلث بقسم الثلث بينهم بضرب بزع بسهمين ولكل واحد منهما بسهم ولو كانوا
عبد بن لاماله غيرهما وقيمتهم سواء فقال سالم حرا او مبارك اوها حرا او اخذ بالبيان
فان اوقع بالاول عتق سالم وحده وان عني بالثاني عتق مبارك وحده وان عني بالكلام الثالث
عتق جميعا فان مات قبل البيان عتق من كل واحد ثلاثة ارباعه اما ان قال ذلك القول
في المرض يجب اعتبار كل كلام على حده فمكون الاحوال ثلاثة ولو كانوا اربعة فقال سالم
حرا او بزع حرا او سالم ويزع ومبارك حرا او عتق من سالم ويزع ثلثاه ومن مبارك ثلثه
ولو كانوا اربعة فقال يا فلان حرا وانت يا فلان حرا وانت يا فلان ثم قال لا شئ منهم
احد كما عتبه ثم مات قبل البيان عتق من الثلثين قال لهما احد كما عتبه نصف رقبته بينهما
وعتق من الثالث نصفه وما ذكرنا في الجامع قول ابو يوسف ومحمد لو قال اربعة احدكم حرا
ثم قال لا شئ منهم قد اخترت ان يكون احد كما عتبه فانها بواخذ بالبيان فان مات قبله
عتق ثلث الاول وثلث الثاني والسادس عن كل واحد من الثالث والرابع ولو كانوا اربعة
فقال احدكم حرا ثم قال لا شئ منهم قد اخترت ان يكون احد كما عتبه فلا يقع عليه عتق ثم قال

لاحدكما

لاحدكما والثالث قد اخترت ان يكون احد كما عتبه ثم قال للثالث والرابع مثل ذلك
بواخذ بيان العتق فان مات قبله فانه يعنى من الاول ثلثه ومن الثاني ثلثه ومن الثالث
والرابع من كل واحد سدسه لو كانوا اربعة فقال انت يا فلان حرا او احدكما للباقيين
او احدكم ثم مات قبل البيان عتق واحد فلهذا افرده اربعة اساعه وسعي في خمسة
اساع رقبته والاخرين خمسة اساع رقبته بينهما اما لو قال انت يا فلان حرا ثم قال له والاخر
او احدكم كما حرم ثم قال او احدكم حرا ثم مات عتق من الذي اعاد عليه الكلام ثلاث مرات
خمس اساعه ونصف تسع وسعي فيما بقي وللذي اعاد عليه الكلام مرتين عتق تسعان
ونصف تسع وللثالث عتق تسعة وسعي فيما بقي لو جعل ثلاثة اعبد احدكم مدبر
قال المولى احدكم حرا ومدبر فهو باطل ولو قال لثان منكم مدبر ان ثم مات قبل البيان
وقيمتهم سواء فعتقهم من الثلث فنصف الثلث للمدبر المعروف والنصف الباقي للعبد بن
بينهما نصفين والصحة والمرض منه سواء لو جمع بين عبد بن حرا فقال لثان منكم حرا ان
ومات قبل البيان عتق من كل واحد من العبد بن نصفه من جميع المال وان كان ذلك في الصحة
والاخر الثلث لو كانوا اربعة واحد مدبر معروف فقال لسان منكم حرا او مدبر ان
ثم مات قبل البيان فان قال ذلك في الصحة عتق رقبته من جميع المال منهم اثنان فقط من
كل رقبته ثلثاه وعتق الثلث الباقي للمدبر من ثلث مال المولى اما العبد ان فعلها السعابه
في ثلث قيمته كل واحد منهما سهمين فان قال المولى اردت به التدير دون الحرية فنصف
احد العبد بن مدبر فيكون من الثلث ويكون الثلث بينهم بضرب المدبر المعروف في جميع رقبته
كل واحد من العبد بن نصف رقبته فان مات المدبر في حياة المولى وكانت المقالة في الصحة عتق
من العبد بن من كل واحد نصفه من جميع المال وعتق بالتدبير نصف رقبته بينهما وهو
وهو ثلث مال المولى فعتق من كل واحد منهما ثلثاه وسعي كل واحد في ثلث قيمته اما
لو كانت المقالة في مرضه سعي كل واحد منهما في ثلثي قيمته قال ولو كان الذي مات احد
العبد بن قبل موت المولى والمقالة كانت في الصحة عتق من الباقيين من كل واحد منهما نصفه
من جميع المال وعتق ما بقي منهما من الثلث ولو كانت المقالة في مرضه عتق الباقيين من الثلث
فالثلث بينهما بالسوية ولو مات المولى او مات المدبر والمقالة في الصحة سعي الباقيين
كل واحد منهما في اربعة عشر جزوا ومن سبعة عشر جزوا ومن ثلثي جزو قيمته ووصل اليها الثلث
بالوصية اما لو كان الميت بعد المولى احد العبد بن دون المدبر فقسم ثلثا قيمته عبد الثاني
والمدبر على سبعة عشر سهما ونصف وسلم للمدبر وصيته وهو ثمانية وسعي فيما بقى وهو احد

سهما ونصف من تسعة عشر سهما ونصف فحمله ما سعيها فيه ثمانية وعشرون سهما للورث
ولو مات العبدان بعد موت المولى عتق ثلثا المدبر من جميع المال ويسعى لما بقي وان
كان القول في مرضه ثم مات المدبر بعد موت المولى عتق منه ثمن ونصف ثمن وذلك سنة اسهم
من اثنا عشر سهما وسعي للباقي وهو ستة وعشرون وان كان الذي مات المدبر واحدا
العبد من وبقية عبيده فله سبعة من تسعة وخمسة عشر من قيمته ويسعى في الباقي فان كان القول
في الصحة فعتق ثلثه بالثبات وثلاثا رقبته جعلنا على احد وثلاثين سهما فعتق منها ثلاثة اشتر
من احد وثلاثين سهما فبقي ثمانية وعشرون حق الورثة يسعى لهم وحصل للعبد خمسة عشر ونصف
وان قال ذلك في المرض فجعلنا رقبته على تسعة وعشرين ونصف فللعبد ثلثه ونصف وحق
الورثة ستة وعشرون ولو قال انتم احرار او مدبرون ثم مات قبل البيان وقال ذلك
في صحة عتق من كل واحد نصفه من جميع المال وعتق ما بقي من المدبر من الثلث وكذا عتق
من العبد من ما بقي من الثلث منهما فسلم لكل واحد منهم ثلثا رقبته وسعى كل واحد في ثلث
قيمه وان كان القول في مرضه فالثلث منهم بالسوية ولو قال انتم احرار او احد لم
مدبر كان هذا باطلا فان احدهم مدبر معروف ولو قال كل واحد منكم حر او مدبر فبلغوا
هذا في حر المدبر واما في حق العبد من ان قال ذلك في صحته عتق نصف كل واحد منهما
من جميع المال ونصف من ثلثه وان قال ذلك في مرضه عتقوا جميعا من الثلث لو قال
انتم احرار وهذا مدبر منهم وهذا مدبر من ثلث ما بقي ان تبين فانهم مدبرون يعقون
من الثلث وان قال ذلك في الصحة واما اذا لم يكن منهم مدبر فقال في صحته او مرضه انتم
احرار وهذا مدبر لا احد من و لو قال انتم احرار وهذا او هذا ثم مات قبل البيان صار
مدبرين يعقون بعد الموت من الثلث كانه قال انتم احرار او هذا مدبر وهذا مدبر
ولو قال انتم احرار وهذا المدبر منهم وهذا وهذا مدبرون جميعا ثم مات قبل
البيان منزله قوله انتم احرار او مدبرون ولذلك اذا لم يكن منهم مدبر قال انتم احرار
او هذا وهذا وهذا مدبرون صار الكل مدبرين فان قال في الصحة عتق من كل واحد
ثلثا وسعى في الثلث وان كان في المرض عتق من كل واحد ثلثه ويسعى في ثلثه وفي
المسئلة الاولى هكذا ولو قال في صحته انتم احرار وهذا المدبر المعروف ففهم وهذا الاخر
ثم مات قبل البيان بطل العتق وصار الباقي مدبر مع الاول والباقي في عبد بحاله وذلك لان
ذلك مما يحتاج الى الفرق لانه النظر **مكاتب** عن ابى حنيفة رجل كاتب عبد له على الف ثم اشرك
المكاتب امة تجلت عنده وولدت فادعى المولى ولدها فان لذه المكاتب لم تسمع دعوتها

وان

وان صدق فهو ابنه وكان حرا اخذه المولى بقمته من المكاتب يوم ولد ولم تعهر الجارية
ام ولد له بخلافها اذا ادعى المولى ولده مكاتبته حتى من غير تصديق وصارت هي ام ولد له
وفي رواية لا يحتاج الى تصديق المكاتب في المسئلة الاولى وليس من ضرورية ثبوت النسب
صروده الجارية ام ولد له لو اشترى المكاتب غلاما فادعاه المولى فصدقته المكاتب
نسبه منه وهو عبد للمكاتب بحاله كما كان ولذا لو اشترى المكاتب امه حاملا فولد لاقبل
من ستة اشهر واما اذا كانت امه حاملا لجات بولد لاقبل من ستة اشهر منذ كتابتها المكاتب
او لاكثر من ستة فادعاه المولى وكذب المكاتب وصدقته المكاتب فهو ابن المولى بخلاف
مسئلة الاولى فانه لا بد من تصديق مكاتبه فان عجزت المكاتبه صارت امه للمكاتب والولد
للمولى بالقيمة وقت العجز اما لو صدقته المكاتب ولذبت المكاتبه لاثبت النسب فان
عجزت اخذ المولى ولدها بالقيمة ويكون حرا ولو جات بالولد لاقبل من ستة اشهر منذ كتابتها
فعلى المولى القيمة يوم ولد ففرق بينهما اذا كان العتق قبل كتابتها وما كان بعد كتابتها
ولو صدقته المكاتب والمكاتبه بدعواه في ولد ولذبت لاقبل من ستة اشهر منذ كتابتها
المكاتب فالولد حر وضمن قيمته للمكاتب اما لو جات بولد لاكثر من ستة اشهر منذ كتابتها
المكاتب فالولد مكاتب فان عجزت اخذ المولى الولد لقمته يوم عجزت امه ولو صدقته
المكاتب ولذبت المكاتبه ثم ان المكاتبه ادعى فعتق فان جات بالولد لاقبل من ستة اشهر
منذ كذبت عتق الولد وعليه قيمته للمكاتب يوم ولد اما لو كان الولد كسرا احاد الولد
حرا ولم يثبت نسبه من غير تصديقه اذ هو اهل التصديق وان ادعى المكاتب فعتق ثم
جات المكاتبه بولد بعد عتقه لاقبل من ستة اشهر ولا اكثر من ستة اشهر منذ لذبت فهذا
تقدم سواء ولو جات بولد لاكثر من ستة اشهر منذ كتابتها فادعاه المولى والمكاتبه دون
المكاتب ثم ادعى المكاتب فعتق ثبت نسبه لولد من المولى وهو مكاتب مع امه وكذا
لو ادعاه المولى بعد عتق المكاتب اذا كان الحمل قبل العتق **ولد** جارية بين مكاتبين
جات بولد فادعياه فبواين لهما منزله دعوه الحرين وهو داخل في كتابتها نصف مكاتب
مع كل واحد منهما تبعا والجارية بمنزله ام الولد لا تتبعها واحدهما فبواين ادعى احداهما عتق
الولد معه وبقية النصف الاخر عند ابى حنيفة رحمه الله ولذا انصف الجارية ام ولد ولا يجب
السعي على الولد الباقي نصفه فان عجزت المكاتب صارت الجارية كلها ام ولد للذي ادعى عتق
وضمن نصف قيمتها للمولى المكاتبه موسرا كان وموسرا او سعى الولد له في نصف قيمته فيصير كله حرا
ولا يصير المولى شيئا من قيمته وعند صاحبه اذا ادعى احداهما صارت لام ام ولد له كلها والولد حر

كله فلا سعيه على الولد ولا ضمان على المولى وضمن نصف قيمتها لشريكه على كل حال ولو
 عجزا حدهما قبل ان يودي الاخر شيئا فعندهما دار الولد مكاتب مع المكاتب الاخر وضمن المكاتب
 الذي لم يعجز نصف قيمة الولد للمولى المكاتب العاجز موسوا كانا معا وعند ابن حنيفة يترتب نصيب
 الاخر مكاتب على حاله فان الكتابه تجزى عنده ولو مات احدهما وتركه وفا يودي
 ويحكم بحريته فعند ابن حنيفة تسعي الام في نصف قيمتها للمكاتب الحي وعنتت با موميه الولد
 للميت بخلاف ام ولد بين حريين اعتمها احدهما او اعنتت بموت احدهما الا ضمان ولا سعيه
 وهاهنا الا ضمان ولكن بحسب السعيه اما الولد عنتت بموت المكاتب حر او بيتي نصيبه
 مكاتب مع الحي ان ادى عتق وان عجز سعي الولد في نصف قيمته للمولى ولا يرثه من ابيه وعند
 عنتت عند اداها المكاتب وما خذ المكاتب الحي نصف قيمتها من تركته وعنتت الابن والا ضمان
 على الميت ولا يرثه الولد عندها ولو عجز المكاتب الحي بعد سعي الولد لمولاه لنصف قيمتها
 مكاتب بين رجلين دبره احدهما صار الكل مدبر له عندهما ويغرم لشريكه نصف
 قيمته موسوا كانا معا مكاتب بين رجلين اعنتت احدهما عتق كله عندهما وقال
 ابو يوسف ضمن شريكه نصف قيمته ان كان موسوا ولا يسعي لشريكه في نصف قيمته وعلى قوله
 محمد ان كان موسوا ضمن الاقل من نصف قيمته ومن نصف بدل الكتابه وان كان معسرا
 سعي الغلام في الاقل من نصف قيمته لشريكه ومن نصف ما بقي من بدل الكتابه ولو اذن لشريكه
 ان مكاتب نصيبه من العبد فعند ابن حنيفة تقتصر الكتابه على نصفه وتاثير الاذن اما
 في اسقاط حقه في الفسخ او سقوط حقه في النصف لادا وان كان موسوا وعند ابن بصير
 العبد كله مكاتباً بينهما نصفين على المسمى اما لو كانت نصيبه بغير اذن شريكه فلفسخه
 بالاتفاق غير انه اذا ادعي قبل الفسخ عتق نصيبه على ما ذكرنا من الخلاف لو كانت احدهما
 بغير رضئ شريكه على ما يدبره ركله او نصيبه وكاتبه لاخر نصفه او كله على الفدرم
 صار الكل مكاتباً بينهما بلا خلاف عبيد وامة بين شريكين كاتبهما احدهما بغير امر
 صاحبه ككاتبه واحده على الف ثم مات الاب عن وفا فاكسب الابن بعد موته او قطعت يده
 ثم علم الشريك بالكتابة فانه ياخذ نصف ما ترك المكاتب ونصف ما اكتسب الابن بعد موته
 ابيه ونصف ارثه يدره ويضمن المكاتب نصف قيمة الاب ونصف قيمة الابن لشريكه ان كان
 موسوا وان كان معسرا سعي الابن في نصف قيمته للساكن وما فضل من تركه الاب فهو لورثته
 الا حرار دون الابن **مكاتب** رجل مجهول النسب كاتب عبيد ثم اشترى المكاتبه امه فكانت
 ثم اقر المولى الاعلى المجهول النسب انه عبيد لامه المكاتب وهي صدقة بذلك وكذب المكاتب

صح اقراره ويكون عبد للمكاتبه وهي مكاتبه على حالها للمكاتب الاعلى والمكاتب
 الاعلى مكاتب على حاله للمكاتبه السفلى يعني لامه فيودي الكتابه الى المكاتبه السفلى
 وتودي المكاتبه السفلى كتابتها الى المكاتب الاعلى وان ادى المكاتب الاعلى كتابته الى
 الى لذي كاتبه يعني مجهول النسب لا يعتق ولا يبرأ لمكون كل واحد منهما مكاتب لصاحبه
 وابهما ادى عتق بنظر ان ادى المكاتب او لا يقر ولا يقر موقوفا ولذا ان اذن المكاتبه
 او لا اعتقت ولم يثبت ولادها اما لو ادى المكاتب ثم ادت المكاتبه فولادها ولذا
 لو ادت المكاتبه ولو اتم ادى المكاتب الاعلى بعد فولادها اما لو ادى بها معا وجده
 الكتابتان معا اعتقتا وصارنا قضاها ان كانا سوا ولا يكون احدهما مولى لصاحبه
 ولا يرث احدهما من صاحبه اما لو عجز الاعلى وحده فهو مع الذي كاتبه يكونان
 رققتن للمكاتبه السفلى ويحكم بحريتها وان عجزت المكاتبه السفلى فهو مع الذي اقر
 لها بالرق مملوك كان للمكاتب الاعلى وتبطل الكتابه اما لو عجزا معا فالمكاتب الاعلى مع الذي
 كاتبه وهو مجهول النسب مملوك للمكاتبه السفلى الا ترى ان رجلا اقر انه مملوك لعبد
 رجل واقر مولى العبد انه مملوك لولد الرجل وكان الاقرار معا فصارا مملوكين جميعا
 للعبد اذا كان العبد لا يقربا نده عبد احدهما ولو ان رجلا مملوكا اقر كل واحد منهما
 انه عبد لصاحبه اقر معا جميعا فاقرارها باطل اما لو اقر اعلى العاقب فالمرء اخر اعملوكا
 للمقر او لا **ولد** لو اشترى مكاتبه مراته لم يبطل زكاحه ثم وطئها ثم ولدت ثم مات
 لاعز وفا سعت الجارية وولدها في كتابته على نحو مهما خلافا ما لو اشترى ولده في كتابته لاسع
 على النجوم ولكن يودي في الحال او يرد الى الرق وهي تعد بشهرين وخمسة ايام ثم اذا
 اديا يبدل الكتابه عتقا وعليها ان تعتد بثلاث حيض من حين عتقت وهي عدم ام الولد ولا
 ولا يجزى عما سبق ولا وارثه لها ولو كانت له امه اشترىها في كتابته فولدت منه ثم مات
 لاعز وفا لا عده عليها ولم يعتق الا بعد الاده افعنتا وعليها ثلاث حيض من حين عتقت ولو
 كانت في عده النكاح في المسله الاولى حين اديا الكتابه فعلها ثلاث حيض تمام لشهرين وخمسة
 ايام اما لو تركه وفا يودي كاتبه فيحكم بموته حر او عتقت مراته مع ولدها والولد يرث
 دون المرأه وتعد بثلاث حيض حيثما كان للنكاح والثالثه لسبب عتقها وهي ام ولده ولا تنفق
 في الثالثه ما تنفق في الاوليين من الزينه اما ان تله منه فعدتها حيثما كان للنكاح وتباع مع انه
 دخلها وان لم يكن دخلها حتى مات فلا عده عليها اصلا ولو مات عن وفا فلم يود كتابته حتى
 هلك المال فهو بمنزله من لم يتركه وفا **غصب** رجل غصب مدبراً قيمته الف درهم فغصب منه

اخر بعد ما صارت قيمته الفان فابق من يده فلمولى تضمن اى الغاصبين اختاره فان ضمن
الاول ضمنه قيمته يوم غصبه وهي الف وان ضمن الثاني فالغنى وهي قيمته يوم غصبه فان
ضمنه الاول رجع الاول على الثاني بالفين فسلم له الف مثل ما عزمه والف الثاني موقوف
في يده ولا يصدق بها فاذا رجع من يده واسترد الاالفين ثم الاول رده الى مولاه
واسترد منه الفه ليس لاحد الغاصبين حبس المدبر الاسترد ادا القميد بخلاف الفين ولهذا
لا يجوز رهنه ومتى اختار المولى ضمنا الاول فرجع العبد الى الاخر ومات في يده قبل
القضا بالرد او بعده فباخذ منه القيمة اولم ياخذها ليس له ان يضمن الاخر شيئا فاخياره
احدهما للمضمن ابرالاخر اما لو ضمن الاول قيمته ثم ظهر العبد في يده الاخر فحضر
المولى لياخذها فنعه الاخر حتى مات وابقى في يده فلمولاه تضمن الاخر قيمته وقت
الغصب وهي الفين ويرد ما اخذ من الاول والا ولذا الوقت له الثاني فلمولى ان يرد على
الاول ما قبض واختر تضمن عاقله الثاني الفين في ثلاث سنين وان شا ضمن قاتله في مال حال
اما لو قتل الاخر قبل اختيار المولى ثم اختار تضمن الاول ليس له غير ذلك ولكن للاول
ان يختار تضمن الاخر في مال حاله الفين وان شا تضمن عاقلته في ثلاث سنين **تعليق**
عبد قيمته عشرة الاف فقال مولاه اذا ادبت الى عبد افانت حر فاقى بعبد قيمته مائة درهم
ولم يجبر على قبوله ولكن لو قبله عتق. لو قال له اعتق عنى عبدا وانت حر فهذا بمنزلة قوله
اذا اعتقت عنى عبدا فانت حر بمنزلة قوله اذا ادبت الى الفافانت حر ويقع ذلك على ايمان
عبد وسط وصار العبد المامورا ذونا في التجارة ثم لو اشترى عبد الساوى مائة درهم
او ذهب له عبدا فاعتقه عن مولاه لم يصح اعتاقه ولم يعتق المامورا ايضا. اما لو كان عبدا
وسطا فاعتقه عن مولاه جازعتقه وعتق المامورا ايضا. ولو قال له اعتق عبدا وانت حر بمنزلة
قوله اعتق عنى عبدا وانت حر استحسنا اما لو قال ادا الفدرها وانت حر بمنزلة قوله ادا الى
الفا وانت حر. ولو قال ذلك في مرضه فاعتق المامورا عبدا وسطا وذلك كل مال المولى وقيمه
المامور مثل قيمه الوسط ثم مات المولى لاسعابه على العبد المامور وسعى العبد المعتق الوسط في
ثلثي قيمته. وان كانت قيمة المامور اكثر من قيمة الوسط فيقسم الثلث على قيمتها فما احاب قيمته
الوسط فهو له وسعى فيما بقي وما احاب فضل قيمة المامور كان له وسعى فيما بقي نحو ان تصون
قيمة المامور سنين دينار او قيمه الوسط اربعون دينارا فثلث رقبته وهو عشرون مع قيمة
الوسط وهي اربعون فذاك سنون دينار وهو كل مال الميت فثلث ذلك وصيد وهو عشرون فيصير
به المامور ثلث رقبته وهو ستة دنانير وثلثي دينار ويصير بالوسط بجمع رقبته فله بلاه عشر دينار

وثلث

دلت دينار فيسعى حل واحد بما بقي عليه. ولو قال اعتق عنى عبد بعد موتى وانت حر فهذا قوله
في الجهاد سواء الا في حصده واحده وهو انه اذا اعتق المامور كما امره لم يعتق الا باعنا والورثة اد
القاضي للوسط وليس للورثة بيع المامور ولكن يرفعون الامر الى القاضي ليامره القاضي بلخاف
رقبه وعمله على ما يرى من بلانته ايام او نحوها فاجبر ان لم يعتق رقبه في هذه المدة ابطال رقبته
ثم اذا مضت المدة وورده القاضي الى الورثة وابطال الوصية فلا يعتق بعده باعنا رقبه اما لو
قال لعبد وهو سادى الفاج عنى حجة وانت حر وليس له مال غيره فعلى العبد ان يخرج عنه حجه وسط
من منزله الموصى قلت قيمة العبد ام كثرت والوسط ان ينظر الى النفقة كم يذهب في طريق الحج فيلزم
الوسط من ذلك من غير اسراف ولا يقس فن احصا بنا من بقول الحج ثلاثة مرتفع ووسط ودون
فالمرتفع ما يخرج على الراحلة والعمارى والوسط ان يخرج على الزاملة والدون ما يخرج ماشيا ثم
اذا حج كما امره الموصى عتق باعنا والورثة والقاضي لا بنفسه ثم يسعى في ثلثي قيمته للورثة ولو
اوصى الميت مع ذلك انسا ثلث ما له يقسم الثلث بينه وبين ذلك الموصى له بضرب له بالثلث ويضرب
للعبد بربقه كلها. ولو قال للميت لعبد ادفع الى الوصى قيمة حجه يخرج بها عنى وانت حر فاذا
دفع ذلك للموصى عتق ولا ينظر فام الحج ولا سعابه على العبد وثلثي قيمة الحج للورثة فيخرج من ثلثها
ولو كان مع ذلك وصية بثلث المال يعتق العبد ولا سبيل عليه وثلثي ما ادى العبد للورثة ويضرب
للحج والوصية بالثلث في ثلث ما ادى العبد فيصير اربعة فربو للموصى له بالثلث وبلاه اربعة
بصرف الى الحج فيخرج من حيث بلغ. وقيل هذا الجواب على قولهما اما عند اى حنيفه فالثلث بين
الحج وبين الموصى له نصفان. ولو قال للميت للعبد ادفع الى الوصى قيمة حجه فاذا ادفعها اليه
دفع بها عنى فاذا حج بها عنى فانت حر وقيمة الحج مثل قيمة العبد او اقل او اكثر ثم مات المولى
يعطى العبد قيمة الحج ولا يجبر الوصى على القبول بخلاف ما لو قال ادفع الى الوصى قيمة حجه حج
بها عنى وانت حر فمضى الى بها جبر على القبول. اما هاهنا لا يجبر ولكن ان قبل من العبد فاخذها
ثم يرد على العبد الحج بها فلا يعتق حتى يخرج بها ثم عتق وسعى في ثلثي قيمته للورثة وليس للورثة
ان ياخذوا منه ثلثي قيمته قبل الحج. ولو قال لعبد حجة بعد موتى وانت حر فمات في
شوال فللورثة منع العبد عن الحج في عامه وبحبسونه فيستخذه ومنه الى قابل فيخرج عنه مائة ولو
مات الموصى قبل الحج با شهرين نظر كم يكون الحج في دهايه ورجعته فان كان ذلك شهرين وكان الميت قد
مات قبله باربعة اشهر قيل للعبد اخذ منهم اربعة اشهر ثم اخرج في شهرين وليس لهم منع
ولو مات الوصى في شوال فعاد الورثة للعبد اخرج سنتك هذه فعاد العبد ليس عندى
ما اخرج به ولكن اتاخر الى قابل فان يرد الورثة فلم ذلك ولم ان يرفعوا الى القاضي بامر

بالخروج واجبره ان لم يخرج في سنته ابطل وصيته اما لو لم يرفعوه حتى مضت السنة
م رفعوه فان العاقبة لا يبطل وصيته ولكن اجله الى السنة الثانية لو قال الميت له حج
عني في هذه السنة وانت حرم ما فات لم يخرج في هذه السنة بطلت الوصية وهو عبد
للورثة ولو مات الميت في شوال فقال الورثة لا نترك هذه السنة فلم ذلك فاذا
منعوه بطلت الوصية ولو قال الميت حج عني بعد خمس سنين في سنة كذا وانت حر ولا مال
له غيره فقال الورثة لا يرضى ان يخرجه الى تلك السنة لم يكن له ذلك وقيل لم يستحق
الى تلك السنة فان حج في تلك السنة عتق وسعي ذلك في ثلثي قيمته لو قال له اذا دفعت
الى وصي بعد موتي قيمة حج فلها عني فانت حرم ما فات فلا يعتق حتى يدفع قيمة حج وسط
حج لها الوصي فيعتق بعد ما يحج عنه فالادامع الحج شرط العتاق بخلاف ما اذا ذكر حرف
الواد في قوله اذ الى الوصي قيمة حج بها وانت حر فتى ادى عتق حج الوصي ولم يحج اذ
حج الوصي في مسلتنا عتق وسعي في ثلثي قيمته ولذا لو قال اذا ادبت الى الف درهم
فحجتها فان حرف فاداه لم يعتق حتى حج بها بخلاف قوله اذا ادبت الى الف حج لها فان
حرفا ادى عتق وان لم يحج ولو اتاه العبد بذلك لم يجز على القبول في قوله فحجتها
لو قال لعبد اذ ادبت الى الف درهم فان حرف فاداه العبد بحس ما يجر المولى
على قبولها كالمكاتب التي بعض بدل الكتابة لو قال له اذا قدم فلان فادت الى الف
درهم فان حرف فقدم فلان فادى اليه الف بعد قد ومه اجبر على قبولها ثم اذ ادى مال
اكتسب بعد الممن قبل القدم للمولى ان يرجع على العبد بمثل اما لو ادى من مال
اكتسب بعد القدم ولم يرجع لو قال ان ادبت الى عبد فان حرف فادى اليه عبد او سطا
اجبر على قبوله الا ترى لو ادى اليه عبد امر ففعا اجبر على قبوله كما في الكتابة بخلاف
ما لو قال ان ادبت الى عبد او سطا فان حرف فادى اليه عبد امر ففعا لم يعتق حيث شرط
الوسط ولذا لو قال له اعتق عني عبدا وانت حر فاستفاد عبدا او سطا فاعتقه عنه عتق
وعتق المأمور ايضا اما لو استفاد عبدا امر ففعا فاعتق عن المولى لم يعتق واحدا منها
بخلاف ما لو قال اذ الى عبد او انت حر فادى اليه عبد امر ففعا عتق اما لو استفاد عبدا
وسطين فاعتقهما عن المولى عتق احدهما والخيار الى المولى لو قال له اذا ادبت الى درهم
فان حرف فادت العبد بثلاثة دراهم او اكثر فاني ان قبلها لم يجز على القبول ولكن ان قبلها
عتق ولذا في قوله اذ ادبت الى ثوب فان حرف فاني ثوب لم يجز ولكن ان قبله عتق لو قال
للورثة اذ ادى لكم بعد موتي درهم او قال ثوب فهو حر فلا يعتق شي من ذلك فانه باطل

وصية

وصية لو كاتبه على عبد جاز ويلزمه الوسيط كما في النكاح والخلع والصالح عن دم العبد
ولذا كاتبه على كرحظة او ثوب هو وى ينصرف الى الوسيط وان لم يسم جنس الثوب فهي فاسدة
بخلاف لعبد ولو وكل انسانا بان يكتب عبدا على وصيف او عبدا او عبدا او ثوب هو وى
جازت الوكالة ومكاتبته على الوسيط من ذلك ولذا لو وكله بان يعتق عبدا على عبد اما
لو اعتقه على دن غير وسط لم يجز عندهما وعند ابى حنيفة يجوز بمنزلة الوكيل بالبيع بما
عزوهان ومصلحة لا يجوز ايضا لو كاتبه على درهم لا يصح وان ادى ثلاثة دراهم عتق
متى قبلها المولى ولذا لو قال اعنتك على درهم فقتل العبد فهي فاسدة وعتق العبد
وعليه قيمته ولذا كاتبك على وصيف ولم يذكر عددهم لا يصح اما لو وكل رجلا بان يكتب
عبده على وصيفا جاز ولا يجوز للوكيل ان يكتبه الا على بلائه وصفا فصاعدا او سطا
او غير او سطا بخلاف ما لو كاتبه بنفسه على بلائه وصفا ينصرف الى الاوسط قلت قيمة
المكاتب او كثرته ولذا لو وكله ان يزوجهما بالوصف **فصدق** رجل في يده جارية قد
دبرها ثم قال كنت غصبتها من هذا الرجل وكانت مدبرة له قبل ان اغصبها فصدقه المقر
له ولذبتهما الجارية وقالت انامدبره للذي دبرني ولا يعرف انها كانت المقر له فان القاضي
يقضي بالهامدبره لذى اليد ويضمنه قيمتها للاول ولا يحول القاخي بينه وبين استردادها
ودطيعها اما لو علم الهامدبره للمقر له فلا ينبغي ان يفعل شيئا من ذلك ونفقها على ذى اليد
ان كانت عاجزة عن الكسب ولو قدرت على الكسب تومر فككتيب وتنق على نفسها ولا يجبر
المولى على نفقتها ولو قبلها رجل للمقر له على القاتل القصاص ان كان عبدا وان كان حطا
فالدية على عاقلة المقر ايضا اما لو كان القاتل هو المقر له فديتها على عاقلة في ثلاث سنين
وفي العمد القياس وجوب التود عليه ولكن استحسننا واوجبنا الدية في ماله في ثلاث سنين للمقر له
المقر له هذه الجارية في حياتها وماتت فعتقت بزعم المقران ولا دها المقر كما جعلنا كسبها له
ونفقها عليه ولو اعتقها المقر فقد اعتاقه لو اعتقها المقر له واراد المقر ان يرجع على المقر له بما
ضمن من قيمتها حيث اسكها بالاعتاق ليس له ذلك لو غصبها المقر له واستخدمها فهلك في يده
ضمن قيمتها للمقر يوم غصبها ياها وان كانت زايده على ما ضمن له يوم الاقرار وام الولد
بمنزله المدبر في جميع ما ذلنا عند ابى يوسف ومحمد جارية في يده قالته مدبره ثم اقرا لها
جارية فلان غصبها منه وامره فدبرها وحده المقر له ولذبتها الجارية وادعتاها مدبره
للذي دبره وهي في يده وهي لم تعرف المقر له فهي المقر كما قلنا وعليه قيمتها للمقر له مدبره ولو
كان مكان التدبير اعتاقا والمسئلة بحالها فهي مولاة للمقر ولا يضمن المقر شيئا من القيمة للمقر له

حسب صدقة في اعتاقه بامر من ولوماته فمراؤها المقر جارية بينهما فولدت فادعاهما
احدهما صارت ام ولد له وقضى بنصف قيمتها ونصف عقرها لشريكه ثم قال المدعى
قد ولدت منك ابها الشريك قبل ان تلد مني وادعيتني وهي ام ولد له وصدقه شريكه
بذلك ولدت ابها الامه فلا الصدق ان عليها ولا على ولدها وبقاله لشريكه ان شئت فخذ ما
قضى له من نصف قيمتها ونصف عقرها غير انه يجب نصف قيمه ام ولد وقيل هو مندهما
ولا قيمه لام الولد عند الحنفية والاصح ان هاهنا اتفاق في وجوب الضمان ثم ميراث
الام والولد للمقر خاصة لو قال المقر لشريكه انك اعتقتها قبل ان اطأها فهي مولاك
وصدقه بذلك شريكه فهي حرة وهي لذاتها لا ضمان على المقر من قيمتها ولا عقرها ولا ولدها
للمقر جارية في يده فذبحها ثم قال كاتب مدبرة لهذا الرجل فقصبتها وادبرتها
وصدقته الجارية بذلك فهي مدبرة للمقر ولولا الجارية لذبح المقر فانها مدبرة
له ثم رجعت وصدقت المقر قبل القضاء فهي مدبرة للمقر له وان قضى القاضي بكونها
مدبرة للمقر ثم رجعت وصدقت المقر لا يلتفت الى اقرارها ولولذبت تم قبل ان
يقضى القاضي فهي مدبرة للمقر له والكسب والمراث لمن حكمنا به بالتدبير وله الولد
لو استولد جارية في يده وادعى ولدها ثم قال كاتب جارية فلان فزوجنيها فولدت لي
هذا الولد فصدقه المقر له ولذبتهما الامه لم يرض القاضي حكمه حتى رجعت الى المصدق
وهي والولد للمقر له وهي ام ولد له والولد بمنزلة ام الولد بعقوبت المولى حتى لو لبس
الولد بعده وانكر لونه عبدا لم يلتفت الى انكاره ولو لذبتهما الامه قضى بالها ام
ولد للمقر والولد حرة لا سبيل عليه وعلى المقر قيمتها ام ولد للمقر ولا يجب لعقر
فانها مقران بالمهر في التزوج ولو انكرت فلم يقض به حتى ماتت لم يقض القاضي بولدها
حتى يكر فان كبر كان القول قوله فان صدق اباه كان عبدا للمقر له وان لذبت بذلك
قضى بان حرة ام ولد للمقر وضمن قيمتها ام ولد وعقرها ولو كانت امه حرة والام
يعبر عن نفسه فصدقتهم امه وكذا هم الغلام فهي ام ولد للمقر وعقوبت الغلام وضمن المقر
قيمته للمقر له ولذبت ان لذبتهم الامه وصدقتهم الغلام فلما لم يجتمع الولد والامه على
التصدق لم يصدر المقر له من المجرى قال وجهما لله من اعتق عبدا له مال عن اده
متاع او ثياب كلبه لسيدته لا ثوبا يوارى اي ثوب شاسيده لو اعتق منه نصيبه
وهو موسر ثم اعسر لشريكه ان يضمنه نصيبه والموسر من كان له ما يساوي نصف قيمة المعتق
سوى المنزل والخادم ومتاع البيت وثياب جسده ومن اعتق عشر مملوك له ان يستسجيه في

تسوية

تسعة اعشاره اولا والمدبرة من زوج او من فخور صار واحدا من اولادهم بعد التدبير
عنتقوا موت السيد ولا يجوز بيعهم ولا ان يملكهم غيره بوجه كالمهم لو اعتق نصف مدبرة
فله ان يستسجيه في النصف الباقي وهو بمنزلة المكاتب مادام يسعي لو دبر عشر عبده صار
عشره مدبرا وتسعة اعشاره موقوفه ان مات سيده عنتق عشره من الثلث وعليه السعاية في
تسعة اعشاره لعلق عنتقه بوجه مفيد لم يجر مدبرا مطلقا نحو قوله ان مات في سفر هذا
او مرضي هذا او قالي هذا فله ان يبيعه ولكن ان هلك في تلك الوجه عنتق ولو قال انت حر ان
مات انا وفلان لم يكن مدبرا فان ماتا معا عنتق ان كان في ملكه وان مات السيد قبل فلان
صار العبد ميراثا اما الومات فلان والعبد في يد السيد صار مدبرا وما ولدت ام الولد
من زوج او فخورا وغيره لا من المولى فهم بمنزلة الام عنتقوا مع الام عنتق المولى لا يجوز بيعهم
وتملكهم انسانا بوجه من الوجوه ولو اعتقها سيدها عنتقت هي دون الولد ولو عنتقها
او اقل او اكثر عنتقت كلها ولذا لو اعتق جزا من ولدها عنتق كله لا سعاية فيه فان ذل قيمه
لم يغير انه لو كانت لها جازة لو منك عم او عمته او خاله او خالته او عمه ابيه او خاله او عمه جده
او خاله او عمه امه او خالته او خاله او خاله او خاله من النساء نكاحها من ذي
الرحم المحرم ولا من الرجال ان لو كانت امه او امه او امه او امه من النساء نكاحها من ذي
ولو ولد جارية ولدت منه في نكاح او ولد جزا منها صارت كلها ام ولد وضمن لشريكه نصيبه
ان كانت مشتركة بينهما هو سوا كان او معسر اخلافا لو اشترى ابنه مع غيره عنتق نصيبه
ولم يضمن لشريكه والمكاتب عبدا ما بقي عليه درهم وليس للمكاتب ان تزوج عبده الا باذن
المولى ولا يجوز بغير اذنه وله ان تزوج امته بغير اذنه لو اشترى سوي لآب والجد والام
والجدة والولد له ان يبيعهم كالاخ والاخت والعم والعمة وغيرهم من ذوى الارحام غير
انه اذا ادعى كاتبه وهم في ملكه عنتقوا بعنتقه لو اشترى المكاتب ام ولد له دون الولد له
ان يبيعهها ثم لو اشترى الولد ليس له ان يبيع واحد منها وان مات الولد بعد ذلك ليس له
ان يبيع الام اما لو اشترى الولد وحده ليس له ان يبيعه ولو كانت عبده على درهم او دينار
او غيرها نجح عليه او لم ينجح جاز لو كانت عبده على الف درهم فقال تجزى وانا ادفع في الرق
لم يكن له ذلك الا برضى المولى فان ردد المولى الى الرق وتابعه المملوك جاز ولو عجز عن المكاتب
واراد المولى ان يرد الرق فان المملوك ليس له رده الا بقضاء القاضي وذلك بان حل نجح او
يخفى لعله القاضي اياها فان ادى والارده الى الرق وهذا قول محمد وعنده ابو يوسف لا يرد
الا بعد ان يتولا عليه بثمان وان وجد المولا بعد ما لاله اخذ منه والله اعلم عن سالم بن عبد الله

ابن عمرو قال نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم خارج المدينة متوجها الى الغزو وكان يختلف
اليه الناس تشييعا فاجتمع عثمان رضي الله عنه على بقله له فقال لها وردة دخلت غلام اسود
فبصر به النبي صلى الله عليه وسلم فاحمار وجهه فلما دخل عثمان وجلس فقال صلى الله عليه وسلم
يا ابا عمر واذا احببنا هذا خلف الغلام في المنزل لا تدعه عنك خلفك فقال عثمان اني اشهدك
برسول الله احرر لوجه الله تعالى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم جعله الله حجابا لك **من المتنا**
فلما خرج عثمان فقال للغلام ان شئت فخذ كذا فانك حر لوجه الله تعالى
من المتنا لفظ قال ابو حنيفة رحمه الله لو قال انت عبد الله بنو العتق لم يعنى ولذا
انت لله وقال ابو يوسف يعنى في انت لله اذا نوى عتقه لو قال العتقة والمضغ في بطنك
في بطنك حر يعنى وعن ابو يوسف انت عتق ونوى في الكبر لم يدن في الفضا اما لو قال
انت عتق السن لم يعنى ولذا انت حر الوجه جمالا وانت حر النفس في فعالك وعنه كل مملوك
في هذا المسجد فهو حر لم يعنى عبده الذي في المسجد اذا لم ينوه عن قوله كل مملوك ببغداد
فهو حر لم يعنى عبده فيها اما لو قال كل مملوك في هذه الدار فهو حر وعبده فهو عتق فان
هذه اخاص وعنه لو قال لامته حاله الطلاق انت حره وقد خرج منها راس الولد فالولد
حر اما لو خرج نصف بدنه سوى الراس فهو مملوك اما لو قال لراس عبده هذا راس حر
لم يعنى انت مولى فلان او عتق فلان عتق اما لو قال لعتقك فلان لم يعنى كل مال في حر
لا يعنى رقبته زوج امته رجلا على انها ابنته صح الزوج وهي حرة وعن محمد ذكرك حبر
عتق لو قال عبدا في هذه السكة او في هذا المسجد الجامع يوم الجمعة فهو حر وعبده فيه
عتق ولذا كل عبد ببغداد او عند احد بغداد احرار عتق عبده فيها ولذا كل العبيد
الرومية احرار عتق روميون من عبيده ولذا كل عبد في الارض حر عتق عبده في القياس
انت مثل هذه لامراه حره لم يعنى امته ولذا لو قال لامراه حره انت مثل هذه الامه ما
لم يعنى نسبك او احلك حر ينظر ان علم انه سبي لم يعنى والاعتق انت غير مملوك لا يعنى
ولكن ليقول ان يدعيه ولم يرنه بالولا فان قال المملوك بعد ذلك انا مملوك له صدق ولو
قال لرجل قل لغلامي انك حر او انه حر عتق ساعة فكلم في الفضا اما لو قال قل له انت حر
لم يعنى حتى يقول له انت حر كما نه وكله باعتاقه وهيب رقبته عتق لو قال صحح لبعده
انت حر من ثلث مالي فهو حر من جميعه ان اشترت عبد فلان عتق فاشتراه لم يعنى اما لو
قال فقد عتق فانه يعنى لو قال لامته هذه خالتي من زنا او عمتي او ابن اخي عتقت
يا سيدي لم يعنى يا مولاي عتق **وكاله** عن ابو يوسف لو قال لو كيلة عتق عبيد من عبيدي

فاعتق

فاعتق

واحد لم يعنى وان عتق اثنين جاز وان عتقهم جميعا خير المولى في اثنين منهم كما لو قال
ان دخل عبيد من عبيدي هذه الدار فهم احرار قد دخل واحد لم يعنى وان دخل اثنان عتقا
عن محمد عتق عبيدي ليد فهو على المجلس لو قال لبعده افعل في نفسك ما شئت فله ان يعنى
نفسه او تصدق بها او يهب نفسه من شاؤ او يبيعها فالعتق مقيد بمجلسه **حصوه** عن ابى
يوسف رحمه الله ادعى المملوك المولى ولد الامه وكسبها لها كانت قبل ما عتقها وهي احرار
انها بعدة فالقوله منه قول صاحب اليد عن محمد رحمه الله كل مملوك املاكه او اشترته الى
سنة فهو حر فخاصمه عبده له في ملكه واقام البيعة على اليمن فاعتقه القاضى ثم اشترى عبدا
في تلك السنة فخاصمه بعباده البيعة اما لو وقعت الدعوى الاولى على الشرى واقام
البيعة على عيبه بالشرى لا يكلف الثاني اعاده البيعة سكون الغلام عند بيعه ليس باقرار
على الرق اما اذا سلمه البائع الى المشتري فسكوتها اقرار بالرق كل مملوك في حر فاقام
مملوكه له البيعة على اقراره فاعتقه القاضى ثم جاء غلام اخر يدعى له لا يكلف اعاده
البيعة خلافا لابي يوسف لو قال سلم حر وبيع حر وميمون حر محتاج الى اعاده البيعة
لكل واحد متى تفرده بالدعوى اما لو قال هم احرار لا تعاد لو اعنى جارية فسمعت
وهو يحد بها وقضى القاضى برقها بعد ما حلف المولى قال محمد تهرب منه ولا يسعها
ان تزوج **تعليق** عن ابى حنيفة رحمه الله اخذ مني سنة وانت حر عتق من ساعته ولا شئ عليه
قال ابو يوسف انما عتق بعد الخدمة قبل او لم يقبل قال ابو يوسف لو قال
لعبده تصبغ غدا احرار عتق غدا اما في قوله تقوم حرا او تفعد حرا عتق ساعتك لو قال
تصبغ غدا وتشرب الما احرار عتق بغير شرب اهب لك دني عليك او تصدق به عليك
او ابرائك على ان تعتق عبده كقبيل لم يعنى وصحة الهبة لو قال فلما دخلت هذه الدار
فعبدي حر وله عبيد فدخلها اربع مرات عتق بكل دخله عبدا بوقوعه على ابرها شأ عن
محمد انت حر على ان يدخل الدار فهو حر دخلها او لم يدخل لو قال لامته اذا مات والدي
فانت حرة ثم باعها من والده ثم تزوجها ثانيا لو قال اذا مات والدي فانت طالوتين ثانيا والده
لا يقع طلاق ولا عتاق اعنتك وجعلت عتقك مهره فقال لا تزوج فهي حرة ولا شئ عليها
مما ليكي الحيازون والخطاؤون احرار فعتق منهم من هو معروف بهذا العمل من عبيده وانما
ان كان في الدار هذه احد الاو يسمى عتق عبيدي فهو حر وفيها صدى لا يفعل التمي فعبده
حر اول غلامين اشترى احرار فاشترى غلاما ثم اشترى غلامين لم يعنى شئ منهم اما
لو اشترى غلاما ثم اشترى غلاما واداه عتق الغلامان كل عبدا اشترى به فهو حر الى سنة فاشترى

فاشترى عبدا لا يعتق حتى ياتي عليه سنة من يوم اشتراه اما في قوله كل عبدا اشترىه الى
الي سنة فهو حر عتق كل عبدا ساعة اشتراه الى تمام سنة من يوم حلف قال ابو يوسف
ان اشترى عبدا من في عقده فها حر ان فاشترى ثلاثة اعبدا عتق اثنان منهم بوقعه
على الاثنان منهم **على مال** عن ابى يوسف بعنك نفسك بالف فاقبلت فقال العبد
قبلت فهو قوله العبد بخلاف قوله اعتقتك على الف فلم يقبل ان ادنا الى الف فانت حر
فاداهما الا درهما ثم باعه ثم اشتراه فصح ثم اداد الباقي احبته على اخذه وعتق عن محمد لوال
لرجل اعتق عبدا هذا عن نفسك بالف درهم فقال الرجل قد اعتقته عنك فهو باطل
اذ الى الف وانت حر لم يعتق حتى يود به كما لو قال لها ادخلي الدار وانت طالق لم تطلق
حتى يدخلها اما لو قال انت حر واذ الى الف فهو حر بلا شيء لو قال الغلام لعني نفسي
فقال قد فعلت عتق ويسعى في قيمته **شك** عن ابى حنيفة انت حره ارماني بطنك عتقت
اذ لم يكن حاملا عن ابى يوسف في رجل له ثلاثة اعبدا فقال احد عبدي حر احد عبدي
حر عتقوا جميعا حلف بعتق عبده انه ما دخل المسجد امس وحلف اخر بعتق عبده انه
قد دخل المسجد امس ثم اشترى رجل العبد من منهما وهو منكر منهما ثم خاصمه العبد
واقاما البيعة على عيبتها لم يقبل حتى لو شهد ابد لك قبل البيع لم يعتق واحد منهما غير
انه لو علم به القاضي احبته على عتق احدهما لو شهد رجلا انه قال لعبد به احد
عبدي بعد من حر وقال لم يسرها ما قبلت عن محمد احد كما حر ثم اسرا حدهما العتد
لم يعتق الباقي والمولى على خياره ولذا لو اسرها العتد وولم يملكوا ولو باعها
فاعتقها المشتري عتق احدهما منه بحكم عقد فاسد يومر البايع بالبيان او لا ثم عتق الآخر
عن المشتري وورثه البايع بمنزله البايع بعد موته لو اعتق احد عبده به بين يدي القاضي
لعنه ثم مات ونسى القاضي فانه يعتق احدهما عليه احدي هاتين الامتين ام ولدى ثم ماتت
احدهما فله تعيين الميثة ولذا في قوله في ولدهما احدهما ابني بخلاف قوله احد كما حر ثم
مات احدهما احد كما حر ثم قال لم اعتق هذا فعتق الآخر ولذا في الطلاق اما لو قال
لاحد هذين علي الف فقبل لله هو هذا الاحدهما بالالف لم يتعين الاخر لاستحقاقه لو
قال في مرضه او وصيته احد هو لا ابني ثم مات قبله لسان للورثة تعيين العتق في واحد من
عبده فله لا تقسم العتق عليهم حتى يقول الورثة لا نعلم لا بهم قال ذلك وعتق ما عينوه ولا
ثبت النسب ولا ينتظر لغايب وصغير في الورثة ولا ينفذ في نصيبهم ومن لم يجز عتقه **استنفا**
في نصيبه بخلاف الطلاق حيث ليس للورثة تعيين المطلقة قال ابو يوسف زيد حر والى

فسالم

فسالم فانه مجبر ولذا في قوله اعتقت فلانا والا فقد اعتقت فلانا اما لو قال اعتقت فلانا
والا فهذا حر عتق الاول احد اما حرة فولدت احدهما واكتسب مالا ثم اختارها
فالولد حر والكسب للمولى ان دخلت هذا البيت شهرا فعبدي حر او غيره فان هذا
الشك في المالم لا في البيت ولذا ان اخر الشرط الشهر **استنفا** عن ابى يوسف انت حر
الا ايام حياتك او قال انت حر قبل ان تحلق او قال اني اعتقته قبل ان املكه فهو باطل
بخلاف قوله قبل ان تولد او قبل ان اسيرك فانه عتق في القضا عن محمد انت حر البيعة
مات العبد قبل ان يقول البيعة مات رفقاه ان تزوجت فلانه في طالق لا يعبدي حر
عتق من ساعته له خمس مما ليد فقال عشرة من مما ليكي احرارا والا واحد عتق خمسة كلام
اما لو قال مما ليكي العترة احرارا والا واحد عتق اربعة من خمسة **تدبير** قال ابو حنيفة
رحم الله لولا خلاف اصحابنا الرايت بيع المدبر جازا ولكن اهل الكوفة واهل المدينة
واهل مكة واهل البصرة لا يرون بيعه وقال ايضا عتق المدبر من عتق تسني العتق
كتمو لكان دخلت فانت حر ولكن اكرهه خلاف اصحابنا عن ابى يوسف رحم الله ان مات
من مرضي هذا ثم رجعت عن هذه المقالة بكلامه فوجوه باطل انت مدبر على الف له
ان يبيعه قبل او لم يقبل وان مات وهو في ملكه فقبل واذا الف عتق عند ابى حنيفة
وعند ابى يوسف القبول في وقت الكلام عن محمد انت حر الساعة وبعده مولى يعتق بعد
الموت لو قال اوصيت بربيتك فقال العبد لا اقبل فهو مدبر وورده باطل اعتق مدبر
هذا على ان لك على الف درهم او قال على اني ضامن لالف لك فاعتقه لاشي على الضامن
استيلاء عن ابى يوسف حملت مني جملا او قد حملت مني بحبل صار نام ولوله ولا يصدق
بعد ذلك انه ربح وان صدقته الجارية انه ربح اما لو قال ما في بطن هذه مني ولا ينسب
الى حبل ولا ولد ثم زعم انه ربح وصدقته الجارية فهي امته ساعة وان كذبته وقال سقطته
سقطا مستبين الخلق فهي ام ولده لو شهد شاهد انه قال قد ولدت هذه مني وشهد
الاخر انه قال هي حبل مني قبلت ولذا لو شهد احدهما انه اقرب لها ولدت غلاما وشهد الآخر
على اقاربه بالجارية **والاعز** ابى يوسف من اسلم وقد اعتق في الجاهلية عبدا فولاد ثابت له
بعد هجرته اما من اهل المير من غير العرب كالروم والعجم لا ولا فيه لاحتمال اسرقاقهم
لو التحق المرتد بدار الحرب واعتق هناك ثبت له المير لولا لعدم اسرقاقهم رجل مات وترك
ابا واخا مدعي رجل ولا الميثة فاقام البيعة انه اعتقه لا يقضي له بالولا والميراث للاب والاخ
اما لو ترك انا بعضي بالولا والميراث للابن **مشرك** عن ابى حنيفة عبدا بين ثلاثة اعتقه احد ثم

ثم اعتقه الاخر وهما غنيان لا ضمان على الثاني وان كان الاول اعتقه في مرض موته ثم اعتقه
الثاني لا ضمان للثالث على واحد منهما عن ابي يوسف حلف بعتقه ان دخل هذه الدار اليوم
وحلف شريكه بعتقه ايضا ان لم يدخلها اليوم ومعنى اليوم ولا يدري انه دخل ام لا واحدهما
غني لسعي للغني في ربع قيمته وضمن الغني ربع قيمته للفقر هذه ام ولدي وام ولدك فعده
شريكه في ام الولد الاول صغير سبهما اعتقه احدهما وهو عسر لشريكه ان سواجر الصبي
وحسب اجرة من السعاب ان كان عقل ويرضي به لو دبره احدهما واعتقه الاخر شريكه
معا فالعتق اولي وعن محمد بن بن بلان ولدت ولدان في بطن ادم احدهما ان الجارية
اخته عتقت مع الولد من ثم ان ادعى الثاني الولد الاكبر وادعى الثالث الاصغر فالامرضه الي
الجارية فالفاخرة ان صدقتما ثبتت منها النسيان والافلا وعلى الاول ثلثا قيمة الجارية
لكل واحد ثلث قيمة الامة وام ولد ان كانت مكذبة وضمن لمدعي الاصغر ثلث قيمه
الولد الاصغر وابن ام ولد وضمن لمدعي الاكبر ثلث قيمه الاكبر عبدا فانها ادعى ذلك عبد
بينهما قتل انسانا فشهد احدهما على صاحبه انه لم يعتقه لم تجز شهادته فعليه نصف لدية
وعلى المشهود عليه نصف قيمة العبد في قيمته للمولدين ان كانا معرنا **كتاب** عن ابي يوسف
كانتك على ما به دينار قد كانتك على مائة درهم فقال العبد قبلت الاول فذاك ولم
يمكنه الرجوع من الاول اما لو قال قبلت ولم يبين فهذا اعلى الاخير ولو استدان
المكاتب لفا واداهما الى المولى في مرضه ثم مات فالالف بين المولى والغرماء بالخصم
لو باع امه من مولاها بالف وعتق ثم استحق لم سأل عتقه بامبارك كانتك باميمون
على الف فهو على الاخير اما في قوله بامبارك قد كانتك على الف باميمون فهو على الاول
لو كانتك على عوض بعينه عن ابي يوسف روايان وعند زفر باطل لو اردت ولحق بدار
الحرب وترك مالا وولد في دار الاسلام لا يعرض لسبي حتى يرجع او يموت لو وهب المولى
كاتبه عتق قبل ام لا غير انه اذا لم يقبل عتق وعلمه دن لو كانتك على ملء هذا البيت
جاز وعلى قياس قول ابي حنيفة لا يجوز وعن محمد كاتبه على الف درهم يود بها اليه نحو ما
ثم ان المولى قد استاجره بالالف التي عليه سنة خدمه عتق مهما وقع العقد ثم لو مات المولى
بعد ما خدمه العبد شهر انتقضت الاجارة ويرى المكاتب بخصمه ما خدمه والباقى
عليه دن لو ادى مال الكتابه فمولى عتق المكاتب ثم استحق رجوع المولى على العبد بدل
كاتبه على الف ثم قال وهبت لك حسن ما يثمنها فلم يقبل العبد فمولى عليه اما لو وهب له
الالف وقال العبد لا قبل عتق احد الوارثين قال المكاتب لنت حر لم يعتق ولم يكن هذا

براه

براه فان اعتقه الاخر قبل رجوع الاول في عتقه عتق وجعلته براه لو احوال المولى غير
على مكاتبه لم يعتق ما لم يود اما لو احواله المكاتب على غيره عتق الساعة **فاسد** عن ابي
يوسف كاتبه على ان لا يخرج من الكوفة فان خرج فهو عبده فهو فاسد لا يصح الخيار في الكتابة
وعند ابي حنيفة ان شرط للمكاتب جاز كاتبه على ان المولى بالخيار ثلاثة ايام ثم ابراه فهو
فسخ لكتابته عن محمد شرط فيها شرط فاسد ثم مات المكاتب عن وفاء موصى حره لو كانتك على
عبد او دار فدفعه الى مولا عتق وعليه تمام قيمته ولا يعتق عند ابي حنيفة الا ان يقول ان
اديت الى فاداه عتق وعليه قيمته **مرض** عن ابي يوسف كاتبه في مرضه على الف وقيمته
الفان فعلى العلام فعادت قيمته الى خمس ما به ثم مات سيده فقال له عجل نلتهم من الالف والباقى
الى نجومها عن محمد كاتبه على خمس ما به في مرضه وقيمته الف لا مال له غيره ثم مات سيده فقال
الوارث لا احقر فالحاكم بامر به اذ احسن ما به حاله وعتق والارده في الرق ثم بامر الحاكم
بادا ما به دسته وستين وثلثي درهم ليلبغ ثلثي قيمته وهي الف وقال ابو يوسف بحر الحاكم
ما به على ستمائة وستين وثلثين لو كانتك عبد من ثم استحق احدهما لا يرفع عن الثاني شي
اذا كانت كتابه واحدة اما لو وجد احدهما حرا بطلت لكتابته كلها **مكاتب** عن ابي حنيفة
رحم الله عجز المكاتب فاسا في الحاكم المدرة التي يستحق الرق في الرق فان قال المكاتب اريد
الرجوع الى الرق وابطل الكتابه وقال المولى لا اريد فالقول قول المولى وعن ابي
يوسف مكاتبه شري امراته ثم قال ان اديت فعقت فانت حرة او قال طالق فالعتق
يتبع اما الطلاق وقع لو قال لعبد ابيه اذا مات ابي فانت حرة فهذا باطل **مكاتب** بشري
ابنته وهي امرأة مولا الف الفسخ النكاح لو اراد المكاتب ان يبيعه مولا بخره ولم يعجز
لم يعز البيع مات مكاتب وترك عتقه وسقت فيما بقي عليه وان اشترت عتقه اخاها وليس
بينه وبين الاول قرابة ثم ماتت العمة لا يسعي لها **اجازة** عن ابي يوسف كاتبه مع اخر غائب
ثم مات الغائب وترك مالا ينظر ان ادى الحاضر كاتبه فذاك المال ميراث وان مات الحاضر
ولم يترك وقال استحسن ان يبقى الكتابه على الغائب فيودي معتوقا لا على النجوم
وفي رواية على النجوم كاتب عبد انسان فغراذنه على الف فالعبد ادى الالف الى الذي
كاتبه ثم اجاز المولى الكتابه بجاهزة ولم يجز الدفع ما لم يجز المولى دفعه عن ابي حنيفة رحمه الله
وعن ابي يوسف يعتق بادا به اليد وعن محمد كاتبه على الف ثم حط خمسمائة ثم بلغ العبد فاجاز
فالكتابه على خمس ما به لو قال لرجل كاتب عبدك على الف فقال فعلت فهي موقوفه على
اجازته فان ادى هذا الرجل الالف الى المولى عتق العبد قبل ان يبلغه الخبر لما لو بلغه

وقال لا قبل ثم ادى هذا الرجل لعنق العبد عن مجاهد قال كتب عمر بن الخطاب
رضي الله عنه الى ابي موسى الاشعري الى العراق ان يتناع له جارية من سبي حلف لاجس في العراق
سعد بن ابى وقاص فابتاع وبعثها الى المدينة فدعاها عمر فاعتقها واحسب اليها وقال ان
الله عز وجل يقول ان تنا لوال البر حتى تنفقوا مما تحبون **من اجناس الناطقي** قال رحمه الله ذكر
في الهاروني لو قال لام ولده قومي يا حرة او اذ هي يا حرة عنقت ولم يدن في القضا خاصة
يا ابني او يا ابني او يا اخي او لامته يا بنيه او يا اختي وذو في نوادر ابن رستم عن محمد بن يعقوب
وفي نوادر علي بن جزيك حر او شي منك حر عتق منه ما شا المولى في قوله ابي حنيفة وفي
المهاري انك حر او صدرك حر وهو باطل وان نوى به العتق لو خاط مملوكه ثوبا فقال
هذه خياطه حر لا عتق اما لو قال راسك راس حر فنوى عتق اذا نوى مال الواضحة فلا
فرجك حره من الجماع عتقت في القضا خاصة وحكم الاست والذكر كالفرج وعن محمد بن ابي
لعبد فرجك حر لم يعتق وفي الجارية يعتق وفي الهاروني وجهك الله او صرتك لله
او انت لوجه الله او قد جعلتك لله عتق وان قال ما عنتك لعنق لم يعتق وعن ابي يوسف
انه لو مات المولى ولم يقل عنتك العتق سباع وقال في المرض قد جعلتك لله فهو عتق وفي
رواية ابن سماعه عنه انه قال ثلث ما لي لله ليس بشي وفي نوادر ابن سماعه عن محمد بن اسبيل
لي عليك الا سبيل المولا عتق في القضا اما في قوله الا سبيل المولا لم يعتق وعن ابي يوسف
لعبد انت حر فبما ذلك هجا عتق عنده ان نوى ولذا في الطلاق اما لو اتى بمجده الملاوة
لم يجز لو قال نفسك نفس حره او كانك حره ثم قال لم اتوا العتق دين في القضا لو قال
لست بامتي او قال ما املكك سوى العتق لم يعتق لو اعترق احد الشركين نصيبه ثم مات
العبد قبل ان يحكم القاضي بالضم ان على المعتق فلا ضمان عليه في رواية ليشرب بن الوليد
وقال في الاصل اذا مات المعتق قبل اختيار الشريك تضمن المعتق المورس له ان يرجع
في تركته الا ان يكون العتق في مرض فيبطل عنه ولذا لو اختار سعيه العبد ثم بدله واراد
تضمن شريكه ليس له ذلك وشرط في الجماع الكبير يحكم الحاكم او قبوله لمنع الرجوع وفي
الاملا لم يقبل له ان يرجع وان قضى به القاضي **مال** اذا ادبنا في القفا فانت حره ولذا
متى وان واذا ادى عتق ولم يتقيد بالمجلس وله ان يبيعه قبل اتمام المالة لو قال لاجنبي
اذا ادبنا في القفا فغلامي حر فاجابها الرجل فاني المولى قبولها وقد وضعها حيث يقدر المولى
على قبضها لا يعتق بخلاف ما اذا قال ذلك لعبد فاجابها العبد ووضعها بين يديه عتق
وحنث المولى اما لو كان المالك على ذلك لاجنبي فقال صاحب المالك ان ادبنا في الالف التي لي

عليك

عبد فعبدي حر فاجابها ووضعها بين يديه فاني قبولها حث وعتق العبد ويرى هو من الدين
مخلاف المتبرع وعن ابي حنيفة اذا ادبنا في الفاكل شهر ما يد او حجه لدا واخره لدا فقل
هذه مكاتبه انت حر على الف درهم الى شهر فقل عتق في الماله وعليه الماله موجلا لالمو
قال اذا ادبنا في القفا في شهر فهدية حاية ولو قال كاتبتك على الف درهم فهي مكاتبه
وان لم يد لدا لاجل ولو لسر شهر او احد اثم اداها لم يعتق عن قولها لو قال له ان ادبنا في
القفا في هذا الشهر فانت حر فادها في غير ذلك الشهر لم يعتق وقال في الاصل اذا ادبنا
الى القفا فانت حر ثم قال العبد للمولى خط عنى ما يد درهم او مال خدمني ما يد دينار وكان
الالف فخط عنه ما يد وادى تسع ما يد لم يعتق وما اراه فهو للسيد في نوادر ابن رستم
احد كما حر على الف درهم احد كما حر على مائة دينار فقلا عتقا وعلى كل واحد منها نصف
الدرهم ونصف الدنانير وعلى كل واحد ربع قيمته لو قال احد ما حر على الف درهم
وعلى الاخر مائة دينار وعتقان بلاشي قال لا ادري انما الذي يلزمه مائة دينار والذي
يلزمه الف درهم ذره شام عن محمد بن عمار هذا هو القياس ولكن استحسن ان يجعل نصف الدنانير
ونصف الدرهم على احدهما والنصف الباقي على الاخر وذو في الجرجانيات ان رجلا لاهل
اعبد فقال احدكم حر على ما يد درهم والاخر على مائتين والاخر على ثلث ما يد فقبلوا ذلك
في المايد ولم يقبلوا في ما سوى ذلك ومات قبل البيان وذلك في الصحة عتقوا وسعي كل
واحد منهم في ثلثي قيمته وفي ثلث المايد اما لو قبلوا ذلك في المائتين وسعي كل واحد في ثلثي
قيمته وثلث مائتين لان وصيه الاب كان ما يد درهم وهي اقل من الثلث اما لو قبلوا ذلك
في ثلث ما يد لا غير عتق من كل واحد ثلثه وسعي كل واحد في ثلثي قيمته وفي ما يد درهم لكن
وصيتهم اقل من الثلث انما هي تسع ما يد درهم ولو قال احد ما حر على ما يد والاخر على غير
شي فقلا وذلك في الصحة ثم مات قبل البيان عتقا وسعي كل واحد منهما في خمسين ولذا
لو كان في مرضه غير انه قبض المايد عن ثلث ماله فيسعي كل واحد في تمام ثلثي قيمته مع الحسن
تدبير انت حر يوم اموت ونوى بالنهار ذن الليل لا يكون مدبرا لو قال انت حر بعد
موتى ان شيت لا يكون مدبرا فاذا نوى بالمسبه بعد الموت فمات المولى فشا العبد عتق
من الثلث من غير اعناق الورثة لو قال اذا املكك فلانا فهو حر بعد موتى فملكه صا
مدبرا والرجوع عن التدبير المقيد لا يجوز بالقول قال ابو حنيفة رحمه الله انت حر
ان شيت بعد موتى او قال انت حر بعد موتى ان شيت فالمسبه للعبد فيها بعد الموت
استيلاء لو زنا بجارية انسان ثم ملكها لم تصرام ولله بخلاف ما بالنكاح وذو في الاملا

اذا قال لامته ولد تمني ولذا لو مال حملت مني حملا او حملت مني بحبل صارت امر
ولده ثم لو قالت الجارية كان ذلك ربحا قد انقضت وصدها الرجل لم تبطل امره
الولد فلا يجوز بيعها ويعتق ماله له ام ولد قبل امها الشهيرة حرمت ام ولده عليه ماله
لا قبل من سته اشهر يلزمه الا ان ينفيه وان جات لاكثر لم يلزمه ما لم يدعه ولذا لو حرمت
بوضاع او بكتابة جارية بينهما فقال لشريكه هي ام ولدي ذلك ولو لنا فان
صدقه في ام ولدها ولذا في التدبير ولذا ان صدقه بعد سكوت او تكذيب صارت
ام ولدها في رواية معلى بن ابي يوسف لو قال احد هاهنا ام ولدي وام ولدك صدقة
شريكه في ام ولد للاول ولو قال لشريكه اعتقته انا وانت اوانت او اعتقنا
معا وصدقه الاخر فهو مولى لهما وان لذه ان شامخين وان شامسعي الا في قول محمد
ان كان موسرا ضمنه وان كان معسرا سعي وعن ابن سماعه عن محمد في قوله اعتقته انا وانت
امس فقال شريكه صدقة ينظر ان صدقهما العبد فهو مولى لهما وان لذه به فهو مولا
ولا ضمان لصاحبه ولو ورثا امه من الاب فولدت بعد موتها بهما باقل من سته اشهر
او اكثر فقال احد هما هو ابني وقال الاخر هو ابني او قال معا ثبت نسبه من الذي
زعم انه منه دون الاب وهي ام ولده ويضمن نصف العقر وسعت في نصف قيمتها الذي
ادعى المولود ولا تسعي للذي يقول عتقت مولا لي لو قال العبد انا ابن فلان لم يجز حتى
يصدقه مولا ولذا لو قال المولى عبدي ابن فلان لم يجز حتى يصدقه عبده وفلان
لو كان صبي في يد هاهنا فقال احد هما هذا ابني وابني او قال ابني وابني وصدقه شريكه
فهو ابن لقايل لو ولدت امة بينهما فقال كل واحد منهما لصاحبه ان الولد ابني يكون
ابن واحد منهم او حر واهم عزله ام ولد موقوفه لا ملكها واحدهما وعن محمد بن المنكدر
ان رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب عبدا له فجعل العبد يقول اسلكه
بابه اسلكه لوجه الله فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبح العبد فخرج اليه سرا
فالتفت الرجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رآه امسك يده فقال عليه السلام سالك
بوجه الله فلما تعفه فلما رايتني امسكت يديك فقال رسول الله انو حر لوجه الله فقال
عليه السلام لولم تفعل لسفقت وجهك النار **من الكرخي لفظ** قال رحمه الله عن ابي
يوسف لو قال لعبد دانت مولى فلان او عتقته عتق اما لو قال اعتقك فلان فليس بشي
لو قال انت حر لوجه الشيطان عتق قال ابو يوسف لو جها وقال لملوكه الف ذبح
عتوان نواد ولذا في الطلاق ان تطلق وتطلق ان نوى لو قال هذا ابني او خالي

عتق

عتق اما في قوله هذا اخيه رواه في رواية الاصل لم يعتق فانه قد يكون في الدر
ايضا ولو قال يا مالكي لم يعتق **تدبير** انت حرم مولى يكون مدبرا قال ابو
يوسف اذا وصي لعبد له سهم من ماله او بثلث ماله عتق بعد موته اما لو وصي بحز لم
يعتق لو قال انت مدبر على الف درهم فقتل صار مدبرا والمال غير لازم قال ابو يوسف
انت حر ان تمت او قتلت فليس بمدبر عن ابي حنيفة رحمه الله اذا امت ودفت او غسلت
او كفت فليس بمدبر ولكن يستحسن ان يعتق من الثلث ان امت الى مائة سنة ومثله لا يعيش
الى ذلك الوقت في الغالب فهو مدبر بخلاف ما اذا قال الى سنة او قال الى عشر سنة عن
محمد انت مدبر بعد مولى فهو مدبر في الساعة **ام ولد** لو اسقطت مضغ او علقه او
قدفت نطفة فادعى المولى لا ثبت حكم الاستيلاء لو حرمت ام ولد على مولاها بان وطئها
ابن المولى او بسبب خولم يلحق به نسب وان جات به بعد التعم الا ان يدعيه ولو جات
بولد بوطن في نكاح فاسد فالنسب من الزوج لا من المولى كما في الصحيح واعتبار اليسار
في اجابة الضمان على الشريك الذي اعتق بعضه ان ملك بمقدار ما بقي من قيمة العبد اذا
اختار السعاية ليس له اختيار التضمن بعده رضي بذلك العبد ام لا ولو مات لعبد
قبل ان يكتاد الشريك شيئا فله تضمين المعتق في رواية وفي رواية ليس له ذلك لو اعتق
احدهما نصيب صاحبه لم يعتق شي لو قال احد الشريكين ان دخلت لدار فانت حر ضمن
نصف قيمته يوم دخل الدار ان كان يومه غنيا لو ان عبدا من بين رجلين قال
احدهما لاحد العبد بن انت حر ان لم يدخل فلان هذه الدار اليوم وقال الاخر
للعبد الاخر انت حر ان دخل فلان هذه الدار اليوم قضى اليوم ولا يدري ادخل ام لا
ففي قياس قوله ابي حنيفة لسعي كل واحد منهما في جميع قيمته بينهما وعند ابي يوسف
لسعي كل واحد في ثلاثة ارباع قيمته ويعتق ربع كل واحد مجانا بخلاف ما اذا كان عبدا
واحدا فانه يعتق نصفه وسعي في نصف قيمته بينهما لو قال احد كما حرمت وهما
او تصدقتهما او جعلهما في مهر المرأة يجبر على البيان في احدهما وينفذ هذا التصرف
في الاخر ولو لم يعن حتى مات بطل فيها اما لو باعها معا فالبيع باطل **ولد** لو
اشترى باجارية حاملا فولدت فادعيها فهو ابنيها ولا يعقر لو احد على صاحبه وهذه
دعوى تجوز ولهما ولا الولد بخلاف دعوى الاستيلاء فان الولد حر الاصل ولو
از احد الشريكين ذمي فهو مسلم وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة هما في الدعوى سواء
وعن محمد في رجلين اشترى باجارية بولد بعد شهر ثبت نسبه من الزوج وان

لم يدعه وعليه نصف قيمه الام لو اشترى احو ان امة حامله فجاته بولد فادعاه احد هما
عقب عليه دون عمد وعليه نصف قيمه الولد لاجنه لو كانت جارية هي ام ولده او مدبرته
فجاته بولد فنفاه المولى وادعاه المولى ذل محمد انه لم يثبت نسب من الاب وروى
عن ابى يوسف في المدبره انه ثبت وعليه قيمته وعقرها للابن اما لو صدق الابن اباه
في ولد ام الولد والمدبره ثبت النسب وعقب الولد جارية بين الاب والابن جات بولد
فادعياه معا فدعوا الاب اولى وقال زفرها سواء لو كان لشهد كل واحد من
الشركين على صاحبه بالتدبير والاستيلاء فلا سبيل لو احدهما على صاحبه ولا على
الامة موسرين كانوا او معسرين وقيل عند ابى حنيفة هذا يستقيم في الاستيلاء دون
التدبير **بدل** ملك رجلان ابن احدهما بشري او هبة او عقد من العقود عتق نصيب
الاب ولا ضمان على الاب لشركه عند ابى حنيفة او هبة او نصف عبده لقريبه او باعه
منه وعندهما ضمن ولسوى بين ان يعلم الباع انه قريبه او لم يعلم وقال ابو يوسف
لو قال ان ملكك من هذا العبد شيئا فهو حر ثم اشتراه الخالف مع ابنه صفقه عتق
على الاب لا على الخالف لو حلف بعتق عبده ان ملكه ثم اشتراه هو واخر قال ابو
الحسن الكرخي لا اعرف الروايه فيه وقال ابو بكر هو على الاختلاف الذي مروا جمعوا
لو درناه وهو قوسا احدهما لم يضمن لثريكه شيئا لو قال العبد لله على عتق نسمة او طعام
مساكن لزمه ذلك وكان عليه اذا عتق ان حر ان شئت توقف جوابه على المجلس فان
مات المولى قبل ان يختار بطلت اليمين لو قال انت حر على الف او بالف او على ان لي
عليك الف او على الف توذيها او على ان تعطيني الف او على ان يجيني بالف فقبل العبد
فهو حر ساعته والالف دين عليه ولو كانت امة فولدت ولدا بعد القبول ثم ماتت
الام لا سعايد على الولد في ما على الام وقال على الرازي ان المستسعي على ضربين كل
من تسعي لتخليص رقبته فهو في حكم المكاتب عند ابى حنيفة ومن تسعي في رقبته الذي
لزمه بالعتق او في قيمته لاجل بدل شرط عليه او ولد من بنته في رقبته فهو بمنزلة الحر في احكامه
مثل عبد الموهون لعنقه الراهن وهو معسر ولذا الماذون اعنقه مولاة وعليه دين
او امة اعنقها سيدها على ان تزوجت فانت حرة فتسعي في قيمتها لو قال انت حر على
ثوب ولم يسم جنسه فقبل عتق وعليه قيمه نفسه فان استحق العوض وكان بغير عينه في
العقد فعلى العبد مثله وان كان عينا في العقد وهو عرض او حيوان رجع على العبد لقيمة
نفسه في قول ابى حنيفة وقال محمد يرجع لقيمة المستحق وروى عن ابى مسعود الانصاري

قال

قال بينا انا اضرب غلاما فسمعت صوتا من خلفي اعلم ابى مسعود اعلم ابى مسعود مرتين
فالتفت فاذا هو رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتفت السوط فقال والله الله اقدر عليا
منك على هذا العبد فاعتقه ابو مسعود **من الطاوي** قال رحمه الله رجل قال لآخر
بعت منك عبدي هذا ثم اعنقه قبل ان يجرد الاخر بالقبول جاز لو كانت عبدا وعلى من في
يد العبد جاز وان كان ذلك في يد غيره واجاز المالك جاز وتكون العين للمولى ويرجع
المجبر بالقيمة على العبد وان لم يجز فسدت الكتابة ثم ان صالحه على شيء بعينه جاز وان
كانت قيمته اضعاف السعاه بخلاف ما لو صالحه على الدرهم والدنانير زياده على قيمته
فالفضل لا يجوز لو مال احد كما حر ثم مات قبل البيان لا يمكن لورثه بيانه بخلاف ما لو اعتق
احد عبده به بعينه ثم نسيه فلا يجبر على البيان مادام حيا لمخافة ان يسترق الحر ولكن
اذا مات فبين الورثة صح الا يرى لو كان له عشر من الاما فاعتق واحدا بعينها ثم نسيها
يمنع عن وطئهن واستخذاهن فالحيلة فيه ان يعقد فيهن عقد الخلع الفرج وان باع واحدا
واحدة صح البيع الا في الاخيره فاليها متعينه بالفعل دون القول لو قال انت حرة قبل
موتى بشهر فولدت بعدة ثم ماتت عند تمام الشهر عتق الولد فان العتق مستند الى ابتداء
الشهر عنده الى حنيفة وعندهما يقتصر على الحاله انت حر اذا قدم فلان او اذا اجاغده
فان قدم فلان قبل الغد عتق واذا اجاغده او لا لم يعتق حتى يقدم فلان وفي رواية
عن ابى يوسف عتق لو قال انت حر اليوم غدا او قال اليوم وغدا عتق اليوم اما لو قال
اليوم او غدا ايقع غدا انت حر او مدبر ثم مات قبل البيان عتق نصفه بالساعة ونصفه
بالتدبير من ثلثه ان كان في العتق اما لو كان عبدا من فقال احد كما حر او مدبر عتق ربع
دل واحد مجانا وعتق ربع دل واحد بالتدبير وتسعي كل واحد في نصف قيمته وكان
ذلك في الصحى لو كاتب نصف عبده صح فنصفه مكاتب ونصفه ما دون في التجاره وعتق
بالاد انصفه وما فضل في يده من الكسب نصفه له ونصفه للمولى وتسعي لنصف قيمته
لا يجوز اقراض المكاتب ولا تحلل للمستقرض منه اكله الا ان يكون مضمونا عليه ويجوز بيع
المكاتب وشراؤه كيف ما كان عند ابى حنيفة وعندهما تنقيد بالمعروف ويجوز اقراض
المكاتب بالدين والاستسقاء والعين وفي رواية الحسن عنه لا يجوز في العين وروى
ابن واحد ادخل على سلمان رضي الله عنه وهو يجئن فقال يا باعده الله ما هذا قال سلمان
بعثت الخادم في شغل وكزفت ان يجمع عليه عملان **فتاوى البقال** قال رحمه الله هذا
ابن من زنا عتق عليه ولذا هذا اخي واختي في احدي الروايتين عن ابى حنيفة لو قال

يا حرا سقني ثم اشترا عتق عليه عند محمد. ولذا عند ابى يوسف في قوله انت عتقوا فلان
عتق بخلاف قوله اعتقتك فلان. لو اشتراه على انه حر لم يعتق. رجل كلم امير رجل دعي
تبيكي فقال مولاهما تريد من ابنتي ارجو ان لا يعتق عن ابن سلام لو كان له على مملوك
قصاص فقال اعتقتك لم تصدق انه نوى العتق. لو قال لامته حره امة عتقت وان
لم ينو العتق. ولذا لو قال لها فرجك حر من الجماع عتقت في القضا خاصة. لو قال لا رزق
لي عليك او لا ملك لي عليه تعبير النبي. وعن ابى يوسف لو قال لامته اطلقتك تعتق اذا
نوى بخلاف قوله اطلقتك. وعن محمد عبيد اهل بغداد احرار عتق عبده فيها وقد
ذكرنا في الطلاق بخلافه. ولذا اكل عبد بغيره. ولذا اكل عبد في الارض في القياس واطلق
ابو يوسف في رواية ابن سميعة كل مملوك في هذا المسجد او ببغداد انه لا يعتق الا بالنبي
بخلاف قوله في هذا الدار. ولو قال لرجل قل له انك حر او قل له انه حر عتق في القضا
في الحالة اما في قوله انت حر حتى بقوله لو قال هذا حر هذا عتقا. واما هذا هذا
حر عتق الثاني ويدل في الاول فيما بينه وبين الله انه نوى الاول. واما هذا حر
هذا ان دخل الدار عتق الاول في الحال وعلق الثاني. لو قال هذا حر ان دخل
هذا حر ان تكلم فكا قال. واما هذا حر ان فعل وهذا تعلق بالشروط كلاهما
ولذا الف. لو قال يا سالم انت حر. يا مبارك عتق الاول. ولو قال بعد ذلك بالف
قال الثاني لو قال يا سالم كما تبنيك يا مبارك بالف. واما يا مبارك كما تبنيك بالف
يا سالم فالاول. لو قال يا سالم حر فنتى القاضى انه قال سالم حر او غيره اجبره على البيان
اما لو اختلف حر وعبده فقتضى بالاحتياط سعيا في النصف. لو اعتق احدى الاما
بعينها ثم نسيتها لم يتحر ولم يتصرف فان باعها الا واحده صح البيع وعتق الباقي
ثم لو رد ما باع بالعبه لم يضر في عتق الباقي. ولو مات لم يتحر الورثة ايضا ولم السعيا
الا قومه واحده. وكلفون على العلم. لو قال ان دخل عبدان لي فمما حران فدخل عبد
ثم عبده ان عتق الاول واحد الاثنين لو قال اكبر ولد في بطنك حر فولدت العلامان
عتقوا ولهما خروجا وان كان احدهما ميتا عتق الحي. لو قال اعتق نفسك عند المجر
بعده بخلاف ما لو قال للاجنبي لو علق احد الشرى بكن العتق باتيان فعل والاخر
بعده وذلك في وقت معين فقتضى الوقت لا يعرف ثبوته او عدمه سعي العبد في النصف
لهما وعند محمد في الجميع. وعند زرارة صاحب الالبيات. ولذا ان قال كل واحد منهما
لصاحبه انت مكاتب لم تبطل الاستبايع عند ابى حنيفة رحمه الله. لو حلف احداهما بعتق عبده

بفعل

بفعل ما خفي والاخر بعتق عبده بعده فلا حث ثم لو اشترى احداهما عبده صاحبه
عتق عليه ولا تسمع بينهما على الذي اشترى ما بخلاف علم القاضى فانه يجبره على عتق
احدهما. ولو كانا بينهما سعيا في قيمتهما لهما. وعن ابى يوسف رجل حلف بعتق عبده
ما فعل وحلفه اخر بعتق عبده فانه فعل ثم اشترىها رجل منكر لليمين لم يقبل عليه بيته
اما لو علم القاضى اجبره على عتق احدهما. ولو تباعا بعانهما لم تجز ولا يعتقان قبل القبض
لو قال احدهما لصاحبه ان لم ازل بعتك نصيب منه فهو حر. وقال الاخر ان كنت اشترىته
فهو حر سعي في القيمة. وروى في النصف لمنكر الشري وعندهما سعي في القيمة اذا كانا
معسرين والاف في النصف لم يبيع. وعندهما انه يسعي لمنكر الشري ان كان الاخر
معسرا والالم يبيع. لو حلف احدهما بعتق عبده لم يكن اشتراه وحلفه الاخر ان كان باعه
سعي في القيمة. ولو شهدا اندا عتق عبده فلانا ولا يعرفانه وله بذلك الاسم عبد ليس
غيره جازت شهادتهم احوالهم والاشهاد والاشهاد احدهم عبده وسماه فنتسياه لم يقبل
خلافا لزرارة. وعن ابى يوسف في من شهد على رجل بقوله سنة ست كل مملوك لي حر بعد
موتى وشهد اخر انه قال سنة سبع وشهد اخر انه قال سنة ثمان ومات فيهما وقالوا
لا ندري رقبته فمن اقام منهم بيته انه كان له سنة ست عتق لشهادته الاخرس ومن
اقامها انه كان سنة سبع فان شهدوا انه كان له من وقت ذلك الشاهد عتق لشهادته
الادسطة والاخر والالم يعتق ولا يعتق من كان له سنة ثمان ذلورها امام الخلفاء
وروى انه اذا ذهب امة ثم اقام بيته انه دبرها رجوع بالعقر وقمة الولد مدبر
يوم الخصومة. لو قاله كل مملوك املاكه واشترى به الى ثلاث سنه حر فاعتق القاضى
عبدا في ذلك ثم اشترى اخر اعاد البيته. اما لو اشترى غلاما فاعتقه القاضى
ثم اشترى اخر اعتقه ايضا من غير اعادة البيته عند محمد خاصة. لو اقر المرخص ان
هذه ام ولدي لا ولد معها ولا في بطنها فالعتق من الثلثة. في الحديث ما روى
الجماعة من اصل اليمن دخلوا على عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقالوا يا امير المؤمنين
اخبرنا عن ايام جاهليتك قال فيها والله ما داعت امة ولا جالست الاله ولا
دانت الا في حمل حرره او خيل مغيرة. اما ايام اسلامي فكفى برضاها ماد با
من نادى الناطق قال رحمه الله في الكيسانيات في رواية ابن سميعة. رجل قال
لجارته يا حرة بريدي به اللعبة عتقت فيما بينه وبين الله وفي القضا اما لو اراد به
الكذب وسعه فيما بينه وبين الله ان لا يعتقها. ولو قال قد اعتق كل رجل عبده

فاشترى عبدا لم يعتق لو قال حل من دخل هذه الدار فامرته طالق ولم ينو نفسه فكرد
 علي روايتين والفتوى تقع على قول ابى يوسف لو ضرب عبده ضربا يقتضى القيمة فكرد
 مختارا في حنايه العبد وان لم يقتضى لغيره بمختارا **من زيادات الزيادات**
 لمحمد بن الحسن رحمه الله اذا قال لامرته ولعبده في صحته انت طالق او عبدي حرموا اخذ
 بالبيان فان مات قبله وحلف ابنا لاقاله له غير هذا العبد على العتق في العبد فيعتق نصفه
 ويسعى في نصفه عند ابى حنيفة وعندهما عمل الطلاق والعتاق جميعا فتأخذ المراد جميع
 صداقها ومهراتها وعندهما تأخذ المراد نصف صداقها من سعائيه ولا مهراتها فان
 فضل شي من السعائيه اخذ الابن وروى عن ابى يوسف انها تأخذ نصف الميراث من
 سعائيه لو ترك الفاسق العبد عتق نصف العبد ولها الميراث والصداق عند ابى حنيفة
 وعندهما تأخذ بلانته اربع صداقها فيقسم ذلك على السعائيه والالف ويسمى في نصفه
 من هذا والباقي من الماله ولها نصف الميراث وجعل قيمة العبد الفين سعي في الالف فاخذ
 المراد نصف صداقها من الف السعائيه ومن الف الماله فنكون الربع من هذا والربع من ذلك
 ومهراتها في الف الماله لا في سعائيه اما لو قال له في مرضه وقيمة العبد الف كاماله
 غيره سعى العبد في جميع القيمة ولها بلانته اربع صداقها ولا ميراث فيما فضل وهذا
 على اصلها خاصة وفي هذه المسائل تفريعات طويلا الكشيح عنها حسب نزاع الحساب
من العيون قال رحمه الله عن ابى حنيفة رحمه الله انه قال لم يعتق في التدا الا في قوله
 يا حرا ويا مولاي ذالم يكن ذلك اسما للعبد وعن محمد لو قال ان خدمت ابني وابنتي حتى
 تستغنيا فانت حرة وكان هذا القول في حاله الموت بطريق الوصية وكانا كبيرين
 خدما حتى تزوج الجارية واصابها لعلام ثم حاربها او خادما يعتق العبد وان كانا
 صغيرين حتى يدركا هذا قوله ابى يوسف في رواية محمد عنه وقال محمد ان تزوجت الجارية
 وبقي الابن فانه يخدمها ولذا ان ادرك احداهما فانه يخدمهما جميعا وان مات احداهما
 بطلت الوصية عن محمد ما عدا عن بلانته العبد وابن فقالة الابن لاحد المملانته لهذا اخي لاني
 ثم قال لا بل هذا لا بل هذا فانه يسعي الثاني للاول في نصف قيمته ويسعي الثالث في
 نصف قيمته للاول ايضا والثاني في ربع قيمته ثم يغرم المقر للثاني في نصف قيمة الاول
 ويغرم للثالث نصف قيمة الاول ايضا وربع قيمة الثاني وعن ابى يوسف عن ابى حنيفة
 كاتبة عبده على عبده بعينه لا يجوز ولا يعتق اذا اداه وعن الحسن عن ابى حنيفة اذا كاتبه على
 شي بعينه جاز فان اشتراد المكاتبة واداه وعتق فحصلت في المسئلة روايتان عن محمد

مات وتترك مكاتبنا وابنائنا فقال احدهما للمكاتبة نتة حرثم قال لا خرمثله قبل
 ان يرجع الاول يعتق وهذا يراه من الماله اما لو لم يقبل الاخر شيئا بطل قوله الاول ولا
 يعتق ولا يحط من الكتابه شي وروى انه لما افضت الخلافة الى عمر بن عبد العزيز فبايعه
 الناس فبايعوه ودخل منزله فسمع الناس بالبكال العالي وصياح الجوارى من داره قال
 ابورجا او يميمون من خاصته فاسرعت الى الباب فاذا بجارية عند الباب قد رسل
 عينها الما فسالت ما الذي وقع في الدار فقالت ان عمر قد دخل الدار وجمع
 النساء والجوارى فخيرهن وقال قد نزل بنا امر قد شغلنا عنكن فمن احبنا ان اطلقها
 فلها ذلك ومن احب من الجوارى ان اعنته فقد اعنته ومن امسكتها منكر لها مني ما
 كان فيمكن حين ايسر منه قال يميمون فدخلت عليه فقلته لها اصابك يا امير المؤمنين
 فقال قد قلت امرالم اشاوره قبل وقوعه ولم اطلبه والله ما تمينته قط وقد
 تفرق على امرى واشته حرثي فوددت اني لم تلدني امي **من مختلف الفقيه** قال
 رحمه الله لو شهد ان المولى اعنت عبده فقتضى القاضى به ثم رجعا وضمنا القيمة ثم
 شهد اخر ان المولى اعنته بعد ذلك لا يقبل شهادتهما اما لو شهد انه اعنت قبل
 ذلك لا يقبل في مولا ابى حنيفة وعندهما يقبل لعبد ان اسما سلم فشهد ان
 المولى قال سلم حرلم يقبل وكذا شهد انه قال احدنا حر في قوله ابى حنيفة خلافا
 لصاحبنا لو اعتق احد الشركان نصيبه من العبد في مرض موته لا يصح حصه شريكه موسرا
 كان ومعا عند ابى حنيفة ولكن يسعى العبد في نصيب شريكه وعندهما ان كان موسرا
 ضمن كالصحيح لو شهد على احد الشركان انه اعنت حصته وهو غايب فعند ابى حنيفة
 لا يقضى بعتق الحاضر ولا بعتق الغايب ولكن يحول بين العبد والحاضر حتى حضر الغايب
 فتعاد البينة وعندهما الشاهد خصم فيعتق من العبد نصفه لو اعتق ما في بطن
 جاريته لا يجوز بيعها ولا هبتها ولا رهنها ولا ان يهرها وذلك في كتاب الهبة لو وهبها
 جاز فسل في المسئلة روايتان لو قتل رجل مكاتب عمدا فهو على بلانته اوجه في وجد
 بجب لقصاص وهو انه لم يتركه وفا وفي وجد لا يجب لقصاص وهو ان يتركه وفا وورثه
 احرار سوى المولى وفي وجد اختلفوا فيه وهو ان يتركه وفا ولم يتركه ورثه سوى
 المولى فانه يجب لقصاص عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا يجب عبدهما
 فقال احدهما ان دخلت الدار فانت حر ثم اشترى نصيب شريكه ثم دخل الدار عتق
 النصف وله ان يستسعيه في النصف الباقي عند ابى حنيفة وعندهما عتق الكل رجل

قصة
رد لعين الهوك

تزوج بامه فولدت له ثم طلقها فترت زوجته باخر فولدت من الثاني ثم اشترىها الزوج الاول
تصير الجارية ام ولد له وولد الزوج الاخر رقن بجوز بيعة عبد بن مسلم وذمي
وكاتب الذمي نصيبه على حرمه عند ابي حنيفة وعندهما ان لم يكن باذن شريكه المسلم جاز
وللشريك ان سطلها وان كان باذن لم يجز امراده اعتقت عبدان ثم ماتت وتركت ابنا
وابا ثم ماتت لعبد عن ماله فكله لابن بالولا عندنا وعند ابي يوسف للاب سديه
والباقي للابن وهذا قول النخعي لو اعتق الحر في عبد في دار الحرب لا يعتق الا ان خلى
سبيله فحينئذ يعتق ولا ولا عندنا وله ان يوالي من شاء وقاله ابو يوسف له ولا وه
وليس له ان يوالي احدا اما لو دخل في دار الحرب مسلم واشترى عبدا كافر فاعتقه لا ولا
عبد ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف لا ولا وعن محمد روايتان اما لو كان العبد
مسلم فولد لمعذ المسلم الذي اعتقه كما في دار الاسلام روى عن نافع انه قال ما مات
عبد الله بن عمر بن الخطاب حتى اعتق الفلانساز و زاد والله اعلم **من روضه الناطقي**
قال رحمه الله لو قال لعبد انت حر او قال احور نك او اعتقتك ونوى به الخير
بالباطل يدين فيما بينه وبين الله وذل لقضا اما لو قال نوبتلك حر من عمل لا
يد من اصلا لو قال لا سلطان لي عليك سوى العتق لا يعتق وذل في الهار وروى عتق
لو قال لعبد فوجد حر ذك في البر اعلم انه عتق وفي الاصل انه لم يعتق لو اختلفوا
في قومه ما اعتقه شريكه لم يدر كم لى لو اخذ نصيبه ضمنا او سعيا يد نعمته بومر
ظهر عتق العبد لو كاتبه حاله فطال به بالاداء فلم يوده لم يعتق باذنه بعدد وذل
في نوادر ابي يوسف عن ابي حنيفة بوجله في تجيمه عشرة ايام بعدد فان لم يوده
بوده في رقبته ولا يحبس المكاتبه ولكن يرد في الرق والله اعلم وروى ان ابن عمر كلما
راى مملوكا يحسن الصلاد اعتقه فلما علم منه ذلك مما ليك تصنعوا في حسن صلادهم فقبل
له ان هو لا قد علموا منك ذلك فخذ عوك في تصنعهم فقال رضى الله عنه من خدعنا بالله
اخذ عنا من القتاوى قال رحمه الله رجل قال لفلان على الف درهم والاف عبدى حر
ثم انكر المالك بنظر ان قال ليس على شي لم يكن اقرارا لعتق عبده وان قال لم يكن له على
شي كان اقرارا بعتقه لو قال لعبده بار خذ اى مراد ستارى ما سد رتاد من عهد
لا يعتق ولذا لو قال لا يمته يالذ ما نوى لا يعتق قال الحسن بن مطيع لو قال لها يا كذا ما
نوى من عتق ولذا لو قال لعبده يا سيدى عتق اما في قوله يا سيدى لم يعتق وقاله
نصر لم يعتق ما لم ينو لو قال لها حرى حوى توهر روى كس يالذ لا يعتق قال يا ازيد

بكا

كجا بوذى لم يعتق قاله لفقته به ناخذ قال عند لشاجر دمع الامة وهي من ازيد
كرنه من ازشهر بروم تا تواز غم من عمري فخرج من البلد ثم رجع في حياة امه بر في ميمه
ولم يعتق قاله ابو يوسف انت حر ان تمت الى ما يه سنه فهو مدبر بجوز بيعة وقال الحسن
ابن زياد لا يجوز بيعة نظير ذلك من تزوج امرأه الى ما يه سنه جازا للنكاح عند ابن زياد
اذ لا يعيشان الى ذلك الوقت وعند علماءنا الثلاثة لا يجوز قاله محمد لعنوا عبدي
الذى هو قد يم العبد من صحبته ثلث سنين وهذا قول ابي يوسف دبعده وال سنه
اشهر وقيل سنه اما الطوى الحديث من لا يتم صحبته الى هذه المدة قال لعبد انت
ولدى الاكبر عتق في القضا خاصة لو قال صحح انت حر قبل موقى لشهر فمضى شهر فانت
عتق من جميع المالك عند ابي حنيفة رحمه الله لو قال لعبده حتى ساله العتق لتر له ان
اذ لردم لم يعتق قال عيسى بن ابان عن محمد رجل مات وترك جوارى وعتق راسه ونا
عليه فقال الوارث اجعل الدين في العقار وامسك الجوارى له ذلك وله وطها ولو
اعتقها نفد قاله لفقته هذا هو القياس وعن ابي سلمان ليس للوارث وطها وان
قل الدين قاله لعبد انا عبدك لم يعتق قال محمد انت حر قبل الفطر والاشحى لشهر
يعتق في اول رمضان قاله له تواز اذ تواز منى لم يعتق ما لم ينو قال ما تم ازيد
عتق نصفه عند ابي حنيفة وعندهما كله قال في كتاب وصيه عبده فلان حر بعد
موته ولم يسمع منه احد ثم مات ينظر ان محمد بن المورثه فهو مملوك فان ادعى المملوك علم
ورثه الميت فالقول قول المورثه مع اليمين على علمهم قال ان لعتك في هذه البلده
فانت حر فباعه فيها ببيع فاسدا وهي في يد البايع عتق وان باعه حارب لم يعتق والاولى
ان يسله الى المشتري ثم يوجب البيع قاله لله على ان اعتق عبدا فاعتق عبدا البقا لا يجوز
ايضا والقياس ان يجوز في قول علماءنا ان كان حيا وقت العتق ولو اشهد ان اسم عبده
حرف ناداه يا ازيد عتق ولذا لو سماه ازيد فناداه فقال يا حر عتق لو احرز المشرك
عبد مسلم الى دار الحرب ثم هرب به لعبد منهم فهو حر اما لو ابق العبد لهم فاحرزوه
ثم ابق الى دار الاسلام فهو عبد في قول ابي حنيفة وعندهما هو حر لو قال لعبد لك
على الف درهم وانت حر عتق ولا يلزمه المالك فصل ام وصل اما لو قال انت حر ولدك
على الف درهم ان وصل لزم وان فصل لا يلزمه لو قال له تاينده بوذى بعد اب
تودر بوذم اكنون كما يستى بعد اب تاينده بوذى في الحكم قال يعوم مدبر وجبت
عليه السعابه يعوم مدبرا وذلك نصف قيمته عبدا ولذا اذا اجنا جناية لان الانتفاع

ن

ببدله فابتدأ ونفسه قائم قال لا سبيل لاحد عندك بعد موتي صار مدبره قال مسلم
دخل دار الحرب وخرج حربيا وخرج معه الى دار الاسلام وقال انا عبد واسلم ينظر
ان يخرج بغير اكراد فهو حر وقوله انا عبد كباطل قال ابن زياد في رجل دخل عليه عبده
فقال اني حر فسلام عليكم لم يعترف عبده فان اذن لعبده في التجاره وفي يده مال فقال
لعبده لو اشترت جارية هي لك اصنع بها ما شئت ليس له ان يعترفه ما لم يامر به بالعق
قال محمد بن رجل اوصى في مرضه وقال اعنقوا فلانا بعد موتي ان شاء الله فهو مستثنى قال محمد
ان طعمت طعاما فعبدي حر خسامر فاحت امان في قوله ان اكلت طعاما لم يحنث وقال محمد
لعبده احد كما حر بعد موتي وله وصية مائة درهم ثم ماتت عنتقا جميعا والمائة بينهما
ولو قال لكل واحد منكما مائة تبطل مائة ولهما مائة قال عبد في رجل قيل اعنقت
هذا العبد فاجب براسه اي نعم لا يعنق بخلاف ما لو كان صبي في يد رجل قيل هذا ابنيك
فاجب براسه اي نعم ثبتا المنسبه منه قال لو بعته غلامه الى بلد وقال ان اسبقك احد نقل
انا حر فخرج فاجاب بذلك لمن استقبله عتق الا ان يقول المولى سميتك حرا حتى لا يعنق اما
في ما بينه وبين الله تعالى لم يعنق في الوجه عند ابي حنيفة لو قال لعبده انت حر عتق
اما لو قال لرجل يا زانية لم يكن قاذفا قال اخدم ورتني بعد موتي سنة ثم انت حر فمات
بعض الورث عتق العبد لذلك الوقت الموت قال ابو يوسف كل عبدا اشتريته فهو حر
فاشترى عبدا ابيعا فاسد اوله بقبضه ثم تارك ذلك البيع واشتراه ببيع اخر بدار صححا
لا يعنق قال عبد اعطى رجلا مالا وقال اشترى من مولاي واعنقني ففعل العتق جائز
وعلى المشتري ثمة مرة اخرى قال محمد بن علي ان تصدق بهذا العبد فقتله انسان
خطا فاخذ المولى قيمته فتصدق بها اما لو قال له علي ان اعنقك فالقيمة للمولى ولا
شي عليه لو قال ان شئت فانت حر ثم قال لا بارك الله فيك هذا ليس بشتم قال
الحسين بن زياد ان تكلمت بطلاقك فعلا محرم قال ان شئت فانت طالق فقال
لا اشأ او قال ان تكلمت بقتلك فعلا محرم قال يا زانية ان شاء الله او قال
لا اتكلم بالشرك ثم قال ان الشرك لظلم عظيم له ما نوى في كفه وان لم يكن نية لا اراد
حنث قال الفقيه به ناخذ قال ولد ادم كلهم احرار لم يعنق عبده قال
عبيد اهل بلخ احرار اخاف ان يعنق عبده فيها قال قصد عبده قتلها وقال
اعتقني والاقتلتك فاعتقه عتق وسعي في قيمته قال كاتب عبده ان المولى بالخيار بل الله
ايام ثور دبره فلم يكن هذا نقض الكتاب لو ماتت المكاتب لا عن وفا فلم يقضى القاضي بغيره

حتى تطوع انسان ببدا لكتابه فانه يقبل ويعتق عند بعضهم لو قال المولى هبت
نفسك منك عتق العبد قبل ام لا يقبل قال لو قال وصيت لك بنفسك لا يعتبر
قبوله لو قال مولاه ازادى من بيدي اكن فقال المولى ازادى تو سدا كرم لم يعنق
لو قال لمكاتبه ان انت عبدي فانت حر لا يعنق وبه ناخذ لو قال رجل طالق او
قال حر فقتل له ما عنيت قال امرأتى اوعبدي طلقت وعتق العبد لو قال المبتدر
المفسد ان حجر عليه الحاكم فجميع ما لي في المساكن صدق وعبدي حر فحجر عليه عتق
وسعي في قيمته ولا تصدق بالمال لا زكك وقع بعد الحجر قال عتقك علي واجب
لم يعنق بخلاف الطلاق لو قال لهما ليك ايكم بشر في بقدرم فلان فهو حر فعلم بعض
مما ليك بقدرم وما مملوكا اخر ان يذهب برسالة منه اليه فجاه وقال ان فلانا يقول
لله اشرفان فلان الغائب قد قدم عتق المرسل ولم يعنق الرسول اما لو قدم البشار
بان قال يا مولاي اشرفان فلانا قد قدم وقد ارسلني اليك فلان بذلك عتق الرسول
ولم يعنق المرسل اما لو قال ليكم اخبرني بقدرم فاحبره واحد بعد واحد جميعا
عتقوا جميعا الا ان يقول ان اخبرني احد منكم بقدرم فاحبروه واحد بعد واحد
عتق الاول دون غيره وان اخبروه جميعا عتقوا واحدا منهم والخيار اليه وكذا ايكم
دخل دار فلان فهو حر فدخلوا جميعا عتقوا ولو قال ان دخل احد منكم داره عتق
الذي دخلها اوله وان دخلوا معا عتقوا واحد والخيار اليه قال ابو يوسف لو
وهب السيد لمكاتبه الكتابه عتق فان قال لا قبل عات عليه الكتابه وهو حر
وقال زفر والحسن بن زياد ان لم يقبل لم يعنق قال جارية الى شداد بن حكيم
وساله عن رجل قال اهل بلخ احرار وهو لم ينو امته وان عصام بن يوسف فتا في انه لا
يعنق امتي ايسعني ان اخذ بقوله قال شداد الستم عند الناس ان كان رجلا يقبل
الناس فتيه وسبعك ان تاخذ بقوله وردى ان رجلا قال لامرأته ان استخلعتيني
فلم اخلعك فانت لها لوثلا تا فقالتم المراد ان لم استخلعك اليوم فجاريتي حره ثم تراعى
ذلك الى ابي حنيفة فامر ابو حنيفة رضي الله عنه المراد ان استخلعك فلما فعلت امر الزوج
ان تخلعها على الف ففعل وامر المراد ان لا يقبل لك فلما فعلت ذلك افني ان لا يقع الطلاق
ولا العتاق ثم كتاب العتاق ببنو فبنو الله وقوته وعونه وفضله واحسانه والصلوات
والسلام الا تمان الا فلان علي سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين صلواته واملاد الامن الى يوم الدين كلما
ذكروه الذالرون وكلما غفل عن ذكره الغافلون وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

وليس برسوم الجناب العالي الناصري سيدي محمد بن المحرم الجناب العالي الشهابي سيدي احمد الدواد
ابن المحرم اسالك العلاءي الحنفي عاملة الله تعالى بلطفه الجملي الحنفي انه على ما يسئنا قد يور
وبالاجابة حديره

التصنيفات التي اشتملت عليها خزانه الاكل هذه اعدادها
كافي جامع من شعر وصغر زيادات مجرد بن زياد منقح شروح الكرخي
شرح الطحاوي عيون المسائل مختلف الفقه ادب المقضا جيل الحماني اجناس الناطقي
وروضته وفتاويده فتاوى البقالي فتاوى الفقيه فتاوى صاعده احكام القرآن للرازي
نواد وهشام نوادر ابن سماعيل وقف هلال ما ذوق الكندر غرر درر تنف
ملاحن زلة القرا كلمات التكفير فتاوى المتأخرين حساب تواريخ طبقات

وكان الفراغ منه في يوم الاسبين المبارك احدى عشر جماد الاول سنة احدى وتسعين وثمان مائة
على يد الفقير الى الله تعالى عمر بن عبد الله بن محمد بن محمود المنظر اوى غفر الله وولوالديه ولمن دعا له
بالتوبة والمغفرة وكجميع المسلمين والملمات والمؤمنين والمؤمنات انه قد سجد بحميد الدعوات
يا غافر الذي اغفر ذنوب كاتبه يا قاري الخط قل يا الله اميننا
امين امين لا ارضى بواحدة حتى اضيق بها الف اميننا

سلوة في الدين عليه
كاتب الايمان



SÜLEYMANIYE G. KÜTÜPHANESİ

Kismi Yeni Cami

Yeni Kayıt No. 413